



عزرائیل بن حنیف  
صلی اللہ علیہ وسلم  
341

﴿ فهرست الجزء السابع من شرح البحر الرائق على كثر الدقائق  
للعلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى ﴾

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٧٥	باب الاستثناء وما في معناه	٢	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره
٢٧٧	باب اقرار المريض	٢٦	باب التصكيم
٢٧٨	( كتاب الصلح )	٣١	مسائل شتى من كتاب القضاء
٢٨٠	فصل الصلح حائز	٦٠	( كتاب الشهادات )
٢٨٢	باب الصلح في الدين	٨٤	باب من تقبل شهادة منه ومن لا تقبل
٢٨٢	فصل في الدين المشترك	١١٢	باب الاختلاف في الشهادة
٢٨٤	فصل في صلح الورثة	١٣١	باب الشهادة على الشهادة
٢٨٧	( كتاب المضاربة )	١٣٨	باب الرجوع عن الشهادة
٢٩٠	باب المضارب يضارب	١٥٢	( كتاب الوكالة )
٢٩٢	فصل ولائهم المضاربة بدفع الخ	١٦٧	باب الوكالة بالسبع والشراء
٢٩٨	( كتاب المضاربة )	١٨١	فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يمتد
٣٠٤	( كتاب العارية )	الخ	
٣٠٩	( كتاب الهبة )	١٩٤	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٣١٦	باب الرجوع في الهبة	٢٠٤	باب عزل الوكيل
٣٢٢	فصل بمغزلة مسائل شتى	٢٠٩	( كتاب الدعوى )
٣٢٢	( كتاب الاجارة )	٢٣٨	باب التحالف
٣٣٠	باب ما يعوز من الاجارة وما يكون	٢٤٨	فصل في دفع الدعوى
	حلافاً فيها	٢٥٥	باب دعوى ارجاعين
٣٣٩	باب الاجارة الفاسدة	٢٧٢	باب تبوت النسب
﴿ تمت ﴾		٢٧٢	( كتاب الاقرار )







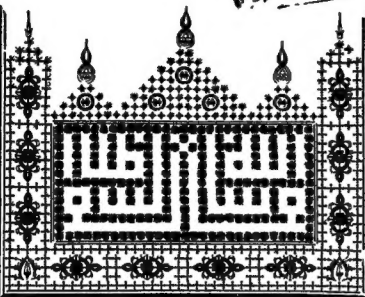
### ﴿المجزء السابع﴾

من البهرارائق شرح كثر الدقائق للامام  
العلامة والتحرير القهامة فقيه عصره  
ووحيد مدرسه محرم المذهب النعماني  
وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين  
الدين الشهير بابن نجيم  
رحمه الله تعالى  
آمين

وهامته المحواشي المسماة بخفضه الخالق على البهرارائق مختارة المحققين ونخبة العلماء  
العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه  
الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والمجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد  
الشهير بالطوري ولتجسام الانتفاع جعل المتن مع المحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما  
بفاصل من جدولى الطبع المستطاب

---

﴿ الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره

هذا ضمان أحكام القضاء غير أنه لا يتحقق في الوجود الا بقاضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله  
كذا في فتح القدير وهو أولى مما ذكره الشارح من أن هذا الباب ليس من كتاب القضاء لانه اما  
نقل شهادة او نقل حكم وكل ذلك ليس منه وإنما أورده فيه لانه من عمل القضاء فكان ذكره فيه  
أنسب اهـ وحيث كان من عملهم فهو منه فكيف ينفيه والمراد بغيره ما ذكره في هذا الباب من  
قوله وتبقى المرأة الى آخره (قوله يكتب القاضى الى القاضى في غير حدود) أى استحسانا  
والقياس أن لا يجوز أن يكتبه لا تكون أقوى من عبارته وهو لو أخبر القاضى الآخر في محله لم يعمل  
بغيره فكانت أولى لانه قد يزور وانما جوزه لانه لا أثر على رضى الله عنه وللهاجة ولا يستغنى عنه بالشهادة  
على الشهادة لان القاضى يحتاج فيها الى تعديل الاصول وقد يتعد ذلك ولم يحز في المحسود  
والقصص لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويدخل تحت قوله في غير حدود قول كل شئ من الدين  
والنكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والايصاح والموت والوراثة والقتل اذا كان موجبه  
للمال والنسب من المحرم والميت والنفص والامانة المجمعة من ودعية ومضاربة وماربته والايمان  
مقبولا وأعتارا وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يغنى الشرع وتوفى ظاهر الرواية لا يجوز  
في المنقول الحاجة الى الاشارة الباعدا الدعوى والشهادة ومن الامام الثاني تجوز في العبد لظنة  
الاباق فيه لافى الامة وعنه تجوز في الكل وفي البرازية والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني

باب كتاب القاضى الى

القاضى وغيره

يكتب القاضى الى

القاضى في غير حدود

باب كتاب القاضى الى

القاضى وغيره

(قوله غير انه) أى كتاب

القاضى الى القاضى (قوله

وهو أولى مما ذكره

الشارح) قال في النهر

وعندي انه لا تنافي

بينهما بوجه اذا لم ينفى في

كلام الشارح كونه قضاء

والثبوت في الفتح كونه

من أحكام القضاء ولا

يلزم منه أن يكون قضاء

نعم كونه من أحكامه

ادخل في كتاب القضاء

وعمل الفقهاء اليوم على التجويز في الكل لأحاجة قال الامام الاسيحاوي وعليه الفتوى ولو جاء  
 المدعي من القاضي رسول فثقتا من عدل القاضي لا يقبل لانه لا يز يدعي أن باقي القاضي  
 بنفسه وغيره وهو في غرو ولا يتكوا حمن الرعايا بخلاف كتابه لانه كالحطاب من مجلس قضائه دلت  
 أئمة فتوى على مسئلتين الأولى بلدة فيها قاضيان حضرا أحدهما مجلس القاضي الآخر وأخير بمجادة  
 لا يجوز له أن يعمل بمجده وحده ولو كتب إليه بشرطه له العمل به وكذا لو حضر قاضيان في مصر ليس  
 فيه مجلس قاض أو أحدهما قاض فيه ولا آخر ليس يقاض فيه لا يعمل بمجده من ليس يقاض فيه  
 لعدم الولاية كقاض يغازي التي مع قاض بخوارزم وأخبره بمجادة حكم فيها يغاير لا يعمل  
 بأخباره قاض بخوارزم اهـ وقد سئل كقاضين في قناتوا مسائل الأولى طلب من القاضي أن  
 يسمع شهوده على الأبراء أو إغناء الدين ويكتب له كتاب بذلك خوفا من رب الدين أن يدعي عليه إذا  
 ذهب العلم يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول محمد الثانية لو كان صاحب الدين حاضرا  
 وطلب من القاضي أن يسأله فإذا أنكر برهن لكتاب لم يسأله إجماعا وهذه حجة على محمد في  
 السابقة الثالثة امرأة جاءت إلى القاضي وقالت طلقني زوجي فلان ثلاثا وتزوجت بأخو بعد  
 الصدوق وأخاف أن يكره فأسأله أن يسمع شهوده على القاضي إجماعا وهي حجة على أبي يوسف  
 الرابعة ادعى أنه مشترك دار الهاشمية سلمها وهي في بلد كذا وطلب أن يسمع شهوده ويكتب لا يكتب  
 وقال محمد يكتب في هذه المسائل كلها احتياطاً احترازاً عن تضيق الحقوق وأجوعا على أن المدعي  
 أو المشتري أو المرأة أو قال أن صاحب الدين والشفيع والزوج قد تعرض في فيما ادعى فاسمع شهودي  
 فان القاضي يسمع ويكتب اهـ أطلق القاضي فأفاد أن قاضي مصر يكتب إلى قاضي مصر آخر  
 وإلى قاضي السواد والرساق ولا يكتب قاضي الرساق إلى قاضي مصر كذا في السراج الوهاج معزياً  
 إلى النابيع ثم قال وإنما يقبل إذا كان بينهما مدة ثلاثة أيام فصاعداً أما إذا كان أقل من ذلك  
 لا يقبل وفي نوادر ابن هشام إذا كان في مصر قاضيان جاز كتابهما إلى بعضهما في الأحكام ثم قال  
 وإذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا تقبل شهادته له كالوالدين والزوجة جاز القضاء به بخلاف  
 ما إذا ترفعوا إليه من غير كتاب اهـ (قوله فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة) لوجود  
 الحجة بشرط المحكم وهو حضور الخصم والمراد بالخصم الحاضر من كان وكيلاً من جهة المدعي عليه  
 أو محضراً وهو من نصه القاضي وكذا عن الغائب ليعلم الدعوى عليه والاولى أراد بالخصم المدعي  
 عليه لم يبق حاجة إلى الكتاب إلى القاضي الا آخر لأن الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه وإذا  
 حكم كتب بحكمه إلى قاضي البلد التي فيها الموكل ليعتض من الحق كذا في فتح القدير (قوله وكتب  
 بحكمه وهو المدعو سجيلاً) لثلاثين الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكراً لها والأفلا  
 يحتاج إلى كتابة المحكم لانه قد تم محضو رالحكم بنفسه أو من يقوم مقامه الا إذا قدر أنه غاب بعد  
 الحكم عليه وجده عندئذ يكتب له ليس له حقه أو ليس نفذ حكمه وفي المصباح السجل كتاب القاضي  
 والجميع سجلات وأسميات للرجل أصحلاً كتبت له كتاباً وسجل القاضي بالتدبير قضى وحكم وأثبت  
 حكمه في السجل اهـ فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وفي عرفنا السجل  
 كتاب كبير يسط فيه وقائع الناس وما يكتب به القاضي وما يكتب عليه (قوله ولا لم يحكم) أي وإن  
 لم يكن الخصم حاضر لا يحكم لأن الحكم على الغائب لا يجوز لما عرفت ولو حكم به حاكم برى ذلك ثم  
 نقل إليه نفذ بخلاف الكتاب المحكمي حيث لا ينفذ بخلاف مذهبه لأن الأول محكوم به فله قازمه

فان شهدا على خصم  
 حاضر حكم بالشهادة  
 وكتب بحكمه وهو المدعو  
 سجيلاً واللام يحكم

(قوله ليس فيه مجلس  
 قاض) قال الراسي أي  
 ليسا قاضين فيه (قوله  
 ولا يكتب قاضي الرساق  
 إلى قاضي مصر) قال في  
 منح الغفار بعد نقله  
 الخلاف في المسئلة أقول  
 الفاهران الخلاف بينهم  
 في هذه المسئلة مبنى على  
 الخلاف في أن المصر هل  
 هو شرط لفاذ القضاء  
 أم لا فخكوا عن ظاهر  
 الرواية أنه شرط وعن  
 رواية النوادر أنه ليس  
 بشرط وبه يقتضى كافي  
 الرزاز به فعلى هذا يقتضى  
 بقوله من قاض رساق  
 إلى قاضي مصر اهـ رستاق  
 اهـ وذكر بعض الفضلاء  
 أنه في الرواية قد صرح  
 بأبقاء الخلاف في هذه  
 المسئلة على الخلاف في  
 اشتراط مصر (قوله  
 والاولى أراد بالخصم المدعي  
 عليه لم يبق حاجة إلخ)  
 قال في التبرير وأقول في  
 الشرح انما يكتب  
 السجل حتى لا ينسى  
 الواقعة على طول الزمان

وكتب الشهادة لهما  
المكتوب اليه بها وهو  
الكتاب المحكمى وهو  
نقل الشهادة في الحقيقة  
وقرأ عليهم وختم عندهم  
وسم اليهم فان وصل الى  
المكتوب اليه نظرا الى  
ختمه ولم يقبله بلا ختم  
وشهود فان شهدوا انه  
كتاب فلان القاضي سلمه  
الى فلان في مجلس حكمه  
وقراء علينا وختمه فحتمه  
القاضي وقرأ على الخصم  
وآزره معانيه

ولكون الكتاب مذكرا  
لها والا فلا يحتاج الى كتابة  
الحكم لانه قد تم بحضور  
الخصم نفسه او من يقوم  
مقامه الا اذا قد رآه غاب  
بعد الحكم عليه ويحد  
الحكم فلهذا يكتب اليه  
ليسلم اليه حقه او لينفذ  
حكمه اه وهذا كما  
ترى صريح في ان المراد  
بالخصم اما المدعى عليه  
او وكيله وانه لو اراد  
بالخصم المدعى عليه كان  
لكتاب الى الآخر ما قد  
علمت من القوائد واما  
القضاء على المصير  
فلنقول عن الذخيرة  
ان فيه روايتين قال  
والاعتماد على ان القاضي  
ان علم انه معسر لا ينفذ  
قضاؤه وانفذ

والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذا ذكر الشارح وهو يدل على ان الحاكم على الغائب اذا كان حنفيا  
فان حكمه لا ينفذ لقوله يرى ذلك وهو مفيد لان معنى قولهم ان القضاء على الغائب ينفذ في الظاهر  
الروايتين اذا كان القاضي شافعيا (قوله) وكتب الشهادة لهما المكتوب اليه بها وهو الكتاب  
المحكمى منسوب الى الحاكم باعتبار ما يؤول اليه (وهو نقل الشهادة في الحقيقة) لان الكتاب لم يحكم بها  
وانما نقلها المكتوب اليه لهما ولهاذا يحكم المكتوب اليه براه وان كان مخالفا لارأى الكتاب  
بغلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه وينقض حكمه وفي منية المفتي ورد كتاب قاضي قاض آخر  
في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهي مختلف فم لا ينفذه وان ورد فيها يصل نفذه لان السجل  
محكوم به دون الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون السجل اه فقد اذاعدهم وجوب قبول  
الكتاب على المكتوب اليه وفي كتاب الناصر والسجلات من الظهير به قال القاضي الامام ثقة  
الدين محمد بن علي المحلوفي حدثت كتب من القضاء الكارضاوا بينهم اجابوا الى ثمن من المحوادث  
المتقدمة في الكتابة الى القاضي الشافعي الا في العين المضافة وان دلائل اصحاب الحديث في ذلك  
واضعه وبراهينهم قبل الامتعة والشبان يتجاسرون الى هذه العين ثم يحتاجون الى التزوج فيضطرون الى  
ذلك فلزم بحكم القاضي الى ذلك ربما يتبعون في الفتنة اه (قوله) وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم  
أى القاضي الكتاب يفعل ذلك ليعلوا ما فيه ليشهدوا وعند الثاني ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا  
قبل بقبول ان يكون مضمونهم نسخة أخرى مقنونة فستعينوا منها على الحفظ فانه لا بد من التذكر من  
وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما ولم يذكر العنوان وهو من شرائطه وهوان يكتب فيه اسمه  
واسم ابيه وحده وكذا المكتوب اليه ويكتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه التمييز  
العنوان يكون على الظاهر فيكتب به ويكتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه التمييز  
بذكر جدهما ويذكر الحوى فيمويذ كرا الشهود ان شاء وان شاء اكتب في كرا شهادتهم وعن ابي  
يوسف انه لا يشترط على الشهود ان نقل الكتاب والشهادة على انه كتاب فلان ولا على القاضي سوى  
كتابة الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره شمس الامتعة لكونه اسهل (قوله) فان وصل الى المكتوب  
اليه نظرا الى ختمه ولم يقبله بلا ختم وشهود) لانه للحكم به فلا يقبله الا بحضور والخصم كالشهادة  
ولا بد من اسلام الشهود ولو كان الكتاب مذمى على ذمى لانهم يشهدون على فعل المسلم وانما يحتاج  
اليهم اذا انكر الخصم كونه كتاب القاضي اما اذا اقر فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان الى اهل  
المحرب حيث يعمل به لا بد منه لانه ليس يعلم ومعناه اذا جاء الكتاب من ملكهم بطلب الامان كافى  
الغاية وقد ذكرنا في القوائد الفقهية انه لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان وفي دفتر البيع  
والصرف والسماء فانه حجة والمراد بعدم قبوله بلا ختم عدم قراءته لا بعدد قوله فانه لا يتعلق به  
حكم كذا في فتح القدير وروا ابو يوسف قبوله بلا ختم ولكن لا يعمل به الا في مسئلة وفي السراجة يقبل  
كتاب القاضي الى القاضي مع كرا الختم كذا عن شمس الامتعة المحلواني (قوله) فان شهدوا ان كتاب فلان  
القاضي سلمه الى فلان في مجلس حكمه وقرأ علينا وختمه فحتمه القاضي وقرأ على الخصم وآزره معانيه  
يعنى اذا ثبتت عدالتهم عندهما كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم او سلم من  
يعرفهم من الثقات فزكوا او اما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ذكر الخصم انه  
لا يفقهه الا بعدئذ وهو والعدالة وصححه في السراج الوهاج فيسدد قوله سلمه الى فلان آخره لانهم اذا  
قالوا سلمه اليه لم يقرأ علينا او لم يقره علينا بل هو قال ابو يوسف اذا شهدوا ان هذا

كتاب فلان القاضي قبل وان لم يقولوا قرأه علينا وشروط في الذخيرة حضور المحم لقول السنة بأنه  
 كتاب فلان لا لقول الكتاب حتى لو قبله مع غيبة المحم جاز والاشبه أن يكون هذا قول أبي يوسف  
 ولم يشترط المؤلف مسافة بين القاضيين للاختلاف فيها تظاهر الرواية أنه لا بد من مسيرة ثلاثة  
 أيام كالشهادة على الشهادة وحوزهما محمد وإن كانا في مصر واحد وعن أبي يوسف إن كان في مكان  
 لوغدا لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله مع الاستهاد والكتابة وفي الراحة وعليه  
 الفتوى (قوله وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله) يعني قبل وصول الكتاب إلى الثاني أو  
 بعد وصوله قبل القراءة لأنه بمنزلة الشهادة على الشهادة وقال أبو يوسف لا يبطل وأما بعدهما  
 فلا يبطل في ظاهر الرواية وحذون المكاتب وردته وحملته كف وعاء كغزله ذكره الشارح وإذا  
 قبله المكتوب إليه فيما إذا بطل وحكم به ثم رفع إلى آخره فامضاء جاز لمصادقته الاجتهاد وإذا كان  
 الاختلاف في نفس القضاء فإنه ينفذ بالتفسيق من قاض آخر ولو فسخ الكاتب أو خرج عن أهلية  
 الشهادة فإن المكتوب الملائقي به سواء كان قبل قراءته أو بعدهما كذا في الحاشية وهو ما أطلقه  
 مخالف لما قدمناه عن الشارح وفي السراج الواجب ولو شهد شهود يمين ثم مات القاضي المشهود  
 عنده وولي قاض آخر لم ينفذ تلك الشهادة حتى تعاد اه وقد ذكرناه أن ما يبطل كتابه فسقه  
 وهو محمول على ما إذا كان عدلا ففق عند البعض (قوله وموت المكتوب إليه إذا كتب بعد  
 اسمه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين) أي يبطل الكتاب لأن الكاتب اعتمد له إذا اعتمد  
 لا اعتماد الكل قيد قوله بعد اسمه لأنه لو عجم ابتداء لم يجز أن يحكم به أحد وأجاز أبو يوسف حين  
 ابتلى بالقضاء واختاره كثير من المشايخ تهمل الأمر في الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم (قوله  
 لا يجوز المحم) أي لا يبطل الكتاب بموت المحم لأن وارتبه يقوم مقامه أطلقه فتأمل المدعي  
 والمدعى عليه وشغل ما إذا كان تاريخ الكتاب بعدم الموت المطلوب أو قبله لأن وارثه المطلوب والوصي  
 قائم مقامه كذا في الحاشية قد بموت المحم لأن عدم حضرته عند القاضي الكتاب تبطل كتابته  
 فلا يحكم عليه بشهادة أو ثلث حتى يشهدوا عنده بمحضرة المحم كذا في السراجية ولورددين قاضين  
 كتب إلى فلان أو فلان مع وشرحه في شرح أدب المحصاف وسما في بعد (فروع) يجوز على  
 كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كما جاز فيه شهادة النساء لأنه ثبت مع الشبهات ولو كتب  
 القاضي إلى الأمير الذي ولاه أصل الله أمر الأمير ثم فسخ القصة وهو معه في المصر فجاءه ثقة يعرفه  
 الأمير بالاستحسان أن للأمير امضاء له ما تعارف ولا يلق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة إلى الأمير  
 ليضمره وشرطنا فيه شرطا كتاب القاضي إلى القاضي كذا في فتح القدير ولو سمح المحم بوصول كتاب  
 القاضي البلدة فيقر إلى بلدة أخرى كان لقاضي المكتوب إليه أن يكتب إلى قاضي تلك البلدة بما  
 ثبت عنده من كتاب القاضي فكما جوزنا للدلول الكتابة جوزنا للثاني والثالث وهم جاز الساجدة ولو  
 كتب فلم يخبر من يده حتى رجع المحم لم يحكم عليه بتلك الشهادة التي سمعها من شهود الكتاب  
 بل يعيد المدعي شهادتهم ويكتب القاضي بعلمه كالقضاء بعلمه والتفاوت هناك القاضي يكتب  
 بالعلم المحاصل قبل القضاء بالإجماع كذا قال بعضهم وإذا قام شاهد عند القاضي وسال القاضي  
 أن يكتب بذلك كتابا إلى قاض آخر قول فانه قد يكون له شاهد في محل المكتوب إليه كذا في فتح  
 القدير والاصح أن الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه كذا في شرح أدب المحصاف (قوله وتقضي المرافعة غير  
 حذوق) لأنها أهل للشهادة في غيرها فكانت أهلا للقضاء لكن بآثم الملوك لها الحديث لن يرفع

وبطل الكتاب بموت  
 الكاتب وعزله وموت  
 المكتوب إليه إذا  
 كتب بعنايته وإلى كل  
 من يصل إليه من قضاة  
 المسلمين لا بموت المحم  
 وتقضي المرافعة غير  
 حذوق

(قوله وشرطنا فيه شرطا)  
 كتاب القاضي إلى  
 القاضي) فيه اختصار  
 محصل فإن عبارة الفسخ  
 هكذا ولم يجز الرسم في  
 شمله من مصر إلى مصر  
 فشرطنا هناك كتاب  
 القاضي إلى القاضي اه  
 فقد ظهر أن هذا الشرطا  
 إذا كان لا يسير في مصر  
 غير مصر القاضي

(قوله وقد أقيمت فيمن شرط الشهادة الخ) قال في التبركاته علق في القنع قوله في الاوقاف بشاهد وعندي فيه نظران صاحب القنع انما السطر بهذا على عدم سلب ولا يتامع قصان عقلا ولا شك ان صلاحيتها شاهد في الاموال اتفاقا فيه اثبات ولا يتأه والقبض اهل الشهادة وعلو في الاوقاف بشاهدة لتصر عن ابد هذا المعنى والمقصود هو الاول لمن تأمل وبتقدير التسلیم تصرف الواقف من رايه ولم يتفق بقرائني شاهد في وقف في زمن ما فحاصلنا فوجب صرف الفائته الى ما توافقه واذ كان هذا المعنى لم ينظر ببال واقف ولم يرضه اليه ولما اراد من الشاهد الكامل فكيف يصرف لفظه الى غير مراده وقد قال شيخ الاسلام عبد الر في شرح الوهبانية ينبغي ترجيح رواية دخول اولاد البنات في الوقف على ذرية لا نعرفهم عليه لا يعرفون غيره ولا يبرى الى انهم غلبوا لاسيما ما عثر عن عرفهم وقال في الوقف على ولد وولده ينبغي ان يجمع رواية دخول اولاد البنات ايضا قطعا لان فيها نص محمد بن احماد بن ابي قدا انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه حملهم وعرفهم اه وهذا مراد من بين الاما عينا فوجب المحكم مقتضاها واذ عرفت هذا فترى بها في شهادة وقف ابتداء غير صحيح والله تعالى الموفق اه وذكر ٦ المحمدي عن المقدسي موافقته في التبركاته نقل عن بعض الفضلاء ما نصه بل الظاهر

ان في الاوقاف متعلق بهما لا بانطردة فقط واما قول المقدسي فلما عارف في الاوقاف خلاف هذا فلا يمنع كونها اهلا لشهادة وقول الاحباب

ولا يستلحق قاض الا ان يغوض اليه ذلك

بان شهادتها في غير حد وقعود جائز فكذلك قضائها صريح في جهة تصرفها في الاوقاف اه كذا في حاشية ابي السعود قلت كلام

قوم ولو اهرهم امرأة ذوات البضاري وفي فتح القدير لا ترى انها تصلح شاهدة وانطردة في الاوقاف وموصبة على التام اه فظاهر صحة تصرفها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم يكن بشرط الواقف وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في وقفه فلان ثمن من بعد ولده مات وترك بنتا انها تحقق وطقة الشهادة واستقر به بعض القضاة ولا عبرة به بعد ما ذكرنا وما سئلنا تفصيلا وقدولى مصر امرأة تسمى شجرة الدجارية الملك الصالح من ابوب في الخلاصة لو قضت في الحدود والقصاص فرقع الى قاض آخر فامضاء ليس لغيره ان يبطل اه وأشار المؤلف الى صلاحيتها بالنظر على الوقف والوصاية على التام بالاولى كافي فتح القدير وامضاء المحقق في دفع بالاولى وينبغي ان لا يصح في المحدود والقصاص لشبهة الاثمة اه (قوله ولا يستلحق قاض الا ان يغوض اليه ذلك) لانه فوض اليه القضاة من التقليد به فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالكيل لا يوزن بدون اذن الموكل اطلاقه ففعل ما اذا كان هذا ولا كافي العناية فلا استئناف بلا اذن حكم الخليفة فاجازه القاضي جاز حيث كان الخليفة اهلا للقضاء ما كان رقيقا او محدودا في قذف او كافر او مجنون وكذا اذا قضى بمحضرة القاضي كافي الوكالة لان المقصود حضوره واه وفي آخر طبع القسوسين القاضي لو قضى في كل اسبوع ومن كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فتعفى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء واذا جاءت نوبته اجاز ما قضى جازت اه فدخل القسولي في القضاء وهو

الاحباب بقيد جهة تصرفها شاهد فابتداء خلافا لما ذكره في النهر واما ابدته لدخولها في الواقعة المستغنى عنها فظاهر وهذا هو الانصاف لمن تأمل والله تعالى اعلم (قول المصنف ولا يستلحق قاض الا ان يغوض اليه) قال الرمي وفي التذريعة تغلغل شرح الحمادوي وليس للقاضي ان يولى القضاء غيره الا اذا كان مكتوبا في منشوره ذلك او قبل له ما صنعت من شيء في جوارته وان يولى غيره من غير هذا يكون قضاؤه موقوف على اجازة الاول (م) ولو ان الخليفة لم ياذن له في الاستئناف فامر رجلا لم يكن اثنين لم يحز حكمه ثم ان القاضي اوجاز ذلك الحكم ينظر ان كان يحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز امضاء القاضي حكمه وان كان يحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان مما يختلف فيه الفقهاء كالمحدود في القسوف جاز امضاء ذلك وان كان عبدا او صبيلا لم يحز وان كان الخليفة اذن للقاضي في الاستئناف فاستئناف غيره جاز فهذا القاضي الثاني يصرف قاضيا من جهة الخليفة لا من جهة القاضي الاول حتى لو اراد القاضي الاول ان يزل الثاني لم يكن له ذلك الا اذا قال الخليفة لا لاول تستبدل من شئت اه (قوله فدخل القسولي في القضاء) الما عر به ان القضاء عقد من العقود وان كل عقد لا يحيزه حال صدوره من القسولي لا يتوقف فكذلك يجب ان يكون قضاء القسولي ان كان له مجزأ حال صدوره يتوقف وما لا فلا كذا في الحرب حيث لا سلطان ولا قاضي ولو قضى بغيره منه ينبغي ان يكون موقوفا وقتوى من اتفق بهم الجهة محولة على عدم

التقاضى بجاز وبعدم صحة جازته فهو على الاجازة لا جاليتها فامل والله تعالى الموفق كذا يحط بعض الفضلاء (قوله) ونظاره كلامهم (الخ) قال الرمل بل هو داخل في قولهم كل صاحب التوكيل اذا بشره الفضولى ٧ يتوقف في قولهم كل عقد صدوره بغير

أهم من القاضي وظاهر كلامهم ان اجازة قضاء الفضولى لا تتوقف على كون الفضولى خليفة من قاض ليس له ولاية الاختلاف بل وقضى فضولى بلا اختلاف أصلاً فأجازة القاضي جازته أصلاً ان قولهم كفى الو كالة معناه الو كالة بالبيع والنكح وهوهما أمان الو كلة بالطلاق والعناق اذا اجاز أو حضرم ببيع لان التصود عبارة كفى المنية وشمل التفويض اليها ماد كان مصرحاً بان قال له ول من شئت اولالة كيمتلك قاضى القضاء اولالة هنا أقوى لان فى الصريح المصدق كور يملك الاختلاف لا العزل وفى الالة يملكهما كقوله ول من شئت واستبدل من شئت فان قاضى القضاء هو الذى يتصرف فهم مطلقاً تقليد أو عزلاً واذا قال له ول من شئت واستخلف كان نائباً عن الامام فى التولية فلا يملك عزله كالو كيل اذا وكل باذن ولا ينزل بعبوته وينزل بعبوت الموكل بخلاف الوصى حيث يملك الايصاء الى غيره ويملك التوكيل والعزل فى حياته لرضى الموصى بذلك دلالة لغيره بخلاف الامام والموكل وبخلاف المستعير ان له الاعارة بشرطه لا يملك المنة مع ماله يملكه كفى والمقط القاضي اذا استخلف خليفة ففضى للقاضى لا يجوز والطريق فيه ان يصح كالأو منصب الامام قاضياً آخر لهنه المحادثة اه وفى السراجة القاضي اذا وقع له حادثة اولو له نائب غيره وكان من اهل الانابة قضاء جميعه وقضى له اولو له حاز القاضي اذا قضى للامام الذى قلده القضاء اولو له الامام جاز اه وفى البرازية كفى السراجة وفى الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضى فى الاختلاف فاستخلف رجلاً واذن له فى الاختلاف جاز له الاختلاف ثم وثم اه وفيما وان اراد ان يشتد قضاء الخليفة عند القاضي الاصل فهو كالوا متوا قضاء فاض آخر عند هذا القاضي وفى آب القاضي للصدور الشاهد النائب يقضى بمشهد واعند الاصل وكذا الاصل يقضى بمشهد واعند النائب اه وفى البرازية جرى الخلع بين الزوجين عند القاضي مرتين فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة اخرى والزوج يشكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحرمة الظنخة بكلام النائب اما النائب يقضى بكلام القاضي اذا خبره اه ثم قال فى نوع فى الامضاء والنائب يقضى بمشهد واعند الاصل وصككنا القاضي يقضى بمشهد واعند النائب امر القاضي الخليفة ان يسمع القضية والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع المحكم بفعل ما امره القاضي وليس له ان يصحك ليس للقاضى ان يصحك باخبار خليفة بشهادة الشهود عنده لانه ليس بقاض وكذا لو اخبره باقرار رجل الا ان يشهد مع آخر وقد تناطقت اجوبة اثنتا عشرة اوزم ان شهادة مضرة القاضي وشهادة الو كلاء المقصلة بيا به لا تقبل بخلاف قواهم الامل العدل وقد رايت بنواحي عوارزم وبها جماعة من فوض اليهم القضاء وكذا بعض فواحي دشت لا يسمع القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وشئت عن شهادة بعضهم انه تقبل فقلت تم تقبل مع عدلين وكل ذلك من تعاون امر الدشت بالشرع وقد رايت من الجهابذ ان واحداً من امرائه الذى يدعى انه ليجس مثله دنال قد قضا مدينة الى شاب جاهل لا يعرف قرأنا ولا خطا حتى يقضى باربعة مذهب فقلت له انه فقال اما علم بالصلحة والله يعلم المفسد من الصالح اه فالجاس ان القاضي اذاولى الخليفة القضاء عمل بقوله وان ولاء سماع الدعوى والشهادة فقط لا يعمل بقوله فلا تناقض كالايجب وفائدة هذا الاختلاف ان ينظر الخليفة هل للدي شهود

من كل وجه وعليه ينبغي ترجيح ما فى الملتص لما فى قضائه له من التهمة اذ فضل النائب كقوله فصار كانه قضى لنفسه ولم يرض احد القولين والله تعالى اعلم (قوله) امر القاضي الخليفة (اي خليفة القاضي) (قوله اه) اى كلام البرازية



(قوله لكنه ذكر في الباب السادس الخ) قال في النهر ومقتضى الاول انه لا يستتلف والثاني انه يستتلف فحصل على ارسال النائب باذن الخليفة او ان ذلك معروف بينهم اه وفي حاشية آبي السعد واول جواز ارساله لتعرف احوال الناس لا يستفاد منه جواز حكمه قبل وصول المرسل ثم رأيت بخط السيد المحمدي عن بعض الفضلاء مانعه ليس المراد بعض الارسال انما المراد الارسال على ان يحكم وهو ممنوع الخ وحسبند ٨ فلا يقول على ما في به صاحب البحر من جواز استقلاله قبل وصوله الى محل قضاءه

اه ما في الحاشية واول لا يعني ان الكلام في صحة الاستقلال ولا شك ان قوله نائبه بعيد ذلك وما ان له ان يحكم اولا فصحت آخر لا ذكره في كلام صاحب البحر لا سيما وقد انضم اليه الواقع الا ان وقد ذكرنا وائل

#### بجلاف المأمور في الجمعة

كباب القضاء واذا عزله السلطان لا ينزل عالم يصل المالحمة كالوكل وعن الثاني عالم بات فاض آخر صيانة للمسلمين من تعطيل قضاياهم اه فما مشى عليه الصدر الشهيد اولاً مبني على هذه الرواية وحيث كانت العلة ما ذكر فلما نفع من ان يقال وصول نائبه كوصوله فبعد ان نائبه المحكم تأمل (قوله وفي فروق العسكري ابي الخ) قال الرمي قلت كلام صاحب الفروق اغماخيد جواز

أو يكذب فعل له شهودا الا انه غير عدول وقد لا تتفق الفاظهم فغرض القاضي النظر الى الخليفة كذا في الحاشية وقد استلقت من صحة تولية القاضي ابنه قاضيا حيث كان ماذونه لا يستقلان فاجبت بسم والله اعلم اطلق في الاستقلال فحصل ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهب القاضي او مخالفا وفي البرازية ولو فرض الى غيره ليقضى على وفق مذهبه فتذا جازا اه وتلازم اطلاقهم ان المأذون له بالاستقلال صرح بأول دالة على كونه قبل الوصول الى محل قضاءه كما عليه بعد وقد جرت عادتهم اذا ولو ابيد السلطان قضاء لمدة بعيدة بالرسالة خليفة يقوم مقامهم الى حضورهم وقد استلقت عنها في سنة تسع وثمانين وتسعمائة فاجبت بذلك والله الموفق ثم رأيت الاحمل الصدر الشهيد في شرح آداب القضاء للخصاف قال في الباب السادس عشر القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ للموضع الذي قلده فيه القضاء الا ترى ان الاول لا ينزل عالم يبلغ هو البلد الذي قلده فيه القضاء فكان هو في ذلك المكان بمنزلة واحد من الرعايا اه وهو يفيد ان القاضي لا يملك الاستقلال قبل وصوله الى محل عمله لكنه ذكر في الباب السادس انه ينبغي للقاضي ان يقدم نائبه قبل وصوله حتى يتعرف عن احوال الناس اه الا ان يقال ان قاضي القضاة مآذون بالاستقلال قبل الوصول من السلطان فلا كلام وهذا هو الواقع الا ان قضاياه فاضلان له التوكيل والايضا ملائذ السلطان وأورد هذا الشك على من ضمن تقلد القضاء فان التبطل المذكور يجري فيها وأجاب عنه في العناية بان المقلد يفعل ما يفعله الوكيل والوصي فيكون وقع الفساد في القضاء أكثر اه (قوله بجلاف للمأمور في الجمعة) يعني فان له الاستقلال وان لم يفوض اليه ذلك لان الامام لا اعظم له فوضها اليه مع علمه ان العوارض المانعة من اقامتها من المرض والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرهما تعتبر به لا يمكن انتظار الامام الاعظم لها لا التحمل للتأخير عن الوقت فكان اذا ناله بالاستقلال دلالة وتأخير جماع المحصورة الى وجود الاذن من الامام الاعظم يمكن لانه غير موقت بوقت كذا في المخرج فتلاهم ان الاستقلال باثران لم يكن لسبق المحدث في الصلاة كذا اذ عرض المحطوب واسفر او حصل له مانع فاستجاب خطيبا مكانه وفي فروق الكرايين ما يفيد ايضا فانه قال فرق بين القاضي والامامة فان القاضي لا يملك الاستقلال باذن والامام الجامع على بدونه والفرق ان الضرورة بتحقيقه المحاوران يسبق المحدث قبل الصلاة فلو توقف على الاذن تفوت الجمعة ولا كذلك في القضاء اه وبهذا علم ان ما ذكره في شرح الدرر والغرر من ان الخطيب ليس له الاستقلال ابتداء باذن لا أصل له وانما هو قهقهم فقه من بعض عبارات وقد صرح العلامة محب الدين بن جرير بن شمس شيخ شيوخنا في الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول

الاستقلال في الصلاة عند الحديث لكونها على شرف القوات فلا ينقض جمعة على متلاخسرو القائل بعدم جواز الاستتابة في الخطبة بدور اذن الامام فلي تأمل اه ذكره الفرياقول وقد روي عليه ابن كمال باشا في رسالة له رد ابيها فقال بقي هناك دقيقة أخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني وتعلم فيه (قوله بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة للباسي الخ) وهكذا اجاب به العلامة اجدونس الثاني حيث سئل عن نفر فسه جوامع ولها خطيبا لم يكن لاحد منهم ان صرح من السلطان اجاب بان أمور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة

بان من انشاجاعا واراد اقامة الجمعة استاذن الامام واذا وجد الاذان اول اقامتها حصل الفرض والاذن بعده ولو طالوت المدة وتضمنت البلاد ليس بمقتضى اه لغضا (قوله واعترض عن افسد صلته الخ) أي بما لو اسقطت شخصاً لم يشهد الخطبة ثم افسد صلته ثم اقتضت بهم الجمعة (قوله أطلقه فعمل ما اذا كان موافقاً لآيه) أي رأى القاضي المرفوع اليه حكم القاضي الاول (قوله ليكون لفظاً المحكم تنكرة في سياق التثنية) فيه نظرون ذلك اذا كان الشرط عيناً مثبته ان كانت رجلاً فتكون كافان المعنى لا كلم رجلاً فتكون التنكرة في سياق التثنية معنى فتم بخلاف قولك العيين المتنى ٩ مثل ان لم كلم رجلاً فقامت لانه في

مرة فيكون الاذن منه صلباً لتولية النظر المحطاه واقامة الخطبة ثانياً ولا يشترط الاذن لكل خطب وقد اوجها في الجمعة ثم ان أحدث الخطب بعد ما خطب قبل الشروع في الصلاة لم يجز له ان يتخلف الامن شهدا الخطبة لانه شرط فيها فلا تنقضه دونها وان كان شرع فيها جاز ان يتخلف من لم يدركها لانقاذها بالاصل فكان الثاني ثانياً وفي العنايه واعترض عن افسد صلته ثم افتح بهم الجمعة فانه جائز وهو مفتتح في هذه الحالة لم يشهد الخطبة وأوجب بانه لما صح شروعه في الجمعة وصار شرطاً للاول للتحقق بين شهدا الخطبة وأرى ان المحاطة بالثاني لتقدم شروعه في تلك الصلاة الاولى فتأمل اه (قوله واذا رفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع) لرفع الاجتهاد الاول بالقضاء فلا ينقضه اطلاقه فعمل ما اذا كان موافقاً لآيه او مخالفاً ليكون لفظ المحكم تنكرة في سياق الشرط فتم فليس في كلامه ما يوجب انه انما يصح اذا كان موافقاً لآيه كما زعم الخارج وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي ثم حاطوا آخر يرى غير ذلك امضاء وفي المراج واماخذ كلفنا الجامع بهذا اللفظ المذكور لان فيه فائدتين احدهما انه قد بالغوا في ان القاضي اذا كان غير عالم بموضع الاجتهاد ما تفتق قضاؤه في موضع الاجتهاد فعمل قول عامة الماتنابح لا يجب على الثاني تنفيذه كذا ذكره في فصول الاستروتنى محالاً الى الخطأ والخبر فقال لو قضى في فصل يجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك قبل بنقض قضاؤه وعامة لم ينفذ واماخذ فذا علم بكونه يجتهد فيه قال خمس الاثمة فلهذا هو ظاهر المذهب الثاني انه فينبغي قوله يرى غير ذلك وفي رواية القنوري لم يتعرض لذلك فحصل ان قوله امضاء فيما اذا كان موافقاً اه وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالماً بالاختلاف وان كان ناهياً المذهب لكن ينبغي بخلافه والتحقق المعتمد ان عليه بكون ما حكم به مجتهداً فيه شرط واما عليه بكون المسئلة اجتهادية فلا يبدل عليه ما في الفتاوى الصغرى وشمل قوله حكم قاض ما اذا كان المحكم موافقاً لآيه او مخالفاً وما اذا كان القاضي باقياً على قضاؤه واماً او عزل كما في خزائن الاكل فلو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لآيه ناساً لمذهبه نفذ عند أي حنفية وفي العاصم وابتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلاف الترجيع في الحائسة اظهر الروايتين عن أبي حنيفة فذا نقضاه وعليه الفتوى اه وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المراج معزى الى الصيغ الفتوى على قولهما وهكذا في الهداية وفي فتاوى ناهي الدين استحق السلطان ان ينقضه اه وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان

مغنى لا تكن رجلاً فهي تنكرة في سياق الاثبات وبخلاف الشرط الواقع غير عين مثل ان حاكم رجل ما كرمه فانه أيضاً غير عين في العموم لانه في سياق الاثبات وما في المتن من هذا القيل كمالا

بغنى (قوله والتحقق المعتمد على الخ) قال واذا رفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع

ابن الكمال وهما شرط آخر وهو ان يكون القاضي عالماً بان ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى ببيع أم الولد غير عالماً بانها أم ولد فانه لا يجوز وان كان عالماً بان مسئلة أم الولد اجتهادية ذكره في منسنة الفتى اه (قوله وشمل قوله حكم قاض ما اذا كان

ابن الكمال وهما شرط آخر وهو ان يكون القاضي عالماً بان ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى ببيع أم الولد غير عالماً بانها أم ولد فانه لا يجوز وان كان عالماً بان مسئلة أم الولد اجتهادية ذكره في منسنة الفتى اه (قوله وشمل قوله حكم قاض ما اذا كان

٢ - بمرسبهم المحكم موافقاً لآيه) أي رأى القاضي الاول الذي رفع حكمه الى القاضي الثاني ثم ان هذه المسئلة غير ما قبلها فان ما قبلها واشترط كون القاضي الاول عالماً بالاختلاف لينفذ حكمه وهذه في اشتراط كونه حكم على وفق مذهبه الا اذا كان ناسياً وحكم على مذهب غيره (قوله وفي العاصم وابتان) كانه اقتصر في معنى المحكم على رواية عدم النفاذ في الاجماع حيث قال كائنه الرمي عند كز القاضي أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى الخلافي فيما اذا قضى بخلاف مذهبه وقد نسيه واما اذا قضى بخلاف مذهبه حال كرمه لا يجوز حكمه بالاجماع اه لكن في الشرع لئلا ينقل عن شرح الجامع الكبير انه في العاصم لا خلاف بين أصحابنا قالوا بخلاف ثابت على الصحيح (قوله والوجه في هذا الزمان الخ) قال في الشرع لئلا ينقل هذا

في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا مرجع الحق الذي يعض عليه بالنوخذ (قوله ثم اعلم ان عبارات المشايخ قد اختلفت الخ)  
قال في النهر بعد ما راعى الفتح وهو ظاهر في ان كونه عالما بالخلاف انما هو في القاضي المتهجد وفي القنية القاضي المقلد اذا  
قضى بخلاف مذهبه لا يتغواذعي ١٠ في البحران المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بول ضعيف تغواذوي

ما تركه ما في النزاهة  
اذا لم يكن القاضي مجتهدا  
وقضى بالقنوي الخ وما  
في الفتح يجب ان يقول  
عليه في المذهب وما  
في النزاهة مجهول على  
رواية منهما اذا صار  
الامران هذا منزل منزلة  
الناس لمذهبه وقدر  
عنهما في المذهب انه لا ينفذ  
فالمقلد اولى (قوله يعني  
كان عليه ان يقول النبي  
يقوله هو بن يادة الضمير  
العائد الى القاضي  
والمحصل ان المراد به  
مذهب المجتهد كالي حنفية  
والشافعي مثلالا للسلطان  
المقلد بكسر اللام (قوله  
ومن المذهب ان صاحب  
البدائع في الخلاف  
الخ) حاصله ان صاحب  
البدائع جعل الخلاف في  
نفاذ قضاائه بخلاف  
مذهبه وعدم نفاذه في  
القاضي غير المجتهد عكس  
ما صرح به في الفتح بقوله  
هذا كله في القاضي  
المجتهد وقول الرمي ما  
تقدم من قوله وفي فتح

يعني بقوله ما لان التارك لمذهبه عمدا لا يوقعه الا لهوى باطل لا قصد جمل واما الناسي فلان المقلد  
ما قلده الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد اما المقلد فانما ولا يحكم بمذهب  
اي حنفية فلا يتاخر الفقه فيكون مغزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه ثم اعلم ان عبارات المشايخ  
قد اختلفت في هذه المسئلة اعني ما اذا قضى المقلد بخلاف مذهبه موافقا لمذهب مجتهد ففي النزاهة  
معز بالشرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقنوي ثم تبين انه على خلاف مذهبه  
تغذوي ليس لغيره نقضه وله ان ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له ان ينقضه ايضا اه وهكذا  
ذكر العبادي في الفصول ثم قال القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو يرى خلاف ذلك في بعض  
المواضع ان لا ينفذ وفي بعضها انه ينفذ ولم يذ كر فيه خلافا ولا الصحيح ان فيه خلافا بين ابي حنيفة  
وصاحبه مود كفي الخط اختلاف الرواية في بعضها في نفاذ القضاء وفي بعضها في حل الاقدام على  
القضاء اه وفي عمدة القناوي القاضي اذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا القنوي في فصل مجتهد  
فيه اه وكذا في السراجية وفي ما ل الفتاوى فمضى بخلاف مذهبه وهو يختلف فيه قال ابو حنيفة  
ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ اه فقد تقرر ان القاضي المقلد اذا قضى بمذهب غيره فانه ينفذ وكذا  
اذا قضى برواية ضعيفة او بقول ضعيف لا مطلق قولهم ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضي  
وما قبله به في فتح القدير من ان هذا الغلط هو في المجتهد ثابت في بعض العبارات ولذلك قال في القنية  
القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ اه ومخالفة ما في به شيخه الشيخ عمر فاروق الهداية  
حين سئل عن وقف لم يحكم به رجوع الواقف عنه ووقفه على جهة اخرى وحكم به قاض حتى فهل  
يصح الثاني ام الاول اجاب بان الثاني هو الصحيح وان كان القنوي على خلاف قول ابي حنيفة لكنه  
نايد بحكم الحاكم وفي شرح منظومة ابن وهبان له صورة المسئلة لو حكم الحاكم في واقعة بحكم بخلاف  
مذهب مقلده بفتح اللام يعني الامام الذي يقلده وهذا اذا كان القاضي مقلدا وليس هو من اهل  
الاجتهاد كالقضاء المحنفة في زماننا مثل اهل يصب قضاؤه ولا والجواب انه ان كان ذا كرا لمذهبه  
لا يجوز والا حاز عند خلافا لهما اه ومن المذهب ان صاحب البدائع قد اختلف في عكس ما في  
فتح القدير فقال ما نقل ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه عمدا وقع باطلا وان كان ناسعا عنده  
يصح وعندهما لا يصح وهذا اذا كان القاضي ليس من اهل الاجتهاد فاما اذا كان من اهل  
الاجتهاد فينبغي ان يصح قضاؤه في الحكم بالا جماع ولا يكون لقاض آخر ان يعطيه لانه لا يصدق  
على النفس ان بل يجعل على انه اجتهد اذ اجتهد الى مذهب صحبه قضى به فيكون قضاؤه  
باجتهاده فيصح اه بل قلته والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف مذهبه فان كان  
متوهم انه على وقفه فانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان معتمدا لمذهب غيره فانه  
لا ينقض وهذا التوصل متعين في حكم زماننا فانه لا يعتمدون في احكامهم على الاجتهاد لا مطلقا ولا  
مقيدا لكونهم مقلدين فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو متطوع بكونه منه خطأ فينقض

وقوله ثم  
القدرا لا يظهر منه انه عكسه وكذا قوله وما قبله يعني فتح القدير  
فتأمل اه غير ظاهر ثم انما ذكر في البدائع وجهه فان المجتهد اذا اختلف مذهبه عمدا كان ذلك رجوعا عن مذهب الاول لتغير  
اجتهاده ووجوب اتباع ما ظهر له تايا وان لم يعلم انه خالفه عمدا يحصل عليه لاي انه نسي مذهب موحد بخلافه اذا اصل انه فعل

ذلك عهدا وهذا معنى قول البذائع لانه لا يصنف على النيان الخ (قوله وقوله لا ينقض الحكم في المتهدان الخ) قال الرمي  
يجب ان يقيد ذلك بما اذا لم يقيد السultan بذهب اما اذا قيد بذهب كما اذا قاله ١١ او كذب في مشروعه ولتلك الحكمين

الناس بما صم او بالاصح  
من مذهب ابي حنيفة  
مثلا فلا ينقض قضاؤه  
بغيره لما تقرران القضاء  
بخصه في الزمان والمكان  
والانقضاض والمواد  
فتنه ذلك قوله وكننا  
في الفوائد الفقهية ان  
القاضي الخ نقله في  
النهر عن المؤلف ثم قال  
ولم احسنه لغيره (قوله  
التنافذ الواقعة الخ) قال  
الرمي سابقا يضاف شرح  
قوله وامضى القاضي  
حكمه اه قلت وتقدم  
ايضا في البحث السادس  
اول كتاب القضاء (قوله  
فقتضى بالنكاح) اي الشافعي  
(قوله ان يتزوج امرأة  
بعد فسخ) اي بعد فسخ  
اليمين نأمل (قوله وانا  
قتضى شافعي الخ) قال  
المؤلف في بعض رسائله  
وفي القامحسة اما كون  
الحكم حادثة فاحراز  
معلم يحدث بعد كالحكم  
بموجب احادة لا يكون  
حكما بالفسخ بوجوب احد  
المتأخرين وكالحكم  
بموجب سبع عقار لا يكون  
حكما باستحقاق شفعة

وقوله لا ينقض الحكم في المتهدان معمل بان الاجتهاد لا ينقض عمله لا مطلقا اذا كان القاضي  
متوهما انه مذهب فاختافه لم يكن مجتهدا فيه ومعنى قوله امضاء حكم بمقتضاء وفي السراج الوهاج  
المراد من الحاكم القاضي والمراد من الامضاء التزام الحكم اه بعد دعوى متهمة من خصم على خصم  
ولذا قال في البرازيه وان ارادوا ان يثبتوا حكم الحلقة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى متهمة على  
خصم حاضر واقامة البيعة كما لو ارادوا اثبات قضاء فاض آخو اه فالمحصل ان الحكم المرفوع لا بد  
ان يكون في حادثة وخصوصة متهمة كما صرح به العادى في القصول والبرازي في الفتاوى فالوجه  
شرط لتفاد القضاء في المتهدان وهو ان يصير حادثة تقري بين يدى القاضي من خصم على خصم حتى  
لوفات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى اه فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلا دعوى بل تمت  
اليه ويحكم بقتضى مذهب ولا بد من امضاء الثاني حكم الاول من الدعوى ايضا كما سمعت ولا يستمر  
احضار شهود الاصل بل يكفي على قضاء القاضي قال في البرازيه قاضي بلدة حكم على رجل ببال  
ومصل ثم مات القاضي واحضر للمعي المصكوم عليه عند قاض آخرو برهن على قضاء الاول احسنه  
الثاني على اداه المال ان كان الحكم الاول مصححا ولو شهدوا ان فاضا من قضاء البلد قضى بهذا  
المال لا يصح به وفي كل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبه فان قال الشهود ان القاضي الاول غير  
صالح لا يعمى القاضي الثاني قضاء اه وكننا في الفوائد الفقهية ان القاضي اذا رتب في حكم  
الاول له ان يطلب شهود الاصل واذا حلت ذلك ظهر لك ان التنافذ الواقعة في زمانا غير معتدة  
لصدورها بلا دعوى وحادثه وانما يقم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان  
ليكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه فان قلت القاضي اذا قضى بشئ في حادثة بعد  
دعوى هل يكون قضاء فيما هو من لوازمه وان لم يعلم به القاضي قلت لا ماسق قضاء البرازيه في فصل  
فسخ اليمين المضافة وان تزوج رجل امرأة بلا امر او اجاز بالفعل ثم طلقها فلا تائم تزوجها بنفسه  
ثم ترفعها الى القاضي فان اعله بتقديم نكاح الفضولى فقتضى بالنكاح صح ويكون قد قضى بطلان  
اليمين وبطلان نكاح الفضولى وبطلان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقديم النكاح بعلمه حتى يقضى  
في موضع الاجتهاد بقصد بالقضاء اليمين المضافة ونكاح الفضولى اه ثم قال دورى عن الامام  
الثاني فيمن قال كل امرأة تزوجها ففى طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الوقوع فرفعه امرأته الى  
قاض لا يرى الوقوع فقتضى بفسخ النكاح ثم يقول راي الرجل الى الوقوع فتزوج امرأة اخرى بعدها  
فانه يمسك الاولى ويعمل برأيه الحادى في الحادثة فقارقه لان القاضي انما قضى بابطال الطلاق  
في الاولى بالاجتهاد فنفذ قضاؤه فبعد ذلك يقول رايه لا يملك نقض رايه ذلك واما الحادثة فيثبت  
عليها الحل الا ان لم يصير عليها حكم القاضي فعلم برأيه والحكمة فيه ان تزوج امرأة بعد فسخ ويدعى  
عند القاضي انها زوجته بمحكم الفسخ على امرأة اخرى وترغم المرأة انها عليه حرام اخذ بذهب الثاني  
فترافعا الى القاضي المحنف فيحكم القاضي المحنف بما ناهى زوجته بذهب محمد اه فقد علمت من ذلك  
كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعي بفسخ عقار وموجب لا يكون حكما منه بان لا شفعة للجار لعدم

الجواز لانه لم توجد فيه خصوصة واما المحصورة الصحيحة فهي الدعوى المشتبهة على شرائث الامة اه وذكر فيها ايضا ان اشتراط  
تقدم الدعوى والحادثة مجمع عليه ثم قال فيها وقال الشيخ بحسب الدين احسن نصر الله البندانى قاضى قضاء اخنا بانه في رسالة  
له واما الحكم بالموجب بفسخ الجسم فعنه الحكم بالموجب

الدعوى الثابتة بالبينة أو غير ما هذا هو معنى الموجب ولا معنى له غيره فنظرف الدعوى فإن كانت مشتملة على ما يقتضي حصة العقد للمدعي به كان الحكم بموجبها حكماً بالهبة وإن لم تشمل على ما يقتضي حصة العقد للمدعي به لم يكن الحكم حكماً بحصة العقد والحكم بالموجب حكم على العاقد بما ثبت عليه من العقد لا حكم بالعقد اهـ وتقام ذلك في رسالة المؤلف ورأيت في كلام بعض المحققين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشيء وهو ما يقتضي مختلفان خلافاً لمن زعم اتحادهما اذ يقتضي لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كاتصال الملك للشيء. مثل زوم السبع والثاني كالزاد للمبيع والموجب أهم أي لانه الاثر اللازم سواء كان ينفك أو لا وكان الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالهبة لانه لو لامحة العقد ما ترتبت عليه تلك الاثار اذ لا يصح الشيء مع تخلف آثاره عنه ١٢ وكذا الحكم بالهبة يتضمن الحكم بالموجب اذا حكم بحصة الشيء فقد حكم بترتب آثاره عليه

ثم ذكر ان التحقيق ان الحكم بالموجب وارد على الاثر انصافاً ومنها الهبة بخلاف الحكم بالهبة فإنه يتناول الآثار ضمناً لا صريحاً فيكون الحكم بالموجب أعلى لتساوله جميع الآثار لانه مفرد مضاف فمع كل موجب لكنه خلاف المشهور (قوله لانه لا خلاف عندنا في عدم المحل) علة لقوله ومن الغريب والظاهر انه علة لقوله لانه بعد المحل الختو فيه نظرف ان عدم الخلاف عندنا في عدم المحل قبل حكم حاكم بحسبه أما بعد حكم حاكم براه فيه خلاف وهو ما نقله في الخلاصة وهذا مراد صاحب الفتح بآياته

المحل فإن ما في الخلاصة على انه ما يسوغ فيه الاجتهاد اذا كان كذلك فاجاب القضاة المحل كالإختصاص (قوله والحق انه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا) ذكر ابن أسير حاج في شرحه على القهر بر من بحث المجلد آخر الكتاب بحثاً في هذا الفصل جيد احب قال قلت ثم نقائل أن قول المجتهد فيه للعارض مدلول هذه الاصول الثلاثة المحكوم بعدم اعتباره حتى ان القضاء به لا يتغنا ما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب قطعي الدلالة غير منسوخ أو ما كان من السنة كذلك متواتر الثبوت أو ما كان من الاجماع قطعي الثبوت والدلالة وهذا الاشك فيه لكن في صدور هذا من المجتهد بعد عظيم لان استعماله يخالف كل من كره فلا ينبغي أن يكون المراد ما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب أو السنة خافي الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت أو لا ومن الاجماع ما كان ظني الثبوت أو الدلالة وهذا في عدم نفاذ الحكم بما يرضه مطلقاً نظرف ظاهره أن قال والذي يظهر ان القضاء بحل متروك التسمية عندنا ببناءه مدعي بنه نحن

فجوز

غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع امهات الاولاد لا ينفذ ما لم يحضه قاض آخر (قوله والحاصل ان كلامهم قد اضطرب الخ)  
قال الرمي قال في جامع الفصولين بعد نقل ما يقتضى الاضطراب فظهر ان فيه اختلاف مشاعنا (قوله ثم اعلم الخ) مكر مع ما قبله  
نعم في هذا بسط على مامر (قوله وانما سنده ان ما اختلف فيه الفقهاء الخ) ما لم يوصلوا اليه ان واختلف حسنة الموصول وقوله  
فقتى معطوف عليه وقوله فانه اعم الخ لتبديل التعميم بقوله عالما أولا وقوله ثم جاء ١٣ معطوف على قضي والاشارة بقوله هذا

القاضي الاول وقوله امضاء  
خبران والصغير فيه عائد  
للقاضي الاخر هذا وقد  
نقل في التمهيد كلام الفتح  
مختصا ثم قال واقره في  
الحواشي المصنوعة  
وعندي فيه نظر وذلك  
ان الداعي تحمل المشايخ  
كلام محمد على ما مر ان  
شرطه ان يكون المحاكم  
عالميا باختلاف حتى لو  
قضى في فصل بمجتهده  
وهو لا يعلم بذلك لا يجوز  
قضاؤه عندهم ولا  
يحضه يعني الثاني كاف  
الشرح وغيره وجزم في  
منية الفتى حيث قال  
قضى في مجتهده ولا يعلم  
بذلك لا ينفذ فانه ذكر في  
السير الكبرية مدبرون  
عقوباته فثبت رجل  
دين عليه في اعمهم القاضي  
على نفي انهم عبيد وقضى  
بجواز ثم ظهر انهم  
مدبرون بل قضاؤه لعدم  
علمه بذلك حتى لو علم  
فاجتهد واطل التدبير  
جاز اه فقولوه وما

فيجوز قضاؤه وهو مبني على ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فنفذ هذا لا يرفع وعنده  
يرفع وفي التوقيم لا يرد بان محمد اوى عنهم ان القضاء يبيع أم الولد لا يجوز وتفرع على كون  
الخلاف في الصدر الاول شرط الكون المحل اجتهدا بما قال بعضهم ان القاضي ان يبطل ما قضي به  
للسلكي والشافعي رايه وفي الاقضية واحكامنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي وفي فتح القدير  
وعندي ان هذا لا يول عليه فان صرح أن مالك والشافعي واجتهدوا بمجتهدون فلا شك في كون  
المحل اجتهدا والافلا ولا شك انهم اهل اجتهدا ورعة ولقد تدرى في افتاء المسائل حصل المسئلة  
اجتهدية بخلاف بين المشايخ حتى ينفذ القضاء باحد القولين فكيف لا يكون كذلك اذا لم يعرف  
الخلاف الا بين هؤلاء الاثمة يؤيده ما في الذخيرة عن المحلواني ان الاب اذا خالغ الصغيرة على صداقها  
وراء خسر الهايان كانت لا تحسن العشرة مع زوجها فان على قول مالك يصح ويزول الصداق عن  
ملكها وبر الزوج عنه فاذا قضى به قاض نفذ في حين مناجاة الشريعة عن مالك فيمن طلقها  
فقتى عليها ستة اشهر لم ترد ما فيها فنفذ بعد ثلاثة اشهر فادقضى بذلك قاض ينبغي ان ينفذ لانه  
مجتهده لانه نقل مثله عن ابن عمر قال وهذا المسئلة يجب حفظها بانها كثيرة الوقوع اه  
ويؤيده ايضا ما في الخلاصة لو قضى في المأذون في نوع انه لا يكون مأذونا في انواع كلها نفذ اه  
وهو من مذهب الشافعي والحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا خلافا فيما واخرى  
لم يعتبروه ويمكن ان يقال انهم انما قالوا بالانفاذ في هذه المسائل لاجل خلاف سابق على مالك  
والشافعي لا خلافا ما خلاصة ثم اعلم ان صاحب الهداية نقل اول عبارة القديري وهي وادافع  
اليه حكم حاكم امضاء الان يخالف الكتاب والسنة او الاجماع او يكون قولنا لا دليل عليه وثانها  
ما في الجامع الصغير قال وما اختلف فيه الفقهاء فقتى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك  
امضاء اه فقال الشارحون انما ذكر عبارة الجامع بعد القديري لفايدتي ليسنا في القديري  
احدا هما تنقيده بالفقهاء فاذا لم يول يمكن عالميا بالخلاف لا ينفذ والثانية التقيد بكون القاضي  
يرى غير ذلك فان القديري لم يتعرض لذلك فيجوز ان يكون مراده انه اذا كان رايه في ذلك موافقا  
لحكم الاول امضاء وان كان مخالفا لا يحضه فثبت رواية الجامع ان الامضاء عام فمما سوى  
المستثنات سواء كان ذلك موافقا لرايه او لا وتعيهم في فتح القدير فانه لا دلالة في عبارة الجامع على  
كونه عالميا بالخلاف وانما سنده ان ما اختلف فيه الفقهاء في نفس الامر يقتضى القاضي بذلك الذي  
اختلف فيه عالميا به مختلف فيه او فانه اعم من كونه عالميا ثم جاء قاض آخر يرى خلاف ذلك  
الذي حكم به هذا امضاء فر بما يفيد ان الثاني عالم بالخلاف وليس الكلام فيه وان هذا هو المنفذ  
والكلام في القاضي الاول الذي ينفذ هذا حكمه وليس فيه دليل على انه كان عالميا بالخلاف

اختلف فيه الفقهاء فقتى به القاضي أي بما اختلف فيه الفقهاء يعني عالميا باختلافهم ليصح قوله امضاء اذ قد علمت انه مخ  
غير العلم لا يحضه فان قلت في الخلاصة هذا الشرط وان كان ظاهر المذهب لكن يقتضي مخالفة قلت كلام محمد انما هو مبني على  
ظاهر المذهب اه اقول لا ينبغي ان حاصل كلامه ان الذي اودا اشتراط العلم بالخلاف هو قوله امضاء ذلك لا يدفع ردا  
الهام على الشارحين في دعواهم انه مستأذن التقيد بالفقهاء نعم يدفع تعميمه بقوله عالميا او غير عالمي بعد تسليم ان كلام

عنه من في على ظاهر المذهب لا على المقتضى به تأمل (قوله وأقول لم يفهموا صاحب الهداية الخ) نقده في التبرير وأقره وبعبارة الواحات أدل دليل عليه بجزء الله تعالى خير حيث حقق المقام وأبان للرام (قوله أو يسقط المهر) صورته أن المرأة متى لم تخامض زوجها في المهر حتى مضت مدة طويلة ثم خامضته يبطل حقها في الصداق والغاضي لا يلتفت إلى خصوصيتها شرح أدب القضاء (قوله أو بعدم وقوع ١٤) الثلاث على غير المدخولة) قال في المنع بعد هذا أو بعدم وقوع طلاق المحاضن أو بعدم وقوع الزائد على الواحد

بطريق من طرق البلاة ثم في الجامع الصغير التنصيص على أنه ينفذه وإن كان خلاف ما به وكلام القدوري يفيد أنه إضافة قال أذافرغ البهكم كما ذكر وهو ما يفتنهم إذا كان مخالفاً لآية أو موافقاً له وأقول لم يفهموا صاحب الهداية إنما ذكر عبارة الجامع بعد القدوري ليفسد ما في الجامع لا سيما فيه بل كل مسألة اختلفت فيها الفقهاء وإنما تصير على اجتihad فان قضى فاض بقول ارتفع الخلاف وأما عبارة القدوري واستثناء ما عطلت وإذا عطلت ذلك فماذا كره أصحاب الفتاوى من المسائل إلى لا ينفذ فيها قضاء القاضي لها لغة كتاب أو سنة مشهورة أو إجماع إنما هو على عبارة القدوري وأما على ما في الجامع فلا وقعت من هناك من قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن قال باعتبار خلافاً بينهما اعتمد ما في الجامع وهذا الأسبق إليه وإنما يأتى في الواحات المحاسنة بما يفيد أنه قال الفقيه أبو الليث رواية محمد بن كل شيء اختلف فيه الفقهاء قضى القاضي بذلك حاز قضاؤه ولم يكن لقاض آخر أن يبطله ولم يذكر فيه اختلاف وبه أخذت هذا خلافاً لما ذكره في شرح أدب القاضي لنسب إلى المحض أن القضاء في موضع الاختلاف يجوز في موضع الخلاف لا يجوز أن يرد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر كالخلاف بين السلف وأراد بوضع الخلاف ما لم يكن معتبراً ولم يستبرح خلاف الشافعي قال استناداً للفتوى على تفاصيل أدب القاضي اهـ فهذه العبارة أزيلت اللبس وأوضحت كل شخص وحده والمحصل أن الفتوى على عبارة القدوري وتفاصيل المحض فلهذا السر وأورد صاحب الهداية ما في الجامع بعد القدوري والآن نذكر المواضع التي نص أهل المذهب على مسائل لا ينفذ القضاء فيها أخذاً من كلام المحض وقد ذكرناها في القوائد الفقهية ولا بأس بسردها تكملاً للقائدة هنا قضى بطلان الدعوى بمعنى سنين أو فرق بين الزوجين لجزءه عن النفقة حال غيبته أو حكمه نكاح مرتبة إليه أو ابنه أو بنته أو نكاح أم مرتبته لم يثبتها أو بنته نكاح المتعة أو يسقط المهر بلاينة أو أقراراً أخذاً بقول البعض أن قسم النكاح يوجب سقوط المهر أو بعدم تأجيل الطين أو بعدم صحة الرجعة براضاها أو بعدم وقوع الثلاث على المحامل أو بعدم وقوع الثلاث على غير المدخولة أو بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه أو بنصف الجهازين طلاق امرأة قبل الدخول بها بعد قبض المهر والتجهيز أو بالشهادة على خطأ إيه أو شاهدين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل أو امرأتين أو بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد على قضية محسومة من غير أن يقرأ عليه وقضاء المرأة في حدوده وقضاء عبده

أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة أو بعدم وقوع الطلاق في طهر الخ والظاهر أن هذا سقط من الناصح وبعبارة شرح أدب القضاء أوضح وهي قوله قال وكذلك نرحل طلق زوجته ثلاثاً وهي حية أو ماتت أو قبل أن يدخل بها ففقد قاض بإبطال ذلك أو أبطل بعضه فرفع إلى قاض آخر لا يرى ذلك فإنه يبطل قضاء القاضي بذلك ثم ينفذ على الزوج ما كان منه لأن على قول أهل الزيج إذا وقع الثلاث وهي حية أو في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه لا يقع أصلاً وعلى قول المحسن البصري إذا وقع الثلاث تقع واحدة لكن كلا القولين باطل لأنه مخالف للكتاب قال الله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الآية

من غير فصل والمراد منه الطلقة الثالثة فن قال لا يقع شيء أو وقع واحدة فقد أثبت المحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو مخالف للكتاب ما قضى القاضي لا ينفذ ما أذافرغ إلى قاض آخر كان له أن يبطله اهـ وأقول وبهذا يعلم أن ما ذكر في الفتاوى النسوية إلى أن كمال ما شام من وقوع طلقة واحدة وطلقة ثلاثاً ما هي حاض أو حية أو غير مدخول بها باطل لا يعمل عليه فتنبه (قوله أو بالشهادة على خطأ إيه) صورته أن الرجل إذا مات فوجد ابنه خطأ إيه في صلح لم يثبت أنه خطأ إيه يشهد بذلك الصلح لأن الابن خليفة الميت في جميع الأشياء شرح أدب القضاء

(قوله أوفى قسامة بقتل) قال الرمي أى قضى بحاقبه القسامة بالقتل اه (قوله أوحكم بالحجر على مفسد) قال في شرح أدب القضاء  
 ورواى قاضى باجر على رجل ماسد يستحق الحجر فها قاض آخر يطلق حجره وأجاز ما صنع كان الملاقه جائزا وما صنع فى ماله  
 من شراء أو بيع قبل الملاقه وبعد اطلاقه عنه جاز لوجهين أحدهما ان الاول ليس بقضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه بل فتوى  
 منه فكان للثانى أن لا يعمل به فيطلق والثانى ان كان قضاء بنفس القضاء مجتهد فيه فلا يكون هجرته بل يتوقف على امضاء  
 قاض آخر ان امضاه نفذ وصار قول القاضى الثانى بياناً فى عمل مجتهد والبيان ١٠

يكون بمقتضى القضاء  
 فى عمل مجتهد ولو قضى فى  
 عمل مجتهد فيه نفذ  
 قضاءه ولا يكون للثانى  
 أن يردده فكذا اذ بين  
 الثانى لا يكون للثالث أن  
 يردده فان رد القاضى الثانى  
 القضاء الاول بطل فلا  
 يكون للثالث أن ينفذه  
 وصار هذا نظير لقاضى  
 اذا قضى فى حادثة وهو  
 محدودي قذف وان هذا  
 القضاء لا يكون جهة حتى  
 يتصل به للاضامن  
 القاضى الثانى اه وأنت  
 خبير بان كلامنا فيما  
 لا ينفذ القضاء نفسه  
 والقضاء بالحجر لا ينفذ كما  
 علمت من أنه فتوى لكن  
 لو نفذ قاض آخر نفذ  
 (قوله أو بهمة ضمان  
 الخلاص) يريد به ان  
 الانسان يبيع داره من  
 انسان ويضع له الخلاص  
 أو غير البائع ضمن له

أوصى أو نصرت فى أوفى قسامة بقتل أو فرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع أو قضى لولده  
 بشهادة الاحباب أو حكم بالحجر على مفسد يستحق له أو بهمة بيع نصيب الساكن من قن حرره  
 أحداً الشرى يكن معسراً ويجوز بيع مقروك التهمة طامداً ويجوز بيع أم الولد أو يطلان  
 عفو المرأة عن القود بناء على قول البعض أنه لا حق لهن نفسه أو بهمة ضمان الخلاص والزعم تسليم  
 الدار عند الاستحقاق أو جاز يادة في معلوم الامام من أوقاف المعبد أو محل الطلقة ثلاثاً بمجرد عقد  
 الحمل بلا دخول حمل بقول سعيد أو بعدم تلك الكفار مال المسلم الحرز بدارهم أو يجوز بيع درهم  
 بدرهمين أخذ من قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أو بهمة صلاة المعبد أو بالقسامة على أهل  
 القلة تلف المال قياساً على النفس أو بحمد القذف بحكم الترميض أو بقرعة في رقبتي الميت  
 منهم واحداً أو بهمة حوازي تصرف المرأة في مالها بفرض ذن زوجه أو هذه المسائل منقولة من الرزاية  
 وجامع القصولين والخاتمة والقنية والصرفية وفي الأشياء والنظر لا لاسبوطي معزاً الى فتاوى  
 السبكي ان قضاء القاضى بنفس عند المحنفة اذا كان حكماً لا دليل عليه قال وما خالف شرط  
 الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصاً وظاهراً اه وهذا  
 موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كتمن الشارع فيجب اتباعه كما صرح به في شرح  
 الجميع للصف وهذا كله اذا كان الاختلاف في المقضى به اما اذا كان في نفس القضاء ففيه روايتان  
 في رواية لا ينفذ كره المصنف وهو الصحيح ان عمل الخلاف لا يوجد قبل القضاء واذا قضى فينفذ  
 يوجد عمل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجع أحدهما وذلك مثل القضاء على  
 الغائب وللغائب وقضاء الحدود في القذف وشهادته بعد التوبة كذا ذكر الشارح وفي فقه القدير  
 من باب المفقود اذا رأى القاضى المصلحة في القضاء على الغائب أوله حكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه  
 فان قيل فينبى أن لا ينفذ حتى يحضه قاض آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه كما لو كان القاضى  
 محدودي قذف فان نفذ قضاءه موقوف على أن يحضه قاض آخر أجب بجمع أنه من ذلك بل المجتهد  
 سببه وهو هذه البيئة هل تكون جهة للقضاء من غير خصم حاضر أم لا فإذا قضى بها نفذ كما لو قضى  
 شهادة الحدود في قذف وفي الخلاصة الفتوى على هذا اه فقد اختلف الترجيح وفي فقه القدير  
 في شرح قوله ولا يقضى على غائب والذي يقتضيه النظر ان نفاذ القضاء على الغائب موقوف على  
 تنفيذ قاض آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه اه وسياقياً ايضا حقه برباوى الاصلاح وبعضى  
 حكم قاض قال في الايضاح لم يقل حاكم احترازاً عن الحكم كالحكم فيه غير هذا ولم يقيده بقوله آخر

الخلاص ونفسه انه لو جاء مستحق واستحقها فهو ضامن للخلاص يستخلص الدار من بد المحقق اما شرها أو بهمة أو بوجه من  
 الوجود واذا ضمن كذلك ثم ظهر الاستحقاق فرغ القاضى آخر يرى ذلك الضمان معها فاقضى عليه بتسليم الدار ثم رفع الى آخر  
 لبراء فانه يطله لانه شر ما لا يقدر على الوفاء به وهذا التفسير قول أبى حنيفة واختار المصنف وأما عندنا فهو والعهد والبرك  
 واحد وهو الرجوع بالثمن على البائع عند الاستحقاق وتمامه في شرح أدب القضاء (قوله أو بحكم الترميض) كقوله  
 لا آخر ما أنا فطمت بران



وينفذ القضاء بشهادة  
الزور في العقود الفسوخ  
ظاهرا وباطنا في  
الاملاك المرسله

(قوله ليس حكم نفسه  
قبل ذلك) أي المحكم  
الصادر منه قبل ذلك المحكم  
وفي الفواكه السدرية  
خلافه حيث قال عارقل  
هل يجوز للقاضي الاول  
أن يحكم بحجة المحكم  
الصادر منه المختلف فيه  
او الطريق الواقعة عنده  
المختلف فيها ويكون هذا  
واقعا للضلاف في ذلك  
ولا يحتاج في نفوذ على  
المخالف الى قاض آخر  
موافق للقاضي الاول في  
المذهب ليس له ذلك  
والجواب انه لا يجوز لانه  
غير ممكن شرعا اذا القاضي  
لا يقضي لنفسه بالاجماع  
فلا بد في نفوذ على  
المخالف من امضاء قاض  
آخر موافق لمذهبه الى  
آخر اقره قنامل (قول  
المصنف وينفذ القضاء)  
انتهت الى هنا كناية التهر  
ولا حول ولا قوة الا بالله  
المستعان على كل امر  
ونسأله التيسير لكل عسير

ليس حكم نفسه قبل ذلك اه (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود الفسوخ ظاهر او باطنا  
ذفي الاملاك المرسله) أي المطلقة وهي التي لم يذ كر لها سبب معين وهذا عند أبي حنيفة وقالا  
لا ينفذ الاظهار لان شهادة الزور حجة ظاهر اقصاها لو كان غير اهل لها وله قول على رضي الله عنه  
لذلك المرأة اذا هادك زوجها ولان القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان  
تمهدها وفي فسخ القدير واما الاستشهاد بتعريق الثلاثين فليس بشئ اه يعني باعتبار ان  
الكذب ليس هو في الاخبار بالفرقة وانما هو في الرمي بالزنا وفي الولد وقال القبيه ابو اليث  
الفتوى على قولهما وفي فسخ القدير من النكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه ومن فروع المسئلة  
ادعى على امرأة نكاحا وهي جاحدة واقام بينة زور فتعني بالنكاح، ينسما حل لدعي وطؤها ولها  
التكفين عنده وكذا اذا ادعت نكاحا على رجل وهو يجحد فتنفى بيع امه بشهادة زور حل  
للسكر وطؤها وكذا في الفسوخ بالبيع والاتاة ومنها ادعت أنه طلقها ثلاثا وهو ينكر واقام بينة  
زور فتعني بالفرقة فتزوجت باخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال  
وحل لاسد الشاهدين أن تزوجها وبطأها ولا يحل للزور وطؤها ولا يحل لها تكفيه ومن صور  
التحر يم صي وصية سيف اكبر او اعتقا ثم تزوج أحدهما بالآخر فجاءه حري مسلما واقام بينة  
انهما ولده قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجع الشهود أو تبين أنهم شهدوا زورا لا يحل للزوج  
وطؤها عنده لان القضاء بالحكمة نفذ باطنا وظاهر او محدي في هذه الفرع مع أبي حنيفة لانه لا يعلم  
حقيقة كذب الشهود كذا في فسخ القدير وفي الولو الحية واثم الشاهدان اثما عظيما ولا نفاذا باطنا  
عنده شرطان الاول عدم علم القاضي بكذبهم فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ كره في فسخ  
القدير من النكاح الثاني كون المجل قايلا فادا كانت للراء تحت زوج او كانت معتدة او مرتدة  
او محرمة بمصاهرة أو برضا لم ينفذ لانه لا يقبل الاثاء وانما لا يشترط حضور الشهود للنكاح  
على قول بعض المشايخ وفي شرح الجامع لقاضيان ولم يشترط محمد حضور الشهود ود كر الزعفراني  
أنه شرط به أحد عامه المشايخ اه فالعند الاشرط واذا فلنا بعد عدمه وهو اوجه كافي فسخ  
القدير من النكاح فوجه اننا نجعل حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن حصة القضاء والناث اقتضاء  
لا تراعى فيه شرائطه وكذا لا يشترط قبض رأس المال وبذل الصنف قبل الافتراق كافي الغنية  
قد بشهادة الزور لان القاضي لو قضى بشهادتهم فظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في ذنوب لم  
ينفذ اجابعا لانها ليست بحجة أصل لا بخلاف الفساق على ما عرف ولما كان الوقوف عليهم فلم تكن  
شهادتهم حجة وقد بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ قالوا وادعت ان زوجها بائنا  
بثلاث فانكرها القاضي فحلف والمرأة تعلم أن الامر كما قالت لا يسعها الاقامة معه ولأننا نأخذ  
من ميراثه شسأ وهذا الاشكال اذا كان ثلاثا لانه لان المحلثة للانشاء قبل زوج آخر ومحدودون  
الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجبه به انما يشهد ان القاضي بالنكاح وهما لم يقض به  
لاعترا فها به وانما ادعت الفرقة كذا ذكر الشارح وفي الخلاصة ولا يحصل ولوها الجاما وفي  
البرازية قبيل الايمان سمعت بطلاق زوجها بائنا ثلاثا ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه  
يقربها بقتله بالدوام ولا تقتل نفسها ود كر الزوج حدى انها ترغ الاموال في القاضي فان لم يكن لها بينة  
تخله فان حلف فلا تم عليه وان قتله فلا تم عليها والبائ كالثلاث اه وأطلق في العقود ففعل  
عقود التبرعات فالوا في الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع ما قل من قبته في رواية لا ينفذ

بالمطالان القاضي لا علمك انشاء التسربات في ملك الغير والبيع بالاقل تبرع من وجهه واطلاق  
 السكاب يقتضي أن المعتقد النفاذ بها اطلاقاً أيضاً لان النفاذ في ضمن جهة القضاء فلا يشترط فيه  
 شرائطه ولا يختص بمجلس والبيع بالاقل يملكه من اعيان التبرع كملك كاتبه والصناديق دون  
 ايصاح الاصلاح او اريد الفسخ ابطال العقود من وجهه كان فسخ الطلاق اهـ وليس يصح لان  
 الطلاق لا يبطل النكاح واعتبار فسخ العقد الثابت بالنكاح فالأولى أن يقال اريد الفسخ ما رفع  
 حكم العقد فينحل الطلاق كالأجنبي وفي التفسير ادعى علمجارية أنه اشتراها بكناها فأنكرها فنفق  
 فنسك قضى عليه بالنكول محل الجارية للذي ديانته وقضاء كافى شهادة الزور اهـ فعلى هذا  
 القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور وظاهر اقتضائه على نفي الاملاك للمرسلة أنه لا ينفذ  
 باطلاق النسب وقد مناه أنه ينفذه ومصرح به الولوالجي فقال اذا شهدوا زوراً أنه أقران أمته بنت  
 له بطلها القاضي بنته ثبت جميع احكام البنقة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول ولا يخل  
 له أن طأها وترثه وهذا بناء على أن القضاء بالنسب بشهادة الزور هل ينفذ باطلاق فهو على  
 الاختلاف اهـ وفي المحيط ومن مشايخنا من قال القضاء بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطلاق  
 بالاجماع ونص المحقق على أنه ينفذ عند أبي حنيفة في النسب واليه عن أبي حنيفة روايتان  
 وكان هذا حيلة لمن لا وارث له أن يثبت النسب من نفسه بان يدعي شخصاً مجهول النسب أنه ابنه  
 أو ابنته ويتم على ذلك شاهد زور فيقضى القاضي بالنسب له اهـ ما في المحيط وفيه والشهادة  
 بعق الامه كالشهادة بطلاق المرأة اهـ قلت وينبغي أن يكون الشهادة بالوقف كالعق ولم أر نقلاً  
 في الشهادة بان الوقف ملك أو تبرؤ برشائه الوقف أو بان الواقف أخرجه فلا يوافق فلا زور  
 اذا اتصل به القضاء وظاهر ما في الهداية أن ما عدا الاملاك المرسلة فانه ينفذ باطلاقا حيث قال وكل  
 شيء قضى به القاضي إلى آخره بناء على أن التبرع ينحل القسدي والعقبي خصوصاً اذا قلنا بأن  
 الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق فعل هذا قال القسليس بعام لم يخرج النسب عن  
 العقود والفسوخ مع أن في دخول الطلاق والعناق تحت الفسخ اشكالاً لان الطلاق مقابل الفسخ  
 لان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وقد مناه في الايضاح وقولهم ان المسئلة لم تقم بالقضاء  
 بالعقد والفسوخ يقتضي أن لا ينظر فيه الى المعنى لكونه علمافه ولو حلف الاملاك لكان أولى  
 لنحل ما اذا شهدوا زوراً بدين لم ينسبوا فيه فانه لا ينفذ واذ لم ينفذ باطلاق الاملاك المرسلة لم يخل  
 للقضى له الوطه والا كل والقس وصل للقضى عليه لكن يفعل ذلك سراً لانه لو فعله جهراً فسفه  
 الناس أو عزروه كذا في الولوالجية واعلم ان الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلا ينفذ القضاء  
 بالشهود وزاد في ما طنا اتفاقاً وان كان ملكاً بوسيط في الاختلاف باب اختلاف الشاهدين  
 في أن الارث مطلق أو بسبب الشهرة المطلقة واختلاف في الكثرة بسبب قوله اقل في البدائع في  
 المجواب عن حديث البخاري مرقومها انما أنا بشر فمن قضيت له شيء من حق أخيه فاقطع له  
 قطعة من النار أنه قاله عليه الصلاة والسلام في موارد يثد دسرت والمراد بوسطى المثلث سواء في  
 الدعوى وبه يقول اهـ ثم علم أنهم ما قالوا بعدم النفاذ باطلاقا فقل محمد لا يخل للزوج الاول  
 وقال أبو يوسف يحصل للزوج الاول وطؤها في الظاهر وأما في الباطن فلا يخل لأن قول أبي حنيفة  
 بوقوع الفرقة باطلاقا صار شبهة له فصرح الوطه احتياطاً وصار كذا في الزوج امرأة ثم طلقها ثلاثاً ثم  
 تزوجها بعد ذلك كره محمد له أن يطأها قبل الحل بقول أبي حنيفة حكذا في الولوالجية وفيها ولو

(قوله حيث قال وكل شيء  
 قضى به القاضي الخ)  
 عبارة الهداية وكل شيء  
 قضى به القاضي في  
 الظاهر بغيره فهو في  
 الباطن كذلك (قوله)  
 فقال محمد لا يخل وقال أبو  
 يوسف يخل للزوج الاول  
 وطؤها) كذا في بعض  
 النسخ وفي أغلب النسخ  
 فقال محمد يخل للزوج  
 الاول وطؤها وقال أبو  
 يوسف لا يخل وهو الصواب  
 وقوله في الظاهر صوابه  
 في الباطن وقوله وأما في  
 الباطن فلا يخل الصواب  
 اسقاطه والاقصا على  
 التحليل وصار الولوالجية  
 هكذا وأما الزوج الاول  
 عند أبي حنيفة لا يخل له  
 وطؤها في الظاهر وأما في  
 الباطن عند محمد يخل  
 وعند أبي يوسف لا يخل  
 لأن قول أبي حنيفة الخ  
 اهـ ملخصاً وقوله وصار كذا

انما تزوج امرأتها مخذلا يشبه في الوالدية كما هنا فامسله ولمل معنى قوله ثم مطلقا فلا أي شهدا زورا واطلاقا فلا ثم رأيت المسئلة في شرح أدب القضاء حيث ١٨ قال انما تزوج امرأتها غير ولي ثم مطلقا فلا الخ فحسم من عبارة الوالدية قوله بلا ولي

فوقع الخلل (قوله من الزوج الاول والشاهدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاول) كذا في الوالدية وفي بعض النسخ من الزوج الاول والثاني عند أبي يوسف الاول (قوله فانه يتبع رأي القاضي عند محمد الخ) قال في الفسخ والرجعة عندى قول محمد لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي برجه على اجتهاد الزوج والاعخذ بالراجح معين وكونه لاي راج حللا لاجتماعهم من القران قبل القضاء اما ولا يقضى على غائب

بعده وبعد فاذ ما هنا كما فرضت المسئلة فلا اه (قوله فان كان عامما) فظاهر المقابلة ان المراد بالعامي غير المجتهد سواء كان عالما او جاهلا (قوله فلذا فسرنا كلام المصنف بعدم الصحة لان الاول بان يفرض بعدم النفاذ لقولهم انما فاض آخر براه فانه ينفذ وقدما خلاف الصحيح في نفاذ القضاء على الغائب ففسر الشارح عدمه وفى الخلاصة والبروزة الفتوى على النفاذ ورجع الاول في فتح القدير وانه لا بد من اعضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء وفى البرازة بمن القضاء قال الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نقضى بعدم النفاذ سكيلا ينظر قوالى ابطال المذهب أصحابنا اه والقائل بان الفتوى على النفاذ خواهر زاده وفي منية المفتى القضاء على الغائب بلا خصم فسه روايتان ونقضى بعدم النفاذ قبل ان رآه قاض قضى به بنقد اه لكن اشتباه على كثيران قولهم

ينظر قوالى ابطال المذهب أصحابنا قال الرملى فان قلت ما وجه التطرق الى ابطال المذهب في هذه المسئلة الفتوى دون غيرها من الخلافات قلت لم أر من ذكر وجهه ويمكن أن يقال لان القضاء لا يعلموا على حاضر أو على غائب فذا فتح باب القضاء على الغائب فقد تدرك منه النصف بخلاف غيرها من المسائل الخلافية والله تعالى أعلم

(قوله) والظاهر انه في حق من براه الخ لم يذكروا كون من لا يراه المحقق ولا شك انه يجري فيه الكلام السابق والقضى في المجتهد فيه مخالفا لما يمين كونه ناسيا او طامدا وما فيه من الخلاف بين الامام وصاحبه واختلاف الترجيع وان هذا في غير قضاة زماننا قال الرمي في جامع الفصولي فنية مح ليس للقاضي أن يقضى بالفرقة بسبب الجهل من الثقة واجاب هو راد في غاب عن امراته وتركها لانه ثقة انه لو قضى بالفرقة بسبب الجهل من الثقة ينفذ قال واذا فرقت بين الجوابين اذا اختلف بينهما وبين الشافعي رحمه الله تعالى حل الاقدام على القضاء ففسده محل وعندنا لا يحل ولا خلاف في انفاذ الجواب الاول جواب عن الاقدام والثاني عن النفاذ مع حمة الاقدام ولا يشترط أن يكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء اهـ فهو كاتري صريح في انه اعم وقوله فيما يلي بعد اوراق ثلاث وفرقهم بين سبب ويب ١٩ السبب والشرط اكد دليل على ان قولهم

ينفذ القضاء على الغائب في أظهر الروايتين انما هو في قضاء الشافعي وأما المحقق فلا لانه حينئذ لا معنى للفرق المذكور برده ما تقدم من الخلاف في حل الاقدام فتأمل (قوله وان دعوى الاجاع ليست بصحبة) أي لما مر من ان الفتوى على عدم النفاذ لكن ما بضمان الفتوى على النفاذ وعليه متى البرازي فيما مر فكلامه هنا مبني عليه تأمل (قوله والظاهر عندى أن يتأمل الخ) تمام عبارته مثلا لو طلق امراته عند العلل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجهز عن احضاره أو عن أن

الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضي شافعي ابراه أو حنفيا لا يراه وهو اعم فهو من براه والظاهر انه في حق من براه الاجاع المحققة على انه لا يقضى على غائب كاذك كره الصدر الشهيد في شرح آداب القضاء لو كان أعم لازم هدم مذهب أصحابنا والذهب من البرازي حيث قال في الفتاوى من المفقود وهل ينصب القاضي وكذا على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أمواله بل بان حكم على الغائب نفاذا جاعلان المذهب في القضاء وهو ان البيئة هل تكون جهة بلا صمم حاضرا للقضاء ام لا اذا رآها جهة وحكم نفذ كالوحيك شهادة الفساق وعليه الفتوى اهـ فان دعوى الاجاع ليست بصحبة وهو مسوق بها عن خواهر زاده وفي قوله واذا رآها جهة اشار الى انه من يرى القضاء على الغائب يخرج المحقق المقلد ولقد صدق العلامة محمود حيث قال في جامع الفصولين قد اضطرب أراؤهم وبينهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر مبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال والظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ المخرج والضرورات ففتى بصحبا جازا أو فسادا اهـ والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضي الذي يراه انقضى عليه فانه يتوقف على الاضطلاع الاختلاف في نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات بعض المشايخ ثم ظهر لي بحمد الله ما يجب للمصر اليه وهو انهم انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى على مفقود لا في مقابل الغائب ويذكر على الفرق بين المفقود وغيره ما في فتاوى فاضليان من باب فصل القضاء في المصداقات بل قدم رجلا الى قاض وقال ان لا يلى على هذا الرجل الف درهم واي غائب واى احاف أن يتوارى هذا الرجل خلفه القاضي وكذا لا يلى وقبل بيته الا ان على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني لا يجيز قضاء الاول لان بيته الا ان ما قامت بحق على الغائب حتى يكون القضاء على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود اذا اقام القاضي ابنه وكذا في طلب حقوقه لان المفقود بعينه لم يمت فكان القاضي التصرف في ماله اهـ أطلق في عدم القضاء عليه وهو مقيد بما اذا

تسافر اليه هي أو وكيلها البعده أو لم تأنخ آخر بان كان لا يرضى أحد ما لو كاله وكذا المدينون لو غاب عن البلد لم تنفذ في البلد أو نحو ذلك في مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمأن قلب القاضي وعلم ثلثه انه حق لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وللغائب وكذا الفتى أن يفتى بجواز دفع المخرج والضرر وولت وصيانة للمقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه ذهب الى جواز الشافعي وبالكواحد من جنس خيل وفيه روايتان عن أصحابنا ولا حول أن ينصب عن الغائب بأكمل يصر فيه برامى جانب الغائب ولا يقرط في حقه فنصب الاول ثم الاول والله تعالى أعلم وأقر في نوازل العبد اصلاح جامع الفصولين (قوله ثم ظهر لي الخ) قال الرمي لا يظهر التخصص بالمفقود في كلامهم بل الظاهر التعميم ثم اذا لوحظ المخرج والضرورة يجب اعتبار عدم مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة وفرع فاضليان لا يدل على المدعي تأمل (قوله لان المفقود بعينه لم يمت فكان القاضي التصرف في ماله) قال الرمي وقد كثرت في كلامهم القاضي بسوطة يد في مال المفقود ما ليس في

ثبت الحق بينه سواء كان غائبا وقت الشهادة أو غاب بعدها قبل التزكية سواء كان غائبا عن  
 المجلس حاضر في البلد أو غائبا عن البلد وأما إذا أقر عند القاضي فغاب قبل أن يقضي عليه فبقي  
 عليه وهو غائب لأن له أن يعطين في البينة دون لأقرار ولأن القضاء بالأقرار قضاء مائة وإذا أخذ  
 القاضي أقرار من مسلم إلى المدعي حقه معنا كان أودينا أو عقارا لأن في الدين يسلم المجهن حقه إذا  
 وجد في يدين يكون مقرا بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العروض والعقار لأن البيع قضاء  
 على الغائب فلا يجوز كذا في شرح الزمخشري ما دللت للعتاني والأخبار بالقضاء منه كالإنشاء لا بد له من  
 المحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهودا في حكمته لفلان على فلان بكذا فهو شاهد  
 باطل والمحذور شرط وقال قبله خرج الحاكم عن المحكمة ثم أشهد على حكمه بجمع أشهاد اه وفي  
 تهذيب القلاني إذا قال القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق اه وقلنا على غير  
 خصم حاضر لا يخرج ما لو قضى على حاضر ليس بخصم وعلى خصم غائب فالحكم من تجمع الدعوى  
 عليه بأقرار مدعيها فخرج ما لو قضى على رهن في غيبة مرتهن وعكسه وكذا في المؤجر مع المستأجر  
 والمعبر مع المستعير والموصى له ليس بخصم الا في اثبات الوصاية أو الوكالة وغيره الميت ليس بخصم  
 للمدعي الدين على الميت انما الحكم وارث أو وصي وأحد الورثة خصم عن الباقي فيما ثبت وما عليه  
 والمخصم في دعوى الوصاية المأمور لا الأحرار لأن كان الأحرار سلطانا والأحرار المستأجر ليس بخصم  
 للمدعي اجارة أو رهن أو شراء كالمستعير والمشتري خصم للكل وكذا الوهوب له والمخصم في دعوى  
 البيع قبل القبض الماقدان وفي البيع الفاسد قبل القبض البائع وحده وبعده المشتري وحده  
 وسائر خصامه في كتاب الدعوى (قوله الآن بمحض من يقوم مقامه كالوكيل والوصي) ذكر المثالين  
 لبيان ان القائم مقامه قد يكون بانيته أو بانيته الشرع والوصي ان كان من قبل الميت فهو بانيته  
 وان كان منصوب القاضي فهو بانيته الشرع وظاهر الاستثناء ان الوكيل أو الوصي اذا حضرا فان  
 القاضي انما يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويثبت في المصطلح انه حكم  
 على الميت وعلى الغائب بمحضه ووكيله ومحضه وصيه كذا في جامع الفصولين وفي البرزخية من  
 الجين ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين أو العيس ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر  
 بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما بأقرار  
 المطلوب لانه ليس بمصنف في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستحق على الوكالة  
 لان التحلف يترتب على دعوى صحفة ولم وجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر المحصاف انه يحلف على  
 الوكالة والأول أصح ولو أنكر الكل فيه وكان كالألو كالة وحدها ولو أقام البينة على المال والوكالة  
 تقبل عند الامام لان الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفضل الوكالة الا في فصل  
 وهو انه اذا ادعى ان فلانا للميت أو وصي اليه بمحض ماله وقضيه ماله كذا عند هذا المحاضر فافر المحاضر  
 بالكل يؤثر بتسلم الدين والعين بخلاف الوكالة وان أقر بالوصاية والموت وأنكر للمال يحلف وان  
 أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية ينصب القاضي وصيا ولا يحلف لانه ادعى الوصاية  
 ليست بالزامة وان أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت يحلف على عمله كافي الوارث وان أقام بنبته على  
 نكل ذلك تقبل في الكل اه وفيها من التاسع في نصب الوصي المحصم في اثبات الوصاية الوارث  
 البالغ أو مدعي الميت أو الموصى له واختلافه في ابن الميت فهو خصم على ما ذكره المحصاف وخالفه  
 بعض المشايخ ولا تثبت بأقرار مدعي الميت أو مودعه واذا ثبتت الوصاية بالبينة للمدعي الدين ثم

الآن بمحض من يقوم  
 مقامه كالوكيل والوصي  
 مال الغائب (قوله وقال  
 قبله خرج الحاكم عن  
 المحكمة الخ) قال الرمي  
 لا يخفى ان هذا لا يلائم  
 مذهب المتأخرين القائلين  
 بان علم القاضي غير معتبر  
 فتأمل

حضر غير آخر أو موسى له آخر لا يقضى للثاني بصفة الاول وعند الثاني يقضى وفي الوصة ما تواع  
 البريكتي بتلك البينة بالاجماع اه وأطلق في الوكيل شغل ما اذا كان وكسلا في الخصومة  
 والدعوى وما اذا كان وكسلا للقضاء كما اذا أقيمت البينة عليه فوكل ليعضى عليه ثم غاب كافي القيسة  
 وقها من باب القضاء على الغائب استعمل المدعى عليه بعد البينة العادلة للقاضي مئة مئة وغاب  
 ومضت تلك المدفان ظهر ثقتة فله القضاء حال غيبته ومثله عن المحضدى قال رضى الله عنه  
 واشترطهما القيب للقضاء عليه اختيار حسن قامت البينة على الوكيل غاب فحضر موكله أو على  
 العكس أو قامت البينة على المورث فحضر وارثه أو قامت على وارث غاب وحضر وارث  
 آخر ففي هذه الصورة يقضى على الذى حضر بتلك البينة اه وقها من كتاب الو كالة لا تقبل من  
 الوكيل بالخصومة بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى عليه صح لانه قضاء في المختلف اه  
 وفي جامع الفصولين من الخامس اراد وكيل المبيع اثبات وكالته بحيث وانكره موكله لا يسمع  
 انكاره فله وجهان أحدهما أن يعلم الوكيل العين التي رجع ثم يدعى أنه وكيل قبضه ويضع  
 فصله الى فيقول ذوالد لا أعلم وكالته فيبرهن فإما القاضي يتسلمه اليه فيدعيه والثاني أن يقول هذا  
 لغلان فأيعم منك فإذا باعه وقبض غنه يقول المشتري لا قبض المبيع لاني أخاف أن ينكر المالك  
 وكالك ورجع المبيع في يدى أو ينقص فيضغنى فيبرهن الوكيل أنه وكيله بذلك ويجبره  
 على القبض ويثبت بالبينة ولاية المجرى على القبض وهذا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول ان قبضى  
 فلا أعلم المبيع فيبرهن المشتري أنه وكيل فلان المبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالمبيع اه  
 وفيه أيضا وكالهما يقبض دينه غاب الموكل واحد الوكيلين ماعى الوكيل لا تحرفا فخرم بره يدينه  
 ويهدو كالتة فبرهن الوكيل أن الدائن وكله فولا الغائب يقبض دينه يحكم وكالتة ماحتى وحضر  
 الغائب لا يكلف إعادة السنة وكذا لو هدد الفرم الدين والتوكيل فبرهن عليهما المحاضر يحكم  
 بالدين ويوكالتها اه وأطلق في الوكيل أيضا فمثل ماذا انصبه القاضي عن الغائب وهو المحمى  
 بالمضر وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب ديننا بمضرة رجل يدعى أنه وكيل  
 الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه ما وكالته لم يصح إقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا  
 لو ادعى ديننا على ميت بمضرة رجل يدعى أنه موسى الميت وأقر المدعى عليه بالصيانة كذا في آخر  
 فصل الدعاوى ثم رقم لا آخر القاضي وعلم أن المضر ليس بنصم لانهم الخصومة والمحكم على  
 المضر لم يجر وتفسيره خزان ينصب القاضي وكلا عن الغائب للمبيع الخصومة عليه وانما يجوز  
 نصب الوكيل عن اختفى في سببه علمنا دى أمين القاضي على باب داره أيا ما ثم رقم لا آخر المحكم  
 على المضر لا يجوز وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على الروايتين إذ حاصله المحكم على الغائب  
 وفيروايتان عن أصحابنا وكان ظهور الدين بقى بان المحكم على الغائب لا ينفذ كسلا بطرقه والى  
 هدم مذهب أصحابنا اه ثم اعلم أن نصب المضر عند القائل بمشروطه أن يكون الغائب في ولاية  
 القاضي لما في الخزانة القاضي إذا حصل ثابعا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا  
 المضر فإذا كان الغائب ليس في ولا يتعد القاضي لا تضع هذه الآية وليس لهذا طريق عند  
 علما اه والمعتمد أن القضاء على المضر لا يجوز والمجوز له خواهرزاده لأنه أقي بنفاذ القضاء على  
 الغائب وهو عين القضاء على الغائب بالضرورة وهي في مسائل الاولى على المدون العتق أو  
 الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم تقيب الطالب وخاف الخالف الختت فان القاضي ينصب

قوله الاولى على المدون  
 العتق أو الطلاق الخ  
 ذكر الشيخ شرف الدين  
 الفزرى أنه لا حاجة الى  
 نصب الوكيل لقبض  
 الدين وأنه اذا دفع الى  
 القاضي برقى عينه على  
 الفتار الملقى به كافي كبر  
 من كتب المذهب المعقدة  
 حتى لو لم يكن شقة قاض  
 حث على الملقى به اه  
 أبو السعود

وكيلان الغائب ويدفع الدين المولاه تحت المالك وعله القوي كافي الحامية الثانية المشتري  
 بخيار أراد الدرق المدفأة حتى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصما عن البائع ليرد  
 عليه قبل نصب نظر الى المشتري وتل لاله لما اشترى ولم ياخذ منه وكيل مع احتمال عيشه  
 فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعذار فمن عهد فيه  
 روايتان يصدر في رواية قبيحت مناديا نادى على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلانا يريد  
 الرد عليك فان حضرت والانتصت البيع فلا ينقض القاضي بلا عذار وفي رواية لا يضر القاضي  
 كذا في جامع الفصول الثالثة كقول نفسه على انه لو لم يوافق به غدا فدينه على التكفل فغاب  
 الطالب في الغد فلم يجده التكفل حتى مضى الغد لم يمه المال ولو رفع التكفل الاخر الى القاضي  
 فنصب القاضي وكيلان الطالب وسلم المالك على نفسه يرا وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في  
 بعض الروايات عن أبي يوسف كذا في جامع الفصول الرابعة اذا تورى الخصم للقاضي يرسل  
 أصنا ينادى على باب ثلاثه أيام ثم ينصب عنه وكيل الدعوى وهو قول أبي يوسف استحسنته وعمل به  
 ثم قال الخصم شرطا لقبول البيعة لو أراد المدعي ان ياخذ من هذا الخصم الغائب شيئا اما لو أراد ان ياخذ  
 حقه من من مال كان للغائب في يده لا يشترط حضور الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل  
 لو اشتراه فغاب وقدمناه في متفرقات السبع وانما أدخل كاف التشبيه في قوله كالمكيل والرمي  
 لا لشارة الى عدم المصير المتولى على الوقف كذلك وأحد الورثة عن الباقي فيما لبت وعليه لكن  
 ان كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث لبت في يده لم تسمع وفي  
 دعوى الدين ينصب أحدهم خصما وان لم يمكن في يده شيء وفي جامع الفصول من الرابع  
 والحاصل أن أحد شرى الدين خصم من الآخر في الارث وما وافى غيره عند أبي يوسف لا عند أبي  
 حنيفة وقال محمد قول أبي حنيفة قياس وقول أبي يوسف استحسان ومحمد سمع عن أبي يوسف اه ومن  
 ذلك من يده مال الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه اختلاف لما نجا من ذلك بعض الموقوف  
 عليهم لما في التفتيح من باب الدعوى والبيات في الوقف وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد أخي  
 وأولاد الميت ثم لمحي أقام يدينه على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب  
 والوقف واحد تقبل وتنصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة فلو واحد منهم أو وكيله  
 أو على واحد منهم أو على وكيله تسمع الدعوى اذا كان الوقف واحدا ثم رقب لا تسمع الدعوى على  
 بعضهم اذا كان المندوف أيدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضر بن اه (قوله أو)  
 يكون ما يدعى على الغائب سدا لما يدعى على الحاضر بالنصب عطف على محض وفي الحقيقة المحاضر  
 قائم مقام الغائب محكما أطلقه فتشمل ما اذا كان المدعي عليها شيئا واحدا وما يدعى على الغائب بسبب  
 لما يدعى على الحاضر لا لماله لا فينتد بغيره عليهما حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره  
 وشمل ما اذا كان المدعي شيئين مختلفين وما يدعى على الغائب بسبب لما يدعى على الحاضر بكل حال  
 لا يفتك عنه فيكون خصما وقضى عليهما أما الاول ففي مسائل الاولى ادعى دارا في يد رجل  
 انها ملكه اشترى اها من فلان الغائب وانكر ذوال اليد فبرهن على الشراء من فلان الغائب المالك  
 قضى له بها وكان قضاء على الغائب لان الشراء من المالك لا ينافي له الثانية ادعى على آخره  
 كقول عن فلان بما يدين له عليه فأنزها وانكر الحق فبرهن انه ذاب له على فلان كذا بعد  
 الكفاية قضى عليهما وكذا اذا ادعى عليه انه كفل له بجميع ماله على فلان ثم برهن على قدر مفعول

أو يكون ما يدعى على  
 الغائب سدا لما يدعى  
 على الحاضر

(قوله الرابعة اذا تورى  
 الخصم الخ) قال أبو الوعد  
 لا يخفى ان هذه الصورة  
 تصدق بما قبلها من  
 الصور وبغيرها ايضا  
 وحينئذ فلامنى محضر  
 نصب المضر في عدد  
 مخصوص اه قلت وفيه  
 نظرفان الصور الثلاثة  
 التي قبلها موقوفة وقت  
 خاص يغترب بارسال  
 النادى لينادى على باب  
 ثلاثة أيام

كان له قبل الكفالة بقضى عليها سواء قال انه كفيل بامره أولا وما اذا ادعى انه كفيل له بقدر معلوم فلا بد أن تكون الكفالة بامرهم والكفالة المطلقة هي المحسلة في اثبات الدين على الغائب ثم يرى المدعى الكفيل عنها ويبقى ماله على الغائب وكذا اذا ادعى الكفيل بالامراء والاداء وأنكر المكفول عنه الاداء والغائب يثبت قهره من عليه بقضى عليها كافي الخامسة والمحوالة كالكفالة بل أولى لتضمنها برادة المصل الثالثة ادعى شفعة فأنكر ذوا اليد الشراء قهره من المدعى على الشراء من الغائب بقضى عليها وأما الثاني ففي مسائل الأولى قذف محصنا فقال الغاذف أنا عبد وقال المقدوف أعنتك مولداً وبرهن عليه بقضى عليها الثانية ادعى الشهود عليه أن الشاهد عبد لفلان قهره من المدعى أن المالك الغائب أعنته تقبل ويقضى عليها وهي حيلة اثبات العتق على الغائب الثالثة قتل عمد اوله وليان أحدهما غائب فادعى المحاضر أن الغائب عفا عن نصيبه ومات قلب نصيبه مالا وبرهن بقضى عليها وأورد عليه ما اذا كان عديين حاضر وغائب ادعى العبد أن الغائب أعنتك حصته وصار عند الامام مكاتباً فوجب على المحاضر قصر البدعة عنده لا تقبل وان تحققت السببية واجب بيان عدم القبول عند الامام لعدم التحصن بل تجهالة المقضى له بالكفاية لانه اذا اختار الساكت التضمن يكون مكاتباً للعتق وان اختار السعاية يكون مكاتباً للساكت ومن هذا النوع مثلثان في تلخيص الجامع الأولى قال لغيره يابن الرانسة وأمه ميتة وادعى انها كانت أمة لفلان فأقام ابنها يئنة أن فلاناً ما اعتقها أو أقام بيئنة أنها فلانة بنت فلان القرشية فانه يقضى بعثتها في الأولى وينسبها في الثانية وان كان المعتق والمنسوب اليه غائبين ويقضى بالمعدى على الغاذف الثانية أقام البيئنة أن نسبه يلتقي مع نسب المات الى جد المات وانهم لا يعملون له وارثاً غيره فانه يقضى له عيرته وان لم يحضر أباً وهم ولا وكلأؤهم وفيه قضاء على الغائب اه قسداً بان يكون سبياً لا محالة لا احتراز عما يكون سبياً في حال ولا يكون سبياً في حال فانه لا يكون قضاء على الغائب وذلك في مثلثين الأولى الوكيل ينقل العبد الى مولاه اذا برهن العبد على أنه حره قبل في حق قصر يد المحاضر لا في حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر لا بد من طاعة البيئنة الثانية الوكيل ينقل المرأة اذا برهن أنها طلقها ثلاثاً تقبل في حق قصر يد الوكيل لافي اثبات الطلاق وقد أنكر بشر المريسى القضاء على الغائب في هذه المسائل قال في التعبير وقد كان بعض العلماء ياتي انتساب المحاضر خصمه من الغائب في هذه المسائل ولا يقضى على المحاضر بشئ مالم يحضر الغائب وهو القياس الظاهر الا اننا نقول بان عامة الخصومات يتصل طرف منها بالغائب فلو لم يحصل المحاضر خصمه لا أدى الى ابطال حقوق الناس كسداً في شرح التلخيص للقارسي وبه اندفع ما اعترض به بعض المحنابلة من أن المحنفة عنه والقضاء على الغائب ثم قصيوا له بما اذا كان سبياً وهو عين القضاء على الغائب اه وقد يكون سبياً يدعى على المحاضر للاحتراز عما اذا كانت السببية باعتبار البقاء ماله لا يقبل مطلقاً وذلك في مسائل الأولى اشترى جارية وادعى ان البائع كان زوجها من فلان الغائب واشترىها بلا علم بذلك وانكر البائع قهره لم يقبل في حق المحاضر والغائب لانه سبب في البقاء مجوز الطلاق بعده فلو تعرض الشهود للبقاء لم تقبل ايضاً بان قالوا انها امراته لحال لان البقاء تبع للابتداء الثانية برهن المشتري فاسد على البيع من غائب حين دام البائع فمضى البيع للفساد لا يقبل مطلقاً وان تعرضوا للبقاء الثالثة في يده دار بيعت دار يمينها فادأخذها بالشفعة فزعم المشتري ان ما في يد الشفيع لغائب قهره من الشفيع على شرائها من الغائب لا تقبل



(قوله وفرقهم بين سبب وسبب الخ) تقدم جوابه قبل تصور اربعة اوراق (قوله ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين علق طلاقها الخ) أي معز بالي فتاوى رشيد الدين وقبسه ثم قال أي رشيد الدين والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعي على المحاضر ينظر لولم يتضرره الغائب كدخول الدار وغيره صبر المحاضر خصامه لا للدائر اربعين نفع وضرر (قوله يحكم لها بالمهر على المحاضر لا بالفرقة على الغائب) عبارة جامع الفصولين يحكم لها بالمهر على المحاضر ويوقع الثلاث على الغائب والمدعي به شيئاً بينهما ٢٤ سببية قال (ص) فيه نظر لان المدعي على الغائب وهو الفرقة شرط المدعي على المحاضر

لا سبب وفي مثله لا ينصب المحاضر خصماً عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي أن يقضى بالمهر على المحاضر لا بالفرقة على الغائب (مع) فعلى قياس ما قال (ص) ينبغي أن يقضى في مسئلة (فرض) يعني فتاوى رشيد الدين بطلاق المدعية لا يشك الغائب والمأخوذ ان المدعي على الغائب اذا كان شرطاً للمدعي على المحاضر قبل بنصب المحاضر خصماً عن الغائب مطلقاً وهو قول بعض المشايخ وقيل لا مطلقاً وهو قول عامة المشايخ وقيل ينصب فيما لا يتضرره الغائب لا فيما يتضرر وقيل فيما يتضرر ويقتضى على المحاضر لا على الغائب ثم قال اقول هذا اذا كان الحكم على المحاضر

في حقهما وقيد بالسبب للاحتراز عن الشرط في الجامع الاصغر قال ان طلق فلان امرأته فانت طالق فادعت انه طلقها وفلان غائب وبرهن لا يصح وقيل يصح وبه اخذ خمس الاثمة الا وزجندى والاول اصح لان فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلاف ما اذا قامت البيينة أن زوجها قال لها ان دخل فلان الدار وانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت حيث يقبل انفاً والذي يقوله الناس فيما ادأرادوا القاسمة البينة على الغائب انه وكله في قبض حقوقه على الناس يدعي واحده عند القاضي أن الغائب علق تلك الوكالة ببيع هذا المحاضر داره من فلان بكذا وقد باع هذا داره من فلان وتحقق الشرط وصار هو وكلاء عن الغائب في القبض واوكله على هذا المحضر كذا فقول المدعي عليه نعم انه وكله كاذراً لا به لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البينة على وجود الشرط فيقتضي القاضي عليه البيع والوكالة لا تصح الا على اختيار الامام الا وزجندى لما فيه من ابطال حق الغائب ككفا في الزاوية وفرقهم بين سبب وسبب وبين السبب والشرط على الصحيح أدل دليل على أن قولهم يتفاد القضاء على الغائب في أظهر الروايتين انما هو في قضاء الشافعي وأما المحنف فلا لانه حينئذ لا معنى للفرق المذكور ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين علق طلاقاً بتزوجه عليها فبرهنت انه تزوج عليها فالاته الغائبة عن المجلس هل تسع حال غيبه فلا تقيده روايتان والاصح انها لا تقبل في حق المحاضر والغائبة فلا طلاق ولا نكاح ومن فروعه ادعت عليه أنه كفل بغيرها عن زوجها مطلقاً فلا تاوانه طلقها فلا تاوانه المدعي عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت انه طلقها فلا تاوانه يحكم لها بالمهر على المحاضر لا بالفرقة على الغائب اه وقد علمت حسنة اثبات العتق كما قدمناه وفي شرح التلخيص رجل له على عبد ما فون دين اقام البينة على رجل أنك كلفت في عنه بكذا ان اعنتهم ولا وقد اعنته فانه يقضى بالعتق والمسا وان كان المولى والعبد غائبين لان الاعتنا سبب ضمان المولى قيمة العبد المدين لغريمه فكان شرطاً لملازمة الاعتناء فخصم الا التزام به وغاب المحاضر في الخصومة عن الغائب اه وهو من قبيل الشرط فلتأمل وأما حيلة اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعف من أن الشرط كالتب فيها حيلة الكفالة بمهرها مطلقه بطلاقه ومنها دعواها كقالة تنفقه العدة علقه بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالمحرمة تغللاً لاختلاف المشايخ اه وفي الزاوية من فصل دعوى النكاح ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجه الغائب وانكرت طلاقه فبرهن

فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الفرع بدون الاصل فلا ولي أن ينتصب المحاضر خصماً عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على المحاضر الا ما ثبت ذلك على الغائب سواء كان سبياً أو شرطاً اذا الحكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي أن يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للحق ورواية للاصول اه قال في نور العين يقول المحقير في كلامه كلام من وجهه الاول ان قوله هذا بعد خبر سديلان جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله لا ولي مخالف لما رآه من رشيد الدين من قوله والصحيح من الجواب الخ اه ثم استشهد بغيره بكلام الحاشية وفيه القدير فراجع

وبقرض القاضي مال  
التيتم ويكتب الصك  
لا الوصي والاب

(قوله ولا يحتاج الى اعادة  
البينة اذا حضر الغائب)  
قال الرسلي وفي جامع  
الفصولين خلافه (قوله  
هنا ما ظهر الى الان)  
افول ما ظهر له غرظا  
لقول الفخ الاصل ان ما  
كان شرطا لثبوت الحق  
للحاضر من غير ابطال حق  
الغائب قبلت البينة فيه  
اذ ليس فيه قضاء على  
الغائب وما تضمن ابطالا  
عليه لا تقبل اه ولا  
شك ان دخول رمضان  
ليس فيه ابطال حق على  
الغائب فلذا قبل بخلاف  
ثبوت الملك للغائب او  
طلاق زوجته وهو ذلك  
ان فيه حكما على الغائب  
استدعاءه بلا فرق بين  
كونه التعلق بصيغة ان  
طلق او ان كانت مطلقة  
لان الناطق لم يوق الضرر  
فقاس هذه المسائل على  
ما في الخلاصة قاس مع  
الفارق هذا ما ظهر له  
فتدبره (قوله اما اذا وجد  
فلا عاقله) قال الرسلي ان اذا  
وجد ما يشترط به يكون  
له ربح او وجب من يضارب  
فيه كما سئل عن جامع  
الفصولين

عليها بالطلاق بقضى عليها بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب اه  
وقد سئل عن اثبات الدين على غائب الكفالة والحجالة واماحيلة اثبات الرهن على الغائب  
قال في جامع الفصولين معزو المرفوع لو اراد ان يحكم به القاضي يقيم رجلا يدعي رقبته الرهن  
فسهر من ذوالدانه رهن عنده فيحكم به القاضي وقدره روايتان في رواية لا تقبل اذ فيه حكم على  
غائب وتقبل في رواية لا نه لمارهن عنده فقد استغفله فصار خصما في اثبات الملك للرهن اه  
واماحيلة المحكم بسقوط النفقة والكسوة الماضيتين والقضاء الا ان يجهلوا بمسورة ان كانت  
لها نفقة وكسوة على فحس طال ما بان فدمي عليه ودوحية عند حفي بوقوعه لكونها لازمة عليه  
ويطالبه بالتفريق فيجب بانها ليست لازمة لعلم التقرير والرضا فبطله القاضي على ذلك فيحكم بعدم  
الوقوع وبعدم الزوم ولا شك الا ان في محله لكن المراد اذا حضرت وبرهنت على التقرير بطل الحكم  
كلا يخفى وقصد يكون السب ما يدعي على الغائب لانه لو كان على عكسه بان كان ما يدعي على  
الحاضر سبيا لما يدعي على الغائب فانه لا يقضى على الغائب كما اذا كان المحاضر هو الاصيل  
والكفيل غائب لموازاة ان يكون المال على الاصيل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف عكسه لا يجوز  
ان يكون المال على الكفيل دون الاصيل وبزعم في جامع الفصولين بان القضاء على الاصيل لا يكون  
قضاء على الكفيل وترد في البرازية واورد على قولهم لا يجوز ان يكون على الكفيل دون الاصيل  
ما اذا قالت كفلت بمالك على زيد فاقر الكفيل بان له على زيد كذا وانكره زيد ولا ينفذ وجوب المال  
على الكفيل دون الاصيل ثم تنقل عن محمد ان القضاء على المكفول عنه قضاء على الكفيل وعن  
ابن جماعة انه لا يكون قضاء عليه فيه روايتان وللواقف لفهم المتون علمه فهو العمد والحجوب  
عما اورد انه لكون الاقرار حجة قاصرة كالا يخفى وفي الخلاصة الطريق الى اثبات الرضاينة ان  
يعلق وكالة بدخوله فتناظران في دخوله فيتمد الشهود فيغني بالوكالة وبدخوله اه وعلى  
هذا اذا ارد اثبات طلاق معلى بدخول شهر والحجولة فيه ذلك ولو كان الزوج غائبا وليس هذا  
من قبيل الشرط لانه لا بد ان يكون فصل الغائب على هذا اذا ارد اثبات شيء من ملكه ووقف  
ونكاح وطلاق فيعلق وكالة بملك فلان ذلك الشيء ويدعي الوكيل فقول المحم وكالتس لمعلقة  
بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي معيزة لانها معلقة بامر كاش وبرهن على الملك وكذا في الوقف  
يلحقها بالوقف وفي النكاح يكون فلان زوجة فلان وفي الطلاق يكونها محرمه عليه ولا يعلقها  
بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر له الان والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا  
التقرير في هذا العمل كغيره من خواص هذا الشرح ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله  
وبقرض القاضي مال التيتم ويكتب الصك لا الوصي والاب) لان القاضي يقدر على تحصيله من  
المستقرض والوصي والاب لا يقدران على ذلك فيضعان بالاقراض لكونه تريعا استدعاء والمراد  
ويستحب للقاضي الاقراض ولا يجوز للاب والوصي وانما استحب منه لان القاضي لكثرة اشتغاله  
لا يمكن ان يشارا يحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع لغير والدفع بالقرض انظر للتيسر لكونه مضمونا  
والوديعة امانة ولا يقرض الا من يعرفه بالامانة والديانة يكتب عليه ذلك لحفظه خوف النسيان  
لكثرة اشتغاله وفي المباشرة مع ما الى تاج الشريعة يقرض القاضي الى الثقات والنفقة الملى المحسن  
المعاملة وفي الاقضية انما عليك القاضي الاقراض لانه يحصل غلة للتيتم اما اذا وجد فلا عاقله هكذا  
روى عن محمد اه وفي المصباح رجس مل على قبيل غنى مقنن ومجوز لا يبدال والادغام اه

### باب التحكيم

(قوله و ينبغي أن يشترط) قوله و ينبغي أن يشترط (الخ) قال الرمي إطلاق المتن يدل على خلافه وهذا وإن كان من التصرف في ماله لكنه تصرف لملكه الوصي وهو أحسن تصرفا في مال القيم وأنظر فاذ اقتسام يميزه والوصي ممنوع من الاقتراض امتنع النظر للقيم في ذلك ولا قائل به فأمل اه وفيه نظر مان المقصود حفظ ماله وانما يقرضه القاضى لكثرة اشتغاله وقدرته على التخصيص كما عرف كان المسوغ له ضرورة الحفاظ وإذا كان له وصي فوضعه عنده أقرب لحفظه من الاقتراض فكان فيه نظر لقيم تأمل لكن هذا إذا اتجر فيه للقيم يظهر النفع أما مجرد وضعه عنده فالأقراض أنفع منه لأنه مضمون على المستقرض أما ذلك عند الوصي فإنه يترك أمانة

### باب التحكيم

و ينبغي أن يشترط لجواز اقتراض القاضى عدم وصي للقيم فإن كان له وصي ولو منسوب القاضى لم يجوز له من التصرف في ماله وهو ممنوع من منع وجود وصيه كما في بيع القنية وسوى المصنفين الأب والوصي مع أن في الأب روايتين ولكن أظهرهما أنه كالوصي وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وفي خزائن الفتاوى الصحيح أن الأب كالقاضى فقد اختلفا الصحيح والمقتصد في المتن وأطلق في منع اقتراض الأب فتجمل ما إذا أخذ مال ولده الصغير قرضاً لنفسه وهو مروي عن الإمام وقس على ذلك و ينبغي للقاضى أن يتفقد أحوال الذين أقرضهم مال الأيتام حتى إذا احتل أحد منهم أخذ منه المال لأن القاضى وإن قدر على استخلاصه انما يتقدم من الغنى لامن الفقير ولهذا لا يملك اقتراضه من المعسر ابتداء فكذلك لا يتركه عنده انتهاء وأما المؤلف إلى أن للقاضى ولاية اقتراض مال الوقف كما في جامع الفصولين وله اقتراض القطع من للقطع واقتراض مال الثابت له يبيع منقوله إذا خاف التلف إذا لم يعلم مكان الثابت أما إذا علم فلا يملك بيعه إلى الغائب إذا خاف التلف قالوا وله أن يأخذ المال من الأب إذا كان مسرفاً لم يردوا وضعه على يده على كذا في القنية وفي جامع الفصولين انما يملك القاضى اقتراضه إذا لم يجد ما يشتريه له بكون غلة للقيم لا للوجه أو وجهه من ضارب لأنه أنفع وكذا الغائب يقرضه من ماله اه وقيدوا اقتراض الوصي بملك البيع ندبة كما ذكره في الوصايا وفي جامع الفصولين ولو أقرض الوصي لا يبعد ضمانه فلا يزل به اه وأطلق في الوصي فتجمل وصي القاضى كما في جامع الفصولين وأشار بالوصي إلى أن متولى الوقف ليس له اقتراض مال المسجد ولو أقرضه ضمن وكذا يضمن المستقرض كذا في الخزانة وليس له إيداعه إلا بمن هو في عياله كذا في جامع الفصولين ثم قال بعده القيم لا يقرض من المسجد ما يأخذ من هذا الحاجة وهو أرز من أما ك فلابس به وفي المتن يسع لتولى اقتراض ما فضل من غلة الوقف وأرزه اه وقدمنا في كتاب الوقف حكم ما إذا أقرض المتولى مال الوقف بامر القاضى من الإمام فإن تغلسا وفي جامع الفصولين واستقرض الوصي مال القيم ويرجع به ثم أنفق عليه مدة يكون مسترها إذا صار ضامناً فلا يقتلص المالم يرفع أمره إلى الحاكم والأصح أن الوصي لا يملك أن يستقرض ماله وقيل يملكه لو لمسا اه وفي تهذيب القسلاسي ويصدق القاضى فيما قاله من التصرف في الأوقاف وأموال الأيتام والثابتين من أداء وقبض اه وفي شرح أدب القضاء اقتراض القاضى أنفع للصبي وأحوط لماله لكونه مضموناً ولأنه ممنوع الاسترداد وقال الوصي بملك الإيداع لا القرض ولم أر حكماً الجدي جواز اقتراضه على روايتين جواز له للأب والظاهر أنه كالأب لقوله الجدي أدب كالأب إلا في مسائل ويجب أن يستثنى من عدم جواز اقتراض الأب الوصي المقدر اقتراضه للضرورة كحرق ونهب فهو باق تفاقاً واختلفوا في إعادة الأب مال ولده الصغير وفي الصحيح لا وفي الخزانة أن الأب والوصي أو الجدي أو القاضى الصغير في عمل من الأعمال التي تليق به فالصحيح جوازها وإن كانت باق من أجرة المثل وقدمنا في أول كتاب القضاء ما يستفاد من القاضى بالتولية والله تعالى أعلم

### باب التحكيم

لما كان من فروج القضاء وكان أحط ترسيتم القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط وأضاقه إلى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحاً من وجهه معنيين لنفوي واصطلاحاً أما الأولى يقال حكمت الرجل تحكيمياً إذا منعه مما أرادو يقال أيضاً حكمته في مالي إذا جعلت إليه

الحكم فيه فاحتكم على في ذلك واحتكموا الى الحاكم وتعا كوا معني والها كمة الخاضعة الى الحاكم كذا في الأصح والمراد الثاني فهو في الفتح جعل الحكم في ما لا ياتي غيرك وفي المحيط تفسير التحكيم تصوير غيره كما لو اقام في الاصطلاح فهو قولية الخاضعين كما يحكم بينهما وركه فقط الدال عليه مع قبول الاستحوا فلو حاكم رجلان قبل لا يجوز حكمه لا يتعدى التحكيم كذا في المحيط وشروطه من جهة الحكم بالكسر العقل لا المحرقة فتصميم للمكاتب والعبد الماذون صحيح ولا يشترط الاسلام فيه فتصميم الذي ينما صحيح وتحكيم المرتقموقوف عنده فان حكم ثم قتل المرتد او مكنى بطل الحكم وان اسلم نفذ وعندهما جائز بكل حال كذا في المحيط ومن جهة الحكم بالغض صلاحته لقتضاه بكونه اهلا للشهادة فلو حاكم عايد او صبا او مزا او محدودي في قذفهم يصح وتشترط الاهلية وقته ووقت الحكم جمعافلو حكام عايد افتق او صبا فبلغ او صبا فاسلم ثم حكمهم بنفذ كافي المقتضى لو حاكم ارا او عبد الحكم الحر ومنه يجوز وكذا اذا حاكم كافي المحيط وكذا لو كان مسلوبا وقت التحكيم ثم ابرم بنفسي ولو حكم ذي بين مسلمين فاجاز الميزر حكمه ابتداء كافي المحيط ويصح ان يكون كافرا في حق كافر فلو اسلم لحد الخاضعين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على المسلم وينفذ للمسلم على الذي وقيل لا يجوز للمسلم ايضا كذا في المحيط ولهذا قالوا الوصلع الحكم قاضيا ولم يقولوا الوصلع شاهدا لان الشاهد لا يشترط صلاحته وقت الفصل وانما اشترط وقت الاداء فقط واما القاضي والحكم فاشترط وقت التقليد والقضاء كاهلته وزاد الحكم اشتراطها فيما بينهما كاساق في المسائل المتالفة ومن جهة المحكوم به ان لا يكون في حدود قود وصفته قبل الحكم التجاوز بعده الزوم وجوازه بالكتاب فاعتوا احكامن اهله وحكامن اهله وفسه نظر كذا في فتح القدير من غير بيان وجهه ان كلام الحكمين لم يترضا عليه خصوص ان الضمير في قوله فاعتوا واطا تدل على الحكم العائد اليهم ضمير فان ختم ولان الحكم عندنا غاياب صلي فقط وليس له ايقاع الطلاق فهو وكيل في بدن من هذا القيل وبالسنة حكما رواه النسائي قال ابو شريح يارسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شيء قالوني فحكمت بينهم فرضي عنى القرى فان قال عليه الصلاة والسلام ما احسن هذا او اجمع على انه صلي الله عليه وسلم حمل بحكم سعد بن معاذ في قرى بظلمة انفتحت اليه ودعى الرضا بحكمه فهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى انه كان بين عمر وراى بن كعب بن مؤمنة في غل فحكما بينهما زيد بن ثابت فقاما مفرج زيد فقال لسمر هلا بعثت الى غاتيتك يا امير المؤمنين فقال عمر في بدته بوقى الحكم فدخل بيته فالتقى لسمر وسادة فقال عمر هذا اول جورك وكانت اليمن على عمر فقال زيد لاي اولا عنت امير المؤمنين فقال عمر بين رمتي فقال لي نفي امير المؤمنين ونصته ولم يعلم انه لا يظن باحد منهما في هذه الخصومة التليس وانما هي لاشتياء الحادثة طليقة فاقدمنا الى الحكم للتيسين لا للتليس وفيه جواز التحكيم وان زيدا كان معروفا بالقوم ظاهرا ما ذكره الصدر التيسيد في شرح احب القضاء ان الحكم من الامام بمنزلة القاضي للولى له فكل هذا اذا رفع حكمه الى قاض لا يراه امضاء فليصفا وفي المحيط الذي استعمل القاضي امر رجلا من شيوخ زهادته ان يحكم بين رجلين حاز وهو بمنزلة القاضي المولى ولو امر القاضي رجلا ان يحكم بين رجلين لم يجز اذ لم يكن ماذونا بالاستقلال الا ان يجيزه القاضي بعد الحكم او يتراضى عليه المخضمان كذا في المحيط وروى ان ابن عباس رضى الله عنهما كان مختلف السبه واخذ بركاية عند كونه وقال هكذا امرنا ان نصنع بغيرها ثنا قبل زيد بن عمرو قال هكذا امرنا ان نصنع باشرافنا وقية ان الامام لا يكون قاضيا في حق

(قوله كافي المقلد) ينفذ  
الام مشددة أى من  
قلده السلطان القضاء  
(قوله كان يختلف اليه)  
أى الى الخبز رضى الله  
تعالى عنه وروايت بخط  
شيخنا عظام الله  
التركاى أمين الفتوى  
بمستحق على هامش  
نصته البر التي يحفظه  
اشدنى اخونا الفاضل  
المحدث الشيخ عبد  
الكرم الشرايى قال  
اشدنى الشيخ على الباغ  
الحلي باموى حلب  
تخدمه أهل العلم مسنونة  
فقد سأل النبي العباب  
هذا ان عباس على فضله  
امسكنا بغضه تريد  
الكلاب

نفسه وانتهى إلى أن من احتاج إلى العلم في العالم في بيته ولا يبعث إليه لاتباعه وان كان أوجه الناس  
وأما القاضي يد الواسدة فاحتج بمن قوله صلى الله عليه وسلم إذا نكح كرم قوم كرموه وبسط النبي  
صلى الله عليه وسلم رداءه لعدى بن حاتم وأن الخليفة ليس كدبره واحتج دمج على تخصيص هذه الحالة  
من عموم الأول وأنه لا يسأل بالخلف صادقا وامتناع عثمان حين زمنه كان لامرأته وان العبد حتى  
المدعي على المدعي عليه أنه يستوفى وتسقط بالسقوط كذا في فتح القدر تبعا في النهاية وفي  
البرازية وبعض علمائنا كانوا يقولون أكثر قضاءه دنا في بلادنا أكثرهم مصاحون لأنهم تقلدوا  
القضاء بالرشوة ويجوز أن يجعل حكما برفع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بأن الرفع ليس  
على وجه التحكيم بل على اعتقاد أنه قاض ماضى المحكم ورفع المدعي عليه قد يكون بالاشتصاص  
والجبر فلا يكون حكما لا ترى أن البيع ينقذ من التعاطي ابتداء لكن إذا تقدم بيع باطل أو لم يند  
وترتب عليه التعاطي لا ينعقد البيع لكونه على سبب آخر كذا هنا ولهذا قال الساف القاضي  
النافذ حكمه أعز من الحكم بآخرة وكره الشيخ عبد القادر في الطبقات أن الامام أحمد  
الدماثاني تليد الطحاوي والكرخي لما تولى القضاء بواسط كان يقول للخصم انظر بينكما فان قالوا  
نعم نظر ونارة يقول أحكم بينكما اه (قوله حكما رجلا ليعكم بينهما فتحكم بينكما واقراوا  
نكول في غير حدود ودية على العاقلة صبح (وصلح الحكم قاضيا) لما قدمنا من الدلائل ونشرا  
أن يكون حكمه بجمع من الثلاث لموافق حكم الشرع والواقع ما خلا وظاهره أنه لا يحكم بعله ولم يرد  
صريح ما يجمع حكمه في الحدود والقصاص لأن تحكيمهما بمنزلة صلحهما ولا يمكن أن يكون دهما ولذا  
لا يسأل بالباحة وكذا الأول لا يلهما على العاقلة فلا ينفذ حكمه عليهما ولا على القاتل بالدية وحده  
لخالفه النص فكان لا بد من إرجاع الحكم التحكيم في القاتل مع أنه قائم مقام الحد ولهذا قالوا لا تقبل فيه  
الشهادة على الشاهد ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا التوكيل وقيد بكونه على العاقلة لأنها لو  
كانت على القاتل بان ثبت القتل باقراره أو ثبتت جراحة بسنة ورشها قل مما تعمله العاقلة خطأ  
كانت الجراحة أو عمدا أو كانت قبرا تعمله ولكن الجراحة كانت عمدا لا توجب القصاص نفذ  
حكمه وما في السكاب من منعه في القصاص هو قول الخصاف وهو الصحيح كما في فتح القدر وما في  
المخط من جواز فيه باعتبار أن من حقوق العباد ضعف رواية ودراية لأن القصاص لم يسمع من حق  
العبد بل هو من قبل بالاجتماع فيه الحقان وإن كان الغالب حق العبد بل منع شهادة النساء فيه  
وكتاب القاضي إلى القاضي وقد كتبنا في القوانين أنه بالحدود إلا في مسائل منها إلى القاضي أن يقضي  
به بعله كما في الخلاصة وأفاد بقوله لوصح قاضيا جواز تحكيم المرأة والفاسق لصلاحيتهما للقضاء  
والأولى أن لا يحكم قاضيا ولو حكما رجلا لم يحكم أحدهما لم يجوز ولا بد من اتفاقهما على الحكم به فلو  
اختلف لم يجوز كافي الوالدية وفي أدب القضاء للخصاف لو كان لامرأته أنت على حوام ونوى الطلاق  
دون الثلاث فحكمها رجلا لم يحكم أحدهما بانها بائن وحكمها لا آخر بانها بائن بالثلاث لم يجوز لهما  
يجمعهما في أمر واحد اه فقوله رجلا مثال والمراد انسا تامعا لهما فلو حكما أول من يدخل المصعد  
لم يجوز لهما طائفة الجاهة الصلح عليه كذا في المخط وأشار بصلاحيته للقضاء أن أحدهما أو كل المحكم في  
الخصوصية قبل خروج عن المحكمة لتعيينه خصما في هذه المحادثة فخرج عن الشهادة فيها ولو وكل  
أحدهما ابن المحكم أو من لم تقبل شهادته له لم يجوز كافي المخط وقد متناشرنا له وكذا ما اختاره  
السرعي من جوازه في حد القذف ضعيف بالاولى لأن الغالب فيه حق الله تعالى على الأصح

حكما رجلا ليعكم بينهما  
فتحكم بينة أو اقراوا  
نكول في غير حدود  
ودية على العاقلة صبح  
صلح الحكم قاضيا

(قوله واجتهدا عر) أى  
حيث جعل القاء الواسدة  
جورا والمراد بالحالة  
حالة المحكمة والمراد  
بالاول المحديث السابق  
(قوله) ولم أرا التحكيم في  
اللعان قال أبو السعود  
نقل الحموي عن البرجندي  
أن الله يحكم ليس له أن  
يلاعن بين الزوجين

والحكم قال في الولو الجمية الاصح انه لا يجوز في المحدود كلها وشمل قوله في غير ذلك ما سائر الجتمعات  
 من النكاح والطلاق واليمين للضافة كما ساقى (قوله ولكل واحد من الحكمين ان يرجع قبل  
 حكمه) لانه تنقل من جهتهما فكان لكل منهما عزله وهو من الامور الجائرة فينفرد أحدهما  
 بنقضه كالضاربة والشركة والوكالة (قوله فان حكم لزمهما) المستدرة عن ولايته شرعية فلا يبطل  
 حكمه بعزلهما وأشار بقوله لزمهما الى انه لا يتعدى الى غيرهما فلو حكمه في عيب مبيع قضي  
 برده ليس للبائع ان يردّه على بائعه الا ان يرضى البائع الاول والثاني والمستري على فتح حكمه كذا  
 في فتح القدير وفي الولو الجمية حكم الحكم في فتح اليمين المضافة الصحيح انه ينفذ لانه فيما بينهما بمنزلة  
 القاضى المولى وان كانا يفتريان في شيء آخر لكن ههنا شيء يعلم ولا يفتى به اه وفي السراج  
 الوهاج الان اصحابنا استمعوا من هذه الفتوى وقالوا لا بد فيها من حكم للمولى كالمحدود في التجاسر  
 لهوام اه واعلم ان معنى قوله لم لا يفتى به لا يكتب على الفتوى ولا يحجب بالسان والحمل وانما  
 يسكت المفتى كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله نكمت هذا الفصل ولا يفتى به ونظائر الهداية  
 ان معناه ان المفتى يجب بقوله لا يحل فليتامل فيه وفي القنية ليس للحكم ان يحكم بشيء نفسه ضرر  
 على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه ثم رقبه لانه لا يحكم وقال جبر الوري ان كان في حكم  
 الحكم نظر للعبي يعني ان يجوز وينفذ حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصي ولا يجوز استخلاف الحكم  
 غرما للصبي من صهرته بشهوة فانتشر لها الحكم الزوجان رجال الحكم بينهما ما يحل على منذهب  
 الشافعي يصير حكما بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذه المواضع لا ينفذ قال رضي الله عنه  
 بغادقضاؤه صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذا كالحكم في الطلاق المضاف يختلف بقضاؤه وان  
 كان الاصح هو النفاذ اذ احكام الحكم بينهما بما يرى واما كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه الحكم  
 كان الصحيح عدم نفاذ قضاؤه تزوج بامرأة في بها لانه ثم ادعت المرأة عليه نفقة وسكن في حكم ما يحل  
 بينهما كما أمركم تحمل ولكن لا يكتب اى لا يفتى به اه والفرع الاخر ضعيف وقد مرنا انهم  
 المواضع الى لا ينفذ في قضاء القاضى فعلى هذا الحكم يختلف الا في مثله ما اذا كان الحكم وصيا  
 والمدعى عليه غريم الميت (قوله وأمضى القاضى حكمه ان وافق منذهب) يعني اذ اوقع احكامه  
 الى القاضى وتدابعا عنده عمل القاضى بموجبه ان وافق منذهب لانه لا فائدة في نقضه ثم ابراهمه  
 وفائدة هذا الامضاء ان لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذ اوقع اليه لان امضاء بمنزلة قضاؤه  
 ابتداء واستغنى عن كلامهم هنا وفي مواضع ان التنافذ الواقعة في زمانا لا اعتبار بها اذا كانت  
 بغير دعوى يصح من خصم على خصم حاضر وفي البرازية للحكم اذا حلف له على المدعى ان يحلف  
 ثانيا عند القاضى لانه استوفى حقه على التمام اه وفي المصط حكم رجلا باجاز القاضى حكومته  
 قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف راي القاضى لم يجوز لان القاضى اجاز المعلوم واجازة التي قبل وجوده  
 باطل فصار كما لم يجوز اه (قوله والا بطله) اى ان لم يوافق منذهب لم يعضه وهو المراد باطله لانه  
 حكم لم يصدور من ولاية قامة فلم يلزم القاضى اذا خالف رايه فظاهر كلامهم انه يجب ابطاله اى عدم  
 العمل بقضاؤه واعلم ان حكمه لو رفع الى حكم آخر حكمه بعد حكم الاول وان الثاني كالقاضى يعضيه  
 ان كان يوافق رايه والا بطله كافي المصط وقوله لو رجع الحكم عن حكمه قضى لا تخلف بهم  
 لانهاقت الحكومة بالقضاء الاول واعلم ان قولهم هنا ان حكم الحكم لا يتعدى الى العاقلة يختلف  
 حكم القاضى فيسند ان دعوى القتل خطأ على القاتل واباثه نغبة العاقلة صحيح وهو مصرح به في

ولكل واحد من  
 الحكمين ان يرجع قبل  
 حكمه فان حكم لزمهما  
 وأمضى القاضى حكمه  
 ان وافق منذهب والا  
 بطله

(قوله قال رضي الله عنه  
 نفاذ قضاؤه صحيح) الذي  
 في القنية قال استادنا رحمه  
 الله تعالى قوله به هم  
 نفاذ قضاؤه صحيح الخ

تخرازة ثم اعلم ان حكم المحكم بخلاف حكم القاضي في مسائل الاولى هذه الثانية فلا بد من  
 ترافهما على كونه حكما بينهما بخلاف القاضي الثالثة لا يجوز تطبيقه واصله عند أبي يوسف  
 بخلاف القضاء كما قدمناه وفي المحيط بعده ولو حكاه على أن يستق فلا ثم يقضى بينهما قال جاز  
 كالتقضاء ولو حكاه على أن يحكم بينهما في يومه أو في مجلسه توقفت به الراسلة لا يجوز التحكيم في  
 المحدود والقصاص والدية على العاقلة بخلاف القضاء كما قدمناه الخامسة لا يقضى بجواز في فسخ  
 العين المضافة بخلاف القضاء كما قدمناه السادسة أن حكمه لا يتعدى إلى الغائب ولو كان ما يدعى  
 عليه مديا ما يدعى على المحاضر وكذا قال في التخصيص وشرحه لا يتعدى حكمه بعق الشهود ومن  
 التعديل إلى المولى المالك وصوته رجلان شهدا عند محكم على حق من المحقوق فقال الشهود عليه  
 هما عيانان فقالا كما عيدين فلان الغائب إلا أنه أعتقنا وبرهنا على ذلك فحكم بشهادتهما الثبوت  
 عند التماسه جاز ولا يتعدى حكمه بالعق من التعديل الثابت عنده إلى حق المولى الغائب  
 لو حضر وأنكر الاعتاق لعدم رضاه بالتحكيم اه وقال في الولوالجعية ولو أن جلا دعى على رجل  
 ألف درهم ونازعه في ذلك فادعى أن فلانا الغائب فغناله عن هذا الرجل فحكم بينهما جازلا  
 والكفيل فائب فاقام المدعي شاهدين على المال وعلى الكفالة بامرأه وبغير أمره فحكم المحكم  
 بالمال على المدعي عليه وبالكفالة عنه فحكمه جائز على المدعي عليه دون الكفالة لان المدعي عليه  
 رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل  
 والمكفول عنه فائب فتراضا الطالب والكفيل على رجل لهما بينهما فاقام الطالب شاهدين  
 بالمال على الطالب وعلى كفالة الكفيل له بذلك بامر الطالب أو بغير أمره فحكم المحكم بذلك كان  
 حكمه جائزا على الكفيل دون المكفول عنه اه السابعة كتاب المحكم إلى القاضي لا يجوز كما  
 لا يجوز كتاب القاضي إليه الثامنة لا يحكم المحكم بكتاب فاض الا اذا رضى الخصمان كذا في الناية  
 وقض القدير التاسعة للمحكم اذا ارتد انزل فلذا أسلم فلا بد من تحكيم جديد بخلاف القاضي كافي  
 الولوالجعية العاشرة لو رد المحكم الشهادة بتهمة ثم اختصها إلى آخر أو قاض فزكت البينة يقضى  
 لان المحكم لم يكن قاضيا في حق غير الخصمين ولم يتصل بهذه الشهادة رد قاض من قضاة المسلمين  
 انما اتصل به رد واحد من الرعايا فكان للقاضي ابطال هذا الرد بخلاف ما ورد قاض شهادته  
 للتهمة لا يقبلها فاض آخر لان القضاء بالرد نقض على الكافة كذا في المحيط الحادية عشر ما في شرح  
 التخصيص أنه لا يتعدى حكمه من وارث إلى الباقي والميت حتى لو ادعى عند المحكم رجل على وارث  
 بدين على الميت واقام بينة فحكم له بما ادعاه على ذلك الوارث لم يكن حكاية بقية الورثة ولا على الميت  
 لعدم رضاهم بحكمه بخلاف حكم القاضي الثانية عشر لا يتعدى حكمه بالعيب من المشتري على  
 بانه الارض ما يبيع بانه كافي المحيط الثالثة عشر لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب البيع الموكلة  
 ومما في قضا القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر عليه لما في البرازية  
 واذا حكم الوصي على الصغير ومن يدعى عليه الوصي مال الصغير فحكم بما هو ضرر على الصغير  
 لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع للصغير يصح حكمه اه ثم اعلم ان حكم  
 المحكم لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه الا في مسئلة مذكورة في التخصيص وشرحه ولو حكم أحد  
 الشريكين وغيرهم له رجلا فحكم بينهما ما ازم الشر بك شيامن المال المشترك فنقض حكمه على  
 الشريك ويتعدى إلى الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك الغائب والصلح من صبيح

(قوله الخامسة لا يقضى  
 بجواز في فسخ العين  
 المضافة) يعنى لا يقضى  
 للفسخ به اذا شل عنه اما  
 حكم المحكم به فنافذ على  
 الصحيح كما مر عن الولوالجعية  
 وصرح به في شرح أدب  
 القضاء وزاد انه الظاهر  
 عند اصحابنا

(قوله وينبغي أن لا يلحق المحكم المحبس) فقدمنا أول فصل المحبس أن صدر الشرع بتعصير حباه به ووجد في بعض النسخ قبل قوله ولم أر ما صنفه وفي صدر الشرع من باب التحكيم قاله وائدة الزم المحم ان ٣١ المتباينين أن حكما حكما المحكم بحسب المشتري

على تسليم الثمن والبائع  
على تسليم المبيع ومن  
اعتنع بحسبه أه فهذا  
مصرح في أن الحكم بحسب  
أه وكأنه وحدها و  
المراد بل أنه لفن ثل  
(قوله السادس ضمنا إلى  
آثار القول) وحدث في بعض  
النسخ كافي هذه النسخة  
بعد الخامس عشر ووجد  
في بعضها آثار القول  
الآتية والأولى أصوب  
(قوله والفرق في شرعه  
لصدر الشهيد) وهو  
أن الوكيل بالخصومة إلى  
وبطل حكمه لاويه وولده  
وزوجه حكم القاضي  
بمخالف حكمه عليهم  
**﴿مسائل شتى﴾**

قاضي الكوفة يكون  
ومحسبها إلى القاضي  
المصره وكذا العكس  
لأن المطلوب نفس القضاء  
ولا يختلف والتقييد بما  
براعى إذا كان مقيدا  
وحكم المحكم قريبا  
والتوسيطون يختلفون  
في ذلك لا اختلاف الذكاه  
والذين فلا يكون  
أحدهما حكما لكونه  
طائفا بمحققه الحال لا يكون  
رضا بالآخر فقد نفرد

البحار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصالح وفي معناه اه ثم اعلم أنهم قالوا أن القضاء  
يتعدى إلى الكافة في أربع المحرمة والنسب والشكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمه ما من الحكم ويجب  
أن لا يتعدى فتدعي دعوى المالك في المالكوم بعقده من الحكم بمخلاف القاضي وينبغي أن لا يلحق  
الحكم المحبس ولم أره وكذلك أمدهم قبوله الهدية واجابة الدعوة وينبغي أن لا يجوز له لا انتهاء  
التحكيم بالفرار إلا أن يهدى إليه وقته من أحدهما فينبغي أن لا يجوز الخامسة عشر لا يتعدى بطل  
التحكيم وله الحكم في السداد كلها كافي المخط السادس عشر مما خالف فيه الحكم القاضي  
لو اختلف الشاهدان فتقدم أحدهما منه وكله بتقصير فلا يلحق القاضي الكوفة ولا يخفى على القاضي  
المصره تقبل ولو شهد أحدهما بذلك القاضي فله فلا بد لا يخفى على القاضي الكوفة ولا يخفى على القاضي  
كافي أي القضاء للمصنف من باب الشهادة في الوكالة والفرق في شرعه لصدر الشهيد السابع  
عشر الصحيح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كافي البازية وائدة أنه لو دفع إلى موافق ماله  
بحكم ابتداء بلزومه لا نه بخصيه (قوله وبطل حكمه لاويه وولده وزوجه حكم القاضي بخلاف  
حكمه عليهم) كالشهادة قبل بالاصول والفرع لأن الحكم للأخوة وأولادهم والاعمام  
حائزان لشهادته لهم حائزة وكذلك في امرأته وزوج ابنته إذا كان حلالا كان ميتا وأعاد يجوز  
حكمه ما يجع الشرعة كما سبق أنه يملك الأخبار فلا يخبر بأقرار أحد الخصمين أو بعدالة  
الشهود ومعا على حالهما يقبل قوله وإن أخبر بالحكم لم يقبل كذا في الهداية وفي المخط حكما  
رجلا مادام في مجلسه وقال لا يحكم بيننا وقال المصنف حكمت فالحكم مصدق مادام في مجلسه ولا  
يصدق بعده اعتبارا بالانقضاء وقال أنه يخرج عن المحكومة باحدا أسباب ثلاثة العزل أو بانتهاء  
المحكومة نهايتها بان كان موثقا فغضى الوقت وأضر وجهه من أن يكون أهلا للشهادة بان عي أو ارتد  
وإن لم يلحق بدار الحرب ولو غاب أو أغمى عليه ويرى منه أو قدم من سفره أو حبس كان على حكمه  
وكذا الولي القضاء ثم عزل عنه فهو على حكمته لأن العزل لم يوجب منهما وإنما وجب من السلطان  
وكذا الحكم بينهما في بلد آخر لا لطلاق التحكيم وفي الوالدية حكما رجلين فتشهد عندهما رجلان  
على حكما أولهما ثم مات الشاهدان أو تابا ليس للمعلمين أن يشهدا على شهادة ما وإن شهدا وفسرا  
للقاضي لم يقبلها لعدم اشهاد الأصول على شهادتهم وهو شرط اه وفي البناءة ولو حكما رجلا  
فاخرجه القاضي من المحكومة حكمه بعده حاز وليس للحكم أن يفرض التحكيم إلى غيره ولو  
فرض وحكم الثاني بغير رضاهما فجاز الأول لا يجوز إلا أن يجبر بعد الحكم وقيل ينبغي أن لا يجوز  
كالو كبل الأول إذا جاز يسع الوكيل الثاني ولو حكما واحدا فحكم لأحدهما ثم حكما آخر نفذ  
حكم الأول كان جائزا عند ولا يبطله واعلم أن قولهم هذان حكم المحكم لا يتعدى إلى العاقلة  
بمخلاف حكم القاضي فيبدان دعوى القتل على العاقلة وأما به ببيعة العاقلة صحيح وهو مصرح  
به في الحزانة والله سبحانه وتعالى أعلم

**﴿مسائل شتى﴾** أي متفرقات من كتاب القضاء جري على عادة المؤلفين جمع شئت كمرضى جمع

كل واحد من الشاهدين بمشاهدته (قوله وكذلك في امرأته وزوج ابنته) قال الشرياني في شرح الرواية ٧ (قوله واعلم أن  
قولهم هذان حكم المحكم لا يتعدى إلى العاقلة) كذا وجد في بعض النسخ مكتوبا قبل مسائل شتى وسقطت بعضها وهو أحسن  
فانه قد مر قبل المسائل التي خالف فيها حكم القاضي **﴿مسائل شتى﴾** ٧ كذا وجد في بعض النسخ ولم ينقل مقالته الشرياني



(قوله وأشار المصنف الى منعه) أي منع ٢٢ صاحب السفل (قوله وان هدمه اجبر على بنائه الخ) قيد بدمه لانه لو اتهم لا يجبر

مريض من امرت أي متفرق وشت الامر شتوا وشتا تفرق واشت مثله والشت المتفرق  
وقوم شتى واشياء شتى وحوادث انا أي متفرقين وانكرا الاصحي ان تقول شتان ما بينهما وما ورد  
منه فوله وقامه في الصحاح ومنه قوله تعالى ان سمعتم لشيء منكم لشيء منكم لشيء منكم لشيء منكم  
وفي الرازي الكبير انها انزلت في أي بكر والى سفيان وفي الدر المنثور في صاحب فحله كان غصن  
منها متدليا في بيت فقير فكان اذا جاءه ليشتر ثمره وسقط شيء منها في بيت حارة باخذه الصبيان  
فكان ينزل اليهم وبأخذه منهم حتى كان يأخذ الثمرة من فم الصبي فسكى الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فسأ صاحب النخلة وقال له اعطني فخللت لثا لثا فقلت له فخلت في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ثمرة  
أطيب منها فذهب وكان عنده ما رجل يسمع كلامهما فذهب اليهما واشترى منه النخلة بأربعين نخلة  
على ساق واحد وأهداه ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه النخلة فبارس النبي صلى الله  
عليه وسلم خاف الفقير وأعطاه النخلة (قوله لا يتدخس سفل ولا يتقب فيه كوة ولا رضاي العلو)  
أي عند أبي حنيفة وقال لا يفعل ما لا يضرب بالعلو وقيل ما حكى عنهم متاخير لقوله فلا خلاف وقيل بل  
فيه خلاف فعندهما الاصل الا باحالة لا تصرف في ملكه وهو يقتضي الاطلاق والاصل عنده  
المنظر لانه تعالى به حق محرم للغير فصار كمن للمرتع والمستاجر في منع المالك عن التصرف فيه  
والاطلاق يعارضه الرضا فاذا أشكل لا نزول للمنع على أنه لا يعرى عن نوع ضرر بالعلو من قوه من  
البناء أو نقصه فجمع عنه وله هذا الاصل صاحب السفل ان يهدم كل الجدار أو السقف وكذا بعضه وقول  
أي حنيفة قياس كما ذكره في الاسلام وفي المغرب وتدل الود مشر به بالمدة وثابتته وفي الدنيا بانه  
كالحمازوق وهو القطعة من الحشب أو الحديد في الحائط يلحق عليه شيء أو يربط به شيء اه  
والكوة بفتح الكاف ثقب البت والجمع كوى وقد تنم الكاف في الغزو والجمع وسعها لغايب  
الماء الى المزارع والمجدول كذا في المغرب وفي الصحاح ان الجمع عدو بقصر وأشار المصنف الى منعه  
من فتح الباب ووضع الجنود وهدم سفله وفي فتح القدير ان فتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع  
معمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا ولم يذكر المصنف منع صاحب العلو من التصرف في العلو  
لاختلاف الشايع فان الواو المجي في كتاب المعجم على حل وسفل لا تمنع اخذ الشايع على قول  
أي حنيفة قال بعضهم لصاحب العلو ان يبنى ما بدله ما لم يضرب بالسفل وذكري بعض المواضع  
ليس له ذلك اضرب بالسفل أولم يضرب هكذا ذكر في الجامع الصغير والختار لفتوى اه اذا أشكل أنه  
يضر أم لا لا يملك واذا علم أنه لا يضر يملك اه وجعله في الهداية على الخلاف السابق وقيد المصنف  
بالتصرف في الجدار يضرب أو تدفع الطاق احترازا عن تصرفه في ساحة السفل فذكر أيضا  
لو حفر صاحب السفل في ساحة بناو ما أشبه ذلك ذلك عند أبي حنيفة وان تضر به صاحب العلو  
وعندهما المحكم معلول بعله الضرر اه واقفوا على منع هدم صاحب السفل الجدار الحامل للعلو  
كما قنعناه فان هدمه اجبر على بنائه لانه تعدى على صاحب العلو بهدم ما هو قرار العلو كالراهن  
اذا قتل الرهون والمواو اذا قتل عبدا المديون فرق بين حق التعلو وبين حق التمسيد حيث لو هدم  
في الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر وفي النخبة السفل اذا كان له رجل وعول لا آخر  
فسقف السفل وجنوه وهو راديه وواريه وبينه لصاحب السفل غير ان صاحب العلو سكنه في

بدل ما سجد كره قريبا  
من أنه لو اتهم السفل بغير  
صنع صاحبه لا يجبر على  
البناء لعدم التعدي الخ  
وفي فتح القدير وعلت  
انه ليس لصاحب السفل  
هدمه فلو هدمه يجبر على  
بنائه لانه تعدى على  
صاحب العلو وهذا الأصل  
كله من اجبر على أن  
يفعل مع شريكه فاذا  
فعل أحد هما بغير أمر  
شريكه فهو متطوع لان  
له طر يقا وهو المطالبة  
لا يتدخس سفل ولا  
يتقب فيه كوة ولا رضاي  
على العلو

بالمشاركة في الفعل كثر  
بينهما ما امتنع أحدهما  
من كونه وكذا الآخر  
الى آخر ما يأتي في آخر  
القوة الثانية ثم قال وان  
كان لا يجبر لم يكن متطوعا  
كمعلول رجل وسفل لا آخر  
سقط السفل فبناء الآخر  
لا يكون متطوعا لانه  
لا يجبر صاحب السفل  
على بنائه فكان في بنائه  
إياه مضطر للسفل الى  
حقه الخ فثبت الفرق بين  
الهدم والانهاد فثبت  
(قوله فسقف السفل

وهدمه وهو راديه الخ) قال ملا على التركا في مجموعته الفقهية وتطمينه لا يجب على  
واحد منهما اما ذو العلو فبعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذو السفل فلعدم اجبار على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه

ذلك

تعدى الساكن وجب الضمان والا لا كذا أتى العلامة النجاشي رحمه الله تعالى كما هو مقرر في فتاويه في كتاب الدعوى  
مولانا حامد افندي وفيها أيضا واجب الشيخ الطوسي في فتاويه في مثل هذه المسئلة ٣٢ بقوله سقف السفل لصاحب السفل غير

ان لصاحب العلوق  
السكنى والمقام عليه حرمة  
ذلك السقف من تعيين  
غيره تازمه غير انه لا يجبر  
على ذلك والله سبحانه اعلم  
(قوله والظاهر الثاني) أراد  
به ما في جامع الفصولين  
لأنه بعد كلام الفتح  
السابق وقوله ويجعل  
الاول على ماذا اني الخ أراد  
بالاول ما في الفتح من  
قوله لو هدماه وامتنع  
أحدهما يجبر ويخالف  
هذا المحل ما قدمه من

ذلك اه وذكرا الطرسوسي أن الهراذلي ما وضع فوق السقف امام من نصب او من عرّش وذكرا  
ابن وهبان أنه المكعب وفي جامع الفصولين لكل من صاحب السفل والعلوق في ملك الاخر  
لذي العلوق قراره ولذي السفل حق دفع المطر والشمس عن السفل فمالك مطلق والحق مانع  
وقد اجتمعا لجمعتهما فيهما وفيه في الحائط بين اثنين لو كان لهما عليه خشب فبني أحدهما  
للباني أن يجمع الاخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء وفي الاقضية حائط مشترك  
أراد أحدهما ينقصه وأى الشريك ان كان يمال لا يخاف سقوطه لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن  
الامام أبي بكر محمد بن الفضل يجبر وان هدماه وأراد أحدهما البناء وأى الاخر ان كان أساس  
الحائط غير بضاعه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد الفجة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا  
عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير النجاشي أنه ان لم يوافق الشريك انفق على  
الصنارة ورجع على الشريك بنصفه ما انفق وفي شهادات الفضل لو هدماه وامتنع أحدهما لا يجبر  
ولو اتهم لا يجبر ولكن غنغ من الانتفاع به ما يستوف نصفه ما انفق فيه ان فعل ذلك قضاء  
القاضي وان كان بلا قضاء فنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير وفي جامع الفصولين لو هدم  
ذو السفل سفله وذو العلوق علوه أخذوا السفل ببناء سفله أذوقت عليه حقا المحق بالملك فيضن كما  
لوقوت عليه ملكا اه وظاهره أنه لا جبر على ذي العلوق ظاهر ما في فتح القدير بخلافه والظاهر  
الثاني ويجعل الاول على ماذا اني صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلوق بناء علوه فانه يجبر ولو  
اتهم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولصاحب العلوان ببنى انشاء وبني  
عليه علوه ثم يرجع ويمنعه من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا لاعتبار الزمان اذ قضى الدين  
بغير إذن الزمان لا يكون متبرعا ولو اتهم العلوق السفل فكذلك ثم الرجوع بقيمة البناء أو بما انفق  
قبل ان كان صاحب العلوق مضطرا يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما انفق وقبل  
ان بني بامر القاضي يرجع بما انفق ولا يرجع بقيمة البناء به يعني كذا في فجة الزولو الجدية واذن  
الشريك كاذن القاضي فيرجع بما انفق كحرره السلامة ابن الصنف في شرح المنظومة واذ قلنا  
يرجع بقيمة البناء عند عدم الاذن فهل العسر قيمته يوم البناء أو وقت الرجوع قولان والصحيح  
وقت البناء وهو ممتنع على أن لا يبنى على ملك الشريك أو على ملك الباقي ثم ينتقل منه أيضا وفي  
جامع الفصولين جدار بينهما ولكل منهما حصة وهي الحائط فإذا أراد أحدهما حرقه ليصله وبني  
الاخر ينبغي أن يقول مريد الاصلاح لاخر خرارفع حوله شك باسطوات وعمدو بعله أنه به يد  
رفعه في وقت كذا وأشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقط حوله لم يضمن اه (قوله)  
زائفة مستطيلة يتشعب عنها مثلها غير نافذة لا يقع أهل الاولى فيها باي اختلاف المستدرة) أى سكة  
كافي المراج وقصر هاتج الشريعة بالسكة غير النافذة بحيث بذلك لا يقعها من الطريق الا عظم  
وفسرها في غاية البان بالهبة سميت بها للمهان طرف الى طرف من زاغت الشمس اذا مالت وفي  
التهديب الزائفة الطريق الذي حاذن الطريق الا عظم والمستطيلة الطويلة من استطال بجنى  
طال ولم يقيد المؤلف الاولى صريحا بكونها غير نافذة تبعا لما في أكثر الكتب وقيد بها في الهداية

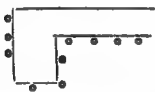
زائفة مستطيلة يتشعب  
عنها مثلها غير نافذة لا يقع  
أهل الاولى فيها باي  
اختلاف المستدرة

الذخيرة من ان سقف  
السفل وحده وهو هراذيه  
وبوابه وبنائه لصاحب  
السفل وعليه فلا يجبر  
صاحب العلوق على البناء  
فيه لانه لا ضرر لصاحب  
السفل في تركه بل فيه  
نفع التخفيف عن سقفه  
فان لم يظهر له علم  
الخالفه بين ما في الفتح  
وبين ما في جامع الفصولين  
وذلك ان ما في الفتح في  
الحائط المشترك وما في  
الجامع في السفل والعلو

(هـ - مبرم) والفرق أظهر من ان يخفى (قوله ولم يقيد المؤلف الاولى صريحا بكونها غير نافذة الخ) قال الرمي  
الظاهر ان الحكم فيها واحد اذ لا عبرة بكون الاولى نافذة أو غير نافذة لا امتناع من رواها في الثانية مطلقا فاطلعه المؤلف ففعل

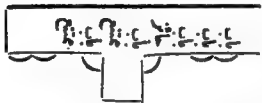
النافذة وغير النافذة وقد المتشعبة بكونها غير نافذة لانها لو كانت نافذة لساخ العامة المرو فيها فلا يتنع فتح باب لاهل الاولى بها وتسد صاحب الهداية تعالى للفقهاء وقع اتفاقا ولذا صورها اكبر من اهل الخبر من نافذة وكبر غير نافذة واما المتشعبة عنها فاجعوا على تصورها غير نافذة فتأمل ذلك شهده اه وساقى معاقبه (قوله فالذي يمكنه ان يفتح بابا في الزائفة القصوى الخ) المراد بالمكان التصور لا المجاز يعني ان الذي يتصوره فتح باب في الزائفة للمتشعبة هو صاحب الدار التي في ركن المتشعبة لان جداره فيها امامن قبله فلا يمكنه ذلك لان جداره في الاولى وانما فتراه بذلك لانه لا يجوز له فتح الباب فيها كما ذكره المؤلف (قوله) وانما قلنا ليس له ذلك لان قصه المرو (الخ) قال الرمي وذ كرفي جامع الفصولين عن شيخ الاسلام انه الفتح والمرو ثم قال في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختار شيخ الاسلام ان له ذلك مطلقا وبه يقضى ثم رمز (لن) وجعله خلاف ظاهر الرواية واقول وهل ظاهر الرواية مثبت المتون والله تعالى اعلم وتفضل في التارخانية عن الفتاوى الضائقة عن الصدر الشهيد حسام الدين ان الفتوى على المنع فقرر ان في المسئلة اختلافا فرجع الى ظاهر الرواية تأمل رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك اه ذكره فاشحن اقول والاطلاق قول فاضطبان كان له ذلك يقتضي ان ذلك له ولو لم يسد الاول ورايت في كتب النافذة انه ينع من عليه ان يسده وليس له ان يبق الاول مع الثاني فانس من التميز في بقيةهم ولتشر بهم زيادة الرجعة بانضمامه الى الاول ووقوف الدواب في الدرب ولا بعد ان يكون الحكم عندنا كذلك فتأمل وذ كر فاضطبان في الشرب ولو ان من لم يبق في سكة غير نافذة اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلوا فانس قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزيد اطر يقومون في السكة وفي السكاب قال له ذلك وسوي بين الفصيلين وبها اخذ خمس الامعة امر خشي ربه الله تعالى اه قات والظاهر ان اختلاف المشايخ ٢٤ هنابني على اختلاف الرواية كما ذكره الفتوى عن جامع الفصولين اولا وعليه فظاهر

تعالى للفقهاء في البت والقرناشي ويمكن ان يفهم كلام المؤلف عليه لقوله مثلها غير نافذة بفصل الثانية كالاولى بقيد عدم النفاذ وصوره الطويل هكذا فالذي يمكنه ان يفتح بابا في الزائفة القصوى هو صاحب الدار التي في ركن الزائفة الثانية وانما قلنا ليس له ذلك لان قصه المرو ولاحق لاهل الزائفة الاولى في المرو وفي الزائفة القصوى بل هو لاهلها على الخصوص ولنا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة بخلاف اهل القصوى فان لاحدهم ان يفتح بابا



الرواية المنع اذا ملأ المنع من المرو وهي موجودة في هذه المسئلة كما في مسئلة الزائفة تأمل هذا وذ كر ان ليس في أثناء تعليل منع فتح الباب لاهل الاولى في الثانية مانصه ويضاف ان يسد بابه

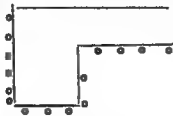
الاصلي ويكتفي بالباب المفتوح ويجعل داره من تلك السكة الخ فتأمل تراه عند عدم وجوب سد الباب الاول في المسئلة المسارة والامسار هنا المنحوف بل كان عبر بالزوم (قوله بخلاف اهل القصوى الخ) الذي يقتضيه التعليل ان هذا فيما اذا كانت الدار التي في القصوى في ركن الاولى الطويلة في ناحية العبر واذ لو كانت في ركن الاولى الطويلة في الناحية الثانية لا يكون له حق المرو وفي الطويلة من تلك الناحية فلا يكون له فتح باب فيها وهذا يتصور فيها اذا كانت المتشعبة في وسط الاولى الطويلة لا في آخرها كالصورة التي رجحت هنا ولتصورها بهذه الصورة



في هذه الصورة ولو كانت الدار التي في ركن المتشعبة من جهة العبر بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس لصاحبها فتح باب من الزائفة المتشعبة ولو كان بابها من الزائفة للمتشعبة فلصاحبها فتح باب من الاولى المستطيلة واما الدار التي في الجهة الثانية المتصلة بركن المتشعبة

اذا كان بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس له فتح باب في المتشعبة لانه لاحق له في المرو فيها وكذا اذا كان بابها في المتشعبة ليس له فتح باب في الاولى المستطيلة لاحق له في المرو ايضا لكن هذا مبني على ما ذكره المؤلف من ان الاولى المستطيلة غير نافذة ايضا اذ لو كانت نافذة لكان باب داره في المتشعبة يكون له المرو ومن المجتهدين انه فتح باب في المستطيلة ثم رأيت متقولاً عن شرح القنسي عند قوله بخلاف اهل القصوى الخ هذا اذا فتح في جانب يدخل منه اليها اما في الجانب الاخر غير النافذة فلا اه وهذا عين

في الاولى لان له حق المرور فيها وبخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف ان له ان يفتح وقال البعض انه لا يمنع من القفح بل من المرور لان قفح الباب يرفع حديد رولة رفته كله فله رفع بعضه والاصح المنع من القفح نص عليه محمد في الجامع ولان المنع بعد القفح لا يمكن لحسن الرافعة ورمساعلي طول الزمان يدمي حق المرور مستدلا بفتح الباب ويكون القول له للظاهر الذي معه وهو فتح الباب وقوله بخلاف المستدبر معناه لو كانت المتشعبة مستدبرة فلهما ان يفتحوا لان لكل منهما حق المرور في كلها انتهى ساحة مشتركة غاية الامران فيها اعرابا ولذا الكل يشتركون في الشفعة اذ ابيعت دار فيها وهذه صورتها



وهنا فصول الاول في تصرف اهل الحلة فيها الثاني في تصرف الجيران فيها ينقسم الثالث في تصرف المشترك اذا خرب وما يتعلق بالمشترك اما الاول ففي قفح القدير زقاق غير نافذ اراد انسان من اهله ان يفتح طنان ترك من الطريق قدور المرقناتس ويرفصه ريعا

وبصرف على الاحايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى اربا او دكانا وهو المصطبة اه وفي الخلاصة لرجل دار ظهرها الى السكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا المختار انه ليس له ذلك اه وزاد في النزاية وان جعلها مسجد ان كان الحداد الى الطريق الا عظم حاز والا فهو مسجد ضرر ثم قال وفي الفتاوى سكة غير نافذة مشتركة بين عشرة لكل منهم دار غير ان لاحدهم دار في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحال دارة التي في هذغير ان حاطها في هذه السكة قال ابو نصر له فخصاب في هذه السكة لان اهل السكة شركاء فيها من اعلاها الى اسفلها اه وفي التتمة زقاق غير نافذ قد اشتري رجل في القصور دارا اراد ان يهدمها ويجعلها طرعا نافذا ليس له ذلك اه زاد في النزاية وان اراد ان يجعلها مسجداه ذلك ومن شاء ان يدخله ويوصل فيه وليس لهم ان يفتحوه طرعا يمررون فيه وفي العمادية جعل الخان لنزل للناس فيه كالمسجد ولو اراد ان يجعلها طرعا خاصا له قال العقبه ابو القاسم يرفع اهل السكة الامر الى القاضي فيوجه عدلين يصوران له الامر على كائنة فان كان ضررا فاحتمنه والا كذا في الذخيرة ولو كانت له دار في محلة عامرة فاراد ان يضر بها فانقياس ان له ذلك واقي الكرخي بالمنع احتسنا وقال الصدوق الشهيد الفتوى اليوم على القياس واذا تضر الجيران من ذلك هل لهم جبره على البناء في غصب فتاوى حمر قند لهم ذلك وقال الصدوق الشهيد المختار انهم ليس لهم ذلك اه وفي التتمة قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لاحصائها سبعا ولا حقها بينهم لان الطريق الا عظم اذا كثر فيه الناس كان لهم الدخول للزحام الثاني في تصرف الجيران اراد الجاران بيعي حيطانه في هواه مشترك لم يسكن للدار منه وقال السفدي بالمنع وهو مروي عن محمد ولذا كان الرجوع له صورتان اباضتها حاط بين رجلين قد رقعة فاراد احدهما ان يزدق طوله واقي الاخر فله منه ومهما تفض الشريك كان المجدار الذي بينهما فردا احدهما ان يرفعه اطلول مما كان في التتمة ليس له منعه الا ان يكون شيئا خارجا عن الرسم بما كان اكثر من ذراعين كافي النزاية وفي شرح المنظومة وفيه ان يكون هذا هو المعتمد في الخلاصة وغيرها اراد ان يفتح داره يستأجره لغيره منه اذا كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جاره وان كانت رتوعة فله منعه وعلى هذا

ما قلنا ويظهر الفرق بين كون الاولى نافذة أو غير نافذة خلافا لما يفهمه ما قلناه من الرولى ما غتم هذه الفائدة (قوله وكذا لو اراد ان يبنى اربا) بفتح الهمزة وكسر الراء وتشديد الياء آخر المحرور وهو المطلق عند العامة وهو للرد عند الفقهاء ولا ترى في اللغة محسب الدابة وهو في التقدير واعول والجمع الا وارى مخفف ومشدد نقل عن هبة شرح الهداية العيني

اذ جعلها طاحونة أو لقصارة أو أودان بينها جاما أو اصطبلًا اه وذكروا الزى في كتاب  
الاستحسان أن الهار اذا كانت مجاورة للدار صاحبا أن يبنى فيها تنورا للبخار الدائم كما يكون  
في الدكاكين أو روى الطحني أومدقات للقصارين لم يجز لأن ذلك ضرر بغيره ضرر باحتمال لا يمكن  
التحرر عنه فإنه باقى منه الدخان الكثير الذي يدور في الطحن ودفق القصارين يهين البناء بخلاف  
الجام لأنه لا يضر إلا بالنسبادة ويمكن التحرر عنه بان يبنى حائطًا بينه وبين جاره وبخلاف التنور  
الضرر المعتاد في السوت قال الحام الشهيد كان أبو عبد الله الصيرفي تارة يفتي بمنع بناء التنور  
في ملكه للضرر الدائم في وسط البرازين وتارة يفتي بأن له ذلك والقياس أن له ذلك في الكل لكن  
ترك القياس وأخذ بالاحتسان لأجل المصلحة واختلاف أصنافهم من فصل ومنهم من لم يفصل  
على حسب المحال قال وكان الشيخ الإمام الأحول برهان الأئمة يفتي بأنه إن كان الضرر يتنازع وبه  
يفتني هكذا ذكر في كتاب الجحيمان للجام والظاهر أن برهان الأئمة هو والده فقد نقل عنه ذلك  
البرازي وإن والده كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية بعدم المنع  
ثم قال أصابه ساحة في القصة فأراد أن يبنى عليها ورفع له البناء ومنعه الآخر فقال بسعيل الرميح  
والتمس له الرقيم وله أن يتخذ جاما أو تنورا فإن كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد ساء في  
الحديث أن من أذى جاره ورثه الله تعالى داره وقد جرب فوجد كذلك وقال نصير والصفار له المنع  
ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه بأما أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل أنه أن يبنى ما يستر  
جونه ولو اتخذ في ملكه بئرًا أو بالوعة تترأى حائط جاره وطلب منه نحو به لم يجز عليه ولا يضمن عليه  
إذا اختلف منهم من التزوا لإمام ظهر الدين كان يفتي بجواب الرواية فيها وعن استاذنا أنه يفتي بقول  
الإمام وصحح النسفي في الجام أن الضرر إن كان ما احتاجت مع الأقبلا والمحصل أن الذي عليه قاطب  
المشايخ من التأخرين الاستحسان في أجناس هذه المسائل وأفتى طائفة بجواب القياس المروى  
واختار في العبادية المنع إذا كان الضرر ينافي ظاهر الرواية بخلافه ذكر العلامة ابن النخعة أن في  
حفظه أن المنقول عن أئمتنا المحمدي حنفية وأبي يوسف ومحمد وزفر والحنن من زيادته لا يمنع من  
التصرف في ملكه وإن أضر بجماره قال وهو الذي أميل إليه واعتقده وأفتي به تعالوا الذي شيخ  
الاسلام رحمه الله تعالى اه ورجع في فتح القدير أيضا جواب الرواية وقال أنه ظاهر المذهب قال  
وحكى عن أبي حنيفة أن رجلا شكى اليمن بتر حفره جار في داره فقال لا حفر في دارك بقرب تلك  
البئر بالوعة ففعلت فخصت البئر فكنتها صاحبها ولم يفته بمنع الحافر بل هدا إلى هذه الحجة ثم قال  
وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا شك أنه عام مخصوص بقطع بعدم امتناع كثير من  
الضرر كالاعتازير والحدود على آخر ما ذكره وفي غصب البرازين به عدم يته وألقى ترابا كثيرا في  
جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى أنهم جدار جاره أن تدخل الوهن يسمع ما في وجع ضمن  
هضم داره فأنهم من ذلك بناء جاره لا يضمن وأما الثالث وهو ما يتعلق بالمشرك وفيه فوطان الأول  
فيما لا أحد ما فعله والثاني في تسميته إذا خرب أما الأول ففي وقف النوازل دار مشتركة بين قوم  
لبعضهم أن يربطوا الدابة فيها وأن يضعوا الخشبة على وجهها لا يضر بصاحبه وإن يتوضأ بها حيث  
لا تضيق عليهم الطريق لم يروهم ولو غلبها أحد لا يضمن ولو حفر الأرض يؤمر أن يسويها فإن  
نقص الحفر يضمن نقصان وكذلك كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ غير أن في الطريق لا يضمن  
نقصان الحفر اه وإن راجع حائطًا ووجهه في دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولا يليل إليه

(قوله ولو فتح صاحب  
البناء في علو بناءه بأما أو  
كوة الخ) قال الرمي أقول  
قال الفري وقد أفتى شيخ  
الاسلام قاضي الهداية  
سائل هل يمنع الجار  
أن يفتح كوة يشرف منها  
على جاره وعاله فاجاب  
بأنه يمنع من ذلك اه وفي  
الضرر إن قال إذا كانت  
الكوة للضرر وكانت  
الساحة تحصل للجولس  
للبناء يمنع وعليه الفتوى  
اه أقول ليكون الضرر  
بيننا وأقول لا فرق بين  
القديم والحديث حيث  
كانت العلة الضرر والبن  
لوجودها فيها تأمل اه  
كلام الرمي (قوله  
والمحصل أن الذي عليه  
قاطب المشايخ من  
التأخرين الاستحسان)  
قال الرمي وهو المنع إذا  
كان الضرر ينافي

الابدخوله دارالرجل أو انهم الحائط فوقه تقصه في داره فإذا دخل لبشيل الطين وغير مقصه صاحب الدار أو له مجرى ماء في داره فلا حفره ولا صلحه ولا يمكن الابدخول دارالرجل وهو مقصه يقال له ما ان تركه يدخل ويصلح ويقبل أو تفعل بما لك كذا روى عن محمد بن وهب أخذ القبيصة أو البيت كذا في فتح القدر وفي جامع الفصولين من فصل الحيطان لولا حدهما عليه خشبة فلا تخروصه مثله ان كان الحائط بمثل ولا يؤمر شر به برفع بعض الخشبة الى آخره وأما الثاني فلا جبر على الاقبي لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه سواء كانت دارا أو حائطا أو حائطا كذا في أكثر الكتب وفي خزانة الاكل من كتاب الشر كجاء يفتح ما انهم فامتنع احدهما من الرمة لا يجبر احدهما على البناء مع شر به ولكن لشر به ان بقي ثم يؤجره وبأخذ من غلته نفقته فكذا في تمويل آبار القنطرة أو انهارا بأمرها أو الواجبات القنطرة الى مرسية من رفع طين وقصه سد دعوى من مانه يصير على مساعدة شر به اه فلا جبر الا في هذه المسئلة ونحوها وفي تهذيب القلائد من كتاب الدعوى وفي البئر المشترك والدواب ونحوه يجبر الشريك على العمارة وفي حائط سائر البناء طمان ظهر نفقته بغير الجبر لانه ليس له منفعة تمنعه عن ادون البئر وهو يحصل البناء اه هذا اذا لم يكن مال بقم أو وقف فان كان مال اليتيم فقال في وصايا الحانية جدار بين داري صغير بين علي حوله يخاف عليه السقوط ولشك صغير ومضى فطلب احدهما الوصيين مائة الجدار فالي الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيعت القاضي أمينا ينظر فيه ان علم ان تركه ضررا عليها يجبر الا في ان يبنى مع صاحبه وليس هذا كإياد احدهما السكن لان ثم الا في رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما ههنا فإراد الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على ان يرم مع صاحبه اه قلت ويجب ان يكون الوقف كمال اليتيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين احتاجت الى الرمة فأراد احدهما الناظرين وأبى الآخر يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى واذا علم انه لا جبر على الشريك فطلب الرمة الانفاق والتعمير ويرجع ان كان مضطرا بان كان المشترك لا يمكن قسمة بان كانت دارا صغيرة فلا يمكن قسمتها أو حائطا أو حائطا غير بعض فان لم يكن مضطرا كالدار الكبيرة التي يمكن قسمة عرضتها والبناء في نصيبه فلا يرجع عوض ذكر المحلواني ضابطا فقال كل من أجبر ان يفعل مع شر به فاذا فعل احدهما نصيبه أمرا لا يرجع لانه متطوع ان كان يمكنه ان يجبره مثل كرى الانهار واصلاح السفينة النسيبة وفداء العبد المجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعا كمشكلة انهم دام الطلوع والسفل اه ومن ذلك لو أنفق الشريك على الدابة نصيبه اذن شر به لم يرجع لانه كمن دفعه الى القادسي ليعبره بخلاف الزرع المشترك اذا أنفق عليه بلا اذن فانه يرجع لانه لا يجبر شر به كإفافي البسط فكان مضطرا وقد سئل كيفية الرجوع وسأني ان شاء الله تعالى في تمام مسائل الحيطان في الدعوى والقسمة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي دعوى الملتصق حائط بين اثنين انهم فبنى احدهما بغير اذن صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لصاحبه عليها جنوع ولا وان كان له عليها جنوع منع صاحبه عن وضع المجموع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار اه (قوله ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له في وقت ففشل البينة فقال بحدنها فاشترى بها ورهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل) لو جود التناقص في الوجه الاول لانه يدعى الشراء الهبة وشهوده يشهدون له قبلها وهو تناقص ظاهر لا يمكن التوفيق ومراهم التناقص بين الدعوى والبينة والا ليدعى التناقص منه لانه

ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت ففشل البينة فقال بحدنها فاشترى بها ورهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبه بعد تقبل

(قوله وبأخذ من غلته الخ) أي وبه يدفع الضرر (قوله وذكر المحلواني ضابطا الخ) قال شيخنا ضابطا على التركا في حاسبه ان كان مضطرا فلما ان يجبره المحاكم أولا فان كان يجبره المحاكم فانفق بسلا اذن شر به لا يرجع وان كان بما لا يجبره المحاكم فانفق بدون أمر لا يرجع هذا هو المفهوم من ضابطه الا ان المحلواني رحمه الله تعالى (قوله كمشكلة انهم دام الطلوع والسفل) انهم دام العلو والسفل) لانه لا يتوصل الى حقه أصلا ولم يمكنه الانتفاع بنصيبه الا بالاصلاح فصانه مضطرا

(قوله أفعال أربعة) الاول كناية الا مكان ما ذكره من المدعى او المدعى عليه ثم تدويعه التوفيق او انعاده الثاني لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان الثالث ما ذكره من المجتهد الرابع كناية الامكان ان انعاده التوفيق لان تعددت وجوهه فله بعض الفضلاء (قوله وذكر بركاتي) قال الرملي وجواب الاستحسان هو الاعم كاف من الغنى (قوله ويرجع للتناقض عن الاول الخ) ظاهر كلامه انه من كلام البرازية ولم أره فيها والذي رأيت فيها أوائل كتاب الدعوى في نوع في التناقض والتناقض يرتفع بتدقيق المحموم بتشذيب المحاكم ايضا ونظاير ما ذكره المؤلف في الاستحقاق انه بحث عنه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع ودكر القاضي ادعى بسبب وشهده بالطلاق لا يسمح ولا تقبل لكن لا تنطل دعواه الاولى حتى لو قال أدت بالطلاق المقيد بسبب بخران برهن على انه وفي الذخيرة ايضا ادعاء مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعيه ٢٨ الا ان بذلك السبب وتركت المطلق يقبل ويطل الدفع اه مافي البرازية قال

الرملي ربما يشكل عليه مافي البرازية وغيره ادعى حصل زيد انه دفع له مالا ليدفعه الى غيره وحلفه ثم ادعاء على خاله وزعم ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يتوفى من اثنين لا يخاف من اثنين وجه واحد اه وجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى اعلم ذكره الفسزي وأقول قد كتبت فسر قافي حاشيتي على جامع الفصولين بين فسر البرازي وفروع ذكره فراجعهم وفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي استنع ارتفاع

مادعي الشرع ما على الهيئة وفي الوجه الثاني امكن التوفيق بينهما اذا اشترى وحده بعد وقت الهيئة وفي قوله بجدي الهيئة اشار الى انه لا بد من توفيقه وزعم الشارع بعدم اشتراطه للامكان وعدمه ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض من المدعى او منه ومن شهوده او من المدعى عليه فهل يكفي امكان التوفيق لدفعه أولا بدمنه او فيه تفصيل اقول اربعة قال في البرازية انتشار شيخ الاسلام ان امكان التوفيق يكفي وذكر بركاتي شرح الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الا كنفاء بامكانه قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فحصل السكون على المذكور وذكر المجتهد واختار ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر جهة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان والتناقض كما يقع الدعوى لنفسه يخضع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتدقيق المحموم ويرجع للتناقض عن الاول بان يقول تركه وادعى بكذا وتشذيب المحاكم ايضا كن ادعى انه كفل عن مسدونه بالعمان كالكفاة وبرهن الدائن انه كفل عن مسدونه وحكم به المحاكم واخذوا بقوله منه المال ثم ان السكتل ادعى على المديون انه كفل عنه باخر وبرهن على ذلك تقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالمحكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشغور بالملك لباثمه لكذ لما حكم به رها ان السحق صار مكذبا شرعا بائصال القضاء به اه ثم اعلم انهم اختلفوا في اشتراط كون الكال من عند القاضي فذهب من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجع ويبنى ترجيح الثاني ومن التناقض ما اذا ادعاء مطلقا ثم بسبب فاذا

التناقض تعلقه باثنين فلا يصح الدعوى لما ذكره من امتناع محامجة الاثنين في حق واحد وهذا متفق برهن في الواحد وهو محل مافي هذا الشرح فتدبر (قوله وينبغي ترجيح الثاني) قال في مغ الخاير بعد تنقله ولم يذكر وجه ترجحه واصله لانه الذي يحقق به التناقض اه وقد منعنا عن التمر في باب الاستحقاق انه قال ولا وجه عندنا اشتراطهما عند المحاكم اقم شرائط الدعوى كونها لديه وهتل بعض الفضلاء عن العلامة المقتضى ينبغي ان يكفي احدهما عند القاضي بل يكاد ان يكون المختلف لقبلا لان الذي حصل ساقا على مجلس القاضي لا بد ان ثبت عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه بعم الحق والمحكم في السابق واللاحق اه قلت وسياقي في الوكاله ان الوكيل بالخصوصية يصح اقراره لواقع عند القاضي لا عند غيره ولو كنهه بغيره من الوكاله وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان التي انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بانضمام القضاء اليه كاليئنة والنكول

برهن على السبيل تقبل ولو ادعاه بالشراء ثم مطلقا ادعى الشراء فالثامع كذا في البرازية وهذا يدل على أن المتناقض إذا ترك الكلام الأول وأعاد دعوى الثاني تقبل ثم اعلم أن التناقض كما يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين كمتكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى في البرازية ولم أر إلا أن الثانية مريحا وهي ظاهرة من الاولى ثم اعلم أن دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض ولهذا صور المسئلة شرح الهداية بأنه ادعى أنه وهبها له وسلمها ثم غصبها منه وذكر العمدى اختلافا في الاقرار بالهبة أي يكون اقرارا بالقبض قبل نعم لانه يقول نعم والامع لا وأشار المؤلف الى أنه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على الهبة أو العمدى فخان وفق فقال بعتني الشراء ثم وهبها لي أو تصدق قبل والا فلا كما في خزنة الاكل وفي منية المفتي ادعاهما اثنان ثم قال بعتني واشترى بها برهن تقبل اه وقيد بذلك التاريخ لهما لانه لو لم يذكر لهما تاريخ أو ذكر أحدهما فقط يقبل لا مكان التوفيق بأن يجعل الشراء مستحرا وأشار المؤلف الى مسائل من التناقض احدها لو ادعى الشراء من أبيه في حياته ومعه فأنكر ولا يثبت خلف ذواليد فبرهن المسمى انه ورثها من أبيه تقبل لا مكان التوفيق ولو ادعى الارث أولا ثم الشراء لا تقبل لصدمة ومنه برهن على أنه له بالارث ثم قال لم يكن لي قط أو لم يزد فلم يقبل برهانه وبطل القضاء ومنها ادعى أولا أنها وقفت عليه ثم ادعاه لنفسه لا تقبل كما ادعاه لنفسه ثم لغو لو ادعى الملك أولا ثم الوقت تقبل كالوادعاه لنفسه ثم لغيره كذا في البرازية وساقى ان شاء الله تعالى يفتي في هذا الباب وفي كذب الدعوى وقبضنا شيئا من باب الاستحقاق من البيع وقد أسقط المؤلف من مسائل الهداية هنامسئلة قبل هذه لا كفتها بذكرها في باب الاستحقاق وكررها في الهداية لا اختلاف المقصود في كل موضع يعرف ذلك من نظري في الموضوعين (قوله ومن قال لا حاشرتي متى هذه الامة فأنكر البائع أن يطاها أن ترك المحسومة) لأن المشتري لما جدد كان فخصما من جهته اذ الفسخ يثبت به كذا انما جدد واذا عزم البائع على ترك المحسومة تم الفسخ بمجرد العزم وان كان لا يثبت الفسخ فقد اقترن بالفعل وهو اساءة المجاربة ونقلها وما يضاهاه ولا نه لما تعدد استيفاء الفمن من المشتري فالتراضا البائع فيستقل بمحضه وفي اقرار منية المفتي رجل أقر أن هذه الدار لذى اليد أنا بعت بالف درهم ووصل الكلام وأنكر ذو البداية الشراء فقام اقرار البيعة أن الدار له تقبل بيعة ولو سكت بعد الاقرار أن الدار لذى اليد ثم أقام البيعة أن الدار له لم تقبل ولو أقام البيعة على البيع منه في المشتري تقبل بيعة لانه كذلك ادعاه اه وبه علم أن الاقرار اذا ذكره سبب يثبت ذلك السبب فانه يبطل الاقرار ان كان موصولا والا لا أشار بطل وطه البائع الى فسخ البيع فدل على أن البائع أن بردها على بائعه بسبب قد لم لا نساخ البيع وقيد في النهاية بأن يكون بعد تلف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المدي عليه ما عثر بها جديدا في حق ثالث وقيد الشارع بأن يكون بعد القبض أما قبله فبني في أنه له الرد مطلقا لكونه فخصما من كل وجه في غير المقار الا بعد حلف فيب تقييد الكتاب ودل على أن المشتري لو برهن على الشراء من قبل واختلف في معنى ترك المحسومة والعزم عليها فقبل يكتبي القلب وقيل يشهد لمسا على ما في قلبه ولا يكتبي القلب ذكرهما في الخط وفي الهداية لا بد من الاقتراح بالفعل بما كها نقلها واحتملها فان من له خيار الشرط اذا فسخ قلبه لا ينسخ وفي الاختيار أنكر البيع ثم ادعاه لا يقبل وفي النكاح يقبل لأن البيع تنسخ بالانكار

ومن قال لا حاشرتي  
متى هذه الامة فأنكر  
البائع أن يطاها أن ترك  
المحسومة

وله مسائل المراد بالمحسومة  
الجواب مجازا والجواب  
يستحق في مجلس المحكم  
فيختص به اذا اقر في غيره  
لا يعتبر لكونه أخيا  
فلا ينفذ على الموكل لكنه  
يخرج به عن الوكالة لأن  
اقراره يتضمن أنه ليس  
له ولاية المحسومة اه  
والحاصل ان اختصاصه  
بمجلس القاضي لكون  
لفظ المحسومة يتقيد به  
وهنا ليس كذلك فالقضى  
يظهر ترجيح عدم اشتراط  
كون الكلامين في  
مجلس القاضي



والنكاح لا الأثرى انه لو ادعى تزويجا على ألف وانكرت ثم أقامت البينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تنكيدا بالشهادة وفي البيع لا تقبل ويكون تنكيدا بالشهود اهـ ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لأجل لها التزويج بنفسه لان انكاره لا يكون قضا فاحتاج القاضي بعد ان يقول فرقت بينكما أو يقول الحسم ان كانت زوجتي فهي طالق بان وقد البيع لانه لو محذو الزوج النكاح وحلف وعزمت الزوجة على ترك المحرمة لم يكن لها أن تزوج والنكاح لا يحتمل النسخ بسبب من الأسباب كذا في فتح القدير وقد منافي النكاح من خيال البلوغ أنه يحتمل في صور بعد التمام وفي الخلاصة امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقامت البينة تقبل بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بصودهما ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج فماتت المرأة تنده ميراثا لها الميراث كنه حكمه عندهما وعند أي حنفية لا ميراث له لانه لا علة عليه ولغاله أن يزويج باعتها وأربع سواها اهـ واعلم أن انكار النكاح كالأب يكون قضا لا يقع به الطلاق وان نوى بفسخ فليس له إمارة فانه يقع به ان نوى عنده خلافا لهما كما في طلاق البرازية وفي البرازية ادعت الطلاق فانكرت ثم ماتت لظن مطالبة الميراث اهـ بخلاف الطلاق لا يرفعها وقبها ادعى عليه البيع فانكرت فبرهن على البيع فادعى المدعي عليه ففسخه تسمع ولا يكون متناقضا لان جهودا عدا النكاح فسخ اهـ (قوله ومن أقر قبض عشرة ثم ادعى انها زوف صدق) لان اسم الدراهم يقع على الزوف حكما يقع على الجباد والنهرجة كل زوف أطلقه فشمع ما ذا بين موصولا ومفصولا ولكن عشر بغيره لم يفسد أن البيان مفصول ليعمل حكم الموصول بالاولى وقد بالزوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوق فانه لا يصدق لان اسم الدراهم لا يقع عليها وإنما يجوز بالزوف والنهرجة في الصرف والسم حاز وفي الستوق لا ان كان مفصولا وان كان موصولا صدق كافي النهاية والحاصل أنه موصولا صحيح في الكل والغصيل في المفصول وقد باقره قبض عشرة لانه لو أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو ما استوفى لم يصدق للتناقض وقبض الدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض البيع ثم ادعى حيا به فالقول لها أنه لان البيع متعين فاذا قبضه فقد أقر بأنه استوفى عين حقه دلالة قد عدا العيب ما رمتنا فاقض وقيد باقتضاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جيا دلم يصدق في دعواه الزوف موصولا ومفصولا وفيها اذا أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو ما استوفى ثم ادعى انه كان زوفا فان كان مفصولا لم يصدق والاصدق وهو المراد ما قدمناه والفرق ان في هذه المسائل الثلاث أقر قبض القدر والجودة لفظا واحدا فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل ففسخ موصولا كقوله له على ألف مائة ما اذا أقر قبض عشرة جيا قد صدق بكل منهما لفظا على حدة فاذا قال الا انها زوف قد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وهو باطل كقوله له على مائة درهم دينارا لا دينارا كان باطلا وان كان موصولا كذا في النهاية والاقرار قبض رأس المال كالأقرار قبض حقه كافي البرازية ولم يدرك المؤلف حكم وزن عند الاطلاق والدعوى وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أوسنة وكان الاقرار منه بالسكوة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على التمسك ان ذالم بين موصولا وكذا الدينارين وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة والوزن بينهم صدق اهـ والزوف ما زيفه بيت المال والنهرجة ما رده التجار والستوق بفتح السين ما غلب غشها فليست دراهم الاجاز لان العبرة للبالغ وأطلق في الدراهم المقر بها فشمع ما ذا كانت دينارا

ومن أقر قبض عشرة ثم ادعى انها زوف صدق

(قوله فلا يطلق عليه مطلقته على المجد) عبارة الزاوية فلا يصح مطلقته على المجد (قوله ثم قال هي كاستدراك المصدق على المجد) كذا في الزاوية يقول المسئلة السابقة عند قوله صدق وقوله المصدق اليه ابتداء مسئلة أخرى ذكرها الزاوي (قوله فلا يضمن المحبة) قال في المحاشي السعدية كيف تقبل جته وهو متناقض في دعواه فأصل في جوابه اه واستشكل المؤلف أيضا فيها بأن في هذه السوادة (قوله وأجاب عنه في الغاية الخ) وفي المحاشي البيهقيونية ٤١ قال صاحب الكفاية لا تناقض

بن كلامه فيحتاج إلى التوفيق لأن مراده بقوله لا أن أحد المتعاقدين لا يفرد بالفسخ فيما إذا كان الآخر على العقد معترفا به كما إذا قال أحدهما اشترت وأنكر الآخر لا يكون إنكاره فضا للعقد لا يتم به الفسخ وفيما إذا قال أحدهما اشترت مني هذه الجارية وأنكر ومن قال لا - تركك على ألف فرد ثم صدقه فلا شيء عليه

فالمصدق العقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانفراده على العقد فيستد بقضه أيضا وفيه كلام وهو أن الظاهر من قوله فيما سبق ولا يملك تعذر الخ كون مجرد استقلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لمحل الوطء بدون اعتبار حصول إنكار المشتري فخصا من جانب

من قرض أو من مبيع أو غصبا أو ودعة كما في فتح القدير ورأس المال كذلك كما في الزاوية وقد قصد بدعوى المقر لأنه لو أقر بقبض دراهم معينة ثم مات ماله على وارثه أنها زوف لم تقبل وكذا إذا أقر بالودعة والمضاربة أو القصب ثم زعم الوارث أنها زوف لم يصدق الوارث لأنه صادر بنا في مال الميت كذا في الزاوية وفيها من الرهن قضى دينه وبعضه زوف وبسوقه فزعم شيا بالسوق والزوف وقال خذ ههنا بما فيه من زوف وسوق مصفى حق السوق لأنها ليست من الجنس ولا يصح في الزوف لأنهما من الجنس فلا دين اه وقيدا لا قرار بالفسخ لأنهما في الجاهة ثم ادعى موصولا أنها زوف لم يقض عليه واختلف المشايخ قيل أيضا على الخلاف قيل يصدق بالاجماع لأن الجوده يجب في بعض الوجوه لا على البعض فلا يجب بالاحتمال ولو قال غصب الفاء أو ادعى أنها لا أنها زوف صدق وان فصل وعن الإمام أن القرض كالقصب ولو قال في القصب والودعة إلا أنها رصاص أو بسوق صدق إذا واصل ولو قال على كحنطه من مبيع أو قرض إلا أنه ردى فالقول له وليس هذا كدعوى الرادة لأن الرادة في المحطلة ليست بعيب لأن العيب ما خلوا عنه أصل الفطرة والمحطلة قد تكون رديئة باصل المحطلة فلا يطلق عليه مطلقته على المجد ولذا لم يجز شراء البر بدون ذكر الصفة أقر بقرض عشرة أفلس أو مبيع مبيع ثم ادعى أنها كاستدراك المصدق وان واصل وقال يصدق في القرض إذا واصل أما في المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الأول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه فبطل المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوق من قرض أو مبيع المبيع ولو قال غصبته عشرة أفلس أو أودعني عشرة أفلس ثم قال هي كاستدراك المصدق اليه كذا في الزاوية وذكر في القسمة مسئلة ما إذا أقر بدين ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا أنه يقبل فيه إذا برهن وذكره عبد القادر في الطبقات من الألقاب من علا الدين (قوله ومن قال لا تركك على ألف فرد ثم صدقه فلا شيء عليه) لأن إقراره هو الأول وقد ارتد بقرض المقره والثاني دعوى فلا يضمن المحبة أو تصديق المحرم بخلاف ما إذا قال اشترت وأنكر له أن يصدقه لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالمقبول المعنى أنه ههنا ما في العقد عمل التصديق أما المقره فينفرد بالقرار فارتقا كذا في الهداية ونافقه في الكافي بأنه ذكره أن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ وفيما تقدم يعني في مسئلة التباين قالوا لا يملك تعذر استيفاء الثمن من المشتري فإن رضا البائع فيستد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب اه وأقره عليه في فتح القدير بقوله بعده وهو صحيح وبقضى أهله تعذر الاستيفاء من الإقرار بان مات ولا يمتنع أن له أن يفسخ ويستمتع بالمحار بماله وجهه ما قدمه أولا اه وأجاب عنه في الغاية بأن لا منافعة لأنه إنما حكم أولا بكونه فخصا من جهته لا مطلقا ولأن كلامه الأول فيما إذا تزاد البائع المحسومة والثاني

٦٦ - بحر سابع حتى لو تعذر الاستيفاء عدم الإنكار لا يستد بالفسخ أيضا ويصل على هذا قول صدر الشريفة في تعريضه على الوطء لهما إذا جهل المشتري الخ كما لا يخفى بل غاية ما يمكن في التوفيق أن يقال إن مراده فيما سبق استناد البائع بالفسخ لضرورة تعذر استيفاء الثمن وهو جوب دفع الشره هنا لا ضرورة للقره بالشراء إلى الفسخ فلا يستد بفرضه من قوله ههنا لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ عدم الإنفراد عند عدم الضرورة فلا تناقض لكنه يستد بالفسخ فليتأمل اه

(قوله وسأفي رده في البرازية) أي رده قوله أما إن برهن المقر له وهو ما قلنا من السعدية (قوله والمحصل إن كل شيء الخ) وجدة في بعض النسخ مقدم على قوله ٤٢ وقوله فلا شيء عليه (قوله قيد يكون التصديق بعد الدخ) قال الرمي وفي البرازية

فإذا لم يتر كما هو قوله فلا شيء عليه أي بسبب الأقرار أما إذا برهن المقر له أو صدقه خصمه فإنه يلزم المقر كما في الهداية وسأفي رده في البرازية والمحصل إن كل شيء يكون الحق لهما جميعا إذا رجع المنكر إلى التصديق قبل أن يصدق الآخر على إنكاره فهو حائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لأحد كالكهنة والصدقة والأقرار لا ينفعه إقراره بعده كذا في الفتنه وقد يكون التصديق بعد الرد لأنه لو قبل الأقرار وأثم رده لم يرتد كذا الأبرار عن الدين وهبته لأنه بالقبول قد تم وكذا إذا وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وإن رده قبل القبول ارتد كما في الأسعاف ثم أعلم إن الأبرار برهنت بالبراهمة إذا قال المسديون أبرئني ما أبرأه فإنه لا يرتد كما في البرازية وكذا الأبرار الكفيل لا يرتد بالرد فالتسوية مستثناة كأن يقولهم إن الأبرار لا يتوقف على القبول يخرج عنه الأبرار عن بدل الصرف والسلم فإنه يتوقف على القبول لسطا كما قدمناه في باب السلم ثم أعلم أنه إذا ادعى أنه أقر بما لم يقر به الذي أبرأه من أن يبرأه وقبلته لم يصح الأقرار لعدم صحة الرد بعد القبول وإن لم يزل وقبلته مع الأقرار لجواز رد الأبرار فيسقط فيصح الأقرار وتعممه في جامع الفصولين وأطلق في الرد فتشمل ما إذا قال ليس لي عليك شيء أو قال هي لك أو قال هي لفلان كما في فتح القدير والأخير يجوز على ما إذا لم يصدق فلان ولا فهو نحو ويل وأشار بتمتداد الأقرار إلى أنه لو أقر نائبا بعد رد صدقة الثاني ثبت استحسانا لا قياسا كما في فتح القدير وفي الفتنه ولو أنكر المقر الأقرار الثاني وادعى المقر له وأقام بينة لا تجمع ولا تحلف للتناقض بين هذين رد الأقرار وعدم علم القاضي بما يدعي التناقض وهو رجوع المقر إلى إقراره قال استاذنا بنفي القبول وهو الاشبه بالصواب إلى آخر ما فهمنا من الأقرار وقد برهن المقر له أن المقر له رد الأقرار نفسه كان أقر بقبض المبيع أو الثمن ثم قال لم أقبض وأرد تحليف الآخر أنه أقبضه أو قال هذا لغسلان ثم قال هو لي وأرد تحليف فلان أو أقر بدين ثم قال كنت كاذبا لا تحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لأنه متناقض كقوله ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا أو أرد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعاد وسأفي في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اختاره أئمة حوزة زم لكن اختلفوا فيما إذا ادعاه وارث المقر على قولين ولم يرجع في البرازية منها شيئا وقال الصدر الشهيد الرأى في التحلف إلى القاضي وفسره في القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقت ثم دان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف له الخصم ومن لم يقبض على ظنه نفسه ذلك لا يحلفه وهذا الغالب في المنع من التحلف في الأقسام اهـ والخصوصة للألف والعين كالدين وقيد بالرد لأنه لو أقر بمال من جهة وكذبه المقر له فيها وادعى أخرى إن لم يكن بين الجهتين منافاة وجب المال كما إذا قال له ألف بديل قرض فقال بديل غصبوان كان بينهما منافاة كان قال عن عبد الله أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه ألف صدقة في الجهة وكذبه عند الإمام وإن كان في يده للمدعي فالقول للمقر في يده وسأفي في الأقرار وتعممه في أقرار منة المفتي وقد يالرد من غير نحو بل إلى غير ذلك لا يحوط له كالأقرار والسيدان الدار لفلان فقال المقر له ما كانت لي قط لكتمها لفلان وصدقة فلان فهي لثاني بخلاف المفتي له بالرد إذا قال بعد القضاء ما كان لي فيها حق قط لكتمها لفلان وتعممه في المستوفى التحليف قال أودعني هذه الألف فقال لا بل لي ألف

الأقرار والابراء لا يحتاجان إلى القبول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لا لكل أحد ولاية على نفسه وليس لغيره أن يجمعه ولكن للقره أن لا يقبل صيانة لنفسه عن الغنى وفي التارخانية نقلا عن السكاكي والمكثي ثبت للمقره بالتصديق وقبوله ولكن يبطل برده اهـ قانس ويستثنى الأبرار عن بدل الصرف والسلم كما سذكره المؤلف قريبا (قوله وإن كان بينهما منافاة الخ) عبارة المنة هكذا وإن كان بينهما منافاة بان قال المدعي عليه فمن عبدا عنه إلا أني لم أقبضه وقال المدعي بديل قرض أو غصب فان لم يكن العبد في يده المدعي بان أقر للمدعي عليه ببيع عبدا بعينه فقد الإمام يلزمه الألف صدقة المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وإن وصل وإن كان في يده المدعي بان كان المقر من عبدا وإن صدقه للمدعي يؤمر بأخذه وتسام العبد إلى المقر كذا

إذا قال العبد له ولكن هذه الألف علم من غيري هذا العبدوان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر من بديل قرض أو غصب فالقول للمقر مع عبده ما لهذا عليه ألف من غيري هذا العبد اهـ

قرض فقد رد لان العين غير الدين الا ان يتصادق لان المصر كل مبتدئ ولو قال أقرضته كلها أخذ  
 الاثنان ان الكتاب في الزوال ولو قال غصبها أخذ الاثنان موجه الضمان ما تنقاع الدين  
 واختلاف الجهة فقلت وكذا الواق بالقرض وهو ادعى الثمن لا يلزم زوجتك بكذا بل يعتق لان  
 السبب مقصود لتباين الحلين ولذا يصح الاقرار بمختلف المال اهـ ولم يذكر حكم وزنه عند  
 الاطلاق والدعوى في كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أوستة وكان  
 الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سعة فلا يصدق على النقصان اذ لم يبين موصولا وكذا  
 الدناير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم موزنة بالوزن بينهم صدق اهـ وفي البرازية في  
 يده بعد فقال لرجل هو عبدك فرداه المقر له ثم قال بل هو عبيدي وقال المقر هو عبيدي فهو لى اليد  
 المقر ولو قال ذواليد لا خرو هو عبدك فقال لا بل هو عبدك ثم قال لا خرو بل هو عبيدي وبرهن  
 لا يقبل للتناقض اهـ وهذا بخلاف ما في الهداية من أنه لا يضمن الخلفاءه يقتضى سماح الدعوى  
 وهو مشكل وقد بدأ الاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعاق والتب والولاء  
 فانها لا ترد بالرد ما الثلاثة الاول في البرازية قال لا خروا عبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه  
 فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما يبطل بصحود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث  
 يبطل بالرد والطلاق والعاق لا يبطلان بالرد كما سقط بتم المسقط وحده اهـ وأما الاقرار  
 بالنسب والولاء والعاق في شرح المجمع من الولاء ما أوالا الاقرار بالنسب فلم أره الا ان وحاصل  
 مسائل رد الاقرار بالمال أنه لا يخلو ما أن يرد مطلقاً ويرد بالجهة التي عنها المقر وهو لى الى أخرى  
 أو يرد لنفسه ويحوله الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب  
 والابطال وان كان الثالث كان صدقه فلان تحول النسب والا فلا وان كان بطلاق أو عاق أو ولاء  
 أو نسك أو وقف أو نسب أو ورق لم يرد بالرد فيقال الاقرار يرد بالرد المقر له الى هذه المسائل  
 (قوله ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وهو برهن على  
 القضاء أو البراءة قبل) لا مكان التوفيق لان غير المحقق قد يقضى ويرأى منه ولا فرق بين أن يؤكد  
 النبي بكلمة قط أو لا وألفه فتمهل ما اذا قضى بالمال ثم ادعى الابقاء كافي الملتقط فالدفع بعد القضاء  
 صحيح الا في مسألة الخمسة كما ساقى وأشار المؤلف الى أنه لو ادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن  
 المدعى عليه وأقام البينة على العفو أو على الصلح عنه على مال تقبل وكذا في دعوى الرق وقد يكون  
 المدعى عليه لم يصالح لسكوته عنه والاصل العدم ما إذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء  
 أو البراءة ثم دعاه كذا في الخلاصة بخلاف ما إذا ادعى الابقاء ثم صالحه ما به يقبل منه برهانه  
 على الابقاء كافي المحررات الى أنه معنى أمكن التوفيق فلا تناقض هن ذلك ادعى ما لا بالشركة ثم ادعى  
 ديناً عليه شجع وعلى القابل لان مال الشركة ينتقل ديناً بالمحود والدين لا ينتقل بأمانة ولا شركة  
 كذا في البرازية وفي مجموع النوازل ادعى عليه شيئاً ما جاب فأثلاث في آتى بالدفع فقبيل أعلى الابقاء  
 أو البراءة فقال على كلهما يسمع قوله ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأت عن البعض أو قال  
 أبرأت عن الكل لكن لما أنكر البراءة أوفيته اهـ ولا يخفى ان على القول بان الامكان كافي بسمع  
 مطلقاً ومن مسائل دعوى الابقاء ما في الخط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر ما شيء درهم وأنه  
 استوفى مائة وخمسين وبقى عليه خمسون وأثبتها بالبينة ثم برهن المدعى عليه أنه أوفاه الخمسين لا تسجع  
 حتى يقول هذه الخمسون التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين اهـ وفي دعوى الملتقط لو أقام

ومن ادعى على آخر ما لا  
 فقال ما كان لك على شيء  
 قط فبرهن المدعى على  
 الف وهو برهن على  
 القضاء أو البراءة قبل

السيئة أن له على فلان أربعمائة درهم ثم أقر المدعي أن لنسكرك عليه ثلثمائة سقط عن النسكرك  
 ثلثمائة عندي القاسم الصنادر وعند أي أحد من عيسى بن النضر أنها لا تسقط وعليه الفتوى اه  
 ولستأمل في وجه عدم السقوط وقيد دعوى الأبقاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فإن  
 كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم اصداه أو أقام السيئة على  
 الأبقاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وإن ادعى الأبقاء قبل الاقرار لا تقبل لثبوت خزائن القنين  
 (قوله وإن زادوا لا أعرف كلا) أي زاد قوله ولا أعرفك على قوله ما كان لك على شيء قط لم يقبل برهانه  
 والمراد هذه الكلمة وما كان معناها نحو ولا رأيتك أو ولا جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة  
 أو ولا أخذوا إعطاء أو ما اجتمعت معك في مكان كافي فحق القدر وإن لم تقبل لتعذر التوفيق بين  
 كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وذكر عن أصحابنا القسري أنه يقبل لا مكان  
 التوفيق لأن المحتجب من الرجال والمفردة قد يؤدي بالشغب على بابه قيام بعض وكذا به بارضاء  
 المحرم ولا يعرفه ثم يعرفه وفرع عليه في النهاية بمال القاضي بأن المدعي عليه لو كان ممن يتولى  
 الأعمال بنفسه لا يقبل اه والمحتجب ممن لا يتولى الأعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل أحد لمطمئنه  
 وفي القاموس الشغب ويحرك وقيل لا تهيج الشرو في اصطلاح الألباح وفيه نظر لأن معنى إمكان  
 التوفيق على أن يكون أحد هما ممن لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعي عليه مخصوصه  
 ونصير القسري إمكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك اه ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في  
 تناقض المدعي عليه للادعي وأشار المؤلف رحمه الله إلى أنه إذا لم يكن التوفيق لم يندفع التناقض  
 فمن ذلك ما في المراجعه من وإلى الشافعي لو قال لم أدفع إليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن  
 يقول لم أدفع إليه شيئا وقد دفعت ما لو ادعى اقراره بالدفع إليه أو القضاء بشيء أن يسمع لأن التناقض  
 هو الذي يجمع بين كلاميه وهما لم يجمع ولهذا الرصد المدعي هاتيا لم يكن مناقضا ذكره  
 التقراني ومن هنا أجبت عن حادثة أذن له في دفع المال لآخره ثم ادعى عليه أنه ما دفع فقال دفعت  
 ثم قال لم أدفع حكم عليه فجاء الآخر وأقر أنه دفع له فانه يبرأ لأن تصديق الآخر المأذون في الدفع إليه  
 كتصديق المدعي وقد علمت ما إذا صدق المدعي وقيل تقبل البيئته على البراء في هذا الفصل  
 بانفاق الروايات لأن البراء ينصق بلامرارة وفي البراءية ادعى عليه لمكاطقا ثم ادعى عليه عند  
 ذلك المحاكم بقبول ويسمع برهانه بخلاف العكس لأن يقول العاكس أو دبت بلطلق الثاني  
 المقيد الأول للكون المطلق أز يمين المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأئمة ادعى النتاج وأولاهم  
 الملك المقيد قياس ما ذكره أنه إذا ادعى النتاج وشهدا بالمقيد لا يقبل بشيء أن لا يسمع اه وفي  
 اقرار البراءية أقر ببيع عبده من فلان ثم جدد صحن لأن الاقرار بالبيع بلائن اقرار باطل اه  
 وفي جامع الفصول كفل شمن أو مهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع والنكاح لا تقبل لأن  
 اقتداه على التزام المال اقرار منه بهتسب وجوب المال فلا تنجح منه بعد دعوى الفساد  
 ولو برهن على أبقاء الأصل أو على إبرائه تقبل لأنه تقرر للوجوب السابق كفل عنه بالفار حل  
 يده فبرهن الكفيل أن الألف المدعاة ممن خرب لا تقبل ولو قال الكفيل الألف المدعاة قاترا وعن  
 خرب أو نحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على اقراره المكفول له وهو مجحد لا يقبل قوله وليس له  
 أن يحلف الطالب ولو أقر به الطالب عند القاضي برئ الأصل والكفيل جمعا اه أقول لا يقال  
 لما برأيا قاربه ينبغي أن تقبل بينة اقراره لأن البيئته تنجح عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا

وان زادوا لا أعرف كلا

(قوله ولستأمل في وجه

عدم السقوط) قال في

المنع والظاهر أن وجهه أن

المدعي عليه لما كان

حاجدا فدفعت غير مشغولة

بشيء في زعمه فالتفت

للقاسم والله تعالى أعلم

اه وقوله عنه الرمي مع

زيادة وهي قوله أو تقول

يجعل تصحبه على

للتكرار دائما أقرب

للدعي وهو مما يرد بالرد

اه (قوله وقيل تقبل

البيئته على البراء في هذا

الفصل) فانه صاحب

الكافي كما ذكره العيني

وقوله في هذا الفصل أي

فصل المحتجب والمفردة

أوالسود

قوله لكون المطلق أدعى من المقيّد لان المطلق ثبت من الاصل حتى يستحق به الزوائد ٤٠ والمقيّد بسبب يقتصر على وقت

وجوب السبب (قوله من  
المصدق) لفظ العدد وزم  
كتاب وما يصدق نقل عنه  
(قوله وقد أجابنا عنه في  
حاشيته عليه) قال الرمي  
وعليك ان تأمل في هذا  
الجواب اه أي وان  
القضاء بالشراء قضاء  
بالبيع فامعنى قوله  
لم يقض القاضي بالبيع  
وأقول الجواب النافع ان  
شاء الله ما يستفاد من

ومن ادعى على آخرائه  
باعتها فقال لم يباعها  
منك قط فبرهن على  
الشراء فوجبها عينا  
فبرهن البائع انه يبرئ  
اليه من كل عيب لم يقبل

كتاب نور العين في غير هذا  
المحل وفي غير هذه المسئلة  
وهو ان الكفيل لما  
التحق زعمه بالعدم وثبت  
خلافه وهو كونه كفيل  
لم يبع في اعادة زعمه ولم  
يرد نقض البيّنة بل رضى  
بوجوبها حتى حطه مبنى  
لدعواه الرجوع على  
الاصل وأما البائع في  
مستلثنا فقد سبق في اعادة  
ما لزعمه وهو براءته  
بعد الخصامه بالعدم  
بشون خلافه وأراد نقض

التناقض لان كفايته اقرار بعضها اه وفي الاختيار كل قولين متناقضين صدر من المدعى عند  
الحاكم ان أمكن التوفيق قبل ولا لم يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما أترف قدح الشهادة أترف  
منع استماع الدعوى اه (قوله ومن ادعى على آخرائه باعتها فقال لم يباعها منك قط فبرهن على  
الشراء فوجبها عينا فبرهن البائع انه يبرئ اليه من كل عيب لم يقبل) التناقض لان اشتراط  
البراءة تغيير للعقد من اقتضا وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد وقد أنكره بخلاف  
ما تقدم من مسئلة الدين لان الباطل قد يقضى وببرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وما في الكتاب هو  
ظاهر الرواية عن الكل وحكي المحصاف واية عن أبي يوسف أنها تقبل لامكان التوفيق بان يباعها  
وكيله وأبرأه من العيب وتقبله ما ذكره أبو يوسف أنه لو ادعى الشراء من شخص وهو مشترك وأقام  
المدعى بيّنة على الشراء منه فأقام المنكر البيّنة أنه قد رد البيع على تقبل لما ذكرناه من امكان  
التوفيق هكذا عزاه هذا الفرع الشارح اليه وجزم به في الخلاصة على انه نقل المذهب فقال ادعى  
على آخرائه اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما أقام المدعى البيّنة على الشراء ادعى المدعى  
عليه أنه ردها عليه يعني أنها لا يسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعي إيفاء الثمن أو الراء  
اختلف المتأخرون ومن هذا الجنس صارت واقعة بصر قد صدقوا منها ادعت امرأة على رجل أنه  
تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر وانكر الزوج النكاح أصلا فلما أقامت المرأة البيّنة  
على النكاح ادعى الزوج أنه خالفها على المهر تنع لانه يحتمل أنه تزوجها منه أبوه وهو صغير وهو  
لا يعلم من هذا الجنس رجل ادعى على آخر ألقا ودعيه فانكر فلما أقام البيّنة على الادعاء ادعى  
المدعى عليه الراد أو الهلاك ان قال أو لالس لك على شيء يسمع وان قال ما أودعتني أصلا يسمع اه  
واستشكل مسئلة الكتاب في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن تقبل البيّنة فيها وأما خلافا لافرنانه  
صار مكذبا شرعا بيّنة المدعى فلحق انكاره بالعدم فصار كافي الكفاية من أن رجلا يبرهن ان له  
على الغائب ألفا وهذا كقوله بامر رجوع الكفيل على الغائب ولو أنكر الكفاية أصلا فلا يصار  
مكذبا شرعا في انكاره فحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بادائه غمعة حكم بالرجوع يضاف  
حاجة الى اقامة البيّنة ثانيا على كفايته لبشونها ولا وهنا الحكم بالشراء ليس يحكم بالبراءة ولا بإفاد فلا  
يذن الدعوى فيسطله التناقض فافتقر أو يمكن أن يرد بان انكاره لما تحق بالعدم لما لم لا يتحقق  
التناقض لعدم انكاره البيع والشراء فينبغي ان تصح الدعوى على أصل من العدة انكر البيع  
فبرهن عليه المشتري وادعى البائع أن يسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى إيفاء الثمن  
أو الامراء اختلف المتأخرون اه وقد أجابنا عنه في حاشيته عليه بما حاصله أن المقر انما يصير مكذبا  
شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مستلثنا لم يقض القاضي بالبيع حتى تناقض المحص  
فلم يكن مكذبا شرعا كما لا يخفى وبما قرأناه من أن تعبد المؤلف مسئلة الكتاب بدعوى الرديا لم يصب  
بعد لان انكار لاصل البيع للاحتراز عن دعوى الاقالة ويحتاج الى الفرق بينهما كما يحتاج اليه فيما  
في البرازية ادعى عليه شراء عبده فانكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب تنع لانه صار  
مكذبا في انكار البيع فارتفع التناقض بشكذيب الشرع كما ارتفع بتصديق المحص اه وفي  
جامع الفصولين ولو قال لانكاح ينفى وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع قبل بيّنته

ما أثبتته البيّنة وهو عدم براءته فمما فرق واضح حق وكذا يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعقد الذي أثبتته المحص البيّنة  
ففيه تغير بل وجوبها ومنه يقال في مسئلة البرازية لا لاخيرة واجتبه فانه ينفع في كثير من أمثال هذه المسائل

ويبطل الصك بان شاء  
الله تعالى

(قوله لا بد ان يكون عند  
القاضي) قدمنا الكلام  
عليه عند قوله ادعى دارا  
في يد رجل فراجع (قوله  
ثم اعلم ان للتناقض اذا  
قال تركت الكلام  
الاول الخ) قدم المسئلة في  
شرح قوله ادعى دارا في  
يد رجل الخ والاولى ما عبر  
به في فصل الاستحقاق  
حيث قال ثم اعلم ان  
التناقض الذي لا يسمع  
دعواه اذا قال تركت احد  
الكلامين فانه يقبل منه  
اه لان قوله هذا اذا قال  
تركت الكلام الاول  
الخ لا يوافقه كلام البرازية  
ثم ان كلام البرازية لا  
يدل على ان هذا قاعدة  
كلية كما يقتضيه كلام  
المؤلف بل في هذه الصورة  
الجزئية وفي الحقيقة  
رجوعه عن الاطلاق الى  
التقييد من قبيل  
التوفيق يدل عليه قول  
الحاشية حتى لو قال اردت  
بهذا الملك المطلق الملك  
بذلك السبب تجمع دعواه  
وتقبل بينته فليتامل

ولو قال لم يكن بيننا كحفظ او قال لم تزوجها قط والباقي بحاله ينبغي ان يكون هذا موسلة العيب  
سواء دعت في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب اقرار بالبيع  
فكذا الخ المجمع يقتضي سابقة النكاح فيحقق التناقض اه ثم اعلم ان التناقض بين الدعوتين لا بد  
ان يكون عند القاضي يدل عليه ما في الاجناس والعصري ادعى محمدا بشراء وارث ثم ادعاه ملكا  
مطلقا لا يسمع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فلما اذا لم تكن عند القاضي فهذا والاول سواء  
قال البرازي وهذا على الرواية التي ذكر وان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي  
فاما من اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند المحاكم ثم  
قال في فصل الدفع وفي المصطادعي على آخره عن غير المحاكم بالشراء والارث ثم ادعاه عند المحاكم  
مطلقا ان ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان ادعاه من مجهول ثم المطلق عند المحاكم تقبل  
دلت المسئلة انه لا يترتب في التناقض كون التساقيع في مجلس المحكم بل يكفي فيكون الثاني في  
مجلس المحكم اه وقدمنا انه المعتمد ثم اعلم ان التناقض اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على  
الثاني يقبل منه قال في البرازية وفي الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت ادعيته قبل  
هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعي ادعه الا بهذا السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع  
اه ثم اعلم ان التناقض للبايع لما ان يجمع المحاكم الكلامين او يجمع الثاني فسد دفع المدعي عليه  
انه قال اولا كذا بر يدفعه فينكر فيبرهن المدعي عليه على قوله الاول فيثبت التناقض وهذا هو  
طريق دفع الدعوى وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في التمسك من الدعوى وفي الظاهر يدعى عليه  
ان اباك او صملى بثلاث ماله فانكر المدعي عليه الوصية فبرهن المدعي فقال للمدعي عليه ان ارجع  
عن هذه الوصية قبل لا يسمع هذا الدفع والصحيح انه صحيح وكذا الوجه من على جود ابيه بناء على ان  
المخود رجوع اه وفيها ادعت امرأة على ورنه زوجها المهر فانكر وانكاحها فزعت فدفعوا بانها  
كانت ابرأت اما في حسنة ان قالوا ابرأته من المهر لا يسمع للتناقض وان قالوا ابرأته عن دعوى المهر  
صح اه وفي البرازية يدعى عليه الف درهم فمن جارية بشرا فلا ويجوز عن اثباتها فقال كانت  
الالف وبيعة عنده لا تقبل ولو ادعى كونها ودية فجز فادعى كونها قرضا تقبل اه (قوله ويبطل  
الصك بان شاء الله تعالى) أي يبطل مكتوب الشراء والاقرار ونحوهما اذا كتب في آخره ان شاء  
الله تعالى فيبطل البيع ونحوه لكون الاستثناء مبطلا وفي الصحاح الصك كتاب فارسي معرب  
والجمع أصك وصلك وصكوك اه أطلقه ففعل ما لا يستعمل على شيء واحد أو شياء وفي الثاني  
الاختلاف قال الامام اذا كتب بيع واقرار واجاز وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى  
بطل الكل قياسا لان الكل كشي واحد يصحك الطف ويبطل الاخير عندهما فقط استثناء لا انصراف  
الاستثناء الى ما يليه لان الصك للاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستيناق وأشار الى ان  
الكلمة كالنطق فلا بد فيها من اتصال المشبهة فلوترك فرحة فان الاستثناء ينصرف الى ما يليه اتفاقا  
كالكسوت والحاصل انهم اتفقوا على ان للشيئة اذا ذكبت بسجل متعاطفة بالواو كقوله عبده  
وامرأته طالق وعليه المتي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فيبطل الكل فشي  
أوجه في على حكمه وهما آخر ما صورته كتب الصك من محرمه بعارض اقتضى تخصيص الصك  
من محرم حكم الشرط المتعقب جلا متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قوله لهما استثناء  
راجعا على قوله كذا في فتح القدير فظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشبهة وفي

وكالة الزبانية وعن الثاني قال امرأتى يد طالق وعبد حرو عليه المني الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيدتم كان مكله لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال اه وأما الاستثناء بالا واحدى أخواتها فيصرف الى الآخر عندنا كما عرفت في آية رد شهادة المحدث في القذف وعليه فرع في خزانة المفتين من الاقرار والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها ما للكل وأما الاستثناء بالاولى الى الآخر فلا أثر لثبته بالبين واستثنى شيئا كمن من الآخر ولو أقر بما بين كآته درهم وخمسين دينارا الا درهما انصرف الى الاول استحضانا وأما الاستثناء بان شاء الله تعالى بعد جملتين ايقاعتين فاليهما اتفاقا بعد إطلاق معلقين أو إطلاق معلق وعق معلق واليهما عند محمد وعند أبي يوسف الى الآخر واتفقوا على انصرافه الى الآخر في غير العطف وفي المطفوف بعد السكوت كافي ايضا في الكرماني وفيه من الايمان اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما توسع على نفسه لم يصح كاستثناء وان كان فيه تشديد على نفسه مع قولنا ان دخلت الدار طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في البين بخلاف هذه الدار الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا في العتق اه وفي الهداية ذكر حرق كسب في أسفله ومن قام بهذا الذكرا الحق فهو وكلي بمافي ان شاء الله بطل الذكرا كله عنده وعندهما بطل التوكيل والمراد بذكر الحق المصك كافي القاموس والمراد من قام به ان من أخرجه كان له ولاية المطالبة بمافي من الحق وأورد على لزوم صحة توكيل المجهول وأوجب بان الغرض من كآته اثبات رضا المدعي عليه بنوكيل من بوكله المدعي فليجتمع المدعون من مسمع خصوصته عند أبي حنيفة ودفع بانه لا يقصد على قوله لان الرضا بتوكيل مجهول باطل فلا بد على قوله أيضا والظاهر عند أبي محمد التماس ذكره لفقدانه بنصرف الاستثناء الى الكل عنده وان كان طلسا فكيف اذا كان محمدا بسلسل مثله ضمان المحلص مع فساد عنه وقيل بل فائدة التخصيص قول ان أبي ليلى فانه لا يصح التوكيل بالمحسومة بلارضا المحصم الا اوجد الرضا بتوكيل وكيل مجهول فيشدد يجوز لكن المذكور وفي كسب المذهب الاربعان عند ابن أبي ليلى يجوز التوكيل بالمحسومة بغير رضا المحصم مطلقا اه كذا في فتح القدير وفي وكالة الزبانية قال لرحلي أبتكبا ع هذا فهو حائز فابها باع جاز قال وكنت هذا وهذا بيده فهو باطل اه (قوله وان مات ذمي فقال لتزوجه أسلمت بعد موته وقال الورثة أسلمت قبل موته فاقول لهم) وقال زفر القول لها لان الاسلام حادث فيضاف الى أقرب الاوقات ولنا ان سب المحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى فيسكتا لئلا يقال كافي جريان ماء الطاحونة وهذا تاهر نعتهم للدفق وما ذكره هو يعتبر للاستحقاق وأشار بكون الزوج ذميا الى انه لو مات مسلم وله امرأة نصرانية فمات مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فاقول لهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح جهة الاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم الباقون ويظهر لهم نهر المحدث أيضا كافي الهداية والتعبير بالاستصحاب أحسن من التعبير بالظاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهرا كاختبار الاحاد كثيرا لما تجب استحقاقا فكذا في فتح القدير وفي التحريم والاستصحاب المحكم بقاء امر محقق لم يظن علمه وكنتنا نغار بعض الاشياء والنظائر في قاعدة العتق لانزل بالشك وسيأتي في آخر باب التحالف مسائل من الظاهر وفي خزانة الاكل مات ذمي وله ابان أحد هما مسلم فبره على ان اباه مات مسلما والا سخر على انه مات كافرا أقصى بليراث المسلم منه وما وان كان شهود من الذمة وشهود الكافر من المسلمين وكذا لو قال أحدهما كنت مسلما

وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقال الورثة أسلمت قبل موته فاقول لهم

(قوله والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا) قال في المحواشي السعدية لا يقال كيف حاله أو خيفة أصله فان الاستثناء بنصرف الى الجملة الاخرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله ان شاء الله شرطنا ع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله ويظهر لهم) لعله ويشهد لهم اه (قوله كاختبار الاحاد كثيرا) أي كالشهادة ونحوها



وان قال المودع هذا ابن  
مودعي لا وارث له غيره  
دفع المال اليه

(قوله ان كان شهود الذي  
مسكين) الظاهر ان  
المسئلة معصومة عاذا  
كان أحد الحارجين  
ذميا فظهر معنى هذا والا  
فهو غير ظاهر تأمل (قوله)  
فعل هذا لاحتياج الى  
تصديق الآخر (الخ) أقول  
الذي يظهر ان تصديق  
الآخر شرط لارثه مشاركا  
للأول لأنه لو أكتسبها  
يكون مسترفا بان ولله  
وارثه فيصعب الأخ به  
فلا يرث وكان المؤلف  
فهم أنه شرط لارث المرأة  
أيضا وليس كذلك فيما  
يظهر فلا منافاة تأمل  
(قوله) وقامه مع بيان  
سدة الثاني في فسخ  
القديم حيث قال غيره انه  
احتمل مشاركة غيره وهو  
موهوم واذا تأني ان  
حضر وارث آخر دفع  
المال اليه لانه خلف عن  
الميت وان لم يحضر أعطى

وكان أبي مسلما فصدته أخوه وقال وأنا كنت مسلما في حياته فكذب به أخوه وقال أسلمت بصدته  
فالميراث الذي اجتمع على اسلامه قبل موت أبيه وكذا اختلف في الرق والعق ظمرا لمن اجتمعا  
على عققه في حياته أبيه له وفيها ادعى خارجا دارا في بدعي ولدعا الميراث وبرها قضى به بينهما  
وان كان شهود الذي مسكين ولا قضى به لسلهم وان كان شهوده كفارا له وقصد المؤلف بما ذكر  
من المسئلة لان امرأة الميت المسئلة لو قالت مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثي وقال وليهم كفار  
مات كافر أو صدق أو الميت المرأة وهو مسلم قال في الحزانة قضيت للرأع ولا تخون الولي وفيها  
لومات رجل وأبواه ذميان فقال مات ابننا كافرا وقال ولده المسلمون مات مسلما فميراثه لوالديه  
الاوين له وحاصله أنهم اذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام أو الكفر فالقول لمن يدعي أنه  
مات على الاسلام فعلى هذا لاحتياج الى تصديق الآخر في المسئلة السابقة وتكفي دعوى المرأة مات  
مسلم لا لا يخفى والآخر الفرق (قوله وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المال  
اليه) أي وجوب الاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافا عن الميت قدسدا باقراره بالبنوة لأنه لو قال  
هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو بدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الآخر  
بشرط علم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وقامه مع بيان سدة الثاني في فسخ القدير  
وقد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري مات أم لا يدفع اليه شيء لا قبل التلويح  
ولا بعد حتى يتم المدعى بينة تقول لا نعلم له وارثا غيره وأشار بالودعية الى أن المدين اذا قال هذا  
ابن ذاتي فانه يؤمر بالدفع اليه بالاولى وقصد بالوارث احترازا عما اذا أقر أنه وصيه أو وكيله  
أو المشتري فانه لا يدفعها اليه لمقامه من ابطال حق المودع في العين بازالتها عن يده لان يد المودع  
كيد المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بصدونه بخلاف ما اذا أقر أنه وكيل الطالب يقضي  
دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقرار بخالص حقه اذا الدون تقضي بامثالها فلودفع الى الوكيل  
في الودعية قبل لاسترداها لكونه ساعيا في نقض ما وجسه وكان ينبغي أن يسترداها لطلان اقراره  
في حق المالك والمحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولذا نحن اذا أنكر المالك التوكيل ولولم  
يسلمها الى الوكيل حتى ضاعت فقبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن مملعا في زعمه وقصد بالودعية  
للاحتراز من الملتقط اذا أقر به الرجل فقيهه اختلاف كما ذكره الشارح والعارضة والعين المنصوبة  
كالودعية ومراعاة من الابن من يرث بكل حال فالنصف والاب والام كالابن وكل من يرث في حال دون  
حال فهو كالآخر وفي فسخ القدير ولو ادعى انه أخو الغائب أو مات وهو وارثه لا وارث له غيره وأدعى  
انه ابنه أو أبوه أو مولاه اعتقه أو كانت امرأة ادعت انها ممة الميت أو اخته أو بنت أخيه وقال  
لا وارث له غيره وأدعى آخر انه زوج أو زوجة الميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه  
وصدقهما فوالد وقال لا أدري الميت وارث غيرهما أو لا يمكن للمدعى الوصية تنفي بهذا الاقرار  
ويدفع القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقة أو العمة أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد  
أما عند الاجتماع فلا تراحم مدعى السوء مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا زعمه  
مدعى الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا باقرار ذي اليد مدعى الاخوة والبنوة أو لى بعد  
ما يستخلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذ لم تكن بينة على الزوجية والوصية فان أقام  
أخيه لها وأشار المؤلف الى أن هذا البطلان الميت أقر بأن هذا ابنه أو أبوه أو مولاه اعتقه  
أو أوصى له بالكل أو ثلثه أو ان هذين زوجته أو المال لابن ومولى كالأبوانه آخر بخلاف النكاح

وولاء الموالات الوصية لان ذاليد اقر بسبب يقتض كذا في قطع القدير ومن دعوى الجمع وان  
 كانت في يدز يد بقاء احد الزوجين فصدقته في يد مؤثر باعطاء اقل النصيبين لا اكرهما اه قد  
 يتصدق بقل ما تلوم برهن وقال لا نعلم له وارثا آخر قلها اكثر النصيبين اتفاقا كذا في شرحه لابن الملك  
 (قوله وان قال لا آخر هذا انه ايضا وكذبه الاول قضى الاول) اي قال المودع هذا انه بعد  
 اقراره الاول بانه انه وكذبه المقر فبقي المال للمقر له الاول لان الثاني اقرار على الغير لخصا اقرار  
 الاول لعدم من يكتبه ولم يذ كر لخصف ضمان المودع الثاني لاختلاف الشارحين فيه ففي غاية  
 البيان انه لا يلزم المودع لان الثاني شياء اقراره لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف وهذا  
 لانه لا يلزم من مجرد ثبوت البنوة ثبوت الارث فلا يكون لاقرار بالبنوة اقرارا بالمال اه وفي  
 النياية فان قيل ينبغي ان يضمن المودع هذا المقر له الثاني كافتنا في مودع القاضي المعزول اذا ايدأ  
 بالاقرار عا في بدل انسان ثم اقر بان القاضي المعزول حله فانه يضمن للقاضي على ما مر من قبل  
 قلنا هذا ايضا يضمن نصيبه اذ ادفع الى المقر له الاول بغير قضاء القاضي اه وهذا هو الصواب  
 كما في قطع القدير وقصد باقراره بالبنوة لولا اقر المودع جازر حل ثم قال لا يلزم ودية فلان او قال  
 غصب هذا من فلان لا يل من فلان وكذا العار يقاته يقتضي به الاول ويضمن الثاني قيمته وكذا في  
 الاقرار بالدين فلو قال هذا الغلان الا نصفه فلان فكما قال ولو قال هذا فلان لا هذا فلان  
 كان صدقا فلو قال هذا فلان وهذا الغلان المقر له الا الاول فانه لم يصديق وهذا الاول ولو قال  
 هذا الغلان وهذا الغلان المقر له الا نصفه الاول فانه فلان كان حائرا ولو قال هذا المخطئة والشهير  
 لغلان الا كرام من هذه المخطئة اذا كانت المخطئة اكثر من العسكر كذا في الاصل لولا اننا نحن من  
 الدعوى (قوله ميراث قسم بين الغرما لا يكفل منهم ولا من وارث) وهذا شيء احتاط به بعض  
 القضاة هو ظم وهذا اعتد في حقيقته قولا لا باخذ الكفيل منهم أطلقه فثمل ما اذا ثبت الدين والارث  
 بالبنوة او بالاقرار والخلاف في الاول والخلاف في اخيه في الثاني وهي واردة على الخطا وشمل  
 ما اذا قال الشهود لا نعلم له وارثا غيره وهذا لا يؤخذ الكفيل اتفاقا وجه قوله ما ان في التكفل نظرا  
 للقائب على تقدير وجوده ولا وجودا ثم هو موهوم فلا يؤمن التائب قطعا واشار الى عدم التكفل  
 في دعوى الشراء على ذى البدوي بيع العبد المأخوذ للدين وقيد الميراث لانه ما عخذ كفيلا اذا دفع  
 النفقة لامرأة الغائب او القطة او الا ببق الصاحبه واطلق في الوارث فثمل ما اذا كان ممن يجب  
 او لا وقيد بعدم التكفل لان القاضي يتلوم ولا يدفع اليه حتى يطلب على نكته انه لا وارث له غيره  
 ولا غيره اه آخر اتفاقا لا يضمن باب الاحتياط لنفسه زيادة على انتفاء الشر بذلك المستحق معه بقدر  
 الامكان وقدر مده مفوض الى رأى القاضي وقدره الطحاوى بحول والمراد بان تأخير القضاء الى  
 المدة المذكورة كافي غاية البيان لا تأخير الدفع بعد القضاء وحاصل ما ذكره الصدر الشهدان  
 المدعى لو برهن على انهما تورتهما تورتهما وكرهوا عند الوارث ولا قالوا لا نعلم له وارثا غيره  
 فانه لا يقتضي له وان سئوا عندهم وقالوا لا نعلم له وارثا غيره وكان ذلك الوارث محملا لا يجب بحال فانه  
 يقتضي ولا يتناق ولا يكفل وان كان ممن يجب بحال فانه يقتضي وان شهدوا انه ابنه ووارثه وانه  
 مات تورتهما تورتهما ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى ولا يضمنه كفيلا عنده  
 خلافا لما يوجب لاحد الزوجين او فر النصيبين عند محمد وعند أبي يوسف اقلهما وقوله وهذا شيء  
 احتاط به بعض القضاة وهو ظم كلام أبي حنيفة وعنى به ابن أبي ليلى فانه كان يضعه بالكوفة

وان قال لا آخر هذا انه  
 ايضا وكذبه الاول قضى  
 الاول ميراث قسم بين  
 الغرما لا يكفل منهم ولا  
 من وارث

كل مدع ما اقر به لكن  
 يكفل ثقتوان لم يصد  
 كفيلا اعطاء المال  
 وضمنه ان كان ثقة حتى  
 لا يهلك امانه وان كان  
 غير ثقة تلوم القاضي  
 حتى يظهر ان لا وارث  
 لبيت او كراهه ذلك  
 ثم يعطيه المال ويضمنه  
 ولم يقدر مدة التلوم بشئ  
 بل موصول الى رأى  
 القاضي وهذا أشبه بأبي  
 حنيفة وعندهما مقدر  
 بحول هكذا حكم الخلاف  
 في الخلاصة عن الاقضية  
 قال وعن أبي يوسف مقدر  
 بشهر

والمراد بالظلم الميل عن سواء السبيل وفيه دليل على أن المجتهد يخطئ ويصيب وعلى أن باحقيقة براه من الاعتزال لا يكامله البعض بسبب ما نقله يوسف بن خالد السجني عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله وأحسنوا وله أن كل مجتهد مصيب بالاجتهاد وإن أخطأ ما عند الله والدليل على صحة هذا التأويل أنه لو جمل على ظاهره لكان متناقضا لقوله الحق عند الله وأحسد في هذا أن ليس كل مجتهد أصاب الحق والالكان الحق متعدد فالزم أن معنى قوله كل مجتهد مصيب أي مصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كافي في فتح التقدير وفي الرئاز به من الدعوى بعد نقل عبارة الكتاب عن الامام الاعظم قالوا هذا كشف عن مذهبه بأن المجتهد يخطئ أيضا قبل إذا قولهما يجوز التسكيل كشف عن الاعتزال وأنت خير بان هذا البراءة باطل فانها مجوزة بالاجتهاد أخذ التسكيل قياسا على رد الأتقي واللفظة فاني لم من كونه كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف الامام بالظلم بناء على ملازمة عادية كانت في تلك العصر من عدم تقليد القضاء الامن للمجتهد فكان التسكيل الصادر من القاضي تكفيل من القاضي المجتهد ويكون المراد من بعض القضاة القاضي للمعهود وزيف أيضا بان المجتهد إذا أخطأه أجر بلا خلاف وقايتة أنه بالتسكيل أخطأ فلا يكون ظلمًا فلا يصح الاستدلال وأجيب عنه بان الامام قال وهو ظلم ومن قال فلو صوف يابيل على أن المراد بالظلم وضع الشيء في غير موضعه والاعلاق ولو بالمازلة به يخطئ إذ لو لم يسمع ذلك فحصل الكشف بالوصف الواقع من الامام بالاتصاف في الواقع اه وحاصله أن وصفه بأن فعله ظلم لا يقضى انه في الواقع ظالم يعني مرتكب للهرام وإن صح أن يقال انه ظالم أي واضح لأخذ التكفيل في غير موضعه والمقصود تناوب البارة بحيث لا تحسد ان القاضي يأخذ التكفيل آثم لان ثبوت الاجرة في ذلك ينافي الاثم وفي الاصل قال أبو حنيفة رأيت لولم يجد كغلا كتب أمعه حقه بشي أخاف ولم يستين بعد ولم يصيب عليه بعد اه والأولى في الجواب عن قوله الامام في حق ابن أبي نسيب مع كونه مجتهدا ما قاله في التلويح وعبارته والخطي في الاجتهاد لا يعاقب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما حوزا ان ليس عليه الا بذل الوسع وقد فصل فلم ينل الحق فحما دله الا ان يكون الدليل الموصل الى الصواب بينما أخطأ المجتهد لتقصيره وتركه مبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على أن طريق الصواب بين في زعم الطاعن اه وفي مناقب الكردري ما قال أبو حنيفة يخطئ ابن أبي ليلى وهو قاضي الكوفة حتى عزله الخليفة واعلم أننا كتبنا في باب النعقة ما يقيد المراد بالتكفيل التكفيل بالمال لقوله في الذخيرة فإذا حضر الزوج وأثبت أنه كان دفعها لها فان شارب جمع عليها وإن شارب جمع على التكفيل الى آخره ولم أر حكاية الكفاية على قولهما في مسألة الكتاب هل هي بالمال أو بالنفس (قوله ولو ادعى دارا رثا لنفسه ولا خائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعى فقط) أي أخذ نصيب نفسه وترك نصيب أخيه الغائب في يدهي السيد وهذا عند الامام مطلقا وفصل الشك بين جود ذي السيد وخضوعه ويجعل في يدها من ولا ترك في يده لحمايته بعبود فلا تنظر في تركه في يدوله أن الحاضر ليس بمضم عن الغائب في الاحتياط وليس للقاضي التصرص بلا خصم كما إذا رأى شيئا في يدانسان يعلم أنه لغيره لا ينتزع منه بلا خصم وقد ارتفع جموده بقضاء القاضي بالكل قد سدهم أخذ نصيب الغائب لان القاضي يقضي بالكل ارضا مخصوصة الحاضر لا تصاب أحد الورثة خصوصا الميت فلذا اتقضى متبادر به وتتفقد وصاياه ولا تعاد اليه اإذا حضر الغائب

ولو ادعى دارا رثا لنفسه ولا خائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعى فقط (قوله هل هي بالمال أو بالنفس) في حاشية أبي السعود قال شيئا في اليد رأى لم يؤخذ منهم كقول بالنفس عند الامام وقالا يؤخذ منها ظاهر في انه على قولهما يؤخذ كقول بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة (قوله) وهذا عند الامام مطلقا (الح) مثله في الهداية وغيرها وفيه ان هذا الاطلاق لا يظهر بعد تفصيل المسئلة قوله وبرهن عليه فكان ينبغي عدم التقيد به تأمل

(قوله كما صرح به في الجامع الكبير) حيث قال إنما يكون قضاءه على جميع الورثة إذا كان المدعي في يد الوارث المحاضر ولو كان البعض في يده يتغذ بقدره لأن دعوى العين لا تنجح إلا على ذي اليد فلا يكون ٥١ خصمها عليهم إلا في قدر ما في يده بخلاف

مالذا كان المدعي على الميت ديناً حيث ينتصب فيه بعض الورثة خصماً عن الكل مطلقاً كذا في الزاوي وقوله مطلقاً أي سواء كان في يد الوارث عين تركه أم لا ووجه الفرق بين الدين والعين أن حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف

ومن قال مالي أو ماليك في المال كين صدقة فهو على مال الزكاة ولو وصي بثلث ماله فهو على كل شيء

مدعى العين أو بالسعود (قوله بخلاف الاجنبي) أي غير الوارث تكون العين في يده فتدعى عليه فلا يتعدى القضاء عليه إلى غيره بان تكون شركة

بينه وبين غيره فلا يكون الشريك للقائيب مقضياً عليه أو بالسعود عن شيعه (قوله فالوقضي عليه) أي على ذي اليد

(قوله وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم) قال الرمي بحسب تقييده بما ذاكه السلطان بجمعه وحفظه أما ذاكه بان يدعى ويُدعى عليه أيضاً تجمع دعواه والدعوى

ولا القضاء ولم يذكر الشارح فيه اختلافاً وذكره في جامع الفصولين ووجه أنه لا يحتاج وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقاً كان ديناً وإن كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاءه على الكل وإن كان البعض في يده تغذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهره ما في الهداية والنهاية والعناية أنه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضاً وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره وروى في قوله أخذ نصف المدعى فقط أشارتان الأولى أنه لا يؤخذ من ذي اليد كخمس لأن القاضي نصب لقطع المحصومات لا لإنشائها الثانية إن المحاضر يأخذ النصف مشاعاً غير مقسوم كما صرح به العسادي في الفصول وقسباً بالعقار لأن المتقول يوضع عند عدل إلى حضور صاحبه وقيل هو كالعقار لا يؤخذ منه ولا يثلثه على قولهما يؤخذ منه ويوضع على عدل وأجوعاً على أنه لا يؤخذ ولو مقرراً كذا في جامع الفصولين في تنبيهات الأول إنما ينتصب المحاضر الذي في يده العين خصماً من الباقي إذا كانت العين لم تقم بين المحاضر والغائب فإن قسمت وأودع الغائب نصيبه عند المحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينتصب المحاضر خصماً عنده كره العتافي عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين ولو أودع نصيبه من عند وارث آخر فدعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصماً إذ ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقي لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اه الثاني إنما لا تجمع دعوى الغائب أحترماً لشرط أن يصدق إن العدين مبررات بينهما وبين المحاضر ما لو أنكر الارب وادعى أنه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على المحاضر قضاء عليه فتعهم دعواه وتقبل بيقته كافي الفصولين والحاصل أنه إنما ينتصب خصماً عن الباقي شلاً تنصراً لو كان العين كلها في يده وإن لا تكون مقبومة وإن يصدق الغائب على أنها ارب من الميت المعين الثالث إنما يكفي ثبوت بعض الورثة إن لو ادعى الجميع وقضى به ما لو ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين الرابع ادعى يتأفق قال ذوالسنة مملوك ورثته من أبي فالوقضي عليه يظهر على جميع الورثة فليس لأحدهم أن يدعي بجهة الارب إذا صار مورثهم مقضياً عليه فلو ادعاه أحدهم ملكاً لم تقبل إذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذواليد ملكاً مطلقاً لا رأت لا تصير الورثة مقضياً عليهم فلهما أخذه بدعوى الارب لكن ليس لذی الدخلة فيه إذ قضى عليه اه الخامس إذا كانت الورثة كباراً غنياً وصغيراً نصب القاضي وكيلاً عن الصغير لم يحضر دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة السادس إذا أثبت المدعي دينه على بعض الورثتين في يده حصته فله يستوفى جميع دينه مما في يد المحاضر ثم يرجع المحاضر على الغائب بجمعته ومما في خزانه المقتنين السابع يختلف الوارث على الدين إذا أنكره وإن لم يكن لثبوت تركته وهما في النزازية والثامن يصح الدائمان على الوارث وإن لم يكن لثبوت تركته وهما في النزازية التاسع لو لم يكن للميت وارث فله مدع لثبوت الدين على الميت نصب القاضي وكيلاً للدعوى كافي أدب القضاء والنصف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم (قوله ومن قال مالي أو ماليك في المال كين صدقة فهو على مال الزكاة ولو وصي بثلث ماله فهو على كل شيء) والقياس أسوأ وهما في تصديق

علمو علك في ذلك ما علكه السلطان لأنه فوض اليه ما علكه وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وينتفع من ذلك الزارع لا يصلح خصماً عن يدعي للملك في الأرض وكذلك لقطاع المسمى بأنهم تيمموا تأمل ما يؤول شياً ابن المحاضر في هذه المسئلة فاجاب

بما ذكره الشيخ زين هـ (قوله ولكل ٥٢ فرقنا بينهما) أي بين الصدق وبين الوصية وقوله بخلافها أي الوصية (قوله وقيل

بالنفي لان له لوقال الخ) بالظاهر انه بدون التخصيص لا يشمل المحادث بعد الدين وهذا بخلاف الوصية في وصايا المحادثة وقال أوصيت بثلاث مائتي لفلان وليس له مال ثم استفاد مالا ومات كان للموصي له ثلث مائة ثم قال بعده ووقال عدي لفلان أو برادني لفلان ولم يصف في شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستقبل الموت اه لكن قد يقال الوصية في معنى العاقبة وفي حاشية أبي السعود وقوله والمحدث بعد ظاهره ولو بعد وجود الشرط لم يكن ذكر الأبياري مانعه لو علقه بشرط داخل للمال الموجود عند الدين والمحدث بعده إلى وجود الشرط اه (قوله ثم يفعل ذلك أي الموقوف عليه وقوله فلا يلزم من يعلم منه كاتفل عن لقبي ان للمعتبر المالك حين الحث لاحق الخلف اه ويؤيده من أضاف مافيه خيار الرؤية لا يملكه المشتري حتى يراه ويرضى به (قوله وقد

بالكل وبه قال زفر ولكافر قنا بينهما استقانا باعتبار ان إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى بخلافها لأنها أخت الميراث تعري في كل مال الزكاة إذا علقه في مال الزكاة فمثل جميع الحسنات كالسواكم والتعدين وعروض التجارة باقتضاء نصابها أو لا سواء كان عليه دين مستغرق لها أو لا لان المعتبر حسن ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها فان قضى دينه لم مان يتصدق بعده بقدر وشمل الأرض العشرية عند الثاني لكونها مصرفا مصرف الزكاة ومنعه محمول فيها من معنى المؤنة ولذا وجب العشر في أرض العصى والكتاب والأوقاف ومنه أبا حنيفة اله في النهاية معز إلى التمر ثنائي ولا تدخل الحراجة لتمهيد المؤنة يخرج رقيق الخنفة ودور السكنى وأما في المنازل وما كان من الحوائج الأصلية ونسبة المصنف بين قوله مائي وبين قوله ما ملك هو الصحيح لانهما يستعملان استعمالا واحدا فكان فيهما القياس والاستحسان خلافا لبعض واختاره في الجمع وما عصفه انبعا للشارح هو معتبرا صاحب الهداية وذكر القاضي الاسيبي ان الفرق بين المال والملك انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في معتزته وقيل بالتخصيص لانه لو كان معلقا بالشرط لم يصدق له مائي صدقة في المسكين ان فعلت كذا داخل المال الغائب عند الدين والمحدث بعده وقد يقول هو صدقة لانه لوقال الله على ان اهدي جميع مائي ان فعلت كذا أو جميع ملكي فانه يدخل فيه جميع ما يملكه وقت الخلف بالايجاب فيجب ان يسدي ذلك كله الا قدر قوته هـ اذا استفاد شيئا آخر تصدق بثلثه كذا ذكر الاسيبي وفي حيل الوفاء المحبة من آخره رجل قال ان فعلت كذا فجميع ما يملكه صدقة في المسكين ما زاد ان يفعل ولا يثبت بيع جميع ما يملكه من رجل يثوب في منديل بقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم ينظر إلى الثوب ويرده بخلاف الرؤية فلا يلزم من هـ وأشار بقوله فهو على مال الزكاة دون أن يقول تصدق بمال الزكاة إلى انه اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب يملك من ذلك قدر قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بثلث ما يملك لان حاجته متقدمة ولرب من في المسوق قد مراعى ذلك يختلف باختلاف العيال وباعتبار ما يتجدد له من التفصيل فيملك أهل كل صنعة قدر ما يكفيه إلى ان يتجدد له شيء وقيل للمال والمالك من غير تعيين شيء لا احتراز عما اذا قال الف درهم من مائي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو لا يملك الأمانة لا يلزمه الا بقدر ما يملك رواه ابن سحابة عن محمد وكذا عن نصر وبه أخذنا لفقهاء وان لم يكن له شيء لا يجب عليه شيء كذا في مال القناوي من الايمان والتعظيم في قوله فهو عائد إلى المال وهكذا أرومي بما هو ولا ورثه أو كان له وأجزاها فان الموصي له يستحق جميع ماله ثم اعلم انه وقع في الهداية ان الوصية بخلافه كالورثة وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصي له ليس بطريق المخالفة كذلك الوارث قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ان الموصي له ليس بخلفه عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين للميت عليه وإنما يصح على وارث أو وصي أو وصي له بعد اشتراط جود عده للموصي له عبا فانه لا يره بخلاف الوارث وصير الوارث مفرورا وانما خفف التجارة بعد الولادة كالموت بخلاف الموصي له اه ولم أر أحدا من الشارحين بينه وبينه وقيل ظهر في ان صاحب الهداية أراد ما لمخالفة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى انه فاقم مقامه ومما يدل على عدم المخالفة ما في التلخيص

ظهر في ان صاحب الهداية (الخ) ما ظهر له سبقه المصاحب الكفا بحيث قال قوله لانها بخلافه كأي كالورثة ان من حيث انهما يثبتان للملك بعد الموت

(قوله وهل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الدين) أقول في وصايا المتظومة الرهبانية إشارة إلى أن في المسئلة خلافا وروح الدخول حيث قال وفي ثلث مالي يدخل الدين أجدد قال شارحها العلامة ابن النجعة المسئلة في القنينة رمز لربها صاحب الصيغ وقال لأوصي ثلثه ما لا يدخل الدين ثم رمز للأصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقني من فتاوى فاضلان رواية دخول الدين في الوصية بثلث المال والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الوصية ولا يسط ٥٢ فيجعل كأنها لم تكن اه وفي وصايا

السكر أوصي له بالثلاثة وعين ودين فان خرج الالاف من ثلث العصب دفع اليه والا فثلث العين وكما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفي الالف وهذه غير مسئلة وما نقله عن حفص ابن وهبان يخالفه ما ذكره للأولف هنا عن الحامية ورايت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومن أوصي اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل

ومائة درهم على أجنبي دين فأوصي لرجل بثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين الأتري ان حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يثبت ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما تعين المحاراج مالا التحق بما كان صناعا في الاستداه ولا يقال لمالم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين كيف يثبت

بعد ما ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراؤه ما عدا ما عدا ما قبل بقدا التمن بخلاف الواثب وقصدا ترضي المال الأول كتاب البيوع ولا يفرق في مسئلة الكتاب بين ان يقول ثلث مالي للقنينة أو لفلان وكذا وقال ثلثي لفلان أو لعمسى فهو وصية ما تروى في الوصية لانه لو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال في البرزاق يضمن الوصايا ان ماله دراهم أو دنانير فقله باطل وان ضياعا صار وقفه على الفقراء لو قال ثلث مالي لله تعالى بالوصية باطلة عندهما وعند محمد يصرف الى وجود البر ولو قال ثلث مالي في سبيل الله فهو للفقراء وان أعطوه حاكمه قطعاً جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج الذهب يجوز اه وسياق في تمامه في الوصايا ان شاء الله تعالى وهل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الدين قالوا ان الدين ليس بمال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يثبت ولا شئت ان الدين يجب الزكاة فيه بشرط القبض فثبت ان يدخل تحت النسب بالمال ولكن في الحامية ولا يدخل الدين وفي كلام الشارح في الوصايا ما يقيد دخول الدين في الوصية بالمال لانه يصير مالا بلا استيفاء فتأولته الوصية خصوصا قالوا انها أحث المبرات وهو يجري فيها وفي الجامع للصندوقان اشترى بثمن هذه الدراهم فهي صدقة واشترى بها عتقت قال ان بعث عبد الله فغنته صدقة صح نذره وقبضه شرط ما ن مات عنده أو استهلكه قبل قبضه سقط وكذا بعده فيما يتعين رده دون غيره كانه قال ان بعث هذا الكرويه المائة فيها صدقة وباع بتصدق بالسكر دون الدراهم ليعين وعدمه ومثاله لا نظيره ان نكحتما واحدهما محرمة أو اشترى بهما واحدهما قالت ان تزوجت فغري صدقة معهما ان ارتدت أو قبض سقط قبل قبضه وكذا بعده فيما يتعين رده وهل هذا الطلاق وفيما يقدر تصدق بما قبضه اه (قوله ومن أوصي اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل) حتى لو باع الوصي شأنا من التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم بها لم يجز والفرق ان الوصية خلافة فلا تتوقف على العلم كصرف الواثب ملكا ولاية حتى لو باع المجدل ابن ابنه بعد موت الاب من غير علم بموته حاز وأما الوكالة فان كانت ولاية التصرف في ماله لا استخلاف لسلطان ولاية الموكل والادب للبعد والصفي في التجارة كالوكالة فلا تثبت الا بعد العلم ولا يجوز تصريف المأذون قبله هكذا أطلقه الشارح وفي شرح الجمع لان فرشته من المأذون ان كان الأذن خاصا بان قال أذن لعمدي فلان ولم يشهد بين الناس فلم العبد بشرط لصبر ورثه ما ذوقنا ان كان عاما كما اذا قال المولى لاهل السوق يا بوعا عدي فلا تبصر ما ذوقنا قبل العلم اه ومثل الوكالة الامر بالبدل لانه حتى لو جعل امرها بدله لا يصير امرها بدله ما لم تعلم حتى لو طلق نفسه قبل العلم لا يقع كذا في الحامية من فصل الامر باليمن الطلاق وفي وكالة البرزاق وفي الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكلا وعن الثاني خلافا ما اذا علم

حقه اذا تعين لا نقول مثل هذا غير معتنع الأتري ان الموصي له ثلث المال لا يثبت حقه في القصاص ومنى انقلب مالا يثبت حقه فيه اه ويمكن أن يوفق بين القولين بهذا اقتدر والله تعالى أعلم (قوله ولا شئت ان الدين يجب فيه الزكاة بشرط القبض) أي فلا يقبض يصير مالا فثبت أن يدخل ومقتضى ما قالوا ان الدين ليس بمال أن لا يدخل (قوله ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يجز) أي لم يزم له بيع الفضولي فيتوقف على اجازته بعد العلم أو على اجازة الموكل

(قوله ليكون ذلك قبولا) حاصله ان يبيعه ونحوه قبل العلم بقول قال في رواه عن من الفصل ٢٢ عاز يامات وباع وصيه قبل علمه وصاته وموته عاز استحسانا وبصر ذلك قبولا منه لا وصاية ولا عكاز عز نفسه (قوله وفي ان الوصاية لا تقبل التخصيص) قال الرمي ليس على اختلافه ٤٤ ايضاه القاضي قبل التخصيص قال في كتاب الدعوى من فتاوى فاضيلان ولو قال القاضي

لرجل جعلت وصيا لثابت  
يسمر وصيا فان خص  
شيا أو قال في كذا يصير  
وصايا في ذلك الشيء خاصة  
لان ايضاه القاضي قبل  
التخصيص بخلاف ايضاه  
المست اه وهكذا ذكر  
هذا الخارج في فتاواه  
(قوله وصيها هو الوكيل  
الخ) في حاشية ابي السعود  
قال شيخنا ومقتضاه ان  
ومن اعلمه بالوكالة صح  
تصرفه ولا يثبت عزله  
الا بعدل أو مستورين  
كأخبار السيد بجناية  
عبد والشيخ والبركر  
والمسل الذي لم يهاجر

تقريره في النظر بلا حله  
لا يصح ثم رأيت بخط الشيخ  
شرف الدين الغزي عني  
الانسياه انهم لم يصيروه  
ومسلم كل وجه ولا  
وكيلا كذلك بل شبه  
بالوصي حتى مع تنقيضه  
في مرض موته وشبهه  
بالوصي حتى مع ملك  
الواقف عزله من غير شرط  
على قول أبي يوسف وأما  
على قول محمد فهو وكيل  
عن الوقوف عليهم كما

المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكلا ما ليسع بان كان المالك قال للمشتري  
انذهب بعدي الخيزد قبل له حتى يبيعه بوكالتعني منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه  
هو منه فالذ كور في الوكالة انه يجوز وحل معرفة المشتري كعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه  
فان المولى اذا قال لاهل السوق يا عوا عدي فباعه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزادات انه لا يجوز  
الى آخره وهو حسن وأشار بقوله فهو وصي الى انه لا يتحقق من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان  
يتصرف من بيع أو غيره ليكون ذلك قبولا والافقه اخراج نفسه قبل القبول وعلى هذا فقد ترك  
المصنف قيد الابد منه وهو ان يقول ومن أوصى العبد ولم يعلم به فصرف فهو وصي كما في الهداية وان لم  
يتصرف فليس بوصي لعدم القبول وفي الحاشية أودعه القائم قال في غيبة المودع أمرت فلان ان يقبض  
الانف الى هي عند فلان ولم يعلم فلان بكونه مامورا بالقبض ومع ذلك قبضه بدفع المامور له وتأف  
عنده والمساك بالخيار في تعين ايها شاء القابض والدافع وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض  
لا يعلم به فتلغ عند القابض لا ضمان على واحد منهما لان المستودع دفع بالاذن ولو لم يعلم احدهما  
بالاذن فقال المامور لودع ادفع الى يودعة فلان ادفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تسكون عندى  
لفلان فدفع فضاغت فرب الودعة تعين ايها شاء في قول أبي يوسف ومحمد اه ثم اعلم ان الوصاية  
والوكالة يجتمعان ويقترقان فيقترقان في مسألة السكاب وفي ان الوصاية لا تقبل التخصيص والوكالة  
تقبلها وفي انه يشترط في الوصي ان يكون مسلما بالافقا خلافا لاختلاف الوكيل الا التسقل وفي ان  
الوصي اذا مات قبل تمام المصلحة نصب القاضي غيره ولو مات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن  
المعقود للفظ وفي ان القاضي يعزل الوصي بجناية أو نعمة خلافا للكيل عن المحي وتعامه في  
الانسياه والتفاوت في فن الفروق ثم اعلم ان صاحب الهداية ذكر هناك الوصاية خلافا لاجابة  
كالوراثه وقال قبله ان الوصية خلافة كهي وقدمنا ما في الثاني وأما الاول والراد انه خليفة الميت في  
التصرف كالوارث لا في الملك خلافا لاختلافه في الوصية فانها في الملك لا في التصرف وبما يدل على  
ان الوصي خليفة الميت ما في خزانة المفتي لومات عن وصي وابن صغيرين فقبضه الوصي بعد بلوغ  
الصغير عاز الا انفاه ثم اعلم انهم فرقوا بين الوارث والوصي في مسألة الوصي بمتى عيده ملك الوارث  
اعتاقه تعييرا وتعلقا بقايديرا وكاتبه ولا عكاز الوصي الا التعيير وهو في التخصيص ثم اعلم انه مرص في  
التخصيص بان وصي اقطاعي نائب عن الميت لا عن القاضي ولم يرتقيا حكومته قبل العلم وكذا  
في حكم قولية الناظر من الواقف وينبغي ان يكون على الخلاف فن جعل الناظر وصيا قال ثبت  
قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا وصيها هو الوكيل حتى ملك الواقف عزله بلا شرط (قوله ومن اعلمه  
بالوكالة مع تصرفه) لانه معاملة لا لزام فيه وانما هو اطلاق اطلقه فعمل ما اذا كان القبر عدلا  
أو غير عدل كبيرا أو صغيرا فلا يشترط فيه الا التعيير (قوله ولا يثبت عزله لا بعدل أو مستورين  
كأخبار السيد بجناية عبد والشيخ والبركر والمسل الذي لم يهاجر) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يشترط

ذكره في الاشياء قلت وقول محمد مشكل ان مقتضى كونه وكيلا عنهم ان لهم عزله مع ان الظاهر من  
كلامهم انه لا يصح بل لوزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب الواقف للاختصاص اه قلت ولا بعد كمال شيخنا حفظه الله تعالى  
انه وكيل مادام الواقف حيا وصي بعد وفاته والظاهر ان مراد محمد انه نظير الوكيل في سعيه لهم لا وكيل حقيقة اذ ليست ولا ينتههم

في الخبر بهذا الالتميز لكونها عاملة وله أن فيها الزمان وجه دون وجه فيشترط أحد شرطى الشهادة أما العبد أو العدة أو أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير المحمى ورسوله فلا يشترط فيه العدة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب جماعة أو الرسول على غير ما كان باسقا اتفاقا صدقه أو كذب كما ذكرنا سابقا وكذا لو كان الرسول مضفرا وظاهره في العمادة أنه لا بد أن يقول له أخبر رسول بعزلك ونبئت العزل بكاب الموكل أيضا ومقيدا بأعماذ لم يصدقها أما إذا صدقه قبل ولو كان ماضيا ذكره أيضا ومقيدا بأعماذ لم يلقه العزل أن كان العزل قصدا أما إذا كان حكما يكون الموكل فانه يثبت ويزول قبل العلم ولم يذكر المصنف اشتراط سائر الشروط في الشاهد وجزم في تنقيح الأصول باشتراط سائر الشروط مع العدة أو العدة على قول الإمام الاظم فلا يثبت بخبر المرأة العبد والعصى وان وجد العدة أو العدة وقل من تبعه على هذا ثم اعلم أن الإمام محمد بن الحسن نص على خسفتها ولم يذكر مسألة البكر وانما قاسها المشايخ وزكر من المحنة المجرة على المأذون ولم يذكر المؤلف المحاقلة بعزل الوكيل فهي مستوزنة عليها ثلاثا أحداها في الظهيرية من كتاب النكاح قال البيهقي في الخلاف يريد به إذا حل الرجل على هذه العن معيبة فاقدم على شرائه كان ذلك رضيا بالبيع ان كان للخبر عدل وان كان باسقا فلا اه الثانية في التنقيح فتح الشريعة الثالثة عزل المتولى على الوقف على القول بمحضه عزله بلا شرط أو على قول الكل ان كان شرطه الواقف ولم أرها ولكن مرحوبا به وكيل الواقف فيستغنى عن مسألة عزل الوكيل وينبغي أن يزاد أيضا عزل القاضي ولم أره وقد جعل المصنف من هذه المسائل مسألة السلم الذي لم يبا جروهن من محمد في النوادر واختار الرضى قبول خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بخبره لأن الخبره رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدة لا تشترط في الرسول كما قدمناه وصححه الشارح ورده في فتح القدير والتحرير بان عدم اشتراط العدة انما هو في الرسول الخاص بالارسال والافسار على قوله أن لا تشترط العدة في رواية الحديث وظاهر قوله أو مستورين أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف والصحيح قبوله وثبتت هذه الاحكام لان تأخير خبر الفاسقين أقوى من تأخير خبر العدل بل دليل أنه لو قضى بشهادة واحد لم ينفذوا بشهادة فاسقين ينفذوا بقوله لا يبعد أي بخبر عدل ولا يشترط فيه لفظ الشهادة كذا في فتح القدير (قوله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الفقراء وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن) أي البائع الثمن للشعري لأن القاضي فاعم مقام الخليفة ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي وأمن القاضي القاضي وهو من يقول له القاضي جعلتك أميناً في بيع هذا العبد أما إذا قال بيع هذا العبد لم يردعه لا يختلف المشايخ والصحيح أنه لا تلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في شرح التلخيص للقراسي وأشار المؤلف رحمه الله إلى أن العبد لو منع منه قبل التسليم إلى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح وإلى أن أمينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقبضت الثمن صدق بلا عين وعهدة المحاقلة القاضي كذا في شرح التلخيص أيضا وفي المسألة من خيار العيب ان العيب إذا كان ظاهرا براد البيع به بنظر القاضي أو أمينه اه وفي قضاء الملتصقات انا واجب عين على عهدة وجه القاضي لها ثلاثة من العدول يختلفوا واحدا أو ان يشهدان على عينها وتكون لها اه فعلى هذا للمختلف ليس بأمين ولا قبل قوله في الجمن والتكول وحده ثم اعلم أن القاضي وأمينه لا يرجع حقوق عهده بشراة التميم اليها بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه من ما باه

ولو باع القاضي أو أمينه  
عبد الفقراء وأخذ المال  
فضاع واستحق العبد لم  
يضمن

ثامل (قوله وينبغي أن  
يزاد عزل القاضي) قال  
الرمل وهو ظاهر لانهم  
صرحوا في كتاب القضاء  
بانه ملحق بالوكيل كما  
قدمه هذا الشارح فيه  
(قوله وفي البائع من  
خيار العيب الخ) الغرض  
من هذا أن أمير القاضي  
ملحق به ولا تدخل  
لهذا الفرع هنا



البيع بعد بلوغه مع بخلافهم وعلمه في قضاء العتابة (قوله ورجع المشتري على الفرماء) لان  
 البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تسدّد جعلها على العاقد كما تفصل العهدة على الموكل  
 عند تسدّد جعلها على الوكيل في المحجور عليه قصد بر جوع المشتري لانه لو ظهر له تسدّد غير آخ  
 لا يشارك الاول في الثمن وان صار مفرأ يقبض الامين لان حق المشاركة انما ثابت بقبض الدين ولم  
 يوجد قبض الدين حقيقة ولا حكماً حتى ما في الباب انه اقر قبض الامين ثم ما باعه من التركة  
 وامين القاضي ليس يثاب عنه لا في البيع ولا في القبض ليكون اقراره قبضه اقرارا يقبض نفسه  
 حكماً بل هو نائب عن الميت في البيع لان القبض يبدل ملك الميت ولهذا الوتوى المقبوض في يد  
 الامين لا يسقط بتواضع من دين الغريم كذا في شرح التلخيص من الو كالة وأشار المؤلف رحمه الله  
 الى ان الغريم خصم للمشتري في الرد عيب ولكن في التلخيص من فاهان قال امينه الذي امره بالبيع  
 فيه بعت وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلايين وعهدة كالحا بما بالقاضي ثم الغريم ان أنكر  
 الايقادون القبض كان خصم المشتري في العيب فيقرم الثمن للغريم آخ فلا يشارك اذ العهدة  
 بالعد وهو له نعماً كما في توكل المحجور والمكرهوا الشركا يقبض وهو البت حتى لم يسقط التوى  
 شأ وان أنكرهما كان الخصم من بأمه القاضي لانه الاول بلا حقوق وبيع فيما للمشتري هنا  
 أو غرم الغريم في الاولى نظر التبعين نظرا وسلطة كأمه هذا القنص صار الفضل الى دين الغريم  
 قديماً واه بصور السلطة كما لو ظهر مال آخ اه وتوضيحه في شرح القنص ارسى ثم اعمل انهم جعلوا  
 النائب كالاصيل في نائب القاضي وهو الامين وفي الوكيل فينبغي ان يجعل نائب الامام ونائبه  
 كما يبدل في ما قد سناه من ان القاضي انما يقبل قوله بلايين لكونه نائباً عن الامام فعلى هذا يقبل  
 قول امين بيت المال بلايين فليحفظ هذا خصوصاً انهم جعلوا امين القاضي كموطن في الامام كمو  
 بالولى وسماً في نفسه عن شرح التلخيص نائب الناظر كمو في قوله فلو ادعى ضياح مال الوقف  
 أو تفر بعه على المستحق وأنكره وقال القول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق امين القاضي فانه  
 لا يمين عليه كالقاضي وأشار المؤلف أيضاً الى ان الوكيل لو ادعى ذلك لم يضمن ايضا وفي التلخيص ان  
 قال الوكيل بعت وقبضت الثمن وسلته الى الآخر أو ضاع صدق ويرى المشتري للتبليط قصد او  
 ضاعا ويحلف على التليم والضياح اذ نكوله على نفسه دون المشتري ولا يحلف على البيع والقبض  
 للعكس الا في دعوى العرم لعكس العكس الا ترى ان هذا اذا اقر بالمدعى لصغر حلف على الغرم  
 دون العنوين ولم المبيع ان كان في يده للتبليط بدا لان كان في يده لا أثر للعد بل يضمن المشتري  
 أو يتقدم بجاءه على الوكيل لغوث رضا أو سلامة ويسترد المعبود اذ نكاه وفاه بالعدل والمحقوق  
 ويرجع به على الآخر ان صدقه في القيس اذ يده يده دليل التلخيص يبيعه القاضي فيه ان كذبه  
 الى آخر ما ذكره في باب ما يصدق فيه الوكيل والوصى والقاضي من اقد خصم عنه عند الاحتقاق  
 لانه لو اخطأ في قضائه ضمن لما في المحيط البرهان في من الحدود وهو شهداؤ بضمن الرجال على حصن  
 بالزنا فرجه الامام ثم وحدها عدم عبداً أو محدودا في قذف قد يمتد على القاضي ويرجع القاضي  
 بذلك في بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطأ وفيما يقضي  
 بضمن فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على القاضي له كالودع والوكيل وان كان الخطأ في المال  
 فان كان فاشماً يمد القاضي له أخذه القاضي وروده على القاضي عليه وان كان مشتهلاً كجنس قيمته  
 ورجع بذلك على القاضي له وان كان في ربحه أو قطع يلقى سرقة ضمن القاضي ويرجع بما ضمن في

ورجع المشتري على  
 الفرماء

(قوله كما تفصل العهدة  
 على الموكل عند تسدّد  
 جعلها على الوكيل في  
 المحجور عليه) الاولى  
 حذف لفظة في لصبر  
 المحجور عليه صفة للوكيل  
 والمراد اذا كان العاقد  
 عبداً أو صبياً يعقل  
 البيع وكلمه رجل يبيع  
 ماله فانه لا تتعلق المحقوق  
 بهما بل بوجوههما لان  
 التزام العهدة لا يصبغ  
 منها القصور الاهلية في  
 الصبي وحق السند في  
 العبد والاصل انه اذا  
 تسدّد تعلق المحقوق  
 بالعاقد تعلق باقرب  
 الناس الى العاقد وأقرب  
 الناس في مستلثان من  
 ينتفع بهذا القد وهو  
 الغريم كذا في فتح القدير

بيت المال وان ظهر ان الشهود فسقة لم يضمن القاضي لانه لم يظهر خطؤه بيقين لان خطأ القاضي انما يظهر اذا ظهر انه قضى بغير شهادة ولم يظهر لان الغاسق أهل الشهادة عندنا أهـ والمتقول في الخلاصة والبرزانية والمحيط المذكور من كتب القضاء عدم ضمان القاضي اذا أخطأ وهو مخالف لما في المحيط من المأثور (قوله وان أمر القاضي الوصي ببيع لهما فاشترى الوصي ببيعهم فاشترى الوصي قبل القبض وضاع المال رجح المشتري على الوصي وهو على الغرماء) لانه عاقبة ما بين من المبت بقرج الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته أطلقه فجهل وصى المبت وصى القاضي لانه كوصى المبت في الاحكام كلها الا في مسائل ذكرناها في الفوائد فونائب المبت لا للقاضي بدليل ان القاضي لا يملك الشراء لنفسه من مال اليتيم ولو نصب وصيا فاشترى منه صح كذا ذكره الامام المحمدي وشراء القاضي من امته لا يجوز ايضا والتقييد بأمر القاضي اطلاقا وليعلم حكمه بغير أمره بالاولى ولهذا قال الامام المحمدي وأمر القاضي وعلم أمره سواء وانما يرجع الوصي على الغرماء لانه حامل لهم ولو ظهر لبيت بعد ذلك مال يرجع الغرم فيه بدنه لا بد منه لم يصل الوصي بجمع بياضه من الوصي أو للشترى في المستثنين وقيل لا يرجع به في الثانية والاوّل أصح وفتح بعد التامة السر حكى علم الرجوع في الاولى فقد اختلف التصحيح كذا في فتح القدير والسر حكى بضم السين فصحكون الرأه وقع الخاء الجعنة والكاف وفي آخرها التاء ثالث الحروف نسبة الى سر حكّت قرية بقرحسان صغر قسند فيجب اليها محمد بن عبد الله بن باعل ذكره عبد القادر في الطبقات وافاد ذكر المؤلف رحمه الله البيع للغرماء ولم يذكر الوارث مع انهما سواء اذا لم يكن في التركة دين كان العاقبة طاملا له ف يرجع عليه بما حققه من العهدة ان كان وصى المبت وان كان القاضي أو امته هو العاقبة يرجع عليه المشتري كذا ذكره الشارح لان ولاية البيع للقاضي اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع وفي تلخيص الجامع من باب بيع الوصي من الوصايا أو وصى بان يشتري بالثلث ويعتق فبان بعد الاثبات دين بصح بالثلث فشراء القاضي عن الموالي كي لا يصير خصما باله هتدواعتاه لغو لتعدي الوصية وهي الثلث بعد الدين وشراء الوصي وعقبة عن نفسه تلك ضمن الخلافة كالوكيل وقيل بعنده أبو يوسف بالجهميل بقرع على القين وان نصبه القاضي لانه عكس الامين بدوب عن المبت لا القاضي لما قرى بيع الغنائم ويعتق عن المبت بثلث ما اشترى القاضي أو غرم الوصي وبما الوصية الا ان يظهر له مال يخرج الاوّل من ثلثه فمقلب الوفاق اليه والمخلاف الى الثاني وينعكس الجواب اهـ وفي شرحه هنا قرى باب بيع الغنائم من كتاب البيوع ان تصرف امين الامام كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام حكم وكذا تصرف امته ولهذا لم يميز لكل واحد منهما ان يشتري من نفسه شيئا لنفسه من الخفية وان كان فيه منفعة ظاهرة فلغنا من بان اشترى بثلث القيمة يادة لا يتقن الناس في مثله ومن مشايخنا من قال ان هذا قول محمد ما عندهما وان كان فيه منفعة ظاهرة فيجوز كوصى القاضي والاصح انه قول الكل نص عليه في الخفية وهذا بخلاف الوصي لان القاضي امام مقام المبت يحكم الولاية العامة عند مجز المبت لا مقام نفسه فصا ركان المبت بنفسه اقامه وتصرف المبت ليس يحكم فكذا تصرف نائبه اهـ وقيل بغير هذا ان الامام كالقاضي فعله حكم وفي قضاء الملتقط اذا قال القاضي جعلتوكيلا في تركه فلان فهو وكيل بالمحفظ فقط واذا قال جعلتوك وصيا فهو وصى عام كذا روى عن أبي يوسف وبه أخذ القاضي وذكر المحمدي في شرح الجامع الكبير وروى الوصي ان

وان أمر القاضي الوصي ببيعهم فاشترى الوصي قبل القبض وضاع المال رجح المشتري على الوصي وهو على الغرماء

(قوله وهو مخالف لما في المحيط) قال الرمي يمكن التوفيق بان يريدهم ضمانه عدم استقرار الضمان عليه يرجوعه في بيت المال فكانه لضمانا عليه تامل (قوله) ويرجع بياضه من الوصي أو للشترى في المستثنين أي في مسألة بيع القاضي أو امته والرجوع فيها بياضه للشترى وفي مسألة بيع الوصي والرجوع فيها بياضه الوصي وكان الاوّل ان يقول ويرجع بياضه ايضا أي كارجع بدنه (قوله ثالث الحروف) أي حروف الهجاء لا حروف الكلمة (قوله) لانه عكس الامين فعل الامين

(قوله لان طاعة اولى الامر واجبة) قال العلامة الميرى فى آخر شرحه على الاشياء والنظائر عند الكلام على شروط الامامة ثم اذا وقعت البيعة من اهل المحل والمقتصدار لعلما يقتضيان طاعته كفى خزانة الاكل وفى شرح الجواهر يجب طاعته فيها باجماع الدين وهو ما يعود نفعه

• ٨

والاجماع له وفى النهاية وغيرها روى عن ابي يوسف لما قدم بشد اد على الناس العبد وكلفه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضى الله تعالى عنهما روى عن محمد هكذا وتأوله ان هرون امرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك امتثالاً لآمره وقد

ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرحم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسلك فعله

نصوا في المجاهد على امتثال أمره في غير محبة وفى التتار خاصة عن الخط اذا أمر الامير اهل العسكر بشئ فعصاه فى ذلك واحد فالامير لا يؤذيه فى أول وهلة ولكن ينهيه حتى لا يعود الى مثل ذلك بلا عذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين فى ذلك عذراً فاعتذر ذلك بمضى عليه ولكن يحلفه بالله تعالى لقد فعلت

يباع عبده ويشتري بثمنه نعمة فتعق عنه فباع الوصى العبد واشترى بثمنه نعمة فاعتقها وهو الثالث ثم رد العبد بسبب ثمن الوصى الثمن ويقال له بيع العبد فان بلغ ذلك الثمن والعق جازر عن الميت كما كان وان كان أكثر من الاول أو أقل يعق عنه لانه الميت لانه ثمن خلافه لان الثمن هو الباقي ولم يشتر بثمنه فصار محالفاً ويشتري هذا الثمن نعمة فتعق عن الميت كما أمره ولو استعق رجوع المشتري على الوصى ويكون العتق عن الوصى ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ لان الميت لم يوص فى ذلك شئاً نعم الوصى ان يشتري بثمن ذلك العبد وتسمى ان العبد لغیره اه (قوله ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرحم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسلك فعله) لان طاعة اولى الامر واجبة بالاية الشريفة وتصدق بقطاعة له قيد بعد التوبة وعمله لتعق عنه التهمة وان كان عدلاً جاهلاً يستغفر وان احسن الشرائط وجب تصديقه والا وكذا ان كان فاسقاً الا ان يعاين المحجة لاحتمال الخطأ والمحبة ولا يعى على القاضي وما ذكره المصنف قول الماترىدى وفى الجامع الصغير لم يقيد بهما ثم رجح محمد فقال لا يأخذ بقوله الا ان يعاين المحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذنا مننا لفساد أكثر قضاة زماننا والسند ركة غير يمكن كذا فى الشرع وفى العناية لا سيما قضاة زماننا لان أكثرهم يتولون بالشراف حكمهم بالعلم ومعناه ان يشهد القاضي والعدل على شهادة الدين شهدها بسبب المحل لحكم القاضي والا كان القاضي شاهداً على فعل نفسه كذا فى فتح القدير واستثنى فى الهداية من هذا الكلي كتاب القاضي الى القاضي لضرورة احياء المحقوق ولان المحجة تنق مثله فلما تقع اه فظاهر الاختصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه سواء كان قسلاً أو قطعاً أو ضرباً كفى الكتاب أو غيرهما فلو قال قضيت بطلاقها أو بعتقه أو ببيع أو نكاح أو اقرار لم يقبل قوله والمحاصل ان الامام محمد المارجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين المحجة لم يحرمه المشايخ على اخلاقه فنهى من زادوا ويشهد بذلك مع القاضي عدل وهو روايته عنه وقد استبعد فى فتح القدير بكونه بعد فى العادة وهو شهادة القاضي عند المجادل ومنهم من استثنى كتاب القاضي كما قد علمت والا كفاً بالواحد على هذه الرواية حتى ثبت بشاهدين وان كان فى زنا فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الاسيحيان وأما الامام أبو منصور الماترىدى فقد نهى العالم العدل ائمن كان متصفاً بهما فيقبل قوله لان عدم الاعتماد على غلط القضاة والغلط وهو مستوفى فى العالم العدل وذكر الاسيحيان ان المسئلة مصورة عند أبي حنيفة فى القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الاولى القضاء ولا يؤثر بامر مدلتاق له فاقاله أبو منصور كنهى عن منذهب الامام فلهذا اختاره فى الكتاب وفى التهذيب ويصدق القاضي فيما قال من التصرف فى الاوقاف وأموال التيامي والتامين من اداه وقضى واذا رفع الى القاضي انك حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق فيه اه وفى

هذا صدر اه وقد أخذ الميرى من مجموع هذه النقول انه لو أمر اهل بلدة بتسليم ايام بسبب القلاء او اولى ماوجب امتثال امره والله تعالى اعلم (قوله وكذا ان كان فاسقاً) مطوف على لئفى القدير بعد الاول والمعنى والا يحسن الشرائط او كان فاسقاً لا يجب تصديقه الا ان يعاين المحجة (قوله لم يقيد بهما) أى بالعدل والقولم (قوله لما رجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين المحجة) الصواب ابدل عن بالى كمالا يعنى بانق تامل

جامع

جامع القسرين من الفصل العاشر وروى ابن مسماع ان القاضي لا يقضى بعله أقول ينبغي ان يفتى  
 به في غير كتاب القاضي لمضى ظاهر في أكثر قضاة الزمان أصح الله شأنهم ورايت في عيون المذاهب  
 انه لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالرحم أو بالقطع فاعله وسعك ان تقعله لا غنى لك  
 والشافي في قول ومحمد في رواية به يفتى اه فقد ثبت ان الفتوى على ما رجح السهمي لكن  
 رايت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيدانه مع رجوع محمد إلى قول أي حنيفة وأبي  
 يوسف رواه هشام عنه اه والحاصل المفهوم من شرح الصدر الشهيدان الشافعيان فلا يقبل  
 أخباره عن إقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان مجردا أولا وافقهما ثم رجع عنه وقال لا يقبل  
 الا بغير رجل آخر عدل السهمي هو للرد يقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقا مع رجوعه إلى  
 قوله ما واما اذا أخبر القاضي بإقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالمحذم يقبل قوله بالاجماع وان أخبر  
 عن ثبوت الحق بالسنة فقال قامت بذلك سنة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين  
 جمعا اه ثم اعلم ان القاضي اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد على قضاة سواء كان دينه أو بإقرار  
 مطلقا في آخر ما ذكره الصدر الشهيد ولا يضمن لشهادته عليه في محل ولا يثبت فلو أشهد على قضاة  
 بعد ما خرج من المصر لم ينع الشاهدين الشهادة وان ساله بقبلا كاذره المحصر في شرح الجامع  
 الكبير قوله وان قال قاض عزل رجل أخبرت منك الفأود فعتبه الى زيد قضيت به عليك فقال  
 الرجل أخذته ظلمنا فقال للقاضي وكذا قال القاضى وكذا قال  
 قال قضيت بقطع يدك  
 في حق اذا كان المقتوع  
 يده واما خونه فماله  
 مقرانه فعله وهو قاض  
 قوله ان الشافعي قال  
 يقول أخباره عن إقراره  
 أي أخبار القاضي عن  
 إقرار المحرم بما لا يصح  
 رجوع المقر عنه  
 كالقصاص وحده القذف  
 والاموال والطلاق  
 وسائر الحقوق

وان قال قاض عزل رجل  
 أخبرت منك الفأود فعتبه  
 الى زيد قضيت به عليك  
 فقال الرجل أخذته ظلمنا  
 والقول للقاضي وكذا قال  
 قال قضيت بقطع يدك  
 في حق اذا كان المقتوع  
 يده واما خونه فماله  
 مقرانه فعله وهو قاض

قوله ان الشافعي قال  
 يقول أخباره عن إقراره  
 أي أخبار القاضي عن  
 إقرار المحرم بما لا يصح  
 رجوع المقر عنه  
 كالقصاص وحده القذف  
 والاموال والطلاق  
 وسائر الحقوق

والقول لها وكذا في كل شيء أخذ منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر للضمان باسناد الفعل الى حالة المنافسة للضمان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى أقر بأخذ مالها ثم ادعى التحليل لنفسه فصديق في اقراره ولا يصديق في دعواه التحليل له وكذا القول لرجل اكلت طعامك باذنك فانكر الاذن ضمن المقر وذو الشارح ان هذا الفرق غير مخلص وهو كما قال وقد خرج هذا الفرع ونحوه بما رزناه على القاعدة من قولنا من كل وجه لان كونها امة لا ينفي الضمان عنه من كل وجه لانه يضمن فيما لو كانت مرهونة وامانة مدبونة فلم يرد واصل المسئلة في الجمع من الاقرار قال ولو أقر حري في أصل باغضمال قبل الاسلام أو بانلاف آخر بعده وأوصى بمال حري في دار الحرب أو بقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الاسلام أفنى بعدم الضمان في الكل قال المصنف في شرحه وقال لا يضمن لانه أسنده الى حالة قد جمعا معها الضمان في الجملة فلا يبرأ بهذا الاسناد وفي الزاوية صدد هذا لسان عند الشهود فلا يفي ما لكه ضمانه فقال كانت نسخة وقوع دارة القول للضمان لا نكارة الضمان والشهود يشهدون على الصبي على عدم النجاسة وكذا لو أناف لمح طواف فطوبى بالضمان فقال كانت نسخة طائفته لا يصديق والشهود ان يشهدوا انه محمد ذك بحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي أن رجلا وقتل رجلا قال كان اردنا وقتل أبي فقتله فضا صا او لردة لا يبرأ فاجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك امر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حد حتى يقرأ ويحلفوا كتنى باليمين الواحدة في المال وبضمسين يمينان في الدم له والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

آخرها عن القضاء لانها كالوسيلة له وهو المقصود وهي سببه الكلام فيها في مواضع الاول في معناها لغة وشريعة واصطلاحا فالاول كافي المصاح غير قاطع نقول منه شاهد الرجل على كذا ورعا قالوا شاهد الرجل يسكون الهاء للتضعيف وقولهم أشهد بكذا أى أحلف والمشاهدة المعاينة وشهده شهودا أى حضر فهو شاهد وقوم شهودا أى حضور وهو في الأصل مصدر وشهدا يضامثل واكع وركع وشهد له بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهدوا جمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر وبعضهم يشكروه وجع الشهده شهودوا وشهدوا وشهدوا شاهدوا وجمع الشهداء اه وفي المصاح ما قد جرى على السنة الامثلة واختلفا في أداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيرهم من اللفاظ الدالة على تحقيق الشيء أو ما لم يتحقق وهو موافق لالفاظ الكتاب والسنة أيضا فكان كالايجاع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ولا يخلو عن معنى التعبد اذ ينقل غيره ولعل السرفسة ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء ما فاتا فاسترط في الاداء ما يفي عن المشاهدة واختصت بشي يدل على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ وهو أشهد لفظ المضارع ولا يجوز شهدت لان الماضي موضع الاخبار وما وقع تحققت أى فيها منى من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار عن الماضي فيكون غير محبذ به في الحال وعليه قوله تعالى حكايته عن أولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام وما شهدنا الا بما عينا لانهم شهدوا عند أيهم ولا يبرقته حين قالوا ان انك سرق فلما اتهمهم اهتدوا عن أنفسهم بانهم لا يصح لهم في ذلك فقالوا وما شهدنا عندك ما باعنا بقولنا ان انك سرق الا بما عينا

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

(قوله وذو الشارح ان هذا الفرق غير مخلص) قال في المحواشي السعدية لعدم جريانه في صورة التزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامة كما لا يخفى (قوله فالقول للضمان الخ) ظاهره أن القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه متضبا واما الضمان فلا يضمن قيمته متضبا قال الشيخ شرف الدين الغزى وقد أضاف في تنوير البصائر على الانشاء أبو السعود وعليه فقوله لا نكارة الضمان معناه ضمان للتل

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

طائفة من اخراج الصواع من رحله والمضارع موضوع للاخبار في الحال وإذا قال أشهد فقد أخبر في  
الحال وعده قوله تعالى قالوا أشهدوا بالشر رسول الله أي نحن الآن شاهدون بذلك وأما فقد استعمل  
أشهد في القسم فهو شاهد بالله لقد كان كذا أي أقسم قسم من لفظ أشهد بمعنى المشاهدة والقسم  
والاخبار في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقد ما طلعت على ذلك وأنا إلا أن أخبر به وهذه  
المعاني مفعولة في غيره من الالفاظ فلذا اقتصر أحكامها وأما ما لا تأوؤ وقوله لهم أشهد أن لا إله إلا الله  
تعدى بنفسه لأنه بمعنى أعلم اه وأما الثاني فذكر المؤلف بقوله (هي اخبار عن مشاهدة وصان  
لا عن تقصي وحسان) أي الشهادة وصريح الشارحان هذا معناها القوي وهو خلاف الظاهر  
وأما هو معناها الشريعي أيضا كما أفاده في إيضاح الإصلاح والمشاهدة المعانية كما قدمناه والعيان  
بالكسر المعانية كما في ضياء المحلوم فهو تأكيد والتقضي المحمّس والمحمسان بالكسر الظن وأورد  
على هذا التعريف الشهادة بالتسامع وأنها لا يمكن عن مشاهدة وأجاب في إيضاح بان جوازها  
انما هو للاسفسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس ولكونها اخبار عن  
معانية قال في الحاشية إذا قرئ عليه صلوات ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد عاينه كذا في المحظر  
والإباحة وفي المتن إذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فتشهد انما فلا تله أن يشهد عاينه كذا في المحظر  
يشهد عليها وان رأى شخصها أو قرئ عنه فتشهد انما فلا تله أن يشهد عليها اه وعلم  
مسئلة الشهادة بمافي الصلح في شهادات البرازية وأما معناها في الاصطلاح فقال في العناية  
اخبار صادق في مجلس المحكم لفظ الشهادة فالأخبار كالجس وقوله صادق يخرج الاخبار الكاذبة  
ومابعد يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات اه ويرد عليه قول القائل في مجلس القاضى  
أشهد بؤية كذا البعض العرفيات والأولى أن يزاد لا يثبت حتى كافي قطع القدير ولم يقولوا بعد  
دعوى لظنّها عنائها في نحو عتيق الأمّة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لاعتبارها مطلقا وقول  
بعضهم انها اخبار بحق للغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانها  
اخبار بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شعوره لما إذا أخبر بما يوجب الفرقه من قبلها قبل  
الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما أشار إليه في إيضاح الإصلاح وكأنه لاحظ انه لم يقصر  
بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر وجوابه ان سقوطه عن الزوج ما تدا إلى انه له فهو كالشهادة  
بالإقرار عن الدين فانه اخبار بحق للدين وهو السقوط عنه وكذا هنا وجعل الاخبار أربعة والرابع  
الانكار وهما إلى الشرح النجاشي وأما الثاني فركبتها لفظ أشهد بمعنى التحسر دون القسم كذا في  
الشرح ما لم يأت في آخرها بما يوجب الشك فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لا تقبل كما لو قال في ظني  
بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح الإبراء ولو قال فلان  
على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الإقرار كذا ذكره الامام المحمدي ولو قال المصلح هو عدل فيما أعلم  
لا يكون تعدلا ذكره في باب أدب القضاء للخصاف والمأصل ان قوله فيما أعلم بعد الاخبار موجب  
للتكثير في عرف القبط وأما الثالث فشرطها العقل الكامل والاضط والولاية والقناعة على التمييز  
بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالسمع والبصر هكذا في الشرح وفتح القدير والعناية ولكن زاد  
فيها الاسلام كان المدعى عليه معلما وفي كلامهم قصور لان من الشرائط ان لا يكون بينه وبين  
المشهود قسرة الولاد ولا زوجة وان لا يدفع عن نفسه مفرما وان لا يجاب لنفسه مفعما وان  
لا يكون بينه وبين المشهود عليه عداوة دينية كإسباني مفعلا والظاهر انهم إنما تركوا هذا لان

هي اخبار عن مشاهدة  
وعيان لا عن تقصي  
وحسان

## وتلزم بطلب المدعى

(قوله فاجبر جمع الى الشاهد البلوغ والحرية الخ) ترك الجمع وقد ذكره فيهما تركا غاعن الشرح وبه نصير فثابتة عشر (قوله ما لم يحصل أن شرائطها أحد وعشرون الخ) هذا الماحصل غير موافق لما قبل الموافقة له أن يقال ما لم يحصل أن شرائطها أربعة وعشرون شرائط الفصل ثلاثة وشرائط الاداء أحد وعشرون من شرائط الشاهد تسعة عشرة فامة وسبعة خاصة ومنها شرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد

مراهم بيان شرائط الشهادة في الجملة لا بالنظر الى المشهود له والمشهد عليه ولذا ترى بعضهم ترك قبل الاسلام لجواز شهادة الكافر على منله والاحسن ما في السدائع من أن شرائطها ثمانية ما هو شرط فعلها وما هو شرط ادائها فالاول ثلاثة العقل وقت الفصل والبصر فلا يصح تحملها من مجنون ومسي لا يعقل وأعمى وان يحسكون الفصل بما ينسب للمشهود به بنفسه لا بشيخه الا في أشياء مخصوصة يصح الفصل فيها بالتسامح ولا يشترط للفصل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت الفصل صبيغا قلا أو عبدا أو كافرا أو فاسقا لم يلغ الصبي وقتي العبد واسلم الكافر وثاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل وأما شرائط ادائها فاربعة أنواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة ومنها ما يرجع الى مكانها ومنها ما يرجع الى المشهود به فاجبر جمع الى الشاهد البلوغ والحرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرطا وجوب القبول على القاضي لا حواجز وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجر الشاهد الى نفسه مقننا ولا يدفع عن نفسه مفرقا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه وأحد الزوجين للآخر وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكله وان يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء إذا كان له فلا يجوز اعتقاده على خطئه من غير تدكير عند خلاها وما أعما يحض بعضها فلا سلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة بالحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما اذا كان من حقوق المباد وموافقتها للدعوى فيما يشترط فيها فان خالفنا لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند امكانه وقيام الرافعة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكرانا لا لصدقه فالاصالة في الشهادة بالحدود والقصاص وتعد حضوره والاصل في الشهادة على الشاهد ومنها ما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يقع عليه الحال واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به فقدم من الشرائط الخاصة بالماحصل أن شرائطها أحد وعشرون شرائط الفصل ثلاثة وشرائط الاداء تسعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد وسائر صفات الشاهد الذي ينسب القاضي شاهد الناس والرابع سبب وجوب طلب ذي الحق أو خوف فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق يجب عليه ان يشهد بالطلب الخامس حكمها وجوب الحكم على القاضي السادس في صفاتها فتمتلا وأدومسافي السابع في بيان أن القياس علم قبولها لاحتمال الكذب لكن لما شرطت العدد لترجيح جانب الصدق ووردت النصوص بالاستتعداد جعلت موجبة الثامن محاسنها كثيرة منها امثال الامر في قوله تعالى كوفوا بواثيقكم شهداء لعلهم يسمعون وشرائطها تسعة في دليلها وهو الكتاب والسنة والاجماع العاشر في أهلها وقد علم من الشرائط (قوله وتلزم بطلب المدعى) أي ويلزم ادائها والشاهد اذا طلبه المدعي فحضر كتمانها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو نهي عن الكتمان فيكون أمرا بضد حيث كان له ضد واحد وهو كتمان الامر بادائها ولنا أسند لاثم الى رأس الاعضاء وهو الالة التي وقع بها ادائها لم يعرف أن اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كله فقوله أبهرته يعني أكد من قوله أبهرته وقيل الامام الرازي في أحكام القرآن الكتمان بعدة القلب على ترك الاداء باللسان وقيل النفي آثم بغاير وان الله يحسب قلبه بالكتمان وقيل انه ليس في القرآن وعدا شد منه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرض ضم أمع احتمال ان يراد نهي المدينين عن كتمانها كما

احتمل أن يراد نهي الشهود قال القاضي ولا تنكحوا الشهادة أيها الشهود أو المدينون والشهادة  
شهادتهم على أنفسهم اه فعل الثاني المراد النهي عن كتمان الأقرار بالدين والاولى الاستدلال  
على فرضيتها بالاجماع واحتمل أن الضمير في قول المؤلف تلزم عائدا الى الشهادة بمعنى تحملها لا بمعنى  
أدائها فان تحملها عند الطلب والتعين فرض كإسبا في وعلى هذا ففي القدر من أنه أن يراد بها  
تحملها فالنهي لكرهاته التزبه التي مرجعها خلاف الاولى مشكل وذ كر الام الرأزي في أحكام  
القصر أن قوله تعالى ولا يلبسوا الشهادة اذا ماعاد عاوم في الفصل والاداء لكن في التحمل على  
للمتعاقدين المحضور اليها للشهاد ولا يلزم الشاهدين المحضور اليها وفي الاداء يلزمهما المحضور  
الى القاضي لان القاضي باقي اليها ليؤدبا ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقطت  
الباقين وتبين اذا لم يكن الاشاهدان سواء كانت الفصل اولاداء اه فعلى هذا يقال انها تلزم أي  
تفترض كفاية ثم صرح بان عليهما الكتابة اذا لم يوجد غيرهما اذا كان الحق موقولا ولا اقلا ثم انما  
يلزم اداؤها بشروط الاول طلب المدعي فيما كان من حقوق العباد حقيقة او حكا وانما قلنا او حكا  
لدخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بلا طلب  
كافي ففع القدر لكونه طال بالاداءه حكا وانما فسدنا بحقوق العباد في القصة اوجب المشايخ  
في شهود شهودا بالحرمة المطلقة بعد ما نروا وشهادتهم خمسة ايام من غير عذر انها لا تقبل ان كانوا  
طالمن ماتهم بعيان عيش الا زواج ثم نقل عن العلماء المجامع والمحيط الانصاف وكما في الائمة  
البيهي شهودا بعيان شهور ما قرر الرازي وج بالطلقات الثلاث لا تقبل اذا كانوا طالع بعضهم  
عش الا زواج وكثير من المشايخ احووا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم بعذر تقبل ما ن  
عن امرأة وروى فيشهد الشهود انه كان اقر بمرمها حال عته ولم يشهد وان ذلك حال حياته لا تقبل  
اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا الى آخر ما فيها الثاني ان يعلم القاضي  
يقبل شهادته فان علم انه لا يقبلها لا يلزمه الثالث ان يتبين عليه الاداء فان لم يتبين بان كانوا اجاعة  
فاذ غيره ممن تقبل شهادته فقبلت لها ثم بخلاف ما اذا أدى غيره ولم تقبل فان من لم يؤد عن قبل يات  
بامتناعه وهذا اذا لم تكن شهادته أسرع قبولاً من غيره فان كانت أسرع وجب الاداء وان كان  
هناك من تقبل شهادته كافي ففع القدر الرابع ان لا يتصرف عدلان بسلطان المشهود به فلو شهد عند  
الساهد عدلان ان المدعي قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشتري أعتق العبد أو ان  
الولي عفا عن القاتل لا يسمع ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل كافي الخلاصة وان لم يكن  
التصرف عدلا بالخيار والشهود ان شاؤا شهدوا بالدين وأخبروا القاضي بغير القضاء وان شاؤا امتنعوا  
عن الشهادة كذا في الرازي يقولون كان للضمر واحد عدلا لا يسمع ترك الشهادة وكذا لو قالوا باننا  
ارضاعهما من امرأة واحدة وكذا لو باننا واحدا يتصرف في شيء تصرف الملاك وشهد عدلان عنده  
ان هذا الشيء لفلان آخر لا يشهد ان انه للتصرف بخلاف اخبار الواحد العدل ولو اخبره عدلان انه  
باع من ذي اليد ان يشهد بما علم ولا يلتفت الى قولهما كذا في البرازية أيضا وفيها في الشهادة  
بالتسامع اذا شهد عندك عدلان بخلاف ما سمعته من وقع في قلبك صدقه لم يسمع لك الشهادة الا اذا  
علمت يقينا انها كاذبان وان شهد عندك عدل بخلاف ما وقع في قلبك من جماع الخمر لك ان تشهد  
بالاولى لان يقع في قلبك صدق الواحد في الامر الثاني اه وينبغي أن يكون الاستئذان في كل  
شهادة كالا يخفى الخامس أن يكون القاضي الذي طلب الشاهد الاداء عنده عدلا لمافي البرازية

(قوله وانما قلنا او حكا  
للسئل الخ) قال بعض  
الفضلاء ونظر فيه  
المفتي بان الواجب في  
هذا العلم المدعي بما  
يشهد فان طلب وجب  
عليه أن يشهد ولا لا  
اذ يحتمل أنه ترك حقه  
(قوله فان كانت أسرع  
وجب الاداء الخ) فيه تأمل  
مفتي وانه لعلم  
ظهور وجه الجواب  
حيث كان هناك من  
يقوم به الحق جوي كذا  
نقله بعض الفضلاء  
واكتنه بحقه في مقابلة  
المتقول فقد ذكر المسئلة  
في شرح الوهبانية عن  
الحانية



(قوله السادس ان لا يقف الشاهد الخ) قال الرمل قال في الجوهرة وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان حائرا وغيره  
 أول تذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله وفي شرح منظومة ابن وهبان الخ) أقول قال شارحها العلامة عبد  
 البر بن الصنعة نقلا عن مختصر الهيكل لنبأ آخر جرح الشهود الى ضعة اشترها طائرا جرح لهم دواب لربك وهذا ان لم يكن لهم قوة  
 الشئ ولا عاقبة الكرى تقبل ٦٤ شهادتهم والا فلاقان كل طعاما للشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب

في الركوب ما قال اما في  
 الطعام ان لم يكن المشهود  
 له هيا طعاما للشاهد بل  
 كان عنده طعام فقدمه  
 اليهم واكسوه لا ترد  
 شهادتهم وان هيا لهم  
 طعاما فأكوه لا تقبل  
 شهادتهم هذا اذا فعل  
 ذلك لاداء الشهادة فان  
 لم يكن كذلك لم يكن  
 جرح الناس للاستشهاد  
 وسترها في الحدود احب

واجاب خلف بن ايوب فيمن له شهادة فرفعته الى قاض غير عدل ان يعتنع عن الاداء حتى يشهد  
 عند قاض عدل اه وجزم به في السراجية مالا يانه ربا لا يقبل ويجرح اه فعلى هذا لو  
 غلب على نفسه انه يقبله لشهره مثلا ينبغي ان يتعن عليه الاداء وكذا المعدل لوسال عن الشاهد  
 فاجبر بانه غير عدل لا يجب عليه ان يعده عنده وهي في ادب القضاء للخصاف السادس ان  
 لا يقف الشاهد على ان المقر اقر خوفا فان عذب بذلك لا يشهد ان قال المقر اقرت خوفا وكان المقر له  
 سلطانا فان كان في يد دعوى من أعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه فشهد عند القاضي واخره  
 انه كان في يد دعوى من أعوان السلطان كما في الرأية السابع ان يكون موضع الشاهد قريبا من  
 موضع القاضي فان كان بعد اصيبت لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى أهله  
 في يومه ذلك قالوا لا يام له بلغة الضر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم ان كان  
 الشاهد شيئا كبيرا لا يقدر على المشي الى المجلس المحاكم وليس له شئ للركوب فاركبه المدهي من عنده  
 قالوا لا بأس به وتقبل به شهادته لانه من باب الاكرام للشهود وفي الحديث كرموا الشهود وان كان  
 يقدر واركبه للمدهي من عنده قالوا لا تقبل كذا في كراه السراج وفي الفتوى السراج واحتج  
 الى اداء شهادتهم هل يلزمهم كراه الدابة قال لا رواية فيه ولكن معتمدين المشايخ انه يلزمهم اه  
 وفي فسخ القدر ولو وضع للشهود طعاما فاكلوا ان كان هيا من قبل ذلك تقبل وان صنع له لاجلهم  
 لا تقبل ومن عجل لا تقبل فيسما وعن أبي يوسف تقبل فيسما للعبادة الجارية بطعام من حل محل  
 الانسان من يرض عليه شاهدا ولا يؤسمة ما تقدم من ان الاداء اذا كان بالشرط لقص حاجته  
 عند الامر يجوز كذا فيسمل وفيه نظرفان الاداء فرض بخلاف الذهاب الى الامير اه وجزم في  
 الملتقط بالقبول مطلقا وفي شرح منظومة ابن وهبان للخصاف الفتوى على قول أبي يوسف وأشار  
 المؤلف رحمه الله الى ان الشاهد اذا لزمه الاداء بالشرط المذكورة فيه فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم ادى  
 فانها لا تقبل ذكره شيخ الاسلام لم تكن التهمة فيه اذ يمكن ان تاخيره لعذر ويمكن انه لا تقبل  
 الاجرة وتقبه في فسخ القدر بقوله والوجه القبول ويحتمل على العذر من نسيان ثم ذكر وغيره  
 اه والى ان الفصل كالاداء فلزم عند خوف الضياع وفي النزاع لا بأس بالرجل ان يقر زعن  
 قبول الشهادة وعملها ما لم يبعثه ان يكسب شهادته أو يشهد على عقد أو يطلب منه الاداء ان كان  
 يبيع غيره فله الاتساع والا اه وفي الملتقط الاشهاد على المداينة واليوسف فرض كذا رواه نصير  
 اه وذكر الامام الرازي في احكام القرآن ان الاشهاد على المداينات والمداينات مندوب الا للز  
 البير كالحزب والماء والبقول وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل (قوله وسترها في الحدود احب)

وهيا لهم طعاما لو بعث  
 لهم دواب واخرجهم  
 من المصير فركبوا واكلا  
 طعامه اختلقوا فيه قال  
 الثاني في الركوب لا تقبل  
 شهادتهم بعد ذلك وتقبل  
 في كل الطعام وقال محمد  
 لا تقبل فيهما والفتوى  
 على قول الثاني لجري  
 المداينة سيما في الانكحة  
 ونثر السكر والدرهم ولو  
 كان قادحا في الشهادتنا  
 فعلوه كذا في الفتوى  
 اه (قوله وتقبه في

فسخ القدر بقوله الخ) قال العلامة عبد البر بن الصنعة عني ان  
 الوجه كمال شيخ الاسلام سيما وقد فسد الزمان وعزم من حال الشهود والتوقف وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظواهر ان هذا  
 معترف كل حرف لا يتوجه فيها تاويل (قوله وفي الملتقط الاشهاد على المداينات واليوسف فرض) قال في التارخانة من الهيكل  
 وذ كرفي فتاوى أهل معرفتنا ان الاشهاد على المداينة واليوسف فرض على العباد الا اذا كان شاحقا لا يخاف عليه التلف وبعض  
 المشايخ على ان الاشهاد مندوب وليس بفرض

لقوله

لقروله عليه الصلاة والسلام الذي شهد عنده لو سترته بثوبك لكان خيرا لك وللقاطب هزال  
والضمير في سترته لما عرّض الله عنه وتعب الاستدلال بذلك فان ما عرّض بالرائي ولم يشهد عليه  
احد وانما هزال أشار عليه بالاقرار فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهذا ذلك قال لم أدرك في  
الامر سمعة والعديد من ستر مسلم ما ستره الله في الدنيا ولا الآخرة وفيما نقل من تلخيص الدرر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم دلالة ظاهرة على أفضلية السر وأما بقوله  
أحب أن عدي عه جائر إقامة الحسنة لم يافه من آتالة الفساد وتقلبه فكان حسنا ولا يارضه قوله  
تعالى إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الدين آمنوا إلا بقلان ظاهرها لهم يحبون ذلك لأجل  
إيمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ان تغافلها لا إشاعتها وكذا لا يارض أفضلية  
الستر آية النهي من كفائنها لانها من حقوق العباد دليل قوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا  
مادعوا اذا المحمود ولا مدعى فيها ورد قول من قال اتها في الدين بان العبرة للعموم اللفظ لا بخصوص  
السبب كما ذكره الرازي وألانه عام مخصوص باحد في السر وفي فتح القدير بان قلت كيف معك  
القول بتخصص عام الكتاب بهذه وهي اخبار آحاد أو بضابط الشخص عندكم المقارنة ومن  
أين ثبت لك ذلك قلت هذه الاخبار الواردة في طلب السر بلغت حلقا لا يقطعا بها عن درجة الشهرة  
لتعدد ممنونها مع قبول الأمة لها فضع الشخص بها وهي مستند الاجماع على تخسير الشاهد في  
المحمود فتبوت الاجماع دليل تبوت الشخص وأما المقارنة فانها هي شرط الشخص في نفس الامر  
وهذا الشخص ليس الذي ادعينا ليس بذلك بل هو جمع للمعارض على ما كتبناه في التعارض في  
كتاب تحرير الاصول من أن المجمع بين العام والخاص اذا تعارض ان يحمل على تخصيصه به فاذا  
وجب جله على ذلك تضمن الحكم متناهاه كان مقارنا أو لا انها ثبت بمحضات اول كما ذكر مصنفاتي  
التعارض المهرم على المجمع وبنت محبتها تضمن حكمتا بان المجمع كان مقدما على المهرم فضع حكم الوجوب  
ترجع المهرم وان لم يعلم تقدمه يعلم ناري نحو كثيرا ما يعترض بعض متاخرى الشارحين على كثير من  
المواضع المذكور فيها بالخصيص من اصحابنا بان المقارنة تغير معلومة فلا يثبت الشخص ومراهم  
في تلك الاماكن ما ذكرناه هذا كله اذا نظرنا الى مجرد إطلاق قوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا مادعوا  
اما اذا قيدناه بما اذا دعوا لله في الدين المذكور اول الآية فظاهر اه والآخر مردود بما قبله ناه  
وفيما ايضا من كتاب المحمود واذا كان الستر مندوبا اليه ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي  
مرجعها الى كراهة التز به لاتها في رتبة النسب في جانب الفعل وكراهة التز به في جانب الترك  
وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزا ولم يثبت به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتهك به  
بل بعضهم رعا افتخر به فيجب كون الشهادة اولى من تركها لان المطلوب الشارع اخلاء الارض  
من المعاصي والفواحش بالخطايا المفسدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من الغافل وبالزجر لهم  
فاذا ظهر حال الشهرة في الزنا مثلا والشرب وعلم المبالاة به واشاعته ما خلاء الارض المطلوب حينئذ  
بالتوبة احتمال يقابله ظهور عهها من اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الا حولا لا خلاء وهو  
المحمود خلاف من زنى مرة او مرار مستر احتجوا بمتند ما عليه فانه محل استحياب ستر الساهد وقوله  
عليه الصلاة والسلام لهذا في ما عرّض لو كنت سترته بثوبك الحمد وبسأني كان في مثل من ذكرنا  
وعلى هذا ذكره في غير مجلس القاضي واذا الشهادة بمنزلة الغيبة فيه فيحرم منه ما يحرم منها ويحل منه  
ما يحل منها اه (قوله ويقول في السرقة اخذ لاسرق) احباء بحق المسروق منه ولا يقول سرق محافضة

ويقول في السرقة اخذ  
لاسرق

(قوله وحكي الفخر الرازي في التفسير الخ) ٦٦ قال الرمي هذا ظاهر في أنه إذا ادعى أنه أخذ ماله أو دابتي تبيع وإن لم يبين وجه

الآخذ اه ذكره الغزوي

(قوله وأورد المعارضة

الخ) قال الرمي عبارة فصح

القدري وإن النص أوجب

أربعة رجال بقوله

تعالى أربعة منكم فقول

أمرتين مع ثلاثة مخالف

لما نص عليه من العدد

والمستدود ونفاة الأمر

المعارضة بمن محوم قوله

تعالى فإن لم يكن ثار رجلين

فرجل وأمرتان وبن

وشرط للزنا أربعة رجال

ولبيعة المحدود والقصاص

رجلان

هذه فتقدم هذه لأنها

مانعة وتلك مبينة اه

ولا يخفى عليك ما في كلامه

من المخالفة والإيهام

تامس (قول المصنف

ولبيعة المحدود والقصاص

وجعلان) قال الرمي

أطلقه ففهل القصاص

في النفس والعصوي

الخانة ولو شهد رجل

وأمرتان يقتل الخطأ أو

يقتل لا يوجب القصاص

تقبل شهادة نسو كذا

الشهادة على الشهادة

وكتاب القاضي إلى القاضي

لأن موجب هذه الخيانة

المال فتقبل فيه شهادة

على السر ولا نه لونه ت السرقه لو حجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل أحياهم مقوم مرج  
في غاية البيان بأن قوله أخذ أولى من سرق وعلى هذا فيحصل قول القدوري وحسب أن يقول أخذ  
على معنى ثبت لا الوجوب الفقهي وقوله في النافية فتعين ذلك مع قوله لا يجوز أن يكون سرق  
تسامح وانما الكلام في الأفضل وكل منهما جائز وحكي الفخر الرازي في التفسير أن هارون الرشيد  
كان مع جماعة الفقهاء موقوم أبو يوسف فادعى رجل على أخيه أنه أخذ ماله من بيته فامر بالآخذ فقال  
الفقهاء افتوا بقطع يده فقال أبو يوسف لا لأنه لم يقر بالسرق وإنما أقر بالآخذ فادعى المدعي أنه سرق  
فامر بها فافتوا بالقطع وغالقه أبو يوسف فقالوا له لم قال لا لأنه أقر أولاً بالآخذ وثبت الضمان عليه  
وسقط القطع فلا يقبل إقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فقبضوا اه (قوله وشرط للزنا أربعة  
رجال) لقوله تعالى واللاقي بآتين الفاحشة من نسائكهم واستشهدوا عليهم أربعة منكم ولقوله تعالى  
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولفظ أربعة نص في المحدود المذكور كذا في النسيئة وأوردناكم كذا تقولون  
بالمقوم فن آين لكم عمن جواز الأقل فأجاب الرمي بأنه لا إجماع وأوردنا المعارضة بين هذه وبين  
قوله واستشهدوا شهيدين الآية وأجاب في دفع القدري بأنها مبينة وتلك مانعة والتقديم للمانع  
وقد عفا في المحدود أنه يجوز كون الزوج أحدهم إلا في مثلثين أن ينفذها الزوج أولاً ثم يشهد مع  
ثلاثة وأن يشهد معهم على زناها بأنه مطاوعة ثم أعلم أن القتي المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وإن لم  
يصدق المولى ويستحق المولى إذا أنكره للعتق وفيه خلاف ذكره في الخيانة وأب القضاء للمصنف  
أعلم أنه يجوز أن يكون من الأربعة ابن وزوجها وحاصل ما ذكره في المصنف البرهاني أن الرجل إذا كان له  
أمرتان ولا أحدهما خمس شين فشهد أربعة منهم على أخيهم أن زنى بامرأة أبهم تقبل إلا إذا كان  
الأب مدعياً أو كانت أهم حجة (قوله ولبيعة المحدود والقصاص رجلمان) أي وشرط لها شهادة  
رجلين لقوله تعالى واستشهدوا الآية فلا تقبل شهادة النساء فيها لمحدث الزهري مضت السنة من  
أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفتين من بعده أن لا شهادة للنساء في المحدود والقصاص ولأن  
فيها شبهة البديلة لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندى بالشهات كذا في الهداية وانما  
لم يكن فيها حقيقة البديلة لأنها إنما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع إمكان الأصل ولست  
كذلك فإنها حائزة مع إمكان العمل بشهادة الرجلين كذا في النافية وغيرها وفي خزنة الأكل  
لوقضى بشهادة رجل وأمرتين في المحدود والقصاص وهو برأه وأولاً برأه ثم دفع إلى آخر أمضاء اه  
ومعنى الآية على ما ذكره الشارح أن لم يشهد لجال كونهما رجلين فليشهد رجل وأمرتان ولو لا هذا  
التأويل لما اعتبر شهادة من مع وجود الرجال وشهادة من مع غيرهم عند الاختلاف بالرجال حتى  
إذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف الحكم إلى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه  
وذكر القاضي في المناسبات معزى إلى الحراني وفي محوم معنى السكون اشعرت بطرق شهادة المرأة  
مع إمكان طلب الرجل بوجه ما من حيث لم يقبل من لم يقبل اه وفي الزواجية رجل قال أن  
شربت الخمر فملوكي حرفه شهد رجل وأمرتان أنه شرب الخمر حتى العبد ولا يحدلان هذه شهادة  
لا يحدلان في المحدود وقال أن سرقة من فلان شيئا فعلى قياس ما ذكرنا ينبغي أن يضمن المال  
ويقتن العبد ولا يقطع اه ومن المستثنى في الخيانة إلى أبي يوسف ثم قال والقوى فيهما على قول

الرجال مع النساء اه أقول عليه قبول شهادة رجل وأمرتين في طرف الرجل  
والمرأة أو الخمر والعبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال وبسببه كبير من الوقائع الحالية

أي

(قوله أي وشروط امرأة أي شهادتها) قال الرمي سائق قريباً أن قبول شهادتها الثبوت جماع الدعوى لا لثبوت الرد بها فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الحائض وفيما لا ينظر إليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت الروايات وأخبرنا روى عن محمد أنه إن كان قبل القبض وهو عيب لا يثبت تردبها للنساء وهو قول أبي يوسف إلا خرو المرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أو ثقي وأما المحمل فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبها لثبوت (قوله وما ظاهراً اقتصره على الثلاثة الخ) قال الرمي ذكر في الدرر والغفر والولادة واستلال الصبي للصلاة عليه والكارة وعيوب النساء المحمل لأنه من العيوب التي يرد بها الميسع تأمل (قوله وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه ٦٧ وجل الخ) قال الرمي قدم في باب ثبوت

التسب في شرح قوله والمعتدة أن جهت ولا شهادتها رجلين الخ أنه أقام بقوله شهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الأولاد فمن الأجنبية وأنهم لا ينفقون بالنظر إلى عورتها إمام لكونه قد يتفق ذلك من غير

والولادة والبصارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل امرأة

قصده نظروا تعددوا

للضرورة كافي شهود

الزنا وفي منع النفاذ تقلا

عن السراج الوهاج وقال

بعض من أئمتنا تقبل

شهادته أيضاً وإن قال

تعتمد النظر إليها

وأقول فثبت الخلاف في

التعبد ظاهراً ويمكن

التوفيق بأن يحمل كلام

أبي يوسف وفي خزنة الأكل في مسألة السرقة أضمنه ولا اعتقه عن محمد وفي خزنة الأكل شهد أنه اعتق عبده ثم شهد أنه بعه بانه زنى وهو محصن واعتقه القاضى ثم رجع الكلى من شاهد أياها الاعتاق قيمته لمولاه وشهود الزنا دية لمولاه أيضاً لم يكن له وارث غيره (قوله وللولادة والكارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل امرأة) أي وشروط امرأة أي شهادتها للحدوث شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه والجمع للملح بالالف واللام برأيه الجحس فتناولوا الأقل وهو الواحد وهو جهة على الشافعى في اشتراط الأربع ولأنه انما سقط الذكورة لخصف النظر لأن نظر الجحس أخف فكذلك سقط اعتبار العدد لأن الثبوت الثلاث أحوط لما فيه من معنى الإلزام ثم حكمه في الولادة شرعاً في باب ثبوت التسب وفي الكارة شرعاً في باب العتق من أنهن أن شهدن بكارتها يؤجل العتق سنة ويفرق بعده لأنها ثابتة بغيره إذا الكارة أصل وكذا في رد البيع إذا اشتراها بشرط الكارة وإن فلن أنها تبيع بحلف البائع لينضم نكوله إلى قوله من والعيب يثبت بقولهن فحلف البائع كذا في الهداية وأورد عليه أنه لو ثبت العيب بقولهن لم يحلف البائع بل رد عليه الجارية فكيف يذون تحلف البائع نتيجة لثبوت العيب في الجارية بل ثبوت العيب بقولهن يثبت الرداء التحليف وأجاب عنه في النهاية بأن ثبوتها بقولهن لجماع الدعوى وفي حق التحلف إذا دلوا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول بلا عين ليتمسك بالأصل وهو الكارة أنه ما ظاهراً اقتصره على الثلاثة بغير أن قول المرأة بل النساء لا يقبل غيرها ولكن في خزنة الأكل لو شهد عنه نسوة عدول أنها امرأة فلان أو أبا تمسعه الشهادة وفيها يقبل تعدل المرأة ولا تقبل ترجعها أو أطلق في الولادة ويستثنى منه الشهادة على استلال الصبي في حق الأرض عند أبي حنيفة لأنه مما يطلع عليه الرجال ويمكن أن يخرج من كلام المصنف بقوله فيما لا يطلع عليه رجل أن كان قيداً في الكل وإن كان الظاهر رجوعه إلى الأخير وأما في حق الصلاة فتقبل شهادتها اتفاقاً لأنها من أمه والدين وعندهما تقبل في حق الأرض أيضاً بقوله ما قال الشافعى وأحمد وهو أرى كذا في فتح القدير وتضمنت في باب ثبوت التسب وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه رجل إلى أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما إذا قال تعمدت النظر أم إذا شهد بالولادة وقال بأبائها فتق نظر على ما تقبل شهادته إذا كان عدلاً كافي المبسوط وفي خزنة الأكل ولا تقبل شهادة الكافرة والمملوك وإنما تقبل شهادة الحرة

النافع على التعبد لتقصير الشهادة والتمسك على التعبد لها الحياء للعقوب بإيصالها إلى مقصدها بواسطة أداء الشهادة عند الحاجة إليها وفي كلامهم نوع إشارة إلى مورد بما أفهم كلام الزبلي في شرح قوله ولما قال شهود الزنا تعمدت النظر قبلت أرحمة القبول وأيضاً صابرة في هذا المجلس ثم اختلفوا فيما إذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كافي الزنا طرحة رد مقابله وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تأمل ثم رأيت في التتارخانية نقل عن المتأصلة وأختلف الشافعى فيما إذا ادعى إلى تعمدت الشهادة عليها وهو يعلم أنه لو نظر إليها يشتهى فذهب من جوز ذلك بشرط أن يقصد بذلك تعمدت الشهادة لا قضاء الشهادة قال شيخ الإسلام الأصمعي أنه لا يباح ذلك كروفي كتاب الكراهية

المسلمة (قوله ولغيرها رجلان أو رجل وامرأتان) لا يه أخلقه فحمل المال وغيره كالنكاح والطلاق  
والو كالة والوصية والعاق والنسب لان الأصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية  
الشهادة وهي المشاهدة والضبط وان داء ونقصان الضبط بزيادة النسبان الغير يضم الآخري اليها  
فم يبق بعد ذلك الا الشبهة ولهذا لا تقبل فيما يندري بالشهادات وهذه الحقوق تثبت بالشهادات وانما  
لا تقبل شهادة الاربع من غير رجل كذا يكثر خروجهن وحكي ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال  
الحاكم فروا بينهما فقلت ليس لك ذلك فان الله تعالى ان تضل احداها فتذكري احداها  
الاخري فسكت الحاكم كذا في المتن وقد حقق الاكمل في العناية هنا تحقيقا حسنا كما هو دأبه  
فقال لا تنصاري عقلهن فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك لان للنفس الانسانية اربع مراتب  
الاولى استعداد العقل ويسمى العقل الهولاي وهو حاصل لجميع افراد الانسان من مبدأ فطرته  
والثانية ان يحصل اليه سمات باستعمال المحواسن في الجزئيات فتتبدل الى كتاب الفكريات ويسمى  
العقل بالملكة وهو مناط التكليف والثالثة ان تحصل النظريات المفروغ عنها ماني شاه من غير  
افتقار الى كتاب الفكر ويسمى العقل بالفعل والرابعة هو ان يتحسرها ويلتفت اليها  
مشاهدة ويسمى العقل المتفاد وليس فيما هو مناط التكليف منها وهو العقل بالملكة فمن نقصان  
بمشاهدة حاليه في تحصيل اليه سمات باستعمال المحواسن في الجزئيات والنسبة ان تثبت فانه  
لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الذر كان وليس كذلك وقوله صلى  
الله عليه وسلم ما قصت عقل المرادية العقل بالفعل ولذلك لم يصلح للولاية والخلاف قول الامارة اه  
وهكذا ذكره في آخر التوضيح ومثل الاول في التلويح بقوله انقل على العسكارية والثاني  
باستعداد الرجل الامي للكتابة والثالث باستعداد القادر على الكتابة والرابع بقدرته على  
الكتابة حالة الكتابة واوردت على قوله ولغيرها الشهادة باسلام الكافر لانه لا تقبل فيه شهادة  
النساء كما صرح به في الخلاصة من الفاظ التكفير وانه لكونها تقبل في قتله اذا امر على كفره فصار  
كالشهادة بالحدود والنقصان ولم ارمي بتمليه وفيه في البرازية بالرجل اما اذا كان المشهود عليه  
بالاسلام امرأة فانها تقبل شهادة رجل وامرأتين باسلامها والمحاصل ان المشهود عليه بالاسلام اذا كان  
رجلا لا يقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار واما الشهادة بردة المسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما  
ذكره في العناية بمن السير (قوله ولكل لفظ الشهادة والعدالة) أي وشروط جميع أنواعها لفظا  
أشهد بالضارح فلا يقوم غيره مقامه لما قدمناه اولها وقدمنا ان لفظها ركن لما ردا بالشرع هنا فلا بد  
منه ليشمل الركن والشروط وقد ادانه لا بد من لفظها في شهادة النساء ايضا وهو التمتع خلافا لغيره  
لأنهم يجعلونها من باب الاخبار لا الشهادة والصحيح الاول لانها شهادة يشترط لها الحجرة في مجلس  
القاضي ولا بد من شرط آخر لجميع أنواعها وهو التفسير حتى لو قال أشهد بعقل شهادة لا تقبل ولو قال  
أشهد بمثل شهادة تصاحي لا تقبل عند المحقق وعند عامة ما يحتاج تقبل وقده الاوز حنفي بما  
ان قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه وبه يبقى كذا في الخلاصة وقال المحلواني ان كان فصيا  
لا يقبل منه الاجمال وان كان محميا يقبل بشرط أن يكون بحال ان استمر بين وقال السرغسي  
ان أحسن القاضي بجنائته كلمة التفسير والا وفي البرازية يقول المحلواني لو أقر المدعي أو وكيله  
فقال الشاهد أشهد با دعاء هذا المدعي على هذا المدعي عليه أو قال المدعي في يده نصير حق صمغ  
عندنا اه واعلم ان المصنف تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة تسوية

ولغيرها رجلان أو رجل  
وامرأتان ولكل لفظ  
الشهادة والعدالة

(قوله أخلقه فحمل المال  
غيره) قال الرمي والشهادة  
على قتل الخطأ وما لا  
يجب القصص من  
قبل الشهادة على المال  
قال في الحاشية ولو شهد  
رجل وامرأتان بقتل  
الخطأ أو بقتل لأوجب  
القصص تقبل إلى آخر  
مالم

(قوله لوقضى القاضى بشهادة الفاسق مع عندنا) قال الرملى فى جامع الفتاوى واما شهادة الفاسق فان تحرى القاضى الصدق فى شهادته تقبل والا فلا (قوله وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة) ٦٩ قال الرملى ايجوز له الاقتصاد على

سبيل الجواز لا الوجوب  
(قوله ولا يسأل حتى يطمئن  
الحكم) قال الرملى  
ولو بالجرح المجرى ولا  
ينافيه قوله فيما يافى ولا  
يسمع القاضى الشهادة  
على جرح مجرى لان عدم  
سماها لعدم دخوله  
تحت الحكم والا لمجرى  
عن فنى التهم ويعنع  
القاضى عن قبول شهادتهم

منهم بينهما وليس كذلك لان لفظ الشهادة شرط لهمة الاداء بل ركنه كما قدمناه واما العدالة  
فلمست شرطا فى صحة الاداء واما ظاهرها فشرط وجوب القضاء على القاضى كما قدمناه عن الدائع  
ولهذا قال فى الهداية لوقضى القاضى بشهادة الفاسق مع عندنا زاد فى فتح الغدير وكان القاضى  
عاصيا قال وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجها فى الناس كباشرى السلطان والمكسبه  
وغيرهم تقبل شهادته لا على استأجر لشهادة الزور ووجهه وعتق عن الكذب لرويه والاول  
اصح لان هذا تعليل لقابله النص فلا يقبل اه وفى روى العناية الوجه بان يكون ذا قدر وشرف  
وفى الرواية بالانسابه قال والهزمه وتشديد الوقيفهما لفتان اه وعلى هذا اخافى القصة شارح  
البحر يفتى ويرتدع اذا ذكره فلقاضى ان يقبل شهادته ان كان ذا مروءة وتحري فى مقالته فوجده  
صادقا اه محمول على ما روى عن ابي يوسف (قوله وسأل عن الشهود وعلمنا فاسأرا الحقوق)  
اى وسأل القاضى عنهم فى السر والعلانية وهو قول ابي يوسف ومحمد لان القضاء من على العينة  
وهى شهادة العدول فتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطان وقال ابو حنيفة يقتصر  
الحاكم على ظاهر العدالة فى المسلم ولا يسأل حتى يطمئن الحكم لقوله عليه الصلوات والسلام الناس  
مدبول بعضهم على بعض الا محدودا فى كذب ومثل ذلك عن عمر رضى الله عنه ولان الظاهر هو  
الانزاع عما هو محرر منه وبالله الظاهر كفاية ادلا وصول الى القمع الا فى المحدود والعصاص وانه يسأل  
عنهم للاحتياط فى اسقاطها فيستقضى ولان الشبهة فيها دارته وانما حاصل انه ان طعن الحكم سال عنهم  
فى الكل والا سال فى المحدود والعصاص وفى غيرها محال الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان  
والفتوى على قوله ما فى هذا الزمان كنى الى الهداية وعمل السؤال على قوله ما عند جمل القاضى  
بصالحهم ولذا قال فى المنتقى القاضى اذا عرف الشهود بصرح او عده الا يسأل عنهم اه ولم يذكر  
المؤلف صفة السؤال وصرح فى الهداية بانه لا بد منه ولم يبين انه شرط اولا وفى المنتقى قال ابو  
حنيفة الترتيب بدعة وقال ابو يوسف لوقضى القاضى بغير تركبة الشهود اجزأت اه فافادان  
السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصا قدمنا عن الهداية انه لوقضى بشهادة الفاسق يصح  
عندنا من غير حكاية خلاف فكيف اذا قضى بشهادة المستور فلو قضى ثم ظهر ان الشهود فسق  
ينقض القضاء وفى الصلح البرهان من المحدود لوقضى بالحد بدنة ثم طهرتهم فساق بصلحهم فاه  
لا ضمان على القاضى لانه لم يظهر الخطايين اه وهذا يدل على ان القاضى لوقضى فى المحدود  
قبل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان انما فقوله فى الهداية يشترط الاستصعاب معناه  
يجب موافقة قول الامام يقتصر الحاكم بيجوز اقتصاره لانه يجب اقتصاره وفى التهذيب للقلانى  
وفى زماننا تعدت الترتيب بطلبة الفسق اختار القضاة كما اختار ابن ابي لى استخلاف الشهود  
لغلبة الظن اه قلت ولا يضعفهما فى الكتب المعتمدة كالمخلاصة والرازية من انه لا ينع على  
الشاهد لانه عند ظهور عدلته والكلام عند حفاهاه خصوصا فى زماننا ان الشاهد مجهول الحال  
وكذا المزك كغالب والمجهول لا يعرف المجهول وفى المنتقى عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت  
الكوفة قاضيا عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا فطلبت اسرارهم فرددتهم الى ستة ثم اسقطت

وسأل عن الشهود سورا  
وعلمنا فاسأرا الحقوق  
والحكم بها فالطعن به  
مصحح منه مبدل الترتيب  
وسيطر من مسائل  
الطعن والله تعالى اعلم  
(قوله وقال ابو يوسف لو  
قضى القاضى بغير تركبة  
الشهود اجزأت) قال  
الرملى عبارة القدورى  
وقال ابو يوسف ومحمد  
لا بد ان يسأل عنهم فى  
السر والعلانية بوقضاء  
ان القاضى يائم بترك  
السؤال ولا ينافيه  
اجزاء تامل (قوله وفى  
التهذيب للقلانى الخ)  
قال العلامة المقدسى  
بعد كرم ما فى التهذيب  
لا يخفى ان عمال الصلح فى  
الكتب المعتمدة ولا

يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالتزكيا والمجهول لا يعرف المجهول لانه لا يمكن ذلك لكن قال القفصه واستسقى  
مسئل ذلك لصاق الامر ولا يوجب من غير عيب كما قيل ومن ذا الذى ترضى سبحانه كلها • كفى المرء نبلا ان تطيعا به

أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت قال الفقيه لو استعفى القاضي مثل ذلك لضاقت الامور لا  
 بوجدهم من يبيع عيبكم كما قبل

فلست بحقيق أخال الله • على ثبوت أي الرجال المهذب

وقال عمر رضي الله تعالى عنه ان الله تعالى تولى منكم السرار وتولى عنكم البيئات اه ثم التزكية  
 في السر ان يبعث المستورة الى المعدل فيها النسب والحمل والمصلحة وبرهما المعدل كل ذلك في السر  
 كي لا يظهر فخنق أو يقصد وفي الحامية لا بد من أن يجمع بين المعدل والشاهد لتنتفي شبهة تعديل  
 غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ووقع لاكتفاء بالرفق زمانا فخر زاع عن الفتنة  
 وبروي عن محمد تركية العلانية بلاء وفتنة ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو عدل حائز الشهادة  
 لان العبد قد يعدل وقيل لا يكتفي بقوله هو عدل لان المحرمة ثابتة باصل الدار وهذا أصح كافي الهداية  
 وفي السراجة والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركزت التزكية في العلانية في زماننا كي  
 لا يجمع المزكي ولا ينجون اه فقد علمت ان ما في المتن على خلاف المفتي به وهو الاقتصار على السر  
 ويدل عليه ما في الهداية ايضا والمستورة اسم الرقعة التي يكتبها القاضي ويهشها سر ايدأ منه الى  
 المزكي • سميت المستورة لانها تستر عن نظر العوام كنف في النهاية فغن عرف الشاهد بالعدالة كتب  
 تحت اسمه هو عدل حائز الشهادة ومن لم يعرف بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بالفسق لم يصرح  
 بل يكتب احترازا عن هتك السر أو يكتب الله أعلم به الا اذا عدله غيره وخاف اه لو لم يصرح  
 بذلك يقضى القاضي بشهادته ههنا يصرح بذلك كذا في غاية البيان وأراد بقوله ويسأل عن  
 اشهود أي عن عدالتهم على حلف مضاف وانما قدرناه لانه لا يسأل عن حربة الشاهد واسلامه  
 ما لم ينافه المحرم وما ذكر في الجماع من ان الناس أحوار الا في الشهادة والمحدود والخاص والعقل  
 فانه لا يكتفي بظاهر المحرمية في هذه المواضع بل يسأل بمحول على ما اذا طعن المحرم بالرق كاعتدائه  
 القدوري رحمه الله كذا ذكر الشارح وثبت حربة الشاهد امام اقامة البينة عليها أو بالآخبار  
 للقاضي كالعدالة والاول أحب وأحسن لان الالهية للشهادة لا تثبت الا بالبحر فيوثبت بدون  
 العدالة ولان المحرمية بالرق من حقوق العباد تجري فيها المحصومة وطرق الاثبات في مثلها للبينة  
 فاما العدالة فلا تجري فيها المحصومة فيمكن معرفتها بالسؤال عن حاله كذا في القسوط وفي القصة  
 قال المديعي عليه في الشاهد انه كافر بالله تعالى فلقاضي أن يسأله عن الايمان ان اتهمه بذلك  
 وان كان يشهد بحداثة الله تعالى بوسالة محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا وقال اما  
 مسلم ولسن بكافر ولو سأله الحاكم فذكر في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله تقبيرة فهذا جهل من  
 القاضي وحق وقد أساء فيما فعل ولو جوز هذا كان وبال على جميع المسلمين خصوصاً قضاء أهل  
 الراسنق فلونه تحقق وفعل لا يقبل شهادته اه وأطلق في السؤال عن الشهود فعمل للمسلم  
 والكافر فيسأل عن النصراني اذا شهد على مثله وفي فتاوى عمر قارئ الهداية تركية الذي أن  
 يزكاه بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب بقللة اه وقد أخذ من فتاوى الوفا الجي وفي  
 المنتقى نصراني عمل ثم أسلم قبلت شهادته اه وفيه اداسكر الذي لا تقبل شهادته اه وشمل السؤال  
 عنه اذا شهد حين بلغ وهو ظاهر الحامية وفي المنتقى أصح احتمل لأقل شهادته ما لم أسأل عنه ولا بد أن  
 يتأني بعد السلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مهيبة وعلمته كافي الضرر بانه صالح أو غيره اه  
 وفرق في الظهيرية بينهما بان النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهذا يدل

نقله بعض الفضلاء (قوله)  
 وفي السراجة الفتوى  
 على انه يسأل في السر  
 قال القوساني ومن محمد  
 أن تركية العلانية بلاء  
 وفتنة وتركية السر  
 أحسنها شرح وعلمه  
 الفتوى كافي المضمرات  
 وغيره وبشكل ما في  
 الاختيار انه يسأل سرا  
 وعلانية وعلمه الفتوى  
 اه قلت يمكن ارجاعه  
 الى قوله يسأل أي لا يكتفي  
 بالعدالة الظاهرة فهو  
 ترجيح لقوله لها تامل  
 (قوله) وانما قدرناه لانه  
 لا يسأل عن حربة الشاهد  
 واسلامه (الخ) قال الرمي  
 قدسنا أن سؤاله عن  
 العدالة على سبيل  
 الوجوب ففي سؤاله عن  
 المحرمية والاسلام ينفي  
 الوجوب واضح حق ولو  
 سألته عنهما كان حسنا  
 تامل (قوله) وفرق في  
 الظهيرية بينهما (الخ) قال  
 الرمي أي بن النصراني  
 اذا أسلم وكان عدلا حيا  
 تقبل وبين الصبي اذا بلغ  
 حيث لا تقبل حتى يسأل

هتوتاني بقدر ما في بيع قلوب أهل مبيد ومحبته أنه صالح (قوله ويكتفي ٧١ بالسكون من أهل العلم والصالح فيكون

سكونه تركية للشاهد)

مخالف لما قدمه من

غاية البيان من قوله ومن

عرفه بالفق لم يصرح

به بل يسكت احترازا عن

هتسك التروا ويكتب

الله أعلم به الخ ثم رأيت

بخطه معز إلى المقدسي

بعد ذكره في المختار

أبو نصر كان سكونه منه

طعنا في الشهادة (قوله

وعلى قول من يقبل الخ)

جزم به في الحاشية حيث

قال أن القاضي رحمه

ذلك وسأل عنهم فإن

عدلوهم سأل القاضي

الطائعين بم يعنون

لاحتمال أنهم يطوعوا

لا يكون جوا عند القاضي

فإن يشؤا ما يكون طعنا

فإن الجرح أولى والأمان

القاضي لا يلتفت إليهم

و يقضي بشهادة شهود

المدعي وكذا العمل المذكي

الشهود وطعن الشهود

عليه وقال القاضي سل

عنه فلا فلا ناومجي

قويا يطمعون الخ (قوله

عند سؤال القاضي عن

الشاهد) كان ينبغي أن

يردوا وعند طعن الخصم

وبرهن عليه سألناه

على أن الأصل عدم العدالة ولم يذكر المؤلف ما يقوله المذكي إذا سئل لأنه يختلف باختلاف الناس  
وقد علمنا أنه يقول هو عدل وفي الزاوية و ينبغي أن يعدل قطعاً ولا يقول هم عدل عندى لاخبار  
الثقات به لو قال لا أعلم منهم إلا خبراً فهو تعدل في الأصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عدل  
عندى حازت شهادتهم وفي المتن إذا قال المذكي لا أعلم فيه إلا خبراً يكفي وإذا جرح الجرح الشهود  
يقول القاضي للمدعي زنى شهوداً أو يقول محمد شهودك ويكتب القاضي أسماء الشهود وأولاً ثم  
اسم من عدل اه وفي المختص من أبي يوسف التركية أن يقول لا أعلم منه إلا خبراً وعن أبي يوسف  
أنه لو قال لا بأس به فقد عدله وعن محمد بن سلمة أن يقول هذا عندى عدل مرضى جاز الشهادة اه  
واختار السرغسي أنه لا يكتفي بقوله هو عدل لان الهد وفي قنف بعد التوبة عدل غير جاز الشهادة  
وكذا الأب إذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جاز الشهادة كافي الظاهر بقوله في ترجمه وفي الظهير  
من كتاب الشروط جواب المذكي على ثلاث مراتب أعلاها جاز الشهادة أو عدل خلافاً للسرغسي في  
الثاني والثالثة فتقوهمون لا تقبل شهادته لا فسقه ولكن لفعله أو نحوها وبعض القضاة يعنون  
كل مثنى مقام عدل كذا ذكر الشيخ الامام الحاكم الحمرقندي والمثلية الثالثة مستور والمستور هو  
الفاسق وفي عرف مشايخنا من لا يعرف حاله اه ويكتفي بالسكون من أهل العلم والصالح  
فيكون سكونه تركية للشاهد ما في المختص وكان اللبس ساو رقاباً واحتاج إلى تعدل شاهد  
وكان المذكي مرضاً فقامه القاضي وسأله عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله فسكت فقال أسألك  
ولا تجعبنى فقال المعدل أما يكتمك من مثل السكون ولما استقضى أبو مطيع أرسل الأمر إلى يعقوب  
القاري بشاورة فسأله الرسول في الطريق عن أبي مطيع فقال يعقوب أبو مطيع أو مطيع قال محمد بن  
سلمة إذا كان المعدل مثل يعقوب القاري فلا بأس بمثل هذا التعديل اه وسأني في مسائل الطعن  
في الشاهد عند بيان الجرح المرد وغيره ولا يمكن يحتاج هنا إلى بيان مسائل تعارض الجرح  
والتعديل فإذا سأل القاضي عن الشاهد لم يترك طلب غيره فإن ذكره واحد وجرحه واحد فقد تعارضاً  
فقال في الزاوية فإن عدله أحدهما وجرحه الآخر تعارضاً كأنه لم يسأل أحد أو أن عدله الثالث  
والتعديل أولى وإن جرحه الثالث فالجرح أولى وذكر الصدر أن جرح واحد وعدل واحد عند  
الامام الجرح أولى كالأكثرين وعند محمد ما لم يتم بالواحد توقف الشهادة ولا يجبر حتى يسأل  
الأكثرين جرحه ثم الجرح وإن عدله ثم التعديل فإن جرحه واحد وعدله أكثرين فالتعديل أولى  
عندهم وإن جرحه أكثرين وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا جرحي يقوم صاحب  
يعدلوهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر أنه لا يقبل وهو اختيار ظاهر الدين وعلى قول من  
يقبل إذا جاء قوم ثقة يعدلوهم فالقاضي يسأل الجرحين فقلهم جرحوا لعلهم لا يكون جرحاً عند  
القاضي لا يلتفت إلى جرحهم هذا ألف الأقوال ولو عدل الشهود سأل الخصم أحج في الملاية  
عن بين فهم ما ترد به شهادتهم لا تقبل مقاتله إلى أن قال إن الجرح أولى إذا كان بينهم تعصب  
فإنه لا يقبل جرحهم لأن أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى اه وقد ظهر من إطلاق  
كلهم ههنا أن الجرح يقدم على التعديل سوله كان مجرداً أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد  
والتمصيل الآخر أن من أنه ان كان مجرداً لا تجمع اليه ولا فتعجم انما هو عند طعن الخصم في

يفسقوا باظهار الفاحشة بخلاف ما إذا برهن علانية لا يقبل برهانه لفسق شهوده باظهار الفاحشة كما سألني آخر الباب الآخر

وحينئذ يظهر الجواب الآخر في محافي المختص تامل



الشاهد علانية لكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم انار ابناءه افس سكران او يبيع بالربا او يشرب  
 الخمران كان شأنا يلزمه فيه حق من حد او مال برده على صاحب مدته وشهادته والادلاء به وبقي جهله  
 على ما اذا كان علانية اما اذا اخبر ومسر افلا وسبقا تمامه ان شأنا له تعالى وشغل اطلاقا ما اذا كان  
 الشاهد غريبا بل كان غريبا ولا يحمد عدلا فانه يكتب الى القاضي بلده ليخبره عن حاله كافي البرازية  
 وفي كشف الاسرار شرح اصول نهر الاسلام من بحث الجمل انه على مثال رسول دخل بلدة لا يعرفه  
 اهلها بالتمام فيه بل بالرجوع الى اهل بلده حتى لو شهد لايحل للقاضي ان يقضي بشهادته ولا لزمه  
 ان يعدله الا بالرجوع الى اهل بلده ليعرف حاله اه وظاهر اطلاقه ايضا انه يسأل عنهم في كل  
 حادثة شهدوا فيها السكن قالوا وعدل في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان عدلت المدة اعيدوا لا لا  
 وكذا عرّب نزل بين ظهراني قوم لا يعدله قبل مضي ذلك الزمان وصحكا اذا انحلت تلك المدة بين  
 الشهادة والتعديل هل يؤثر في قبول الشهادة الماشية وكان الامام الثاني يقول ذلك الزمان سنة  
 أشهر ثم رجع الى مسنن ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب الوثوق وعليه الفتوى كذا في البرازية  
 وفيها ايضا وفي المتن شهدوا بمال فلم يعدلوا فطلب المدعي عليه من القاضي ان يكتب وثيقة ويحكم  
 بانه مردود الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر محكم وكتبه واذ اقبل ذلك لا يقبل القاضي الا تحذه  
 الشهادة فان كان الاول لم يحكم بردها منهم الثاني ان يقبل ادعوا له وفي الملتقط واذ اقبل القاضي  
 شهادته في خارجها بعد عشرين سنة فشدها ايضا لا تحذف شهادته باطل اه وفي الخلاصة من يردت  
 شهادته في حادثة لطلعت ثم زالت تلك العلة فنهلم تقبل الا في أربعة العصى والعبد والكافر على المسلم  
 والاعمى اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشدها تقبل اه ثم اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين  
 المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اشار اليه في النوازل  
 ولو قال المؤلف سرا ثم علم بانهم دون الواو وكان أولى وان امكن جعلها على القيد انه لا بد من تقديم  
 تركية السر على العلانية في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يركن في السر اه  
 وشغل الشاهد الاصل والفرعي فيها له عن الكل كذا عن أبي يوسف وعن محمد يسأل عن الاولين  
 فان زكيا سال عن الآخر كذا في الملتقط **تعبه** لا يجوز تركية الا ان تعرفه انت  
 او وصف لك او عرفت ان القاضي زكاه او زكي عنده وقال محمد من رجع لاقبل شهادته ولا قبل  
 تعديله يعني ان الشهادة على الطاهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط فيستمر لمجازها شرط  
 الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الثاني ان تعرفه وتختبره بشركة او معاملة او سفر  
 الثالث ان تعرف انه لئلا لا يعمد للجماعة الرابع ان يكون معروفا بهمة المعاملة في الدينار والدرهم  
 الخامس ان يكون مؤدبا لا امانة السادس ان يكون صديق اللسان السابع احتساب الكفاية  
 الثامن ان تعلم منه اجتناب الاسرار على الصفاة وما يغفل بالمرأاة والكل في شرح أدب القضاء  
 للخصاف وفي النوازل من قال لا أدري انا مؤمن أم غير مؤمن لا تعدله ولا تستل عليه اه وفي  
 البرازية يعرف فق الشاهد فتاب غيبة متقطعة ثم قدم ولا يدري منه اذا الصلاح لا يجرحه المعدل  
 ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح فتاب غيبة متقطعة ثم حضر فهو على الصداقة والشاهد ان لو  
 عدل بعد ما تابا يقضي بشهادتهما وكذا لو تابا ثم عدلا ولو عرّبا او عجميا لا يقضي نائب القاض لا يعدل  
 كاتاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة اه **تعبه** آخر ولو زكي من في  
 السر علنا يجوز عندنا والمحاصر شرط تغايرهما كذا في البرازية وفي المصباح عن الامر علنا من

قوله من بحث الجمل  
 انه أي الجمل

باب بعد ظهور وانتشر فهو عال وعلم علان باب تعب لفة فهو علم وعلى الاسم العلانية عتفا  
 اه (تنبيه آخر) يسأل القاضي عن الشهود للتمعة عدول المسلمين والأقباط عنهم عدول الكفار  
 كذافي الصلوات الاختار (قوله وتعديل المحصم لا يصح) أي تزكية المدعي عليه الشاهدة وقوله  
 هو عدل غير مقبول لأن في زعم المدعي وشهوده أن المحصم كاتب في إنكاره بمطل في أصراره فلا  
 يصلح بعدل ولا موضوع المسئلة إذا قال هم عدول إلا أنهم أخطأوا ونسوا ما إذا قال صدقوا وهم  
 عدول صدقة فقد اعترف بالحق كذافي الهداية وفي شرح أدب القضاء للصدر الشهيد أن يكون  
 مقرا بقوله صدقوا فيعاشه دوابه على وقوله هم عدول فيعاشه دوابه على أطلقه وقيدته في  
 النزازية بما إذا كان المدعي عليه لا يرجع اليه في التعديل فإن كان صح قوله وشمل المحصم المدعي والمدعي  
 عليه وإن أراد به المدعي عليه وهو الظاهر فعدم محصم من المدعي بأولى كتعديل الشاهد نفسه وأما  
 حرج الشاهد نفسه فقبول لما في النزازية وقول الشاهد أنه ليس بعدل إقراره على نفسه ما تزكاه  
 وكان ينبغي له أن لا يفعل اه وظاهر ما في الظاهر به أنه باهم بذلك حيث كان صادقا في شهادته لما فيه  
 من إبطال حق المدعي ولم يذ كر المؤ لفرجه الله تعديل أحد الشاهدين صاحب وقته اختلاف قال  
 في الظاهر به شاهدين شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة فلا يعرفه الآخر فعده الذي  
 عرفه القاضي بالعدالة قال نصبر رجه الله لا يقبل القاضي تعديله ولا ين حلة نفسه قولان وعن أبي  
 بكر الطنفي في ثلاثه شهود والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فإن القاضي يقبل  
 تعديلهما أو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصبر  
 رجه الله تعالى اه وأطلقه فشم ما إذا عده المدعي عليه قبل الشهادة أو بعدها كما في النزازية  
 ويحتاج إلى تأمل فإنه قبل الدعوى لم يرحم عنه كتب في إنكاره وفوت التعديل وكان الفسق الطارئ  
 على العدل قبل القضاء كالمقارن وفي النزازية بقوله حال رحاله على المشهود عليه دين فله المحاكم  
 وهذا ليس على أن الشاهد إذا كان دين على المشهود عليه وهو مفلس لا تقبل اه وفي المصط  
 الرضا في من دفع الدعاوى معزى إلى الأوز جندى إذا قال المدعي عليه بعد الشهادة في دئع لا يكون  
 تعديلا للشهود مجواز أن يكون بالظن في الشاهد اه قلت بخلاف قول المدعي عليه في جواب  
 دعوى الوكيل بالدين دفعته إلى الموكل أو أبرأني فإنه يكون إقرارا ما لو كلفته أنه وجرم بالدفع إلى  
 الوكيل كما ساقى فيها (قوله والواحد يكفي للزكية والرسالة والترجة) وهذا عندهما وقال محمد  
 لا يجوز إلا اثنين لانها في معنى الشهادة لأن ولاية القاضي تنبني على ظهور والعدالة وهو بالزكية  
 فيشترط فيه العبد كالعدالة وتشترط الذكورة في الزك في المحذور ولهما أنه ليس فعني السهادة  
 ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة وعلمس القضاء واشترط العبد في الشهادة أمر فتحكى أي تعبدى  
 في الشهادة فلا يتعداها وعمل الاختلاف إذا لم يرض المحصم بزكية واحد فإن رضى المحصم بزكية  
 واحد ففي حازا جاعا كذافي الوالو المحسة وأطلق في الزكوة والمراد تزكية السرو وقال الواحد  
 العدل المسلم لسكان أولى لا شعراء العدالة فيها والاسلام في المتركى لوالمشهود عليه معلما كما في  
 النزازية وأطلق في الواحد فشم العبد والمرأة والأعمى والمحدود في القذف إذا تاب والصبي وأحد  
 الزوجين فلا آخر والوالد ولله وعكسوا العبد ولله وعكسه وخبر من كلامه تزكاه الشاهد بعد  
 الزنا فلا بد في المترك في فهمان أهلية الشهادة والعدالة أربعة أجا عا دلم أرا لآن حكم تزكية الشاهد  
 بيقينة المحذور ومقتضى ما قالوه اشتراط وجلي لها وقيد ما بالتزكية المراحرة ازا عن تزكية العلانية

وتعديل المحصم لا يصح  
 والواحد يكفي للزكية  
 والرسالة والترجة

(قوله وأطلق في الواحد  
 فشم العبد والمرأة  
 والأعمى) ساقى في ذكر  
 أن المرأة والأعمى لا يجوز  
 ترجمتهما بالظواهر أن  
 المراد إطلاقا بالنسبة  
 للزكية

(قوله شرحها في شرعي منظومة ابن وهبان) أي في شرحها المصنفها وشرحها ابن النهضة وعبارة الثاني فشهدا الزعيم  
أن يجتمع المحصور باب القاضي ٧٤ ومنهم من يصرح بالفرقة والعزم على السقوط والفرق بالتأخير ويطلب تقديمه لذلك

فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحجر بقوا الصبر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجابا  
لان معنى الشهادة فيها الظاهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط الالفاظ فيها على ما قاله المحقق  
وأطلق في الرسالة فشمع القاضي الى المزكي ورسول المزكي الى القاضي كما في دفع القدير  
لا الاول كما زعمه الشارح وأطلق في الترجمة فشمع الترجمة عن الشهود وعن المدعى أو المدعى عليه  
لا الاول كما زعمه الشارح قالوا والاحوط في الكل اثنان وفي الرضا وفي رواية يعلنه أنه بالعلم وعلمه  
الصدر الشهيدانه اذا علمه بما خدع المزكي أو أخافه ولا يعلنه انه سال عنه مسرا انما يطلب منه  
تركة العلية وينبغي للقاضي أن يختار في المسئلة عن الشهود من هو اخبر باحوال الناس وأكثرهم  
اختلاطا بالناس مع عدالتهم واما لا يكون جرحا وما يكون جرحا غير طماع ولا فقير ولا يصدق  
بالسأل فان لم يكن في جبرانه ولا أهل سوقه من يتق به السأل أهل محله وان لم يجد فهم ثقة اعتبر بهم  
قواتر الاخبار كذا ذكره الشارح وخصص في الرضا بقية السؤال من الاصدقاء وأشار المؤلف بقول  
قول الواحد في التركة الى قبول قوله في الحجر وسياقي وليس مراد المؤلف التسوية بين الثلاثة  
في جميع الوجوه وانما مراده التسوية في الاكتفاء بالواحد وبين ان تركة والترجمة فرق فان الترجمة  
لو كان أحق لا يجوز عند الامام ويجوز عند الثاني وقد سئل ان تركة الاعمى جائزة ولا يكون المترجم  
امراة كما قدمناه عن الخزانة وصح للتركة وشروط في الطريقة في المترجم عن الشاهد ان يكون  
الشاهد اعمى ما عدا المحصر أن يكون كذلك فظاهر ان القاضي اذا كان عاجزا بلسان الشاهد  
والمحصر لم تجز ترجمة الواحد وفي الصباح ترجم فلان كلامه اذ اينه وأوصيه وترجم كلام غيره اذا  
عبر عنه بلفظ غير لفظ التكليم واسم الفاعل ترجمان وفيه ثلث اجودها فاض التاء وضم الجيم والثانية  
ضمهما معا وصح التاء تابعة للجيم والثالثة فقه ما جعل الجيم نابعة لثاها وجمع تراجمها والتركة  
المدح قال في الصباح زكي نفسه تركة مدحها اه (تسمية) يستثنى من قوله اول وسأل عن  
الشهود اربعة شهود لا يسأل القاضي عنهم قال المحقق في أدب القضاء قال اسماعيل بن جواد  
اربعة من الشهود لا يسأل عنهم شاهد رد الطينة وشاهد تعديل العلية وشاهد القريب لسد عوه  
القاضي على غير قرعة وشاهد الصدوى وشرحها في شرعي منظومة ابن وهبان من اول الشهادات  
واسم هذا هو حنفى حنفى وهو من جهة الاثمة أخذ عن أبي يوسف وزاوجه في العلم ولومر لفاق  
المتقدمين ولكنه مات شابا قلت في كتابه هذا الى فهم قولهم لا بد من العدة في المزكي فانه لا يسأل  
عنه فتعين ان يكون المراد المزكي العدل من كان معروفا بها عند القاضي فان لم يكن معروفا بها لم  
يسأل عنه فلا يقبل تركة كمالا يخفى وليس المراد ان لا يشترط عدالة المزكي كما فهمه السلامه ابن  
النهضة بناء على انها للاحتياط لا لكفاء تركة السر لصرح الكل باستعانة عدالة المزكي  
خصوصا في تركة العلية وانما المراد اقامتهم عنهم ولما نظر الى ان عدم السؤال في المسائل  
الثلاث لاجل الاكتفاء بالمستور لمن ان المزكي كذلك وليس كما ظنه لما قدمناه من التصريح عنهم  
وان كان ما فهمه هو المراد فها ذكره القاضي اسمعيل ضعيف لنقل الاجماع على ان تركة العلية

فلا تقل منه الا شاهدان  
على ذلك ولا يحتاج الى  
تركتهم التحقيق القوت  
بطول المسئلة بالتركة  
والصدوى هو ما وصي  
فخصاينه وبين الصبر  
أكثر من يوم وله عليه  
دعوى لا يرسل القاضي  
خلفه حتى يتم بينه والمح  
الذي يدعيه ولا يشترط  
تعديلهما ونقل عن محمد  
انه اشترط تعديل هذين  
لما قسم من الازام على  
الصبر وكما كان كذلك  
سفيه التعديل واليه مال  
الحلواني وقال انه روى  
عن الامام واما شاهد رد  
الطينة فهو ما وادعى  
على شخص ليس بمحاضر  
معه يحدو ذكره ايه امتنع  
من المحصور معه اعطاء  
القاضي طينة أو خاتما  
وقال انه وادعه الى  
وأشهد عليه فان اراه  
ذلك قال لا أحضر وشهد  
عند القاضي بذلك  
مستورا ولا يسأل عنها  
قالوا وفيما نقل عن محمد  
اشارة الى تعديلهما  
حيث قيد بما فيه الزام  
على الصبر وقال الصدر

الشاهدان علم التعديل انظر للناس وبما خاف خوف اختفاء المحصر مخافة العقوبة فها شاهد اكتب الى  
الوالي في احضاره واما شاهد تعديل العلية فلا تنعقد تركة كتمانها اريد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في  
الصبر من يتق به من امانته وأخبره بعدا لتهمل لا بد من المقابلة بين شهود السر والعلانية وانما لم تسترط عدالتهم لانها لا احتياط

كالشهادة وهو مجهول على ما إذا تقدمت التزكية سرا وهو الظاهر (تنبيه) ذكر بعضهم أن الأولى كون القاضي مارا بالصفة الترسكية ورده الطرسوسي وأمال في قوائمه ورد عليه ابن وهبان في شرحه من أراد الإلحاح على ذلك فلننظر فيه وقد تركناه لأنه لا مائل تحت مخي قال ابن وهبان ولولا قصد منقشة الطرسوسي لمساكتنا على ذلك (تنبيه آخر) قبول قول الواحد العدل في إحدى عشرة مسألة والثلاثة التوقيم للثقات لكن ذكر في البرازية من خيار العيب أنه يحتاج إلى توقيم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج إلى الفرق بين التوقيم الخمسة الجرح وقد عدناه السادس تقديرا للأرض السابعة اختلافا في صفة المسلم فيه بعد احضاره الثامنة الأخبار بغلس المحيوس لا طلاقه التاسعة الأخبار بعيب المبيع العاشرة الأخبار برؤية هلال رمضان الحادية عشر الأخبار بالموت ثم اعلم أن هذا ليس بمحتمل لأن ما كان من الدينيات يقبل فيه قول الواحد العدل كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة ولا يعتصم برؤية هلال رمضان وأما يقبل قول العدل في عزل الوكيل وجر الماذن واخذ البكر بانكاح ولها واخذ الفسخ بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر ونحوها كما قد عدناه على قول أبي حنيفة من اشتراط أحشطرى الشهادة لهما العدد أو العدة إلا أن يقال أنهم انما لم يدكروها معها لأن العدل ليس بشرط لمواز العمل به بمقتورين والكلام فيما يشترط فيه العدة حتى لا يقبل خبر مستورين في المواضع الأحده عشر ثم اعلم أنه يستثنى من الاكتفاء بواحد في التوقيم توقيم نصاب الرقة فلا بد فيمن اتس كافي الغاية (قوله وله أن يشهد بجمع أو رأى في مثل البيع والأفر لو حكم الحاكم والنصب والقتل وإن لم يشهد عليه) لأنه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الشرط وقوله كالبيع مثال لهما فإنه ان عقدها بإيجاب وقبول كان من المجموع وإن بالتعاطى فهو من المرتبات واختلفوا هل يشهد بالبيع أو بالأخذ والاعطاء لكونه بيعا حكما لا حقيقة فذكره الشارح لكن مراد الثاني أنه يجوز كل منهما لأنه ينعى الشهادة بالتعاطى لمافي التزايية وفي بيع التعاطى يشهدون بالأخذ والاعطاء ولشدها بالبيع حاز اه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لأن المحكم بالشراء ثمن مجهول لا يصح كافي شهادات التزايية وفي الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج إلى الشهادة للشترى لينهذه بالملك بسبب الشراء ولا يشهد به بالملك المطلق قال ورأيت في موضع آخر أنه يحصل والأول أصح لأن الملك للمطلق ملك من الأصل والملك بالشراء ساحت اه وأشار بقوله وإن لم يشهد عليه إلى أنه لا يشترط أن يعلم للقر بالشاهد بالأولى فلو احتج بالشاهد وستر نفسه وبرى وجه المقر بغيبه والمقر لا يعلم وسعد أن يشهد وهكذا يفعل بالظلمة كافي خزنة الأكل وأشار بقوله بجمع إلى أنه لا بد من علم الشاهد بجماعه ولها قال في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل ادعى على ورثة ميت ما لا فخر بأبنا ذلك فاحضر شاهدين فشدها أن المتوفى قد أخذ من هذا المديعي مديلا فمدهم ولعلها كموزنها أن تجوز شهادتهما وهل يجوز للشاهدين أن يشهد بذلك قال إن كان الشهود دوقا على تلك الصفة وقهوا أنها ادراههم وروها فيما يقع عليه تعيينهم مقدرا شاهدوا بذلك ونبقى أن يعتبر بحدوثها فتأكد تكون ستوقاد افعلا ذلك جازت شهادتهم اه وفي خزنة الأكل رجل في يده درهمان كبير ومغفر وأفر باحدهما لرجل فشدها أنه أقر باحدهما ولا يدري أيهما أقر طانه يؤمر بتليم الصغير اه والاقرار بجمع أيضا أن يكون مثالا لهما أما كونهن المسموعات فظاهر وأما كونهن المرتبات فبالكاتب

وله أن يشهد بجمع أو  
ذأي في مثل البيع  
والاقرار وحكم الحاكم  
والنصب والقتل وإن لم  
يشهد عليه

اجابة للمدعي إلى ما طلب  
اه خلاصه (قوله ولا بد من  
بيان الثمن في الشهادة  
على الشراء الخ) كذا ذكر  
المشكلة أيضا في آخر باب  
الاختلاف في الشهادة  
فقد قول المتن ومن شهد  
لرجل أنه اشترى عبد  
فلان بالف الخ وبأن يسط  
الكلام عليها هناك  
(قوله وأما كونه من  
المرتبات فبالكتابة الخ)  
أي بناء على ما قاله النسفي  
وهو خلاف ما عليه  
العامة نعم أفتى به الشيخ  
سراج الدين قارئ الهداية  
إذا كان على رسم الصكوك  
واعترف بأنه خطه أو  
شهدوا عليه به وقد  
شاهدوا كتابته وعرفوا  
ما كتبه أو قرأه عليهم  
هذا حاصل ما أجابه  
في موضعين من فتاواه

(قوله الا في تذاكر الباعة)  
 رأيت في هامش نسخة  
 قوله يا ركار يا بالامثلية  
 تحت والراء المسملة  
 آخرها راء مركب معناه  
 المذكر وهو هنا الدقتر  
 (قوله وفي الجامع الصغير  
 شرط رؤية وجه المرأة)  
 قال الرمي وساقى المختار  
 للفتوى في آخر شرح  
 المقولة اه قلت ما ساقى  
 غير هذا كما ينبغي (قوله  
 فان عرفهما باسمهما  
 ونسبهما عدلان) هكذا  
 في النسخ بضم السين  
 في الثلاثة والصواب  
 حذفه والصغير مؤنثة كما  
 في جامع الفصولين وفيه  
 ولا يجوز الاعتماد على  
 اخبار المتعاقدين باسمهما  
 ونسبهما لعدم اتصافهما  
 واتسبا باسم غيرهما  
 ونسبه يريدان أن يزورا  
 على الشهود لغرض جاز  
 المبيع من يد ماله  
 فلا يعتمد على قولهما  
 فخذتوا برساو بل

في الزاير بقين كتاب الاقرار كتب كما يافيه أقر بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب  
 ولا يقول شيئا وان لا يكون اقرارا فلا تعلق الشهادة بأنه اقرار قال القاضي النقي ان كتب مصدرا  
 مرسوما وعلم الشاهد على الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا  
 اذا كتب للقائب على وجه الرسالة أما بعد ذلك على كذا يصح كون اقرار الان الكاتب من القائب  
 كالتحاطب من المخاض فيكون مستكملا والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون لتجربة وفي حق  
 الاخرين بشرط أن يكون معصوما مصدرا وان لم يكن الى القائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم  
 ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا على الثالث ان يقرأ هذا عندهم غيره فقول الكاتب اشهدوا  
 على به الرابع ان يكتب عندهم يقول اشهدوا على بمافيها ان علموا بعينه كان اقرارا والا فلا  
 وذلك القاضي ادعى عليه مالا فخرج خطأ وقال انه خط المدعي عليه بهذا المال فاعتكر ان يكون  
 خطه واستكتب وكان بين الخططين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
 في الصغير لانه لا يز يدعى ان يقول هذا خطي وانما حرره ولكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا  
 الا في تذاكر الباعة والصراف والمصار اه ذكره ايضا وفيها ايضا من أول الشهادات بأن من هذا  
 فليست وقد اوضح ابن وهان في شرحه مثله خط السمار والصراف فليزجعه من أرواده وسنذكرها  
 ان شاء الله تعالى في عملها والنكاح لا يكون الا قولا وكذا الوداعي التزويج فشهد الله بانها زوجه تقبل  
 كافي المحلصا والاجارة كالبيع وتقدم بالقول وبالطاعى والوقف قول ولا يشترط في الشهادة به  
 بيان الواثف على الصحيح على ما ذكره في وقف البرازية بشرطه لقبولها في كتاب الشهادات ثم اعلم انه اذا  
 شهد بالبيع وان كان المبيع في يد غير البائع فلا بد أن يشهد على البائع بصفلا ما اذا كان في يده  
 وأما الشهادة بالاجارة فلا يشترط أن يشهدوا بالعين المؤجرة ملك المؤجر والفرق أن اجارة  
 الغائب المضمون صحيحة بلا اذن المالك ويصح الاجرة كذا في دعوى البرازية وكذا في الشهادة  
 بالشراء والقبض وكذا الهبة مع القبض لا يحتاجان الى الشهادة بالمالك للبائع والواهب كذا في  
 الصغير وانما حصل انهم اذا شهدوا بالشراء لم يدعيه فلا بد من الشهادة على المدعي أو البائع أو يد  
 البائع أو ان البائع سلما للثري وفي الشهادة بالبيع لا بد من ذكر ملك البائع أو يده وهذا اذا شهدوا  
 بالبيع على غير البائع فلو شهدوا به عليه لم يشترط شيء منهما كافي بنية القضي ويشترط في الشهادة  
 بالاقرار رؤية المقر لمافي شهادت البرازية وقدر المحاصر جل في بيت وحده ودخل عليه رجل  
 وراه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مصلك غيره فسمع اقراره من الباب بالارؤية وقبوجه  
 حل له أن يشهد بما أقر وفي الصيون رجل خضا فومار حل ثم ما له عن شيء فافق وهم يسمعون كلامه  
 وبرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا تعلق لهم الشهادة اه وفي الجامع  
 الصغير شرط رؤية بوجه المرأة رأيت الامام خالي أمرها بكشف الوجه وأمرها بالتحريج وروى يد مافي  
 الصيون كذا في المحلصة وفي جامع الفصولين حسرت عن وجهها وقالت اقلنا فلانة بنت فلان فلان  
 وهبت لزوي مهري فلا يحتاج الشهود الى الشهادة عدلين لها فلانة بنت فلان مادامت حية لا يمكن  
 الشاهد ان يشهر لها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها وقال قبله لو أخبر  
 الشاهد عدلان أن هذا المقررة فلانة بنت فلان يكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب عندهما  
 وعليه الفتوى لا يرى انهما لو شهدا عند القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز  
 الشهادة باخبارهما بالطريق الا في فان عرفهما باسمهما ونسبهما عدلان ينبغي للعدلين أن يشهدا

املاك الناس وهذا فصل عقل عنه فكثير من الناس فانهم يسمون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتباض من زحان  
لا يعرفونها ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحترز من مثل  
ذلك وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب عدائى خيفة وعندهما شهادة  
رجلين كاف كافي سائر الحقوق اقول يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة عدلين فبنيان يحصل للشهود ايضا بشهادة عدلين  
كما هو قولهما اه (قوله ولو قال المؤلف الخ) ظاهره ان كلامه لا يشمل مسألة النهي المذكورة مع انها تشملها وسبأني قريبا  
تقديم مسألة النهي عاذا لم يكن من المدعى (قوله وهل يشترط رؤية وجهها الخ) لم يذكر جواب الاستفهام وما ذكره بعده  
لا يصلح جوابا له ولعل في العبارة سقطا وقد مر في هذه القولية عن الجامع الصغير اشتراطه ٧٧ وعبارة الخلاصة وهل

يشترط رؤية وجهها  
اختلاف المشايخ فمعظمهم  
من لم يشترطوا له مال  
الام خاوه زاده وفي  
النوازل قال شروط  
رؤية شخصها وفي  
الجامع الصغير يشترط  
رؤية وجهها الى آخر  
ما قدمه وتقدم عن جامع  
الفصولين لو اخطأ الشاهد  
عدلان انها فلا يثبت  
فلان يكفي للشهادة على  
الاسم والنسب عندهما  
وعليه الفتوى قال  
أبو السعود فحصل منه  
أن الفتوى على عدم  
اشتراط رؤية وجهه  
للرأه (تنبيه) لا يخفى  
أن هذا كله عند عدم  
معرفة لها ما اذا عرفها  
فشهد عليها بدون رؤية  
وجهها ولكن هذا

الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليها بالاسم والنسب وما لم يأتوا على أصالة اه وأما حكم الحاكم  
فيصح أن يكون من قبيل المسموع بان كان بالقول ويصح أن يكون من الرثبات ان كان فعلا على  
ما قدمناه وأما الغصب والقتل فلا يكونان الا من الرثبات ومن قصر البيع والاقرار والمحكم على  
الرثبات فقد قصر والتحقق ما مسكت ولو قال المؤلف ولو قال له لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد  
عليه لكان أوفى لحق في الخلاصة لوال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة الشهادة اه فليحكم  
ما اذا مسكت بالاولى واذا مسكت بشهادتهما علم ولا يقول أنه ينفى لانه كتب وفي النوازل مثل محمد بن  
مقاتل عن شريك بن جهمان عندهما قوم وقال لا تشهدوا علينا بما سمعنا منه ثم أقر أحدهما  
لصاحبه بشرا أو ما عينا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينفى لهم أن يشهدوا بذلك  
وهو قول محمد بن سيرين وأما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به قال  
الغيبه وروى عن ابي حنيفة انه قال ينفى لهم أن يشهدوا به فاخذ اه ثم قال بعده قال الغيبه  
ان كان يخاف على نفسه اه اذا أقر بشي صدق وادعى أن شريكه قبض لا يصدق بقول للتوسط  
اجل كان هذا المال على غري أو أباهر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا فيمن الجميع من غير أن  
يضاف الى نفسه كيلا يصير حجة عليه اه ثم اعلم ان المقر اذا قال للشاهد لا تشهد على بما سمعت فله  
أن يشهد عليه الا اذا قال له المدعى لا تشهد عليه ذكره في حيل التارخاينة من حيل المداينات  
معزى الى الخصاف جملا على انهم مطلق في دعواه ولكن نقل بعده الاختلاف فيما لو جاء المدعى بعد  
النهي وطلب من الشاهد الشهادة فليراجع في تنبيه من الفتاوى الصغيرى من كتاب القاضي الى  
القاضي اذا كتب الكاتب بحضور امرأة وأراد أن يخطبها فانه ينبغي له أن يترك موضع خطبتها حتى يكون  
القاضي هو الذي يخطبها ويكتب خطبتها في المحضر أو يعلى خطبها على الكاتب لان الكاتب وان حلاها  
لا يستحق القاضي عن النظر في وجهها فيكون فيه نظر رجلين البها ولو حلاها القاضي كفى فيكون فيه  
نظروا وحده ذلك استمر لها فكان أولى وهل يشترط رؤية وجهها ذكر الغيبه أو اليك عن نصر بن يحيى  
قال كت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فساله عن الشهادة على المرأة متى يجوز زاد ما

ظاهر اذ رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها متلافي حال تنقبتها فله ان لا يحتاج الى تعريف من غيره اذ تعريف  
غيره حثثنا لا يز يدعى معرفته أو اذا كانت متعقبة وكان يعرفها قبل معرفتها بصوتها وهيتها ولم يروها وقت التنبه أو  
الاقرار فهل يصح في ذلك ظاهر اطلاقهم أنه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح التوصل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس  
الاسلام الاوز جندى وتظهر الدين المرتضى اه ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أو لا وفي البصري على الاشياء لا يجوز  
أن يشهد على من سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراوه ان عرف كلامه لان الكلام يشبهه بنفسه بعضا كافي  
التأخرانة وفي غنية المفتي أقرت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها ولم يشترط في النوازل رؤية  
وجهها له وانظر كلام الفقيه فانه يفتي بذلك ايضا

ولا يشهد على شهادة غيره  
مالم يشهد عليه ولا يعمل  
شاهد وقاض وروابطا لمحا  
ان لم يتذكر وا

(قوله كان أبو حنيفة الى  
قوله وهو المختار) قال  
الرملي هنا حذف ولعله  
بعد قولها انها فلانة  
وعندهما يكتبني شهادة  
انتم انها فلانة ثم راجعت  
النوازل فوجدتها كما  
أصلها ثم قال وكان أبو  
يوسف وأبو لهيب يقولان  
يجوز اذا شهد عند  
علان انها فلانة (قوله)  
وفيه نظرا لانها لا تكون  
ملزمة بالالقضاء أى  
لا تكون ملزمة للقضاء  
والظاهر ان مراد الحق  
انها ملزمة للقاضي المحكم  
بها اذا يجوز له تأخير  
المحكم بها الا في مواضع  
تقتضى في القضاء وما  
ذكره الحق صريح به في  
النهاية كما ذكره في الدرر  
المختار ثم قال وبخلافه  
تصور صدر الشريعة  
وغيره اه وصاروا الصد  
مع رجل اذا الشهادة  
عند القاضي لم يسع له  
أن يشهد على شهادته  
اه (قوله وترك المؤلف  
قدين آخرين) لا يخفى  
أنه ليس مراده هنا بيان  
أحكام الشهادة على

يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عند جماعة انها فلانة وهو المختار للقوى وعليه  
الاعتماد لانه ليس على الناس اه (قوله ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه) لانها لا تعتبر  
بجهة الا بالنقل الى مجلس القاضي ولذا لا بد من عدالة الاصول فلا يملك غيره أن يجعل كلامه بجهة الا  
أمره فلا بد من التخصيص وأما دونه لوسعه يشهد آخر على شهادة لا يسع له ان يشهد لانه عاجل غيره  
وفي فتح القدير وهذا الاطلاق يقتضى انه لو سمعه يشهد في مجلس القاضي حل له أن يشهد  
على شهادته لانها حينئذ ملزمة اه وفيه نظر لانها لا تكون ملزمة الا بالقضاء ولم يحد ترك المؤلف  
رجحه الله قدين آخرين لموازها على شهادة غير الاول أن يقبل التخصيص فلو أشهد علم افعال لا قبل  
فانه لا يصير شاهدا حتى يشهد بعد ذلك لا قبل كافي القينة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد بن  
انه وكيل ولا وكيل ان لا يقبل وأما على قوله ما من أنه تحصيل فلا يبطل بالرد لان من جعل غيره  
شهادة لم تبطل بالرد الثاني أن لا ينهوا الاصيل بعد التخصيص عنها لمافي الخلاصة معزى الى الجامع  
الكبير لو حصر الاصلان ونهيا الفرع عن الشهادة مع النهى عند عامة المشايخ وقال بعضهم  
لا يصح الاول أظهر اه وفي النوازل النصرافي اذا شهد على شهادته ثم أسلم لم يجز أن يشهد على  
شهادته اه ويحتمل أن يكون مراده أنه أشهد نصرا بما مثله ويحتمل أنه أشهد مسلما والاول أظهر  
كما لا يخفى وقد بدلت الشهادة علم الان الشهادة بقضاء القاضي محبة وان لم يشهد بها القاضي عليه  
لكن ذكر في الخلاصة خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف فيما اذا جمعا في غير مجلس القضاء فجوزوه  
أبو حنيفة وهو الاقنيس ومنعه أبو يوسف وهو الاحوط اه وجزم بالمجوز في المراجع مع الايمان بالقضاء  
بجهة ملزمة ومن مع الجهة حل له أن يشهد بها اه وفي شرح أدب القضاء للصمد من الباب  
الاربعين ضاع صهيل من ديوان القاضي فشهد كاتبا عنده انه أمضى ذلك فان القاضي يقبله ولو ضاع  
اقرار رجل فشهد كاتبا عنده بانه أقر عنده يقضى بشهادة تمولو ضاع محضر من ديوانه فيه شهادة  
شهود بحق لا يذكره القاضي فشهد اعند ان الشهود يشهدوا عنده بكذا لا يقبلها القاضي ولا ينفذ  
لان الشهود لم يجعلها ولا بد منه وقامه فيه ثم اعلم أن القضاء بشهادة الفرع وعندهما وعند  
محمد بشهادة الكل كذا في الخزانة ولو قال المؤلف كافي الهداية مالم يشهد عليها كان أولى من  
قوله عليه السلام في الخزانة لو قال اشهد على بكذا أو اشهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول  
اشهد على شهادتي الى آخره (قوله ولا يعمل شاهد وقاض وروابطا لمحا ان لم يتذكر وا) أى لا يعمل  
الشاهد اذا رأى خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهود  
ولا يتذكر ولا للراوى أن يروى اعتمادا على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام وحذف مفعول  
يتذكر والارادة التعميم فلا بد عند الشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ والمال ملزمة وصفته حتى  
اذا لم يتذكر شيئا منه وثيق انه خطه وخاتمه لا ينبغي له أن يشهد وان شهد فهو شاهد زور وكذا في  
الخلاصة ولا يصح كفى تذكر مجلس الشهادة وفي الالتقاط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان  
الشهادة وقتها اه وجزم محمد للكل الاعتماد على الكتاب اذا ثبت انه خطه وان لم يتذكر كقوله  
للراوى الناس يجوز أبو يوسف للراوى والقاضي دون الشاهد وفي الخلاصة أن أبو حنيفة ضيق  
في الكل حتى قلت روايته الا بخبر مع كثر سمعائه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه  
يشترط المحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية اه ومحل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه  
مكتوباً بعنده واجعوا ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا في

الخلاصة وقال شمس الأئمة المجلو في بفتح أن يعني يقول محمد وهكذا في الاجناس كذا في الخلاصة  
 وجرم في البرازية بأنه يعني يقول محمد وفي المتن بالنسب المهمة من وحدته وعرفه ونسب الشهادة  
 وسه أن يشهد إذا كان في حوزة به نأخذ أه وعزم في البرازية إلى التوازل وأشار بقوله ولا يعمل  
 إلى أن الشاهد إذا كتب شهادته في حوزة به نأخذ أه وعزم في البرازية إلى التوازل وأشار بقوله ولا يعمل  
 عقد في البرازية لها ما يقال باب الشهادة من النسبة إلى آخر ما فيها وشرع على الاختلاف  
 السابق مسائل حاصلها يجوز الاعتماد على غير المخط من اخبار غير قضاء وشهادة أو رواية لا  
 الأولى ونسب القاضي قضاء ولم يكن له عمل فشهد اعنده أنه قضى بكذا الثانية أخبره قوم بشيهم  
 أنه كان شاهدا الثانية جمع حديثا من غيره ثم نسي روى الأصل فصححه ممن روى عنه ثم أعلم أن  
 الشاهد إذا اعتد على خطه على القول بفتح يعني به وشهد وقتنا بقوله فللقاضي أن يسأله هل يشهد عن  
 أم من المخط إن قال عن علم قبله وإن قال عن المخط لا كما في البرازية وفي المراجع وعلى الاختلاف  
 لو مع من غيره حديثا من نسي الأصل الرواية فشهد أي حقيقته أو أي يوسف لا يعمل به وعند محمد  
 يعمل به وعلى هذا المسائل التي اختلف فيها أبو يوسف ومحمد في الرواية في الجامع الصغير وهي  
 ثلاث جميعها محمد من أي يوسف ثم نسي أبو يوسف الرواية فكان لا يعتد على رواية محمد ولا  
 يدع الرواية أه وهي ست ثلاث كما قلنا هاهنا مسند في شرحنا على المتار وتقسيم في فتح القدير  
 هنا وفي كتاب الصلاة بان الحكاية التي جرت بين الشيخين تغد عنهم باب تكذيب الأصل الفرع  
 ولا خلاف عندهم في بطلان الرواية لأنه من باب النسيان فاعتماد المتابع على قول محمد مشكل  
 (قوله ولا يشهد بما لم يسمع به) استحبنا دفع العرج وتعليل الأحكام إذا حضرها  
 الإجماع والمراد لا يحصل له أن يشهد بشي لم يقطع به من جهة الماعنة بالعين أو السماع إلا في  
 كذا أما النسب فمن نسبته إلى أبيه يسام من باب طلب عزه إليه وانتسب إليه اعترى ثم استعمل  
 النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهما نسب أي قرابة وسواء كان بينهما  
 التناكح أم لا وجهه انساب وقامه في المسباح وأما ما يتعلق به من الأحكام هنا فإفادته يجوز  
 الشهادة فيما للتسامع وفي البرازية من الدعوى العاشر في النسب وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر  
 أنه محموله أو لا يسمي أولهما ويشترط أيضا أن يقول هو وارثه ولا وارث له غيره وأن يبرهن على ذلك  
 أو على أنه أخو الميت لا به لا يعلون إن له وارثا غيره يحكم به للبال ولا يشترط ذكر الأسماء  
 في القضية إلى أن قال ادعى على أخوانه أخوه لا يسمي ادعى أو ثا ونفقوه برهن تقبل ويكون قضاء  
 على الغائب أيضا حتى لو حضر الأبوان نكر لا يقبل ولا يحتاج إلى إعادة البيعة لأنه لا يتوصل إليه  
 الابنائت المحي على الغائب وإن لم يدع ما لا بد ادعى الأخوة الفردة لا تقبل لأن هذا في الحقيقة  
 أنباء النبوة على الأب للمدعي عليه والخصم فيه هو الأب لا الأخ وكذا لو ادعى أنه ابن ابنة أو أبا أبيه  
 والأب والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا الحكم على المخاض والغائب جميعا  
 بخلاف ما إذا ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة أنها زوجته أو ادعت عليه أنه زوجها  
 أو ادعى العمد على عري أنه مولد عاتقة أو ادعى عري على آخر أنه معتقه أو ادعت على رجل  
 أنها أمته أو كان الدعوى في ولا مال أو الالة وأنكره المدعي عليه فبرهن للمدعي على ما قال يقبل  
 ادعى به حقا ولا يخلل دعوى الأخوة لأنه دعوى الغير لا ترى أنه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو وزوجه

ولا يشهد بما لم يسمع به  
 النسب والموت والنكاح  
 والدخول وولاية القاضي  
 وأصل الوقف فله أن  
 يشهد بها إذا أخبره بها  
 من يثق به

الشهادة حتى يستوفى  
 شروطها وانما ذلك له  
 باب مخصوص مساقى  
 ومراعاة هنا اظهار الفرق  
 بينها وبين غيرها من  
 المعومات والبركات في  
 اشراط الاشهاد وعنده  
 فتدبر (قوله ولا يشترط  
 ذكر الاسماء في القضية)  
 قال الرمسلي وفي آخر  
 الفصل الثاني من جامع  
 الفصولين في دعوى  
 الحكم بلا نتيجة القاضي  
 بعد ظلام مقدمه قال  
 فالمحصل أنه في دعوى  
 الفعل والشهادة على  
 الفعل هل تشترط نتيجة  
 الفاعل فيه اختلاف  
 المتابع رحمهم الله وادلة  
 الكتب فيها متعارضة  
 ثم ذكر مسائل وقال وهذه  
 المسائل كلها تدل على أن  
 نتيجة الفاعل ليست  
 بشرط لصحة الدعوى  
 والشهادة فتمثل عند  
 الفتوى



(قوله واصل ما ينفعتها الخ) الاتع ما في شرح الوهبانية عن العمادية من قوله حتى لو سمع من الناس أن هذا فلان بن فلان القلاني وسعه أن يشهد به وإن لم يمان الولادة على فراشه وطريقه معرفة أن يسمع ذلك من جماعة لا تتصور نواياهم على الكذب عند الامام وعندهما إذا أخبر بذلك عدلان يكتفي وذکر أن الفتوى على قولهما اهـ وفي التارخانة من الخط وإذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب اليه وأقام معه دهر الميعة أن يشهد على نفسه حتى يشهد به رجلان من أهل بلده عدلان أو يكون النسب مشهورا وذکر انحصاف هذه المسئلة وشرط مجواز الشهادة شرطين أن يشتهر الخبر والثاني أن يكتف فهم سنة فانه قال لا سمع أن يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وأن وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضى السنة لا يجوز أن يشهد ٨٠ وروى عن أبي يوسف أنه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح أنه إذا سمع من أهل بلده من رجلين عدلين حل له أداء الشهادة

وأولا ما إذا سمع ذلك ممن سمع من المسمى لا يصلح له أن يشهد وأن اشتمر ذلك فيما بين الناس لكنه ان شهد عنده جماعة حتى يقع الشهرة حقيقة وعرفا ووقع عنده أنه ثابت النسب من فلان أو شهد عنده عدلان حتى ثبت الاشتهار شرعا حل له أن يشهد (قوله ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال) قال الزملي لا يخفى أن دعوى الاستحقاق في الوقف من هذا القبيل لأنه دعوى مال ومثله الوصية ونحوها تأمل (قوله لمسا في السرازية قال رجل امرأة الخ) قال جامع القسولين من الفصل الثاني عشر وأخبرنا عبد الله بن زوجه مات أوطاها ثلثا فلها في التزوج ولو أخبرها فاسق قصرت وفي أخبار العدل عتبة ما يعتمد على خبره لو قال ما ينته متبا أو شهد جنازة لا وقال أخبرني عن عتبة وباقي تمامه اهـ (قوله ومسا تل تعارض الخبر بموته وحياته فيها) أي في السرازية حيث قال ولو أخبر واحد بوث الغائب واثنتان بجماته إن كان الغريب الموت أو شهد جنازته وعبد لها أن تزوجه هذا يؤمر بها أو أرخا وكان تاريخ الموت آخر أو أن كان تاريخ الحماة آخر فاشهد الحماة أولى وفي مصابيح مصابيح شهدا بان زوجه فلان مات وأقتل وآخري الحماة فلا تل أولى (قوله فانه لا يجوز إلا بالعمانية) قال بعده في شرح الوهبانية لابن الشحنة هكذا ذكر رشيد الدين ولا تقدر بهذه الرواية في من السكت في غير فتاواه اهـ ومثله في جامع القسولين تأمل (قوله وكذا في الاسعاف) قال الرملي وقع في عبارة الاسعاف بالنظره وأما الشهادة على شرائطه وجهاته فذكر خمس الأئمة السرخسي رجه الله أنه لا يجوز الشهادة على الشرائط والوجهان بالتسامع وهكذا

أوزوجته صح أوبانه أخوه لا لكونه جعل النسب على الغير وتسامع فيها وحاصل ما ينفعتها هنا ان الشهود إذا شهدوا بنفسان القاضي لا قبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال في الأب والابن وقيد الخط معز إلى الامام محمد في اللبس قبولها في النسب بقيد حسن نظر راجع من نسخة مصحفة وأما الموت في الزاوية والموت كالقتل وله ولله والقتل حكما الموت في الخلاصة وخزانة المفتين وظاهر ان الشهادة على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلا قسمه شكل لترتب القصاص عليها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما ينسب بالمشبه ولم أر من أوضعه إلا أن وقيد نظري أن التمسك بعمامة هو في خاص وهو حوز اعتداد المرأة إذا أخبرت بقتله كونه للتزوج وإن كان السابق بخالفه وكذا تعارض الخبرين عندنا بقتله وحياته وأشار المؤلف إلى أن المرأة تعزل بالجماع بالاولى لمسا في السرازية قال رجل امرأة سمعت ان زوجها مات لها أن تزوجه إن كان الغرض عدلا اهـ ومسا تل تعارض الخبرين بموته وحياته فيها وظاهر اطلاقه في الموت أنه لا فرق بين كون الميت مشهورا أولا وقيد في المراجيع معز إلى فتاوى رشيد الدين بان يكون عالما أو من العمال أما إذا كان تاجرا أو مثله فانه لا يجوز إلا بالتسامع اهـ وقيد باصل الوقف احترازا عن شرائطه فانه لا تقبل فيها بالتسامع وفي السرازية وفي الوقف الصحيح أنها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه لا به يبقى على الأصح لا شرطا على كل ما طلق به صحة الوقف وتوقف عليه فهو من أصله وما لا توقف عليه الصحة فهو من الشرائط ونقص الغرض على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازه على أصله لا على شرائطه بان يقول انه وقف على المحبة هذه والمقبرة هذه أما إذا لم يذكر ذلك لا تقبل اهـ والمراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر ما من الفضلة لكننا ثم يعرف القاضي ان كذا يدعيان الجهة فلا ذكر هذا لا تقبل اهـ وفي الأصول العمادية من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة بالثبوتة على شرائط الوقف اهـ وفي الخاتمة في أو آخر فصل دعوى الوقف من كتاب الوقف ما وافق هذا وكذا في الاسعاف وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرائط الوقف اهـ واعتقد في المراجيع وقواه في

في جامع القسولين من الفصل الثاني عشر وأخبرنا عبد الله بن زوجه مات أوطاها ثلثا فلها في التزوج ولو أخبرها فاسق قصرت وفي أخبار العدل عتبة ما يعتمد على خبره لو قال ما ينته متبا أو شهد جنازة لا وقال أخبرني عن عتبة وباقي تمامه اهـ (قوله ومسا تل تعارض الخبر بموته وحياته فيها) أي في السرازية حيث قال ولو أخبر واحد بوث الغائب واثنتان بجماته إن كان الغريب الموت أو شهد جنازته وعبد لها أن تزوجه هذا يؤمر بها أو أرخا وكان تاريخ الموت آخر أو أن كان تاريخ الحماة آخر فاشهد الحماة أولى وفي مصابيح مصابيح شهدا بان زوجه فلان مات وأقتل وآخري الحماة فلا تل أولى (قوله فانه لا يجوز إلا بالعمانية) قال بعده في شرح الوهبانية لابن الشحنة هكذا ذكر رشيد الدين ولا تقدر بهذه الرواية في من السكت في غير فتاواه اهـ ومثله في جامع القسولين تأمل (قوله وكذا في الاسعاف) قال الرملي وقع في عبارة الاسعاف بالنظره وأما الشهادة على شرائطه وجهاته فذكر خمس الأئمة السرخسي رجه الله أنه لا يجوز الشهادة على الشرائط والوجهان بالتسامع وهكذا

قال الشيخ الامام الاستاذ ظهر الدين رحمه الله اه اقول والمراد بقوله وجهاته أي بعد استقرار الوقف على جهته وحصل التنازع فيها بمصر دها لا تقبل بالجماع فافهموا الله تعالى أعلم ثم بعد مدة رأيت في خلال المطالعة في فتاوى شافيا قال بصدقة حصة الشهادة على الجهة بالجماع وانها من باب الشهادة على الاصل لكن وقع في الاسعاف عبارة تنافي هذا ظاهر ارجحت قال لا يجوز الشهادة على الشرائط والمجتمعات ومثله في شافيا في أو اخر فصل في دعوى الوقف الا أن يحمل قولهما والمجتمعات على أن المراد بها قولهم ان قدرا من القلة لكذا ثم يصرف الفائض لكذا ويكون ذلك بعد بيان الجهة اه قوله ويكون ذلك بعد بيان الجهة هو عين ما قلناه والله تعالى هو الموفق فنامل (قوله وجوابه أنه لا يحمل فيها بذلك عند الضرورة) أي ضرورة انتطاع الشبوت بموت الشهود والمدهي أهم لكن لا ينبغي أنه عند حياجة الشهود على شرائط الوقف لا حياجة الى الشهادة بالتسامع وانما يحتاج اليها عند موتهم فكان فيه ضرورة (قوله وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليها) قال الرمل قال في مصدر الشريعة والمراد باصل الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا في بيان المصروف داخل في اصل ٨١ الوقف أما الشرائط فلا تحمل فيها

الجهة بالشهادة بالتسامع اه وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه (قوله وظاهر ما في المعراج أن الامير كالتقاضى) صرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كذا أو والي بلد كذا وان لم يباين التقيد والمشور اه وصرح به في الخلاصة أيضا (قوله وقوله) أي المصنف (قوله وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا) كذا في الخلاصة

فتح القدير بقوله وأنت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انتزع ثبوتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف أنه يملك بها ما كانت عليه في دواوين القضاة لم تنفع عن تحسين ما في المتبني لان ذلك هو معنى الشبوت بالتسامع اه وجوابه انه لا يحمل فيها بذلك عند الضرورة والمدهي أهم ثم قال أي في فتح القدير وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه بل أن يقول ببيان عظمها كذا وكذا والباقي كذا وكذا اه ومسئلة الشهادة بالوقف أصلا وشرائطها تدرك في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة والتقييد بكذا من الاشياء المستبدل على عدم قبولها به في غيرهما من الولاة والعق واختلاف الفحلان في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام الرضوي عدم قبولها به اجماعا ونقل استاذنا الامام الحلواني انه على الاختلاف المتعول في الولاة فمن أي يوسف الجواز فيها ومن ذلك المهر فظاهر التقيد انه لا تقبل فيه به ولكن في البرازية وبوالظهيرية والخزانة ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ووجهه انه من قابض النكاح فكان كاصله وذكر في الخلاصة تحيلا في الدخول ففي فوائد استاذنا ظهير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول بالنكوحية بالتسامع ولو اذ ان ثبت الدخول بنيت النكاحية العيص اه وظاهر ما في المعراج ان الامير كالتقاضى فيراد الامة وكذا في خزائن القنن ثم اعلم ان النكاح شرط لقبول عندنا يوسف في العتق ان يكون مشهورا وولعق ابوان أو ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد بن المصطفى كذا في المعراج وقوله اذا أخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد من لفظها وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف

١١ - بمصر ما من في الظاهر ان فيه سقطا أو تجر فإو عبارة الخلاصة ولا يشترط أن يتلفظ القبر بالموت بلغة الشهادة عند من شهد أما الذي يشهد عند القاضي يتلفظ بلغة الشهادة وأما الفصل الثلاثة التي يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي أن يشهدا عند بلغة الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الاتمق في مختصر الفتاوى انه لا يجوز الشهادة بالتسامع اذا أخبره من شق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي شرح ابن النخبة والجواب في القضاء والنكاح تظهر الجواب في النسب فقد عرفوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة كتنوا خبر الواحد في الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ممن المشايخ من لم يفرق وتماهه فسهو في جامع الفصول والاصح أن الموت كنكاح وغيره لا يكفي فيه بشهادة الواحد ممن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع مسئلة الموت انه أخبره واحد على ولم يذكر العلل في الثلاثة فلو كان القسري في الثلاثة عدلا لمحال لهم أن يشهدوا في الثلاثة اذا ثبت الشهادة عندهما خبر عدلين يجيب بالاجابة بلغة الشهادة في الموت لما ثبت خبر الواحد لا جاعلا يجب لا يكفي بخبر الواحد

رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد وكثرة في التصبر ولكن في الخلاصة في  
النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت قال وفي الموت مسئلة بجمعيه اذا لم يباين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يصبر بذلك علما مثله واذا  
سمع منه حل له ان يشهد على موته فشهدهم مع ذلك الشاهد يقضى بشهادتهما اه وظاهر ما في  
السياج انه لا بد من خبر عدلين في الكل الا في الموت وصح من الظاهر بان الموت كغيره وفي فتح  
القدير المختار لا كفاءه بالواحد في الموت والعدالة انما تشترط في الخبر في غير المتواتر اما في المتواتر  
فلا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وظاهر كلام المؤلف الاقتصا على الاخبار وهو  
صور قال في الخلاصة اذا شهد تعريسه وزواجه او اخبره بذلك عدلان حل له ان يشهد انها امراته  
وكذا الشارح انه اذا رأى رجلا يدخل على امراته ويضطن ان يضاها الا زواج ومع من الناس  
انها زوجته جاز له ان يشهد بان لم يباين النكاح وكذا اذا رأى شخصا على المجلس المحكم فصل  
المحسومات جاز له ان يشهد على انه قاض اه فظاهر الهداية لا كفاءه بما ذكره كغيره انه  
لا بد من الاخبار وفي فتح القدير وهو المحقق وفي المحيط ولو اخبره موت انسان فصنعوا ما يصنع  
على الميت لم يسلط ان يخبر بموته حتى يخبرك ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تنقسم على الموت  
اما خطأ وظلما وحيلة لغتمة المال اه وفي القصة نكاح حضره رجلان ثم اخبرا احدهما جماعة  
ان فلانا تزوج فلانة ياذن ولها ثم الاتن بمسند هذا التسامع يجوز للسامعين ان يشهدوا على ذلك اه  
ثم اعلم ان القضاء بالنسب مما لا يقبل النقض لكونه على الكافة كالنكاح والحرمة والولاء كما في  
الصغرى وكذا كسنا في الفوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعه لكن يستثنى من النسب  
ما في المحيط من باب الشهادة بالتسامع شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى  
بالنسب والارث ثم أقام آخرا البينة انه ابن الميت وورثه بنقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم  
على ابن الاخ وتساوي بين الاول والثاني لموازاة ان يكون له ابن وابن أخ فنقض القضاء في حق الميراث  
لا في حق النسب حتى يبقى الاول ابن عم له حتى يرثه اذا مات ولم يترك ولربما آخرا قرب منه فان  
أقام آخرا البينة ان الميت الاول فلان بن فلان ونسبه الى آخرا غير الاب الذي نسبته الى الاول فانه  
ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما عتبت نفسه من الاول نخرج عن ان يكون محلا  
لأسمائه في انسان آخرا وليس في البينة الثانية نفوذ ثبات الى آخرا ذكره والمراد بقوله من يثق  
وبغير الخصم ادلوا خبره وحل له ان يشهد بان فلان لا يباين ان يسمعه ان يسمعه على خبره ويشهد بنفسه له لو جاز له  
ذلك لمجاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزائن المفتين بشرط فيها القبول في النسب ان يخبره عدلان  
من غير اشتهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسب لا يسمعه ان يشهد واذا كان الرجل  
غير يباين يسمعه ان يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين عدلين فشهدان عنده على نسبه قال  
المجاص وهو الصحيح اه (قوله ومن في يده شئ سوى الرقيق لك ان تشهدانه له) لان البدن أقضى  
ما يستدل به على الملك انهي مرجع الدلالة في الاسباب كلها فكيف بها وعن أبي يوسف انه يشترط  
مع ذلك ان يقع في قلبه انه له قالوا ويحتمل ان يكون هذا التفسير المطلق لمحمد في الرواية قال في فتح  
القدير قال الصدر الشهيد وبناخذ فقوله جميعا اه فلورأى دقة في يد كاس او كما في يده  
جاهل لا يشهد بالملك بمجرد يده كذا في البرازية ومن مشايخنا من قال انها دليل الملك مع التصرف  
لكونها متبوعة الى أمانة وملك قلنا والتصريف يتنوع أيضا الى اصاله وتبابة وظاهر كلام المؤلف

ومن في يده شئ سوى  
الرقيق لك ان تشهدانه له  
(قوله فينقض القضاء في  
حق الميراث لا في حق  
النسب) هذا مناف لقوله  
لكن يستثنى من النسب  
الخ

(قوله لا يحمل له أن يشكها) لعله مبني على الرواية الأصلية قمر ساعن أبي حنيفة تأمل (قوله إن القاضي الخ) مقول القول (قوله سهواً لأن يحمل الخ) رده العلامة للقسي بأنه لا سهو في كلام الزبلي ووراده أن القاضي لا يقضي قضاء محكم بما يجب لو ادعى المحكم لا يقبل منه دليل ما صرح به قبيل هذا في أول القول بأنه يقضي به قضاء ترك بمعنى أنه يترك في يدهي السعداء لم خصه له جهة لجوى وأقول لا حاجة إلى تكلف ابتداء وجه التوفيق ودفع المعارضة لأن المسئلة مختلف فيها في الزبلي يبقى على قول المتأخرين من أن القاضي ليس له أن يقضي بعلومه والمفتي به وما في ٨٣ الخلاصة البرازية يبقى على مقابله أبو

السعداء في المحامى  
السعداء ولا يتوهم الخافعة  
بين ما ذكر الزبلي وما في  
النهاية فان ما في شرح  
الكفر هو ما اذا رأى  
القاضي قبل حال القضاء  
ثم رأى حال قضائه في يد  
غيره كما لا يخفى اه (قول  
للمصنف وان قسر للقاضي

وان قسر للقاضي انه يشهد  
بالتسامع أو بمعاينة  
اليد لا تقبل

(الخ) يبقى في كلام المصنف  
مسئلة من المتن لابد كرها  
المؤلف وهي قوله بعد  
هذه المسئلة ومن شهدانه  
حضر دفن فلان أو صلى  
على جنازته فهو معاينة  
حتى لو قسر للقاضي قبل  
قال الشارح الزبلي لأنه  
لم يشهد إلا بما علم فوجب  
قبولها لا يجوز له تحت  
قوله تعالى الا من شهد  
بالحق وهم يعلمون وقال

أنه عاين المالك والمالك فاذا رأى في يد آخر فاء الأول وادعى المالك وسعه أن يشهد أنه له بناء على يده  
قالوا وكذا اذا عاين المالك بمسوده دون المالك استحقاقاً لأن التسبب ثبت بالتسامع له وقرع على  
هذا الناحية بان المالك لو كان أمراً لا يخرج ولا يرأى الحال فان كان المالك مشهوراً أنه لها جاز  
أن يشهد عليه لأن شهرة الاسم كالمعاينة اه وأورد على لزوم الشهادة بالمالك بالتسامع واجب  
بأنه في ضمن الشهادة بالنسب كإثبات النهاية وتضمنه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند  
القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضميمة ولا الشهادة به وكذا المقصود ليس إثبات النسب بل  
الملك في الضميمة اه وخرج مستثنان أحدهما أن لا يعاينهما وانما سمع أن لفلان كذا الثانية  
ان يعاين المالك لا للمالك فلا يحمل له أن يشهد لكونه مجاز في الأولى وفي الثانية لم يحصل له العلم  
بالمسود وأشار المؤلف رحمه الله إلى أن من رأى شيئاً في يد انسان ولم ير ماله قبل ذلك في يد غيره فان له أن  
يشتره منه فان كان يراه قبله في يد غيره فان أخبره بانتقال الملك اليه أو بالوكالة منه حصل الشرع والى  
فلا وكذا الوراء جارية في يد انسان ثم رآها في يد أخرى وقالت أنا حرة الأصل لا يحمل له أن يشكها  
وسياً في تمامه في الكراهية واستثنى المصنف الرقيق أى العبد والامة وهو مفيد عا إذا كانا  
كبيرين لأن لهما ما ادعى أنفسهما تدفع اليه بشرعهما فان عدم دليل الملك وعن أبي حنيفة أنه يحمل  
له أن يشهد فهما أيضاً اعتباراً بالنسب والفرق فيما بيناه وان كانا صغيرين لا يعان عن أنفسهما  
كلتا حال لا يدل لهما فله أن يشهد بالملك لنوى اليد وعلى هذا فالمراد بالأكبر في كلامهم ههنا من يعبر  
عن نفسه سواء كان بالغاً أو لا كإثبات النهاية ثم اعلم انه إذا شهد بالملك الذي السيد بشرط أن لا يخبره  
علاناً بأنه لغيره فلو أخبره لم تجز له الشهادة بالملك له كافي الخلاصة وقس معناه وأشار المؤلف إلى  
أن القاضي لو رأى عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالملك له كافي الخلاصة والبرازية وبه ظهران  
قول الشارح في تقرير أن الشاهد اذا قسر للقاضي انه يشهد من جماع أو معاينة يلم بقبله أن القاضي  
لا يجوز له أن يحكم بجماع نفسه وهو لو اتهمه بجماعه ولا برؤية نفسه في يد انسان سهواً لأن لا يحمل ما قالوا  
لو رأى شيئاً في يد انسان ثم رآه في يد غيره فانه لا يتزعمه ممن غير أن يدعيه الأول في القاضي فيما  
إذا ادعى المالك وما في الشرح فيما اذا لم يدعيه (قوله وان قسر للقاضي انه يشهد له بالتسامع أو  
بمعاينة اليد لا تقبل) وهذا هو الصحيح كاذ كرهه سكن في شرحه لكنه استثنى الموت والوقف فقبل  
ولو قسر للقاضي انه أخبره من يثق به واستثنى العمادى في الفصول والوقف فلو شهد به وقال لا تشهد

تعالى وما شهدنا إلا بما علمنا (قوله واستثنى العمادى في الفصول والوقف الخ) فأتى العلامة على التركى بأن يعلم القول مستنداً إلى  
إطلاق عبارة الكفر والزبلي والعيني والوقاية والتأخير واختار والاختيار ثم قال في الخبر بمن الشهادة والشهادة على الوقف  
بالجماع أن يقول الشاهد أشهده لاني سمعت من الناس أو بسبب اني سمعت من الناس ونحوه وفسه خلافه فالتون طاعة قد  
أطلقت القول بان الشاهد اذا أصر أنه يشهد بالجماع لا تحيل وبه مرجح فاضحياناً ذكرهم علماءنا وعارفاً ضحياناً ولو قالوا  
شهدنا بذلك لا لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم اه قلنا وعبارة الخاتمة اذا شهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالجماع  
وقالوا شهدنا بذلك لا لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم انتهت ثم نقل نحوه من فتاوى شيخ الاسلام على اغنى التريكو عن غيرها

ثم قال فصر من القول المتعبرة أن الشاهد في أصل الوقف إذا قرأه يشهد بالتسامح لا تقبل شهادته كما هو صريح المتن المتقدمة التي عني غالباً على ظاهره لا يقتضيه صريح كثير من أصحابنا كما تقدم نقله عن الخيرية وما في المتن برزعا لا قدر مستندا في الدور لما في العبادية وفي المتن إلى المحلصة فالأدوية والأصم فذاك قول مخالف لما عليه المتن وكثير من أصحابنا على أنا تقابل ما في العبادية والمحلصة بما في الحامية من عدم قبوله لأن قاضيان فقيه النفس كما صرح به في البحر من باب الصب وأنه يقتصر على الشاهد فكان المعتمد ٨٤ وصرحوا بأن قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيته ويكتفيانه بظاهر الرواية

وليس هذا في الوقف

خاصة بل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامح وأنت على علم بأن ما في المتن والشروح مقدم على ما في الفتاوى وإجمالاً كثرت النقل في المسئلة للاختلاف فيها لحرره على بن محمد التركاني خزانة لهما للؤمنين له ذكره في مجموعته

باب من تقبل شهادته

ومن لا تقبل

ولا تقبل شهادة الأعمى

الفقهاء الكبار ومن خالفوا

باب من تقبل شهادته

ومن لا تقبل

قوله لكن الخ أقول

لعل ما في الخزانة محمول

على ما إذا كان القاضي

يرى ذلك بقرينة قوله حتى

لا يجوز لفتاها الخ تامل

قوله وذكر في منية الفقيه

بالتسامح تقبل لأن الشاهد بما يكون عمره عشرين سنة أو ثلثي الوقف مائة سنة فبقين القاضي أنه يشهد بالتسامح فلا تصحح كالسكوت إليه أشار ظهر الدين الميرغاني وفي المحلصة ولشهادته عند القاضي إن فلا فائدت وقالوا أخبرنا بذلك من نثق به حازت شهادتهما وهو الأصح والمخالف أيضاً جوز ذلك وفيه اختلاف المشايخ اه ومعنى التفسير للقاضي أنه يشهد بالتسامح أن يقول شهادتنا لا سمعنا من الناس أماناً قال لا نعين ذلك ولكنه أشهر عندنا حازت كذا في المحلصة والبرانية وفي النبايع تفسره أن يقول في النكاح لم أحضر العقد في غيره أخبرني من أتق به أو سمعت ونحوه وفي الخط معز بالي المتقي لأشهدوا أنه مات على هذه الدابة فقي ميراث ولشهادته أن أباه هذه المدعى مات وهذه الدار كانت له يوم مات أشهر مات أبوه مات فهو جائز له ولو رآه على جارٍ يوم لم يشهداته له لاحتمال إياه وركبه بالعارية ولو رآه على جارٍ حين يوماً أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه أن يشهد أنه له لأن الظاهر أن الإنسان لا يركب دابة متعددة إلا بالملك اه وفي البرانية ما بين الشاهد دابة تتبع دابة فترضع له أن يشهد بالملك والنتائج شهد أن فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً لم يذكر الميت فتشاهدتها بأطلة لهما شهد بذلك لهما بناسيه ولا يراه في يد المدعى اه والله أعلم

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

يقال قبلت القول إذا جلت على الصدق كذا في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي ومن لا يجب لامن يصح قبولها ومن لا يصح لأن من جله ما ذكره من لا يقبل الفاسق وهو لوقضى شهادته مع بخلاف العبد والعصى والزوجة والولد والأصل لكن في خزانة المفتين إذا قضى شهادة الأعمى أو المجنون في القذف إذا تاب أو شهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو شهادة الولد لوالده أو عكسه فخذني لا يجوز لثاني إبطاله وإن رأى بطلانه اه والمراد من عدم القبول عدم حله وذكر في منية الفقيه اختلاف في النفاذ شهادة المدعو بعد التوبة (قوله ولا تقبل شهادة الأعمى) لأن الإداه ينقضي بالقبول بالاشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا يجوز للأعمى إلا بالنقمة وقسمة شبهة يمكن التحرز عنها يمين الشهود والنسبة لتحريف الغائبين والتحضر وصار كالمحدود والقصاص أطلقه فحمل الأعمى وقت الشهادة قبل التحمل أو بعده وماذا جزمي بعد الإداه قبل القضاء لأن المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لأن قيام أهلية تها شرط وقت القضاء لصيرورتها بمنعنده وصار كما إذا توسر أو جن أو فسق بخلاف دعوى الشاهد وعينه لأن الأهلية بالموت قد انتهت وبالقبيبة

الخ) أي في كتاب التضام في بحث القضاء في المجهدين فيه ونسبه قضى بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ما ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وعلمه أن يأخذ للمال من القاضي له وكذا لو علم أنهم عابدان أو كافران أو أميان وقبل بغير نقضه ذكر إذا قضى بشهادة محدودين قد تابا ثم عمل أو مات ووقع ذلك على قاض آخر لا يراه أمضى القضاء الأول اه أقول وسياق بعديس أو راق عدم نفاذ القضاء بشهادة المدعو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة لأجير المحاص صارت واقعة الفتوى ولم أره إلا بالعلمة التهمة لا العلق على ما يحرره المؤلف في مسائل في شهادة المدعو وهذه مثلاً (قوله أطلقه فحمل الأعمى وقت الشهادة الخ) قال

الرمي وقال أبو يوسف إن هي بعد الأداة قبل القضاء بغضى شهادة قال في صدر الشريعة وقوله أظهر (قوله وشعل ما كان طر به السماع) قال الرمي أي كالنسب والملوث وما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والسماع كافي الخلاصة (قوله خلافا لابي يوسف كافي فتح القدير) قال الرمي عبارة الفتح وقال أبو يوسف يجوز فيما طرقه ٨٥ السماع وما لا يكتفي فيه السماع إذا كان بصير أوقات العمل

أعني عند الأداة إذا كان يعرفه باسمه ونسبه اه (قوله واختاره في الخلاصة) قال الرمي واجعا الخلاصة فلم يقيد فيها ما يقتضي ترجمته واختاره فراجعها وتأمل (قوله لأنهم باب الولاية) (الخ) قال في المحررات السعدية الوكالة ولاية

والمملوك والصبي

كما يعلم من أوائل عزل الوكيل والعهد بمجورا كان أو مأذونا بقبوز وكالته فتأمل في جوابه اه ومثله توكيل صبي يعقل وقد يقال ولا يتمخا في الوكالة غير أصلية تأمل (قوله وقدمنان الصبي الخ) قدمه في شرح قول المتن وسال عن الشهود وقدم أيضا هناك عن الظهيرة الفرق بين الصبي والكافر وهو أن الكافر كان له شهادة مقبولة قبل إسلامه بخلاف الصبي

ما بطلت كذا في الهداية وشعل ما كان طر به السماع خلافا لابي يوسف كافي فتح القدير ولزفر وهو روى عن الامام كافي الشرح واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب ما زعمه من غير حكاية خلاف وأشار المؤلف الى عدم قبول شهادة الاخرس بالاولى سواء كانت بالاشارة أو بالكلام وتعممه في شرح ابن وهبان (قوله والمملوك والصبي) لأنهم باب الولاية ولا ولاية له لسماع في نفسه ما لا ولا أن لا يكون له سماع في غيرها ولاية وقدمنان الصبي اذ بلغ قسدها انه لا يمن بظاهر الدار عند عدم طعن المتهود عليه أو بينة يقيمها الشاهد عند طعن الخصم بخلاف ما اذا طعن بأنه محمدي قد قذف وأشرك للذي فان البينة عليه وقدمنان الصبي اذ بلغ قسدها انه لا يمن التزكية وكذا الكافر اذا أسلم وان الكافر اذا عدل في كفره لشهادة ثم أسلم قسدها انه لا يمن التعديل الاول وفي المصط البرهاني مات وترك هبة الامال له غيره وقيته الف ولا يعلم عليه دين فاعتقه الوارث ثم شهد العدشهاداته واستغنى بقضاياهم فأم رجل البينة على الميت بالدين فان العبد ردفقا وبطل عتقه وما شهد به فان أبا الغريم الميت حاز العتق لا الشهادة والقضاء وقامه فيه أطلقه فتصل القن والمكاتب والمسدير وأم الولد كافي الخلاصة ومعنى العتق كالمكاتب والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن سباحتا يتقبل شهادته كافي البرازية والقدير بعد موت مولا اذا لم يخرج من الثلث في زمن سباحتا كالمكاتب عند موته ومدينون عندهما كافي جانيات الجمع والكافي وفي الكافي من الشهادات رجل مات عن عم وامتن وصعدن واعتق الم العبدن فشهدا بينة احدهما بعينها لليت أي انه أقر بها في حياته ومهتة لم تقبل عندها في حقيقه لان في قبولها ابتداء بطلانها انتهى لان مقتضى البعض في حكم المكاتب عند موته لا شهادته وعندهما تقبل لانه حديدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الاولى أو بعدهما أو معها لا تقبل بالا جاع لا والوقيلنا الصارت عصبة مع البنت فيخرج الم عن الورثة فبطل العتق اه ولم يذكر المؤلف الجنون ولا خفاء في عدم قبولها وفي المصط ومن يمن ساعته بغير ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الاحماء والاحماء لا يمنع قبول الشهادة وقدس بعض مشايخنا حنونه بيوم أو يومين حتى لو حن يوما أو يومين ثم أفاق فشهدته جائرة في حال الصحة اه ولم يذكر أيضا المغفل وفي المصط قال محمد في رجل أنعم صوام قوام مغفل يخشى عليه ان يلقن فبوذبه قال هذا من الغاسق في الشهادة وعن أبي يوسف أجبر شهادة المغفل ولا جبر تعدله لان التعديل يحتاج فيه الى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك اه ولا بد لهمة القضاء من حصول المحرمة للشاهد في نفس الامر ولو قضى بشهادتهم ثم ظهروا عبيدا بطل القضاء وهي مسألة نلوهو خطأ القاضي وفي المصط البرهاني قضى القاضي بوصاية بنسبة وأخذ ما على الناس من الدين ثم وجدوا عبيدا فقديرى الفرما ولو كان مثله في الوكالة لم يبرأ اه ولم يذكر الفرق وكأنه لكونهم دفعوا له دين لليت باذن القاضي وان لم يثبت الا بصا بمنزلة انه لهم

(قوله فشهدا بينة احدهما) أي شهدا أن احدي الامتن وهي قلانة بنت الميت (قوله لا والوقيلنا صارت عصبة مع البنت) قال الشيخ ابراهيم الساماني هذا غير ظاهر عند سبق شهادة الاغتية بل العلة فيها هي حلة البينة ففتحه (قوله وكأنه لكونهم دفعوا الخ) قال الشيخ ابراهيم الساماني نقلان المقدسي نقل هذا ليقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظرو وقف فتعرف فيه تصرفه من قبله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم ينظر أنه ينسب شرطا الواقف أو انهم باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي

كالوصي قلنا مثل قلنا تقدم في الوقف ما يؤيد به اه (قوله وادخل أحدنا وجين مع الاربعة كافي فقع القدير سهو) والحب  
انه ذراواتها لا تقبل كالورث لتعق ثم تاب ثم قال فصار المحاصل الخ فذكر أحدنا وجين مع من قبل فالقاهر انه سبق  
قلم الفتنه صدر كلامه ولمصرح به في التارخانية ولما قلته لقول الخلاصة لا تقبل الا في أربعة وفيما في الجوهره اذا شهد الزوج  
الحراز وجنه فرددت ثم بانها تزوجت ٨٦ غيره ثم شهد لها بترك الشهادة لم تقبل لجواز أن يكون توصيل بطلاقها في جميع

شهادته وكذا اذا شهدت  
زوجها ثم بانها ماتت شهدت  
له اه ولساق البدائع  
لو شهد الفاسق فرددت أو  
أحد الزوجين لصاحبه  
فرددت ثم شهدا بعد  
التوبة والبنوة لا تقبل  
ولو شهد العبد أو العبي  
أو الكافر فرددت ثم عتق  
وبلغ وأسلم وشهد في تلك  
المحادثة بيمينها تقبل بوجه

الآن يخلص في الرق  
والصفر وادبا بعد المحرمية  
والبلوغ والمندوق  
قذف ولوناب

الفسق أن الفاسق  
والزوج لم يسمعا شهادة في  
الجملة فاذا وردت لا تقبل بعد  
بمخلاف الصبي والعبد  
والكافر فلا شهادة لهم  
أصلا اه مكنا في  
الشرنبل والقوفها قال في  
التنوير الصغرى لو  
شهد الولي لعبد بالكنكاح  
فرددت ثم شهد به بذلك  
بعد العتق لم يجز لأن  
للمردود كان شهادة ثم قال

في الدفع الى أمينة بخلاف الوكالة اذا صح ادنه للغير بم دفع دين المحمي الى غيره (قوله الا أن يتحملا  
في الرق والصفر وادبا بعد المحرمية والبلوغ) لانهما أهل للتحمل لأن العمل بالمشاهدة  
والسمع وبيق الى وقت الاداء بالضبط وهما الانفاين ذلك وهما أهل عند الاداء وأشار الى  
أن الكافر اذا تحملا على مسلم ثم أسلم فاداهما تقبل كافي فقع القدير وأطلقه فعمل ما اذا لم يؤدها  
الابسة الأهلية وأداهما قبلها فرددت ثم زالت العلة ما إذا ماتا ولذا قال في الخلاصة ومنى ردت  
شهادة الشاهد لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك المحادثة لا تقبل الا في أربعة العبد والكافر  
على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فرددت ثم زال المانع فشهدوا في تلك المحادثة فلما تقبل اه  
فصل في هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير والغفل والمتم والقاسق بعد ردها وادخل أحدنا زوجين  
مع الاربعة كافي فقع القدير سهو ولا بد من حكم القاضي بردها بيمينه كالمساق وأطلق في تحصيل  
العبد فعمل ما اذا تحملا للمولاه ثم اداهما بعد عتقه كافي فقع القدير وأراد ما يحرم به النافذة  
وانما قد يبايع في الرزاة بأعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد هذا لا تقبل عند  
الامام لأن عتقه موقوف اه وفي المراجعة اذا طعن المدعي عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى  
المدعي اقامة البينة على حرهم ولو قال هما عبيد ودان في القذف فصل الطاعن اقامة البينة (قوله  
والمهدوق قذف ولوناب) لا تقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا اليهم شهادة أبدا ولا منه من تمام  
الحمد لكونه مانعا فيبقى بعد التوبة كاملا بخلاف المهدوق في غيره لأن الرق والفسق وقدر ترفع  
بالتوبة والاستثناء في الآية ينصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى وأولئك هم الفاسقون وأهو  
استثناء منقطع بمعنى لكن كذا في الهداية وفي التبرير بالوجه انه متصل وقرره في التلويح بان  
المعنى أولئك الذين يرمون المحصنات محكوم عليهم بالعتق الا التائبين وأما رجوع الاستثناء  
الى الكل في آية المهار بين فدلل اقتضاه وهو قوله من قبل أن تقدر وعليهم فانه لو طاد الى الآخر  
أعني قوله لهم عذاب عظيم لم يبق له فائدة لأن التوبة تخطم مطلقا ففائدته سقوط الحمد وقامته في  
فقع القدير وفي البدائع كل فاسق تاب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا اثنين المهدوق في القذف  
والمعروف بالكنكاح لأن من صار معروبا بالكنكاح واشتهر به لا يعرف صدقة من توبته بخلاف  
القاسق اذا تاب عن سائر أنواع الفسق فأنه شهادته تقبل اه وأشار المؤلف رحمه الله الى أن  
شهادته لا تسقط ما لم يضرب تمام الحمد وهو صريح في السقوط لأن الحد ومن ضرب الحمد أدى تمامه  
لأن مادونه يكون تضريرا غير مستحقا لها ولو قال المؤلف ان لم يقم بيمينه على صدقه لكان أولى لانه  
لو أقام أربعة بعدما حدث على أنه زنى قبلت شهادته بصد التوبة بغير الصحيح لانه لو أقامها قبله لم يبعد

والصبي أو المكاتب اذا شهد فرددت ثم شهدا بعد البلوغ والعتق حاز لأن الردود لم يكن شهادة دليل أن قاضيا فكذا  
لوقضى به لا يجوز وأذا عرفت بهل عليك تخرج المسائل أن الردود لو كان شهادة لا يجوز بصد ذلك أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل  
عند اجتماع الشرائط اه ولكن بشكل علم شهادة الاعمى اذا لوقضى بها حاز في شهادة وقد حكم بقبولها بزوج والاعمى اه  
(قوله وفي المراجعة اذا طعن المدعي عليه في الشهود الخ) قال الرمي سباني عن الخلاصة في الكلام على الجرح المبرر انه يقال  
لشاهد بن اقيم البينة على المحرم وهو صريح ما تقدم في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في أن ذلك على المدعي وهو قوله

فكذلك امر شهادته كذا ذكر الشارح وتعمامه في العتابة وانما قد بقوله على انه زنى لانه لو اقام  
بينة على اقراره المقنوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا اربعة لما في فتح القدير من باب حصد القذف  
فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار المقنوف بالزنا يدر المحصن القاذف لان الثابت  
بالبينة كالثابت بملأنا يشتهى الى آخره فكذلك اذا اقام رجلين بعد حصد على اقراره بالزنا تعوض شهادته  
كالتأخي ثم اعلم ان الضمير في قوله لهم عندنا عندنا الى المحدودين وعندنا باقي الى القاذفين  
العابرين عن الاتبات كذا ذكره الفخر الرازي فلو لم يجد تقبل شهادته عندنا خلافا له ولو قذف رجلا  
ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فاذا كان حذلم بعد المشهود عليه وان لم يجد القاذف حصد المشهود عليه  
كذا في البرزانية (قوله الا ان يجد الكافر في قذف ثم اسلم) يعني فتقبل ولو كان محدودا في قذف  
لان الكافر شهادة فكان رد هاهنا من تمام المحذور بالاسلام حصدت شهادة اخرى وليس المراد  
انها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط قال المؤلف في الكافي فان اسلم قبلت شهادته عليهم  
وعلى المسلمين ضرورة وتعمامه في العتابة بقصد الكافر لان العبد اذا حصد القذف ثم عتق حيث  
ترد شهادته لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقه فتوقف الرد على حصد وثم اذا حدث كان رد  
شهادته بعد العتق من تمام حصد ونهاه كلام المؤلف انه اسلم بعد ما ضرب بتمام المحذور فلو اسلم  
بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه ففيه ثلاث روايات في نفاها الرواية لا تبطل شهادته  
على التأبيد اذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه وفي رواية ولو سوطا كذا في  
الشرح الواجب ووضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حصد القذف وهل يسقط شأن  
المحدود قال الشيخ عراقي الهداية اذا سرق الذي اوزني ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك ما قراره  
او شهادة المعلن لا يدرأ عنه الحد وان ثبت شهادة اهل النعمة فاسقط عنه الحد اهـ وبقي  
ان يقال كذلك في حصد القذف وفي التيقن من كذب السيران الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم  
يسقط منه ولم ارجحكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبان ونقل الفخر الرازي عن  
الشافعية سقوط طرد جرمه بالبلوغ ومقتضى ما في التيقن انه لا يسقط الا ان يوجد نقل مرجح (قوله  
والولد لا يوبه وجديه وعكسه) أي لم تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه لعدم حدث ولان  
المنافع بين الاولاد الاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداها الزكاة اليهم فتكون شهادة لنفسه من وجهه واطلق  
الولد فتقبل الولد من وجهه فلا تقبل شهادة ولد المعلن لاصوله او هو له وألفرعه ثبوت من وجهه  
بدليل صفة دعوتهم منه وعدمها من غيرهم فحرم منا كنهه ووضع الزكاة نفسه فاحكام النبوة تاقتله  
الا لا واثبت النعمة من الطرفين كولد العاهر ولو باع احد التوأمين وقبوله في ملكه واعتقه المشتري  
فتشهد البائعه تقبل فان ادعى الباقي تمت نسبهما وانتقض البيع والعتق والقضاء وبر ما قضى  
او مثله ان هلك للاستناد لتحويل العقد وان كان القضاء قصاصا في طرف او غنم فارشده عليه  
دون العاقلة وتعمامه في تخفيض الجاهل من باب شهادة ولد للمعلن ولا تقبل شهادة ولد للمعلن  
المتني من السد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المتني بالمعلن كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير  
يحوز شهادة تملأ بنسبه مرضا وفي خزانة الاكل شهادة ان الطالب أبرأ اياهما واحتمل يدسه على  
فلان لم يحجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غيرهما فتشهدوا ان الطالب ا حال به اياهما  
والطالب ينكر والمطلب يدعي الرأه والمحالة جازت اهـ وفي المحيط البرهاني اذا شهد على قبل  
أيهما فصلا ملغزا لا تقبل اذا كان للاب فيه منقمة اهما فاولا افضل قوله لا تقبل وعن محمد

الا ان يجد الكافر في  
قذف ثم اسلم والولد لا يوبه  
وجديه وعكسه



فصل المدعى اقامه البينة على خريته قسم كامل (قوله فادعى فلان انه كلف وشهدا بنابه) أى انما فلان وكذا الضمير في قوله بدخوله لفلان (قوله وهذا التعديل بعيد الخ) قال في المنع قات وفي شرح النظم الوهابي في شرح الاسلام عبد البر بن التمهنة ذكر ان شهادة الانسان لان ابنه على انتم مقبولة وعزاه الى قاضيهان وأطلقه ولم يقيد بحق دون حق ولعل وجه القول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليهم من ابن ابنه دليل على صدقه فتنتفى التهمة التي ردت لاجلها الشهادة اه قات ونص عبارة الحاشية امر اولت ولد اودعت انه ٨٨ تزوجها هذا ووجد الزوج ذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه ان الزوج أقر انه ولده

من هذه المرأة قال في الاصل حازت شهادتهما ولو شهدا بالمرأة وحدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان لولدها ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تصدقته شهد عليها أبوها انها ولدت وأقرت بذلك اختلفت فيه الزوايا قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية أبي سليمان وإذا شهد الرجل لان ابنه على انتم حازت شهادته انتهت ونظما في التتارخانية بحرفها وسيد كر بعضها المؤلف آخ هذه القولة محرفة ووجه الاول انها شهادة على الابن للمرأة صريحا بمجوده وأدائها وفي الثانية بالعكس والقبول في الاولى يقتضى القبول في الثالثة وترجع رواية أبي سليمان ادلا فارق يظهر ولم يصرف الولد اليهود ابن الابد

وأتان فلو قال ان كلك فلان فادعى فلان انه كلف وشهدا بنابه لم تقبل عندهما وكذا اذا علق حقه بدخوله الدار ولو أنكر الابا حازت شهادتهما وكذا المحكم في كل شيء كان من فعل الاب من نكاح أو طلاق أو بيع وان شهدا بالوكيل على عقد الوكيل فهو على ثلاثة أوجه الاول ان يقرأ الموكل والوكيل بالامر والعقد هو على وجهين فان ادعاء المحمض قضى القاضي بالتصادق بالاشهاد وان أنكره فعلى قوله لا تقبل ولا يقضى بشيء الا في المحل فانه يقضى بالطلاق بتغير مال الاقرار الزوج به وهو الموكل ومن محمد يقضى بالعقد لا بعد ترجع حقوقه الى العاقد كاليك الثاني أن ينكر الوكيل والموكل فان جحد المحمض لا تقبل ولا تقبل اتفاقا الثالث ان يقرأ الوكيل بهما ويجهد الموكل العقد فقط فان ادعاء المحمض يقضى بالعقد وكلها الا النكاح على قول أى حنفية عامة فيه وقدما الشهادة لهم لان الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجحد على ابنه لانه قلنا انها لا تقبل لوجود المانع من الشهادة وفي المحط قال محمد رجل شهد لان ابنه على أنه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصرف جد الولد بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بشهادته ثم ينفذ يصير جدا بموجب الشهادة والشئ لا يثنى موجب نفسه اه وهذا التعديل يقيد ان الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بان عاوده ثم وجهه انه لا في الاموال والاول في الاموال وفي الولو الحجة وتجاوز شهادة الابن على أبيه بطلاق امرأته اذ لم تكن لاه اولضرتها لانها شهادة على أبيه وان كان لاه اولضرتها لا يجوز لانها شهادة لا معذ كوفي فصل الشهادة من الطلاق وذكر في القضا من الفصل الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طلق امهم ثلاثا وهو يحضن كان الام تدعى والشهادة باطله وان كانت تصدق بالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لامهم لانهم يصدقون لام فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها واما اذا كانت تصدق فشهدون على امهم لانهم يكدون بها فبما تصدقوا يطولون عليها ما استحققت من المحقوق في الزوج من القسم والنفقة وما يحصل لاه من منفعة تعود بضعها الى ملكها فلتستفجعه بمجودة يشوبها مضرة فلا تمنع قبول الشهادة اه وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى في جود دعوى الام وسد مساهوا لعدم اشتراطها واجيب بانه مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا ايضا تشترط الدعوى الاول واعتبرت اذا وجدت مانعة من القول الثاني مما يلها وفي المحط الرهاقي معز بالي فتاوى شمس الاسلام الا ووجدني ان الام اذا دعت الطلاق تقبل شهادتهما قال وهو الاصح لان دعواها الفوقال مولانا

الشهادة في المسائل وعلى هذا فارق بين الاموال والتسبب في القبول فتقول المؤلف الا اذا شهد الجحد في غير وعندى محله تأمل وفي فتاوى الشيخ شهاب الدين الشلبي سئل عما لو شهدت الام لبنتها على بنت لها أخرى هل تقبل شهادتهما فأجبت بما حاصله ان شهادة الام على احدى البنين وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للتهمة والله الموفق ويشهدا لغير المنكر منهما اه ثم أجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب على ولده لا بنتم غير محجة والله تعالى أعلم

وعندي ان ما ذكره في الجامع أصح اهـ ويتفرع على هذا مسائل ذكرها ابن وهان في شرحه  
 الاولى شهدنا ان امرأه أبيهما ارتدت وهي تنكرها بان كانت أهمها حية لم تقبل ادعت وانكرت  
 لا تنقاعها والا فان ادعى الأب لم تقبل والا قبلت الثانية طلق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهد  
 ابنائه طلقها في المدة الاولى ثلاثاً ثم تزوجها بلا محلل فان كان الأب يدعي لا تقبل والا قبلت الثالثة  
 شهدنا على الأب أنه خلع امرأته على صداقها فان كان الأب يدعي لا تقبل دخل بها أولاً والا تقبل  
 ادعت أولاً الرابعة شهدنا المجارية المحران أنمو لاها أعتقها على ألف درهم فان كانت تدعي لا  
 تقبل والا تقبل وان شهدنا المولى وهو يدعي لم تقبل وعقت لا قراره بغير شيء والا تقبل بخلاف ما  
 اذا شهدنا على عتي أبيهما بالف فانها لا تقبل مطلقاً لان دعواه شرعاً عنده ولو شهدنا المولى فان ادعى  
 المولى لم تقبل وان يهود ادعى الاسلام تقبل ويقضى بالعق وبوجوب المال وان أنكر لم تقبل  
 الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلان الذي اشتراها أعتقها والمشتري يحدد  
 فشهدنا نأى السيد ادعت المجارية فان ادعى الأب لم تقبل والا تقبل اهـ وهذه كلها مسائل الجامع  
 الكبير ذكرها الصدر سليمان الشهيد في باب من الشهادات وزاد قالت بعتي منه وعقتي وشهدنا  
 البايع ان ادعى لا تقبل وعقت باقراره وان كذبه قبلت وبنت الشراء والعق لا نه خصم كالشبيع  
 في يده جارية قال بعته من فلان بالف وقضها وباعها مني بما قد بنا وشهدنا البايع يقضى  
 بالبيعين والتمنين وعند محمد يشترط تصديقهم لا يحبس به وان ادعى الأب لا تقبل ويسلم له باقراره  
 الى آخر ما فيه وفي البرزانية وفي المنتقى شهدنا على ان أبهما القاضى قضى لفلان على فلان بكذا  
 لا تقبل والمأخوذ ان الأب لو كان قاضياً يوم شهد الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة  
 أبيهما يجوز بلا خلاف وكذا على كتابه اهـ ثم قال قضاء القاضى شهادة ولده وحافده يجوز وفي  
 الخامسة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها وحدها وحدها ذلك فشهد على أبيه وابنه ان الزوج  
 أقر ان هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك ولم يرأه  
 فشهد عليها أبوها انها ولدت وانها أقرت بذلك اختلف فيه الرواية اهـ (قوله واحد الزوجين  
 لا آخر) أي لم تقبل شهادته للعديد ولان الانتفاع متصل عادة وهو المقصود فيصير شاهد لنفسه  
 من وجه أو يصير متهماً وفي الخامسة ان شهد الرجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد  
 لامرأة وهو عدل ولم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بائناً وانقضت عدتها روى ابن شجاع أن القاضى  
 ينفذ شهادته اهـ وبه علم ان الزوجية انما تمنع منها وقت القضاء لا وقت الاداء ولا وقت  
 الفصل وفي البرزانية ولو وكلت امرأة القاضى وكيلها بالخصومة ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى  
 لو كيلها يجوز وكذا وكيل مكاتبه اذا حق قبل القضاء والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت  
 القضاء اهـ وأما في باب الرجوع في الهبة ففي ما عرفت من وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو روى  
 لاجنسية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كإسباقي وفي باب اقرار المراض الاعتبار لكونها  
 زوجة وقت الاقرار ولو أقر لاجنسية ثم نكحها وماتت وهي زوجة مع وفي باب الوصية الاعتبار  
 لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية وأما في الرجوع فعمل الامة قال في الاصل لا تقبل  
 شهادة زوج زوجته وان كانت أمه لان لها حقاً للشهود به كذا في البرزانية وقد بقوله لان  
 شهادته عليها مقبولة الا في مثلتين الاولى قد فها الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثاً لم تقبل وهي  
 في المحيط الرضوى وقدمناها في المحمود الثانية شهدنا زوجاً وأخراً انها أقرت بالرق لفلان وهو

واحد الزوجين لا آخر  
 (قوله فشهد على أبيه  
 وابنه) الذي في الخامسة  
 كما قسمناه فشهد على  
 الزوج أبو وابنه

(قوله وتقبله الشارع بأنه سهو الخ) ٩٠ وكذا قال في المحاشي السعدية فيه بحث لانه اذا كان ماعداها مشتركا بدخل في

مجموع قوله بالنس من  
شركتهما فيجعل كلام  
المصنف شركة المفاوضة  
أيضا فلا وجه للاخراج  
فتامس لأن الأخص  
بالاملاك بقرينة السابق  
ثم ان قوله لان ماعداها  
مشترك بينهما غير صحيح  
فانه لا يدخل في الشركة  
الا الدرهم والدينارين الخ  
(قوله وشهادة الاجبر  
الخاص الخ) قال الرمي  
وفي الخاتمة وذكر الخاص  
والسيد لعده ومكاتبه  
والشريك لشريكه فيها  
هو من شركتهما

ان شهادة الاجبر لاستانه  
مردودة وهي رواية الحسن  
من أبي حنيفة رحمه الله  
قالوا ان كان الاجبر مشتركا  
فيجوز شهادته في الروايات  
كلها او ما ذكر في الديت  
محول على هذا الوجه وان  
كان اجبر وحده مشاهرة  
او مساهمة او مساومة لا  
تقبل شهادته لاستانه  
لا في قضاوته ولا في حق  
آخر وما ذكر في الكفاية  
محول على هذا كذا ذكر  
الناطقي والصدر الامام  
الاجل الشافعي ووجه  
ظاهر لان اجبر الواحد  
يستحق الاجبر معنى الزمان

بدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدهي أنا ذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر باذن المولى كذا  
في النوازل وشمل الزوجة من وجهه وهي الممتدة عن طلاق ولو تلاها كافي القنية والبرازية به تمام  
ان من لا تقبل شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان علا ولا لفرع وان سفل ولو وكيل  
من ذكرنا كافي قضاؤه لنفسه كافي البرازية ومنها أيضا ان خصم رجلان عند القاضي ووكيل  
أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته فغنى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز ان يقضى عليه  
يجوز وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيا فغنى له ولو كان القاضي وصي التيم لم يجوز قضاؤه في  
أمر التيم ولو كان القاضي وكلام يجوز قضاؤه ولو كانه وعمامه فيها وفي التخصيص الجامع (قوله  
والسيد لعده ومكاتبه) لانها شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه دين ومن وجه ان كان  
عليه دين لان الحال موقوف على ما في منية المفتي شهيد السيد لموا لا قدرت ثم شهد به ابعد  
العق تقبل ولو شهد المولى للسيد بالنكاح قدرت ثم شهد له بعد العتق لم يجوز ان المرود كان  
شهادة وكذا العبي أو المكاتب اذ شهد قدرت ثم شهد به ابعد الخو والعق جازن لان المرود لم  
يكن شهادة اه (قوله والشريك لشريكه فيها هو من شركتهما) أي لم تقبل شهادته لانه  
شهادة لنفسه من وجه لا شتر كما قد عداها من شركتهما بمجازها بما ليس من شركتهما  
لا تمام التهمة واطلعه ففعل شركة الاملاك وشركة العقود عنانا ومفاوضة وجوها وصنائع وخصمه  
في النهاية بشريك العنان قال واما شهادة أحد المفاوضين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود والقصاص  
والنكاح لان ماعداها مشترك بينهما وتبعض في الغاية والبناء يجوز ان يقع التبرع على الثلاثة  
الطلاق والعتاق وطعام أهله وكسوته وتقبله الشارع بأنه سهو وان لا يدخل في الشركة الا الدرهم  
والدينارين ولا يدخل فيه العقار ولا العروض ولهذا قال الو وهب لاحدهما مال غير الدرهم والدينارين  
لا تطل الشركة لان المساواة فيه ليست بشرط اه وما ذكر في النهاية هو مريح كلام محمد في الاصل  
كأ ذكر في المخط البرهاني ثم قال وشهادة أحد شريك العنان فيما لم يكن من قضاوتهما مقبولة  
لا فيما كان متناولم يذكر هذا التفصيل في المفاوضة لان العنان قد يكون خاصا وقد يكون عاما  
واما المفاوضة فلا تكون الا في جميع الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره  
شيخ الاسلام في كتاب الشركة ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل  
الذي ذكرنا في العنان اه وشمل كلام المؤلف اذا شهدا ان لهما ولفلان على هذا الرجل ألف  
درهم فمضى على ثلاثة اوجه الاول ان ينص على الشركة فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة  
بان قال ان شهدا لفلان على هذا جسمائة بسبب على حدث ولنا عليه مائة بسبب على حدث فقبل  
الثالث ان يطلق فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لواحد على فلان دين فشهدا ان ان الدين  
أبراهما وفلان عن الألف فان كانوا كفلا لم تقبل والا فان شهدا بالبراءة بكامة واحدة فكذلك  
ولا تقبل كذا في المخط البرهاني وأشار المؤلف رحمه الله الى قاعدة في الشهادات وهي ان كل  
شهادة جرت مقبلا أو دعت مغرالم تقبل للتهمة فلا تقبل شهادة المستأجر للاجير بالمسأجر والمستعير  
للعاب المستأجر وشهادة الاجبر الخاص كاجبر المياومة والمشاهرة لا العام كالحطام لمن استأجره فقبل  
ولا تقبل شهادة ذابح الشاة لما مو وبذبحها لمعها على فاصها ولا لشهادة ابن البائع على ان الشيع

واذا سكنان يستوجب الاجر لان اداء الشهادة كان متصفا فيعتمد اما الاجر لشرك  
لا يستوجب الاجر بالا العمل الذي عقدت عليه الاجرة فاذا لم يستوجب بشهادته اجرا انتفعت التهمة عن شهادته ولهذا جازت

طلب الشفعة من المشتري ولا شهادة للمودعها وتقبل شهادة الوكيل بالكتاب والطلاق والوكيل  
 بالشراء بالعقود وشهادة ابن البائع على الشفع يسلم الشفعة إلى المشتري ولا تقبل على ان المشتري  
 سلها إلى الشفع ولا تقبل شهادة البائع على ان المشتري اعتق العبد ولا شهادة المعتق بقدر الثمن اذا  
 اختلفا وتقبل اذا شهدا ببقاء الثمن أو إبراءه البائع ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر  
 للديعى قبل الرد وتقبل شهادة الميراثين ولو شهد المودع والمستاجر للعبد باعتاق مولاه أو تديره  
 أو كآبته عند دعواه حازت ببيعته وقام تفرعاه في القسط وهما سائل متفرعة على عدم شهادة  
 الشريك لشريكه الأولى شهدان زيد وأوصى بثلث ماله لقيلة بنى فلان وهما من تلك القليلة  
 صحت ولا شيء لهما منها الثانية لو أوصى لفقراء جيرانه وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى  
 لفقراء بيته أو لأهل بيته وهما منهم لم يصح ولو كانا غنيين صحت والفرق بين الأولين والثلاثة انه  
 يجوز فيهما تخصيص البعض منهم بخلافه في الثالثة الرابعة لو أوصى لفقراء جيرانه فهم ممن له  
 أولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق الأولاد وغيرهم والفرق بينهما وبين أولادهم ان  
 الطالب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم يتناولهما الكلام بخلاف الأولاد فانهم داخلون تحت  
 الشهادة وانما أدخلوا للتكليف في مسألة الشهادة لفقراء أهل بيته باعتبارهم محضون بخلاف فقراء  
 جيرانه وبنيهم وذكري قاضيان في فتاواه من الوقف لو شهد أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه  
 وهما منهم جازت ولو على فقراء قرابته لا قال الناطق في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول  
 فلم يكن شهادة لنفسه بالمال له وأهل بيت الانسان لا يزول عنهم الاسم لانهم أقارب الذين في  
 عياله فلم يزلوا تقبل فيها ولكن بشكل مسألة القليلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قولها ولكن  
 لا بدخلان ويمكن الفرق بين الوصية والوقف عما أشار إليه ابن الشحنة وقال قاضيان عقب  
 ما نقلته عنه فعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقفها جائزة وقال في موضع آخر وأما أصحاب المدرسة  
 اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل والا  
 تقبل قياسا على مسألة الشفعة ولو شهد بعض الشفعاء بالبيع فان كان لا يطلبها تقبل قال رضي الله  
 تعالى عنه وعندي هذا بخلاف الشفعة لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال أما الوقف على المدرسة  
 من كان فقيراً من أصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا يبطل باطلاه فانه اذا ابطال  
 حتى كان له أن يطالب واخذ بذلك فكان شاهد لنفسه فيجب أن لا تقبل له وتعبه الطرسي  
 بقوله فيه نظراً لان الفقهاء من أهل المدرسة يمكنه أن يعزل نفسه فلا تبقى له وظيفة أصلاً فكيف  
 يقول لا يمكنه ابطاله ورده ابن وهبان بان هذا الاعتراض ليس بشيء فان الواقف اذا وقف على من  
 انصف بصفة الفقه والفقير مثلاً والاقامة استحق من اجتمعت قيم شرائط الوقف ولا اعتبار بعزله نفسه  
 بل لو عزل نفسه في كل يوم مائة مرة ثم طلب أخذ كالوقف على الابن اذا عزل نفسه من الوقف فانه لا  
 يعزل وصاحب القوافل لم يفهم هذا من كلام قاضيان بل جرى على عادة أوقاف المدارس في بلادنا  
 فان الواقف يجعل النظر فيه إلى المحاكم مثلاً أو إلى الناظر ويجعل له ولاية العزل والتقرير والإعطاء  
 والمحرم من ان تصف بصفة الفقه على مذهب من المذاهب فحينئذ اذا ابطال ذلك حقه وعزل نفسه صح  
 وليس له العود الا أن يقره المحاكم أو من له ولاية التقرير وليس كلام قاضيان في ذلك بل كلامه  
 فيمن وقف الواقف عليه وذلك يستحق ما وقف عليه الواقف ولا يبطل باطلاه له له وفيما قال فنظري  
 لان الواقف اذا وقف على الفقهاء مثلاً فان القليلة لا يستحق في ذلك الربح بالابتزير بمن له ولاية

شهادة القابلة على الولادة  
 عند شرطها وهو العدة

اه

قوله ومن هذا النمط مثله قضاء القاضي الخ قال الرمي بغيره جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظر ملان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وقد اتي به شيخ ٩٢ الاسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كالشاهد بوقف مدرسة

وهو صاحب وتلقاها  
واقعة تعالى أعلم فتأمل  
قوله قلت تنبيه الكلام  
كلمة الخ قال الرمي أقول  
تنبيه احسن الكلام  
كلمة ايضا عندهم التهمة  
فلو حصلت تهمة لا يقبل  
أحد من ذكر قال ابن  
التهنسي في شرح الوهبانية  
وعنه من يتكلم في  
أحاديث الرعي وقسم  
النسب والضرائب  
لا تقبل شهادته وكتب  
بعض الافاضل أي  
شهادة الرعية له التهمة  
قال عنه يعني نعيم الأغة  
تقبل شهادة الزوارح لرب  
الأرض ثم رجع وقال  
لا تقبل لفساد الزمان وعن  
شرف الأغة الاسفري  
لا تقبل شهادة الرعية  
لو كبل الرعي والنسبة  
والرعي والعامل  
لجهلهم وميلهم خوفه  
وكذا شهادة الزوارح اه  
فهو صريح في عدم جواز  
شهادة من ذكر للتهمة  
وفساد الزمان وهذا الذي  
يجب أن يسأل عليه في  
زماننا فتدبروه بعين  
ان شهادة الفلاحين لشيخ  
قرنتهم وشهادتهم للقائم

وكذا على الفقهاء انه لا يستحق من كان قضيها أو قضاها مطلقا كإثباته ابن وهبان لان الفقيه والفقيه  
الطالسم يتبعنا ولا يمكن أن ينصرف الى كل فقيه وكل فقير وانما هو للفقيه ويتبع بالقرير  
فالخوف ان من أسقط حقهم وتلقاها بغيره فانه يسقط حقهم لو كان الوقف على جنس الفقهاء أو  
على عدد معين منهم كما هو في أوقاف القاهرة وان أسقط حقهم من وقف على الفقهاء أو الفقهاء لا يتبعين  
ولم يقر في وقفهم لم يصح لعدم تبعه فلنا نظر أن يقرر بعده ويطلب ما خصه لانه يطلب ما أخذ  
بلا يقرر به حتى الاستحقاق الذي لا يسلط الا بطال في كلام قاضيان جواز أن يقرر بعده بطاله  
ويطلى بعده من وقف على الفقهاء ومعنى قول الطرسوسي انه يسقط بغيره فانه اذا كان بعد تقريره  
وليس هذا كالوقف على الابن كما توهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقرير مخالفات  
استحقاق الفقيه كالا يخفى بق من جنس المسائل السابقة مثله لو شهدا على وقف في مكتب فانه  
أولا دهم قبل تصح وقول لا والاظهر الصحة لان كون أولادهم في المكتب غير لازم فلا تكون  
شهادتهم لهم كشهادة أهل المدرسة وفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مثله المدرسة وشهادة أهلها  
وشهادة أهل الحلة في وقف على الصلة مانصة وكذلك الشهادة على وقف مكتب والشاهد صفي  
المكتب لا تقبل قبل وفي هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح اه وهكذا صريح القول في النزاية  
في مثله المكتب وشهادة أهل الحلة في وقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه ووقف على مدرسة  
كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا انشاء السبل اذا شهدوا  
بوقف على انشاء السبل الى آخره فالعتمد القول في الكل وذكر ابن التهنسي بغيره تنبيه من هذا  
نقط مثله قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قلت تنبيه الكلام كلف في  
شهادة الفقهاء باصل الوقف لقولهم شهادة الفقهاء على وقفية وقف اما شهادة المتحقق فيما يرجع  
الى الفقه كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لانه حقاقي المشهود به فكانت بينهما فكان داخلا في  
شهادة الشريك لشر بكة فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشر بكة بد من مشترك بينهما وقد كتبت  
في حواشي جامع الفصول من الفصل الثالث عشر ان شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف  
الشهادة بما يرجع الى الفقه غير مقبولة لما ذكرنا وكون القاضي قرره شاهدا للوقف هو اتفاق الشرط  
لا يوجب قبولها فان قلت فيثبتنا فأدلة توليقت لان المتولي بمقبول القول في الدخول والخروج بلا  
بيان وقد فرض انه لا تقبل شهادة فيما يرجع الى الفقه قلت فأدلة استقام التهمة عن التولي اذا  
شهد له الشاهد بالدخول والخروج فلا يحلفه القاضي اذا اتهمه اه ويقويه قولهم ان البينة تقبل  
لاسقاط البينة كالودع اذا ادعى الرذ أو الهلاك فالقول له مع البينة فان برهن فلا عين وانما أطلقنا  
في هذا الموضع لكثرة الاحتجاج اليه في زماننا والفقه يحتاج اليه كملوا له أهل التحصيل ولم يذكر  
للولف شهادة الاجير والتلميذ وحاصل ما ذكره شارحو الهداية ان شهادة التلميذ لاساتذ لا تقبل  
وفسر وعين بعد ضرر اساتذ ضرره ونفعه ونفعه وفسر في الخلاصة بالنبي يا كل مع عياله في بيته  
وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خالصا تقبل والا قبلت وفي الخطا ادعى دارا فشهد له  
من استأجره لبناء لا تقبل ولو شهد له بمان استأجره لهدمه لا اه ولم يذكر شهادة الدائن لمدينه

والذي يضم عليهم وشهادة الرعية كما هم وطالهم ومن له نوع ولاية عليهم لا يجوز  
قوله ولم يذكر شهادة الدائن لمدينه الخ في فتاوى العلامة القزويني تقبل شهادة ذوب الدين لمدينه حال حياته اذ لم يكن مغلا

قولا واحدا واختلف فيما اذا شهد في حال كونه مغسلا في المصلا لا تقبل وشخص الاثمة المحلواني والد صاحب المصط قال تقبل  
واما اذا شهد به بعد الموت فلا تقبل وقولا واحدا العلق بقية بالتركة كلوصي له كذا في شرح الوهبانية اه (قوله) قال المحسن  
تقبل اذا قال اثنان منهم عقا عن هذا الواحد تقبل ان كان المراد ان القائل ٩٣ اثنان نطق كما هو المتبادر من ظاهر

السيرة فالظاهر ان  
القبول في حق سقوط  
القود عن الكل وعليه  
تقبل البينة على الشاهد  
فقط وان كان المراد ان  
كل اثنين فالاذك او كل  
واحد قال ذلك فيسقط  
البينة عن الكل وانظر  
ما وجه قول أبي يوسف  
هذا وقد جعل المثلة في  
الاشياء مستثناة من  
قاعدة لا تقبل شهادة  
الانسان لنفسه فقال

ولفنت والمغنية والناثمة  
والعدوان كانت دينوية

عشما المحموي تبع الرمي  
لا يصح استثناء هذه  
المسئلة من الضابط  
المدكور ولانه ليس فيها  
قبول شهادة الانسان  
لنفسه ولا على قول المحسن  
بل انما قبلت على قوله  
في الوجه المدكور لانها  
شهادة الاثنين كل منهم  
على عفو الوالي عن الثالث  
واما شهادة كل لنفسه  
فلا قائل بها والوجه في  
ذلك ان شهادة الاثنين  
لا اثر لاثمة فيها لهم

وفي الهداية انها مقبولة وان كان مغسلا وفي المصط لا تقبل بدنه به بسموته وهما مسائل أخرى  
الاولى ثلاثة قتلوا رجلان فهدا اثنان منهم على ان الولي عفا عن الثالث تقبل عند محمد لا عند أبي  
يوسف الثانية ثلاثة عليهم بن شهدا اثنان منهم على الدائن بآراء الثالث فعلى الخلاف ان كانا  
لم يقبضا ولا افلا تفاقا الثالث شهدا اثنان من الورثة على الباقي بان هذا ابن الميت تقبل الرابعة  
شهد الكفلان بالعهد على البائع بانه قبض الثمن او بأمر المشتري منهم تقبل كافي الحائنة واعلم  
ان في مثله الشهادة بالعفو وشهدوا انه عفا قال المحسن تقبل لافا قال اثنان منهم عفا عن وعن  
هذا الواحد تقبل في حق الكل وقال أبو يوسف تقبل في حق الواحد مومي في الحائنة ونظير هذه مافي  
الحائنة ايضا وقال ان دخل داري أحد فبدي حرقته ثلاثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا  
دخلنا هاجمنا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا تقبل وسال المحسن ابن أبي يوسف عنها فقال  
ان شهد ثلاثة بانا دخلنا هاجمنا تقبل وان شهدا اثنان لا تقبل فقال له المحسن أصبت وخالفت  
أباك اه (قوله) والخنف أي لا تقبل شهادة ومراة الخنف في الردى من الافعال لانه فاسق  
ظالم الذي في كلامه لين وفي اعضائه تحسك فهو مقبول الشهادة كذا في الهداية وفي المغرب  
الخنف في عرف الناس هو الذي يباشر الردى عن الافعال أي افعال النساء من التزين بزينة  
والتشبه بهن في الفعل والقول والفعل مثل كونه محلا لواطه والقول مثل تدخين كلامه باختياره  
تشبه بالنساء كذا في البناء وفي فقع القدير من ابواب الامامة الخنف بكسر التون وقهها فان كان  
الاول فهو بمعنى المتكبر في اعضائه الخنف في كلامه تشبه بالنساء وان كان الثاني فهو الذي يعمل  
به لواطه اه (قوله) والمغنيو الناثمة لا تركبها مع حرمانه عليه الصلاة والسلام عن الصوتين  
الاجين الناثمة والمغنية أي صوت الناثمة والمغنية وصف الصوت بصوت صاحبه اطلق المغنية  
فصل اذا كانت تبقى وحدها لا ان رفع صوتها حرام بخلاف الرجل قيد بان يفي للناس واطلق  
الناثمة وهي مقيدة بالتبني تنوح في مصيبة غير هال ارتكبها المحرام طمعا في المال فتقبل شهادة  
الناثمة في مصيبتها وفي القاموس نوح الرجل بكى واستبكي غيره (قوله) والعدوان كانت دينوية  
دينوية أي لم تقبل شهادة العدو لاجل الدين لان المعاداة لاجلها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من  
التقول عليه قد يدكونا دينوية لا احترازا اذا كانت دينية واعلم لا تمنع لانها تمل على كمال دينه  
وعداوته وهذا لان المعاداة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرطا ولم ينه فيه بدليل قبول  
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من المعاداة الدينية والقول وليلمة القائل والجبر وحلي  
المجارج والزوج على امراته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزنة المغنين والصدوم يفرح بهزته  
ويحزن لفرحه وقيل يعرف بالعرف اه ومثال المعاداة الدينوية ان يشهد المقتول على القاذف  
والمطروح عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج هناك نظر قد صرحوا بقبول شهادة عليها بالزنا

الاشترار لوجوب القتل على كل واحد منهم كذا في مقبر متفقه هي شهادة غيره عن لغيره فتمت اه وفي حاشيتها للكفرى قال أبو  
حنيفة تقبل في حق الواحد بوقد القصاص عن الاثنين ويلزمه بقية البينة وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما وقال المحسن تقبل  
في حق الكل وذلك لما فيمن اعتبارا ان كل اثنين تكون شهادتهما الضرهما واذا فرض ذلك ففصل الشهادة في المعنى لكل من  
الاثنين لا خرف تقبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء على هذا التقرير صرح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان

ومن يلعب بالطنبور أو  
يقضي الناس

السكر من التنبه للاحتياط  
ختم القلب بل يعني من  
المسكر ولا يبقوا العدالة  
الا اذا اعتادوا ولم يكف  
بالكثرة اه فان قلت  
لم اشترط الادمان في  
الشرب دون غيره بما  
يوجب الحد قلت ذكر  
الرجس في ان الوقوع  
في الشرب اكثرا من  
الوقوع في غيره فلو جعل  
محرم الشرب سقيا  
للعدالة أدى الى المخرج  
له ابو السعود (قوله)  
وظاهره ان الفناء كبيرة  
وان لم يكن للناس لانه  
جعل الفناء الذي جمع  
الناس عليه كبيرة ويمكن  
جعله على ما قاله السرخسي  
بان يكون كبيرة بسبب  
الاجتماع عليه ويؤيده  
كلام المصنف في الكافي  
وهو المتبادر من لفظ يقضي  
للناس وعلى ذلك جعله في  
العناية ويؤيده ما يأتي في  
الهامش من ابن السكال  
واعني من أنه لو كان  
لنفسه ليزيل الوحشة  
هنا لا تنقطع عنه في  
الصحيح فهذا التصحيح  
موافق لهذا المتن كغيره  
من المتن فكان عليه  
المعول فلا تغفل

منه صغيرة فشرط الاعتداف ان قلت هل لشرب الخمر ان يشم اذا لم يطلع عليه قلت نعم لما في المتن  
واذا كان في الظاهر عدلا في السراية فاذا ادعاه القاضي ان يقضي بشهادته لا يخل به ان يذ كر قسقه  
لانه هنك السراية بل حق المدعي اه ولا فرق في السكر المسقط لها من المسكر الذي ينافي المتن  
واذا سكر الذي لا تقبل شهادته وفي المصباح للهو موعر وف وأصله ترويح النفس بما لا تقتضيه  
الحكمة اه وذا الشارح لا تقبل شهادة من مجلس مجالس الغمور والشرب وان لم يشرب لانه  
تنه بهم ولا يجترؤ ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجترؤ عن شهادة تارة اه وفي قوله على اللهو  
اشارة الى أنه لو شربها للتداوى لم تسقط عدالة المعلن للاحتياط في مساندة كراهة ابن السكال (قوله ومن  
يلعب بالطنبور) أي لا تقبل شهادة توفسه في الهداية بالمعنى وفي نسخة أخرى بالبطور لانه يورث  
غفلة وهو معمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء لصعوده عليه لم يطره فاما مسالك النجاس  
في مته للاستئناس لا يستقطها لانها كما في البيوت مباح كذا في النهاية وزاد في المراج ان  
امسا كما يجل الكتب كافي بدار مصر والشام مباح الا ان كانت تجر حرامات أخر مما لوكة لتفسره  
فتفرغ في ذكرها فباي كل ويبيع لانه ملك الشرب ولا يخل له فسقط عدالته كذا في الشارح يعني  
وان لم يقف على العورات بصعود السطح كافي للمعراج واراد المؤلف بالطنبور وكل لهو وكان شغيا بين  
الناس احتوازا عما لم يكن شغيا كضرب القضب فانه لا يمنع قبولها الا ان يتغاضى بان رقصوا به  
فسد على في حد الكبار كذا في المحيط وقد ذكر المشايخ هنا حديثا مرفوعا ما ناهى عن دخول المدعي  
قال في الصحاح البدل للهو واللعب وفيه ثلاث لغات تقول هذا دود هذا مثل هذا ودد اه وذكر  
القطب في حاشية الكشف من سورة النساء البدل للهو واللعب والتكبير في دد للشيوخ أي ما أنا  
في شيء من اللهو والتعريف في البدل للهو كانه قال واذك النوع مني اه وذا الكر كراني من  
شركا تشرح البخاري أن من في الحديث تعني اتصاله وفي الزواجحة اللاعب بالصومحان  
بر يديه الفروسة جازت شهادته لانه غير محظور اه وفي الحاشية وان لعب بشيء من الملاهي ولم  
يشغفه ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته والملاعبة بالهال والفرس لا تبطل العدالة ما لم يشغفه  
ذلك عن الفرائض فان كان اللعب بالملاهي لا يشغله عنها الا انه شغيع بين الناس كالز امرو العناير  
فكذلك وان لم يكن شغيا فهو الحماء وضرب القضب لا الا اذا شغى بان كانوا يرقصون عند ذلك اه  
(قوله او يقضي للناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في الهداية وظاهره ان الفناء  
كبيرة وان لم يكن للناس بل لا يجمع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بصوم المنع  
والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل اللهو وممنهم من جوز للناس في عرس او وليت وممنهم  
من جوز له لا يجمع نفسه دفعا للوحشة وممنهم من جوز له لستغديه نظم القوافي وفصاحة اللسان  
والهيب من المصنف في الكافي انه على ما عطل به في الهداية وجوز اذا كان لا يجمع نفسه ازالة  
للوحشة وفي فتح القدير لتعني الهرم هو ما كان في اللفظ مالا يخل كصفة الذكر المرأة للجنة المحبة  
وصف الخمر المهيبة والبريات والمخانات والهجام على المدعي اذا اراد التمسك بمجاهد الا اذا اراد  
انشاء الشعر للاستهاد به او لتعلم فصاحة ولا غنى الى قال وفي الاحسان مثل محمد بن شعاع  
عن النبي يرمع مع نفسه قال لا يقصد في شهادته واما القراءة بالاحمان فلما يحا قوم وحظرها قوم  
والختاران كانت الاحمان لا تخرج الحروف عن نظمها وقصدوا اتباعها في احوالهم ومباح كذا في  
وقسمنا في باب الاذان ما يغيب ان التلحين لا يكون الامع تغير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا

(قوله فقد ثبت نص المذهب على حرمة) ان ازاد انه حرام مطلقا فهو عا لفساحه عليه في البناء والعناية فانهم استدلوا بعبارة الزادات على انه معصية لقصد الله و فلم يجرى به على عومفهو وموافق لما قاله الامام ٩٧ السرخسي فكان محتملا لكل من

القولين ثم ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظه الغنين ظاهرة في ان المرامين اتخذته حرفة وعادة ثم رأيت في الفتح قال ان اسم مقننه وممن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتب بها المال الا ترى انه اذا قيل ما حرفة فلان او ما صناعته يقال ممن كما يقال خياط وحداد الخ كلامه وفي ايضاح الاصلاح انما

او يرتكب ما يوجب المحذور

قال يفتي للناس اي يجههم لانه لو كان لاسماع فقهه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ظن ان يسمع غيره ولا بأس به ولا يسلط عدالة في التصحيح اه وهكذا قال في شرح العيني ثم قال وان اشد شعرا فيه وظن ومحاكمة فهو جازم بالاتفاق والخ فغوه ما مر عن الفتح من قوله المحرم هو ما كان الخ فتدبر (قوله لانهم يكتبون بخلاف الواقع) قال في الخلاصة لانهم يكتبون هذا ما اشترى وسلم وقبض

التفصيل اه وفي العسراج الملاهي فوعان محرم وهو الا آلات المطربين غير الغناء كالمزمار سواء كان من عود او قصب كالشبابية او غيره كالعود والطنبور لم يمارى او امامته انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله يعقبي رجلا للمالين وأمرني بمحق الماز فلو الماز امر ولا نه مطرب مصدع ذكر الله تعالى والنوع الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لم يمارى عن عمر رضي الله عنه انه لما سمع صوت الدف بعث فنظر فان كان في ولجة سكوت وان كان في غيره عمد بالرد وهو مكره وللحال على كل حال لقتشه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم يتبعه ونقل البرازي في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود وما اذا كان بغيرها فقد علت الاختلاف ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفي البناء والعناية التفتي للهو ومعصية في جميع الاديان قال في الزادات اذا اوصى بجاه ومعصية عندنا وضد اهل الكتاب وذو كرمنا الوصية للغنين والغنيات خصوص اذا كان من المرأة اه فقد ثبت نص المذهب على حرمة فاقطع الاختلاف وفي ضياء المحلوم الغناء على وزن فعال بصوت المغني والغني كثره المال اه فالاول محذور الثاني مقصور (قوله او يرتكب ما يوجب المحذور) ولوقال او يرتكب كبيرة لكان أولى واختلف العلماء في الكبيرة والصغيرة على أقوال بينها في شرح المنار في قسم السنة وفي الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حديث بنسب الكتاب قال واحكامنا لم يوافقوا بذلك وانما اختلفوا على ثلاثة معان أحدها ما كان شيئا من المحرم وفيه هلك حرمة والثاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون ممرعا على المعاصي والعيور اه وتبعه في فتح القدير بانه غير منضبط وغير صحيح وما في الفتاوى المصرية الصلح من يجنب الكاثر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصاخر العبرة للظنة لتعصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لاصمام وعليه القول غير ان المحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم الا دمان اه ولا بأس بذلك ما اطلعنا عليه من كلامهم فيما يسقطها عما لم يكن في الكتاب في الذخيرة والمهبط الاغاثة على المعاصي والمحذ عليها كبيرة قالوا ولا تقبل شهادة بائع الاكفان وقيدته شمس الأئمة السرخسي بما اذا ترصد لذلك العمل والاقبيل لعدم غنية الموت والطاعون ولا تقبل شهادة الصكاكي لانهم يكتبون بخلاف الواقع والصحيح قبولها اذا غلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الطفلي والرافض والمجازف في كلامه والمخضرة بلا خلاف ولا تقبل شهادة من يشتم أهله وعما ليه كثر الاحيان وكذا الشتام للصوان كدائسه واما في ديارنا فكثر الاشتمون بائع الدابة فيقولون قطع الله يميني ببيعك ولا من يخلف في كلامه كثيرا ولا تقبل شهادة البجلي الكل من فتح القدير والذي آخر الفرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة بطلت عدالته الا ان يكون له زمان لم يكن له وقت معين كاز كاذوا لم يختلف الرواية فيه والمشافع وذكر الحامي عن فتاوى فاضلان الفتوى على سقوطها في تأخير الزكاة من غير عند بخلاف تأخير الحج اه وفي خزائنه الاكل اذا أخر الزكاة والحج من غير عند بطلت وبها أخذ اه وقامه في شرح منظومة ابن وهبان له وفي القنية ركوب البصر لا يمنع قبول شهادة من في شرح

(١٢٥ - بحر سابع) ومن الدرك وان لم يكن شيء من ذلك موجودا فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكاتب وبين الكذب بالقلوب والجميع انما تقبل اذا كان غالب حاله الصلاح وما ذكر من الكذب عفو لانهم بجمعة وقد ما كتبوا اه



أدب القاضي للشهيد حسام الدين أسباب المخرج كثيرة منها ركوب بحر الهند لأنه غامرة بنفسه  
ودينهم من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعندهم لأجل المال ومثله بالي شهادة الزور  
ومنها التجارة في قرى فارس لأتهم بغيرهم الربا وهم يعلمون ولو شهد قبل أن يستشهد نصح شهادته  
بعذلك اه وفي الزاوية ولا تجوز شهادة من ترك الصلاة بجماعة إلا إذا تركها بتأويل ولا تارك  
أنهجة التأويل ولا تارك الصلاة اه وفي المختار وعن خلف من خرج للتزويج فقدم الأمير  
فليس بطل وكذا من شهد على صلح مقاطعة الخناسين وهو ملعون وكذا كل من شهد على باطل  
إذا عرفه ولا تقبل وفي الجوهرة ولا تقبل شهادة الخناس وهو البلال إلا إذا كان عدلا لم يكذب  
ولا يلف اه ولا تقبل شهادة من جلس على المجلس الغناء أو تبع صوت المغنية ولا من سجع الغناء  
وشهادة الشاعر ما لم يتدفع في شعره مقبولة إلا إذا هما اه وقد حرران وهما مسئلة الشتم  
والمخرج للقدم الأمير بغير مراحنا حيث ذكرهنا الأولى قال والفقهاء في ذلك أن الشتم لا يخلو  
أما أن يكون بما فيه أو بما ليس فيه في وجهه أو في غيبته فإن كان بما ليس فيه فهو كذب  
وافتراء فيبقى به سواء كان في وجهه أو في غيبته وإن كان بما فيه في غيبته فهو غيبة وإنها  
توجب القس وان كان في وجهه ففيه إساءة أدب وإنه من صنيع رعاة الناس وسوقتهم الذين  
لا مروءة لهم ولا حياة فيهم وإن ذلك مما يسقط الصلاة وكذا إذا كان الدب باللعنة ولا يعادها  
بغاله من لا خلق له من السوق وغيرهم وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق  
وقتاله كفر قال ابن الأثير في النهاية السب الشتم يقال سبه سبسا وبسا قبل هذا مجهول على من  
سبه أو فاعل مضافا وتأويل وقيل إنما قال ذلك على جهة التغلغل لأنه يضر حجة إلى الكفر والفسق  
وأقول هذا خلاف الظاهر اه الثانية قال فاضحان إذا قدم الأمير ببلد فخرج الناس وحلبوا  
على الطريق ينتظرون قال خلف سلك عدالتهم الآن يذهبوا للاعتبار لحققت لا تبطل اه وحاصله  
أنها لا تبطل إلا إذا كان الأمير لا يصلح للتظيم ولم يضر جوار الاعتبار والفقهاء فيه أنهم إذا خرجوا الغير  
هذين الأمرين يكون طلوعهم من باب العتب واللعن وهو حرام أو من أجل تعظيم من لا يستحق  
التعظيم وهو حرام أيضا والخصص إذا ارتكب حراما قدس في عدالته وينبغي أن يكون ذلك على  
ما اعتاده أهل البلدان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرون ولا يستخفونه فنبني  
أن لا يقدح اه وذكر العلامة ابن الشحنة بعده وفي أقامات عمر بن مارة تعليل عدم قبول شهادتهم بأن  
الطريق حق العامة فلم تعمل للجalous فإذا جلس قفل شغل حق العامة فصار مرتكبا للحرام فسقطت  
عدالته وفي الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من وقف على الطريق لأنه شغل الطريق وهذا  
التعليل يفسدان المخرج إذا قدم عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا ينافيه ما تقدم إذا  
فأملت في قول المصنف ينبغي أن آخو ليس كما ينبغي اه وشرط في التهذيب يبلغ شهادته المغي أن  
يأخذ بها عليه ولما ترك الجماعة أن يتركها بحالها أشهر أو في غزاة الفتاوى إذا قدم الأمير ببلد فخرج  
الناس وحلبوا في الطريق ونظروا إليه قال خلف بطلت شهادتهم الآن يذهبوا للاعتبار والفتاوى  
أنهم إذا خرجوا التعظيم من لا يستحق التعظيم لا الاعتبار تبطل عدالتهم ولا تقبل شهادة أهل الصين  
بعضهم على بعض فيما يقع في الصين وكذا شهادة الصينيين بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب

فقول المصنف ينبغي  
الخ) أي قول ابن وهان  
وينبغي أن يكون ذلك  
على ما اعتاده أهل البلد  
الخ قال الرمي قصر من  
مجموع ما ذكر أنه كان  
الأمير غير صالح قدس في  
العدالة وإن كان صالحا  
ولم يشغل الطريق لا  
يقدر وإن شغله قس  
وأنت على بيان المحكم  
يدور مع العلم والملة في  
القدح أو تكاتب ما هو  
محمول وشغل الطريق  
محذور وتعظيم الفاسق  
كذلك ففي ذلك يدور  
الحكم (قاعدة) شاهد  
تظهر عليه كرامة فسه  
هل تقبل شهادته أم لا  
الظاهر لا وقد سئل ابن  
عمر الهيثمي الشافعي  
عنها فأجاب بقوله لا تقبل  
فقد قال الشافعي رحمه الله  
لو رأيت صاحب بدعة  
يطرق في الهواء لم أقبله حتى  
يتوب عن بدعته ذكره  
أبو نسيم وقد تظهر  
الكرامة على يده فاسق  
بل كافر كالسمرقاني  
رأى فرس جبر بل عليه  
السلام حتى أخذ من تراب  
حافرها وجعله في الجمل

(قوله وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته) قال الرمي قال الغزالي قلت وفي الخلاصة من كذب القضاة فان عدله اثنان ووجهه اثنان فالجرح أولى الا اذا كان بينهم نصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل ٩٩ الشهادة لا تقبل عند العصبية

فالجرح أولى اه وفي معنى الحكم في مواعيد قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قسيلة كذا اه اقول من النصب ان يبغضه لانه من حزب فلان او من اصابه او من اصابه او منسوبه اه (قوله من سمع الاذن) او يدل على المحام بغير ازار او يا كل الربا او يمارج بالسرد والشطرنج او تفوته الصلاة بسببها فانتظر الاقامة سقطت عدلته نقل عن المجوى أن الظاهر ان المراد اذان الجمعة (قوله وفي حقلتي قديما الخ) قال الرمي قدم في التمرير في شرح قوله ومن قذف مملوكا او كافرا الخ ما زال في المتي أن من ترك الاشتغال بالغة لا تقبل شهادته اه ورايت بخط ملا على الترمكاني في هامش نسخة هناعن فتاوى المحافى سئل فمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة

ومنها شهادة النساء فيما يقع في المحامات لا تقبل وان سمت الحاجة اه وذكر ابن وهبان معزى الى شرح ادب القضاء للهام الشهبلا لا تقبل شهادة الاشراق من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون فاذا ثبت احدا منهم نائبة اتي سيد قومهم فيبغضه فلا يؤمن أن يشهد به بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي المتي من اكل ذوق الشبع سقطت عدلته عند الاكثر الكذب من اعظم الكاثر وعن شداد انه رد شهادة شيخ معروف بالصلاح لماسبة ابنة في النفقة في طريق مكتمن سمع الاذان فانتظر الاقامة سقطت عدلته اه وصرح في المصط البرهاني بان الفرع الاخير مفرغ على قول من ضيق في تفسير العدل بانه من لم يرتكب ذنبا وليس هو له تمسك في حقلتي قديما من الكتمان من ترك الاشتغال بالعبادة المفروض عليه لم تقبل شهادته لكن ما رايته الا في المصط البرهاني معزى الى الاضمية اذا سلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته مقبولة يريد بقوله لا يقرأ القرآن لا يتعلم القرآن لئلا لا يفتقر الى تعلم القرآن فاذ لم يتعلم القرآن لئلا لا يصير فاسقا اه وفي خزائن الاكل وقال بعض اصحابنا لا تقبل شهادة من ترك ركعتي الفجر (قوله او يدخل المحام بغير زار) لان كشفه اهوره حرام وراى ابو حنيفة جرح على المحام بغير ازار فقال

الا بعباد الله خافوا الله ع ولم يذنبوا ولا يدخلوا المحام من غير مئزر

وعلى هذا فرعوا كما قسمناه عدم قبول شهادة النساء في المحامات وذكر الكرخي ان من عشي في الطريق بالسراويل وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه ناك للزوجة اه (قوله او يا كل الربا) لانه من الكاثر اى باخذ القدر الزائد فلما دبالا كل الاخذوا غدا كره تبعه الآية الذين يا كلون الربا وانما ذكره في الآية لانه معظم منافع المال ولان الربا شائع في المطعوبات والمراد بالبالقدور الزائد لا الزيادة وهي المراد في قوله تعالى وحرم الربا كما ينهى في بابها واطلقه المؤلف تبعا لتكثير وقده في الاصل بان يكون منهورا به وعله في الهداية بان الانسان قل ما ينجو عن مباشرات العقود الفاسدة وكل ذلك ربا اه وهو أولى مما قيل لان الربا ليس بحرام محض لانه يفسد الملك بالغرض كسائر الباطحات الفاسدة وان كان فاصبا مع ذلك فكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف كل مال اليتيم ترد شهادته بجمرة والاجماع قاض لان لم يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العدالة به كاقدمنا وفي وجهه تنقيح شرب الخمر بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالغرض شئ آخر واما كل مال اليتيم فلا يقبده أحد وانت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والمحاصل ان الفتن نفسه مانع شرعا من قبولها عن القاضي لا يرتكب ذلك الا بعد خلو رده والكل سواء وفرق الزايعي بينهما بان كل مال اليتيم لم يدخل تحت ملكه ومال الربا دخل فلا يفسد كما لا يخفى (قوله او يمارج بالسرد والشطرنج) او تفوته الصلاة بسببها لان كل ذلك من الكاثر وتظاهر تنقيحها ذكر استواء الرد والشطرنج وليس كذلك فان اللعب بالسرد يبطل العدالة مطلقا كافي العناية وغيرها للاجتماع على حرمته بخلاف الشطرنج لان الاجتهاد فيه مما غاها القول مالك والشافعي باحتنه وهو مروي عن أبي يوسف كافي المتي من المحظور والاباحة واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار

والفرض ولا السنة ولا المستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته اى علم هذا القديم من العلم فرض عين فاذا لم يعلم كان غافعا عن قبول شهادته كما تنه في البصر عن المتي في فصل التمرير والله تعالى اعلم

أبو زيد الحكيم حله ذكره شمس الأئمة السرخسي كذا في أختياط الهماني وفي النوازل سئل أبو القاسم  
عن ينظر إلى لا عيبه من غير لعب أيجوز فقال أخاف أن يصير فاسقا له وفيه إذا غلبه سقطت  
عدالته أجماعا وفيه ليس بأس لم لكل خسار والحاصل أن العدالة إنما تسقط بالشرع إذا وجد فيه  
واحد من خمس القمار ووقوت الصلاة وسببه أو كثارا لحلف عليه واللعب على الطريق كافي ففتح  
القدير أبو بكر عليه فسقا كافي السراج الوهاج والأفلا بخلاف الزدجاني سقط لها مطلقا والتردكا  
في المصاح لعبه معروفة وهو معرب له وفي القاموس أنه موضعه اردشير بن بابك وله ما يقال  
التردشبر له وفي فتح القدير ولعب الطاب في بلادنا مشهورة لانه برى وي طرح بلا حساب وإعمال  
فكروا كما كان كذلك مع أحدته الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام مطلقا له وأما الشرع في  
فتنتكم عليه وعلى واضعه في عمله من الخمر والأباحة وأما القمار ففتحنا أنه ليس وفي القاموس  
قماره قماره وقماره قماره كصبره وتقره راحته فقلبه وهو القمار له وذكر النوراني أنه ماخوذ  
من القمار لانه تارة يزدادنا غلبا وينقص إذا غلب كالقمار يزداد ينقص له وعلى هذا فلا  
يدفع القمار من الرهان من الجانبين لتسقط العدالة كالسابق بالتحليل والأقدام والدرس وذكر في  
نتيجة الدهر من المحدود أن اللعب بالشرع من القمار وفي القاموس الشرع ولا يفتح أوله لعبه  
والسين لفتح فيه له (قوله أبو بيول أو ياكل على الطريق) لانه تارك للرؤية وإذا كان لا يفتي  
عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكتب فيتم وقد علمنا أن اللعب بالشرع في كل الطريق كذلك والمراد  
بالا كل على الطريق والبول بأن يكون عسرا من الناس ومثله الذي يكشف عورته ليستفي من  
جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا كذا في فتح القدير وأشار المؤلف بما ذكره إلى أن  
ما يحل بالمرءة يمنع قولها وإن لم يكن محرما ولو قال في الهداية لا تقول شهادة من يفعل الأفعال  
المستقرة مثل البول والاصك على الطريق والمرءة أن لا يأتى الإنسان بما يعتز منه مما  
يخشه من مرتته عند أهل الفضل وقيل الحسب الحسن وحفظ اللسان وتجنب الشف واليهون  
والارتفاع عن كل خلق دني والشف رقة العقل من قولهم توب ضيف إذا كان قليل الغزل كذا  
في فتح القدير والمراجع وفي غاية البيان من فصل التعزير قال محمد بن عبد المرواة الدين والصلاح  
وقد ذكر ما يحتاجنا بما يحل بالمرءة أناسا منذ ذكرها فها هنا الأمور الأربعة المذكورة ومنها ما في فتح  
القدير أخذ من المراجع المتي بسراويل فقط ومدرج له عند الناس وكشف رأسه في موضع يدفعه  
خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء ومصارعة الشيخ الأحداث في الجماع ومن ذلك ما حكى أن الفضل  
ابن الربيع شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فشكاها إلى الخليفة فقال الخليفة أن وزيرى رجل  
دين لا يشهد بالزور فلم ردنت شهادته قال لا في صحته يوم قال الخليفة أنا عيبك فان كان صادقا فلا  
شهادة للعبد وإن كان كاذبا فكذلك فعذره الخليفة زائد في فتح القدير بعنه والذي عندي أن رد  
أبي يوسف شهادته ليس بالسكتة بل قول المحر لغيرنا أنا عيبك أنما هو مجاز باعتبار معنى القيام  
بخدمتك وكفى تحت أمرك بمثاله على اهانة نفسي في ذلك إلى آخره وليس منها الصناعة الدنية  
كالغواوى والازبال والمالك فان الصحيح القبول إذا كان عدلا ومثله الخناسون والبالون والعامة  
على قبول شهادة الأعرابي والقرى إذا كان عدلا له وقد ذكرنا في شرح المنار أن منها سرة لقحة  
والأفراط في المزع المضى إلى الاستغفار ومحبته الأراذل والاستغفار للناس وليس الفقيه قبا  
ولعب الحمام له ثم اعلم أنهم شرطوا في الصغير الأمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمرءة وفيما

أبو بيول أو ياكل على  
الطريق

(قوله زائد في فتح القدير  
الح) قال الرملى تمام ما  
في فتح القدير والتكلم  
بالمجاز على اعتبار الجماع  
فإن وجه الشبه ليس كذا  
مخطوفا شرعا ولا ذوق  
المجاز في القرآن ولكنه  
رد ما يبدل عليه خصوص  
هذا المأز من أن لا نفسه

وطاعته لأجل الدنيا فرما  
بشر هذا الكلام إذا  
قبل الخليفة فعدل إلى  
الاعتذار بما يقرب من  
خاطره (قوله وليس  
منها الصناعة الدنية الح)  
قال الرملى فصران  
العبارة للعدالة لا لمرقة  
وهذا الذي يجب أن يقول  
عليه ويفتي به فانزى  
بعض أصحاب المحرف  
الدنية عنده من الدين  
والنقوى بالنسب عند  
كثير من أرباب الوجهة  
وأصحاب المناصب وذوى  
المراتب أن كرم عند  
الله أتاكم

رأيت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل بها فقد سقطت عدالته وان لم يكن فاسقاطه حيث  
 كان مباحا فاعمل الخلل بها ليس بعدل ولا مافق العدل من اجتناب الشوائب والقاسق من فعل  
 كبيرة او امر على صغيرة ولم أر من نبه عليه وفي العناسة لا تقبل شهادة من يعتاد الصباح في الاسواق  
 (قوله او يظهر سب السلف) لظهور فسقه قيد بالظهور لانه لو كتمه تقبل كذافي الهداية ولو تبرأ  
 من العناسة تقبل كما في العنابة والسب السب كقصدنا والسب كما في النهاية العناسة والتابعون  
 وابو حنيفة اه وزاد في قطع القدير وكذا العلماء ولو قال المؤلف كفره او يظهر سب مسلم لكان  
 أولى لان العدالة تسقط بسب مسلم وان لم يكن من السلف كما في النهاية وغيره او قولهم هنا بعدم  
 القبول شامل لما اذا كان السب فسقا او كفرا فيشمل سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم امانه  
 لا تقبل شهادة من سبها لكونه كافرا كما في الخلاصة والزازمة وقصدنا في باب الردة والفرق بين  
 السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في  
 الخير والكون في الشر كذا في مختصر النهاية وعطف ابى حنيفة على التابعين اما عطف خاص على  
 عام بناء على انه منهم كما في مناقب الكردي ومرح به في العنابة وليس منهم بناء على ما مرح به  
 شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الطبقة السادسة من عاصم صغار التابعين ولكن لم يثبت له لقاء  
 أحد من العناسة ذكره في تقريب التهذيب (قوله وتقبل اخيه وعصموا بويه رضاعا وامراته  
 وبناتها وزوج بنته وامراته وابنه) لانعدام التهمة لان الاملاك وعنافها متباعدة ولا سوية  
 لبعضهم في مال بعض وفي الخطأ البرهاني وهذا الجواب لا يشكل فيما اذا شهد اخيه والاب سب  
 وانما يشكل فيما اذا شهد اخيه والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادته لان منافع الاملاك بين اخيه  
 وابنه متصلة فكانه شهد لابه والجواب ان شهادة الانسان لابه لا تقبل لان منافع الاملاك بين  
 الاب وابنه متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه من وجه فلا تقبل واما شهادته لاخيه فليست  
 لنفسه أصلا لتباين الاملاك اه وفي القنية امتدت المحصومة مستسنين ومع المديح أخ وابن عم  
 يخامسان لمع المديح عليه ثم شهد اه في هذه المحصومة بهذه المحصومات لا تقبل شهادتهما اه  
 وذكر ابن وهبان وقياس ذلك ان يرد ذلك في كل قرابة وصاحب ترد مع قرابته او صاحبه الى  
 المديح في المحصومة مستسنين وعصم له ومعه على المديح ثم يشهد به بذلك فانه ينبغي ان لا تقبل  
 والفقهاء فيه انما طال التردد مع القاصم والخاصة مع المديح عليه صار عبارة التمسك للمديح عليه  
 اه وفي خزانة الفتاوى اذا تخامم اليهود والمديح عليه تقبل ان كانوا عدولا اه وينبغي جملة  
 على ما اذا لم يساعدوا المديح في المحصومة اولم يكثر ذلك منهم توفيقا (قوله واهل الاهواء الا  
 الخطائية) أي تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقع فيه ما يتدبه به وصار كمن  
 يشرب المثلث أو ما كل من ذلك التهمة عامدا مستبها لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي  
 والهوى مقصورا على النفس التي ما تستلذ به من الشهوات من غير داعية الشرع كذا في التقرير  
 وفي المصباح الهوى مقصورا على مفسده من حيث باب تعبه اذا احبته وعقبت به ثم اطلق على ميل  
 النفس واقرارها نحو التي تم استعمال في ميسل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من اهل الاهواء  
 والهواء محدود الامر بين السماء والارض والجمع أهوية اه أطلقه وشهد في الذخيرة بهوى  
 لا يكفر به صاحبه وزاد في السراج الوهاج ان لا يكون ماجنا ويكون عدليا في تعاطيه هو الصحيح اه

او يظهر سب السلف  
 وتقبل لخموعه وابويه  
 رضاعا وامراته وبناتها  
 وزوج بنته وامراته بيه  
 وابنه واهل الاهواء  
 الخطائية

(قوله وفي خزانة الفتاوى)  
 اذا تخامم الشهود  
 والمديح عليه تقبل الخ  
 قال الرمي مفهومه انهم  
 اذا كانوا مستورين لا  
 تقبل وان لم تعد المحصومة  
 للتهمة بالخامسة واذا كانوا  
 عدولا تقبل وان امتدت  
 لارتفاع التهمة مع  
 العدالة فصل ما في القنية  
 على ما اذا لم يكونوا عدولا  
 لانه مطلق وما في الخزانة  
 مقيد فصل المطلق على  
 المقيد توفيقا وما قالناه  
 انه لان المقيد في باب  
 الشهادة العدالة فامل

(قوله وليس هذا القديس ظاهر الرواية) ان كان المراد القديس الذي ذكره في الذخيرة فلامعني رده لانه يستعمل مخصصا وانما في الاصل محمول عليه فكأن في حكم المذكور في ظاهر الرواية وان كان مراده ما زاد في السراج فكذلك لان العد الشرط في أهل السنة والجماعة فما نكث في غيرهم وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قالوا ردت شهادتهم لاظهار الفسق بالفعل (قول المصنف والذي على مثله) قال الرملي وفي التارخية شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة وفي التعبير اذا كانوا عدوا في ١٠٢ ديتهم اتفقت ملاهم أو اختلفت وفي التفريد وعندها لك تقبل اذا اتفقت ملاهم وعنده

الشافعي لا تقبل أصلا  
اه وكتب الرملي أيضا  
وان اختلفا مله كاليهود  
مع النصارى كذا في شرح  
تنوير الابصار ومثله في  
لسان المحكم لابن  
الصحف وسرخي الجمع  
للمصنف وابن ملك وكثير  
من الكتب كالفاشية  
والذي على مثله

وليس هذا القديس ظاهر الرواية فان المحاكم الشهيد في الكافي قال وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى شهادة أصحاب الأهلواء حائزة لا ترى ان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا واقتتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت حائزة فليس ير أصحاب الأهلواء من الاختلاف أشد مما كان بينهم من القتال اه وفي التفرير ان من وجب كفاره منهم فلا كراهة على عدم قبوله اه وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه وفي النهاية ان أصول الهوى ستة الجور والقدور والرفض والمحروج والتشبه والتعطيل ثم كل واحد يصير اثني عشر فرقة اه وفي الحديث ان بنى اسرائيل تفرقت في ثنتين وسبعين فرقة وستغرق أمي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا فرقة واحدة قبل من هي بارسل الله قال من كان على ما نأمله وأصحابي اه والمحطية قوم من الروافض ينسبون الى أبي الخطاب يدنون بشهادة الزور ونافقهم على عناقهم وقيل يشهدون لمن حلف لهم انه محق ويقولون الم لا يصف كاذبا فتكنت شبه الكذب فيها وفي العناية هم قوم من الروافض ينكرون بالصغار وفي النبايع ان المحطية انقضوا وفنوا الآية الشريفة ولن يجعل الله للكافر على المؤمن سبيلا وفي التفرير يروى عن محمد صاحب الالهام فلا تقبل شهادته وأما رايته والتعارف المذهب عدم قبولها لانهم يحتاجون الى المجاعة فيحتاجون الى التناول والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الشهادة اه والمنقول عند الشافعية عدم قبول شهادة المحطية الا من شرح منهم بالمشاهدة ولم أره لا صاحبنا (قوله والذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام أحاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولا يهمن أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على جنسه والعق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجب عا بعقده محرم دينمو الكذب محظور والاديان قيد بالذي لان المرتد لا شهادة له لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادة مرتد على مثله والا مع عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني وقد يقول على مثله لانها لا تقبل على مسلم للا يتوكلن يجعل الله للكافر على المؤمن سبيلا ولا تلاؤم ولا تلاؤم ولا إضافة اليه ولا يهمن عليه لانه يغضه قهره اياه وفي الولاوة في الكافر بن نصراني يقطع بدأ وقصاص ثم أسلم الشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العفو بات اه وفي تلخيص الجامع لقصد شرحان نصراني مات عن مائة فقام مسلم شاهدين عليه بما قام مسلم ونصراني عنهما فالتثان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره بخلاف الاقرار لورثته وأجنبي

والكفا بنودا كما في  
العناية والكفاية وكثير  
من الكتب اه قلت  
والفناهر ان العداء بين  
اليهود والنصارى دينية  
والام تقبل قاتل (قوله)  
لانه يغضه قهره اياه قال  
الرملي الضمير في انه  
ويغضه راجع لذمي وفي  
قهره راجع للمسلم اي لانه  
بسبب قهر المسلم اياه واذا له  
له بنقول عليه بخلاف  
على الكفر لان مله الاسلام  
قاهرة لكل فليبقى  
لهم غيرة يستلهمون بها

(قوله فالتثان له والباقي بينهما) أي التثان للمنفرد والباقي للمسلم والنصراني ذكر في الذخيرة عبارة للجامع وليس وجه ذلك ثم ذكر مسئلة أخرى وهي نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على القبيح الميت ونصراني آخر بن كذلك يدفع الألف المتر وكذا للمسلم ولا يخاصن فيها عنده وعند أبي يوسف يخاصن والمخلاف راجع الى ان سنة النصراني مقبولة عنده في حق ايمانته الذين على الميت لا في حق ايمانته الشركية بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني مقبولة فيهما اه لكن يبقى وجه اختصاص المسلم بالفرقة الثلثين في مسئلتنا ولعله هو ان ائمة يقتضي أن لكل من الثلاثة المدعين ثلث المسألة لكن الشهادة الثانية لا تثبت مشاركة النصراني لكل من المسلمين فيعدو الثلث الذي كان

نظيره

يحققه المسلم المنفرد وانما لا يعود منه المسلم الاخر حتى لا يعمدوا له حقا في المال بقدر حقه ولهذا يرجع النصراني وبما حقه في  
الثالث الذي اخذه لاقراره بان شريكه في مال الميت فسلم تكن مشاركة له بالينة تأمل ثم رايت الرمي على قاعدة التخصيص  
كافرمات عن مائة فاقام مسلم كافر بن جماعة وأقام مسلم وكافر كذلك فثلاثا المنفرد الثالث الشريك عكس ما لو كان المنفرد  
كافرا وشهودا الشريك يمكن مسان لان شهادة الكافر حجة المسلم لعله قسرب كل مسلم فيها بقدر حقه أولا وكل كافر في الباقي كافي دين  
الصحة والمرض وقام الشريك بشرى به لكن بحجة الزعم دون الشهادة اهـ ١٠٣ (قوله يقبلها) قال الرمي أي أبو يوسف في

قوله لا خير واذ اقبلت  
يقضي بها على المشتري  
خاصة ولا يكون له أن  
يرجع على البايع وبان  
امكان القضاء بها في  
حق الكافر ان يقضي  
بالمالك للمدعي بسبب جديد  
من جهة المدعي عليه  
(قوله وكذا لو شهد رجل  
وامرأتان من المسلمين  
ويترك على دينه) قال  
الرمي والوجه فيه أنه لو  
قبلت لزعم القتل بشهادة  
رجل وامرأتين تأمل وفي  
المنهاج للسلامة أي خص  
بهر نصراني من جهة مسلم  
ونصراني وأقام كل واحد  
منهما البينة له على  
الميت دينان فان كان  
شهود الفريقين ذميين  
أو شهود النصراني ذميين  
يدعى بدين المسلم فإن  
فضل شيء صرف إلى دين  
النصراني وروى الحسن  
عن أبي يوسف انه يجعل  
بينهما على قدر دينهما

نظرة أقرا لاحتي في مرضه فاقروا ثم وعن أبي يوسف النصف لهما الاستواء ولو كان المنفرد نصرانيا  
فالثالث له والباقي لهما ويقدم المسلم وكذا لو كان شهود الشريكين مسلمين وشهودهما نصرانيان  
أو مسلمان استويا نصراني مات عن ابنين وأسلم أحدهما فأقام مسلم شاهدين نصرانيين بدينه مائة  
وقضيت تركته بدين عليه يؤخذ من نصيب غير المسلم لعدم الحجج عليه ككافرا ولو أقام المسلم ذميين  
وذمي مثلها يقدم المسلم وعن أبي يوسف يستويان قال محمد وقوله لا خير وعلى هذا لو كان حيا  
وادعيا صفاتي يده وعنه انها المسلم ورفق تعلقه بالهل اهـ وفي الجمع ولو اشترى ذمي دارا من مسلم  
فادعياها ذمي أو مسلم شهادة ذميين يقبلها في حقه ورداها اهـ وفي الخلاصة من الفاظ التكثير  
شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو محمد تجزئ شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان  
من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية  
انها أسلمت حاز واجبرها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول أبي حنيفة اهـ وفي المحيط الزهاني  
لو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو محمد أجبر على الاسلام ولا يقبل  
ولو شهد رجلان من أهل دينه وهو محمد فشهدتا حتما بالمال لان في زعمهم أنه مريض لا يشهد بالمال  
القيمة على الرئد اهـ وفي المحيط تقبل شهادة الكافر على العبد الصكافر التاجر وان كان مولدا  
مسلمًا وعلى العكس لا تقبل لان في الاول قامت على اثبات امر على الكافر لان الدين يثبت على  
العبد واستحقاق مال له المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه  
استحقاق مال له المولى لا بحالة بل ينفي عنه في الجملة وفي الثانية قامت على اثبات امر على المسلم  
والوكيل مع الموكل بمقررة العبد المولى ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى العكس  
تقبل وتقبل شهادة الذمي بدين على ذمي ميت وان كان وصيه مسلما بشرط ان لا يكون عليه دين  
لمسلم فان كان فقد كتبنا عن الجامع وفي الخامسة ذمي مات فشهد عشرة من النصارى أنه أسلم  
لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد ذمي من المسلمين ولو كان لهذا الميت مولى مسلم وبقي أولاده  
كفار من أهل دينه فادعى المولى المسلم انه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد ان يأخذ ميراثه وشهادتنا  
من أهل الكفر بذلك يأخذ المولى المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهم على الاسلام في حكم الميراث  
قامت على أوليائه الكفار ويصلى عليه بشهادة وليه المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه  
غير المولى يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا ميراث له اهـ ثم قال لو شهد على نصراني أو يعقمن النصارى  
انه زني بامة مسلمة فان شهدوا انه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طاعته حرمي المحدث عما يروى

قيل انه قول أبي يوسف لا خير وان كان شهود الفريقين مسلمين أو شهودا للمدعي خاصة مسلمين فالمال بينهما في قولهم اهـ (قوله  
وعلى العكس لا تقبل) أي شهادة الكافر على العبد المسلم التاجر وان كان مولدا كافرا (قوله فقد كتبنا عن الجامع) قال الرمي  
قال في الكتاب أخرجت بينة المسلم واعطيت حقه ما في شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد أن تركته تقسم بينهما على مقدار  
دينهما اهـ من التارخات ثم قال ولو كان النصراني حيا وفي يده عبيدا مسلمين ونصراني وأقام كل منهما شاهدين نصرانيين  
فهو للمسلم قال محمد وقول أبي يوسف أيضا وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف ان العبد بينهما نصفان اهـ

الشهود بحق المسلمة لغيرهم الأمة اه وفي البدائع من النكاح لو ادعى مسلم عبدا في يده اياه  
عنده وشهد كافر ان انه عبده فغنى به القاضي فلان لم تقبل لصكوكها شهادة على القاضي المسلم  
وفي خزائن الاكل ولو شهد كافر ان على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يجر ولو شهد مسلمان على  
شهادة كافر جازت اه ثم اعلم انه لا بد من التزكية في شهادة الذي قال في الاول المجبة تركمة الذي  
ان تركبه بالامانة في دينه ولسانه وبهده وانه صاحب بقله اه واقفي بقارئ الهداية وماه في  
النوازل وفي خزائن الاكل معز بالي العيون شهد كافر ان على كافر فعلا ثم اسلم واسيا وثمان  
ان يصد الشهادة ويكتفي بتعديلهما في الكفر وانما تعديلهما الكافر الى المسلمين فان تعديلهما  
الكافر للكافر لا يجوز ثم يسأل او ائلك عن الشهود اه وقبض في مسائل التعديل ان تعديلهما  
الكافر بالمسلمين ان وجدوا الاقدام من عدول الكفار وفي المتن اذا سكر الذي لا تقبل  
شهادته اه (قوله والمحرم على مثله) أي وقبض شهادة تع على مثله لا على الذي لا ملا ولا به  
له على الذي والمراد المحرم للمسلمان لانه لا يتصور غيره وان المحرم لو دخل بلا امان فهذا استرقاق  
ولا شهادة للعبيد على أحد كذلك فقع القدير ويستثنى من المحرم على مثله ما اذا كان دارين  
مختلفين كالافرنج والمجيش لا تقطع الولاية بينهما ولهذا لا يتوارثان والدار مختلف باختلاف  
المنعول الملك (قوله ومن المصغرة ان اجنب الكاثر) أي تقبل شهادة من ارتكب مصغرة  
ان اجنب الكاثر كما هو قد اشارنا الى الصداقة فانه شرط قبول الشهادة وهي الاستقامة وهي  
بالاسلام واعتدال العقل ومعارضه هو يضل ويصد وليس لكل واحد يدرك مداها ويكتفي  
لقبولها بانه كسلا يضيع المحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة واحسن  
ما قيل فيه ما عن أبي يوسف العدل ان يكون محبتا للكاثر غير مصر على الصفات وان تكون مروءته  
ظاهرة فصد منها موقوف لها واذن القبط ان يعتاد الصدق ويحبس الكذب دينه ومروءته وفي  
الروايجية وينبغي ان يكون شاهدا معا عفيفا ذاهلا فاضل لانه اذا كان كذلك لا يطعم في اموال  
الناس ويصحى من ارتكب ما لا يصلح في الشرع فكان أولى بالاستشهاد اه وبه يعلم من ينصبه  
القاضي شاهدا من الناس وفي الحائصة القاضي اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان تظهر  
التوبة ثم بعضهم قد روي ستة أشهر وبعضهم قد روي سنة والصحيح ان ذلك موقوف على رأي القاضي  
والعدل اه وفي الخلاصة لو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقدمنا  
ان الشاهد اذا كان فاسقا سأل ان يني ان يغير بفسقه كيلا يطل حق المذمى وصرح به في العدة  
ايضا وفي العتابة من اجر يثبه لمن يبيع المحرم تسعة عدائته (قوله والاقل) أي الكبير الذي  
لم يفسد تقبل شهادته لان العدة لا تتحل ترك المحتان لكونه سنة عندنا اطلاقه وقدمنا فاضل  
بان يتركه لمخوف على نفسه اما اذا تركه بغير عذر لم تقبل وقدمنا في الهداية بان لا يتركه استغناء  
بالدين اما اذا تركه استغناء فام تقبل شهادته لانه لم يبق عدلا وكما تقبل شهادته تصح امامته كذا  
في فتح القدير ولم يقدر الامام لقتان وقتام معلوما لعدم ورد النص به وقدره المتأخرون واختلفوا  
والمختار ان أول وقدمنا سبع سنين أو ثمانية عشر كفا في الخلاصة من باب الامتنع في الطلاق وقدمنا  
في أول الظهارة انه سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جماع الفتوة النقال المحلواني كان النساء يمتن  
في زمن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النوازل ان ابن عباس كان لا يغير شهادة الاقل  
ولا يبيحه وعلمنا قالوا اتوا كل ذيهم وتقبل شهادته ان كان لم يذروا الا تقبل به فاخذ اه

والمحرم على مثله ومن  
المصغرة ان اجنب  
الكاثر والاقل

(قوله فلان) يدل من  
القاضي (قوله ولو كان  
عدلا فشهد بزور ثم تاب  
الح) للمروءة بالعدالة  
اذا شهد بزور عن أبي  
يوسف انه لا تقبل شهادته  
أبدا لانه لا تعرف توبته  
وروي القهية أبو جعفر  
انه تقبل شهادته وعليه  
الاحتياط خائفة قبل  
التزكية والتعديل (قوله  
لا ينبغي ان يغير بفسقه)  
الظاهر ان المراد لا يصلح  
وفي الحائصة الشاهد اذا  
كان فاسقا في السرو هو في  
الظاهر عدل فلان القاضي  
ان يقضي بشهادته فخير  
الشاهد عن نفسه انه  
ليس يعدل مع اقراره  
على نفسه الا انه اذا كان  
صادقا في الشهادة لاسمه  
ان يغير عن نفسه انه  
ليس يعدل لان نفسه  
باطل حق المذمى اه

(قوله وينبغي تشديد القبول الخ) قال الرملي وعندى في هذا التشديد نظر يظهر ان له نظرا تامل اه قلت وجهه ما مر عند قوله  
أوبيل أو باكل أن الصبح قبول ذى المحرفة الدينية اذا كان عدلا حيث كان ١٠٥ للصبر العدالة فلا تنظر الى المحرفة ثم قد

يقال عدوله من حرفة  
آبائه الشريعة الى المحرفة  
التجسية يدل على رذالته  
وعدم مروءته وصلالته  
لكن هذا حيث كان بلا  
داع اليه من هجره واعلم  
أسباب أو قلة بد قصره  
من حرفة آبه ولا سيما اذا  
كان أبوه أو وصيه عليه في  
صغره هذه المحرفة الدينية  
فدبر وهو لا يعرف غيرها  
فلذا كان عدلا لها وجهه  
وفشادته فنعين ما قلنا

والخصى وولد الرنا والخنى  
والعمال والمعتق للعق

تأمل (قوله أمير كبير  
ادعى الخ) قال الرملي  
يؤخذ منه ان شهادة  
خادمه الملازمين له  
ملازمة كملزمة العبد  
لمولاه كذلك لا تقبل وهو  
ظاهر ولا سيما في زماننا  
هذا تأمل وقد اقتربت به  
مرارا والله تعالى الوفي  
للسواب ومنه في شهادات  
جامع الفتاوى بصيغة  
أعوان المحكم والوكلاء  
على باب القضاة لا تجمع  
شهادتهم لانهم ساعون  
في ابطال حق المعتق  
وهم فساق والله تعالى  
أعلم (قوله وفي اجابات

(قائده) من كراهية فتاوى العتاي وقيل في خان الكبير اذا أمكن ان يحتج نفسه فصل والام  
يغسل الان يمكنه ان يتزوج أو يشتري ختانه فخصته وذكر الكرخي في الكبير يحقنه المحامي  
وكذا عن ابن مقاتل لابس الصلبي ان يعلى عورده غير بالنورة اه (قوله والتخصي وولد الرنا  
والخنى) فان مر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخنى ولا يقطع عضه ومنه خلفا فصار كما  
اذا فاعلمت يده والتخصي بفتح الحاء على وزن فصل من زرع المحصا كذا في الناية وفق الاوين  
لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقه ففعل ما اذا شهد بالزنا أو بشيء خلافا لما في الاول  
والمراد بالخنى المشكل وهو امرأته في الشهادة كذا في السراج الوهاج (قوله والعمال) أى تقبل  
شهادتهم والمراد بهم عمال السلطان عند طاعة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا  
أعوانا على الظلم وقيل العامل اذا كان وجهه في الناس ذمروا ولا يجازف في كلامه تقبل شهادته  
كما مر من أبي يوسف في الفاسق لانه لو اجماعه لا يقدم على الكذب كذا في الهداية يعنى ولو كان عوناً على  
الظلم كما في العناية وقيل أراد بالعمال الذين يعملون ويؤاجرون أنفسهم للعمل لان من الناس من رد  
شهادات أهل الصناعات التجسية فافرد هذه المسئلة لاظهار مخالفتهم وكيف لا وكسهم أطيب  
كسبو وينبغي تشديد القبول بان تكون تلك المحرفة لا تقبله بان تكون حرفة آبائه وأجدادها لا فلا  
مروءة اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له ما عرفت في حد العدالة وكذا ينبغي تشديد القبول بان لا يكون  
الكذب والمخلف في الوعد وذكر الصدر الشهيدان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والمصراف  
الذى يجمع عنده الدراهم ياخذها لموطا لا تقبل وقد سأل عن البردوى ان القائم بتوزيع هذه  
الزواجب السلطانية والجانيات بالعدل بين المسلمين أجور وان كان أصله خلفا فعلى هذا تقبل  
شهادته والمراد بالرئيس رئيس القرية وهو المسي في بلادنا شيخ البلد ومنه المعروفون في المراكب  
والعرفاء في جميع الاصناف وضمان الجهات في بلادنا لانهم كلهم أعوان على الظلم كذا في فتح القدير  
وفي السراجية معزى الى الفقيه أبي الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة  
وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا اه وفي الحلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من  
قبل هملان الخليفة وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى فشده له عماله ودواو ينموتوا به وورعاباهم  
لا تقبل كشهادة الزنا وحرب الارض اه وفي اجابات النزازة لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة  
العهد والوكلاء المقتلة والصكالك اه (قوله والمعتق للعق) أى تقبل شهادته كملكه لانه  
لا يهتم وقد تقبل شريع شهادة قنبر على رضى الله عنه وكان عتيقه وهو بفتح القاف والباء وأما قنبر  
فهو جليسيديو ذكره الذهبي في مشقبه الاسماء والاسباب وفي تقرير التنبية للها فاذن  
يجزئ عن بن الحارث بن قيس الكوفي القاضى أبو أمية ثقة وقيل له حصة مات قبل الثمانين  
أو بعدها وله ما ثقه وقيل سنين أو أكثر يقال حكمه من ستة اه قبلنا عنهم التهمة لان العتق  
لو كان متهماً لا تقبل لمن اعتقه ولذا قال في الخلاصة ولو شهد العبدان بعد العتق على ان الثمن كذا  
عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل اه لانهم يجبران لانفسهما بغايات العتق لانه لو لا  
شهادتهما لصالقا وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق ولا يعارضه ما في الخلاصة أيا ضمرا الى

(١٤٦ - ص ١٤٦) البرزانية الخ قال الرملي محله في الكل ما لم يطلب عليهم الاصلاح اما اذا غلب عليهم الصلاح فقبل كما صرح  
بفي البرزانية أيضا في الصكالك في كذب الشهادة ولا فرق بينه وبين الدلال والخضر والوكيل يدل عليه قوله في الوكلاء للمفتلة تأمل



ولو شهدان أباهما أوصى  
إليه والوصى يدعي جاز  
وإن أنكر لا يبالو شهدا  
إن أباهما وكله بقض  
دونه وادعي الوكيل أو  
أنكر

(قول المصنف والوصى  
يدعي) قال في المحواشي  
السعدية أي والوصى  
برضى هكذا في الأصل ثم  
وأيت في شرح الجامع  
الصغير لمؤلفه المالكين  
الأسود مانصبه والمراد  
من الدعوى في قوله  
والوصى يدعي هو الرضا  
إذا لم يجز إلا بتوقف على  
الدعوى بل للقاضي أن  
ينصب وصيا إذا رضى  
هو به (قوله وليس  
كذلك وإنما هو وصى من  
جهة الميث) لا يخفى أنه  
لا يوافق كلام الهداية  
الذي قصد انتصاره  
من قوله أن للقاضي  
ولاية نصب الوصي وقوله  
في كفي القاضي مؤنة  
التعيين وكذا ما في قريبا  
وهو لا يثبتان

لغاية قوله هو زائد  
في بعض النسخ قليلا  
فيه اهـ

العون لو اشترى غلام من غائبة شهد المولا على البائع أنه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما  
أه لا نسلم إلا بجران بها فعلا ولا يدفعان من موثقتهما بأن البائع أبر الشترى من الثمن  
كنهما فثبتا بالبقاء كافي الحائفة وأشار إلى قبول شهادته على مولا بالاولى الا في مسئلة ذكرناها  
عن الكافي عند قوله والمملوك والوصى وذكر في ضبط الرهاني في مسئلة المعتصم الثلاث هنا  
تركاها لكثرتها وفي العتامة لو اعتق أم ولده فمشتتة وهي في العدة تقبل أه فعلى هذا  
يفرق بين المعتد من مطلق ومن عتق وفيها لو توفى ولده أم ولده ثم اعتقه فشهد له لم يميز وسئل محمد  
عن عري ادعى على رجل أنه مولا اعتقه فشهد له وليان اعتقهما الرجل للدهي لم يميز لانهما يثبتان  
إن العري مولى مولاهما وقال أبو يوسف يجوز كالأشهاد إن أباهما اعتن هذا والبيان يجهلون  
هذا أه (قوله ولو شهدان أباهما أوصى إليه والوصى يدعي جاز وإن أنكر لا يبالو شهدان  
أباهما وكله بقض دونه وادعي الوكيل أو أنكر) والقاس عدم القبول في الوصي أيضا لا يحكمونها  
شهادة للشاهد ولو انتفعه الموجه الاستحسان أن القاضي ولاية نصب الوصي إذا كان طالب الموت  
معروف في كفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لأنه ثبت بها شيء نصار كالفرقة كذا في  
الهداية وتوقفه في فتح القدير وقوله وإذا تحققت ماذ كفي وجه الاستحسان لغيران قبول الشهادة  
ثابت قياسا واستحسانا أظهر أنه لم يثبت بها شيء وإنما ثبت عندنا نصب القاضي وصا اختاره  
وليس هنا موضع غير هذا بصرف إلى القياس والاستحسان ولو اعتبر في نفس إصاء القاضي إليه  
والقياس لا يباه فلا وجه لجعل النتائج فيها قياسا واستحسانا والمقول عن أصحاب المذهب المحكم  
الذي كورع السكون عن القياس والاستحسان أه وقد ذكر القياس والاستحسان في عامة كتب  
أصحابنا ومنهم شرح الجامع الصغير للصافي والكافي والتهذيب والهداية وتشرعها والموضع الذي  
يصرف إليه أن تظاهرها عدم القبول لأن الشاهد يبرر نفعاً لنفسه فلا يكون المشهود وصيا عن الميت  
وفي الاستحسان جعلناه وصيا عن الميت ولم يعتبر برفع الشاهد لأن القاضي ولاية نصب والوصى  
الحامل اعتراض المحقق أنه فهم أنه وصى من جهة القاضي وحشد فلامع في القياس والاستحسان  
وليس كذلك وإنما هو وصى من جهة الميت وقد ذكرنا في وصايا الفوائد من الأشباه والنظائر أن  
وصى القاضي كوصى الميت إلا في مسائل وأشار بشهادة الابن إلى أن شهادة الغير عين لهما على  
الميت دين أو لبيت علم ما دين بان الميت أوصى إلى فلان أو الوصيين بان الميت أوصى إلى فلان معهما  
كذلك أو الوصي بان الميت أوصى إلى فلان في الخمس إن ادعى قبلت والا لا وأورد على الرابطة  
بان الميت إذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج إلى نصب آخر وأجب بأنه عليه السلام لا قرارهما بالهجر  
عن القيام بأمر الميت ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهره إلا في مسئلة الفرعيين  
لميت علم ما دين فإنها قبل وإن لم يكن الموت معروفا لانهما يقران على أنفسهما بشوت ولا ية القبض  
للمشهود ما تفتت التهمة وثبت موت رب الدين بأقرارهما في حقهما وقبل معنى الثبوت أمر القاضي  
أياهما بإدعاء ما عليهما الميلا لزمتهما عن الدين بهذا الأداء لأن استيفاء الدين منهما حق عليهما فقبل  
منهما والبراءة حق لهما فلا يقبل فيها كذا في الكافي وأعمالا تقبل شهادة الابن في الوكالة مطلقا  
لأنه ليس للقاضي ولاية نصب الوكيل عن الغائب إلا في المفقود فلو ثبتت هذه الولاية لكانت  
شهادتهما مقبولة لانهما يشهدان لا سيما ولا احتمال التواضع على أخذ المال وقوله بقض  
دونه اتفاق لانهما لو شهدا في غيبة أبيهما أنه وكله بالخصومة لم يقبل أيضا كافي الخلاصة وفرق بينهما

في المصط الرهاني من وجه آخر فقال واذا شهد ان اياهما وكل هذا الرجل يقضي دينه بالكوفة  
 لا تقبل شهادتهما لانهما بشهادتهما يعنان من يقوم بمقوق الاب واستبقائه فكنا ناشاهدين  
 لا بهما فلا تقبل شهادتهما ولكن هذا ان كان المطلوب يصدق كالة فاما اذا اقر المطلوب بها  
 جازت الشهادة ففرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة ذكرها في كتاب الوكالة ان من وكل رجلا بالمحسومة  
 في دار بعينها وقصها وغاب فشهد ابنه للوك ان اياهما وكل هذا الرجل بالمحسومة في هذه الدار  
 وقصها لا تقبل شهادتهما سواء شهد المطلوب الوكالة او اقر بها ووجه الفرق ان في مسئلة الدين  
 المطلوب اذا كان مقرا بالوكالة يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة فانما قامت الشهادة لابرار  
 المطلوب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكالة فكانت هذه الشهادة على اسمها  
 وشهادة على اسم مقبولة اما في مسئلة كتاب الوكالة المطلوب وان كان مقرا لا يجبر على دفع الدار  
 الى الوكيل بحكم اقراره وانما يجبر عليه بالشهادة فكانت واقعة لا بهما فلا تقبل اه وهذا يظهر  
 ان المؤلف ترك قيد او هو ان هذا المطلوب وأشار الى عدم قبول شهادة تاني الوكيل مطلقا لا ولى  
 وكذا شهادة ابيه واجداه وحفاده في الخلاصة وعلى هذا فلا نمان في الكتاب مثال والمراد عدم  
 قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادة للوكيل وبه صرح في البرازية ولم يقبل المصنف بغيره  
 الاب في شهادتهما بالوكالة لانه لو كان حاضر لا يمكن الدعي بالشهادة لان التوكيل لا تنجم  
 المدعي به لانه من العقود المجتزئة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جحد الوكيل  
 لانها لا تنجم الا بعد الدعي ولم يظهر هنا الوجه ويمكن ان تصور بان يدعي صاحب دية طلبة  
 تسليم ودية الموكل في دفعها فيجحد فيشهد ان به ويقض دوزر اسمها وانما صورته بذلك لان  
 الوكيل لا يصير في فعل ما وكل به الا في رد الدية ونحوها كما ساقى فيها (فرو ع) فشهد الوصي بعد  
 العزل لثبت ان خاص لا تقبل ولا تقبل ولو وكله بالمحسومة عند القاضي فخاص المطلوب بالف درهم  
 عند القاضي ثم اخرج الموكل عنها فشهد الوكيل ان للوكيل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو وكله عند  
 غير القاضي فشهد على الوكالة فخاص المطلوب بالف درهم وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل منها  
 فشهد له على المطلوب بمائة دينار كما كان له عليه بعد القضاء بالوكالة لا تقبل كذا في البرازية  
 ثم قال واما شهادة الوصي بحق لثبت على غيره بعد ما اخرجها القاضي عن الوصاية قبل المحسومة  
 او بعدها لا تقبل وكذا وشهد الوصي بحق لثبت بعد ما أدركت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان  
 القاضي اذا عزل الوصي يعزل ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المتهود له صغيرا لا يجوز  
 اتعاها وان كان بالغاً فكذلك عنده وعندهما يجوز ولو شهد لكبير على اجني تقبل في ظاهر الرواية  
 ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي معين  
 لوارث بالغ تقبل اه وفيها ايضا ادعى دارا وبرهن واطل القاضي بينته ثم جاء بعد ثلاثين سنة  
 فشهد انها لا خرا لا تقبل وكذا لو كان هذه الدار لفلان لاحق في فيها ثم شهد انها لفلان آخر  
 لا تقبل اه وفي العناسة شهد ان الميت اوصى لهما ولهذا تقبل في حق هذا وضم اليه آخران  
 اه وفيما ادعى الوكيل بالمحسومة ديناً يحضر للوكيل ظاهري المدعي عليه فضاء فشهد الوكيل بذلك  
 لا تنجم لان دعواه اطلل شهادته وكذا وكيلها ادعى المهر على الزوج لم تقبل شهادته للزوج بالخلع  
 (ة) وله ولا يسمع القاضي الشهادة على المخرج وهو بفتح الجيم لفظة من جرحه بلسانه جرحا به ونقصه  
 ومنه جرحه الشاهد اذا اظهرت فيه مآربه شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهرها رفض

ولا يسمع القاضي الشهادة  
 على المخرج

من قوله واوردنه اذا  
 كان له وصيانا للقاضي  
 لا يحتاج الى نصب آخر  
 فانحى ما فهمه المحقق من  
 ان الوصي من جهة القاضي  
 (قوله تسليم ودية  
 الموكل في دفعها) أي  
 التي وكله الغائب بدفعها  
 لصاحب وقوله فشهد ان  
 به أي بتسليم الوديعة  
 الذي ادعاه المدعي وقوله  
 ويقض دين اسمها  
 تعبر به الدعوى فقامت  
 شهادتهما به مع ان  
 المقصود جريتها فيه مع  
 احبار الوكيل ولا اجبار  
 هنا فامل

(قوله أو على اقرارهم أنهم شهدوا بالزور) فسد به لانهم لو شهدوا على اقرار المدعي بان الشهود كذلك تجبل كليا في قريبا  
(قوله وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم) أي وليس فيه ذلك الستر بل حكاية الهتك بخلاف الشهادة على اقرار الشهود  
بانهم شهدوا بزور فانها لا تقبل مع انها شهادة على الاقرار الداخلة تحت الحكم لان فيه هتك الستر وبه ثبت الفسق (قوله  
على اني صاغت الشهود) قال في ١٠٨ المحواشي السعدية لعمل المراد بصاغت أعطيت الرشوة لدفع ظلمه والا فلا صلح بالعنى

الشرعي بينهما (قوله)  
انصاهو بعد التزكية الخ)  
قال الرسمى يفهم منه  
قبوله قبلها منه عند  
الامام لانه ليس من باب  
سجاع الشهادة على الجرح  
المجرد تأمل (قوله) ولكن  
عدم القبول الخ) أي  
بالاستدراك لان  
الكلام السابق محتمل  
لقبول الجرح المبرر بقبل  
التعديل كقبول غير المبرر  
ومحتمل لعدم قبوله تأمل  
(قوله) وفي شرح الوفاية  
لا تقبل الشهادة الخ) هذا  
غير مخالف لما قاله ابن  
الكمال لان اخبار القبر  
قطعن بالاثبات الفسق  
كما قاله وقال في الدرر بعد  
قوله كلام صدر الشريعة  
أقول تحقيقه ان جرح  
الشاهد قبل التعديل دفع  
قشهادة قبل ثبوتها وهي  
من باب الدفائات ولهذا  
قبيل فمخير الواحد  
وبعد التعديل دفع  
الشهادة بعد ثبوتها حتى  
وجب على القاضي العمل

الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى أو لغيره فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله  
تعالى أو لغيره فهو غير مجرد والاول هو المراد من اخلاقه كما أوضحه في الكافي وهو غير مقبول مثل  
ان يشهدوا ان الشهود المدي فسقة أو زناة أو كاذبة أو شريرة الخ وأعلى اقرارهم بانهم شهدوا  
بالزور وأعلى اقرارهم انهم اجراء في هذه الشهادة أو على اقرارهم ان المدعي مبط في هذه الدعوى  
أعلى اقرارهم انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه المحادثة وانما تقبل لان البيئة انما تقبل  
على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفق على ما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع  
القاضي الزامه لانه يدفع بالتوبة ولان الشاهد بهذه الشهادة ما راسق لان فيها اشاعة الفاحشة  
بلا ضرورة وهي حرام بالنص والشهود به لا يثبت شهادة الفاسق ولا يقال ان فيه ضرورة وهي  
كف الظالم عن الظلم بادل الشهادة الكاذبة وقال عليه السلام انصر احادنا ظالما ومظلوما لا تقول  
لا ضرر وقل في هذه الشهادة على ملا من الناس ويحتمل كفه عن الظلم باخبار القاضي بذلك سرا  
الا اذا شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزور أو فسدوا لانهم ما شهدوا بانها أو الفاحشة  
وانما حكموا الظاهر ما عن غيرهم فلا يصرون فسقة بذلك وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم بقدر  
القاضي على الارزام لانه لا يرتفع بالتوبة ولذا لو أقام المدعي عليه البيئة ان المدعي استأجرهم لاداء  
الشهادة تقبل لانه شهادة على جرح مجرد وأما الاحتجاج وان كان أمرا فائدا على الجرح ولكنه  
لا يحسم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو أقام المدعي عليه البيئة ان المدعي استأجر الشهود بعشرة  
دراهم لاداء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك وبثبت  
الجرح بناء عليه وكذا اذا أقام المدعي عليه البيئة على اني صاغت الشهود على كذا من المال  
ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على هذا الباطل وان شهدوا فاعلمهم ان برء واذك المال على تقبل  
بيته لان فيه ضرر ورد لصل الى ماله حتى لو قال لم اعطهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من  
غير ضرورة وأما الثاني أعني غير المبرر فهو كالأقام المدعي عليه البيئة انهم زوا وصغوا الزنا أو شربوا  
الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد وانهم عيبدو أو أحسم عبد أو شربك المدعي والمدعي  
مال أو قاذف والمقذوف يدعيه أو محمودون في القذف أو على اقرار المدعي انه استأجرهم على هذه  
الشهادة تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه المحقوق وفيها انهم هم المبرر محمودون في قذف ليس  
فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بالتضاء وانما حكموا عن اظهار الفاحشة عن الغير كذا في  
الكافي بتمامه (وهنا تبيينات مهمة بحسب التشبه عليها الاول ان النظر في الجرح المبرر وغيره انما  
هو بعد التزكية الشرعية كفا في السراج الزاهج فاذا سال القاضي عن التهم ودر او علمنا وبثبت عنده  
عدانهم فظن المحص فان كان مجرد المقبل والاقبل ولكن عدم قبول الشهادة على الجرح المبرر

بها ان لم يوجد الجرح المعتبر من القواعد للرد أن الدفع أسهل  
من الرفع وهو السرفي كون الجرح المبرر مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات  
حق الشرع أو العبد فاضمحل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصليين بلا تشعور على مراد القائل ومع ذلك فاضمحل عن  
التواعد ما غفل حيث خال قول فيه نظرا ان الفرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة

الى ما ذكر من الصورة المقتضية اهـ والمراد بالصورة المقيدة قوله اذا اقام البينة على العدالة وفي العزيمة وقد يقال انما لا تقبل البينة على الجرح لغير دلالة لا يدخل تحت الحكم والبينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعدها وبأنه يبنى أن طالب صدر الشريعة فيما ادعاه بالنقل والتدبير اهـ وفي شرح القهستاني وفيه أي في كلام صدر الشريعة ان مراد انقضاء القاضي لا يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعى سرا ولا يثبت قضايت عدالتهم تقبل كافي المضمرات اهـ اقول ١٠٩ وأنت اذا حققت النظر فظهر لك عدم

الحلفاء بين كلامهم جميعا فكلهم السراج محتمل لقبولها على الجرح قبل التعديل نعم ظاهر عدم القبول والمراد به انها لا تثبت أمرا يقطع عن حيز القول أمّا ثبوت حيز القول أمّا ثبوت الطعن بها وعدم الحكم بشهادة الجرح وحسين مالم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوفاية وهو ما حققه ملا خسرنا ايضا من انها أمانت الدفع أي عدم العمل بثلث قبل التعديل ولنا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم افادتها فبقى الشاهد من الرفع للقول مالم تقض مدة تظهر فيها حسن حالهما يعدلوا بعدها وهذا بضاعنى قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة أى لا يثبت بها قطع قدره

أهم من ان يكون قبل التعديل أو بعده فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك لقطع عن عدالتهم لا لثبوت أمر يقطعهم عن حيز القول ولذا وعدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل ذكره ابن السكال وفي شرح الوفاية لا تقبل الشهادة على الجرح اذا اقام البينة على العدالة لما اذا لم يتم البينة عليها فخير محرم ان الشهود فساق أو اكوا را بان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما اذا أخبر عن ان الشهود فساق الثاني ان التفصيل انما هو فيما ادعاه الخصم وبرهن عليه جها ما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه ما ذا برهن عليه سرا اطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فقدم الجرح فاذا قل الخصم للقاضي سر ان الشاهد اكل كل راو برهن عليه بدونه فانه اذ في الكافي كما قدمناه وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح الجرح وانما يشترط الاعذار سرا في الشاهد وفي الخامسة يمكن دفع الضرورة من غير تلك السرا بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح انهارا الفاحشة من غير ضرورة اهـ الثالث ان قولهم اذا تضمن حقان حقوق الشرع لم يكن مجردا شاملا لما اذا تضمن التعزير حقا لله تعالى فصل هذا لو برهن ان الشاهد على اجنبية قبل لتضمنه اثبات التعزير لكن الظاهر ان مرادهم من الحق المحدود لا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لا بدفعه بالتوبة لان التعزير حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف المحدود لا يسقط بها فوضع الفرق ويدل عليه انهم مثلوا بالعصير دبا كل الرابع انه بوجوب التعزير وبقاقرادهم بالزومع انه بوجوب التعزير فتمين ارادة المحدود فقط الرابع انهم جعلوا من الجرح دهننا شرية المحرم ومن غير دهننا شرية أو شرىوا المحرم فحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح يحمل الاول على ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا لم يتقدم والا فلا فرق بينهما الخامس انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو انهم اجراء أولم يحضروا الواقعة أو على انهم محسودون في ذنب أو على ريق الشاهد أو على شركة الشاهد في الدين كما قدمناه ولذا قال في الخلاصة لتضمن ان طعن بثلاثة أسناد ان يقول هما عبدان أو محسودان في ذنب أو شرى كان واذا قال هما عبدان يقال للشاهد ان اقيما البينة على الحرمة وفي الآخر ين قال لتضمن اقم البينة انما كذلك اهـ فعلى هذا الجرح في الشاهد انهارا وما قبل العدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كاقول ابن الهمام مردود بل من باب

(قوله وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلام بالجرح الجرح) لان فقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف فسق الشهود يسقط شهادتهم كما مر (قوله فحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح الخ) نقل عن المقدسي أنه يمكن أن يفرق بجماهيرهم من هذان بقولهم شرية أو زناة أو اكوا كثر باسم فاعل وهو قد يكون معنى الاستقبال فلا قطع بوصفهم بما ذكر خلاف الماضي مثل قولهم شرىوا أو زنا اهـ وهذا هو المتبادر من تخصصهم في التمثيل الاول باسم الفاعل وللثاني بالماضي فالتاخر انه والمراد والله تعالى اعلم والمراد بتقدم الهديان زالت الرعي في الخبر ومعنى شهر في الباقي وبعدم تقدمه عدم ذلك

(قوله) ورد في فتح القدير بان تقدم رده له له بأنه فسط الضمير للمصوب من الكاتب وبعبارة الفصح وقد تعلق في هذا ما ينهه والذي قدسده هو قوله في جواب ابراد قبله حيث قال وأورد أنه ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ما ذكرنا من وجوده الفسق من وجه آخر وهو أن يجعلا من كبر الشهود المدعى فيضرون بالواقع من المجرم فعارض تعدد بلهم وإذا تعارض المجرم والتعديل قدم المجرم أحيب بان المدعى في زماننا غير القاضي سراً نقاد يملن اشاعة الفاحشة القاتلة اه وفي المحو انشأ العقوبة بعد تعلقه ذلك ويعلم من هذا ان قول بعض ١١٠ شرح الوفاية قلت اذا كان يقبل جرح المترك للشاهد بعد تعديل آتياه قلت

شعري لم تقبل بشئ  
المدعي عليه على المجرم  
المجرد ليس بشئ كالأجنبي  
فلنا مل اه أي لان  
المترك لم يقبل باظهار  
الفاحشة لانه يركى سرا  
مختلف الشاهد فانه اذا  
أظهرها فسق فلا يقبل  
جرحه فامل (قوله) محمول  
على الشركة عدلها  
حصل من هذا الباطل  
(الح) أي من هذا المال  
الباطل المدعي به ثم  
ان قوله عقد اشتمل  
العنان ولا يزعمه ثمان  
يكون له قسم منفعة ثم  
رأى في الفصح وغيره قال  
انه شر بك معاوض الى  
آخر العبارة وهو الصواب  
وقوله لان براد معطوف  
على ما قبله وفي بعض  
النسخ الآن براد وهو  
مخرب (قوله) رجل  
يعلى ويضر الناس (الح)  
قال الرمل هذا لا يفيد  
اثبات الفسق للمردعي

الظن كافي الخلاصة وفي غزاة الا كل لو برهن على اقرار المدعي بغتهم أو بما يطل شهادتهم بقل  
وليس هذا بصريح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه السامع ان الامام المحصن لم  
يفرق بين المرد وغيره في القول احاء للعقوق ولما كان مخالفا لصرح المذهب جله الشايخ على ما  
اذا برهن على اقرار المدعي به أو على التزكية كاذ كره الشايخ ومعنى قولهم أو على التزكية بان يجعل  
كشاهد زكاه فمرو حرجه فمرو رده في فتح القدير بان تقدم رده يعني لا ضرورة الى اظهاره السامع ان  
قولهم لو برهن على ان الشاهد شر بك للمدعي محمول على الشركة فقد اغمها حصل من هذا الباطل  
يكون له قيمته لا ان براد انه شر بك في المدعي به والا كان اقرار ابراد المدعي به لهما التأمين لو  
طعن النعم بأنه ابن المدعي أو بوه أو احد الزوجين أو معلوك تقبل كافي العناية والحاصل ان الظن  
بالا يكون مقابلا لرد الشاهداته لتهمته مقبول ومنه ما اذا برهن ان الشاهد كان وكيلاً عن المدعي  
وخامس كافي السراج الوهاج وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدوه سب الدنيا تقبل اذا قلنا ان المنع  
من شهادته عليه التهمة وان قلنا للفسق لا تقبل وبني ان يكون الظن بمعاصل بالروءة بما لم يكن  
فما مقبول التاسع ان المجرم المجر اذا نحن دفع ضرر عام يقبل ولذا قال في المراجح ان قيل اليس  
انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق عافيه قلناه ومحمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره  
ولا يمكن دفع الضرر عنه الا بعد الاعلام اه وعلى هذا يجوز اثبات فسق رجل عند القاضي اذا  
كان ضرره عاماً كرجل يؤذي المسلمين بفسده لسانه لجنه من ذلك وغيره عن جرحه من البلوى كراهية  
الظهيرية رجل يعلى ويضر الناس بفسده لسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليزجره اه وقد وقعت  
حادثه بالقاهرة ان ثلاث اخوة يولاق شهد جمع كثير عليهم انواع من الفسق وايداه الناس  
والتزوير واقيت بقبول الشهادة ليزجرهم الحاكم دفع الضرر العام فزجرهم وكان في شهر رمضان  
العاشر من البراز يتعن فصل الخليف طعن المدعي عليه في الشاهد بأنه كان ادعاه اه فمروام  
تخلفه لا يخلف وان برهن تقبل اه فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لا تخلف عليه عند  
عنده على الشاهد وعلى المدعي وهل يقبل اقرار الشاهد به ويصير كالبرهان لما ورد وينبغي  
القبول ولذا قال الرمل لو برهن على اقرار الشهود انهم لم يضر والجلس الذي كان فيه الحق تقبل  
اه ولا يارضه قوله لو برهن على اقرار الشهود انهم شهدوا بالزور وانهم اجراه في هذه الشهادة  
أو ان المدعي مبط في هذه الدعوى أو انهم لا شهادة لهم فانها لا تقبل وقدمناه الحادي عشر اننا  
قدمنا ان المدعي عليه اذا ادعى انه دفع لهم مالا لا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده

أو  
طريق الشهادة الشرعية بل يفيد جواز اعلام السلطان به ليزجره ومن ثم أجاب شيخ  
الاسلام أبو السعود العبادي مفتي الديار الرومية قسماً سأل عن جماعة من المسلمين شهدوا على رجل انه اذا حصب من له أمر ونهى  
من القضاء والولاء وغيره يتناول على بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغير حق ولا يزال المسلمون يشتمون بذلك عنه  
هنا يلزمه أجاب بهذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية ولكن ان كان ذلك عتواً اعترضنا عليهم لا بد من تعزير بالضرب  
المجرم ثم حمله الى أن تظهر منه التوبة وصالح الحال له كلامه ذكره الغزالي

(قوله قليل يعني جميع ما شهد به الخ) هذا التعبير وكذا التعليل لا يشمل ما اذا تدارك بزيادة لكن عبارة فتح القدير تفهم انه يعني بازياة اضافية قال بعد التعليل للذ كور لهذا القيل ولا بد من تبينه بان يكون المدعي يدعي الزيادة فانه لو شهد له بالف وقال بل بالف وخمسة لا يدفع الا ان ادعى الالف وخمسة وصورته ان يادع خمسة على تقدير الدعوى ان يدعي الفا وخمسة فتشهد بالف ثم يقول او همت انما هو الف وخمسة لا رد شهادته بالف وخمسة اه وعبارة العناية فتسده انه لا يقضي بازياة فانه قال كما اذا شهد بالف ثم قال غلطت بل هي خمسة او ١١١ بالعكس فانها تقبل اذا قال في المجلس

جميع ما شهد او لا عند بعض المشايخ وما يفي وزاد عند آخرين (قوله واختره في الهداية لقوله في جواب المسئلة حازت شهادته) فيه نظر لان جواز الشهادة الاولى اي عدم ردها لا يستلزم ان لا يقضي بما استدركه ولذا قال في فتح القدير واذا حازت شهادته ولم ترد فيماذا يقضي قسلا

ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل لو كان عدلا

جميع ما شهد به وقبل بما بقي قطع الخ فجعل كلام الهداية محتملا للقولين على انه في العناية كران في كلام الهداية اشارة الى ما مال اليه شمس الامية وذلك لانه قال في الهداية بخلاف ما اذا قام عين المجلس ثم ما دون قال

او ادعى ان المدعي دفع له من مالى كذا الشهود اعليه ويلسردوه برهن تقبل قلت وكذا اذا ادعى اجنبى انه دفع لهم كذا الثلاث شهدوا على فلان بهذه الشهادة وطالب رده ونبت اما بينة او اقرار او تكول فانه ثبت به فسق الشاهد فلا قبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهومه ولو ادعى المدعي عليه انه استاجرهم لثلاث شهدوا اعليه ولم يدع دفع المال فاقروا لم تسقط العدالة وبه صرح الشارحون الثاني عشر ان الطعن برقمها لا يتوقف على دعوى سدهما وان اثنائه لا ينصرف في الشهادة بل اذا اخبر القاضي برقمها سقط شهادتهما والاحسن ان يكون بالشهادة واداسا لهما القاضي فقالا اعتقنا سيدنا وبرهاننا ثبت عتق السيد غيبته فاذا حضرا لا يلتفت الى انكاره كما في خزاعة الا كل واما الجرح بانه قاذف فانه يتوقف على دعوى المقتضوف كما اشار اليه في فتح القدير (قوله ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل لو كان عدلا) لانه قد يتبدل بالفظ لها به مجلس القاضي فوضع العرف قبل اذا تداركه في اوانه وهو عدل اى ثابت العدالة عند القاضي اول واصل عنه ففسل كذا في فتح القدير يعني هو احتراز عن المستور لان الفاسق لان الفاسق لا شهادته له قيد قوله ولم يبرح اى لم يبارق مكانه كما في المصباح لانه لو قام قبل منه ذلك لجواز انه غره المحرم بالدين او ترك المؤلف قيد اذ كروا في الصبط البرهاني هو اذا لم يكن به الشهادة وجعل فيه اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد جواب المسئلة بان يكون قبل القضاء اما بعده فان قالوا بعد القضاء بالدار لا يندى من البناء فلا ضمان عليهم لئلا تكون قالوا ليس النامه محتو افعيته ومسما في ايضاحه ايضا ولم يذكر المؤلف معنى القول للاختلاف فيه فقيل يقضي بجميع ما شهد به لانه صار حقا للمدعي فلا يبطل بقوله او همت واختره في الهداية لقوله في جواب المسئلة حازت شهادته وقبل يقضي بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان اداها المدعي لان ما حدث بعدها قبل القضاء يجعل كعدوته عندها واليه مال شمس الامية الرسمي واقتصر على ما مضى من وعزاه الى الجامع الصغير وعلى هذا معنى القول العمل بقوله الثاني فعلى الاول يقرأ المتن البناء تقبل اى الشهادة وعلى الثاني بالاي قبل بقوله او همت وقيد المصنف في الكافي تبع الهداية بان يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال اما اذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن ابي حنيفة واى يوسف

او همت لانه وهم الزيادة من المدعي بتليس وخيانة فوجب الاحتياط ولان المجلس اذا اتحد حتى الحق باصل الشهادة فصار كلاما واحدا ولو كذلك اذا اختلف اه ففي الدليل الثاني اشارة الى القول الثاني بل قال في السعدية في الدليل الاول ايضا اشارة اليه يظهر ذلك بالتأمل وورجى السعدية ايضا الثاني حيث قال ولا ظهر عندي قول الا تخبر فانه على قول بعض المشايخ يكون الشاهد مكذبا في قوله الثاني فينبغي ان لا قبل شهادته مطلقا اه فتدبر (قوله فعلى الاول يقرأ المتن بالنامه) فيه ان القراءة تابعة للرسم وفي حاشية ابي السعود كونه بالنامه الفوقية والياء التحتية لا يعين احدهما لان ما ذكره الشاهد اولانا يصدق عليه انه قول وشهادة (قوله كانه يادع والنقصان في قدر المال) اى فهذا بشرط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما بعده والمراد بقوله وقيد المصنف في الكافي الخ تقيد القول التقيد بعدم الجراح

تقول في غير المجلس في الشكل وانظاره الاول وعلى هذا وقع الخط في ذكر بعض المحدود وفي بعض النسب ثم ذكر ذلك قبل لانه قد بينت له في مجلس القاضي اه وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظة الشهادة وبيان اسم المدعي والمدعى عليه والاشارة اليها شرط القضاء والخطي مؤلف القبول فتعلم ما اذا كان بعد القضاء وبصر ح في النهاية بمصر بالي ابي حنيفة وفي يوسف وعليه الفتوى كما في الحاشية ولا يضمن اذا رجع بعد القضاء جزما كما في المراج ومضى قوله او همت اعطت شيئا ما كان يقضي على ذكره او بزيادة كانت باطلا كما في الهداية وفي الصباح او هم من المحاب مائة مثل اسقط وزا ومضى واوهم من صلاحه تركها اه وقول الشاهد شككت او غلطت او نسيت مثل او همت كما في المراج وفي النزاع بقوله غلط او في جد او حدين ثم نداء كوفي المجلس او غيره بقبل عنده ما كان التوقي بان يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا ويا ع فلان واشتره المذكور اه وظاهر قوله بعض شهادتي بقداه لوقال او همت الحق انما هو فلان آخر لا هدا لم يقل ولما قال في السراجة شهد انه سرق من هذا ثم قال غلطنا مرق من هذا لم يقض بشهادتهما لانهما اقر بالثقل ولم يعلن بان المحمديرا بالشبهة فظاهرها انه في غير السرجة كذلك لتعليل بالنقل وتناثر الالواحجة انه لا قطع ولا ضمان حال قال بخلاف ما اذا اقر انه سرق من هذا مائة ثم قال غلطت انما سرت ما اتهم من هذا فانه لا قطع وبزعمه الحال ان وفي الحاشية ثلاثة شهود في حادثة ثم قال احدهم قبل القضاء استنرا فقد كذبت في شهادتي فضع القاضي ذلك القول ولم يعلم اليهم قال قالهم القاضي فقالوا كلنا على شهادة تناقوا لا يقضي القاضي بشهادتهم ويقدمهم عنده حتى ينظر وفي ذلك بيان حال المدعي بانهم منقسم في ذلك اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم اه وفي المحط البرهاني شهد ان له عليه درهما ودرهمين جازت على درهم ولو كان في يده درهما صغير وكبير وافر باحدهما لرجل ثم محمد فشهادته انك جازت على الصغير منهما انما انما ساء افر باحدهما بغير عينه او بيسه ثم نسيان وكذا المكمل كله والموزون كله اذا كان متقنا واحدا يقضي بالاكس واذا اختلف النوعان ابطال الاقرا وكل شيء يضمن فيه القيمة وقد صارت دينها عليه او كس القيمةين نحو ان يشهد انه غصب منه ثوبان وياومرو يا وارقة فلا محي لنا هكذا اوصى لنا احدهما بعينه فنيته اه والله تعالى اعلم

كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهما لو اختلفا لم يخلو اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة فسيديه قوله فقد رويت فيما يوافقها وانعمت فيما يخالفها) قال في المحاشي السعدية ما لو جردوا عند المواقفة فظاهر وانما عملها

المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر كذا في فتح القدير وأطلق الموافقة ولم يقيد بها  
باللفظ والمعنى كافة الموافقة بين الشاهدتين لم يندعم الاشتراط وأن الموافقة بمعنى كافة فلا داعي  
للتصديق والقتل فشهد بإقرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهدوا أحدهما بالتصديق والقتل والآخر  
بالإقرار به لا تقبل كذا ذكر الشارح ومن المناقشة ما إذا شهدوا أحدهما بالتصديق والقتل والآخر  
بأنهما ألقياها أو فاب أحدهما فادعى رجل على المحاضر أن له نصف هذه الدار شاعها فشهدوا أن له  
النصف الذي في يد المحاضر فهي باطلة لأنهما باعوا حصصهما من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق  
الدخول وحقوقها وأقرها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه  
الا إذا وفق فقال كنت بعت ذلك البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير ومن أمثله كون للمشهود به  
أقل مما في الخلاصة ادعى النقرة المحيطة بين الزون فشهدوا على النقرة والزون ولم يذكر أحيدة  
أوردية أو وسطا تقبل ويعنى ياردي بخلاف ما إذا ادعى قفصا دقيق مع النخالة فشهدوا من غير  
نخالة أو مضطوا فشهدوا على غير المضطوا لا تقبل له مع أنهم شهدوا بأقل فيما إذا شهدوا به غير  
مضطوا والدموى بالمضطوا لا دليل عليه وفي جامع الفصولين ادعى الالتاف وشهدا بقبضه تقبل  
ولو ادعى أنه قبض مني كذا درهما بغير حق وشهدا أنه قبضه بجهة الر باقتبل ولو ادعى التصديق  
وشهدا بقبضه بجهة الر لا تقبل إذا التصديق قبض بلا إذن والتقبض بجهة الر باقتبل باذن ولو ادعى  
أنه غصب منه وشهدا أنه ملك المدعى وفي يده بغير حق لا تقبل لأعلى الملك لأنهما لم يقولوا غصب منه  
ولا على التصديق لأنهما شهدا أنه يده بغير حق ويجوز أن يكون يسده بغير حق لامن جهة المدعى  
بأن غصبه من غير المدعى لأنه أه ثم قال ادعى أنه قبض مني مالي كذا فيضاموجا لرده وشهدا  
أنه قبضه ولم يشهدا أنه قبض بضماء موجبا لرده تقبل في أصل القبض فحب رده ولو شهدا أنه  
أقر بقبضه ينبغي أن تقبل قياسا على التصديق أنه أه لك أهنتي كذا وعليه فثبتا وشهدا أنه  
باع وسلم لفلان بقبل لأنه أهلاك ولو ذكر أيضا تسليمًا لا يكون شهادة أهلاك ثم قال ادعى شراء  
منه فشهدا أنهما من وكله تردو كذا وشهدا أن فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز بعه ثم قال ادعى  
أن مولاي أعتقني وشهدا أنه حر ردلانه يدعي حرة عارضة وشهدا بحر به عطفة فصرف إلى حرة  
الأصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لأنهما شهدا أنه حره فدانس الحر به قال والأمة  
لو ادعت أن فلانا أعتقني وشهدا أنها حرة تقبل إذا ادعى ليست بشرط هذا فعلى هذا ينبغي أن  
يكون الخلاف لذلك كوفي القن على قول أبي حنيفة أماعلى قوله ما ينبغي أن يقبل في القن رواية  
واحدة كافي الأمة إذا ادعى ليست بشرط في القن عندهما كالأمة ولو ادعى حرة الأصل وشهدا  
أن فلانا حره قبل ترد وقيل تقبل لأنهما شهدا بأقل مما ادعاه أه وبه عزم المطابقة بين الدعوى  
والشهادة انما هي شرط فيما إذا كانت الدعوى في شرطها والأفلا ولذا إذا ادعت الطلاق فشهدا  
بأنهما طلقا كإسافي والمحاصل أنهم إذا شهدوا بأقل مما ادعى تقبل بلا توفيق وإن كان باكثر  
لم تقبل الا إذا وفق فلا داعي لفتا شهدا بالف وخمسائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسائة  
الافى أبرأته من خمسائة وقال استوفيت منه خمسائة ولم يعب به الشهود تقبل وكذا في الألف  
والألفين ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبينتان التي انما يحتاج إلى اثباته بالبينتين إذا كان سببا  
لا يتم بدونه ولا ينفرد اثباته كذا إذا ادعى الملك بالشراء فشهدا بالشهود ما لم يثبت به فانه يحتاج إلى  
اثباته بالبينتين أما الإبراهيمية به وحده ولو أقر بالاستيفاء بعه أقر أمرو ولا يحتاج إلى اثباته لكن

لظهور أن ليس المراد من  
تقديم الدعوى تقديم أية  
دعوى كانت بل تقديم  
دعوى ما يشهد به الشهود  
وتسامه فيها (قوله ولو  
شهدوا أحدهما بالتصديق  
أو القتل الخ) قال الرملي  
وفي جامع الفصولين لم  
يشهد بهوسيع وأخو  
بأقراده تقبل لأنه قول  
فلان إذا كانت صيغة  
الإنشاء بخلاف صيغة  
الأخبار ككتف شهد به  
وأخو بأقرار ولو شهد به  
غصب وأخو بأقراره ترد  
لأنه فعل (قوله وفي يده)  
أي يد المدعى عليه (قوله  
ويجوز أن يكون يده  
بغير حق لامن جهة  
المدعى) هذا يدفع نظير  
صاحب جامع الفصولين  
في تقبل المسئلة وقوله  
أن هذا الاختلاف لا يمنع  
قول الشهادة لأنهما  
شهدا بأقل مما ادعى إذ  
في دعوى التصديق منه  
دعوى أنه يسده بغير حق  
مع زيادة دعوى الفعل  
فينبغي أن يقبل مع أن  
عدم القول في أمثاله  
يفضي إلى التضييق  
وتضييق كثير من المتعوق  
والبحر في مدفع شرعا أه  
فتدبر (قوله والمحاصل  
أنهم إذا شهدوا بأقل مما  
ادعى تقبل بلا توفيق)



لا بد من دعوى التوفيق هنا استحضارنا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحتمل عليه وان لم يدع  
 التوفيق تصح الشهادة وصيانة لكلامه وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة  
 ثابتة بصورة فاذا كان التوفيق مراد ان قول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراد ان قول بالشك فاذا  
 ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذلك في الشرح الامام المعروف بمؤلفه زاده ان محمدا  
 شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك مجهول على ما اذا ادعى التوفيق  
 أو ذاك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعي ما كان لي عليه الا الف دهم  
 فقط لا تقبل شهادتهم هكذا في الحاشية ولا فرق في كون المشهود به أقل من ان يكون في الدين أو في  
 العين فلو ادعى كل الدار فهذا انصه ما قضى بالنصف من غير توفيق كذا في الحاشية وأشار المؤلف  
 رحمه الله تعالى الى ان المدعي اذا كذب بشهوده في جميع ما شهد به أو بعضه بطلت شهادتهم  
 انما لانه تغيب للشاهد أولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود اذ رجل فقالوا  
 هذا البيت من هذه الدار فلان رجل آخر غير المدعي فقال المدعي ليس هو لي فقد كذب بشهوده  
 وان قال هذا قبل القضاء فغني له ولا فلان شيء كان بعد القضاء فقال هذا البيت  
 لم يكن لي انما هو فلان قال أبو يوسف أجزت اقراره فلان وجعلته البيت وأرد ما بقي من الدار  
 على المقتضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول أخوانه يضمن قيمة البيت  
 للمشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له كذا في الحاشية ثم اعلم ان المدعي اذا كذب بشهوده  
 اختار دشتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم في شيء زادوه فانها  
 تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعي عليه وعلى هذا قال في الحاشية شهد الرجل ان فلانا غصب عبده  
 ولكنه قد رده عليه بعد فوات غنموه فقال المصوب منه لم رده على وانما سامت عند الغاصب  
 وقال المشهود عليه ما غصنته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شيء قال اذ لم يدع شهادتها  
 منجته القيمة وكذا في الوشاد انه غصه عبدا له فباعه ولا رده عليه عند الغاصب فقال المصوب منه  
 ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصنته عبدا ولا قتل هذا المدعي عبدا  
 له في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهدا ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال  
 المدعي ما أبرأته من شيء وقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني من شيء قال اذ لم يدع  
 شهادتها على البراءة قضيت عليه بالالف له ثم اعلم ان المدعي اذا تكلم بكلام يحتمل أن يكون  
 تكذبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذبا بالشاهد  
 قطعا فلو قضى له بالدار بالسنة عاقر انما رجل غير المقتضى عليه لاحق للدعي فيما اوصده فلان أو كذبه  
 لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ملكها اليه بعد القضاء وان كان في مجلس  
 القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء ما لي فلان لم تكن لي قط فان بدا بالاقرار وتني بالنفي  
 أو عكسه فان صدقه المقر له في الجمع بطل القضاء ويرد على المقتضى عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه  
 في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدا بالاقرار  
 أو بالنفي كذا ذكر في الجامع فالواحد اذا بدأ بالنفي وتني بالاقرار موصولا امان كان مفصولا لم  
 يصح وعقابه في الحاشية بخلاف المقر له اذا قال هي فلان ما كان لي قط لان عقابه تنازع الثالث  
 فبطل له وهنا المقتضى عليه ينازعه كذا في التخص وفي الخط البرهاني قضى له بالدار بيننا ما بيننا  
 ثم قال ليس البناء على ما هو للدعي عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء

انظر ما سنذكر في شرح  
 المقالة الثانية عند  
 مسئلة دعوى النتائج  
 وتامه (قوله ليس هو لي)  
 له له (قوله ان لم يدعه  
 المدعي عليه) يعني ان لم  
 يدع الزائد لما ادعاه  
 المدعي وان اوصه كلامه  
 يظهر ذلك من التأمل في  
 المسائل الاربعة

له فليس باكذاب كذا في الاقضية وفرق بين ما اذا ذكر البناء في شهادتهم فكونوا كذا بالاول  
فلا في شهادات الاصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فحق في كونه تكديبا ولو ادعى قدرا  
وبرهن عليه ثم اقر بقبض بعضه فان اقر بما يدل على قبضه قبل الدعوى والبنية فهو تكذيب  
لشهوده والا فلا ولو ادعى اربعا اتقدهم بوقفي له بيعة ثم اقران للدهى عليه ما تنسقط منه مائة  
انتفاها وهل تسقط الثلاثة قولان كافي المصط وغيره والقوى على عدمه كافي المصط وفي المصط  
شهدا على رجل بالف وعلى آخر جماعة فصدقهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا  
نصب ثوبين فصدقهما في احدهما وكذبهما في الاخر بطلت قبيسا ولو قضى لثلاثة عيران عن  
أبيهم ثم قال أحدهم مالي فيه حق وانما هو لاخوي كان الكل له ما ان قال لم يمكن في فيه حق  
وانما هو له ما بطا حصة من المضي عليه ولو ادعى انه اوصى له بالف درهم وبرهن عليه ثم ادعى  
انه ابن الموصي ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الالف وقال محمد اوصية باطلة ولا شيء له اه  
وفي الزاوية ادعى الديون الاية انفسه ادعى ابراء الدائن او على انه حله تقبل كالمودعي الغصب  
فشهدا بالاقرابه تقبل ادعى الكفيل بالاقرارا وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة على  
الاقرارا لمع ان الاقرارا غير مقتصر عليه ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصل ويرجع الطالب على  
الاصل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لاوجب ابراء الاصل وانما ذكره ليؤذن ان المضي به  
براءة الكفيل لا الاقرارا وهذا لا دعوى الكفيل تتضمن البراءة مع تمكنه بالرجوع على الاصل  
وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل في ذلك لافي الزاوية اه وفي الرابسة ادعى عشرة  
آلاف درهم فشهدا له بمبلغ عشرة آلاف درهم تقبل لان مبلغ هذا المال آخر شهدا على  
دعوى ارض انها خمسة مكاييل واصابا في بيان حدودهما واخطا في المقدار قبلت اه وفي العرف  
ان المبلغ هو المقدار فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا الامال آخر قبضي أن تقبل الشهادة  
في عرفنا وفي القسمة ادعى الديون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدا لشهوده بالايعال مطلقا  
او جلة لا تقبل ادعت على زوجها انه وكل وكلا تطلقني وشهدا انه طلقها بنفسه يقع الطلاق  
ادعت الطلاق فشهدا بالخلع تنجم لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى الديون الاراء وشهدوا ان  
للدهى صالح للدهى عليه بما معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح يحتمل الحق لحصول البراءة من  
البعض بالاستيفاء عن البعض بالايقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير وزن مهر قندشده واقبالهم  
القاضي عن الوزن فقالوا وزن مكة تقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن مهر قندشده واقل  
والا فلا ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير  
ان يصري اليه ببعدها تقبل اه وما عاقر زناه علم ان المتقني من قوله والا لثلاثة عشر مسئلة  
وسبا فيقر بثمانية أخرى في الاقرارا والانساء اثنتان في المقدس بسبب والمطلق فاصرت ثلاثة  
وعشرين فليتامل ثم اعلم ان في المحفظة لا استثناء لان المصلحة انما انفة أن يكون المشهود به أكثر  
ففي كل صورة قالوا بالمتنحسها ولو كونه أكثر من المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة  
المصلحة قالوا لو كونه المشهود به أقل وكان كذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل  
في كلامهم (قوله ادعى دارا انا وشهدا بمائة مطلقا لفت) أي لا تقبل البينة لانها تشهدا  
بأكثر مما ادعى المدعى لانه ادعى ملكا حادا وما شهدا بمائة مطلقا قديم وما عاقتان فان الملك  
في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق للمدعى بزوائده ولا يمكنك في الملك المتحد وترجع

ادعى دارا انا وشهدا  
فشهدا بمائة مطلقا

(قوله حتى يستحق المدعى  
بزوائده) فاعل يستحق  
شهر المشهود له والمدعى  
بالفقر مبني للجهول  
وفي الحانة والملك المطلق  
يظهر في حق الزوائد وفي  
رجوع الباعة بعضهم  
على بعض فصار كأنهم  
شهدوا له بالزائد قضاء  
فلا تقبل ما دعتهم وأشار  
محمد في الكتاب الى معنى  
آخر فقال المدعى أقسر  
بالمالك لمن ادعى الشراء  
منه ثم ادعى الانتقال  
الى نفسه بالشراء ولم  
يثبت الانتقال لانهم  
يشهدوا بالانتقال فلا  
تقبل شهادتهم اه  
وهذا المعنى الآخر يظهر  
وجه ما ياتي من القبول  
فما لو ادعى الشراء من  
مجهول وشهدوا بالمطلق

(قوله وخزمه في البرازية) كذا خزمه في الخلاصة (قوله وعندى الوجه القبول الخ) هو من كلام صاحب الفتح قال الرمي قال في التارخانية فافلا عن الهبط ولوادعى على رجل ألف درهم وقال خسمائة منها غن عداشتره امني وقبضه وخسما تمنا غن متاع اشتره امني وقبضه وشهد الشهود له بالخمسة فتمطقا قبلت الشهادة على الخمسة فلهذا المسئلة تنصص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد الشهود مطلقا فتهتسب على الدين وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسلطة مرت من قبل اه وهو ما تنقده في فتح القدير اه قلت وفي نور العين وقيل قبل وهو الصحيح والفرق بين العين والدين ان العين تختل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق ١١٦ بزوائد الملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا للشهود بالمطلق بخلاف

الدين لانه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافترا اه وهكذا حرره ملا على السر كافي في مجموعته الكبرى (قوله الاول ان يدعيه من رجل معروف الخ) قال في نور العين اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريتم من محمد او احد فبهرن على الملك المطلق قبيل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك لثامه وهو لا يميز لانه اقر بهول وهو باطل فكانه لم يذكر الشراء فشي قبل لا قبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا باكثر مما يدعي (قوله الثاني ان لا يدعي القبض مع الشراء في قوله تقبل) قال في فتح القدير وحكي في فصول العبادي خلا ما قبل تقبل لان دعوى الشراء

الساعة بعضهم على بعض فصار غير بين والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قد عدا ولا القديم جاد فاوقف جعل المؤلف رحمه الله تعالى دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهدوراه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وخزمه في البرازية وقبضه بالدار ولا حترار عن الدين لان فيه اختلافا وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهد باكثر مطلق لا تقبل وفي المحط ما يدل على القبول وعندى الوجه القبول لان اولية الدين لا تمنع له بخلاف العين ولو ادعى عليه ألفا دينان فتهدا اهددفع اليه الف والاندري باي وجه دفع قيل لا تقبل والاشبه الى الصواب ان تقبل كذا في البرازية وبترك المؤلف رحمه الله شريطة دعوى الشراء الاول ان يدعيه من رجل معروف بان قال ملكي اشترى بتمن فلان وكذا شرطه للفرقة اما اذا قال ملكي اشترى بتمن من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة الثاني ان لا يدعي القبض مع الشراء وان ادعاهما فشهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة وقبضه يكون له اسباب متعددة للاحتراز اما اذا كان لك سبب واحد فتشهدوا بالمطلق تقبل كما لو ادعى انها امرأته بسبب انه تزوجها بكذا فتشهدوا انها منكم وحته لم يذكر وان تزوجها تقبل ويصني بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يضي بالزيادة كافي الخلاصة واما المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بالاربع فلوارخ في دعوى الملك واطلق شهوده لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كافي الخلاصة ولو ادعى الشراء وارعه فتشهدوا له بلاتاريخ تقبل لانه اقل وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء نهران فارخوا شهر تقبل وعلى القلب لا تقبل كذا في فتح القدير والى انه لو ادعاه بسبب فتشهدا بسبب آخر كالف من غن مبيع فتشهدا بالف من غن مغصوب هالك لا تقبل كافي الخلاصة هذا اذا اختلفا فيها والمقصود ان اتفقا فيه كدعوى الف كفاية عن فلان فتشهدا بالف كفاية عن آخر فانها تقبل كافي الخلاصة ايضا الا ان قال الطالب لم يقر كذلك بل اقر انها كفاية فالحالها لا تقبل لانه اكتب شهوده كذا في البرازية وكافي اسباب ملك العين كافي البرازية ايضا قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء وكذا كلما كان عقدا فهو حادث اه فعلى هذا لو ادعى عتيا بسبب شراء فتشهدا بانها ملكه بالهبة تقبل وفيها ايضا لوقت الخلفاء بين الدعوى والشهادة ثم اطاقوا

مع القبض دعوى مطلق الملك حتى لا يشترط لهجة هذه الدعوى تبين العبد وقيل لان دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا اطلاق الا ترى انه لا يضي له بالزوائد ذلك (قوله ولو ادعى الشراء او رخصه الخ) ذكر في الخلاصة ايضا وانظر ما الفرق بينه وبين ما قبله والذي يظهر ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بسبب دعواه مؤرخا لانه بدون تاريخ محتمل الاولية في الشهادة به زيادة لا يصح التفرع الذي ذكره تامل (قوله لانه اكتب شهوده كذا في البرازية) قال الرمي والذي في البرازية شهد انه اقرته كفل بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه اقر كذلك لكن كانت الكفاية عن خاندانها لانه اناخذ المال ونقتل الشهادة لا تنافها مع المقتصد فلا يضره اختلاف السبب ولو قال الطالب لم يقر كذلك الى آخر ما نقله هنا في النقل قصور كما ترى (قوله لوقت الخلفاء بين الدعوى والشهادة الخ)

الدعوى

قال الرمي وتقدم في مسائل شتى فالقول المتناقض تركت الكلام الاول واستقر على الثاني اه قلت وتقدم ايضا في الاستحقاق لكن في المحامدة عن حاوي الزايد اقام الشاهد بلطف مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلطف موافق تقبل هذا اذا كان اتفاهما مبالا تلقين من أحد والاقبل اه ويؤيده ما روي من قول المتن ومن شهدوا بمرح حتى قال او همت بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا تقيد بعدم الراجح وتقدم انه هو الظاهر (قوله وفي النزاهة ادعى النتائج وشهدا على الشراء لا تقبل) لا يعني ان الشهادة على الشراء شهادة على الملك بسبب وهو اقل من النتائج فتكون شهادة بالاقول وقد مر ان الشهادة باقل مما ادعى تقبل بلا توفيق ويظهر من كلام الحاشية ان الشهادة بالاقول تقبل ١١٧ اذ صلح ذلك الاقل ببيان المداواة فانه

ذكر اولاً انه اذا ادعى داراً في يد رجل انها له وشهدا انه اشترها من ذي البد حازت لان شهادتهما باقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح ببيان المداواة المدعى فانه لو قال ملكي لاني اشترتها من ذي البد يصح ويكفي آخر كلامه ما بالاول بخلاف ما اذا ادعى اولاً النتائج وبعبارة

الدعوى والشهادة واقتروا تقبل اه والى انه لو فصل الشهادة على ملك سبب واراد ان يشهد بالمطلق فانه لا يصلح له وهو الاصح وعلم في فتح القدير بان فيما يطال حقه ايضاً وانها لا تقبل لو ادعاه بسبب اه (قوله وبعبارة) أي اذا ادعى ملكاً مطلقاً فشهادتك بسبب معين لا تكون لقولنا فتقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعى وهو غير مانع اطلقه وقيدته في الخلاصة بان يسأل القاضي مدعى الملك السبب الذي شهدوا وبسبب آخر ان قال بهذا السبب بقضي الملك بهذا السبب وان قال بسبب آخر لا يقضي بشئ أصلاً اه والحاصل ان الملك بسبب اقل من الملك المطلق لانه يفيد الاولية بخلاف سبب يفيد المحموش والمطلق اقل من النتائج لان المطلق يفيد الاولية على الاحتمال والنتائج على اليقين وفي النزاهة ادعى النتائج وشهدا على الشراء لا تقبل اه الآن موافق للمدعى فيقول تقبل عندي ثم يهتأمنه ثم اشترى بتأجيل كذا في الحاشية والحاصل انهم اذا شهدوا بكثرة مما ادعى فان وفق للمدعى قبلت في المسائل كلها والا وهذا مما يجب حفظه وقسمناه عن الحاشية ولم يذكر المؤلف ما لئن احدهما ما اذا ادعى شيئا لعمال فشهدا به فيما مضى وبعبارة الثانية اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه اما الاولى ففي المصطح خلا عن الاقضية وأب القاضي للخصم اذا ادعى الملك لعمال أي في العين فشهدوا ان هذا العين كان قبلكم تقبل لانها اثبتت الملك في الماضي فيحكم بها في الحال عالم يعلم المزل قال رشيد الدين بعلما ذكرها المرووي سيدات اه ومعنى هذا لا يصلح للقاضي ان يقول انهم ائتمروا انه ملكه اليوم نعم ينبغي للقاضي ان يقول هل تعلمون انه خرج من ملكه فقط ذكره في المصطح قال العبادي فعل هذا لو ادعى الدين فشهدوا انه كان له عليه كذا ينبغي ان تقبل كافي العين ومن مثله ما لو ادعى انها زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا لعمال تقبل هذا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي اما لو شهدوا بالسد في الماضي لا يقضي به في ظاهر الرواية وان كانت السد تنوع الشهادة في الملك على ما استقنا وعن أبي يوسف بقضي بها وخرج العبادي على هذا ما في الاوقات لو اقر دين عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدانه قضى دينه ان شاهدي الاقرار يشهدان انه كان له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا ايضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تعرضوا

وشهدا بالشراء من ذي البد لا تقبل الآن وفق الاول لان دعوى النتائج على ذي البد لا تقبل دعوى ملك حدث من جهته لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي البد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يصلح آخر كلامه ببيان الاول ولا تقبل الشهادة بدون

التوفيق اه فتأمل وفي قول العين ولو ادعاه تناقضاً فاشهدا بمطلق تقبل لافي حكمه لان دعوى المطلق دعوى أولية الملك بالا احتمال وشهادة النتائج أولية الملك باليقين قد شهدا بكثرة مما ادعاه فترد هذه المسئلة تدل على انه لو ادعى تناقضاً ثم مطلقاً تقبل لعكسه ما ادعى تناقضاً وشهدا بسبب فرد (قوله فيحكم بها في الحال الخ) قال صاحب جامع الفصولين هذا عمل بالاستصحاب وهو معتق في الدفع لا الاستحقاق فيمكن ينبغي ان لا تقبل شهادتهما فيه لكن فيه من غير قبيل دفع العرج يقول الحقير قوله دفع العرج تعليل على كلامي يعني على ذي فهم جليل كذا في نور العين (قوله ومعنى هذا يصلح للقاضي ان يقول الخ) قال الرمي أي لانهم لو قالوا لانهم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيصير حق المدعى ظاهراً فلا يلزم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج من ملكه وانهم اذا قالوا لا تعلم انه خرج من ملكه لا تبطل شهادتهم كما هو ظاهر (قوله ينبغي ان تقبل الخ) قال الرمي مع ان المتصور

خلافه وساق ان بحثه لا يعارض ١١٨ المنصوص انلا يبحاث في مقابلة المنصوص (قوله وفي مسئلة دين الميت الخ) قال

الرمل نقل عن الخطأ انه  
ثبت الدين على الميت  
بغير بيان الشاهد فيه  
من غير حاجة الى ان يقولوا  
ما هو عليه شهدا على رجل  
انه جرحه ولم يزل صاحب  
فراش حتى مات يحكم به  
وان لم يشهدوا انه مات  
من جراحته لانه لا علم  
لهم به بزازية معين  
الحكم كما رأيت فخط  
بعض العلماء واقول ما  
في الخط لا يعارض ما في  
القنية انما فيها فها اذا  
ادعى الدين فقال شهدا  
به كذلك بحيث انهما لم  
يقولوا كان وبه يحصل  
التوفيق فتامر وفي  
شرح تنوير الابصار بعد  
نقل ما في الجرح قال قلت  
ويعارض هذا ما في  
معين الحكم من قوله  
نقل عن الخط انه ثبت  
الدين على الميت بغير  
بيان الشاهد من شبه  
من غير ان يقولوا مات  
وعليه دين اه وتقل  
بعض الفضلاء عن  
المقصد انه قوي ما في  
معين الحكم وانه قال  
ان الاول منه ومن وان  
الاحتياط في امر الميت  
يكفي تخليف صحبه مع

بسوغ له ان يشهد به لا قبول وعدهم بل ر بما يؤخذ من منعه من احدى العبادتين دون الاخرى  
ثبوت القبول في احدهما دون الاخرى كلف وقد ثبت بشهادة العدلين عند الشاهد من انه قضاء  
فلا يشهد ان حتى يضر القاضي بذلك وان القاضي حثث لا يقضي بشئ صكنا في فسخ القدر وفي  
البرازية شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم انها في الحال امرأة أو لا وشهدوا انه باع منه هذا العين  
ولا تدرى انه ملكه في الحال أم لا يقضي بالنسكاح والمك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد  
شاهد في الحال اه والحاصل ان المنصوص مدعي في العين ما سمعت وأما في الدين والمنصوص عليه  
عدم القبول قال في فسخ القدر شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه اتشهد ان هذا القدر  
على الان فقال لا أدري أهو عليك الان أم لا لا تقبل الشهادة اه وقال قبله ادعى على آخر  
دين على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد انه مات وهو عليه اه  
فوضوح الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا أدري أهو عليك الان أم لا وهو  
ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد ثبت العماد انه يفي القبول وليس يعارض  
المنصوص عليه كما قلت وفي مسئلة دين الميت لا يفي القبول من شهادة تسميانه مات وهو عليه  
احتياط ما في امر الميت ولهذا يخلص المدعي مع اقامة البينة بخلافه في دين المحي فصرر انهما اذا  
شهدا في دين المحي بانه كان له عليه كذا تقبل الا اذا سالا لهما الخصم عن البقاء فقال لا تدرى وفي  
دين الميت لا تقبل مطلقا وما عكسه فقال في جامع الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد  
به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه له قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو الاصح وكذا  
لو ادعى انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال ادلا فائدة  
المدعي في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهد ان لو اسند املكه الى الماضي لان  
اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب والشاهد قد يعجز  
عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المال كذا كما يعلم ثبوت ملكه بيقين يعلم  
بقائه بيقين اه وأما الثانية اعني ما اذا ادعى انشاء قسده بالاقرار أو عكسه فقال في جامع  
الفصولين ادعى الوديعة وشهدا ان المودع اقر بالاداع تقبل كما في النصب وكذا العارية ادعى  
نسكاحا وشهدا باقرارهما بنسكاح تقبل كما في النصب ولو ادعى ديناف قسده باقراره بالمسأل تقبل  
وتكون اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب وافق بعضهم بعدم القبول ادعى قرضا  
وشهدا باقراره بالمسأل تقبل بلا بيان السبب اه فتقبل في الادعاء والنصب والعارية والديون  
والنسكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه اقر بالبيع واختلاف في زمان  
ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة فقير بر بسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعي عليه اقر ان له عليه  
مائة فقير ولم يزيد اقبل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل لا وهو الاصح لانهم لم يذكر  
اقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما يمنع قوله لو لم يختلف الدين باختلاف السبب  
ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدل قبل القبض بل يحجز في السلم وحاز في دين الرب لا سبب  
فلم يشهدا بدين يذعه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى سبب القرض وشهدا انه اقر ولم يذكر سبب  
القرض تقبل اه ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه اقر باستيفائه تقبل اه وفي القنية ادعى

وجود دينه وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دينه الذي يحصيه عن  
الجنة وتضييع حقوق اناس كثيرين لا يحدون من يشهد لهم على هذا الوجه اه وبه اعترض في نور العين على صاحب جامع

هذا

الفصولين (قوله ففهم تصور شرها) قال الرملي أقول قال الغزي ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي وانه أقربه به تسع لكن قد  
يقال رجع الى الدعوى بالملك والكلام ليس فيه فيستقيم كلامه رحمه الله تعالى (قوله وبه اندفع ما في النهاية الخ) لا يخفى ان ما في  
النهاية فهو عين ما قرر من ان الشرط تطابق اللفظين على اعادة المعنى وانه لا يشترط ان يكون بين ذلك اللفظ بل به أو جردته وهذا  
معنى قوله ان المطابقة في المعنى كافية ومراده المطابقة بطريق الوضع لا التضيق بدليل قوله في النهاية المقصود ما تضمنه اللفظ وهو  
ما صار اللفظ على عليه فان ما صار اللفظ على عليه هو معناه المطابق كلما يخفى فتدبر (قوله ولو شهد أحدهما بالنصب أو القتل  
والأخر بالقرابة لا تقبل الخ) قال الرملي ذكر في باب اختلاف الشهادات ١١٩ من شهادات الجامع وليس الاختلاف  
بين الشاهدين بمنزلة

الاختلاف بين الدعوى  
والشهادة لأن شهادة  
الشاهدين ينبغي أن  
تكون كل واحدة منهما  
مطابقة للأخرى في اللفظ  
الذي لا يجب حيلولة  
للمعنى أما المطابقة بين  
ويعتبر اتفاق الشاهدين  
لفظا ومعنى

الدعوى والشهادة فينبغي  
أن يكون في المعنى خاصة  
ولا عبرة لفظ حتى لو ادعى  
الفصل وشهد أحدهما  
على النصب والأخر  
على الاقرار بالنصب لا  
تقبل ولو شهدا على الاقرار  
بالنصب تقبل وقامه  
في الفصول العسادية  
اه وفي جامع الفصولين  
ادعى قتلا وشهد به  
وأخر انه أقربه تردأ  
الاقرار بتكرار القتل  
قال الرملي في حاشيته عليه  
أقول فلو اتفقا على الشهادة  
بالاقرار تقبل كما هو

بعد افتشده أحدهما بملك مرسل والأخر بأقرار ذي اليد بملكه للمدعى تقبل ولو كان هذا في  
دعوى الامة والضعة لا تقبل والفرق فيها وما عكسها اعني ما اذا ادعى الاقرار فشدها بالانشاء فغير  
متصور شرها اذ لا تسع الدعوى بالاقرار لما في البرازية معز بالي الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان  
العين الذي في يده لانه أقربه به أو ابتدأ يدعى الاقرار وقال انه أقرا وقال في آخر ان في عليه  
كذا قيل يصح ومادة المشايخ ان لا تصح الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا  
فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بأنه  
برهن على انه اقرا له لاحقه في نفسه أو بأنه ملك المدعى حيث تقبل وقيل فيها ويستحكم عليها  
بأوضح من ذلك في الدعوى ان شاء الله تعالى اه (قوله ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) أى  
عند أبي حنيفة رضى الله عنه وبكفي عندهما الاتفاق في المعنى والمراد باتفاقهما لفظا تطابق  
لفظيهما على اعادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضيق فلو ادعى على آخر مائة درهم فشهد  
واحد درهم وآخر بدينارين وآخر بثلاثة وآخر بأربع وآخر بخمسة لم تقبل عنده في شيء لعدم  
الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعه وكذا ان شهد أحدهما بالنصب والأخر بالنصب لم تقبل عنده  
وعندهما تقبل على الاصل اذا كان المدعى يدعى الفين وعلى هذا الثالثة والمائتان والاطاعة  
والطقتان والاطاعة والثلاث كذا في الكافي وقد اشار بتفسير الموافقة الى انه لا يشترط ان يكون  
بين ذلك اللفظ بل ما يعينه أو مجرد دفعه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والأخر بالعطية تقبل وبه  
اندفع ما في النهاية من ان المطابقة في المعنى كافية للفرع المذكور بحصول المطابقة لفظا ومعنى  
بخلاف ما لو شهد أحدهما بأنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر بأنه قال لها أنت برة فثبت لا تقبل  
لانهما اللفظان متباينان وان اشتركا في لفظ واحد وهو البنوة لان معنى خلية غير معنى برة وعلى  
هذا لو شهد أحدهما بالنكاح والأخر بالزواج ما تقبل كافي الخط ولو شهد أحدهما بالنصب  
أو القتل والأخر بالاقرار به لا تقبل ذكره الشارح وفي العدة شهد أحدهما انه عليه ألف  
درهم وشهد الآخر انه أقربه بالف درهم تقبل اه وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان  
أمكن رجوعها اليه في الحقيقة الاولى ما في العدة الثانية ادعى كرحطة فشدها أحدهما بأنها  
جيدة والأخر رديثة والدعوى بالافضل يقضى بالاقل الثالثة ادعى مائة دينار فقال أحدهما  
نيسابورية والأخر بخارية والمدعى يدعى النيسابورية وهو أجود يقضى بالخارية بخلاف  
ينقل ومنه لو شهد أحدهما بالف بيبض والأخر بالف سود والمدعى يدعى الافضل تقبل على اه

ظاهر وقد مرح به في التارخانية عن النصارى قال بعد ان رمز للصليب وصور المسئلة واذا شهد أحدهما على اقراره انه قتله عمدا  
بالسيف وشهد الآخر على اقراره انه قتله عمدا بالسكين فقال لولى القتل انه أقرب بما قالوا ولكنه وانه ما قتله الا بالسيف أو قال  
صدقا جعلا لكنه والله ما قتله الا بالرمح فهذا كله سواء يقتض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح ايضا في شرح الفرع بالمسئلة  
فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل اه

الاقول ووجهه في المسائل الثلاث انهما اتفقا على الكيفية وانفردا أحدهما بإعادة وصف ولو كان المدعى يدعي الاقل لا تقبل إلا أن وفق بالإبراء وقامه في فتح القدير الرابعة مسألة الهبة والهبنة الخامسة مسألة النكاح والتزويج وقدمناهما السادسة شهادة أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبداعي أنزل بذلك عليها رشدها خزانة يذنبصفها تقبل على الثالث الباقي الساكن كذا في أوقاف المحاصف السابعة ادعى أنه ما بيع الوفاء فاشهد أحدهما به ولا خزانة المشتري أقر بذلك تقبل كما في فتح القدير ولا خصوصية لبيع الوفاء فاشهد أحدهما بالبيع ولا خزانة بالقرار به تقبل كما في جامع الفصولين ولا خصوصية للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه الثامنة شهد أحدهما أنها جارية مولا خزانة كانت له تقبل كما في الفتح أيضا التاسعة ادعى الفاعل فاشهد أحدهما على إقراره بالفقرض ولا خزانة بالفدية تقبل وان ادعى أحد البعدين لا تقبل لأنه لا حكمه في شاهد كذا في النزاهة بخلاف ما انشأه أحدهما بالفقرض ولا خزانة بالفدية فاعلمنا لا تقبل منها أيضا العاشرة ادعى الإبراء فشهد أحدهما به ولا خزانة أنه وهبه أو تصدق عليه أو حله فاز بخلاف ما انشأه أحدهما على الهبة ولا خزانة على الصدقة لا تقبل كذا في النزاهة المحادية عشر ادعى الهبة فشهد أحدهما بالإبراء ولا خزانة الهبة أو أنه حله فاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها ولا خزانة بالإبراء فاز وثبت الإبراء لا الهبة لأنه أفلها فلا يرجع الكفيل على الأصل وهما في النزاهة الثالثة عشر شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ الصدق ولا خزانة إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل لا تفقا على الإقرار إلا أخذ الرابعة عشر شهد أحدهما أنه غسب منه ولا خزانة إن فلا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعد لأن الشاهدین شهدا على إقراره بالملك الخامسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ولا خزانة أحبلت منه تقبل السادسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكرنا وقال لا خزانة تقبل كذا في النزاهة السابعة عشر شهد أحدهما أنه قرأ القرآن الدار ولا خزانة سكن فيها تقبل الثامنة عشر أنكر اذن عبده فشهد أحدهما على أذنه في الشاب ولا خزانة أنه أذن له في الطعام تقبل بخلاف ما إذا قال أحدهما أنه أذنه مريحا وقال لا خزانة يشترى ويبيع فكت لا تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الإقرار بالمالك في كونه أقربا لمربية أو بالفارسية تقبل بخلاف في الطلاق العشرون شهد أحدهما بأنه قال لعبد أمة حر وقال لا خزانة رضى تقبل المحادية والعشرون قال لأمرأته أن كانت فلا فانات طالق فشهد أحدهما أنها كتبت غدوة ولا خزانة عسبة طلقت الثانية والعشرون أن طلقك فعبده حر فقال أحدهما طلقها اليوم وقال لا خزانة طلقها أمس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا التمسع ولا خزانة أنه طلقها ثنتين التمسع يفتنى بطلقت ويملك الرجعة ذكره في المنتقى عن هشام بن محمد بخلاف ما إذا شهد أحدهما أنه أعتق كله ولا خزانة أعتق نصفه لا تقبل وعلى هذا الفرق بين الطلقة والطلاق وبين هذه والفرق انهما اتفقا على البينة لفظا ومعنى وان اختلفا في العدد بخلاف تلك وفي المومن لا يثبت هشام عن محمد بن رجل تحت أمة فاعتقت فشهد عليه شاهدان فقال أحدهما أنشهد أنك طلقها وهي أمة ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها بعد ما أعتقت ثلاثا قال هما زطليقتان فيملك الرجعة لأن الثلاث التي شهد بها في حال الرق واحدة منها ليست بشئ ولو شهد

(قوله ولا خصوصية لبيع الوفاء الخ) يدخل فيه حاق المدة وهو المسئلة الأولى (قوله منها أيضا) الضمير للزنازة أي هذه المسئلة منقولة منها أيضا (قوله لأن الشاهدین شهدا على إقراره بالملك) فيه نظر ظاهر (قوله بخلافه في الطلاق) قال في النزاهة من المنتقى لاني أتت فيه في وجوه كثيرة لكن قال في الاشياء والنظائر والاصح القول فيهما (قوله يقضى بطلقتين ويملك الرجعة) فليس وجهه من قول الشاهدین التمسع على الجزم واليقين لا على البينة لأنه لم يملكه في الطلقتين وحيث فلا يظهر الفرق لا في قتامل وهذه المسئلة بخلاف لما قدمه عن الكافي أول المسئلة وسياق في المسئلة الثانية التنبيه عليه وان المذهب خلاف ما هنا (قوله اتفقا على البينة) هذا مخالف لقوله ويملك الرجعة

(قوله الرابعة والعشرون) ٧ مكررة مع المسئلة العشرين (قوله وفي جامع الفصولين شهد الخ) الظاهر ان هذا فيما اذا انكر الزوج النكاح من أصله وكذلك البيع وشعوه وما في الزانية فيما اذا تنقاع في النكاح ١٢١ واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القول في البيع وشعوه ان العقد انما يتلوا غير العقدان وكذا النكاح على قوله ما وعلى قوله بادتناه النكاح قوله باختناؤه النكاح ان المال فيه غير مقصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع وشعوه (قوله السابعة والعشرون) في الاسفاف ولوشهدا

عليه بوقف أرضه قال أحدهما كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا والا فبصاه ولو قال أحدهما وقفها في مرضه وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته بطلت الشهادة وان كانت تخرج من الثلث لان الشهادة بانه وقفها بعد موته شهد بانها وصية والشاهد بانه وقفها في مرضه قد أمضى الوقف وهما متفقان اه (قوله) فشهد أحدهما ان القتال عليه حال غريمه (قوله) في القسمة ان القتال عليه احتمال عن غريمه

شاهد ان قلنا طلق امرأته ثلاثا المتقو شهد الا حواه طلقها اثنتين البتة فهما تطلقان ثلاثا الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله المتقو ثلاث اه الرابعة والعشرون شهد أحدهما انه اعتق بالبري والآخر بالفارسي تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما اذا شهد أحدهما انه وقفه بالبري والآخر بالفارسي لا تقبل لان العبرة في المحدود للصورة والمعنى جمعا احتياطا للدر كذا في الزانية الخامسة والعشرون اختلاف في مقدار المهر بقضي بالان في الزانية وفي جامع الفصولين شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البذل لا تقبل اذ في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه السادسة والعشرون شهد أحدهما انه وكله بمصومة مع فلان في دار سمها وشهد الآخر انه وكله بمصومة في شيء آخر تقبل في دار اجتماعا عليه اذ الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لا فيما انفرد به أحدهما فلا يدعي وكالة معنفة فشهد بها والآخر وكالة عامة بنفي أن ثبت المعنفة وشهد بوكالة وزاد أحدهما انه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل ولوشهد أحدهما انه وكله بطلاقها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق الاخرى فهو وكيل في طلاق التي تنقاع عليه كذا في جامع الفصولين السابعة والعشرون شهد أحدهما بانه وقفه في مرضه والآخر بانه وقفه في مرضه قبل ان تشهدا بوقف بات الا ان حكم المرض ينقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا اتفق الشهاده كما لو شهد أحدهما انه وقف ثلث أرضه والآخر انه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من كتاب الوقف من أحكام المرضى الثامنة والعشرون ولوشهدا بانه أوصى اليه يوم الخميس وآخرانه أوصى اليه يوم الجمعة حازت لهما كلام لا يختلف برمان ومكان كذا في وصايا الورثة الحجة التاسعة والعشرون ادعى ما لا تشهد أحدهما ان الحملان عليه أحدهما غريمه بهذا المال وشهد الآخر انه كفل من غريمه بهذا المال تقبل كذا في القسمة الثلاثين شهد أحدهما بانه باعه بهذا الشهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكرا الاجل الحادية والثلاثون شهد أحدهما بانه باعه بشرط خيار ثلاثة أيام ولم يذكرا الآخر خيار تقبل فسمما كذا ذكره الزبلي في باب التحالف الثانية والثلاثون من وكالة منة الغنى شهدوا أحدهما وكله بالمصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر قال عند قاضي البصرة حازت شهادتهما اه الثالثة والثلاثون في أدب القضاء للتصاق من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكله بالقبض والآخر حواه تقبل الرابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر حواه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل السادسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بطلب دينه والآخر بقبضه تقبل السابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر بقبضه أو بطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر حواه امره ما خذه وأرسله لباغذه تقبل اه وهي في أدب القضاء وما قبلها التاسعة والثلاثون اختلاف في زمن اقراره بالوقف تقبل الاربعون اختلاف في مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون اختلاف في وقفه في مرضه أو في مرضه تقبل

(١٦ - بحر سابع) (قوله والآخر حواه تقبل) قال في شرح أدب القاضي لان الجبرية والوكالة وما جرى والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلاف في اللفظ وانه لا يمنع قبول الشهادة الخ (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ٨ (قول المعنى مكررة الخ) اه لا تنكر ان ما تقدم نلفظا أحد الشاهدين نلفظا آخرى وهو عالم بتلفظ واحد فقال اعتق بالفارسية ولعل كاف في المغابرة بتدبر اه محببه



الثانية والاربعون شهد أحدهما وقفها على زيد والآخر على عمر وتقبل وتكون وقفها على الفقراء  
وهذه الثلاثة من الاسعاف (قوله فان شهد أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل) يعني عند أبي  
حنيفة وعندهما تقبل بناء على ان المعتبر المعنى لا غير قال الشارح والذى يبطل مذهبهما ان  
الشاهدين لو شهدا بطلقة وشهد آخران ثلاثا وقرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعا كان  
ضمان نصف الصداق على شاهدي الثلاث دون شاهدي الواحدة ولو كان كافا لان الواحدة توجد  
في الثلاث لكان الضمان عليهم جميعا اهـ وأجيب عنهما بان الكلام فيما اذا كانت كل شهادة  
لا توجد شيئا بافراهما بحيث لا يشوب ما اتفقا عليه وهو الاقل فيثبت الحق بهما وأما هنا فكل  
شهادة لو انفردت أو حجت البيوتة ومع شهود الثلاث زيادة وانسفت البيوتة اليهم دون شهود  
الواحدة لعدم الحاجة اليهم قبل ان يضاف الحكم اليهم بضمونيات الرجوع لهذا المعنى لما ذكره  
قال الشارح ولا يلزم ما اذا قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة حيث تقع واحدة لان ذلك  
لكون الثلاث صار في بعضها فلها ان توقع كلها أو بعضها ولا يلزم ما اذا طلقها الزوج الفاحش يقع  
الثلاث لانه يتصرف من ملك فله ان يقع أي عدد شاء لانه لا ينفذ الا بقدر العمل اهـ وقدمنا عن  
الكافي ان المائة والمائتين والاطلقتين كالألف والالفين وظاهره انه لا يقع شيء عند أبي  
حنيفة وقدمنا عن البرازية في المسائل المستنائة ما يقتضي ان يقتضي في الطلاق الاقل اتفاقا وقد  
صرح قاضيان في فتاواه بما في الكافي فكان هو المذهب لان ما في البرازية رواية المنتسبي الا ان  
يقرب بينهما بما قدمناه وكذا ما في البرازية بقوله وادعى الفين فشهد أحدهما بالف والآخر بالفين  
يقبل على ألف اجاباهم وكذا يعني (قوله وان شهد الآخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك  
قبل على الألف) لا تقاها على الألف لفظا ومعنى وقد اتفرد أحدهما بمسماة العلف  
والعطف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الألف والالفين لان لفظ الألف غير لفظ  
الالفين ولم يثبت واحدهما ولا يقال ان الألف موجود في الالفين لانه لا يقول نعم وجودا ثابت  
الالفان فيثبت الألف ضمنا فاذا ثبت الثغور لا يثبت المتضمن ومقتضى تعليلهم انه لو شهد  
أحدهما بالف والآخر بالف والآخر بالف ان يقتضي بالألف اتفاقا اذا ادعى الاكثر فيد بقله والمدعي  
يدعي الاكثر لانه لو لم يدع فهو باطله للتكذيب الا ان وفق فيقول اصل حق كان كافا لا انفي  
استوفيت الزائد أو ابرأه عنه فحينئذ تقبل على الاقل لظهور التوفيق وتطوره مثله الكتاب المطلق  
والطلقة ونصف المائة والمائة ثم يتجوز في العنايه لا بد من ذكر التوفيق فيما يحتمله في الامع  
فلو سكنت عنهما لم تقبل اهـ وهكذا في المراج بخلاف العشرة وخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب  
كلا الفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح وفي القصة شهد أحدهما على خمسة عشر  
والآخر على عشرة وخمسائة والمدعي يدعي خمسة عشر ينبغي ان تقبل اهـ وفي الحامية ولو شهد  
أحدهما على طليقة والآخر على طليقة ونصف أو شهد أحدهما على طليقة والآخر على طليقة  
وطليقة جازت شهادتهما على الاقل عند الكل ولو شهد أحدهما انه طلقها ان دخلت الدار  
وقد دخلت وشهد الآخر انه طلقها ان كملت وقد كملت لا تقبل عند الكل وكذلك لو شهد  
أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الآخر انه قال لها انت على حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل  
ولو شهد أحدهما انه طلقها نصف واحدة وشهد الآخر انه طلقها ثلثا واحدة لا تقبل عند أبي  
حنيفة وكذلك لو شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الآخر انه طلقها بالطلقة في قول أبي

فان شهد أحدهما بالف  
والآخر بالفين لم تقبل  
وان شهد الآخر بالف  
وخمسائة والمدعي يدعي  
ذلك قبل على الألف  
(قوله الا ان يفرق بينهما  
بما قدمناه) قد فعلت  
ان ما قدمنا من الفرق  
غير ظاهر (قوله ومقتضى  
تعليلهم انه لو شهد الخ)  
يدل عليه ما يأتي من  
الحامية قريبا

حقيقة وعندها جازت على الأقل اه (قوله ولو شهد بالف وقال أحدهما قضاءه من أخمسة  
تقبل بالف ولم يسمع قوله قضاءه إلا أن شهد معه آخر) لا تنافهما على وجوب ألف وانفراد  
أحدهما بقضاء النصف فلا يقبل له من كمال النجدة ولا يحكون ذلك تكديبا لشاهد لقضاء  
فيما شهد به باصل المال لأنه لم يكن فيه فيما شهد به وإنما كذبه فيما شهد عليه وذلك لا يمنع كما إذا  
شهد له بشئ ثم شهد عليه بحق وإن شهدا ثم حاله لا يبطل وإن كذبهما وقدمتا فقر وطبيعة على  
هذا الاصل في أول الباب عن الخامسة ولا بد من كون المدعى ادعى ألفا وأنكر القضاء إذ  
لو قال لم يكن لي عليه إلا خمسة لم تقبل أصلا لأنه أكتب شهوده كذا في العدة وإن اعترف بالقضاء  
لزمه خمسة كذا في العدة (قوله وبني أن لا يشهد حتى يقر المدعى بما قبض) كيلا يصير معنا  
على الظن والمراد من يفي معنى يجب فلا تقبل له الشهادة وقدمنا حكم ما إذا تحمل شهادة ثم آخر بما  
برضها من دين ونكاح وقتل أول الشهادات وقذف كراهي فقع القدر هنا (قوله ولو شهد بقرض  
ألف وشهد أحدهما أنه قضاء جازت الشهادة على القرض) لتتمام النجدة في القرض وعندها في  
القضاء وانما ذكره وان علم حكمهما بما قبلها لاختلاف الموضوع فأنما في القرض وما قبلها  
في مطلق ألف وهي في انفراد أحدهما بقضاء الكل وما قبلها بقضاء النصف والأولى مسألة  
القدوري والثانية مسألة الجامع الصغير ومن جهة المعنى فإنه ربما يتوهم عدم القبول في  
الثانية لأنه لما علم بالقضاء انتفت شهادة أصلا فمن شهد كانت باطلة بخلاف قضاء البعض  
فأنه يقول شهدت بألفا الخمسة ثم شهدت بألفا أو لا كما تحملت فكان الاداء وإجماعا على اختلاف  
ما إذا علم بقضاء الكل فإن الاداء لم يجب أصلا فذكر كراهي دفع هذه النجدة وانما قبلت لأنه صادق فيما  
أخبر به من القرض متقدما ولا ينظر القاضي في اعتقاده انما ينظر إلى ادائه شهادة كذا في المعراج  
ولم يذكر المؤلف وجه الله تعالى اختلاف الشاهد في الزمان أو المكان وذكره في الكافي فقال وإذا  
اختلف الشاهدان في المكان أو الزمان في البسم والشر أو الطلاق والعق والو كالة والوصية  
والرهن والدين والقرض والبراءة والخلاعة والمحوالة والعنف تقبل وإن اختلفا في النجاة  
والنصب والقتل والنكاح لا تقبل والأصل أن الشهود به إذا كان قولا كالبيع ونحوه واختلف  
الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول مما يعمد ويكره وإن كان  
المشهود به فعلا كالنصب ونحوه أو قولا لا يمكن الفعل شرط محتم كالتكاح فإنه قول وحضور  
الشاهدان فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان أو المكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان أو مكان  
غير الفصل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به ثم قال أبو يوسف ومحمد إذا اختلف شاهدا  
القذف في مكان أو زمان لا تقبل وإن كان قولا لا نكل واحد منهما إن كان انشاء فهو غيران وليس  
على كل قذف شاهدان وإن كان أحدهما انشاء والا سخر أخبارا فهم لا يتفقان لأن الانشاء إن  
يقول زنت أو انتزاعا أو أخبرا أن يقول قذفتك بالزنا أو حقيقة يقول بحمل أنه جمع أحدهما  
لأنشاء والا سخر الأخبار فثبت عندهما قذفة فشهد به اه وفي جامع الفصولين الشهادة بعقد  
تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدة يبطلها الاختلاف في زمان ومكان الاعتدال اه فعليه أن  
ما في الكافي من أن الرهن والهبة والصدقة من قبيل البيع ونحوه قول محمد وقول الشافعي  
بخلافه والحاصل كما في جامع الفصولين أن الاختلاف لا يخلو من وجوه ثلاثة إما في زمان أو مكان  
أو انشاء أو اقرار وكل منها لا يخلو من أربعة أوجه إما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول

ولو شهد بالف وقال  
أحدهما قضاءه  
خمسائة تقبل بالف ولم  
يسمع قوله قضاء إلا أن  
يشهد معه آخر وبني  
أن لا يشهد حتى يقر  
المدعى بما قبض ولو  
شهد بقرض ألف وشهد  
أحدهما أنه قضاء جازت  
الشهادة على القرض

(قوله والحاصل الخ) قد  
أوضح الامام الولي المحي في  
فتاواه في الفصل الخامس  
من الشهادات هذا المقام  
بما يرمح الأوهام ولكن  
رأيت في صدر عبارته  
تحريفا في النجدة التي  
عندني فغني عن نقله  
فراجع

(قوله) وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يخفى مطلقاً) قال في نور العين في اصلاح جامع الفصولين يقول المحقق عند الرهن هنا من القول المحض مخالف لما قبل أسطر نقلا عن (قضا) انه فعل محقق بالقول اذ قال هو عند تمامه بالفعل وألحقه هو العوالب كما لا يخفى ثم ان في جامع الفصولين تنقلان (ص) ان القول المحض كبيع وطلاق وعتاق وافتراق وإبراء لكن في الخلاصة تنقلا عنه أيضاً انه كبيع وشراء ١٢٤ وطلاق وعتاق ووكاله وكفالة وحالة ووصاية وإبراء ورهن ودين اهـ (شك) الحق

القرض بالفعل لأن قوله أقرضتك قولاً والتسليم فعل بمده يتم به القرض فالحق به حكمه أما النكاح فقول ملحق احضار الشهود اذ لا يثبت الشهود لعقد النكاح فلهذا هو فعل يقع بعده النكاح فالحق بفعله الاحضار بلا عكس اهـ (قوله) لا تخفى عليه يومه واليوم الخ) الظاهر ان القصة الا انهم تأمل فيكون استدراكا على الاطلاق

ولو شهد انه قتل زيداً يوم النحر بمكة وآخراً انه قتله بمصر دنا

وقوله وفي القصة استدراك آخر مؤيد للاستدراك الاول (قوله) فينبه المقتول (أولى) موافق لما في القصة من باب البيتين المتضادين لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقام الشبهة هذا على العصة والآخرة على الموت بالضرب فينبه العصة أولى وكذا في البرازية

أو عكسه أما الفعل فجميع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يخفى مطلقاً وأما الفعل المحقق بالقول وهو القرض فلا يخفى وأما عكسه كنكاح فجميع اهـ وهذا موافق لما في الكفاي وفصل تاضيفان في تناويف الرهن والهبة والصدقة بأنهم اذا شهدوا على معانة القبض واختلاف في الأيام والبلدان جازت شهادتهم في قولهما خلافاً لما هو شأن شهودا على إقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض حازت في قولهم اهـ وفي شرح ابن وهبان تنبيه الاختلاف في المكان يوجب الاختلاف في الزمان ولا عكس مجازان شهدا في وقتين مختلفين في مكان واحد اهـ وفي الحاشية ولو اختلفا في الشاب التي كانت على الطالب أو الطالب أو المالك أو قال أحدهما كان معاناً فلا وقال الآخرون لم يكن معاناً كرفي الأصل انه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة اهـ ثم اعلم ان ظاهر اطلاقهم ان الاختلاف في الزمان في الاقوال غير مانع شامل لما اذا تفاخروا ولا أنهم يشكونه بامس واليوم وهو ليس بمفاد في القصة أقام شاهدين على الصلح فالحاكم القاضي الى بيان التاخير فقال أحدهما أعلن كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخرون منذ ثلاث سنين أو أزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كان لا يعتد به الى بيان التاريخ اهـ وفي فتح القدير قبل باب تغويز الطلاق معز بالي كافي الحاكم لو اختلفا في الوقت والمكان أو الزمان بان شهدا أحدهما انه طلقها يوم النحر بمكة والآخرون انه طلقها في ذلك اليوم بالكوفة فهي باطلة لتناقض كذب أحدهما ولو شهد بذلك في يومين متفرقين بينهما من الأيام قد روى بسرا كذب من الكوفة الى مكة حازت شهادتهما ولو شهدا أنان انه طلق حمزة يوم النحر بالكوفة والآخرون انه طلق زيد يوم النحر بمكة فشهدا بمطالبة ولو جاءت إحدى البيتين فنفى بها ثم جاءت الأخرى لم يلتفت اليها اهـ وهذا أيضاً مقيد بقولهم ان الاختلاف في الزمان لا ينفى الاقوال فيقال الا اذا ذكر امكانين متباعدين (قوله) ولو شهدا انه قتل زيداً يوم النحر بمكة وآخراً انه قتله بمصر دنا) أي لم تقبل الشهادتان لان أحدهما كاذبة وليست أحدهما بأولى من الأخرى وأشار الى انها لو اختلفا في الزمان أو الالة التي وقع القتل بهام تقبل لما يتناوذا كرفي السراج الوهاج وفاضة ذلك اذ قال ان لم أجد العام فعبدى حرقا قام العبد شاهدين انه قتل يوم النحر بالكوفة فأقام الزور انه قتل بمكة اهـ وقد يكون المشهود به القتل لانهم لو شهدوا على إقرار القاتل بذلك في وقتين أو مكانين تقبل لانه قول يعادى يكره كذا في السراج الوهاج وقد ذكر في القصة من باب البيتين المتضادين وترجع أحدهما على الأخرى فرواحنة محتاجا اليها فتذكر كرها على وجه الاقتصار في مسائل الأولى برهن أولياء النحر روح انه مات بسبب الجرح وبرهن الجراح انه برئ ومات بعد عشرة أيام فينبه المقتول أولى الثانية ولو تعارضت بيننا

ومثقل الاحكام به أقرى المولى أو العود اهـ لمخاض من تعارض البيئات للشيخ فقام الغدادي وفي الفتاوى الحمادي ينعز الى بعض الفتاوى بينة البسار أولى من بينة الاعاز بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرينة مدعى اليه في العصة أولى من بينة الهبة في المرض مدعى الطوعية أولى من مدعى الكراهة لكن المتمد خلافة بينة الهبة أولى من بينة الفساد في الشراء بينة مدعى المهر أولى من مدعى الهبة بينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع بينة الشفع

أولى من بينة المشتري بينة كون التصرف باقلا أولى من بينة كونه مجنونا بينة الخارج أولى من بينة ذى السد فى دعوى الملك المطلق بينة الزوال أولى من بينة البتات بينة الإكراه أولى من بينة الطوع بينة الهبة أولى من بينة العارية بينة الهبة أولى من بينة الموت بينة الإبراء أولى من بينة الأقرار بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة القرض ١٢٥ أولى من بينة المضاربة بينة الملك

أولى من بينة الغصب  
بينة المحذوث أولى من  
بينة القسمة بينة الرهن  
أولى من بينة الهبة بينة  
التقليد أولى من بينة  
العارية بينة الهبة أولى  
من بينة السر بينة  
الفاصد أولى من بينة  
الهبة بينة البيع أولى  
من بينة الهبة بينة البناء  
القديم أولى من بينة  
البناء الحادى وعمامة  
فيها فليراجع كذا فى  
حاشية الدر المختار للشيخ  
خليل القتال قوله وعلى  
هذا التفصيل إذا اختلف  
البائع والمشتري فى صحة  
البيع وفساده قال فى  
تعارض البيّنات للشيخ  
غانم البغدادي إذا اختلف  
المتبايعان أحدهما يدعى  
الهبة والاخر يدعى  
الفاصد شرطاً فاسداً أو  
أجلاً فاسداً كان القول  
قول مدعى الهبة والبيّنة  
بينه مدعى الفاسد باقياً  
الروايات وإن كان مدعى  
الفساد يدعى الفساد  
لمعنى فى صلب العقدان

العين ومثل القيمة فى مبيع الرضى مال الصبي فيبينة العين أولى  
الثالث برهنت الامة على انه دبرها فى  
مرض موته وهو باقيل وبرهنت الورثة على انه كان مخلوط العقل فيبينة الامة أولى وكذا فى الجماع الرابعة  
تعارضت بينة الغبن ومثل القيمة فى بيع الاب مال ولده والتأزيع بين المشتري والابن بعد بلوغه  
فيه قولان الخامسة تعارضت بينتان باع وهو باع أو فى صفرة فيبينة المشتري أولى لا نباتها  
العارض السادسة تعارضت بينتا إبراء المرأة زوجها فى صحتها أو مرضها قولان السابعة تعارضت  
بينتا الأقرار للوراث فى صحة المقر أو فى مرضه والبيّنة بينة المقر له والقول للورثة عند عدمها وله  
استحقاقهم الثامنة تعارضت بينتا الإكراه والطوع فى الاجازة فيبينة الطواغية أولى وإن قضى  
بينتا الإكراه فى الاجازة نفذ التاسعة تعارضت بينتا البيع ههنا أو مكرهاً قولان العاشرة  
تعارضت بينتا البيع بانا ووافاه البيّنة بينة مدعى الوفاء الحادية عشر تعارضت بينتا لكره  
والطوع فى البيع والصلح والاكراه قبينة لكره أولى الثانية عشر تعارضت بينتا كون زوجة  
الميت حراً قبل موته بينة أشهر أو حلاً لا وقت الموت فيبينة للمرأة أولى له كيف طريق العامة  
فرغم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البيّنة والبيّنة بينة من يدعى انه محدث وقيل  
القول للمدعى لكونه ممتكناً بالاصل الثالثة عشر تعارضت بينة الخارج على الوقف عليه مطلقاً  
بين ذى البدان بائى اشتراهما من الواقف وأرخ فيبينة الوقف أولى وقيل الاذا سبق تاريخ ذى البد  
الرابعة عشر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فإن كان الفساد بشرط فى الوقف فمدعى الفساد  
أولى وإن كان لمعنى فى الغل وغيره فيبينة الهبة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري  
فى صحة البيع وفساده الخامسة عشر تعارضت بينتا الملك للعالم من الخارج والشرع من آخر من ذى  
الديقية مدعى الملك المطلق أولى السادسة عشر تعارضت بينتا الرهن والمهر من فى قيمة الرهن  
فيبينة الرهن أولى السابعة عشر تعارضت بينتا وجود الشرط وعدمه فيبينة للمرأة أولى الثامنة  
عشر تعارضت بينتا بيع الرضى بعد عزله أو قبله فيبينة المشتري أولى تسافها من زيادة ايمان فاذا  
الشراء وسبق التاذيج وقيل بينة العزل أولى وكذا الطلاق والعقاق من أو كدل التاسعة عشر  
تعارضت بينتان فى جوارف المدي انه ملكى غاب فى منذ غائبة أشهر وقال والديا اشترته  
منفسعة عشر شهراً وأقاما البيّنة فيبينة المدعى أولى العشرون ادعت المرأة الإبراء من المهر بشرط  
وادعاهما زوجها مطلقة وأقاما البيّنة فيبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً مع الإبراء وقيل  
بينة الزوج أولى الحادية والعشرون أقام أحد الاخرين بينة ان الدار التى فى أيدينا كانت لائى  
تركها ميراثاً بينى وبين أبى وأقام الاخر بينة انها كانت لا يباقر كهاميراً بالنافسة الاول أولى  
لا نباته الزيادة الثانية والعشرون أقامت المرأة البيّنة على المهر على ان زوجها كان مقرّاً بذلك الى  
يومنا هذا وأقام الزوج البيّنة انها أبرأته من هذا المهر الذى يدعى فيبينة البراءة أولى وكذا فى الدين لان

ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من الحمز والآخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبى حنيفة فى ظاهر الرواية القول  
قول من يدعى الهبة أيضاً والبيّنة بينة الآخر كفى الوجه الاول وفى رواية القول فدل من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه  
(قوله فيبينة المدعى أولى) أى لانه خارج يوم يعتبر الاسبق تاريخ محلان تاريخه غير معتبر لانه تاريخ غيبة لانا يملك فوجد التاريخ  
من الجانبين حتى يعتبر اسبقهما (قوله أقام أحد الاخرين بينة) أى على أخيه الآخر لايه

(قول المصنف فان قضي باحدهما ولا بطلت الاخرى الخ) قال الرمي يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردها وفيها جميع احدي البيتين لو قضي بالمرحومة تقبل المرحمة ولو اتصل القضاء بالاخرى التي هي مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف المساوية فانها ماتت تحت ١٢٦ الاتصاليها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل انه يفرق بين ما اذا تساوى ما تفرج الاولى

بينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعي عليه لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وهذا كشهود البيع والا فانه بينة لا فالة أولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الواضعات الثلاثة والعشرون ادعى على رجل ستة دنانير فقال المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى واقام بينة واقام المدعي بينة انه كان اقره ستة دنانير قيل تعمد دعوى الاقرار انما وقيل لا تصح وقيل ان ذكر الخصم القبول او التصديق في الراء لا يصح ولا يصح الرابعة والعشرون تعارضت بينة العصة والفساد في الشراء ففسد قولان الخامسة والعشرون تعارضت بينة السكوت والرد في نكاح المكر فبيننا أولى بخلاف ما اذا برهن السادسة والعشرون تعارضت بينة السكوت والفساد في الشراء ففسد قولان السابعة والعشرون تعارضت بينة البيع والوقف على اجازتها وهي على ردها فبينته أولى السابعة والعشرون تعارضت بينة البيع والوقف عليه مسحولا فبينته مدعى البيع أولى اذا دعي في الوقف فبينته الوقف أولى لانه يصير مقضيا عليه فلا بد من التعمين كسنة الملك مع بينة العتق اه (قوله فان قضي باحدهما ولا بطلت الاخرى) لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان احدهما نجس فحضرى وصل في احدهما ثم وقع نجسه على طهارة الاخر لا تجوز له الصلاة فيه لان الاول اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع النجس في الاخر (قوله ولو شهد ابرقة بقره واختلفا في كونها قطع بخلاف الاول والثانية والوقف) وهذا عندنا في حنفية وقالا لا قطع في الوجهين وقيل الاختلاف في لونين يشابهان كالسود والحمرة لافي السواد واليباض وقيل في جميع الالوان لهما ان السقرة في السوداء غيرها في البضاء فلم يتم كل عمل نصاب الشهادة وصار كالنصب بل أولى لان امر المحداهم وصار كالكورة والاثونة وله ان التوفيق يمكن لان الحمل في البالي من بعد واللونان يشابهان او يجتمعان فيكون السواد من جانب وهذا يبيهره واليباض من جانب آخر وهذا يشاهد بخلاف النصب لان الحمل فيه بالنهار فالبالي في قرب منه والذكور بقره والاثونة لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يتبعه اطلاق في اللون فتشمل جميع الالوان وهو الصحيح كذا في الكافي وقد مرنا الاختلاف فيه وفي التنية خلاف غير ما قدمناه من أي جعفران هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسود واليباض فاما في المتقاربتين كما اذا شهد احدهما على الصغرة والاخر على الحمرة فانه تقبل لان الصغرة المشبهة تضرب الى الحمرة والحمرة اذا رقت تضرب الى الصغرة وكثير من العوام لا يعيزون بينهما وكذا اذا شهد احدهما عنها غيراه والاخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف وعلى هذا الاختلاف بين الامام وصاحبه واختلفا في ثوبان قال احدهما هروى وقال الاخر مروى وقد لا اختلاف بما ذكرنا اترجاهما اذا اختلفا في الزمان او المكان فانها لا تقبل لانهما من قبيل الافعال وأشار بقوله شهد ابرقة بقره الى ان المدعي ادعى

باتصال القضاء بها أو سبق القضاء بالمرحومة لا معارض لها وقصده بين ما اذا كانت احدهما أولى بالقبول فقصي غيرها ثم اقيمت عليها يعمل بها ولو اتصل القضاء بغيرها لاوليتها يؤيده ما ذكره

فان قضي باحدهما أو بطلت الاخرى ولو شهدا ابرقة بقره واختلفا في كونها قطع بخلاف الذكورية والاثونة والنصب

الزبلي في شرح ما نافي من مثله مالو برهنا على نكاح امرأتين قوله في تحليل كونها لمن سقت بينته لكونها أقوى لاتصال القضاء لانها لما سقت وحكم بها فاكنت فلا تنقض بغير المتأكدة فان المرحمة أقوى قبل اتصال القضاء بها فبينة متأكدة فينقض القضاء بغيره لاراهيتها قبله لكن على الزبلي مثله القتل لانها حكم

بانه قتل بمكة صاد ذلك حكم بانه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي بقره سردها لا ينقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم متيق مقابله اذ لا يتصور مثلها في بيع واحد انه يفتن فاحش وبطل القيمة وكذا في نفاظه كما هو ظاهر ثم ايت في فتاوى شيخنا في شهاب الدين المحلى في كتاب الوقف اذا حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضيها لو اقامت المرأة البينة ان الملبت تزوجها يوم النهر بمكة وحكم القاضي

بشهادتهم ثم أضافت أخرى أنه تزوجها في ذلك اليوم بخبر أسان لم تقبل اه (قوله وأشار المؤلف رحمه الله إلى أنهم لو شهدوا بالشراء ولم يبينوا الثمن لم تقبل الخ) قال الرمي المتهوم من كلامهم في هذا الموضوع وغيره أنه فيما يحتاج فيه إلى القضاء بالثمن لا بد من ذكر موزن كرقدره ووصفه ولا يحتاج فيه إلى القضاء به لا حاجة إلى ذكر ثبته وفي المبسوط وإذا ادعى رجل شراء في يده رجل وشهد شاهدان ولم يبين الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة لأن الدعوى ١٢٧ ان كانت بصفة الشهادة فهي

فاسدة وإن كانت منع  
تجسة الثمن والشهود لم  
يشهدوا عما ادعاه المدعي  
ثم القاضي يحتاج إلى  
القضاء بالعدد ويتقدر  
عليه القضاء بالعقد إذا لم  
يكن الثمن معي لانه  
كلا يصح البيع ابتداء  
بدون تجسة الثمن  
فكذلك لا يظهر للقضاء  
بدون تجسة الثمن ولا  
يمكن أن يقضى بالثمن  
حين لم يشهد به الشهود

ومن شهد لرجل أنه  
اشتري عبدا فلان  
بالب وشهد آخر بالب  
وخماسة طلعت الشهادة  
وكذا الكفاية والمخلع  
ثم قال وإن شهدا على إقرار  
البائع بالبيع ولم يسميا  
غما ولم يشهدا بقض  
الثمن والشهادة باطلة  
لأن حاجتنا للقاضي إلى  
العباءة بالعقد ولا يمكن  
من ذلك إذا لم يكن الثمن  
معيا وإن قالوا أقر عندنا  
أنه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسميا الثمن

بقرة مطلق من غير تقدير وصف وأما إذا ادعى سرقة بقره سوداء أو بيضاء لم يقبل إجماعا لأن المدعي  
كذب أحدهما (قوله ومن شهد لرجل أنه اشتري عبدا فلان بالب وشهد آخر بالب وخماسة  
طلعت الشهادة) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد والشراء بالب غير الشراء بالب وخماسة والمقصود  
اثبات المقدف إذا اختلف المتهود به تعذر الحكم بقصوره فحتم كمال العدد أطلقه فحتم ما إذا كان  
المدعي يدعي أقل المالين أو أكثرهما وأشار إلى أن المدعي لو كان هو البائع واختلف شاهداه لم  
تقبل أيضا لما ذكرنا ذلك من إجماع الدين المهر قدي أن الشهادة تقبل في مسألة الكسبان التوقيف  
يمكن لأن الشراء الواحد قد يكون بالب ثم يصير بالب وخماسة بان يشتره بالب ثم يزيد عليه  
خمسة فقد اتفقا على شراء واحد اه وهو محسب منه فإن المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد  
أجاب في العاية عن دليله بأنه إذا اشترى بالب ثم زاد خمسا ثم فلا يقال اشترى بالب وخمسة ولهذا  
ياخذ الشفع بأصل الثمن اه ولم يرد في العراج على قوله وفيه نوع تأمل ونقله عنه في فتح القدير ولم  
يبينه ثم رأيت الجامع الصغير أنه لا يذكر الأمثلة البيوع وكلام المهر قسدي فيما قيس عليها  
وهو الشراء فلذا قال بالقبول بغيره بخلاف ما إذا اختلف في جنس الثمن كالف درهم ومائة دينار فاتها  
لا تقبل اتفاقا وأشار المؤلف رحمه الله إلى أنهم لو شهدوا بالشراء ولم يبينوا الثمن لم تقبل لما في  
الرازبة ادعى عبدا سبب الشراء من فلان ودفع الثمن إليه وقبض المدعي بالرافض فشهدا بأنه  
ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لأنه ادعى الملك بسبب والقاضي أيضا لا بد أن يقضى بذلك  
السبب ولم يذكر الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح قسب للمدعي ذكر  
التقاضى وشهدا على موافقة ومع التقاضى لا حاجة إلى ذكر الثمن قلنا شهدا بالشراء لا غير والتقاضى  
لا يندرج تحت لفظ الشراء لا صريحا ولا دلالة وإذا قضى بالشراء لا بد له من القضاء بالثمن أيضا في  
هذه الصورة والقضاء بالمجهول لا يتحقق اه (قوله وكذا الكفاية والمخلع) يعني إذا اختلفا بشاهدان  
في مقدار البديل فهما لم يقبل أطلقهما فحتم ما إذا كان المدعي هو البائع وهو طاهر لأن المقصود  
هو العقبوا إذا كان المدعي هو المولى لأن العقب لا يثبت قبل الأداء فكان المقصود اثبات السبب  
كإثبات الهدية بقول أن كان المدعي هو المولى لا يثبت بینه لأن العقد غير لازم في حق العبد فحتم  
من القضي بالتهجير وأطلق المخلع وهو مقسب عما إذا كانت المرأة هي المدعية للمخلع لأن مقصودها  
اثبات السبب دون المال فلا يثبت مع اختلافهما فيه كالبيع بخلاف دعوى الدين فإن المقصود  
منه المال وإن كان المدعي هو الزوج وقوع الطلاق باقراره فيكون دعوى دين فيثبت الأقل وهو  
ما اتفقا عليه وأشار بالكفاية والمخلع إلى كل عقد شابههما وهو الصلح عن دم العبد والعقب على مال  
والرهن ففي الصلح لا بد أن يكون المدعي هو القاتل وفي الاعتاق لا بد من كون المدعي العبد لأن

فهو جائز لأن الحاجة إلى القضاء بالملك للمدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيائه الثمن ولأن الجملة إنما تؤثر  
لأنها تنفي إلى منازعة ما تعمن التسليم والتسلم الأثرى أن ما لا يحتاج إلى قبضه فها لته : فنسرو هو المصالح عنه بخلاف ما يحتاج  
إلى قبضه وهو المصالح فإذا أقر باستغناء الثمن فلا حاجة هنا إلى تسليم الثمن فها لته لا تمنع القاضي من القضاء بحكم الإقرار (قوله  
فكان المقصود اثبات الثمن) قال في الفتح لا دعوى السبد المال على عبده : تصح لأن لا بد من على عبده إلا بواسطة دعوى الكفاية

فمنصرف انكار العبد اليه لعل ما به ١٢٨ لا يتصور له عليه دين لايه فالشهادة ليست الا باثباتها قوله وهذه صورة دعوى العقد

فتبين ان لا تقبل أصلاً  
أقول جوابه بانى قريبا  
وهو ما ذكره من الجواب  
عن تصقب صاحب  
العناية والنهاية وقوله  
وصوره في فتح القدير الخ  
تأمل في هذا التصوير  
فان المراد بدين ان دعوى  
المرتحن الرهن بمنزلة الدين  
ليثبت الاقل وما ذكره  
من التصوير دعوى الدين  
مجردة وفي ضمنها اقرار  
بالرهن فليت مما نحن  
فيه فالتى يظهر تصوير  
الشارح الزبلي فتمام  
قوله اعترافه اى  
فاما في النكاح فيصح  
بالب

من المستاجر قوله فتعمل  
ما اذا دعت أقل المالكين  
أو أكثرهما وهو الصحيح  
قال في فتح القدير وهذا  
مخالف للرواية فان محمدا  
رحمه الله في الجماع قيده  
بدعوى الأكثر ثم بحث  
قال جازت الشهادة بألف  
وهي تدعى ألفا وخمسة  
والمفهوم معتبر رواية  
وقوله ذلك أيضا يستفاد  
لزوم التقصص في المدعى  
به بين كونه الأكثر فيصح  
عنده وأقل فلا يختلف

المقصود اثبات العقد بما حجة ماسة اليه فان كانت الدعوى من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى  
الدين فيما ذكرنا من الوجوه لثبوت الغفوة للعق باعتراض صاحب الحق في الدعوى في الدين فان  
شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم يقض بشئ عنده وعندهما يقضى بالأقل وان شهد أحدهما  
بألف والآخر بألف وخمسة لم يقضى بألفا اتفاقا واما في الرهن فان كان المدعى هو الرهن لم  
تقبل لانه لا حظ له في الرهن بعدم لزومه في حق المرتحن فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان  
المرتحن فهو بمنزلة دعوى الدين وصوره الشارح بان يدعى انه رهنة ألفا وخمسة وادعى انه قبضه  
ثم أخذه الرهن فطالب الاسترداد منه فاقام بینه فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسة  
فانه يثبت أقلهما اه وهذه صورة دعوى العقد فتبين ان لا تقبل أصلا ولم يذكر صورة دعوى  
الدين وصوره في فتح القدير بان يقول المرتحن أطالبه بألف وخمسة ثم لي عليه على رهن له عندي  
وظاهر الهداية ان الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتقبل في العناية تبعا للنهاية بان عقد  
الرهن بألف غيره بألف وخمسة فثبت ان لا تقبل البتة وان كان المدعى هو المرتحن لانه  
كتب أحد شأسيه وأجب بان العقد غير لازم في حق المرتحن حيث كان له ولاية بالرد متى  
شاء فكانه في حكم المعدم فكان الاعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فقبل البينة  
كافي سائر الديون ويثبت الرهن بالألف ضمنا وتبعا اه ولم يذكر المؤلف الاجارة لكن أشار  
بالباع اليها ولذا قال في الهداية ان كان ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وان كان بعد مضي المدة  
والمدعى هو الآخر فهو دعوى الدين اه فثبت يكون المدعى هو الآخر لا حترزا عما اذا كان  
المدعى هو المستاجر فهو دعوى العقد بالاجماع لانه معترف بمال الاجارة فقتضى عليه بما اعترف  
به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين أو اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف كذا في فتح القدير  
وحاصله ان بعضهم قال ان كان ذلك اعترافا منه بمال الاجارة فيجب ما اعترف به ولا حاجة الى  
الشهود لانه ان أقربا لا أكثر فلا يبي نزاع وان أقربا لا أقل فلا سحر لا يخذه بینه سوى ذلك كذا في  
النهاية وفي بعض الشرع فان كان الدعوى من المستاجر فهذا دعوى العقد بالاجماع قال في  
العناية وهو في معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد بطلت الشهادة فيؤخذ المستاجر باعترافه  
اه وفي جامع الفصولين شهد ابرهن ولم يعلم اقتر الدين لم يجز اه ولم أر صرحا بحكم الصلح عن  
المال وانما سكتوا لعلهم به من الصلح فانه ان كان بمال عن اقرار كان يعاود قعله بحكمه وان كان  
بمنافع كان احارة وقد علم حكمها ولم يذكر الاختلاف في الكفاية والحوالة ولا يتصور للدعوى  
بما لا يضمن الطالب والتظاهر انها من قبيل دعوى الدين فاذا اختلفا في مقدار المكفول به قضى بالأقل  
ولا تصوري في الحوالة الا من المحتال وهي كالكفالة قوله فاما في النكاح فيصح بألف استحسانا  
وقال في باطية أيضا لانه اختلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فأنسبه البيع ولا ي  
حينئذ ان المال في النكاح تابع وأصل فيه الحمل والزوج والمالك ولا اختلاف فيما هو الاصل  
فتثبت فاذا وقع الاختلاف في البيع يقضى بالأقل لا تقامها عليه أطلقه فتعمل ما اذا دعت أقل  
للتأنيب وأكثرهما وهو الصحيح وتعمل ما اذا كان المدعى الزوج والمرأة وهو الاصح كافي الهداية  
وقبل الاختلاف فيما اذا كانت هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج فالاجماع على عدم

قبولها في الطعان لتكذيب المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه بمحقق المشايخ فان قول محمد وهي  
تدعي الخ فيعيد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجواز اذا كانت هي المدعية لا أكثر منه فان الواو فيه للعالم والاحوال شروط

فثبت الغنبا بتأقهما ودين ألف اه وفي الشربلا لقت الا ان الزياي رحه الله اشار الى جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى اقل المالكين في الصحيح لا بتأقهما في الاصل وهو العقد ولا اختلاف في التسع لا يوجب خلافا له لكنه لا يدين وحسب المال فيه اقل لا بتأقهما عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا لسا هدم الجواز ان الاقل ١٢٩ هو المسمى ثم صار لا اكثر بالزيادة

(قوله والمجران يقول الشاهد اخرج) اشار الى ان المجر يكون نصاو يكون غيره بذلك كما يقوم مقامه وذلك بانبات للملك او اليد وقت الموت (قوله وهو محل الاختلاف) يعني انها لو شهدا انها كانت لورثته بدون اضافة الملك الى وقت الموت فهو محل الاختلاف بين ابي يوسف وصاحبيه فعنده

وملك الموت لم يقض لورثته بل اجرا لان يشهدا بملكه او يده او يمسعيره وقت الموت يكفي ذلك وعندهما لا لماطوليا بالفرق بين هذا وبين المسمى اذا ادعى ملك عين في يد رجل فشهد بانها كانت ملك للمدعي او شهد للمدعي عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقم بينة على ملك البائس ودوا السيد ينكر ملك البائع فانه يقضي للمشتري وان لم ينصوا على انها

قبولها لان مقصودها قد يكون المال ومقصود ليس الا العقد وصححه في العوائد كافي النهاية (قوله) وملك الموت لم يقض لورثته بل اجرا (الان يشهد بملكه او يده او يمسعيره وقت الموت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك الوارث ملك الموت فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للمورث وهما يقولان ان ملك الوارث متحدد في حق العين حتى يجب عليه الاستبراء في المجران بالمورث وتقوم حمل الوارث القتي ما كان صدقة على المورث الفقير فلا يدين النقل الا انه يمكن بالشهادة على قيام ملك الموت وقت نشوء الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده لان الايدي عند الموت تغلب بملك واسطة الانسان ولا مائة تصير مضمونة بالتجهيل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت والمراد بالاستبراء من مستعيرا او مودعا او مسعيرا لان يده فاقمة مقام يده فاقضى ذلك عن المجر والنقل ولو قال او يدين فيقوم مقامه لكان أولى ليشمل الامين وغيره كالغائب والمسترغن والمجران يقول الشاهد مات وتركها ميراثا له او ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت او اثبات يده او يدين فام مقامه فاذا ثبت الوارث ان العين كانت لورثته لا يقضي له وهو محل الاختلاف بخلاف المسمى اذا ثبت ان العين كانت له فانه يقضي له بها اعتبارا بالاستصحاب اذا اُصل البقاء وكذا اذا قام البينة انه اشتراها من فلان فانه يكفي ولا يحتاج الى اثبات ملك البائع وقته لان الشراء موضوع للثبوت بخلاف الموت فانه مزيل له ولذا يصح التعليق بقوله للمورث ان مات سيدك فانت حر ثم اعلم ان القضاء للمورث لا يدينه لليهود من المجر كما قد علمناه ولا يدينه من سان نسب الوراثة فاذا شهدوا انه اخوه فلا يدينه من سان انه اخوه لا يسمو امة او لاحدهما وفي البراءة يقولون اذا شهدوا انه اخوه او مولا لم يقبل لان المولى مشترك فان قالاه مولا او اخوه ولا نعلم له وارثا غير محشذ تقبل وفي الظاهر ية ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهد انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء وان القاضي يسألهم عن النسب ولا يقضي قبل السؤال ولو اقام المدعي بينة انه وارث فلان وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له غيره واشهد ناعلى قضائه ولا يدرى باي سبب قضى فان القاضي يسأل المدعي عن النسب الذي قضى له القاضي فانه بين قضى له بالبراءة لان قضاء القاضي يعمل على الصحة والسداد ما يمكن ولا ينقض بالنسب ولا يقضي بالنسب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدرى ان القاضي الاول هل قضى بذلك السبب ام لا اه وفيما كان كتاب الدعوى والابن اذا ادعى دارا بجهة الوراثة فشهد الشهود بانها كانت دارا لبيه وقت الموت ولم يقولوا في شهادتهم وهو ابنه ووارثه قال بعضهم لا تصح هذه الشهادة فان محمد رحه الله تعالى ذكر في الزبادات وشهدوا انه ابنه ووارثه قالوا الفخذ كذلك لالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا ولا معول عليه فانه ذكر في الاب والام وهو او يده او يدين وحوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه فان ادعى انه عم الميت يشترط لصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لبيه واه او لاه او لاه واه ويشترط ايضا ان

(١٢٧ - مبرر سابق) ملكه يوم البيع مع ان تلام من الشراء والارث يوجب تحيد الملك اشار الى الجواب بقوله بخلاف المسمى الخ وبانه على ما في دفع القدر لهما اذا لم يتصاعلى ثبوت ملكه حالة الموت فانه ثبت بالاستصحاب والثابت به محققا والثابت بالاثبات مالم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف دعوى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاها لملكه لا بتجسده والمالك في الشراء مضاف اليه لا الى ملك البائع لان الشراء آخرهما جودا وهو بسبب موضوع للثبوت حتى لا يتحقق ولو لم يوجبه



ولو شهد ابيدعي منفشهر  
ردت ولو أقر المدعي عليه  
بذلك أو شهد شاهدان  
أنه أقسم أنه كان في يد  
المدعي دفع الى المدعي

والشراء ثابت بالبينة  
أما هنا فثبت ملك الورث  
مضاف الى كسوف المال  
ملكاً للثمن وقت لا وقت  
لا الى الميراث لأنه ليس  
سبباً موضوعاً للثمن بل  
عنده ثبت ان كان له  
مال فارغ (قوله لا كما  
يتوهم من كلام المصنف)  
فهو ان قوله بلا جرح  
الجرح من المدعي والشاهد  
على ان الكلام في  
الشهادات لا في الدعاوى  
(قوله ومن الشروط  
قول الشاهد لا وارث له  
غيره) ظاهر انه شرط  
لقبول الشهادة والمحكمة  
والمراد انه شرط لقبولها  
في الحال بدليل قوله  
لاسقاط التلوم والمراد  
بالتلوم تأخير القضاء  
مدة حتى يطلب على ظنه  
انه لا وارث له كما افاده في  
متفرقات القضاء عند  
قوله تركه فثبت بين  
الورثة أو الغرماء والزوج تمام  
المثله هناك من شرح  
أدب القضاء فراجعها

يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد لشهود من نية الميت والوارث حتى يلتزموا الى أب واحد وكذلك  
هذا في الإخوة والجهد اه وفي الزاوية وكذا اذا شهدوا انه ابنه أو بنت ابنه لا بد ان يقولوا انه  
وارثه وقيد بالطلاق اثبات شراء المورث لا يتوقف على الجهد في الظهيرة ادعى دارا في يد رجل  
ان اياه اشتراه من ذي اليد بالف درهم واثبت بغيره البائع ذلك مع دعواه وان لم يذكر في دعواه ان  
أباعدات وتركها ميراثا له وهو الذي يقال الجرح شرط عندنا في حقيفة ومحمد لمحكمة الدعوى ثم القاضي  
يسال البينة فإذا أقام البينة على ذلك وقالوا لا نعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالبينة وأمر المدعي  
أن يتقدم الثمن ولو كانت الدار في يد رجل آخر غير البائع لا بد من الجرح لمحكمة الدعوى اه وبه نلزم  
ان الجرح شرط لمحكمة الدعوى لا كما يتوهم من كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبينة فقط ومن شرط  
قبول الشهادة بالميراث ان يدرك الشاهد الميت ولذا قال في الزاوية شهد ان فلان بن فلان مات  
وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت فنهايتها باطلة لانها تشهد بميت لم يات بناسبه ولا رأياه في يد  
المدعي كذا في الزاوية ومن الشروط قول الشاهد لا وارث له غيره وفي الزاوية وبشرط ذكر  
لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة ولا وارث له غيره ولو  
قال لا وارث له غيره مريض كذا تقبل عنده خلافا لهما اه ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهدوا  
انه جده أو أياه أو وارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت وفي الاقضية تشهدا بانه جد الميت  
وقضى له به ثم جاء آخر ادعى انه أبو الميت وورثه من ثالثا في حق بالميراث شهدا انه أخو الميت وقضى  
له به ثم شهد هذان الآخر على انه ابن الميت ايضا لا يبطل القضاء الاول بل يغضن لثاني ما أخذ  
الاول من الميراث كذا في الزاوية (قوله ولو شهد ابيدعي منفشهر رد) وعن أبي يوسف انها تقبل  
لان اليد مقصودة بالملك ولو شهدوا انها ملكه تقبل فكذا هذا وصار كالو شهدوا بالاختصاص من المدعي  
وبوجه الظاهر وهو قوله ان الشهادة قامت بجهول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك وأمانة  
وضمان فتعذر القضاء باعادة الجهول بخلافه بالملك لانه معلوم غير مختلف وبخلافه لاخذ لانه  
معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد وقوله منفشهر ليس بقيد فان الخلاف ثابت في ما لم يذكره  
فانه ذكر الامام الترمذي ولو شهدوا على ان الدين كان في يده لم تقبل لان اليد محتملة بدفع أو بد  
ملك فان كانت يد غصب عن ذي اليد لا تجب اعادته وان كانت يد ملك تجب فالتجرب بالملك كذا  
في النهاية وجامع الفصولين (قوله ولو أقر المدعي عليه بذلك أو شهد شاهدان انه أقراه كان  
في يد المدعي دفع الى المدعي) لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهه للقرينة لا تمنع صحة الاقرار  
وفي الزاوية في الاصل في باب الشهادة ان الشهادة بالملك المنقضية مقبولة لا بالسبب المنقضية لان الملك  
لا يتنوع والبدن تنوع باحتمال انه كان له واشترائه منه اه قيدا بالاقرار بالبدن مقصودا لانه لو أقر  
له بما ضمن لم يدفع اليه كإساق في الاقرار وانما قال دفع اليه بدون ان يقول انه اقرار بالملك لانه  
لو برهن على انه ملكه فاته يقبل لمافي جامع الفصولين أخذهما من يد آخر وقال في أخذهما من  
يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد يحكم الحال لكنه لما أقر بقضه منه  
فقد أقر ان ذا اليد المحقق هو الخارج ولو أقر المدعي عليه في أخذهما من المدعي لانه كان ملكي  
فلو كذبه المدعي في أخذهما لا يؤثر بالتسليم الى المدعي لانه رد اقراره وبرهن على ذي البدن ولو  
صدقه يؤثر بتسليمه الى المدعي فيصير المدعي ذا يد فلف أو يبرهن الآخر اه وقيد بكونه أقر  
انه كان يده لانه لو أقر انه كان يده للمدعي بغير حق فقيه اختلاف قيل هو اقراره بالدينه بغير

وقيل لا إلا ان يقرانه كان يدهم حتى كذا في جامع الفصولين وقيد بالقرار بكونه في يد المدعى له  
لوا دعى عقارا فامر المدعى عليه انه يدهم لم يقبل حتى يبرهن للمدعى أو يعلم القاضي بخلاف المنقول  
وساقي في الدعوى ان شاء الله تعالى والله أعلم

### باب الشهادة على الشهادة

لا يفي حسن تأخير شهادة القرو عن الاصول (قوله تقبل فيما لا يسطر بالشبهة) أي يقبل أداء  
القرو عن حق لا تسقط الشهادة استحقاقا للشدة المحاجة لها إذا شهد الأصل قد يجز عن أداء الشهادة  
لبعض العوارض فلو لم تجز الشهادة على شهادة أدى إلى اقواء الحقوق ولهذا جازنا الشهادة على  
الشهادة وان كثرت إلا ان فيها شبهة من حيث البدلية أو من حيث ان فيها زيادة الاحتمال وقد أمكن  
الاحتراز عنه بحسن الشهود فلا تقبل فيما يندري بالشبهات كالمحدود والقصاص اطلقه فتمثل  
الوقف وهو الصحيح احياه وصروا عن اندراسه وتمثل التقرير وهو مصرح به في الاجناس وقضاء  
القاضي وكما به كافي الخاتمة وما في البسوط من ان الشاهدين أو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي  
بلدة كذا أحد فلا تقبل قد تقبل حتى ترد شهادة فلان لا يرد قضاء على قولنا لا تقبل في المحدود فان  
الشهود به فعل القاضي وهو مما ثبت مع الشبهات والمراد بالشهادة بالحد الشهادة بتوقيع أسبابها  
الموجبة لها مع ان في البسوط لا تقبل هذه الشهادة وتمثل القسب كافي خزنة المفتين وفي القصة أشهد  
القاضي شهودا اني حكمت لفلان على فلان بكذا فهو اشهاد داخل لا عبرة به والمحمور بشرط اه وفي  
بقيمة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اد الشاهد القاضي على فضائه الشاهدين الذين شهدوا في تلك  
الحادثة هل يصح اشهاد اياهما فقال نعم لكنه ينفصل عن القبول في الحكم اه (قوله ان شهد  
رجلان على شهادة شاهدين) أي كل من الشاهدين فعلى كل أصل شاهدين سواء كاماهما أو غيرهما  
وقال النافعي لا يجوز الا لاربعة على كل أصل اثنان لان كل شاهدين قائمان مقام واحد فصار  
كل امرأتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الاشادة رجلين ولان نقل شهادة  
الأصل من المحفوق فهما لو شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فقبل وقوله رجلا نوقع اتفاقا لانه يجوز  
ان يشهد على رجل وامرأتان لتمام النصاب وكذا لا يشترط أن يكون للشهود على شهادته رجلا  
لان المرأة ايضا تشهد على شهادتها رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط أن يشهد على شهادة كل  
امرأة نصاب الشهادة كذا ذكر الشارح وقد توهم المفتي في المحاوى انه قيد احترازا في فقال ولا  
تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط اطلق الرجلين فتمثل شهادة الان على شهادة الاب  
فانها حائزة وعلى فضائه لا يجوز كذا في الخلاصة وصح في خزنة المفتين وفي البرازية المحوازل على  
فضائه ايضا وفي كافي الحاكم وان شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر بحق لم تجز وكذا  
لو شهد كافران على قضاء قاص لكافر أو مسلم على كافر ولو شهد مسلمان على شهادة كافر حازت  
الشهادة اه (قوله لا شهادة واحدة على شهادة واحدة) أي لا تقبل اطلاق في الواحد الثاني فتمثل  
للمرأة لما قدمناه انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتها وللمرأة من الواحد الاول ما كان أقل من  
نصاب الشهادة فلذا قال في الخزانة ولو ان عشرة شهدن على شهادة واحد أو على شهادة امرأتين  
أو على شهادة امرأة لا يقبل الحاكم ذلك حتى يشهد معهن رجل اه وأشار الى انه لو شهد النصاب على  
شهادة واحد لم يقبل فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضي حتى يشهدا معا ثم لان

باب الشهادة على

الشهادة

تقبل فيما لا يسطر بالشبهة

ان شهد رجلا ن

شهادة شاهدين لا شهادة

ولحد على شهادة واحد

باب الشهادة على

الشهادة

(قوله وشمل التقرير بالحد)

الظاهر انه التبرير لانه

المصرح به في الاجناس

والأشهاد أن يقول أشهد  
على شهادتي أني أشهد أن  
فلانا أقر عسدي بكذا  
وأداء القصر عن أن يقول  
أشهد أن فلانا أشهدني  
على شهادته أن فلانا أقر  
عنده وقال لي أشهدني  
شهادتي بكذا ولا شهادة  
للقصر الأجوت أصله أو  
مرضه أو سفره

(قوله قد بقوله أشهد  
لأنه لو لم يقل له أشهدني  
بسمه أن شهد الخ) قال  
الرملي وفي السراج الوهاج  
تقلا عن النهاية أن هذا  
محله فيما إذا سمع في غير  
مجلس القضاء أو لم يسمع  
في مجلس القضاء هذا  
يشهد حازه أن يشهد  
على شهادته اه (قوله  
فما إذا سمع) أي  
الشاهدان معهما القاضي  
وفي النزاع به معهما من  
الحاكم بقول حكمت  
لهذا على هذا بكذا ثم  
نصب حاكم آخر لهما  
أن يشهدا به عليه أن  
معهما منه في الأمر وهو  
الاحوط والذي عليه علم  
الهندي و المتأخرون  
v (قوله علم الهدي)  
هو الامام المارديدي  
اه منه

الثابت بشهادتهم شهادة واحد كذا في الخزانة وفي الرزاز يفتقر إلى الأصل شهدا على رجل  
وأحدهما في شهادة فرعن آخر ثم شهدنا بعد نقل شهادة الأصل على شهادة نفسه لا تنقل لأدائه  
إلى أن ثبت شهادة واحد ثلاثة أرباع الحق وأنه خلاف موضع الشهادة ولو شهد واحد على شهادة  
نفسه خزان على شهادة غيره يصح اه (قوله والاشهاد أن يقول أشهدني شهادتي أني أشهدان  
فلانا أقر عسدي بكذا) لأن الفرع كالنائب عنه فلا بد من التعميل والتوكيل ولا بد أن يشهد عند  
القاضي لينقله إلى مجلس القاضي ولم يذكر المؤلف بعد قوله أقر عسدي بكذا أن يشهدني على نفسه  
لأنه ليس بشرط لأن من مع أقر غيره حصل له الشهادة وإن لم يقل له أشهدني كما قدمناه وإنما قالوا  
الفرع كالنائب ولم يجعلوا نائباً لما قدمناه من أن له أن يقتضي شهادة أصل وفرعين عن أصل آخر  
ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما أجاز الجمع بين الأصل والخلاف كذا في النبا وقد يقال أنه فرع عن  
تعدد حضوره لأن الأصل المحاضر فلا يضر الجمع لو حصل نائباً حقيقة أنه وجع بين أصل وفرع  
أصل آخر قيد بقوله أشهدنا لم يقل له أشهدني بسمه أن يشهدني شهادته وإن سمعها منه لما  
قدمناه وقد بقوله على شهادتي لأنه لو قال أشهدني بذلك لم يضر له الشهادة لأنه لفظا يحتمل لاحتمال  
أن يكون الأشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب وقيد على أنه لو قال شهادتي لم  
يضر له لاحتمال أن يكون أمراً بأن يشهد مثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لأن  
الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهد معهما القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلاف بين أبي حنيفة  
وأبي يوسف فيما إذا سمع في غير مجلس القضاء فمروا به وأبو حنيفة وهو لا يقسم ومنعه أبو يوسف وهو  
الاحوط اه وأشار به دم اشتراط قبوله إلى أن سكوت الفرع عند تصديقه يكفي لكن لو قال لأقل  
قال في القصة ينبغي أن لا يصير شاهداً حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه وفي المحاوي القدسي ولا ينبغي  
أن يشهد الأشهاد على شهادة من ليس به مثل شهد عنده اه (قوله وأداء الفرع أن يقول أشهدان فلانا  
أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عسدي بكذا وقال لي أشهدني على شهادتي بكذا) لأنه لا بد من شهادته  
وذكره في شهادة الأصل وذكر التعميل وهو الأوسط وقسمه خمس شينات ولها لفظ أطول من هذا فيه  
ثمان شينات وأقصرت أنه أربع شينات يذكر أمري فلان أن أشهد ما سقاط أشهدني وأقصرت من الكل  
ما فيه شينات بأن يقول أشهدني على شهادة فلان بكذا ذكره محمد في السير الكبير وهو اختيار الفقيه  
أي اللث وأبي جعفر وشمس الأئمة السرخسي وهو أسهل وأسر وأقصر وروى أن أبا جعفر كان  
يخالفه فيه علماء عصره فأخرج لهم الرواية يقرن السير فأتوا بالسوق قوله فلان تمثيل ولا فلا بد من  
بيان شاهد الأصل لما في الصغرى فهو الفرع يجب أن يذكر أسماء الأصول وأسماء آبائهم  
وأجدادهم حتى لو قال الأشهادان رجلين نعرفهما أشهدنا على شهادتهما أنها يشهدان بكذا أو قال  
لا نسهمما ولا نعرف أسماءهما لم يقل لأنها محتمل لاجتماعه لا عن معرفة اه والله أعلم (قوله ولا  
شهادة للفرع الأجوت أصله أو مرضه أو سفره) لأن جوازها عند الحاجة وإنما قس عند جواز الأصل  
وهذه الأشياء يتحقق العجز به وإنما اعتبرنا العجز بالبعد المسافة ومدة السفر بعيدة حكماً  
حتى أدركها بعد من الأحكام فكذلك سبيل هذا المحكم ومن أبي يوسف أن كان في مكان لو غدا إلى  
أداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله مع الأشهاد أحداً لمخوف الناس قالوا الأول أحسن وهو  
ظاهر الرواية كما في المحاوي والثاني أرفق به أخذ الفقيه أبو اللث وكثير من المشايخ وقال نفر  
الاسلام أنه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى وعن محمد أنه يجوز كيفما كان حتى وروى عنه أنه

ان كلام العالم والمادل مقبول وكلام الظالم والمجاهل لا الا لما جعل العادل ان احسن التفسير يقبل والا فلا ولا غناء ان علم قضاء  
 بلادنا ليس بشبهة فمسلان الحق الا في كآب القاضي للضرورة (قوله وتظاهر قوله اوسفر انه يجوز بحمد سفر الاصل الخ) في  
 كونه تظاهر كلامه ذلك نظر حيث كانت العلة العجز والازم ان يكون المرض الذي ١٢٣ لا يتقدمه المحذور عندنا وليس  
 كذلك فلما تدرغية

صدت السفر ولذا في  
 الهداية برده فقال او  
 يضيوا مسيرة ثلاثة ايام  
 ولياليها فصاعدا (قوله)  
 فانه يجوز لان العدل  
 لا يتم مثله فيعود  
 الصبر على غير ذلك  
 وعبرة الهداية وكذا  
 اذا شهد شاهدان فعديل  
 فان عدلهم الفروع مصح  
 والا عدلوا

اذا كان الاصل في زاوية المصدق وشهد الفرع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المصدق تقبل  
 شهادتهم ودل كلام المصنف ان السلطان لا يبرأ من ايجوز ان شهادتهما في البلده في القنية وتظاهر  
 كلامه المحصر في الثلاثة وليس كذلك فقد صرح في القنية بان الاصل اذا كانت امرأة متحدة يجوز  
 اشهادها على شهادتها وهي التي لا تتخاطب الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة او للصمام اه وفي  
 السراج الوهاج اذا كان شاهد الاصل محسوسا في المصر وشهد على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد  
 على شهادته واذا شهد عند القاضي هل يحكم بما قال في الذخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم  
 ان كان محسوسا في حين هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يفرجه من منته حتى يشهدون ثم يعيده  
 الى السجن وان كان في حين الوالي ولا يحكم به المحرور للشهادة يجوز اه واطلق في التذنب  
 حوازا بمجلس الاصل وقيد شهادته الفرع اى عند القاضي لان وقت التحمل لا يشترط له ان يكون  
 بالاصول عند لمس في خزنة المفتي والاشهاد على شهادته نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عند رضى  
 لوجل بهم العظم من مرض اوسفر او موت يشهد الفروع اه واطلق في مرضه وقيد في الهداية بان  
 لا يستطيع المحذور الى مجلس القاضي وفي شرح المجمع للصف المرض الذي لا يتقدمه المحذور  
 لا يكون عنرا اه وتظاهر قوله اوسفر انه يجوز بحمد سفر الاصل فان تجاوزت يوم مصره فاصدا  
 ثلاثة ايام ولياليها وان لم يسافر ثلاثا وتظاهر كلام المشايخ انه لا يضمن غيبة الاصل ثلاثة ايام ولياليها  
 كما افصح به في الحاشية (قوله فان عدلهم الفروع مصح) اى قبل تعديلهم لانهم من اهلوه وفي المحصر  
 وهو تظاهر الرواية وهو الصحيح لان الفرع نائب ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالنقل ينتهى  
 حكم النيابة فصبرا جنيبا فيصح تعديله اه وللرادان الفروع معروفا بالعدالة عند القاضي  
 فعديل الاصل وان لم يعرفهم فلا يضمن تعديلهم وتعديل اصولهم واما المأول فمرجه الله تعالى  
 الى ان احد الشاهدين لو عدل صاحبه وهو معروف بالعدالة عند القاضي فانه يجوز لان العدل  
 لا يتم مثله واختاره في الهداية ونقل فيمقولين في النهاية والمحاصل كافي الحاشية ان القاضي ان  
 عرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف احدهما دون الاخر سال عن لم يعرفه  
 واذا شهد الفروع على شهادة اصل فردت شهادته لنقص الاصل لا تقبل شهادة احدهما به وذلك  
 اه (قوله ولا عدلوا) اى ان لم يعدلهم الفروع ولم يعرفهم القاضي بالعدالة سال عنهم وهذا عندنا  
 يوسف وقال مجمل لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوا لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في  
 يوسف ان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قد يجنى عليهم واذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة  
 كما اذا حضر وانا نفهم وشهدوا كذلك في الهداية والكافي وتظاهر انه يجوز للفرع الفصل  
 والاداء وان لم يعرف عدالة الاصل وفي خزنة المفتي الفرع اذا لم يعرف الاصل بعدالة ولا غيرها  
 فهو عسي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط له وقالوا الاساءة انهم من الكراهة وقوله

احدهما الاخر يجوز  
 لما قلنا ان من انه اهل  
 التزكئة غاية الامر ان  
 فيه منفع من حيث  
 القضاء اشهادته ولكن  
 العدل لا يتم مثله كما  
 لا يتم في شهادته نفسه  
 كيف وان قوله مقبول  
 في نفسه وان ردت شهادة  
 صاحبه فلا تامة انتت  
 وقوله غاية الارأى غاية  
 ما برزانه منهم بسبب ان  
 في تعديله منفعة لهم  
 حيث تنفيس القاضي  
 قوله على موجب ما يشهد  
 به قلنا العدل لا يتم مثله  
 ما ذكرت من الشبهة

فان مثلها ثابت في شهادة نفسه فانما تضمنت القضاء بها فكان الشرع لم يعتبر مع عدالة ذلك ما هنا كذا ما تضمن فيه والا لانسداد  
 الشهادة اه مخلصا من النها بقول الفتح ومظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم (قوله الاساءة انهم من  
 الكراهة) اقول هكذا كره في شرحه على المنار ولكن الذي رأيت في التقرير شرح اصول الزوى والتحقيق شرح الاخيبي  
 وغيرهم ان الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة ارادهم الترميمية ومن قال انهم ارادهم الترميمية

(قوله اي الاستهادان قالوا الخ) هذا قسم الزبلي كلام للصنف قال في الدرر اقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحه وسائر  
المستبررات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة وما اقتضت في الكافي ولا يخفى على احسن فائدة الاشهاد للشهادة فكيف يصح  
تفسيرها به ولعل منشاغطة قولهم لان التعميل لم يثبت للتمارض فان معنى التعميل هو الاشهاد ونفى عليه ان التعميل لا يثبت  
اي اذا انكر اصل الشهادة بل هذا ابلغ من انكار الاشهاد لانه كايه في التصريح اه وفي الشريعة لا يثبت  
المرحوم جوي زاده اقول لم ير الزبلي ١٤٤ تفسير لفظ الشهادة بالاشهاد بل اراد ان مدار بطلان شهادة الفرع على انكار

الاصل للأشهاد حتى  
يبطل ولو قال في شهادة  
على هذه الحادثة لم يكن لم  
اشهد والمذكور في المتن  
تصور المسئلة في صورة  
من سور في انكار الاشهاد  
وهي صورة انكار  
الشهادة رأسا اذ لا شك  
في قووات الاشهاد في هذه  
وتبطل شهادة الفروع  
بانكار الاصل الشهادة  
الصورة ايضا وان لم  
المراد بما في المتن حصر  
البطلان بصورة انكار  
الشهادة ولم ينف عليه ان  
التعميل لا يثبت أيضا  
مع انكار اصل الشهادة  
وانما يكون خافيا عليه لم  
توهم عدم بطلان شهادة  
الفرع حينئذ وحاشاه من  
ذلك وافتقد معرفت ان  
البطلان بصورة انكار  
الشهادة رأسا وصورة  
الاقصر اربها وانكار  
الاشهاد تحققت ان كون  
التركيب ابلغ في الانكار

والاصدق بصور الاولى ان يسكتوا وهو المراد هنا كما اوضح به في الهداية الثانية ان يقول  
الفروع للقاضي بعد السؤال لا تخبرك بغيره في الثانية على الخلاف بين الشافعيين فقوله لا تخبرك  
عنبرة قولهما لا تعرف الاصل اعدل أم لا وذلك كالحصاف ان عدم القبول جواب ظاهر الرواية كما  
ذكره القاضي الامام على السند في شرح أدب القاضي وذكر المحلوف ان القاضي يقبل شهادتهما  
ويسأل عن الاصل وهو الصحيح لان الاصل في مستور ووجه المشهور ان قوله لا تخبرك جرح  
للاصول واستشهد المحصاف قال الاتري انهما لو شهدا عند القاضي على شهادة رجل وقال للقاضي  
ان اتهمه في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهما على شهادة فكذا اذا قال لا تخبرك ووجه رواية  
ابي يوسف ان هذا يحتمل ان يكون جرحا ويحتمل ان يكون توقفا فلا يثبت الجرح بالشك كذا في  
الفتاوى الصغرى الثالثة ان يقول الفرع للقاضي ان اتهمه في الشهادة فان القاضي لا يقبله كذا  
في الثانية وهو ما قدمناه من شاهد المحصاف (قوله وتبطل شهادة الفروع بانكار الاصل الشهادة)  
اي الاشهاد بان قالوا لم نشهدهم على شهادة تناها قولنا وباتهم الفروع لم تقبل لان التعميل لم  
يثبت للتمارض بين المحرمين وهو شرط قيد بالانكار لانهم لو سلموا فاسكتوا لم يبطل الاشهاد كذا في  
المجلاصة وفيها معز والى الجامع الصغير اذا شهدا على شهادة رجلين انه اعتق عبده ولم يقض  
بشهادتهما حتى حذر الاصلان ونها الفروع عن الشهادة مع النهي عند طاعة المشايخ وقال  
بعضهم لا يصح الاول انظر اه وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان البروى عنه اذا انكر  
الرؤية بطلت الرواية كذا في الخلاصة وهي مسألة الاصول واستدل كل في فتح القدير على المشايخ  
بالمسائل التي انكرها ابو يوسف على محمد بن عيسى عليه السلام وغيره وقدمناه في الصلاة وذكرناه  
في شرح المنار وفي الخلاصة لونهما عن الرواية وسماه الرواية عنه اه فعلى هذا يفرق بين الشهادة  
والرواية على قول الصلابة وما يبطل الاشهاد خروج الاصل عن اهلية الشهادة كما في خزنة  
المقتن واذا حذر الاصلان افسدوا جميعا وارادوا حثما فبطلت شهادة الفروع اه وما يبطله  
ايضا حضور الاصل قبل القضاء قال في الثانية ولو ان فردا شهد واعلى شهادة الاصول ثم حضر  
الاصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع اه وظاهر قوله لا يقضي دون ان يقول بطل  
الاشهاد ان الاصول لو قالوا بعد ذلك قضي بشهادتهم وذكر في كتاب القاضي الى القاضي اذا كتب  
لديكم كتاب ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل ان يقضي المكتوب اليه بكتابه لا يقضي بكتابه كالمحضر  
شاهد الاصل اه وفي النتيجة سئل المحمدي عن قاض قضى لرجل ملك الارض بشهادة الفروع

غير مراد اه ما قاله الفاضل وصورة انكار الشهادة ما قاله في الجوهر تو ان انكر شهود  
الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بان قالوا ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وقاوا ثم جاء الفروع بشهادتهم  
في هذه الحادثة وقاوا لم نشهد الفروع على شهادة تناها فان شهادة الفروع لم تقبل لان التعميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله مع  
النهي عند طاعة المشايخ) يعني فلو غاب الاصول ليس لهم ان يشهدوا على شهادتهم لان الاشهاد قد يبطل بينهم فلا يفتى ما ساق  
انه اذا حضر الاصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع فلا يقال لا حاجة الى النهي هنا تامل (قوله وظاهر قوله لا يقضي الخ)

ثم جاء الأصول هل يبطل الغرور فقال هذا يختلف بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة  
الأصول يبطل ومن قال القضاء يقع بشهادة الغرور لا يبطل له وهذا الاختلاف بحسبان  
القضاء كيف يبطل بحضورهم وانما ظاهر علمه (قوله ولو شهد على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان  
الفلانية بالف وقالوا خبرنا انهما يعرفانها بما رأينا فقالا لا ندري أهي هذه أم لا قيل للذي هات  
شاهدين انها فلانة) لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحقق وللذي يدعي الحق على المحاضرة  
فقطها غير فلا بد من تقريرها تلك النسبة فظهر هذا اذا حملوا الشهادة ببيع محمد وذكر حدودها  
وشهد وأعلى المشتري لا بد من آثرين يشهدان على ان المحضود بها في يد المدعي عليه وكذا ان أنكر  
المدعي عليه ان المحضود المذكور في الشهادة حدود ما في يديه وأشار للمؤلف رحمه الله تعالى بقوله على  
فلانة في آخره الى أنه يشترط في الأشهاد الاعلام باقضى ما يمكن ولذا قال في الخاتمة رجل أشهد رجلا  
على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين عند الأشهاد بقوله أشهد ان فلان بن  
فلان هذا أقر عندى ان فلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الأشهاد صحيحا وان كانا غائبا  
أو أحدهما حاضرا والآخر غائبا أو ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما أو الميت منهما الى أبيه  
وجده أو بيتهم وما يعرف به لان مجلس الأشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة  
الاعلام باقضى الامكان يشترط في الأشهاد اه وفي النزاهة وفي طلاق شيخ الاسلام اقران عليه  
لفلان بن فلان الفلاني كذا بلغاه رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أدت به رجلا ثم معي بذلك  
صديق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اه وفي وصايا الخاتمة قال للربيع رجل على الف درهم  
يعطى المال كله للورثة ولا يوقف شي ولو قال لمحمد على الف درهم دين ولا يعرف محمد وقف مقدار  
الدين اه وفي المصباح فلان وفلانة يدون الف ولام كناية عن الاتساع وبهما كناية عن البهائم  
يقال ركبت الفلانة وحلبت الفلانة (قوله وكذا كذب القاضي الى القاضي) لانه في معنى الشهادة  
على الشهادة الا ان القاضي لكامل ديانته ووفور ولا يتغير بالنقل ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى  
جواب المدعي عليه ولا بد منه وأنه ان قال لست انا فلان بن فلان الفلاني كان البيان على المدعي  
وان أقراته فلان بن فلان وادعى الاشتراك في الاسم والنسب كان اليبان على المدعي عليه ولذا قال  
في الخاتمة القاضي اذا كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي  
عليه لست انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي للذي أتم  
البيعة انه فلان بن فلان فان قال المدعي عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الخلل أو القضاء وفي  
هذه المحارة أو في هذه البلدة رجل غريب بهذا الاسم يقول له القاضي امت ذلك فان امت ذلك  
تدفع عنه المحضومة كالوعم القاضي بمشاركه في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم  
والنسب لا يتعين هو الكاتب وان لم يثبت ذلك يكون صحيحا وان أقام المدعي البيعة انه كان باسمه  
ونسبه رجل آخر ومات ذلك لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم  
ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم موت ذلك الرجل بعد تاريخ الكاتب لا يقبل كتاب القاضي وان  
كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل اه (قوله وان قالوا فهم القيمة  
لم يحز حتى ينسبها الى غنمها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بني تميم لانهم  
قوم لا يصحون ويحصل بالنسبة الى الغنم لانها خاصة وفسر في الهداية الغنم القيمة الخاصة  
وفي الشرح بالمجد الأعلى وفي المصباح الغنم بالكسر وبالكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن

ولو شهد على شهادة رجلين  
على فلانة بنت فلان  
الفلانية بالف وقالوا  
أخبرنا انهما يعرفانها بما  
رأينا فقالا لا ندري أهي  
هذه أم لا قيل للذي  
هات شاهدين انها فلانة  
وكذا كذب القاضي الى  
القاضي ولو قال فمما  
القيمة لم يحز حتى ينسبها  
الى غنمها

على هذا ما كان ينبغي  
عليه المحض ومن مغلطات  
الأشهاد

وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهو مذكر لانه بمعنى الثغر والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيها  
 اتخذ اه وفي المصباح الفخذ خرافات اولها الشعب ثم القليلة ثم الفصيلة ثم العصاره  
 ثم البطن ثم الفخذ وقال في غير الفصيلة بعد الفخذ الشعب يقع الشين بجميع القبايل والقبايل  
 بجميع العماثر والعماثر بكسر العين تصح البطون والبطن بجميع الاخذ والفخذ بجميع الفصائل  
 وفي القاموس الفخذ ككتف ما بين الورك والساق وحي الرجل اذا كان من اقرب عشرين اه  
 وذكر الرخصري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعماثر وبطن وفخذ وفصيلة فخصر  
 شعب وكذا ربيعة ومذرج وجر وسميت شعوب بالان القبائل تنسب منها وكنانة قبيلة وقرين  
 عماره وقري بن وهاشم فخذ والعاس فصيلة فعلى هذا لا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسب اليه  
 الفصيلة لانها دونها ولذا قال الله تعالى وفصلته التي تقويه ومنه من ذكر بعد الفصيلة العشرة  
 وعامة في فصل الكفاءة من النكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب  
 لا يضمن ذكر الاسم والنسب والتسمية الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد ولا يضمن ذكر الجدة خلافا  
 للثاني مان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كعمي وبخاري لا يكفي وان الى الحرفة  
 لا الى القبيلة والجمل لا يكفي عند الامام وعندهما ان كان معروفا بالصناعة يكفي وان نسبا الى زوجها  
 يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان بن فلان الفلاني على فلان السدي عند فلان بن فلان  
 الفلاني كفي انما قال انه ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم المولى واسم ابيه لا غير ذكر الرخصي انه  
 لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه يفتي لمحصل التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وابوه  
 وان ذكر اسم العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص لا يكفي على ما ذكره الرخصي وكفي على  
 على ما ذكره شيخ الاسلام لو جوه ثلاثة وان لم يذكر قبيلته الخاص لا يكفي وان ذكر اسم العبد  
 ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه افتى الصدوق وحديثه ثلاثة اشياء  
 وشرط الحاكم في المختصر التعريف ثلاثة اشياء بالاسم والنسب الى الاب والتسمية الى الجدة والافتد  
 او الصناعة والاصح ان النسبة الى الجدة لا يضمن ان كان معروفا بالاسم الجدة مشهورا كشمس الامام  
 ابي حنيفة يكفي ولا حاجة الى ذكر الاب والجدة وفي الدار كذا الخلاف وان مشهورة لا يضمن ذكر  
 المحدود عنده وعندهما هي كالرجل ولو كفي بلا تسمية لم تقبل الا اذا كان مشهورا كاسم الامام ولو كتب  
 من ابن فلان الى فلان لم يجز الا ان اشهر كان ابي لسل ولو كتب الى ابي فلان لم يجز لان الجزء  
 ينسب الى الكل لا العكس كذا في السراية ثم قال وبشرط نظر وجهها في التعريف وان اراد  
 ذكر حليتها بترك موضع الحلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية او على الكاتبة لانه ان  
 حلاها الكاتب لا يجد القاضي يدان ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيها ذكرنا نظر رجل  
 واحد فكان أولى وهل بشرط شهادة الزائد على عدلين في انما قاله بنت فلان ام لا قال الامام لا بد  
 من شهادة جماعة على انما قاله بنت فلان وقالوا شهادة عدلين تكفي وعنه الفتوى لانه ايسر اه  
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة الى الفخذ لا تكفي عن الجدة في الهداية ثم التعريف وان كان يتم  
 بذكر الجدة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهره وايه فذكر الفخذ يقوم مقام الجدة  
 لانه اسم الجدة الاعلى قبل منزلة الجدة الادنى اه وكذا قيل في الزاوية للفخذ بجميع غير جميعها  
 عتبه آغا وفي خزانة الفتن ولو ذكر لقبه واسم ابيه قبيل يكفي والاصح انه لا يكفي فاذا قضى  
 قاض بدون ذكر الجدة ينفذ وفي فتاوى قاضيان وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه

(وهو والصحيح ان النسبة  
 الخ) ساقى رده (قوله  
 وهل بشرط شهادة الزائد  
 على العدلين في انما قاله  
 الخ) قال الراسلي قال  
 الطرابلسي في معنى  
 المحكم ولو عرفها رجلان  
 وقالوا نشهد انها فلانة  
 بنت فلان حل للشاهد  
 أن يشهد وقالوا في لفظ  
 الشهادة من التاكيد  
 ما ليس في لفظ التحريم لانه  
 عين بالله تعالى معنى ولو  
 كان بلفظ الجحرا لا يجوز  
 عند ابي حنيفة لو اخرج  
 جماعة لا يمكن قواطعهم  
 على الكذب وعندهم ما لو  
 اخرجهم عدلان انما قاله  
 بنت فلان بن فلان يجل  
 له الشهادة اه فانظر  
 ما بينه وبين ما هاتين  
 المخالفة وقدم في شرح  
 قوله انه ان يشهد بها  
 مع اوراقى عن الفتاوى  
 الصغرى ماوافق ما  
 ذكره هنا فتأمل والذي  
 يظهر ان ما في معنى  
 المحكم هو والاعتبار  
 ذكره من العلة ما قبل  
 (قوله وفي خزانة الفتن  
 الخ) قال في الفتح ولا يخفى

ان ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة حدوا الى صناعته ومحلته بل لثبت بذلك الاختصاص وبزول الاشتراك فانه كلما يتفق اثنان في اسمهما واسم أيهما وجد معاً وصناعتهما ولقبهما فهاذا كعن فاضحان من اوله لم يعرف مع ذكر المحل لا يكتفي لذلك الاوجه من مائة نقل ١٣٧ في الفصول من ان شرط التعريف

ذكر ثلاثة أشياء غير انهم احتلفوا في القلب مع الاسم هل هما واحد اولا (قوله) وقيد باقراره الخ قال الرمي الذي يقتضيه التحقيق ماسا في انه يحكم به في كل ما يقين به كذبه فامل (قوله) وزاد شيخ الاسلام الخ قال الرمي قد جوزوا

ومن اقرانه شهدوزا يشهروا يعز

الشهادة بالوثق لمن سمع من ثقة موثوقة اذا أخبره به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جزم بالشهادة بالوثق ونفسه حيا قطع كذبه فكان ينسب أن لا يجزم بل يقول أخيراً فلان أو سمعت من الناس أو أشترى عندي ذلك ونحوه ففي مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهروا يعز تأمل (قوله) وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة الخ قال الرمي قال في فصول العبادي شهدا ان فلان على هذا الرجل ألف

لا يحتاج الى ذكر الجحدوان كان لا يحصل الا بذكر الجدل يكتفي والمدينة والقرية والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان الرجل يعرف باسمه واسم أبيه وجدته لا يحتاج الى القلب وان كان لا يحصل الا بذكر القلب بان كان يشاركه في السر غيره في ذلك الاسم والقلب حكما في أحد من محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به لان في ذلك السر يشاركه غيره فالخاص ان الاعتبار انما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وفي ايضاح الاصلاح وفي العمدة كرا الصناعة منزلة الفخذ لانهم ضعهوا أنسابهم (قوله) ومن اقرانه شهدوزا يشهروا يعز أي لا يضرب ولا يضرب ويحس لان عمر رضي الله تعالى عنه ضرب شاهد الزور وأربعين سوطا معهم وجهه ولان هذه كبيرة تبعدي ضررها الى العباد وليس فيها حقد معتد فيعزروا لان شريها كان يشهروا ولا يضربه ولان لا تجاز به بل بالتهديد فيكتب به والضرب وان كان مبالغة في الزجر ولكنه يقع ما يقع من الرجوع فوجب التحقير نظر الى هذا الوجه وحديث عمر رضي الله عنه مجول على السامعة بدلالة التبليغ الى الاربعين والتضمين وفي السراجة الفتوى على قوله ويرجى فتح القدير قوله ما قال انه الحق اطلق من اقر فعل الرجل والمرأة قال في كافي الحاكم والرجال والنساء في شهادة الزور سواء وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد عوت واحد فيمضي حيا كذا في فتح القدير وتظايره انه يشهروا يضافه وخروج ما داردت شهادة له تهمته أو خلفته بين الشهادة واللعن أو بين شهادتين فانه لا يعز ولا لا يدري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب المدعي لنسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبيئة حجة الاثبات في اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان والتعزير بذكره الشارح وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التهاثر ان يشهد ان هذا الشيء لم يكن فلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن فلان على فلان دين ومن شهد ان هذا لم يكن قد شهد بالباطل والحاكم بعلمه انه كاذب اه وتظايره انه من قبيل الزور فيعز رفعه على هذا عز راقرانه أو يثقن كذبه وانما يذهب كره المؤلف اما لندره وانما لانه لا يحصل ان يقول كذبت أو نكثت ذلك أو سمعت ذلك قد شهدت وهما بمعنى كذب لا اقراره بالشهادة بغير علم بجعل كانه قال ذلك كذا في البينة وجعل في ايضاح الاصلاح نظير مسألة تلوونه حيا بعد الشهادة بوجوه أو قتلته ما لا يشهدوا برؤية الهلال فخصي ثلاثون يوما وليس في السماء علم ولم ير الهلال والارز وفي الفتنة الكذب كافي المصباح وفي القاموس الزور بانهم الكذب والشرك بالله تعالى واعباد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس القضاة وما بعد من دون الله تعالى والقوة وهذمو فاق بين لغة العرب والقرص ونهر صب في دجلة والراي والسقل والباطل الى آخره وذكر القاضي في تغيير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون الشهادة الباطلة

(١٨٩ - ص ١٨٩) درهم قضى القاضي بشهادتهما وأمر للمدعي عليه بدفع المال وهو الألف الى المدعي ثم أقام المدعي عليه البينة على البراءة فقال الشاهدان ان المدعي عليه بالخمار في تضمن المدعي أو الشاهدان لانها حقا عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا شامنين فقرا اه وتظايره ان الشاهد يكون شاهدا وزورا ان يجهل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير براء الله تعالى اعلم كذا في



باب الرجوع عن  
الشهادة

(قوله وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يعض وجهه إذا رآه سياسة) قدم في كتاب المحمود أن القاضي ليس له المحكم بالسياسة بل المحكم بالامام وليس فيما ذكره هناك دليل عليه بل ما قدمه من أن عمر رضى الله عنه فعله يدل على ما ذكره في كتاب المحمود قاله بعض الفضلاء (قوله واعتقدوا مقدار مدة قوته) تقدم قبل قوله والاقول نقلا عن الخلاصة لو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد قبل من غير مدة تأمل

باب الرجوع عن  
الشهادة

(قوله وترجم له بالباب) خلافا للهداية (أقول) يوجد في بعض النسخ الترجمة بالكاتب موافقا للهداية ويوجه أن تحت أبوابا متعددة يمكن للمنفذ ذكر بعضها وإن لم يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضا كما سذكره المؤلف وشأن المتن الاختصار ولذا ترجم في التارخانية

أولا يعضرون محاضر الكذب وأن مشاهدة الباطل شرك فيه اه وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عدا وفي فتح القدير ولو قال غلطت أو نلت ذلك قبل هما معنى كذبت لأقراره بالشهادة بغير علم وبخلافه ما ذكره الشارح أنه جعلهما كسب فلا تعزير وهو الظاهر والتشهير في اللقمة من شهره بالتشديد رفعه على الناس كافي القاموس وأبرز كافي المصباح وعند الفقهاء كافي الهداية ما نقل عن شرح انه سكان بيعته إلى سوقه كان سوقا إلى قومه كان غير سوقى بعد العصر أجمع ما كانوا يقولون شر بما قرئتم السلام ويقول أنا وجسنا هذا شاهد الزور وأحذر وه وحذروه الناس اه وبعثهم أه وأنه أهم من أن يكون ماشيا أو راكبا وعلى بقرة كما يفعل الآن وأما التضميم فقال في المصباح المصنوع وزان غراب سواد القدر وسهم الرجل وجهه سوده بالمصنوع وسخا الله وجهه كأيته عن المقت والغضب اه وقدمنا في دليلهما أن عمر رضى الله عنه يعض وجهه وإن الامام جعله على السياسة وهو تأويل شمس الأئمة وأوله شيخ الاسلام بالتفصيل بالتفصيح والتشهير فإن المحمل يسمى سوادا بما قال الله تعالى وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا كذا في النسخة وظاهر كلامهم أن القاضي أن يعض وجهه إذا رآه سياسة وفي فتح القدير يعض إلى المغنى ولا يعض وجهه بالحاء والمجاء وانما يعض قوله لا يعزير ولا يضرب لأن التشهير تعزير والحاصل الاتفاق على تعزير غيره اه كفى بتشهيره في الاسواق وقد يكون ذلك أشد من ضربه خفية وهما أضافا إلى ذلك الضرب كافي فتح القدير وأطلق في تشهيره فعل الاحوال كلها وقدمه الامام المحاكم أحمد الكاتب بأن لا يعلم رجوعه بأي سبب كان فعلى الاختلاف أما أن يرجع تابيا فادام يعض رجاها وإن رجع مصرأ على ما كان فاه يعض رجاها أي يضرب وذكر شمس الأئمة أن التشهير قولهما أضافهما يقولان بالتشهير والضرب والمجس والكل مغرض إلى رأى القاضي واختلاف قبول الشهادة إذا تاب قالوا إن كان ما سبق قبل لأن المحامل له عليها فقه وان تاب ونظر صلاحه قبل الزوال الفسق وإن كان عدلا أو مستورا لا تقبل أبدا وعن أبي يوسف قبولها وبه يفتى واختلاف مقدار مدة قوته والصحيح التقوى إلى رأى القاضي اه والله أعلم

باب الرجوع عن الشهادة

مناسبة لشهادة الزور وظاهره وان الرجوع لا يكون غالبا إلا لتقدمه عدا أو خطا وترجم له بالباب خلافا للهداية المترجم كذا اذ ليس له أبواب متعددة وهو وإن كان رفعا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة والكلام فيه في مواضع الاول في معناه لنسخة قال في المصباح يرجع من سفره وعن الامر يرجع رجوعا ورجوعا ورجوعا قال ابن السكيت هو نفس الذهاب اه الثاني في معناه اصطلاحا فهو نفي ما أنفته كذا في النسخة والثالث في ركنه وهو قول الشاهد رجعت مما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادة فلو أنكراه لم يكن رجوعا كافي خزانة المفتبين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره ومائذ لم يثبت قبول البيعة على رجوعه وعدم استحلافه إذا أنكركا كسابق الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر مشرور مرغوب فيه ديانة لأنه خلاص من عقاب الكبيرة اه وذكر الشارح أن شهادة الزور كتمان الشهادة بالمحق سواء فاذ شهد بزور عدا أو خطا وجبت عليه التوبة فهو لا تصح الاعتدال المحاكم ولا يمنع منها الاستحياء من المخوفين وفيه تدارك ما ألف بالزور اه

السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والاخر إلى نفسه فالاول وجوب الضمان  
ويحتاج إلى بيان ثلاث تسميه وشرايطه ومقداره فقيهه اتلاف المال أو النفس بها فان وقت اتلافها  
انقضت سببا لوجوب الضمان والاتلاف لا يلزمه مخرقة المباشرة توسيقي يانه مفصلا وشرايطه  
كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلفين بعينها فلا ضمان لو رجع عن منفعة كالنكاح  
بعد الدخول ووهن عند زنده اعلى المؤخر للسبب آخر باجانبها باقل من أجر مثلها ثم رجعا وان يكون  
الاتلاف بغير عوض لانه بعض اتلاف صورة لا معنى وقد راجع الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب  
والحكم يتغير بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه فنوعان وجوب المحقق شهادة الزا سواء كان قبل  
القضاء أو بعده للنفذ منهم ولو بعد الامضاء رجعا صككان أو جلدًا أخلافا لفرق في الرحمة وجوب  
الضمان وهو الذي عليه بيان رجوعا بعد الرحمة لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير  
عليه سوى شهادة الزا ناس تعبد الشهادة بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان  
لو اتلفا حقا من المحقوق كالغفوس القصاص وشهادته ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم النعمة أو اسقاما  
غيرا من الخيارات كذا في التنف ولا فرق في وجوب التعزير بين كونه قبل القضاء أو بعده وفي  
قصر القدير ولا يخلو عن نظر لان الرجوع ظاهر في انه توبة من تعمد الزور ان تعمدوا التهور  
والجهالة ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا عن ذنب ارتفع بها وليس فيه حكمة مقدر اه  
قلت ان رجوعه قد يكون لقصد اتلاف الحق ونحوه وان يكون المشهود عليه غرر بمال المأذون كرهولكنه  
خاص بما قبل القضاء وأما بعده فقد يظن بجهالة انه اتلاف على المشهود به مع انه اتلاف لماله  
بالغرامة (قوله ولا يصح الرجوع الا عند القاضي) لانه فسخ الشهادة فنقض بما عتص به  
الشهادتين بمجلس القاضي ولان الرجوع توبة وهي على حسب الجناية قال السر بالسر والاعلان  
بالاعلان اطلقه فعمل القاضي للمشهود عنه وغيره فاذ لم يصح الرجوع عند غير القاضي ولشرايطها  
كأن فسخ القدير وادعى المشهود عليه رجوعهما أو ادعى منهما لا يخلو فان وكذا لا تقبل بينته علمهما  
لانه ادعى رجوعا باطلا حتى لو أقام بينته انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل لان السبب  
صحح ولو أقر عند القاضي انه رجع عند غير القاضي فانه صحيح وان أقر برجوع باطل لانه يحصل  
انشاء الحال وفي خزائنه للفتن اذ رجعا عن شهادتهما وأشهدا بغيره على انهما لاجل الرجوع  
ثم بعد اذ ذلك فشهد عليهم المشهود بالمال من قبل الرجوع والضمان لا تقبل اذا تصادقا عند القاضي  
أن الاقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان وفي المصط ولو ادعى رجوعهما عند القاضي  
ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تجمع منه البيضة ولا يخلو عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصح  
موجب الضمان بالاتصال القضاء به كالشهادة اه (قوله فان رجعا قبل حكمه لم يقض بها) لان  
الحق انما يثبت بالقضاء والقاضي لا يقضي بكلام متناقض وقد علمنا انه يعز رقب الحكم ايضا اطلقه  
فعمل ما لور رجعا عن بعضها كمال شهادته بدارو بنائها أو بان وولدها ثم رجعا في البناء والولم يقض  
بالاصل كافي جامع الفصولين محللان الشاهد فسق نفسه وشهادة الفاسق ترد وفي نسبة المتقي  
شهدا على رجل فلم يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما رجعا عن تلك الشهادة فان كان  
الذنان أخيرا عنهما بالرجوع بغيرهما القاضي وبعد لهما وقف الامر ولم يقض بشهادتهما شهدا انه  
سرق من هذا ثم قال لا غلظا ووهنا بل سرق من هذا لم يقض بها أصلا لانها أقر بالثقله شهدا  
لرجل ثم زاد اقرها قبل القضاء بها أو بعده وقال أو هذان كذا عدلين غير متهمين قبل ذلك منهما

ولا يصح الرجوع الا عند  
القاضي فان رجعا قبل  
حكمه لم يقض بها

بالكتاب وذكر تحت ستة  
عشر فصلا ساقتها على  
نق وبه اندفع ما وجه  
به كلام المصنف مشرا  
به الى الاعراض على  
الهداية (قوله التعزير)  
المراد بالتعزير التشهير  
قوله لان الرجوع لا يصح  
ولا يصح موجب الضمان  
الاتصال القضاء به  
قال في الفقه زاد جماعة  
في صحة الرجوع ان يحكم  
القاضي برجوعهما  
ويضمنهما المال واليه  
أشار المصنف ونقل هذا  
من شيخ الاسلام واستبعد  
بعض من المحققين توقف  
صحة الرجوع على القضاء  
بالرجوع أو بالضمان  
ونرى بعض المتأخرين  
من مصنفى الفتاوى  
هذا القيد ذكره انما  
تركه تعريلا على هذا  
الاستبعاد

(قوله وشمل ما اذا شهد اطلاقها الى آخر القول) مقدم عن محله وحقه ان يكتب في آخر القول الاستية وقد رأيت في بعض النسخ كذلك (قوله ثم رأيت بعد ١٤٠) ذلك في فتح القدير اخرج وهكذا قال في البرازية ثم رجع الى قوله سبأ وعليه استقر

المذهب اه ومثله في التارخانية برز الخط فانه نقل عنه ان ابا حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قولهما والظاهر ان المراد به الخطيب البرهاني لما بعده لم ينقض وضعا ما أتلفا للشهود عليه اذا قبض المدعي المال ذكر المؤلفان ما في الخطيب السرخسي ليس فيه التفصيل (قوله وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم) كذا في النسخة وهي عبارة غير محررة لان صاحب الجمع قال في شرحه اذا قبض المدعي المال ديننا كان أو صنوا وأصحاب الفتاوى لم يقيدوا (قوله وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر) أقول عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا متبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمنيا المال الذي شهد به

اه وشمل ما اذا شهد اطلاقها ثم تزوجت فرجع أحدهما لم يفرق بينهما وبين زوجها واختلقا فيما اذا تزوجها أحدهما ثم رجع في الكافي للحاكم ان السرخسي لم يفرق بينهما وبه كان يأخذ أبو حنيفة وقال محمد لا يصدق على ابطال شهادته الاولى ولكنه يصدق في حق نفسه فان كان تزوجها ففرق بينهما ورجع أبو يوسف الى هذا القول بعد ذلك اه وقد افاد قوله لم ينقض ان الشهوده وعليه سيمان بمقتضاء وان علما ان الشهود زور فلو شهدا عليه بالطلاق الثلاث وقضى به ثم رجعا والزوج يعلم انهما كاذبان لم يسعه ان يقر بها كذا في الكافي للحاكم وقد راجع لانه لو ظهر ان الشاهد عبد أو محدود في قنف يبطال القضاء ويرد المال الى المقتضى له كذا في كافي الحاكم (قوله وبعده لا ينقض) أي ان رجعا بعد الحكم لم ينقض القضاء لان آخر كلامهم يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالانقضاء ولانه في الفلانة على الصدق مثل الاول وقد ترجع الاول ما اتصل القضاء به أطلقه فتعلم ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدة أو دونها أو افضل وهكذا لم يقيد في أكثر الكتب متونا وشروحا وفتاوى وفي خزنة المفتين معزا الى الخطيب ان سكان الرجوع بعد القضاء ينظر الى حال الراجع فان كان حاله عند الرجوع أفضل من حاله وقت الشهادة في العدة لا يصح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التزبر وينقض القضاء ويرد المال الى الشهود عليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدة أو دونه وجب عليه التزبر ولا ينقض القضاء ولا رد الشهود به على المشهود عليه ولا يجب الضمان على الشاهد اه وهو غير صحيح عن أهل المذهب بخلافته ما نقلوه من وجوب الضمان على الشاهد اذ رجع بعد الحكم وفي هذا التفصيل عدم تضمينه مطلقا مع انه في نقله من ادق لانه قال اول الباب بالضمان موافقا للمذهب ثم صكت في الخطيب للامام رضي الدين السرخسي الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة من غير تفصيل فهو وان احتمل أن يكون في الخطيب البرهاني لكن القول به لا يصح عن المذهب فانهم نقلوا عدم الضمان عن الشاخي ثم رأيت بعد ذلك في فتح القدير ان هذا قول أبي حنيفة الاول وهو قول شعبة جاد ثم رجع عنه الى انه لا ينقض القضاء ولا رد المال الى المقتضى عليه على كل حال ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد (قوله وضمانا أتلفا للشهود عليه اذا قبض المدعي المال) لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان كما هو البررة ووجدت سبب الاتلاف وتعدا وقد تعدا في الضمان على المباشر وهو القاضى لانه كالما على القضاء وفي إيجابه صرف للناس عن نقله وتعدا سببا من المدعي لان الحكم ماض فاعتبر التسبب في الخطيب رجع الشاهدان في المرض وعليهما دين الهبة وما تابدي بدين الهبة لان ما وجب عليهما بالرجوع في المرض دين للمريض لانه وجب باقرارهما في المرض اه وانما قيد بالقبض لان اتلافه يتحقق ولانه لا مائة بين أخذ العين وان لم الدين وقد تبين المصنف صاحب الهداية في تفسيره للامام السرخسي وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم فقد صرح في الخلاصة والبرازية وخزنة المفتين بالضمان بعد القضاء من المدعي المال والا لا او عليه الفتوى وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر وهو قولهما اه وظاهره

وهذا قول الآخر وهو قولهما وعليه الفتوى وسألني القاضي له المال الذي قضى له أو لم يقبض انتم فقوله وهو ان قوله الآخر ليس نصا في رجوعه الى الاطلاق والا لا خر وهو الذي يظهر لي انه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقا أي سواء

كان الشاهد كما له الاول في العدة الاول فكون اشارة الى ما تنقسم الكلام فيه في القولة السابقة بقر به ما في الفتح حيث قال  
 واعلم ان الشافعية اختلفوا في هذه المسئلة والعصم عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذهبننا والقول الا خلا  
 ينقص ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عيسى بن الوليد في حقة الاول اذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت  
 لاداءه اه وفي الولو الحجة ثم اذا صرح الرجوع لا يطل القضاء ولكن يضمن المال الذي شهد به وهو قولهما وقول ابي حنيفة  
 الاخر اه فهذه العسارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه اراد الرجوع لاعام عن التقييد بالقبض وقول صحيح لم يش على خلافه اصحاب  
 المتون وغيرهم كالمداينة والفتار والوفاة والغرر والاصلاح والكثرة المتقيد ومواهب الرحمن فكأنهم قسدا بالقبض وجزم  
 به صاحب الجمع كافتدائه والمجدا في المحجور وقول صحيح نقل الرجوع لذكره شرح الهداية فانهم اقتصر على شرح ما ذكره  
 المسان ونقلوا القول الاول الاخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وانت على علم بان ما بينته ١٤١ ارباب المتون في متونهم مختار لهم  
 لان المتون موضوعة لنقل

الذهب ومما هو مقرر  
 مشتهر ان ما في المتون  
 مقدم على ما في الشروح  
 وما في الشروح مقدم  
 على ما في المتون فكيف  
 لا يقدم ما في المتون  
 والشروح على ما في  
 الفتاوى وحسننا  
 كان ينبغي للفتاوى ان  
 يجزم بما في الفتاوى في  
 من التوروي يسن  
 جماعه المتون قوله ثم  
 اعلم ان تضمين الشاهد  
 الخ جعل لذلك أصلا  
 العلامة ابن الصنف في  
 لسان الحكماء حيث قال  
 دقيقة في إيجاب الضمان  
 على الشاهدين الشاهدين  
 متى ما ذكر شيئا هو لازم

ان اشترط القبض مرجوع عنه وفرق في المصنف بين العين والدين فقال شهدا عن ثم رجعا ضمنا قيمتها  
 قضها المشهود له ام لا لان ضمان الرجوع ضمنا ثلاث وضمان الثلاث مقدر بالمثل ان كان  
 المشهود به مثليا والقيمة ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينا فراجع الشهود وقبل قضه  
 لا يضمنون وان قضه المشهود له ثم رجعا ضمنا لانهم اوجبوا عليه دينا فحجب في ذمتهم ما مثل ذلك  
 ولا يستوفى منهما الا بعد قبض المشهود به تصفقا للمادة اه وهذا قول شيخ الاسلام ومثله  
 ايضا قوله ما تلقاه اخر الذي وخبر به لكن في كافي الحاكم واذا شهد النعمان لذي مال او خبر  
 او خبر فرفض القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا للمال وقمة المحضر ولا يضمنان المحضر ولا قيمته  
 في قول ابي يوسف ويضمنان قيمة المحضر في قول محمد ولو لم يسم الشاهدان واسم المشهود عليه ثم رجعا  
 عن الشهادة ضمنا قيمة المحضر ولم يضمنوا قيمة المحضر اه ثم اعلم ان تضمين الشاهد لم ينصرف في  
 رجوعه لما في تلخيص النووي المعبر عنه بقر وق الكرابيدي شهد شاهدان على رجل ان فلانا  
 اقترضه ألف درهم وقضى القاضي بها ثم اقام المعنى عليه سنة على الدفع قبل القضاء بأمر القاضي  
 برد الالف اليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا ان له عليه ألف درهم وقضى القاضي بذلك واخذ  
 الالف ثم اقام المعنى عليه السنة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود ووجه الفرق ان في الوجه  
 الاول لم يظهر كذبهم مجاوزا له اقترضه ثم ابرأه وفي الوجه الثاني ظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف  
 في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا ملتفين عليه الا ترى انه لو قال امرأته طالق ان كان لقفلان عليه  
 شيء شهد الشهود انه اقترضه ألفا يجهل بالمال ولا يحكم بالووقع ولو شهدا ان عليه الف حكم بالمال  
 والووقع جمعانين بهذا ان الشهادة على الاقرار بلسان شهادته على قيام الحق للحال والشهادة  
 بالدين مطلقا شهادته على الحق في الحال اه فتدع لم تضعيما بظهور كذبهما من غير رجوع فتضمنيما  
 اذا تبين كذبهما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجلس في باب بطلان الشهادة اخذ الدية ثم حال المشهود

للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا وفي ما ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمن شاحن ان مولى المولى اذا اذا  
 مات وادعى رجل ميراثه بسبب المولى لا تشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والادعاء وانه وارثه لا نعلم له وارثا  
 غيره قضى له القاضي ميراثه فاستلحه وهو معبر ثم ان رجلا آخر اقام البيعة انه كان يقضى الولاء الاول ووالى هذا الثاني وانه  
 توفي وهذا الثاني مولا ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث الثاني فيكون الثاني بالخيار ان شاه من الشاهدين الاولين  
 وان شاه من المشهود له الاول لا نه تله كذب الشاهدين الاولين فما الحكم به تعلق وبين ذلك في مسألة الاول ما قولهما هو وارثه  
 لا وارث له غيره ام لا بد منه للقضاء بالميراث ختم اه اذا شهدوا بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وانما  
 أخذنا الاول الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولا ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما فضمننا بخلاف مسألة الشهادة بالنكاح  
 فانهما اذا شهدا انه مات وهي امرأته لان قولهما مات وهي امرأته زياد غير محتاج اليها فانهم ما لو قال كانت امرأته فان القاضي يقضى

بقتله حينئذ من الولي ليقض ظمنا ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد للأجماع كذكره ويرجع  
 بما أخذ الولي للملكه ذلك وكذا الوقتين لكن لا يرجع عنده اذ ليس للدم مالبة تقتل بخلاف المدر  
 ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي الغول لا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة ضمن الولي  
 لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ تناقيا بخلاف الاول ولهذا ثبت الابراء ضمن شاهد الدين  
 دون الاقراض ولو قال ان كان له على حث في الاول دون الثاني كما لو وجد الشهود نكاحها اما  
 والشاهد عبدا أو مجلدا في قذفه وهذا علمت ان فرج الكرايسى منقول في التلخيص وان دفع  
 الابراء على القول بالتضمن اذا ظهر كذبه بما لو وجد الشهود نكاحها اما أو اختافاه ظهر الكتاب  
 ولا ضمان وشمل أيضا ما اتفاه العقار فيضمنه الشاهد برجوعه كافي خزانه المقتني فهو وان كان  
 لا يضمن بالنصب عندهما خلافا لعمد يضمن بالاتلاف وهذا منه وفي جامع صدر الدين ادعى  
 عدا في يد ملكا وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى له ثم رجعا ضمن كل فريق  
 لمن شهد به قال محمد ولا يشبه الوصة يعني لا يضمن للورثة لانها للمقتني عليه بخلاف الملك بدله  
 وجد شهدت الاول عبد ابراهيم في الملك دون الوصة وعلمه فيه وشمل كل الشهود به أو بعضه فلذا  
 قال في جامع الفصولين عند محمد شهد له بدار وحكم له ثم قال لا يرد على النافقاني لأختمها قامة  
 البناء للشهود ودعاه كانهما قال قد شككنا في شهادتنا ولو قال ليس البناء للدمي أختمها قامة  
 البناء وعن أبي يوسف شهد له بدار وقال قبل الحكم لهما شهدا بالعرصة أقبل شهادتهما في ذلك  
 ولم يكن هذا برجوعا ولو قاله بعد الحكم أختمها قامة البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهما يقط  
 بأشياء الاول ضمنهما نصف المهر ثم اقر بمرده اليهما الثاني ضمنهما قيمة العبد ثم اقر بالاعتاق  
 رده الثالث ضمنهما قيمة العبد ثم وهما الشهود له للشهود عليه ردها اليهما الرابع رجوع  
 الواهب في هبة قضاء بهما ضمن الشاهد رد الضمان الخامس ورثة المقتني عليه رد الضمان  
 بخلاف ما لو اشتراه الكل من المتأبى وشمل قوله أيضا ما اتفاه جميع الابواب الا ان للصنف ذكر  
 بعضها وفاته البعض فذكر الدين والنكاح والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الفرع  
 والمزك وشاهد البين وسنشرح كل واحد منها وقدراته الهية والابراء والاستيفاء والتأجيل والمحد  
 والنسب والولاة والكتابة والتدبير وأمومة الولد والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة  
 والشركة والشفعة والميراث والوصية والوديعة والمارية أماله في المخط شهودا انه وهب  
 عبده من فلان وقبضه ثم رجعا بعد القضاء ضمنهما قيمة العبد ورجوع لا يمنع التضمن فان  
 ضمنهما القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان ايضا العين يوم  
 شهدا بالهبة ثم رجعا والباض زائل ضمنهما قيمة أيضا لاعتبار القيمة يوم القضاء اه واما الابراء  
 والتأجيل في المخط شهودا انه أبراه عن الدين أو أجاهله أو أوفاه فقتني به ثم رجعا ضمنوا وشهدا انه  
 أجاهله سنة فقتني بها ثم رجعا قبل التحول أو بعد ضمنوا ورجعاه على المطلوب الى أجله وبيعوا الشاهدان  
 بقرض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب فان ضمنوا ورجعاه على المطلوب الى أجله وقاما  
 مقام الطالبان قوى ما على المطلوب فن مالهما ولو اسقط المدينون الاجل لم يضمنوا ولو شهدا ان له  
 على آخر ألفا وآخران انه أبراه كلف مدعى الألف إقامة البينة ثانيا رخصه في ذلك  
 شهود برأه الدين رجعا فاقضهما الألف ولا تصح إقامة البينة على الدين إلا بحضور الشهود ولا بحضور  
 المدعي عليه ولا يرجعان على الشهود له بالبرائة اه وفي المتأبى شهودا على انه أبراه من الدين

لها ما لم يرث فصار وجود  
 هذه الزيادة والعدم غير له  
 ولو انعمت هذه الزيادة  
 لكان لا يجب عليهما  
 شيء لانهما شهدا بنكاح  
 كان ولم يظهر كذبهما في  
 ذلك ثم ذكر مسئلة  
 الفروق

(قوله وأما النسب والولاء والكفاية وأخوها في العتق) أي فنحن كرها مع العتق ١٤٣ لا تفي كلام المتن والمروا بخلافه

الكفاية بالتدبير والاستقلال  
وكأنه رجع الله تعالى نسي  
في ذلك كذا من أحكام  
النسب والولاء مستقلا  
بذلك كذا ثلاثة فقط ولعله  
أكتفاء بما تضمنته من  
الولاء والنسب وفي  
الولاء كذا ولواجه ولواجه رجل  
أنه ابن رجل والاب يصعد  
وأقام البنات ابنه ولد  
على فراشه فقتل بذلك  
وأثبت نسبه ثم رجعا  
فلا ضمان عليهما سواء

فإن رجع أحدهما ضمن  
النسب والعرق لن بقي  
لأن رجع

رجعوا في حال حياة الأب  
أو بعد وفاته أمافي حال  
حياة الأب فلا ضمان  
بشهادة على الأب بالمال  
وإنما تشهد عليه بالنسب  
والنسب ليس بحال وما  
ليس بحال لا يضمن  
بالمال وما لا يضمن فاته  
فلاهم ولو ضمنوا ما ورن  
الابن المشهود له لائق  
الوثن ولا يجوز ذلك لأن  
استحقاق الميراث يضاف  
إلى موت الأب لا إلى  
النسب لأن الميراث  
يستحق بالنسب والموت  
جميعا والموت آخرهما  
وجودا وكل حكم بمقتضى

ثم مات الغريم فملاهم بضمنا الطالب لأنه قوي ما عليه بالافلاس اه وأما المحذوف فذكره  
مع النقص وأما النسب والولاء والكفاية وأخوها في العتق وأما الإقالة في البيع وأما الوكيل  
ففي المحظ شهادة وكله بقض دينه من فلان أو ببيعة قبضه وأنكر للموكل ثم رجعا لم يضمنان لأن  
الشاهد بسبب تغيبه لم يكن القبط على الموكل والموكل بالشرع يتصرف في شؤون الضمان على  
المأشور وفي الغيبة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولا على شهود التقوى ومن ولا على شهود  
التوكيل بقض الدين اه وأما الرهن ففي المحظ ادعى من له الف على آخره رهنه عبد أبيه قيمته  
الف والمطلوب مقر بالدين وشهدا بالدين ثم رجعا لم يضمنان لانهما إذا بعوض ولو كان فيه فضل  
على الدين لم يضمن ما دام العبد حيا فان مات في يد الميراثين ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى الرهن  
الرهن وأنكر الميراثين لم يضمن الفضل ويضمنان قدر الدين للميراثين وان رجعا من الرهن دون  
التسليم بأن قال سلم الميراث العبد وما رهنه لا يضمنان اه وأما الإجارة ففي المحظ ركب بعيرا  
لرجل على حكمة يدعى الإجارة فخصن وأقام بيعة قطبوا دعى صاحب البعير أن يضمن ثم رجعا  
ضمننا قيمة البعير يوم عطب الإجارة وما أخذ صاحب البعير من الميراثين لأن الإجارة لا تجوز  
إلى موضع كذا وأجر مثلها ما ثمان فركبها ثم رجعا لم يضمن الفضل لأن ادعى المستأجر الإجارة وتوعد  
صاحب الدابة وإن ادعى صاحب الدابة الأجر لم يضمن المستأجر ضمانه ما أداه ما فوق أجر البعير وأما  
المضاربة ففي المحظ ادعى المضارب نصف الربح فشهد به ورب المال بمقر بالثلث ثم رجعا والربح  
لم يقبض لم يضمنان قبضاه وأقدمنا نصفين ثم رجعا ضمن سدس الربح قبل هتاف كل ربح حصل  
قبل رجوعهما فأما ربح حصل بعد رجوعهما فإن كان رأس المال عرضا فكذلك وإن كان نقدا  
فرب المال على فضله فكان راضيا باستحقاق الربح اه وأما الشركة ففي المحظ شهدا انهما  
اشتراكا ورأس مال كل واحد منهما الف على أن الربح اثلاث وصاحب الثلث يدعي النصف ورجعا  
قبل الشهادة واقسمنا اثلاثا ثم رجعا ضمننا لصاحب الثلث ما بين النصفين والثلث وما رجع به بعد  
الشهادة فلا يضمنان طلبهما اه وفي كافي الحاكم في يدرجل ما شهد الرجل أنه شريكه شركة  
مفاوضة فقتل له نصف ما في يده ثم رجعا ضمننا ذلك النصف للشهود عليه وأما الشفعة ففي المحظ  
ولو شهد أن الدار التي في يد الشفعة ملكه فقتل له بالشفعة ثم رجعا لم يضمنوا وإن كان الأول  
قديني فامر القاضي بضمنا قيمته بناءً وله ما التقتض اه وأما الميراث ففي المحظ شهد الرجل  
مسلما أن أمه ماتت مسلما وأعرف كافر وأثبت ابن آخر كافر ثم رجعا ضمننا الميراث لكافر الوارث  
وأما الوصية ففي المحظ ادعى رجل أن فلانا المثلث أو مولى له بالثلث من كل شيء وأقام البيعة فقتل  
ثم رجعا ضمننا جميع الثلث وعلمه فمهر في كافي الحاكم لو شهد أن المثلث أو مولى إلى هذا في تركته  
فقتل القاضي بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما والضمان على المولى إن استهلك ثلثا اه وأما  
الوديعة والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل بوديعة فهدمها فقضها إليه القاضي ثم رجعا ضمننا  
له ما عزم وكذلك العارية اه (قوله فان رجع أحدهما ضمن النسب والعرق لن بقي لأن رجع)  
يعني وقد بقي من يثبت بشهادته نصف الحق ولا يقال لا يجوز أن يثبت الحكم ببعض العلة فوجب  
أن لا تبقى به أيضا لا نقول يجوز أن يثبت الحكم ببعض العلة وإن لم يثبت به ابتداء كالحول المنعقد

ذات وصفتين يضاف إلى آخر الوصفتين وجودا (قوله شهد أنه أكره أدبته بمائة الخ) كذا في النص ولعل العربة أنه أكره  
بما تبين وقوله وأجر مثلها ما ثمان لعل صوابه مائة فالعربة مقبولة كما يظهر تأمل تمامها

(قوله ممنوا نصف درهم) قال الرمي وجهه كافي لتخصيص الجامع ان النجعة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع على الكل فتأمل (قوله ممنوا درهمان ونصف الخ) قال الرمي وجهه انها تغفوا جميعا على الرجوع على الرابع فممنوا رابعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فشطرت النجعة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثا ولا شيء عليه فممنوا لبقائه على الشهادة فتأمل (قوله كذا في المحيط وهو سم الخ) هذه عبارة الرابحي واختصارها بمحذف التعديل من كلام المحيط وهو قوله لانه وان كثر ١٤٤ بقية مقام رجل واحد وقد بقي من الناس من يثبت بشهادته نصف الحق فيحصل

الاربعة كانهن لم على النصاب يبقى ببقاء بعض النصاب وان لم ينقده ابتداء ومن مسائل الجامع الكبير اربعة شهدوا على آخر باربع مائة وقضى بها فرجع واحد عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى والاخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الاربعة خمسون درهما اثلاثا لان الشهادة قائمة بقدر ثلاثمائة وخمسين لان القائم بقي شاهدا باربع مائة والرابع بقي شاهدا اثلاثمائة فبقي على ثلاثمائة نجعة كاملة فلا يجب ضمانا على أحد بقي على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان النالف برجوعهم نصف المائة فيجب على الاربعة لاستوائهم في ايجابها وان رجع الرابع عن الجميع فممنوا المائة ارباعا وممنوا سوى الاول خمسين ايضا اثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون كذا في المحيط (قوله فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) لبقا من يبقى به كل الحق (قوله وان رجع آخر فممنوا النصف) أي الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع آخر ظهر أثره لانه لم يبقى الا من يقوم به النصف وفي تخصيص الجامع لو شهد اربعة مائة درهم فممنواهم وقضى بها ودفع ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين واثالث عن ثلاثة فممنوا نصف درهم على كل واحد سدس درهم لبقائه من يبقى به ثلاثة ونصف ولو رجع الرابع عن الاربعة فممنوا درهمان ونصفا على الاول سدس المضمون الاول وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم اه (قوله وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة فممنوا ربع) لبقاء ثلاثة ارباع الحق فيبقا رجل وامرأة (قوله وان رجعا فممنوا النصف) لبقاء نصف الحق فيبقا الرجل ولو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فممنوا ربع اثنان وان رجعا فممنوا النصف وان رجعت امرأتان فلا شيء عليهما (قوله وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن) أي الثمان لبقاء النصاب (قوله وان رجعت إحدى ضمن برهة) أي التسع لبقاء رجل وامرأة (قوله وان رجعوا والفرم بالاسداس) أي ربع الرجل والعشر نسوة فالسدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وله ان كل امرأتين مقام رجل واحد لهديث عدلت بشهادة كل اثنتين منهن بشهادة رجل واحد وان رجعت العشر فقط فطعن نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحده ولو رجع معه ثمان فطعن نصف النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو سهل بل يجب ان يكون النصف اجناسا عنده

الاربعة كانهن لم يشهدن وفي الشريعة لانية قلت والذي يظهر لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول صاحبين فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر فممنوا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة فممنوا الربع وان رجعا فممنوا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن فان رجعت إحدى ضمن برهة فان رجعوا فالفرم بالاسداس ولذا اعطى عالم طالع به الامام بل بما علا به اذ ما علل به الامام كذا كره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم الاعداد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم

منه عدم الاعداد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال كما في المرات اه وليس في كلام صاحبين ما يفيدانه مع قيامهن مقام رجل يقيم عليهن ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن فيفرض بقدره وقد بقيه من يثبت به نصف الحق كما ذكره الرابحي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا الخ ما ذكره المؤلف هنا قال الشريفة في قوله الخ انما لو سلمنا الانقسام عليهن عند الرجوع فالتدني يظهر من تعديل قوله ما ان الانقسام بحسب عدد من فطعن اربعة اجناس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال لبقاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاستيعابي انه معني على قول الامام لا على قوله ما قبله فممنوا اه قات وذكري الوالو اجماسة فخر ما في المحيط

وعندهما

وأشار إلى مخالفة القياس حيث قال شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئا  
 وينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاثا على الرجل والمرأة ما عندهما النسوة وان كثرن بمرة رجل واحد  
 حالة الاغتراف وحالة الاختلاف وكان شهد رجلان لا غير فكان الثابت بشهادة النسوة والنصف باذني من يقوم بشهادته النصف  
 منهم لم يكن على الراعية شيئا وما عندهم فلان كل اثنين حالة الاختلاف كرجل واحد وعلى امرأة كصفت رجل كانه شهد رجلان  
 ونصف من حيث الحكم فان رجع رجل وامرأة فكانت رجوع رجل ونصف والضمان عليهما اثلاثا اه (قوله وسكت المؤلف  
 عما اذا شهد باصل النكاح باقل من مهر مثله الخ) اعلم ان الصورة كانت لانه لما ان شهد بغير المثل أو باقل أو أكثر وعلى كل  
 فاما ان شهد اعلمه بان كانت هي المدعى أو عليها بان كان هو المدعى فصرح بالنصف منها بثلاثته وهي ما اذا شهد بغير المثل عليه  
 أو عليها وما اذا شهد اعلمه بالاكثر وصرح بالضمان في الثالث ويقيم منه انه لو شهد اعلمه بالاكثر لا ضمان وصرح بعدم الضمان  
 في الأولين وبه فهم منه عدمه ايضا لو شهد اعلمه أو عليها باقل بطريق أو لى بالحاصل انه لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو  
 شهد اعلمه بالاكثر في ضمان الزائد على مهر المثل وفي النجعة الباقية لا ضمان ١٤٥ أصلا وهذا موافق لما في التتارخانية

وعندهما انصا واذكر الاستعجاب ولو رجع واحد وامرأة كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان  
 في البسط لا يجب عليهما شي ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا والضمان عليهما دونها ولو شهد رجل  
 وثلاث نسوة ثم رجعا فوضعت عليهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه النجسان  
 وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده  
 عليهما اثلاثا (قوله وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعها بضمنا)  
 لانهما تلتفشا بعوض يقابله والاتلاف بعوض كالاتلاف (قوله وان زاد عليه ضمناها) أي  
 الزيادة فلزوج لانهما تلتفها بالاغراض وسكت المؤلف عما اذا شهد باصل النكاح باقل من مهر  
 مثلها للاشارة الى انهما لا يضمنان ما نقص لان منافع البضع غير متوقفة عند الاتلاف فلا يضمن  
 المتقوم اذا تضمن يستدعي للمائة أولا واختلاف في المنظومة وسر حولا تميزا يضمنان ما نقص  
 عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهدايه وشروحا لانهما لا يضمنان وهو العند في المنصب فيسد  
 بكونهما شهدا بالنكاح لانهما لو شهدا عليها قبض المهر أو بعضه ثم رجعا بعد القضاء ضمناها  
 لانهما تلتفها عليها مالا وهو المهر قليلا كان أو كثيرا دون البضع وأشار بغير المثل الى أن  
 الكلام فيما اذا لم يطلقها أو طلقها بعد الدخول للاحتراز عما اذا طلقها قبل الدخول وحكمه  
 ما كره في البسط شهدا انه تزوجها على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير التمسمة ففضي  
 بهائم طلقها ثم رجعا فعليه ما فصل ما بين التمسمة الى خمسمائة فلو شهد آخران على الدخول ثم

ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
 وان شهد رجلان عليه  
 أو عليها بنكاح بقدر مهر  
 مثلها ورجعها بضمنا  
 وان زاد عليه ضمناها  
 وكذا لو شهد باقل من مهر  
 مثلها وان شهدا باكثر  
 من مهر مثلها ثم رجعا  
 ضمنا الزيادة وفي الخط  
 وان ادعى رجل على امرأة  
 النكاح وأقام على ذلك  
 بدنه والمرأة جادة ففضي  
 القاضي عليها بالنكاح ثم

١٤٦ - يهر سابع (رجعا عن شهدتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان العتي مهر المثل أو أكثر أو أقل اه ثم قال وإذا ادعى  
 رجل على امرأته انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجني بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم فنشهدا هذان انه تزوجها  
 على مائة درهم ففضي ثم رجعا حال قيام النكاح ذكر انهما يضمنان المرأة تسعة مائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا  
 رجعا قبل الطلاق وان رجعا بعده فهدا على وجهين اما ان رجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعد الدخول بها والجواب فيه  
 كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جمعا اه فاذا كان الكلام  
 الاول فيما اذا كان أصل النكاح صحيحا ودافى كلام المصنف اشارة الى ذلك اما اذا كانا مفرقين به واختلفا في المهر ثم رجعا الشاهدان  
 ففيه هذا التفصيل والحكم فيه ما عرفت فتنه لذلك (قوله قيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهما لو شهدا قبض المهر الخ) لم يصرح  
 بكون المضمون مهر المثل أو العتي ولان الشهادة وقعت بعد الشهادة بالنكاح أو معها وفي التتارخانية فتشهدا على امرأة ان فلانا  
 تزوجها على ألف درهم وقضت ذلك وهي تنكر ومهر مثلها خمسمائة ففضي القاضي بذلك ثم رجعا عن شهدتهما ضمنا مهر المثل  
 دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالعقد بلا ألف أو لا ففضي القاضي به ثم شهدا قبض الألف وفضي القاضي به ثم رجعا عن



رجوعا فعلى شاهدى البتول خمسة خاصة وعليهما وشاهدى القيمة فضل ما بين المتعة  
والخمسائة نصفان ولو شهد آخران على الطلاق وقضى ثم رجعا فعلى شاهدى الدخول خمسة  
وعليهما وشاهدى القيمة ما بين المتعة الى نصف المهر وعلى الفرق الثلاث قدر المتعة اثلاثا  
اه ولو شهدا عليهما ثم رجعا على ألف ومهر مثلهما خمسة قوتها قضت الألف وهي تسكر  
قضى بشهادتهما ثم رجعا عنهما للمهر المثل لا للمسمى لان حق الاستيفاء لم يثبت لها فيه ان لم يقض  
بوجوبه لان القضاء بالنكاح مع قبض المهر قضاء بأثر الملكة ما عن المعقود عليه لا قضاء بالمسمى لانه  
اذا كان مقبوضا لا يحتاج الى القضاء به فلم تقع الشهادة بالقبض اطلاقا للمسمى لعدم وجوبه أصلا بل  
وقعت اطلاقا للضع فضمنان قيمته هكذا ذكره في القهر بر وهو وارود على ما ذكرنا من قبل من  
المذهب من حيث انه أوجب على الشهود قيمة البضع مع عدم وجوبه بالقضاء ومقتضى المذهب  
أن لا يجب شيء على ما بينا وهو ان منافع البضع غير متروكة عند الاتلاف وانما يتقوم على الزوج عند  
تملكه اليه هكذا ذكر الشارح رحمه الله وقت الضمين هناليس باعتبار اتلاف منافع بعضها بل  
باعتبار اتلاف المهر لانهما كاشهدا بأصله شهدا بقضائه وقد ذكره وانما لو شهدا عليها بقضيه ثم  
رجعا عنهما وانما عنهما بقدره هو المثل باعتبار انهما لم يدع المسمى لانكارها الكل فراجع بمهر المثل  
ولهذا الوهم شهدا بالقض وانما شهدا بالنكاح بان وقضى به ثم شهدا بقضيه ثم رجعا عن  
الشهادتين فانهما يضمنان الألف لانهما اتفقا عليها ذلك (قوله ولم يضمنوا في البيع الامتنع)  
أى من قيمة المبيع فلو شهدا على البائع بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض وان شهدا  
به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بعوض أصله فعمل ما لا يشهد به بانا أو بغير شرط للبائع  
ومضت المدة لاستناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع بدليل استحقاق المشتري  
الزوائد وأما اذا ورد البائع بالبيع فلا اتلاف وأجازة اختيارا بقوله أو فعمل فطره فيه فبدل الشهادة  
بالبيع أى فقط لانها لو شهدا مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين  
فانهما يضمنان الثمن وان كان جلة واحدة وجبت القيمة عليهما ولو شهدا بالبيع والافاقه معا فلا  
ضمنان ولو قال المؤلف ولم يضمنوا البيع والشراء لا ممتنع أو زل لكان أولى لكن عمل ما اذا كان  
المشهد عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرائه بمثل القيمة وأقل وان كان باكثر ضمننا ما زاد عليهما  
ولو كان بخياره وبجاز البيع بمعنى المدة وأما اذا فضه وأجازه اختيارا فلا تكفى البائع وفي خزانة  
المقتن وان شهدا على البائع بالبيع والمقتن الى السنة وقيمتها ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا  
وان شاء أخذ المشتري بالثمن الى السنة وأما ما اختار برئى الآخر فان اختار الشهود رجعا عن الثمن على  
المشتري وتصديق بالفضل فان رد المشتري المبيع بسبب بالرضا أو تقابلا يرجع على البائع بالثمن  
ولا شيء على الشهود وان رد قضاء والضمان على الشهود بهما وان أديا رجعا بأدبا اه وفي مينة  
المفتى شهدا بالبيع بضمماثة وقضى القاضي ثم شهدا البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين  
جميعا ضمننا الثمن خمسة عند الامام كالمشهدا بأجل دين ثم رجعا عنهما اه (قوله وفي الطلاق)  
قبل الوطء ضمننا نصف المهر لانهما كذا ضمننا على شرف السقوط الا ترى انها لو طوأت ابن  
الزوج أو ارتقت سقط المهر أصلا ولا فرق بين الدخول في معنى الفسخ فوجب سقوط جميع المهر  
كما في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية  
والتعليق الاول للتمتيعين والثاني للتأخيرين وقالوا لاسم التأكيد بشهادتهم بل وجب ما كذا بالعقد

ولم يضمنوا في البيع الاما  
تضمن وفي الطلاق قبل  
الوطء ضمننا نصف المهر  
الشهادتين ضمن المرأة  
المسمى (قوله ومقتضى  
المذهب أن لا يجب شيء  
الخ) تأمل في هذا الكلام  
(قوله فانهما يضمنان  
الثمن) قال الزبيلى لان  
الثمن تقسره في مئة  
للمشتري بالقضاء ثم اتفقا  
عليه بشهادتهما بالقض  
فضمنانه وان كان الثمن  
أقل من قيمة المبيع  
يضمنان الزيادة ايضا مع  
ذلك لانهما اتفقا عليه  
هذا القدر بشهادتهما  
الاولى اه فان قلت  
حيث ضمننا الزيادة ايضا  
لهما الفرق بين ههوين  
الثانية فانه يؤل الى  
تضمن القيمة قلت يظهر  
فيما اذا كان الثمن أكثر  
من القيمة فضمنتهما  
وفي الثانية لا يضمن الا  
القيمة تأمل (قوله  
وجبت القيمة عليهما)  
قال الزبيلى لان القاضي  
يقضى بالبيع لا بوجوب  
الثمن لان القضاء بالثمن

ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمجرأة القضي وهذا العقد لا يتعلق تمامه بالقبض ولئن سلمنا ان كد فلا  
 نعلم ان التاكيد الواجب سبب لضمان فان الشهود لو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى  
 القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعوا وقد هلكت الهبة لم يضمنوا الواهب شيئا كذا في الاسرار  
 فلما كان قول المتأخرين أقرب الى التحقيق اختارنا مقر الاسلام كذا في شرحه التقرير فلا كل  
 من بحث القضاة في المتأخرة أقر الزوج بالطلاق بعد التضمن أو السيد بالاعتاق رد الضمان عليهم  
 وفي الصيغ شهد رجلان وأمر أنان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وأمر أن تعلبهما من المهر ثلاثا  
 ثلثاه على الرجل وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق  
 لا ضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من ثبتت  
 بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر  
 لانه ثبتت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وناف بشهادة شاهدي الدخول نصف المهر وان رجع  
 من كل طائفة واحدا لم يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الرجوع اه  
 ثم قال شهد انه طلق امرأته ثلاثا وآخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمن نصف  
 المهر على شهود الثلاث لا غير لانه لم يقض بشهادة شهود واحدة لانه لا يقبلان حكم الواحدة حومة  
 خفيفة وحكم الثلاث حومة عظيمة ولو كان بعد الدخول فلا ضمان على أحد اه واثار بالمهر الى ان  
 الكلام فما اذا كان مسعى فلول يمكن مسعى ضمن المتعة لانها الواجبة وقد اتفقا وفي المحط  
 تزوجها بالمهر وطلقها قبل الدخول فشهد انه صالحا لمها من المتعة على عبد سبق قبضته وهي تسكر ثم  
 رجعا لا ضمان البديل للمتعة وان كان مهر مثلها عشرة ضمننا لها خمسة قدر لهم لان القاضي لم يقض  
 لها بالمعبد لكونه مقبوضا فقد اتفقا بشهادتهما على المرأة للمتعة لا البعد بخلاف ما لو شهد انه صالحا لمها  
 عنها وبعد وقضى لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد وقوع القضاء بالمعبد اه ووقال  
 قبل الوطء والتحلوة لكان أولى وان كانت كالوطء في إيجاب المهر وأطلق في ضمانها فقبل ما بعد  
 موت الزوج لم يبق في الصيغ شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا بعد موت الزوج ضمنوا لورثته نصف  
 المهر لانهم قائمون مقام المورث ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق أولا أقرت الورثة انه طلقها أولا وهذا  
 قول أبي حنيفة وقال الثوري لا يرث ولا يرث الشاهدان ميراثا بناء على ان قضاء القاضي بالطلاق بشهادة  
 الزور ينفذ ظاهر أو باطنا عنده خلا والعما ولو شهد بذلك بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فقضى  
 لها بنصف المهر ثم رجعا ضمننا للمرأة نصف المهر والميراث اه (قوله ولم يضمنوا بعد الوطء) لان  
 من شرط ضمان المائنة ولا مائنة بين البضع والمال وقد ذكره الأصوليون في بحث القضاء وفي  
 المحط شهدا على الطلاق وآخران على الدخول ولم يغرض لهما مهر ثم رجعوا ضمن شاهد الطلاق  
 نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر اه وما يناسب هذا النوع مسئلتا الشهادة بالحلج والنفقة  
 أما الأول ففي المحط شهد على امرأة أنها اختلعت من زوجها قبل الدخول على أنها أبرأت من المهر  
 وهي تجبدها ضمننا نصف المهر لانها أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخلها يضمنان  
 حكمل المهر اه وأما النفقة ففي المحط غرض القاضي لها النفقة أو المتعة ثم شهد بالاستغناء  
 وقضى ثم رجعا ضمننا للمرأة وكذلك نفقة الأقارب قبل في نفقة الأقارب سهولتها لا تصير ديناً بقضاء  
 لها اتفقا شيئا وقبل أنها مؤولة وتاويلها ان القاضي قضى له وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع  
 بما استدان على القاضي عليه بالنفقة وقد استدان وصار ديناً له على القاضي عليه فشهد عليه

ولم يضمنوا بعد الوطء

بقائه ما وجب سقوطه  
 أى الثمن وهو القضاء  
 بالقبض والقضاء بالشيء  
 اذا اقترن به ما وجب  
 بطلانه لا ينقض به ثم  
 استشهد عليه بمسئلة  
 الشهادة بالسبع والأمانة  
 معا (قوله كذا في شرحه  
 التقرير) الضمير  
 شرحه عائد الى غير  
 الاسلام على تقدير مضاف  
 أى شرح أصول غير  
 الاسلام وقوله التقرير  
 يدل من شرح فان الشيخ  
 أكمل الدين صاحب  
 العنا شرح أصول غير  
 الاسلام الشهير بالزبدوى  
 ومجاهد التقرير

باعتقاف دين متحقق له على المعنى عليه فضمننا بالرجوع اه (قوله وفي العتق ضمنا القسمه)  
 لانهما ائتفاما لسه العبد علم من غير عوض والاول العتق لان الحق لا يتحول اليه من ايتفاما  
 وهو لا يصلح عوضا اطلقه فشمس ما اذا كانا موسرين او معسرين لانه ضمان ائتلاف الملك مختلف  
 ضمان الاعتاق لانه لا يملك ملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع مسئلة ومواساة  
 له اطلق العتق وانصرف الى العتق بالمال فلو شهد انه اعاق عبده على خمسة الف وقيمة الف  
 فقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان الف ورجعا على العبد بضمائة وولاء العبد للمولى  
 كذا في المحيط وفي البرازيه شهدا على رجل باعتاق عبده اربعة اخرائه زنى وهو محصن لحكم  
 بالعتق والرجم ورجم ثم رجعا والقسمه على شهود العتق للمولى والديه على شهود الزنى للمولى ايضا ان  
 لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان حاصدا للعتق يمنع ائتمه الدية لكن زعمه باطل بالحكم  
 وصار كالعبد وموجب القيمة بدل المأبوت وجوب الدية بدل النفس ثم الدية للقول حتى تقضى  
 بهادونه فلا يلزم بدلان عن مبدل واحد اه ولو شهد انه اعاق عبده عام الاول في رمضان وقضى  
 القاضي بعقده ثم رجعا ضمنا فقيمة العبد يوم اعتقه القاضي وحكمة في حدوده وجزا حنبا فقيمة  
 بين رمضان الى ان اعتقه القاضي حكم المحر لان القاضي أثبت حرية من رمضان بالبنية  
 والثابتة بالبنية العادلة كالثابت بالمعينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر جرا يوم القضاء لان التلغ  
 حصل يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه اطلق امرأته  
 عام اول في رمضان قبل الدخول وقضى به والزينة نصف المهر ثم رجعا وضمنا ثم شهدا آخر ان  
 طلقها عام اول في شوال قبل الدخول به لم يقبل ولا يقع الاول لانها صارت مسانة بالطلاق الاول  
 قبل الدخول فلا يتصور تطلقها بهذا فكأن الشهادة الاخيرة باطله وبقي الضمان على الفريق  
 الاول بهما ولو اقرارا زوج بذلك رد على الشاهدان ما ضمنا وكذلك اقرار المولى بالعتق قبل  
 هذا عند ادنى يوسف ومحمد خلافا لى خنفة بناء على نفاذ القضاء باطلنا حتى نقض القضاء في  
 رمضان باطلنا عند علم صحيح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام ففي التلغ مضافا الى  
 شهادتهما الى اقراره وعندهما لم ينفذا القضاء باطلنا بقي النكاح والرق الى شوال باطلنا فصح  
 اقراره في شوال وكان التلغ مضافا الى اقراره الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدا بالتدبير  
 واخران بالعتق فرجعا والضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق لا يفيد لان حكم  
 التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبي الرق مع العتق البات فلا يقضى بالتدبير وان قضى بشهادة  
 التدبير ثم شهدا آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعا ضمن شهود التدبير ما نقصه التدبير وشهود  
 العتق فقيمة تدبير لان القضاء بالتدبير يفيد حكمه لانه ليس حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة  
 بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق ازالا المدبر عن ملكه بغير عوض فيضمنان قيمته  
 مدبرا اه وفي العتاق ولو شهدوا باقراره بالعتق أمس واخر باقراره بالعتق من سنة وقضى  
 به ثم اقام الشاهدان بينة على اعتاقه من سنين برأع الضمان وهذا قولهما لان عندهما  
 الدعوى ليس بشرط اه يعني ثم رجعا بعد القضاء ثم رهنوا ولم يذكر المؤلف رجعه الله التدبير  
 والكتابة والاستسلام لولا لاء اما الاول في المحيط ولو شهدا انه در عبده فقضى ثم رجعا ضمنا  
 نقصه التدبير فانه بالتدبير فبعض المتأخر من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه فاقضى ملكه  
 فضمننا تعاقبه بنفو يتهمان وان مات المولى والعبد بخرج من ثلثه عتق وعن الشاهدان قيمته

وفي العتق ضمنا القيمة

مدبراً لانهما ازالا الباقي عن ذلك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبدتق ثلثه وسعى في ثلثه ومن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم ير حايه على العبدان محجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما اه وبه علم ما ذكره الشارح الزبي من ان العبد اذا كان مكرراً فانهما يضمنان جميع قيمته مدبراً او يرجعان به عليه اذا لم يرسو ولم يعلت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في المأني المبدوط وصريح فيه بانهما يضمنان ثلث قيمته مدبراً وعليه يحمل ما في المصط وقوله فان التقوى ان قيمته مدبراً نصف قيمته لو كان قنناً وأما الثاني ففي المصط شهد انه كاتب عبده على ألف الى سنة فقضى ثم رجعا يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه البهائم اذا اداه عتق والولد للذي كاتبه وان محجز ففي الرق كان مولاه ان برد ما اخذته على اليهود اه وبه علم ان ما في فتح القدر من أن الولاء للذين شهدوا وعليه بالكتابة فهو والصواب للذي بدل الدين ويطلب لهما ما أخذ من المكاتب ان كان بدل الكتابة مثل قيمته أو أقل وان كان أكثر تصدقاً بالفضل وان أراد المولى اتباع المكاتب ولا يضمنه كان له ذلك كره الشارح وفي المصط شهد انه كاتب عبده على ألف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجعا بغير المولى بين تضمن الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى أجله وان اختار المولى ضمان الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي ألبالي الشاهدين ويصدقان بالفضل وعند أبي يوسف يطلب له الفضل فان تقاضا للمولى للمكاتب وهو يعلم يرجع الشاهدين أولاً يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنان اذا كانت المكاتب أدلى من القيمة فله ان يأخذ المكاتب ويرجع عليها بفضل القيمة اه ولم يذكر الشارحون ما إذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المصط ادعى العبدان مولاه كاتبه على ألف وانه قيمته وقال المولى كانته على ألفين وأقام البينة وقضى ثم ادعاهما ثم رجعا فمضوا ألف درهم للمكاتب بأن أنكر المكاتب الكتابة وادعاهما المولى على الفلم تقبل بيته عليه وبغال للمكاتب ان شئت فامض عليها أودع اه وأما الثالث ففي البائع شهدا على اقرار المولى ان هذه الامة وليت منه وهو يسكر فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته ضمنا فمضت قيمتها بالورثة فان كان معها ولد فرجعا في ضمان النقصان فان مات المولى عتقت وضما بقيمة قيمتها بالورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمنا قيمة الولد مع ضمان نقصان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شرك في الميراث لم يضمنه له شيأ ورجعا على الولد بقبض الاب منهما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمنا له نصف القيمة من قيمتهما ورجعان على الولد بأخذ الاب منهما لا بما قبض الاخوان يضمنان للاخما أخذ الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شرك فلا ضمان عليهما ولا ضمنا للاخ نصف القيمة من قيمتهما ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد لهما وان كانت الشهادة بعد موت المولى بان ترك ولداً وعبداً وأمة وتركته فشهدا ان هذا العبد ولده هذه الامة الميت وصدقهما الولد والامة لا يضمنان وقضى ثم رجعا ضمنا بقيمة العبد والامة ونصف الميراث اه (قوله وفي القصاص الدية ولم يقتصا) أي ضمن شاهدا القصاص برجوعهما بعد الاستفتاء دية المشهود عليه ولا يقتص منهما وقال الشافعي يقتص منهما لوجود القتل تسبياً فأنشبه المكره بل أولى لان أولى بان يهان والمكره عنج ولتأان القتل مباشر فلم يوجد وكذا تبدلان السبب ما يقضى اليه غالباً ولا يقضى لان العفو عندoub بخلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهر ولان

وفي القصاص الدية ولم

يقتصا

(قوله والصواب للذي

بدل الدين) أي الصواب

أن يبدل قوله للذين

شهدوا عليه بقوله للذين

شهدوا عليه فبأن بدل

الجمع بالمفرد فيكون

واقعا على المولى لا على

الشهود (قوله ورجعا

على الولد عاقض الاب

منهما الخ) قال الرمي أي

لا عتق الولد باستغال

التركة بما أخذ والله

منهما لانه يزعم انه أخذ

ما أخذه منهما فلهما فرجعا

في التركة فتأمل وأقول

يؤخذ من هذه المسئلة

انهما لو شهدا بانه من

مستحق هذا الوقت فقضى

القاضي به شهدتهما

ثم رجعا لا يضمنان شيأ

لشهود عليهم من الغل فها

يستقبل لانهما لم يتقاهما

عليهم لعدم وجودها

وقد تضحى وكان شيء من

الغلة موجودا وقت

الفعل الاختياري بما قطع النسبة ثم لا أقل من الشبهة وهي دائرة للقصاص بخلاف المال لانه  
 يشتمل مع الشبهة إطلاقه فيشمل ما اذا رجع الولى معها أو لم يرجع لكن ان رجع معها خير الولى  
 بين تضمن الولى للدية أو الشاهدين كالأجاء المشهود بقتله حيا وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه  
 عنده وعندهما له الرجوع عليه لانهما معا ملاله وانفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ وبيان المجبة  
 من المجانين في الشرع للزيلي وشمل ما اذا شهدوا به في النفس أو مادونه وقيد بالقصاص لانهم مالو  
 شهدا بالفروع القصاص ثم رجعا لم يضمنوا لان القصاص ليس بمال ولو شهدا انه صالحه من دم  
 العبد على الف ثم رجعا لم يضمنوا أيهما كان المتكسر للصلح وقيل اذا كان القاتل متكررا للصحيح انهم  
 يضمنونه لالف والصحيح جواب الكتاب وقامه في الخطأ وفيه شهدا انه صالحه على عشرين الفا  
 والقاتل يبعد فقضى ثم رجعا ضمننا الفضل على الدية وقيل الصحيح ان يضمننا جميع المال قال الطالب  
 صاحبنا على الف وقال الخمس لا بل على خمسة اثة قالوا للدعي عليه مع يمينه لانكاره الزيادة فان  
 برهن الطالب وقضى ثم رجعا ضمننا الخمسة الواجبة بشهادتهم وفيه دليل على ان الجواب في  
 المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان شهدا على العفو عن دم فيه مال أو حرجه فيه مال  
 ثم رجعا ضمننا الدية وأرض المجرأحة في ثلاث سنين أو سنة اه وفي الدائم شهدا بالقتل خطأ  
 ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما وكذا اذا شهدا بقطع يد خطا ضمننا نصفها وكذا اذا شهدا بسرعة بقطع  
 ثم رجعا اه وفي السراج الواجب ان الدية التي على الشاهدين تكون في الهما في ثلاث سنين  
 ولا كفارة عليهما ولا يجرمان المراثيان كما ولدى المشهود عليه فانما يراثاه اه (قوله وان  
 رجع شهود الفرع ضمنوا) لان الشهادة في مجلس انقضاء صدورت منهم فكان التلف مضافا اليهم  
 وفي الخطأ شهدا على شهادة أربعة وآخران على شهادة شاهدين وقضى ثم رجعا وعلى شاهدي  
 الأربعة ثلثا الضمان وعلى الآخرى الثلث عند أبي يوسف وقال محمد على الفريقين نصفان الجامع  
 شهدا على شهادة شاهدين لرجل على آخر بالف وشهد آخران على شهادة واحد عليه بالف فقضى  
 شهادتهم ثم رجع أحدهما على شهادة الشاهدين وأحدهما على شهادة الشاهد على شهادة واحد  
 فعملهما ثلاثة أثمان الحق ثمان على الأول وقضى على الآخر ولم يرجع الا واحد من الفريقين  
 الأول ضمن الربع ولو رجع بعد هذا الفريق الآخر كلهم ضمنا رجا آخر ولو شهد كل فريق  
 على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمنا فممن نصفان وكفى المتوسط  
 النصف وعن الكرخي يضمنا الربع وعن عيسى بن أبان الثلث والامع ان المسد كور في  
 المتوسط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاحتسان اه (قوله لاشهود الاصل  
 بل تشهد الفروع على شهادتنا أو انشهدناهم وغلطنا) أى لا ضمان عليهم فيما مافي الاولى فلاتهم  
 أنكرنا السب وهو الاثبات فلا يبطل القضاء له غير محتمل فصار كرجوع الشاهد غلطان  
 ما قبل القضاء وما مافي الثانية فهو قولهما وقال محمد يضمنون لان الفروع يقولوا شهادة الاصول  
 فصار كأنهم حضروا ولهم ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بما يعان من المجبة  
 وهي شهادتهم وقصدنا أن الاختلاف مبنى على أن الشاهد على الشهادة آتية وتوكيل عندهما  
 وعند محمد وقوله غلطنا اتفاقا اذ لو قالوا رجعا ضمنا فلا ضمان أيضا عند محمد ولو قال يرجعونهم  
 لكان أولى ليشمل المسئتين ولغهم انكارا لاشهاد الاصول (قوله ولو رجع الاصول والفروع  
 ضمن الفروع فقط) أى لا الاصول عندهما لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود

وان رجع شهود الفرع  
 ضمنوا لاشهود الاصل  
 بل تشهد الفروع على  
 شهادتنا أو انشهدناهم  
 وغلطنا ولو رجع الاصول  
 والفروع ضمن الفروع  
 فقط

الشهادة وحكمه يضمنان  
 بالرجوع ما أخذ المشهود  
 له أو استهلك المشهود  
 عليهم غلة السنين الماضية  
 وحكم عليهم بها فكذلك  
 يضمنانها لانهما اتفاه  
 على المشهود له يوم  
 بشهادتهما كسالة  
 الشهادة بعمود المولى  
 هنا ولم أره من صرح  
 بذلك وقد سئل عنه  
 فاستقرحت الجواب من  
 مسئلة البدائع المذكورة  
 فتأمل ذلك الخ

عليه بالخيار ان شاء من الاصول وان شاء من الفروع (قوله ولا يلتفت الى قول القروع  
 كذب الاصول او غلطوا) لان ما مضى من القضاء ينتقض بقولهم فلا يجب الضمان عليهم لانهم  
 ما رجعوهم عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله وضعن المزك كون بالرجوع)  
 أي عن التزكية وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم اتوا على الشهود فصاروا كشهود  
 الاحسان وله ان التزكية افعال الشهادة اذ القاضى لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت في معنى  
 علة العلة بخلاف شهود الاحسان لانهم شرط محض والحلاف فيما اذا قالوا تعبدوا وعلما انهم عبيد  
 ومع ذلك تركبناهم اما اذا قال المزكى اخطأت فيما فلا ضمان اجبا وقيل الحلاف فيما اذا اخطأ  
 المزك كون بالحرية بان قالوا هم احرار اما اذا قالوا هم عدول فبأن عبيدا لا يضمنون اجبا لان  
 العبد قد يكون عدلا ولا يخلق في ضمانهم فتحمل الدية لوز كواشهود الزنا فخرج واد الشهود عبيد  
 او مجوس فالدية على المزك كمن عده ومعتادا اذ رجعوا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك تركبناهم  
 اما اذا ثبتوا عليها ورجعوا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا لتحمل الشهود حد القذف  
 لانهم قدموا قواجا وسلمان ولا يورث عنه وقالا الدية على يد المال كذا في السراج الوهاج  
 (قوله وشهود اليمين) أي وضعن شهود التعليق لانهم شهود العلة اذ التلص بمحمل بسببه وهو اذ عتاق  
 أو التلصق وهم انتموه اطلعه فتحمل التعليق والعتق والطلاق يضمنون في اذول القيمة وفي الثاني  
 نصف المهر ان كان قبيل الدخول وفي منية المفتى شهد انه احرأمراته ان تطلق نفسها واخر انما  
 طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعوا فاما الضمان على شهود الطلاق لانهم اتوا السبب  
 والتعويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهدوا انه جعل عتق عبده يدين فلان واخر انه ابه اعته  
 ثم رجعوا ولو شهدا انه امره بالتعليق واخر ان المأمو رعلق واخر ان على وجود الشرط ثم رجعوا  
 فالضمان على شهود التعليق اه (قوله لا شهود الاحسان) أي لا ضمان عليهم لانه علامة وليس  
 بشرط حقيقة ثم اهل ان الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بعنق في الحكم  
 ولا مفض اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو الغرض الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على  
 الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وهذا يظهر ان الاحسان شرط كذا لا كذا لتوقف وجوب  
 المحل عليه بلا علة تأثير ولا انفساء وعدم الضمان برجوع شهود الشرط هو المختار وانما تكلف  
 الاحسان علامة القائل بتضمين شهود الشرط وليس المختار اليه اشار في التحرير والحاصل انهم  
 اتفقوا على عدم تضمين شهود الاحسان فالقائل بان شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع لا اشكال  
 على قوله والقائل بانهم يضمنون تكلفوا دعي ان الاحسان علامة وليس بشرط وظاهره ان  
 المصنف قال به بدليل عطف الشرط عليه ولو اقتصم على نفي الضمان عن شهود الشرط كما في  
 الجمع لكان أولى ومصرح في البدائع بانه شرط ولم يذكر غيره (قوله والشرط) أي لا ضمان على  
 شهود وجود الشرط للعتق والطلاق لما قسمنا ان اليمين هي العلة فاضيف الحكم اليها من ان ثبتها  
 والشرط لا يعارض العلة اطلعه فتحمل ما اذا رجعوا وحدهم او مع شهود العلة لكن عدم التضمين  
 في الثاني اتفاق وفي الاول اختلاف والمختار ما في الكتاب نص عليه في الزيادة واختاره المرعشي  
 واختار البرزوي ما قاله واراد من الشرط ما ليس بعلة فتحمل السبب فلا ضمان على شهود التعويض  
 والضمان على شهود الايقاع كما قدمنا واستشهدنا المحسبي على عدم تضمين شهود الشرط بما قاله  
 لعبه ان ضربك فلان فانت حرفه برب فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب لانه عتق بيمين مولا

ولا يلتفت الى قول القروع  
 كذب الاصول او غلطوا  
 وضعن المزك كون بالرجوع  
 وشهود اليمين لا شهود  
 الاحسان والشرط

لألأشرأ فكنذلك هذا والله تعالى أعلم

### ﴿ كآب الوكآلة ﴾

منسأ للآهآة من آس أن الإنسان مآآ في معآشه إلى التعآضد والشهآة منه فكذلك الوكآة  
والكآلم ففآ في مواضع الأول في معآهآة قال في المصباح وكآ السه الأمر وكآلم بآب وعد  
ووكآة فوؤسته إليه وأكنف به الوكآل ففعل بمعنى مفعول لأنه موكول اليوم يكون بمعنى فاعل  
إذا كان بمعنى المآفظ ومنه حسن الله ونم الوكآل والمآع وكآه ووكلته فوكآ فقول قبل الوكآة  
وهي بفتح الواو والكسر لغة وقول على الله تعالى اعتمد عليه اه والمآصل إنها في اللغة بمعنى  
التوكآل وهو تفويض التصرف إلى آآر السآ في معآهآة الصلآ المآفهي أقامة الإنسان غيره مقام  
نفسه في تصرفه معلوم كذآ في العنآة السآ في ركنهآ وهو: أدل عليها من الإآآب والقبول ولو  
آكآ فلو قال ووكآك في هذا كان وكآة مفعولاً لأنه لا أدنى فمآل عليه هكذلك أروا وقبداً وقوله في  
هذا أنه لو قال ووكآك فقال قبل الوكآة فقال الوكآل طلة أمرك ثلاثاً وأعقت عنه فلا  
أزوجه بنتك فلا تمن فلان أو صدقت من مآك بكذآ على الفقراء فقال الرجل لا أرضى بذلك  
فهذا الكآلم متوجه إلى الذي شآ وأراقبه فلهذا ما يكون هذا الكآلم والتفويض الإبناء على  
سابقة تجرى بينهما فآن كذلك فلا مآ على مآعارفوه مآآرت المآطبة فبه وان فعل شآ آرجا  
من ذلك النوع لم بنفسه على الموكآل دون آفآه كذآ في عزآة القبس ولو قال أنت ووكآل في كل شآ  
كان تفويضاً لمآفظ والمآس أن لا يكون وكآة بآل البيع ولو زاد على قوله أنت ووكآل في كل شآ آآر أمرك  
أآرت بآل بيع عبيد هذا أنه يكون فوكآة بآل البيع ولو زاد على قوله أنت ووكآل في كل شآ آآر أمرك  
ملكاً لمآفظ والبيع والشراء وملك اليوم والصدقة آى إذا أبق على نفسه من ذلك المآل آآزآى  
بعدم آفآة من قصد الموكآل وعن الإمام فقصصه بالمعآوضات ولا إلى القنق والتبرع وعليه القنوى  
وكذلك إذا طلق أمرك ووقف ووهبت أرضك في الأصح لا يجوز فوؤة الر فوؤة فوؤة أمرى  
السك قبل هذا باطل وقبل هذا والأول سواء فأنه تفويض لمآفظ ولو قال مالك المستغلات  
فوؤت السك أمر مستغلاتى وكان آرجه من إنسان ملك تقاضى الآجرة وقبضهآ وكذلك لو قال السك  
أمر دينى ملك التقاضى ولو قال السك فوؤت أمر دينى وأمر عملى ملك التقاضى ولو قال  
والتعلف والنفقة عليهم فوؤت السك أمر آرقى ملك طلاقهآ وأقتصر على المجلس بآلاف قوله  
ملكك كآ حيث لا يقتصر على المجلس كآ في البرآية وفي كافى المآكم لو وكنه بالقيام على دآره وآآزتها  
وقبض علفهآ والبيع لم يكن له أن يبنى ولأن مرم منها شآ وليس وكآة في خصوصهآ ولو هضم رجل  
منها شآ كان وكآة في المآصومة لأنه استهلك شآ في يده وكذلك لو آرجه من رجل فبعد ذلك الرجل  
الآآرة كان خصماً فآها حتى يشتها وكذلك إذا كآنها وعهد الآجر اه وقال في بآب الوكآة بالدين لو  
وكآه بتقاضى كل دين ثم حدث له دين بعد ذلك فهو ووكآل في قبضه ولو وكنه قبض غله أرضه وغرفهآ  
كان له أن يقبض ذلك كل سنة اه وقال في بآب قبض الوديعه والمآربة ولو وكنه قبض عبد عد  
رجل قتل الصب خطأ كان للوديع أن يآخذ القمقم من عآة القاتل وليس للموكآل أن يقبض القممة  
لأنهآ كآلم ولو كان الوكآل قبض العبد قتل عنه كان له أن يآخذ القممة وهو الذى بمنزلة  
الأول ولو آى على العبد جنآة قبل أن يقبضه الوكآل فآخذ المستودع أرضهآ لا ووكآل أن يقبض

### ﴿ كآب الوكآة ﴾

(قوله ولو كآ) دخل  
به السكوت كآسفينه  
عده قبل الرابع وسبآى  
في الفصل الآق فى  
شرح قوله ولو وكنه بشراء  
شآ هبته لا يشتره لنفسه  
عن الرمى التفرقة فى  
الحكم بين القنوى الصريح  
وبين السكوت فآرجه

### ﴿ كآب الوكآة ﴾

(قوله وصرح في النهاية الخ) أقول الذي تقدم في باب خيار الرؤية تغل عن الغوائد جعل الامر من الفاظ الرسالة لا من الفاظ التوكيل وسيأتي في باب الوكالة بالخصوص انه ليس بتوكيل (قوله واعلم انه ليس ١٠٢ كل امر يقيد التوكيل الخ) حاصله انه لابد

أن يكون في الامر ما يدل على ان المأمور يفعل أمرا لا أمرا بطريق النيابة عنه (قوله وفي تهذيب القس لانس الخ) حاصله ما ذكره المؤلف في باب خيار الرؤية حيث قال وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة في قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ وقوله وما أنت عليهم بوكيل فني الوكالة وأثبت الرسالة (قوله لا البلوغ والحجربة) قال الرمي أي فصم فوكيل العبي الذي يعقل والعبد في النكاح والطلاق والمخلع والصلح والاستعارة والهبة والبيع والشراء والجاره وكل ما يعقده الموكل بنفسه فافهم (قوله) واما ما يرجع الى الموكل (به) قال الرمي ومنه التوكيل العام وقصص صاحب هذا الكتاب فيه رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة

العبدون الارش وكذا لو كان المستودع آجره باذن مولاه لما اخذ الوكيل أجره وصكذامهر الامة اذا طئت بشبهة وتوكله بقبض امة وشاة فقلت كان للوكيل أن يقبض الواسع الام ولو كانت ولدت قبل أن توكله بقبضها لم يكن له أن يقبض الواسع كذلك مرة العتات عنزة الولد اه وفي البدائع واما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول والايجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا او اقبل كذا او ادنت لك ان تفعل كذا ونحوه والقبول من الوكيل أن يقول قبلت وما يجري مجراه فلهما يوجد لم يتم ولهذا لو وكل انسانا بقبض دينه ما في أن يقبض ثم ذهب بقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالردم الى ركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط نحو ان تقدم زيد هات وكفي في بيع هذا العبد وقد يكون مضافا الى وقتان توكله في بيع هذا العبد غدا وبصر وكذا في الفداء وما بعد ما قبله اه فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسلان ان الاذن والامرتو كليل كما قلت قلت الرسول أن يقول له ارسلك او كن رسولاً في كذا وقد جعل منها الزباني في باب خيار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معز بالي الغوائد الظاهر بقاءه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين افعال كذا وامر بك كذا واعلم انه ليس كل امر يقيد التوكيل فصار امر به في الوفاء لم يدفع له الفاقول اشترى بها اربع اوقال اشترى بها اربع اوقال لم يفعل في كان توكلتوكذا اشترى بها اربع اوقال وحال نفسه ولو قال اشترى بها بلف درهم كانت مشورة وما اشترى المأمور فوله دون الامر وكذا لو قال اشترى هذا بال الانا زاد على ان اعطيت لاجل شرائك درهمين لان اشتراط الاجرة يدل على الانابة اه وفي تهذيب القس لانس الوكيل من يباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة والسلعة اعانة في أيديهما اه وانما قلت في القبول ولو حكما ليدخل السكون الرابع في شرائطها وهي انواع ما يرجع الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فصار جمع الى الموكل كونه من ملك فعل ما وكل به نفسه وسنكلم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل بالعقل فلا يصح توكل بحجونه وصبي لا يعقل لا البلوغ والحجربة وعدم الرد فيصم فوكيل المرتد ولا يتوقف لان التوقف مله والعم الوكيل بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم فتصرف توقف على احاطة الموكل او الوكيل بعقد عمله وحكي في البدائع فيه اختلافا في الزيادة انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط ويثبت العلم اما بالمشاهدة او الكتاب والرسول اليه او اخبار رجلين فصولين او واحد عدل وغيره قبل صدقة الوكيل والاعتد له او عندهما مع واما ما يرجع الى الموكل به فاللا يكون ثابتا حسدا واستغناؤه الاحد السركة والقنف وعمه او يوسف المحمود القصاص على الاختلاف وأن لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما ساقى الخامس في حكمها فته ثبوت ولاية التصرف الذي تناوله التوكيل ومنه ان لا يوكل الا باذن أو تصيم ومنه انه أمين فيما في يده كالودع فضمن بما يصنع به المودع ويرأ بما يراه والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقصه فلا داعي دني فقال قضضه وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براهه وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب المص على أحدهما فيجلف من كذبه الموكل دون من صدق وعلى هذا الامر المودع بدفعها الى فلان فاداه وكذبه فلان ولو كان المال مضمونا على رجل كالمضروب في يد الغاصب أو الدين على الطالب دمر

(٢٠٦ - بحر سابع) وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة ملك كل شيء الا الطلاق والعناق والهبة والصديقة على الغني به وقسمها فيها اه فان تقدم سره ان الله العامة أول هذه السودة وسيأتي ايضا أول للقوله الانية



الطالب أو المصوب منه الرجل أن يدفعه إلى فلان فقال للمأمور قد دفعت إليه وقال فلان ما قبضت  
 فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولم يصدق الوكيل على الدفع إلا المينة أو تصديق الموكل ولا يصح تاقن  
 على القابض والقول مع السجين والوكيل تخلف الموكل أنه ما يعلم أنه دفع فان نكل سقط الضمان  
 عنه ولو لم يدفع الميشاء وأغما أمره بقضائه دينه من ماله وإدعاه وكذبه الطالب والموكل ولا يثبت بالقول  
 قولهما مع السجين وتلف الموكل على نفي العلم وإن صدقه الموكل دون الطالب يرجع عليه بما  
 ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدعيته ذكره القنودوري وفي الجامع لأرجوع للوكيل على موكله ولو  
 صدقه والأول أن يثبت على البدائع ولو ادعى المودع أنه أمره بدفعها إلى فلان وكذبه صاحبها فالقول  
 له أنه لم يأمره وقد وقعت حادثة القنوي حين تلف هذا المثل دفع إلى آخر ما لا يدفعه إلى آخر ثم  
 اختلاف في تعيينه فقال الأتحرار أنك يدفعه إلى زيد فقال للمأمور إلى عمرو وقد دفعت له فاجتبان  
 القول قول الوكيل لأنهما اتفقا على أصل الأذن فكان أمينا ولهذا قال الزبلي في آخر المضاربة  
 لودفع اليه المالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع إليه ودفعه والقول المدفوع إليه لا يثبت  
 اتفقا على الأذن اهـ ومن أحكمه أنه لا جبر عليه في فعل ما وكل به إلا في ردود عنه فإن قال أدفع هذا  
 الشوب إلى فلان ففعله وظألا ترجع للمأمور على دفعه وأما سائر الأقسام فلا يجب عليه التنفيذ كذا  
 في المحيط وقامه في فوائدها ومتها مافي البراءة بكونه يقبض ويدفعه وحصل له الأجر مع وإن وكله  
 يقبض دينه وحصل له أجزاها مع الأذواق مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى أن وقت جاز اهـ  
 وكذا الوكيل بالمحسومة كذا في الأصول الحية ومن أحكمها أنها لا تطل بالشروط الفاسدة ولا يصح  
 شرط الخيار فيها كما في الحائنة ومن أحكمها صحة تعليقها وإضافتها لقبول التقيد بالزمان والمكان  
 فلو قال به غدا لم يجز بيعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعاليوم فباعه غدا فله ريثان  
 والعصم أنها لا تبقى بعد اليوم ولو كانت تقاضى دينه بالشام ليس له أن يقضاهما بالكوفة الكل من  
 الحائنة السادس في صفاتها وهو عدم القزوم فله أن يعزله متى شاء إلا فيما سئذ ذكره غيرها (قوله مع  
 التوكيل) أي تفويض التصرف إلى الغير بالتكليف والسنن والاجماع قال تعالى حكاية عن  
 أصحاب الكهف فاجتروا أحدهم ويرفقهم ههنا إلى المدينة وكان البعث منهم بطريق الوكاله وشرع  
 من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله تعالى ورواه من غير إنكار ولم يظهر نصه ووكل عليه السلام حكيم  
 ابن خزام بشراء أخضبه وانقدا الإجماع عليه وهو عام وخاص والثاني ظاهر والأول يخوان يقول  
 ما صنعت من شيء فاجتاز أنت وكيلى في كل شيء جازأمره على ملأ جميع أنواع التصرفات من البيع  
 والشراء والهبة والصدقة والتقاضى وغير ذلك ولو طلق أمرته جاز قال الصدر الشهيد وبه يفتى  
 حتى يبين خلافه واختار أبو الليث أنه لو طلق أو وقف لم يجز كذا في الأصول المجموع في البراءة ما حكمت  
 جازت تحكيم لا توكل وقد منفتق قاضيان أنه يختص بالمعاضات (قوله وهو أامة الغرماء  
 نفسه في التصرف) أي الجائز المعلوم حتى أن التصرف إذا لم يكن معلوما ثبت أدنى التصرفات وهو  
 المحقق فيما إذا قال وكنتكلى على (قوله من يملكه) أي ذلك التصرف بيان للشرط في الموكل فلا يصح  
 توكل بمجنون وصلى لا يقبل مطلقا وصلى يقبل بخوطلاق ومناق وبهتة وصدقة من التصرفات  
 الضارة فيصح توكله بالنافعة بلا إذن وليه كقبول الهبة وأما تردد من ضرر ونفع كالبيع والأجارة  
 فان كان مادون في التجارة صح توكله مطلقا لا توقف على إجازة وليه ولا يصح توكله عند مجبور  
 ومنع من مادون ومكاتب وأما توكل المرتد وقوف إن أسلم فغدا ولا بان قتل أوماتا ومحقق بطل

مع التوكيل وهو أامة  
 الغير مقام نفسه في  
 التصرف من يملكه  
 (قوله وقد وقعت حادثة  
 القنوي الخ) قال الرمي  
 وسيد كرفر وواقعة  
 الحال بعد كرامة ورد  
 عليه ويجب عنه اهـ  
 أي قبل فصل الوكيل  
 بالبيع والشراء (قوله  
 ومن أحكمها صحة  
 تعليقها وإضافتها الخ)  
 قال في نور العين معز إلى  
 السجين وكذا يقبض  
 الوديع في اليوم فله قبضه  
 غدا ولو وكله بقبضه غدا  
 يملك قبضه اليوم اذ ذكر  
 اليوم لتفصيل مكانه  
 قال أنت وكيلى به الساعة  
 فإذا ثبت وكالته به الساعة  
 دامت ضرورة ولا يلزم  
 من وكالة الفسوكالة  
 اليوم لأصري محاولا دلالة  
 وكذا إذا قال أقضه الساعة  
 فله القبض بعدها ثم  
 قال معز إلى قاضيان  
 وكذا شيء وقال أقضه  
 اليوم ففعله غدا بعضهم  
 قالوا الصحيح أن الوكالة  
 لا تبقى بعد اليوم وقال  
 بعضهم تبقى وذكر اليوم

اليوم التحصيل لا تنقضي الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي النزاية في اول الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنتهي وكالتهم بضئ العشرة في الاصح (قوله وفيه نظرا له لا حاجة الخ) قال في المخ اقول ليس ماذ كره من النظر واقامه قوله لان التعريف انما هو للصبي العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفا له بالنظر الى خصوص الوكالة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر والمجواب عنه اه ويرد عليه ما في العقوبة حيث قال ١٥٥ قوله وبصرف الغني البسير

الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان وكيل الصبي العاقل صحيح وقرق الغني البسير من الفاحش مما لا يطلع عليه احدا لا بعد الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لعمه اشتراطه في صحة التوكيل كالا يحق اه ولا يحق اذا كان الوكيل بعقل العقد ولو صيا او عبدا محمورا

عليك انه حيث كان تصرف الصبي العاقل ما حوزا فيه معرفة الغني الفاحش من البسير كان شرط في الوكالة انما كان الظاهر ان يقول الا بعد الاشتغال بالبيع والشراء ومعرفة اثمان المبيعات لانه ليس المراد ان يعرف فحاشه الفقهاء بل ان يعرف ان هذا الشيء فقهه كذا وانما هو اشتراه او باعه فكذا يكون مقبولا تأمل وعلى كل

عنده وقالنا قد وضع قولهم من يملكه الاب والوصي في ما بالصبي فلهم ان يوكلا بكل ما يغلونه وأورد على هذا الشرط توكيل المسلم ذميا ببيع خراج وخرير وبيع الوكيل المهرم المحلال ببيع الصبي فانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل وأوجب بابه عليه باصل التصرف وان امتنع بعارض النهي ورد عليه العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كما في المصط مع انه يملك ان يتزوج بنفسه والمجواب انه بمنزلة الوكيل من سنده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكلا الا باذن أو تعيم وفي النزاية والوكالة على الجنب مثل ان يقول وكلتك ان تحلف عني لا يجوز اه وأورد ايضا القول ببيع عبدي هذا بعد صحيح وقال اشتريت منك هذا عبدا ببيع صحيح وأوجب بان المنع للعبادة في المباشرة للأفشاء الى المنازعة لانها لو لم تمنع في بيع فقير من صبرة ولا يقضي اليها في الوكالة وزاد في الهداية فقال ومن شرطها ان يكون الموكل ممن يملك التصرف وتزعمه الاحكام فقبيل هو احتراز عن الوكيل فانه وان ملك التصرف لا تزعمه الاحكام بمعنى لا تثبت له فلا يصح توكيله وقيل احتراز عن المحمور به لا يصح توكيله كذا في النهاية واقصر الشارح على الثاني ولا حاجة الى هذا العدمان المحمور به ان التصرف يخرج به وسياق احوال الوكيل والمضابط وفي الجوهر قول ليس المعتبر ان يكون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر ان يكون ممن يصح عنه التصرف في الجملة لا انهم قالوا لا يجوز بيع الا بقب و يجوز ان يوكلا ببيعهم وفي الراجحة لو وكل الدائن عبدا المأذون في قبض دينه من مولا جاز ولو أقر العبد بالقض والهالك برئ المولى ولو وكل القسير مولى العبد المأذون بالقض من عبده لم يجوز توكيله ولا قبضه والحاصل انه بردي منطوق قوله ممن يملكه توكيل العبد المأذون بالتزويج فانه لا يصح مع انه عليه وما لو وكل ببيع عبده بعد بيعه مع انه لا يملكه ويرد على مفهومه توكيل المسلم ذميا ببيع المحمور توكيل المهرم حلالا والتوكيل ببيع الا بقب وان توكيل بالاشتقراض (قوله اذا كان الوكيل بعقل العقد ولو صيا او عبدا محمورا) بيان للشرط في الوكيل فلا يصح توكيل غير العاقل وفي بقية الدرر ذكر السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء وان كان الوكيل مجنونا فصح باطل وان كان بعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي المحمور عليه وذكر في باب توكيل الزوج بالطلاق ولو وكل مجنونا بطلاق امرأته فقبيل الوكالة في حال جنونه ثم افاق فهو على وكالتهم بالافاقه بزيادة التحكم من التصرف ولا يزول ما كان بانها وذكر في الهداية انه بشرط ان يكون الوكيل ممن بعقل العقد وقصد فقال الشارحون ان المراد بعقل العقد ان يعرف ان الشراء جالب للبيع سالب للتمن والبيع على عكسه وبصرف الغني الفاحش من البسير والمراد بقصد ان يقصد ثبوت الحكم أو ارجح للاحتراز عن بيع المكره والهال فانه لا يقع عن الامراه وفيه نظرا له لا حاجة الى اشتراط

فاشترط معرفة الغني مشكل فقد يكون الرجل من عقل الناس واذا كانهم وبين في بعض الاشياء به لم يوقفه على مقدور فقه مثلها ولعل مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما في عند قوله وتقدرش لانه يمثل الفقه ثم بعد كذا في ذلك رايت في المحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه أحد الخ ممنوع وتأتي كثيرا من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالجماع من الثقات وكثرة المباشرة بالمعاملات ثم قد قام التحكم من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الا في هذا الكتاب وأما فيما نص فيه والتحكم من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي

كلامنا فيه فليتامل اه قلتوا الظاهر ان مرادهم ان يعرف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلاً عن طاحش وان الواحد فيها يسير فان من  
لم يدرك الفرق بينهما غير باقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ منه فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح تصرفه أصلاً  
(قوله) وأما تغيير القصد ببيع الهازل والمكرمة فارجع عن المقصود (الخ) سبقه الى هذا الاعتراض بقوله با شأتم قال  
والاولى ان قوله ويقصده تا كيد لقوله يعقدو العطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم كمال العقد كما لا يخفى فليتامل (قوله) ولا يمكن  
طرده (الخ) لانه ولا يطل طرده (قوله) لكن مردعه الاب والمجد (الخ) وفي التبيين قيل الضعيف انه يصح فلا مردد قال شيخنا ثم ظهر  
لي تسليم ورودها لانه لا يخالفه بين ما في السراج والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا عليك تلك مال ولله بالتوكيل بشرائه أي  
قصد او ما في التبيين ان شاءك فلكه لكونه في ضمن التوكيل بيبه فلك الشراء من وكله بالبيع اه بان قال الاب لشخص  
وكتلك يبيع عبداني متى كذا في حاشية أبي السعود (قوله) والجواب منع عدم صحتها (الخ) قال في المحواشي العيوني يقول مرد  
الاستقراض لان عمل القدمين ١٥٦ شرويه وليس يجوز في التوكيل بالاستقراض لان الدرهم التي يستقرضها التوكيل

ملك المقرض والامر  
بالتصرف في ملك الغير  
باطل وهذا من باب  
اختلف المانع وقيد  
عدم المانع في الاحكام  
السككية غير لانهم وعن  
بكل ما يعقده بنفسه

أي يوسف ان التوكيل  
بالاستقراض جائز نفى  
هذا لا ينقض به على منجه  
فليتامل اه وقال في  
اواخر الفصل التاسع  
والعشرين من كتاب  
نور العين جف بعث  
رجلاً ليستقرضه واقترضه  
فضاع في يده فلو قال

عقيلة الغبن الفاحش من اليسير لمجوز يبيع التوكيل عند الامام باقل وكتر من ان قبد عليه ان لا يبيعه  
بفسخ فاحش اشترط وأما تغيير القصد للاحتراز عن بيع الهازل والمكرمة فارجع عن المقصود  
لان الكلام الا في صحة الوكالة لا في صحة بيع التوكيل ولذا تركه المصنف وفي الواضحات المحاسبية  
التوكيل اذا اختلط عقله بشراب نبيذ يعرف الشراء والقبيح جازع الى الموكل شرائه ولو اختلط بغير  
ويعرف الشراء لم يجز وهو بمقالة المتوه اه (قوله) بكل ما يعقده بنفسه بيان لضابط الموكل فيه  
وليس حذافير عدله ان المسلم لا عليك يبيع المحرو عليك تو كمال الذي به لان ابطال القواعد بطل  
الطرد والعكس ولا يمكن طرده عدم تو كمال الذي يبيع جهره وهو عليك لانه عليك التوصل  
به لتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد عليك عليك تو كمال كل احدي بل التوصل به  
في الجملة واغبار عدله تو كمال التوكيل بالاذن وتعييم فانه عليك العقد الذي وكل به ولا عليك التوكيل  
وأجابوا بان المراد لنفسه لصكك مردعه الاب والمجد عليك كان شراء مال ولده الصغير ولا عليك ان  
التوكيل به كافي السراج والواحد والاستقراض فانه يباشره بنفسه لنفسه ولا عليك التوكيل به فيقع  
لالتوكيل كذا في الشارح ولم يبيعه عنه والجواب منع عدم صحتها به لما في الحاشية ان وكل بالاستقراض  
فان اضاف التوكيل بالاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للتوكيل اه وفي البرازية استقرض  
منه الفاء امره ان يعطيه رسوله فلا نوزع الاعطاء اقر الرسول وانكر المستقرض دفع المقرض  
لا يلزم المستقرض شيء اه ثم قال بعده مع التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض وفي القنية التوكيل  
بالاستقراض لا يبيع والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل اقترضني ثم يرجل رجلاً بقبضه

أقرض للرسول ضمن مرسله ولو قال اقترضني للرسول ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل  
بالاقرض جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو اخرج وتوكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض  
للا تمولو مخرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع للوكيل وله منه من امره بقول المحقق انما يجوز التوكيل بالاستقراض فلتا لا  
يجل فيه العقد وكالة وقد اطال شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان تدبري كنت كتبت في هذا المبحث رسالة طويلة  
التي لول طيفه بحث قبلها كثير من الممول وحاصلها ان عمل العقد في عاودة الموكل كافي التوكيل بالنكاح وضحه مما يكون فيه  
التوكيل سفيراً أعضاء فلا بأس أصلاً ان تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالة ويؤيد ما ذكرناه  
ما قال الامام الكاشاني في البدائع ويجوز التوكيل في القرض والاستقراض وما قال الامام ابن طيحي اضافة شرح التوضيح أي  
يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لا ما تقول حال وكالة الشراء  
أيضا كذلك لان التوكيل بشراء شيء لا يعتبه اذا اشتراه يكون هو له الا ان ينوي الشراء لموكله اذا العقد الذي دراهم موكله كذا كرفي  
الهداية وغيره والله تعالى أعلم اه (قوله) واعم أي القرض وقوله واقتر الرسول أي بالقبض وعلى (قوله) لا يلزم المستقرض شيء

يصح اه ولو قال المصنف بكل ما يباشره لكان أولى لشمول العقود وغيره فكان يستغنى عن افراد بعض الاشياء (قوله) وبالمخصوصة في المحقوق مرضا الحمص لأن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السفر أو مريدا السفر أو غائبا (أى) وصح التوكيل بالمخصوصة بشرط رضا الحمص وهذه عندنا حنيفة وقال يجوز غير رضا ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في لزوم لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يشترط على رضا غيره كالنوكيل بتقاضى الدين وإن الجواب مستحق على الحمص ولهذا يستقصره والناس متفاوتون في المخصوصة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فبقية وقف على رضا كالعبد المشترك إذا كان له أحدهما بتغير الآخر بخلاف المريض والمسافر لأن الجواب غير مستحق علمهما هناك ومريده كونه تحقق الضرر والخسرة لو حضرت لا يمكنها أن تنطق بحقتها لحمايتها فلم يتم وكلها وهذا حتى استحسنه المتأخرون كذافي الهداية وظاهره أن الخسرة لا نص عليها في المذهب ولهذا قال في فتح القدير ما على ظاهره من أن خلق الأصل وغيره عن أى حنيفة فلا فرق بين البكر والشب والخسرة والمريضة والفتوى على ما اختاروه من ذلك اه وبالمخصوصة الجسد خاصة بمخاصمة وخصوصة شخصه بخصمه عليه وهو شاذ لأن واعلته ففعله يرد بفعله منه إلى الضم إن لم تكن عنه خوف خلق فإنه بالفتح كفاخره ففعله يفرضه وأما المعلن كوحشيت بوبت فبذلك إلى الكسر الأذونات أو أوتها ترد إلى الضم كراشيتة فرضونه أرضوه وخافوا في بغيته أخوفه وليس في كل شيء قال نازعته لأنهم استغفوا عنه بظننه واختصوا اقتضاهوا والحمص الخاصم والجمع المخصوص وقد يكون للجمع والاثني والمؤنث والحمص الخاصم والجمع خصمه كذافي القاموس هذا معناه هالفة وأما سرفاهة الجواب بنم أولا كما سألني وفيه رأي في الجوهره بالدعوى المخصصة أو بالجواب الصريح ولو وكلته في المخصوصة له عليه فله اثبات الموكل فأورد المدعى عليه الدفع لم تسمع صككا في منية المفتي والحاصل أنها تقتصر بخصم الموكل وتعم بغيره والآف واللام في المحقوق للعنس فتجمل بعضا معناه وجمعها وفي اقتضاء فرضي ثم مضى يوم فقال لأرضي له ذلك اه وذكره في شرح الجمع معزبا بها والتقييد باليوم اتفاقا وإنما المقصود أنه الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى لما في القنينة أيضا وأدعى وكيل المدعى عند القاضي ثم أتى بشهود ليعيها ولم يرض الحمص أى المدعى عليه بالوكيل ويريد أن يخاض مع الحمص ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حنيفة وفي البرازية ولو وكلته بكل حق هو له وبمخصوصته في كل حق له ولم يسم الخاصم به والخاصم فيه جاز اه وإذا وكلته بقبض كل حق بحسنه والمخصوصة فيه حائز أنه بانه يدخل فيه الدين وأوديسة والعارية وكل حق ملكه الموكل أما النفقة فإن المحقوق التي لا يمكنها كذافي الحزاة وفي الأول المجسفة وكه بالمخصوصة ولم يسم أى المخصوصة لم تجز الوكالة لأنها تقع في الأجناس المختلفة وأطلق في الحمص فتجمل الطالب والمطلوب كاشملهما الموكل والشريف والوضع كافي البرازية وأطلق المريض وهو مقيد إذا كان لا يقدر على المشي على قدميه إلى مجلس القاضي مدعا كان أو مدعى عليه وإن قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر إنسان فإن زاد مرضه بذلك لم توكيله فإن لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذافي البرازية وفي الجوهره أما المريض الذي لا يمنع من الحضور فهو كالصحيح اه وقد عده السفر لأن مادونها كالحائز كذافي الجوهره وفي الخط إن كان الموكل مريضا أو مسافرا أو توكيل من ماله لم يرض الحمص بل يقال للمدعى إن شئت جواب خصمك وأصبر حتى يرتفع العذر وإن لم تصبر فذلك الرضا بالتوكيل وإذا رضى له

وبالمخصوصة في المحقوق مرضا الحمص إلا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السفر أو مريدا السفر أو غائبا أو مخررة

قال الرمي وهل يلزم الرسول الجواب لا لأنه أمين بقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذمة المستقرض كرسول المدينين بالدين إلى الدائن إذا أنكر وصوله إليه وأدعى الرسول إيصاله إليه بقبل قوله في حق نفسه لا في حق برائة الدائن تأمل (قوله) ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في لزوم (قال في الجوهره) الزوم) قال في الجوهره يعني هل ترد أو كالة برد الحمص عندنا حنيفة نعم وعندهما لا ويجوز واختاره أبو الليث للفتوى اه

برضاه في ظاهر الرواية اه وهو خاص بتوكيل المدعي عليه كالأجنبي وإرادة السفير أمر بائني  
 فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني أريد السفر  
 لكن القاضي ينظر حاله وفي عدمه فانها لا تخفى منه من سافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية  
 وان قال أخرج بالقافلة الثلاثة سالهم عنه كافي فصح الإحادة اه وفي خزائن المفتن ولو قال  
 اني أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مظلوما لكن يكفل المطلوب ليمكن الطالب من  
 استيفاء دينه وان كذبه الخصم في إرادته السفر يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر اه وأما  
 للقدرة فهي في اللغة كافي القاموس من المحدث كالأخدار والتقدير رفع الحياء الزام البنت المحدث  
 بكسر الحاء وهو متردد الحارفة في ناحية البيت وهي محدودة ومحدرة اه وفي الشرع هي التي  
 لم تجر حادتها بالبرز ومخالطة الرجال قال المحلواني والتي تخرج في حوائجها برز وقال البرزوي من  
 لا يراها غير القاموس محدرة اذا لم يتخالط الرجال على ما ذكره في القتاوي وكلام المحلواني على هذا مجهول  
 على المخالطة بالرجال ولو اختلفا في كونها محدرة فان كانت من نبات الانسراف فقولوا لها بكر أو نيبا  
 لانه الظاهر من حالها وفي الأوساط قولها بكر أو في الأسافل لا يقبل قولها سفي الوجهين والمخرج  
 للحاجة لا يقدح فيه ما يكثر بان تخرج لغرض حاجة كذا في البرازية وأشار المؤلف بقبول توكيل  
 المحدث الى ان الطالب ليس له محاسبة زوجها ولكن لا يخضع الزوج من المحسومة مع وكيل امراته  
 أو معها كذا في خزائن المفتن وفي امرأه وكلت وكسلا المحسومة فوجب عليها الجين وهي لا تعرف  
 بالمخرج ومخالطة الرجال في الحوائج يبعث بها الناحية كم ثلاث من العبدول يستقلها أحدهم  
 ويشهد الآخران على حلفها أو نسكولها اه ومراد المؤلف من الاستثناء استثناء الموكل اذا كان  
 له عذر ولا يتخصص بالاربع فشمل حبس المدعي علم اذا كان المحكم في المجد كذا ذكره الشارح  
 وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا مرضي بالتأخير فيما اذا كان المحكم في غير المجد وأما اذا مرضي به  
 فلا يكون عذرا وأما حبس الطالبة فهو عذر مطلقا والنفس كالمحس كذا في خزائن المفتن  
 ومن العذر المحس اذا كان من غير القاضي الذي ترافعوا اليه ذكره الشارح وفي البرازية وكونه  
 محسوسا من الأعداء يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محسوسا ان يشهد على شهادته قال  
 القاضي ان كان في معين القاضي لا يكون عذرا لانه يجر جه حتى يشهد به بعده وعلى هذا يمكن ان  
 يقال في الدعوى أيضا كذا فان يجب عن الدعوى ثم يعادولومس عيادي ان لم يؤخر دعواه ثم  
 يعاد اه ثم اعلم ان المؤلف اختار قول الامام كاهوداه وقد اختلفت جميع المشايخ فاقضى الفقيه  
 بقولهما وقال القاضي وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضا وفي خزائن المفتن المختار قولهما والشرف  
 وغيره سواء وفي النهاية والعصم قولهما وقال المحلواني غير المتي قال فوضن نقي ان الراي العام كوفي  
 البرازية ومن المعلوم المقرر ان تقيض الحمار الى قضاء عهد السدا كاهو المقرر من ان عليهم ليس  
 بجهة قال شمس الأئمة الصحيح انه اذا لم من الآتي التعتق في ابا مالو كبل يقي بالقبول وان علم منه  
 قصده الاضرار بالمجمل كاهو منسوخ وكلاء الصكمة لا يقبل وغرض من قوض النجاء الى القاضي  
 من القدماه كان هذا المعلوم من أحوال قضاتهم الدين والصالح اه وفي غاية البيان الاولى ان  
 لا يحضر مجلس المحسومة بنفسه عندنا وعند العامة وقال البعض الاولى ان يحضر نفسه لان  
 الأئمة اعم من المحضوري مجلس القاضي من علامات المناقطين والجواب الرمن للساقطين والاجابة  
 من المؤمنين اعتقادا اه وفي خزائن المفتن ولذا وكله بالمحسومة عند القاضي فلان كان للتوكيل

(قوله وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا مرضي  
 بالتأخير مخرج) قال في  
 المجهورة ان كانت هي  
 طالبة قبل منها التوكيل  
 بنصر رضا الخصم وان  
 كانت مطلوبة ان آخرها  
 الطالب حتى يخرج  
 القاضي من المصلا  
 يقبل منها التوكيل بنصر  
 رضا الخصم الطالبة لانه  
 لا عذر لها الى التوكيل  
 اه وقول المؤلف فيما  
 اذا كان المخرج تامل  
 (قوله كاهو المقرر) قال  
 الرمي هو خبر ان أي  
 المقرر في هذا مثل المقرر  
 في ذلك وفي نسخة قضاة  
 العهد فساد خبر ان  
 وقوله كاهو المقرر  
 تشبه هذه المسئلة بتلك  
 المسئلة فتأمل

(قوله لم يكن له أن يخاصه إلى فقهاء آخر) كان وجهه أنه جعل هذا الفقه حكماً فلا يكون إلا شرطاً كبدون أمره بخلاف القاضي الآخر فإن ولاية ثابتة وأن لم ياترامل (قوله والقاضي) معطوف على المسمى (قوله ثم اعلم أن طريق اثبات الوكالة الخ) قال فاضحاً وكله يقضي فاعز السديون بوكالته وأنكر الذين يفرعن عليه الوكيل لأقبل إذا السنة لا تقبل إلا على خصم وباقرار المدعون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً إلا ترى أنه لو أقر بالوكالة فقال الوكيل في أبرهن على وكالتي غفاسة أن يحضر الطالب وينكر الوكيل فقبل يقبل ولو قامت على المقر وكذا مسمى أقر المدعون بوصايته وأنكر الذين ثابت الوصي وصايته يقبل وكذا من ادعى بدنا على الميت وأحضر وارثاً فاعز الوارث بالدين فقال للمدعي أنا ثبت بينه وبينه ففرعن بقول نورا العن (قوله فمن سألته قال ولو لم يقضه الدين) أي وكله بأن يدفع الوكيل من مال نفسه إلى دائن ١٥٩ للوكل وكذا في المسئلة إلا تبعة عن كتاب

المحوالة أو بالدفع إليه درهم وقال له أقض بها ديني الذي لزيد وأدعي الوكيل الدفع إلى يزيد الدائن وكسبه كل من الموكل والدائن فالقول للوكيل في برادة نفسه بسمته والقول للدائن في أنكره القبض بسمته

وبإفائها واستيفائها  
الأي حدوقود

أيضا كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله لا يرجع المأمور على الآخر) أي لا يرجع بما قضاه عيال نفسه (قوله ولو قال لا تبع إلا محض فلان الخ) قال في التارخانة في أو آخر الفصل الحادي عشر عازر بالهجوم نوع آخر فيما إذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره

أن يخاصه إلى قاض آخر ولو وكله بالخصومة إلى فلان القليل لم يكن له أن يخاصه إلى فقهاء آخر اه وأعطى الوكيل بها تشمل المسمى العاقل كما في ضمة الحق وعبد المولى في خصوصته كما في الخزانة صدي في بدرجل فقال كنت عبد الفلان وأبنت في ملكه وقد وكلني بخصومتك في نفسي ليس لمولاه أن تبعة إذا كان للعبد بينة على الوكالة وقال باعني منك ولم يقض الثمن فوكلي يقض الثمن منك فلو لا أن تبعة من الخصومة اه والقاضي ولو عزل عن القضاء بقي على وكالته كما في قضاء الخزانة ومن أحكام الوكيل بالخصومة أن الحق إذا ثبت على موكله لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكلاهما لا اتهام لا تنظم الأمر بالأداء ولا الضمان كما في الخزانة ثم اعلم أن طريق اثبات الوكالة بالخصومة أن يشهدوا بها على غريم الموكل سواء كان منكر أو وكالة أو مقر بها يستدعي إلى غيره كافي الخزانة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القصة لا تقبل من الوكيل بالخصومة بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صلح لا ينعى في القضاء في المختلف اه (قوله وبإفائها واستيفائها الأي حدوقود) أي يصح التوكيل بإبقاء جميع الحقوق واستيفائها إلا بالحدود والقصاص لأن كلامها مباشر الموكل بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فإنها تندرج بالشهادات والإفياض أو ثبت بها بإفائها وقت حقه ووفيته إياه بالتقيل كذا في المصباح والمراد به هنا دفع ماعله والاستيفاء والتوفى بمعنى واحد كافي للمصباح والمراد به هنا القبض فكانه يقول صح التوكيل بدفع ماعله ويقض ماله أمالاً أو دفن ماله قالوا وكله قضاء الدين فإفاء الوكيل وزعم قضاءه صدقه موكله فيه فلما سأل الموكل به برما قضاءه لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلى وبأخذته مني أنا لا يلتفت إلى قول الموكل وبؤمره الخروج عن حق وكله فإذا حضر الدائن وأغضن للوكل مرجع الموكل على الوكيل بما دفعه إليه وإن كان صدقه بالقضاء وفي كتاب المحوالة أمره بقضاءه بینه فقال قضت وصدقه لا تحرفه ثم حلف الدائن على عدم وصوله إليه وأخذ من الآخر لمرجع المأمور على الآخر أن لا تركذب في إقراره حدث قضى عليه بالدين لأن الإقرار إنما يبطل بالحكم على خلافه إذا كان الحكم بالبينة أما بغيرها فلا والصحيح اه

وما لا يجب الأصل في هذا النوع أن الموكل إذا شرط على الوكيل شرطاً مفيداً من كل وجه بأن كان يفعله من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كدعائه بالنفي أو بؤ كدعيه بانه فيما إذا قال به بخلافه بغير خيار لا يجوز أن شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بأن كان لا ينعى بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كدعائه للوكل بالنفي أو بؤ كدعيه بانه فيما إذا قال به بالتفصيل أو قال لا تبعه إلا بالنسبة فباعه بالتفصيل يجوز على الآخر فإذا شرط شرطاً مفيداً من وجه ولا يفيد من وجهه كان ينعى من وجهه ولا يفيد من وجهه إن أكد بالنفي يجب مراعاته وإن لم يؤ كدعائه لا يجب مراعاته بانه فيما إذا قال به في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤ كدعائه بالنفي بان لم يقل إلا في سوق كذا فباعه في سوق آخر يتفدى على الآخر وإن أكد بالنفي لا يتفدى على الآخر اه ويقام التفاديع فيما فرجها

(قوله فلو زعم الوكيل  
قصدوه تسليمه الى الطالب  
الخ) قال في الاشياء كل  
أمن ادعى ابطال الامانة  
الى مستحقها قبل قوله  
كلودع والوكيل والناتر  
الا في الوكيل قبض  
الدين اذا ادعى بمعدوم  
للوكل انه قضه ودفعه  
له في حياته لم يقبل  
الا بينة بخلاف الوكيل  
يقبض العين والفرق في  
الولو الخ اه واقول  
تعبه الشربل الى أخذ  
من كلام الولو الخ  
وغيرها من كتب المذهب  
بان دعوى الوكيل  
الاصال تقبل لبراهته  
بكل حال واما سر ايقوله  
على موكله لسر آخره  
فهو خاص بما اذا ادعى  
الوكيل حال حياته موكله  
واما بعد موته فلا تثبت  
براهة الغرم الا بينة او  
تصدق الورثة الى آخر  
ما ذكره في الرسالة المحمدا  
بينة الجدل في قبول قول  
الوكيل كذا في حاشية  
أبي العود قلت والعلامة  
القدس ايضاً رسالتى  
هذه المثلة ذكرها  
الشربل الى في مجموعة  
رسائله عقب الرسالة التى

يعمل لعدم رجوع المامور على الاتحبات المامور وكيل بشره ما في ذمة الامر مثله وتقد الثمن من  
مال نفسه وانما يرجع على الاتحدا سلم له ما في ذمته كالمتشترى تحمياً ويؤتمن عليه الثمن الى الاتحدا  
سلم للامور ما اشترى اما اذا لم يسلم فلا يؤكده كذا في رد الدين يرجع على المامور والمامور  
يرجع على المدون بماضى قال قضيت دينك باعرك لقفلان فأتكر كونه مدينون فلان وأمره  
وقضاء أيضاً والدائن غائب فغرم المامور على الدين والامور والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان  
كان غائباً لكمة عنه خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب ما يدعى على المحاضر لانه ما لم يقض  
دينه لا يجبه عليه شئ و بينهما اتصال أيضاً وهو الامر وبعد السببة والاتصال ينصب خصماً  
ولو قال لا تدفع الدين الا بمحض فلان ففعل بلا محضه ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل  
انه دفع بمحضه او قال لا تدفع الا بشهود وادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل  
انه دفع بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في كافي المحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفعه بغيرهم لم يضمن  
واما الثاني اعني الوكيل يقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضاعه ودفعه الى الموكل ويبدأ  
الغرم ولو كان عن لا تقبل شهادته لوكيل بخلاف اقراره يقبض الطالب ولو وجب له في الوكيل  
بالقبض مثله لمدينون موكله وقعت المفاسدة وكان الوكيل مدينون الموكل ولا يكف الوكيل  
بقبضه الا براه والهة وأخذ الرهن وملك أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل  
وليس للوكيل بالقبض قبول المحاولة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بلا رضا التحم ولا ينزل  
عنوت المطلوب وينزل عنوت الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتسلمه الى الطالب حال حياته  
لم يصدق بلا حجة فان احتال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب  
المحصل والمحتال فلو توى المال على المحتال عليه وماذا الدن على المحصل فالوكيل ملك الطالب ولو كان  
بالمال كفيل أو أخذ الطالب كفلاً بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل وللوكيل  
بالقبض قبض نفسه اه اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معاً اه ما في البرازية والحاصل ان  
الوكيل يقبض الدين بخلاف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل قبض الثمن  
المتشترى صحت ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وقبل شهادة الوكيل قبض الدين به على  
المدون كافي شهادات النزازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وصح قبض الثمن ثم رد المبيع  
بعبع بعد ما دفع الثمن للوكيل فله متشترى مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل قبض الثمن لا مطالبة  
عليه كافي القنية ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حله ولا أخذه الرهن ولا تجايله ولا قبول المحاولة  
بخلاف الوكيل بالبيع وقوله لا في حدود وقد استثناهما السكن في الايقاع على الملاقاة وفي الاستغناء  
مفيد بما اذا كان للوكيل غائباً او ما اذا كان حاضر او امر باستيفائه فانه يجوز كذا في شرح الطحاوى  
وعليه في غاية البيان باسقاط الغوا المندوب اليه بخلاف حال خبرته لا لعدم الشبهة وبخلاف  
حال عمية الشهود حيث يستوفون حال غيبتهم وان كان رجوعهم محتملاً لان الظاهر علمه احترازاً  
عن التكدب والغش ولم يكره المؤلف التوكيل بائناً بما ادخله ما تحت قوله وبالمقصود في  
الحقوق لان التوكيل بائناً بما هو التوكيل بالمحسوبة فيهما واختلاف فيه فاذ كان من الجواز  
قول الامام وخالف ابو يوسف نظراً الى مجرد النسيئة ورد عليه بانه لا تأثير لها ولا يجوز حكم نائب  
الغائب فيها وقول محمد مضطرب وعلى هذا الاختلاف التوكيل بالجوابع من جانب من عليه وفي  
غاية البيان ولكن لا يصح اقرار الوكيل على موكله بان قال قتل موكلى القتل الذى يدعيه الى

ألفها واستعملها على ما دأبها فارجع إلى تلك الرسائل فقد أشعنا الكلام فيها بحمد الله تعالى خيرا (قوله والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل الخ) أقول قال القزويني في المحقق قلت كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه أراد به أن يصح اضافته إلى نفسه ويستغنى عن اضافته إلى المولى لأنه شرط ولذا لو أضاف الوكيل بالشراء أو البيع إلى المولى صح بالأجر وقوله وكل عقد يضيفه إلى موكله كالشكاح مراده أنه لا يستغنى عن الاضافة إلى موكله حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح فلفظ الاضافة واحد ومراده مختلف اه وهذا شأن أهل الفهم مشارح الجمع اه خبر الدين فقد أضاف ما ذكره شارح الجمع أوجه وإن قوله لا بد من اضافته الخ نظر كما أضافه العلائي في شرح التنوير ولا حاجة إلى إخراج العبارة عن ظاهرها نامل وقد ذكر الربي مثل ما في الجمع في حاشية تأتي بعد أوراق كذا بخط متلا على الركني قلت وما ذكره شارح الجمع عزاء لفصول فلست اتم في التوفيق بينهم وبين ما في النزاهة والخلاصة يمكن أن يقال إن ما في شرح الجمع مقيد بما إذا أجاز المولى العقد فلا ينافي ما ذكره الصقار وأما صغ هذا التوفيق فظهر المحل مما نقل عن المتقدمين من قوله ثم إذا أجاز المولى ذلك هل ترجع الحقوق إلى الوكيل لأن الإجازة لا حقيقة كالو كالة السابقة اه وهذا التعليل مؤيد للتوفيق والله تعالى أعلم وفي حاشية في السعد وتفسير إن الكلام بقوله يكفي بالاضافة إلى نفسه صريح في أن اضافته إلى نفسه ليس بلازم فيجب ما ذكره ابن الملك ويسقط ما عترضه في البحر وما في الخلاصة والنزاهة لا ينافي جواز الاضافة إلى كل منهما وإن كان الزوم على المولى فيما إذا لم يصف الوكيل العقد إلى نفسه بأن اضافته إلى المولى يتوقف على صدور الإجازة عنه ثم رأيت في إنبلي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم الزوم حيث قال في شرح قول المصنف ولو ووكله بشراء شيء بعينه لا يشتر به لنفسه ما نصه يختلف ما لو وكره أن ١٦١ بزوجه امرأة معينة حيث جاز له أن

والحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه كالبيع والأجرة والصالح عن أقرار تتعلق بالوصح كإن لم يكن محجورا كتسليم المسع وقبضه وضمن الثمن والرجوع عند الاستحقاق والمقصود في العيب

لنسبة عدم الأمر بذلك (قوله والمحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه كالبيع والأجرة والصالح عن أقرار تتعلق بالوكيل إن لم يكن محجورا كتسليم المسع وقبضه وضمن الثمن والرجوع عند الاستحقاق والمقصود في العيب) لأن الوكيل هو العاقد حقيقة لأن العقد يقوم بالكلام ومهمة عبارة لكونه آدميا وكذا حكاه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى المولى ولو كان مسترخيا عنه ما استغنى عن ذلك كالرسول وإذا كان كذلك كان أصلا في الحقوق فتعلق به وفي النهاية حتى لو حلف المشتري بالمولى عليه شيء كان باقيا عنه ولو حلف بالمولى عليه شيء كان حاشا اه والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل في كل عقدا لا بد من اضافته إليه لينفذ على المولى وليس المراد ظاهر العبارة من أنه

٢١ - مبرسابع يتزوج بها لأن الشكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لأن الدخول تحت الوكالة شكاح مضاف إلى المولى وفي الوكالة بالشراء الدخول فيها شرعا مطلق غير مقيد بالاضافة إلى أحد فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا لغيره ومصرح فيما ذكره ابن ملك ومصرح أيضا في أن الوكيل إذا أضاف العقد إلى المولى لا يكون مخالفا وبزومه العقد ولا يتوقف على إجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة والنزاهة اه ملخصا أقول وفي نورا الدين راجع الجامع الأصغر أمره بشراء من يلف فقال مالكه بعته فقه ههنا من فلان المولى فقال الوكيل قبلت بزم الوكيل أن يقبل عن نفسه ليزم العهدة على الوكيل فخالف بقوله على موكله فاضمان فيه ونظر وبني في أن يلزم المولى أو يتوقف على إجازته أداو الوكيل لم يخالف صار كان البائع قال ابتداء بعته ههنا من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على إجازة المولى ولا يصبر الوكيل مشتري بنفسه يقول المحقق أصاب في إيرادنا لنظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم المولى حيث لم يعط بل أدا بعدا ذكره من تعليل التوقف على الإجازة أنه لا يلزم المولى بل يتوقف بين كلاميه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم إن الظاهر أنه لا يتوقف بل يلزم المولى لما قرى شراء القسوى قلنا عن (شهي) أن القسوى لو شري شي وأضاف عقد الشراء إلى من شري به بأن قال لبا ثمة بعته من فلان وقوله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته فلان فقال با ثمة بعته أقال بعته منك فلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه ولم يتوقف وهذا لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا إذا قرء ليقين أحد ما قرى الوكيل نفذ على موكله وإن أضاف الوكيل الشراء إلى نفسه وعلى الوكيل العهدة اه يقول المحقق ونظر بقوله وعلى الوكيل العهدة أن الوكيل لم يخالف موكله كائن أنه الإمام فاضمان تبعا لصاحب الجامع الأصغر غاية في الباب أن يكون في المشتهر با ثمة أو يكون أحدا ما ذكر في شرح الطحاوي وفتاوى فاضمان غير



صواب كما لا ينبغي على ذوى  
الالباب اه و مراده بما  
في شرح الطحاوى ما مر  
بقوله (شعبي) وهو  
موافق لما مر من ان باي  
قتامل في هذا المثل فانه  
من مصادق الاقدام  
والله تعالى اعلم بالصواب  
(قوله وأطلق في الوكيل  
فعله ما اذا كان حاضرا  
وما اذا كان غائبا) قال في  
منع الغفار وفي الخلاصة  
والوكيل لو باع بمضرة  
الموكل والعهد على  
الوكيل وحضرة الموكل  
وغيبته سواء وفي الجوهره  
الوكيل بالبيع اذ باع  
والموكل حاضر تكون  
العهد على الوكيل او  
على الموكل قال العهد  
على من اخذ منه الثمن  
لا على من باشر العقد هذا  
هو الصريح من الاقوال  
فان القاضي الامام شيخ  
الاسلام ابا المعالي ذكر  
في مختصره ان العهد  
على الموكل لانه اذا كان  
حاضرا كان كالباشر  
بنفسه فعليه العهد وذكر  
في الفتاوى الصغرى ان  
العهد على الوكيل  
وحضرة الموكل وغيبته  
سواء والمجواب للمعتد  
ما ذكرنا أولا اه (قوله  
وهو المعقول) قال

قد يضره وقد لا يضره فان اضافة الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضافة الى موكله تتعلق بالموكل كما  
فيه ابن الملك في شرح المجمع لماس في الخلاصة والبرازة وقد قيل شراء العبد جاه الى مال كنه قتال  
بعت هذا العبد للموكل وقال الوكيل قبل ان يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا يرجع  
الى العهد وقد رجع قال ابو القاسم الصغار والصحيح ان الوكيل يصير قرضه ولو وقف العقد  
على اعادة الموكل اه وفي الجوهره وكه بالبيع والشراء على ان لا تتحقق له بالمعقوب لا يصح هذا  
الشرط وقد ياتي الوكيل ان الرسول لا يرجع المحقق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البائع اه ووكيل  
وطالبه بالثمن والقول للمشتري والبيعة على البائع اليه اشرف في بيع الحائسة وشرطه الاضافة  
الى مرسله لماس في البرازة يقول الرسول في البيع والطلاق والعناق والنكاح اذا اخرج الكلام مخرج  
الوكالته ان اضاف الى نفسه بان قال طلقتك وبعثك وزوجت فلا تملك لا يجوز ان الرسالة لا تضمن  
الوكالته لانها فوقها وان اخرج مخرج الرسالة حاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعت منك اه وفي المحيط  
الوكيل بشرا مشي بعينه يقع العقد والمالك للموكل وان لم يصف العقد اليه الا اذا واكل العبد في شراء  
نفسه له من مولا وأطلق في الوكيل ففعل ما اذا كان حاضرا وما اذا كان غائبا لماس في الفتاوى  
الصغرى لا تنتقل المحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا اه  
وفي المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن وما اذا مات الوكيل لماس في البرازة  
ان مات الوكيل عن وصي قال القاضي تنتقل المحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى  
الحاكم ينصب وصيا عند القبض وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولا يقضه فعنا عند  
الفتوى اه وما اذا كان الموكل حاضرا وقت عقد الوكيل وما اذا كان غائبا لماس في الخلاصة  
والوكيل لو باع بمضرة الموكل فالعهد على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء ولو واكل الوكيل بغير  
اذن وتعمق فباع بمضرة الوكيل الاول جاز والعهد على الوكيل الثاني اه وقوله ان لم يكن محجورا  
شامل للحر الذي لم يجر عليه بصفه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذكرا حوا الهديا في المحجور  
عليه بالسفهاء وانما زنته هنا دخوله تحت المحجور عليه في كلامهم ولقول فاضلان في التجران  
المحجور عليه بالسفهاء بمنزلة الصبي الا في اربعة فلا تلزمه مهدة كونه زنا هو كلام المصنف ان العهد  
على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكلا بالبيع فالعهد عليه سواء باع بغير حال  
او مؤجل وبين ان يكون وكلا بالشراء فان كان بغير مؤجل فهي على الموكل لانه في معنى الكفالة  
وان كان بغير حال فهي على الوكيل لكونه ضمانا بغير حال اه وخالف في الايضاح فيما اذا اشترى  
بغير مؤجل ففعل الشراء له لا للموكل لان الشراء للموكل والعهد عليه كافي للذخيرة فوايضاحه في  
الشرح وقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور تنطبق المحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمنه  
ولو قضيه من هذا صحت قبضه لانه هو المأذون فكان اصل قبضه وانتفاء الزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم  
العبد اذا عتق تلزمه تلك العهد والصبي اذا بلغ لا تلزمه لان المانع المولى مع اهليته وقد عذال وفي  
الصبي حتى نفعه ولا يزول بالسقوط ولو وقع النزاع في كونه محجورا او مادونا فالكونه وكلا  
لماره وفي الحائسة من المحرعة اشترى من رجل شيئا فقال البائع لاسم البك المسم لانك محجور  
وقال العبد انما مأذون كان القول قول العبد فان اقام البائع بينته على ان العبد اقرانه محجور قبل  
ان يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعثك  
لمولاى او محجورا وقال المشتري بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد

الرمي وسعزم أعني الزاوي بما هو المصقول كافي هذا الشرح متقول أخوه المصقول وسيصرح هذا الشارح بأنه أفتى به بعد ما احتاط والله تعالى أعلم (قوله وفي منية المتي خلاقه) قال الفري قلت وصرح في السراجية بماعن منية المتي والله تعالى أعلم خبر الدين الرمي (قوله والصواب ما في كافي الحاكم الخ) أقول نقل في الفصل السادس والعشرين من التاريخا نية ما في الكافي عن نص الامام محمد بن عيسى الله تعالى فالظاهر ان لفظة ليس في عبارة النية من هو ١٦٣ النسخة نامل (قوله لكن المختار الضمان)

أقول ينبغي تفسيده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا كان شيا لا يسهل الى كل نفسه بل يدفع في العادة الى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لانه يقتضي العادة يكون ما ذوا بذلك وفي الفتاوى المحمديّة شل فيما اذا حرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتري بعضهم من يختاروه ويعقد ما تمتع من المكاريه بحسب الشهر ذلك بينهم اشتراا شاعرا قيم وبيع المبعوث اليه البضاعة المبعوثه في مدينته وأرسل مع من اختارهم منهم لباعثها ثمتها على دفعات متعددة حجبها تيسره وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن بعينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدّة لا يذله من البينة أجاب القول قوله

اه وحاصلهما ان القول لمن يدعي الاذن لان الاصل النفاذ واقدامهما يدل عليه ومن هنا يقع الفرق بينهما وبين ما اذا كان وكلا فان النفاذ حاصل بدون الاذن ولو لم العهد في آخريه في ان يقبل قول العبد انه محجور عليه لتنتفي العهد عنه وشمل كلامه المراد فان العهد عليه لكن موقوفة عند الامام فان أسلم كانت عليه والافعل الموكل وعندهما هي عليه مطا وهي معروفة وظاهر كلام المصنف ان الوكيل بالاجرة قبض الاجرة وعليه تسليم العين الى المستاجر وفي منية المتي خلاقه قال الوكيل بالاجرة ليس له قبض الاجرة وحسب المستاجر به وهو قبض الاجرة قبل القبض جاز ان لم يكن شيا بعينه اه وهو سبق قلم والصواب ما في كافي الحاكم ان الوكيل بالاجرة القاصصة في اثباتها وقبض الاجرة وحسب المستاجر به فان وهب الاجر للمستاجر أو أراه جاز ان لم يكن بعينه ومضمونه وان بعينه لا وان ناقض الوكيل المستاجر الاجرة قبل ان يعمل فمأشبا حازت دينا كان الاجر وعينا وبرئ المستاجر الا ان يكون الوكيل قبض الاجر اه وعلى هذا طالب الوكيل بالاستعانة بالاجرة كالوكيل بالشراء وأطلق في تسليم المبيع ففعل ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال له الموكل لا تدفع المبيع بعد البيع حتى قبض الثمن تدفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عندهما خلافا لابي يوسف وهي مسألة الوكيل اذا قال كذا في الخلاصة وفي الفتنة لونهاه عن تسليم المبيع حتى قبض الثمن كان باطلا اه وفي النزاية وهذا اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو كان في يد الموكل وأبى الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وان باعه يستحق الوكيل من دفعه قبل قبضه بغير عليه وان كان في يد الوكيل وأخذه الموكل وأراد ان لا يدفع قبل قبض الثمن وأخذه الوكيل من بيته وهلك في يد الوكيل ان اخذ بعد البيع لا يضمن وان قبله وقد نهاه عن القبض يضمن ولو لم يهلك حتى باعه جاز فان مات قبل ان يسلم الى المشتري انفع البيع اه وقد بناي النبي عن تسليم المبيع سواء كان قبل بيعه أو بعده لانه لونهاه عن البيع حتى قبض الثمن لم يجز بيعه حتى قبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في النزاية وأشار المؤلف من كونه أميلا في تسليم المبيع الى ان الوكيل بالشراء يطالب بالثمن وان لم يقبضه من الموكل والى ان يوكّل البيع ودفع المبيع الى دلال ليعرضه على من يرغبه فغاب اوضاع في يده يضمن لكن المختار الضمان كافي النزاية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أميلا في الحقوق وفي النزاية يقول البيع قال بعته وسلته من رجل لا أمره موضع الثمن قال القاضي يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والمحكم صحيح والعلة لا ما مران النبي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النبي عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى وهذه المسئلة تخالف المسئلة المتقدمة اه قلت مراد القاضي انه

يعينه اذله بضم مع من يختاروه وراه أميلا لانه لم يتصل أمانته والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكرنا اهدي راجرا (يجز) لبرخواهر زاده حرت عادة حاكم الرضا في أنهم يمشون الكرايس الى من يبيعها اليهم في البلد ويبيعها بثمانها اليهم ممن شامو اراه امينا واذا بعث البايع ثمن الكرايس يبدن شخص ثمنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة متروكة عندهم قال آستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عصف بقولهم المعروف عروا كل شر وطشرا والعادة محكمة والعرف قاضي الى غير ذلك من كلامهم اه ما في المحمديّة (قوله وهذه المسئلة تخالف المسئلة المتقدمة) قال في

لا يملك التسليم عن لا يرفعه مطلقا صريح التعليل أيضا واستفد من قوله وقبض الثمن أنه لو ضمن  
 الوكيل الثمن لم يصح ضمانه ولو أحال المشتري للوكيل على وكيله به بشرط براءة المشتري لم يصح ولو  
 أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لانه لا يملك على وكيله وإن  
 الوكيل لم يمتنع للمشتري من دفع الثمن الى موكله صحه وله الامتناع عن الدفع اليه ولكن لو دفع اليه  
 صح وبرئ استحقاقا وأنه يصح إبراء الوكيل وسواء تسه على الاملاء والمائل والادون وقاله وحطه  
 وتأجله والتخويز دون حقه عندهما وضمن خلافا للثاني هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك المحط  
 والبراء والاقالة وبعد ما قبل بالثمن حواله لا يصح كإبعد الاستيفاء والوكيل بالأجارة اذا قبضها  
 بعدها صح لا بعد قبض المدقة وبعد قبض الاجرة دينا كان أو عينيا لا يصح الفسخ وإن الوكيل لو وكل  
 موكله قبض الثمن صح وله عزله الا اذا خاص الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل أن  
 يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يعايب الثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل  
 بالشراء ولا يصح على التفاضل لانه متبرع بخلاف الدلال والسمار والبيع لانهم يعلمون بالاجر  
 ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري حق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف  
 وأنه لا يجوز قبضه الا بالوكيل لان القبض فيه عنرة الايجاب والقبول وإن للوكيل أن يوكل قبض  
 الثمن ومقتضاه انه لو هلك في يد الثاني لم يضمن المالك في المشتري وكل آخر قبض الثمن بلا امر الآخر  
 وهلك في يده قال الامام بضمن الوكيل لا القابض وما ذكرته من الاحكام للفرقة على قبض الثمن  
 كما هم من البرازية وفيها موكله بالبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالنبي باطل وفي المحط كتب الوكيل  
 الهك باسم رب العبد لا يسقط حقه في قبضه الثمن وله أن يقبض الا أن يقر الموكل قبضه لانه  
 بالكتابة لم يخرج من كونه وكسلا له وفيها لومات الموكل أو جن بعد البيع بقى للوكيل حق  
 قبض الثمن وقوله والرجوع بالثمن عند الاستحقاق شامل للثنتين الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا  
 وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن  
 باقيا في يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا ما استحق المبيع من يده  
 فانه يرجع بالثمن على البايع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل يابعه من الوكيل ثم استحق  
 من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر بائنه عند  
 اختلاف الثمن اه وفي الحانسة وكله براءة حارية فاستحققت لم يضمن الوكيل ولو ظهر  
 انها حرة يضمن الوكيل وكذا قوله والخصوصية في العيب شامل للثنتين ما اذا كان بائعا فببره المشتري  
 عليه وما اذا كان مشتريا فببره الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فانه سلمه الى الموكل فلا يبرده  
 الا باذنه كما سياتي في الكتاب وأشار المؤلف الى أن الوكيل لو رضى بالعيب لم يبره ثم الموكل ان شاء قبله  
 وان شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك في الموكل ولومات الوكيل بالشراء ونظر  
 الموكل بالمشتري عا برده وارثه أو وصيه والا فالموكل وكيل البيع اذ اذامات ونظر مشتريه به عا  
 وده على وصي الوكيل أو وارثه ولا فاعلى الموكل كذا في البرازية وفي الحانسة الوكيل بالشراء لا يملك  
 إبراء البايع من العيب عند أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشراء اذا  
 اشترى بالثمن فأتى الوكيل حل عليه الثمن ويسبق الاجل في حق الموكل ويؤخره من ايدل على أن  
 المعتد في المذهب ما قال انه المعقول وقد أفتت به بعدما احتلت كما قال في السابق وقد كتبنا في  
 الاشياء والنظائر من قسم القوائد حكم التوكيل بالتوكيل ومما عر على أن الوكيل أصيل في

متفرقات الوكالة من  
 التاخرانية عانيا الظهيرة  
 الوكيل اذا دفع حقة الى  
 انسان لاصلاحها ما  
 الوكيل ونسي من دفعها  
 اليه لا يضمن قال في  
 النسوان وصار كالذي  
 وضعه في موضع من داره  
 ثم نسي فلا ضمان عليه  
 كذا هذا اه

(قوله وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعراق الخ) قال أبو السعود في حاشيته على مسكن ليس المراد ان الطلاق والعراق يقع بمجرد قوله ان فلانا مرنى أن أطلق أو اعتق بل لا بد من الإيقاع مضافا الى موكله فيما اذا خرج الكلام مخرج الرسالة الأولى نفسه اذا خرج الكلام مخرج الوكالة على ما يأتي اه قلت وفي السابع والعشرين من التتارخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع هو الصحيح (قوله لانه بناء على ملك الرقبة) كذا رايت في البرازية والظاهر ان فيه سقطا والاصل لانه بناء على ملك المتعة والرقبة (قوله فقل هذا معنى الاضافة مختلف الخ) هذا الظاهر بل صريح في انه لو اضاف ١٦٥ ماعد النكاح الى نفسه يصح وهو مخالف

لكلام غيره قال في الدر بعد قوله في المتن تتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لاصل الفصل عن السب لا تمن من قبل الاستقاطات والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد والمالك ثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والمخلع والصلح عن دم العبد وعن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمرور وكيلاها بتسليمها

من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسب اما النكاح فلان الاصل في الضع المحرمة فكان النكاح اسقاطا لها والساقط يتلاني فلا يتصور صدور السب عن شخص على سبيل الاصل او وقوع الحكم لغيره فعلى سبيل

المحقق ما في كافي الحاكم ولو وكل القاضي وكيلا يبيع شيء فباعه ثم خاضعه المشتري في عبده حاز قضاء القاضي للوكيل اه (قوله والمالك ثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) دفع لما يتوهم من أن المحقق لما ثبت للموكل اصالته وخلفه الموكل فيها ينبغي أن يصح كون الحكم كذلك وقد اختلف اصحابنا في فقال الكرخي ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال أبو طاهر ثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ولهذا لو كان المشتري منكوبة الوكيل لا يفسد نكاحه ولا يعتق عليه وقال القاضي ابو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في المحقق ووافق الكرخي في المحقق وأباهر في حق الحكم وهذا أحسن كذا في البرازية وصحم الشارحون ما في الكتاب لكن لم يذكروا لهذا الاختلاف ثمة الاتفاق على عدم حق قريب الوكيل لو اشترى وعدم فساد نكاحها لو اشترى او العتق والقصد على الموكل واشترى ووكيل قريب موكله وزوجه لان الملك للموكل لم يكن مستقرا والموجب للعتق والساد للملك المستقر هكذا اجاب الكرخي وأشار المؤلف الى أن الموكل لو اعتق قبل قبض الوكيل فانه ينفذ باعتاقه لكونه اعتق ملك نفسه والبائع باخذ الوكيل بالذن ولا يسبل له على الموكل وكذلك في التفسير والاستيلاء ولو قبضه الموكل وضمن قيمته للموكل فبذبحها اليه لم تكون محسوبة عنده الى أن باخذ الفمن من الموكل كذا في سبوع الخائفة (قوله وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والمخلع والصلح عن دم العبد وعن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمرور وكيلاها بتسليمها) اي والمحقوق في كل عقد لا يستغنى الوكيل عن اضافته الى موكله لان الوكيل فيها سفير بعض الأثرى انه لا يستغنى عن اضافته المسقط الى الموكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له نصار كالرسول وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السب لانه اسقاط فيتلاني فلا يتصور صدوره من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سغيرا وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعراق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا مرنى أن أطلق أو اعتق ينفذ على الموكل لان عهدهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه مع الا في النكاح والفرق بين وكسل النكاح والطلاق ان في الطلاق اضاف الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وذلك للموكل في الطلاق والعراق فاما في النكاح فذمة الوكيل فانه لا يهرس لو كان بالنكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصير مختلفا لاضافته الى المرأة معني لان صحة النكاح على البضع وذلك لاهافكانه قال ملكك بضع موكلتي فاندفع جانبه اه فقل هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه

لقارن الحكم السب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البضع فان حكمه قبل الفصل عن السب كما في البيع بخلافان صدور السب عن شخص اصاله ووقوع الحكم لغيره بخلافه واما المخلع فلا نه اسقاط للنكاح والنا كج المرء والمنكوبة المرأة والوكيل امانته او منها على التقديرين بكون سفير امحضا فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا اسقاط لا يبرر بمعاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم المدة فانه اسقاط محض والوكيل اجنبي سفير فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواقي هذا المخلص ما ذكره القوم في هذا المقام اه أقول يمكن التوقيف بان يكون معنى الاضافة اشتراط

ذ كروا كل واحد منكم ما كان عليه من هذه الالف فخالع  
 يتم بقول الوكيل كالمصرح به في المخلع أو ما لو قال خالع فقط فلا ولو كان وصي كلامن الجانيين فقال خلعت فلانة من زوجها  
 على كذا ما زنى الصريح من انه يكون كلامن الجانيين في المخلع ومصرحوا ايضا بانه لو قال فلانة طلق امرأتى رجعة فقال لها الوكيل  
 طلقك باثنا تقع رجعة وقوله السابق قال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعة تقع واحدة باثنا ومصرحوا بانه يصح توكيل  
 الصبي والمجنون ويصرح بانه على الطلاق على تطلقها به وفي طلاق الفتاوى الهندية والوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في  
 التارخانية الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول إليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع  
 عليها الطلاق كذا في البدرائع فقد ثبت بهذا ان قول الوكيل خلعت وطلقت يكفي ثم الغنى يظهر من كلامهم ان المراد هنا  
 بالوكيل الوكيل من جهة من ثبت له الملك بقرينة التعليل بأن الحكم فيها لا يقبل عن السبب ففي التكاح يقول وكيل الزوج  
 زوج بنتك فلان فيضغه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لا للوكيل واما وكيل الروضة فيقول زوجت فيصح وفي الطلاق يقال  
 يقول وكيل الزوج طلق فلانة بالف وفي المخلع يقول وكيل الزوج خالعتاها ألفا واما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة  
 إليها وكذا في العتق على مال والوكالة ١٦٦ ولو كان الطالبين جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بالف أو خالعتاها على

الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيصور عدمه وذكر في القصة قولين فيما اذا قال وكيل الطلاق أنت  
 طالق متى وقد فرغ على رجوع المحقوق للوكيل حكيم ومنها أن وكيلها لا يلبى قبض مهرها أو وكيل  
 بالمخلع لا يلبى قبض البسمل كافي البرازية ومنها انه يصح ضمانه مهرها وتفسير المرأة بين مطالبته أو  
 الزوج فإذا أخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج كذا في البرازية وفيها وكيل المخلع خالع وضمن  
 صح وان لم تأمر المرأة بالضمن وكذا يرجع قبل الاداء اه وأشار بالسكافي في قوله كالنكاح  
 الى بقية أفراد هذا النوع ولذا قال في الهداية من أخواته العتق على مال والوكالة والصلى على  
 انكار الوالدية والتصدق والاداء والاداء والرهن والاقراض لان الحكم فيها ثبت بالقبض وانه  
 يلاقى عملا مملوكا فلا يحصل أصلا وكذا اذا كان الوكيل من جانب المأمور وكذا الشركة  
 والمضاربة الا ان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت للملك الوكيل بخلاف الرسالة في نفسه اه  
 ومن هذا النوع الوكيل بالقبض وقدمنا أحكامه في الجني وكذا ان يرضى عنه فلان يدينه  
 أو يستعيره له أو يستقرض له الفاقاه يضيف المقدر الموكله دون نفسه فيقول ان زيدا يستقرض  
 منك كذا أو يستقرض منك ولو قال هب لي أو اعرفني أو اقضني أو تصدق على فهو

ألف أو اعطني عبدك على  
 كذا أو كاتبه على كذا  
 فيقول وكيل الزوج أو  
 السيد فعلت فكفى  
 بالاضافة من أحد الجانيين  
 لان الملك من كل منهما  
 فان المرأة تثق نفسها  
 وكذا العبد مكان الزوج  
 أو السيد على العوض  
 وفي الصلح عن انكار أو  
 دم محمد يقول الوكيل  
 صالح فلان عن دعوها  
 عليه هذا المال أو أقيم

فقبل المدهي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعطني أو طلقني أو كاتبني أو صلحني لم يصح  
 بخلاف يعني أو عرفي أو غيره يصح اضاها الى نفسه كالمصرح وكذا بقية الصور الا ثمة يقول الوكيل من جهة طالب التملك هب فلانا  
 أو تصدق عليه أو اعرفه أو ادعه أو اقرضه كذا أو اقرضه كذا أو اقرضه كذا أو اقرضه كذا أو تصدق على أو اعرفي الخ يقع له لا للوكيل واما  
 الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكلمه بان يهبه فلان مثلاً فانه يقول هبتك أو تصدقت عليه أو اعرفتك أو  
 اودعك الخ من غير أن يقول هبتك هذه الالف التي لفان للوكيل ثم اعلم ان هذه البذورات يفرق بعضها عن بعض من حيث  
 ان ما كان منها اسقاطا يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك فلانة وصالحتك هبتك على فلان من  
 المال أو أقيم اما ما كان منها تملك كالمع أو منفعة أو حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله هب فلان كذا أو ادعه كذا  
 أو اقرضه كذا فلا بد في هذا من ان تراجم كلامه يخرج الرسالة فلا يصح أن يقول هبتي كذا كالمصرح ولا هبتي فلان أو ادعني فلان وعلى  
 هذا فتقول لم التوكيل بالاستقراض باطل معناه انه في الحقيقة رسالة لا وكالة فلو تراجم الكلام يخرج الوكيل كالمصرح بل لا بد من  
 ان تراجمه يخرج الرسالة كما قلنا وبه علم ان ذلك غير خاص بالاستقراض بل كل ما كان تملك اذا كان الوكيل من جهة طالب التملك  
 لا من جهة المملك فان التوكيل بالاقرض والاداء صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو رسالة تعهدنا ما ظهر في قتلها (قول  
 وقد فرغ) أي المصنف

وللشترى منع الموكل  
عن الثمن وان دفع اليه  
صح ولا يطالبه الوكيل  
ثانيا

باب الوكالة بالبيع  
والشراء

أمره بشراء ثوب هروى أو  
فارس أو بقل مع سمى ثمنا  
أولا وبشراء دارا وبعد  
جازان سمى ثمنا والأفلا

باب الوكالة بالبيع  
والشراء

قول المصنف أمره بشراء  
ثوب هروى (الخ) قال في  
الكفاية الأصلان  
الجهالة ثلاثا أنواع  
واحدة وهي جهالة الجنس  
كالتوكيل بشراء الثوب  
والدابة والرقصى وهي  
تقع حصص الوكالة وان

بين الثمن وبسره وهي  
جهالة النوع كالتوكيل  
بشراء المحار والغسل  
والفارس والثوب الهروى  
والمروى فانها لا تقع حصص  
الوكالة وان لم يبين الثمن  
ومتوسطة وهي بين الجنس  
والنوع كالتوكيل بشراء  
عبود شراء أمة أو دارقان  
بين الثمن أو النوع  
تقع وتقع بجهالة النوع  
وان لم يبين الجنس والنوع  
لا تصح وتلتحق بجهالة  
الجنس لأنه يمنع الامتثال  
بقوله وبه اندفع مافى  
المجهره (خ) أقول به

الوكيل اه (قوله وللشترى منع الموكل عن الثمن) لكونه احتياجا عن الحقوق لرجوعها الى  
الوكيل اصله وقدمنا احكام قبض الثمن وانما لفرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل  
ترجع الحقوق اليه بعد موته الى الموكل وأما المؤلف الى ان الموكل لو كان دفع الثمن الى  
الوكيل فاستهلكه فهو معسر كان البايع حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم يتقدم الموكل  
الثمن الى البايع باع القاضى المجازية الثمن اذا رضيا والأفلا كذا فى يبيع خزائن المغنين  
(قوله وان دفع اليه مع ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد  
وصل اليه ولا فائدة فى اخذه ثم فى الدفع اليه ولهذا كان للشترى على الموكل دين تقع المقاصة  
ولو كان له عليه مدين تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده  
عند أبي حنيفة وعنده لكونه ذلك الاراء عنه عندهما ولكنه يضمنه للموكل فى الغصن كذا فى  
الهداية ولو أبرأ من الثمن معايرى المشتري ببراءة الموكل دون وكيله فلا رجوع على الوكيل كذا  
فى النهاية ويستفاد من وقوع المقاصة بدين الوكيل ان الوكيل لو باع من دأته بدينه مع  
وبرئ ضمن الوكيل لموكله وهي فى الذخيرة أطلقه فشمع ما اذا ناه الوكيل عن الدفع الى موكله  
ومع ذلك دفعه فانه يبرأ استحقاقا كافى البرازية وأشار المؤلف الى ان المسلم اليه لو دفع المسلم  
الى الموكل فانه يبرأ ولو امتنع من دفعه اليه ذلك كافى البرازية يقولان ان الماذون كالموكيل كافى  
البرازية وذكر أبو بكر لا يملك المولى قبض ديون عبده الماذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه  
يشرف لنفسه والوكيل لغيره وفى الوكيل اذا غاب لا يملك الماذون أولى ومع ذلك لو قبضه المولى  
يبرأ المدينون استحقاقا ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للفرع والمولى  
كلاجنى اه والله تعالى اعلم

باب الوكالة بالبيع والشراء

أفردهما باب على حدة لكثرة الاحتياج اليهما وقدم الشراء على البيع لان الشراء بني على الاتيان  
والبيع على الازالة بعد الاتيان أو الشراء يتحقق بالموجود والمندوم والبيع لا يتحقق الا فى الموجود  
كذا فى المراج (قوله أمره بشراء ثوب هروى أو فارس أو بقل مع سمى ثمنا أولا) لانه لم يبق الا جهالة  
الصفة وهي محتملة فيها استحقاقا لان منها على التوبة لكونها استعانة وفى اشتراط بيان الوصف  
بعض المخرج وهو مدفوع قيد الفارس والبقل للاختلاف فى الشاة فذهبهم جعلها من هذا القيل  
وفى التجرب يد جعلها من المتوسط وحزم به فى المجوهرة فقال الوكالة باطلة وما اشتراه الوكيل فهو  
لنفسه وأما المحار فى البرازية وفى المحار تصير الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البقر ولو كان  
الموكل فالر باع واشترى جار مصرى أو كان واحدا من العوام واشترى له فرسا يلحق بالملوك يلزم المأمور  
اه (قوله وبشراء دارا وبعد جازان سمى ثمنا والأفلا) لانه يتقدم الثمن بصير النوع معلوما أطلقه  
فشمع ما اذا كان ذلك الثمن بخصم فويا ولو به اندفع مافى المجوهرة حيث قال وهذا اذا لم يوجد  
بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ اه وقد جعل المؤلف الدار كالعبد  
مواقفا لقاضيان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المصلحة كفى فتاؤه مخالفا للهداية لانه جعلها  
كالثوب قال وكذا الدار تشمل ما هو فى بعض الاجناس لانها تختلف باختلاف احشائها باختلاف  
الاعراض والمجبران والمرافق والمحال والبلدان فتعذر الامتثال اه وذكر فى المراج ان مافى

الهداية مخالف لزواية المسموعة قال والمتأخرون من مشايخنا قالوا في ديوان الجوز والاسنان الصالح اه  
 وبه يحصل التوفيق فيحصل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافا فاحشا وكلام  
 غيره على ما اذا كانت لا تتفاخش ولو قال المؤلف ان بين نوعا اوسى غنا كان اولى لانها مصححة ببيان  
 النوع كعبد روي حبشي وان لم يسم الثمن والمخطئة من هذا القيسل وبيان المقدار كبيان الثمن كما  
 في البرازية وفي الخامسة اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا نفرا والطلسان من هذا  
 القيسل ايضا في البرازية اشترى طلسا بما لا يشترى طلسا بما لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا نفرا والطلسان من هذا  
 بشراء اذارا الف ومصح عند غيره وبتعين البلد الذي هو فيه كما هو روي عن الثاني وحزم به في الحانة  
 وفي الوالو الحجة رجل وكل رجل لا يشترى له لؤلؤة لم يميز ما لم يسم الثمن لان التفاوت بين اللؤلؤتين اكثر  
 من التفاوت بين النوعين المختلفين ولو قال دارا بالكوفة بالف صحت تفاها ولو قال دارا بالكوفة في  
 موضع كذا او في موضع متقارب باضه بعض جاز ذ كر الثمن والا كافي البرازية وفيها وكله بشراء  
 دار بثلث اشترى خارجها ان الموكل من اهل البلد لا يجوز وان من الرستاق جاز اه والقسم من هذا  
 القيسل ايضا فلو كله بشراء محم بدهم فاشترى محم ضان او بقرا او بيل لزم الا اشترى ان كان الا شمر  
 غريبا ينصرف التوكيل الى الطبخ والمشوى لا لا القيد او لحم الطيور والحوش والشاء حسنة او  
 مذبوحة غير مسلوخة وان اشترى شاة مسلوخة لزم الا شمر الا ان يكون الثمن قليلا كذا في الحانة  
 (قوله) وبشراء ثوب او دابة لا وان سمي غنا اي لا يصح التوكيل بالمجالات الفاخرة فان الدابة لغة اسم لما  
 يلبس على وجه الارض وعرفا القيل والبغل والحمار فتدبر اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس  
 من الاطلس الى الكساء ولولا لا يصح تسميته مهورا واذا اشترى الموكل وقع الشراء كذا في النهاية  
 قيد ما لا يكره لانه لو كان مصلنا يحتاج الى تسمية الجنس والصفة كذا في المراج وانشاء ثوب الى  
 ان ثوبا كذلك لوجود جهالة الجنس وفي الكافي وفروا بين ثياب واثواب فقال الاول للجنس  
 والثاني لا وكان الفرق مبني على عرفهم اه ويمكن ان يقال انه مبني على ان اثوابا جمع قلة لان افعالا  
 من جوع القلة وهو سادون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثيابا فانه جمع كثر لا ينصرف في  
 عدد فتفاخت المجاهلة في البرازية بدفع له دراهم وقال اشتر ما شئت لا يصح ولو قال على ما تحب  
 وترضى جاز بخلاف المضاعة والمضاربة ولو كله بشراء اه أي ثوب شاء مصح وفي المضاعة لو امره بشراء  
 ثوب او ثوبين او ثياب او ثياب مصح وبشراء اثواب لا يصح دفع اليه الا لو قال اشترى به الثوب او لم  
 يدفعه مصح ولو قال خذ هذا الالف واشتر بها الا شيئا مجاز وان لم يسم مضاعة او مضاربة لانه ادخل  
 الالف لم يرد المعهود لعدمه ولا كل الجنس لا صفاته يعلم انه اراد به ما ليس من ذلك الجنس حتى  
 لو لم يدخل الالف لم يصح كقوله ثوبا او دابة بل اولى لان الشيء اعم فكانت المجاهلة الغش ولم يوجد  
 منه ما يدل على تفويض الامر اليه بخلاف ما تنقسم ولو قال اشترى الا ثوبا لم يذ كر عهد وقيل لا ولو  
 اثوابا لا يجوز ولو ثوبا بالادواب والاشباب او دابة لا يجوز وان لم يقدر ان يسم اه (قوله) وبشراء  
 طعام ينصح على البر ودقيقة) أي لو وكله والقياس ان يقع على كل مطعم اعتبارا بالعقيقة كما في  
 الميسن على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم وجه الاحسان ان العرف املانه وهو على ما ذكرناه  
 اذ ذكر مرقنا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فسقي على الوضع اطلقه فعمل ما اذا كثر  
 الدرهم او قلت وقيل ينظر اليها فان كانت كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الخبز وان  
 كانت بين الامرين فعلى الدقيق والفارق العرف يعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير

وبشراء ثوب او دابة لا وان  
 سمي غنا وبشراء طعام  
 يقع على البر ودقيقة

متلا غير وفي متنه الفرع

حيث قال فان بين النوع  
 اوقن عين نوعا صحت والا

لا اه ومثله في غرر

الا فكل ويختصر النقابة

لكن قال القهستاني في

شرحها والاحسن ترك

الصفة يعني صفه الثمن

بقوله عين نوعا فان النوع

صار معلوما بمجرد تقدير

الثمن كما في الهداية وعن

أبي يوسف انه ينصرف

الى مثل ما يدق بحال

للموكل اه ولا يخفى ما فيه

(قوله) وانشاء الى ان ثوبا

كذلك الخ) مخالف لما

سبذكره من البرازية

مسن انه لو قال اثوابا

يجوز ولو ثوبا لا يجوز وفي

حاشية مسكن ولو كله

بشراء ثياب صح وبشراء

اثواب لا لان ثيابا يبراد

به الجنس مقبوضا الى

الوكيل لا لانسه على

العموم لكونه جمع

كثرة بخلاف اثواب خلا

من الدراهم يريد به الخبز فان كان عند مولية يتخذها هو جازله ان تشتري الخبز له وقال بهض  
 متابع ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله يعني المتداول كل كالحم المطبوخ  
 والمشوى أى ما يمكن اكلهم غير ادم دون الخنطة والدقيق والخبز قال في الخبز وعلى الفتوى  
 كسداق النما يقول يشد المؤلف رحمه الله تعالى حصة التوكيل بدفع الدراهم ولا يمتنه أو بان  
 مقدار الطعام فلو قال له اشترى طعاما لم يجز على الا تركا ذكره الشارح والحاصل ان ما ذكره المؤلف من  
 انصراف الطعام الى البرود في حقه انما هو عرف الكوفة وفي عرفنا ما ذكرناه من المقتضى به هكذا في  
 البراز يقول لكن عرف القاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق والحجم وقسده بالزلايه  
 واشترى شعيرالم يلزم الا تراحمنا كما في البراز بقية قسده بالزلايه لان الطعام فيما لا أوصى له بالطعام  
 يدخل فيه كل مطعم كذا في البراز يمتن الوكالة ومن اعطاه لا يا كل طعاما ما كل دوا لم يس بطعام  
 كالسقمونيا لا يمتن ولو به حلاوة كالسكرين يمتن اه (قوله ولو كسل الردي الصبي مادام  
 المبيع في يده) لانه من حقوق العتقوهي كلها اليه ولو ارته أو وصيه ذلك بعينه فانه لم يكرها  
 فلم يملك وكذا لو كسل بالمبيع كذا في الخلاصة وقسمناه اطلقه فمثل ما اذا كان رده باذن المولى  
 أو بغيره وانه وشار يكون الرده الى انه لو رضى بالصبي فانه يلزم ثم المولى ان شاء قبله وان شاء ان  
 الوكيل وقيل ان يلزم الوكيل اذا هلك الصبي من المولى كذا في البراز فيقال ان الرده عليه لو كان  
 وكلا بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا طاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان  
 محصورا برده على المولى وفي شرح النصارى وجد المشتري فيما اشترى عيبا يرجع بالثمن على الوكيل  
 ان كان قد علم الثمن وان كان قد علم المولى أخضعه من المولى ولم يذ كر ما اذا نقض الثمن الى الوكيل  
 ثم اعطاه الى المولى ثم وجد المشتري عيبا برده على الوكيل أم المولى أبقى القاضي انه برده على  
 الوكيل كذا في البراز يقول ان المولى أبقى في المحسومة بالصبي فلو أقر المولى بالصبي وانكره  
 الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا المولى شيء لان المحسومة قيمه من حقوق العقد والموجب أبقى فيه  
 والى ان اقرار الوكيل بوجوب رده عليه ولو انكره المولى لكن اقراره صحيح في حق نفسه لا في حق  
 المولى لانتهامه كالمثل بالثمن فلا يكون قوله ملزما على المولى لان يكون عيبا لا يمتن مثله في تلك  
 للدة للقطع بقيام العيب عند المولى وان أمكن حدوثه مثله في المدة لا برده على المولى الا برهان على  
 كونه عند مولاه لا يمتن فان نكل رده والا لزم الوكيل كذا في البراز بقية ايضا (قوله ولو سلمه الى  
 الا تملأ برده الاباير) لانه انتهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يمكن منه الا يذنه  
 ولهذا كان خصما لمن يدعى في المشتري دعوى كالشفع وغيره قبل التسليم الى المولى لا بعده  
 وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وقسده بالصبي لانه ولو كسل  
 يبيع متاعه فباعه بعاد أو سلمه وقبض الثمن وسلمه الى المولى فله ان يبيع المبيع ويسترد الثمن  
 من المولى بغير رضاه لمحق الشرع كذا في الفتنة (قوله وحسب المبيع بشن دفعه من ماله) لانه  
 انقضت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف في الثمن ايضا لقان في الثمن ورد المولى بالصبي على  
 الوكيل وقد سلمه المشتري للمولى من جهة الوكيل ف يرجع عليه ولان الحق لهما كانت راحة اليه  
 وقد علمه المولى فيكون راضيا بدفعه من ماله وقال زفر لا يجبه لان المولى صار راضيا به فكانه  
 سلمه اليه قلنا هذا لا يمكن التصر عنه فلا يكون راضيا بقبضه في المجلس على أن قبضه معوقوف  
 قبضه للمولى ان لم يجبه ولنفسه عند حبه قيد بكونه دفع الثمن لانه لم يكن دفعه فله المجلس بالاولى

ولو كسل الردي بالصبي  
 مادام البيع في يده ولو  
 سلمه الى الا تملأ برده  
 الاباير وحسب المبيع  
 بشن دفعه من ماله

انما في العهر مقدسي اه  
 أى لانه عكس المحكم وفي  
 التارخاية عن العتامة  
 وتو قال اشترى شاة أو ثوبا  
 لم يصح لانه مجهول حدا  
 الا اذا وجد دلالة  
 التعويض وهو التعميم  
 بان قال ثيابا أو ثيابا  
 أو الدواب يجوز بقناول  
 أنفي ما ينطق عليه الاسم  
 ولذا قال اشترى بها شاة أو  
 ثوبا أو ثوبا وقال ما أريده  
 أو احتاج اليه لا يصح  
 بخلاف اشترى ما اتفق  
 لك أو ما شئت أو ما  
 اشتريت فهو لي



هلك من مال الموكل ولم  
يسقط الثمن

(قوله وفي كفاالة الخانة

لوا دعي الوكيل بالشراء

دفع الثمن من ماله وصدقه

الموكل) قال الرمي ليس

بقصد لانه لو كذبه

في الاول لم يفسد الرجوع

وعادة الخانة فجل

عليه الف رجل مالم

المدون رجلا ان يقضى

الطالب الف السني له

عليه فقال المأمور قضيت

وصدقه الا ترو كذبه

صاحب الدين لا يرجع

للمأمور على الاشران

للمأمور بقضاء الدين

وكيل بشرا ما في ذمته

فاذا لم يسله ما في ذمته

لا يرجع للمأمور على

الا ترو كالوكيل بشراء

العين اذا قال اشتريت

ونقلت الثمن من مال

نقسي وصدقه الموكل

وكذبه البائع لا يرجع

الوكيل على الموكل فان

اقام المأمور بنبذته على

قضاء الدين بقيت بينته

ويرجع المأمور على

الا ترو ويرى الا ترو عن

دين الطالب اه ولا

يغني ان معنى قوله لا

يرجع الوكيل على الموكل

لا يرجع عما ضاع عليه

بوجود البائع والا ما يغني

لانه مع الدفع وما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يحسبه فلو اذاع بمس أنه ليس بمتبرع وان له  
الرجوع على موكله بمادفعه وان لم ياره به مصرح بالاذن حكما كقصدناه وهذا اذا كان الثمن حالا  
وان اشترى الوكيل بشرا من مؤجل فاحل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بخلاف ما اذا  
اشترى نقد ثم امله البائع كان للوكيل ان يطالبه به حالا وهي المحلة كإيفاء الخلاصة وفي الواقيات  
الحصانة ولو امر رجلا ان يشتري له حارية بالف فاشترى اها ثم ان البائع وهب الالف من الوكيل  
فلو وكيل ان يرجع على الا ترو ولو وهب منه خسمائة لم يكن له ان يرجع على الا ترو الا بخمسة مائة  
ولو وهب منه خسمائة ثم وهب منه ايضا الخمسمائة السابقة لم يرجع الوكيل على الا ترو الا بخمسة مائة  
الاجرى لان الاول حط والثاني هبة ولو وهب منه تسعة مائة ثم وهب منه المائة الباقية لا يرجع على  
الا ترو الا بالمائة الاخرى وهذا كله قياس قيل في حنفية وآبي يوسف والحسن اه وفي وصايا  
الخامسة الوصي اذا اغفل الوصي من مال نفسه ان يرجع في تركه الميت على كل حال اى سواء  
كان وارثا او كانت الوصية للعباد ولم يكن وعليه الفتوى اه وفي الخلاصة الوكيل بالشراء اذا  
اشترى ما امر به ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم الى الا ترو ثم نقد البائع غيرها حاز ولو اشترى بدنانير غيرها  
ثم نقد بدنانير الموكل بالشراء للوكيل ومنه للوكيل بدنانيره بقصدى وفي الخامسة الوكيل بالشراء اذا لم  
يكن اخذ الثمن من الموكل يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن  
من مال نفسه اه وفي كفاالة الخامسة لوا دعي الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل  
وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين  
الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الا ترو فقال بعث فوك من فلان فانا افضيك عنه ثمنه فهو متطوع  
ولا يرجع على المشتري ولو قال فانا افضيك عنه على ان يكون المال الذي على المشتري لى لم يميز  
ويرجع الوكيل على موكله بمادفعه ببيع عنده بضائع لناس امره ويده فاقباضها بشرا من معي فهل  
الثمن من ماله الى اصحابها على ان اثمانها له اذا قبضها فاقبل المشتري فليأتع ان يسترد ما دفع الى  
اصحاب البضائع اه (قوله فلو هلكت في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان  
يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل قابضا يسلم يده كزلوف هنا حكم ما اذا وكله بشرا مني  
ودفع الثمن اليه فهلكت في يده قال في الزاوي يتوقف جامع الفصولين دفع اليه الف الف لشترى به فاشترى  
وقبل ان ينقذه للبائع هلك من مال الا ترو ان اشترى ثم نقذه الموكل فهلك الثمن قبل دفعه الى البائع  
عند الموكل هلك من مال الوكيل وفي الجامع الصغير وكله به ودفع الف الف فاشترى ولم ينقد رجوع به  
مرفوعان دفع وهلك ثانيا لا يرجع اخرى والمضارب مراروا الكل داس المال اه وسرزداد وضحا  
ان شاء الله تعالى في المضاربة وفي الخامسة رجل دفع الى رجل ألف درهم وامره ان يشتري له بها  
عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجاء بالعبد  
الى منزله وادار ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فلهما البائع  
وطالبه منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يعمل قالوا ماخذ الوكيل من الموكل ألف درهم  
ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك على الاتانة في يده قال الفقه ابو الليث هذا اذا علم شهادة  
الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده ما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن  
نفسه اه وفي بيع الزاوية الوكيل بالشراء اذا اخذ من المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن  
فاداه الموكل ولم يرض به فهلك في يده الوكيل ضمن الوكيل قبعة السلعة للبائع ثم يرجع على الموكل

الذي وجبه بالعقد المحكمي طال به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء يغزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يقال ان اذا اختلفا في الثمن وينسخ العقد الذي جرى بينهما حكما كسابق ما فهم (قوله وما في النهاية من تقييده الخ) مثل ما في النهاية في الصني وان ملك بورد البجار والجوهرة عن المستفي وقان الزبلي بعد نقله عن النهاية وعزاه ١٧١ اي صاحب النهاية الى خواهر زاده

وهذا مشكل فان الوكيل

ان كان امره بالاخذ على وجه السوم والا فلا اه (قوله وان ملك بعد حبه فهو كالبيع) اي عند أي حصة ومقدد بالهلاك لانه لو ذهبت عنه عنده بعد حبه لم سقط شيء من الثمن لا توصف والاوصاف لا يباقيها شيء لكن يحضر الموكل ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك كذا في زيادات فاضحان ويكون مضمونا ضمان الرهن عند أي يوسف وضمان الغصب عند زفر لانه منع ضرر حق ولهما انه بمنزلة البائع منه فكان حصة الاستيفاء للثمن فيسقط به لاه ولا يي يوسف اياه ضمنون بالمحس للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف المبيع لان البيع ينقضي به لاه وهو هنا لا ينقضي أصل العقد قلنا ينقضي في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل بسبب مرضي الوكيل به اشدنا ولو قلنا ان الوكيل له حصة المبيع للاستيفاء للثمن سواء اداها الى البائع أولا وقيد بالوكيل بالشراء لان الوكيل باستئجاره اذ استأجر للوكيل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجهيل او لم بشرط وقض الوكيل المادلا لكونه ان يحسها من الموكل بالاجر وان حصة حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر على الوكيل ثم الوكيل يرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل يحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها فغاصب وان غنم لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وفي بعضها يسقط الاجر عن الموكل يحبس الوكيل كذا في النجاشية الى هنا والمحال في مسألة الاختلاف ان عندهما يسقط الثمن به لاه وعند أي يوسف ملك بالاكل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجوع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر ضمن جميع قيمته وفي بروج الزاوية وان تعد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فاني الان بسم المشتري وان كان اشرط عليه بتسليمه حين كان المشتري يحضرهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلان يمنع حال غيبته وان كان الاشرط عليه بمنه حال حضرته المشتري ليس له ان يمنع عن دفع الثمن لانه ما ردينا في ذمة الاشرط اه (قوله وتعتبر مفارقة الوكيل في الصرف والسلم فيطل العقدان عاوق الوكيل صاحبه قبل القبض) لوجود الاقرار من غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل لانه ليس بعاقق والمحقق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصحب قبضه وان كان لا يتعلق به المحقق كالصبي والعبد المحجور علمونا اطلعه المؤلف رحمه الله وشمل ما اذا كان الموكل حاضرا او غائبا وما في النهاية من تقييده بما اذا كان الموكل غائبا اما اذا كان حاضرا لم تعتبر مفارقة الوكيل ضعيف لكون الوكيل أصليا في المحقوق في البيع مطلقا وقيد بالوكيل لان الرسول فيها لا تعتبر مفارقة لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد في بعض واستحسن وضع المسئلة صحة التوكيل بها لان كلامهما عما ياتيه الموكل فيوكل فيه وهو في الصرف مطلق من الجانبين واما في السلم فيجوز من جانب رب السلم بدفع رأس المال

أصيل في باب البيع  
حضر الموكل العقد ولم  
يحضر ثم ذكر فيه أي  
في النهاية بعده فقال  
المعتبر بقاء المتعاقدين  
في المجلس وغية الموكل  
لا تشرع وعزاه الى وكالة  
المسوط واطلاقه واطلاق  
سائر الكتب دليل على  
ان مفارقة الموكل لا تعتبر  
أصلا ولو كان حاضرا

وان ملك بعد حبه فهو  
كالبيع وتعتبر مفارقة  
الوكيل في الصرف والسلم

اه ورده العيني بانه  
ليس بمشكل فان الوكيل  
نائب عنه واذا حضر  
لاصيل فلا يعتبر النائب  
اه وتعبه المحموي بان  
الوكيل نائب في أصل  
العقد أصلي في المحقوق  
وحثه فلا اعتبار بمفارقة  
الوكيل اه قلت وعمما  
ينفع به ترتيب جواب  
العيني ما ذكره هو نفسه  
عند قول المصنف فيما  
سبق وللمشتري منع الموكل

عن الثمن من ان الموكل اجني عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعاقدين ما بيننا اه كذا في حاشية مسكن وما استشكله  
الزبلي استشكله صاحب الغاية وذكر في الحواشي السعدية انه قارن على في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزبلي وقال  
وعليك ان تأمل اقول وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصله ما قدمناه عن المغني ان لاه وادان اعمدة على الموكل  
دون الوكيل اذا حضر العقد وله أصح الاقاويل فكلام الامام خواهر زاده مبني على هذا الا على ما مضى عليه سابقا من انها على

أو كسل وإن كان الموكل خاضراً وهو من الأشكال وبه اتفق المال والمجدد وحده (قوله ولا يجوز من جانب المسلم المباحذ رأس المال) عبارة المجهر بأن وكله بقبله السلم وعبارة ألهداية و مراده التوكيل بالاسلام بدون قبول السلم قال الرمي وقد توارحت الشرايع وغيرهم على هذا قال في الغناية توافقرض بأن قبول السلم عندئذ للموكل والواجب أن عليه الوكيل حفظاً للقاعدة المذكورة عن الانتفاض وبأن التوكيل بالشرايع لا يحالة والتمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن يكون المال السلم واله الوكيل مطالب بتسليم السلم فيه واجب عن الأبرار بن جويين درهم الرمي قال ويختلج في صدرى جواب لعله يكون صحيحاً إن شاء الله تعالى وهو انه ١٧٧ لا يختلف العلماء كما قرروه في الملك هل يثبت للموكل ابتداء والوكيل ثم ينقل

للوكل أثر هذا الاختلاف أو بقبول السلم كافي المجهر ولا يجوز من جانب المسلم إليه باخذ رأس المال لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي السلم فيه في ذمته وهو مبسوع ورأس المال عنه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله بشرط أن يكون عنه لغرضه كافي يبيع العبي وأذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقداً لنفسه فصح السلم فيه في ذمته ورأس المال مملوكة له وإذا سلمه إلى الآخر على وجه التملك منه كان قرضاً فلو قال المؤلف رحمه الله تعالى وباسلام كافي الجميع بدل السلم لكان أولى لأن الإسلام خاص من رب السلم قال أسلم في كذا أي اشترى شيئاً بالسلم ثم يجوز توكيل المسلم إليه بدفع السلم فيه (قوله ولو وكله بشراء عشرة أربطال لحم بدرهم واشترى عشر بن رطل بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لم يدرهم الوكيل منه عشرة بنصف درهم) وهذا عندنا في حنيفة وقال يلزمه العشرين لأنه أمره بصرف الدرهم في اللحم ونظر أن يسره عشرة أربطال فإذا اشترى به عشر بن فقد زاده خيراً وصار كما إذا وكله ببيع عبده بالف فباعه بالفين ولا في حنيفة أنه أمره بشراء عشرة ولم يخره بشراء الزيادة فنقشاً وشراً عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لأن الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له قبل بالزيادة الكثيرة لأن الغلبة لكثرة أربطال ونصف رطل لازمة لا لا سراً لأنها تدخل بين الوزين فلا يتحقق حصول الزيادة كذا في فامة البيان وقيد بقوله مما يباع إلى آخره لأنه لو اشترى ما يباعى عشر بن منه بدرهم صار مشترياً لنفسه لاجتماعه لأنه خلاف إلى سراً في الأمر تناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصوداً لا فروق بالوزونات لأن في القيام لا ينفذ شيئاً على الموكل أجماعاً فلو وكله بشراء ثوب بعمري بعشرة واشترى له ثوبين هر و بين بعشرة مما يباعى كل واحد منهما عشرة يلزم الموكل لأن كل واحد منهما مجهول إلا يعرف إلا بالخرز بخلاف اللحم لأنه موزون مقدار قيمته الثمن على أجزائه وفي البرازية أمره أن يشتري بعشرة ديناراً بشراء مما ياتي درهمه فقيمة الدرهم مثل الثمن لأن الزم الموكل خلافاً لفر ومجد ولو بعروض قيمتها مثل الدرهم لا يلزم لأمر أجماعاً وفي المقتطعاً فنزل خاتواً وأمر أن يشتري له بمائة درهم وأما يباع هناك المطبوخ والشوى ما يباعى واشترى جاز (قوله ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه) أي لا يجوز له ذلك لأنه يؤدي إلى تقرير الأمر من حيث أنه ائتمنته ولأن فيه عزل نفسه ولا يملكه إلا بمحض من الموكل كذا في الهدية والتعليل الأول فيسعد الجواز بمعنى

للوكل أثر هذا الاختلاف في الفصل شبه واجب عدم الجواز فيما القاس فيه المنع مطلقاً احتياطاً إذا العقود الفاسدة غيرها محرم الربا أو الأمر المتوهم في الربا كالمحقق كافي ولو وكله بشراء عشرة أربطال لحم بدرهم واشترى عشر بن رطل بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بن نصف درهم ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه مسألة يبيع الزيت بالزيت فسلم جواز التوكيل من المسلم إليه لما فيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عندهم يقول أنه يفتقر من الوكيل للموكل ولا احتجالة عند القائل بثبوت ابتداء للموكل لأنه يجتهد فيه وهو

عمل الاحتمال والفاسد لمحق بالربا أو بالثبت بالنهوق والتوهم اه وفي حاشية الدرالفتا والشيخ خليل القتال ما نصه وتعبه بعض حنفية زماننا حيث قال قوله ولعله يكون صحيحاً تختلف فيه الرجا فاحسن التدبر يظهر لك ذلك وحاصله ان يبيع السلم فيه قبل قبضه أتمناً ياتي لو كان الوكيل من طرف رب السلم والمسئلة في الوكيل من طرف المسلم إليه أو يبيع السلم فيه قبل قبضه ثم يمكن أن يكون المستفاد من هذا التقرير بما هو المحمل لتصبح المناج القول بثبوت الملك للموكل ابتداء على مقابله وهو القول بالانتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام ما فيه من بيع السلم فيه قبل قبضه اه قلت وفي قوله ثم يمكن الخ نظر ظاهر فقد ساء على ما نقضه فكيف يثبت غرضه (قوله ولأن فيه عزل نفسه ولا يملكه الخ) قال في المحواشي السعدية وما يسي من ان العزل المحكمى لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما تضمن فيه اذ لم أره هناك ان العزل المحكمى من الموكل

لا يتوقف على علم الوكيل (قوله غير الموكل) صفة ثلث لان اسماقتها لا تنفذ تعريفها الموكل يجوز ان يقرأ بالفتح والكسر بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل والموكل لكان اوضح (قوله لانه ان يعزل نفسه بمضرة الموكل الخ) كذا في الصيغ والزيغ وغيرها كالغاية وغاية البيان ولورد عليهم ان العلم بالفرق في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها كتب الكتاب ووصوله بالمؤمنه ارسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها اخبار واحد عدل او اثنين غير عدلين بالايجاب او اخبار واحد عدل كان او غيره عند أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة العتبات سيما في البدائع واشترط على الاخرى فتح أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يعلم الوكيل عزل نفسه الا بمضمر من الموكل لان انتفاضا بسبب واحد لا يستلزم انتفاضا لراسب فلا يتم التقرر بالهمم الا ان يجعل وضع المسئلة على انتفاض اسباب العلم بالعزل ايضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب أصلا فاضى زاده كذا في حاشية أبي السعود (قوله فقال الوكيل نعم) قال الرمي يستفاد منه انه لو لم يقلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فلذا لم يقلها واشترى وقعه له والله تعالى أعلم وسياق قريبا عن البرازية اشترى حارية فلان فسكت ١٧٢ وذهب واشترى اها ان قال اشترى بها في له وان قال الوكيل فله

وان أطلق ولم يصف ثم قال كان لك ان تأخذت ولم يحدد بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي الأشياء والنظر تركوت

فلو اشترى بغير النقود

الوكيل يقول ويرد بده اه وقدم هذا الشارح في أول الوكالة ان كتبها مدلل عليها من الايجاب والقول ولو حكما لدخل السكون والشارح فهم من عبارة السرازي كما سيذكر ان الجارية لم تنع من الاضافة الى المالك فيه

هدم المحل ولذا فراه تعالى العراج وفسره الشارح بانه لا يتصور شراءه لنفسه وهو مناسب للتعليل الثاني ولو اشترى لنفسه ناويا ومثله لواقع للوكول وقال المؤلف ولو وكله بشيء بعينه غير الموكل لا يشترى به لنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفا لكان أولى وانما قد سددنا بغير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من يشترى به من مولا أو رجل وكل العبد بشراثة له من مولا فاشترى فانه لا يكون الا حرما لم يصح له الولي انه يشترى به فيما لا حرم فيه كونه كسرا شي بعينه لمسا في يوقيدنا بغيرية الموكل حتى لو كان الموكل حاضرا وصح به ان يشترى به لنفسه كان المشتري له لان ان يعزل نفسه بمضرة الموكل وليس له العزل من غير عله وميدنا بعدم الفالفة لمسا في في الكتاب وانما المؤلف بقوله لنفسه الى انه لا يشترى به لوكول آخر بالاولي فلو اشترى لنفسه لكان الاول ان لم يقل وكالة الثاني بمضرة الاول والا فله ان ياتي وان كان الاول وكله بشراثة بالف والثاني بما عده بنا واشترى عسا فة دينار فهو للثاني لانه لا يشترى عسا فة بغير شراءه لنفسه بجماعة فيلزم شراءه لنفسه ايضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية وقيد بالشرا لانه لو وكله في تزويج بعينه فلو وكيل التزويج بها لكان لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول الى نفسه فاعتزل وقيد بقوله لا يشترى لانه لو اشترى او وكله وهو غائب كان الملك للوكيل الاول لانزله ضمن الفالفة وان اشترى بمضرة بغيره فعلى الموكل الاول لانه حضر رابه وهو المقصود فلم يكن مخالفا وفي كافي المحاكم اذا وكل رجل رجلا بشرا حارية بعينها فقتل الوكيل نعم واشترى لنفسه ووطئها فقبلت منه فانه يدرا عنه المحموت تكون الامنة ولها الا حرم ولا ثبت النسب اه وفي القصة اعرمان يشترى جارية بعينها بعشرة دراهم فاشترى اها فقال الا حرم اشترى بها بشرة وقال المأمور اشترى بها لنفسه بمائة عشر فالقول للوكيل واليئنه بعينه اه (قوله فلما اشترى بغير النقود

والذي يلوح في ان فرع البرازية في القصة ايضا وبقرب من السكوت وبس التصريح بالقول اخذ من تقييده في كافي المحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقيده في البرازية بقوله فسكت والا لا يكون في ذلك حادثة وعليه ان تنامل اه قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التارخانية تقلا عن شركة العيون وابل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل بالمأمور ولم يقل لا ثم قال في آخرها هذا كلام رواية الحسن عن أبي حنيفة ومما يستفاد منه ان في المسئلة رواية أخرى فامل ثم معنى قوله وبس السكوت وبين التصريح بالقول انه ان سكنت ففصل الفصل المذكور في البرازية وان صرح فهي للمأمور لانه ان سكنت لم يصح له الا كالمناقاة لما في البرازية وهو ظاهر (قول المصنف فلما اشترى بغير النقود الخ) قال الرمي يجب تقييده بما اذا لم يصف العقد الى الموكل اما اذا اضاف انه بان قال بعمولك فقال الوكيل اشترى به يتوقف على اعادة للوكول بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء العذرة وسياق ذكره قريبا في شرح قوله وان قال بغير هذا الغلان اه قلت وفيه كلام قد سددنا في شرح قوله وبانقائها واستيفاء ما لا تغفل

(قول المصنف أو بخلاف ما سمي له من البديل) قال المحمدي في حاشية الاشياء أي بان يامر بالشرا بالالف درهم فبشر به بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم والدنانير جنس في ان ذلوا حطها جفتا واحدا الصار الوكيل متريا بالالف ثم حثفت وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساواة ان الدراهم والدنانير جنسان مختلفان في قياسا في حق حكم الربا حتى حاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الراجح لاعتنا واحدا استعنا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم التفاضل بان يخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه صحيحا معكروه وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير غير عه كان له ان ياخذها بجنس حقه كالتوفر بدراهمه الا رواية شاذة عن محمد واذا باع شيئا بالدراهم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على ١٧٤ العكس والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع واسد استعنا وتبيين عباد كرم

أو بخلاف ما سمي له من الثمن وقع للوكيل) لانه خالف امره فنقد عليه أطلقه ففهم الخالف في الجنس وفي القدر كما في الزاوية وقد في الهداية ولجميع بخلاف الجنس فظاهر انه اذا سمي له ثمن فرد عليه أو نقص عنه فانه لا يكون مخالفا وظاهر ما في الكافي لهما كما انه يكون مخالفا فيما اذا دلل فيما اذا نقص ما به قال وان قال اشترى ثوبا هر واول بسم الثمن فهو حائز على الاثر وان سمي ثمنه ففرد عليه شيئا لم يلزم الاثر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن ان كان يكون وصفه له بصفة وسمي له ثمنه واشترى بثلاث الصفة ما قل من ذلك الثمن فيصير على الاثر امره واذا كان معينا فهو كالوصف ففهم ما اذا كان خلاف الجنس عرضا وتقد خلافا لفرق الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمته امره او اقل كافي الزاوية وفي كافي المحاكم ولو امره ان يشتري له عبدا بالالف درهم واشتراه بالف ومائة ثم خط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري دون الاثر امره وفي الوقايع الحامية قال الاسير لرجل اشترى بالف واشترى له بمائة دينار او بعرض حازه ان يرجع على الاسير بالف والوكيل بالشراء بالف درهم اذا اشترى بمائة دينار او بعرض لا يلزم الموكل شيئا وفي خزنة المتبعين انصرف الاسير اذا امر رجلا ان يقيه بالف فقد ابله ان يرجع بالف عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء (قوله وان كان بغيره فاشتره للوكيل الان بنوي للوكيل او بغيره بماله) هكذا أطلقه المؤلف وفصله في الهداية فقال هذه المسئلة على وجوده ان اضاف العقد الى درهم الاثر كان لا اثر وهو المراد عندى بقوله او بغيره بماله الموكل دون النقد من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا لا جامع وهو مطلق وان اضافته الى درهم تقه كان لنفسه جلا محله على ما قبل له شرعا أو بفعله فاداة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى درهم غيره مستنكر شرعا وعرضا وان اضافته الى درهم مطلقة فان ثوابها لا اثر فهو لا اثر وان ثوابها لنفسه فلفه لانه ان يعمل لنفسه ويعمل لا اثر في هذا التوكيل وان تكاد في النية يحكم التبدل لاجماع لانه لا ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم يخضه النية قال محمد وللعقد لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم التبدل ان ما وقع معه لمقا

انهمما اعتبر احدين  
مختلفين في حكم الراشد  
بالدراهم والاثر  
بالدنانير أو شهد بالدراهم  
والمدعي دنانير أو على  
العكس لا تقبل الشهادة  
وكذلك في باب الاجارة  
اعتبرا جنسين مختلفين  
أو بخلاف ما سمي له من  
الثمن وقع للوكيل وان  
كان بغيره فاشتره  
للكيل الان بنوي  
للكيل او بغيره بماله  
على ان من استاجر من  
آخر ادراهم وأجرها  
من غيره بدنانير أو على  
العكس وقسمة الثاني  
أكثر من الاول تطب  
له الزيادة فاذا كثر في  
الجامع انها جلا جفا  
واحد فاما عدا حكم  
الرباعي الاطلاق غير

صحيح كذا في التارخاتية اه قلت ذكر العبادي في فصوله ان الدراهم اجريت مجرى الدنانير في سبعة مواضع وقد يحتمل  
ذكر المؤلف اوائل السبع عند قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف من انه ليس للصر (قوله أطلقه ففهم الخالف في الجنس  
وفي القدر) وعلمه الفرع المار تغا عن القنية تامل (قوله وان اضافته الى درهم مطلقة فان ثوابها لا اثر) هذا اذا اشتره  
بشمن حال وان عوّل فهو للوكيل قال في التارخاتية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على وجهين ان اشترى بالاجم التقد ان نقد  
من درهم الموكل فالشراء للوكيل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقد برجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى  
مؤجلا بالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بصدق ذلك للوكيل لا يصدق الا ان يصدق الموكل (قوله وان توافقا على انه لم  
تخضه النية) قال في المحامسي السديته هنا احتمالا ان خزان أحدهما ان يقول الوكيل لم تخضه النية فقال الموكل بل

فويتلى والثاني عكس هذا اه (قوله وهو ظاهر في ان قضاء الدين المخرج) قال المفسر وفيه كلام فانه اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز وفادلا ثم فيه ولا ينقض فهو داخل ضرورة ان هذا المال ١٧٠ منسوب ولم يقل احديان المنسوب

يحتل الوجه فيبقى موقوفاً على أي المسالين فقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولأن مع تصادقهما  
يحتل النية للأمر موقفاً فتأهل جعل حاله على الصلاح كان حالة التكاليف والتكليف بالاسلام  
في الطعام على هذه الوجوه اه وقول الامام فيما ذكره العراقيون مع محمد وغيرهم ذكرهم مع  
الثاني وبهذا علم ان معنى الشراء للوكل اضافة القدر الى ماله لا التقدمن ماله وان جعل النية  
للوكل مالا اذا اضافه الى دراهم مطلقته وظاهر ما في الكتاب ترجيح قول محمد انه عند عدم النية  
يكون للوكل لانه جعله للوكل الا في مستلزم وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية نفسه  
اذا اضافه الى مال موكله ولا يستملوكة اذا اضافه الى مال نفسه وان تقدم الثمن من مال موكله  
علامة بنيتها وان لم يصفه الى ماله وفي كافي الحاكم ولو كان ان يشتري له أم ومعي جنبها ولم  
يسم الثمن فاشترى أم أو أرسل بها اليه فوطئها الا مرفعلقت فقال الوكيل ما اشترى بها لك فانه  
مخلف على ذلك يا غنمها وعقرها وقيمة ولادة الشبهة التي دخلت وان كان حين بعث بها اليه  
أقر انه اشتراها له او قال هي الجارية التي اترعتي ان اشتر بها لك لم يستطع الرجوع في شيء من  
أمرها وان أقام البينة انه حين اشتراها اشتد به انه اشتراها لنفسه لم يقبل ذلك منه اه وبه علم  
أن الارسال للوكل لا يكون معناه كونه اشتراها له وانهم ما اذا تنازعوا في كون الشراء وقع له مخلف  
الوكيل ومعه ان لم يتقدم الثمن ولا تقدم ماله فيحكم النقص بالاجماع عند التكاليف وذكر الشارح  
انه اذا تقدم مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان اه وهو ظاهر في ان قضاء  
الدين بحال الضير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وقد ذكر الشارح في بيع الفضولي  
ان من قضي دينه بحال الضير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان متلبا وقيمة  
ان كان قديما اه وفي منطومة ابن وهبان

وهبان الخ) قال الرمي قال شارحها مسألة البيت من القنية قال الوكيل قضاء الدين صرف ما من الموكل إلى الدين نفسه ثم قضى دين  
الدين من مال نفسه من مال الموكل من مال نفسه من مال الموكل وقضاء الدين عن الموكل واليه أشار بقوله وبمدر اه) قوله (وبين جنسه وعن الآخر  
أي وكذا الآخر بمثل ما ذكره الأول (قوله وفي الوقائع الحاشية الخ) قال الرمي فرع الوقائع هذا ذو ما يعتد به من أن

الاضافة الى المالك في التجارة تصنها والله تعالى أعلم (قوله والا فالنقمن مالها الا بعين كونها لها كاقصمناه) قال الرمي قد علم انه عند التكاثر يحكم التقبلا لاجماع قائل (قوله وعندك في غير موضع التهمة) لعل المراد بها ما اذا كان بعد التعيب ثم رأت في حاشية مسكين قال فان قلت بماذا ١٧٦ ثبتت التهمة قلت بالرجوع الى اهل المحبرة فان أخبر وان الثمن بزيادة على

القيمة بزيادة فاحش ثبت  
والا فلا اه (قوله وفي  
البرازية معز بالي  
العيون الخ) قال الرمي  
هذا الفرع هو الفرع الذي  
قدمناه عن البرازية  
وان قال اشترى للا تمر  
وقال الا تمر لنفسك  
فالقول للا تمر وان  
كان دفع اليه الثمن  
فلهما مأمور وان قال بعني  
هكذا فلان فباعته  
انكر الامر اخذ فلان  
الآن يقول لم آمر به  
الآن بطله المشتري اليه  
ايضا في المقولة التي  
قبل هذه المقولة اشترى  
في حارة فلان فسكت  
الخ (قوله وينبغي حل  
حال الهلاك أو التعيب  
على ما اذا كان غير منقود  
الخ) لما قدمنا ان الثمن  
ان كان منقودا فالقول  
للمأمور وفي جميع الصور  
ومنها حالة الهلاك  
والتعيب وقال الرمي  
لا حاجة الى تكافؤ الحمل  
على ما لا يمكن منقودا  
مع علمه كراهة اصلا كما  
هو ظاهر ادلاصل

علمه اه يعني ان فرض المسئلة لم يذ كرفها الثمن والاصل علمه كراهة فلا حاجة الى ما قاله لانه المفروض (قوله أي العهدة  
فلان) تغيير التصريح المسترق يقول (قوله ولم يذ كرف المؤلف انه ينفذ الشراء على المشتري الخ) قال الرمي علمه ما اذا قال بعني لفلان  
أما اذا قال بعني لفلان أو بع فلان عليك أو بعمن فلان ونحوه فلا ينفذ عليه ايضا وقد وجه هذا الشارح بقوله ودان ايضا الخ

(قوله وقد ذكرت ذلك لاستاذنا قصورني) أي نسني الى الصواب وقال الرمي أي قال لي أصبت وتقدم في شرح قوله والمحقوق فيما يضيغوا كيل الى نفسه ان ابن ملك فهمه من الخلاصة والبرازية فراجع ذلك وانظر ما كتبناه في المحاشية اه قلت الذي مر من الخلاصة والبرازية هناك مخالف لما فهمه ابن الملك وقد دعنا ان الذي ١٧٧ في ابن الملك منقول عن الفصول نقله

العهد عليه وفي الهداية ودلت المسئلة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق في النفيس والمحيس لاستتمام التراضي وهو المتصرف في الباب اه وقت ودلت أيضا على ان يعني لفلان ليس اضافة الى فلان اذ لو كان اضافة الشراء له لتوقف لقوله لم أن شراء الغضوى لا يتوقف الا اذا اضافة الى غيره وهو ضرورة اضافته الى غير المشتري أن يقول بع عبدك من فلان كافي قطع التدبر من بحث الغضوى فلم يصفه للمشتري الى نفسه وانما اضافة الى الغير بخلاف يعني لفلان فانه اضافة الى به التملك وقوله لفلان يحتمل بشفاة فلان كما قال محمد لو أن أحينا طلب من النسيج تسليم هذه النازقة فقال النسيج سلمتها لك بطلت الشفعة كأنه قال لاجل ذلك لكن اذا أقر فلان بالآخر جعلنا اللام للتمسك وفي فروق الكرايين شراء الغضوى على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بع هذا الفلان بكذا والغضوى يقول اشترت بكذا الفلان وكذا قبل ولم يقل لفلان فهذا يتوقف الثاني أن يقول البائع بع من فلان بكذا والمشتري يقول اشترت بكذا لاجله أو قبلت بتوقف الثالث بع هذا منك بكذا فقال اشترت أو قبلت ونوى أن يكون لفلان فانه ينفع عليه الرابع أن يقول اشترت بكذا الفلان بكذا البائع يقول بع منك بطل العقد في أصح الروايتين اه قدينا التسليم لان فلانا قال أحزبت بعد قوله لم أعترض ذلك بل يكون العبد للمشتري لأن الحاجة تلحق الموقوف دون المجاوز وهذا عقدا مترا فاذ على المشتري كذا في المعراج وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا وأشهدانه يشتره لفلان فقال فلان قد رضيت فاراد المشتري ان يعمه كان له ذلك فان سلمه وأخذ الثمن كان هذا بمنزلة بيع مستقبل بينهما اه وفي الواضحات الحسامية ولو أن رجلا أمر رجلا بان يشترى له عبدا فلان بالف فقال صاحب الصدق لو كسل بع عبدي هذا من فلان الموكل بالف فقال الوكيل قبلت ارم الوكيل لان الموكل أمره ان يقبل على نفسه حتى ترمم العهد الوكيل دون الأمر وهو قس على الموكل فصار مخالفا لثابت يجب ان يعتبر فصولا لان هذا قبول لغيره لان البائع أوجب البيع للموكل والوكيل قبل ذلك الايجاب فصار كما لو قال قبلت لفلان الموكل واذا كان قبولا لغيره تعدت تنفعه عليه فتوقف وقد ذكرت ذلك لاستاذنا قصور بني اه (قوله وان أمره شراء عدي بن عيسى ولم يسم فمنا فاشترى له أحدهما صح) لان التوكيل مطلق وقولا يتحقق الجمع بينهما في البيع أطلقه وهو مقيد بما اذا اشتره او بقدر قيمته أو بزيادة يتبين الناس فيها اعمالا يتبين فيها الناس فلا يجوز اجماعا والعنونه أنه سيقدر شراء الوكيل به فيما ياتي فلذا تركه هنا ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعنيين والظاهر انه اتفقا فيمنه للصين كالعين اذا نواه للموكل أو اشتراه (قوله وبشراهما بالف وقسمتهما أسوا ما اشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالاكثر لا إلا ان يشترى الباقي بما بقي قبل الخصومة) لانه قابل الالف بهما وقسمتهما سواء فيقيم بينهما نصين دلالة فكان أمره بشرا كل واحد منهما بمجموعهما ثم تم الشراء بهما

عنها في شرحه على الجمع ثم ما ذكره هنا بمنا فاشترى له أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالاكثر لا إلا ان يشترى الباقي بما بقي قبل الخصومة

عن نور العيني (قوله ولم وان أمره بشرا عدي بن عيسى ولم يسم فمنا فاشترى له أحدهما صح وبشراهما بالف وقسمتهما أسوا ما اشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالاكثر لا إلا ان يشترى الباقي بما بقي قبل الخصومة

يد كذا الشارحون فائدة التقييد بالمعنيين الخ قال في حاشية مسكن بعد نقله وتبعه بعضهم كالمجوي والبر وغيرهما وأقول دعوى ان التقييد اتفاق غير مسلم لانه عند عدم التعيين يطل التوكيل لعدم صحة الثمن أو بما يقوم مقامه من بيان النوع كالترك

والجنى فهذا غلطه عن قول المصنف فيما سبق قريما أمره بشرا عدي أو دار صح ان معنى فمنا أو افلا اه أقول بان الثمن أو النوع لا يخرجه عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى المال مثل جارية فلان لا تعينه وتقل هناك عن الرتبة وكله شراء عدي بغير عينة فاشترى من قطعت يده نفعه على الموكل عند الامام ولا يخفى أنه مقيد ببيان النوع أو الثمن والام تصح الوكالة وتقدم منا أيضا ولو كانه بشرا عدي بغير عينة فالشراء للموكل إلا ان ينوي



للكل أو يشتره بحاله تامل (قوله وان لم يبعنهما) أي لم يبعن المسيح ولا البائع (قوله أما الاول ففي يوع خزنة المفتين الخ) نقل  
منه في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قبله ما نصه (شرح) يتعين التقدان في التبرعات كهيئة وصدقة والنقد تتعين  
في الشركات والمضاربات والوكالات بعد ١٧٨ التسليم أي هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تتعين وجيز التقدان لا يتعينان

في المعاضات وقسوها  
وان عنت حتى لا يستحق  
عيناها وتشتري أن يسكنها  
وبرمئتها ويتعينان في  
الفصوب والامانات  
والوكالات والشركات  
وقسوها وقال في الاشياء  
والنظر في أحكام النقود  
وفي وكالة البناء اعلم ان  
عدم تعين الدرهم  
والدنانير في حق الاستحقاق  
وبشراء هذا بدين له  
عليه فاشترى مع ولو غرعن نفذه المأمور (لان في تعين المسيح تعين البائع ولو عين البائع يجوز  
على ما نذكر ان شاء الله تعالى وان لم يبعنهما نفذ الشراء على المأمور ان مات في يده قبل أن يقضه  
الامر من مال المشتري وان يقضه لا عرفه له بعائنا على وهذا عنده وقالوا لا لازم لا امر اذا  
قضه المأمور على هذا الخلاف اذا أمره ان يسلم ماعله أو يسرف ماعليه لهما أن الدرهم والدنانير  
لا يتعينان في المعاضات دينا كانت أو عينا لا ترى لولا تباعا عينا بدين ثم تصادقان لادين لا يبطل  
العقد فصارا لاطلاق والتقديره سواء فيصح التوكيل ويلزم الامر لان يد الوكيل كيد ولا في  
خفية أنها تعين في الوكالات ألا ترى أنه لو قيد أو كالة بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو  
أسقط الدين بطلت الوكالة واذا تصيفت كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يملكه  
بقضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمر يسرف مالا يملكه الا  
بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال اعط مالي عليك من ثمن ثوبت بخلاف ما اذا عين البائع فانه يسير  
وكسلا عنه في القبض ثم يملكه قسيديا توكيل بالشراء لانه لو أمره بالتصدق بماعليه مع لانه  
جعل المال لله وهو معلوم ولو أمر المستاجر بمهمة استأجره بماعليه من الاجرة مع أو بشراء عدد  
يسوق الباعة وينفق عليها مع اتفاقا للضرورة لان المستاجر لا يجحد الا بحرف في كل وقت فاقامت  
العين مقام المؤجر في القبض (تنبيهان) الاول في حكم النقود في الوكالات الثاني فيما اذا دعي  
المستاجر المأمور له المرحله يحتاج الى بيان أولا أما الاول ففي يوع خزنة المفتين ولو قال لغیره  
اشترى بهذا الالف الدرهم جارية واراه الدرهم ولم يبعها الى الوكيل حتى سرقت ثم اشترى  
جارية بالالف زمت الموكل والاصل أن الدرهم والدنانير لا يتعينان في الوكالة قبل التسليم بلا  
خلاف وكذا يصدق على الامم وفائدة التقيد بالتسليم على الامم شيان أحدهما توقف  
بقاء الوكالة ببقاء الدرهم المنقود والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على

في المعاضات وقسوها  
وان عنت حتى لا يستحق  
عيناها وتشتري أن يسكنها  
وبرمئتها ويتعينان في  
الفصوب والامانات  
والوكالات والشركات  
وقسوها وقال في الاشياء  
والنظر في أحكام النقود  
وفي وكالة البناء اعلم ان  
عدم تعين الدرهم  
والدنانير في حق الاستحقاق

وبشراء هذا بدين له  
عليه فاشترى مع ولو غرعن  
نفذه المأمور  
لا غير فانهما يتعينان جنسا  
وقدرا او وصفا بالانفاق وبه  
صرح الامام العتافي في  
شرح الجامع الصغير اه  
قال الحموي يعني ان من  
حكم النقود أنها لا تتعين ولو  
عنت في عقود المعاضات  
وقسوها في حق  
الاستحقاق فلا تستحق  
عيناها فالمشتري اما كمالها  
ودفع مثلها جنسا وقدرا  
ووصفا هذا هو المراد اه  
وقد مر تخاف الاستدلال  
للإمام وصاحبيه ان  
الدرهم والدنانير لا  
يتعينان في المعاضات

عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتامل في قوله وفائدة النقود التسليم الخ بعد ما ذكر من  
الاصل المذكور وهو انها لا يتعينان وكذا ما ذكره بعد من انه لو اشترى بعد ما سرقت نفذا الشراء عليه فانه دليل على تعينها  
كما هو قول الامام لا على عدم موافقة تعالى اعلم (قوله لزمت الموكل) صوابه الوكيل وان يكون قوله بعد ذلك يتعينان بدون لانا

سأقي في تعليل ذلك (قوله فان كانت تساوى خصمائه فالقول لا امر) زاد في الدرر بمصداق الصدر الشريعة بلايين وعبارة الصدر وابن السكال والمراد بقوله صدق في جعب ما ذكر التصديق بغير المحافوف حاشية العلامة الوافي على الدرر أقول ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل أما العقل فلان القول اذا كان لا امر يحكم بلزوم العدم ملائمة للمأمور فلهذا الحكم بمجرد قول التحم بلايينه بعد حدا وأما النقل فلانه قال في الهداية ولو أمره أن يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنا فاشتره فقال لا امر اشتره بته خصمائه وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور بالقول قول المأمور مع عنه اه على ان تصديق البائع اذا احتج الى تخفيف المأمور فبدونه يكون أولى فان قيل سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر الثمن في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصورة يشعران لأحب العين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في ١٧٩ الصورة المذكورة بناء على ظهورها

وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فتأمل لسان الاختلاف الآتي في هل يجب السمن فقط أو تخالف الجائزين لا يقال وبشره أمة بالف دفع اليه واشترى فقال اشترى بخصمائه وقال المأمور بالف والقول للمأمور لم يدفع قللا ثم وبشره هذا العبد ولم يسم ثمنا فقال المأمور اشتر بته بالف وصدقه البائع وقال لا امر بنصفه فقال

إذا كان الغبن فاحشا لا يلزم على الأمر سواء حلف أو لم يحلف فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لانه قول

الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فترقت من يده لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذ الشراء عليه وان هلك بعد الشراء فاشتره لاوكل وبرجع عليه فان اختلفا في كون الهلاك قبله أو بعده فالقول لا امر مع عنه اه الثاني اذا ادعى الشارح انه عملا يقبل منه الايبنة وكذا كل مدنيون أو فاضل مدعي بعد الاذن الدفع لم يبرأ الايبنة بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كأي فتاوى فائز الهداية وغيره اوق ودعاه السرازة بما يخالف مسئلة الدين فليست غرقة (قوله وبشره أمة بالف دفع اليه واشترى فقال اشترى بخصمائه وقال المأمور بالف والقول للمأمور) لانه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والا امر يدعي عليه ضمان خصمائه وهو بنكر أطلقه وهو مقيد بما اذا كانت تساوى الفاغان كانت تساوى خصمائه فالقول لا امر لانه خالف حيث اشترى جارية تساوى خصمائه والامر تناول ما يساوى الفاغضمن كذا في الهداية ولم يذكر ما اذا كانت قيمتها ينهما (قوله وان لم يدفع قللا امر) أي وان لم يكن دفع السه الالف فالقول لا امر أطلقه وهو مقيد بما اذا كانت قيمتها خصمائه لكونه مخالفا وما اذا كانت قيمتها الفاغان بها فان كان الموكل والوكيل نزلا منزلة البائع والمشتري وقد اختلفا في الثمن وموجه التحالف ثم لم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما فاستمر الجارية للمأمور (قوله وبشره هذا العبد ولم يسم ثمنا فقال المأمور اشتر بته بالف وصدقه البائع وقال لا امر بنصفه فقال) للاختلاف في الثمن وقدمناه وقيل لا تخالف هنا لانه ارتفع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر في المسئلة الاولى هو غايبا فاعتبر الاختلاف وقيل يخالفان كما ذكرنا وقد كرم معظم بين التحالف وهو بين البائع والبائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهما وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم يجري بينهما عقد فلا يصدق عليه في الخلاف وهذا قول الشيخ

فأنتما ان المأمور قد يتضرر ببقاء العبد عليه فلو اختلف الأمر يحتمل أن يقول اشتره كما ذكرتم مثل هذا الاعتراض مرد على صدر الشريعة ايضا فانه قال بغير التحالف وكانه ما أخذ الشارح ويحتمل أن تكون كلمة بغير تعضا عن بعد وهذا توجه تفريده أنصف العباد والله تعالى الهادي اه واعترض ذلك ايضا الحواشي الرعوية حيث قال هذا ليس عند كوفي غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه مخرج في الكافي في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت عبد الله لا امر فاعمال لا امر اخرج بان المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع عنه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي أمر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه آمينا بين موضع وموضع فكفي التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كمالا يخفى فليتام اه قلت وقد كوفي نور العين في مسائل السمن قبل الفصل السادس عشر القول في كل امانة الامين مع عنه وهكذا البينة بنته والضمين تقبل بنته لانه على الابقاء اه وعلى هذا فكيف يكون القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر (قوله ولم يذكر ما اذا كانت قيمتها ينهما) يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح ان اعطاه الالف صدق هو ان ساواه والا فلا امر وان لم يكن اعطاه الالف وسأوى

أقل منه صدق الآخر وان ساواه مخالفا ١٨٠ (قوله ومنهم من قال مراده التحالف الخ) استشكله الزبلي بانه وان كان يدل

على ما ذكره من حديث  
المعنى لكن لفظه لا يدل  
على ذلك ولا على الأول فان  
قوله ان القول للمأمور مع  
عينه يدل على ان المأمور  
بصدق فيما قال وفي  
التحالف لا بصدق  
واحدهما ولو كان مراده  
التحالف لما قال ذلك  
(قوله وقدمنا بمخالف الخ)  
أى إقاي أول كتاب الوكالة  
(قوله بخلاف الوكيل  
بشرائه العبد من غيره)  
وبشرائه نفس الآخر من  
سيده بالف ودفع فقال  
لسيده اشترى بتهلفه  
فباعه على هذا حتى ولو لا  
أنسده وان قال اشترى  
فالعبد للمشتري والالف  
لسيده وعلى المشتري  
ألف مثله

الجار والمسرور في قوله  
متعلق بالوكيل قال في  
الكافة أى بخلاف ما لو  
وكله غير العبد ان يشترى  
له فانه يصير مشتريا  
للاخر سواء علم الوكيل  
البائع انه اشترى لغيره  
أو لم يعلمه وهما لم يعلمه  
انه يشتري للعبد لا يصير  
مشتريا للعبد لان العبد  
يقتضى غطا واحدا في  
الحالين سواء في الحالين

الامام أى منصور وهو أظهر كذا في الهداية والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصح فاضحان عدم  
التحالف تبعا لقيه أبى جعفر وصح المصنف في الكافي التحالف تبعا للهداية بناء على أن قوله أظهر  
بمعنى أصح كافي، مراح وأما الامام محمد فافانص في الجامع الصغير على أن القول للمأمور مع عينه  
فهم من نظر الى ظاهره فنفى التحالف ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ما ذكره في موضع آخر من  
جوابه بانه عند اختلافهما وافانص على عين الوكيل هنالاه والمعنى ولا يصح عليه الا التحالف  
فكان هو المقصود والموكل منكر والسبب عليه ظاهر افراف يصح الى بيانهما قيدا بتوافقهما على انه لم  
يسم له مخالفا لهما واختلاف في جهة فقال الامر أنك ان تستثريه لي بخمسمائة وقال المأمور امرتني  
بالشراء بالف والقول قول الامر مع عينه لان ذلك يستفاد من جهة فكان القول قوله ويلزم العبد  
المأمور بفعله نفسه فان أقام السنة والسنة بنسبة الوكيل لانها أكثر اتبا وقد مناصحا لودفع  
الامر لا ليدفعه الى آخر فدفعه ثم اختلفا فقال الامر أنك ان تستثريه لي بخمسمائة وقال المأمور  
امرتني بالدفع السنة ان القول للمأمور ولا ضمان عليه لكونه أمنا واستثنى عنه ما لم يفرع  
في المضاربة ففر بما يسلك عليه ما ذكره هنا بجامع ان ذلك يستفاد من جهة وكل من الوكيلين  
أمين لكن الوكيل بالشراء من منزلة البائع فبأنه الامران لم يثبت الامر خرج عن أن يكون  
بأشياء فخذ الشراء عليه ولم يلحقه ضمان بخلاف الوكيل بالقبض فانه يلحقه الضمان ولو لم يقبل قوله  
مع أنه أمين فافتقر إلى أن يوجد نقل فيجيب اتباعه وقولي هنا انها تنفصل عن تسمية الثمن أولى  
من قول الشارح وهذا فيما اذا تنفصلت عنه فانه لا يثبت له بالف اذا مثله انما فخره انما في الثمن  
وغيره فيما اذا لم يسم ثمنها فهو وسواء والله تعالى أعلم وفي الحائنة رجل وكل رجلا ان يشتري له أخاه  
فاشترى الوكيل فقال للوكيل ليس هذا باني كان القول قوله مع عينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه  
ويستحق العبد على الوكيل لانه زعم انه أخو الموكل وعق على موكله اه (قوله وبشرائه نفس الآخر  
من سيده بالف ودفع فقال لسيده اشترى بتهلفه فباعه على هذا حتى ولو لا أنسده وان قال  
اشترى بتهلفه للمشتري والالف لسيده وعلى المشتري ألف مثله) لان بيع نفس العبد منه اعتاق  
وشراء العبد بنفسه قبول الاعتاق يدل والمأمور سفره عنه فلا ترجع عليه المحقوق فصار كانه  
اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقا أعقب الولاء وان لم يبين الولي فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة  
للمعاوضة وأمكن العمل بها اذ لم يبين فيها حفظ عليه بخلاف شراء العبد نفسه لان المعازفة متعين  
واذا كان معاوضة يثبت الملك له والالف للولي لانه كسبه عبده وعلى المشتري ألف مثله فمنا للعبد  
فانه في فتمت حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل بشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيان له لان  
العبد من هناك على غطاء واحد في الحالين المطالبة تتوجه نحو العاقبة ما هنا أحدهما اعتاق  
معتق للولاء والمطالبة على الوكيل والولي عباه لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المصضة فلا بد من  
البيان وقوله والالف لسيده راجع الى المستثنين وكان ينبغي أن يقول بعبده وعلى العبد ألف  
أخرى بدل الاعتاق وعلى المشتري في الثانية ألف من العبد لطلان الاداء فبما لا يستحق المولى  
ما اداه بجهة أخرى وهو انه كسبه عبده فكان مملوكا له قبل الشراء وقبل العتق وأشار باحتياج  
الوكيل الى اضافته الى العبد الموكل الى أنه سفير لا ترجع الحقوق اليه بالمطالبة بالالف الاخرى على

للمطالبة متوجهة الى الوكيل فلا يحتاج الى البيان (قوله وكان ينبغي أن يقول الخ) قال الامام  
فاضحان في الجامع الصغير وفيما اذا عين الوكيل للولي انه يشتريه للعبد هل يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر في الكتاب ثم

العبد

العبد لأعلى الوكيل وهو الصحيح وحيث علم أن شراء العبد نفسه من مولاه اعتاق معنى وإن كان شراء صورة لم تعتبر فيه أحكام الشراء ولذا أصرح في المراج بأنه إذا اشترى نفسه إلى المطاوع اه فعلى هذا لا يبطل بالشروط القاسدة ولا يدخله خيار شرط وفي سماع الحائنة من الاستحقاق عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة ذكر في المتن أنه يجوز في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا إلا إذا اشترى ولهم مع رجل آخر بالف درهم فإنه يجوز والعقد في الشكل اه (قوله) وإن قال لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال للولى يعنى نفسى لفلان فعلى فلان فهو لا عمروان لم يقل لفلان عتق) بيان لما إذا كان العبد وكيلا لشراؤه نفسه بعد بيان ما إذا كان العبد ومولا وانما كان هكذا لأن العبد يصلح وكيلا عن غيره في شراء نفسه لأنه أجنبي عن ماله ببيع البيع يرد عليه من حيث أنه مال إلا أن ما لم يشتره في يده حتى لا يملك البائع الخمس ببيع البيع وإذا أضافه إلى الأمر صرح فعله امتثالا لقيع العقد لا عمروان عقده لنفسه فهو حر لأنه اعتاق وقدر حتى به المولى جون المعاوضة والعبد وان كان وكيلا لشراؤه معن ولكنة أى بنفس تصرف آخر وفى مثله ينفذ على الوكيل وأشار بقوله وإن لم يقل لفلان عتق إلى أنه لو قال بنى نفسك لنفسى فإنه يعنى بالاولى وانما اعتاق في المطلق لأنه يحتمل الوجهين فلا يقع امتثالا بالشك فيبقى التصرف واقعاً لنفسه ولما قدم المؤلف أول البيوع أن البيع لا ينفذ إلا بظن من آمنه علم أن قوله هنا في صورة وقوعه للأمر يعنى ليس إيجابا فإذا قال المولى بعت فلان بدين قدول العبد تحصل الإيجاب والقبول بخلافه في صورة وقوعه عتقا فإنه إيجاب وبتن يقول المولى بعت من غير قبول العبد بناء على أن الواحد يتولى طرق العقد في العتق كالنكاح ولا يتولى الطرفين في البيع وفى الكتاب إشارة إلى أنه يتم بقول المولى بعتلانه قال ففعل كذا في المراج معز بالفوائد الظاهر يفسد كذا المؤلف عن بيان المطالب بالتمن ما قدمه من أن المحقوق في البيع راحة إلى الوكيل فطاب العبد بالتمن في صورة وقوعه لا حر لكونه وكيلا كما يطالب بالمال في صورة وقوعه عتقا لكونه أصيلا وبرجع في الاول على الأمر ولا يقال العبد هنا محجور عليه والوكيل إذا كان محجورا عليه لا ترجع المحقوق اليه لانه لا نقول زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره بمقتضى إرادته المولى والله أعلم

(فصل) (قوله) الوكيل بالبيع والشراء لا يقف مع من ترده شهادته له) أى عند أى خيانة وقالا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الآمن عبده ومكانه لأن التوكيل مطلق ولا تهمه إذا ألاملاك متباينتا والمنافع منقطع بخلاف العبد لانه بيع من نفسه لا من ماله يد العبد للولى وكذا للولى حق في كسب المكاتب وينتفب حقيقة بالخزولة أن مواضع التهمة مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل علم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجود دخل في البيع الآخرة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف قد يكونه وكيلا لا تسمي لانه لو أطلق له بان قال بيع عن شتعا به يجوز بيعه لهم بمثل القيمة وأطلق في منع عقده وهو مقيد بما إذا لم يكن أكثر من القيمة فإن كان أكثر جاز للاسلاف وان كان باقيل بعتن فاحش لا يجوز بالايجاب وان كان بعتن يسيرا يجوز عنده خلافا لهما وان كان بمثل القيمة فممنع وان كان وأطلق الوكيل ففعل المضارب لأنه إذا كان بمثل القيمة فإنه يجوز عنده باتفاق الروايات وشمل من ترده شهادته معاوضة فهو كصده وشركه شركة عتق يجوز عقده معه إذا لم يكن ذلك من تجارتهما كذا في الحائنة من السلم وفى الخلاصة لو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالايجاب اه فعلى هذا كان ينبغي للسارحين أن

وان قال لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال للولى يعنى نفسى لفلان فعلى فلان فهو لا عمروان لم يقل لفلان عتق  
فصل في الوكيل بالبيع والشراء لا يقف مع من ترده شهادته له

قال وينبغي أن يجب لأن الاول مال للولى فلا يصح بدله من ملكه كذا في النهاية

(فصل) (قوله) لانه لو أطلق له بان قال بيع عن شتعا به يجوز بيعه لهم بمثل القيمة آمنة عبده ومكانه لأن التوكيل مطلق ولا تهمه إذا ألاملاك متباينتا والمنافع منقطع بخلاف العبد لانه بيع من نفسه لا من ماله يد العبد للولى وكذا للولى حق في كسب المكاتب وينتفب حقيقة بالخزولة أن مواضع التهمة مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل علم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجود دخل في البيع الآخرة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف قد يكونه وكيلا لا تسمي لانه لو أطلق له بان قال بيع عن شتعا به يجوز بيعه لهم بمثل القيمة وأطلق في منع عقده وهو مقيد بما إذا لم يكن أكثر من القيمة فإن كان أكثر جاز للاسلاف وان كان باقيل بعتن فاحش لا يجوز بالايجاب وان كان بعتن يسيرا يجوز عنده خلافا لهما وان كان بمثل القيمة فممنع وان كان وأطلق الوكيل ففعل المضارب لأنه إذا كان بمثل القيمة فإنه يجوز عنده باتفاق الروايات وشمل من ترده شهادته معاوضة فهو كصده وشركه شركة عتق يجوز عقده معه إذا لم يكن ذلك من تجارتهما كذا في الحائنة من السلم وفى الخلاصة لو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالايجاب اه فعلى هذا كان ينبغي للسارحين أن

(قوله وأشار المؤلف إلى منع بيع من نفسه بالولي) قال أبو السعود لا ولو بقية النسبة لمذهب الإمام وأما صاحبان فلا نعمان الوكيل من المتقدم من ترده شهادته له إذا كان ١٨٢ بمثل القصة إلا من عبده ومكاتبه بخلاف منه من البيع من نفسه فانه جامع

الإمام فيه (قوله قال في السراية) قال في ذكره فخرج الوكيل بالبيع لا يملك شراء لنفسه الخ ومثله في الخبر حديث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مدون وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له صنع حازه وفي النهاية عن المدسوس لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجوز أن يصرح ويصح به بما قل وكثر وبالنقد والنبذة

الموكل بذلك لأن الواحد في باب البيع إذا باع من الغد من التجارين يؤدي إلى تضاد الأحكام فانه يكون مشترى بوجهين فبعضها قايضا ومسلما محاسما في العيب ومخاضا ومعه من التضاد ما لا يضيء له وهذا موافق لما يأتي عن المراج وكان في المسئلة قولين والوجه ما في النهاية إلا إذا أجاز الموكل ببيع البيع فلا يرد ما ذكره تأمل (قوله وتفسير

بقوله في تقريره قولهم إلا من عبده ومكاتبه وموافقوه وابنه الصغرى والمعتق من قولهم ما ربح وقد عرفت العبد في المدسوس بقوله المدون وقوله لشاره إلى انه لو كان مدونا فإنه يجوز كذا في المراج وقد بقوله له لأنه لو عقق من ترده شهادته للوكيل كايه وابنه ومكاتبه وعبداه المدون جاز وكذا الوكيل العبدان باع من مولا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف عن عقد الوكيل إلى منع بيعه مراجعة ما اشتراه منهم بلا بيان قال في المراج معز ما إلى الكافي ولو اشترى من هؤلاء عتقا بشئ معلوم وأراد بيعه مراجعة لم يجوز بل ببيان عنده خلافا لما بناء على هذا الأصل اه وأشار المؤلف إلى منع بيعه من نفسه بالأولى قال في السراية في الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لأن الواحد لا يكون مشترى بأبائهما فبيعه من غيره ثم يشترى به منه وإن أمره الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار أو ممن لا تقبل شهادته فيبيع عنهم حازه اه وفي السراج الوهاج لو أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز أجماعا الآن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغرى أو عبده ولأن عليه فلا يجوز قطعا وإن صرح له الموكل اه وقد نال كذا لأن الوصي لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وإن كان بائنا لا يجوز وإن قل والمضارب كالوصي كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوفاء أو أجز من لا تقبل شهادته لم يجوز عند أبي حنيفة وفيه المتولى إذا جرد الوفاء من ابنه البالغ أو أسلم لم يجوز عند أبي حنيفة إلا ما ذكر من أجز المثل كبيع الوصي ولو أجز من نفسه يجوز لو خير أو لا اه ولو خفف قوله بالبيع والشراء لمكان أولى ليدخل التسكاح قال في السراية قوله يتزوج ويخبر أو لا اه ولو خفف قوله لا يجوز ولو كبره أو ممن لا تقبل شهادته لهما لا يجوز عنده خلافا لهما اه وفي السراج الوهاج ولو اشترى الأب بال ولده الصغير بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل بقدر ما يتغاب فيه صحح الشراء وما لا يتغاب فيه لا يصح وكذا لو باع ماله من ولده الصغير والمجد أو الأب كالأب عند عدمه ووصيه وأما حكم الوصي فهو كالأب والمجد إذا عقق أحبا أو أمما مع نفسه قال الإمام يجوز أن كان خيرا ولو ذكر الطحاوي قول أبي يوسف معه وقال مجمل لا يجوز بحال اه وتفسير الخبر بقى وصايا الحائنة وقد بالعقد احترازا عن الوكيل بالقبض قال الحاشي كفي الكافي ولو وكله قبض دين له على أب الوكيل أو ولده أو مكاتب ولده أو عبده فقال الوكيل قد قبضت الدين وهلك وكذبه الطالب بالقول قول الوكيل إذا كان الوكيل عدا فقال قد قبضت من مولاى أو من عبدي ولاى فهلك منى فهو مصدق أيضا ما كان الوكيل ابن الطالب أو الطالب فهو كذلك اه (قوله ويصح بيعه بما قل وكثر وبالنقد أو النسيئة) يعني عند الإمام وقالا لا يجوز بيعه من مغان لا يتغاب الناس فيه ولا يجوز إلا بالارهام والدان لأن مطلق الأمر يقتضي ما يتعارف لأن التصرفات لا تتم إلا بما يتعارف والمتعارف في البيع بمثل الثمن وبالنقد أو بالدين بالتقيد بالتوكيل بشرائه الفهم والمجد والأخيه بزمان الحاجة ففي الفهم والنساء وفي المجد بالصيف وفي الأخيه بزمانها وإن البيع بغير فاحش يبيع من وجهه من وجهه وكذا المفاضة يبيع من وجهه شراءه من وجهه فلا ية أو مطلق اسم البيع وله أن التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على ملاقة غير موضع التهمة والبيع بالقبض الفاحش أو بآله من متعارف عند شدة

الخبر بقى وصايا الحائنة) وعبارته فسر فسر في اللغة السرخسي الخبر بقوله فقال إذا اشترى الوصي مال اليتيم الحاجة لنفسه ما يساوي عشرة فخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وإن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بشئ يكون غير اليتيم انتهت (قوله ولا يجوز إلا بالارهام) والنائبان) قال في الزيلعي حالة أو إلى أجل متعارف (قوله والمجد) بسلوك اليم لا غير هو ما جدد

من الماسف كان فيه شجة للاسم بالمصدر كذا في الصحاح والدون نهاية (قوله وفي البرازية وبغني بقوله الماخ) قال الرمي ذكره في آخر الرابع من كتاب الوكالة وأقول قال الشيخ قاسم في تصحيحه على القدوري ١٨٣ ورجح دليل الامام وهو المولى عليه عند

النسبي وهو اصح الاقوال  
والاختيار عند المحبوبي  
واقفة الموصلي وصدر  
الشريعة (قوله وهو  
مفيد عبد أبي يوسف ما  
في المتن على قول أبي  
حنيفة) فامعني تقصيده  
يقول أبي يوسف (قوله  
على قول أبي يوسف) أي  
قوله السابق من تقيد  
حواز بيعه نسيئة بما اذا  
سكن للتجارة ولكن ساقى  
من المؤخر برباها  
على غردل (قوله الامح  
انه لا يجوز بالاجماع)  
لصل وجهه ان البيع  
نسيئة يكون ضمن أزيد  
من ثمن البيع بالتقيد  
فكسبون مراده البيع  
الضمن الزائد لانه قد  
يكون الثمن الزائد في  
المال انفع له من الثمن  
الاقبل في الحال لعدم  
احتياجه اليه الا ان  
وهذا بخلاف المسئلة  
الاولى لانه قد يباعه بالتقيد  
بالثمن الذي امره ببيعه  
به بالنسيئة فقد حصل له  
الثمن الزائد في الحال مع  
انه دفع عنه عرضة الهلاك  
بافلاس المشتري أو  
مخوده وهذا تضع وجه

الحاجة الى الثمن والتبرع من الفين أي الملال والمائل ممنوعة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وانه يبيع من كل وجه حتى ان حلف لا يبيع يحنث به غير ان الأب والوصي لا يملكانه مع انه يبيع لان ولا يتهم انظر بقوله لا يفرضه والمقايسة سرامن كل وجهه يبيع من كل وجه لوجود حد كل واحد منهما وفي البرازية وبغني بقوله لما في مسئلة يبيع الوكيل بما عجز وهان وماي غن كان اه ويستثنى من اطلاق المؤلف السرف لما في الخلاصة الوكيل يبيع الدينار والدرهم اذا باع بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز اجماع اه واطلق في حوازي بيعه نسيئة وهو مفيد عند أبي يوسف بما اذا كان للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز كالمرأة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعه لها فهو على البيع بالتقيد به وبغني ومفيد اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز ولو قال بعه بالقد فاعه بالتقيد أو بالنسيئة يجوز قال الفقيه أبو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال لا تباع الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بعه بالنسيئة فباعه بالنقد قال في موزان بعه باقل من ألف لا يجوز كذا في الخلاصة ثم قال ولو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي الامح اه لا يجوز بالاجماع اه قلت ولا يخالف في الفرع لان ما تقدم عين له فمأخوذه لم يبعه وفي السابقة يجوز الى أجل متعارفا كان او غير متعارف وفي خزانة المذنب امره ببيع عبده فباعه نسيئة جاز على الامح اذا بعه بنسيئة ببيعها الناس اما اذا طول لندة لا يجوز اه وهو تصحيح لغو الامام في النسيئة وتقيد له ولا يعارضه فتوى الفقيه لانه في البيع باقل وكثير لا يحنث وفي البرازية يضمن جواز النسيئة انما يجوز بالاجل المتعارف وان طول لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طالت المدة اه واطلاق وان طالت المدة ضعيف عنده وفي الحاشية من فصل احارة الوقف المتولى اذا اجر الوقف بشئ من العرض والمحوان بعينه قيل بانه يجوز بلا خلاف بخلاف يبيع الوكيل وكذا لو كسل بالا حارة اذا اجر بمكيل أو موزن أو عرض أو حيوان قيل بانه يجوز بلا خلاف قال الفقيه أبو جعفر في زماننا الاحارة تكون على الخلاف ايضا لان المتعارف الاحارة بالدرهم والنانير اه وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعاقبة على مال على الخلاف اه ومحل الاختلاف عند عدم التعيين من الاثر فان عين شيا تعين الا فيما قدمناه من تعيين النسيئة مع بيان الثمن فباعه حالا فانه يجوز وتقدم لوجهه بالنقد اثباتا أو نفيًا وفي الحاموي القسسي وان امره ان يبيعه بشئ معين فباعه بغيره أو باقل منه لم يحنث في قوله سوان بعه ما كثر منه من ذلك الجنس جاز اه وفي كافي الحاكم فان بعه بعه فاسد او دفعه لم يكن مخالفا ولو قال بعه نسيئة فباعه الى الطواف أو الحصاد أو البرز ووالبيع فاسد الا ان يقول المشتري أنا أهمل المال وادع الاجل فيجوز ولو لو كله يبيع طعام فقال بعه كل كرا يحنث ببيع بعه كله فهو جائز وان قال بعه بمثل ما بعه به فلان الكرا فقال فلان بعت الكرا بربعين فباع ذلك ثم وجد فلان باع بخصيس فباع بخصيس مردود فان كان فلان قد باع كرا بخصيس وباع هذا طعامه بخصيس خسين ثم باع فلان بهذا كرا بخصيس فذلك جائز ولا ضمان على الوكيل فان كان باع كرا بربعين وكرا بخصيس فباع الوكيل طعامه كله باربعة اربعة اجزاء استحقاقا اه وفي البرازية يوكله ان يبيع عبده بالف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى الفين لا يملك بيه بالف بعه

عدم الخلفه وقد نمانع التارخانية عند قول المصنف وباية ائها واستيفائها ان الشرط تارة يجب اعتباره مطلقا وتارة لا يجب مطلقا وتارة يجب ان يقيد بالنفي فراجعهم ثم ان الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالتقيد لم يكن ما باع به مثل ما باع بالتقيد

بالحيار ثلاثة أيام فزادت قيمته في المدة له ان يحجز عنده لا يملك الاستداء فيملك الامضاء ايضا وان  
سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلا للثاني وكله يبيع عنده بما قد ينزاعه بالف  
وقال بعت عبداً ولم يذكر ما يباع به ولم يعلم به الموكل فقال اجزب جاز بالثأ اه وفي المحاوي  
الغسبي وان وكل رجلا يبيع عنده فباعه فضولي فاجاز الوكيل جاز اه وفي الثقة الوكيل بالقيمة  
لا يملكها بغير فاحش والتوكيل بالتأجيل في الثمن مطلقا صحيح حتى لو اجله شهرا او ستة اوسنتين  
يجوز عند أبي حنيفة على الاطلاق وعندهما ينصرف الى المتعارف اه وفي منية المقتي قال له بيع  
وخذوهنا فخذوهنا قليلا جاز عند الامام وعندهما لا الا فيما يتقارن فيه اه (قوله وتقبل شراؤه  
عشال القيمة وزيادة متقارن الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين) لان التهمة فيه متحققة  
فما له اشترا لنفسه واذ لم يوافق الحق بغيره على ما مر اقله فمحل ما اذا كان وكسلا شراؤه شيء بعينه  
فلا يملك الشراء بغير فاحش وان كان لا يملك الشراء لنفسه لا بالمخالفة لكونه مشتري لنفسه فكانت  
التهمة باقية كاذ كره الشارع وفي الهداية خلافة قوله قال حتى لو كان وكسلا شراؤه شيء بعينه قالوا  
ينفذ على الاثر لانه لا يملك شراؤه لنفسه اه وذكري في البناء ان ما في الهداية بقول عامة المشايخ  
وبعضهم قال لا ينفذ على الاثر اه وفي المهرج اه من مالى الذخيرة انه لا يصح فيه وشمل ما كان  
سعره معلوما شاعرا وهو ضعيف قالوا ما كان معروفا كالحجر والعمود والموز والجمين لا يفي فيه الغن  
وان قل ولو كان فلهما واحدا هكذا جزم به الشارع وفي بيع التهمة وبه يفتى كذا في البناء وفي  
منية المقتي اقسام المتصرفين تصرف الاب والجهد الوصي وتولى الوقف لا يجوز ولا يعبروف او بغير  
يسبر ومن المهرج جاز كفيما كان كذا المكاتب والعبد المأفون عند الامام وقال لا يقيد معروفا  
ومن المضارب وشريك العنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغير فاحش وشراؤه  
به عليهم والمرضى المدون المستغرق دينه لا يبيع بغير يسر ويسع وصيه به لقضاء دينه وبيع  
المرضى من وارثه لا يصح أصلا عند الامام وعندهما يصح بغيره أو أكثر وبيع المدون من مولا  
بغير يسر لم يصح عند الامام وبيع الوصي وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم عند  
الامام وعندهما لا يجوز أصلا اه وحاصل مماثل القين انهما ما يعنى فيه يسر القين دون فاحشه  
وهو تصرف الاب والجهد الوصي والمتولى والمضارب ووكيل شراؤه شيء بغيره وما يعنى فيه يسره  
وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع وشراؤه شيء بعينه والمأفون له صبا أو عبدا أو المكاتب وشراؤه  
العنان والمفاوض وما لا يعنى فيه يسره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع ممن لا يتقبل شهادته وفي  
بيع رب المال مال المضارب بوفى الغاصب اذا ضمن القيمة مع يمينه ثم ظهرت العين وقبضها أكثر وفيما  
اذا أوصى بثلاث ماله وتصرف في مرض موته بغير فانه يكون من الثالث ولو يسر أو في تصرف المريض  
المستغرق بالدين وفي بيع المريض من وارثه وتعامه في جامع القصولين قسيما الشراء لان الوكيل  
بالنكاح اذا تزوجها أكثر من مهر مثلها فانه يجوز له ضم التهمة وقيد القيمة لان الوكيل بالشراء  
لا يقيد شراؤه بالنقد فله ان يشتري بالتدبير يكون التأجيل حقا للوكيل والموكل مختلفا بالتأجيل  
بعد الشراء النقدية للوكيل دون الموكل كافي الرزاق به وقدمناه ولا يقيد الموكل فيه الا بما قبله  
الموكل فلو وكله شرا حاربه فاشترى اخته مرضا فان قال حاربه لا طأها فعلى المأمور وان كان أطلق  
فعلى الاثر وان لم يلقه بعثها اذا ملكها وأمه أو اخته نفذ على الموكل وان قال لا طأها أو استقدمها  
لزم الوكيل وان قال اشترى جارية لا طأها واشترى اخت أم ولده أو زوجة والى في عدة الفير

وتقبل شراؤه عثال القيمة  
وزيادة يتقارن الناس  
فيها وهو ما يدخل تحت  
تقويم المقومين

أما لو كان فلا يظهر بين  
الفرعين فرق ثم رأيت في  
الذخيرة واذوا وكله بالبيع  
نسيئة فباعه بالنقد ان  
باع بالنقد بما يباع  
بالنسيئة جاز وما لا فلا  
(قوله والمضارب ووكيل  
شراؤه شيء) أطلق  
في تصرف المضارب وقدم  
آثاف عن النسيئة ان يبعه  
بغير فاحش جاز وما  
شراؤه فهو عليه فينتها  
مخالفة الا ان يحمل على  
الشراء (قوله وفي بيع  
رب المال مال المضاربة)  
أى قبل ظهور ربح  
كما في جامع الفصولين  
أيضا

يجوز وكذا كل من قبل محال جاز وقبل لا يجوز وهو لما أخذوكذا واشترى صغيرة لا يوطأ مثلها  
أو جوسية أو يهودية أو نصرانية لم الأحرار الصابية تلزم عندهم خلافا لهما ولو أخت امرأته أو عمتها  
أنساباً أو رضاعاً كان مخالفاً لشترى جارية لها زوج أو في عتق من زوج من مائت أو رجعي يلزم  
لأمور وكله بشره دية ليركها واشترى مهرها أو عمامة أو مقطوعة السد لا يلزم الأمر كذا في الزانية  
وفيها وكله بشره دية واشترى بضام لم يجوز بيعها واشترى بصرة جاز وكذا في الزكيل بالكنكاح  
ولو اشترى رقيقاً لم يعلم جاز على الأحرار حق الردوان علم به فهو مخالف وكذا إذا لم يعلم به واشترى  
براءة البائع من كل عيب ولو اشترى جارية عيماً وقد قال اشترى جارية عتقها عن ظهر امرئ المأمور  
ولو لم يعلم به لم الأحرار الرد ولو قال جاريته لأمها واشترى أختين أو جارية مع خالتها أو عمتها  
ضاماً أو ذماً مخالف عند الثاني خلافاً لفرعان في صفتين لا يكون مخالفاً في القوارب ولو اشترى  
رقيقاً بنتاً لا يكون خفياً لانه واطها حلاله وانما يحرم وطء أحدهما وطء الأخرى ذكره في  
المتنقاه وفيها وكله بشره رقبته بغير العيما لمساها أن الرقبه اسم للكامله اهـ فيفرق بين لفظ  
أزرقه وجارية فيقتد بالاول بما يجوز عتقه عن الكفارة دون الثاني وفسر المؤلف ما يتقرب الناس  
فيه بما يدخل تحت تقويم القومين فسلم منه أن العقب الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم القومين  
وهذا هو الأصح كافي المعراج وفي السراج الوهاج ممز إلى المحمدي الذي يتقرب الناس في مثله  
نصف العشر أو أقل منه فإن كان أكثر من نصف العشر فهو مما لا يتقرب الناس فيه وقال نصير  
ابن يحيى ما يتقرب الناس فيه في العروض نصف العشر وفي المحوان العشر وفي العقار الخمس وما  
خرج عنه فهو مما لا يتقرب الناس فيه ووجهه أن التصرف بكثر وجوده في العروض ويقل في  
العقار ويتوسط في المحوان وكثرة العقب لقله التصرف اهـ والمراد بالتقرب التجدد فقولهم  
لا يتقرب الناس فيه معناه لا يجند بعضهم بضام نفسه ونظيره وقولهم يتقرب الناس فيه أي  
مخدع بعضهم بضام نفسه قال في القاموس غشيه في السبع غشيه غشاه يجره غشاه والتقرب  
أن يقرب بعضهم بعضاً اهـ وعلى هذا فقولهم غشيه غشاه أي خداع (قوله ولو وكل بيع عبد  
فباع نصفه صح) أي عند أبي حنيفة لأن اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع لا ترى أنه لو باع  
الكل شمن النصف يجوز عنده فذا باع النصف أو لى وقال لا يجوز لأنه غير متعارف لفسا فيه من  
ضر والشركة الآن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما لأن بيع النصف قد يقع وسيله إلى  
الامتثال بأن لا يجند بشر به حله فحتاج إلى أن يفرق وإذا باع الباقي قبل نقص البيع الاول  
تبين أنه وقع وسيله وإذا لم يبيع ظهر أنه لم يقع وسيله فلا يجوز وهذا استحسان عندهما كذا في  
الهداية وهو يفسد جميع قولهما ولذا أخر مع ذلك كاهو عاده ولذا استشهد لقول الامام  
بما لو باع الكل شمن النصف فإنه يجوز وقد علمت أن للفتي به خلاف قوله وفي الخبر أنما يبيع  
عبد بالف فباع نصفه بالف جاز يبيع بالف وقد أحسن وإن باع نصفه بالف الأدرهما وكره حنيفة  
بطل اهـ والمراد من العبد ما في تبعه ضره راخرتازها لا شرقي تبعه كالمخنة والشعر  
فهو زبيح البعض اتفاقاً كذا في المعراج وفي الزنا به وكله يبيع عبد فباع أحدهما جاز أن  
يكن فيه شر وإن أحدهما أجد فضلي الخلاف وكله يبيعهما بالف فباع أحدهما بارسامة  
أن كان ذلك حصه من الثمن أو أكثر جاز وإن أقل فلا عند الامام وقالان قد بدا يتقرب جاز اهـ  
(قوله وفي الشراء يتوقف عالم يشتر الباقي) يعني لو وكله بشره واشترى نصفه فالشراء موقوف

ولو وكل يبيع عبد فباع  
نصفه صح وفي الشراء  
يتوقف عالم يشتر الباقي  
(قوله وقال نصير بن  
يحيى الخ) قال الرمي ما  
قاله نصير بن يحيى نصير  
لمافي بعض الكتب  
وأما لا يتقرب فيه قيل  
في العروض دنهم وفي  
المحوان ده اوزده وفي  
العقار ده اوزده



(قوله والوكيل مضطرب النكول) قال الرمي فيه دليل على ان الدعوى لو وقعت في غير المبيع بان ادعى المشتري دفعه للوكيل وانكره الوكيل فطلب المشتري بمثمه على عدم الدفع له فنكح ففضي عليه انه ضمن الثمن للوكيل لفقد العلة المذكورة ولو لم يكن له اما باذلا او مقررا على التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل اهـ قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يحلف على البتة اذ لو كان على العلم لم يكن مضطربا بعد العيب من علمه ولكن عامة الروايات على ان الوكيل يحلف على العلم باذلا علم العيب فحينئذ مضطرب الى النكول (قوله فله يمكن قضاؤه مستند الى هذه الحجج) دفع لسؤال وهو ان العيب لما كان لا يحدث مثله كالاصبح الزائدة لم يتوقف القضاء على وجود هذه الحجج من البينة والقرار واما العيب بل ينبغي أن يفني بالرد بعلة قطعها بوجود العيب عند البائع بلدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجودها في العيب الذي لا يحدث مثله فالحاب بقوله وتاويل اشتراطها الخ نهاية مختصا وفي شرح الزيلعي المحاصل ان العيب لا يخلو اما ان لا يكون حادثا كالسن الزائدة والاصبح الزائدة او يكون حادثا لا يخلو كالمثمة او يحدث في مثلها في الاول رده القاضي بغير حجة من بينة او نكول

او اقرار وكذا في الثاني  
لعله يكونه عند البائع  
وتاويل اشتراطها  
الى آخر ما ذكره المؤلف  
هنا وكذا المحكم في الثالث  
ان كان بينة او نكول  
ولو رد المشتري المبيع  
على الوكيل بالمبينة  
او نكول رده على الآخر  
وكذا باقراره فيما لا  
يحدث مثله

لان البينة حجة مطلقة وكذا  
النكول حجة في حقه فرده  
عليه ثم في هذه المواضع  
كأهنا رد القاضي على  
الوكيل يكون رد املي  
الموكل اهـ مختصا ثم

اتفاقا فان اشترى باقعه لم الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتناع بان كان موروثا من  
جساعة فتصاح الى شرائه شفاقة صا فاذا اشترى الباقي قبل رد الا ثم البيع نين انه وسيلة فيفقد  
على الآخر وهذا بالاتفاق والفرق لا في حنفية ان في الشراء تتحقق التهمة على ما مر واخر ان الآخر  
بالبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه اخلاقا ولا اثر بالشراء صادف ملكه الغير فبهم فلا يعتبر  
فيه التمييز الاطلاق (قوله ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب بيينة او نكول رده على  
الآخر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله) لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطرب في النكول بعد  
العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسة المبيع فلم لا أثر وكذا باقراره فيما لا يحدث لان القاضي  
يتحقق حدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج وتاويل اشتراطها في الكتاب  
ان القاضي يعلم انه لا يحدث في مضمون مثالا لكنه انشبه عليه تاريخ البيع فيفتقر الى هذه الحجج  
لظهور هذا التاريخ او كان محبا لا يعرفه الا النساء والاطباء وقولهن وقول الطبيب حجة في وجه  
المحسومة لا في رد دفعته اليها في الردي لو كان القاضي ما بين البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء  
منها فبعد ما لا يحدث لانه لو رده على باقراره فيما لا يحدث فانه يلزم الامر لان الاقرار حجة قاصرة وهو  
غير مضطرب البتة لا مكانه السكوت والنكول الا ان له ان يخاصم الموكل فيلزم بيينة او بنكوله بخلاف  
ما اذا كان الردي بغير قضاو العيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخاصم باقعه لانه يسع جديدي  
حق ثالث والبائع ثالثا لهما والرد بالقضاء فتح لصوموم ولاية القاضي غير ان الحجة القاصرة وهو  
الاقرار من حيث القضي كان له ان يخاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة ولو كان عيبا  
لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقراره يلزم الموكل من غير خصوصية برواية لان الرديعين وفي عامة

ذكر حكم الردي في هذا الثالث بالاقرار قضاو مبدونه وحكم الردي في الاولين باقراره دون قضاو مبدونه في كلام  
المؤلف (قوله ان يخاصم باقعه) أي موكله (قوله وان كان عيبا لا يحدث مثله) عبارة الزيلعي هنا وضع وهي وان كان العيب  
غير حادث أي كمن زائدة او كان حادثا لا انه لا يحدث مثله في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره بغير قضاء لم الوكيل وليس له ان  
يخاصم الموكل في عامة روايات المبسوط ذكر في المبيع انه يكون رد على الموكل لانهما انفلا عن ما يغلبه القاضي لو وقع البسب اذ لا  
يكلفه القاضي على اقامة البينة ولا على الخلف في هذه الصورة بل برده على بلا حجة فكان الحق متعينا في الرد قلنا الردي بالتراضي يسع  
جديدي حتى ثالث والموكل ثالثا لهما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل يشترطه أولا في وصف السلامة ثم اذا انجز ينقل الى الرد  
ثم اذا امتنع رد حدوث العيب او بزيادة حدث فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الردي متعينا وهكذا ذكر الروايتين في شرح  
الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كثيرا لان فيه نزولا من القوم الى ان لا يخاصم بالكتابة وكان الاقرب ان يقال لا يلزمه  
ولكن له ان يخاصم انتهت به علم ان قول المتن وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل مبني على رواية البيوع بالخالفه

الروايات ليس له أن يخاف ما ذكرنا والمحقق في وصف السلامة ثم ينتقل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد ولو قال المؤلف في الجواب فهو رد على الموكل لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج إلى خصوصية مع الموكل إلا إذا كان عيباً يحدث مثله ورد عليه باقراره أو كان غيباً أولاً لكن إن كان بقضاء احتاج إلى خصوصية مع الموكل والالاتصص خصوصية له لونه مشتركة يجعل التسكول هنا بمنزلة البينة لا اقراراً لم يجعل في حق البائع كذلك حتى لو رد على البائع بنكره لا يبرده على بائعه لا ضرر أن الوكيل إلى التسكول بخلاف البائع كذلك في النهاية وفيما وقضاء القاضي مع اقرار الوكيل متصور فحسب إذا أقر بالعيب وامتنع عن القبول فبعضى عليه جبراً على القبول اه اطلق في جواز الرد على الوكيل فتأمل ما إذا كان قبل قبض الثمن أو بعده كما في البرازية وأشار إلى أن الخصوصية انما هي مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلما أقر الموكل بعيب نفسه وانكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لأن الخصوصية فيهم من حقوق العقد والموكل أحسن فيه ولو أقر الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل كذلك في البرازية ولم يذكر المؤلف الرجوع بالثمن وحكمه انه يرجع به على الوكيل إن كان نقده الثمن وعلى الموكل إن كان نقده كما في شرح الطحاوي ولم يذكر ما إذا نقده الثمن إلى الوكيل ثم أعطاه هو إلى الموكل ثم وجد المشتري عيباً رده على الوكيل أم الموكل أفنى القاضي انه يرد على الوكيل كذلك في البرازية وقيل يالو وكيل بالبيع لأن الوكيل بالاحارة إذا أقر وسلم ثم طعن المستاجر فيه بعيب فقبيل الوكيل بغير قضاء له يلزم الموكل ولم يعتبر احارة جديدة في حق الموكل لأن المفقود عليه أن كان المنافع فهي غير مقبوضة فكان ظهر الرد على الوكيل بالبيع قبل القبض وإن كان المفقود عليه العيب باعتباره اقامته مقام المنافع فهو حكم ثبت بالضرر فلا تعدو موضعها كذلك في النهاية وقيل بالعيب على كافي المحاكم وأذن الوكيل العيب بغير قضاء القاضي بخيار شرط أو رغبة فهو حائز في الأمر وكذلك رده المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير قضاء فهو جائز اه (قوله وإن باع بنية فقال امرتك بنقد وقال المأمور أخلقت قال قول لا تمر) لأن الأمر يستأمن منه جهته ولا دلالة على الإطلاق وفي كافي المحاكم وأذا باع الوكيل العيب بجنس مائة فقال لا تمر امرتك بالف وقال امرتك بد بناراً أو بمنطة أو شعراً أو باعه بنية فقال امرتك بالمال قال قول لا تمر وكذلك هذا في النكاح والمكاتبة والاحارة والعق على مال اه ثم قال ولو أمره أن يبعه من فلان بكنيل فباعه بغير كنيل لم يجز وإن قال الوكيل لم يأمرني بذلك قال قول لا تمر اه فلو قال المؤلف أو اخذنا فيما فيه الموكل قال قوله لكان أولى ليشمل وكيل البيع والنكاح والاحارة والمخلع والاعتناق والكتابة والقداو والصفقة من حلول وتأجيل والتقييد للمفدى بمشتر و رهن وكنيل ووقت وقولي فيما عني الموكل شامل لما إذا ادعى الموكل التقييد والوكيل الإطلاق وما إذا ادعى الموكل تعيين شيء وادعى الوكيل تعيين آخر قيد الاختلاف في الإطلاق والتقييد لأن الوكيل بالبيع إذا ادعى البيع وقبض الثمن وهلاكه وإعطاء المشتري ولقبهما إلا أمره بالوكيل يصدق مع عنيه فإن كان الأمر قد مات فقال وردته لم يعمه وقال الوكيل قد بعته من فلان بالف وقبض الثمن وهلك بصدقه المشتري فإن كان الصداق ما بعته لم يصدق الوكيل على البيع إلا أن تقوم بنية أنه باعه في حياة الأمر فإن لم تكن له بنية رد البيع وضمن الوكيل المال للمشتري وإن كان العيب معتمداً فالوكيل يصدق بعد الحلف استحسن ذلك وإن قال الأمر قد باع منك من الوكالة

وإن باع بنية فقال  
امرتك بنقد وقال المأمور  
أخلقت قال قول لا تمر  
لعامة روايات المبسوط  
من لزومه للوكيل وإذا  
قال في المواهب لو رد عليه  
بما لا يحدث مثله باقرار  
يلزم الوكيل ولزوم الموكل  
رواية اه (قوله ورد  
عليه باقراره سواء كان  
بقضاء أولاً) الأصوب  
الانصر أن يقال إن  
كان بقضاء والا لم تصح  
خصوصية

وقال الوكيل قد بعته أمس لم يصدق الوكيل ولو أقر الوكيل بالبيع لكانت بعته فقال الآخر قد  
أخرجتك من الوكيل كالة جاز البيع إذا ادعى ذلك المشتري كذا في كافي الحاكم وأما يصدق الوكيل  
في البيع وقبض الثمن وهلاكه عنده إذا كان المبيع مسلماً في يده فإن كان في يد البائع فلا ريب  
في البرازيه وفيها أيضاً وكيل العتق قال أعتقه أمس وكذبه موكله لا يعتق وكيل البيع قال بعته  
أمس وكذبه موكله فالقول للوكيل الوكيل بالكتابة وقبض بدلها إذا قال كاتب وقبض بدلها  
فالقول له في الكتابة لا في قبض بدلها أما لو قال كاتبه ثم قال قبض بدلها ودفعتم إلى الموكل فهو  
صحيح مصدق لأنه أمين اهـ وتقدم الاختلاف بين وكيل الشراء وموكله وفي حصة المفتي أمر رجلاً  
أن يقضي عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قبضت وصدقه الآخر وكذبه رب الدين وحلف رجوع  
رب الدين على الآخر لكن لا يرجع المأمور على الآخر لأن المأمور وكيل بشراء في ذمة الآخر  
بجمله وينقد الثمن من مال نفسه فأنما يرجع على الآخر لو سلم للأخر في ذمة كالمشتري أنما يؤمر  
بدفع الثمن إذا سلم ما اشتريه وذكر القدوري أنه يرجع رب الدين على المدين بالدين والمأمور  
على المدين بما قبضه من غيره بضمادته بقبضه وجعله يرجع عليه فقال الآخر ما كان لفسان على  
شيء أصلاً ولا أمرت أن تقضيه ولا أنت قضيت شيئا ورب الدين غائب فأقام المأمور بالدين على الدين  
والأمر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضي بالسأل على الآخر لفائب وبالرجوع للمأمور على الآخر  
وإن كان رب الدين غائباً لأن عنه خصمه حاضر أحكاماً لأن ما يدعيه الغائب سبب لثبوت ما يدعيه  
لنفسه وفي مثله ينصب المحاضر خصماً اهـ والحاصل أنهم إذا اختلفوا في فضل الوكيل بأن ادعى  
الوكيل الفعل وأنكر موكله فإن كان أخبار الوكيل بعد عزله فالقول للوكيل وإن كان قبله في  
حياة الموكل فالقول للوكيل أن كان المبيع مسلماً إليه والأولان كان بعد موته حال هلاك العين  
فتكذلك الأول قبل قوله إذا كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسبق  
حكمه عند الاختلاف وأما وكيل العتق فلا يقبل قوله وأما وكيل الكتابة فيقبل قوله في العقد لا في  
القبض والهلاك ولا يقبل قول وكيل السكاح والوكيل يقضي الدين إذا ادعى القبض والهلاك  
مصدق وفي خزائنه المفتين وكل رجلاً بأن يشتري أحماء فاشترى فقال الآخر ليس هذا في القول له  
مع عينه لأنه يشكر وجوب الثمن عليه ويلزم الشراء للوكيل لكن يعتق بقوله هذا أخوك اهـ  
وفي كافي الحاكم في باب الوكيل كالة بالعتق وإن وكله أن يكاتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت  
قد كاتبتك أمس بعد الوكيل كالة على كذا وصحنا وكذبه المولى فالقول للوكيل في القياس ولكني أدع  
القياس وأجزمو كذلك البيع والأجارة والعتق على مال والمخلع فإن الوكيل مصدق ولو وكله أن  
يكاتبه فقال الوكيل وكنتي أمس وكاتبتك آخر النهار بعد الوكيل كالة وقال رب العبد أنما وكلتك اليوم  
فالقول قول رب العبد وتطل للكتابة وكذلك البيع والنكاح والمخلع والعتق اهـ وفي نكاح  
خزانه لا لكل أمر بالنكاح ثم قال له ما شهدت وقال الوكيل شهدت فخرق بينهما وعليه نصف  
المهر أما لو اختلفت مع وكيلها فالقول له ولو قالت لم تزوجني لم يلزمها إقرار الوكيل بخلاف ما قبل  
فإنها أقربت بالوكالة والنكاح وأنكرت الصحة وعلى هذا الوكيل رجل رجلاً تزوج به امرأة بعينها  
فقال الوكيل فعلت وأنكر الزوج والقول قول الزوج عند أي حصة وعندهما القول قول الوكيل  
الزوج على المرأة بالنكاح اهـ والله أعلم (قوله وفي المضاربة للضارب) أي لو اختلفت بين المال  
والمضارب في الإطلاق والتقييد فالقول للضارب لأن الأصل في المضاربة العموم ألا ترى أنه يملك

وفي المضاربة للضارب

(قوله في يد البائع) أي  
الموكل (قوله والمأمور  
على المدين بما قبضه)  
قال الرمسلي هو بابه على  
الآخر فلتأمل هكذا  
وحدث مكتوباً على بعض  
النسخ ولا حاجة إلى  
التصحيح فإن الآخر  
هو المدين فتأمل

التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضارب نوع  
والاستحرف في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فقولنا الى  
الوكالة الهضبة ثم مطلق الامر بالبيع ينتظمه بتداوله ونسبة الى أى أجل كان عنده وعندهما يتقدم  
باجل متعارف كالمضاربة في مضاربة البراز به نوع في الاختلاف مقتضى المضاربة العموم فالقول  
لمن يدعيها والتخصيص مارض لا يثبت الا بينة وادانتهما ان العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص  
العقد فيه والقول لرب المال لا اتفاقهما على العدول عن التظاهر والاذن يستلزم من قبله فعتبر  
قوله اتركك بالتجار في البرود على الاحلاق والقول للمضارب لاداءه عمومه وعن الحسن عن الامام  
الغلب المال لان الاذن يستلزم من ان برهنا فان نفي شهود العامل انه اخطاه مضاربة في كل  
تجارة فهمى أولى لثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا المحرف فلب المال وكذا اذا  
اختلفا في المنع من السفر لقتضاء المضاربة اطلاقا على الروايات المشهورة قال المضارب هو في الطعام  
ورب المال قال في الكرباس والقوله وان برهنا فله مضارب لان رب المال لا يحتاج الى الالبات  
والمضارب يحتاج الى اتيانه لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا للوقت الاخير اولى له والضمانة  
كالمضاربة لان المضارب يملك البيع والمستبضع لا لان كان في لفظه ما يعلم انه قصد الاسترباح  
او نص على ذلك كذا في وكالة البرازية وظاهر انها كالكالة من حيث ان الاصل فيها التقيد  
الا انه لا يملك الاضباع والابداع وبيع ما اشتراه الا بالتخصيص بخلاف المضارب (قوله ولو أخذ  
الوكيل بالثمن رهنا ففضاع أو كفيلا فتوى عليه لا يضمن) لان الوكيل اصيل في المحقوق وقبض  
الثمن منها والكفالة توثيق به والارتباط وثيقة تجانب الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل يقبض  
الدين لانه يفعل نيابة وقد انابه في قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض  
اصالة ولهذا لا يملك الموكل هره عنه كذا في الهداية وهذا مما انفلس في الخلاصة والبراز به من ان  
الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل فيحصل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل  
فانها حثت حوالة وهو لا يملكها لما في البرازية ولو أخذ عنه كفيلا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز  
للو كسيل قبض الدين قبولها له ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان  
التوى لا يتحقق في الكفالة ونسب الكفالة على حقيقتها لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل  
والمكحول منه مقلب قال الشارح أخذ من الكافي وهذا كله ليس بشئ لان المراد هنا توى مضاف  
الى أخذ الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيلا لم يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير  
مضاف الى أخذه الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ كفيلا لم يضا لتوى بموت من عليه الدين وجعله على  
الحوالة فاسدلان الدين لا يتوى فيه بموت المال عليه مفسا بل يرجع به على الفصيل وانما يتوى  
بموتهما مفسا فنصار كالكفالة والوجه ان يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك  
يحصل بالرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته  
مفسا مثل ان يكون القاضي مالكا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفسا له ودل وضع مسئلة  
الكتاب ان اخذ الرهن يقع للموكل لكن لو رده الوكيل حازو يضمن للموكل الاقل من قيمته  
ومن الثمن وعندنا في يوسف لا يصح رده كذا ذكره القمرا تاشي والمصوبى كذا في العراج والمراد بقوله  
لا يضمن عدمه للموكل والا ما عين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل يقبض  
الدين اذا اخذ رهنا ففضاع فانه لا يسقط من دين الموكل شيء ولا ضمان على الوكيل كافي البراز به

ولو أخذ الوكيل بالثمن  
رهنا ففضاع أو كفيلا  
فتوى عليه لا يضمن

(قوله واطاهر انها  
كالكالة من حيث ان  
الاصل فيها التقيد)  
قال الرملي ومثل المضاربة  
الشركة الظاهر ان الاصل  
فيها الاطلاق لثباته  
عليها وما علم به الزبلي  
كالمرج فيه فتأمل  
(قوله والوجه ان يقال  
الخ) ما قاله الزبلي نص  
عليه النسبي في الكافي  
بقوله أو أخذ بثمنه كفيلا  
فتوى المال على الكفيل  
بان رفع الامر الى قاض  
يرى براءة الاصيل بنفس  
الكفالة كما هو مذهب  
مالك رحمه الله تعالى فيحكم  
براءة الاصيل فتوى  
المال على الكفيل فلا  
ضمان عليه اه كذا  
في الشربلة وأشار  
اليه المؤلف ايضا بقا  
وعلى هذا مشي ابن  
الكامل في الايضاح

ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده  
وحده الا في خصوصية  
وطلاق وعناق بلا بدل  
(قوله فان كان الاول  
قد قبض الدار قبل توكيل  
الثاني فلثاني أن يقبضها  
الخ) هكذا في رأينا  
من عدة نسخ والذي  
وأشبهه في الذخيرة في  
الفصل الثاني والعشرين  
فان كان الاول قد قبض  
الدار قبل توكيل الثاني  
فلثاني أن يقبضها من  
الاول وان وكل الثاني  
قبل أن يقبض الاول الدار  
فليس للثاني أن يقبضها  
لأنها صارت مقبوضة  
لصاحبها اه يجوزوه  
ومثله في التارخانية في  
الرابع عشر لكن ذكر  
بدل لتعليل قوله والشي  
بعبثه لا يشبه ما ليس  
بعبثه الا ترى ان رجلا  
وكل رجلا قبض عبده  
بعبثه في بدرجل ثم قبضه  
المولى ثم أودعه أنانا  
آخرو فلو كسل أن يقبضه  
اه ومثله في الخلاصة  
في الفصل الثالث (قوله  
وبصرفها) قال الرمي  
الشغب بسكون الفين  
تهج الشرو وبالفتح لغة  
ضعفة كافي الصحاح  
(قوله الاولى لو وكلها  
الخ) قال الرمي في تمام  
يقبض المصنف الطلاق  
والعناق بالمعين لأنها

(قوله ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده) لان الموكل رضي برأيهما لا يرى أحدهما والبدل وان كان  
مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري أطلقه ففعل ماذا كان  
أحدهما حرا لافا قلا والآخر عبدا أو صبيًا مجبور عليه لكنه مقبض إذا كان وكلها كلام  
واحد أما إذا كان توكيلها على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد له رضي برأى كل واحد  
منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصين فانه إذا أوصى الى كل منهما  
بكلام على حدة لم يجز لأحدهما الانفراد في الأصل لانه عند الموت صار وصين جله واحد وفي الوكالة  
ثبت حكمها بنفسي التوكيل وشغل ما إذا مات أحدهما أو ذهب عقله فلا يجوز للأخر التصرف  
وحده لعدم رضاه به وحده ولو كانا وصين فمات أحدهما لا يتصرف الحي الامار القاضي كافي  
وصايا الخمانية وفي الخمانية رجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشرا محاربا لي بالف درهم واشترى أحدهما  
ثم اشترى الآخر ان لا يكون مشتر بالنفس ولو اشترى بحدك واحدا منهما جارية ووقع  
اشترأهما في وقت واحد كانت المحاربان لا وكل كذا ذكر في النوازل وعليه الفتوى اه وفي  
الذخيرة وفي المتن في محمد رجل وكل رجلا قبض كل حقه ثم وارقه ثم وكل آخر قبض كل دين  
له فقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس للوكيل الثاني أن يقبض من الاول لانه الساعه عين  
وليس بدين ولو وكل الاول قبض كل حقه ثم وكل الثاني قبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من  
الدين فلثاني أن يقبضه من الاول ويؤكل رجلا قبض داره التي في موضع كذا التي في يد فلان  
قبض الوكيل ثم وكل آخر بعد مجئ ما وكل به الاول في قبض هذه بعينها ان كان الاول قد قبض  
الدار قبل توكيل الثاني فلثاني أن يقبضها لأنها صارت مقبوضة لصاحبها اه والمراد من قوله  
لا يتصرف عدم نقاد تصرفه وحده لا عدم مته كافي الاصلاح فلو باع أحدهما محضرة صاحبه وان  
أجاز صاحبه جاز ولا فلا ولو كان فنانا باع له مجز في قول أبي حنيفة كذا في الشرح قال المحاكم  
أبو الفضل هذا خلاف ما ذكر في الأصل وقال أبو يوسف جاز ذلك كذا في الخزانة ولو باع أحدهما من  
صاحبه شيئا لم يجز في وصايا الخمانية ولو باع أحد الوصين شيئا من التركة لصاحبه لم يجز عند أبي  
حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله الا في خصوصية) وان لأحدهما أن يتخامم وحده  
لأنها وان كانت تحتاج الى الرأى إلا أن اجتماعهما على الخصومة والتكلم متعذر لانه يلبس على  
القاضي ويصرف شيئا فاما اجتماعهما على البيع فغير متعذر وظاهر ما في السكبان انه اذا خادهم  
أحدهما لم يشترط حضره الا آخرو وهو قول العامة لعدم الغائبة بجماعها وهو ساكت كذا في الشرح  
وبه ظهر أن عاذا كراه الملك من اشتراط المحضرة ضعيف ولكن لا يملك القبض الامع صاحبه كذا  
في الهداية وفي الذخيرة وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجل وكل رجلا في محضرة رجل في دار  
ادهاها وقبضها منه فقام معاه فيها ثم مات أحد الوكيلين قال أقبل من الحي البيعة على الدار وأقضي  
بها الموكل ولا أقضي بدفع الدار اليه ولكن أجعل للوكيل الميت وكلامه هذا الحي ودفع الدار  
اليهما وكذا لو كان الوكيل واحدا فقام البيعة على الدار وقبضت بها الموكل فمات هذا الوكيل قبل  
أن أدفعها اليه فاني أجعل له وكلا وأمر المقتضي عليه بدفع الدار اليه ولا تركها في يد الغاصب الذي  
قبضت عليه اه (قوله وطلاق وعناق بلا بدل) لانه مما يحتاج الى الرأى وتفسير المتن فيه  
كالواحد يستثنى من اطلاق المصنف مسائل الاولى لو وكلها بطلاق واحدة تصرفها أو عتق  
عبد بغير عبته لا يتفرد أحدهما كذا في السراج الوهاج لانه مما يحتاج الى الرأى بخلاف العين اه

عند الإطلاق ينصرفان إلى المعنى إلى المهرم قاتل (قوله وفي الخامسة رجل له الخ) لا مدخل له في هذا المثل تأمل (قوله ففهما يكون تغير يضاحج) أي في المستثنى الثانية والثالثة ثم بحث كنا عليكا أو تعلقا كما يكون نادا خيل في كلام المصنف لأن كلامه في الوكيلين بالطلاق والعناق فلا يصح الاستثناء واستثناء الزبلي لهما منقطع ١٩١ بمعنى لكن بدليل ما ذكره عليه

الرمي (قوله الرابعة

قال الخ) قال الرمي انما لم

يستثنى المصنف الرابعة

لعدم دخولها فيها

زيادة وهي شرط اجتماعهما

صريح فاقابل وكذلك لم

يستثنى الخامسة لعدم

النهي من الانفراد

(قوله فليس لاحدهما

القبض بدون صاحبه)

أي بدون اذن صاحبه كما

صرح به في النسخة من

نص محمد في الأصل

وردودية وقضاء دين

ولا يوكل الا باذن أو اعمل

برأيك

(قوله كما ورد على الكفر

قضاء الدين) هذا لا

يناسب ما في بعض النسخ

حيث قال بعد قوله سابقا

كذا في السراج قوله

وقضاء الدين فانه يقتضي

وجوده في المتن وفي بعض

النسخ قال بدل قوله

لكنه موجود فمما كتب

عليه الزبلي رأيت في

متن مجرى (قوله والناظر

أما وكيلا أو وصي) قال

الرمي الصحيح انه وكيل

لكن قال قاضيان هو

وفي الخامسة رجل له أربع فدوة قال رجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك كان النحر إلى الزوج وان طلق الوكيل واحدة يصحها فقال الموكل لا أعني هذه لا يصدق اه الثانية أن يقول لهما طلقاها ان شئتما الثالثة حمل أمرها ما ليس بها فقيما يكون تغير يضاحج ثم بحث كنا عليكا أو تعلقا كما يكون نادا خيل في كلام المصنف لأن كلامه في الوكيلين بالطلاق والعناق فلا يصح الاستثناء واستثناء الزبلي لهما منقطع ١٩١ بمعنى لكن بدليل ما ذكره عليه

الرأي (قوله الرابعة قال الخ) قال الرمي انما لم يستثنى المصنف الرابعة لعدم دخولها فيها زيادة وهي شرط اجتماعهما صريح فاقابل وكذلك لم يستثنى الخامسة لعدم النهي من الانفراد (قوله فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه) أي بدون اذن صاحبه كما صرح به في النسخة من نص محمد في الأصل وردودية وقضاء دين ولا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك

(قوله كما ورد على الكفر قضاء الدين) هذا لا يناسب ما في بعض النسخ حيث قال بعد قوله سابقا كذا في السراج قوله وقضاء الدين فانه يقتضي وجوده في المتن وفي بعض النسخ قال بدل قوله لكنه موجود فمما كتب عليه الزبلي رأيت في متن مجرى (قوله والناظر أما وكيلا أو وصي) قال الرمي الصحيح انه وكيل لكن قال قاضيان هو

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكيلا الواقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترط لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله (قول المصنف ولا يوكل الا باذن الخ) قال الرمي المراد في النفاذ لا في الصحة حتى لو وكل بدونهما ما جاز لو وكل بنفسه فيكون فضوليا يعلم ههنا من قولهم كلما صح التوكيل به اذا باشره الفضولي بتوقف اه قلت ويعلم من كلام المؤلف في القواعد الآتية

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكيلا الواقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترط لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله له (قول المصنف ولا يوكل الا باذن الخ) قال الرمي المراد في النفاذ لا في الصحة حتى لو وكل بدونهما ما جاز لو وكل بنفسه فيكون فضوليا يعلم ههنا من قولهم كلما صح التوكيل به اذا باشره الفضولي بتوقف اه قلت ويعلم من كلام المؤلف في القواعد الآتية

(قوله حتى لا يملك الاول عزله) قال في المحاشي الدعوية مهنا كلام وهو انه ينبغي أن يملك في صورة أن يقول اعمل برأيك لتناول العمل بال رأي العزل كالاجني فيتام ١٩٢ اهـ ومثله في المحاشي السعدية ويؤيده ما بقي من الخلاصة وان ادعى المؤلف

نظروا الفرق بينهما انه كان عزله من صنعه فهو من رايه ايضا نامل (قوله وما اذا قدر الوكيل) معطوف على واعل خرج اى وخرج ما اذا قدر الوكيل الخ وقوله كما سباني قريبا اى اول المقولة الامة وقيد بتقدير الوكيل الاول الثمن احترازا عن

فان وكل بلاذن الموكل فعقد محضه اوباع اجني باجاز صحيح

تقدير الموكل الثمن فانه لا يجوز للوكيل الثاني الانفراد كما سباني تصحيحه عن المنية (قوله ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية الخ) قال الرسلى هذا غير صحيح بل بينهما مخالفة اذ في المسئلة اختلاف

الرواية قال في السفاية عند قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن الثاني فعقد بغيره يجوز اطلاق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقد اختارها لان الراى يحتاج فيه لتقدير الثمن

لانه رضى برأيه والناس مختلفون في الاراء الا ان ياذن له الموكل لوجود الرضا او يقول له اعمل برأيك لاطلاق التفويض الى رايه واذ اوكل الوكيل بالتصديق بلاذن فقدفع له المدين فان وصل الى الوكيل الاول برئى والا فان وكل من في صال به برئى والا فان هلك المال في يد الشافي كان للقسيم تصميته وللثاني الرجوع على الوكيل الاول وتساميه في الذخيرة من الفصل الثاني واذ اوكل باذن وتفويض كان الثاني وكل من الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت الاول وقدر نظره في احب القاضي وفي الخلاصة رجل وكل رجل لبيع شئ وشراؤه وقال له اصنع ماشيت فوكل الوكيل رجلا بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل الاسفل على وكالته ولو اخرج له الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج له الموكل كان اخراجه جائزا ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا اهـ قد صحح عزل الوكيل لو كليه وهو مخالف لما في الهداية من أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يفرق بين قوله اصنع ماشيت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلا يملك عزله وانصرق ظاهره على في الحانته فانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه وفيها اذا واكل ثم قال للوكيل وكل فلا تافان الوكيل كسل لا يملك عزله الا اذا قال له وكل فلا تافان شئت أو وكل من شئت فيملك عزله اهـ والمراد بالوكيل فيما واكل فيه فخرج الوكيل بصحوق العقد فيما ترجع المحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لكونه أصليا فها ولد لا يملك الموكل نفسه عنها ومع توكيل الموكل كما قدمنا وقد قبله اعمل برأيك احترازا عن قوله ما صنعت من شئ فهو جائز قال في القصة قال للوكيل ما صنعت من شئ فهو جائز من يبيع او شراؤه او حق عده او طلاق امرائه فوكل هذا الوكيل غيره يعق عده موكله او طلاق امرائه ففعل لا يفتل هذا بما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يصف بهما فقام غير مقامه اهـ وخرج عن قوله لا يوكل الا باذن او اعمل برأيك ما لو واكل الوكيل قبض الدين من في صال به فدفع المدين اليه فانه يبرأ لان عده كسده كره الشارع في السرقة وفي وكالة الخزانة وما لو واكل الوكيل يدفع الزكاة ثم دفعه الاخر جاز ولا يتوقف كافي اخصية الخانسة وكذا قوله رجل وكل غيره بشرا اخصية فوكل الوكيل غيره ثم وثم وشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز ولا فضلا اهـ وماذا انقدر الوكيل لو كليه الثمن كما سباني (قوله فان وكل بلاذن الموكل فعقد بغيره او باع اجني باجاز صحيح) لان المقصود حضور رايه وقد حضر وتكلموا في حقوقه والصح رجوعها الى الثاني لانه هو العاقد وان قد بغيره لم يجز لانه طرأ رايه الا ان يبلغه فاجاز لانه حضر رايه وكذا اذا باع غير الوكيل فبلغه فاجازه ولو قدر الاول الثمن الثاني فعقد بغيره يجوز لان الراى يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهره وقد حصل بخلاف ما اذا واكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن نظرا عن غرضه اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري اما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى الاول كان غرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية وفي منية المفتي وقبل اذا باع الثاني ثمن عنه الموكل حاز بغيره الاول وفي الاصح لا لا يضمن الاول اهـ ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كليه والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كليه

فما رواه وقس على كتاب الو كانه لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع نقصان لانع الزيادة ورجع بزيادة الاول على هذا الثمن لو كان هو المباشر للعقد اهـ وفي التارخانية نقلا عن الخانية وان كان

غير محض من العدل وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية أنه يجوز كاذر كفي كاذر  
 الزهر وفي عامة الروايات لا يجوزون بين الثمن ما لم يجز المسألة أو الوكيل الأول اهـ فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع  
 وقد نلهم بقول صاحب المنية وفي الامح لا ابجضه الاول ويقول الحامية وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية  
 ووجهه ظاهر لان التقدير يمنع نقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن مؤجلاً لتفاوته في الذم والاحتياج  
 الى الزاى في ذلك كما هو واضح فماتل وفي الحامية ان يضار رجل وكل رجلان يبيع له هذا الثوب بشتر درهم فوكل الوكيل بذلك  
 غيره فباعه الثاني بجضه الاول روى عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع ١٩٣ كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً

ولا يتوقف على الإحالة  
 وقال أبو حنيفة ومحمد لا  
 يجوز كان الوكيل الاول  
 حاضراً أو غائباً وقال ابن  
 أبي لبيس يجوز كان  
 الوكيل الاول حاضراً أو  
 غائباً لان الموكل رضى  
 بزوال ملكه بالثمن  
 المقرر اهـ فهو مؤيداً  
 قلناه فتدبر اهـ كلام  
 الرمى قلت وفيه نظر اذا  
 لا شك فيما قاله المؤلف  
 من ان ما في الهداية  
 تقدير الثمن من جهة  
 الوكيل وما في النية من  
 جهة موكله وفيما نقله  
 الحشى وجود خلاف في  
 الاولى ولا يلزم منه وجوده  
 في الثانية لا نقل صريح  
 نعم على تقدير عدمه يحتاج  
 الى الفرق بين المسئلتين  
 وهو ظاهر من كلام  
 الهادي يقول ان عند

كما لا يخفى ومعنى قوله مع النفاذ على الموكل وفي القضية وكله بان يشترى له هذا العبد فوكل الوكيل  
 فاشترى ببيع الوكيل الاول ولو قال له اشتر ملوكى ببيع لثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله  
 اهـ وهو محمول على ما اذا كان الوكيل غائباً وظاهره عدم التوقف على اجازة الموكل لكونه نراه  
 فضولى وهو لا يتوقف وقدمنا من أخصه الحامية أنه يتوقف وفي السراج الوهاج انه في الشراء  
 يتخذ على الوكيل الاول وقيد بالعقد استحرازاً عن الوكيل بالطلاق والعاق اذا واكل غيره وطلق  
 الثاني بجضه الوكيل الاجنبى اطلق الاجنبى فاجاز الوكيل فانه لا يقع لان الموكل علفه بلفظ  
 الاول دون الثاني وهو يتعلق بالشرط بخلاف البيع ونحوه واقتصر الشارحون وقاضيان على  
 الطلاق والعاق وبزاد البراء من الدين ما في القضية وكله بان يرى عريه عن الدين فوكل  
 الوكيل فابراه بجضه الاول لم يصح اهـ وكان ينبغي أن يصح لانه لا يقبل التعلق بالشرط كالبيع  
 وتزاد المحصورة قضاء الدين فلا تنكح المحصورة كما في شرح الجمع ويخالفه في المحصورة ما في الحامية  
 وان خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضراً لان الاول اذا كان حاضراً كان الاول خاصم بنفسه  
 كالوكيل بالبيع اهـ وظاهر ما في الكتاب لا اكفاء بالمحضر من غير توقف على الإحالة وهذا  
 قول البعض والعام على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره الوكيل الاول لا تنكح  
 والطلاق من العبارات محمول على الإحالة كذا في النهاية والسراج الوهاج والحامية وانما قال باع  
 ولم يقل عقد للاحتراز عن الشراء فانه لا يتوقف بل يتخذ على الاجنبى كما في السراج الوهاج لكن  
 لا يشمل النكاح والكتابة والمحل مع انهما كالبيع كما في الحامية فالصادة المحصورة ولا يوكل الا باذن  
 الا في دفع زكاة وقبض دين لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض الى رايه كذا في الاذني  
 طلاق وعناق وان وكل بدونهما ففعل الثاني فاجازة الاول مع الا في طلاق وعناق وبراءة وصومة  
 وقضاء دين وان فعل اجنبى فاجازة الوكيل حاز الا في شراء وفي الزاوية قبل الوكيل اصنع ما شئت له  
 التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كلفه لا يكلف الثاني فوكل ثالث وفي الاقصية لو قال السلطان  
 استخلف من شئت واستخلف آخر قال القاضي له ذلك استخلف من شئت له ذلك الاستخلاف ايضا  
 مقبولة اهـ وفيها وصية الوكيل الى آخر عند الموت كالتوكيل ولو كان قال له اعمل براك فوكل

﴿ ٢٥٥ - بحر سابع ﴾ تقدير الثمن من الموكل لوكله يظهر ان غرضه حصول رايه في الزيادة واختيار المشتري وان لم يقدره  
 له كان غرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن فنقول اذا لم يقدر الموكل له الثمن وقدره الوكيل للوكيل الثاني فقد حصل  
 محض الموكل الاول فصعب عقده بشئ من قدره فباع الثاني بذلك الثمن في خيبة الوكيل الاول لم يحصل غرض الموكل الاول  
 وهو حصول رايه بوكيله في الزيادة واختيار المشتري (قوله وظاهره عدم التوقف باخ) قال الرمى ينبغي التفصيل في المسئلة  
 بينما اضافه الثاني بوكله فيتوقف وبين ما لم يضعه فلا قتال (قوله وعند تقدير الثمن له) فاعل التقدير هو الوكيل الاول  
 والضمير في له للوكيل الثاني ايوافق ما قدمه من الهداية وكان الاولى أن يقول منه بديل قوله له لكونه أبعد عن اتمام ان فاعل  
 المصدر هو الموكل الاول والضمير في له للوكيل الاول فيخالف ما صححه في النية وقد سنفى هذا على الشيخ علاء الدين في شرح التنوير



(قوله ثم وصى وصيه) قال الرمي أي وإن سبكت في جميع الفصولين (قوله فله المحفظ ويبع المتقول لا العقار) ظاهره أن الوصي يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الأم عن الأمصرح به عنده الأسوة كان يكون الثمن بضعه القيمة أو يكون في بيع متقلب أو أشرف على الخراب أو يفوق ذلك من الاعتذار التي ذكرها في الدرر من كذب الوصايا مع بالدرر والأشياء قلت المسئلة مختلفة فيها فها هنا يبقى على ظاهر الرواية من ١٩٤ جواز بيعه بمثل القيمة قال المحلوفي وهذا جواب السلف وما في الدرر والأشياء جواب

المتأخرين قال في الواقعات وبه يبقى أهاده أبو السعود في حاشية مسكن (قوله) وما استفاد الصغير غير مال الأم أي ليس لوصي الأم ولاية التصرف في وإن زوج عبداً ومكاتب أو كافر صغيرته المحمرة المسئلة أو باع مالها أو اشترى لها الميزر (باب الوكالة بالخصومة والقبض) الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض

آخر فباعه الثاني من الأول لا يجوز اه (قوله وإن زوج عبداً أو مكاتباً صغيرته المحمرة المسئلة أو باع مالها أو اشترى لها الميزر) لأن الرق والكفر يقطعان الولاية الأثرى أن الموقوف لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولأن هذه ولاية نظرية فلا بد من التفويض للقادر المشتق ليحقق معنى النظر والرق يزول بالقدرة والكفر يرفع الشفعة على المسلم فلا يفرض اليهما وشغل الكافر للذي والمحرف المرتد فتصرفه على ولده موقوف إجماعاً وإن كان نافذاً في ماله عندهما لأنها ولاية نظرية وذلك بافتقار الملة وهي مترددة ثم تستمر جهة الانقطاع إذا نقل على الردة فقط وبالإسلام يجعل كاهن لم يزل مسلماً فصيح ولو قال المؤلف أو اشترى لها مالها كان أولى لأنه إذا اشترى لها مالاً بنفسه كان مشترياً لنفسه وعدم الجواز فيما إذا اشترى لها مالها كافي للعراج وبهذا علم أن شرط الولاية على الصغير في نفسه وماله حرية الولي مطلقاً وإسلامه أن كان الصغير مسلماً والألا وخزانة المفتين من البيوع الولاية في حال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصى وصيه ثم إلى الأب ثم إلى وصيه ثم إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي فليس لوصي الأم ولاية التصرف في تركه الأم مع حضرة الأب أو وصيه أو وصى وصيه أو المجدون لم يكن واحداً من ذكرنا فله المحفظ ويبع المتقول لا العقار والأشياء لا تباع وما استفاد الصغير غير مال الأم مطلقاً وعامة فيها اه والله أعلم

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

قد علمنا منها لغة وشرعاً وإنها تخصص وتتعمق فارجع إليه أول الكتاب (قوله الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض) وهذا قول زفر لا يدرى متى خصومته والقبض غيرها ولم يرض به وعندنا هو وكيل بالقبض لأن من ملك شاملاً اتصافه وغتام الخصومة وانتهأ بها بالقبض والفتوى اليوم على قوله زفر لظهور الحجة في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضى يملك القبض على أصل الرواية لأنه في معناه وضعا لما في الأساس تقاضيه ديني ويدني واقضته ديني واستغضته واقتضت منه حق أي أخذته إلا أن العرف بخلافه وهو فاض على الوضع والفتوى على أنه لا يملك كذا في الهداية وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف أن كان في بلد كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقضي الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلاً بالقبض والافتاد كرهه عن الفضل اه قد باه الوكيل لأن الرسول بالتقاضى يملك القبض لأنه غير له الرسول في القبض ولا يملك بالخصومة إجماعاً كذا في الصغرى أيضاً وأشار المؤلف إلى أن الوكيل بالخصومة لا يصاح إلى أن الوكيل بالمال لا يملك بالخصومة والقبض وفي البرازية

مال استفاد من غير الأم قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولولم يكن أحدهم فله المحفظ ويبع المتقول من المحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية له شراء على القارة الإشراف مالا بد منه من نفقة أو كسوة أو ماله كة اليتيم من مال غير تركه أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولاً أو غيره والأصل فيه ان

أضعف الوصيين في أقوى المحالين كقوى الوصيين في أضعف المحالين وأضعف الوصيين من الأم والأخ والم وهما وأقوى المحالين حال سفر الورثة وأقوى الوصيين وصى الأب والمجد والقاضي وأضعف المحالين حال كبر الورثة ثم وصى الأم في حال سفر الورثة كوصى الأب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلو وصى ببيع منقوله لا عقاره كوصى الأب حال كبرهم اه (باب الوكالة بالخصومة والقبض) (قوله وفي الفتاوى الصغرى الخ) نقل في الفتح عن السراجية أن عليه الفتوى وفي

التمسائي عن المضمرات ولا ينحصر في حق (قول المصنف وبقي ١٩٥) الذين يملك المحصورة قال الرملي

يؤخذ من هذا الجواب  
بملك المخاصمة مع  
مستأجرى الوقف اذا  
ادعى استيفاء الناظر لان  
الناظر اذا اقام جابيا صار  
وكيلا عنه في القبض لما  
عليهم وهي واقعة الفتوى  
وانظر لما كتبنا في  
احكام الوكالة على جامع  
الفصولين (قوله حتى  
لواقيمت عليه البيعة على  
استيفاء الموكل أو ابرائه)  
قال الرملي فبيعهما لانه  
لواذي ديننا على الموكل  
واراد مقاصصته به لا

وبقبض الدين يملك  
المحصورة

يكون الوكيل خصما  
عنه وهي واقعة الفتوى  
وكذلك لواذي المشتري  
على وكيل البائع في قبض  
فمن انبسط عينا واراد رده  
عليه لا يكون خصما فيه  
كما يدل عليه الكلام  
الآتي وهي واقعة  
الفتوى ايضا تأمله فنهمة  
والذي ذكر في المشتري  
شرح القسري كالمرجح  
فيما قلناه فانه قال  
والوكيل يقبض الدين  
وكيل المحصورة فيه عند  
أي حنيفة فقولته فيه أي  
في الدين ينع كونه وكيلا  
بالمحصورة في غره كادعاء

وهنا عشر مسائل الوكيل قبض الدين أو العين وساقى أو المحصورة أو التقاضي أو باللازمة  
وقد عناهها وبالقبضة وبالأخذ بالشفعة وبالرجوع في الهبة على المحصورة والقبض وبالرد بالعيب  
بخاصم وبالحلف والوكيل يحفظ العين لا بخاصم ولو وكله بطلب كل حق له على الناس أو بكل حق  
له بمواردزم يدخل القائم لا الحادث وقد كرسج الاسلام انه اذا وكله قبض كل حق له على  
فلان يدخل القائم والحادث ايضا فليتأمل عند الفتوى وفي المشتري وكه قبض كل دين له  
يدخل الحادث ايضا كالوكيل قبض عليه بقبض الفعلة المحادثة ايضا اه وقضاة الوكيل  
بالصلح فانه لا بخاصم كافى كافى الحما كمن باب الوكالة بالدم وفي منسبة الغنى ادعى ان فلانا وكله  
بطلب كل حق بالكوكة وبقبضه بالمحصورة فيه وجاء بالبيعة على الوكالة والموكل غائب ولم  
يحضر الوكيل أحد قبله فلو كل حق فالتقاضي لا يسمع منه وده حتى يحضر خصما واحدا لذلك  
أو مقرا به فينشد يسمع وينفذه الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا أو لم ينجح الى إعادة البيعة  
ولو ادعى الوكالة طالب كل حق له قبل ان يات بغيره بشرط حضوره بغيره واذا ثبت بحضوره  
لخاصم يقيم البيعة على الوكالة مرة أخرى ادعى انه وكله قبض كل حق له ولو وكله على هذا  
كنا واهام بيعة شهدوا على الوكالة والمحق على المسمى عليه دفعة واحدة تقبل على الوكالة لا غير  
ويؤمر باعادة البيعة على المحق عند الامام وعندهما تقبل على الامرين يقبض بالوكالة أولا ثم بالمال  
كذا لو ادعى به وصى الميت اه وفي منسبة الغنى ايضا ولو حضر الموكل الى التقاضي ووكيل  
وليس معه خصم حاضرا وكان وكيلان كان يعرف القاضي الموكل وان لم يعرف القاضي لا يجوز لان  
الموكل وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يسمع معلوما بالاسم والنسب فاذا كان القاضي  
يعرف اسم الموكل ونسبه امكن القضاء بالوكالة والالوفى بما قضى لمعالم على محله فان قال  
الموكل انا اقيم البيعة على فلان بن فلان لم يسمع منه لان شرط سماعها على النسب المحصورة فيه ولم  
يوجد اه وفي الفتنة لا يقبل من الوكيل بالمحصورة بيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى  
بما صرح لانه قضاء في المختلف اه وفي خزائنة المفتين رجل وكل رجلا يبيع عين من اعيان ماله واراد  
الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي حتى يوجه الموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره فله وجوه  
أحدها ان اسم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل من مالكة بالقبض والبيع فقبله في يقول  
فوالسيد لا علم لي بالوكالة فقيم البيعة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي ذلك ويأمر  
بالقبض اليه فقبضه وانها ان يقول هذا ملك فلان اسمه ملك فاذا ما علمت به بقبض البيع فيقول  
للمشتري لا قبض منك لاني اخاف ان يجي المالك ويبتكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالكا  
في يدى ويحصل منه نقصان فيضمنه فقيم الوكيل بيعة انه وكيل فلان بالبيع والقبض ويجهز على  
القبض ويثبت ما قامه البيعة لولا به المجر على القبض وثالثها رجل ادعى ان الدار التي في يده ملك  
فلان وانت وكيله بالبيع وقد بعته فقلت بعت منك ولكن لم يوكيل من فلان ولم يوكلي  
بالبيع فاهام مدعى الشراء البيعة على انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل البيعة عليه  
ويثبت كونه وكلا عنه في البيع (قوله وبقبض الدين يملك المحصورة) أي الوكيل قبض الدين على  
المحصورة مع الدين عند أي حنيفة حتى لو اقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل  
عنده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن أي حنيفة لان القبض غير المحصورة وليس كل من  
يؤمن على المال يهتدى في المحصورات فلم يكن الرضا بالقبض رضا بها ولاي حنيفة انه وكله بالقبض  
للمدين الدين وكادعائه العيب في واقعة الحمل فتأمل (قوله وقال لا يكون خصما) قال في القامع من جامع الفصولين

ولو وكله بقبض دينه فبرهن  
على الإغناء إلى موكله  
بقبض عتدائي حنيفة  
بمخلاف العز وبوقف  
عندهما في الشكل العن  
والدين والحق إن قولهما  
أقوى وهوروايه عنه كذا  
في (عنه) وغيره ملخصا  
ومثله في نورا له من ليل  
في تصحيح العلامة قاسم  
وعلى قول الامام الهبوري  
في أمج الاو ويسل  
والاختيارات والنسفي  
والموصلي وصدر الشريعة  
(قوله لانه جعل استيفا  
العين حقه من وجه)  
قال الرمي انما كان  
كذلك لثلاعتن قضاء  
دين لا يهوز الاستبدال  
بها كبذل السلم والصرف  
(قوله وظاهره ان الامر  
ليس بتوكيل) أي ظاهر  
قوله اول الامر وكذا قاله  
الرسلي وقوله وقدمنا  
ما فيه أي اول كتاب  
الوكالة في الرد على الزيلعي  
حيث جعل رسالة

لان الدين يتقضي بائناها اذ قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفا لغير حقه من وجه فاشبه  
الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والشفعة والوكيل بالعيب وهذه اشبه ما اخذ  
الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الاخذها لك والوكيل بالشراء لا يكون  
خصما قبل مباشرة الشراء وهذا لان المبادلة تقتضي حقوقا وهو اصل فيها فيكون خصما فيها كذا  
في الهداية وفي الذخيرة على قولهما لا تقبل بينته لبراهه وتقبل لتقصير يد الوكيل حتى لا يتحقق من  
قبضه بل بوقف الامر الى حضور الغائب اه وفي النهاية فتقبل بينة الشريك على الوكيل بالقسمة  
ان موكله اخذ نصيبه وكذا الموهوب له فتقبل بينته على الوكيل في الرجوع ان موكله اخذ عوضها  
وكذا البايع تقبل بينته على الوكيل بالرد بالعيب ان موكله رضى به اه لا يقال لو كان وصيلا  
بالمبادلة وجب ان تلغى العهدة في المقبوض لانه استيفا عن الحق من وجه لان من الدين فلا يجوز  
الاستبدال به فلتبطل بالمبادلة جعلنا خصما ولشبهه باخذ الدين لا تلغى العهدة عليهما كذا في  
النهاية والذخيرة وأورد ايضا لو كان وكلا بالمبادلة لم يجز توكيل المسلم في قبض النحر كالأوكل في  
تملكها أو جيبا بانه تملك حكما والمسلم يصح ان يملكها حكما وان لم يجز عقده كذا في غاية البيان وفي  
كافي الحاكم يصح توكيل الذي المسلم في قبض النحر ويكره المسلم قبضها وفي الذخيرة ان الاختلاف  
مبنى على ان الموكل فيملك الموكل أو ملك الصغير قالا بالاول بناء على ان المقبوض عن صاحب  
الدين حكما حتى كان له الاخذ من غير قضاء ولا رضا كما لو كان عنده ودعة أو غصب وقال الامام انه  
وكيل بقبض ملك الغير بناء على ان المقبوض ليس ملك رب الدين حقيقة بل هو يده بديل بل ان  
للدون التبرع فيما في يده وان لم يرض المدين اه ثم اعلم اننا قد بينا عن الهداية ان الوكيل بقبض  
الدين يقتضيه خصما للدون اذا ادعى استيفا ما اوكل أو ابراهه ووفر في الذخيرة بينهما بخله خصما  
له في دعوى الايفاء لرب الدين دون الابراء لانه خصم في الاثبات لا يكون سببا لقبضه والايفاء الى  
الطالب وقبض الوكيل سواء بخلاف الابراء لانه ليس في جعله خصما فيه احياه لخصمه بل فيه ابطال  
حقه وهو قياس مسئلة الوكيل باخذ الشفعة فانه يكون خصما في الاثبات واذا ادعى عليه تسليم  
الاخر فانه لا يصير خصما لما ذكرنا من ابطال حق الموكل وذكر شيخ الاسلام في شرحه مسئلة دعوى  
الابراء على الوفاق وذكرها الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويس على المخلاف الذي ذكرنا في دعوى  
الايفاء واليه أشار محمد في أول وكالة الاصل اه والمحالة كالأبراء ولم يذكر محمد في الجامع الصغير  
لان خصم في دعوى الايفاء وسكت عن الابراء وكذا سكت عنه في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام  
محمد وفي البداية اوافق الفرم السنية على الايفاء سمعت عنده خلافا لهما وعلى هذا الاختلاف  
لأوقامه الفرم على انه اعطى الطالب بالدرهم ذائبا أو باعها مائة ضايفته مجموعته عنده خلافا  
لهم لان ايفاء الدين بطريقين بالمقاصة والمبادلة ويستوي فيهما الجنس وخلافه اه ولم يذكر  
الابراء وتقبل في المسراج القسوية بين دعوى الايفاء والابراء عن شمس التهمة ولم يذكر غيره  
وصرح في الفتاوى الصغرى بان الوكيل بقبض الدين يصير خصما في اثبات الدين وفي اثبات  
الابراء والايفاء عليه بالسنية عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال والرسول أو المأمور بقبض الدين  
لا يملك المحسومة وذ كذا هو زائدة في المعقودان الوكيل بقبض الدين لا يملك المحسومة أجماعا ان  
كان وكيل القامض كالأوكل وكذا بقبض دين الغائب اه وظاهره ان الامر ليس بتوكيل  
وقدمنا ما فيه وفي جامع الفصولين وكييل طلب الشفعة والرد بعيب والقسمة تجمع بينته عليه

أن موكله سم الشفعة أو أراغن العيب ثم رقل انتع البينة عليه أن موكله سم الشفعة وكتب على حاشية هذا الكتاب أنه كتب من نخعة وقد زل قدم في هذه المسئلة والصحيح أنه سمع البينة عليه اه فعمل انما في الذخيرة مبنى على ضعف فالتعمد في الهداية من عدم الفرق بين الأقباء والابراء وقد مناشيا من أحكام الوكيل بالقبض من أنه لا يجوز ابراءه ولا حطه ولا ناجيه ولا أخذه الرهن ولا الكفيل بشرط براءة الأصل ولا قبول المحوالة ولا توكله بغير إذن وتعم وأنه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك في يده والدفع الى موكله لكن في حق براءة المدعى لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه ضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله صكنا في الفتاوى الصغرى ويستثنى من قولها إقراره بالقبض على موكله مسئلة على المفتي به قال في الواقعات المحامية اذا قال لا حران فلا نقاد أقرضك ألفا فوكلتك بقبضه منه ثم قال الوكيل قبضت وصدقه المقرض وانكر للموكل والقول لا ركل وعن أبي يوسف ان القول لاوكل ولو كسل وجهه الأول ان المقرض يدعى على الموكل ثبوت القرض وهو يشكر وجه قول أبي يوسف ان الموكل سلب الوكيل على ذلك فينفذ عليه إقراره كالأوكله بقبض الدين من مدونه فقال قبضت والقوى على الأول الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع الجين لا نه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة من حيث لا يلزم الموكل ضمان بخلاف الوكيل بل لا يستقرض اذا وقع التنازع بينهما موكلهما فقول للوكيل لان الوكيل يريد الزامه ضمان القرض فلا يلزمه بقوله اه وفي كافي الحاكم ولو ووكيل رجلا في دينه كان وكيلا بقبضه ولو قال الوكيل قد برئ الى الغريم كان إقرارا منه بقبضه وكذا اذا أقيمت عليه البينة بذلك ولو قال الوكيل بالقبض قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يقبل لا بيقضه ولو احتال الطالب بالمبال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض ان بقبضه من المقتال عليه ولا من الأول فان قوى المال ورجع الى الأول فالوكيل على وكالته وكذا لو اشتري الموكل بالمبال عبدا من المطلوب فاستحق من يده ورده بعيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخلافه فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الغريم فوجدها زبوا ولو أخذ الطالب منه كفلا لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في يد الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجدته الكفيل زبوا أو ستوفقه فرده فانه ينبغي ان يضمن قيا ما ولكن استحسن ان لا أخضه أمره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جعاف قبضه الا درهمين بجزءه على الاخره على الرجوع على الغريم بملكه وكذا لا تقبض درهمادون درهم اه وفي الذخيرة ولو لم يكن للغريم بينة على الأقباء فقبض عليه وقبضه الوكيل فضاغ منه ثم رهن المطلوب على الأقباء فلا يحسب له على الوكيل واغما يرجع على الموكل لان يده اه (قوله وبقبض العين لا) أي الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلا بالمحمومة لانه أمين بعض والقبض ليس بمبادلة فاشبه الرسول حتى ان من وكل وكيلا بقبض عبده فاقام ذواليد البينة ان الموكل باعها له وفي الاخرى بمحض القائب وهذا استحسن والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لا على المحض فلم تعتبر وجهه الاستحسان أنه نعم في قصر يده لقيام مقام الموكل في القبض فتصير يده حتى لو حضر البائع تعاد البينة على البيع وصار كالأقباء البينة على أن الموكل عزله عن ذلك وانها تقبل في قصر يده كذا هذا وكذا الاعتاق والطلاق وغير ذلك معناه اذا أقامته المرأة البينة على الطلاق والعبدا والامة على الاعتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يدهم حتى بمحض القائب استحسن اودون العتق والطلاق كما اذا دعي ذواليد الاثران من الموكل وبرهن

و بقبض العين لا

(قوله وكتب على حاشية هذا الكتاب) يعني الذي رقمه في جامع الفصولين ورقه (قد) وهو وقتاوى الدينارى وهذا من كلام جامع الفصولين وقوله انه كتب من نخعة وقد زل قدم في هذه المسئلة هكذا في النسخ والذي في جامع الفصولين انه كتب في نخعة (حد) وقد زل قدم حد في هذه المسئلة الخ والصغرى في انه كتب راجع للدينارى (قوله وقد مناشيا من أحكام الوكيل) قال الرسل قدم في شرح قوله وبايها ثا واستيفائها

الوكيل بالقبض عن الموكل  
بأمره وقبض الأمر حتى  
يصير الغائب وكذا  
لطلاق والعناق ولو أقر  
الوكيل بالخصومة عند  
القاضي مع والوالا

(قوله لم يكن للوكيل  
قبضا) مخالف لما قدمنا  
من الذخيرة قيل قول  
المستألف في خصومة  
والظاهر ما هنا (قوله أو  
صدقه ومنه المال)  
أي بأن قال له إن جاء  
الموكل وانكر الوكالة  
تضمن لي المال فقال نعم  
تامس (قوله وصار  
كالباب والوصي إذا أقر)  
أي على البيم أنه استوفى  
حقه في مجلس القضاء  
لا يصح إقرارهما ولكن  
لا يدفع المال إليهما  
لزمهما بطلان حق الاختد  
وانما لا يصح إقرارهما  
لأن ولايتهما نظرية ولا  
تطرق الإقرار على الصغير  
وأما التفويض من  
الموكل حصل مطلقا غير  
مقيد بشرا للظرف فدخل  
تحت الإقرار والانتكار  
جميعا غير أن الإقرار منه  
يختص بمجلس القضاء  
على ما ذكرنا كذا في  
الكفاية

قول المتن فلو برهن لفانية  
قوله والعناق لم يقع  
لشارح في نسخة منه  
وهو محمول على ما يدينا

تقصر يد الوكيل عن القبض وفي كافي الحماكم ولو وكل رجل صدر رجل قبض ودبعة له عند مولاه  
أو عند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو كانت أمة فولدت والوكيل على كونه وإذا وكله قبض عده  
له عند رجل قتل العبد خطأ كان للمستودع أن يأخذ قيمته من العاقلة وليس للوكيل قبضها كالمخ  
ولو قتل عند الوكيل كان له أخذها ولو جنى على العبد قبل أن يقبضه الوكيل فأخذ المستودع  
أرضها فلو وكيل أن يقبض العبد دون الأرض وكذا لو كان المستودع أجرا بذن مولاه لم يأخذ الوكيل  
أجره وكذلك مهر الأمة إذا وُلدت شفعوا ولو وكله قبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض  
الولد مع الأم ولو ولدت قبل أن يوكله قبضها لم يكن له قبض الولد ومرة العبدان بمنزلة الولد ولو كان  
المستودع باع النمرة في رؤس النخل بأمر رب الأرض لم يكن للوكيل أن يقبضها وكذلك ولد الجارية  
إذا كانت الودعية مما يكال أو وزن فوكله قبضها ثم استهلكها رجل قبض المستودع من المستهلك  
مثلا لم يكن للوكيل أخذها قياسا ولكن استحسن أن يأخذ مولاه أراما مثل قيمة العبد أرايت لو أكلها  
المستودع أيا كان للوكيل أخذها منها وإذا وكله قبض ودبعة ثم قبضه الموكل ثم أودعها ثانيا لم  
يكن للوكيل قبضها على أمر يسمع وكذا لو قبضها الوكيل ودفعها إلى الموكل ثم أودعها الموكل فإن  
قبضها فأنزلت المال قضيتها أو تضمن المودع فإن ضمن الوكيل لم يرجع على المودع وإن ضمن المودع  
رجع على الوكيل وإذا وكله قبضها اليوم فله قبضها غدا استحسننا ولو قال أقبضها بمجلس فلان  
فقبضها في غيبتة جاز ولو أنكر ربه التوكيل وحلف ومنع المودع فله الرجوع على القاضي إن  
كانت فاقعة فإن ادعى الوكيل هلاكها أو الدفع إلى الموكل وقد صدقه المودع في الوكالة لم يرجع  
عليه وإن كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكن به أوصدقه ومنه المال كان له أن يضمنه ولو جعل  
للكيل قبض الودعية أجرا جاز وعلى القاضي الدين لا الآن وقت اه (قوله ولو أقر الوكيل  
بالخصومة عند القاضي مع والوالا) أي وإن أقر على موكله عند القاضي لا يصح عندهما استحقاقا  
ويخرج به عن الوكالة وصح أبو يوسف إقراره مطلقا وبطله في مطلقا وهو القياس لكونه مأمورا  
بالخصومة وهي منازعة والافراز عنها لأنه معاملة فالمرئى لا يتناول منه ولا ذلك الصلح  
والإبراء وجه الاستحسان أن التوكيل صحيح وصحته يتناول ما عاكف وذلك مطلق الجواب دون أحدهما  
عينا فيصرف إليه تحري بالهبة فأبو يوسف يقول هو قائم مقام الموكل فلا يختص إقراره بمجلس القضاء  
وهما يقولان أن التوكيل يتناول جوابا بصحي خصومة حقيقة إن أنكر أو جاز إن أقر والافراز  
في مجلس القضاء خصومة مجاز لأنه خرج بمقابلة الخصومة أولا نه سببه لأن الظاهر إتيانه  
بالصحيح وهو الجواب في مجلس القضاء يختص به لكن إذا أقمت البينة على إقراره في غير مجلس  
القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤثر بدفع المال إليه لأنه صار متناقضا وصار كالابولوصي إذا أقر  
في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع للمال إليهما كذا في الهداية المطلقة وهو مقيد بشرا أحمد والقود  
فلا يصح إقراره الوكيل على موكلهما للشبهة وقيد بالخصومة لأن الوكيل يضرها لا يصح إقراره  
مطلقا ومنه الوكيل بالصلح كافي كافي الحماكم كالوكيل بالخصومة لا يملك الصلح والصلح عقد من  
العقود فالوكيل بعقد لا يباشر عقدا آخر وقيد بالتوكيل بالخصومة من غير استثناء لأنه لو وكلها  
الافراز فمن أي يوسف فلا يصح وصححه محمد ومنه أنه فصل الطالب والمطلوب فلم يخصص في  
الثاني كذا في الهداية يوقف النهاية يصح استثناء الإقرار في ظاهره لا يوقوف السباز به ولو وكله  
بالخصومة فبإقراره مع ولم يصح الإقرار في الظاهر لم يوصولا في الإقضية ومغصولا يضاو

وكله غير جائز لانكار بيع عند محمد ولو غير جائز الاقرار والا كقول لا يصح الاستثناء لعدم بقاء  
 فردقته وقيل ببيع لبقاء السكوت اهـ والحاصل انها على خمسة أوجه كافي الذخيرة الاول ان  
 بولكه بالمقصومة فبصرف وكلاهما الثاني ان يستثنى الاقرار فيكون وكلاهما الثالث  
 عكسه فيصرف وكلاهما بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما يشتره لانكاره ان كان المدي  
 به امانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الرد بهدو ببيع قبله فبقيته فائدة الرابع ان يوصله  
 بالمقصومة جائز الاقرار فيكون وكلاهما الخامس ان يملكه بما غير جائز الاقرار والانكار فبقيته  
 اختلاف المتأخرين اهـ وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال المحرم واستثنى الاقرار موصولا  
 صحيح ومفعولا لا يصح اهـ ويصح التوكيل بالاقرار ولا يصبر به مقرا كذا في النهاية وفي حصة المفتي  
 اذا استثنى اقراره واقترحه من الوكالة (قوله ويطلب توكيل الكفيل بالمال) لان الوكيل من  
 يعمل لشربه ولو صح ما اصابا ما لا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم الركن لان قبول قوله ملازم للوكالة  
 لكونه امانة ولا تقبل لكونه مبرا عنه فعدم بانعدام لازمه وهو نظير عسديون  
 اعتمقه مولا حتى نعت قيمته للفرع ما يطلب العسدي جميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال  
 من العبد كان باطلا لما يشاء كذا في الهداية وأورد توكيل المدين ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه  
 عاملا لنفسه وهو التحقيق في جوابه ما في نسبة المفتي من قوله ولو وكله ببراءة نفسه بطلانه وان كان  
 عاملا لنفسه بتفريق ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط ذمته وشروط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه  
 غير عامل لنفسه اهـ واما قول الشارح في جوابه انه يملك وليس بتوكيل كافي قوله لا راءه طلق  
 نفسك فهو ظاهر اذ لو كان تملك لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابراءه فسمع انه ببيع وفي تخصيص  
 الجامع لو قال الدائن لمدين سألته ابراء ذلك اليك او ابرئ نفسك او حلها فقال ابرأت او حللت برئ  
 لان لفظه ينتقل الى الآخر كافي به لنفسك هذا القيد وأقر على زيد وطلق واعتق وسار ما يشترطه اهـ  
 وفي دعوى العزاية من فصل الاراء اذا لم يصف ابراء الوكيل الى الموكل لا يصح اهـ واذا نظمت  
 الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهلك من يده لم يهلك على الطالب وأشار بطلانه الى ان  
 الطالب لو ابراء من الكفالة لم تنتقل صحته لوقوعها باطلا استثناء كالموكل عن غائب فانه يقع باطلا  
 ثم اذا ملفه ما حازه لم يجز وقيد بكافة المال لصحة توكيل الكفيل بالنفس وقبضه الشارح بان يملكه  
 بالمقصومة وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المدين صح وأشار المؤلف الى انه لو وكله بقبض الدين من  
 نفسه او من عبده لم يصح كافي الخلاصة الى ان الله ال اوكل المكيل بقبض الدين من المال عليه لم يصح  
 كافي النهاية والى بطلان توكيل المدين وكيل الطالب بقبض من لسان القيد ولو وكله بقبض دينه على  
 فلان ما خبره المدين فوكله ببيع سلعته وايضا عنه الى رب الدين قباعها واخذها فن وهلك يملك  
 من مال المدين لا لسخالة ان يكون فاضيا ومقتضيا والواحد لا يصح ان يكون وكلاهما المطلوب  
 والطالب في القضا والاقضاء اهـ ولا يتخلعه ما في الوقائع المحساسة المدين اذا بعث الدين على يد  
 وكيله بخلافه الى الطالب واخبره ورضى به وقال اشترى شيئا فذهب واشترى بضعة شيئا وهلك منه  
 الباقي قال بعضهم يملك من مال المدين وقال بعضهم من مال الطالب وهذا صحيح لان امره بالشراء  
 غيرة قبضه اهـ لان ما في القنية قيميا اذ سبق توكيل الطالب وما في الوقائع المحساسة سبق  
 توكيل المطلوب كالاغني والى ان الوكيل بالبيع اذا تغل عن المشتري بشئ ما باعه لم تجز ويجوز  
 كفالة الوكيل بالقبض والو كسل بالنكاح بالمهر لا تدفع التنافي بصرف المحقوق عنه كما علم في

ويطلب توكيل الكفيل  
 بالمال

(قوله ولا يصبر به مقرا)  
 أى لا يصبر الوكيل  
 مقرا بقوله وكلت ان تقر  
 فلان بكذا على وكتب  
 الرمي أول كتاب الوكالة  
 عند قول المؤلف ومع  
 التوكيل بالاقراض  
 والاستقراض أقول  
 والتوكيل بالاقرار صحيح  
 ولا يكون التوكيل به  
 قبل الاقرار اقرارا من  
 الموكل وعن الطاوي  
 معناه ان يوكل بالمقصومة  
 ويقول خاص ما اذا وابت  
 محسوق مؤنة او خوف  
 طار على فاقر بالمدي  
 اقراره على الموكل كذا في  
 السراية (قوله واما  
 قول الشارح في جوابه)  
 نقله في الكفاية عن  
 الكافي (قوله اذ لو كان  
 تملك لم يصح رجوع  
 الدائن عنه الخ) وفي  
 الكفاية قلت لو كان  
 تملك لا يقتصر على المجلس  
 ولا يقتصر

(قوله وأما الثالثة فبني الخ) قال الرمي ينبغي تخصيص هذا بما إذا كانت الورثة كلهم صفرا أما إذا كان فهم كبري راضي الرمي عليه بالوكالة عن الدائن لا يحتاج ٢٠٠ إلى إقامة وصي وهي واقعة الفتوى نامل (قول المصنف فصدقه الغريم)

قال الرمي أحقر زبه  
هذا الم يصدقه بان  
كنهه أو سكت كاسم صح  
به هذا الشارح في شرح  
قوله أول يصدقه على  
الوكالة (قوله وبه سقط  
ما في النسخة من السؤال  
والجواب) قال الرمي  
ومن ادعى أنه وكسل  
الغائب في قبض دينه  
فصدقه الغريم أمر يصدقه  
إليه فإن حضر الغائب  
فصدقه والادفع إليه  
الغريم الدين فإنما يرجع  
به على الوكيل لو باقيا  
وإن ضاع إلا إذا ضاعه  
عند الدفع

وفي المسئلة نوع اشكال  
وهو ان التوكيل قبض  
الدين توكيل بالاستقراض  
معنى لان الدين نقض  
بأتماله خا قبضه رب  
الدين من المدينين يصير  
مضمونا عليه وله على  
الغريم مثل ذلك التقا  
قصاا والتوكيل  
بالاستقراض لا يصح  
والجواب ان التوكيل  
بقبض الدين رسالة  
بالاستقراض من حيث  
الغني وليس بتوكيل

التخصيص وإذا ضاعت وكالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته كافي المراج والمأصل ان الكفالة  
فإنما بمثلة للوكالة تقدمت الكفالة أو تأخرت لكونها أقوى من الوكالة وهما ثلاث مسائل لم أرها  
إلا من صريحة وسئل عنها الأولى هل تصح كفاة الوصي عن مدين الدين الثانية هل تصح كفاة  
الناظر مستاجر الوقف بالأجرة الثالثة هل يصح توكيل الدائن وصي المدين بالقبض من تركه  
المدين ومقتضى ما قدمناه أن يفصل في كفاة الوصي والناظر فإن بشي وجب بغيره لم يصح  
والاصح لان كلاهما وكيل وهذا حكم الوكيل وأما الثالثة فبني في صحة الوكالة وقيم القاضي  
وصال السماع الدعوى والبرهان أخذ من قوله ما ادعى الوصي دينه على الميت قال في الخامسة يقيم  
القاضي وصال السماع البينة فاذا انتهى الامر كان الأول وصا على حاله وعلبه الفتوى اه (قوله)  
ومن ادعى أنه وكيل الغائب قبض دينه فصدقه الغريم أمر يصدقه إليه لأنه أقر على نفسه لان  
ما قبضه خالص ماله وساقى في الكتاب حكم ما إذا ادعى الإبقاء وقد تقدم أن الوكيل قبض الدين  
وكيل بالمبادلة والتملك والتكفل فلا اشكال في صحة التوكيل به وبه سقط ما في النسخة من السؤال  
والجواب كالأخفى وقول الشارح هذا سؤال حسن والجواب غير مختص بالخبرة عما قدمه والمراد  
بأمره جرحه عليه كافي المراج الوهاب (قوله) فإن حضر الغائب فصدقه والادفع إليه الغريم الدين  
ثانيا) لأنه لم يثبت الاستغناء حيث أنكر ذلك والقول في ذلك قوله لمع عينه فيفسد الاداء ان لم يميز  
استغناؤه حال قيامه (قوله) ورجع به على الوكيل لو باقيا) أي رجع الدافع بما قبضه الوكيل  
ان كان باقيا في يده لأنه ملكه وانقطع حق الطالب عنه أطلقه في البقاء فشمع البقاء الحكمي بان  
استهلكه الوكيل فإليه ما يقام به له ولذا قال في المحلصون استهلكه ضمن مثله فان ادعى  
الوكيل هلاكه أودعه إلى الموكل لحقه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه له وهو قائم في  
يد الوكيل أخذه منه في الوجود كلها وان كان هالكه لا يصدق عليه في الوكالة (قوله)  
وان ضاع لا) أي ضاع المقبوض في يد الوكيل فلا رجوع عليه لأنه متصدق به اعترف أنه محق في  
القبض وهو مظلوم في هذا الأخذ والمظلوم لا يظلم غيره وأورد عليه أن أحد الاشتر إذا صدق المدينون  
في دعواه الإبقاء للبنت وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف فإن للمدين الرجوع على  
المصدق بالنصف ان كان للبنت تركه غير الدين مع أنه في زعمه ان المكذب ظالم وأجيب بان  
الرجوع على المصدق لكونه أقر على أنه بالدين (قوله) إلا إذا ضاعته عند الدفع) لان الماخوذ ثانيا  
مضمون عليه في زعمها وهذه كفاة أضيفت إلى حالة القبض فصحت بمنزلة الكفاة بما ذاب له على  
فلا قالوا ويجوز في ضمنه التشديد والتحقيق فحق التشديد أن يضمن الغريم الوكيل والضمير  
المستتر على الدين والبارز على الوكيل ومعنى التخفيف أن يضمن الوكيل المال الذي أخذه  
وصورته أن يقول الغريم للوكيل أنت وكله لكن لا لأن ان يمجده بالوكالة وبأخفى ثانيا يصير  
ذلك دين عليه لأنه أخذه مني فلما تضمن ذلك الماخوذ فصحت بالضمير المستتر ما ذاب إلى الوكيل  
والبارز إلى المال وما في النهاية من أنه عكس ما في التشديد وهو أذيقني أن المستر للوكيل والبارز

بالاستقراض لأنه لا بد للوكيل قبض الدين من إضافة القبض إلى موكله بان يقول ان فلانا وكنتي  
بقبض ماله عليك من الدين ولا بد للرسول في الاستقراض من الإضافة إلى المرسل بان يقول أرسلني إليك أقرضني فصح  
ما ذعنا هذا رسالة ومعنى الرسالة بالاستقراض جائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاه إلى النسخة وهذا سؤال حسن والجواب غير  
مخلص على قول أبي حنيفة فإنه لو كان رسولا لما كان له أن يجامم اه (قوله) الذي أخذه) أي الذي أخذ الدائن من الغريم

أول صدقه على الو كالة

ودفعه اليه على ادعائه  
ولو قال اني وكيله بقض  
الوديعة فقد صدقه المودع لم  
يؤثر بالدفع اليه وكذلك

لا الذي اخذته الوكيل  
كباقي النسبه عليه قوله

ولان من يأسر التصرف  
لفرض معطوف على

قوله لانه انما دفع له الخ  
فان دفع دعوى الرمي هنا

وفي حاشية الخ انه غلط  
وقال في حاشيته هذا

الكتاب صوابه وقيل لا  
لان من يأسر التصرف

لفرض الخ قوله وفي  
كافي الحاكم واذا قبض

رجل وديعة رجل الخ قال  
في جامع الفصول فلو

حضر ربه وكذبه في  
الوكالة لا يرجع المودع

على الوكيل لصدقه ولم  
يشترط الضمان عليه

والا يرجع بعينه لو قام  
وبقيته لو هلك اقول

لصدقه ودفعه بلا شرط  
ينبغي ان يرجع على

الوكيل لو قام واغرضه  
لم يحصل فله تقضه على

فاس ما في الهداية من  
ان المدين يرجع عما

دفعه الى وكيل صدقه  
لو باقيا كذا هذا والله

تعالى أعلم اه قلت  
ما بحثه مستفاد من كلام

الكافي كله وغير خافي

لغيره وليس جميع واذا رجع البارز الى المال فظاهر الكتاب ان المراد بالمال ما قبضه الوكيل  
لانه مرجع الضمير في ضاع وما قبله وليس بجميع لان ما في يد الوكيل امانة لتصدقه على الو كالة  
فلا يجوز ان يضمه اذ ضمان الامانات مطلق فتبين ان يكون المراد به ما اخذ منه الدائن ثانيا  
وظاهر الكتاب ان لا يرجع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن وفي الخلاصة والبرازية اذا  
كان الغريم قال اخاف ان حنرا الدائن ان يكذب فيها وضمنه اوقال مدعي الو كالة اقض منك  
على اني ابرأتك من الدين كما اذا قال الاب للفقن عند اخذ صدق بنته اخذ منك على اني ابرأتك من  
مهر بنتي فان اخذت البنت من الخن الصدق رجع الخن على الاب كذا هذا اه فلو رجوع  
عند الهلاك سببان ثم اعلم انه يصح اثبات التوكيل بالبين مع اقرار المدين به وله نظائر كتبناها في  
القوائد من ان البينة لا تقام الا على منكر الا في مسائل ذكرناها في الاقرار قوله اول صدقه على  
الوكالة ودفعه اليه على ادعائه معطوف على ضمنه أي اذا لم يصدقه فانه يرجع عليه لانه انما دفع  
له على رجاء الاحازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه اطلقه فتبين ما اذا سكت لان الاصل فيه عدم  
التصديق وما اذا كتبه والرجوع في الثاني أظهر وفي الوجه كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر  
الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء  
الاحازة لم يكمل الاسترداد لاحتمال الاحازة كذا في الهداية وذ في جامع الفصول قولني في  
الاسترداد من الفضولي وعلى القول به يدفع الى رجل ليدفعه الى رب الدين فله ان يسترد له وكيل  
المدين ولان من يأسر التصرف لفرض ليس له ان ينقضه ما لم يقع الياس عن غرضه وكذا لو اقام  
الغريم البينة انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك لم يقبل ولا يصح كونه حتى الاسترداد ولو اراد  
استخلاصه على ذلك لا يستحق لان كل ذلك ينفي على دعوى صحته ولم توجد دلالة على ما عاين في نقض  
ما اوجبه الغائب ولو اقام الغريم البينة ان الطالب يجد الوكالة واخذ مني المال تقبل ولو ادعى  
الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه انه وكل الغائب و برهن تقبل وبرأ وان انكر حلفه  
فان نكل برئ وفي البرازية اقر بالدين وانكر الوكالة وطلب زاعم الوكالة تخلفه على عدم حلفه  
بكونه وكلاهما لا مام رجعه الله لا يخلفه وصاحبه يخلفه اه وفيها وان اراد الغريم ان يخلفه بالله  
ما وكلته له ذلك وان دفع من سكوت ليس له ان يخلف الدائن الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع  
عن تكذيب ليس له ان يخلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل ولو قيل ان يخلف  
الغريم في انجود والسكوت بالله ما يصح ان الدائن وكله وان حلف ثم الامروان نكل لا يرجع على  
الغريم اه قوله ولو قال اني وكيله بقض الوديعة فقد صدقه المودع لم يؤثر بالدفع اليه لانه اقرار  
بمال الغير بخلاف الدين فاذا لم يصدقه لا يؤثر بالادنى وفي كافي الحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل  
فقال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك ضمن المستودع رجع على القابض ان كان بعينه وان قال  
قبضه لك مني اوقال دفعته الى الذي وكلني وقد صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ فان كان  
كتبه بالوكالة اول صدقه ولم يكذب او صدقه وضمنه للمال كان له ان يضمنه اه ولو اراد  
استرداها بعد ما دفعها له لم يكمل ذلك لكونه ساعيا في نقض ما من من جهته ولو هلك الوديعة عنده  
بعد ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعه من وكيل المودع في زعمه ولو انت الوكيل  
انه وكيل في قبضها فدعي الامن دفعها الى الموكل اوالى الوكيل والقول له في برأته فله كذا في كافي  
الحاكم وفي القنينة واختلفه وفي الملقط او اقر بالقطعة لرجل هل يؤثر بالدفع اليه اه قوله وكذا لو



(قوله فانه اذا صدقه ذواليدلم ٢٠٢ يؤمر بالدفع له) قال في جامع الفصولين في بحث احكام الوكلاء وقرق بينه وبين الوكيل

ادعي الشراء وصدقه) أي شراء الودعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه مادام حيا كان اقرار ابيك الغزي ناهي من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه) أي أمر بالدفع اليه لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد اتفقنا على انه مال الوارث وأشار الى أن الدين كذلك لا يؤول في قولنا وتركها ميراثا أو وصية له لكان أولى لأن الموصي له منزل منزلة الوارث عند علمه ولا يضمن التلوم فهما لا احتمال أن يكون له وارث آخر وقد قدم المؤلف هذه المسائل في مسائل شتى من كتاب القضاء فكان تكرارها معني وإن اختلفا في الصورة فانه صورها هناك فيما اذا أقر ذواليد بانه وارث وهنا فيما اذا ادعى أنه وارث وصدقه ذواليد ولا فرق بينهما وقدعنا الكلام هناك فلا نعيد ما رجع اليه وقيد بالتصديق لانه لو أنكر موته أو قال لا أدري لا يؤمر بالتسليم اليه ما لم يتم البينة ولم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن صاحب اليد تخمها وقد بدعوى الارث مشرا الى الوصية فلا حتراز عن دعوى الا بصاء اليه فانه اذا صدقه ذواليدلم يؤمر بالدفع له اذا كان غنيا في بدلقر لانه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الودعة أو انصب بعد موته فلا يبيع كالأمر أن وكيله في حياته بقبضها وإن كان المال دينيا على المقر قبل قول محمد الأول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم العوي يانه في الشرح وقد علم من ذلك أن مودع الميت ومدينونه ليس لهما الدفع الى مدي الأيضاء ولو صدقاه الأيئة ولا يران بالدفع قبل ثبوت أنه وصي وأطلق في دفعه الى الوارث وهو مقدمهما اذا لم يكن على الميت دين مستغرق لما في جامع الفصولين في التركة من دفع المودع الودعة الى الوارث بل الأمر القاضي ضمن (خ) لو مستترقة ضمن وهذا اذا لم يؤتمن والاغلة والاخذوا الذين منهم لو ارثه ان يخاض من علية دين لبيت فله قبضه لو لم يكن الميت مدينونا وله وصي أو ولو مدينونا يخاض ولا يقبض وانما يقبض وصيه ولو أدى مدينون الى الوصي يبرأ أصلا ولو لأوصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة اه (قوله وكله قبض مال فادعي الغريم ان رب المال أخذه دفع المال اليه) لأن الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بمجرده دعواه فلا يؤخر الحق وقد جعلوا دعواه الأيضاء لرب الدين جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالكافة والا لما اشتغل بذلك كما اذا طالب منه الدائن فادعي الأيضاء فانه يكون أقرارا بالدين وكذا اذا أجاب المدي ثم ادعى الغلط في بعض المحبوس فانه لا يقبل فاجابه تسليم للمدود كما في دعوى منية المقتي أشار المؤلف الى أنه لا عين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء اللوكل والى ان الكلام عند غزير المدون عن اقامة البينة على الإيفاء اذ لو برهن عليه قبل ما دفعه من ان الوكيل قبض الدين وكيل بالمحسومة قسدا للوكيل قبض الدين لما في جامع الفصولين بعد كرملة الكتاب وكيلا حارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه عمل الاجرة وكله وبرهن توقف ولا يصححكم قبضه أرحم بحضر الغائب اه (قوله واتسع رب المال واستخلفه) ربا بفتح الجانب الغريم فلو كان رب المال ميتا قال في جامع الفصولين ادعى الميت وصيه ديناه على آخر فادعي الأيضاء حال حياته وانكره وصيه لا يحلف لما مر من عدم الغائبة ويدفع الدين الى الوصي فان قلت فيه فائدة وهي قصر يديه قلت أريد بالغائبة أن يكون تكوله كسكوله موكله وليس كذلك ولكن لا يخلو عن المناقشة لتحقق الغائبة في الجملة ولم يكف هذا القدر في جواز الخلف

يوجهن أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي فلو قضى بدفعه يكون اقراره مؤثما الى اسقاط حق الغير وهو برهنة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والشأن انه لو قضى له بدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال بخلاف ادعى الشراء وصدقه ولو ادعى ان للمودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه فان وكله قبض ماله فادعي الغريم ان رب المال أخذه دفع المال واتسع رب المال واستخلفه

الوكيل اه (قوله أشار المؤلف الى انه لا عين على الوكيل الخ) قال في جامع الفصولين اذ لو أقر لم يجز على موكله لانه على الغير وكذا لا طالب البرهنة بنته بالقبض غيرها وقال انني ينكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها ولم يسق لها حق القبض صدق الاب لتحمكه بالاصل والزوج يدعي العارض v والزوج ينكر ولا يحلف الاب انه لا يعلم

بدخوله اذ لو أقر به لم يجز عليها المار اه (قوله فلو كان رب المال ميتا الخ) قال الرمي مسئلة جامع او الفصولين فامر على دعوى الوصي ولم يذكر الدعوى على ورثته ولا شفى تخلفهم على نفي العلم تأمل (قوله لما مر من عدم الغائبة)

أي حرفي كلاهما جامع للفصولين حيث قال قبل هذا الذلوا قري لم يحجز على موكله لانه على الغير كما قدمناه (قوله ولم يذ كركم ما اذا انكل الطالب عن العين الخ) قال الرمي ولم يذ كركه الشارح في هذه المسئلة ما اذا ٢٠٢

برجع فيه الى المسئلة  
دعوى الو كالة من  
الغائب فأخذ الغريم  
المال من الوكيل ان كان  
قائما وبضمنه ان  
استهلكه واذا هلك لا  
رجوع له عليه الا اذا ضمنه  
أخذ من قوله ان دعواه  
الايفاء اقرار بالدين  
وان وكله بعيب في أمة

وادعى البائع رضا المشتري  
لم ترد عليه حتى يصف  
المشتري ومن دفع الى  
رجل عشرة ينفعها على  
أهله فانفق عليهم عشرة  
من عشرة والعشرة عشرة

وبالوكالة تامل وراجع  
المتقول فاني لم ارجع  
بذلك والله تعالى أعلم  
هنا وبقرين من هذا  
الجواب ما ذكره الاصحاب  
في تطيل المسئلة بقولهم  
وهذا لانه لو لم يكن محققا  
عنده في طلب الدين  
ما اشتغل بذلك فصار كما  
اذا طلب منه الدائن فقال  
أوفيتك فانه يكون اقرارا  
ولم يثبت الايفاء بمجرد  
دعواه فهو مراد دفع الم  
كما لو اقر مالو كالة صريحا  
تأمل (قوله والفرق ان  
التدراك الخ) أي الفرق

اه واجبت عنه في المحاشية بان قصر يده مرتبة على نكوله وانه معتبر ونكوله لم يعتبر لانه لو اقر  
صريحاً بانه استوفى لم يعتبر فلا فائدة أصلاً ولو قال المؤلف فادعى الغريم ما يسقط حق موكله لكان  
أولى لشعوره ما اذا ادعى ابرام الموكل وشعوره ما في جامع الفصولين ادعى ارضاً وكالة انه ملك موكلي  
قبرهن فقال ذلوا المدايه ملكي وموكلي اقر به فلو لم يكن له بينة فله ان يصف الموكل لا وكيله فوكله  
لو فاضاً فله فاضاً أن يحكم به لوكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقر به بقي المحكم على حاله ولو نكل  
بطل المحكم اه ولم يذ كركم ما اذا انكل الطالب عن العين وحكم ما اذا برهن المدعيون على الايفاء  
وفي جامع الفصولين وان نكل عن العين زانه المال دون الوكيل فان كان المال عنده الوكيل فلا  
مدخل له عليه انما هذا مال الطالب الأول ولو قامت البينة على القضاء بان شاء اخذ به الموكل وان  
شاء اخذ المال من الوكيل ان كان قائماً ما ان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل او هلك معنى والقول قوله  
مع بعينه وان قال امرني فدفعته الى وكيله له أو غيرهم له أو وهبه لي أو قدي من حق كان لي عليه لم  
يصديق وضغن المال اه (قوله وان وكله بعيب في أمة وادعى البائع رضا المشتري لم يرد عليه حتى  
يصف المشتري) والفرق ان التدراك يمكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند  
نكوله وفي الثانية غير ممكن لان القضاء بالبيع ماض على الصحة وان ظهر الخطأ عند أي صفقة كما  
هو مذهبه ولا يختلف المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يقبل ما عندهما والواجب أن يقبل الجواب  
على هذا في الفصلين ولا يؤخر لان التدراك يمكن عندهما بطلان القضاء وقيل الأصح عند أي  
يوسف ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر بالنظر حتى يحلف المشتري لو كان حاضراً من غير دعوى  
البائع فلوردها الوكيل على البائع بالبيع في مثله الكسب فحضر الموكل وصدق على الرضا كانت  
له لا البائع عند الكل على الأصح لان القضاء لم يكن عن دليل موجب للقضاء وانما كان مجهول  
بالدليل المستفاد لرد وهو الرضا ثم ظهر الدليل بخلافه فلا ينفذ باطناً كذا في النهاية (قوله ومن دفع  
الى رجل عشرة ينفعها على أهله فانفق عليهم عشرة من عشرة والعشرة بالعشرة) لان الوكيل بالانفاق  
وكيل بالشراء وحكمه كذلك وقيل هذا استحسان والقياس لا يصير مبرها وقيل القياس  
والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فيضمن الشراء فلا يذع له منه ونظائر  
كلامه انه انفق دراهمه مع بقادهم الموكل وله ان قال في النهاية فهذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة  
وقت الانفاق وكان يضيف العقد اليها أو يطلق أما اذا كانت مستهلكة أو أضاف العقد الى عشرة  
نفسه يصير مشترياً فغيره مبرها بالانفاق لان الدرهم تتعين في الوكالة اه والاهل ليس بعقد  
استرازي لانه لا فرق بين الوكيل بالانفاق في البيت والوكيل بالانفاق في البناء كما في الخلاصة  
والوكيل بالانفاق ليس استرازياً بضالان الوكيل بقضاء الدين كذلك وفي الخلاصة الوكيل يبيع  
الدين اذا أسك الدين أو باع ديناره لايصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما يربيه ثم أنفق  
الدرهم بعد ما سأل الى لا تشره نقد البائع غير ما حاز ولو اشترى ديناً غير ما ثم نقد دينه الموكل  
والشراء للوكيل وحين للوكل دينه لتعدي اه ولو قال المصنف والوكيل بالانفاق أو القضاء

بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامتة على البائع وبين التي قبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل (قوله فلوردها الوكيل على البائع  
بالبيع الخ) قال بعض الفضلاء منافي لما تقدم من ان القاضي لا يقضي بالرد اللهم الا ان قال معناه لا يقضي له ذلك فلو فصل كان  
القضاء وقوفاً فان حضر المشتري وكتب البائع قضي القاضي على الصحة وان صدقه استرد ما تامل (قوله فلا ينفذ باطناً) اعتراض

بأنه اذا لم ينقض القضاء هنا عند أي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المثلثين ﴿باب عزل الوكيل﴾  
 (قوله فكان للوكيل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل) قال الرمي أطلقه فتشمل ما لو كلفه بشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته  
 أو أبدا كما هو ظاهر فقد مر في ٢٠٤ الاسعاف ان منصوب الواقف كالوكيل عنه فيملك عزله متى شاء وان شرط انه لا يعزل

والله تعالى أعلم (قوله) وأالشراء أو التصديق اذا امسك المدفوع الموقوف من ماله حال قيامه لا يكون مترطاً اذا لم يصف  
 إلى غيره لكان أولى وأما مسألة التصديق في القنية اعطاء درهم لتصدق بها عن زكاة فتصدق  
 المأمور بدراهم نفسه بجزئه اذا تصديق بها على نية الرجوع كالقيم والوصي وقيلنا بقيام  
 المدفوع لما في البرازية أنفق الوكيل بالشراء الدرهم على نفسه ثم اشترى ما لم يرضه من عنده  
 بدراهم فاشترى للوكيل لئلا تحرق المختار له ثم قال وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه  
 فانقضى وتصدق بالف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بالف من عنده جاز  
 احتسائنا وفي المتن في أمره أن يقبض من مديونه ألفاوي تصديق فتصدق بالف ليرجع على  
 المدينين جاز احتسائنا اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين تقدم من ماله ثمن شيء  
 شراء لولده ونوى الرجوع رجوع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا أو طعاما واشهده أنه يرجع فله  
 ان يرجع لولده مال ولا فلاح وجوبهما عليه حتى تذوقا أو شيئا لم يرجع وان لم يكن له مال  
 لو اشهدوا لا ولو أنفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو متوقع الا أن يشهده أنه قرض  
 عليه أو أنه يرجع اه والله سبحانه وتعالى أعلم

لا نهوان لم يلقه ضررا خ  
 قال الرمي جواب عن  
 سؤال مقدر تقديره كان  
 ينفق عدم اشتراط علم  
 الوكيل فبما عدم  
 رجوع الحقوقي فيما  
 السه فاجاب عنه بقوله  
 لأنه انما هو ساقى قريبا  
 وعلى هذا قال بعضهم  
 اذا وكل الزوج وكلف في  
 طلاق زوجته ما يتسبها

#### ﴿باب عزل الوكيل﴾

#### ﴿باب عزل الوكيل﴾

قد علم انهم من العقود الغير اللازمة لهذا لا يدخلها خبرا بشرط ولا يصح الحكم بها بقصد او انما  
 يصح الحكم بها ضمن الدعوى على الغير كافي جامع الفصولين فكان للوكيل العزل متى شاء بشرط  
 علم الوكيل ولو كان وكيل بالانكاح والطلاق لا نهوان لم يلقه الضرر بصيرته كمن باشرها فيكون  
 غروا وبقيت عزله بانها نفقة به أو بكتائبه كتماناً بعزله أو بأرساله رسولا عدلا أو غير مهتل حرا  
 أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الموكل ارسلني اليك لا بملك عزله عن الوكالة فلو اشهد  
 على العزل حال غيبة الوكيل لم ينزل ولو أخبره فضولي فقد تقدم أنه لا بد عنده من أحسن طري  
 الشهادة اما العبد أو العدة ولها أخوات في مسائل شتى من كتاب القضاء وهي غير لازمة من  
 المحامين فلو وكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل كافي عزل الموكل والوكيل بقبض الدين لا بصحرة  
 المدين له عزله وان خصصه ولا مالم يعلم به للمدين فلو دفع المدين دينه إلى هذا الوكيل قبل عمله  
 بعزله يبرأ وعزل العدل بضره المرفوع لا يصح مالم يرض به المرتن هذا بالقياس الطالب أمالو  
 بالقياس القاضي حال غيبة الطالب يصح بضره القاضي وبضره الطالب أيضا وقول الوكيل بعد  
 القبول بمحض الموكل ألفت فوكيلي أو أبا نري من الوكالة لا يخرج منه عبثا وجود الموكل بقوله لم  
 أو كلك لا يكون عزلا كافي الشرح إلا أن يقول والله لا أو كلك بشئ فتعذر عرفت تعاونك فبعض كافي  
 الخلاصة البرزوية ثم سطر على الوكالة لزوم في مسائل ولذا قال في المجمع وعكس الموكل عزله مالم  
 يتعلق بها حق التفسير اه فبها الوكالة تباع الرهن سواء كانت مشروطة في الرهن أو بصدده على

ثم غاب يعني الوكيل لا يملك  
 عزله وليس بشئ بل له  
 عزله في الصحيح لان المرأة  
 لاحق لها في الطلاق  
 ومنه في الزبلي (قوله)  
 ولها أخوات في مسائل  
 شتى وهي اخبار السيد  
 بحنانية عبده والشفيع  
 والبر والمسلم الذي لم  
 بها في السنة (قوله وجود  
 الموكل الخ) قال في المنع  
 بعد نقل ما ذكره  
 الشارح الزبلي لكن  
 ذكر الشارح المذكور  
 في كتاب الوصايا ان وجود  
 التوكيل يكون عزلا  
 وذكر في مسائل شتى

بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفخ بالحدود اذا وافقه صاحبها بالترك الا النكاح فينبغي حل ما في الوصايا الاصح  
 على ما اذا وافقه الوكيل على ترك وكالة والله تعالى أعلم اه قال أبو السعود ورايت بخط السيد الحموي عن الزواجحة تصح ان  
 لا يجوز يكون وجوها قال وعليه الفتوى بعد ان حكى اختلاف الرواية فيها اذا جحد الوصاية هل يكون رجوعا أم لا اه وفي شرح

القهستاني ويدخل فيه يعني في العزل جود الوكيل كانه كان جود معه الكساح فصح في رواية لم ينزل بالمحود (قوله وعلى هذا قالوا) لو قال الموكل للوكيل اني قال في البرازية واذا اراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية كتب بعزله قبل يقول عزلك كلما وكلتك وانه لا يصح لان فيه تعلق العزل بالشرا حيث قال ان مرت ووكلي فانت معزول لان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار شمس الانجاء ان يقول عزلك عن الوكالات كلها او عزلتك عن ٢٠٠ ذلك كله وانه ايضا ممكن لان الاجراح قبل الدخول في ذلك الشيء

قبل الدخول في ذلك الشيء  
لا يتصور والعزل الاجراج  
والمعلقة غير نازلة فلا  
يتصور والاجراج قال  
القصه ابو جعفر والامام  
طهير الدين يقول رجعت  
عن المعلقة وعزلتك عن  
المنفعة ولا يقسم العزل  
عن المنفعة على الرجوع  
عن المعلقة لانه اذا قسم  
العزل عن المنفعة تعجز  
وتبطل الوكالة بالعزل  
ان علم به

الامم فتلزم كالمزج ومنها الوكالة بالخصوصة بالنقاس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما حاق  
شبهه ليعتقد على انه يمكن من اثبات حقه في شاء فلو جاز عزله لتشر به الطالب عند اختفاء  
المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت الوكالة من غير النقاس الطالب او كانت من  
جهةه لتسكنه من الخصوصية مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني  
اذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله او يباشر  
الخصوصية بنفسه وله ان يتركها بالوكالة وعلى هذا قال بعضهم اذا وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته  
بالتحسينا ثم طالب بالوكالة عزله وليس بشيء بل عزله في الصحيح لان المراجعة لاحق لها في الطلاق وعلى  
هذا قال الوفا والموكل للوكيل كلما عزلتك فانت وكلي لا يملك عزله وسبقي في آخر الكتاب في  
مسائل شتى انه يقول له رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنفردة وهو الصحيح كما في  
الشرح وبه يعني كما في الخلاصة وفي العمدة لو قال الموكل كلما عزلتك عن الوكالة فانت وكلي فله  
ان يعزله منها بمحض منعه ما خلا الطلاق والعناق لانهما مما يتعلقان بالشرا ولا يخارعهما بعزله  
اليمين ولا رجوع عن اليمين اه وفي الخلاصة المختار انه يملك عزله بمحض منعه في الطلاق والعناق  
والتوكيل بسؤال المحسم اه وفي منية الفتى قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها اه وهذا ان  
شاء الله تعالى وهو المعتمد وفي الفتاوى الصغرى قال اسنادنا اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم  
قوله رجعت عن الوكالة المعلقة ثم يقول وعزلتك عن الوكالة المنفردة كذا ذكره القصة ابو جعفر  
طريق العزل لانه اذا قدم العزل عن المنفعة فانه تعجز وكالة اخرى من الوكالات المعلقة فلا ينزل  
بعد ذلك عنها بقوله ورجعت عن الوكالة المعلقة لانه حين قال ذلك كانت تلك وكالة متعيزة وانما  
صار والى ما ذكر من تخصيص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف أبي يوسف فان  
الاخراج عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح اه ثم اعلم انه لو قال كلما وكلتك فانت معزول  
لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعلقه بالشروط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصغيرة  
فاذا وكله لم ينزل (قوله) وتبطل الوكالة بالعزل اذا علم به الوكيل ولو قال كما في الجمع لكان أولى  
كاقسمناه واطلق في الوكالة فتعمل المتعيزة والمعلقة فملك عزله عن المعلقة قبل وجود الشرط وعليه  
الفتوى وفي الصغرى وبه يعني وفي القصة لو قال الوكيل عزلتك عن موكلتي وهو غائب وكتبه المدعي  
لا يقبل قوله وفي شهادات العنايق سنة العزل أولى من سنة البيع من الوكيل وكذا الطلاق  
والعناق واذا شهدوا ببيع الوكيل يجب أن يسألهم القاضي عن بيعه قبل العزل او بعد فان ماتوا  
او غابوا قضى بشهادتهم اه ولو قال المؤلف اذا لم يعلم بها فلا يشترط علمه بل كان أولى بساق  
البرازية اذا وكله لم يعلم بها فله عزله وان لم يعلم به وقيد بالوكيل لان عزل الرسول يصح بلا علمه وقدمنا

وكالة أخرى من المعلقة  
فلا ينعزل بعدها  
بالرجوع عن المعلقة  
(قوله) وهذا ان شاء الله  
هو المعتمد قال بعض  
الفضلاء أي في غير  
التوكيل بسؤال المحسم  
اه وبإعادة البرازية  
مناوكة غير جائز الرجوع  
ثم اراد الرجوع قال  
بعض المشايخ ليس له ان  
يعزله في الطلاق والعناق  
كالوفا لرجل جات  
امرأته في البك يطلوها  
منى شاء او قال جلت

عنى عسدى في يدك بعقمة شىء او قال اعتق عسدى اذا شئت او طلق امرأتى ان شئت لاعتك الرجوع لان  
وان في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا العزل في كل الفصول ليس بغير رواية مسطورة (قوله ولو قال  
كما في الجمع لكان أولى كاقسمناه) أي في القصة السابقة حيث قال ولذا قال في الجمع وملك الموكل عزله ما لم يتعلق بها  
حق الغير اه هكذا يابض بالاصل

(قوله ولو قال للأولاد الميراث لم يرهم بالإنج) فيه نظر فإنه قس على أن يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون بيعه جائزة للوكالة بخلاف الوصي وحينئذ فعزله قبل عمله ليس عزلا حقيقة تامل (قوله وان لا يرهما كمالج) ان شرطية ولا باقية وهو مقابل قوله بامر القاضي (قوله بان يارمه بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه) هذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي القهستاني عن الجواهر ولو روى الدائن بدين ٢٠٠ مؤجل يبيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله (قول المصنف وموت أحدهما

النج) قال في السقوية  
ذكر موت الوكيل وقع  
في الهداية والكافي ايضا  
لكن كون الموت مستظلا  
لتصرف الوكيل ظاهر  
فلا تائدة له الادفع توهم  
جواب الارث وان كان  
وموت أحدهما وحذونه  
مطبعا ومحوقه مرتدا

في غاية البعد (قوله  
وبهذا علم ان الوكالة  
تتطل ببقاء الموكل النج)  
ورده القدسي بان ظاهر  
ما في الخمس انه انما  
دفع المال لمخفله  
وحينئذ فلا يدل على ما  
استنبطه فلان ان  
يقول لودفعه ليعمر منه  
كان له ذلك وانما امتنع  
لعدم اذنه كذا في حاشية  
أبي السعود عن الحموي  
أقول كيف يصح قوله  
كان له ذلك مع التعليل  
بانه له قدمات وليس  
هذا وصية ثم لا يخفى ان  
أمره بتعمر الدار لا يخلو  
امان ان يكون من هذا المال  
للمفوض أو من مال آخر دفعه

انه يستثنى من صحة عزله الوكيل يبيع الرهن وبالحصومة بالقاس الطالب عند غيبة الموكل وفيما  
اذا قال كذا عزله فانت وكلي على قول ضعف ويستثنى ما اذا وكل وكيل البيع موكله بالثمن من  
المشتري بامر القاضي فانه لا يملك اخراجه عن ثأوان لا يرهما كمالج كعزله كذا في البرازية وما في المحيط  
وكله يبيع عين له عزله الا ان يتعلق به حق الوكيل بان يارمه بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه اه  
فلا تستثنى خمسة ثم اعلم ان الوكالة انما يتوقف على ان يملك العزل اذا لم ينته الا فرما بلغ نهايته ان عزل  
بالعزل كالأوكله بقبض الدين قبضه أو بالنكاح فزوجه فانه يعزل كافي البرازية (قوله وموت  
أحدهما وحذونه طبعا ومحوقه مرتدا) أي تبطل بهذه الاشياء لان التوكيل تصرف غير لازم  
فيكون له واما حكم ابتداءه فلا يمدن قيام الامر وقد تبطل بهذه القوارض وفي الغيبة بلغ المقتضع  
موت المبيع وهو الرقيق وقد اشترى رققا بجمال البضاعة ليس له ان ينفق على الرقيق من  
بقية مال البضاعة الا بامر القاضي اه وفي الخمس من باب المفقود دخل غاب وجعل دارا له في يد  
رجل ليعمره فادفع اليه مالا لمخفله ثم فقد ادفعه فله ان يحفظ وليس له ان يصمر الدار الا باذن  
الحاكم لانه له قدمات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود حتى يحكم بموته اه وبهذا علم ان الوكالة  
تتطل ببقاء الموكل في حق التصرف لا المحفظ وظاهر اصطلاح المؤلف رحمه الله تعالى ان كل وكالة  
تتطل بعوت الموكل وحذونه وليس كذلك في البرازية قوله لم يعزل بموت الموكل وموته مقيد  
بالموضع الذي يملك الموكل عزله وكيله فاما في الرهن ما اذا وكل الراهن العبد أو الميراث يبيع الرهن  
عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر بالبيد لا يعزل وان مات الموكل أو جن أو الوكيل بالحصومة  
بالقاس الخمص يعزل بموت الموكل وموته والوكيل بالطلاق يعزل بعوت الموكل استحسانا لا قياسا  
اه وعلى هذا يفرق في الوكالة اللازمة بين وكالة وكالة فالوكالة يبيع الرهن لا تبطل بالعزل  
حقيقا أو حكميا ولا بالخروج عن الاهلية بالتجنون الرد وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالمحقيق  
وتبطل بالحكمي والخروج عن الاهلية وقيد بالمطبق لان قليله بعزله لا انما وحده رهنه أبي  
يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لسقوط الصلوات الخمس فصار كاليت  
وقدره محمد بن محمد كامل لسقوط جميع العبادات به فقدره احتياطا وهو الصحيح كاذكره الشارح  
والمطبق بكسر الباء أي الدائم والنجي المطبق هي التي لا تارق لسلاوتها كذا في النهاية والبناءة  
وزان في البناءة وقيل مستوعبان قولهم أطلق الضم اذا استوعب وفي المصباح أطبقت عليه النجي  
فهي مطبقة الكسر على الباب وأطبق عليه بالتجنون فهو مطبق ايضا والعامة تنقض الباء على معنى  
أطبق الله تعالى عليه النجي والتجنون أدامهما كما يقال أجه الله وأجسه أي أصابه بهما وعلى هذا

له أو من مال المأمور وعلى كل فقوله ليس له أن يصمر الدار انما يدل على عزله في التصرف دون المحفظ ثبت ما قاله فالاصل  
المؤلف فتأمله متصفا (قوله وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالمحقيق النج) مردعه الوكيل بالامر بالبيد كادفعه آخا والوكيل  
يبيع البوا كاسد كره آخر الموقلة (قوله وهو الصحيح كاذكره الشارح) لكن في التبريد لالة عن الضرر من مقتدر شهره  
بفتي وكذا في القهستاني والباقي وجهه فاضمان في فصل فيما يقتضي بالجهت قول أي خفيقون عليه القوي فله عطف كذا  
في الدر المختار (قوله ويكون الفعل مما استعمل لازما ومتعديا) كذا في النسخ ولعله أو يكون بلودون الاول لانه اذا كان مما

استعمل لازما ومتعدا بالاحتياج الى دعوى حذى الصلة تخلفا فان ما حذف عنه الصلة يكون متعددا وما ذكر فيه يكون لازما فتعين ما قلناه من (قوله وفي ايضاح الاصلاح والرد بطريقه ثبوته بحكم الحاكم) قال في المحواشي يعقوبية قوله ولما حذف ان الحرب مرتدا عند ادنى حنيفة رحمه الله وعندهما بطل لو حكم بطريقه وقد عرف السر كذا في الهداية وهما كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب السر ان المرتد اذا لم يحق بدار الحرب بشكوك تصرفاته موقوفة عند ادنى حنيفة رحمه الله فان عاد مسلما صار كان لم يزل مسلما ويصح تصرفاته وان مات او حكم بطريقه استقر كفره فتبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة الا ان يوت او يصح بطريقه والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه لحكمهم بها بمجرد الحاق عند ادنى حنيفة رحمه الله كالا يعني الهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد لا يعني فليتام وقال في الهداية وتبطل الوكالة بـ ٢٠٧ للول أو حوته حونا مطلقا ولما حقه

بدار الحرب مرتدا ثم قال بعده وان كان الموكل امرأة فارتدت فلا يكيل على وكالته حتى يموت أو تلحق بدار الحرب لان ردها لا تؤثر في عقودها على ما عرف ويعلم من هذا ان الرجل الموكل اذا ارتدت تبطل وكالته

و بافتراق الشريكين بمجرد الارتداد بدون التفوق فنحن ان يقول في قوله السابق واريد بدل قوله ولما حقه بدار الحرب كالا يعني اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان لم يكيل بدار الحرب مرتدا انه لا ينسزل عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يقض القاضي بطريقه اه وهذا كآثر مؤيد لما

فلا يصل مطبق عليه فحذفت ايضا تخلفا ويكون الفعل بما استعمل لازما ومتعدا اه وقد لحق المرتد لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فان اسلم فنعوان قتل او لم يحق بدار الحرب بطلت الوكالة اما عندهما تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت او يقتل على رده او يصح بطريقه وفي ايضاح الاصلاح والرد بطريقه ثبوته بحكم الحاكم اه ولا تبطل وكالة المرأة بازترادها ما لم تلحق بدار الحرب وبحكم الحاكم كذا ويجوز تركها بعد ارتدادها ايضا لانها تبقى بعد الرد مالكة للتصرف بنفسها ففصلها وكذا لو ابطت بالعاق من أحدهما لا تعود يعود مسلما على المذهب الظاهر وكذا كان او وكلا لمقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا يعود وكالته ثم اعلم ان الوكالة تبطل بموت الموكل الا في بيع الوفاء قال في جامع الفصولين باعه جائزا وكالة ثم مات موكله لا ينسزل عوته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا (قوله وافتراق الشريكين) أي تبطل بافتراقهما وان لم يسل الوكيل لانه عزل حكمي والعزل الحكمي لا يشترط فيه العلم اطلعة ففعل ما اذا افتراق سلطان الشركة له سلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء فتبطل الوكالة الضمنية وما اذا واكل الشريكان أو أحدهما وكيلا للتصرف في المال فلو افتراقه انزل هذه الوكيل في حق غير الموكل منهما اذ لم يصحرا بالاذن في التوكيل وذكر الحاكم في الكافي اذا واكل أحد المتعاضدين وكلا ثم تفرقا فاقضى المال وأشهدا أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما واكل به وهو مسلم أولا يسل جاز ذلك عليهما جميعا وكذا لو كان وكلا جميعا لان وكالة أحدهما جائزة على الآخر وليس تفرقهما نقضا لوكالة لان أثر انقضاء لا يظهر في توابع عقود مباشرها أحدهما قبل ذلك واذا واكل أحدهما يكيل البائع وكلا يبيع حتى من شركتهما جاز ذلك عليه وعلى صاحبه استحسانا واذا واكله يبيع أو شراء أو اعادة وتقاضي دين ثم أخرج الشريك الآخر من الوكالة فانه يخرج عنها الا في تقاضي الدين فان كان الموكل هو الذي أدانته فخرج هذا اياه باطل وان كان الموكل لم يدينه لم يخرج فلهذا في تقاضيه الشريك

بجسه المحض ثم اعلم ان المذكور في السر ان تصرفات المرتد كالما يعقوبية وضموه ام موقوفة عند الامان اسلم فنقضت وان هلك او لم يحق بدار الحرب وحكمه بطلت واجازها ما قلنا وهذا كآثر ليس خاصا بما اذا لم يحق بل الحكم اعم فتأمل (قوله واذا بطلت بالعاق من أحدهما الخ) قال في المحواشي يعقوبية واعلم ان الوكيل ان عاد مسلما بعد حق بدار الحرب مرتدا والقضاء به تعود الوكيل كالعند محمد رحمه الله ولا تعود عند أبي يوسف ولو عاد الموكل مسلما بعد الحقوق والقضاء به لا تعود الوكيل كالعند محمد رحمه الله وعن محمد انه تعود كذا قال في الوكيل والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد سئل برده والقضاء بطريقه في حق الوكيل على معنى قائم به هو الالة ولم يزل بالقضاء بطريقه كذا ذكر في الهداية وبشرحوها عند ادنى حنيفة رحمه الله ينبغي ان تعود الوكيل كالعند محمد رحمه الله بغير الحقوق بدون القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسلما بعد كالا يعني فليتامصل اه (قوله الا في بيع الوفاء) قال العلامة القسبي وهو ظاهر لارتباط حق البائع اه والاولى ان يقول لعل في المشتري

أه قوله وعجز موكله لو مكاتبه وجره لو ما دونها) لماذا كذا أن قيام الوكالة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالمحر والجزء على أولي علم أطلقه وهو مقيد بما إذا كان وكيل في العقود والمصوبات وأما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه فلا ينزل بهما لانهما وجبان المحر من إنشاء التصرف لا عن قضاء الدين واقتضائه فكذلك لا يجوز عزل وكيله وكذا الوكيل بقضاء الدين بغيره وجره وكافي كافي المحاكم ولا تعود الوكالة بكتابه موكله وادته وقد حصر المؤلف عزل وكيله ما بهما وبهزل الموكل أخذنا من مجموع بطلانها بعزل الموكل فإما إذا كان الولي أو عزل وكيل العبد المأذون له لم ينزل لأنه كالمحر الخاص ولو أعتق العبد بعد ما وكله سيده أو أطلقها فلا يابعد ما وكله لم ينزل لأن باع الصنفان رضي المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وإن لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في كافي المحاكم وهو يقتضي أن وكيل عبد الغرم موقوف على رضا السيد وقد سبق إطلاق جواز له لانه لا عهد عليه في ذلك إلا أن يقال إنهم ياب استخدام عبد الغير وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقت ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت بأنه ينزل أخذنا من قولهم هنا يشترط لادوامها ما يشترط لامتثالها والله أعلم (قوله وتصرفه بنفسه) أي يبطل بتصرف الموكل فيما وكل فيه لا قضاء الحاجة أطلقه وهو مقيد بتصرف بغير الوكيل عن التصرف معه كالموكل ما عتاق عبده أو بكتابه فاعتقه أو كاتبه الموكل بنفسه أو تزويج امرأة أو شراء شيء ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها الزوج ثلثا أو واحدة فانقضت عتقها أو بالجمع فغالبها بنفسه وأما ما لا يجوز عنه فلا تبطل به كالوطاقتها واحدة والعدة لم تجز له بموته ولو وكله بطلاقها فغالبها الزوج وقع طلاق الوكيل في عتقها ولو وكل بالبيع فباعه الموكل ثم رد عليه بغيره فصح ما لو وكيل على وكالته وان رد بها لا يكون فصلا لتعود الوكالة كالموكله في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع ثم رهنه الموكل أو أجرة فملكه فهو وكيله وكانت في ظاهر الرواية ولو وكله أن يزوج داره ثم أجرها الموكل بنفسه ثم انقضت الاجارة يعود له وكالته كذا في القنية وفي البرازية ولو وكله ببيع داره ثم بنى فيها فهو رجع عنها عند الامام ومحمد لأن التخصيص والوصية بمنزلة الوكالة وكذا الوكيل ببيع أرضه ثم غرس فيها بغير خلاف ما إذا وكله ببيع أرض وزرع فبيع الوكيل الأرض دون الزرع لأن البناء والغرس بقصد بهما القرار بالزرع أمره شراء دار وهي أرض ببناء فبنى فيها ليس له أن يشتريها بعد ولو كانت مبنية فزاد فيها ما طأ أو حصصها له البيع وكه ببيع وصيفة وهي شاة فصارت غنمًا فالوكالة على حالها بغير خلاف ما إذا أمره بشراء سويق فلبس أو سم ففصره فصارت غنمًا تبطل الوكالة في البيع لا أه وفي وصايا الخماصة ولو قال أو صيت بهذه الكفرى الذى فى تخلى فصار يرأ قبل موت الموصى بطلت الوصية ولو قال أو صيت بهذا الرب الذى فى تخلى فصار يرأ قبل موت الموصى فى القياس تبطل الوصية ولا تبطل استحقاقا ولو قال أو صيت بهذا الغلان فصار يرأ قبل موت الموصى بطلت الوصية قياسا واستحقاقا ولو قال أو صيت بزعى هذا الغلان وهو بقل فصار خطا وشعرأ قبل موت الموصى بطلت الوصية وفى الوكالة إذا تم فى هذا كله بطلت الوكالة وفى البيع بشرط الخيار إذا تغير فى أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار أه وفى البساتين إذا باع للوكيل ما وكل بيبعه ولم يعلم الوكيل قبضه وقبض الثمن فهلك فى يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل رجع الوكيل على الموكل وكذا

وعجز موكله لو مكاتبه  
وجره لو ما دونها وتصرفه  
بنفسه

قال بعض الفضلاء أى  
لأنه رهن فى العتق على  
ما عليه العمل اليوم  
فالمشتري مبرم (قوله  
عزل وكيلهما بهما) أى  
المحر والجزء (قوله لا  
أن يقال الخ) إذا كان  
من باب الاستخدام لعبد  
الغير يتوقف على رضا  
سيده لأنه لا عكس منافعه  
تأمل (قوله لأن التخصيص)  
هكذا فى أغلب النسخ  
وفى نسخة لا التخصيص  
بلا النافسة وقوله  
والوصية مبتدأ خبره  
ما بعده

هي إضافة الشيء إلى نفسه  
حالة المنازعة

### كتاب الدعوى

(قوله فخرج منه دعوى

إبقاء الدين والأبرار منه)

قال بعض الفضلاء رده

العلامة المقدسي بأن هذا

أما يكون من جانب

المدعى عليه لدفع الدعوى

أي فليس بدعوى أو أيضا

إذا علم أن الدين تفتى

بأمثاله فلا ينفى دعوى

دين والأبرار بدعوى

تملك معنى (قوله ولم

أرحم التحصيل عادة الخ)

قال العلامة ابن الغرس

في الفواكه البدرية

ومن شروط صحة الدعوى

أن يكون المدعى به مما

يتمثل الثبوت بأن لا

يكون مستحيلا عقلا أو

عادة فإن الدعوى والحال

مأذكرة ظاهرة للكنب في

المستحيل العادي يقبضه

الكذب في التحصيل

العقلى مثال الدعوى

بالمستحيل العادي دعوى

من هو معترف بالفقر

والحاجة وهو أن يأخذ

أثر كاذب من الأغناء على

أثره مائة ألف

دينار ذهبا قدما دفعة

واحدة وأنه تصرف فيها

بنفسه وبطال به برد

بذلها فخل هذه الدعوى

لودبر أو أعتقه أو أعتق أو كان حلالا لصلاته صادف مفرورا من جهة ولومات الموكل أو جرح لا يرجع  
للمعلم الفروور والكيل يقبض الدين وقبضه وهلك في يده بسلاما ووجه الموكل للدين ولم يعلم الوكيل  
لم يقبض وتمامه فيه اه والله أعلم

### كتاب الدعوى

مناسبتها ظاهرة لأن الوكيل بالمخصوصة وغيره يحتاج إليها والكلام فيها في مواضع الأول في معناها  
لغة ففي المصباح ادعيته طلبته لتعني والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا أي قوله والدعوة المصرة  
وبعض العرب يؤنثنها بالالف فيقول الدعوى وقد يتضمن الادعاء معنى الاختيار فتدخل الباء جوازا  
فيقال فلان يدعى بكرم فعليه أي يخبر بذلك عن نفسه وجعل الدعوى الدعوى بكسر الواو وفتحها  
وبعضهم قال الغنى أو لى وبعضهم الكسر أو لى ومنهم من سوى بينهما ومثله التوى والفتاوى  
وتعامه فيه وفي القاموس ادعى بصيغة أزم له حقا أو باطلا والاسم الدعوة والدعوة وكسر  
والدعوة التحلف والدعاء إلى الطعام وبضم كالدعاء وبالكسر الادعاء في النسب اه وفي الكافي  
يقال ادعى زيد على عمر وما لا فر بما المدعى وعمر والمدعى عليه والنسب المدعى والمدعى به خطأ  
والمصدرا لادعاء افتعال من دعا والدعوى على فعل اسم منه والفتح للتانيث فلا تتون يقال دعوى  
بالحلة وصحة وجهها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى والدعوى في الحرب أن يقول الناس  
بالفلان أو ما قول تعالى دعواهم فيها سبحانه اللهم فعنها الدعاء وحقيقته في جميع المواضع أن  
تدعوا إلى نفسك أو لغيرك والدعوة الفتح المدعى وهي المادية وبالكسر في النسب والمدعى من  
يقصد استحباب الحق على نفسه ولا جهة اه الثاني في معناها شرعا وهو ما أضافه المؤلف بقوله (هي  
إضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة) فخرج الإضافة حالة المسألة فإنها دعوى لفتاوى لشرعا ونظيره ما في  
البرازية عين في بدرجل يقول هولدي في وليس هناك منازع لا يصح نفسه فلو ادعاه بعد ذلك  
لنفسه صح وإن كان قيمة منازع فهو أقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصح وعلى رواية  
الأصل لا يكون أقرار بالملك اه والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الأعيان والديون  
فخرج عنه دعوى إبقاء الدين وإدبراه منته الثالث في ركنها في البداية ثمة قوله في عليه كذا أو قبضته  
أو أبرأته ونحوه وفي غاية البيان ركنها معناها الفتوى إضافة الشيء مطلقا وفيه نظر وفي خزنة المفتين  
ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكذب دعواه في صحيفة ويدعى منها فتسمع دعواه  
اه الرابع في شروطها الأصح لها أنها عقلى المدعى والمدعى عليه ومنها معلومة المدعى كاستأن  
ببانه ومنها كون المدعى بما يتمثل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلا كقوله لمن لا أولاد  
مثله مثله هذا ابن أوقال ذلك لعروف النسب ولم أرحم التحصيل عادة كدعوى فقير أموا لا عظيمة  
على غنى أه غنى ما منه والظاهر عدم مجعها ثم كتبت بعد ذلك في آخر باب التحالف ما يغيبه  
فلما راجع ومنها كونها بلسان المدعى فلا تصح بلسان وكيله إلا برضا خصمه عند الامام إذا لم يكن به  
عذر ومنها مجلس القضاء فلا تتم هي والشهادة إلا بدين المحاكم ومنها حضرة المحكم فلا  
يسمحان إلا لخصم حاضر إلا إذا التمس المدعى ذلك بالكتاب المحكمي للقضاء ومنها عدم التناقض  
في الدعوى إلا في النسب والمحرمية وهو أن لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرار بالملك ثم ادعى  
الشرع منه قبله لا بعده أو مطلقا وهذه السبعة في البداية ومنها كون المدعى ملتزما على الخصم فلا



لا يلتفت اليها القاضي  
ولا يبال للمدعي عليه  
عن جوابها اه لكنه  
لم يستند في منع دعوى  
المستحيل السأدى الى  
قتل عن المشايخ كذا في  
المنع قوله وزاد الشارح  
وجوب المحضوع على  
الحكم (الخ) عبارة الزبلي  
وحكمها وجوب الجواب  
صل الحكم اذا صحت  
ويرتفع على صحتها وجوب  
احضار الحكم والمطالبة  
بالمجواب بلا او نعم واقامة  
البينة أو اليمين اذا انكر  
اه فليس في كلام  
الزبلي ما يفيد انه جعل  
وجوب المحضوع حكما  
وقياية ما استفيد من  
كلامه ان القاضي لا يحضر  
بمجرد طلب المدعي بل  
بسد سببها دعواه فان  
واما حصنة احضره لطلب  
والا فلا تقدر برأى السعد  
(قوله ولو اخذ من التريم  
غيره) اى اخذ جنس  
الحق من التريم غريب  
الدين ودفعه لرب الدين  
(قوله قال ابن سلقه هو  
والفرم غاصب) عبارة  
القنية هو غاصب  
والفرم غاصب الغاصب  
(قوله ولو غصب جنس  
الدين من المدين فغضبه  
منه المدين الخ) كذا في  
التفخ والذي في القنية  
فغضبه منه التريم

تصم دعوى التوكيل على مولاه المحاضر لا مكان عزله كافي العناية الخامس في حكمها وهو وجوب  
الجواب على المدعي عليه واقصر عليه في السكافي وزاد الشارح وجوب المحضوع على المحكم وفيه نظر  
لان حضوره شرطها كما قلدهناه فكيف يكون وجوبه بحكمه المتأخر عنها وحاصله كافي منية الفتى  
ان للمدعي اذا طلب من القاضي احضار المحكم احضره بمجرد الدعوى ان كان في المصر او كان قريبا  
بحيث لو احب بيديت في منزله وان كان ابعده منه قبل بامره باقامة البينة على موافقة دعواه لا حضار  
خصمه والمستوفى هذا يكفي فاذا اقام بامرنا بالاحضر خصمه وقبل بحقه القاضي فان نكل اقامه  
عن مجلسه وان خلف بامر باحضاره اه وقد مرنا في ادب القاضي حكم ما اذا امتنع عن المحضوع  
وأجره الرسول لا حضاره وما اذا اخفى في بيته وحكم المحكم عليه السادس في سببها قال في العناية  
انه تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات لان المدعي ما ان يكون راجعا الى النوع او الى الشخص  
السابع في المقصود من شرعها قال في العناية وشرعيتها ليست لادائها بل من حيث انقطاعها  
بالقضاء دفعا للفساد المتظنون بقائها اه ولم يذ كر الشارح هنا حكم استيفاء ذى الحق حكمه من  
الغير بالقضاء واحببت جمعه هنا من مواضعه تكثير القوائد وتيسر اعيانها لبيان ان كان الحق  
حدا قد فليستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انما قالوا الاصح ان الغالب فيه حقه تعالى  
فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ولكن يطلب المقضوف كما ينفى به اه وان كان قصاصا قال في  
حنائيات الزاوية قتل الرجل عدوه اوله الى ان يقتص بالسيف فتنبه به اولا وضرب علاوته ولو رام  
قتله بغير سيف منع وان فعل عز ولكن لا يضمن لاستيفائه حقه اه وان كان تعزير فان في حدود  
القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ايضا لانهما يعززان ويبدأ باقامة التعزير بالمدعى منهما  
لانهم اظلم والوجوب عليه اسبق اه واما اذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قلدهناه في محله  
وقالوا الزوج ان يؤذي زوجته في جامع الفصولين من الخلف ومن عليه التعزير بل يمكن صاحب  
الحق منه اقامه اه وان كان عذافي اجازة القنية ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسم المفتاح الى  
الاخر فله ان يفتحه مفتاحا آخر ولو اجره من غيره بغير ان الحما كحاز اه وقد صارت حادثة  
الفتوى مضت المدة وقاب المستاجر وترك متاعه في الدار فاقتتت بان له ان يفتح الدار ويكن فيها  
واما المتاع فيجعله في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي اخذنا مما في القنية  
وفي غصب منية المفتاح اخذنا من اشخاص شجرة انسان هو اذ اراد ان يقطع ريب الدار لا غصان فان كانت  
الاشخاص بماله يمكن لصاحبها ان يشدها بعيل ويغرق هو اذ اراد رهنه الفاطم وان لم يكن لا يضمن  
اذا قطع من موضع لورق الى الحما كمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان دينافي مديانات  
القنية ريب الدين اذا طفر من جنس حقه من مال المدين على صفته فله اخذ بغير رضاه ولا اخذ  
خلاص جنسه كالدرهم والتاثير وعند الشافعي له اخذ بغير رقبته وعن أبي بكر الرازي له اخذ  
الدينار بالدرهم وكذا اخذ الدرهم بالتاثير استحسانا لا قياسا ولو اخذ من التريم غيره ودفعه الى  
لدائن فان ابن سلقه هو والفرم غاصب فان ضمن الاخذ بغير قصاص يدينه وان ضمن التريم  
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا يدينه والاخذ منه له وبقي ولو غصب جنس  
الدين من المدين فغضبه منه المدين فظننا رهننا قول ابن سلقه هو وظننا قول اصحابنا ان له الاخذ  
من جنسه مقرا كان او منكره يبنسه اولا ولم ار حكما اذا لم يتوصل اليه الا بكر الباب ونقب  
الجدار وينبغي ان له ذلك حيث لا يمكنه الاخذ بالحما كمر واذا اخذ غير الجنس بغير اذنه فغلف

والظاهر ان المراد بالفرع الدائن للمدينون والضمير في غصبه يعود الى الفرع السابق في كلامه اى لغصب غير الدائن جنس الدين من المدينون فخصمه منه الدائن الخ فامل (قوله كما في غصب الرززية) قال الرزبي والذي في غصب الرززية رفع عامة مدونه عن رأسه حين تقاضاه الدين وقال لا ارضاها عليك حتى تقضى الدين فتلق العمامة في يده تهلك الهن بالدين قال هذا الخاصم اذ لا يمكنه استردادهما فتركها عندك فتركها البهز ففهم نظر اه وانت خبير بان ما هنا مشكل اذ يقتضى ان الزائد على الدين امانة مع كونه خاصا اذ ليس له اخذ غير جنس حق فامل ذلك وفي الرززية في الزهن تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه واعطاه مستديلا فلقه على رأسه والعمامة رهن لان الفرع يتركها ٢١١ عنده رضى بكونها رهن او في تورير الابدان

في يده منه ضمان الرهن كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما إذا ظفر بحال مديون مديونه والجنس واحد قهوا ونبي أن يجوز الثامن في دليلها الكتاب والسنة والاجماع وهي شهرة والتاسع في أنواعها العناشر في وجوده دفعها وسيأتان (قوله المديعي من أذا ترك ترك والمديعي عليه خلافة) أي المديعي من لا يجبر على الخصومة أذا تركها والمديعي عليه من يجبر على الخصومة أذا تركها ومعرفة الفرق بينهما أن أهم ما يبتني عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيه فنها ما في الكتاب وهو حدهام صحيح وقيل المديعي من لا يثبت في الإجماع التحاريج والمديعي عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذبي الشوقيل المديعي من يلتزم غير الظاهر والمديعي عليه من يتسلسل بالظاهر وقال محمد في الأصل المديعي عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الثاني في معرفته والترجيح بالفقه عند المحذاق من أصحابنا لأن الاعتبار للعاني دون العور وان للودع اذا قال رددت الودعة قال قولك مع الحق وان كان مدها للرصدورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية وحاصله أن المديعي يدعي فراغته من ضمان ولهذا تقبل بنبته اعتبار الصورة ويجبر على الخصومة ويحلف اعتبار العيني كذا في الكافي وفي الجتهي الصحيح ما في الكتاب والمراد أن المديعي عليه يجبر على أصل الخصومة ولا ينافيه قول محمد أن التحاريج للمديعي عليه في تعيين القاضي كالأجنبي وفي الحاشية ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمديعي يريد أن يتخاصمه الى قاضي محله والاخر ما في ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العدة لمكان المديعي عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يتخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا اهـ واصله في الحسب بأن أبو يوسف يقول أن المديعي مفتي للخصومة فبعترا قاضيه ومحمد يقول أن المديعي عليه دافع لها وفي البرازية قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاضي التحاريج للمديعي عليه عند مجموع له الفتوى اهـ وهو باطلاقة شامل لما إذا أراد المديعي قاضي محلة المديعي عليه وأراد المديعي عليه قاضي محلة المديعي وما إذا تعدد القضاة في المذهب الثلاثة وكثروا كما في القاهرة فأراد المديعي قاضيا خاصا مثلا وأراد الاخر الكائنا ولم يكونا من محلتها فان التحاريج للمديعي عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتت مرارا كثيرة شاملا على أنه سئل قارئ الهداية عن

دعته واخذته الى منزله يا ابا لهيب فثبتت عنده وسمته وقتله وبعثه في ابحاث عالم يكن ثابتا في دعوته بالنظر اليه واعتباره اولى  
لائحه يريد الدفع عن نفسه وخصمه يريد ان يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة اولى بالنظر من طلب ضدها نامل (قوله  
وهذا هو الظاهر ووجه اقتباصه مرارا كثيرة) وده العلامة المقدسي بانه غير صحيح اما اولها لان النقص المشهور في البرازية ليست  
على الاخلاق الذي ادناه وبقي عليه قواه بل على ما قبله من ان كل الامم المتداعيين في عالمها كمة عند قاضي محله وعلى تقدير ان  
في شخصه المطلقا فهو محمول على التقيد بالمرجوح في المعادية والحاجة وغيره فان النسي ولا خصه بذلك البلدة أو ببقا الحلة  
ولهذا قال في جامع الفصولين اختمهم غير بيان عند قاضي مادة تتم قضاؤه على سبيل الحكم اقول ولا يحتاج الى هذا لان القضاة

بقض لهم المحكم على العموم في كل من هو في بلدهم أو قرى بهم التي قول القضاء بها ولهذا قال في الفصول العبادية بعد ذكر المسئلة  
مقيدة عباد كرفاوكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد وأراد العسكري أن يتناحجه إلى قاضي العسكر فهو  
على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى اهـ فهذا دليل واضح على أن المدعى هو والولاية والسلطان لساوى فاضيا ببلدة  
أو محلة مخصوصة خصه بأهل تلك البلدة فليس له أن يحكم على غيره وهو معلوم أن قاضي مصر لما لم يخص حكمه بأهل مصر بل بمن  
موفيهما من مصرى وشامى وحلى وغيرهم فبني التعويل على قول أبى يوسف ولو افترقه لتصرف المدعى والمدعى عليه وإن ماذ كره  
للتأخر يعنى العلامة زين لأوجهه جوى عن القسمة كذا في حاشية أبى السعود أقول وحاصله أن ماذ كروه من تصحيح قول محمد  
بأن العبرة بالمكان المدعى عليه انما هو ٢١٢ فيقال إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالمحكم على أهل محلة

فمن بدل قول العبادى  
ولا ولاية لقاضي العسكر  
على غير الجندى أما إذا  
كان كل منهما مأذونا  
بالمحكم على أى من حضر  
عنده فينبقى تصحيح قول  
أبى يوسف لأن المدعى  
هو الذى له الخصوصية  
فقط انما عند أى قاض  
أراد ولا يفتى أن قضاء  
مصر والشام انهم عام  
وهذا كلام مقبوع ونقل  
مثله في البدل المختار عن  
خط صاحب التنوير على  
هامش البرازية حيث  
قال وهذا الخلاف فيما  
إذا كان كل قاض على  
محلة على حدة أما إذا كان  
في المصر حنفى وشافى  
ومالكى وجنبلى في مجلس

الدعوى بقطع التراجع بينهما وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لأن الحق له اهـ ولا يعارضه  
ما نقله في الفتاوى من محلة الدعوى بدفع التعرض وهى مجموعة كافي البرازية والخزانة والفرق  
بينهما ظاهر فانه في أول انما يدعى انه ان كان له شئ عليه بدعيه هو لا يشهد على نفسه بالبراءة وفى  
الثانى انما يدعى عليه انه يتعرض له في كذا بغير حق وبطالب بدفع التعرض فافهم اهـ ولا بد من  
بيان من يكون خصما في الدعاوى لم يعلم المدعى عليه وقد أغلغله الشارحون وهو محال ينبغي فاقول في  
دعوى الخارج حله كل ما تعلقا عن في يمسأ جبر أو مستعبرا ورثته فلا بد من حضرة المالك وذى  
البدل إذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة والمال لا يوجد به يكون خصما وتشتتر حضرة  
المزارع ان كان المذرمه أو كان الزرع قائما والا لا وفى دعوى القرض عليه لا تشتتر حضرة المالك  
وفى البيع قبل التسليم لا بد من دعوى الاستحقاق والتسليم من حضرة البائع والمشتري والمشتري  
فاسد ابتداء القبض حسم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض المحض هو البائع وحده وأحد الوارثة  
ينصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت وفيه في الجامع يكون الكل  
في يده وإن البعض في يده فيقصد به الموصى له ليس يخدم في اثبات الدين انما هو خصم في اثبات  
الوصاية أو الوالو كالأب إذا كان موصى له بإزاء دعى الثالث ولا وارث فهو كالوارث واختلاف المتأخر  
في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس وارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت  
على غير الميت مديونا أو دائنا أو المخدم في اثبات النسب خمسة الوارث والموصى والموصى له والغريم  
للميت أو على الميت وقف على صغيره وصى أو رجل فيه دعوى بدعيه على متولى الوقف لا على الوصى  
لأن الوصى لا يلى القبض ولا تشتتر حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكتفى حضرة وصيه دينا أو عينا  
بأشهر الوصى أو لا ولا تشتتر حضرة العبد أو الأمة عند دعوى المولى أرضه ومهرها ولو ادعى على صبي  
مجهور عليه استهلا أو غصبا أو قال يئنه حاضرة تسمع دعواه وتشتتر حضرة الصبي مع أبيه

واحد والولاية واحدة فلا يفتى أن يقع الخلاف في اجابة  
المدعى لمسانة صاحب الحق اهـ قلت وقد كثر غموض في المغ ولكن رده الرمى في حاشيته عليها وبالغ فيه حتى جعله بالهذيان أشبه  
ولم يأت رده بوجه يقويه والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذى ذكرناه في الحاصل فقال ما قاله كثر شيخنا شيخنا الشافعى بعد  
كلام قال في قضاء البرازية فوفى قضاء ناحية إلى رجلين لا على أحدهما القضاء ولو قلد رجلين على أن ينفرد كل منهما بالقضاء  
لا رواية فيه وقال الإمام ظاهر الدين بن تيمية أن يجوز لأن القاضي نائب السلطان ويمثل الفرد اهـ فحصل أن الولاية للقاضيين  
فا كثر كل واحد في محلة تنفردا للقاضى صحيح والعبرة للذى علموا أن كانوا في محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك أحدهم  
التفرد فلا فائدة في اختيار أحدهما وإن أمر كل واحد بالتفرد جاز وحشده فلا يظهر فرق بين كون كل واحد في محلة أو مجتمعين  
فهمه صاحب التنوير ليس على إطلاقه بل على هذا التفصيل اهـ وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة للذى وقد انقض  
للمر من هذه المسئلة على أم وجهه وثقه تعالى الحمد (قوله أو دائنا) فأثبته اثبات المخاصمة فاعلم

أو وصيه والانتساب القاضي له وصا وتشرط حضرته عند الدعوى مدعى أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشرط حضرته للأطفال الرضع عند الدعوى والمستاجر خصم من يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب إلى الصواب وليس يتضم على الصحيح من يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء والمشتري خصم لكل كالموهوب له وفي دعوى العين المرهونة تشرط حضرته الرهن والمرتهن وتصح الدعوى على الغاصب وإن لم تكن العين في يده فلذا كان المحقق الدعوى على البائع وحده وإن كان المبيع في يده المشتري لكونه غاصبا والمدعى أو الغاصب إذا كان مقربا إلى ديمية أو الغصب لا يتصب خصما للمشتري ويتصب خصما لأرباب المودع أو المضمون منه ومن اشترى شيئا بالبخار وأدعاه آخر بشرط حضرته البائع والمشتري والمشتري باطلا لا يكون خصما للمحقق وإذا استحق المبيع بالملك المطلق وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المحقق ليدفع عنه الرجوع بالثمن اختلف المشايخ فيه والأصح أنه لا تشرط حضرته ومنهم من قال لفتاوى لشرائها وأقضى السرخسي بالاول وهو الاظهر والأشبه الموصى له يتصب خصما للموصى له فيما في يده فان لم يقبض ولكن قضى له بالثالث فغاصبه موصى له - خروا إلى الأفاضل الذي قضى له كان خصما وإن فلا وإذا ادعى نكاح امرأ أو ولها زواجها شرط حضرته لسماع الدعوى واليمنة ودعوى النكاح عليها بتزويج أيها صحبة بدون حضرته أيها ودعوى الوهاب الرجوع في هبة العبد عليه صحبة إن كان ماذونا أو أقلابدين حضرته مولا أو القول لغواصبة أنه ماذون ولا تقبل بينة العبد أنه محجور وإن غاب العبد لم تقع دعوى الرجوع على مولا إن كانت العين في يد العبد وقامه في خزائن افتن (قوله ولا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا بعلمه وقدره) لأن فائدهم الا لزام بواسطة آتاه الله المحجة والارزام بالجهول لا يتحقق ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الحائنية معزى إلى الرهن الاصل إذا شهدوا أنه رهن عنده فربما لم يسو الثوب ولم يعرفه فبأنه جازت شهادتهم والقول للمرتهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه - فالدعوى بالارزى ولم ارشراط لفظ مخصوص للدعوى وينفي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق ولو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى ولم يشرط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل وإن كان المدعى ديناً لم يشرط وللقاضى ان يسأله عن سببه وإن لم يبين لم يصبر كما في الحائنية ولو كان المدعى مكبلاً فلا بد من ذكر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى ان من سلم يحتاج إلى مكان الا يفاء وينع الاستبدال قبل قبضه وقن المسبب بخلافه فبما وان من قرض لا يلزم التأجيل اه - ثم قال وفي دعوى السلم لا بد من بيان السبب ولذا في دعوى الكسك اه - وأشار المؤلف رحمه الله باشتراط معلومية الجنس والمقدار إلى أنه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى وقرمان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوفرة ويذكر أنه حلوا وحامض أو صغير أو كبير وفي دعوى الكسك يذكر أنه من دقيق المنسوب أو من غيره وما عليه من السهم أنه أبيض أو أسود وقد السهم وقبل لا حاجة إلى السهم وقدره وصفته وفي دعوى الاريسم سبب السلم لا حاجة إلى ذكر الشرائط والفتاوى أنه لا بد من ذكر الشرائط في القطن بشرط بيان أنه بخاري أو غواني وفي الحناء لا بد من بيان أنه مدقوق أو ورق وفي الديبايج ان سلبايد كرا الاوصاف والوزن وإن عينا لا حاجة إلى ذكر الوزن ويذكر كرا الاوصاف ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والتقدير في المنكليات ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزناً وانتفاذه بالجنس حتى يصح

ولا تصح الدعوى حتى

يذكر شيئا بعلمه

وقدره

(قوله في هبة العبد)

أي في الهبة للعبد

(قوله ويستثنى من فساد

الدعوى بالجهول دعوى

الرهن والغصب) أقول

وفي للعراج وفاد

الدعوى أمان لا يكون

لزمه شيء على الخصم أو

يكون المدعى مجهولاً في

نفسه ولا يعلم فيه خلاف

الا في الوصية بأن ادعى

حقاً من وصية أو أقرار

فانهما يجهان بالجهول

وتصح دعوى الإبراء

الجهول بلا خلاف اه

فتلفت المكتبات خمسة

تأمل

(قوله وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة) قال الرمي يجب بدل قوله كثيرة قليلة كافي البرازية وجامع الفصولين وغيرها اه قلت وعبارة البرازية رول قال بسلم صحيح وبذلك كثر الشرائط كان شمس الاسلام رحمه الله يفتي بالهبة وغيرها لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخواص ويختلف فيه بعضها وفي المتنق رول قال يبيع صحيح يكفي وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفي فسمه قوله بسبب صحيح واداءات الشرائط يكفي به احاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لا يبيع كافي السلم لان المسئلة مختلف فيها فاعله صحيح على اعتقاده لافي الواقع ولعندنا كما والمحني يعتقد عدم صحة الكفالة بالقول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس فيبيع وينكر في القرض ٢١٤ واقرض منه مال نفسه يجوز ان يكون وكيل في الاقراض من غيره والوكيل سفير فيه

فلا علك الطالب ويا كرم  
أرضا قبض المستقرض  
ومرفعه الى حوائجه  
ليكون ديننا بالاجماع  
فان كونه ديننا عند الثاني  
موقوف على مرفعه  
واستهلاكه وتعامه فيها  
وان كان عتافي بد المدعي  
عليه كلف احضارها  
لشهر اليها بالدعوى وكذا  
في الشهادة والاختلاف  
(قول المصنف وان كان  
عتافي يد للسدي عليه  
كلف احضارها) قال في  
غاية البيان ثم اذا حضر  
ذلك الشئ الى مجلس  
القاضي فشهد واثبانه له  
ولم يشهد واثبانه ملكه  
يجوز لان الالام للتملك  
وكذلك ان شهد وان هذا  
مالك له وان شهد واعلى  
اقرار المدعي عليه بانه  
للمدعي وذلك لان الشكال

ولو قال بسبب يبيع صحيح جرى بينهما دعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط  
كثيرة يكفي بقوله بسبب كذا صحيح وان ادعى ذهابا أو فسخة فلا بد من بيان جنسه ونوعه ان كان  
مضروبا كخارجي الضرب وصفته جيدا وسما او ردي اذا كان في البلد بقود مختلفة وفي العماوى  
اذا كان في البلد تقود واحدها اروج لاتصح الدعوى عالمين وتسامه في البرازية وخزاتة المقتين  
(قوله وان كان عتافي بد المدعي عليه كلف احضارها ليشهر اليها بالدعوى وكذا في الشهادات  
والاختلاف) لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذلك لاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة  
المبلغ في التعريف حتى قالوا في انقولات التي تعذر نقلها كالرجى ونحوه حضرا كما عندنا هو بعث  
أمناء في البهتي معز والى مسألة الشاهدين اذا شهدوا على سرعة فقرة واختلاف في لو انها تقبل الشهادة  
خلاهما وهذه المسئلة تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط لهبة الدعوى ولو شرط احضرت ولما  
وقع الاختلاف عند المشاهدة في لو انها قال وهذه المسئلة الناس عنها فاعلوان اه قلت لا تدل لانها  
اذا كانت قائمة لا يشترط احضارها والقيمة كافية كإسباقي فليستام وفي جامع الفصولين وفي  
دعوى احضار المدعي مجلس المحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضار مجلس المحكم لاقيم البينة  
عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذال الد لو كان مقرا لا يلزم الاحضار  
لانه باخذ من المقر والآخر بالاحضار انما يبيع لو منكر اما لو كان موذعا عنده لا يبيع الامر  
باحضاره اذا الواجب فيه التخلية لا نقلها فلو انكر ذوالسيد الاحضار يكون بمعاذى عتافي بد  
واراد احضار مجلس المحكم فانكر المدعي عليه كونه في يده فبرهن المدعي انه كان يد المدعي عليه  
قبل هذا التاريخ يستهل يقبل ويغير المدعي عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت واقعة  
الفتوى وينبغي أن تقبل اذا ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول  
بشك اه اطلق في لزوم احضارها وهو مقيد بالاجل له ولا مؤنة اماما له حمل ومؤنة فان المدعي  
عليه لا يجبر على احضار وتفسير الحمل والمؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس القاضي باجرا لما فافذا  
عما له حمل ومؤنة وذكر بعده ورقعتين ان ما لا يمكن حله بسواحدة فهو بحاله حمل ومؤنة  
وقبل ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعر فهو بحاله حمل ومؤنة لا مالا يحتاج في نقله الى المؤنة كسل

فيه انما الاشكال في الوادعي انه اقر بهذا الشئ ولم يدع بانه ملكي واقام الشئ ودعى ذلك هل يقبل وهل يقضى وزعفران  
بالمك منهم من يقول نعم فقد ذكر ان الشئ هو وشهدوا بان هذا اقر بهذا الشئ له تقبل وان لم يشهدوا بانه ملكه وكذلك المدعي  
واكثرهم على انه لاتصح الدعوى ما لم يقبل اقر به وهو ملكي لان الاقرار خبر والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا  
لاوجب والمدعي يقول اقر به لي بصير مدعي الملك والاقرار غير موجب له فلو جسد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكي  
بمختلف الشهادة لان التائب بها كالتائب بالمعانية اه لمخصا (قوله اذا كانت قائمة) الاظهر ان يقول هالكه (قوله وينبغي  
أن تقبل اذا ثبت في يد الماخ) قال في نور العين يقول المحقر الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره يدعى في علم الاصول استحبابا  
وهو جهة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ما ذكره من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج الزائدة الاستصحاب وهو جهة

عند الشاقي في كل ما ثبت وجوده بذليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا جهة للدفع للإثبات إذا الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر (قوله وفي الدابة غير القاضي الخ) وقال في غاية البيان فإن كان ذابها ولا يقع بصر القاضي ولا يتأتى الإشارة من الشهود والمدعي وهي على باب المسجد يار بادخاله فانه جائز عند الحاجة الأثرى ٢١٥ انه عليه الصلاة والسلام طاف بالبيت

على ناقته سمع ان حومة المسجد الحرام فوق حومة سائر المساجد وان كان يقع بصر القاضي عليها فلا يدخلها لانه لا يامن ما يكون منها والحاجة منسجمة اه (قوله وفي السراجية ادعى عبدا الخ) الظاهر انه منى على القول الاول مقابل الصحيح فامس (قوله قال في الحانة انما يشترط ذكر القيمة الخ) نقل بعض الفضلاء من الشيخ هو صاحب النهر الخ المؤلف

فان تعذر ذكر قيمتها

ينبغي ان يكون المدعى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة اه قال فكان الاولى للسؤل ان يقول قبل عبارة الحانسة اما اذا كانت حاضرة فلا يدل قوله اما قبل ظهر والتعذر فلا (قوله ثم يقضى عليه بقمته) لم يبين الحكم فيما اذا لم يدركه ايضا وفي الدرر قال في

وزعفران قليل وقيل ما يختلف سعره في البلدان فهو مما لا محل ووثقة لاما اتفق اه ثم ذكر فيه مما اثل قيمه اذا وصف المدعي للمدعي فلما حضر خالت في العوض وحاصله انه ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تجمع لانها مبتدأة والا فلا وما قررناه على انه في كلام المصنف وغيره تساهلا ان في دعوى عين وبسعة لا يكلف احضارها انما يكلف التحلية (قوله فان تعذر ذكر قيمتها) اي بهلا كلها او غيبتها فلا يضمن ذكر قيمتها البصر المدعي بجمعها لو لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر ما هذه العين وانما قيمتها التعذر بالهلاك او الفسدة لسلا رواجي وصيرة الطعام ونحو ذلك مما يستدعي احضارها مع بقاءه فان القاضي يبعث امينه كما قد علمنا ولا يكتفى بذكر القيمة وفي الدابة غير القاضي ان شاء مخرج البها وان شاهدهت اليامن يجمع الدعوى والشهادة بحضرتها كما في جامع الفصولين وفيه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ فقل لا يضمن بيان التفصيل وقيل يكتفى بالاجمال وهو الصحيح اه وفي السراجية ادعى عبدا بين جنسهم وسنهم وصفهم وحلقتهم وقيمتهم وان كان المدعي حاضرا فكفت الإشارة وظاهر كلام المصنف وغيره ان اشتراط ذكر القيمة انما هو عند تعذر احضار العين اما قبل ظهور التعذر فلا قال في الحانة انما يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت دعوى سرقة ليعلم انها انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه واطلق في وجوب بيان القيمة عند التعذر واستثنى ما منه دعوى النصب والرهن في جامع الفصولين لو ادعى عبدا غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا او قنارا ولا يدري قيمته وهاك في نول بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم يبين قيمته أشار وطامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه رهن عنده ثوبا وهو يشترط جمع دعواه وذكر في كتاب النصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن بجمع وبعض مشايخنا قالوا انما تجمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا نويل ما ذكر في الكتاب ان الشهود شهدوا على اقرار المدعي عليه بالنصب فثبت غصب القن باقراره في حق الجنس والحكم جميعا وطامة المشايخ على ان هذه الدعوى والبينة تقبل ولكن في حق الجنس والطلاق محمد في الكتاب يدل عليه ومضى الجنس ان يحسمه حتى يحضره وليعد البينة على عنه فلو قال لا أقدر عليه حسن قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه بقمته اه والحاصل انه في دعوى النصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في حصة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للقاصب والمرتبين ثم اعلم انه انما يكتفى بالقيمة عند التميز فيما اذا ادعى العين اما اذا ادعى قيمته شيئا يستهلك فلا يضمن بيان جنسه ونوعه واختلافه وفي بيان الذكورة والانثوية الدابة كما في التجران وجامع الفصولين وفي التزاييد ودعوى قيمة الاعيان المشتركة لا يصح بيان الاعيان لجواز ان يكون مشتركا بطالب القيمة وقال في النصاب لا يحتاج الى ذكر الاعيان لان الظاهر للمطالبة بالواجب فلا تردد الدعوى بالاحتمال قال بعض المشايخ لا بد ان يذكر ان القبض كان بغير اذن

الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبته مني عن كذا ولا أدري اهو مالك او قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في طامة الكتب انه يجمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضرره او قول فائدة حصة الدعوى مع هذه الجملة الغاشية توجه اليمين على الخصم اذا انكر والجهر على البيان اذا أقر ونكحل عن اليمين فلينامل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا

وان ادعى عقاراً ذكر

حدوده

بهذا التحقيق اه وقوله

فانذتها توجه اليه أى

حيث لا ينفك والاتفاق بينهما

التمس كما علمت (قوله)

وان لم يكن له حل يصح

قال في نواله من بعده هذه

العبارة وفي صعب غير

المشلى وإهلا كه ينبغي

أن يبين قيمته يوم غصبه في

ظاهر الرواية وفي رواية

يقصر المالك أخذ قيمته

يوم غصبه أو يوم هلاكه

فلا بد من بيان انها قيمة

أما اليومين ولو ادعى ألف

دينار بسبب اهلاكه

الأعيان لا بد من أن

يبين قيمتها في موضع

الاهلاك وكذا لا بد من

بيان الأعيان فان منها ما

هو قيمي ومنها ما هو مثلي

اه وهذا ما ذكره المؤلف

آ نفاع عن البرازية (قوله)

ثم قال ادعى سكنى دار

منه عقار لصاحب جامع

القصولين والمراد بالسكنى

مارك في الأرض كما

يظهر مما بعده وقوله ان

كان السكنى نقلاً فهذا

قول آخر رمزه في جامع

القصولين (فمن) بعلمه

فتاوى رشيد الدين

المالك أو غير حق وقبل لأحاجة إليه لاغناء الطلب عن ذلك اه ولم يفرق المؤلف بين دعوى عين

وعين مع ان دعوى بعض الأعيان له شرطاً آخر قال في البرازية وفي دعوى الابداع لا بد من بيان مكان

الابداع سواء كان له حل أو لا وفي الغصب ان كان له حل ومؤهلاً يصح بيان المكان وان لم يكن

له حل يصح اه (قوله) وان ادعى عقاراً ذكر حدوده لانه تعذر التبريف بالاشارة لتعذر النقل فصار

الى التحديد وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وفي الملتظ وأذعر الف الشهود الدار

بعينها حاز وان لم يذكر حدودها اه أطلقه فعمل ما لا كان العقار مشهوراً فلا بد من تحديده عنده

حلاً فاله ما كذا في منية المغنى ولم يشترط المؤلف لدعوى العقار غير التحديد وفي جامع القصولين في

دعوى العقار لا بد أن يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بذكر السكة ثم المحلة اختياراً

لقول محمد وان مذهبه أن يبدأ أولاً بالعم ثم بالخص فالأخص وقيل يبدأ بالأخص ثم بالعام فيقول

داري سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا أو فاسه على النسب فيقال فلان ثم قال فلان ثم يذكر

المجرى فيبدأ بما هو أقرب فيترقى الى الأبعد وقول محمد أحسن إذا العالم يعرف بالمحاص لا بالعكس وفصل

النسب بحجة عليه إذا علم اسمها فان إحدى الدنيا كثيران عرف والآخرى الى الأخص فيقول ابن

محمد دان عرف والآخرى الى المجد اه ثم قال يكتب في المجد ثم ينتهي الى كذا أو بلاصق كذا

أولاً في كذا ولا يكتب أحد حدوده كذا وقال ابن خفيف لو كتب أحد حدوده دخله أو الطريق

أو المجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود في البيع إذا قصد الناس به اظهار ما يقع عليه البيع لكن

قال أبو يوسف البيع واسد إذا الحدود فيه تدخل في البيع واحتجاً بانتهى أولاً في أو بلاصق ثم رزاً

عن الخلاف ولأن الدار على قول من يقول يدخل المجد في البيع هي الموضع الذي ينتهي اليه فاما

ذلك الموضع المنتهي اليه فقد جعل حداً وهو يدخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل المجد في

البيع والمنتهي الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند كقولنا بمجده يدخل في البيع وفاً

اه ثم قال الطريق يصح حداً ولا حاجة فيه الى بيان طول وعرضه الا على قول فانه شرط أن يبينها

بالدرع والنهر لا يصح حداً عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي خنيفة وظاهر المذهب أنه

يصح حداً والمحدث كثير ولو حداً به لزم في أرض فلان وفلان في هذه القرية التي فيها المضافة

أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ثم قال لا بد من تحديد المستثنى من المساحد

والمقابر والمحاصيل العامة لتعزوما يكتبون في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك وأحاط به

علماً فكذا سرقه بعض مشايخنا وهو المختار والبيع لا يصح به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد

من التبيين اه ثم قال بين حدوده ولم يرد أنه كرم أو أرض أو دار وشهدا كذلك قبل لاتجمع

الدعوى والشهادة وقيل تجمع ولو بين المصر والمحلة والموضع ثم قال ادعى سكنى دار ونحوه بين

حدوده لا يصح إذا السكنى نقلي فلا يحد بشئ وان كان السكنى نقلياً لكن لما اتصل بالأرض اتصال

تأيد كان تعريضه عما به تعرف الأرض إذ في سائر التقلبات انما لا يعرف بالمحدد ولا مكان احضاره

فيستغنى بالاشارة اليه عن المحدد اما السكنى فقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيباً ولو التحق

بما لا يمكن نقله أصلاً لا تسمى علوية ليس له سفلى بمحد السفل لا العلواز السفل مبيع من وجه من

حيث ان قرار العلوة عليه فلا بد من تحديده وتحديد العلوة على الصلوع عرف بتحديد

السفل ولأن السفل أصل والعلوة تبع فتحدد الأصل أولاً هذا اذا لم يكن حول العلوة حجر فلو كانت

ينبغي أن يحدد العلوة هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محدد وقد أمكن اه في المصباح العقار

(قوله وأنه لا شفعة فيما الخ) يصل على ما إذا لم تكن الأرض محسنة أو لا البناء بالأرض المحسنة تثبت فيها الشفعة لا بناءاً  
من حق القرار النقي بالعقار كما سبق في الشفعة أو بالسود (قوله وقد غلط بعض المصريين الخ) سيد كر المؤلف قوله في شرح قول  
لكن وقيل لمصلحة أعطه كفيلاً الخ عن الفتاوى الصغرى لو طلب المدي من القاضى وضع المتقول على يد عدل وان كان المدي  
عليه عدلاً لا يجيبه وان فاسقاً جابه وفي العار ولا يجيبه إلا في الشهر الذي عليه الشهر لان الشهر تقي اه قال المؤلف هناك  
ونظاره ان الشهر من العار وقد غلطه وفي حاشيته أي السعود هناك أقول نقل الحمري عن المفسر المصري ان الشهر  
عقار اه قلت ويؤيده كلام المصاحف ان عقار يتنى عليه وجوب التقيد في الدعوى والشاهد وكفى يمكن ذلك في  
شجرة بستان بين أشجار كثيرة (قوله فيصير المدي بدعى الغلط مناقضاً بعده) قال ٢١٧ صاحب جامع الفصولين أقول

يمكن ان يجاب المدي  
بان هذا ليس لك فلا  
يكون حينئذ بدعى  
الغلط بعده مناقضاً في  
أن يغسل وأيضا يمكن  
أن يغسل بمخالفة التقيد  
المدي فلا تناقض (قوله  
وكفت ثلاثة

كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والغل ورعا أطلق على المتاع والجمع عقارات اه وفي  
المغرب العقار الضيقة وقيل كل مال له أصل كالدار والضيقة اه وفي جامع الفصولين ادعى  
طاحونة وحدها وذو اوتها العامة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فغفل لا تصح الدعوى  
وقيل تصح اذ ذكر جميع ما فيها من الادوات العائقة الاول اصح اه وقد سحر حشاً في كتاب  
الشفعة بان البناء الغل من المنة ولأنه لا شفعة فيها اذ يعايل عرصة وان يسامعها وجبت  
تعاوسياً في يانه ان شامقه تعالى فيها وقد غلط بعض المصريين بفعل الغل من العقار  
وأقوى به وثبه فلم يرجع كادته وقد بدعى المحدث اذ ادعى عن محدود لم يسترط بيان حدوده  
كذا في المراجعة وفي جامع الفصولين ولو ادعى عن مبيع لم يقبل لانه ان احضار المبيع مجلس  
الحكم حتى ثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه  
دعوى الدين حقيقة اه (قوله وكفت ثلاثة) لو جرد لا كثر خلا لفر وهذا في يوسف يكتفي  
بأثنين كافي الخاتمة بخلاف ما إذا غلط في الرابع لانه يختلف للمدي به ولا كذلك تركه وفي جامع  
الفصولين وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد في علمت فيه أمال وادعاه للمدي عليه لا تتم ولا تقبل  
بشئ لان دعوى غلط الشاهد من المدي عليه انما يكون بعد دعوى للمدي وجواب المدي عليه  
والمدي عليه حين اجاب المدي فقد صدقه ان للمدي بهذه الحدود فيصير المدي بدعى الغلط  
مناقضاً بعده أو نقول تفسر دعوى الغلط في احداً محدوداً ان يقول المدي عليه احداً محدوداً ليس  
ما ذكره الشاهد أو يقول صاحب المدي ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك نفي والشهادة على  
النفي لا تقبل اه وفي المتن قالنا انما قضيت بثلاثة حدوداً جعل الحد الرابع يعضى بازاء الحد  
الثالث حتى يحمى الحد الاول يعني على الاستقامة اه ثم قال ولو شهد على دعوى أرض انها خمسة

وكل ذلك نفي الخ) قال  
صاحب جامع الفصولين  
أقول لو قال بعض حدوده  
كذا لما ذكره الشاهد  
والمدي ينبغي أن تقبل  
بنته عليه من حيث  
اثباته ان بعض حدوده  
صكذا فنتي ما ذكره  
المدي ختماً فيكون شهادة  
على الالباب لأعلى النفي  
ويدل عليه مسئلة ذكرت

٢١٨ - بهر سابع في فصل التناقض انه ادعى داراً محدودة فاجاب المدي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان للمدي غلط في  
بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقر اياه بهذه الحدود وهذا اذا جاب بانه ملكي اما لو اجاب بقوله ليس هذا ملكك ولم يرد عليه يمكن  
للدفع بعده بخطا المحدود كذا حكى عن (طه) انه لقن المدي عليه الدفع بخطا المحدود أقول بل هذا على ان المدي عليه لم يبرهن على  
الغلط يقبل قبل على ضعف الجوابين للذ كورين فالحق ما قلت من انه ينبغي ان يكون على التفصيل وانه تعالى أعلم اه قال في  
نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر (قوله ثم قال ولو شهد الخ) أقول عبارة جامع  
الفصولين شهادة ملكية أرض وحدها وقالوا هو بقدر خمسة مكابيل يذر والمدي يدعي ذلك وأصابوا في الحمل القدر فظهر انه يبيع  
فيه ثلاثة مكابيل يذر قبل ترده هو الاظهر والاشبه ما قلته وقيل تقبل اذ بان القدر لا يحتاج اليه فصار ذكره وعدم مسوا منوص في  
السر الكبير ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه للحكم بالشهادة به ولا ذكره ولو قل لوشهد بحضرة الأرض وأشار اليه  
قبل ويلغوه كرا الوصف وهو قدر البذر ووشهد انفسية الأرض لانت شهادتهما ملكية أرض يسع فيه خمسة مكابيل يذر  
أقول قد مر ان الوصف في الاشارة لنفي البيع والاثمان ما في باب الشهادة ولو شهد ابو صف فظهر خلافه لا يقبل الخ وهذا بخلاف



مكاييل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة اه (قوله وأنه في يده  
أصحابها) أي أن كان المدعي عقاراً ذكر أسماء أصحابها لأن التعريف يحصل بذلك وأسماء أنسابهم  
ليتميزوا عن غيرهم (قوله ولا يمدن ذكر الجمدان لم يكن مشهوراً) لأن تمام التعريف به فان كان  
مشهوراً كفي بذكره وقد مناه أنه لا يكفي بشهرة الدار عن تحديدها عنه خلافاً لهما أطلقه فجعل  
ما إذا كان الجمدان بق أرض وقف فلا يمدن ذكر الواقف وحده ولا بد أن يذكر المصروف وان يذكر  
أنه في يمدن ولو قال على مسجد كذا يجوز ويكون كذا الواقف وقيل لا ولو قال إن في ملك وورثة  
فلان لا يكفي إذ الورثة مجهولون منهم ذوقرض ومنهم مصيبة ومنهم ذورحم فهاهنا فاحشة الأثر  
إن الشهادة بأن هذا وارث فلان لا تقبل لجهاته في الوارث وقيل يصح لو كتب إن في أرض ورثة فلان  
قبل القسمة قبل بيع وقيل لا كتب إن في دار من تركه فلان يبيع حداً كذا في جامع الفصولين  
ثم قال لو جعل أحد حدوده أرضاً لا يدري مالكمها لا يكفي ما لم يقل هو في يد فلان حتى تحصل المعرفة  
ولو جعل أحد الحدود أرض الملكة يبيع ولو لم يذكر أنه في يمدن لأن أرض الملكة في يد السلطان  
بواسطة يدناؤه المختار له لو ذكر اسم ذي اليد يكفي لو كان المحمد أرضاً لا يدري مالكمها اه وأشار  
المؤلف إلى أن ذكر الكنية بآب أو آباء لا تنكفي من الجمدان إذا كان مشهوراً كافي حنفياً وابن  
أبي ليلى اه وفي البرازية من كتاب القاضي إلى القاضي أن التعريف بالحرفة لا يكفي عند الأمام  
وعند ههنا كان معروفاً بالصناعة كفي وإن نسبها إلى زوجها لا يكفي والمقصود بالاعلام ولو ذكر  
اسم الولي واسم أبيه لا يغزى ذكر المخرج أنه لا يكفي وذكر شيخ الإسلام أنه يكفي وبه بقي المحصول  
التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وأبوه اه وقيل أنه في بيان أسماء أصحاب المحمود أن يكون  
كذلك وفي المتنق ورجعاً لمحصل الأيدى كالمجد وإذا لم يعرف جسمه لا يغزى عن غيره إلا أن ذكر  
مواله أو ذكروه أو وطنه أو دكانه أو حليته فإن التحيز هو المقصود فليحصل بما قبل أو أكثر اه  
وأما حكم الشهادة بالمهود في دعوى الخاتمة عن شمس الأئمة المحلوفي أنه على ثلاثة أوجه فحصل  
دعوى الدور والأراضي فليراجع من أراد في شهادة الخزانة رجل أشهد على ملك دار بعينها إلا أنه  
لا يعرف حدودها يجوز له أن يسأل الثقات عن حدودها الشهادة ولكن يشهد بالدار على إقراره  
ولا يشهد بذكر المحمود على إقراره حتى لا يكون كافياً اه (قوله وأنه في يده) أي وذكر المدعي  
أن المدعي به في يد المدعي عليه لأنه إنما يصير خصماً بكونه في يده فان لم يكن في يده فلا خصومة  
بينهما وإنما جهات الخصم عائد إلى المدعي الشامل للثقل والعقار ولم يخصه بالعقار كما فعل  
الشارح لكونه شرطاً فيها وفي المتنقول يجب أن يقول في يده بغير حق الذي شهد به في يده  
غير المال بحق كالأرض في يد المرتين وفي جامع الفصولين نصبنا قبره من آجره له وفتني له به  
ثم برهن المقصوب منه على الغائب أنه لا تقبل إذا دعوى الملك لا تصح إلا على ذي اليد لكن  
لو ادعى على غيره ذي اليد تلك غصبتني فسمع دعواه في حق الغضبان الأثرى أن دعواه الضمان  
على الغائب الأول تصح وإن كان العين في يد الغائب الغاصب وفي دعوى غاصب نصف الدار  
شأنها على بشرط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعي عليه قبل بشرط أن غصب نصفه شأنها  
لا يكون إلا بكون كله يده وقيل غصب نصفه شأنها بتصوير أن تكون الدار بينهما فغصب من  
أحدهما يكون غصباً لتصفه شأنها اه قيد بالدعوى لأنهم إذا شهدوا باعتقوله أنه ملك المدعي قبل  
وان لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لأنهم لم يشهدوا بالملك وملك الإنسان لا يكون في

وأسماء أصحابها ولا بد  
من ذكر الجمدان لم يكن  
مشهوراً وأنه في يده

القولين الآخرين فظهر  
أن في باب الشهادة اختلافاً  
له (قوله أطلقه فجعل

ما إذا كان الجمدان بق  
أرض وقفنا) عبارة  
جامع الفصولين لو ذكر

في الجمدان بق أرض الوقف  
لا يكفي وبنقي أن يذكر  
أنها وقف على الفقراء أو

على مسجد كذا وقصوه  
أقول بنقي أن يكون هذا  
وما يتلو من حنيفة على

تقدير عدم المعرفة إلا  
به والأفوه قضيتي بلا  
ضرورة (فش) جعلنا

أحد الحدود أرض الوقف  
على مصالح كذا ولم يذكر  
أنه في يده من لا يصف ولو

ذكر أرض الوقف على  
مسجد كذا يجوز ويكون  
كذلك الواقف وقيل لا

يثبت التعريف بذكر  
الواقف عال بذكر أنه في  
يد من (عنه) لو كان

أحد أرض الوقف لا بد  
أن يذكر المصروف (قوله)  
لكن لو ادعى على غير

في السبائح) أهلاً  
فإن السبائح

بغيره الأبارض والبيئة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الأصل وقال بعضهم  
 عالم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا قطع بل المدعى عليه والأول أصح وفيما سوى العقار  
 لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في  
 المحط والخاتمة قوله ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل بيئته أو علم القاضي بخلاف المتقول  
 نعم التهمة الموضوعة إذا العقار عساه في بغيرهما بخلاف المتقول لأن البدقمة مشاهدة قيد بالدعوى  
 لما في شهادات البراز به شهدوا أنه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق بقى بالقبول قال الصدر الاجل  
 المحلوى اختلف فيه المناهج والصحيح أنه لا يقبل لأنه أن لم يثبت أنه في يده بغير حق لا يمكنه للطالبة  
 بالتسلم وبه كان بقى أكثر المناهج وقيل بقضى في المتقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا أنه في يده  
 بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق للطالبة بالتسلم حتى  
 قال الوصال القاضي الشاهد أوفى في المدعى عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نفس عليه  
 في المحط وفي دعوى البراز يتمسز بالي الصفرى ادعى على آخر ضعة أنها له وأقر المدعى عليه  
 أنها في يده وبرهن المدعى على أنها ملكه حكم الحاكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليد بالبيئة أو يعلم  
 الحاكم وفيه قال المدعى عليه ليس العقار في يده يحق حتى يقر فإذا أقر بالبدقمة أنها ليست  
 ملكه حتى يقرر بالملك المدعى فإذا أقر له بأنه ترك التعرض لكن إن أراد أن يبرهن أنها ملكه  
 لا يضمن من تقديم البيئته على أنها في يده لأن المسالك قديمدع عن العقار عادة ويمكن أن يتواضع  
 اثنتان ويرى أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويسامح في التهود ثم يدفع المسالك مملالا  
 بحكم الحاكم وهذه التهمة في المتقول منتفلة لا يدعها المسالك لا تنقطع عن المتقول عادة بل يكون في يده  
 فاندفع به ما قبل في شرح الوفاية تهمة الموضوعة ناسية في الموضوعين على السواء فبقضى في المتقول  
 بأقراره باليد كما صرح به جميع الكتب اهـ وهكذا في الخاتمة وبه علم أن ثبوت اليد بالبيئة أو العلم  
 في العقار إنما هو لجهة القضاء بالملك بالبيئة لا لجهة الدعوى كما هو ظاهر المتن ولو كان لها لمختلف  
 قبله كما لا يخفى ثم ذكر في الخامس عشر من أنواع الدعاوى الدعوى في العقار إنما يحتاج إلى اثبات يد  
 المدعى عليه في العقار إذا ادعى بالملك المطلق أما الدعى الشراء منه وأقراره بأنه في يده فأنكر  
 الشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج إلى إعادة البيئته على كونه في يده والفرق أن دعوى الفعل كاتص  
 على ذي اليد تصح على غيره أيضا فإنه يدعى عليه التملك والتجمل وهو كما يتحقق من ذي اليد يتحقق  
 من غيره أيضا فعدم ثبوت السيد بالأقرار لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك  
 التعرض بإزالة السيد مطلقا زانها لا يتصور إلا من صاحب السيد بأقراره لا يثبت كونه زائد  
 لاحتمال المواضع كما قررناه من قبل اهـ والحاصل أن اشتراط ثبوت اليد في العقار إنما هو في  
 دعوى الملك المطلق أما في دعوى الفسخ والشراء فلا وفي الخاتمة بالحاصل أن دعوى الملك في  
 العقار لا تتم إلا على صاحب اليد ودعوى الدقيق على غير صاحب اليد إذا كان ذلك الغير نازعه  
 في اليد فيعمل مدعى السيد مدعى بالملك تعال الملك السيد اهـ وقد ظهر بما ذكرناه وأطلعه  
 أصحاب المتن أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك وفي دعوى البراز يمتنع  
 فصل التناقص واعلم أن مناج فرغنا ذكره أن الشرط في دعوى العقار في بلاد قدم بناؤها بيان  
 السبب ولا تتم فيه دعوى الملك المطلق لوجوه الأول أن دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الأصل  
 بسبب الخطة ومعالمهم أن صاحب الخطة في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذا لا محالة فكيف

ولا تثبت اليد في العقار  
 بتصادقهما بل بيئته أو  
 علم القاضي بخلاف المتقول  
 اشتراط ذكر المدعى كونه  
 المدعى في يد المدعى  
 عليه في دعوى الملك دون  
 دعوى الضمان وكذا  
 دون دعوى الشراء كما  
 سنبينه عليه (قوله  
 فاندفع به ما قبل في شرح  
 الوفاية) أجاب في البرز  
 عن اعتراض الوفاية  
 واعترضه بحشوه والصحيح  
 سعدى جاني في حواشي  
 الهداية تحقيق نفيس  
 في هذا الفصل فراجع  
 (قوله والحاصل أن  
 اشتراط الخ)

يقضي به والثاني انه لما تعذر القضاء بالطلاق لما قلنا فلا بد من ان يقضي بالملك بسبب وذلك اما  
سبب مجهول او معلوم فالجهول لا يمكن القضاء به لجهالة والمعلوم لعدم تعيين المدعي اياه والثالث ان  
الاستحقاق لو فرض بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك السبب شرأى الذي ضمن آخره يجوز ان يكون  
السبب سابقا على تلك الذي يدفيع الرجوع ويجوز ان يكون لاحقا فلا يمنع الرجوع فينتهه وكل  
هذه اراء غير متحققة في المنقول لعدم المانع من الحمل على الثالث من الاصل اهـ (قوله وانه  
يطالبه) أي وذكرا المدعي انه يطالب المدعي عليه بالمدعي لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولا نه  
يحمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة (قوله  
وان كان ديننا ذكر وصفه) لانه لا بد من تعريفه وهو بالوصف اطلعه فشميل المكمل والموزون نقدا  
وغيره وقبضنا انه في دعوى التلبيات لا بد ان يذكر الجنس والنوع والصفة والتقدير وسبب الوجوب  
ولذا قال في الحزنة واذا ادعى عليه عشرة افرغ فحفظه ينال عليه ولم يذكر بأي سبب لا تسمع ولا بد من  
بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم وانما يكون له حق للمطالبة في الموضوع الذي عنه وان كانت  
بسبب القرض او بسبب كونها ثمن المبيع يتعين مكان القرض والسبع مكان الابقاء وان كانت  
بسبب القرض والاستهلاك فيكون له حق للمطالبة لتسليم المحطة في مكان القرض والاستهلاك اهـ  
وفيها وفي دعوى القرض يذكرون المقرض اقضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكلا بالاقراض  
والوكيل بالاقراض سقير ومعبولا يطالب بالاداء يذ كر أيضا وصرف المستقرض ذلك اني حاجة نفسه  
ليصرف ذلك دينه عليه اجاب لان هذا في يوسف المستقرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه  
في حوائج نفسه وفي القرض لا يشترط بيان مكان الابقاء ويتعين مكان العقد اهـ واما الدعوى  
بسبب الاقراض في العين والدين والمقضي به عند المشايخ انها ان كانت في طرف الاستحقاق لا تسمع  
وان في طرف الدفع تسمع والبيان مع التمام في البرازية واثار الحزنة (قوله وانه يطالبه به) لما قلنا  
ولان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة ههنا اخرج به في المتن والشروح وليس المراد  
لفظ واطالبه به بل هو او ما يفقده من قوله مرة ليطحن حتى كافي العهد واما اصحاب الفتاوى كافي  
المخلاصة والبرازية يتبعوا واشترطوا قولا صريحا قال في الخلاصة رجل ادعى على آخر عشرة دراهم  
عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يردعي هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة  
وقال بعضهم لا يصح ما لم يقل مرة ليطحن حتى هذا في النوازل قال اونسر الصحيح انه تسمع الدعوى اهـ  
ومثله في البرازية ولم ار احدا منه عليه ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتن والشروح في الدعوى  
قصودا فاتهم بسبب ما بقية شرائط دعوى الدين ولم يذكروا دعوى العقد اما الاول ففي دعوى  
البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد ان يبين قيمة يوم موته اذ الواجب عليه قيمته يوم موته وفي  
دعوى مال المضارب بمجرب المضارب مجهلا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقدا وعرض لا نه لو  
عرضا له ولا نه دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة بمجرب مجهلا لا بد من ذكر ان مال الشركة  
مالم الشركة أم لا لتعري مال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشركة مضمون  
بالقيمة ولو ادعى مالا بكفالة لا بد من بيان المال انه بأي سبب لجواز بطلان الكفالة بنفقة المرأة  
اذ لم تزد كدتمه معلومة فلا تصح الآن بقول ما عشت او ما عشت في نكاحه والكفالة بمال الكفاية  
لا تصح وكذا بالديعة على العاقلة ولا بد ان يقول وأجاز المكفولة الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو  
قال في مجلسه لم يجز ولو ادعت امرأة مالا على ورتة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لجواز ان يكون دين

وانه يطالبه وان كان  
دينا ذكر وصفه وانه  
يطالبه به

أقول هذه المسئلة تقع  
كثرا ويغفل القضاء  
عنها في زماننا حيث لا  
يتعرضون الى البينة على  
المسئلة فلذا انظمتها  
بقولي  
والدلائل ثبت في المقار  
مع التصديق فلا تخاري  
فيلزم البرهان ما لم يدع  
عليه فصبأ أو شرأ مدعي

الفقعة وهي تسقط بموته وفي دعوى الدين على الميت لو كتب قوف بلا أدائه ونظف من الترك يده هذا  
 الوارث ما بقي تجمع هذه الدعوى وإن لم يبين أعيان التركة به نفى لكن انما يار القاضى الوارث  
 باداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو أنكر وصولها اليه لا يمكن اثباته إلا بعد بيان أعيان التركة  
 في يده بما يحصل به الاعلام ولو ادعى الدين بسبب الوارثة لا يضمن بيان كل ورثة وفي دعوى السعاية  
 لا يجب ذكر قابض المال ولا سكن في محضر دعواها لا يبدان بقدر السعاية لتنتظر انه هل يجب  
 الضمان عليه لجواز ما سعى بحق فلا يضمن ولو ادعى الضمان على الآخر انه أمر فلا يأخذ منه كذا  
 تجمع الدعوى على الآخر سلطانا ولا نفلا وأما دعوى العقدم يسبح وأجرة ووصية وغيره من  
 أسباب الملك لا يضمن بيان الطوع والغلبة بان يقول باع منه طائعا وراغبيا حال فإذ تصرفه  
 لا يحال الا كراهي في ذك التخرج والصلح عن التركة لا يضمن بيان أنواع التركة وتغديدا العقار وبيان  
 قيمته كل نوع يعلم أن الصلح لم يقع على أز يضمن قيمة نصيبه لا تسهموا استهلكوا التركة ثم صالحوا  
 المدعى على أز يضمن نصيبه لم يجز عندهم كإف الغصب وفي دعوى البسم مكره لا حاجة الى تعين  
 المكره هذا ما حرمه من كلامهم (قوله فاذا جمعت الدعوى سأل المدعى عليه عنها) لتكشف وجه الحكم  
 ومفهومه انها إذا لم تسبح لیساله القاضي عنها العدم وجوب الجواب عليه لها بخلاف العهدة فانه يجب  
 عليه جوابها وظاهره أن القاضي يسأله وإن لم يطلب المدعى وفي السراجية اذا حضر المختصمان  
 لا بأس أن يقول مالكم وان شاء سكت حتى ينتدأ بالكلام واذا تكلم المدعى سكت الآخر ويجمع  
 مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا لان  
 القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخزانة يجوز للقاضي أن يامر رجلا  
 يعلم بالمدعى الدعوى والمضمومة اذا كان لا يقدر عليها ولا يحسنها اه وفي الفقرة ليس للقاضي أن  
 يمنع ذا اليد عن التصرف في الضبعة بالدعوى وطلب المدعى ذلك اه وسأقي (قوله فان أقر  
 أو أنكر فبرهن المدعى قضي عليه) لو حودا حجة المزمعة للقضاء في المراجع ولغة القضاء في الاقرار مجاز  
 لزومه بأقراره فلا حاجة الى القضاء لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء فكان الحكم الزاميا  
 للخروج عن موجه بخلاف البيئة فان الشهادة خير محتمل وبالقضاء يصرفه ونسقط احتمال  
 المكذب اه ولم يشترط المؤلف رحمه الله تعالى طلب الخصم القضاء بعد الحجة لمساق الزاوية  
 ويسلم للمدعى عليه انه يريد القضاء وهذا أدب غير لازم وكذا قول القاضي أحكم أدب غير  
 لازم اه وظاهر ما في الكتاب ان القاضي لا يعهل المدعى عليه اذا استعمله وليس بشئ نفى  
 الزاوي يعو عليه ثلاثة أيام ان قال المطلوب دفع وانما يجعله هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في  
 كل ثلاثة أيام أو خمسة فان سكتا يجلس في كل يوم ومع هذا جعله ثلاثة أيام جازا منعت المدة  
 ولم يأت بالدفع حكم اه ولذا كتبنا في الفوائد لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بصح وجود شرائطه الا في  
 ثلاث وظاهر ما في الكتاب ان البيئة لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكتبنا في فوائد كتاب  
 القضاء انها تقام على المقر في وارث مقر يدن على الميت فتقام عليه للتدنى وفي مدعى عليه أقر  
 بالوصية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فتثبتها الوكيل ثم زدت الا أن باعما من جامع  
 الفصولين من فصل الاستحقاق قال الرجوع عليه عند الاستحقاق بأقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن  
 الرجوع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه اذا حكم وقع بينة لا بأقر ازاله محتاج الى أن  
 ثبت عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه لزوم برهن المدعى ثم أقر المدعى عليه بالملك

فاذا جمعت الدعوى سأل  
 المدعى عليه عنها فان أقر  
 أو أنكر فبرهن المدعى  
 قضي عليه

(قوله وفي دعوى  
 السعاية) أي السعاية  
 به الى المحاكم

(قوله ابن برهان الخ) فيه تامل فانه ٢٢٢ عند دعواه البراء ما روي عيا (قوله بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال) سيأتي

له بقضى له بأقرار لا يثبت إذا لم يثبت على المنكر لا على المقر اه وقال في موضع آخر هذا يدل على جواز إقامتهم مع الأقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر ولا فائدة يكون هذا أصلا اه ولم يذكر المؤلف حكم ما إذا سككت عن الجواب وفي الخلاصة معزى إلى الأقضية رجل ادعى على آخر أن لا فلاح في السكوت فلم يجب أصلا يؤخذ منه كقول ثم سأل جبراه عنى به أقفة في أسأله أو سمعه فان أخبروا أنه لا فلاح فيه فحضر مجلس الحكم وان سككت ولم يجب بقرائه منكر اقال الامام السرخسي هذا أتولها ما أعند أبي يوسف فيحسب إلى أن يجب اه وفي روضة الفقهاء تؤسكت عن الجواب لا يكون منكر بالاختلاف اه والقوى على قول أبي يوسف فماتت على القضاء كافي القسبة والبراز ينفذ لا أقنيت بان يحسب إلى أن يجب وفي الجمع ولو قال لأقر ولا أنكر فالتقاضى لا يستقله قال الشارح بل يحسب عند أبي حنيفة حتى يقرأ وينكر ولا يستقل وفي البسائر الأشبه انه انكار اه وهو صحيح لقولهما كالأبني فان الأشبه من الفاظ التصحيح كافي البرازية ثم اعلم ان الساكت لا تقام عليه البينة إلا فيما إذا وكله بالخصومة غير جازا لأقراره والانكار كما قدمناه في الوكالة بالخصومة (قوله والاخلف طلبه) أى وإن لم يكن للدعي بينة حلف التقاضى المدعى عليه بطلب المدعى لقوله عليه السلام للدعي آفة بينة فقال لا فقال لك عينة سال ورب الجن على فقدان البينة فلا بد من السؤال ليكنه الاستخلاف ولا بد من طلبه البينة لأن البينة حق فبغيره يظن التقاضى لأن المدعى عليه لو حلف بطلب المدعى عليه من يدي التقاضى من غير استقلال التقاضى فهذا ليس بتخليف لأن التخليف حق التقاضى كذا في الخلاصة ولو اطلعا على أن يخلف عند غير التقاضى ويكون برياهم باطل فلورهن عليه قبل ولا يخلف ثانيا عند التقاضى كذا في البرازية وأشار إلى أن إبراء المدعى عن التخليف غير صحيح لكونه حق التقاضى كافي البرازية به أيضا وفيه منية المفتي حلفه في مجلس قاض ليس له أن يحلفه ثانيا ولو حلفه عند قوم له أن يحلفه ثانيا عند التقاضى ولو قال المدعى عليه حين أراد التقاضى تخلفه انه حلفنى على هذا المال عند قاض آخر أو أراى عنه ان برهن قبل واندفع عنه الدعوى والأقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى عليه وان نكل اندفع الدعوى وان حلف من المال لأن دعوى البراء عن المال أقرار وجوب المال عليه بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال كذا في البرازية ثم اعلم انه لا تخليف إلا بعد طلب المدعى عندهما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرضا لعب بحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والتفيع بالله ما نطلت شفتك والمراة إذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خفيك زوجك الغائب شيئا ولا أعطاك النفقة والاربع بحلف المستحق بالله ما بعثت وهذا انه على جواز تلقين الشاهد وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه التقاضى بلا طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت من المدينين ولا من أحد أداء الديك عنه ولا قضه لك قاض مارك ولا أراه منه ولا سامنه ولا أحلت بشي من ذلك أحد أو لا عندك ولا بشي منه رهن كذا في البرازية وظاهر كلام المؤلف انه لا يخلف مع وجود البرهان قلت في مسائل الأولى تخليف مدعى الدين على الميت إذا برهن فانه يحلف كما وصفا وهي في الخلاصة ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة وأثبتته بالبينة فانه يحلف من غيرهم انه ما استوفى

ببائنها قريبا عند قوله وقضى له ان نكل مرة (قوله وأثبتته بالبينة) قال الرملي قدس له لا فلاح فيه الوارث أو نكل عن البينة المتوجهة عليه لا يخلف كما يعلم من مثله أقرار الورثة بالدين وكما يعلم مما قدمه في المقالة قبل هذه من كون الأقرا رجة بنفسه بخلاف البينة تامل لكن ذكر في خزائنه في اللثخمة نفا حائل للتقاضى تخليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه التقاضى والأخلف طلبه

بأنه العظيم جل ذكره ما قضته اه فهذا مطلق وما هنا مقدم إذا أثبتته بالبينة وتعليقهم بانه حق الميت ربما يعكر على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم خصوصا عند عدم دين على الميت وقد صادف إقرارهم بملكهم فأنى يرد بمخلاف البينة فانها حجة قائم من غيرهم عليهم فصاها فيها وأما الإقرار فهو حجة منهم على أنفسهم فلا يتوقع على شيء آخر أو قول ينبغي أن يحلفه التقاضى مع الإقرار فيما إذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة

إقرارهم فيها والحال هذه فحلفه التقاضى بطلب الغرامة إذا قام بدفعه بغير طلبهم لكن إذا صدقوه وشاركهم لانهم أقروا بان هذا الشيء الذي هو دينهم خاص بهم ولهذا فيه شركة معناه بقدر دينه تامل (قوله فانه يحلفه من غيرهم) قال الرملي

ولا رد عين على مدع ولا  
بينه لدى المدعى الملك  
الطلق وبينه الخارج  
أحق

بسل وان أقر الخصم كما  
صرح به في النزازية  
مسللا بأنه حق الميت  
(قوله) وينبغي أن يحلف  
احتياطاً (قال الرسمى  
بنفسى أن لا يتردد في  
التحلف أخذاً من قولهم  
الدون تقضى بأمثالها  
لا بأعائها وإذا كان  
كذلك فهو قد ادعى  
حقاً للست اه ذكره  
الغزى وأقول ينبغي أن  
يقال بدل اللام على كما  
هو ظاهر وأقول قد يقال  
أن يحلف في مسئلة مدعى  
الدين على الميت احتياطاً  
لاحتمال أنهم شهدوا  
بإستحباب الحال وقد  
استوفى في باطن الامر  
وأما في مسئلة دفع الدين  
فقد شهدوا على حقيقة  
الدفع فأتى الاحتمال  
المدكور فكيف يقال  
بنفسى أن لا يتردد في  
التحلف فامل (قوله)  
فكيف (الشاهد) نأهره  
أن التحلف للشاهد  
وظاهر ما قبله أن التحلف  
للمدعى على صدق  
الشاهد تامل

حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الروا الحجة ولم أرحم من ادعى أنه دفع  
للمتدعيه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطاً الثانية المحقق للسمع بالبينه للمحقق  
عليه تخليفه بالله ما باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه كما في  
جامع التصويل من فصل الاحتقاق الثالثة يحلف مدعى الأبق مع البينة بالله انه باق على  
ملكه الى الآن لم يخرج يبيع ولا هبة كما في الباقي فحق القدر وفي منية الغنى الصبي العاقل  
الماذون له يستحلف ويقضى عليه بشكواه ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم  
والميت في مال الوقف وتحلف الآخر أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشتر بنم  
ادعى على آخر ديناً مؤجلاً فأنكر لا يحلف في أظهر القولين ادعى على عبد مجبور حراً يؤاخذ به  
بعد العتق وان أنكر يحلف اه وفي خزنة المقتنين من عليمدين مؤجل وأراد أن يحلفه عند  
القاضي ينبغي للمدعى عليه أن يسأل القاضي يدعى نيته أم حالة فان قال حالة يحلف بالله  
ماله على هذه الدراهم التي يدعيها وبسعة ذلك اه وفي المصطذكر محمد في الاستحلاف وقال المصنوع  
منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب ما أدري ما قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول  
قول الغاصب مع يمينه وحسب على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة فإذا لم يبين يحلف على ما يدعى  
المقصود منه في الزيادة فان حلف يحلف المصنوع منه أيضاً ان قيمة ثوبه مائة يأخذ من الغاصب  
مائة فإذا أخذ ثم ظهر الثوب للغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم القيمة للتصويبه وان شاء  
رد الثوب وأخذ القيمة وهذه من خواص هذا الكتاب وغيره أيضاً انه فيجب حفظها اه  
ملفظه (قوله) ولا رد عين على مدع) لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر قيم  
والقسمة تنافى الشركة وحصل جنس الايمان على المنكر بن وليس وراء الجنس شيء في النزازية  
برهن على دعواه فطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق في الدعوى أو على ان الشهود صدقون  
أو محقون في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزمي التحلف مرتين فكيف الشاهدان قول  
الشاهد اشهد عيّن لان لفظ اشهد عندنا وان لم يقل بالله عيّن وإذا طاب منه الشهادة في محاسن القضاء  
فقال اشهد فقد حلف ولا يكرر اليمين لانا أمرنا بآكرام الشهود وفي التحلف تعطيل المحقوق وان  
الشاهد اذا علم ان القاضي يحلفه بالنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن  
أقسم على الشهادة الباطلة يقدم على التحلف أيضاً غالباً لترويج الباطل وإذا التحلف وادى شهادته  
فقد نكح مخالاف اليمين في باب اللعان لان تكلم اللعان جارية مجرى الحمد فناسب التلقظ اه  
وفي الواقعات الحماسية قبيل الرهن وعن محمد بن قائل لا تحلف عليك ألف درهم فقال له الآخر  
ان حلفت انها لك على أدبها اليك تحلف فاداه اليه المدعى عليه ان كان اداه اليه على الشرط الذي  
شرطاه فو باطل ولأودى أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع  
لان حكم الشرع ان اليمين على من أنكر دون المدعى اه وفي القنية لو أن ذا البسد طلب من  
القاضي استحلاف للمدعى ما تعلق ان يثبت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي اه (قوله) ولا يئنه لدى  
اليدى في الملك المطلق وبينه الخارج (أحق) وقال الشافعي ينبغي في البسد اعتضادها باليد  
فتقوى الظهور وفهوا كالنتاج والنكاح وذو الملا مع الاعتاق والاستيلاء والتدبير ولنا بينة  
الخارج أكثر اثباتاً وأغلا والآن قد مر ما أنته البسد لا يئنه بذى اليد اذ البسد دليل مطلق الملك  
بخلاف النجاج لان البسد لا يدل عليه وكذا على الاعتاق وأخته وعلى الولاء النائب بها قيد الملك

(قوله ولا وجه لداليمين) أى على المدعى وقوله لما قسمناه إشارة لقوله ولا ترد اليمين على المدعى لقوله عليه السلام البيعة على المدعى الخ كقاية (قوله ان النكول لا يوجب شيئا اذا اتصل القضاء به) أما الاقرار فهو يوجب بنفسه لا يتوقف على القضاء ولفظ فيه مجاز كما تقدم نقله عن المعراج عند قوله فان أقرأ وأنكر الخ (قوله ولم يبين الفور بما ذا يكون) قال بعض الفضلاء هو ظاهر وهو ان يقضى عهده من غير تراخ قبل ٢٢٤ تكراره أو بعده على القولين (قوله ومرحوبان منها علم القاضي الخ) قال الرمل

أى علمه لما حدث بعد تقلده القضاء فلا يقضى الا بعلمه المتقدم عليه (قوله لم أره الى الآن) لغيره) صريح قول ابن الفرس فقد قالوا انه من منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤية المؤلف لا تقتضى عدم وجوده في كلامهم والمثبت مقدم لكن في وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت

حاشية الرمل على المخ ولا شك في ان ما زاده ابن الفرس غير خارج عن المجادة فلا ينبغي التعويل عليه مالم يعضد نقل من كتاب يعتمد فلا تقتريه والله تعالى أعلم (قوله ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة) عبارة في الاشباه وتجميع الدعوى بعد القضاء بالنكول كافي الحاشية قال عتقها المحوى في الحاشية

المطلق لماساقى والمطلق هو مقيد بما ادلى به من حارح أو زنا أو تاريخ الخارج حارح أو سابق أما اذا كان تاريخ ذي الداسق فانه يقضى له كما يساقى في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وورثنا وأرخاواتر يذى الداسق فانه يقضى للخارج كافي الظهير به (قوله وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت) لان النكول دل على كونه باذنا أو مقرا الذل لذلك لا قدم على اليمين اقامة للواحد دفعا للضرر عن نفسه قرر جمع هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين لما قسمناه واللام في له بمعنى على أى قضى القاضي على المدعى عليه والنكول تفسيراً فتدلالة النكول وذ كر الشارح من باب التحالف ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا أما على اعتبار البذل فظاهر وأما على اعتبار أنه اقرار فلا نه اقراره مشبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراد اه وذ كر بعده ان المكاتب اذا نكل لا يلزمه شيء لا تمكن من القضاء بالتهجير اه أى اذا نكل عن دعوى السد الكافية وذ كر هنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه خلاف اه ولم يبين الفور بما ذا يكون ولو قضى عليه بالنكول ثم أراد ان يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء كذا في الحاشية وفيها ولو ان المدعى عليه بعدما عرض عليه اليمين مرتين اسقطه ثلاثة أيام ثم مضى وقال لا أحلف وان القاضي لا يقضى عليه حتى ينكل ثلاثا ويستقبل عليه اليمين ثلاثا ولا يعتبر نكوله قبل الاستقبال اه ثم اعلم أنه قد ظهر من كلام المؤلف ان طرق القضاء ثلاثة بينه و اقرار ونكول ومرحوبان منها علم القاضي بشئ يغضد القضاء في غير المحدود وأما التقصاص فله القضاء به بعلمه كافي الخلاصة وتركه المنصف للاختلاف وظاهر ما في جامع الفصول ان الفتوى على ان القاضي لا يقضى عليه لفساد قضاء الزمان وسياق في ان القسامة من طرق القضاء بالدية فهي خمس وزاد ابن الفرس سادسا لم أره الى الآن لغيره فقال واجهة اما البيعة والاقرار واليمين أو النكول عنه أو القسامة أو علم القاضي بما يريد ان يحكم به أو القرائن الدالة على ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تصبر في حيز المقطوع به فقد قالوا ونظير انسان من دار ومعه مسكين في يده وهو متلوث بالدماء سريع الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور وحملوها انسابا من نوحا لذلك الحي وهو متضخم بدمائه ولم يكن في الدار عز ذلك الرجل الذي وحده تلك الصفة وهو خارج من الدار انه يؤخذ به اذا يمتري احد في أنه قاتله والقب بأنه ذبح نفسه أو ان غر ذلك الرجل قتله ثم تصور الحاشية فذهب الى غرض ذلك احتمال بعسده لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل اه قسدا السكوت لغيره فلا نكوتة تجرس أو طرش عتق كذا في الاختيار ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطلها

في باب ما يبطل دعوى المدعى ما يخالف ما ذكره وعبارة ادعى عبد الله بن عبد الله بن محمد المدعى عليه فاستخلفه فذكر وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذ كر في موضع آخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشترى بتمنعه قبل الخصومة و اقام البيعة قبل بيعة ويقضى له اه قلت وسيد كرم المؤلف في فصل دفع الدعوى عن البراز : كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته ايضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعد دفع الدفع و دفعه والا كثر جمع في المختار وسند كرمه

هناك لكن سيد كرم المؤلف في أول فصل دعوى المحاربين من النهاية ما نصه ولم يبرهننا حلف صاحب السيفان حلف لهما  
تترك في يد مقضاة ترك الا قضاء استحقاق حتى لو أقاموا البينة بعد ذلك بقضى بها وان نكل لهما جميعا بقضى به بينهما نصفين ثم بعده  
إذا أقام صاحب اليد البينة أنه ملكه لا يقبل وكذا إذا ادعى أحد المتحقيين على صاحبه ٢٢٥ وأقام بيته أنها ملكه لا تقبل

لكونه صار مقضا عليه  
اه ولله منى على القول  
الا نكر المتقابل للقول  
اختارنا مل (قوله وفي  
جامع الفصولين والغتوى  
في مسألة الدين الخ) قال  
في نور العين حلف أن لا  
دين عليه ثم برهن عليه  
المدعى فتدعجه لا يظهر  
كذبه في عينه إذا البينة  
حجة من حيث الظاهر  
وعند أبي يوسف يظهر  
كذبه فيغتنى والغتوى  
في مسألة الدين أنه لو ادعاه  
بلا سبب حلف ثم برهن  
عليه يظهر كذبه ولو ادعاه  
بسبب وحلف أنه لا دين  
عليه ثم برهن على السبب  
لا يظهر كذبه لمحو الزان  
وحده القرض ثم وجد  
الافاء أو الأبراه (قت)  
حلف بطلاق أو عتق  
ماله عليه متى فتداه عليه  
بدن له وألزمه القاضي  
وهو ينكر قال أبو يوسف  
بحث وقال محمد لا بحث  
لأنه لا بد من إله صادق  
والبينة حجة من حيث  
الظاهر فلا يظهر كذبه  
في عينه كرم محمد (ح)

في الخانة من باب ما بطل دعوى المدعى رجل اشترى من رجل عبد افور حصد به عينا فخاصم البائع  
فانكر البائع أن يكون الغيب عنده واستخلف فنكل قضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع  
بعد ذلك قد كنت تراءت إليه من هذا العبد وأقام البينة قبلت بيته اه وفي الزاوية إذا شك  
فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احتراز عن الوقوع في المحرام وإن أباحه إلا حلفه  
أن أكبر ربه أن المدعى محق لا يخلعه وأن أنه بطل ما غله الحلف ادعى عليه عند القاضي ما لا فم  
يقول لم ينكر وقال أبرافى المدعى عن هذه الدعوى وعن حلفه ينظر أن كان المدعى برهن على دعواه  
حلف هو على عدم الأبراه وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عند المتقدمين وطافهم بعض  
المتأخرين وقول المتقدمين أحسن وإذا قال المدعى عليه بعد الإنكار أبرافى المدعى وطالب حلفه على  
عدم الأبراه يحلف المدعى عليه أولا فإن نكل يحلف المدعى ذكرهما الفضلى اه ثم اعلم أن حكم  
أداء العين انقطاع الخصومة للعالم ومقتضى غاية إحصار البينة عند العامة وقيل انقطاعها مطلقا  
فلو أقام المدعى البينة بعد عين المدعى عليه قبلت عندها لأمانة عند البعض والصحيح قول العامة لأن  
البينة هي الحجة في الأصل فأما الجمين فكأن الحلف عن البينة لانها كلام المحم صبر اليها للضرورة وإذا  
جاء الأصل انتهى حكم الحلف كأنه لم يوجد أصلا ولو قال المدعى للدي عليه حلف وأنت برى ومن  
هذا الحق الذي ادعيت وأنت برى من هذا الحق ثم أقام البينة قبلت لأن قوله أنت برى ويجعل  
البراه للعالم أي برى من دعواه وعصومته للعالم ويجعل البراه عن الحق فلا يجعل أبراهما الشك  
كذا في السراج الوهاج وذكر الشارح وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البينة والصواب أنه لا يظهر  
كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا بحث في عينه أنه كان لغلان على ألف فادعى عليه ما ينكر  
حلف ثم أقام المدعى البينة أن له عليه ألفا وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه  
وفي الخاتمة من الطلاق والغتوى على أنه يبحث وهو قول أبي يوسف وأبي رابطين عن محمد اه  
وفي الولو الخاتمة من فصل الاقرار بالطلاق رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه امرأته  
طالق أن كان له على ألف فقال المدعى امرأتي طالق أن لم يكن لي عليك ألف وأقام المدعى البينة على  
حق وقضى القاضي فرق بين المدعى عليه وبين امرأته عند أبي يوسف وعن محمد وإيشان في رواية  
يفرق بينهما وفي رواية لا يفرق ويقضى بأنه يفرق ولو أقام المدعى عليه البينة بأنه قد أوفاه العاقل  
دعواه وكان يفرق القاضي بينهما امرأته باطلا لأنه تبين أنه أخطأ نفسه وتطلق امرأة المدعى أن  
زعم أنه لم يكن له على المدعى عليه إلا هذا الألف لأنه تبين أنه حانت هذا إذا أقام المدعى البينة على  
الألف أما إذا أقام البينة على اقرار المدعى عليه بالألف لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين  
امرأته لأن شرط الحنت كون الألف عليه وهذا محتمل والقاضي يقضى بالأقرار بالألف والأقرار  
محتمل هكذا ذكر في بعض المواضع اه وفي جامع الفصولين والغتوى في مسألة الدين أنه لو ادعاه  
بلا سبب حلف ثم برهن نكر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر

٢٢٥ - مصر سابع قال امرأته طالق أن كان لغلان عليه متى فتداه فلان أقرضه كذا قبل عينه وحكم بالمال بحث  
ولو شهد أن لغلان عليه شيئا وحكم به حث لا نهج لشرط حثه وجوب شيء من المال عليه وقت الجمين وعن شهدا بالقرض لم يظهر  
كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهد أن المال عليه يقول الحق قوله بخلاف ما شهدا عمل نظر أذا كيف يظهر كون المال



عليه اذا شهد بان المال عليه بعدان ٢ فان العينة حجة ظاهرة فلا يظهر كذبه في عينه وايضا برطيه ان يقال فعل ما ذكر ثم ينفي ان يحنث في مسألة الخلف ٢٢٦ بطلاق أو عتق أيضا فلا شك ان الخلف عليه لا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل

كذبه لجواز انه وسد القرض ثم وجد الابراء والاغواء اه فان قلت هل يقضي بالنكول عن العين لنفي التهمة كالأمن اذا ادعى الرد أو الهلاك خلف فتشكل وعن العين التي للاحتياط في مال الميت كما قدمناه قلت أما الاول فنعم كما في الفتنة وأما الثانية فلم أره اه (قوله وعرض السمين ثلاثا ناديا) أي وعرض القاضي على وجه الاستحباب بان يقوله القاضي اني أعرض عليك ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه وهذا الانذار لعلامه بالحكم انه موضع الخفاء وتكرار العرض لزياة الاحتياط والمبالغة في ابتداء العذر وأما الذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى (قوله ولا يتخلف في نكاح ورجعة وفي مواساة وورق ونسب وولا ووجد ولعان) وقالا يتخلف في السكك الا في المحذور وللعان لان النكول أقر اوله انه يدل على كونه كاذبا في النكاح على ما قدمناه فكان أقراره أو بدلا عنه والأقرار يجري في هذه الأشياء لكنه أقرار بمشبهة والمحذور تندري بالنسب واللعان في معنى المحذور لا حنيفة أنه يدل لأن معه لا تبقى العين واجبة لمحصل المقصود وانزاله باذلا أولى كلابيصر كاذبا في النكاح والبلذ لا يجري في هذه الأشياء وائدة الاختلاف القضاء بالنكول فلا يتخلف الا ان هذا يدل لدفع المحصورة فيملكه الكتاب والصيد المأذون بغزاة الضيافة البسيرة ومحنة في الدين بناء على زعم المدعي وهو يقضه حقا لنفسه والبلذ معناه ههنا ترك المنع وأمر المال من كذا في الهماية وفي الفتنة يتخلف في دعوى الأقرار بالنكاح اه وظاهره بأنه اتفاق بين أبي حنيفة ومالك فليتأمل وفي الظهيرة تفسير البذل عند ترك المنازعة والأعراض عنها ثم الدعوى في هذه المسائل تنعوض من إحدى المحصنين أيهما كان الا بالمحذور وللعان والاستيلاء فانه لا يتصور أن يكون المدعي فيها الا المفذوف والمولى كذا في الشرح وهو سبق قلم والصواب والامة دون المولى وفي الهداية بصورة الاستيلاء ان تقول لمجارة أنا م ولدوا لى وهذا ابني منه وأنكر المولى لانه لو ادعى المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا يلتفت الى انكارها اه وفي جامع الفصولان بصورة النكاح انكره وأوى نكاحا والرجعة ادعى على امرأة رجعة ففي العدة ثبت بقوله وان كذبه لانه ادعى أمرا عاك استثنائه لجمال وسعدا لصدقته ثبت بتصادقهما ولو كذبه ولا يثبت فعل قوله لم يتخلف لاعلى قوله وكذا لو ادعت انه راجعها وكسبها بصورة التي في الايلاء قال فثبت وأنكرت فلو ادعاه في مدة الايلاء يثبت بقوله ولو بعنفسها فان صدقته ثبت والا لا يثبت أو ادعت انه فاء الهام في المدة أو بعنفسها وأنكر الزوج بصورة الرق ادعى على مجهول الحال انه قنس أو ادعى مجهول الحال على رجل انه عبده وأنكر المولى بصورة النكاح ادعى مجهول النسب انه أبوه وأبوه بصورة أمية الولدان تدعى أم الولد انها ولدت من سيدها بصورة الولدان يدعى انه مولا الاسفل أو الاعلى اه أطلق في الولاد فتأمل ولله الصنعة وولاه المولاة كما في الكافي وفيه فالحاصل ان كل

انه ينبغي أن يتحسبك المستثنين نعم أو أوثاننا والفرق تحكم بالذهب كل الذهب من التفاضل بين كل شيء ومجده الله تعالى مع انه امام ذوى الادب والادب الا ان تكون إحدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أوامر الخامس عشر (قوله وأما الثانية فلم أره) وعرض السمين ثلاثا ندبا ولا يتخلف في نكاح ورجعة وفيه واستيلاء ورق ونسب وولا ووجد ولعان

قال الرضى والوجه يقتضى القضاء بالنكول فيها أيضا انما تامة الاختلاف القضاء بالنكول كما هو ظاهر تأمل (قوله وأما الذهب فانه لو قضى الخ) وظاهره انه مقابل لما في المتن مع انه عنه قال الرضى وعن أبي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ

والعرض ثلاثا تتحسبوه ونظر افعال الرد ثلاثا أيام فانه مستحب فكذا هذا ما لعق في الانذار اه ومثل في عمل الكفاية (قوله والصواب والامة دون المولى) بقى أن يقال ظاهر كلامه كغيره انها ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة ادعت انها ولدت منه هذا الولد وادعاه أي ادعت انه ادعاه فمفهوم نفيه كلامها كاذر اه في طيبي والذي يظهر ان التقيد به ليس احترازا بل يفتى على ما هو المشهور من انه يشترط لتبوت نسب ولدا لا متوجدا لدعوى من السبوعلى غير المشهور ولا يشترط ذلك بل يكفي عدم نفيه وكذا ظاهر قولهم ادعت أنه يغيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ومخالفة قول القهستاني

يجل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بشكوه وما لا فلا اه واذا لم يستحق في النكاح عنده  
 فلا يحلوا ما ان يكون المدعى له الزوج أو المرافعة كان الزوج وقال أنا أريد أن تزوج أختي أو  
 أربعاً سواها وان القاضي لا يمكنه من ذلك لأنه أقران هذه امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق  
 هذه ثم تزوج أختي أو أربعاً سواها وان كانت الدعوى من المرأة فتعند لو قالت اني أريد أن تزوج  
 وان القاضي لا يمكنه من ذلك لانها قد أقرت ان لها زوجاً فلا يمكنها الزوج بائناً فان قالت ما خلاص  
 عن هذا وقد ثبت في عهده الدهر ولا يثبت في هذه تسمى عهده أي حنفية فانه يقول القاضي للزوج  
 طلقها فان أي أجبره القاضي عليه فان قال الزوج لو طلقتم الرمي للمهر فلا أقبل ذلك يقول القاضي له  
 قل لهما ان كنت امرأتى فانت طالق فتطلق لو كانت امرأته والا فلا ولا يلزمه شيء ان أي أجبره القاضي  
 فان فعل فخلص عن تلك العهدة كذا في البدائع ثم اذ لم يستحق المنكر عنده في النكاح هل  
 تقبل بينة المدعي ينظر وان كان نسياناً ثبت بالافراق قبل بينة مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره  
 لا تقبل بينة مثل الجد والجد والولد والاهام والاعوان وأولادهم لان فيه جل النسب على الغير بخلاف  
 دعوى المولى الأعلى أو الأسفل حيث يقبل وان ادعى انه معتق جده ونحو ذلك وقسمه في الشرح  
 وقوله قال القاضي الامام نظر الدين الفتوى على انه يستحق المنكر في الاشياء الستة المراد به مولانا  
 فاضحان كما صرح به مسكين وهراف المصنف له في شرح المجامع الصغير مع انه مخرج به في فتاواه أيضاً  
 وصرح الشارح بان نكاح الاسلام على البردوي اختار قوله لهما الفتوى على ما ذكره في المختصر واختار  
 المتأخر من من مشايخنا ان القاضي ينظر في حال المدعي عليه فان رأته متتاعه اخذ بقوله لهما  
 وان رأى مظلوماً لا يجله اخذ بقوله أي حنفية وفي الولو الجمة الفتوى على قوله لهما وهو اختيار القس  
 أي البت وصوره الاستقلال على قوله لهما ما هي بزوجتي وان كانت زوجتي في فهي طالق بائن  
 لأنها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بصودره فاذا حلف بتقي معطلة وقال بعضهم يستحق على  
 النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كذا في الحاشية وفي الاختار ثم عندهما كل نسب  
 يثبت من غيره سوى المال كالبنوة والزوجة والمال يستحق عليه وكل نسب لو أقر به لا يثبت الا  
 بدعوى المال كالاخ والم لا يستحق الا اذا ادعى بسببه مالا أو حقاً كدعوى الارث ودعوى عدم  
 الرجوع في الهبة ونحوه وطاهره هبة الدعوى بنسب الاخ ونحوه وان لم يدع للمال لأنه انما في  
 الاستقلال فقط وطاهره ما في الرزاقية من الفصل العاشر في النسب والارث عدم هبة الدعوى بالاخوة  
 للبردة ولهذا وبرهن لا يقبل لأنه في الحقيقة اثبات البنوة على أب المدعي عليه والحمم فيه هو الاب لا  
 الاخ وفي شرح مسكين فان قيل كيف تكون هذه الماثل ستة وهي سبعة قلنا مومية الولد تابعة  
 لثبوت النسب اه وعرضنا في جامع الفصولين بالاشياء السبعة وقس ادعى نكاحها فحلف دفع  
 البين عنها على قوله ما ان تزوج فلا تخلف لانها لو نكحت لا يملك عليها لانها لو أقرت بعد ما تزوجت  
 لم يجز اقرارها وكذا لو أقرت بشكاح لغائب قبل مع اقرارها لكن يبطل بالتكذيب ويندفع  
 عنها البين وقيل لا يصح اقرارها فلا تنفذ عنها البين اه وفي الولو الجمة وحل تزوج امرأته  
 بشهادة شاهدين ثم أنكرت وتزوجت بما عموماً وشهود الاول ليس للزوج الاول ان يخامها  
 لانها الخفيف والمقصود منه النكول ولو أقرت مريم بما لم يجز اقرارها السكن بخامم الزوج الثاني  
 ومصلحة حلف برئ وان نكل فله ان يخامها ومصلحة ما نكلت يقضى بها للدعي وهذه الجواب  
 على قوله الفتى به اه (قوله ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع) لان المنوط بفعله شيان

ويستحق السارق فان

نكل ضمن ولم يقطع

بعد قول المتن واستلاد

بان ادعى احداً من الامة

والمولى والزوجة والزوج

انها ولدت منه ولد احب

او متا كافى فاضحان

واكتن في المشاهير ان

دعوى الزوج والمولى لا

تصير لان النسب يثبت

باقراره ولا عبرة لا نكارها

بعده ويمكن ان يقال انه

محمب القاهر لم يدع

النسب كما يدل عليه

نصو برهم اه كذا في

حاشية السيد أبي السعود

(قوله وفي دعوى الدائن  
الايضاء) أي ان قلنا  
ومى عن الميت (قوله  
رضى الموكل) أي موكل  
المشتري (قوله الثانية  
لو ادعى على الآخر رضاه  
الخ) صورته اشترى شيئا  
بالوكالة فظهر به عيب  
فاراد الآخر الموكل  
رده بالعيب فادعى البائع  
على الآخر أنك وضيت  
بالعيب لا يختلف الآخر  
وقام الكلام على هذه  
في شرح الوهانية (قوله  
الثالثة الوكيل يقبض  
الدين الخ) قال في نور العين  
فيه نظر اذا قربه هو  
الأبرار الذي يعبسه  
المديون فكيف يتصور  
لزومه على الوكيل الأهم  
الآن يقال المراد من  
لزوم الأبرار لزوم حكمه  
وهو الفراض من مطالبته  
للمدين وأما احتمال براءة  
المديون بأقرار الوكيل  
وانتقال الدين الى ذمته  
الوكيل جزاء على اقراره  
فمبعد بل غير مسلم والله  
أعلم (قوله وزدت على  
الواحدة والثلاثين)

الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به قصاص كما اذا نهد عليها رجل وامرأتان قيد بعد  
السرقة لانه لا يختلف في غيره من الحدود اجماعا ولو كان حد القذف الا اذا تضمن حقا بان عاق  
عنت عليه بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت عليه يختلف المولى حتى اذا  
نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في الشرح وصححه المحلوف في خلافا للشرحى وهي في الخامسة  
والضحية في زنت للمكلم ولهذا قال في الخامسة وهل يصر العبد فاذا قتلوا بهذا الكلام ذكره  
المحقق في أدب القضاء ما هو إشارة الى انه يصر فاذا قاتله قال وقد أدى النى حلف عليه ولم يقل انه  
زنى فصر زاعن ذلك وكفى الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخرا لقاذف هو كاقته بصر الثاني  
فاذا قام اذا حلف المولى ههنا كما هو المختار يختلف على السب بالله ما زنت بعدما حلفت بعنت عبدك  
هذا ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاختلاف في عند في الأشياء السبعة وفي الخامسة انه  
لا اختلاف في أحد ثلاثين خصلة بعضها يختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكرها سدا لاختصار  
السبعة وفي توزيع البنت صغيرة أو كبيرة وعندها يختلف الأب في الصغيرة وتزوج المولى أمته  
خلافا لهما وفي دعوى الدائن الايضاء وانكره لا يختلف وفي دعوى الدين على الوصى وفي الدعوى على  
الوكيل في المستثنى كالوصى وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه فاقربه  
لاحدهما وانكره الآخر لا يملكه وكذا لو انكرهما فحلف لا أحدهما فنكل له ونفى عليه لم يختلف  
للآخر وفيما اذا ادعى الجميع التسليم من ذى اليد فاقربه لا أحدهما لا يختلف للآخر وكذا لو نكل  
لاحدهما لا يختلف للآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا أحدهما وحلف  
لا أحدهما فنكل لا يختلف للآخر وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقربه  
بالرهن وانكره البائع لا يختلف للشري وفيما اذا ادعى أحد رجلين الحارة والاخر الشراء فاقربه  
بها وانكره لا يختلف لمدعيه يقال لمدعيه ان شئت فانظر اقتضاء المدعى فوفى الرهن وان شئت فافسخ  
وفيما اذا ادعى أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقربه لا أحدهما لا يختلف للثاني وفيما  
اذا ادعى كل منهما الحارة فاقربه لا أحدهما أو نكل لا يختلف للآخر بخلاف ما اذا ادعى كل منهما  
على ذى اليد الغصب منه فاقربه لا أحدهما أو حلف لا أحدهما فنكل يختلف للثاني كالو ادعى كل منهما  
الابداق فاقربه لا أحدهما يختلف للثاني وكذا الا حارة ويحلف ماله عليك كذا او لا قسمته وهي كذا وكذا  
وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل بالعيب لم يختلف وكيه وفيما اذا انكره وكيه له في النكاح وفيما  
اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل  
انه امتصنه في كذا فانكره لا يختلف للمدعي قوله خلافا لما ههنا ذكر بعضهم وقال المحلوف لا يختلف  
في قولهم جميعا اه وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر بزمه فاذا  
انكره يختلف الا في ثلاث مسائل منها لو كبل بالشراء اذا وجد المشتري عيبا فاراد ان يرد به بالعيب  
واراد البائع ان يحلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يختلف فان أقر الوكيل لم يملك ويطلب  
حق الراد الثالثة لو ادعى على الآخر رضاه لا يختلف وان أقر بزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى  
المديون ان الموكل أبراه من الدين وطلب عين الوكيل على العمل لا يختلف وان أقر بزمه اه وزدت على  
الواحدة والثلاثين السابقة البائع اذا انكر قيام العيب لعمال لا يختلف عند الامام ولو أقر بزمه كما  
قدمناه في خيار العيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يختلف ولو أقر به ضمن ما تلف بها والسارق اذا

انكرهالا يستخلف للقطع ولو اقر بها قطع وذكر الاستيجاني ولا يستخلف الاب في مال العبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للعبد والاقواق الا اذا ادعى عليهم العقيد يستخلفون حينئذ اه (قوله) والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر) لان الاستخلاف يجري في الطلاق عندهم لاسيما اذا كان المقصود هو المال أشار المؤلف الى أن الاستخلاف في المواضع السابقة يجري عند دعوى المال فصل في النكاح اذا ادعت هي الصداق لانه دعوى المال ثم ثبت النكاح بنكوله ولا ثبت النكاح وبه علم انه لا فائدة في تعبد المؤلف المسئلة بالطلاق قبل الدخول اذ لا فرق بين أن يكون قبل الطلاق أو بعده قبل الدخول أو بعده في الاستخلاف كافي النهاية ولا فرق بين أن تدعى المهر أو نفقة العدة كافي الخامسة وكذا في النكاح اذا ادعى حقا كالاب والمهر في القبط والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة لان المقصود في هذه المحقوق هو المال وبيان صور هذه الاربع في النهاية (قوله) وحاصل القود فان نكل في النفس جس حتى يقرأ ويحلف (وفيما دونه يقتصر) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لزمه الارش فيما لان النكاح اقر او فيه شبهة عندهما فلا ثبت فيه القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص يلحق من جهة من عليه كذا اقر بالحط والولي يدعي العمولة أن الأطراف يسلك بها مسلك الاموال فيعبرى فيها البذل بخلاف الانفس فانه لو قال اقطع يدي قطع له لا يجب الضمان وهذا العمل للبذل لانه لا يباح لهدم الفائدة وهذا البذل مفيد لادفع المصونة به فصار كقطع البذل لا كقطع العلم والدين للوجع واد امتنع القصاص في النفس واليمين حق مستحق يجس به كافي القسامة وفي الخامسة ثم في كيفية التعليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على المحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا ذلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا اعمدا وفيما سوى القتل من القطع والشعة ونحو ذلك يحلف على المحاصل بالله ماله عليك قطع هذه البد ولاه عليك حق سبها وكذلك في الشجاج والمجرحات التي يجب فيها القصاص واذا ادعى قتل ابيه خطأ أو وليه أو قطع يده أو شعبة خطأ اذا ادعى شيافيه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا المحن الذي يدعى من الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا يفصل على المحاصل كافي سائر الاموال وقال أبو يوسف كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية في الخطا يحلف على السبب بالله ما قتلت ابن فلان هذا وفي الشجة بالله ما شجيت هذا هذه الشجة التي يدعى وكل جناية يجب فيها الارش أو الدية على المدعي عليه يستخلف كاستخلاف في القصاص اه (قوله) ولو قال المدعي لى بدنة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف اى عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يستخلف لان اليمين حقه بالمحدث المعروف فاذا طأ اليه به يجيبه ولاي خيفة أن يثبت المحن في اليمين مرتب على الجزع عن اقامة البدنة بما رويناه فلا يكون حقه دونه ومجمع اى يوسف فيما ذكره التحصاف ومع اى خيفة فيما ذكره الطحاوى اطلق في حضورها فقبل حضورها في مجلس المحكم ولا خلاف انه لا يحلف وحضورها في المعسر وهو محل الاختلاف وحضورها في المعسر بصفة المرض وظاهر ما في خزائنه المقتن خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى العصبية اذا انكر المدعي عليه ويقول المدعي لاشهدولى أو شهودى غيب أو مرضى اه وقيد بحضورها لانها لو كانت خارج المصرفة لم يحلف تأثافا وفي المجتبى وقد ثبت القية بمسيرة السفر اه وقيد بقوله المدعي لانه لو كان له بدنة عالة حاضرة ولم يضر

والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر وحاصل القود فان نكل في النفس جس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونه يقتصر

الاولى ان يقول على الاربع والثلاثين بنم ماني الخلاصة الى ماني الخامسة لكن الاولى من مسائل الخلاصة تقدمت في كلام الخامسة في ماني ثنتان (قوله) لا اذا ادعى عليهم العقد قال الرمى بردي غير عقد النكاح اذ قدم انه لا يحلف في تزويج الذئب صغيرة او كبيرة وعندهما يستخلف الاب في الصغيرة كامل

القاضي يهلكه وغبر بين الاستخلاف وبين إقامة البينة كذا في القنية ثم رقب بعد لا آخر ان غلب على ظنه انه بشكل فله ان يحلفه وان غلب على ظنه انه يحلف كاذبا لا يعد ذرق التلغيف وفيها ايضا ادعى المدعيون الايصال فأنكر المدعي ولا يبنه له فطلب بمسئله فقال المدعي اجعل حق في القنية ثم استخلفني فله ذلك في زماننا اه ولو قال لا يبنه لي فطلب عين خصمه ظفاه القاضي فقال لا يبنه فان القاضي يقبل ذلك منه وقيل لا يقبل كذا في خزائن المفتين وقدمناه (قوله وقيل لمخصمه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام) كفيلا بنفسه نفسه فضع حقه واخذ الكفيل بمجرده الدعوى استخلفنا عنه عندنا لان فيه نظرا للمدعي وليس فيه كثير ضرر بالمدعي عليه وهذا لان المحضو مستحق عليه بمجرده الدعوى حتى يعدى عليه وبحال ينعو بن اشغاله فضع التكفيل باحضاره والتقدير ثلاثة ايام بمرور من ابي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي وصح في الحاشية انه الى جلوس القاضي محلا آخر وهو مروى عن الثاني وفعاله قبل القاضي بطلب للمدعي كافي الحاشية والا فلا يطلب القاضي منه كفيلا وفي الصغرى هذا اذا كان المدعي طالما بذلك اما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه اطلق في الحزم فتعلم ما اذا كان حاملا او وجهها واذا كان ماعليه حقرا او خطرا كذا في الهداية وفي المصباح جـ ل الرجل خولا من باب فقد فهو حامل أي ساقط النجاسة لاحظه اه والوجه اذا كان له حظ ورتبة منه ايضا وقد بقوله في بينة حاضرة للتكفيل ومغناه في المصريح لوفال للمدعي لا يبنه في اوشه ودوى غيب لا يكفل لعدم القاعدة كذا في الهداية وفي المجتبى لوفال للمدعي لا يبنه على الابقاء لا يجبره على الابقاء بل عليه ثلاثة ايام بشرط ان يدعى حضور الشهود ووفال لشهودي غيب يقضى عليه بغير ايهال ولو ادعى الابقاء ووفال في بينة حاضرة بمعه ثلاثة ايام وقال الطواوي يوجب له آخر المجلس ادعى القائل ان له بينة حاضرة على العواجل ثلثة ايام فان مضت ولم يأت بالبينة او قال في بينة غائبة يقضى بالتقصا قاسا كالاموال وفي الاستقصان يؤجل استعظام الامر له اه وأطلق الكفيل وتبديده في البرازية وغيرها بالثقة وفسره في البرازية بان يكون له دار وحافوت ملكا له اه وفسره في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلدان تكون له دار معروفة وحافوت معروف لا يسكن في بيت بكرة بتركه ويهرب وهذا شئ يحفظ جدا اه وينبغي ان يكون القنية ثمة وتوثاقه بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دار وحافوت لانه لا يتركها ويهرب وفسره في شرح المنظومة بان يكون معزوف والدار معروف النجاسة ولا يكون محو حافوت وفما بالمحصورة وان يكون من اهل المصر لا غريب اه وفي كفاية القناوى الصغرى القاضي اذا اخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه ما للمدعي اولا بامره والكفيل اذا سلم الى القاضي او الى رسوله براء وان سلم الى المدعي لا يبرأ بهذا اذا لم يرض الكفاية الى المدعي بان قال القاضي اورسوله اعط كفيلا بنفسك ولم يقبل للطلب فترجع الحقوق الى القاضي او الى رسوله الذي اخذ الكفيل حتى لو سلم اليه الكفيل براء ولو سلم الى المدعي لا يبرأ وان اضاف الى المدعي بان قال اعط كفيلا بنفسك للطلب كان الجواب على العكس اه وفي قضائهما ثم تأتت الكفاية ثلثة ايام او نحوها ليس لاحل ان يبرأ الكفيل عن الكفاية بهذا الوقت بان الكفيل الى شهر لا يبرأ بمضى شهر لكن التكفيل الى شهر لتوسعة الامر على الكفيل حتى لا يطلب الكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو عمل الكفيل بمع هذا التوسعة المدعى حتى لا يملك الكفيل المدعي عليه لعمال فيبر الكفيل فيجزى المدعى من اقامة

ولو قال المدعى في بينة حاضرة وطلب البينين لم يستخلف وقيل لمخصمه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام

(قوله وفي المجتبى لوفال المشتري الخ) قال الرمل عبارة القاضي ادعى المشتري ابقاء الثمن الى البائع فأنكر له يحلف الا يطلب المدعى فان حلف فله ان يحلفه ثانيا فاذا حلف ثم قال المشتري الخ (قوله ادعى القائل انه بينة الخ) قال الرمل ومقتضى الاطلاق ان دعوى الاموال وان احتاطوا في القروج لا تبلغ استظام امر البعاء ولذلك ثبت برجل وامرأتين

البينة متى أحضر البينة فاعلم إلى المدعى وهو جود ذلك الوقت حتى لو أحضر المدعى بيته قبل وجود ذلك الوقت يجب أن يطالب الكفيل هذا هو الظاهر بنظر في باب كفالة القاضي من كفالة عصام اه ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى طلب المدعى وكيلان المدعى عليه وذكر في الكافي فقال وله أن يطلب وكيلاً بخصوصه حتى لو غاب الأصل يقع البينة على الوكيل فيقتضى عليه وأن أعطاه وكيله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وإذا أعطاه وكيله بنفس الوكيل له أن يطالبه بكفيل بنفس الأصل لو كان المدعى ديناً لأن الدين يستوفي من ذمة الأصل دون الوكيل فلو أخذ وكيله بالمال له أن يطلب بكفيل بنفس الأصل لأن الاستيفاء من الأصل قد يكون أسيراً وإن كان المدعى منقولاً له أن يطلب منه مع ذلك بكفيلاً بالعين ليعضرها ولا يغيبه المدعى عليه وإن كان عقاراً لا يحتاج إلى ذلك لأنه لا يجهل التقيب ومع أن يكون الواحد كقيل بالنفس ووكيلاً بالخصوص لأن الواحد قد يورثهما فلو أقر وغاب بعضه لأنه قضاء عانة ولو أقيمت البينة فلم تترك فتاب المشهود عليه فزكت لا يقتضي عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لأن له حق المخرج في الشهود وعن أبي يوسف أنه يقضي اه بلفظه ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى ما لو طلب المدعى المحالولة بين العين والمدعى عليه وفي الصغرى طلب المدعى بنفس الدعوى من القاضي وضع المتقول على يد عدل ولم يكف بكفيل النفس والمدعى فإن كان المدعى عليه عدلاً لا يجيبه القاضي ولو كان فاسقاً يجيبه وفي المقار لا يجيبه إلا في الشهر الذي عليه القرآن القمري في اه وظاهره أن الشهر من المقار وقدمنا خلافاً وفي خزائن المفتين فيما إذا أقام البينة ولم تترك في المحاربة قال يضعها القاضي على يد امرأة ثقة مأونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد المدعى عليه سواء كان عدلاً أو لا وهذا إذا سأل المدعى من القاضي أن يضعها اه وأشار المؤلف إلى أن المدعى لو أقام البينة ولم تترك بالحكم بالاولى كالأخفى ويشترطه قوله فإن أي ما حصل أن أخذ الكفيل والوكيل لنفسه ورشاً المحرم (قوله فإن أي) لازمه أي داره حيث دار أي بمقدار مدة التكميل المذكورة أشار إلى تفسير الملازمة بالدوران إلى أنه لا يلزمه في مكان معين وفي الصغرى المذهب عندنا أنه لا يلزمه في السجل لأن المحدثين لم يذكروا الله تعالى وبه يعني ثم قال فيها وتفسير الملازمة أن يدور معه حيثما دار ويعتصمه أينما حتى يدور معه ويرأى في زيادات بعض الشايع أن الطالب لو أمر غيره بملازمة صدوقه فلم يدين أن لا يرعى عند أي خيفة خلافاً لما وجعله فرفضه التوكيل بشرط رضا المحرم لكنه لا يجيبه في موضع لا ذلك حسن وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو ينصرف والمدعى يدور معه وإذا انتهى المطالب إلى داره فإن الطالب لا يمنع من الدخول إلى أهله بل يدخل المطالب إلى أهله والملازمة يجلس على باب داره هكذا ذكرها وفي الزيادات أن المطالب إذا أراد أن يدخل بيته فاما أن ياذن للمدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لئلا يوتركه حتى يدخل الدار وحده فربما يهرب من جانب آخر فيقوم ما هو المقصود منها وفي تطبيق استناداً لو سكن المدعى عليه امرأة فإن الطالب لا يلزمها بنفسه بل يستاجر امرأة فتلازمها وفي أول كراهية الواقيات رجس له على امرأة حتى قل أنه لا يلزمها ويجلس معها ويقضي على ثيابها لأن هذا ليس بحرام فإن هرست ودخلت خربة فلا بأس بذلك إذا كان الرجل يامن على نفسه ويكون بعيداً عنها يحفظها بسنة لأن في هذه المحلوة ضرورة اه وأشار إلى ملازمة المدعى للمدعى في خزائن المفتين إذا كان المدعى عليه متسلاً أو أي أعطاه الكفيل بالمدعى فلم يدعى أن يلزم

فإن أي لازمه أي دار  
معه حيث دار

(قوله وقدمنا خلافاً)  
أي عند قوله وإن ادعى  
مقاراً ذكر حدوده

(قوله فلو حلفه بالرجن أو الرحيم لا يكون مينا ولم أره) وهذا العلامة المقدسي على ما نقل عنه المحوى بأنه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكره في كتاب ٢٢٢ الإيجان أنه لو قال والرجن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين ويبدل عليه قولهم فيما إذا غلط

بذكر الصفة بغير زعن  
الأتان بالواو ثلثا تكرر  
السبح ونصاها في  
تحليف الأخرس أن يقال  
له عهد الله طلك ولا فرق  
بينه وبين الأصم بل  
صرح بهذا في الصحيح  
وصحح في روضة القضاء  
بأن الرجن الرحيم وسائر  
أسماء الله تعالى تكون

ولو كان غير مبالا زمه مقدار  
مجلس القاضي والسبي  
بأنه تعالى لا يطلاق  
وعتاق إلا إذا ألح المحم  
ويغلب ذكر أوصافه

عنا اه كذا في حاشية  
أبي السعود (قوله نكوله)  
والظاهر من كلام الزبلي  
خلافه حيث قال وقال  
بعضهم يسوغ للقاضي  
أن يحلف بهما إذا ألح  
المحم لكن إذا نكل  
لا يقضي عليه بالنكول  
ولو قضى عليه بالنكول  
لا ينفذ اه وفي غرر  
الافكار مثله وعليه  
بقوله لامتناعه مما هو  
منهى عنه فلتأمل في  
هذا التعليل وفي حاشية  
أبي السعود وفي الدرر

ذلك الشيء إلى أن يعطيه كغلا وان كان المدعي ضعفا فمع ملازمة يضع ذلك الشيء على يد عدل  
اه وظاهر ما في السراج الوهاج أنه لا يلزمه إلا باذن القاضي وذكره ابنه أن مينا أن يسكن حيث  
سكن وفي الصباح دار حول البيت يدور دورا ودورا ناطق به ودوران الفلك توار حركاته بعضها  
أثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أي كلما تعلقت بعمل توقف ثبوت  
الحكم على غيره فنقتل السهم يتوقف على الأول وهكذا اه (قوله ولو كان غير مبالا زمه  
مقدار مجلس القاضي) وحكما لا يكفل إلا إلى آخر المجلس فلو قال إلا أن يكون غير مبالا في  
انتهاء مجلس القضاء لكن أولى ليرجع إلى الملازمة والتكفيل وعليه في الهداية بأن في أخذ  
الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضطرار به جمعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار نظارها  
إطلاق في مقدار مجلس القاضي فشمع ما إذا كان مجلس في كل خمسة عشر يوما اه كذا في  
الزباني والمراد بالسفر سب المسافر في الزباني لو كان المدعي عليه مسافرا وعرف ذلك منه  
لا يؤخرفه كغسل وأحله إلى آخر المجلس فان برهن في المجلس والأعلى عليه ولو قال أنا أخرج  
عنا وإلى ثلاثة أيام بقوله إلى وقت الخروج وان أنكر الطالب خر وجهه نظر إلى زبه أو بعث من  
يثق به إلى رفقائه فان قالوا أعد الحرج معناه يكفله إلى وقت الخروج اه (قوله واليمين بالله  
تعالى لا يطلاق وعتاق إلا إذا ألح المحم) لقوله عليه السلام من كان حالفناكم فحلف بالله  
أوليف وفي خزائن المقين واليمين بالله تعالى ذكره تعالى وهو أن يقول والله اه وظاهره أنه  
لا تحليف بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرجن أو الرحيم لا يكون مينا ولم أره صريحا فلا يحلف بغيره من  
طلاق وعتاق وقيل في زماننا إذا ألح المحم ساء للقاضي أن يحلف بذلك لقوله المبالا باليمين بالله  
تعالى كذا في الهداية وظاهره أنه خارج عن ظاهر الرواية كما كان ينبغي للزوائد كره في المتن  
لأنه موضوع لظاهر الرواية مع أنه ضعيف أيضا لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعتاق  
والإيمان المغلظة لم يجوزها أكثر مشايخنا اه وفي الحاشية وان أراد المدعي تحليفه بالطلاق والعتاق  
في ظاهر الرواية لا يبيحه القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعتاق حرام ومنهم جوزه في  
زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية اه وفي كتاب الخطر والأباحة من التتارخانية والفتوى على  
عدم التحليف بالطلاق والعتاق اه وفي منية المفتي لم يجزه أكثر مشايخنا وانعتت إليه الضرورة  
يفنى أن الرأي فيه للقاضي اتباع البعض اه وفي خزائن المقين كافي منسبة الفتوى وزاد فلو حلفه  
القاضي بالطلاق فنكول وقضى بالنكول ينفذ قضاءه على قول الأكثر اه وظاهره أنه مفرع على  
قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بنكوله فتها واما من قال بالتحليف بهما فغير  
نكوله ويعني به لأن التحليف بهما جاء بالنكول فقضى به أو لا فلا يثبت وظاهر كلام الشارح  
خلافه قديما ليمين بالطلاق والعتاق لأن المحم لو طبع تحليف الشاهد والمدعي ما يعلم أن الشهود  
كذبة لا يثبت الله كلفنا اه (قوله ويغلب ذكر أوصافه) مثل قوله والله الذي لا اله الا هو  
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم العلانية ما قلنا هذا عليك

مصنف التنوير أنه اعتمد ما في البحر لكن نقل السيد المحوى عن العلامة المقدسي ما معصمه أنه فائدة التحليف بهما ولا  
على القول بأنه يجوز وان كان لا يقضي عليه بالنكول المصنفان خاطر المدعي إذا حلف فرجا كان مشتبا عليه الأمر من  
ونحوه فإذا حلف به بما صدقه اه قلت بل في الغالب يمتنع عنه إذا كان كاذبا خوفا من طلاق زوجته وعقوبة فائدة تأمل

ولا يملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله أن يز يدف التخليط على هذا ليقص منه إلا أنه يحتاط كسلاته يحسره عليه الجين لأن المسحق عين واحد وتوان شاء القاضي لم يفظل ويقتصر على بالله أو والله وقبل لا يفظل على المعروف بالصلاح وقبل يفظل في التحريم من المال بدون التحصير وقبلنا أن التخليط لم يجوزنا كتر محتاجنا وذكر الشارح أنه لو حلف بالله ونكل عن التخليط لا يقضى عليه بالنكول لأن المقصود الحلف بالله تعالى وقد حصل وفي نواتنا الخمين والاختيار في صفة التخليط أن القضاء يز بدون قيمنا شأوا أو يتقصون ماشأوا اه (قوله لا بزمان ومكان) أي لا يفظل القاضي بهما لأن المقصود تعظيم القسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي إيجاب ذلك خرج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع وظاهر ما في الهداية أن المنفي وجوب التخليط بهما فيسبل على مشروعيته وإن لم يجب وظاهر ما في الكتاب عدم المشروعية وظاهر قوله في السكافي لأن في التخليط بالزبان تأخير حتى المدعي في الجين إلى ذلك أزمان أنه غير مشروع وهذا قال الشارح فلا يشرع وظاهر ما في المحيط أن التخليط به ليس بحسن عندنا أصلاً فقيد الإباحة ولكن ذكر بعده أنه لا يجوز التخليط بالمكان (قوله ويستخلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله تعالى) لقوله عليه السلام لأن صور بالأهواء أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى إن حكم الزاني كحكم هذا ولأن اليهودي يعتقد نبوة موسى عليه السلام والنصراني نبوة عيسى فيفظل على كل واحد يذكر المثل على نفسه وماذا يحسره من صورة تخلف للمجوسي مذكوره في الأصل ويرى عن الإمام الأعظم أنه لا يستخلف أحد الأباله تعالى خالصا وذكر المحصاف أنه لا يستخلف غير اليهودي والنصراني الأباله وهو اختيار بعض المشايخ لأن ذكر التار مع اسمه تعالى تنظم لها وما ينبغي أن تعظم بخلاف الكابن لأن كتب الله تعالى معظمه والوثني لا يصف الأباله تعالى لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألهم عن خلق السموات والأرض ليقولن الله وظاهر ما في المحيط أن ما في الكتاب قول محمد وما ذكره المحصاف قولهما ما ن قلت إذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره لم يكفه أم لا قلت لم أر صريحاً وظاهر قولهم أنه يفظل به أنه ليس بشرط وأنه من باب التخليط فيكتفي بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور وفي العناية ابن صوريا بالقصر اسم انجمن وأنشدك أي أحلفك بالله اه وذكر ابن الكمال أن الكفرة بأسرهم لا يعتقدون الله تعالى وأن الدهرية منهم لا يعتقدونه ولا دلالة في قوله تعالى ولئن سألتم آلهم على ذلك بل لأن الوثني بعد غير الله تعالى ويعتقدان الله تعالى خالصا اه والمجوسي نسبة إلى اليهود وهو سمى نمر في وصي بالجمع والمضارع من هاء إذا رجع ويقال لهم يهود وهو غير منصرف لاجل وزن الفعل وحازتو بنو وقبل نسبة إلى يهودا بن يعقوب عليهما السلام وتماهى في الصباح وفيه رجل نصراني يفتخ الذون وإمرأة نصرانية تور بما قيل نصران ونصرانية ويقال هو نسبة إلى قرية اسمها نصرمة قاله الواحدى ولهذا قيل في الواحد نصري على القياس والنصارى جميعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين اه وفيه المجوس أمقمن الناس وهي كلمة فارسية وتعس دخل في دين المجوس كما يقال تمودا ونصرا إذا دخل في دين اليهود والنصارى اه وفيه الوثني الصم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثني مثل أسدوا أسدوا وأن وينسب إليهم يتبين بعبادته على لفظه فيقال رجل وثني اه (قوله

لأزمان ومكان ويستخلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله

(قوله إلا أنه يحتاط الخ) أي يحتاط عن اللطف قال الزباني ولو أمره بالعنف فاق واحد ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لأن المسحق عليه عين واحدة وقد أتى بها (قول المنصف ويستخلف اليهودي الخ) قال في الدائع ولا يفت على الإشارة إلى مصنف معين بأن يقول بالله الذي أنزل هذا التوراة أو هذا الانجيل لأنه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى المحرف المحرف فيكون التحليف به تعظيماً للمسلم كلام الله تعالى كذا في الشريعة لالة (قوله وذكر ابن الكمال أن الكفرة بأسرهم الخ)

الخ



ولا يحلفون في بيوت عبادهم) لان القاضي لا يحضرها بل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال  
 المسلم لا يحضرها لكان أولى لما في التارخانية بكرة للسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما بكرة  
 من حيث انه يجمع الشايعين لان حيث انه ليس له حق الدخول والظاهر انها تجزئة لعملة الهداية  
 عند اطلاقهم وقد اقيمت بغزير مسلم لآزم الكنيسة مع اليهود (قوله ولا يحلف على المحاصل اى  
 بالله ما يملكك انكاح قائم ويسع قائم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك الا ان في دعوى النكاح  
 والبيع والغصب والطلاق) يعني ولا يحلف بالله ما عتق لانه قد نكح العتق ثم قال نعم ولا يحلف في  
 النكاح لانكحت لانه يطرأ عليه التحمل ولا في الغصب ما غصبت لانه يبرأ منه وفي الطلاق ما طلقت  
 لان النكاح قد يجدد بعد الابانة فيحلف على المحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السبب  
 يتضرر المدعي عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد اما على قول ابي يوسف يحلف في جميع ذلك على  
 السبب الا اذا عرض بمأذركنا فينكح يحلف على المحاصل وله معنيان لقوى واصطلاحا هنا فالاول  
 كافي القاء ومن المحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصله ولا والثاني  
 محله على صورة انكار للتكرار عندهما وعند ابي يوسف يحلف على السبب وهو ضرورة دعوى  
 المدعي وبانه اذا ادعى عتقه ودية او قرضا وغصبا او بيعا فهو ينكره ويقول ليس لك على  
 شيء فعلى قولهما يحلف على صورة انكاره بالله ليس له عند ذلك شيء ولا عليه كدين وعنده بالله  
 ما اردوه ولا باعوه ولا اقترضه ذكره الاسيبياني وقوله الا ان متعلق بالجميع كما اذناه مسكين ومعنى  
 قوله ولا يحلف على المحاصل ان الاصل هذا اذا كان سببا يرتفع الا اذا كان فنه ترك النظر في  
 جانب المدعي فينكح يحلف على السبب بالاجماع وللشئ ان يدعى متوترة نفقة العدة والزوج  
 عن لا يراها او ادعى شفعة بالجمار والمشتري لا يراها لانه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في  
 معتقده فيقوت النظر في حق المدعي وان كان سببا لا يرتفع برفع القلع على السبب بالاجماع  
 كالعبء المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبء الكافر لانه يكره الرق عليها بالردة  
 والحقايق مدار الحرب وعليه ينقض المهدوا للحاق ولا يكره رضى العبد المسلم كفا في الهداية  
 وفي قول المؤلف بالغصب وما يجب عليك رده قصورا للصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا  
 مثله ولا يملكه ولا شيء من ذلك اهـ وكذا في قوله ما هي بائن منك الا ان لانه خاص بالباين واما  
 الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي يملكها واما اذا كانت الدعوى بالطلاق التسلط  
 فقال الاسيبياني يحلف بالله ما طلقها ثلاثا في النكاح الذي يملكها اهـ كان ادخال المسحاح  
 في المسائل التي يحلف فيها على المحاصل عندهما غفلة من صاحب الهداية والشارحين لان ابا  
 حنيفة لا يقول بالتخفيف في النكاح ولذا قال الاسيبياني انه يحلف في النكاح على قوله - ما لا  
 على قوله ثم اختلفا فقال محمد يحلف على صورة انكار للتكرار وقال ابو يوسف على صورة دعوى  
 المدعي اهـ الا ان يقال ان الامام فرغ على قولهما وان كان لا يقول به كغيره في المزارعة على  
 قولهما وللهذه في التحليف قولهما وهو ظاهر الرواية كافي خزانة المفتين ولذا اختاره اصحاب  
 المتن لمسكن قال غير الاسلام انه مقوض الى رأى القاضي وعن ابي يوسف ان القاضي ينظر الى  
 انكار المدعي عليه ان انكر السبب كالبيع يحلف على السبب وان انكر الحكم يحلف على المحاصل  
 وعليه اكثر القضاة ذكره مسكن ولم يستوف المؤلف رحمه الله تعالى المسائل للفرع على هذا الاصل  
 غنبا لامانة والدين وقد ذكرناهما وفي منية المفتي المدعي عليه الالف يحلف بالله ماله قبلت ما يدعي

ولا يحلفون في بيوت  
 عبادهم ولا يحلف على  
 المحاصل اى بالله ما يملكك  
 نكاح قائم ويسع قائم  
 وما يجب عليك رده وما  
 هي بائن منك الا ان في  
 دعوى النكاح والبيع  
 والغصب والطلاق

(قوله الا اذا عرض بما  
 ذكرنا) اى بان يقول  
 المدعي عليه عند طلب  
 العتق منه على السبب ان  
 الشخص قد يبيع ثم  
 يقبل (قوله الا ان يقال ان  
 الامام فرغ على قولهما)  
 او يقال محمول على ما اذا  
 كان مع النكاح دعوى  
 المال كما قلنا من العلامة  
 المقدسي ولكن ذكره  
 في البيهقيية ايضا ثم  
 قال وهذا بعبء لان  
 الظاهر انه يحلف عند  
 في تلك الصورة على عدم  
 وجوب المال لاعلى عدم  
 النكاح فليتأمل اهـ

ولاشئ منه لانه قد يكون عليه الالف الا درهمها فيكون صادقا له وفيما ذكره الاستيعابي في التحليف  
على الودية قصور والصواب ما في خزائنه المقتين وفي دعوى الودية اذ لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله  
هذا المال الذي ادعاه في يدك ودية ولا شئ منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استهلكها او دل انسانا  
عليها لا تكون في يديه ويكون عليه قسمها فلا يكفي بقوله في يدك بل يضم اليه ولاه قبلك حق منه  
احتياطا له ومنها دعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف بالله ما هذا  
العين ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شئ منه وان كان غائبا عن المجلس ان أقر المدعي عليه انه  
في يده وانكر كونه ملك المدعي كلف احضاره ليشير اليه وان انكر كونه في يده فانه يستحلف بعده  
الدعوى ماله هذا في يدك كذا ولا شئ منه ولا شئ عليك ولا قبلك ولا قسمته وهي كذا ولا شئ منها  
كذا في خزائنه المقتين ومنها دعوى اجارة الغسمة او الدار او المحاوت او العبد او دعوى خراعة في  
أرض او معاملة في نخل بالله ما بينك وبين هذا المدعي اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين  
المدعي ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة منها ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل  
أمرها بيده وانها اختارت نفسها وانكر الزوج فالمسئلة على ثلاثة أوجه اما ان ينكر الزوج الامر  
والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على المحاميل بلا خلاف لانه لو حلف ما هي بائن منك الساعة ربما  
تأول قول بعض العلماء ان الواقع بالامر بالسدرجى يحلف على السب ولكن يحتاج فيه للزوج  
بالله ما قاتلها منذ آخر تزوجت امرأك بيدها وتسليم انها اختارت نفسها بهم كذا في الامر وان  
أقر بالامر وانكر اختيارها يحلف بالله ما تسلم انها اختارت نفسها وان أقر بالا اختيار وانكر الامر  
يحلف بالله ما جعلت أحراراً لك هذه بيدها قبل ان تكتار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان  
الزوج حلف بطلانها ثلاثا ان لا يفعل كذا او فنفعل فهو على التفصيل كذا في خزائنه المقتين ومنها  
ان ما ذكر في حلف المبيع قاصر والمحق ما في الخزانة من التفصيل فان المشتري اذا ادعى الشراء فان  
ذكر نقدا الثمن فادعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شئ منه بالسب الذي ادعى ولا  
يحلف بالله ما بهت وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر استخلفه القاضي بالله  
ما عليك قضى هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلف بالله ما بينك وبين  
هذا شراء قائم الساعة والمحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست  
بدعوى القدر ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع  
دعوى الثمن معق وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن له  
ومنها في دعوى الكفالة اذا كانت صحيحة بان ذكرا متعجزة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت  
باذنه أو اجازة في المجلس واذا خلفه يحلف بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها  
حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة يعرض بالله ماله قبلك هذه التوب بسبب هذه  
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في خزائنه  
المقتين ومنها تحليف المصدق قال في خزائنه المقتين وحل أو طردانه أو اجرها أو ادعها لخاص مدع  
وأقام بينة انها لا يقضي له بشئ حتى يحلف بالله ما بهت ولا وهبت ولا أدنت فيها ولا هي خارجة  
عن ملكك لعمال ومنها اذا ادعى غريم الميت ابقاء الدين له وانكر الوارث يحلف ما تسلم انه قبضه  
ولا شائنه ولا يرى اليه منه كذا في خزائنه المقتين وقسمنا كيفية تحليف مدعيه على الميت وفي جامع  
الغصولين أقول قوله ولا يرى الى آخره لا حاجة اليه لانه يقضي الا يغا لا البراءة فلا وجه له ذكره

(قوله وفيما ذكره)  
في أول الصفحة السابقة

(قوله وأجبت عنه فيما كُتِبَ عليه الخ) ٣٣٦ وأجاب عنه أيضاً في نور العين حيث قال قوله لأحاجة إليه محل نظر لان المدعى

هو باعاً بمجموع الدين فلو أريد تسوية بالخلاف علمه لا كفى في الخلاف بلقطة ما تعلمون ان أباكم قضه فزادة لفظ ولا شيء منه تدل قطعاً على ان المراد انما هو دفع جميع لوجوه المحتملة في جانب المورث نظر للفرع وشقة عليه ويجوز ان يكون وجزاً بزيادة ولا يرى اليه

وان ادعى شفعة بالمجوار أو بقعة المتبوتة والمشتري أو الزوج لا يبرهما يحلف على السبب على السلم لو ورث عبد افتداه آخر وعلى البتات لو وهب له أو اشتراه

احتمال ان الفرع يصرح فأراد ايلافاً الا انراه نظراً الى انهما قد لهما وهو خلاص النعمة اه (قوله لا يحلفه ما عرفت) أي لا احتمال انه ترقه وأدله نعمانه تأمل (قوله) وقد ظهر لى في الجمع قال الرمل هكذا في النسخة السق كتبت منها وهما كلام ساقط وأقول اذا تأمل التامل وجد التكرار لتكرير للمدى فليتأمل اه يعنى ان

في التحلى اه وأجبت عنه فيما كُتِبَ عليه يجوز ان الميت أبرأ ولم يسلم المدينون لانه لا يتوقف على قبوله ومنها في دعوى الاتلاف قال في الحزانة ادعى على آخر انه خرق فيه وأحضر الشوب معه الى القاضي لا يحلفه ما عرفت ثم ينظر في التحرق ان كان يسر لو ضمن النقصان يحلف ما له عليه هذا القدر من البراهم التي تدعى ولا أقل منعو ان لم يكن الشوب حاضراً كلفه القاضي بيان قيمته ومقدار النقصان ثم يترتب عليه اليمين وكذلك هذا في هدم المحامع أو فساد متاع أو ذبح شاة أو قحوه اه ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحلف تكرار لاق لفظ اليمين خصوصاً في تحلف مدعى دين على الميت وانها تنصل الى جفتوى الاستحقاق الى اربع ميع قولهم في كآب الايمان ان اليمين تتكرر بتكرار حروف العطف مع قوله لا كقوله لا اكل طعاماً ولا شرباً ومع قولهم هنأ في تغلف اليمين يجب الاحتراز عن العطف لأن الواجب عين واحدة فإذا عطف صارت إجماعاً ولم أرعته جواباً بل ولا من تعرض له وقد ظهر لى في الجمع (قوله وان ادعى شفعة بالمجوار أو بقعة المتبوتة والمشتري أو الزوج لا يبرهما يحلف على السبب) يعنى بان كان كل منهما شافعياً مثلاً لما قلنا من انه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في معتقده فيقول النظر في حق المدعى وقد استغنى عنه اه لا اعتبار بذهب المدعى عليه وأما من ذهب المدعى ففيه اختلاف فقيل اه لا اعتبار به أيضاً وانما الاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعياً شفعة بالمجوار عند حفى معهما وقيل لا وقيل يسأله القاضي هل يعتقد وجوبها أو لا وفي شرح الصدر الشهيد ان الآخر أوجه الأقاويل وأحسنها اه وهذا صحيح فكان هو المعتقد وذكر الصدر حكاية عن القاضي أبى عاصم انه كان يدرس والحليفة يحكم بانفق ان امرأة ادعت على زوجها نفقة العدة وأسکر الزوج خلفه بالله ما عليك تسلم النفقة من الوجه الذى تدعى فليتأمل الحلف نظرت المرأة اليه فلم لما اذا نظرت اليه فنادى خليفته تسلم الرجل من أى الهمة هو حتى ان كان من أصحاب الحديث حلف بالله ما هي متبعة منك لان الشافعى لا يرى النفقة للمتبوتة وان كان من أصحابنا حلفه بالله ما عليك تسلم النفقة البهائم الوجه الذى تدعى نظر الهاه فان قلت قد راعيت جانب المدعى وتركت النظر للمدعى عليه مجواز انه اشترى ولا شفعة له بان تسلم أو سكت عن الطلب قلت أشار الصدر الى جوابه بان القاضي لا يجيب دامن المحاق الضرر ما حدهما فكان مراعاة جانب المدعى أولى وأوجب لان السبب الموجب للحق له وهو الشراء اذا ثبتت نفقته الحق له وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيصح التحلف بالاصل حتى يقوم الدليل على الغارض اه ولا خصوصية لشقئ الكتاب فيئلة الأيلاء كذلك كما ذكره الصدر فقطع على نفس الأيلاء اذا قالت انه لا يرى الوقوع بعضى المدة ثم اعلم ان ظاهر ما ذكره المحقق وشيعة الصدر الشهيد ان معرفة كون المدعى شافعياً ونحوه انما يحى بقول المدعى ولم أرعته محكم ما اذا تنازع في ذلك وظاهر كلامهما انه لا اعتبار بقول المدعى عليه (قوله وعلى السلم لو ورث عبد افتداه آخر) انه لا علم له بمصنع المورث فلا يحلف على البتات أطلقه فشمع لما اذا اداه ملكاً مطلقاً أو سبب من المورث (قوله وعلى البتات لو وهب له أو اشتراه) لوجود المطلق لليمين اذا اشتراه سبب ثبوت الملك وضما وكذا الهبة ومراذه وصوله اليه بسبب اختارى ولو كان خيراً اشتراه والهبة ولو قال المؤلف لو ادعى على الوارث عبناً أو ديناً لكان أولى ليشتمل دعوى الدين على الميت وحاصل ما ذكره الصدر في

دعوى

المدعى وان ادعى شيئاً واحداً في اللفظ لكن يمتدح لهذه الاشياء نعمنا (قوله) وأما مذهب المدعى

ففيه اختلاف الخ) الظاهر ان هذا الاختلاف في غير قضية زماننا للماورين بالحكم على مذهبهم ولم يعز نمرة

(قوله يستوفيه المدعي من حصته فقط) لانه لا يصح اقراره على الميت سبق اقراره في حق نفسه وقوله استوفاه من التركة أي لان أحد الورثة ينتصب خضعا عن الباقي فيما يدعي على الميت وقوله والاوطلب بمجته ٢٢٧ أي والايرهن المدعي وطلب عين

المدعي عليه استخلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان من فلان هذا على أهلك هذا المال الذي اذماه وهو اقد درهم ولا شيء منه وقوله ان أقر بوصوله اليه أي بوصول نصيبه من الميراث اليه وقوله والاى والايقر بوصوله اليه وقوله فله تحلفه على الدين فأننا أي على العلم وقوله لاحتمال انخ أي ان في اثبات الدين فأنه وان لم يصل للمال اليه فأنه حتى استخلفه وأقر أو نكل وثبت الدين فأننا ظهر للاب مال من الوديعة او البضاعة عند انسان فأننا الى الاثبات فأنه فأنه مستنطرة وقوله فأن نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا (قوله) ولا يقضى بنكوله عما ليس واجبا عليه) قال الرملي قال في جامع القصولين وكل موضع يجب اليقين يتألف القاضي على أن لم لا يعتبر نكوله ولو وجب على العلم فأنه يتألف عنه الحلف اذا ثبت أقوى

دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته سأله عن الدين فان أقر به يستوفيه المدعي من نصيبه فقط وان أنكر فإيهن المدعي استوفاه من التركة والاوطلب عينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف وانتهى والقضى عليه فستوفى من نصيبه ان أقر بوصوله اليه والاى ان صدقه المدعي فلا شيء عليه والا استخلف على التبت تأصيل اليه قفر للمال المجهى ولا بعضه فان نكل زعمه القضاء والاى هذا اذا حلف على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا حلف فله تحليفه على الدين فأننا لا احتمال ظهور مال فكان فيه فأنه مستنطرة ولو اراد المدعي استخلافه على الدين والوصول معا ففيل له ذلك وعامتهم انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلفه على الدين اه مختص او دعوى الوصول على الوارث كدعوى الدين فحلف على العلم لو أنكرها واذا تنازعا في كونها ميرا فأننا على المدعي عليه وورثتها حلف على العلم وكذلك المدعي حلف على التبت لان سب الاحتجاج قد تقرر وهو ظهور الدار في يده وهو بر يد اسقاط بين التبت فالقول للمدعي فاذا اراد المدعي عليه تحليفه انه ما يعلم انها وصلت اليه للميراث فله ذلك فان نكل حلف على العلم والا فلي التبت وتعامه في شرح الصدر ثم اعلم ان مدعي الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة به وحلفه فله ان يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون في الجور بما لا يعلم الا اول به و يعلم به الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل لست وحلفه ليس للباقي تحليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الامرة كذا في الحاشية وأشار المؤلف رحمه الله اليه انه يحلف على نفي العلم في فعل الغير وعلى التبت في فعل نفسه ولهذا حلف عليه السلام اليهود بالله ما قتلتم وما علمتم فأننا قال الامام المحلى في هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بالعيب فان المشتري اذا ادعى الاياق وضو وان البائع يحلف على التبت مع انه فعل الغير لان البائع ضمن له المبيع بالمعاين العيوب والتلف يرجع الى ما ضمن بنفسه فحلف على التبت الا ترى أن المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على التبت وكذا الوكيل بالمبيع اذا ادعى قبض الموكل التمن فانه يحلف على التبت لادعائه العلم بذلك كذا ذكر الشارح وفي الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فأننا طالق ثم قال انه دخل يحلفه على التبت بالله انه دخل الدار اليوم اه مع انه فعل الغير لكونه ادعى علمه به وفي الفقيه باع الوصي عبداً ادعى المشتري به عيبا ولا يئنه يحلف الوصي على التبت والوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهر اختلاف الوكيل اه وما يحلف فيه على نفي العلم ما في التقيين ولو اشترى جارية من رجل فادعت امرأه انها اشترتها قبل هذا ولا يئنه فله ان يحلف المشتري على العلم اه ومنه ما فيها ايضا قال في حال مرضه ليس لي شيء من دار الدنيا ثم مات من زوجته بنت وورثة فلورثة ان يحلفوا وزوجه وابنته على انه لا يعلم شيئا من تركه المتوفى بطريقه اه وفي النزاع بقية يد حارة يقول او ذهبا فلان الغائب يورهن فقال المدعي باعها او وهبها لبلدا ابداع منك وانكره المدعي عليه يحلف بالله ما باعها او وهبها منك في يد عبودته من أمه ادعى آخره ان كان أو دعه من أبيه يحلف على العلم اه ثم في كل موضع وجبت اليقين فيه على العلم حلف على التبت كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عما ليس واجبا

ولو نكل يقضى عليه وقبل هذا الفرع مشكل اه أقول وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه غير مكلف الى التبت فنكوا عنه لعدم لزومه فلا يكون بذلا ولا اقرارا ويزول الاشكال بانهم سقط لليقين الواجبة عليه فاعتبر بكونه فضله

علمه والبتان معنى البت معنى القطع وكان اليمين على نفي العلم لا قطع فيها بخلاف الاخرى وفي بعض كتب الفقه البت بديل البتات ولم أر فيما عتدي من كتب اللغة أن البتات بمعنى القطع وانما ذكر في القاموس أن البت بمعنى القطع وأن البتات الزادوا الجواز ومتاع البيت والجمع ابنة ولم يذكره في المصباح والمغرب (قوله ولو اقتدى المنكر بيمينه أو صاحبه منها على شيء صحيح ولم يحلف بعده) أما الجواز فلما روي عن عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه أربعون درهما فاعطى شيئا واقتدى بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة أنه اقتدى بيمينه بغيره ولا له لحلف يقع في القبول والقبول فان الناس بين مصدق ومكذب فاذا اقتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذنوبا عن اعراضكم باموالكم وذكر الصدر الشهيد أن الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب اه ومراده ثابت بدليل جواز الحلف صادق وانما الحلف بعد لانه اسقط خصومته باخذ الدليل عنه قصد بالقدام والصلح لانه لو اشترى بيمينه لم يجز وكان له أن يستغفر لان الشراء عقد قبلك المال بالمال واليمين ليست بمال كذا في النهاية ونظاها مقرر الشارح أن أخذ المال في الفداء والصلح عن اليمين انما يحصل اذا كان المدعي محبة اليكون للمأخوذ في حقه بدلا كما في الصلح عن الانكار فلو كان مبطلا لم يحصل والضمير في منها عائد الى يمينه أي بدلا وفي شرح ممكن ثم الافداء قد يكون بمال بمثل المدعي وقد يكون باقل منه واما الصلح فانما يكون منه على مال هو اقل من المدعي فالبال كذا في النهاية اه قد بدلا لاسقاط ضمن الافداء والصلح لان اسقاطها قصد اغفر جميعا في دعوى الزاوية آخر الرابع عشر قال المدعي برئت من الحلف أو تركت عليه الحلف أو وهبت لايصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للعالم اه والله اعلم

### ﴿باب التحالف﴾

لما ذكر حكم بين الواحد كحكم بين الاثنين اذا اتسمن بعد الواحد والتحالف قال في القاموس تحالفوا تعاهدوا اه وفي المصباح التحلف المعاودة يقال منه تحالفوا اذا تعاهدوا أو تعاقدوا على أن يكون أمرهما واحدا في النصر والمجابه اه وليس مجردا هنا وانما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف (قوله اختلفا في قدر الثمن أو المبيع قضى لمن برهن) أي اختلف البائع والمشتري في قدر أحدهما وأقام أحدهما بينة قضى له لان في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة أقوى منها وفي المصباح البرهان المجته ايضاها قيل النون زائدة وقيل أصلية وحكى الازهرى القولين فقال في باب التلافي النون زائدة وقوله برهن فلان موافقا لالصواب ان يقال أبره اذا جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الر باعى برهن اذا أتى بحجته اه اعلم انه يدخل في الثمن رأس المال وفي المبيع السلم فيه وقدمنا في بابهما يتحالفان اذا اختلفا في حقه أو نوعه أو وصفه أو قدر فقال البائع قطعه للمشتري قبل البيع وفي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع وفي الجمار بين أخذه نصف الثمن أو تركه ولا يسنه تحالفان حلفا أخذه المشتري بكل منهما أو تركه وإن برهنا فله مشتريه وإن اتفقا أن يقطع ما به أو مشتريه أو أجني واداه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول والبينة لمشتريه اه ويدخل في الاختلاف في المبيع ما في الكافي ادعى انه باع هذا العبد بمائة دينار وقال المشتري ما اشتريت الا نصفه فحسمائة درهم

ولو اقتدى المنكر بيمينه  
أو صاحبه منها على شيء  
صحيح ولم يحلف بعده  
﴿باب التحالف﴾  
اختلفا في قدر الثمن أو  
المبيع قضى لمن برهن

نكول من عين مسقط  
لحلفه منه بخلاف حكمه  
ولهذا يحلف ثانيا في  
صورة العبد لعدم  
سقوط الحلف عنه بها  
فتكوله عنه لعدم اعتباره

والاجتزاه به فلا يقضى  
عليه بسببه تأمل  
﴿باب التحالف﴾

فالقول المشتريه في النصف وتحالف في النصف فالمشتري في النصف عينا واحدة فان نكل  
 لزمه البيع بمائة دينار وان حلف لم يثبت البيع في أحد النصفين بحلف باعته فان نكل لزمه  
 البيع بنصف مائة وان حلف فسحق البيع وتماه فيه (قوله وان برهنا فليثبت الزيادة) لان  
 الشئان للآثبات ولا تعارض في الزيادة أشار المؤلف الى انها لو اختلفا في الثمن والبيع فثبت  
 البائع أولى في الثمن وبينه المشتري أولى في البيع نظر الى زيادة الآثبات ولو حلف القدر لكان  
 أولى لان الاختلاف في وصف الثمن والجنس كذلك كما في الهداية في بيان الاختلاف في الأصل  
 وسأقي له مزيد اه اختلاف في جنس الثمن وأما البيعة فالبيعة بينة من لا اتفاق على قوله فلو قال  
 البائع بعتك هذه الحمار بعتك هذا وقال المشتري اشتري بعتك بمائة دينار وأما البيعة  
 فثبت البائع أولى كذا في النهاية (قوله وان عجز اولم يرضى بدعي أحدهما تحالفا) أي  
 استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه وان كان قبل القبض فهو قياسي لأن كل  
 منهما منكر وأما بعده فاستخفى فقط لان المشتري لا يدعي شيئا من البيع سالم له بقي دعوى البائع  
 في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكيف يتحلفه لنكاح فناه بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة فاقعة بينهما تعاوترا اذ قد بعدم رضاهما للإشارة الى أن القاضي  
 يقول لكل منهما اما ان يرضى بدعي صاحبه والا فمضاه لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة  
 فيه لانه ربما لا يرضى بالفسخ فاذا علم به بتراضيا ولو قال ولم يرض واحد منهما بدعي صاحبه  
 بذل قوله ولم يرضى البائع أولى لان شرط التحالف عدم رضاهما واحدا لعدم رضا كل منهما كما لا يخفى  
 وأشار بهزهما الى أن البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار  
 الرؤية أو خيار عيب أو خيار شرط لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري فالقصد أن من له الخيار يمكن  
 من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعي زيادة الثمن وأنكرها  
 المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة البيع  
 والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع التحلف من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر في تقريرها  
 لا نقلا وفي الخلاصة معز بالي الفتاوى رجل اشترى عبدا ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فقال  
 البائع ان كنت بعته الا بالف درهم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته الا بمائة درهم فهو  
 حر فالبيع لازم ولا يعتق العبد بل يزمه من الثمن ما أقر به المشتري لانه منكر للزيادة لان البائع  
 أقر ان العبد قد عتق فلا يمكن نقضه بعد العتق ولا يعتق لان المشتري منكر للعتق اه وقصد  
 بالاختلاف في القدر لانهما لو اختلفا فقال البائع بعته بمائة وقال المشتري اشترى بتم بالدرهم فالقول  
 قول البائع لانه انكار للبيع كما لو قال طلق وأنا صبي كذا في الخلاصة ومن الاختلاف في القدر ما في  
 الخلاصة معز بالي الخط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف في بيع طعام ما بعته بعشرة وقال بعتك  
 جزا فاعشرة وقال المشتري اشترى بتم كما به بعتا فقالان وكذا كل ما يكال أو وزن ولو كان مضاف  
 فوب فقال بعت ولم اسم فربما وقال المشتري اشترى بتم منارة القول قول البائع ولو قال اشترى بتم  
 أنه كذا وكذا ذراعا كل ذراع درهم وقال البائع لم اسم ذراعا فالقول قول المشتري وبما قالان  
 ويترادان على قول أبي يوسف ومحمد اه وفي البرازية اشترى مزرعة بنصف مائة ثم ادعى انه اشترى  
 الأرض أيضا والبائع يدعي انه باع الكناسة فقط بحكم الثمن ان صلح للمساكنين بهما وان مثله لا  
 يكون الاثنان الكناسة قضى بها فقط لا الأرض وكذا التحكم في الراوية مع المأدع ومحمد في نه أجة

وان برهنا فليثبت الزيادة  
 وان عجز اولم يرضى  
 بدعي أحدهما تحالفا

(قوله وقيد بالاختلاف  
 في القدر لانهما لو اختلفا  
 الخ) في نور العين هن  
 قاضيتان اختلف  
 المتبايعان أحدهما  
 يدعي العصة والا ستر  
 الفساد فالقول لمسدي  
 العصة والبيعة لمسدي  
 الفساد وأما في غير ظاهر  
 الرواية عن أبي حنيفة  
 من ادعى فسادا في صلح  
 العقد فالقول له ثم نقل عن  
 الاشياء اختلف المتبايعان  
 في العصة والفساد فالقول  
 لمسدي العصة كذا في  
 الخاتمة ولو اختلفا في  
 العصة والطلان فالقول  
 لمسدي الطلان كذا في  
 البرازية ثم قال يقول  
 المحترم ما في البرازية يحمل  
 نظر لما ران في غير ظاهر  
 الرواية وادعى فسادا في  
 صلح العقد فالقول له  
 اه ذكر هذا في بحث  
 اختلاف المتبايعين  
 من الفصل ٩







(قوله وأما إذا اختلفا بدهلاك المبيع) قال في مرجع الدابة قوله فإن ملك المبيع أي بصدق الثمن ان قبل قبضه بنسخ  
 القديله كما تم اختلاف في مقدار الثمن هكذا في الميسر اه (قوله أو صار بحال لا يقدر على رد المبيع) قال في  
 الكفاية بان زيادة متصلة أو منفصلة وفي شرح در الجار أو تصرف في زيادة متصلة أو منفصلة كانت أو منفصلة  
 كولد أو ورث وعقروا أو اختلفا عند محمد بن مغيص على القيمة إلا إذا اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولم يتشأن الذات سواء كانت  
 من حيث السر أو غيره كانت قبل القبض أو بعده بقاء فإن اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اه قال الرمي وقد مر حوا  
 بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تتولد من الأصل ما تمنع من الرد كالفرس والبناء وطحن المنخطة وشي اللحم ونحوه اللطيف فإذا وجد  
 شيء من ذلك لا تحالف عندهما خلافا لمدواقه تعالى أعلم به كرهذا الشارع ولا غالب الشرع والقناوي اختلافهما بعد  
 الزيادة ولا بعد موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة إلى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في التارخاية فأرجع اليه ان شئت ثم  
 بحث في الكسب فريأت ابن مك ٢٤٢ قال في شرح المجمع اعلم ان مسألة التبريد كورة في المنظومة وقد أهملها المصنف ثم

تقديمه إلى زيادة أن كان  
 من حيث الذات بعد  
 القبض متصلة كانت  
 أو منفصلة متولدة من  
 عنها كالولد أو بدل العين  
 كالأرض والعقار بقاء فإن  
 عند محمد خلافا لهما وإذا  
 اختلفا بتزادان القيمة  
 عنده إلا ان شاء المشتري  
 أن يرد العين مع الزيادة  
 وقبل بسترادان رضى  
 المشتري أو لا في زيادة  
 بقولنا من حيث الذات  
 لأنها لو كانت من حيث  
 السعر بقاء فإن سواء  
 كان قبل القبض أو بعده  
 وقيدنا بقولنا متولدة من

البائع ولو كان ثمن أحدهما دراهم وثن الا كونه ثمن وقضيهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد  
 أحدهما بالبائع فقال المشتري فقه دراهم فرد إلى الثمن وعكس البائع فالقول للمشتري مع يمينه ان  
 ما تاولا تحالف خلافا لمدواك كفاة ثمنهما لاجل ما جاء وكذا إذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد  
 الثمن والمشتري تعدد فالقول للمشتري وفي القيمة واختلفا في خيار الشرط وأقاما السنة فيسبى مدعى  
 خيار الشرط أولى اه والاختلفا في قدره كالاختلاف في أصله كذا في المرجع والتقييد بقض  
 بعض الثمن اتفاقا إذا اختلفا في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكر باعتبارانه  
 مفروغ عنه بخلاف سائر اللطائف كذا في النهاية وأما رد الجار إلى الاختلاف في شرط الزهر  
 أو شرط الضمان أو الهبة بأصل فلا تحالف والقول للترك في المرجع وبالاختلاف في قبض الثمن  
 إلى الاختلاف في حط المصن أو إبراء الكل كافي للمراج أو أيضا ما إذا اختلفا بدهلاك المبيع  
 فلا تحالف عندهما والقول قول المشتري إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما سئل كره  
 عند قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاتفاق وقال محمد بقاء فإن ويغض المبيع على قيمة  
 البائع وعلى هذا إذا خرج المبيع من ملكه أو صار بحال لا يقدر على رد المبيع له أن كل واحد  
 منهما مدعى غير العقد الذي يذمه صاحبه والآخر يشكره وأنه يبعد دفع زيادة الثمن فيهما لئلا  
 كما إذا اختلفا في جنس الثمن بدهلاك السلعة ولهما أن التحالف بعد القبض على خلاف القياس  
 لما نهى للمشتري ما يذمه وقد ورد الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يغض إلى الفسخ ولا  
 كذلك بدهلاكها لا ارتفاع العقد لم يكن في معناه ولا نه لا يبالى بالاختلاف في السبب بعد حصول

عنه لانه لو لم تكن كذلك بقاء فإن اتفاقا ويكون الكسب للمشتري عندهما وفي التارخاية وفي المقصود  
 التبريد وان وقع الاختلاف بين وورثتهما أو بين وورثة أحدهما وبين المحي فإن كان قبل قبض السلعة بقاء فإن بالاجماع وفي  
 شرح اللطائف إلى ان الدين على الورثة على الأصل وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 لا بقاء لشرح اللطائف والقول قول المشتري أو قول ورثته بدهلاكه وفيها وفي الخلاصة رجل اشترى شاة من أبا نوح أو  
 المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين المحي وورثة الميت ان مات البائع فإن كانت السلعة في يد الورثة بقاء فإن كانت  
 السلعة في يد المحي لا بقاء لهما وقال محمد بقاء فإن هذا ما لا يابى البائع فان مات المشتري والسلعة في يد البائع بقاء لهما عند  
 الكل وان كانت السلعة في يد ورثة المشتري عندهما لا بقاء لهما وعلى قول محمد بقاء فإن هلاك العقد بمنزلة العقد عليه وعن  
 ذكر مسألة التبريد بالزيادة والنقص الاختيار والمناج والتغير بالعيب الدور والفرق والله أعلم بواقعة حال اختلف المشتري مع  
 الوكيل قبض الثمن هل يبرى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يبرى إذا وكل بالقبض لا يخلف وان ملكا المحصول عند  
 الامام قبض الثمن الذي أقر به وإذا حضر الموكل المباشر للعقد وماله بالزيادة بقاء فإن حينئذ اه

المقصود وانما اراد من القائمة ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجباته وهذا اذا كان الثمن دينافان كان عننا بغيره لان البيع كل منهما فكان تأخيرا بقاء المعقود عليه فرد ويرد الا تمسحل الهالك اذا كان مثليا وقسمته ان كان قسما بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن بان ادعى أحدهما انه داهيه والاخر انه داهيه لانهما لم يتفعا على ثمن فلا بد من التوافق في الفسخ وهذا اتفاقه وهو كاف في هذا العلم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسئلته هي ما اذا كان المسيح هالكا وفي الظاهر بقاء ابراهيم من محمد في رجل اشترى دينافا موضعين بكذا ادومها وقبض ثمن أحد الموضعين ونهب الموضع الاخر واختلفا في مقدار ما قبض وما ذهب فان كان ما قبض تأخيرا فصالحا او راد او ان كان مستهلكا والقول قول المشتري في قياس قول ابي حنيفة وقال محمد ببقاء الثمن وورد المشتري مثل ما اخذ من الثمن والقول فيه قوله اه وفي اوضح الكرماني لو اختلفا بعد هلاك الجارية في بدل المشتري فادى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد او ادعى المشتري ان الثمن عين وادى البائع ان الثمن دين لم ينظر الى دعوى البائع وانما ينظر الى دعوى المشتري لان المسيح في جانب البائع هالك فكان القول في الثمن قول المشتري فان أقر بالدين فالقول قوله وان أقر بالبائع ببقاء الثمن لان البيع في جاتسه قائم ولو صالحا وقدمه أحد الموضعين في بدل الاخر دونه ان كان مثليا وقيمه ان لم يكن له مثل لان العقد قد انسخ فبقى مقبوضا من غير عقد فصار كالغائب اه وفي كافي المصنف ادعى شراء أمه قبضها ومات بالف وبهذا الوصف وقبضه خمسمائة وقال البائع بعث بالعين خلف للمشتري في ثلثي الامة وتجاهل في ثلثها وبكده خلف المشتري وفيه اختلاف في موت المسيح عند أحدهما فبرهن البائع انه مات عند المشتري بعد القبض وبرهن المشتري انه مات في يد البائع قبل القبض فالبينة الباعن اعموا وقفا فلاسا بقول القتل حكم الموت ولو برهن المشتري ان البائع قتله بعد البيع يوم فبرهن البائع ان المشتري قتله بعد البيع بيومه فالبينة للمشتري لبقى اه وأما اذا اختلفا في المولى والمكاتب في بدل الكتابة أي في قدره فعلم ان المالك في قول الامام الاعظم والقول للعدم مع يمينه وقالوا ببقاء الثمن وتفسخ الكتابة كالبيع بجامع قول الغني قوله ان التوافق في المعارضات اللازمة وبطل الكتابة فبرلنا على المكاتب مطلقا لم تكن في معنى البيع ولا فائدة النكول ليقضى عليهم المكاتب لا يقضى عليه وان اقام أحدهما بينة قبلت وان اقامها فبينة المولى أولى لثباتها الزيادة لكن يهتق باءه قدر ما برهن عليه ولا يمنع وجوده بدل الكتابة بعد حقه كالوكاتبته على ألف على انه ان أدى خمسمائة عتق وكما لو استحق البدل بعد الاداء وأما اذا اختلفا في رب السلم والسلم اليه بعد اقالة عقد السلم في مقدار رأس المال لم يتألفا والقول للسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تشمل النقص لانه اسقاط فلا يبعد بخلاف البيع كما يفي وينبغي اخذ من تعليمهم انهم لو اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد ما حكمه كذلك ولم أر مريضا واحدا من حكم رأس المال بعد الاقالة حكمه قبلها فلا يجوز الاستبدال به بعد الاقالة في مثلث لا تتألف اذا اختلفا فيه بعد ما اختلفا قبلها ولا يشترط لصحتها قبضه قبل الافتراق بخلاف ما قبلها وهذه قد تناها في بابها وقيد بالاختلاف بعدها لانهم لو اختلفا قبلها في قدره تتألفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته حكما لاختلاف في السلم فيه في الوجود الا برهنة على ما قدمناه وقد علم من تقريرهم ههنا ان الاقالة تقبل الاقالة لا في اقالة السلم وان البراء لا يقبلها وقد كتبنا في الفوائد

(قوله بخلاف ما اذا اختلفا

في جنس الثمن) أي

بعدها كالمسيح وهذا

مقابل لقوله وأما اذا

اختلفا بعد هلاك المسيح

المخ فان هلك الاختلاف

في مقدار الثمن كما

قصدناه من المراج

فصلت المقالة (قوله

وبهذا علم) أي بقوله

بخلاف ما اذا اختلفا

جنس الثمن (قوله

وبكده خلف) أي لو

ادعى البائع المسيح

بالف وهذا الوصف

والمشتري الشراء بالقبض

وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا  
 الثمن بعد الاقالة تحالفا  
 وان اختلفا في المهر قضى  
 لمن برهن ان مهرنا  
 قلنا ان كان مهرنا تحالفا  
 ولم يفسخ النكاح بل يحكم  
 مهر المثل فقضى بقوله  
 لو كان كما قال أو أقل  
 وبقولها لو كان كما قالت  
 أو أكثر وبه وبينهما  
 ولو اختلفا في الاجارة قبل  
 الاستيفاء تحالفا وبه  
 لا والقول قول المستاجر  
 قوله ولم يذ كر المؤلف  
 البداة يمين من الخ قال  
 الرمل قدم هذا الشارح  
 في باب المهر فقال من غاية  
 البيان انه يقرع بينهما  
 يعني استصحابا لانه لا ردها  
 لاحصهما على الآخر  
 واختار في الظهيرة  
 والاولوية وشرح الطحاوي  
 وكثير انه يدا يمين  
 الزوج لان اول التمسك  
 عليه فيكون اول التمسك  
 عليه كتحكيم المشتري  
 على البائع والخلاف في  
 الاولوية اه قوله لان  
 اول التمسك عليه  
 التمسك انما يتبع  
 الزوج المهر وتسلم المرأة  
 نفسها قوله ومع  
 القصار قال الرمل  
 أي وشمل الاختلاف  
 مع القصار تامل

(قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا) أي اختلف البائع والمشتري في مقداره بان قال  
 المشتري كان الثمن الف الف والباقي خمسمائة ولا يثبت له ما وانما تحالفا وان يقول البائع الاول  
 أطلقه وهو مقيد بما اذا كان كل من المبيع والتمن مقبولا ولم يرد المشتري الى بائعه فاما اذا  
 رد المشتري المبيع اليه يحكم الاقالة فلا تحالف منسدا في خيفته وأي يوسف خلا للتمسك لانه يرى  
 النص معلولا بعد القبض أيضا وهو ما قال كان ينبغي ان لا تحالف مطلقا لانه انما ثبت في  
 البيع المطلق بالسنة والاقالة فصح في حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب  
 القياس عليه كما قلنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقبة والقبض على العين  
 فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري (قوله وان اختلفا في المهر قضى لمن برهن) أي  
 الزوجان لو اختلفا في المهر قضى لمن برهن لانه فوردها وبالحجة (قوله وان برهننا فليسرا) اه  
 فانما ثبتت الزيادة أطلقه وهو مقيد بما اذا كان مهر المثل يشهد له زوج بان كان مثل ما يدعي  
 الزوج أو أقل لان بنتها اثبتت خلاف الظاهر واما اذا كان يشهد لها بان كان مثل ما يدعيه  
 أو أكثر فيمنته أولى لانما يتبع الحط وهو خلاف الظاهر وان كان لا يشهد لكل منهما بان كان  
 بينهما فالصحيح التمايز ويجب مهر المثل واطلاق الاختلاف في المهر فمثل ما اذا اختلفا في قدره  
 كالف والفس أو في جنسه كقوله هو هذا الصديق قال هذه الجارية في اقل في فصل واحد وهو انه اذا  
 كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلا قيمة الجارية لانه كافى الظهيرة والهدية ولم  
 يذ كر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافى الظهيرة ان لها نصف ما دعه الزوج وفي  
 مسألة العدة والجارية لهما الثلثة لان برضا صاعلي ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله وان مهرنا  
 تحالفا ولم يفسخ النكاح) لان اثر التحالف في انعدام التحققات لانه لا يخل بصفة النكاح لان المهر  
 تابع فيه بخلاف البيع لان عدم النتيجة يفسد على ما روي فيفسخ ولم يذ كر المؤلف البداة يمين  
 من وفي الظهيرة بقويبدأ بين الزوج لان اول التمسك عليه فيكون اول التمسك عليه اه (قوله  
 بل يحكم مهر المثل فقضى بقوله لو كان كما قال أو أقل وبقولها لو كان كما قالت أو أكثر وبه وبينهما)  
 وهذا اعنى التحالف اولاهم التحكيم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية  
 وسقط اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في وجودها وما على تفرج الرازي والتحكيم قبل  
 التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أي يوسف (قوله ولو اختلفا في  
 الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا) لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل  
 الاستيفاء نظره اطلقه فمثل الاختلاف في البدل والبدل كافى القصار كما في منية  
 المغنى ولا يشمل ما اذا ادعى المالك الاجرة ونفاه المالك والقول للمستاجر وكذا ان اذ انزل الخان واختلفا  
 والفتوى على وجوب الاجرة لا اذ اعرف بخلافه وتماضي في البرازية وفي التهذيب الاختلاف في قدر  
 المدة يوجب التحالف اه فان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بين المستاجر لكونه متمسكرا  
 وجوبها وان وقع في التمتع بدأ بين المؤجر واجمعا لكل زمه دعوى صاحبه واجمعا برهن قبل  
 فان برهننا فسنه المؤجر أولى في الاجرة وبينة المستاجر أولى في المنافع وان كان الاختلاف فيما  
 قبلت يمينه كل منهما فيما يدعيه من الفضل فنحو ما يدعي هذا شهر ابعشر والمستاجر شهرين بخمسة  
 فقضى بشهرين بشرة (قوله وبه لا والقول قول المستاجر) أي لو اختلفا في الاستيفاء فلا  
 تحالف وهذا عندهما ظاهر لان هلاك المعقود عليه منع التحالف عندهما وكذا على أصل محمد لان

(قوله) وراغبهم في المتاع هنا ما كان في البيت (الاولى) ان يقول البيت وما كان فيه بدليل ان ذكره في المقالة الاولى تسعة من عبده  
العقار والمتر من المتاع الصالح لهما كامل (قوله) والفرس والدرع المحدث (قوله) الرمي وكذا القوس وهنا ثلاثة الفاظ القرص  
بالقاء والارامو السين للمهمة وهو الحيوان المقصود والقوس بالعارف والارامو السين المهمة والقوس بالعارف والارامو السين المهمة  
الاولان مما يصلح له والثالث مما يصلح لهما ووربما تصح بعضها فاضلها ذلك ٢٤٥ والله اعلم (قوله) قالوا الا اذا كان الزوج

يبيع الخ مثله في معراج  
الدرية من القرض  
ومثله في الكفاية وشرح  
الزبط وعبارة النهاية  
كذلك اذا كانت المرأة  
تبيع ثياب الرجال وما  
يصلح لهما كالاسنة  
والذهب والفضة والامتناع  
والعقار فهو للرجل  
لان المرأة وما في يدها  
يد الزوج والقول في

والدفع معتبر بالكل  
وان اختلف الزوجان في  
متاع البيت فالقول لكل  
واحد منهما فيما يصلح له  
الدعوى لصاحب اليد  
مختلف ما يخص بها  
لانه يعارض ظاهر  
الزوج بالظاهر اقوى  
منه وهو الاختصاص  
بالاستعمال ما هو  
صالح للرجال فهو مستعمل  
الرجال وما هو مستعمل  
للنساء فهو مستعمل  
النساء فاذا وقع الاختباء  
برجلا لاستعماله  
ومثله في العناية وفي  
الشرعية قوله الا اذا

الهلاك انما لا يقع عنده في البيع لمان له قيمة تقوم مقامه فيها فان عليها ولو جرى التحالف ههنا  
وفسخ العقد فلا قيمة لان المتافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد اذا امتنع بالقول  
للمستاجر عينا لانه هو المستحق عليه وتظهر هذه المسئلة في التفصيل اجارة الفضولي ان اجازها  
المالك قبل الاستيفاء فالاجرة له وان بعده لما قد وان في بعض المدة والمساكني لما قد والمساكني  
للمالك كافي منية المتي (قوله) والبعض معتبر بالكل يعني لو اختلفا بعد استيفاء البعض تحالفا  
وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماكني قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فمعا عطف صيرفي  
كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد مدعة واحدة فاذا انقضى  
في البعض تنقضي الكل وفي اجارات البرازية المستاجر ان كان هو المتي فهو يدعي العقد قبل  
مضي المدة بعد ما وان الاجر فهو مدعي قبل قبضها وبعد المضي فهو مدعي العين له ثم اعلم ان  
المراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدمه علمه لمعارف انه قائم مقامه في وجوب الاجر ومن  
فروع التنازع في الاجارة ما في منية المتي ادعى اثنان منها احدهما اجارة والاخر شراء فاقر  
المدعي عليه للمستاجر فلمدعي الشراء ان يحلف على دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فاقر لاحدهما  
ليس للاخر ان يحلفه اجارة بعينه من رجل ثم من آخر فقام الاول بنية فان كان الاجر حاضرا  
تقبل عليه البنية وان كان مقرا بما يدعي عليه هذا المدعي وان كان غائبا لا تقبل له (قوله)  
وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له لان الظاهر شاهد  
له والمتاع لضة كل ما ينفع به كالطعام والبر واثاث البيت واسلحه ما ينتفع به من الزاد وهو اسمن  
منعته بالتقبل اذا أعطته ذلك والجميع أمتعة كذا في المصباح ومرادهم من المتاع هنا ما كان في  
البيت ولو فيها أوفضة كاساق في المشكل قالوا والصالح له العمارة والقضاء والقلنسوة والطلسمان  
والسلاح والمنطقة والكتب والفرس والدرع المحدث بدفع القول في ذلك له مع يمنعه مما يصلح لهما التجار  
والدرع والاساورة ونحو اتم النساء والحمل والحفالة ونحوها والقول لهما فيما عدا الجيب قالوا الا اذا  
كان الزوج يبيع ما يصلح لهما فالقول له لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت تبيع ما يصلح له لا يقبل  
قوله لما ذكرنا وفي الحامية فلو اختلفا في متاع النساء واقاما البنية يقضى للزوج اطلاق الزوجين  
فجعل المصلين والمسلم مع النسية والحجر والملوك كمن والمكتاتين كافي السدائع والزوجين  
الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير بجماع كافي خزانة الاكل وما اذا كان احدهما حرا  
والاخر مملوكا فساق في مثل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفراق كافي الكفاية وما اذا كان  
البيت ملكا لهما واحدهما خاصة كافي خزانة الاكل لان العبرة للبطلان كذا في السدائع  
وفي الفتيحة من باب ما يتعلق بصغير البنات افتراق وفي بيتها جارية تغلبها تمسكها واحتملها سنة

كان كل منهما بفصل او يبيع ما يصلح للاخر ليس على ظاهره في عموم في قول احدهما بفعل او يبيع الاخر ما يصلح له لان  
المرأة اذا كانت تبيع ثياب الرجال او ما يصلح لهما فهو للرجل لان المرأة وما في يدها الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد  
مختلف ما يخص بها لانه يعارض يد الزوج اقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية ويعلم مما ساء ذكره المصنف له  
ولم يفي في المسئلة فويل تامل (قوله) وشمل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفراق قال الزلف لسان الحكم ما يخالف

ذلك فارجع اليه وليكن الذي هنا هو الذي مضى عليه الشراح (قوله وفي البائع هذا كله) ظاهره ولو كان هذا مضى بالنساء  
 تأمل وينبغي تفسيده بما لم يكن من ٢٤٩ ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل (قوله فلا يثبت الانتقال الا بالينة) نسخة

والزوج حاله ما سكت ثم ادعاها ما للقول له لان يده قد كانت ثابتة ولم يوجد للزبل اه وبه علم  
 ان سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يبطل دعواه وفي البائع هذا كله اذا لم يقرر المراد ان هذا  
 المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها لا يثبت  
 الانتقال الا بالينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الحاشية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه  
 كان كافر اربا بشارته منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه حجة او فهو ذلك ولا يكون  
 استتماعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على اتم ملكها ذلك كاتقهمه النساء والعوام وقد اقيمت بذلك  
 مراروا قبل اختلاف الزوجين للاختلاف في نساء الزوج دونه فان متاع النساء يمينهن على  
 السوء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة ضمن في بيت على حدة فان بيت كل امرأة  
 بيتها ويزوجها على ما وصفتنا ولا يشترك بعضهن مع بعض في سكنا في خزائن الا كل والحاشية  
 ولا حترار عن اختلاف الاب مع بنته في جهازها وقد نسي في النكاح وحاصله ان الفتى به ان  
 العرف ان كان مستقران الاب يجهزها ملكا عارية قال قول لها ولو ورثتها من بعدها وان كان  
 العرف مستتر كما عرف مصنفنا القول للاب ولو ورثته من بعدهم ولا حترار عن اختلاف الاب  
 وابنه فيما في البيت قال في الخزانة قال أبو يوسف اذا سكنا الاب في عيال الاب في بيته  
 فمتاع كله للابن كالو كان الابن في بيت الاب وعياله فمتاع البيت للاب اه ثم قال قال محمد رجل  
 زوج بنته وهي وخته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم  
 ما عليهم من الثياب اه وجزم في الحاشية بما قاله أبو يوسف ولا حترار ان يضع اسكاف وطائر  
 اختفيا في الاسكاف او في الطائر وهي في ايديهما فانه يقضي به بينهما ولا ينظر الى ما يصلح  
 لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه او يبيع فلا يصح رجوعها ولا حترار عما اذا اختلف المؤجر  
 والمستاجر في متاع البيت فان القول فيه للمستاجر لكون البيت مضافا اليه بالسكنى وهي في شرح  
 الزبلي ولا حترار عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في ايديهما فانهما كالاجنين يقيم  
 بينهما (قوله وله فيما يصلح لهما) أي القول له في متاع يصلح للرجل وللراة لان المرأة في يدها  
 في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يخص به لانه يعارضه ظاهر اقوى منه  
 ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف حال قبام النكاح او بعد ما وقعت الفرق وما يصلح لهما الفرش  
 والامتنع والا في والريق والمفرل والغار والمواشي والنقد كافي الكافي وبه علم ان البيت للزوج  
 الا ان يكون لها ينفه وزه في خزانه الا كل الى الامام الاعظم في الحاشية ولو اقاما السنة يقضي  
 بينهما لانها خارجة بمعنى وشمل كلام المؤلف ما اذا كانت المرأة في ليلة الزفاف وهو بخلاف المتعارف  
 في الفرش وقصوها ولهذا قال في خزانه الا كل لو ماتت المرأة في ليلتها التي زفت اليه في بيته  
 لا يستحسن ان يحصل متاع الفرش وحلى النساء ما بين يومين للزوج والطائفس والقصاصم  
 والاباريق والصناديق والفرش والخم والحف للنساء وكذا ما يميز مثلها الا ان يكون الرجل  
 معروفا بجارة جنس منها فهو له اه وبه علم ان ابا يوسف استفتي في حال موتها من كون ما يصلح

الدائع الا بدليل تكاد اضعه  
 شئ من متاعها من متاع  
 التركافي (قوله فان متاع  
 النساء يمينهن على السوء)  
 أي أرباها كما في المخ  
 من السراج أي ان كن  
 أربعا (قوله في بيت على  
 حدة) أي في مسكن من  
 العمار تأمل (قوله اذا  
 كان الاب في عيال الابن  
 وله فيما يصلح لهما

في بيته فمتاع كله للابن  
 الخ) انظر هل باقي  
 التفصيل هنا كذا كره  
 في الزوجين بان يكون  
 أحدهما طائفا من متاع  
 والآخر جاهلا في البيت  
 كتب ونحوها مما يصلح  
 لاحدهما فقط وكذا لو  
 كانت البنت في عيال  
 أبيها فهل لها ثياب النساء  
 ويقع كسبران البنت  
 يكون لها جهاز من متاعها  
 زوجها فتسكن في بيت  
 أبيها فهل يكون كسلة  
 الزوجين أو كسلة  
 الاسكاف والطائر  
 الآية لم أره فارجع  
 (قوله وبه علم ان البيت  
 للزوج) البيت المستكن

وبين الشعر معروف ومصباح والبيت اسم لحق وأحضر ولم يذكر الدواوان كان داخلا  
 في العقار فظاهر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله الشارح في باب الدخول والخروج عن الكافي حيث قال وما في عرفنا قال الدار  
 والبيت واحد فثبت ان دخل من الداخل وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين ما ليسين أقول والذي نقله الشارح

لهما له ما اذا كان موته اليه الزفاف فكذا اذا اختلف حال الحماة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان  
الاختلاف لبس الزفاف فالقول لها في الفرش ونحوها الجريان العرف غالبا من ان الفرش وما ذكر  
من الصناديق والخمسم تاتي به المرأة وينبغي اعتماد الفتوى الا ان يوجد نص في حكمه لبس الزفاف  
عن الامام بخلافه فسبق واعلم ان فاضلان في الفتاوى جعل الصندوق مما يصلح لهما فقط وينبغي  
ان يحصل مما يصلح لهما (قوله فان مات احدهما قلبي) اي مات احدهما زوجا واحتمل وارثه  
مع اني فيما يصلح لهما لان اليد التي دون الميت قد يكونها زوجا وللآخر ازاها اذا طلقها  
في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لو ارث الزوج لانها صارت اجنبية لم يبق لهما  
يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول اي حنفية لانها تارث فلم تكن اجنبية فكان  
هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق كما في الحنفية وفي خزانة الاكل ولومات الزوج فقالت الورثة قد  
كان الزوج يطلق في حياته ثلاثا لم يصدقا في حق الامتصاص والقول قولها مع غيرها بالله ما تسلم انه  
طلقها ثلاثا في محنته او مرضه وقد مات بعد انقضاء عتقها كان من متاع الرجال والنساء فهو  
لورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كانه لم يطلق اه (قوله ولو احدهما مملوكا فالمر  
في الحماة والى في المموت) لان يد المحر اقوى ولا بدلت غلقت يد المحر عن المعارض اطلق المملوك  
فجعل الماذون والمكاتب وحملهما كالمحر لان لهما يد معتسرة وفي خزانة الاكل وان اعتقت  
الامة فاخارت نفسها في البيت قبل عتقها فهو للرجل وما بعد العتق قبل ان تقتنر نفسها فهو  
على ما وصفنا في الطلاق اه وفي مسألة اختلاف الزوجين تسعة اقوال مذكورة في الحنفية اجمالا  
الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول اي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في  
المشكل في الحماة والمموت الثالث قول ابن ابي لسل المتاع كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن  
معين وشريك هويتهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله ما عليه السادس قول شريح  
البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والمموت ووافق الامام فيما لا يشك  
الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة  
الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع ثم اعلم ان هذا اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والمحرمة  
والنكاح وعدمه فان وقع قال في الحنفية ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة قامت المرأة البيعة ان  
الدار لها وان الرجل عسدها واقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع  
اليها ولم يبق البيعة انه حر يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما حال المرأة اقامت البيعة على  
رق الرجل والرجل لم يبق البيعة على المحرمة فيقضى بالرق واذا قضى بالرق طلقت بيعة الرجل في الدار  
والنكاح ضروري وان كان الرجل اقام البيعة انه حر والامل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل  
ونكاح المرأة يقضى بالدار للمرأة لا لما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة  
خارجة فيقضى بالدار لها كالاختلاف الزوجان في دارق اي بينهما كانت الدار للزوج في قوله لهما  
ولو اختلفا في المتاع والنكاح قامت البيعة للمتاع لهما وانه عسدها واقام ان المتاع له وانه تزوجها  
بالف وتقدمه وانه يقضى به عسدها والباقي للمتاع ايضا لها وان برهن على انه حر والاصل يقضى به بالمحرمة  
والمرأة للمتاع ان كان متاع النساء وان كان مشكلا قضى بحرية المرأة والمتاع لهما اه واما  
مسئلة اختلافهما في العزل والظن فذكر في الحنفية عقبا ذكرناه عنها تاركها طلبا للاختصاص  
ثم اعلم ان اصحابنا جعلوا بالظاهر في مسائل منها مسألة اختلافهما في متاع البيت فربوه فيما يصلح

فان مات احدهما قلبي  
ولو احدهما مملوكا فالمر  
في الحماة والى في المموت  
فيما ياتي انها للزوج  
قوله ما يؤيد ما قلناه  
فقه المظهره على بعض  
شيخ مشايخنا من لاعل  
التركي في رحمه الله تعالى  
(قوله الخامس قول  
الحسن البصري الخ) قال  
في الكفاية وعلى قول  
الحسن البصري ان كان  
البيت للمرأة فالمتاع  
كلها الا ما على الزوج من  
نصاب منه وان كان  
البيت للزوج فمتاع  
كله اه

له وهي فيما يصلح لها عملاً بالظاهر وفي خزانة الأكل من آخر الباطن قال ظاهر ثم قال في نوادر هشام عن محمد بن جبريل يعرف بالحاج والفقير ليس بيته إلا بورية مملوكة صار يبيع غلام يعرف بالسار وعلى عتيق العبد يدور قبا عثرون ألف دينار ما داه رجل يعرف بالسار وأداه صاحب الدار فهو الذي عرف بالسار وصعدنا كاس في منزل رجل وعلى عتيق الكاس قطعة فقال هي لي وأداهما صاحب المنزل أيضاً فهي لصاحب المنزل وفي نوادر رجل عن أبي يوسف رجلان في سفينة فبادقني مادي كل واحد السفينة ومافيا وأحدهما يعرف ببيع الدقيق والأخر يعرف بأنه ملاح يعرف فالدقيق للذي يعرف ببيع السفينة لمن يعرف أنه ملاح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف دخل رجل في منزل يعرف الدانعل أنه مناد يبيع الذهب أو الفضة أو المتاع ومعه شيء من ذلك فادعاه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب المنزل وإن لم يكن كذلك قال قول رب المنزل وفي نوادر ابن رستم عن محمد بن جبريل من دارا انسان على عتق متاع رآه قوم وهو يعرف ببيع مثله من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والمحال يبيعه فهو الذي يعرف به وإن لم يعرف فهو لصاحب الدار سفينة فها راكب وآخر يتسك وأخر يحبب وآخر يمدح وكلهم يدعوا بها فهي بين الراكب والمسلك والمجانبة ثلاثاً ولا تلي الساد رجل يقول قطار من الابل ورجل راكب بعيراً فادعياها كلها يتفرقان كان على الكل حل الراكب ومناحه فكلها للراكب والقائد أحيد وان لم يكن على الابل شيء فكلها للراكب البعير الذي عليه وما في فيه والقائد أ مالو كان بقرا أو غنماً عليها رجلان أحدهما قائد والأخر سائق فهي للسائق لأن بقود شاة معه فيكون له تلك الشاة وحدها هكذا في نوادر رجل اه وفي المنقط من الدعوى مسائل منها وقد استنبط من فرع السلام ان من شرط سماع الدعوى ان لا يكذب المدعي ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلو ادعى فقير ظاهر الفقر على رجل أموالاً عظيمة قرضاً أو بمن مبيع لا تسمع فلا جواب لها ثم رأيت ابن القيس في الفوائد العقبية في أطراف القضايا بالحكمة صرح به والله أعلم هل هو منقول أو قاله تفهيماً كما وقع لي فقال ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعي به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون محتملاً عقلاً أو عادة فان الدعوى والمحال ما ذكرنا ظاهرة الكذب لان المحصل العادي كالمحصل العقلي مثال المحصل عادة دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أو قرضه مائة ألف دينار فها قد ادفعوا أحسنوا به تصرفاً في نفسه وأنه بطالبه برئديها فخل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي فخرجها مخرج الزور والخبور ولا يسأل عن المدعي عليه من جوابها له قلت اللهم الا اذا ادعى أنه غصب له مالا عظيماً كان وزنه من موثره المعروف بالثقة فحينئذ تسمع ثم قال ان القرض وفي المسموع رجل ترك الدعوى ثلاثين سنة ولا يمكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق بظاهر اه وقصصنا عنهم ان من القضاء الباطل القضاء بالسقوط الحق بمعنى سنين لكن مافي المسموع لا يعاقبه لئس فيه قضاء بالسقوط وانما قصصنا عدم سماعها وقد كثرت السؤال بالقاهرة عن ذلك مع ورود النسي من السلطان أبده الله بدم سماع حادثة لها خمسة عشر وقد أفتيت بعدم سماعها عملاً بنبه اعتماد أهل مافي خزانة المفتين والله أعلم

**فصل في المدعي**  
عليه هذا الشيء أو دعيته  
أو جزيته أو أمانته  
فلان الغائب أو رهنه أو  
ضيقه منه وبرهن عليه  
دفعت خصومة المدعي  
**فصل في دفع الدعوى**

**فصل في دفع المدعي** (قوله قال المدعي عليه هذا الشيء أو دعيته أو جزيته أو أمانته فلان الغائب أو رهنه أو غصب منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي) لانه أفتيت بدينه أن يده ليست

بعض خصوصية هذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمس وديعوا جازة طارة ودين وغصب اولان  
 فيها خمسة اقوال العلماء الاول ما في الكتاب هو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في  
 الفتاوان المدعي عليه ان كان صاحباً كافلاً لا مال له وان كان معروفاً بحمل لم تندفع عنه لانه قد يدفع  
 ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد فيعتال لا مطال حق غير هذا التهمة القاضى لا يقبله الثالث قول  
 محمدان الشهدوا اذا قالوا انصرف فوجوه فقط لا تندفع فعنده لا يضمن معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي  
 البرازية وتحويل لا تلتزم على قول محمد وفي العاصدية لو قالوا انصرف باجمونه لا يوجه حمل بذكر محمد في  
 شيء من الكتب وفيه قولان وعندنا لا مال لا يدان بقول انصرف فوجوه ونسبه وتكتفي بمعرفة الوجه  
 وانفقوا على انهم لو قالوا او دعه من اجل لا تعرف لم تندفع الرابع قول ابن شبرمة انما لا تندفع عنه مطلقاً  
 لانه تعذر اثبات الملك الغائب لعدم المحض عنه ودفع الخصومة بينا عليه فقامتني البيضة شتان  
 ثبوت الملك للغائب لا خصم فيه فليثبت ودفع خصوصية المدعي وهو خصم فيه وثبت وهو كالتوكيل  
 ينقل المراءاة فقامت البيضة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى لا تندفع بدون بينة لا قراره بالملك  
 لغائب وقتنا صار خصماً بظاهر يده فهو وقراره يرد بان يحول منقضاء على نفسه فلا يصدق الا  
 بالجملة كالوادعي يقول الدين من ذمته الى ذمته غيره ولم يذكر المؤلف رجه الله صورة دعوى المدعي واراد  
 به ان المدعي ادعى ملكاً مطلقاً في العين ولم يدع على ذى اليد فعلا بدليل ما ساقى من المسائل المقابلة  
 له فهو حاصل جواب المدعي عليه ان ادعى ان يده بأمانة ومضروقة والملك للغير ولم يذكر برهان  
 المدعي ولا بد منه ليعرف ان اتحار ج هو الطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله  
 وحاصله ان للمدعي على ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعي عليه انكره فطلب من المدعي البرهان  
 فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بمجاز كروبر من على الدفع وبما قرره علم ان  
 الصور لا تنصرف في الخمس فكذا الحكم كقولنا كلني صاحبه بمقتله كافي للمسما وحسب هذا الحكم  
 لوقال استكتفي فيها فلان الغائب كافي الخلاصة وكذا الحكم كقولنا سرقت مائة أو أخذت مائة أو ضل منه  
 فوجدته كافي الخلاصة والاوان واجبان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في  
 الاخيرة والاولى الى الامانة فالصور وعشر يده علم ان الصور لا تنصرف في الخمس فالاولى ان تقرر الخمسة  
 بالثاني وفي البرازية ولو طبق به ادعى كونه اخر لوعبة بان ادعى عليه أرضاً فربهن عن انها في يده  
 بالمرزعة من فلان بن فلان القاضى الغائب وتلقى المرزعة بالاجارة والوديعه فلا يزداد على الخمس  
 نص على ذلك في كتاب الدعوى والبيانات اه وهو دخول بمجاز كراه وأطلق في قوله هذا الشيء  
 ففعل المتقول والعقار كافي البرازية فظاهر قوله هذا الشيء انه قائم لان الاشارة الخمسة لا تكون  
 الا الى مجموع في اتحار ج فهو مائة انه لا تندفع لو كان المدعي هالكاً وبه صرح في العناية أعز زمان  
 خزائن الاكل فقال عبدك في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبده واقام الذي مات في يده انه اودعه  
 فلان او غصبه او آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدهى ابداع الدين عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر  
 الغائب وصدق في الابداع والاجارة والرجوع عليه بما ضمن للدهى اما لو كان غصباً لم يرجع  
 وكذا في العارية والا باق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوم ما يكون جديلاً لم يستقر عليه الضمان  
 جارية في يده فغصب عنها فاقام رجل البيعة انها له وطب اورش العين واخذ الجارية واقام خواله السد  
 البيعة على الوديعة وغيرها فلا خصوصية بينهما ولو كانت ولدت ثم ماتت والمسئلة بها جعله القاضى  
 خصماً في حق القمية ولا يقضى بالوديعة فيه ويحمله تبعاً للام بخلاف الارش ان في يد رجل

(قوله لانه قد يدفع ماله  
 الى مسافر يودعه اياه) أى  
 لان الشخص يدفع ماله  
 أى ماله غيره الى مسافر  
 يودعه أى يودع ذلك  
 المسافر لذلك الشخص  
 الدافع ذلك المال المدفوع  
 تامل (قوله وبه علم ان  
 الصور لا تنصرف في الخمس)  
 أى بحسب فروعها والا  
 فعلى ما قرره من رجوع  
 الخمسة المرددة الى الخمسة  
 الاصول فهمي مضمرة  
 ما اردنا انحصار اصولها  
 في الخمسة به سند دفع  
 ما اوردته على البرازية  
 (قوله فانه يدهى ايداع  
 الدين عليه) عبارة معراج  
 الدراية فاذا كان الدين  
 هالكاً بالادعى في الدين  
 وجعل الدين القمية والمدعي  
 عليه يتنصب خصماً  
 بدخوله بالبيعة انه كان  
 في يده وديعة لا يقين  
 ان ما في ذمته لغيره فلا  
 تحول الى الخصومة عنه  
 (قوله رجوع عليه بما ضمن)  
 أى ذواليد على الغائب



(قوله) وصلى القصر  
 (قوله) أي ذا البد  
 (قوله) لو برهن على اقرار  
 المدعي انه لفلان ولم  
 يز يدعوا بالخصوصية بينهما  
 قائم) بخلافه ما يأتي بعد  
 صفة من البرازية انها  
 تندفع في هذه الصورة  
 وكذا عضالف لما قدمه  
 قبل أسطر من خزانة  
 الأكل لكن ما قدمه  
 نفسه الشهادة على اقرار  
 المدعي ان رجلا دفعه اليه  
 وما هنا على اقراره بأنه  
 لفلان بدون التصريح  
 بالدفع (قوله) وظاهر قوله  
 دفعت ان المدعي عليه  
 لا يخلط للمدعي الخ) فيه  
 نظر فانه بعد البرهان  
 كيف يتوهم وجوب  
 الخلف ما قبله فيذكر  
 عن البرازية انه يخلط  
 على النبات وعن الذخيرة  
 انه لا يخلط الا هم الآن  
 يقال ان المسؤول لا حظ  
 انه يمكن قياسه على  
 صدون الميت تامل  
 (قوله) فعمل ما انما صدق  
 ذوالبدعي دعوى المالك)  
 قال في جامع الفصولين  
 (شرح) قال ذوالبدانه  
 للمدعي الا انه اودعني  
 فلان تندفع بالخصوصية  
 لو برهن والا فلا (فرض)  
 لا تندفع بالخصوصية اذا  
 صدقه أقول فعمل اطلاقه

قتلها بعد خطا وذوالبدع زعم انها ودية لفلان عندي يقال لولي المبدأ انه اودعته فان دفعه ثم جاء  
 رجل وأقام البينة ان الجارية كانت له وأقام ذوالبدع على الابداع وغيره على ما ذكرنا فانه يقال  
 للمدعي ان طلبت الصدق فلا حق لك وان طلبت القيمة فثبتها عليه لك ان اعتارا القمقما عندهما منه  
 ثم حضر الغائب وصلى القصر فانه يرجع عليه بما ضمن لافي النصب والمأوى وانكر الغائب  
 فله ان يخلعه أو يقيم عليه البينة في فصل الوديعتو الجارية والرهن فان حلف لم يرجع قطعاً ومع القتل  
 لا خصوصية بينهما لافي الرقبة ولا في الارض حتى يحضر المالك اهـ وظاهر قوله اودعني وما بعده  
 فيصدقه لا بد من دعوى ابداع الكل وليس كذلك لافي الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف  
 ودية عندي لفلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعدوا التميز اهـ وأما بقوله فلان انه عنه  
 بأمره وقدمت انه لو قال اودعني رجل لا أرفقه لم تندفع فلا بد من تعيين الفاسق في الدفع والشهادة  
 فلوا داه من مجهول وشهادته غير صحيحة لم تندفع وقد سماه معرفة الشم والغائب بوجهه فقط  
 كافية عند الأمام خلافاً لمصنف في البرازية يقول ان اليهود اودعهم من نعرفه بالطرق الثلاث لكن  
 لا قوله ولا تشهد على تندفع ومقتضاه ان المدعي عليه واجب بذلك لا ينكفي وكذا قال أرفقه  
 الا اني نسيته وعمل لا اختلاف بينهما وبين محمد بن عمار في اذناه المصح من معين بالاسم والنسب  
 فشهد بجهول لكن قال أرفقه أمالوا داه من مجهول لم تقبل الشهادة جاعاً وهو الصحيح كذا  
 في شرح أدب القضاء للخصاف وفي خزانة الأكل والحانة ولو أقر المدعي ان رجلاً دفعه اليه وأشهدوا  
 على اقراره بذلك فلا خصوصية بينهما وأطلق في الغائب فعمل ما اذا كان يصدقه ويرى بانه قد اوصول  
 اليه وأقر بما كافي الخلاصة البرازية وظاهر قوله و برهن عليه له لا بد من البرهان على ما داه  
 مطابقة وفي خزانة الأكل لو شهدوا ان فلان دفعه اليه ولا تدري لمن هو فلا خصوصية بينهما اهـ وبه علم  
 انه لا تستر المطابقة لعين ما داه وأشار بقوله و برهن عليه أي على ما قاله الى انه لو برهن على اقرار  
 للمدعي انه لفلان ولم يز يدعوا بالخصوصية بينهما قائم كافي خزانة الأكل والفصول ومعنى قوله دفعت  
 خصومه المدعي دفعها للقاضي أي حكم بدفعها ما داه لو أعاد المدعي الدعوى عند قاض آخر  
 لا يحتاج المدعي عليه الى اعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وأما البرهان وجود  
 جهة على ما قال سواء كانت بينة أو علم القاضي أو اقرار المدعي كافي الخلاصة ولو علم القاضي انها رجل  
 ثم وجدها في يد آخر فقال الاول انها لي وأقام صاحب البينة على الوديعه فلا خصوصية بينهما وكذا  
 اذا علم القاضي ابداع هذا الآخر كالمالك الاول أرفقه في يده أمالوا علم القاضي ان الغائب خصم من  
 هذا الذي كانت له ثم اودعها هذا أخذها ووردها عن غيرة البينة اهـ ولو لم يبرهن المدعي  
 عليه وطلب عين للمدعي استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصماً وان نكل فلا خصوصية كما  
 في خزانة الأكل وظاهر قوله دفعت ان المدعي عليه لا يخلط للمدعي انه لا يلزم تسليمه اليه ولم أره  
 الا ان وأطلق في اذناه ما عياد كرفعل ما اذا صدق ذوالبدع دعوى لذلك ثم دفعه بما ذكر  
 قائم تندفع كافي البرازية وفي البرازية وان ادعى ذوالالدية ولم يبرهن عليها وأراد ان يخلط ان  
 الغائب اودعه عنده يخلط الحاكم المدعي عليه بالله تعالى لقد اودعها اليه على النبات لا على العلم  
 لا ضمان كان فعل القبر لكن تمامه به وهو القول وإن طلب للمدعي عليه عين المدعي فعل العلم بالله  
 ما يعلم ابداع فلان عنده لا فعل الخبر ولا يتعلق به يوق الذخيرة لا يخلط ذوالبدع على الابداع لانه  
 بدعي الابداع ولا حلف على المدعي ولو حلف أيضاً لا تندفع ولكن له ان يخلط للمدعي على عدم العلم

يقضى أن لا تنفذ ولو برهن على الإبداع وقده بطل (قوله قال بعضهم المحرق برهن الخ) قال الرمي قالوا المحرق لا يجوز رهنه  
لأنه غير مملوك وأقول فلورهن رجل فرائسته كائنه أو أخيه على ما جرت به عادة السلاطين فلا حكم له لقوله تعالى فهران عقوبة  
والمرح لا تثبت عليه الدفان بعضهم ورايت في مصنف ابن أبي شيبة عن إبراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل المحرق فذلك كان  
رهنا حتى يفكه القوي رهنه أو بفك نفسه موجه كلام النخعي المؤاخذة بأقراره (قوله ومقتضى قولهم ان دعوى الوقف الخ) قال  
الرمي هذا مما لا يشك فيه انه دواخل تحت اطلاق المتن والشروح والفتاوى ٢٥١ فان أحد المرقبين للملك وانظر

في عبارة هذا المتن فانها  
صريحة فيه فقوله ولم أجد  
الخ مستدرك مع هذا  
الاطلاق المذکور  
وسبقه بعينه قريبا  
عن الأسعاف في أو آخر  
الورقة الثانية تامل والله  
تعالى أعلم اه  
أول الفصل الثاني (قوله)  
لان القاضي وقضى بينة  
للدعي الخ) قال في نور  
العين يقول المحرق فيه  
اشكال ساقى في أو آخر  
هذا الفصل نقل عن (ذ)  
انه كما يصح الدفع قبل  
الحكم يصح بعده أيضا  
وله بناء على ان الدفع  
بعد الحكم لا يصح وهو  
خلاف القول المختار كما  
ساقى ايضا هناك والله  
أعلم اه وساقى عن  
هذا الاشكال في كثر  
المؤلف قريبا وقد يجاب  
بانه اذا لم يدع الإبداع  
أو ادعاه ولم يبرهن عليه  
لم يظهر ان يده ليست

اه وقد بنا يكون للدعي ادعاه ملكا مطلقا يعني فقط للاحتراز عما اذا ادعى عبدا انه ملكه واعتقه  
فدفعه للمدعي عليه بما ذكر ورهنا فانه لا تندفع وبقضى بالعتق على ذي الدفان جاء الغائب  
وادعى انه عبده وأنه اعتقه بقضى به فوادعى آخر انه عبده لم يصح وكذا في الاستيلاء والتدبير  
ولو أقام البينة أن فلانا اعتقه وهو عليك فبرهن ذوالالدعي ايداع فلان الغائب بعينه قبيل  
وبطلت بينة العبد اذا حضر الغائب قبل العبد أعبدا البينة عليه فان أقامها قضيتا بعتقه والأرد  
عليه ولو قال العبد أنا فلان اصل قبل قوله ولو برهن ذوالالدعي على الإبداع ولا ينافيه دعوى حرة  
الاصل فان المحرق يدعوكذا الاجابة والاطارة وأما في الرهن قال بعضهم المحرق برهن وقال  
بعضهم لا يبرهن فتعتبر العادة كذا في خزنة الأكل ولم أر حكم ما اذا ادعى أن الدار وقف عليه فدفعه  
ذوال الدعي كرم مقتضى قوله مان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق أن تندفع اذا برهن  
وقد بنا يكون القاضي لم يقض بينة المدعي لان القاضي وقضى بينة للدعي ثم برهن ذوالالدعي  
ما ذكر لم يصح كذا في خزنة الأكل والغصول وسواء كان بعد دعوى الإبداع قبل البرهان أو قبيل  
دعواه كافي البراز بقوله يكون المدعي عليه اقتصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا ادعوا  
كانت حاربي بثمان فلان وقضيتهم أو دعوتها أو ذك ربه وقضيتهم تندفع الآن بر المدعي بذلك  
أو بعه القاضي وادعى المدعي ثم قاما إلى حضار البينة فقال للمدعي عليه اني وهبتها من فلان  
قبلتها السهم أو دعوتها وطالب لم يصح وكذا في البيع الآن بر المدعي أو بعلم القاضي فلو برهن  
المدعي ثم صنع للمدعي عليه بما أوصيه قبل القضاء لم تندفع سواء أقره المدعي أو بعه القاضي  
أو قامته بينة كذا في خزنة الأكل ثم اعلم انه في المسائل الخمسة لو شهدوا أنها لفلان الغائب فقط  
لم تقبل ولو شهدوا على اقرار المدعي اه لعلان الغائب اندفعت كافي البراز به وأما المؤلف في جواب  
المدعي عليه انه لو أجاب بأنها ليست لي أو هي لفلان ولم يرد لا يكون دفعا ولم يذكر المؤلف دفع الدفع  
فلو برهننا على ما ادعاه فدفعه المدعي بانه ملكه غصب منه تصح دعواه او لا تندفع المحصورة كافي  
المخلاصة وفي الاختيار لو قال للمدعي او دعوتها ثم وهبتها منك أو باعها وانكر بخصلفه القاضي انه  
ما وهبها منه ولا باعها له فان نكل صار خصما لانه أقر ان يده يملك فكأن خصما اه وفي  
البرازية الدفع الصحيح للدعوى القاسدة التي انتفت الاثمة على فسادها جميع في الاصح وقيل  
الدفع أيضا ما دللناه معنى على فساد البناء على القاسد فسد وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح  
بعد أقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعد دفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في الفتاوى وقيل

بخصوصة فتوجهت عليه دعوى الخارج ومع الحكم بها بعد اقامة البينة على الملك لانه قامت على خصم ثم اذا أراد المدعي  
عليه أن يثبت الإبداع لا يمكنه لانه صار اختيارا بربدا ثبات الملك للغائب وادعاه فلم تصح دعواه ابطال القضاء السابق  
والدفع لقاضيهم اذا كان فيه برهان على ابطال القضاء كما سنستدركه قريبا ولم يقبل برهانه ولا دعواه لم يقتلنا لم يظهر بطلان  
القضاء وعلى هذا لا رد للمصلحة على القول للفتاوى فليتل (قوله ولو شهدوا أنها لفلان الغائب فقط) أي ولم يشهدوا بالإبداع  
كأمر حبه في الخلاصة (قوله ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار) قال في نور العين خلاصة صورته ادعى ملكا مطلقا

فقال للمدعي عليه اشترى بتمنك فقال المدعي قد اقلت البيع فلو قال الاخر انك اقررت اني ما اشترى به يسمع اذا تمت  
العدالة (ذ) و يسمع الدفع قبل اقامة البينة وسدها وقبل الحكم ويسمى لو برهن على مال وسكده فبرهن صحبه ان المدعي  
اقر قبل الحكم انه ليس عليه من قبل الحكم قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان لا يطل الحكم الا يمكن التوفيق بحدوده  
بعد اقراره على ماسا في قريباتي (فش) انه لم يطل الحكم المحاكم بشك يقول المحقق قوله ينبغي عمل نظران ما في (ذ) بناء  
على اختيارنا واشترطنا التوفيق ٢٠٢ وعدمه الا كتف بغير ما كان التوفيق يكره مرارا (فتا) متقدمون ما فيها

لا يسمع بعد ثلاثين ادهى الملك المطلق فقال اشترى بتمنك فادفع فالا لا اقاله فادفع فالا لا انك  
اقررت ما اشترى بتمنك يسمع في الفتن كالمالك كان الشهود عدولا والدفع من غير المدعي عليه لا يسمع  
ودفع احد الورثة يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد  
الورثة ودارا خبره من الوارث الاخر ان المدعي اقر بكونه مضافا للدعوى يسمع اه فان كانت  
ما فادفع المدعى الفاسد فمع ان القاضي لا يسمعها قلت فحقها ولم ارفه فادفع له ادها على وجه  
الصفة كان الدفع الاول كافيا ثم اعلم ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما تقدمنا من ان  
القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالا بداع وضوء فانه لا يقبل الا ان ينص من الكل ما فهم  
ولم يذكر المؤلف حكم جواب الغائب اذا حضر وفي الحائض فان حضر فلان وسلم المدعي عليه الدار  
اليها فادفع المدعي الاول دعواه على المقر له واجابها ودفع عنه فلان آخر تقبل بيته وتدفع  
عنه خصومة للمدعي اه وفي البرازي لم يبرهن المدعي عليه و برهن الطالب وسكده به ثم حضر  
الغائب وادعى بان يملكه ان اطلق الملك تقبل وان قال بالشر من المدعي عليه المقضى عليه لا لان  
القضاء على ذي اليد بالبينة بعد دعوى الملك المطلق قضاء على كل من تلقى الملك اليه منه فكان  
المشتري مقضا عليه وان حضر قبل الحكم وبرهن على مطلق الملك فمما كثر اجاب برهنه على الملك  
المطلق ثم اعلم ان مسئلة الرهن من المسائل القديمة تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الرهن كما في  
حيل الولوجة ثم اعلم ان القاضي في هذه المسائل لو لم يسمع دفع ذي اليد وقضى بينة للمدعي كان  
قضاء على غائب وقد علمنا ان في نقاذه روايتين فليكن هذا الذي ذكرنا لم يبرهن به عليه وفي العباب  
لشافعية انه حكم على غائب ويحلف على قيام ملكه اه (قوله وان قال انتعته من الغائب او قال  
المدعي غيبته او سرقني وقال خوالدا ودعته فلان وبرهن عليه) لا يتدفع بيان السنتين  
حاصل الاولى ان المدعي ادعى في العي ملكا طلقا وانكره المدعي عليه فبرهن للمدعي على الملك  
فدفعه خوالدا بانه اشترى اها من فلان الغائب و برهن عليه لم تدفع عنه الخصومة يعني يقضى  
القاضي برهان المدعي لانه لا يزعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما فاضمرفي قال فادفع على  
المدعي عليه وفي البرازي يوذ كر الوارث قال في غير مجلس الحاكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودفع  
عندي اوره عن غيبته من فلان يندفع اذا برهن على ما ذكره برهن عليه المدعي انه اقر بكونه  
ملكاه في غير مجلس الحاكم يجعله خصما ويحكم عليه بسبق اقران ويمنع من الدفع اه وبه علم

جوزوا وقس الدفع  
وبعض متأخرهم على  
انه لا يسمع وقبل يسمع  
ما لم يظهر احتمال وتليس  
(فش) حكمه بمال ثم  
وان قال انتعته من  
الغائب اقول المدعي  
سرقني وقال خوالدا  
او دفعه فلان وبرهن  
عليه لا

دفعنا الى قاضي آخر جوابه  
للمدعي عليه بالدفع  
يسمع ويطل حكم الاول  
وفيه لو اتى بالدفع بعد  
الحكم في بعض المواضع  
لا يقبل فهو ان يبرهن  
بعد الحكم ان المدعي  
اقر قبل الدعوى انه  
لاحق له في الدار لا يطل  
الحكم بحسب التوفيق  
بانه شره اعتبارا في ملكه  
في ذلك الزمان ثم مضت  
مدة الحيا وقت الحكم  
فملكه فلما احتفل هذا

لم يطل الحكم المحاكم بشك ولو برهن قبل الحكم قبل ولا يحكم اذا شك بدفع الحكم ولا يرفه يقول  
المحقق الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيمكن التوفيق خفيا ينبغي ان لا يقبل ويحكم له منه بمن جعل امكان التوفيق  
كافيا اذ لا شك حيث لا يمكن له كسره عندهم والله تعالى اعلم اه ثم نقل عن البرازي ان القاضي عليه لا يسمع دعواه بسده  
فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى القاضي عليه الشراء من مورث المدعي وادعى  
الحاجج الشراء من فلان وبرهن المدعي عليه على شرائه من فلان او من المدعي قبله او قضى عليه بالباقي فبرهن على نتاجها عنده  
اه (قوله مخالف لما تقدمنا) اقر قريبا وقد علمت جوابه

أن دعوى الشراء من الغائب مثال والمراد أن هذا الداعي ملكا لنفسه سواء أطلقه أو قيد بشراء  
وهي قبض أو صدقة كذلك وأطلق في الشراء فقبل الفاسد مع القبض كما في باب الغناء  
لخصاف ولهذا قال في الرأية أيضا وقال أنه ملكي ثم برهن على الودعة لا يسمع اه وأشار المؤلف  
بهذه المسئلة إلى ما في النزاع بقى بدعواه زعم شراهما من فلان الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة  
كذلك منذ شهر أو أمس وبرهن أولا وبرهن آخر أن هذا الغائب رهنها منه منذ شهر أو آخرها  
منه أو آخرها منه وقبضها وبرهن بحكمها لتجارو المستبر والمرغن ولا تندفع الخصومة عن ذي  
اليد ثم فوالساجح إن شاء سلم إلى المدعي ونز بص إلى انقضاء المسدة أو فك الرهن وإن شاء نقص  
البيع وإن اختار عدم النقص حادى البائع الدين وفك الرهن قبل قبضه ثم البيع وإن كان المدعي  
برهن أن للدار له أجرة أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب منه ولم يتقد الثمن قبل أن  
يشترجها منه ذال السيد يقضى بها للمدعي في الوجوه كلها ما في الأجرة تعطيم القروض وما في الأجرة  
فلا تمصرف القرض لأنه بريد ازالتها من ملكه وما في الشراء فلان له حق الاسترداد لاستيفاء  
الثمن فإن دفع الحاكم الدار إلى المدعي فإن سكان أجرة أو لم يقبض الأجرة أخدمه كقبض بالنفس  
إلى انقضاء المسدة وإن كان قبض الأجرة أو كان ادعى رهنها لا يدفع إلى المدعي ويضعها على يده  
اه وبه علم أن دعوى الرهن أو الأجرة أو الأجرة من الغائب كدعوى الملك المطلق على ذي اليد  
وقيد بدعوى الشراء من الغائب من غير أن يدعى أن المدعي باعها من الغائب فلو روى ذاليد أن  
المدعي باع العين من الغائب نفسه اختلاف قال في القصة ادعى عليه عبدا أو أنه بالينة فقام  
المدعي عليه البينة أنك بعته من فلان الغائب فعلى ما عليه أشارات الجامع والرايد أن لا تقبل وذكر  
الناظر في فأجابه أنها تقبل وتندفع الدعوى ثم إذا قبلت فإن لم يدع تلقى الملك من المشتري فلو  
أن تقبل إذا ادعاء اه وفيها قبضه ادعى عليه دارا أنها ملكه وأثبت بالينة ثم أقام المدعي عليه  
بينة أن المدعي باعها من زوجته وباعها هي متى تجمع اه وإذا لم تندفع في المسئلة الأولى وأقام  
التحارج البينة فقبض له ثم جاء المقر له الغائب وبرهن تقبل بيقته لأن الغائب لم يصرف مضي عليه  
واعتاق على ذي الشخص أنه ذكره الشارح وحاصل الثانية أن المدعي ادعى فعلا على ذي اليد  
فدفعه بدعوى الأيداع من الغائب وبرهن فانها لا تندفع لأنه انحصار خصم بدعوى الفعل عليه  
الأيداع بخلاف دعوى الملك المطلق لأنه نعم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غيره ذي اليد  
وتصح دعوى الفعل وقد بقى فعل النصب للفاعل وفعل السرقة للفعل فحق ما إذا بى الأول للفعل  
بان قال غصب متى كافي الرأية واعتاق سدق السرقة للفعل ليعلم حكم ما إذا نه الفاعل بالاولى  
وهو اتفاق وفي المبنى للفعل الاختلاف فقال محمد هو سكتناه فعل النصب للفاعل وهو القايص  
واستحسنوا وحاصل من دعوى الفعل عليه لا نذكر الفاعل إشاعة الفاحشة بخلاف النصب ولو  
أجاء بالمصدر لم يذكر الشارح وفي النزاع ادعى أنه ملكه وفي بدعوى وبرهن ذاليد على  
الأيداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح أنه لا تندفع اه وأراد بالبرهان إقامة البينة  
نخرج الأقرار لما في النزاع بتمتع بالي الذخيرة من صار خصم الدعوى الفعل عليه أن برهن على  
أقرار المدعي بإيداع الغائب منه تندفع وإن لم تندفع بإقامة البينة على الأيداع لثبوت أقرار المدعي  
أن يده ليست بدعوى خصومة اه وذكر النصب والسرقة فقبل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال للمدعي  
أو مثله أيا أو اشتريته منك وبرهن ذاليد كذا كذا على حمله لا يسمع ملك الرقبة له لا تندفع كذا

(قوله لا يبريد ازالتها  
من ملكه) أي لأن ذا اليد  
يريد إزالة الدار من ملك  
المدعي بدعواه شراءها  
من الغائب فلهذا كان  
للمدعي حق القبض وتسلم  
الدار من ذي اليد وهو  
سريع في أن ذلك من  
اعترضه الإجابة

قوله وهي بحسب (أقول تخلصت المسئلة ٢٥٤ متافى آخر كمال الوكالة قبل ما بعزل الوكيل وفي وجهها أنه إقرار على الغير

وهو ريبا وديعة فلا  
يلحقها إلى مدعى الوكالة  
بالتقص أو الشراء بخلاف  
ما لو كان مديون الغائب  
و ادعى عليه شخص  
الوكالة بالتقص وصدقه  
ففيه بدفع اليد لأن المدعي  
تخصي بأشغالها فكان  
إقراره على نفسه لا على  
الغائب فانظر ما وجه  
الحجب (قوله فاما لا يتدفع  
بزعم ذي اليد ادع ذلك  
الغائب في الاستحسان)  
وان قال المدعي ابتغى  
من فلان وقال ذو اليد  
أودعته فلان ذلك  
سقطت الخصومة

قال في نور العين يقول  
لتحجر لعل وجه الاستحسان  
هو أن النصب إن أذ البند  
للمعة يثبت اليد المبطله  
كأذ كفي كتب القسقه  
قال في الغاصب في مثله  
النصب بخلاف مثله  
السرقة إذ اليد فيها التي  
اليد لا بد لها سارق  
شرط أن عبارة لا بد  
لسارق نكتة لا تضي  
حسبا على ذوي النسي  
اه (قوله وان ادعت  
السرقة لا) أي لا يتدفع  
وتأخر أنها ادعت سرقة  
أخيرا وقد مر مر بيانه

في البرازية ولو قال المدعي ملكي وفي يده نصبر حتى لا يكون دعوى الغصب فتدفع لو برهن على  
الايذاء بالطريق المذكور وكذا في البرازية أيضا وقيد بدعوى القفل على ذي اليد لا احتراز من  
دعواه على غيره فقدمه ذو اليد الواحد كزناو برهن فانها تتدفع كدعوى الملك المطلق كالذي  
البرازية يؤذ كذا الشارح لو ادعى أنه اشتراها لمن ذي اليد قبضها وتصدق الثمن وأقام ذو اليد البينة أن  
فلا تأودعها إياه اندفعت الخصومة وان ادعى على ذي اليد فضلا لأن المدعي عقد استوفى أحكامه  
فصار كالدعم فكان كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبضه لم تتدفع اه ولو لم يرفى  
المحلاصة فقد الثمن وانما ذكر الشرائع القبض وفي البرازية يصدما كزناو مع القبض كدعوى  
ملك مطلق قال وجاع من مشاعنا قالوا لا يتدفع أيضا لأن دعوى الشراء بقي مضرا ولهذا لا يحكم  
القاضي بالزوائد الفصلة ولا يكون الباعه أن مرجح بعضهم على بعض ولو كان كدعوى الملك المطلق  
لكان الأمر بخلافه اه والظاهر ما عليه هؤلاء لا إطلاق الثمن الشراء وأما المؤلف رحمه الله  
ذكر من دعوى القفل ودفعها إلى المدعي عليه بدعوى القفل عليه لا يتدفع على القفل بل على غيره فلو  
دفع بانه ذنبه الصغير بعد دعوى الغصب عليه لم يتدفع كافي البرازية يؤدفع بانه ملك ذو اليد أودعه  
عنده كافي الخاتمة (قوله وان قال المدعي ابتغى من فلان وقال ذو اليد أودعته فلان ذلك سقطت  
الخصومة) أي نصبر برهان وحاصلها أن للمدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فقدمه ذو اليد  
بان يدين الغائب فقدا تغافل أن أصل الملك فيه للغائب فكون وصولها إلى يدي البين  
جهته فلم تكن يدين بخصومة إلا أن يقيم المدعي بينة أن فلا والله قبضه لانه أثبت بينته كونه  
أحق بما سلكها ولو صدقه ذو اليد في شرائه منه لا يخر القاضي بالتعليم إليه حتى لا يكون قضاء  
على الغائب باقراره وهي بحسب قد يثبت على البين الغائب للاحتراز عما إذا قال ذو اليد أودعته  
وكيل فلان ذلك لا يتدفع إلا بينة لأنه لم يثبت على اليد من اشترى هو من لا يشارك في اليد ولا من  
جهة وكيله لا نكار المدعي وكذا لو ثبت بالبينة أنه دفعها إلى الوكيل ولم يشهدوا أن الوكيل دفعها  
إلى ذي اليد ذكر الشارح وتأخر قوله سقطت السقوط بلا يثبت في وفي النيابة ولو طالب المدعي  
بغيره على الايداع بخلاف على البينات اه وتفيد المؤلف بدعوى الشراء من الغائب اتفاق في  
البرازية يقيم على الخيرة ادعى أنه له نصيبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذو اليد أن هذا  
الغائب أودعه عنده تتدفع لا تغافلها على وصول العين من غيره وان صاحب السند ذلك الرجل  
بخلاف ما لو كان مكان دعوى الغصب دعوى السرقة فاما لا يتدفع بزعم ذي اليد ادع ذلك الغائب  
في الاستحسان اه وقد سئل بعد تأليف هذا المجلد يوم من رجل أخلصنا غريمه من بيتها ودينه  
وفاب فادعت الاعتية على ذي اليد فأجابها برهن فاجبت أن ادعت المرأة غصب أخها وبرهن  
ذو اليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة فلا وفي البرازية بقوله نعم إلى الخيرة أيضا برهن  
على أنه ودعته عنده من جهة الميت الذي يدعي الوصية عنه أو من نصيبه منه فلا خصومة بينهما  
لانهما تصادقا على وصول المال من جهة الميت ما غصب وأما ما لا تكون يدين بخصومة في  
حق من يدعي تالي الملك منه وقر بين الوصية والوراثة فالبرهن في دعوى الوراثة أنه وديعة عنده  
من قبيل المورث الذي يدعي منه الوراثة لا يتدفع وفي دعوى الوصية كذا كزناو يتدفع حتى يصير

لو ادعى القفل على غيره ذي اليد فقدمه ذو اليد الواحد كزناو برهن فانها تتدفع كدعوى  
الملك المطلق فيحصل كلامه هنا على أنها ادعت انصرف منها بينا الجمهور ليكون دعوى القفل على ذي اليد وان بقي على ظاهره

الوارثا والوصى اه وقبلا باقصاد الغائب لانه لو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن  
ذو اليد على ايداع طائب آخر من لا تسدفع كالأدعي الايداع من غير الوصي أو انصب منه فانه  
خسر لأن ابن برهن على مقاله وقال البلى لا تندفع وان برهن كسنة الشراء مكنت في البرازية  
واقفا علم بالصواب

### باب دعوى الرجلين

لما فرغ من بيان دعوى الواحد كدعوى ما زاد عليه (قوله برهن على ما في يد واحد آخر قضى  
لهما) لمحدث عجم بن طرفة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة أقام كل  
واحد منهما السنة فقضى بها بينهما نصفين وحديث القرعة كان في الاستدعاء ثم نسخ لأن المطلق  
الشهادتي حق لكل واحد منهما فيعمل في الجوهريان يعتمد أحدهما سبب المالك والآخر السد فثبت  
الشهادتان فيجب العمل بهما ما أمكن وقبلا ممكن بالتنصيف اذا اهل قبيله وانما ينصف  
لاستوائيهما في سبب الاستحقاق والضمير في قوله برهن على ما في يد الرجلين أي الخارجين من سنة  
على ما في يد آخر والمضى على ملك ما في يد الآخر والكلام في دعوى الخارج من الملك المطلق فخرج  
ماله ادعاء ملكا بسبب معين أو مقيد بتاريخ وسياق ومن هذا القبيل ما في سنة المفتى أقاما سنة  
على عبد في يد رجل أحدهما ينصب والآخر يودع فهو بينهما اه وأطلقهما فثقل ما اذا ادعى  
الوقف في بدائل قضى بالعقار نصيب لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق  
باعتبار ملك الواقف ولهذا قال في القضية دار في يد رجل آخر جعل عليه سنة انها وقتت عليه وأقام  
قيم المصلحة سنة انها وقتت المصلحة ان رخصا في السابق منهما وان لم يؤثر رخصا في بينهما نصفان اه  
ولا فرق في ذلك بين أن يدعي ذواليد المالك فيها أو الوقف على جهة أخرى والحاصل أن دعوى الوقف  
من قبيل دعوى الملك المطلق ولهذا الوادعي وقفية ما في يد آخر وبرهن فدفعه ذواليد بأنه مودع فلان  
وقضوه وبرهن فلتها تسدفع خصومة المدعي كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في السنة الخامسة  
وكما يقسم الدارين الواقفين كذلك لو برهن كل على أن الواقف جعل له الفضة ولا مرجع فلتها تكون  
بينهما نصفين كما في الاسعاف من باب اقرار الصبح بأرض في يده انها وقف فوشهدا ثمان على اقرار  
رجل بأن أرضه وقف على زيد ونسبه وشهدا آخران على اقراره بأنها وقف على عمرو ونسبه تكون وقفا  
على الاسبق وقتان علم وان لم يعلم أو ذكروا وقتا واحدا تكون الفضة بين الفريقين انصافا ومن خاتمت  
ولم يرد نصيبا لمن بقي منهم وكذلك حكم أولادهم وإذا اقرض أحدا الفريقين رجعت إلى  
الفريق الباقي لزوال المزاحم اه وقيد بالبرهان منهما ولو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل  
فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لأن المفتى له صار ذاب بالقضاه وان لم تكن الدعي في  
يده حقيقة فتقدم بينه الخارج الآخر عليه كما سئد كرهه في ما في دعوى الرجلين النكاح ولو لم  
يرهن أحدهما صاحب اليدان حلف لهما ترك في يده قضاء ترك لاقضاء استحقاق حتى لو أقام  
السنة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعد إذا أقام صاحب اليد  
السنة أنه ملكه لا تقبل وكذا إذا ادعى أحدا من الفريقين على صاحبه وأقام بينة أنها ملكه لا تقبل  
لكنه صار مقضيا عليه كذا في النهاية ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد  
وفي جامع الفصولين ادعى كل أنه في يده فلو برهن أحدهما بغيره ويكون الآخر خارجا ولو لا بينة

### باب دعوى الرجلين

برهن على ما في يد آخر  
قضى لهما

يكون جوا على مقابل

الاستقصان المذكور أنفا

### باب دعوى الرجلين

(قوله والا) يودع

فهو بينهما أي لان

المودع بالجود يسير

قاصبا ثم انما ذكره عن

المنصف ذكره المصنف

في هذا الباب (قوله ثم

بعده إذا أقام صاحب

اليده السنة أنه ملكه

لا يقبل) انظر ما كتبناه

عند قوله وقضى له ان

نكل مرة

لهما بصف واحد منهما ولو برهن أحدهما على البدو حكم بيده ثم برهن على الملك لا تقبل اذينة  
 ذي اليد على الملك لا تقبل أخذ عنهما من يد آخر وقال في أخذته من يده لانه كان ملكا وبرهن  
 على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد حكم بحال ملكه لما أقر قبضه منه فقد أقر ان ذا اليد الحقيقة  
 هو المأخوذ ولو بصف أو زورهما ادعى رجل انها له وغضها منه فلو برهن على غصبه واحدات  
 يده يكون هو ذا اليد ولا زور خارجا ولو لم يثبت احداث يده فلا زور ذو يد للمدعي هو الخارج بسنده  
 عقار أحدث الاخر عليه يده لا يصير به ذا يد فلو ادعى عليه انك أحدثت البدو وكان يدعي فأنكر  
 بصف له وبه علم ان السيد الظاهر لا اعتبار بها ثم اعلم انه قال في العبادية اعلم ان الرجل اذا  
 ادعى عينا وبرهنها فلا يخلو اما ان يدعي ملكا مطلقا أو زورا أو شر لم وكل قسم على ثلاثة اما ان يكون  
 المدعي في يد ثالث أو في بعضهما أو في بدأ أحدهما وكل وجه على أربعة أقسام اما ان لا يؤثر  
 أو أوراخا تارخا واحد أو أوراخا تارخا مع أحدهما أسبق أو أوراخا أحدهما الاخر وجه ذلك ستة  
 وثلاثون فصلا اه أقول ان هذا التقسيم ليس بخاصر والصواب ان يقال اذا ادعى عينا ماما ان  
 يدعي ملكا مطلقا أو ملكا بسبب متقد قابل للتكرار أو غير قابل له أو مختلف أحدهما أقوى من  
 الآخر أو مستويان من واحد أو من متعدد أو يدعي أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب  
 أو أحدهما ما يشكره والآخر ما لا يشكره ففي صحة وكل منهما اما ان يبرهن أو يبرهن أحدهما  
 فقط أو لا يبرهن أو أحدهما ولا يرجع أو لا أحدهما يرجع في أربعة صارت اثنين وثلاثين وكل منها  
 اما ان يكون المدعي في يد ثالث أو في بدأ أحدهما أو في أربعة صارت ثمانية وثلاثين وعشرين  
 وكل منها على أربعة اما ان لا يؤثر أو أوراخا أو مستوي أو أسبق أحدهما أو أوراخا أحدهما صارت  
 تسعة وأربعين عشر (قوله وعلى نكاح امرأة سقطا) أي لو برهن على نكاح امرأة تهاجر التذمر  
 العمل بها لان أهل لا يقبل الاشتراك واذ تهاجر افرق القاضي بينهما حيث لا يرجع كافي القينة  
 واذ تهاجر أو كان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كذا في منية المفتي أطلقه وهو مقيد  
 بصيغتهم أي للمدعيين والمرأة اما لو برهن عليه بعدموتها ولم يؤثر أو أوراخا أو مستوي تارخا بينهما فانه  
 يقتضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وهما برهان ميراث الزوج واحد فان جاء  
 بولد يثبت النسب منهما وبرهن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما برهان من الابن ميراث  
 أب واحد كافي الخلاص وفي منية المفتي ولا يسترقبه الاقرار والبدون أسبق تاريخ أحدهما يقضي  
 له ولو ادعى نكاحها وبرهنها ولا يرجع ثم ما تافان لها نصف المهر ونصف الميراث من كل واحد منهما  
 ولو ما ثبت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المهر ولو مات أحدهما فقالت المرأة هو الاول  
 لها المهر والميراث كذا في الظهيرية وأطلق في النكاح فعمل ما ذكره من أحدهما على العقد والآخر  
 على اقرارها به فلا يرجع لكن بعد التهاجر لو برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح حكمه كالأول ما بنا  
 اعتراها لا أحدهما به بعد التهاجر كذا في الظهيرية وفي الباب للتأخير خروج بينة المعتدل بينة  
 اقرارها كسنة غضب على بينة اقرارها ولم أر الا ن حكم المشبهه عذرا وفي منية المفتي ادعى  
 نكاح امرأة فأقرت لا عندهما ثم أقام الدينة لا يقضي لأحدهما كالأول ثم اقر وفي الهداية  
 اذا أقرت لأحدهما قبل إقامة الدينة ففي امرأة لتصادقهما فان أقام الاثر البينة ففي جهلان  
 البينة أقوى من الاقرار اه وقد يبرهنهما مالا لم يبرهن مدعي نكاحها وفيه له به ثم برهن  
 الآخر على نكاحها لا تقبل كافي الشر لا اذا ادعى من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى الآخر شره

وعلى نكاح امرأة سقطا

(قوله أقول ان هذا  
 التقسيم ليس بخاصر  
 والصواب ان يقال الخ)  
 قال الرمي قال في هذا  
 التقسيم يظهر لك ما فيه

(قوله وزادوا الجني) قال الرمي أي في كلب الضامق أو ان الفصل الرابع وقوله موضعها الثانية يعني دعوى المرأة النكاح بها  
ثبوت القتل يوم كذا (قوله فإذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ الخ) قال الرمي ٢٥٧ وجه الشبهة المستلزم

ان تاريخ تزوجها من المراتم  
نكاح المقتول مخالف  
لتاريخ القتل اذ لا يتصور  
بعد قتله أن ينكح كما كان  
نكاح الثانية له يوم  
الغمر بخراسان لا يتصور  
مع نكاح الأولى له يوما  
بمكة فهو مخالف لمن هذا  
المحنة فاشبهت هذه  
المسئلة الأولى في المخالفة  
وكل من النكاح والقتل  
يدخل تحت الحكم فظاهر  
(قوله وفي الظهيرة ادعى  
ضيعتي بدرجل الخ)  
قال الرمي اذا كان الموت  
مستقضا عليه بكل صفة  
وكبره وكل عالم وجاهل  
لا يقضي له ولا يسكنون  
بطريق ان القاضي قبل  
البينة على ذلك الموت  
بل يكون بطريق التيقن  
بكتب المسمى ارجع الى  
التأويلية من كتاب  
النهادة في الفصل  
الثامن عشر يظهر لك  
حجة ماقلته (قوله ولا  
أبطل بينة الابن على  
القتل) قال الرمي الظاهر  
ان حرف النسب زاد ليعلم  
يذكره في التأويلية  
وعبارته ولو أقام رجل  
البينة ان هذا الرجل

من فلان يضا ويرهن لا تقبل ومجمل الشراء المحكوم به سابقا كذا هنا ولو برهن على نسب مولود  
وحكم له به ثم ادعى آخر ويرهن على ذلك لا يقبل وفي الملك المطلق لو برهن عليه أحد وحكم له به ثم ادعى  
آخر ويرهن على ذلك يقبل ويحكم للثاني كذا في الزانية وهذا ما وعدناه في مسئلة الخارج اذا حكم  
له ثم ادعى آخر وهذا ما قد ساء من الفتاوى العصرية من ان القضاء لا يكون على الكافة الا في  
القضاء بالحرية والنسب والاول والنكاح. ولكن في النكاح شرطه ان لا يؤثر خا من أربع المحكوم  
له ثم ادعى آخر بتاريخ أسبق منه يقضيه ويبطل القضاء الاول وسبق هنا ايضا اشتراط ذلك في  
الحرية الأصلية ايضا في باب الاستحقاق فكان على ذكر منه ينفع كثيرا وقس يدعى الرجلين  
لا احترازهما اذا أقام رجل البينة على امرأة له تزوجها وأقامت هي بينة على رجل انه تزوجها  
عالبينة بينة الرجل كذا في الظهيرة واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة تزوجها المحاكم لم تدع  
الابشروط أن يذكر اسم المحاكم ونسبه وان السلطان فوض اليه التزويج وان لم يكن له اولى كما  
في الزانية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل بمكة كذا في العمادة  
والظهيرة بقول الرواجية والزانية وغيرهما وقرعوا على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في  
يوم ثم برهن امرأة على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم يقضي لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن  
الوارث على أنه قتل يوم كذا برهن المرأة على ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى  
هنا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المسمى  
عليه انه مات قبل هذا زمان لا يسمع ولو برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن للمدعى  
عليه انه قتله فلان قبل هذا زمان يسكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة الزانية وزاد  
الروايجي موضعا لثانية بقوله الأخرى ان امرأة أو أقامت البينة انه تزوجها يوم الغمر بمكة قضى  
بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه تزوجها يوم الغمر بخراسان لا تقبل بينة المرأة الأخرى لان  
النكاح يدخل تحت القضاء ما عدا ذلك التاريخ فإذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ مع تاريخ  
لم يقبل اه وفي الظهيرة ادعى ضيعتي بدرجل الخ كانت لفان مات وتزوجها امرأة ثالثة  
لا وارث له غيرها ثم ان فلانة ماتت وتزوجها امرأة ثالثة لا وارث لها غيرها وقضى القاضي له بالضيعة  
فقال القاضي عليه دفعا للدموى ان فلانة التي تدعى انت الارث عنها نفسك ماتت قبل فلان  
التي تدعى الارث عنه فلانة اختفوا فيه بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على  
ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه وفيما قلته بعد ذلك الفرق بين يوم الموت ويوم القتل قال  
غير ان مسئلة أخرى تراشك لاهي هذا وهي ان الرجل اذا ادعى على رجل أنه قتل آباءه محمدا بالسيف  
منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواء أقام البينة على ذلك فقامت امرأة وسماها ولو أقامت  
البينة ان والدها تزوجها منذ خمسة عشرة سنة وان هذا ولد منها ووارثه مع انه هنا قال ابو حنيفة  
استحسن في هذا ان أحجز بينة المرأة أو اثبت نسب الوالد لا يبطل بينة الابن على القتل وكان هذا  
الاختصاص للاعتبار في أمر النسب بدلل انها لو أقامت البينة على النكاح ولم تات بالولد البينة بينة  
الابن وله للبراثون للمرأة وهذا قول أبي يوسف ومحمد اه فقد عرفت محاق الظهيرة فاستثنا مسئلة

٢٥٨ - صر سابع (٢٥٨) قتل أبام منذ عشرين سنة وأقامت المرأة البينة انه تزوجها منذ خمسة عشرة سنة وان هؤلاء اولاده  
فنها المختصن أبو حنيفة رحمه الله ان أجاز بينة المرأة أو اثبت النسب أو يبطل بينة الابن على القتل والقياس ان يقضي بينة القتل اه



(قوله أما لو كان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل) قال الرملي يعني لو ادعى ان هذا قتل ابي زيد او يوم النهر بمكة وادعى آخر انه قتل عمر او يوم النهر بالسكوفة ٢٠٨ لا يجوز ولا يحكم لواحد منهما (قوله الاخذ بالاخذ أولى ان كان شيئا مشهورا)

من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول البعض واسعة شاملة من قولهم يوم القتل يدخل فافهم في الفتنة من باب دفع الدعوى ادعى عليه شيئا انه اشترى من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت المال قائم ذواليد اليه انهما منذ عشر سنين شفع وقال عمر الحافظ لا تنفع قال استأذنا رضى الله عنه والصواب جواب الحافظ فنبين ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء اه وهي ثانية تستثنى على قول البعض من قولهم يوم الموت لا يدخل ان زمان الموت لا يدخل وفي خزانة الاكل بعد ما ذكر ان يوم الموت لا يدخل ويوم القتل يدخل قال ولو اقام رجل البيعة ان هذا قتل ابي يوم النهر بمكة وادعى اخوه هذا المدعى بيته على رجل آخر اخاه قتل ابي يوم النهر بالسكوفة جازت ويحكم لكل واحد منهما نصف الدية اما لو كان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل ذكره في نوادر ابن رستم عن محمد اه ثم قال ولو اقام رجل البيعة اقامه قتل ابي منذ سنة وادعى المشهود عليه بيعة ان ابا دهمي بالناس اجمعة للماشية قال ابو حنيفة الاخذ بالاخذ أولى ان كان شيئا مشهورا اه (قوله وفي من صدقة اوسقت بيته) لان النكاح يحكم به بتصادق الزوجين والتعير او خيدان التصديق معتبر مرجع عندهم التاريخ منهما اوسع لسواء تاريخيهما اوسع تاريخ احدهما فان السابق انما هو فيما اذا رخصا وسبق تاريخ احدهما واطلق في اعتبار التصديق عند عدم السابق وهو مقيد بما اذا لم تكن في يمين كذبهم لم يكن دخلا بها اما اذا كانت في يد الاخر او دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لانه دليل على سبق عقده ولا يعتبران مع سبق تاريخ الاخر لكونه مريعا وهو يغرق بالدلالة وقد علم عاقر نوا ان احدهما او ارجح فقط فانما لم اقر له وهو مصرح به في الخلاصة والبرازية كما لو ارجح احدهما والاخر يدافعها الذي البدكافي البرازية بخلاف ما اذا برهنوا ارجح احدهما فقط ولا اقر افعى لصاحب التاريخ كاقهها ايضا فالحاصل كافي الخلاصة انه لا يرجح احدهما الا بسبق التاريخ او بالذات او باقرارها له او دخول احدهما اه وكان ينبغي ان يزىد او بتاريخ من احدهما فقط كاهلته والحاصل ان احدهما اذا رخص فقط قدم ان لم يكن اقرار والاخر لا يدافعان وجد اقرار احدهما ويدللا خر قسم ذواليدوني الظهير يقدو دخل بها احدهما وهي في بيت الاخر فصاحب البيت أولى والحاصل ان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم البدثم الدخول ثم الاقرار ثم فوا التاريخ واطلق في التصديق ففعل ما اذا جمعه القاضي او برهن عليه مسددا بعد انكاره له كافي الخلاصة ولو قالت زوجت نفسي من زيد بعد ما زوجت نفسي من عمر وهما يدهيان فهي امرأة ز يدعدى يوسف وعليه الفتوى كما هو في الخلاصة وهو نظير ما قاله لاثنين تزوجت فاطمة بعد خديجة فامرنا فاطمة عند ابي يوسف وخديجة عند محمد كافي الظهير ثم اعلم ان بعضهم عمر باقرارها وبعضهم بتصديقها فالظاهر انها مساواة هنا ولكن فروق بينهما فقال الشارع في باب اللعان فان ايت حست حتى تلاعن او تصدقة وفي بعض نسخ القنورى او تصدقة فتصدقه وغلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق ارجح مرات لان التصديق ليس باقرار قصد فلا يعتبر

قال الرملي وهذا خديبه ماضى ايضا وهذا قيد لازم لا بد منه حتى لو اشترى موت رجل عند الناس وادعى رجل انه اشترى منه دارة منشد متفوق كان موته قد اشترى عند الناس منذ عشر سنين سنة فدفعه بذلك يجب قوله لما ذكرنا من ثم بغض الله تعالى ومته رأيت ما يشهد به مريحا وهي لمن صدقته او سبقت بيته

قال في التتارخانية في الفصل الثامن في التتار خلا من الذخيرة فيما لو ادعى المشهود عليه ان الشهود محدودون في قسم من قاضي بلد كذا فاقام الشهود انه اى القاضي مات في سنة كذا الخ انما يقتضى به اذا كان موت القاضي قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستقبضا اه مع فاية الاختصار فراجع ان شئت واه تعالى الموقف (قول المصنف وهي لمن صدقته اوسقت بيته) ظاهره ان الترجيح

بالتصديق في رتبة الترجيح بسبق التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت من لم يسبق تاريخه لا يعتبر تصديقها في وقتي بالنكاح لمن سبق تاريخه لان سبق التاريخ ارجح ثم البدثم الدخول ثم الاقرار فلو قال المصنف وهي لمن صدقته ان لم يسبق تاريخ الاخر لكان أولى (قوله لان التصديق ليس باقرار قصد) قال الرملي فهم منه انه اقرار بخلافه لا يستدرك به على

ما ترونها وقوله فالظاهر انها سواء صح في الحكم اما في اصل المفهوم فلا اختلافهما ٢٠٩ لنتأمل (قوله قلت نعم لما

في التخصيص الخ) قال  
الرملي قال في النزاهة قال  
لي عليك كذا فقال  
صدقت يلزمه اذ لم يقل  
على وجه الاستزاه  
وبصرف ذلك بالمنفعة اه  
فهو صريح فيما استنبطه  
وأقول لو اختلف في كونه  
صدرا على وجه الاستزاه  
أم لا فالقول ينكر الاستزاه  
بجسته والظاهر انه على  
نفي العلم لا على فعل الشر  
تأمل (قوله فقال الحق أو  
الصدق الخ) قال الرملي  
وفي الخاتمة ولو قال الحق  
وعلى الشراء منه لكل  
نصفه بيده ان شاء

حق واليمين بين أو  
الصدق صدق لا يكون  
اقرارا (قوله ثم رأيت في  
شرح أدب القضاء الخ)  
هذا مخالف لما هو عليه  
والظاهر ان النص في آيات  
يدين ضمير (قوله بخلاف  
ما لو قال الخ) قال الرملي  
أي قبل ما شهد به عليه  
قوله الذي يشهد به ولا  
شك انه لو قال بعد ما شهد  
الذي يشهد به بصيغة  
الماضي يكون اقرارا اه  
قلت وبعبارة شرح أدب  
القضاء وان شهد عليه  
فقال بعد ما شهد عليه

في حق وجوب الحمد ويعتبر في درته فيندفع به اللعان ولا يجب به الحمد اه وقد عرفت في باب حد القذف  
انه لو قال لرجل يا زني فقال له غيره صدقت حدك المتي دون المصدق ولو قال صدقت هو كذا قالت فهو  
تأخذ ايضا اه وانما وجب في الثانية لعدم في كاف التثنية لا لتصديق فعل هذا ان الحمد لا يجب  
بالصدق فان قلت لو قال لي عليك ألف فقال صدقت أيكون اقرارا لمزنا لئلا قال قلت نعم لما في  
التخصيص لو قال لي عليك ألف فقال الحق أو المصدق أو العن فهو اقرارا لانه التصديق عرفا وكذا لو  
أنكر إلى آخر ما فيه فان قلت اذا شهد عليه واحد فقال هو صادق أو شهدا اثنان فقال صدقهما أو فهما  
صادقان هل يكون اقرارا قلت لا رها الا ~ ن ويبنى أن لا يكون اقرارا الا اذا قال فيما يشهد به  
أو شهد به للاحتمال أما لو قال ان شهد على اثنان فهو على مخرج ما به لا يصح تطبيق للاقرار وانه  
لو قال ان حلف فلي ما ادعى به خلف لا يلزمه شي فكذا هنا وفي الخاتمة ان شهد فلان فعل لا يلزمه  
اه ثم رأيت في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من باب المثلية عن الشهود عند الكلام على  
تعديل المحسم لو قال المدعي عليه بعد ما شهد الشاهد وعمل صادق كان اقرارا بخلاف ما لو قال  
الذي يشهد به على صدق لا يكون اقرارا وقامه فيه (قوله وعلى الشراء منه لكل نصفه بيده ان  
شاء) أي لو برهن الخارج على الشراء من ذي البخر كل منهما ان شاء أخذ النصف بنصف الثمن  
وان شاء ترك لأن القاضي يقتضي به بينهما نصفين لا تسوية في السبب فصار كقضويين باع كل منهما  
من رجل وأجاز المال للابيعين فان كلامهما يخبر لانه تغير عليه شطر عقده فعمل برغبته في تلك  
الكل أشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى باب الخارجين لو برهن كل منهما على ذي الديانة لودعه الذي في  
يده فانه يقتضي به بينهما نصفين ثم اذا أقام أحدهما البيعة على صاحبه انه عبده لم تسع ولو أقام  
أحدهما البيعة على دعواه ولم يقيم الآخر وأقام شاهدا واحدا أو شاهدين لم تركه قضى بالعبد  
لصاحب البيعة ثم أقام الآخر بيعة حادثة على انه عبده أو دعه الذي في يده أو لم تركه كذا فانه  
يقتضي به للثاني على المقتضى له وتعمد في خزانة الاكل ويستفاد منه أحكام مسئلة الكلب فيما اذا  
أقام أحدهما بيعة على الشراء وقضى له ثم أقام الآخر ما به يقتضي له على المقتضى له بخلاف ما اذا برهننا  
وقضى بالتصنيف فبرهن أحدهما لم تسع وقد يكون كل منهما مدعي الشراء فقط للاحتراز عما  
اذا ادعى أحدهما إثارة وقتعوا ولا ~ خر شراء فقط فان مدعى المتق أو في العتق عزلة القبض  
كذا في خزانة الاكل وقد يقوله منه لانهما لو ادعى الشراء من غرضي اليد فساقى وقوله بيده  
أي بنصف الثمن الذي عينه وان ادعى أحدهما انه اشتراه بما فيه ولا ~ خر بما تبين أخذ الاول  
نصفه بيمينين ولا ~ خر نصفه بما فيه ولم يترك المؤلف رحمه الله أن الثمن منقود وألا لانه لا فرق لكن  
ان برهن كل منهما على الشراء والتقدير صدق نصف ما دعه كما في خزانة الاكل وظاهر اخلافة  
انه لا اعتبار بتصديق ذي اليد أحدهما وفي العمادية وقرار صاحب الدلا أحدهما لا يعتبر  
لانه شهادة على قوله وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين اذا شهد البائع بالملك لشريه  
والعين في يد غيره بان قال هذه العين ملكه لا يثبت به من أقال كان ملكا ليو بتمتعه وان كان  
للمدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا قبل لانه شهادة على قول نفسه اه وأما ما أشاره كلامه مسئلة  
التنازع في الميراث فلو ادعى كل من خارجين الميراث من أبيه و برهن قضى بينهما ولذا قال

الذي يشهد به فلان على هو الحق ألزمه القاضي ولم يسأل عن الا ~ ن لان هذا اقرار منه وان قال قبل أن يشهد عليه الذي يشهد به  
فلان على حق أو هو الحق فلما شهد قال القاضي سل عنهما فاقامتهما شهدا على باطل وما كنتا فانتهايت شهدا لي يلزمه وسأل عنهما

لأنه أقر امتناعي بالخبر فلا يصح (قوله) قيد دعوى الشراء من واحد الخ) قال في نوو العين قاضيان خارجان أحدهما شراء من اثنين يقضى بينهما نصفين وإن أرخا وأحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعند محمد لا يقضى بالتاريخ معني يقضى بينهما وإن أرخ أحدهما فقط يقضى بينهما نصفين وما قالوا لأحدهما يد خارج أولى خلاصة إلا إذا سبق تاريخ ذي الهديئة برهن خارجان على شراء شيء من اثنين وأرخا ٢٦٠ فهما سواء لأنهما يشتان الملك لباثتهما فيصير كأنهما حضرا وأحدهما يمتنع بغير كل منهما كما

يعني في مسألة دعوى المحار من شراء من ذي البد (كذا) لو برهنا في شراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت روايات الكتب في إحقاق الهداية بشر إلى أنه لا عبرة لتسبق التاريخ بل يقضى بينهما وبإياه أحدهما بعد القضاء لم يأخذ إلا خبره وإن أرخا فلما سبق والا فلتنى الغرض والشراء أحق من الهبة

في خزانه الاكل دار في بدر رجل ادعى ما ارسلان أحدهما ابن أخ الذي في يده وأقام كل سنة أتاها له ورثها عن أبيه فلان لا وارث له غيره فقبل أن يقضى القاضي مات ولم يترك وأرخا من أخيه دفعت إليه ولم تبطل بنبته فقضى القاضي بالدار بينهما ثم إن أقام الأختى بينة بعده على أنها داره ورثها عن أبيه لم يصح ما ذكره في شهود الأجنبي ولم يترك شهود ابن الأخ فقضى بها للأجنبي فان ذكرت سنة ابن الأخ بعده لم يقض بشيء وتقامه فيها (قوله) وبإياه أحدهما بعد القضاء لم يأخذ إلا خبره (قوله) لأنه صار مقضيا عليه بالنصف فأنقض البيع فيه لظهور استحقا قضاها السنة ولو لا سنة صاحب مقيد بقوله بعد القضاء لأنه قبل القضاء أخذ الجميع لأنه يبدى الكل ولم يفسخ عليه والعود إلى النصف للزاجة ولم يوجد ونظرة تسليم أحد الشفعين قبل القضاء وتظير الأول تسليمه بعد القضاء (قوله) وإن أرخا فلما سبق) لأنه أثبت الشراء في زمن لا ينافيه فيه أحد فأنفع الآخر به وإن كان البايع قبض الثمن منه رده إليه كافي السراج الوهاج قد يكونهما أرخا لأنه لو أرخ أحدهما فقط فهو لصاحب الوقت ثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتل الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضى له بالثالث وقد يدعى الشراء من واحد لأنه لو اختلف باثتهما لم يرجح أسبقهما تاريخا ولا المؤرخ فقط لأن ملكا باثهما لا تاريخ له ولأنهما لو ادعى الملك لطلعت ولم يدعى الشراء من ذي البد فلا ترجح لصاحب التاريخ عند الامام كإسائي (قوله) والا فلتنى الغرض) أي والا سبق تاريخ أحدهما ومع أحدهما قبض قدم برهانه لأن تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ولأنهما استويا في الاثبات فلا تنقض البسالة الثانية بالثالث ونظائر الكتاب كإسحس به في المصط تقدم صاحب القبض سواء أرخا واستوى تاريخهما أو لم يؤرخا وأرخت أحدهما فقط وانما يتأخر صاحبه إذا سبق تاريخ غيره لأن الصريح يعقوب البسالة واقتصار الشارع في قوله والا على ما إذا لم يؤرخا قصور في اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروضة في خارجين نازعان فيما في يد ثالث فإذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فيل تكن المسئلة ثم رأيت في المخرج ما يزيله من حوازان برادته أثبت بالبدنة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الاثني يد البايع اه إلا أنه يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت البدل لأحدهما بالمعينة اه وانحنى أنها مسئلة أخرى وكان ينبغي إفرادها وحاصلها أن خارجا وإذا يدعى كل الشراء من ثالث وبرهنا قسم خوال السبق الوجه التسلاية والمحارج في وجه واحد (قوله) والشراء أحق من الهبة) أي لو برهن خارجان على ذي يد أحدهما على الشراء منه والا خر على الهبة عنه كان الشراء أولى من الهبة لأن الشراء أقوى لكونه معاوضة من الجائنين ولأنه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض قيد باقتاد الملك لما اذلو اختلفا استويا لأن كلامهما منضم عن ملكه في اثبات ملك كونهما

وقر (بس) ما يدل مر بها ان الاسبق أولى يقول المحقق ولو قدم مخرج قاضيان أنه ظاهر الرواية هما في الهداية اختيار قول محمد اه ثم نقل بعده من صاحب جامع الفصولين ترجيح ما في الهداية ويدعيان دليل ما في المبسوط وقاضيان وهو ان الاسبق تاريخا يثبت الملك في نفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره أقوى من دليل من ذهب

إلى أنه لا يعتبر سبق التاريخ وهو قولهم لأنهما يشتان الملك لباثتهما فكانت أحضر وأدعى الملك بلا تاريخ ووجه فيه قوة الأولى غير خاف على من تأمل وبرهانه أنه ظاهر الرواية ثم قالوا لم أر الوادي ذوي بن تراصن اثنين في الكتب من حاضر ان صاحب الوجيز قال بعد ذلك رسالتى دعوى الرجلين ملكا لهما وكذا الوادي تأتى للمشتان اثنين بأثبات أو شره (قوله) لا محذور اختلف باثتهما لم يرجح أسبقهما) قلت سيما في شرح قول المتن وعلى الشراء من آخر نقل مثل ما ذكره هاهنا إلى بله تبا

لكافوا به سهول بل بقسم لاسبق وقد علمت ان فيه اختلاف الرواية ثم ظاهر الرواية تقديم الاسبغ كما ذكره قاضيهان (قوله فكأنهم  
 حضروا بوبرهنوا) الضمائر راجعة الى الملكتين أي من ادعى المدعون هنا الملكتين حوتهم والظاهر ان قولهم من علمكم بيه  
 الجمع قبل الضمير وينبغي المسئلة من الهداية قيل قوله بعد وقين ولوبرهن الحارج ٢٦١ على ملكه مؤرخ (قوله وفي

العمادية والعصع انهما  
 سواء الخ) اقول ليس  
 الاستحقاق من قبيل  
 الشوع الطارئ بل هو  
 من قبيل المقارن قال في  
 السكافي وهب أرضا  
 وزرعها وسولها فاستحق  
 الزرع هللت الهبة في  
 الارض لان الزرع مع  
 الارض يحكم اتصال كنف  
 واحد فاذا استحق  
 احدهما صار كانه استحق  
 البعض الشائع قبا

والشراء والمهر سواء  
 يستعمل القسمة فتسقط  
 الهبة في الباقي كذا في  
 السكافي قال مصد  
 الشريعة المفسد هو  
 الشوع المقارن لا الشوع  
 الطارئ كما اذا وهبتم  
 رجوع في البعض الشائع  
 أو استحق البعض الشائع  
 بخلاف الرهن فان الشوع  
 الطارئ يفسده وفي  
 القصول ان الشوع  
 الطارئ لا يفسد الهبة  
 بالاتفاق وهو ان يرجع  
 في بعض الهبة شائعا  
 اما الاستحقاق فيفسد

فيه سواء بخلاف ما اذا اتصل احتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى قال في البرازية  
 ادعى الثراء من رجل وادعى آخر غيبة وقضاه من غيره والثالث اثنان اياه والرابع صدقة  
 وقضاه من آخر غيبة فوي بينهم اربا طاعة استواء المجازة تلقوا الملكتين علمكم فكأنهم حضروا  
 وبرهنوا على الملك المطلق اه وأطلقوه وهو مقيد بان لا تاريخ لهما اذ لو راعا مع اتحاد الملك كان  
 لالاسبق بخلاف ما اذا اختلف الملك ولو أرخت احدهما فقط فلو روعة أولى وقد يصح كونهما  
 خارجين للاحتراز عما اذا كانت يد احدهما والمسئلة محالها فانه يقضي للتاريخ الا في اسبق  
 التاريخ فهو لالاسبق وان أرخت احدهما فقط فلا ترجع لهما كافي المحيط وان كانت في ايديهما  
 يقضي بينهما الا في اسبق التاريخ فهي له كدعوى ملكه مطلق وهذا اذا كان المدعى بهما  
 لا يقسم كالصندوق الباقية وأما فيما يقسم كالدار فانه يقضي للمدعى الشراء لان مدعى الهبة أثبت  
 بالينة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفها الشراء واستحقاق نصف الهبة في منافع يحصل  
 القسمة تبطل الهبة لاجتماع فلا تقبل بنصف مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا بقائمة البينة  
 كذا في المحيط وفي العمادية والعصع انهما سواء لان الشوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة  
 وفسد الرهن اه وأطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم كافي المحيط ومقيدة بان لا تكون  
 بعوض اذ لو كانت بعوض كانت بيما كافي المحيط فانه قال الهبة بعوض أولى من الرهن لان الشراء  
 يفسد الملك بعوض لصال والرهن لا يفسد الملك لصال فكان الشراء أقوى اه ومقتضاه استواء  
 الشراء والهبة بعوض ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان للملك في كل  
 منهما متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء لماؤلف روجه الله تعالى الى ان  
 الشراء أحق من الصدقة والى استواء الصدقة المقبوضة بالهبة المقبوضة للاستواء في الترفع  
 ولا ترجع للصدقة بالقرنوم لان الرأ الزم ويظهر في ثاني الحال وهو عدم التحكم من الرجوع في  
 المستقبل والترجع يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بان كانت محرمة والصدقة قد  
 لا تلزم بان كانت لغيره وهذا فيما لا يحتمل القسمة اتفاقا وفيما يحتملها عند البعض لان الشوع طارئ  
 وعند البعض لا يصح لانه تفسد الهبة في الشائع فصار كاتامة البنتين على الارتباط وهذا أصح كذا  
 في الهداية وحاصله ان الصدقة أولى من الهبة فيما يحتمل القسمة وهذا عند عدم التاريخ  
 والقبض كما ينبغي ما اذا راعا قسم الاسبغ وان لم يورعوا مع احدهما قبض كان أولى وكذا  
 اذا أرخ احدهما فقط كاقسمناه في الشراء من ذي الدوق المحلاصة ولو كان كلاهما هبة أو صدقة  
 أو أحدهما هبة والاخر صدقة فسلم بذكر الشهود القبض لا يصح وان ذكر والقبض ولم يورعوا  
 أو أرعوا تاريخا واحدا فهو بينهما اذا كان لا يحتمل القسمة كالمقبوضه وان كان يحتمل القسمة  
 كالدار ونحوها فلا يقضي لهما بشئ عندنا في حنفية وعندهما يقضي بينهما نصفين ولو كان في يد  
 احدهما يقضي له بالاجماع اه (قوله والشراء والمهر سواء) يعني اذ ادعى احدهما الشراء من ذي

الكل لانه مقارن لا طارئ كذا ذكر شيخ الاسلام أبو بكر في هبة المحيط هكذا قرره من خلاصه وفي شرحه ثم قال اقول عند صورة  
 الاستحقاق من أمثلة الشوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في السكافي والقصول فان الاستحقاق اذا ظهر بالينة كان مستقدا  
 الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لالطارئ اعلم اه كذا في منقذ النظار (قوله) وينبغي تقديم الشراء لماؤلف روجه الله تعالى  
 وهذه المقسمة بان الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله) فهو بينهما اذا كان لا يحتمل القسمة الى آخر كلامه مع قوله

الصدقة أولى من الهبة  
والرهن أحق من الهبة

اليد وأمر أنه تزوجها عليه فهما سواء لاستواءهما في القوة وإن كل واحد منهما معاوضة ثبت  
 الملك بنصفه وهذا عندنا في يوسف قال محمد الشراء أولى ولها على الزوج القصة لأنه أمكن العمل  
 باليدين بتقديم الشراء إذا تزوج على عين مملوكه للغير صحيح فيجب قيمته عند تضرر تسليمها أو إذا  
 باسئوا بينهما انتهى بينهما فيكون للرأفة نصفها ونصف قيمتها على الزوج لاستحقاق نصف المسمى  
 ولشترى نصفها ويرجع نصف الثمن إن كان إداؤه فسخ البيع لغير الصفقة عليه وفي البناء  
 هذا إذا لم يثر رعا أو رعا أو استوى تاريخه ما كان سبق تاريخ أحدهما كان أولى أه وفي العمد يؤول  
 أجمع نكاح هبة أو رهن أو صدقة فالنكاح أولى أه وفي جامع الفصولين أقول لو أجمع نكاح  
 وهبة يمكن أن يعمل باليدين ولو استويا بأن تكون منكوبة لذاهبة فلا تحوان بسبب أمته  
 للمنكوبة فحينئذ إن لا تبطل بينة الهبة حذر عن تكذيب المؤمن وجلا على الصلاح وكذا الصدقة  
 مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح أه وقد كنت في حاشيته أنه وهم لأنه فهم أن المراد لو تازعا  
 في إمامة أحدهما ادعى أنها ملكة بالهبة وآثر أنه تزوجها وليس مرادهم وإنما المراد من النكاح  
 المهر كغيره في الكلب ولذا قال في المحيط والشراء أولى من النكاح عند محمد وعندنا في يوسف  
 هما سواء فمعدان المهر صلة من وجه إلى آخره فقد أطلق النكاح وإراد المهر ومما يدل على  
 ما ذكرناه أن العمدى بعد ما ذكر أن النكاح أولى قال ثمان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى  
 إلا أن يثر رعا وتاريخ المحارج أسبق لم يثبت بعض الخارج ولو كانت في أيديهما بقضى بها بينهما  
 نصفين إلا أن يثر رعا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له أه فكيف يتوهم ما قل أن الكلام في  
 المنكوبة بعد قوله تكون بينهما نصفين فيما إذا كانت في أيديهما آخر الكلام أزال القس وأوضح  
 كل قضيه وحسن حكمه بطلان الجامع عقا له منه ونفى أنها لو تازعا في إمامة ادعى أحدهما ملكة  
 والاخر أنها منكوبة وهما من رجل واحد برهننا ولا يرجح أن يشترط لعدم النافذة فيكون ملكا  
 للمدعي الملك هبة أو شراء منكوبة فلا يخرج كنهه الجامع ولم أره مر بها أو القصب والإيداع سواء  
 لما في الخلاصة عيني يد رجل أقيم رجل البيعة أنه عبده فحسبه الذي في يده وأقام آخر البيعة أنه  
 عبده أودعه الذي في يده بقضى به بينهما أه (قوله والرهن أحق من الهبة) يعني لو ادعى أحدهما  
 رهنه مقبوضا والاخر هبة وقبضا ورهنه فالرهن أولى وهذا استقصان والقياس أن الهبة  
 أولى لأنها ثبتت الملك والرهن لا يشته وجه الاحتصان أن المقبوض بمك الرهن مضمون وبمك  
 الهبة غير مضمون وعقد الضمان أقوى إطلاق الهبة وهي مقبوضة لا عوض فيها فإن كانت بشرط  
 العوض فهي أولى من الرهن لأنها يسع انتهاء البيع والبيع أولى من الرهن لأنه ضمان ثبتت الملك  
 بصورة ومعنى والرهن لا يشته الاحتال لآله معنى لاصوره فكذا الهبة بشرط العوض فيكون  
 العين في يد ثالث أدل كانت في يد أحدهما فإنه أولى إلا أن يثر رعا وتاريخ الخارج أسبق فهو أولى  
 ولو كانت في أيديهما بقضى بها بينهما نصفين إلا أن يثر رعا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له  
 قال العمدى هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم لأن الشيوخ الطائري لا يفسد الهبة والصدقة  
 على ما عليه الفتوى إماما في الرهن لا يستقيم لأن الشيوخ الطائري يفسد الرهن فيبقى إن بقى بالكل  
 المدعى الشراء إذا أجمع الرهن والشراء لأن مدعى الرهن اثبت رهنه فأسدا فلا تقبل بيته  
 فصار كأن مدعى الشراء انخرط بقامة البيعة ولهذا قال شيخ الإسلام خواهر زاده أنه إنما يقضى  
 به بينهما فيما إذا أجمع الشراء والهبة إذا كان المدعى بماله يحمل القصة كالمدعي والدالة أما إذا

(قوله غير ان الصبي ما اعلنتك) قال الرمى قال الفرزى هذا الكلام من العبادى يشير الى ان الاستحقاق من قبيل الشيوخ الطائرى وليس كذلك بل هو من الشيوخ القادرين القصد كما صرح به فى جامع الفصولين ومعه فى شرح الدرر والنور وقد نقله للصفى فى كتابه هذا من كتاب الهبة واقره اه قالت وقد منعا عبارة الفرزى فى ٢٦٣ كتابه المنع قبل ورقة (قوله قلت انما قيد

به الخ) يمكن ان يقال انه كان الاولى حينئذ حنفى تلك المسئلة والاستفتاء عنها بهذه روبا للاختصار بتعميم الواحد ليشمل ذال السوغيره ولذا قال فى العناية قوله من واحد أى من غير ذى البليس فيه زيادة فائدة لا تفاوت فى سائر الاحكام

ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ وعلى الشراء من واحد لا سبق احق وعلى الشراء من آخر ذ كر اتارىضا استويا بين ان يكون ذلك الواحد ذال البلى وغيره اه غث كانت الاحكام مقيدة فلا فائدة بالتعويل تأمل (قوله وهو سهو الخ) قال الرمى بل السهو منه لامن الشارح والكافى اذ المسئلة فيها اختلاف الرواية ثم نقل جامع الفصولين ما قدمناه محققا عن فور الامين فى شرح قول المتن وان ارضا فاسبق فراجعها والمحصل ان مامضى عليه الشارح

كانت شيما يستعملها بقضى بالكل لدعى الشراء قال لان لدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق النصف الهبة فى مناع يحتمل القسمة بوجوب فساد الهبة فلا تقبل بينة مدعى الهبة غير ان الصبي ما اعلنتك من أن الشيوخ الطائرى لا يقيد الهبة والصدقو يفسد اثره والله اعلم اه (قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ اوعلى الشراء من واحد لا سبق احق) لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهة ولم يتلق الاخر منه واطلق الواحد فتعلل ذال البلى وقيدته فى الهداية بغير ذى اليد وتعبه الشارحون بما لا فائدة فيه من الحكم لا يتفاوت ان يكون دعواهما الشراء من صاحب اليد او غيره بعد ان يكون البائع واحدا ولو يعلم فيه خلاف اه ويتاقي التفرع فيها كالتى قبلها من ان احدهما اذ ادعى شراءه والاخره وقضالى آخره وحاصل المسئلة ان الخارجين ادعيا تلقى الملك من واحد سواء كان ذلك الواحدا بواحد او غيره قلت انما قسده به لانها لو ادعيا الشراء من ذى اليد فقد تقدمت فلا فائدة فى التجميع مع تقدم تلك المسئلة وقيدنا برهان على التاريخ منها فى الاولى لانه لو ارجعت احدهما دون الاخرى فلهما سواء كما لو لم يثر رخا عنده وقال ابو يوسف المؤرخ اولى وقال محمد بن ابيهم اولى بخلافهما اذ ارجعت احدهما فقط فى الثانية فان المؤرخ اولى والمحصل انهما اذ لم يثر رخا او ارضا واستويا ففى بينهما فى المسئلة وان ارضا وسبق احدهما السابق اولى فبهما وان ارجعت احدهما فقط فهى الاخرى فى الثانية تلاقى الاولى وقضمان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فى قسم الخارج والاسبق تاريخا وفى السراج الواج فان كان المدعى دابة او امة فوافق سنها احد التاريخين كان اولى لان سن الدابة مكذب لاحد البيتين فكان من مسدده اولى (قوله وعلى الشراء من آخر ذ كر اتارىضا استويا) أى برهن كل واحد منهما على الشراء من آخر ذ كر اتارىضا استويا لانهما يتناحرا للملك لباثهما فبصر كانتهما حضرا اطلق فى قوله وذ كر اتارىضا فبصر ما اذا استويا تاريخهما اوسبق تاريخ احدهما بخلاف ما اذا كان للملك لهما واحدا حيث يكون الاسبق اولى كذا ذكره الشارح تبع الكافى وهو سهو بل يقدم الاسبق هنا ايضا والمراد بقوله كافى الهداية وذ كر اتارىخ التساوى فيه أى تاريخا واحدا ولو اقال فى غاية البيان وان كان تاريخ احدهما سبق كان اولى على قول اى حقيقه وهو قول اى يوسف آخره وهو قول محمد بن روايه ابى حصص وعلى قول اى يوسف الاول بعضى به بينهما نصفين وذلك لانها يشتان للملك لباثهما فصار كان البائعين حضرا وادعيا على كل مطلقا لانفسهما والمحمد بن دعوى الملك المطلق ذلك فكذا هنا اه وفى خزائن الاكمل وذ كر فى الكتاب لوقت سابقتين فصاحب الوقت الاول اولى اه والجعبين الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله فى الكتاب فريامن قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ بالاسبق احق فقتلوا قال المؤلف وذ كر اتارىضا او احدهما فقتل كان اولى فلا يترجى صاحب التاريخ على غيره لان

الرمى موافق لما فى الهداية وهو باجماع صاحب جامع الفصولين (قوله بل يقدم الاسبق هنا ايضا) أى فيما اذا كان للملك متعديا كما اذا كان متعديا (قوله والجعبين الشارح) قال الرمى لا يجعب منه بل الجعبينك انما هى البائعين ملك بلاتاريخ كما صرح من قوله فصارتا حضرا و برهننا على الملك المطلق بلاتاريخ ومثله الكتاب فى برهان الخارجين على الملك المطلق والتاريخ وفيها الاسبق الاخرى فبين المستثنين بين ما يجعب من الشارح وانما الجعبينك تأمل

ولو برهن الخارج على  
ملكه مؤخر ونار يخذى  
البداسق أو برهن على  
التناج أو سبب ملك  
لا يتكرروا والخارج على  
الملك وذو البدل على الشراء  
منه فذو البدل أحق

(قوله ثم اعلم ان البيعة  
على الشراء الخ) قال في  
نور العين في آخر الفصل  
السادس راجع للبيوع  
لا تقبل بيعة الشراء من  
الغائب الا بالشهادة  
بأحد الثلاثة ما يملك  
بأشهاد أو يقول باع وهو  
ملكه وما يملك مستتره  
بان يقول هو للمشتري  
اشترى من فلان وما  
يقضيه بان يقول اشترى  
منه وقضيه اه وفيه  
وامر القضاوى القاضي  
ظاهر ادعى ان وارث من  
أبيه وادعى آخر اراد من  
الميت وشهوده شهدوا  
بان الميت باع منه وهو  
يقولوا باع منه وهو  
ملكه قالوا كانت الدار  
في يد مدعى الشراء أو  
مدعى الارث فالتشادة  
جائزة لانها على مجرد البيع  
لغلا لا تقبل اذا لم تكن  
الدار في يد المشتري أو  
الوارث اما لو كانت  
فالتشادة بالبيع  
كالشهادة ببيع وملك  
اه (قوله قلنا الخ) اقول

توقيت أحدهما لا يدل على تقدم للآخر لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البايع  
واحد لانهما اتفعا على أن الملك لا يتلقى إلا من جهة فذا ثبت أحدهما تار يخذى به حتى يبين أنه  
تقدمه شراء غيره ثم اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشترى من فلان وهو يملكها  
كأى خزنة لا تكل ولا السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا أنه باعها  
منه وهو يملكها أو يشهدوا أنها لهذا المدعى اشترى من فلان بكذا وبثمن الثمن وسلمها اليه  
لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكلا أو متعددا فلا يقبل المشتري الملك بذلك  
فلا بد من ذكر ملك البايع أو ما يدل عليه اه قلت اذا كان البايع وكسلا فكيف يشهدون بانه  
باعها وهو يملكها فلتأمل وفي الزاوية ان كان المبيع في يد البايع تقبل من غير ذكر ملك البايع  
وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البايع يملكها أو قالوا سلمها  
اليه وقال سلمها الى أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ملكي اشترى ثمنه منى حتى تقبل فان شهدوا  
على الشراء والتقدم بذكر أو القبض ولا التسليم ولا ملك البايع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى  
ولا الشهادة ولو شهدوا باليد البايع دون الملك اختلقوا اه وإذا استوى في مسألة الكتاب قضى به  
بينهما نصف ثم يغير كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد ونصف الثمن وان شأه ترك وأشار  
لأولئك الى أن أحدهما لو ادعى الشراء من رجل وهو يملكه وادعى الآخر الهبة من آخر وقضيه  
منه وهو يملكها فانها تكون بينهما ولذا قال في الهداية ولو ادعى أحدهما الشراء من رجل والآخر  
الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والآخر الصدقة والقبض من آخر قضى بينهم  
أرباعا لانهم يتقون الملك من باعهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاموا البيعة على الملك المطلق اه  
(قوله ولو برهن الخارج على ملكه مؤخر ونار يخذى البداسق أو برهن على التناج أو سبب ملك  
لا يتكرروا والخارج على الملك وذو البدل على الشراء منه فذو البدل أحق) بيان ثلاث مسائل تقدم فيها  
بيعتى البدل على الخارج الاول برهن على ملكه مؤخر ونار يخذى البدل وهذا عند ما هو رواية  
عن مجموعة علم قبولها رجع اليه لان البيعتى قامت على مطلق الملك ولم تعرضا لجهة الملك فكان  
التقدم والناخس سواء ولهما أن البيعة مع التار يخضى متضمنة لمعنى الدفع فان الملك اذا ثبت كخص في  
وقت قبضه لغيره بعينه لا يكون الا بالتلقى من جهته وبينة ذى البدل على الدفع مقبولة وعلى هذا  
الخلافا لو كانت الدار في أيديهما والمعنى ما ساقه سبق تار يخذى البدل له ولم يكن لهما تار يخضى  
أو استوى تار يخضى بينهما أو ادعت أحدهما فقط كان الخارج أولى وكذا لو كانت في أيديهما فانها  
تقدم للوقت على غيرها بخلاف ما إذا كانت في يد ثالث فانها مساوية عند وعند الثاني تقدم للوقت  
وعند الثالث المظنفة وهو المراد بقوله ولا بينة لذى البدل المطلق ومراده وتار يخضى البدل  
أسبق وانما قرىء بالاحتراز عما في خزنة لا تكل أمة في يد رجل أقام آخر البيعة انها له منسنة  
وأقام البيعة انها في يده منسنة ولم يشهدوا انها قضيت بها للمدعى اه لان بيعة ذى البدل انما  
تثبت باليد لا بالملك ولا بد من تحقق سبق تار يخذى البدل لى الترخانة أيضا وأقام المدعى البيعة  
انها له منسنة أو سئمت شك الشهود فيه وأقام ذى البدل انها له منسنة قضى بها لذى البدل وقت  
شهود المدعى منه ووقت شهود ذى البيعة أو سئمت فهي للمدعى اه والشهادة بانها له عام اول  
مقدمة على انها منذ العام كإفها أيضا الثانية أقام كل من الخارج وذى البيعة على التناج  
فصاحب البدل أولى لان البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستوى باوثر به تار يخذى البدل

فبغضه وهما هو الصبح ودليه من السنة ما روى جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في  
يدرجل وأقام البينة أنها ناقته فثبت وأقام الذي في يديه البينة أنها ناقته فتعاقبا فقضى بها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم للذي في يده وهذا حديث صحيح مشهور فصارتمثلة التناج  
مضمومة كذا في المحيط وأشار إلى أن أحدهما لو برهن على الملك والآخر على التناج فصاحب  
التناج أولى أجماعا لأن كان يثبت على أولية الملك فلا يثبت الا الآخر الا بالتقوى من جهته وكذا اذا  
كان الدعوى من خارج فبينة التناج أولى لما ذكرنا وفي الهداية ولو قضى بالتناج لصاحب اليد  
ثم أقام ثالث البينة على التناج بقضى له الا أن يعد هذا والدلان الثالث لم يكن مقضا عليه بتلك  
القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطلق اذا أقام البينة على التناج تقبل وينقض القضاء له بمغزاة  
النس اه وأطلق في قوله ولو برهننا فتمهل ما اذا برهن الخارج فقط على التناج وقضى له ثم برهن  
ذو اليد فانه بقضى له وبطل القضاء الاول كما في خزنة الا كل وفي جامع القصولين معن ياللى  
العدة ادعى ذو اليد ستأيا أيضا ولم يبرهن حتى حكم بها للدعي بالتناج ثم برهن المدعى عليه على  
التناج لا ينقض الحكم اه ثم اعلم ان المقضى عليه في حادث لا تجمع دعواه بعد الا اذا برهن  
على ابطال القضاء او على تلقى الملك من المقضى له او على التناج كإلى العسادية والبرازية وأطلقه  
فصل ما اذا رخا واستوى تاريخهما أو سبق أحدهما أو لم يؤرخا أصلا وأرخت أحدهما  
فلا اعتبار بالتاريخ مع التناج الا من أرخ تاريخهما فمقبول لان لموافق سن للدعي وقت ذى  
السنة ووافق وقت الخارج فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنه للوقت لفت البينتان عند عامة  
التناج ويترك في يدى السيد على ما كان كذا في رواية وهو بينهما نصفان في رواية كذا في  
جامع القصولين والتناج ولادة الحيوان ورضعه عليه من ثبت عنه البناء للفعول ولدت  
ووضعت كإلى المغرب والراود لادته في ملكه أو في ملك ثابته أو ورثه ولد أو قل في خزنة الا كل  
لأقام بينة أن هذه الدابة نعتت عنه أو نتج هذا الشوب عنه أو أن هذا الولد لولده أمه ولم  
يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له اه وكذا لو شهدوا أنها بنت أمته لانهم انما شهدوا بالنسب كذا  
في الخزانة وانما قلت أولئك ثابته لما في جامع القصولين برهن كل من الخارج وذى اليد على  
تناج في ملك ثابته حكم لذى اليد اذ كل منهما خصم عن ياقته فكان بائعهما حاضرا أو ادعى ملكا  
بنتا فانه يحكم لذى اليد ولو برهن انه له ولدى ملكه و برهن ذو اليد انه له ولدى ملك فانه  
حكم به لذى اليد لا خصم عن تلقى الملك منه ويذهب المتلقى منه فكانت حضر و برهن على التناج  
والمدعى في يده يحكم به كذا هذا اه وبه نظهر انه لا يترجح تناج في ملكه على تناج في ملك ثابته  
ولا يشترط أن يشهدوا بان أمه في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى قدمت عليها لما في  
الفرق فبغضه يدرجل أقام رجل البينة انه عبد مولد في ملكه وأقام آخر البينة انه عبد مولد في  
ملكه من أمته هذه قضية لذى أمه في يده ان أقام صاحب اليد البينة انه عبده ولدى ملكه من  
أمة أخرى فصاحب اليد أولى صدق يدرجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى من أمته هذه من  
عبده هل أقام رجل آخر البينة بمثل ذلك فهو بينهما نصفان فيكون ابن عبيدين وأمتين وقال  
صالحه لا يثبت نسب منهما اه وفي جامع القصولين برهن الخارج ان هذا أمت مولد هذا القن  
في ملكه و برهن ذو اليد على مثله حكم بها للدعي لانهما ادعيا في الامتلاك مطلقا فقضى بها للدعي  
ثم سيقن القن تبعا اه وهذا ظهر ان ذا اليد انما يقسم في دعوى التناج على الخارج ان لم

اذا عرفت الشهور ان  
البائع وكيل الظاهر  
انهم يقولون باعها  
بالوكالة عن ملكها على  
انك علفت ما غفلنا آتفا  
ان خصوص وهو عليها  
غير لازم قوله ثم اعلم ان  
المقضى عليه الخ تقدم  
الكلام على هذه المسئلة  
قبل هذا الباب وقال  
الزمل والظاهر ان ما في  
خزانة الا كل هو الراجح  
كأن يثبت له الاقتصا رعله  
في العسادية والبرازية  
وغيرهما فان ذلك تعلقا  
للمسئلة ان شئت



(قوله ان ذلوا دعي الخارج النعل ٢٦٦ على ذي اليد الخ) قال في متن الدرر الا اذا دعي الخارج عليه فله في رواية ثم قال بعد

نقله عن الذخيرة وانما قال في رواية لما قال العادي بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقه او البت في باب دعوى التنازع للبسوط ما يضاف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل آقام آخر بينة انها دابته اخرجها من ذي اليد او اخرجها منه او رهنها اليه وذو اليد آقام بينة انها دابته ثبت عنده فانه يقضي بها لذي اليد لانه يدعي ملك التنازع والآخر يدعي الاجارة او الاجارة والتنازع اسبق منهما يقضي لذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنه اه وفي نور العين الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لان البدليل الملك والتنازع من خصائصه فيكون دعوى ذي اليد تنازعا موقفا للظاهر واما دعوى الخارج فعلا على ذي اليد بخلاف الظاهر والبنات انما شرعت لاسباب خلاف الظاهر فبني ان تكون بينة الخارج اولى في المسئلة المذكورة يؤيد ما قال صاحب الخلاصة ذكر الامام خوarezم في كتاب

يتنازعا في الام مال وتنازعا فيها في الملك المطلق وشهدوا به ونتاج ولدها فانه لا يقدم وهو سبب حفظها وانما قلت او لم تنص على الفسخ كاتقدم بينة ذي اليد اذا دعي اولى الملك بالتنازع عنده فكذا اذا ادعاء عند مورثها اذا ما بينة على حماره تدان اياه بها من سنتين سنة وقالامات وتركها مسرا ما لنا في ذل ذي اليد اولى اه وقيد بكون كل منهما مدعي الملك والنتاج فقط ان ذلوا دعي الخارج النعل على ذي اليد كالفصل والاجارة والعارية فيقينة الخارج اولى وان ادعي ذو اليد التنازع لان بينة الخارج في هذه الصورة اكثر اثباتا لامتيازها النعل على ذي اليد فهو غير ثابت اصلا كذا كره الشارح وفي المصطلح الخارج وذو اليد اذا اقاما ما بينة على تاج العبد والخارج يدعي الاعتاق ايضا فهو اولى وكذا اذا ادعاء وفيه ثلث واحدهما يدعي الاعتاق فهو اولى لان بينة التنازع مع العتاق اكثر اثباتا لانه اثبتت اولى الملك على وجه لا يفتق عليه اصلا وبينه ذي اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما اذا دعي الخارج المتق مع مطلق الملك وذو اليد ادعي التنازع فيقينة ذي اليد اولى لان ما لم يستوي اثنان اولى لملكه لان الخارج ما اثبت الملك في نفسه المتق للترجيح وكذا لو ادعي الخارج التسدير والاستيلاء مع التنازع ايضا وذو اليد مع التنازع عتقا باناه فهو اولى ولو ادعي ذو اليد التسدير والاستيلاء مع التنازع والخارج ادعي عتقا باناه مع التنازع فالخارج اولى اه وقيد بتنازع الخارج مع ذي اليد ولو كانا خارجين ادعي كل دابة فيد آخر وبرهنا على التنازع فانها يستويان ويقضي بها بينهما كما في كافي الحاكم وفي شهادات الرضا في بيان الشاهد عليه تتبع دابة وترتفع ان يشهد بالملك والتنازع اه وفي الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على التنازع جاز بدو آخران على التنازع لعمرو وشعور وهذا بانراي الشاهدان انه ارتفع من لبن انني كانت له في ملكه واخران رايانه ارتفع من لبن انني في ملك آخر فقل الشهادة للفرقيين اه والخبر بالتنازع لا يشترط ريبه لكونه في معناه لانه دعوى اولى الملك كالتمتع في الثياب التي لا تمنع الامرة كالثياب القطنية وفزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن والسد والمرعى وحز الصوف وان كان مباحا يشترط ولا يكون في معناه ففقتني به للخارج بمنزلة الملك المطلق مثل الحز والبناء والفرس وزراعة الحنطة والمحجوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر التنازع فاذا برهن الخارج انه ثوبه شجعه وبرهن ذو اليد كذلك كان علم انه لا يمنع الامرة فهو لذي اليد وان علم تكرار نسجه فهو للخارج كالمزك وكذا اذا اشكل وكذا اذا اختلف في صوف وبرهن كل واحد صوفه جزم من عنده فانه يقضي به لذي اليد او رد كيف يكون الحز في معناه وهو ليس بسبب لاولية الملك لان الصوف كان مملوكا قبله او جاب عنه في الكفاية كوصف الشاة لم يكن مالا لا بعد الحز ولذا لم يجز بيعه قبله ونصل السيف بياضه فان اخبر وانه لا يضرب الامرة كان لذي اليد او الفسخ والخارج والغزل في معنى التنازع لانه لا يشترط وهو سبب لاولية الملك في المزول والحنطة مما يشتركون ان الانسان قد يزرع في الارض ثم يفر بل التراب فيها فحنطت منها ثم تزرع ناسقة وكذا كل ما ياكل او يوزن والجبن لا يصنع الامرة وهو سبب لاولية الملك وكذا اللبن اذا تنازعا في كونه حلب في ملكه والنخل يفرس بغير عرقه اذا تنازعا في ارض وقيل في يد رجل فانه

الولاء ان ذلوا دعي التنازع وادعي الخارج بانه ملكه فخصمه ذو اليد او وعده او اقراره منه كانت بينة يقضي بالخارج اولى وانما ترجح بينة ذي اليد على التنازع اذ ادعي الخارج فعلا على ذي اليد او ادعي فصلا كالشراء وغير ذلك فيقينة

يقضى القمار بحسب ما كذا في أرض مزروعة لما إذا كان الزرع مما يتكرر زراعته ولا كان تبعا  
للأرض كذا في الخلاصة وفيها أو أقم البيعة على شاطئ بدعته أنها شاة وجز هذا الصوف منها  
وأقام ذو البدان الشاة التي يدعيها وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للبدى لانهما ادعيا الشاة  
ملكهما قطعا فيقضى بالشاة للقمار ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك اهـ والحاصل  
أن المنظور اليه من كونه يشكر أو لا انعامه والاصل لا التبعية وفي خزنة المفتين شاتان في يد  
رجل احدهما بيضاء والاخرى سوداء فادعاهما رجل وأقام البيعة لهما وان هذه البيضاء ولدت  
هذه السوداء في ملكه وأقام ذو البد البيعة لهما وان هذه السوداء ولدت هذه البيضاء في ملكه  
فانه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي ذكرت شهودها ولدت في ملكه وان كان في يد رجل  
جسم أو دجاج أو طير مما يفرخ أقام رجل البيعة لانه فرخ في ملكه وأقام صاحب السيد البيعة  
على مثل ذلك فيقضى له لصاحب السيد ولو ادعى لسانا في يد رجل ضربه في ملكه وبرهن ذو البد  
يقضى به للقمار ولو كان مكان اللبن أجرا وحسن أو فورة يقضى به لصاحب السبع وعزل القطن  
لا يتكرر فيقضى به لذى البد بخلاف غزل الصوف وورق الشبر وغيره مع النتائج بخلاف غصن  
الشجرة والمخطة ولا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج  
على ان البيعة التي تعلق من هذه الدجاجة كانت له لم يقضى لهما الدجاجة ويقضى على صاحب  
الدجاجة ببيعة مثلهما لصاحبها لان ملك البيعة ليس بسبب تلك الدجاجة فان من غصب بيعة  
وحشها فقد دجاجة له كان الفرخ للقاسب وعليه مثلها بخلاف الأمانة فان ولدها لصاحب الام  
وبعد الشاة يقضى به لصاحب السيدوا بحسب الفتوة والفرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط  
والانعام والثوب المصبوغ بصغرا أو غصرا يقضى به للخارج اهـ الثالث برهن الخارج على  
الملك المطلق وذو البد على الشراء منه فهو البدأولى لان الاول وان كان يدعى أولية الملك فهذا تعلق  
منه وفي هذه لا تتناقى كما إذا أقر بملكه ثم ادعى الشراءه وأشار المؤلف رحمه الله الى ان الخارج  
لو برهن أن غلاته القاضى قضى له بهذه الأمانة شهوداتها وبرهن ذو البد على النتائج فانه يعلم الخارج  
وهو قولها لان القضاء صح ظاهر فلا ينقض ما يظهر خطؤه بيقين ولم يظهر لاحتمال انه اشتراها  
من ذي البد وعند محمد يقضى بها لذى البد كذا في الكافي وهذا اذا لم يبينوا سبب القضاء فان  
يبينوه وان شهدوا ان القاضي أقر عندهم انه قضى بشهادة شهوداتها أو بالنتاج فانه يقضى القضاء  
انما وان شهدوا ان القاضي له بالنتاج بيقين ولم يشهدوا على اقرار القاضي لا ينقض القضاء لاحتمال  
القضاء بالشراء من ذي البد كذا في خزنة المفتين (قوله ولو برهن كل على الشراء من الآخر  
ولا كان مخ سقاطا وترك الدار في يدي البد) وهذا عندهما وعلى قول محمد يقضى بالبيتين ويمكن  
لخارج لان العمل بهما يمكن فيصير كأنه اشترى ذو البد من الآخر وقضى ثم باع لان القبض  
دلالة الحق ولا يحسب الاخر لان البيع قبل القبض لا يبيح زواجا كان في القمار عنده ولهما أن  
الاقدم على الشراء اقر منه بالملك لما يقع فصارت كأنهما كاتما على الاقرار بنو قية التاثر بالايجاب  
كذلك هنا وان السبب يراد تحكيمه وهو الملك ولا يمكن القضاء لذى البد الا بملك مستحق بقب القضاء  
له بمجرد السبب وانما لا يقيده ثم لو شهدت البيتان على تعدد الثمن فالألف بالالف قصاص عندهما  
اذا استويا وجود قبض للضموم من كل جانب وان لم يشهدوا على تعدد الثمن فالقصاص عندهما  
للموجب عنده ولو شهد الفرمان بالبيع والقبض تهاثرا بالايجاب لان الجمع غير ممكن عند محمد

ولو برهن كل على الشراء  
من الآخر ولا تأخر  
سقاطا وترك الدار في يد  
ذو البد

الخارج أولى لأنها أكثر  
اثباتا لأنها تثبت الفعل  
عليه اهـ (قوله وفيها لو  
أقام البيعة على شاة الخ)  
هذه المسئلة نظير المسئلة  
المتقدمة من جامع  
الفصولي لو برهن  
الخارج ان هذه أمته  
ولدت هذا القطن في ملكه  
الخ (قوله فيقضى لكل  
واحد منهما ما الخ) أي  
فيقضى للأول بالسوداء  
وللتاني بالبيضاء قال في  
التأخرانية عقب هذه  
المسئلة هكذا ذكر محمد  
وهذا اذا كان سن الشاتين  
مشكلا فان كان واحد  
منهما تعطل ما لا تخرى  
والاخرى لا تعطل ما لم يه  
كانت علامة الصدق  
ظاهرة في شهادة شهود  
أحدهما فيقضى بشهادة

محو كل واحد من البعين بخلاف الاول وان وقتها البعيتان في العتار ولم يثبتا قضاء وقت  
 الخارج سبق بقضي لصاحب اليد عندهما فيقبل كان الخارج اشترى ولا ثم باع قبل القبض من  
 صاحب اليد وهو حائز في العتار عندهما وعند قضي الخارج لا يصح بيعه قبل القبض  
 فبقى على ذلك وان يثبتا قبضا بقضي لصاحب اليد لان البعين حائزان على القولين وان كان  
 وقت صاحب اليد اسبق بقضي الخارج في الوجهين فيقبل كانه اشترى اهما ذو اليد وقضى ثم باع ولم  
 يسلم او سلم ووصل اليه بسبب آخر كذا في الهداية وفي المبسوط ما يخالفه كالم من الكافي وفيه  
 دارق يدز يد من عمرو على انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو فادبنا  
 وجهه بذلك كله قضي بالدار بن المدعيين ولا يقضي بشئ من التخصيص لانه تعذر القضاء بالبيع  
 لمجاهلة الخارج ولم تعذر القضاء بالملك وعند محمد يقضي بما بينهما ولكل واحد نصف الثمن على  
 صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد النصف المبيع ولو ادعت امرأة اشترى الدار من عمرو بالف وعررو  
 ادعي انه اشترى اهما منها بالف يزوي هو وذو اليد يدعي انها اشترى اهما من عمرو بالف واكثما السنة  
 قضي لذي اليد لتعارض بتي غره فثبتت منه بالعارض وعند محمد يقضي بالدار في اليد بالف  
 عليه الخارج جو يقضي لهما على الخارج بالف لان ذل البدل لراة ادعي التلقي من الخارج فيقبل كانها  
 في يده اه وقد بقوله ولا تاريخ لانهما لو ارضا يقضي به لصاحب الوقت الاخر كذا في خزانة  
 الاكل وأشار المؤلف رحمه الله تعالى اليه انه لو برهن كل على اقرار الاخر ان هذا الشيء مائتسا  
 بينهما وبين يدي يذكي اليد كذا في الخزانة ايضا (قوله ولا يرجز زيادة عند الشهود) فلو اقام  
 أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم سواء وكذا الترجيع بزاد العدالة لان الترجيع لا يقع  
 بكثرة الطل حتى لا يرجح القياس بقياس آخر ولا الحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهدين  
 على ثمانية فلا يصح الترجيع والعدالة ليست بذى حد فلا يقع الترجيع بها (قوله دارق يدز يد آخر ادعي  
 رجل نصفها وأخر كلها وبرهنا فلولر بها والباقي لا خير) عندنا في حنفية اعتبار الطريق  
 المنازعة فان صاحب النصف لا ينازع الاخر في النصف فسلم له واستوت منازعتها في النصف  
 الاخر فتنصف بينهما وقالاهي بينهما اثلاثا فاعتبر طريق العول والمضاربة فصاحب الجميع  
 يضرب بكل حصه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقيم اثلاثا وذلك في الهداية أن لهذه  
 المسئلة نظائر واضحة اذا لا يمتثلها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزادات له وذكر المؤلف في  
 الكافي بعضها وقال وسيمى في كتاب الديات على الاستقصاء مع الأصول ان شاء الله تعالى اه  
 واختصر الشارح مسائلها وقال ويان طرق هذه المسائل وتغير بيها على هذه الأصول وقام  
 تسميها معسكوري في شرح الزادات لقاضيان اه وقد سير الله تعالى في شرح الزادات  
 لقاضيان قبيل تأليف هذا العمل فاحيت ان نقلها منه بالثانيه فاقول مستحبنا الله قال قاضيان  
 في هذا الشرح من كتاب الجنائين من باب جناية أم الولد على مولاها وعلى غيره ومن مسائل القصة  
 أربعة منها ما يقيم بطريق العول والمضاربة عند الكل ومنها ما يقيم بطريق المنازعة عند  
 ومنها ما يقيم بطريق المنازعة عند أي حنفية وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقيم  
 على عكس ذلك أماما يقيم بطريق العول عندهما ثمانية احداها العتار اذا اجتمعت سهام  
 الغرائض في التركة وضاعت التركة عن الوفاء بها تنقسم التركة بين ارباب الدين على طريق العول  
 والثانية اذا اجتمعت الدين المتفاوتة وضاعت التركة عن الوفاء بها تنقسم التركة بين ارباب الدين

ولا يرجز زيادة عند  
 الشهود دارق يد آخر  
 ادعي رجل نصفها وآخر  
 كلها وبرهنا فلولر بها  
 والباقي لا خير

شهود وعن أبي يوسف  
 فيما اذا كان سن الشاين  
 مشكلا لى لا قبل  
 بينهما وقضى بالثاة  
 لكل واحد منهما بالثاة  
 التي في يده وهذا قضاء  
 ترك لقضاء استحقاق  
 ولو اقام الذي في يده  
 البضائن البيضاء شافي  
 ولتتقى ملكي والسوداء  
 التي في يد صاحبي شافي  
 ولتتقى من هذه البيضاء  
 وأقام الذي السوداء في  
 يده ان السوداء ولتتقى  
 في ملكي والبيضاء التي  
 في يد صاحبي ملكي ولتتقى  
 من هذه السوداء فانه  
 يقضى لكل واحد منهما  
 بما في يده اه

بطريق العول والثالثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولا آخر سدس ماله ولم يحجز  
 الورثة حتى عادت الوصاية إلى الثلث يقيم الثلث بينهم على طريق العول والرابعة الوصية بالمحاباة إذا  
 أوصى أن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالثاني درهم وأوصى لا خزان  
 يباع منه العبد الذي يساوي ألفي درهم بالف درهم حتى حصلت المهاباة له بالثاني درهم كان الثلث  
 بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعتق إذا أوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه وأوصى  
 بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقيم ثلث المال بينهما بطريق العول  
 ويقط من كل واحد منهما حصته من السعاية والسادسة الوصية بالف حرلة إذا أوصى لرجل  
 بالف ولا آخر بالفين كان الثلث بينهما بطريق العول والسابعة عتق فأعين رجل وقيل آخر  
 خطأ فدفع جميعا يقيم الجاني بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القتل وثلثه للآخر والثامنة مدبر  
 جنى على هذا الوجه ودفعت القمعة إلى أولياء الحناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما  
 ما يقيم بطريق المنازعة عندهم مثله واحدة ذكرها في جامع الفصولين فضولي يباع عبد من رجل  
 بالف درهم وفضولي آخر يباع نصفه من آخر بخصمائه ما حاز المولى البيعين جميعا بخير المشتريان فإن  
 اختار الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وباع لمشتري النصف عندهم جميعا  
 وأما ما يقيم بطريق المنازعة عند أي خنيفة وعندهما بطريق العول ثلاث مسائل أحدها دار  
 تنازع فيها رجلان أحدهما يدهي كلها والآخر يدهي نصفها وأما ما يقيم عند أي خنيفة يقيم  
 الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعها للمدهي الكل والرابع للمعنى النصف وعندهما اثلاثا  
 ثلثا للمدهي الكل وثلثا للمعنى النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر  
 وأجازت الورثة عند أي خنيفة المال بينهما أرباعا وعندهما اثلاثا والثالثة إذا أوصى بعبد بعينه  
 لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه أولا يخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهما أرباعا عند  
 أي خنيفة وعندهما اثلاثا وأما ما يقيم بطريق العول عند أي خنيفة وعندهما بطريق المنازعة  
 خمس مسائل منها ما ذكره في المأدود بصدما ذون بين رجلين أدانه أحد الموليين مائة يعني بأه متبا  
 بنسبة وإدانه أخرى مائة فيبيع العبد مائة عند أي خنيفة يقيم ثمن العبد بين المولى والمدن وبين  
 الأجنبي اثلاثا لثلاثه للأجنبي وثلثه للمولى لأن أدانته تصح في نصيبه بغيره لا في نصيبه والثانية إذا  
 أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمس ويبيع العبد عند أي خنيفة يقيم الثمن بينهما اقلانا وعندهما  
 أرباعا والثالثة عتق رجل خطأ وآخر عتق لقتول عتقوا لثان ففعل أحدهما بخير مولى العبد بين  
 الدفع والغداء فإن هذا المولى يفدى بخمسة عشر الفاجعة آلاف لشر بركة العاق وعشر آلاف لولي  
 الخطأ فإن دفع يقيم العبد بينهما اثلاثا عند أي خنيفة وعندهما أرباعا والرابعة لو كان الجاني مدبرا  
 والمسئلة بماله ودفع المولى القمعة والخامسة مسألة الكتاب أم ولد قتلت مولاه أو أجنبيا عتق لولكل  
 واحد منهما وليان ففعل أحدهما لولي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمتها كان  
 لها كتم من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقوم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عند أي  
 خنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة والأصل لا يوفى يوسف وعهد أن المحقق حتى يتنازع الشروع  
 في وقت واحد كانت القمعة عولية وإن يتنازع على وجه القبر أو في وقتين مختلفين كانت القمعة تزاوية  
 والمعنى فيه أن القياس بابي القمعة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما  
 بجميع حقه أحدهما بنصف المال والآخر بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر

ولهذا قال ابن عباس من شاء باعته ان الله لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلاثا  
وانما تر كذا القياس في الميراث باجماع الصحابة فليحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق الكل  
بنيت على وجه الشروع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة اذا اجتمعت حقة وفي متفاوتة  
حق ارباب الديون ويشت في وقت واحد وهو حالة الموت والمرض فكانت في معنى الميراث وكذلك  
في الوصايا وفي العبد والمدير اذا فاقعا بين انسان وقتل آخر خطأ حق اصحاب الجناية ثبت في وقت  
وهو وقت دفع العبد الجناية او قيمة المدير لان موجب جناية الخطا لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب  
فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح به الكفالة وانما يملك عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة  
دعوى الدار المحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة بيع  
القضوى في وقت ثبوت المحققين مختلف لان الملك ثبت عند الا حازه مستندا الى وقت العقد ووقت  
العقد مختار وفي القسم الرابع وقت ثبوت المحققين مختلف اما في مسألة الادانة فلان المحق ثبت  
بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عدا وآخر خطأ وللقول عسدا وليسان فغفا  
أحدهما واختار المولى دفع العبد او كان الجاني مديرا والمسئلة بجالها فدفع المولى القيمة عندهما  
يقسم بطريق النازعة لان وقت ثبوت المحققين مختلف لان حق الساحب كسحت من وتلى الدم كان في  
القصاص لانه مثل والمال بدل عن القصاص وجوب البدل مضاف الى حب الاصل وهو القتل  
فكان وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع بشت عند الدفع لا قبله  
لانه صلته معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت المحققين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت  
القيمة نزاعية وفي جنابة أم الولد وجوب الدية للذي لم يعف مضاف الى القتل لما قلنا والقولان وحدا  
في وقتين مختلفين فكانت القيمة نزاعية عندهما والاصل لا في حنفية أن حقة العين متى كانت  
بحق ثابت في النعمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت  
القسمية هولية ومضى وجبت حقة العين بحق ثبت على وجه النية أو كان حق أحدهما في البعض  
الشائع وحق الآخر خرق الكل كانت القيمة نزاعية والمعنى فيه أن المحقوقي متى وجبت في النعمة  
فقد استوت في القوة لان النعمة متسعة في ضرب كل واحد منهما يجمع حقه في العين وكذا اذا كان  
حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق  
أحدهما الا وللآخران يراه فمما كانت المحقوق مستوية في القوة والاصل في حقة العول الميراث  
كافا لا وقت حتى كل واحد منهما ثبت في البعض الشائع واذا ثبت المحققان على وجه التقدير لم يكن في  
معنى الميراث وكذا اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر خرق الكل لم يكن في معنى  
الميراث لان صاحب الكل يراه صاحب البعض في كل شيء اما صاحب البعض لا يراه صاحب الكل  
في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما ياتخذ كل  
واحد منهما بحكم القسمة غير مفرز وانه غير الشائع كان المانحود بدل حقه لأصل حقه فيكون في معنى  
الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القيمة انما وجبت بحق ثابت في النعمة لان  
حق كل واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية تكون في النعمة فكانت القيمة فيها هولية  
فعل هنا يخرج المسائل هذا اذا لم يكن لها طلعن المولى فان كان لها ولعن المولى يرثه فلا قصاص  
عليها بدم المولى لان الولد لا يستحق القصاص على والديه ولهذا الوقتات المرأة ولها لا يجب عليها  
القصاص لان الولد سبب لوجوده فلا يستحق قتلها ولهذا لا يباح له قتل واحد من أبويه وان كانت

حرمها أو مرئدا أو زانيا عسنا لم اسقط حق ولدها سقط حق الباقي وانقلب الكل مالان القصاص  
 تعذر استيفاؤه لاختص من جهة القاتل بل حكما من جهة الشرع فانقلب الكل مالا بخلاف ما تقدم  
 لان جهة العاقبة اسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذا لم تكن هذه الجناية موجبة لقصاص  
 عليها يدم المولى فينبغي ان تكون هدر كما لو قتلته خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه  
 يجب للقتول والمولى يستوجب القصاص على عاقله وانما سقط القصاص ضرورة الانتقال الى  
 الوارث وهي حرة وقت الانتقال فتسقط مالا وتزنها القيعقودون الدية اعتبارا لحالة القتل هذا كن  
 قتل رجلا عدا و ابن القاتل وارث المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا  
 ولو رثة الاجنبي القصاص كما كان لان حقهما اعتاز عن حق و رثة المولى فكان لهما القصاص ان شأ  
 اخر احق يؤدي القيمة الى و رثة المولى وان شأ عمل القتل لانهما لو اخر الى ان يؤدي السعاية  
 ر بما لا يؤدي بحافة القتل فيسقط حقهما فكان لهما التهميل فان عفا احدولي الاجنبي وجب  
 الساكت منهما نصف القيمة ايضا وخاتبا أم الولد ان كثرت لا توجب القيمة واحدة فصارت  
 القيمة مشتركة بين و رثة المولى و وارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تقسم قيمتها بينهما اثلاثا  
 وعندهما ارباعا لما ذكرنا فان كانت سقطت قيمتها و رثة المولى ثم عفا احدولي الاجنبي ان دفعت  
 القيمة الى و رثة المولى بقضاء القاضي لا سيل وارث الاجنبي عليها لان الواجب عليها قيمة واحدة  
 وقد انت بقضاء القاضي تفرغ غنمها وتبيع وارث الاجنبي و رثة المولى ويشاركهم في تلك القيمة  
 لانهم اخذوا قيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندها كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبي  
 بالحد ارباعا ثم يرجع على و رثة المولى وان شاركهم رجوع على أم الولد لهما انها فصلت عن ما بقوله  
 القاضي لو دفع الامر اليه فبستوى فيه القضاء عندهم كل رجوع في الهبة لما كان فصحا بقضاء  
 لو حصل براضيهما يكون فصحا ولا يوجب حنيفة ان موجب الجناية في الذمة واذا حدث فقد تقلت من  
 الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له  
 الحد وان شاع رضي بدفعها وتبيع و رثة المولى وان شاع لم يرض و يرجع عليها بقرعة وهو ثلث القيمة  
 عند أبي حنيفة وترجع هي على و رثة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى و رثة المولى ثم عفا ولي  
 الاجنبي فان عفا احدولي الاجنبي ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء بغير وارث  
 الاجنبي عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة بغير وعندهما لا يتخير والعصم ان هنا بغير عند  
 الكل سواء كان الدفع بقضاء وبغير قضاء لان قضاء القاضي يدفع الكل الى و رثة المولى بعد تلقى  
 حق الاجنبي وثبوتها لا يصح بخلاف الرمي اذ افاض دين احد الفريقين بامر القاضي حيث لا يضمن  
 لان للقاضي ان يضع مال الميت حيث شاء ما هنا بخلافه واذا لم يصح قضاء القاضي هنا لا يصح فعلها  
 بغير قضاء أولى (قوله ولو كانت في ايديهما هي الثاني) أي قالوا كلها الصاحب المجمع نصفها على وجه  
 القضاء ونصفها لاهل وجه القضاء لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما في يده لتكون يده يدا  
 محقة في حقه لان جل أمه والسلب على الهبة واجب فمدعي النصف لا يدعي شيئا مما في يدهما صاحب  
 الجميع فبسط النصف لمدعي الجميع بلا منازعة فبقي ما في يده لاهل وجه القضاء اخلاقا بدون  
 الدعوى واجمع بينه الحد اربع و ذى السد في مافي يدهما صاحب النصف فتقدم بينه الحد اربع و لو كانت  
 في يد ثلاثة فلهي احدى كلها وآخر ثلثها وآخر نصفها و برهنوا هي مقسومة عند بطريق  
 المنازعة وعندهما بالعدل و يات في الكافي والله اعلم

ولو كانت في ايديهما  
 هي لثاني ولو برهن  
 على تاج دابة وارثا فهي  
 لمن وافق سنها تاريخه  
 وان أشكل ذلك فلهما  
 ولو برهن احدا فالحاجين  
 على النصف ولا غير  
 على الوديعة استويا  
 والا كبر والملاص احق  
 من اخذ الجواهر الكم  
 وصاحب الجمل والجنوع  
 والاتصال احق من الغير  
 (قوله ويانه في الكافي)  
 قال الرمي ينظر الجمع  
 هنا والتخص من  
 اليسوع من باب اختلاف  
 الثمن فان هنا ما ضا  
 خوار بعة اسطراه قلت  
 قد سقط من هنا كلام  
 كثير ليس بمقدار هذا  
 الساب فان المؤلف قد  
 استقل الكلام على صحة  
 هذا الباب واستأ أيضا  
 الكلام على الباب الثاني  
 يليه يتم وهو باب  
 دعوى القسب

﴿ في ثوب في يده وطرفه في يد آخر نصف صبي يعبر عن نصف المال آخر فالقول له وان قال انا هذا فلان ولا يعبر عن نفسه فهو صديق  
 في يده مشرة آيات من دار في يده ويدت في يد آخر له الساحة نصفان ادعى كل ارضائها في يده وليا احدهما فيها او بنى او حفر  
 قعي في يده كذا برهن انها في يده ﴾ (باب دعوى النسب) ولدت مبيعة لاقبل مدنا محل مذبيعت فادعاه البائع  
 فهو ابنه ومعه ام ولد له ويقض ويرد الثمن وان ادعاه المشتري معه او بعده وكذا ان مات الام بخلاف موت الولد ومعهما كونهما  
 وان ولد لست اكثر من ستة أشهر ردت دعوى البائع الان بصدقه للمشتري ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه وان باع  
 أحدهما وأعتقه المشتري بطل عتق المشتري صبي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان يكون ابنته  
 ولو كان في يده لم ينصراني فقال النصراني ابني وقال المسلم عدي فهو ابن النصراني وان كان صبي في يدى زوجين فزعم انه  
 ابنهم غيرهما وزعمت انه ابنهم من غيرهم فهو ابنتهما ولدت بشرة افاستعت غرم الاب قيمة الولد وهو حر فان مات الولد لم يضمن الاب  
 قيمته وان تركه الا وان قتل الولد غرم ٢٧٢ الاب قيمته وبرجع ما لثمن وقيمته على ما تعلقه بالانصراف ﴾ (كتاب الاقرار)

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(هو اخبار بحق عليه من وجه انشاء من وجهه) فلا لول يصح اقراره بمالك للغير ويلزمه تسليمه اذا  
 ملكه ونوافر بالطلاق والعتاق بمسكرها لا يصح ولو اقر للمريض بيمينه ما له لا يجني يصح ولا  
 يتوقف على احازة الوارث ومع اقرار المأذون بعين في يده والمسلم بمشرو ومع الاقرار بنصف داره  
 مشاعا واقرار للمريض بالزوجين غير محدود لا يقع دعواه عليه ما اقر له بشي معين من غير ان  
 يقول وهو ملكي ولو لم يقر له انه كذا في اقراره لا يجوز له اخذ منه حبرا بانه كافر اقراره لآخراته  
 بيمينه ما في منزله وليس لها عليه شيء واذا اقر ما لم يمس به ثم انكر اقراره لا يملك على اقراره بل  
 على المال والثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا ضافه الى غيره منه سلا بالرد كان له وكذا الثلث  
 الثابت بالافراد لا يظهر في حق الزوائد المستهلكه فلا يملكها المقر له وشروطه التكليف والطوع  
 مطلقا والحرية لا تستلزم المال لا مطلقا فهم اقراره للمالك في الامة قد كالمحدود والقصاص  
 و يؤخر ما فيه شبهة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من الحارة للمالك وتاخر عا دس منها الى  
 العتق كالقراره بعبادة وهو موطوءة بلائذ والسي المأذون كالصدقة ما كان الحارة لا فيما ليس  
 منها كالكتابة واقرار السكران بطريق محذور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع  
 وان بطريق صالح لا ومع المجبول ولزمه البيان كشي وحق والقول له مع نيه في تصد المجبول  
 وتعين العدد المصوبان كان قائما وقبته ان كان هالكا فليس بنسب انصره الجمالة كاليبيع  
 والاجارة لا يصح ولا يلزمه شيء وان بين ما لا يضره مع وبين ما له قيمة فلا يصح في حصة خطه وصبي حر  
 وزوجه وطلسته وقوله اردت حق الاسلام في له على حق لا يصدق لانه خلاف العرف وجهالة  
 المقر له ما ضمن حصة ان فاحت كل واحد من الناس على كذا او لا كذا احد هذين على كذا

هو اخبار عن ثبوت حق  
 الغير على نفسه اذا اقر حر  
 مكلف بحق مع ولو مجهولا  
 كشي وحق ويصير على  
 يساهم وبين ما له قيمة  
 والقول للغير مع عتق  
 ادعى المقر له اكثر من  
 ما له لم يصدق في اقل  
 من درهم

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(قوله لا يظهر في حق  
 الزوائد المستهلكة) بقيد  
 نظايراته يظهر في حق  
 الزوائد الغير المستهلكة  
 وهو ما انفصل في الحانة  
 رجل في بيع حارة وولدها  
 افسران الحارة لفلان  
 لا يدخل فيه الولد ولو  
 اقام بينته على جارية انها له

يسحق اولادها له والفرق انه بالبيعة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة تراجعون فيما بينهم بخلاف  
 الاقرار حيث لا تراجعون (قوله ومع المجبول ولزمه البيان الخ) قال الرمي قدم الشارع في البيع في شيء وقوله وان اختلفت  
 النقود قدس البيع لو اقر بشرة تدانجر وفي البلد نقود مختلفة جرح لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الارجح اه  
 ولا ريب ان معنى قوله لا يصح بلا بيان اعلمت بشي بلا بيان بخلاف البيع فانه ثبت الارجح بشريان ادعاه الاقرار  
 بالمجهول مقرره وعليه البيان تأمل (قوله لا يصدق لانه خلاف العرف) فبيد في التارخانية ما اذا قال ذلك مفسولا قال وان  
 قال موصولا يصح (قوله اول) قال الرمي اي ان لم تتفاحش وكذا الرمي قولا آخر فاما اذا لم تتفاحش ثم نقل عن الكافي ان  
 العدة اصغر فراجع ان شئت اه وعبارته وبخلاف الجمالة في المقر له سواء فاحت او لا لان المجبول لا يملكه حقيقة فلا يمكن  
 جرحه على البيان من غير تعيين المدعى فلا يفسد فائدة هكذا ذكره في الاخذ وكشيخ الاسلام في موطوءة والشافعي في وقاها





(قوله ولو أقر بقر في قوسرة) قال الرمي قال في النهاية القوسرة بالفتح والقوسرة بدواء القوسر يقتل من قصب اه  
 (قوله وبجملته) قال الرمي قال في الصحاح المجتلة بيت بز بن بالشباب والاسرة قال في القوسرة هبط

٢٧٤

حتى يدخل على ما لم يقد على غلاي أو أبرئ عنها أو تصدق على بها أو وهبها إلى مبدع ذلك أو  
 أحلتها (فهو أقرار) إلا إذا تصادق أنه على وجه الضمنية (وبلا كما يقال) كقوله ما قبضت بغير حق  
 جواباً لهواه أنه قبض منه بغير حق وقوله أبرئني عن هذه الدعوى أو صالحني عنها وقوله  
 ما استقرضت من أحد مملوك أو غريمك أو قبلك أو بعدك وقضيتك ما به يعلم ما به بعد دعوى المائتين  
 بخلاف دفعته إلى أخيك بملك وعلمه أنبات ذلك وخضانه فلا تجبر ما يجب على المشتاجر أقرار  
 بملك العبد إلا تجبر بخلاف ضمانه للناجر مال الأجرة في الإجارة الطويلة لا يكون أقرار بالملك  
 للناجر بخلاف قوله فلان ساكن هذه الدار فأقراره بها بخلاف كان يسكنها وفلان زرع هذه  
 الأرض أو غرس هذا الكر أو بقرى هذه الدار وهي في يد فلان مملوغة له معنى أو مستاجر فلان  
 بأقرار بالعمره وكذا هذا البقي من طين فلان بخلاف هذا الطعام من زرع فلان أو هذا الفرس  
 من فسخه أو أرضه أو بستانه أو هذا الصوف من غنمه فهو أقرار كقوله قبضت من أرضه عدل ثياب  
 وشراؤه متقبضة أقرار بالملك للمائع كسوق في جراب وكذا الاستيلاء والاستبداد والاستعانة  
 والاستيلاء والاستعانة ولو لم يكتل وكذا قبول الوديعة وقوله نعم بعد كلام أقرار مطلقاً ولا عطاء  
 بالأس بعد الاستعانة لا يكون أقرار بمال وعقار وملاق وسبع ونسكح وإجارة ودية بخلاف  
 الكفر والإسلام والنسب والعتوى (وان أقر بدين مؤجل أو بدين مطلق أو بدين مطلقاً حال زعمه حالاً)  
 كأقراره بعدد في يده أن يرحل وأنه استاجر منه (وبخلاف المقر له فيما) بخلاف ما لو أقر بالدرهم  
 السود فكذب في صفته بل زعمه ما أقر به فقط كأقرار الكفيل بدين مؤجل ولن عليه دين مؤجل إذا  
 خاف أو اعترف به لا يصدق إنكار أصل الدين إذا لم يرد في حقه ومن أقر بعدد درهم وعطف  
 موزناً أو مكيلاً كان بيانه (كأنة ودرهم) أو درهمان أو ثلاثة دراهم (فهو درهم) وان  
 عطف عليه فيما واحداً (لا كأنة وثوب) أو وثوبان وان متعدد أفيان (كأنة وثلاثة أثواب)  
 ولو قال نصف درهم ودينار وثوب فطليه نصف كل منها وكذا نصف هذا العبد وهذه التجارة  
 بخلاف نصف هذا الدينار ودرهم فدرهم تام وشرة دراهم ودانق وقرطاض فضا ولو أقر بقر في  
 قوسرة) أو طعام في الجوالق أو سفينة أو ثوب في مسدب أو ثوب (زعمه) الطرف كالمظروف ومن  
 قوسرة كدابة في اصطبل وثوب في عشرة وطعام في بيت (وبخاتم له الحلقة والغص وبسيفه  
 النصل والجفن والجمائل وبجملته الصدان والكسوة وخمسة في خمسة وعنى السرب خمسة  
 وعشرة عنى مع ومن درهم إلى عشرة أو) ما بين تسعة مكر حنطة إلى كرسير زمام الأقر من  
 شعر وعشرة دراهم إلى عشرة دينار زمام الدينار له من داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط له  
 ما بين هذا الحائط (ومع الأقرار بالمثل) المحتمل وجوده وقته ولو غير آدمي مطلقاً بخلاف الأقرار  
 للرضيع يصح وإن بين سباع صريح منه حقيقة كالأقرار له أن ينسباً صامحاً ولا فلا كما إذا  
 أبهم أو بين سباع غير صالح كالقرض وإنما يصح إذا علم وجوده وقته أو أحتمل أن تضعه لأقل من  
 مدته أن كانت متزوجة ولا أقل من سنتين من وقت الفراق إن كانت معسرة ثم إن ولده حياً  
 كان له ما أقربه وإن ولده ميتاً بركة إلى ورثة الموصي أو ورثة أبيه وإن ولدت ولدين فإن كانا ذكراً

المرس إذا اتخذ لها  
 حيلة اه من غاية البيان  
 فهو أقرار وبلا كتابة لا  
 وان أقر بدين مؤجل  
 وادعى المقر له أنه حال زعمه  
 حالا وحلف المقر له على  
 الاجل على ما تود درهم  
 فلهي دراهم ما تود وثوب  
 بغير المائة وكذا مائة  
 ووثبان بخلاف مائة  
 وثلاثة أثواب أقر بقر  
 في قوسرة زمام ودية  
 في اصطبل زعمه الدابة  
 فقط وبخاتم له الحلقة  
 والغص وبسيفه  
 النصل والجفن والجمائل  
 وبجملته الصدان  
 والكسوة وبثوب في  
 مندب أو في ثوب زمام  
 وبثوب في عشرة له ثوب  
 وخمسة في خمسة وعنى  
 الضرب خمسة وعشرة  
 عنى مع له على من درهم  
 إلى عشرة أو ما بين درهم  
 إلى عشرة وله من داري  
 بين هذا الحائط إلى هذا  
 الحائط له ما بين هذا  
 الحائط إلى هذا الحائط  
 ومع الأقرار بالمثل  
 والحمل إن بين سباع صامحاً  
 والالا  
 (قوله وله ان بين سباعاً  
 صامحاً) الضمير في له

للمصل والتأخران على قوله بخلاف الأقرار للرضيع الخ بعد هذا فتدبر عليه مسامو (قوله وان ولده ميتاً الخ)  
 قال الرمي يعني ان قال المقر أو مولى له به فلان فهو ميتاً له دال على أنه الموصي الذي قال للمقر أنه أوصى له قبل وقوله أو ورثة أبيه

يعني ان قال المقرض ان يود فور مائة بزر والى الورثة اية ان علمنا عملا يقول المقرض المستثنى (قوله كافر او بدعي بسبب كفاه الخ)  
قال الرمي قال في التبيين هنا لان الكفاة عند بيع اشتراطا المتسلفه لان الكفاة لا عقد يصح فيه خيار الشرط اهـ فليحفظ هذا  
(باب الاستثناء وما في معناه) (قوله كهذا العبد الاثلاثة) له الاثلاثة (قوله كان حلفت فلك ما ادعيت) قال الرمي قال  
حلف لا يلزمه لو دفع بناءه على ان يملزمه فله ان يسرد المدفوع ويسير المصنفه قرياني كلب الصلح في فصل في صلح الورثة  
بقوله ولو قال المدعي عليه ان حلفت انها لك دفعتها خلف المدعي ودفع للمدعي عليه ٢٧٥ للردهم ان كان دفع له بجمع  
الشرط فهو باطل وللدفع  
أن يسترد اهـ وقدمنا  
شأنا من مسائل تعليق  
الاقرار في باب دعوى

### (باب الاستثناء وما في معناه)

لاحكم فيما بعد الا بل مسكون عند علم القصد كشيء الاقرار في قوله له على عشرة الاثلاثة لفهم ان  
الغرض الاثبات فقط ففي الثلاثة اشارة لاجراء اثبات السعة حكمه عند القصد ثبتت بل جدها  
تقتض ما قبلها كلمة التوحيد نفى واثبات قصدا والاستثناء تنكها بالباقي بعد الثبات باعتبار المحاصل  
من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء بشرط فيه الاتصال بالانفس أو سوال أو أخذ  
فيم والنداء بينهما لا يشتر كقوله لك على ألف درهم باقلان الا عشرة بخلاف لك ألف فاشبهوا الا كذا  
وتصوه والمستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كالوصية ان مسكان بلغنا الصدر أو مساويه وان  
بغيرهما كعبدى أحرار الا هؤلاء أو الاسماء أو غافق أو شدا وهم الكل وكذا نافي طول الى الا  
فلا تفوت فلا تفتاة فلا ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر ولا بين ما يقسم وما لا يقسم كهذا العبد  
الاثلاثة اذا استثنى عديدين بينهما حرف الشك كان الاقل محرجا فحوله على ألف درهم الامانة أو  
خمس لزمه تسعائة وخمسون على الاصح (ومع استثناء الكل والوزني) والمعدود الذي لا تتفاوت  
أحاده كالفيلوس والجوز (من الدراهم) والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع  
ما أقر به بخلافه بنادرا لا ما تفردهم فان الاستثناء ما مل لا مستغرق بالمساوي واذا كان المستثنى  
مجهولا ثبت الاكثر نحوه ما تفردهم الاشياء قليلا أو بعضا لزمه احوجسون (ولو وصل اقراره  
بان شأنا الله بطل اقراره) وكذا عيشة فلان وان شاء وكذا كل اقرار مل بشرط على خطر ولم  
يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان بشرط كائن تغيير كعلى ألف درهم ان  
مستلزمه قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل كذا جاءه رأس الشهر فلك على كذا لزمه الحال  
ويستلزم المقر له في الاجل ومن التعلق بالمطل له ألف الا أن يسدولي غير ذلك أو أرى غيره  
أو فيما أعلم وكذا الشهد وان له على كذا فيما أعلم والمحلية في السيف والظهار وتو البطانة في الجبة  
لا يلزمه شيء واستثناء البيت من الدار صحيح (ولو استثنى البنائين الدار فلهما للقره) والظوق في  
الجدار بقول الفص في الحاتم والفصل في البستان نظير البناء والاقرار بالمحاطة والاسطوانة اقرار بما

وان أقر بشرط الخيار  
لزمه المال وبطل الشرط  
(باب الاستثناء وما  
في معناه)

صح استثناء بعض ما أقر  
بمستصلا وزنه الباقي  
لا استثناء الكل وضع  
استثناء الكل والوزني  
من الدراهم لا غيرهما ولو  
وصل باقراره ان شأنا الله  
بطل اقراره ولو استثنى  
البناء من البو فلهما  
للقره

الرجل اهـ وقوله والمحلية  
في السيف الخ) هكذا في  
النسخ وفي التارخانية  
عن المتن اذا قال لغيره  
هذا الحاتم لي الانصه  
فانه لك أو هذه الخطة  
الاحيطاء فلك أو هذا  
السيف الاحيطاء أولا

جاءه فلك أو هذه الخطة في الاطانتا فلك والمقره يقول هذه الجبة على ما تقول على ما أقر به المقر ثم ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به  
ضرر للمقر بغيره فله الدفع والأجر المقر بقيمة ما أقر به وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف اهـ وفيما قبل ما مر وقال هذا  
البستان فلان الخطة بغير اصولها فانها لا يصح الاستثناء بخلاف الاحيطاء باصولها وكذلك هذه الجبة فلان الاطانتا لان  
الاطانة تدخل في البيع تبعاً فكانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبة يطانتا في النفاستدون الظاهر وتو كذا قال هذا  
البسيف فلان الاحيطاء لا يصح الاستثناء

(قوله فان كان العبد ممتاعا) قال لا يفي هذه المسئلة على وجود أصلها ما ذكرنا من مقتضى قولنا العبد ممتاع وهو الذي يملكه  
 ما ذكرنا من حيث تصادقهما يكون كالثابت هياتا والثاني أن يقول المقر العبد ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا  
 الملك والحكم فيه كالأول لاجتماعهما على ما ذكرنا من أن كل واحد منهما يصدق ما ذكرنا من غير أنهما يختلفان في سبب الاستحقاق  
 ولا يبالى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما إذا قرره بنفسه لصدقه فقال المقر  
 هي قرض فانه يؤمر بالدفع اليه ٢٧٦ لا تغاها على الاستحقاق والثالث أن يقول العبد ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا  
 المقر شيئا كذا ناله أقر

وان قال بناؤها إلى والعرضه  
 لك فكما قال ولو قال على  
 ألف من قرض عدي لم يقضه  
 ظن من العبد ممتاعا ممتاعا  
 لزمه الألف والألا وان لم  
 يعين لزمه الألف كقوله  
 من قرض خرا أو خزير ولو  
 قال من قرض ممتاع أو قرضني  
 وهي زوف أو نهر حرة  
 لزمه الجهاد بخلاف النصب  
 ولو دعيه ولو قال إلا أنه  
 بنفس كذا ممتاعا صدق  
 والألا ومن أقر بنصب  
 قريب وحاصب صدق  
 وان قال أخذت منك ألفا  
 ودعيه وهلك وقال  
 أخذت خصبا فهو ممتاع  
 وان قال أعطيتني أو دعيه  
 وقال خصبتني أو لا وان قال  
 هذا كان

له على صفة وهي سلامة  
 العبد فلا يلزمه بدونها  
 والربيع أن يقول المقر  
 لها بطل هذا العبد وانما

تحتهم ما من الارض الا اذا سكتت من خشب (وبناؤها إلى والعرضه) فلان فهو كقوله (وبناؤها  
 إلى وأرضها) فلان فيها فلان وبناؤها إلى يذو أرضها لسمو وفصل ما قرره به وفي حكمه الكل  
 للأول كقوله هذه الدار فلان وهذه البيت إلى وأرضها إلى وبناؤها فلان في ما أقر ويؤمر  
 المقر به نقل الناصر أرضه والأصل أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى  
 بعد الاقرار في بعض ما دخل تحتها غير صحيحة وان اقراره حجة عليه فقط (ولو قال على ألف من قرض  
 عدي لم يقضه) وان كان العبد ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا  
 وكذا ان صدقه على بيع عبد غيره فان لم يملك المقر سواء كان في يده أو في يد المقر كما قرره  
 بالفرض فقال هي قرض وان لم يصدق على بيع العبد لا يلزمه شيء وان صدقه على ان المبيع  
 غيره وان المبيع ليس ملك المقر يقال ان يصدق للمال والعبدان هو في يده وان لم يكن العبد  
 ممتاعا لزمه الألف مطلقا ولا يقبل قوله ان لم يقضه (كقوله من قرض خرا أو خزير) أو مال  
 القمار أو راس أو مئة أو دجوان وصل الا اذا صدقه أو أقام بينة ولو قال اني اشترت من ممتاعا الألف  
 أو مئة قبل قوله كقوله قول البائع بتمت هذا ولم يقض الثمن والمبيع في يد البائع ولو قال له على  
 ألف درهم حرام أو يافهي لا تمت مطلقا ولو قال زور أو أعلال لزمه أن يملك المقر ولا فلا والأقرير  
 بالبيع تلحق على هذا التخصيص ولو أقر بالشراء أو الاجارة أو الهبة أو الصدقة ولو قال لم يقض صدق  
 موصولا كان أو مفصلا ولو أقر بالسلم ثم قال لم يقض رأس المال لا يصدق الا اذا كان موصولا  
 كالوديعة والقرض بخلاف دفعته إلى أو قد دعتني وقال لم يقض لا يصدق مطلقا بخلاف أعطيتني  
 ان وصل (ولو أقر بشئ مبيع أو قرض) من النقود أو الفلوس ثم ادعى انها (زوف أو نهر حرة)  
 أو ستوقه أو رصاص أو كلسية (لزمه الجهاد) وان وصل وبناؤها فلان في البيع حال قيام السلطة  
 (بخلاف النصب والوديعة) والمضاربة فانه يصدق في الزوف والنهر حرة مطلقا وفي الستوقه فان  
 وصل وكان حيا ولا يصدق ولو رثه بعد موته يصدق في دعوى الرادة في الشكل والموزون  
 الثمن أو القرض ولو قال له على ألف درهم زوف فمضى كقوله على الأصح كقوله له على كذا لا  
 انها وزن خمسة قوسه بالدوزن سبعة (أو لأن ينقص كذا ممتاعا) ولو قال له على عشرة جنادا  
 لا خمسة زوف أو لزمه خمسة جنادا يصير مستقيما من عشرة خمسة جنادا (ومن أقر بنصب فبوجبه  
 بمص صدق وان قال أخذت منك ألفا ودعيه هلك وقال أخذتني خصبا فهو ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا ممتاعا  
 أخذتني قرضا أو يباع أو (قال أعطيتني أو دعيه فقال خصبتني لا) يضمن المقر (ولو قال هذا كان

بعتك هذا آخر فكمه أن يبالغ لاجتماعهما على المبيع اه وتعلمه فيه (قوله ولو قال اني اشترت ودعيه  
 منه ممتاعا) الفرق بينه وبين ما قبله هو انه ليس فيه قوله له على قال في الزاوي يقول الفرق ابتداء فانه لا يترافى هو ابتداء المبيع  
 (قوله أو قال أعطيتني) قال الرمي ومثله أعطيتني فدعتني ودعيه فهو مما يكون من فعل المقر فامل (قوله ولو قال أجزت ل  
 أجزت دعوى الخ) قال الرمي صورة المسئلة في هذا ان يبيع أو يبيع فقال غلط بل يذاتك كنت أجزت وأجزت دعوى هذا  
 في هذا المعنى وفرد دعوى الرمي وكذا دعوى الرمي قال لما سأله أو لم أسأله قال قول المقر الذي هو ذو البس ولا يكون قوله له هذا

ودبعت في عندي فاعذته فقال هو لي أخيه) ان كان قائما وقيمته ان كان هالكل وكذا أقرضتك  
القائم أخذتها منك (ولو قال أجزت) أو أجزت (يعبري أو قبي هذا فلا تفر كره أو ليسه فرده)  
وكذبه فلان (فالتقول للقر) بخلاف اقتضيت من فلان ألفا كانت لي فكذبه (ولو قال هذا ألف  
ودبعت فلان لا بل ودبعت لفلان فلا ل للاول وعلى المقر له الثاني) بخلاف ما اذا قال هي لفلان  
لا بل لفلان بلا ذكر ابداع لا يجب عليه الثاني شي ان كانت معينة وان كانت غير معينة فله ايضا  
بان قال لفلان على ألف لا بل لفلان كقولها غصب فلا يما تفردهم ومائة دينار وكذا حطة لا بل فلا  
زيمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بينهما فهي للاول وعليه الثاني مثلها ولو كان المقر له واحدا  
يلزمه أكثرهما قدرا وأفضلهما وصفا فحوله على ألف درهم لا بل ألفان أو ألف درهم جادا لا بل  
زيف أو مكسه (ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو ودبعت التي في عندي فلان هي لفلان فهو  
اقراره وحق القبض للقر ولكن لو سلم إلى المقر له برئ اه والله أعلم

### باب اقرار المريض

اقراره بين نافذ من كل ماله وأخا والارث عنه (ودين الهبة وما لم يرض مرضه بسبب معروف قدس على  
ما أقر به في مرض موته) ولو ودبعت والسبب للعروف كالنكاح المشاهد بغير المثل والبيع المشاهد  
ولا تلاف كذلك وغيرهما مما ليس من التبرع أو ليس له أن يقضي دين بعض الغرماء دون بعض  
ولو اصابه مهران أو بقاء أجرة الأداة قضى ما استقرض في مرضه أو نقد من ما اشترى فيه وقد علم ذلك  
بالبيئة بخلاف ما إذا لم يؤد حتى مات وان البائع أسوة الغرماء اذ لم تكن العين في يده وأد أقر به دين ثم  
يدين فخاصا وصل أو فصل ولو أقر به دين ثم ودبعت فخاصا وعلى القاب الودبعت أولى وأقراره يبيع  
عنده في محته وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن لا التبرع  
الثالث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو أقر بقبض دينه ان كان دين الهبة يبيع  
مطلقا سواء كان عليه دين الهبة أولا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الهبة لا يبيع ولا ينفذ  
من الثالث الا في اقراره باستيفاء بدل الكفاة فذا قد خالف اقراره باستيفاء ثمن ما باع في محته من  
وارثه فانه لا يبيع وتعيينه الحق المهم في محته في كثير القسمة فافض من جميع ماله كتيبته ما أقر به  
في محته وهو مهم واشترى في محته بعض فاحش بشرط الجوار ثم أجاز أو سكك وهو مرض حتى  
مضت المدة ثم مات كانت له ما من الثلث وأبرأ مدينونه وهو مدينون غير جاز ان كان أجنيا وان  
كان ولو لا يبيع مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شي صحيح في القضاء لا فيما بينه وبين الله  
تعالى فلا قبل من وورثته سنة على هذا المطلوب (ولو أقر المريض لوارثه بطل الان يصدقه الورثة) ولو  
كان اقراره بدين عليه ولو ادعى المقر له ان اقراره كان في الهبة كذبه بقية الورثة فالتقول لهم  
ولو أقاما السنة فمينة المقر له أولى بان لم تكن له سنة فله أن يصف الورثة والعبرة بكونه وارثا وقت  
الموت لا وقت اقراره الا اذا صار وارثا بسبب جديد كالزوج وعقد الموالاة فلو أقر لها ثم تزوجها  
صحيح بخلاف اقراره لآخره المحبوب اذا صار غير محبوب ولو وهب لأجنبية أو أوصى لها ثم نكحها طلعت  
ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المرض وورثة المقر له من وورثة المرض واقراره بعبد لأجنبي فقال  
الأجنبي هو لفلان وارث المقر واقراره لم كاتب وانته اقراره لوارثه فلا يبيع بخلاف اقراره لم كاتب  
نفسه بدين فانه صحيح واقراره لامرأة بدين المهر صحيح إلى مهر المثل فلو أقامت الورثة ينسب بنده

ودبعت في عندي فاعذته  
فقال هو لي أخيه  
قال أجزت يعبري أو قوبي  
هذا فلا تفر كره أو ليسه  
فرده والقول للقر ولو قال  
هذا ألف ودبعت فلان  
لا بل ودبعت لفلان فلا ل  
للأول وعلى المقر له  
الثاني

### باب اقرار المريض

دين الهبة وما لم يرض  
مرضه بسبب معروف  
قدس على ما أقر به في  
مرضه وأخا والارث عنه  
وان أقر المريض لوارثه  
بطل الان يصدقه البقية  
وان أفسر لأجنبي صح  
وان أحاط بماله وان أقر  
لأجنبي ثم أقر بشئ  
ثبت نسبه وبطل اقراره  
وان أقر لأجنبية ثم نكحها  
صحيح بخلاف الهبة والوصية

أو أسعته اقراره اذ  
بالمالك لقوله يعبري أو  
قوبي تامل

### باب اقرار المريض

(قوله اذ لم تكن العين  
في يده) أي في يد البائع  
فان كانت كان أولى

موتها واهوتته له في حياته هبة موصدة لا تقبل واقرارها لزوجها بان لا مهرى عليك في مرضها صحيح  
 واقراره لو اقرته ولا جنسي يدين باطل تصادقا على الشركة أو نكاحا (ولو اقر قبل طلقها ثلاثا) وهي  
 في المدة (فلها الاقل من الارث والدين) وان كان سؤاها والا فلها الميراث بالغنا بالغ ولا يصح  
 الاقرار والوصة على هذا التفصيل (وان اقر بسلام مجهول وليثله انه ابنه وصدقه التسليم) ان  
 كان يصير من نفسه ثبت نسب ولور يضاو يشارك الورثة) وان كان له نسب معروف لا يصح اقراره  
 وكذا اذا لم يولد له اولم يصدق وهو يعبر والاصح وتشرط هذه الشروط الثلاثة في صحة الاقرار  
 بالولد خلا لآن لا يكون المقر ثابت النسب من الميراث كان المقر له تلك الصفة هناك (ومع اقراره  
 بالولد والوالدين) بالشروط المتقدمة (والزوجة) ان كانت خالصة عن الزوج وعدته وليس تحت  
 المقر اختها ولا ربح سولها (والمولى) من جهة العتاقة اذا لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة الغير (وصح  
 اقرارها بمعاذ الولد) وبه ان شهدت قابله أو صدقها الزوج) ان كان لها زوج او كانت معتدة  
 ومطلقا ان لم تكن كذلك او كانت وادعت انه من غيره (ولا بد من تصديق المقر) في الجميع  
 الا في الولد اذا كان لا يصير من نفسه ولو كان المقر له عد الغيرة بشرط تصديق المولى (ومع  
 التصديق بعمومت المقر التصديق الزوج بعمومتها وان اقر بنسب على غيره كالخوالم والمجدوبان  
 الابن لا يصح) في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا  
 تصادقا عليه (فان لم يكن له وارث غيره) قريب او بعيد) ورثه والا والفرق بين الموضعين من  
 وجهين الاول ان النسب ثبت في الاقرار بنحو الولد على العموم فيتعدي الاقرار الى غير المقر حتى  
 اذا اقر ببن ورثه وشارك ورثته وان جده وبورث من اب المقر وهو جلد المقر له وان كان المجدوب  
 بنوته لانه ويفسد النكاح لو اقرت مجهولة النسب انها بنت اب زوجها اذا صدقها الاب وفي الاقرار  
 بنحو الاخ على الخصوص فلا مشاركة للاخ للمقر ومع ورثته اذ جدهوا لورث من اب المقر وامه الثاني  
 هدم صحة رجوع المقر بنحو الولد وصحته بنحو الاخ حتى لو اقر باخ وصدقه ثم رجع عما اقر به ثم  
 اوصى بماله كله لسان كان كله للموصى له (ومن مات ابوه فاقر باخ شركة في الارث ولم يثبت نسبه)  
 فيصدق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا ولو اقر باخت فاحد ثلث ما في يده ولو اقر ابن بنت باخ  
 وكذبها ابنه وبنت يقسم نصيب المقر بن احسانا ولو اقر بامراة انها زوجة ابوه اخذت ثمن ما في يده  
 (واقرار احد الورثة باستيفاء الميراث منه صحيح في حصته فقط) ويحلف المنكر على نفي العلم بخلاف  
 اقراره باستيفاء البعض قدر ميراثه فانما لا يحلف للشكر واته اعلم

### ﴿كتاب الصلح﴾

(هو عقد يرفع النزاع) وسيب سب المعاملات تعلق المقصور بتعاطيه ورضيحه الاجاب والقبول  
 الموضوعان له وشروطه كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه والمصالح عنه حقا يجوز  
 الاعتراض عنه ولو غرمال كالتعاض معلوما كان أو مجهولا لا مالا يجوز الاعتراض عنه كحق الشفعة  
 وحده القسطن والكفالة بالنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المديعي عليه ان كان للمديعي به  
 مما لا يعين بالتعيين وان كان مما يتعين فلا بد من قبول المديعي عليه بشرط شرائط ذلك العقد  
 المحقق به من بيع وامر وتوحيكه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمديعي سواء كان للمديعي  
 عليه موقرا أو منكر او في المصالح عنه وقوع الملك فيه للمديعي عليه ان كان مما يحتمل التملك كالسالم

وان اقر قبل طلقها ثلاثا  
 فيه فلها الاقل من الارث  
 والدين وان اقر بسلام  
 مجهول وليثله انه ابنه  
 وصدقه التسليم ثبت  
 نسبه ولور يضاو يشارك  
 الورثة ومع اقراره بالولد  
 والوالدين والزوجة والمولى  
 واقرارها بالوالدين  
 والزوج والمولى بالوالد  
 ان شهدت قابله أو صدقها  
 زوجها ولا بد من  
 تصديق هؤلاء ومع  
 التصديق بعمومت المقر  
 لا تصديق الزوج بعد  
 موتها وان اقر بنسب  
 بنحو الاخ والم لم يثبت فان  
 لم يكن له وارث غيره  
 قريب او بعيد ورثه  
 وان كان لا ومن مات ابوه  
 فاقر باخ شركة في الارث  
 ولم يثبت نسبه وان ترك  
 اثنين وله على ثمانية  
 فاقر احدهما بقض ابه

خمس من ثمانية للقر  
 ولا يخرجون

### ﴿كتاب الصلح﴾

هو عقد يرفع النزاع

### ﴿كتاب الصلح﴾

وكان المدعي علمه مقرا به وان كان عماله يحتل الخليل كالتقصاص ووقع الرام كما اذا كان منكرا مطلقا والجهة ايمان كانت تضمن الى المتابعة كوقوعها فيما يحتاج الى التسليم منعت حصته والا فلا فبطل ان كان المصالح عليه او عنه مجهولا يحتاج الى التسليم كصلته بعد دعواه مجهولا على ان يدقم له مال او لم يصح (وهو جائز باقراره وسكوت وانكار) فلو انكر ثم صالح ثم اقر لا يلزم منه اقرار به وكذا لو اقام بينة بعد صلحه لا تقبل ولو اقام بينة على اقرار المدعي انه لاحق له قبله قبل الصلح او قبل القبض والصلح بعد الخلف لا يصح كالصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وصلح الابن مع مال الصبي جائز كيفما كان ان لم يكن له بينة والا (قوله ان وقع عن مال بعمال باقراره اعتبر بيعا) ان كان على خلاف الجنس الا في مستلثي الاول اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقرا بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا تصادقا على ان لادن بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا ان لادن فلو تصادقا على ان لادن لا يبطل الشراء وان وقع على حقه فان كان باطل من المدعي فهو حط و ابراه وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكر فهو ربا وانما اعتبر بيعا ثبت احكامه (فيستببه الشفعة والاربع والبيع وحيارار وبقو يقصد جهة الاجل والبدل) ان كان عما يحتاج الى التسليم (وان استوفى بعض المصالح عنه او كله رجع المدعي عليه بمصدة ذلك من العوض او كله ولو استوفى المصالح عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع عن مال بمصدة اعتبار جارة ثبت احكامها (فيستمر التوقيت) فيما يحتاج اليه كضمة العبد وسكنى الدار بخلاف صبيغ الثوب وركوب الدابة وجل الطعام والشرطيان تلك المصقة (وتبطل بعت احدهما) ان عقدها لنفسه وكذا فواحل قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع بالمدعي بقدره ولو كان الصلح على خدمة صنفقتل ان كان القاتل المولى بطل والا فمن قيمته واشترى بها عبدا لمجده ان شاء كالعوض بخدمته بخلاف المروون حيث يضمن المولى بالانكاف والعتق وانما يعتبر جارة اذا وقع على خلاف المدعي به فان ادعى دارا فصاحبه على سكاها شهرا فهو استيفاء لبعض حقه لا حارة فتصح اجارته للمدعي عليه (والصلح عن مسكوت وانكار فداء حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي) فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا اقر قاض القبض (فلا شفعة ان صالحا مع دار بها وجب لوصاها على دار بها) ولا يملك للمدعي ما اخذه ان كان كاذبا ولا يبرأ المدعي عليه كذلك ما عليه وان برئ قضاء الا اذا ابراه المدعي عما بقي (ولو استوفى المتنازع فيه رجع المدعي بالخصوص) مع المحقق (وردا للبدل ولو بعضه فيقدره ولو استوفى المصالح عليه او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعين وهو من جنس المدعي به فلو انكر رجع بمثل ما استوفى ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى القاضى حقه على مائة ومضها فانه يرجع عليه بمائة عند استيفائها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كالمو وحدها متوقفة او نهرة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالغنائم هذا اذا استفتت بعد الاقرار فان الصلح بطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس (وهلاك بدل الصلح قبيل التسليم كاستيفائه في فصل الاقرار وفصل الانكار والسكوت) وان ادعى حقا في دار مجهولا فقص على ثمن ثم استوفى بعض الدار لم يزد شيئا من العوض وان ادعى دارا فصاحبه على قاعة منها لم يصح حتى يزد درهما في بدل الصلح او يلقى بذكر

وهو جائز باقراره وسكوت وانكار وان وقع عن مال بعمال باقراره اعتبر بيعا فثبت فيه الشفعة والرد بالسبب وبنيار الرؤية والشرع وتقصده جهة البدل لاحالة المصالح عنه وان استوفى بعض المصالح عنه او كله رجع للمدعي عليه بمصدة ذلك عن العوض او بكامله ولو استوفى المصالح طه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع من مال بمصدة اعتبار جارة فيشترط التوقيت ويبطل بعت احدهما والصلح عن سكوت وانكار فداء للمعين في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي فلا شفعة ان صالح عن دار بها وجب لوصاها على دار بها ولو استوفى المتنازع فيه رجع المدعي بالخصوص ورد البدل ولو بعضه فيقدره ولو استوفى للمصالح عليه او بعضه رجع الى الدعوى في كله او ببعضه وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستيفائه في الفصلين

وحكي القولين في الفتنة قال الجوهري في حاشية الاشياء ما مشى عليه في الاشياء وما يشهد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في الجبر قولهما وهو الصحيح كما في حاشية الفتنة

الراء عن دعوى الباقي والله أعلم

**فصل في الصلح جائز من دعوى المال مطلقا (والمنفعة) كصلح المستاجر مع المؤجر عند انكساره**  
 الاجارة أو مقدار الزدة للدعي بها أولا جرة وكذا الورثة اذا صاحوا الموصى له بالخدمة على مال مطلقا  
 أو الناقص ان اختلف جنسهما فانه يجوز لان اتحدوا ناصحا لمحمود على ثوب فوجده به عيبا كان له رده  
 والرجوع بالموصى به وليس له بيع المصالح عليه قبل قبضه وله الاستبدال به قبل قبضه ان كان مما  
 لا يتبع بالتعين ولو اشترى الوارث منه الخدم لم يجر ولو قال اعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك  
 أو عوضا عنها أو بدلا أو على أن تتركها جاز صلحا كقوله اهب لك هذه الدراهم على أن تترك  
 خدمتك بشرط قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل  
 له خدمة هذا الخادم خاصة دون غيره لم يجر ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمه البيع  
 بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق كدفعه بخيانة بخلاف المرتن اذا أجاز بيع الراهن كان  
 الثمن رها ولو قتل العبد وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشترى بها عابدا للخدمة وصلحهم معه على شيء  
 قبل الشراء جائز كصلحهم بعلمها قطعت إحدى يديه أو أخذوا رشا ولو سكن الموصى به غلة العبد  
 فصالح على دراهم جاز وان كانت غلته أكثر وصلح أحدهم على أن الغلة له غير جائز وان كانت  
 الوصلة له غلة مدتمعية ولهنا الاجارة بخلاف الموصى له بالسكنى أو الخدمة وصلحهم مع الموصى له  
 بغلة غلة بعد ما خرجت جائز بشرط القبض ان كان أحدهم على الر با موجوده ويجرم الفضل ان  
 وجد العتات وصلحهم هنا معه على غلة غلة أخرى أو غلة عبده مدته معلومة غير جائز وصلحهم مع  
 الموصى له بما في بطن أمته الحاصل على دراهم معاومة جائز بخلاف بيعه وصلح أحدهم على  
 أن يكون له خاصة وإذا وليت ستانها بطل الصلح بخلاف ما ضرب انسان بطنها قالت جنتنا متنا  
 والأرض لهم ومعنى أكثر مدة الحمل قبل وضعها مبطل للصلح كصلح الاجني على أن يكون له والصلح  
 في كل جنسية فيها قصاص على ما قل من المال أو سكنه جاز ولو صالحه من الجراح أو الجراحة أو  
 الضربة أو القطع أو الشدة أو البدة على شيء ثم برئ فهو جائز وان مات بطل وعليه البدة في ماله وان  
 كان الجرح خطأ فلي ما قلته الا اذا صاحبه منه وباعه منه فهو ماض حاش وأما وصلح المريض  
 المبروح عن العمد فاصح مطلقا وعن الخطا من الثلث ان كان فيه خط وصلحه عن أصبع قطعه  
 عمدا أو خطأ على شيء لا يوجب براءته عن أصبع أخرى شلت كصلحه عن موضحة قصارت منقطة فانه  
 يجب اوتنها وهو عشر ونصف من البضة وصلح أحد الورثة من حصته مع القاتل عمدا على شيء  
 صحيح ولا شيء للبقية منه وكل ما يصلح أن يكون صداقا في النكاح يصلح أن يكون عوضا عن الصلح  
 عن القصاص وله التصرف في بدله قبل قبضه وتجب قيمته لو هلك كالأحقق ولا يسل الصلح  
 ويرد بالعامة الفاضل ويرجع بقيته لا باليسر كالصداق ولو ظهر البطل حاد يجب على القاتل  
 البقة في ماله كوجوب مهر المثل في الصداق ولو اختلفا في البذل فالقول للقاتل مع عينه  
 بخلاف الصداق يرجع فيه إلى مهر المثل ونظر الاول المخل وصلح أحد الورثة مع القاتل خطأ  
 يوجب شركة البقية معه أن شاء إلا أن يشاء للصالح أن يعطيه ما خصه من الأرض كالدين  
 الشترك ولو صالحه من الخطأ على عوض بغير عينه لم يجر وكذا المكيل والوزون وهلاك بدل  
 الصلح هنا قبل قبضه أو احتقاؤه موجب بطله رده باليسر ولو يسرا وليس له التصرف  
 فيه قبل قبضه كالبيع وصلحه عن دم العمد على منقبة كالسكنى والخدمة للمعتق جاز

**فصل في الصلح جائز**

عن دعوى المال والمنفعة

**فصل في (قوله عن**

دعوى المال والمنفعة)

قال الرمي وفي السراج

الوهاب قال في المستصفي

صورة دعوى المنافع أن

يدعى على الورثة أن البيت

أوصى بخدمة هذا العبد

وانكسر الورثة لأن

الرواية محفوظة على أنه

لو ادعى استئجاره من

والمالك ينكر ثم صالحه لم

يجزأه وفي الاشياء

الخارج الصلح جائز عن

دعوى المنافع الادعوى

اجارة كافي المستصفي اه

كالمصدق بخلاف على من آمنه أو غلة غلة ولم يمتد لمعونة بخلاف الخلع عليه فانه صحيح وتجب  
 الدية إذا فسدت التهمة لا القود بخلاف على خيرا وخيرا لا يجب بشئ والصلح عن القود على عفو عن  
 القود صحيح ولا يصلح العفو عنه أن يكون صدقا أو الكفاية للتقسية غير منصفة ولا لأن يصلح  
 عن دم محتاج لأنه الصغير أو المعتوه على الدية ولا يجوز طعنها أو يسر اختلاف البيع  
 بالنفس السر وكذلك المومي فمبادون النفس له الصلح كالاتفاق وليس له الأمان في النفس  
 والأمان كالأبلا المومي وصلح المولى من عبده القاتل عدا مع أحد أو دفعه على دفع نفس العبد  
 بوجوب شركة البقية أو القضاء وصلحه عن أمته القاتلة خطامع أحد منهم على دفع ولها الحادث  
 اغتيا ومن المولى القداء فترجع البقية عليه بمصمتهم من الذي وصلحه مع القاطعة بده عدا على أن  
 يتزوجها صحيح إن لم يعتقها فان مات بطل وعلمه بالديق ماله أو لها مهر المثل وإن خطا على ما قبلها  
 ولا ترتب منه وصلحه ما مع زوجها المجر لها عدا على أن يخلعها صحيح إلا إذا مات فعليه الدية ولا شيء  
 له من مهر المثل وعلى أن يطلقها كذلك والطلاق رجعي وصلح المكاتب القاتل عدا على شئ صحيح  
 أن لم يرد في الرق وإن رد بطل المال عنه إلا إذا اعتق ولو كان به كقبل أخذ لصال ولو كان القاتل ولبيان  
 فصالح المكاتب أحد هاتين مجزتاخر نصيب المصالح إلى عتقه وغير مطالبه المولى بالدفع بمصمته  
 أو بالقداء وصلح للماذون القاتل عدا عن نفسه غير صحيح وعن عبده صحيح وسط القود في الكل  
 وتأخر في الأولى إلى ما بعد العتق (والصلح عن المجد ولا يصح) ولو عن حد القذف ولو عن الأبراء عنه  
 بخلاف صلحه بسد دعوى الرق فله على أن أبرأ عنها فانه صحيح وعلى أن يبرأ بها أو قرآن  
 كانت العين قائمة تسمى بالتصين فالصلح حائرا وإن كانت مستهلكة أو دراهم لا تسمى فباطل إن  
 كان المروق دراهم وإن اختلف الجنس صحيح ولو في حالة الاستهلاك وصلحه بعد عواها أن هذا  
 ولله تفر كما بطل كصلح رجل مع من تعدى على طريق العامة كمنافاة إذا كان لهامام  
 بخلاف الطريق الخاص ولا يقط به حق الباقي الأبراضاهم (وجاز الصلح عن دعوى النكاح) سواء  
 كان هو المدي أو هي ولو صلحها على أن تقر به حاز ويجب المال ويكون ابتداء نكاح فحتاج إلى  
 الشهود (و) صح عن دعوى (الرق وكان) في حق المدي (عتقا على مال) وفي حق الآخر دفا  
 للضومة صحيح على جوازه في النعمة إلى أجل كالكتابة ولا ولا للمدي إلا أن يقيم بينة بعده فتقبل في  
 ثبوت الولاء في كونه رقيقا وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدي به كاقدمناه  
 ونصح الكفاية ببدل الصلح هنا فلها قبل ببدل الكتابة ولو أقامت بينة بعد صلحها معه على أنه أعتقها  
 قبل الصلح أو أنها ردة الأصل رجعت عليه بما أخذ ولو أقامت أن فلا بأعتقها قبله لا تقبل ولا يصح  
 الصلح من دعوى العتق من الصديق المولى ويصح لو دفع العبد للمولى على أمضاء العتق كما تقدم  
 وتقبل بينة العبد بعد على العتق والأمة كالعبد وإذا ادعى المكاتبان مولاه أعتقه قبل الأداء  
 فصالحه على حد النصف من بدل الكتابة ثم أقام بينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل والصلح  
 عن التصويب لها على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة مجزاة تقبل بينة الغاصب بعده على  
 أن قيمته أقل مما صالح عليه ولا رجوع للغاصب لو صادف بده على أنها أقل (ولو أعتق موبر عبدا  
 مشتركا صلح الشريك على أكثر من نصف قيمته لا يجوز كالصلح في الأول بعد القضاء بالقيمة  
 وصلح ريب العين مع الغاصب بعد استهلاك آخر على أقل من القيمة صحيح والغاصب الرجوع على  
 المشتري صحيح القيمة ويتمنى بالفضل والمالك صلح المشتري على الأقل ولا يتصدق بشئ وصح

والجنا بخصلاف الحمد  
 ومن النكاح والرق وكان  
 خلعها وعتقا على مال أو أن  
 قتل العبد الماقتون رجلا  
 عدا لم يجز صلحه عن نفسه  
 وإن قتل عبده رجلا  
 عدا فصالحه عنه جاز  
 ولو صالح على المنصوب  
 المثل بما زاد على قيمته  
 أو على عرض مع ولو أعتق  
 موبر عبدا مشتركا  
 فصالحه الشريك على  
 أكثر من نصف قيمته لا

(قوله وليس له الأمان  
 في النفس) قال الرمي ذكر  
 الزباني في الجنايات أن له  
 الصلح في رواية الجماعة  
 الصغرى ومن وجه كل من  
 القولين فراجعه وتامل



تاجيل بدل المصوب المصالح عليه بعد اياه اذا كان عمالا يتعين الا اذا كان مكبلا وموزونا  
موزونا فهو حلاله وان لم يكن موزونا وجازقه قبل التعيين وان كان يصنع لم يطل  
بالافتراق قبل القبض وان كان المصالح منه المصوب قائما حاز تاجيل بدله مطلقا وكان يباع  
ولو ادعى المأص عليه علم اياه وانتهى بيته والمولى اياه ثم صالحه على طعام مؤجل جازعلا بقول  
الناصب لكون العوض مستحقا عليه ولادعواه الخمسة كسرا ثم عساه اقر بمرتبته تقار الى زعم  
البائس وقبول قوله في مقداره ولو كان المصوب مكبلا قائما فالصالح على موزون مؤجل صحيح  
وعلى مكمل نسيئة لا وان كان مستهلكا يجوز نسيئة مطلقا الا على طعام مثله فيجوز ولو مؤجلا  
مطلقا الا على أكثر منه فلا ولو جالا ولو غصب مكبلا وموزونا ولو جمالا يتعين فصالحه منه على نصفه  
أو نصف منه والمصوب قائم حازان كان المصوب قائما كهلا ولا يجب على الناصب رد الباقي  
على المصوب منه وان كان حاضرا وهو مقر به فصالحه على نصفه بشرط الرافض الباقي لا يجوز  
ويلزم دفع الكل لان المصوب القائم بصلا لا يرأسه يكون أمنا فلا يكون ملكا للناصب وان  
كان عرضا كعبد وثوب فصالحه على نصفه وهو ثابت لا يجوز قمارا كان الناصب أو منكر أو أحد  
الشريكين في العرض اذا صالح الناصب له من نصيبه على دراهم أو دنانير بعد استيلاء شريكه فسه  
الا غير كالدين المشترك وعلى عرض خير القابض ان شاء أعطاه نصفه أو ربع قيمة العرض بخلاف  
ما لو اشترى بنصيبه فما به يشر بين دفع نصيبه أو دفع نصف القيمة لكونه مينا على الاستقصاء  
والصلح على الماسكة وان كان قائما حاضرا أو غائبا لا يشاركه الا غير كالأول باع أحدهما  
حصته ولا يكون الناصب مقرا بهذا الصلح للصالح معه فلا يكون مقرا للشريك بالطريق الأولى  
وان كان المصوب مكبلا وموزونا فصالحه أحدهما على غير جنسه وهو ثابت يشاركه الا غير  
كالمستهلك وان كان حاضرا مقرا به لا ومنكر الا ولو ادعى ان هذه الدلوريات أياها فصالح رب الدار  
أحدهما لم يشاركه الا غير سواء كان المصالح منكر أو مقرا (ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح  
لم يلزم الوكيل ما صالح عليه) والمسال لانم للوكل اذا كان من دم عدا وعلى بعض ما يدعيه من الدين  
ولو بعد الاقرار الا ان يصفه الوكيل أركان من مال عمال على اقرار وعلى انكار لا يلزم مطلقا  
والاير بالصلح أمر بالضممان فله الرجوع عليه ان أدى غير أمره كالتخلف بخلاف الامر بالنكاح  
لصاحب من الاجنبي بلا امر بخلافه وهو على وجهه ان صالح عمال وضمته ثم وهو متبرع لاشئ له من  
المصالح عنه بل هو الذي في يده مقرا كان أو منكر الا اذا كان من عين والمدي عليه مقرفه  
للمصالح وكذا ان صالحه على مال نفسه كالفى هذا وعبدى مع ولزمه التسليم وكذا الوكيل صالح فلا  
على الف وسلمها وان لم سلمها فهو موقوف ان أجازه المدي عليه حاز ولزمه الف والاطل الا اذا قال  
صالحنى ففرق بينه وبين صالح فلانا والخاص أن يقول صالح فلانا على هذه الف أو على هذا  
العبد من غير نسبة فهو كالأضافة الى نفسه وفي صالحتك على الف اختلف الشائع منهم من جعله  
موقوفاً عنهم من جعله نافذاً والأول أولى ولو استحق العوض في الوجه كلها أو وجهه جزواً واستوفى  
لم يرجع على المصالح ويرجع بالدهوى الا اذا ضمن المصالح اه والله اعلم

### باب الصلح في الدين

ومن وكل رجلا بالصلح  
عنه فصالح لم يلزم الوكيل  
ما صالح عليه ما لم يضمنه  
بل يلزم الموكل وان صالح  
عنه بلا امر صح ان ضمن  
للمال أو أضاف الى ماله  
أو قال على الفوسم والا  
توقف فان أجاز له المدي  
عليه حاز والاطل  
باب الصلح في الدين  
الصلح مما استحق بغير  
المداينة

### باب الصلح في الدين

وكل شئ وقع عليه (الصلح) وهو من جنس ما يستحقه المدي على اللدي عليه (بعد المداينة) (أعنه)

وأخذ بعض حقه واسقاط الباقي لا معاونه فلوصالح من ألف على نصفه وأعلى ألف مؤجل جائز على ذائبر مؤجلة وأمن الغريم مؤجل أو سود على نصف حال أو بعض لا ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصف على أنك ٢٨٢ يرى من الفضل فضل يرى

واللا ومن قال لا أترك  
بمالك حتى تؤخره  
أو قسط فضل مع عليه

(فصل في الدين المشترك)

دين بينهما صالح أحدهما

عن نصيبه على قرب

لشر يصحكه ان يتبع

المدين بنصفه أو يأخذ

نصف التوب من شركه

الان يضمه ربع الدين

ولو قبض نصيبه شركه

فيه ورجبا بالباقي على

الغريم ولو اشترى بنصيبه

شيئا ضمته ربع الدين

و بطل صلح احدهما سلم

من نصيبه على مادفع وان

أخرجت الورثة أحدهم

عن عرض أو عن مقام

بمال أو عن ذهب بفضة

أو بالعكس صح قتل أو كثر

وعن تقديرو غيرهما أحد

النقدين لا مال يكن

للعلوي أكثر من حظه منه

ولو في الشر كذا دين على

البيع بالدين لم يحمل على المعاوضة وانما هو (أخذ بعض حقه واسقاط الباقي فلوصالح من ألف على نصفه وأعلى ألف مؤجل جائز على ذائبر مؤجلة وأمن الغريم مؤجل أو سود على نصف حال أو بعض لا ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصف على أنك ٢٨٢ يرى من الفضل فضل يرى واللا ومن قال لا أترك بمالك حتى تؤخره أو قسط فضل مع عليه وعن النصيبه على قرب لشر يصحكه ان يتبع المدين بنصفه أو يأخذ نصف التوب من شركه الان يضمه ربع الدين ولو قبض نصيبه شركه فيه ورجبا بالباقي على الغريم ولو اشترى بنصيبه شيئا ضمته ربع الدين و بطل صلح احدهما سلم من نصيبه على مادفع وان أخرجت الورثة أحدهم عن عرض أو عن مقام بمال أو عن ذهب بفضة أو بالعكس صح قتل أو كثر وعن تقديرو غيرهما أحد النقدين لا مال يكن للعلوي أكثر من حظه منه ولو في الشر كذا دين على الناس ما طرحوه ليكون الدين لهم بطل وان شرطوا أن يبرأ الغرماء منه صح ولو على الميت دين بطل الصلح والقضه

(فصل في الدين المشترك) الدين المشترك بسبب مقصد كتم مبيع يبيع صفته واحدة عينا واحدة أو أمانا بلا تفصيل عن أوقية عن مشتركة متهلكة أو بديل قرض أو دين موروث صالحه أحدهما عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خير الشريك ان شاء اتبع المدين حصته أو شريكه فان اختار اتباع شريكه خير المصالح ان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو سكوت أو انكار أو بحيلة أو اختصاصه به دون رجوع الشر بل عليه أن يبرأ الغريم قدر دينه وهو يبرأه عن دينه أو يبيعه الطالب شيئا يسيرا بقدر نصيبه ثم يبرأه عن الدين ويأخذ من المبيع وان صالحه على جنه خير الشريك ان شاء اتبع المدين أو شاركه ثم يرجع الباقي على الغريم كالقبض فلوا اختار مائة الغريم ثم توفى نصيبه بان مات الغريم مقلنا رجوع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره ولو اشترى بنصيبه شيئا ضمنه ربع الدين ان شاء كالاتجار بنصيبه وحسبوا دين الطالب على أحدهما حتى التقيا قصاصا كالقبض كزوج المدونة بذرهم مطلقا موكب أحدهما منه ومهلكة عنده أو شرطها صدا ذلك بخلاف الدين المتقدم على أحدهما قبل وجوب المشترك اذا صار قصاصا لا يكون قبضا

(فصل في الدين المشترك) (قوله وان صالحه على جنه خير الشريك الخ) ولا خيار للصالح لانه كقبض بعض الدين كافي (قوله ولو من غيره) قال الرمي أي غير ما قبض اه قلت وعبارة الرمي رجوع عليه كافي المحالة لكن ليس له أن يرجع في عين تلك الأدهم للمقبوضة لان حقه فيها انفسا بالتسليم فلا يرد حقه فيها بالتوفى يعود الى حقه في مثلها ههنا ضابط بالاصل





ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن أن وقع الصلح عن أحد  
التقدين بالأخر غير اعتبار التقاض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة أن كان جاحدا يمكن  
بذلك القبض لأنه قبض ضمان فينبغي عن قبض الصلح وإن كان مقررا غير مانع يشترط قصد  
القبض ولو صالحه من التقدين وغيرهما بأحد التقدين لا يصح الصلح بالصلح ما لم يعلم أن ما أعطوه أكثر من  
نصيبه من ذلك الجنس إن كانوا متصادقين وإن انكر وأوراثته حازوا مطلقا بشرط التقاض فيما  
يقابل التقدمه وإن لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس بالصحيح أن النسك أن كان في وجود ذلك في  
التركة جازا الصلح وإن علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدرى أن يبدل الصلح من حصتها أقل أو  
أكثر أو مثله فسد كذا في فتاوى قاضيان ولو كان يبدل الصلح عرضا جاز مطلقا ولو كان تقدين جاز  
مطلقا بشرط التقاض في المجلس ولو كان في التركة دين على الناس فأخرجوه ليكون الدين لهم بطل  
وإن شرطوا أن يبرأ الغرماء منه صح ولو كان على الميت دين يبرط بطل الصلح والقسم إلا أن يضمن  
الوارث الدين بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن اجنبي بشرط برائة الميت أو يؤدوا  
دينه من مال آخر وإن لم يكن مستغرا مع الصلح والقسم ويرفعون منها قدر الدين حتى لا يحتاجون  
إلى نقض القسم والأولى أن لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين فإذا أخرجوا واحدا لخصته قسم بين  
القسم على السواء إن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وإن كان مما ورثه فعلى قدر ميراثهم وقبضه  
المخصاف بأن يكون عن إنكار ما إذا كان عن إقرار فهو يدينهم على السواء مطلقا و صلح أحدهم عن  
بعض الأعيان صحيح و صلح أحدهم عن دعوى اجنبي حقا في التركة مع غيبة البقية حائز ويكون  
مستغرا في حصته شركائه كالأجنبي وإن كان صالح على أن يكون حق المدعي له دون غيره فهو حائز  
فإن أئتمه سلمه ولا بطل الصلح في حصته الشركاء و يرجع على المدعي بمصدة ذلك من البطل والموصى  
له بمقتضى الوارث فيما قد علمه وإذا صالحوا أحدهم ثم ظهر للدين أو علم بعلوها هل يكون  
داخل في الصلح فيه قولان مذكوران في فتاوى قاضيان قسم أنه لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين  
والعين بين جميع الورثة وقد ذكر في أول الفتاوى أنه يقدم ما هو الأشهر فكان هو المعتمد على قول  
من يقول بالدخول وإن كان الظاهر دينا فله الصلح كأنه وجد في الاستدعاء وإن كان عبلا ولو ادعت  
الزوج حقه منها صح الصلح على أقل من نصيبها أو مهرها ولا يطالب لهم أن علوا ذلك فإن أقامت بينة  
بطل الصلح (فروع) ادعى أرضا لها وقف ولا بينة له فصالحه المتكرر لقطع الموصومة حاز  
وطالب له إذا كان صادقا وفي الاحتاس لا يصح لأن نفسه معنى البيع ويبع الوقف لا يصح وكل  
صلح بعد صلح فالتالي باطل وكذا الصلح بعد الشراء والشراء بعد الشراء حائز ولو أقام بينة بعد الصلح  
عن إنكار أن المدعي قال قبله ليس لي قبل فلان حق ما لصلح ماض ولو قال بعده ما كان لي قبله حتى  
بطل ادعى مالا أو غيره فجاء رجل واشترى ذلك من المدعي يجوز الشراء في حق المدعي ويقوم مقامه  
في الدعوى وإن استحق شيئا من ذلك كان له والأدلة أن بعد المطلوب ولم يكن له بينة فله أن يرجع على  
المدعي والصلح من الدعوى الفاسدة صح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تعيها والصلح عن  
دعوى حق الشرب أو حق الشفعة أو حق وضع الجذور ونحوه يجوز على الأصح لأن الأصل متى  
توجهت اليقين نحو الشخص في أي حق كان فافتدى اليقين بدراهم يجوز وكذا الوادي قبله تعزيرا  
بأن قال كتمتني أو أضلاني أو ما في بسوء وضوء حتى توجهت اليقين ونحوه فافتداهما بدراهم يجوز على  
الأصح وكذا الوصالح ممن عينه على عشرة أو من دعواه الكل في العتبي ولو قال المدعي عليه إن خلقت

انها لك دفعتها الخلف المدي ودفع المدي عليه الدراهم ان كان دفع اليه بكم الشرط فهو باطل  
 ولقد افق ان يسترد ولو استقرض من رجل دراهم بخارية بضاري او اشترى سلعة بدينار بخارية  
 بضاري فالتقيا ببلدة لا يوجد فيها البخارية فالواي وجعل قدر المسافة ذاهبا ويايما ويستوثق منه  
 بكفيل والصلح مع المودع على اقسام احدها ان ينكر الاستبداع ثم تصالحا على معلوم جازا الصلح  
 ثانيها ان يقر به فطالبها وادعى انه استهلكها فسكت المدي عليه ثم تصالحا جازا ايضا ثالثها  
 ان يدعي عليه الاستهلاك والاخر يدعي الرد او الهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى كصله بصد  
 حلقه ورايتها اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال ساكت لا يصدقه ولا يكذب فيه  
 فولان لا يجوز في قول ابي يوسف ويجوز في قول محمد كذا في فتاوى فاضلان وفي الخلاصة من آخر  
 الدعوى لو استعار من احد اداة فهلكت وانكروا الدابة الا طارة فصالحه المستعير على مال جاز  
 فلو اقام المستعير بينة بعد ذلك على العارية وقال انها هلكت قبلت بيته وبطل الصلح وفيها من آخر  
 الصلح اذا اقر الوصي ان عنده الف درهم للبت والبت اثنان فصالح احدهما من حقه على اربعة اثمان  
 لم يجز وان كان استهلكها ثم صالح جاز وفي مجموع النوازل امرأة وقعت بينها وبين زوجها مناجرة  
 فتوسط التوسطون بينهما الصالحة فقالت للمرأة لا اراهم حتى يطعنني خسين درهما يصل لهما ذلك  
 لان لها عليه حقان للمهر وعبره والله اعلم

### ﴿كتاب المضاربة﴾

### ﴿كتاب المضاربة﴾

هي شركة في الربح مع مال من جانب واحد وعمل من جانب  
 جانب وعمل من جانب  
 والمضارب أمين  
 والتصرف وكيل والربح  
 شريك وبالقضاء جبر  
 وبالتحلف فاضب  
 وبشرط كل الربح له  
 مستقرض وبشرطه  
 الرب المال المستضع ولغا  
 نصح بما تصعبه الشركة  
 ويكون الربح بينهما  
 شاعا وان لا احدهما  
 زيادة عشرة فله اجر مثله  
 ولا يجاوز من المشرط  
 وكل شرط يوجب جهالة  
 الربح يفسه والا لا  
 ويبطل الشرط كشرط  
 الوضعة على المضارب  
 ويدفع المال الى المضارب

(هي شركة في الربح مع مال من جانب واحد وعمل من جانب)  
 فلو شرط كل الربح لاحدهما لا يكون مضاربة  
 ويجوز التفاوت في الربح واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الربح حتى  
 لو شرط لاحدهما الثلثان والآخر الثلث فيما فضل فهو بينهما نصفين لاستوائهما في رأس المال  
 وركبها اللفظ الدال عليها كقوله دفعت اليك هذا المال مضاربة او مقايضة او معاينة او عند هذا  
 المال واهمل به على ان لك من الربح نصفه او ثلثه او قال اتبع بما عاينا كان من فضل فلك كذا  
 او عند ذلك بالنصف بخلاف هذه الالف واشترها هر ويا بالنصف ولم يرد عليه فليس بمضاربة  
 بل اجارة فاسد له اجر مثله ان اشترى وليس له البيع الا بالمر وشرطها ان يكون رأس المال من  
 الاثمان وهو معلوم ويصعق في الاعلام بالاشارة فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة الربح  
 فالقول للمضارب مع غيبته والينقلب المال او المضاربة بقيد ان كان على المضارب فلا يصح  
 وما اشتراه والدين في غيبته وان كان على غيره فان قال اقض مالي على فلان ثم اعمل به مضاربة  
 فهو جاز وان كان منكرها لا يشرط لنفسه منفعة قبل العقد كافي الميسر ولو قال اقض ديني على  
 فلان ثم اعمل بمضاربة فعل قبل ان يقبض كله ضمن ولو قال فاعمل بلا ضمن وكذا بالاولان ثم  
 قتر تبس فلا يكون ما ذوا بالمال الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو بانه يكتفي قبض ولو قال  
 اقض ديني لتعمل به مضاربة لا يكون ما ذوا بالمال قبض الكل ولو قال اشترى عسدا انبثت ثم به  
 واهمل بغيره مضاربة فاشتراه ثم باعه وعمل فيه جاز ولو قال رب المال للقاصب والمستودع والمضلع  
 اعمل بمالي بملك مضاربة بالنصف جاز الثالث ان يكون رأس المال مسلما الى المضارب بخلاف  
 الشركة الرابع ان يكون الربح بينهما عاينا كالنصف والثلث لاسهاما بقطع الشركة كاتة  
 درهم او مع النصف عشرة الخامس ان يكون نصيب كل منهما معلوما فكل شرط يؤدي الى جهالة

و يبيع بقصد ونسبة  
ويشتري ويوكل ويسافر  
ويبيع ويودع ولا يزوج  
عبد أو أمة ولا يضارب  
الأب ذن أو باهل برأيك  
ولم يتعد عما عينه من بلد  
وسنة ووقت ومعامل كما  
في الشركة ولم يشتر من  
يعتق على المالك عليه  
أن ظهر سره ويضمن أن  
فعل مان لم يظهر ربح مح  
فان ظهر عتق حظه ولم  
يضمن لرب المال وسفي  
المعتق في قيمة نصيب  
المال معه ألف بالنصف  
فأشترى به أمة فبعت ألف  
فوليت ولدا يساوي ألفا  
فأدها ففوت قيمته ألفا  
وخمسائة سعى رب المال  
في الفور بعه وأعتقه  
فان قبض ألف ضمن  
المدهى نصف قيمتها

(قوله بالنقد والندبة)  
سباق شر مائة ليس له  
أن يبيع إلى أجل لا يبيعه  
التجار (قوله واستثمار  
المتأجل لحفظ الأموال)  
صارة الذخيرة من الفصل  
التاسع وكذلك يستأجر  
للضارب البيوت لحفظ  
الأموال

الربح فهي طسندو ما لا فلامثل أن يشترط أن تكون الواقعة على الضارب أو عليها فهي صحيحة  
وهو باطل السادس أن يكون المشرط الضارب مشروطاً من الربح حتى لو شرط له شيان من الربح  
المال أو منه ومن الربح فسدت وحكمها أنه أمين بمدفع المال المودع وكل عند العقل وشريك  
عند الربح وأحبر عند الفساد فله أجر مشطه والربح كلرب المال لا في الوصي إذا أخذ مال الصغير  
مضارباً بشرط نفسه عشر دراهم فانه لا أجر له إذا عمل كذا في أحكام الصغار ولا ضمان عليه إذا  
فسدت بالهلاك بغير ضعه وغاصبه بالاختلاف ومستر من عند اشتراط كل الربح ومستضعف  
عند اشتراطه لرب المال فلا ربح له ولا أجر ولا ضمان عليه بالهلاك وانما تصح بما تصح به الشركة  
وهي الدراهم والبنائير لا القلوس النافقة وما الترفان كان في موضع بروج به كالأمان فهو بزه  
والأفلا كالمكيل والموزون ولو دفع البعوضا وقال بعه واجمل بقمه مضارباً به جاز وشروط العقل على  
رب المال لا يصح سواء كان المالك حاداً أو غير حاد كالصغير والمتوه وكذا أحد الشر يمكن إذا  
دفع المال مضارباً به بشرط أن يعمل شريكه مع المضارب ان كان المال من شركتهما والأفهي  
جائزة ان كانت شركة ضمان وان كانت معاوضة لا تعميم مطلقاً وإذا شرط أن يتصرف في المال مع  
المضارب فان كان العاقد ليس أهلاً للضارب بقى ذلك المال تفسد كالأذن إذا دفع ماله مضارباً  
وشروط عمله مع المضارب وان كان العاقد ممن يجوز أن يأخذ ماله مضارباً به لم يتعد كالأب والوصي إذا  
دفع مال الصغير مضارباً به وشروط عملهما معه يجوز من الربح وان شرط للأذن عمل مولاة ففوت ان لم  
يكن عليه دين والاحت كالكاتب إذا شرط عمل مولاة فانه يبيع مطلقاً (ويبيع المضارب في  
المضاربة المحصنة بالنقد والندبة ويشتري ويوكل ويسافر) بر او حراً ولو دفع اليه في بلدته على  
الظاهر وماذن لعبد المضاربة في التجارة ولا يزوج عبد ولا أمة كالشريك عتقنا ومعاوضة مختلف  
الأب والوصي على كذا تزويج الأمة (وله الأضياع والأبداع) واستثمار المال للأهمل واستثمار  
المتأجل لحفظ الأموال واستثمار السفن والدواب وله ان يرهن ويرهن لها وله ان يتأجر أرضاً يضاء  
ويشتري بعض المال طعاماً لزوجها أو لغيره فسفها تفتل أو شحراً أو لغيره أو لغيره أو لغيره  
ان ينقضي في تلقيها أو تأجيرها من المال لم يميز عليها وان قال له على برأيك ولا عليك الاستدانة فان  
رهن شيان من المضاربة ضمن ولو أذنه رب المال في ذلك كان الدين عليهما نصفين ولو أنزل المضارب  
التمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حاط بعض الثمن ان كان لعب  
طلع فيه المشتري وكان ماحط حصته أو أكثر يسمي جاز وان كان لا يتفان الناس في الزيادة يبيع  
ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال ما بقى على المشتري ويهرم على المضارب وماله  
جارية المضارب بقوله والريحي ولو أذن له رب المال في ذلك ولو تزوج المضارب جارية بتزويج صاحب  
المال اياه ان لم يكن في المال ربح حاز وان كان فسرهم لا يجوز ومنى جاز تزوجت الجارية من  
المضارب بقوله ليس له ان يشارك إلا ان يقول له اعمل لي بثلثي ماله مضارباً به وكذا ليس له ان يخط  
مال المضارب بتجالة ولا يملك غيره إلا ان يقول له اعمل لي بثلثي ماله مضارباً به وكذا ليس له ان يخط  
يعمله التجار ولا ان يبيع إلى أجل لا يبيعه التجار فليس لاحد المضاربين ان يبيع أو يشتري  
بغير إذن صاحبه ولو اشتري بعه فسد انما عليك بالنقص فليس بمعا لرب وما اشترا على المضارب بقوله  
أشترى بمالا يتفان الناس في مثله يكون مخالفاً سواء قبل له اعمل لي بثلثي ماله مضارباً به هذه الصفة  
فهو جاز في قول أبي حنيفة لا فالحما كالوكيل البائع المطلق وليس له ان يقرض ولا ان يبيع

مخفية كذا في الفتاوى الظهيرية وله ان محال وان كان الثاني أعسر من الأول سكتا في فتاوى  
 خاضعان فاقترض والاستدانة لا يلحقهما إلا بصرح بالذن ولا يكفي قوله أعسل برأبك وإذا صرح  
 بالاستدانة كانت شركة وجوه وإذا اشترى أكثر من المال كانت الزيادة ولا ضمن بهذا الخطأ  
 المحكي ولو كان المال حراما واشترى بضرا لا ضمان كان لنفسه وبالذات المضاربة لا ضمانا جنس هنا  
 ولو كان في يده عرض لها فاشترى شيئا لها البيع العرض وينتقد التمن لم يجز حالا كان التمن  
 أو مؤجلا له استعانة ولا بد ان يشتري متاعا في يده مثله من جنسه وصفته وقدره ولا يملك المضارب  
 في الفاسدة شيئا من ذلك إلا لا بداع كذا في القوائد الناجية ولم يتعد جماعته ان كان التمن  
 مقبدا من بلد وسطه ووقت ومعامل كافى الشركة فان تعدى صار ضمانا وإذا اشترى بعده كان له  
 ولو لم يشتري حتى هادى الوفاق يرى من الضمان وإذا مال المضاربة ولو هادى إليه في البعض كان  
 مضاربة فيه اعتبارا بالجزء بالكل ولو كان التقسيم غير مقيد كسوق من مصر لا يتقيد به إلا إذا  
 صرح بالثمن وكان مقيدا في الجملة كالسوق بخلافه إذا لم يكن مقيدا أصلا كنه عن بيع الخمال فلا  
 يمتنع وقوله خذ مضاربة تعمل في مصر أو لتعمل به أو تأجل به أو بالنصف بمصر أو في مصر أو على ان  
 تعمل بمصر تقيد فلا يضاوزه كقوله على ان تشتري به الطعام أو تشتري به الطعام أو لتشتري به  
 الطعام أو خذ بالنصف مضاربة في الطعام أو على ان تشتري من فلان وتبيع منه بخلاف أو جعل به  
 في مصر أو على ان تشتري به من أهل الكوفة أو من الصبار فتبيع منهم ليس بتقيد بالنسبة إلى  
 أهل الكوفة فله البيع من غير أهلها ومن غير الصبارة تقيد بالنسبة إلى المكان والعرف  
 فليس له ان يخرج من الكوفة ولا ان يعمل في غير مصرف وليس له ان يشتري من يعنى على رب  
 المال بقراءة أو عين فواشتراه كان لنفسه بخلاف الوكيل بالشرائه أن يشتره إلا إذا قامت قرينة  
 في خلافه كقولته اشترى عبد الله أو أسقطه أو جارية أو طوها ولا من يعنى عليه إذا كان في  
 المال بصرح ومن ان فعل والمرا من الربح هناك يكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال  
 سواء كان في جهته المضاربة أو لم يكن حتى لو كان للمال الفاء واشترى بها المضارب بعدد  
 قيمة كل واحد منهما ألف فاختصهما المضارب بالربح عتقه وأما بالنسبة إلى اسحقاق المضارب فان  
 يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صير وضع نصيب المضارب منهما وهو  
 خمسة أقومسرا كان أو معسرا كذا في الفتاوى الظهيرية وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه  
 لعدم ملكه فان أزدادت قيمته من رأس المال حتى نصيب المضارب ولم يضمن رب المال وسعى المقتق  
 في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعنى على شركه أو الأب أو الوصي من يعنى على  
 الصغير نفذ على العاقص المان دون اد اشترى من يعنى على المولى فانه يرضو يعنى عليه ان لم يكن  
 مستغرقا بالدين والإلا فلان كان مع المضارب ألف بالنصف واشترى بها جارية قيمتها ألف فوثقها  
 بجامع يديساوى ألفا فداه ثم بلغت قيمة الضلام ألفا وخمسة أقتضت دعوة المضارب فيه لظهور  
 الربح فيه وقوله لا لعلم ظهوره اذ قيمة كل لا تزيد على رأس المال وازمه عقرها لا اقرار بوطئها  
 ويكون في حال المضاربة كذا في المحيط بخلاف ما إذا عتق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا ينفذ عتاقه  
 السابق لانه انشاء فبشرط وجود الملك وقته كالأمر بعت عبد الغريم ملكه يعنى اشتراه به بفقوا فان غفلت ضمان  
 على المضارب في حصص المال من الولد سواء كان موسرا أو معسرا لان النفوذ بالملك ولا يصنع له فيه

(قوله ولو هادى إليه في  
 البعض) أى إلى الوفاق  
 في بعض المال سكتان  
 مضاربة فيه أى في ذلك  
 البعض قال في غاية  
 البيان فان اشترى ببعضه  
 في غير الكوفة ثم اشترى  
 بباقي منه في الكوفة  
 فهو مخالف فيما اشترى  
 بضرا الكوفة وما اشترى  
 بالكوفة فهو على المضاربة  
 لان دليل الخلاف وجد  
 في بعضه دون بعضه كذا  
 في شرح الكافي



### باب المضارب يضارب

وهن من الولد حصص المضارب عند أبي حنيفة فقط ولا مال ولد للمضارب ورب المال بالحصص وغير  
رب المال ان شاء الله في الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء الله فمئة ثم اذا قبض رب المال الالف  
له ان يضمن للمضارب نصف قيمة الام لظهور ان الجار يرجع ففقدت دعوة المضارب فيها ايضا  
وصارت ام ولده ولا فرق بين كونه موسرا او معسرا لانه ضمان غلظ هو ولا يختلف بهما ولا يتوقف  
على التعدي لانه ضمان تقليد بخلاف ضمان الولد له ضمان متى وهو بعد التعدي ولم يوجد  
ولم تر ذميمة الولد على الفوز اذ قيمة الام حتى صارت الف وخمسمائة صارت الجارية ام ولد  
للمضارب ويضمن رب المال الف ومائتين وخمسين ان كان موسرا وان كان معسرا فلا تسعائة عليها  
لان ام الولد لا تسرى والم يوصل الى رب المال راس ماله فالولد رقيق ثم ما خذنه مائتين وخمسين على انه  
نصيبه من الربح ولو زلت قيمته ما بان صارت قيمة كل واحد الف درهم على الولد وصارت ام ولد  
له ويؤخذ راس المال منه وهو الف ومائتين وخمسين من قيمة الجارية وهو الف درهم ويضمن له عقر مائة  
درهم واذا استوفى ذلك من المضارب فله مضارب ان يستوفى من ربح الولد مقدار الف ومائة فتعنى  
الولد منه بذلك المقدار وبقي من الولد مقدار تسع مائة يرجع بينهما لكل واحد او بمائة  
وخمسة وخمسة المضارب عتق وما اصاب رب المال سعى فيه الولد كذا في البدائع ولو ادعى  
رب المال انه ابنه للمضارب فهو ابنه والجارية ام ولد له ولا يضمن للمضارب شيئا من عقر وقيمة  
والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب المضارب يضارب

(قوله فان ضارب المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني) يعني ربحا ولا حتى لو ضاع في يد ربح  
قبل العمل لا ضمان على أحد فكذلك الغرض من الثاني الضمان على المصاحب فقط ولو استأجر  
الثاني المال او وهبه كان الضمان عليه دون الاول واذا عمل الثاني غير رب المال ان شاء ضمن الاول  
راس ماله وان شاء ضمن الثاني وان اختار رب المال ان يأخذ الربح على المصاحب ليس له ذلك كذا  
في المبسوط فان ضمن الاول صحت المضاربة بينهما وبين الثاني وكان الربح على المصاحب او ضمن الثاني  
رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني ما ربحه دون الاول وان  
كانت احدهما مسددا وكلاهما فلا ضمان على واحد منهما والعمل اجر التسل على المضارب  
الاول ويرجع به الاول على رب المال ولو ضمه على رب المال والرجوع على الاول ورب المال على  
الشرط بعد اخذ الثاني اجرته اذا كانت المضاربة الاولى حصصه والا فله المضارب الاول اجر مثله  
ولو دفع الثاني مضارب الثاني او دفع الثالث او دفعه فان قال الاول الثاني اعمل فله ربحا فرب  
المال ان يضمن اى الثلاثة شاور رجوع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على  
أحدا اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحیط (قوله فان  
دفع باذن بالتثاقيل وقيل ما رزق الله بيننا نقصان فله مال النصف والاول السدس والثاني الثلث)  
يعنى ضارب بلذنب المال وانما كان له النصف بشرطه ففي النصف وقيل بشرط المضارب  
لثاني الثلث فكان له السدس وطالب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كلاهما  
المستوركا اذا استأجر آخر ما قبلهما استقرح وتقريرا في الكفاية قال ما كان في ذلك من ربح  
فهو بيننا نقصان او قال خذ هذا المال مضاربنا بالنصف كذا في الهداية وبالنسبة (قوله ولو قيل

مجهول وهو موسر والسعاية

مؤجلة والصدع مسر

ويأخذ منه ايضا ما بقي

من نصيبه من الربح

ويضمن ايضا نصف

عقرها لانه لما استوفى

راس المال ظهر انه ربح

لان عقر مال المضاربة

يكون للمضارب ويؤدى

الغلام في نصيب رب

المال ويسقط عنه نصيب

للمضارب وانما يتبقى

هامشه مانصه قوله

ويضمن الخ تقدم انه يعمل

على الاستيلاء بالنكاح

فكيف يجب المهر كذا

في المحلى فخلص من

قارئ الهداية

باب المضارب يضارب

مارزقك الله تعالى بيننا نصفان فثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) أي لو قال رب  
 المال فلك والمستلة بمالها لان المشرط ما رزق الله المضارب وهو هنا الثمار فيقيم بينهما  
 ولثاني الثلث الباقي بالشرط وتظهر ما رجحت في هذا من شيء أو ما كان لك فيه من فضل الربح  
 أو ما كسبت فيه من كسب أو ما رزقت فيه من شيء أو ما صار لك فيه من ربح وكذا الشرط للمضارب  
 الثاني أكثر من الثالث أو أقل منه فما بقي بعد ما يأخذه منه فهو يربو بالمال الاول والفرق  
 بينهما ان في الاول شرط نصف الربح جميعه لانه اضاف الرزق الى المال وفي الثاني اضافته الى  
 المضارب (قوله ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فثاني النصف واستوى باجماعه) أي  
 ولا فرق بين هذه الصورة وما قبلها الا من حيث اشتراط المضارب لثاني وان في الاولى شرط له  
 الثلث فكان ما بقي بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما (قوله ولو  
 قيل مارزقك الله في نصفه أو ما كان من فضل فيبيننا نصفان فدفع بالنصف فلما لك النصف ولثاني  
 النصف ولثاني الاول ولو شرط لثاني ثلثيه) والمستلة بمالها (ضمن الاول لثاني سدس) ظاهر  
 حكوا وتعللا (قوله وان شرط للمالك ثلثه ولعبده ثلثه على ان يعمل عنه ولنفسه ثلثه مع) أي  
 لعبد المالك على ان يعمل المضارب واشتراط الثلث للعبد اشتراط مولاه وكان العبد ما زوجه  
 فتكون حصته من الربح للمولى ان لم يكن على العبدين والا فهو لغرمائه ان شرط عمله والا فهو للمولى  
 وقوله على ان يعمل معه ماعى وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لعبده وان لم يشترط عمله وقيد  
 برب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون مائرا له لرب  
 المال ان كان على العبدين والا يصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيد بكون العاقد  
 عربيا لان المأثور لو عقد مع امعي شرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والا يصح عمل  
 امة العبد المأثور للمالك بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط ان  
 يشترط عمله فيها وكان المشرط للمالك له لا مولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا فربما من  
 الاحاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطلق الشرط والولد والمرأة كلاهما هنا كذا في  
 النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد لها وكذا اشتراط  
 عمل المضارب مع مضاربه أو عمل رب المال مع الثاني كذا في المحيط بخلاف المكاتب اذا دفع ماله  
 مضاربه بشرط عمل مولاه لا يدفع مطلقا فان عجز قبل العمل ولادى عليه فسدت ولو دفع المكاتب  
 ماله مضاربه الى مولاه يصح كذا في المحيط واشتراط العبد اشتراط مولاه واشتراط بعض  
 الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال حائرا لا ولدا ويكون المشرط الشرط له قضاء  
 دينه كذا في النهاية ولا يصح على دفعه لغرمائه ولو شرط بعض الربح للمالك أو للمع أو في الربا لم  
 يصح ويكون لرب المال ولو شرط البعض من شاة المضارب فان شاة المضارب لنفسه أو لرب المال مع  
 الشرط وان شاء لا يجزيه مع كذا في المحيط واشتراط ان يكون للعبد ربح في مقابلة عمله انما قلنا  
 لا لتعويضه على رب المال مع المضارب ولم يذكره شيء من الربح فانه صحيح سواء كان على العبدين  
 أولا يكون المصدق مضاربا في حق المولى فان كان العبد موقفا فحسته من الربح لغرمائه وان لم يكن  
 فحسته مولاه وكذا في مكاتبته ومن لم يقل شهادته (قوله وتبطل بيمين أحدهما) لكونها وكالة  
 وهي تبطل بالموت (قوله ويطوق المالك حريدا) لانه بمنزلة الموت وانما يحصل المضارب بمنزلة  
 الركن فيجوز دفع اليه الثمن قبل الشرط لو ملك يده بعد الشراء فان الوكيل يرجع بعمل المولى

مارزقك الله بيننا نصفان  
 فثاني ثلثه والباقي بين  
 الاول والمالك نصفان  
 ولو قيل له ما رجحت بيننا  
 نصفان ودفع بالنصف  
 فثاني النصف واستوى  
 قيا بين ولو قيل له مارزق  
 الله في نصفه أو ما كان  
 من فضل فيبيننا نصفان  
 فدفع بالنصف فلما لك  
 النصف ولثاني النصف  
 ولثاني الاول ولو شرط  
 لثاني ثلثيه ضمن الاول  
 لثاني سدس وان شرط  
 للمالك ثلثه ولعبده ثلثه  
 على ان يعمل معه ولنفسه  
 ثلثه مع ويطلق  
 أحدهما ويطوق  
 للمالك حريدا

ثم لو هلك ما أخذ منه ثانيا لا يرجع به مرة أخرى بخلاف المضارب يرجع به على رأس المال مرة بعد  
 أخرى إلى أن يبطل الفتن إلى البائع لأن شرائها أو كبل يوجب الفتن عليه البائع وعلى الموكل فإذا  
 رجع على الموكل بعد الشراء صار مقتضيا ما استرجعه يناط به وصار مضربا عليه القبض فذلك  
 من جهته وأما المضارب إذا رجع على رب المال فما يقبضه يكون ما أتته فذلك كان على رب المال  
 فيرجع مرة بعد أخرى وفيما إذا اشترى على المضارب به عوضا ثم عزل لا ينزل وإن لم يوكبل  
 ينزل ويضاف الفرق بينهما وفيما إذا ادرب للمال بعد الحق مسلما فالمضارب على مضاربته  
 بخلاف الوكيل والفرق أن عمل التصرف نزع عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف  
 المضارب قصد بطوق المال لأن المال لم يزل يولد له حتى تقتصره موقوف وأشار إلى أن المضارب لو  
 ارتد لمضاربته على حالها اتفاقا حتى لو اشترى وأعوذ به وأخبر ثم قتل على ردة أو مات أو لحق  
 بداء الحرب فإن التصرف باثرا والرجوع بينهما على ما شرطنا والعهد في جميع تصرفه على رب المال في  
 قول أبي حنيفة (قوله وينزل بعزله إن علم) أي ينزل للمضارب بعزل رب المال إن علم به لأنه  
 وكيل وإن لم يعلم بالوفاة لم يستفاد من خبره حتى مطلقا أو واحدا جعل أن كان فضولا ولا ينظر  
 مجزئ (قوله وإن علم والمال عروض ما عاثر لا يتصرف في غنها ولا يملك المال لنفسه في هذه  
 الحالة) لأن المضارب حقا في الرجوع قديما لمضاربة لأن أحد الشرركين إذا فسخ الشركة وماله المستحق  
 قالوا يرجع نفسه بخلاف المضاربة كذا في فتاوى فاضليان من الشركة والمرا من العرض هناك  
 يكون خلاف جنس رأس المال والدرهم والدينار جنان هنا فإذا كان رأس المال دراهم وعزله  
 ومعه ذائره بيعها بالدرهم احتسبا فوله يبيع العرض بعد العزل بالتقدم والنسيئة وإن نهارم  
 المال من النسيئة كالأصح نهيته عن المسافرة في الزوايا والشتم وذكرا لا يملك عزله لا يملك تخصيص  
 الاقتضائه عزله من وجه كذا في النهاية وشمل كلامه العزل المحكمي حتى لو كان له يبيع العروض  
 بصمت ورب المال حقيقة وحكما ولا ينزل في المحكمي إلا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينزل  
 في المحكمي وإن لم يعلم لأنه حق له بخلاف المضارب (قوله ولو اقترافا في المال دون ورجع أجبر  
 على اقتضائه الدين) لأنه كالأجبر والرجع كالأجرة وطلب الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عليه  
 (قوله والا لا يلزمه الاقتضاء) أي وإن لم يكن في المال رجوع لكونه مكملا متعديا ولا جبر عليه  
 (قوله ويوكل البائع عليه) أي على الاقتضاء لأنه لا يتمكن من المطالبة إلا بتوكيله لفسخونه  
 شرطه فلو وكيل بالبيع والمستبضع للمضارب يجبر إن على التوكيل (قوله والسماء يجبر على  
 التقاضي) وهو بكسر الأول المتوسط بين البائع والمشتري وجهه مجامعة يبيع ويشترى فليس  
 ما جرم غير أن يستاجر ولو استجر على البيع والشراء لا يجوز له لم يملكه عليه والميل في جوازها  
 أن يستاجر دون الخدمة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخره المثل ولو لم يجر فربما أعطاه شيئا  
 لا بأس به وبه جرت العادة وإنما أجبر على طلب الفتن من المشتري واستفادته لأنه من جهة عمله  
 (قوله وما هلك من مال المضارب فتن الرجوع فإن زاد المال على الرجوع يضمن المضارب) لكونه  
 أمنا سواء كان من عمله أولا (قوله وإن قسم الرجوع وبقية المضاربة ثم هلك المال أو بقية تراو  
 الرجوع لياخذنا المال رأس ماله وما فضل فهو بينهما وإن نكس لم يضمن) لأن حصة الرجوع قبل  
 قبض رأس المال موقوفة فإذا قبض رب المال رأس ماله فثبتت القسمة وإن هلك ما فضل رأس  
 المال كانت القسمة باطلة وتبين أن المقوم كان رأس المال (قوله وإن قسم الرجوع ومضعت ثم

وينزل بعزله إن علم  
 وإن علم والمال عروض  
 ما عاثر لا يتصرف في غنها  
 ولو اقترافا في المال دون  
 ورجع أجبر على اقتضاء  
 الدين والا لا يلزمه  
 الاقتضاء ويوكل البائع  
 عليه والسماء يجبر على  
 التقاضي وما هلك من  
 مال المضارب فتن الرجوع  
 فإن زاد المال على الرجوع  
 يضمن المضارب وإن قسم  
 الرجوع وبقية المضاربة  
 ثم هلك المال أو بعضه  
 ترد الرجوع لياخذنا المال  
 رأس ماله وما فضل فهو  
 بينهما وإن نكس لم يضمن  
 وإن قسم الرجوع ومضعت  
 ثم

عقد لها فذلك المال لم يتراد) وهذه مفهوم قوله وبقيت للمضارب بقولنا الأولى قد انتهت بالفتح وهي الحجة النافعة للمضارب وأنها عام

**(فصل)** قوله ولا تعد المضاربة بدفع المال إلى المالك بضاعة لأن رب المال معين للمضارب في إقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة وأطلق المال فشمئ الكل والبض فيه صرح في التفسير ولللبس وما وقع في الهداية من التقييد ببعض ما تفاقى صريح في النهاية وأشار بالدفع إلى أن المضارب لا بد أن يسلم المال أولا حتى لو حصل المال بضاعة قبل أن يتخطه لا يصح لأن التسليم شرط فيها كالمو شرط حمل رب المال ابتداء وقد يدفعه لرب المال لو أخذ المال المضارب به بغير أمر للمضارب وباع واشترى فإن المضاربة تبطل أن كان رأس المال قد ادوا وان صار عرضا لأن في الأول عامل لنفسه لا معين فانتقضت وفي الثاني لا يحل النقض صريحا فكذلك لا بد فلو باع العرض بنقد ثم اشتري عرضا كان للمضارب حصته من ربح العرض الأولى لا الثانية لأنه باع العرض وصار للمالك نقد في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأؤه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بغير عرض مثلهما أو بكميل أو موزون وربح كان ينتسب على ما شرط لرب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عرضا والمحاصل أن كل تصرف صار حقا للمضارب على وجه لا يحل برب المال منه فرب المال في ذلك يكون معينا له سواء بشره بأمره أو بغير أمره وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه إلا أن يكون عامر المضارب فيشأنه يكون معينا له كذا في اللبس وتقييده بالبضاعة اتفاق لا نه لودفع المال إلى رب المال مضاربة لا تبطل المضاربة الأولى لكن تبطل الثانية لأن المضاربة تتعبد بشركة على مال رب المال وحصل المضارب ولا مال هنا فلو جوزه أنه يؤدي إلى قلب الموضوع وإذا لم يصح في رب المال باع للمضارب فلا تبطل به المضاربة الأولى كذا في الهداية وبه علم أنها بضاعة وإن سميت مضاربة لأن المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لأن الإبزاع الحقيقي لا يتأق هنا وهو أن يكون للأمال للبض والعامل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الإبزاع مع الاجتناب بالأولى وحاصل ما عليه المضارب ثلاثة أنواع نوع على ملكه مطلق المضاربة وهو ما كان معتادا بين التجار ونوع على ملكه إذا اذاع له أحمل برأيه كالمضاربة والشره مسكته والمخطوع على ملكه إلا بالصريح كالاستدانة والعق مطلقا والكتاب والأقراض والهبة والصدقة وقد عرفت تفاسيلها

**(فصل)** قوله فإن سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وركوبه في مال المضاربة وإن حمل في السفر فنفقته في ماله أي إن سافر للمضارب وأل كوي بضم الراء ما ركب سواء كان شراء أو كراهة والفرق أن النفقة يجب جزاء الاحتباس كنفقة القاضى والمراد بالمضارب في المصر ساكن بالسكنى الأصلي وإذا سافر صار محسوبا بالمضاربة فيستحق النفقة فبذلك المضارب لا يجبر والوكيل والمستضع لا نفقة لهم مطلقا لأن الأخير يستحق البذل لأهله والوكيل والمستضع مترطبان وكذا الشريك إذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لأنه ليس بصير المعارف به ذكره المصنف في الكفاي وصرح في النهاية وجوبها في حال الشركة وأطلق المضارب فأنصرف إلى المعصية لأن المضارب في الفاسدة أجبر لا تخفف له ولما كانت العطية في وجوب النفقة بحسب قسما لا جملها علم أن ليس المراد بالفر السفر الشرعي التقدير بثلاثة أيام بل المراد أن لا يمكنه أن يستق من منزله وأن يخرج من المصر وأنه يمكنه أن يعود إليه في ليلة فهو كالصير لا نفقة له وأطلق الصير فشمئ الصير الذي ولد فيه والمصر الذي اتخذ مدارا أو أقوى

عقد لها فذلك المال

لم يتراد الرج الأولى

**(فصل)** ولا تعد

المضاربة بدفع المال إلى

المالك بضاعة فإن سافر

فطعامه وشراؤه وكسوته

وركوبه في مال المضاربة

وإن حمل في السفر نفقته

في ماله كالمصر

**(فصل)**

الاقامة بمصر ولو بقصد جوارقه النفقة كذا في شرح المصنف فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من اهل  
 البصرة وكان قد قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله  
 النفقة حتى ياتي البصرة لان تروجا لاجل المال ولا ينقضي من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن  
 اصل له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا تروج من البصرة انه ان ينقضي من المال  
 الى ان يلقى الكوفة لان تروجه من البصرة لاجل المال وله ان ينقضي ايضا اقامه بالكوفة حتى  
 يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسفر وان عاد اليها وليس له بها  
 وطن فكان اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمصنف والفتاوى الظهيرية وأشار بالطعام  
 وما بهد الى انه ينقضي على نفسه في السفر ما لا يضمنه في عادة التجار المعروف فدخل فيه عمل ثيابه  
 وأجر من يضمن من الحبوب والطبخ وعلف دابة الركب والمحل ونفقة خملاته الذين يعملون معه  
 واليهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وأجرة النجاش والمخلاق وقص الشارب وما أسرف فيه ضمنه  
 لا يتفاء الا لان وما فضل من النفقة بعد رجوعه الى بلده وده الى مال المضارب كالحاج من السفر برد  
 الفاضل عن المصنف حنه ان كان حيا وان كان ميتا الى وراثته والغازي اذا خرج من دار الحرب  
 رد ما معه من النفقة وكلامه اذا رجع المولى في تبوئها تردها معها من النفقة على الزوج وأشار بنفي  
 وجوب الدوام من مالها مطلقا الى ان أجرة النجاش والنقاد لا تصيب من مالها لانها من الدوام كافي الهبط  
 ولغايب الدوام لان من العوارض كدوام المرأة فانه لا يصيب على الزوج وأطلق في وجوب النفقة  
 في السفر فعمل ما اذا انفق له شراء متي أولا كما صرح به في الخلاصة ولما كان المعسر عادة التجار كان  
 له اكل الفاكهة وان لم تكن من النفقة قوله المصنف كذا في الخلاصة وأشار بقوله قطعها الى انه  
 يأكل ما كان يتقده كاهو مصرح به في الخلاصة وأشار بالنفقة الى انه ليس له ان يشتري جارية  
 لقومه ولا للضمعة فان اشترى كان من ماله خاصة كذا في الفتاوى الظهيرية وعلمه في الهبط بان  
 الوطد قد ياتي بدون التجارة وبه الحاجة الى الخدمه ترفع بالاستثمار وقد بنفقه المضارب لان نفقة  
 عيدينرب للمال ودوابه اذا سافر بهم ليست من مال المضارب بل على رب المال فان انفق المضارب  
 من مال المضارب بعلمهم فهو ضمان لما انفق تؤخذ مما خصه من الربح ان وفي الابرجع عليه  
 بالزاد وان انفق بغير رب المال حسب ذلك من مال رب المال كذا في الذخيرة والفتاوى الظهيرية  
 واذا رد شيئا من مال المضارب على عيدينرب للمال لا يضمن فهو كالودع كذا في الهبط وأما ذكر  
 الكسوة وجوب الغرائش الذي ينتم عليه كما صرح به في الهبط وأشار بقوله في مال المضارب الى انه  
 لا يشترط الاتفاق من عيدينرب لو انفق من مال نفسه أو استدان على المضارب بنفقة ترجع في مال  
 المضارب بل ان التدبير في الاتفاق اليه كالوصى اذا انفق على الصغير من مال نفسه وان لم يرجع فيه  
 حتى قوي مال المضارب فلا يرجع على رب المال لقوات حصل النفقة بخلاف ما اذا اشترى شيئا  
 للمضارب أو استأجره ليعمل عليها مال المضارب فخصاع المال قبل ان يقدمه يرجع بذلك على  
 رب المال لانه عامل لرب المال بخلاف نفقته لانه عامل لنفسه كذا في الهبط وأطلق السفر فعمل  
 السفر فقبار وطلب الدين فيرجع بما انفق لطلبه الا اذا زاد على الدين فلا يرجع بلزادة  
 كما صرح به في الهبط وأطلق عمله في السفر فعمل عمله فقبار ولا قضاء الدين ولا رجوعه فيها  
 أنفق في الموصوفة لتقاضى الدين كافي الهبط وأطلق المضارب لنفسه أنه لا فرق بين المضارب  
 ومضارب اذا كان انفق المضاربة والا فلا نفقة لثاني كافي الهبط (قوله فان يرجع اخذ المالك ما

أنفق من رأس المال) أي ما أنفقه المضارب إذا استوفى رأس ماله وفصل شيء أنفقه ماله ما  
أنفقه يحصل كالمالك وأشار المصنف إلى أن المضارب إن أنفق على نفسه من مال المضاربة في  
السفر قبل الرجوع إلى أهله ولم يظهر ربحه لاشق على المضارب قبض بالنفقة فلا لو كان في المال  
دين غيرها قدما بقاؤه على رأس المال ولو أنفق المضارب من ماله ثم هلك المال للمضاربة لم يرجع على  
رب المال شيء كإفحصه (قوله فلو باع المتاع مرابحة حسب ما أنفق على المتاع) من الخمر وأجرة  
السمار والضرار والصباغ ونحوه ويقول قام على بكذا والامسل أن ما هو جزية في رأس  
المال حقيقة أو حكما يضمنه إلى رأس المال وكذا ما اعتاده التجار كاجرة السمار كذا في النهاية  
(قوله لا على نفسه) أي لا يحسب بنفسه إذا باع مرابحة والفرق أن الأول واجب زيادة في  
المالسة بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها (قوله ولو قصره أو جله أو قبل له العمل برأيه فهو  
متطوع) يعني إذا قال له رب المال العمل برأيه واشترى بماله للمضاربة كدفعه ثم قصره أو جله  
ماله يكون متطوعا لا يرجع له على رب المال لأنه استأذنه على رب المال وهو لا يجوز وعليه منه أنه  
لو زاد على الثمن إن اشترى أكثر من رأس المال يكون متطوعا قد بقوله وقيل له العمل برأيه أنه  
لو أذن له صرف ما يملك لا يكون متطوعا ولو قبل العمل برأيه وسكت يكون متطوعا بالاولى وإذا كان  
متطوعا يكون له حصته من الربح ولو اشترى بكل رأس المال وهو ألف ثوبا واستقرض من مائة العمل  
عليها ثم باعها بالربح فحقت الألف الربح على أحد عشر شهرا فحقت منها المضارب على ثلثيها وسهم  
للمضارب خاصة في مقابلته متابع به من الكراميرابح في هذه الصورة على ألف ومائة عند دأبي  
خليفة لأنها قامت عليه بذلك وعندنا على ألف لا غير والثمن كله على المضاربة (قوله وإن مضغه  
أجر فهو شرك بمجاز إذا صبغ فيه ولا يضمن) لأنه من مال قائم حتى أذيع عن كان له حصة الصبغ  
وحصة الثوب الأبيض على المضاربة بخلاف القصاراة والمجل لأنه ليس بعين مال قائم به ولهذا إذا  
فعله الغاصب ضائع ولا يصحح إذا صبغ المصنوع وبما لا يضمن لأن رب المال قال له العمل برأيه  
فهو كالمخلط بخلاف ما إذا لم يقل له العمل برأيه فإنه لا يكون شركا بل يضمن كالمصنوع والقصاراة  
ينفع القاف مصدر من قصر الثوب فعل القصار وبكرها حرقته ونقص المصنف المحرقة لأن السواد  
يضمن عندنا في خنيفة أما سائر الألوان فتصل المحرقة كذا في النهاية (قوله معه ألف بالنصف  
ماشترى به زوايا بغيره واشترى بها عبدان فاضاغرما ألفا والمالك ألفا) أي عزم المضارب ورب  
للمالك ألفا عزم رب المال وحده ألفا أخرى فغرم المضارب خمسة مائة والمالك ألفا وخمسة مائة الز  
الشاب وقال محمد بن السري الزندي أهل الكوفة ثياب الكتان أو الخطن لثياب الصوف والخز  
كذا في المغرب (قوله ورابع الصبغ المضارب وباقية على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسة مائة  
وبراحم على القرن) لأنه لما نزل المأثر المبرح وله من خمسة مائة كذا المشتري بالقرن عبدان اشتريا  
ربعه لنفسه وثلاثة أرباعه للمضاربة على حسب انقسام القرن فذا ضاعت الألفان وجب عليها الثمن  
وله الرجوع بثلاثة أرباع الثمن على رب المال لأنه لو قيل من جهةه وعرضه نصيب للمضارب وهو الربح  
من المضارب فلا يضمن عليه وبما المضاربة أمانة وبنيهما متفقون يكون رأس المال ألفين  
وخمسة مائة لا يدفع مرة الفأور مرة الفأور خمسة مائة ولا يدفع مرابحة إلا على القرن لأنه اشتريا بهما ويظهر  
ذلك فيما أذيع الصبغ أربعة آلاف خمسة للمضاربة ثلاثة آلاف يرفع رأس المال ويبقى خمسة مائة  
ربح بينهما وألف يضمن بها المضارب (قوله وإن اشترى من المالك عبدان ألفا اشتريا نصفه رابع

أنفق من رأس المال الخن

باع المتاع مرابحة حسب

ما أنفق على المتاع لا على

نفسه ولو قصره أو جله

له وقيل له العمل برأيه

فهو متطوع فيها أنفق

وإن مضغه أجر فهو

شرك بمجاز إذا صبغ

فيه ولا يضمن معه ألف

بالنصف ما اشتري به

وباعه بالقرن واشترى

بهما عبدان فاضاغرما

ألفا والمالك ألفا ورابع

الصبغ المضارب وقام على

القرن وخمسة مائة وبراهم

على القرن وإن اشترى من

المالك ألفا بغيره

اشترى نصفه رابع

(قوله لأنه لما نزل

بالضاد البهجة

بنفسه) أي لو اشترى المضارب من رب المال بالالف المضارب بعد اقبته الف وقد كان اشترى من  
 المال بنصف الف يبيعه المضارب مرابحة اشترى من رب المال ولا يجوز ان يبيعه مرابحة على الالف لان  
 يبيعه من المضارب كسبه من نفسه وكذا لو اشترى من رب المال بالالف وقبضته الف وباعه من المضارب  
 بنصف مائة ومال المضارب بالالف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة قد لا يكون له الفضل في قيمة المبيع  
 والتمن على رأس مال المضارب بل انه لو كان فيها فضل بل ان اشترى من رب المال عبد الف قيمته الفان  
 ثم باعه من المضارب بالالفين بعدما عمل المضارب في الف المضارب بتوريج فيها الفا فانه يبيعه مرابحة على  
 الف وخمسمائة وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضل دون الفين بان كان العبد يابى الفا وخمسمائة  
 واشترى من رب المال بالالف فباعه من المضارب بالالف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وأما اذا  
 كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى من رب المال عبد الف قيمته  
 ألف فباعه من المضارب بالالفين فانه يبيعه مرابحة على الف فهو مكسبة الكتاب والمحصل ان هذه  
 المسئلة على اربعة اقسام فتجان لا رايح فيها الا على ما اشترى من رب المال وهما اذا كان لا فضل  
 فيها أولا فضل في قيمة المبيع فقط وتجان لا رايح على ما اشترى من رب المال وحصة المضارب وهما اذا  
 كان فيها فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البايع رب المال وأما اذا كان البايع المضارب  
 فهو على اربعة اقسام ايضا الاول ان لا يكون فضل فبها بان كان رأس المال الفا واشترى منها  
 المضارب عبد اقبته مائة فبته الف وباعه من رب المال بالالف فان رب المال لا رايح على ما اشترى به  
 المضارب الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الفين فانه كالاول الثالث ان يكون فيها  
 فضل فانه لا رايح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع ان يكون الفضل في الثمن فقط  
 وهو كالثالث كذا في الهبط محتمر وقال الشارح الزيلعي ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب  
 عبد اقبته مائة فباعه من رب المال بالالف يبيعه مرابحة على خمسمائة ولا تملك ان هذه الصورة هو  
 القسم الاول في كلام الهبط فلمس كلامه ما عتفا لما ذكره هو بنفسه في باب المراجعة انه يضم حصة  
 المضارب وقد اشتهرت هذه المسئلة على كثير حتى ذهبوا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره  
 هنا هو الوجه الاول في كلام الهبط وهو انه لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره  
 في باب المراجعة هو القسم الثالث والرابع في كلام الهبط كالا يخفى ولهذا صوروا المسئلة هناك  
 بان يبيع عشرة بالنصف واشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بنصفه عشر قالوا يبيعه مرابحة باثني  
 عشر ونصف ولو ملكه رب المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه مرابحة حتى يبين انه اشترى من  
 رب المال كذا في الهبط (قوله معه الف بالنصف واشترى به عبد اقبته الفان فقتل رجلا خطأ  
 فتلا تارة باع القداء على المالك وهو جعل على المضارب والعبد بنهم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما)  
 لان القداء مؤنة للمالك وقد كان المالك بينهما ارباعا لانه لما صار للمالك حينا واحدا اظهر الى ربهم ولف  
 بينهما والغرب للمالك فاذا دفع ما خرج العبد من المضارب بل ان نصيب المضارب صا وضعتوا عليه  
 ونصيب رب المال صار له قضاء القاضي بالنداء عليهما واذا خرج عنها يدفع لرب القداء بينهما على  
 قدر ملكهما قسدا بقوله قسمة القار لا هو كان قسمة القاء قد بر الحنا بما في رب المال لان اربعة  
 على ملكه للمالك المضارب فيها ما اختار رب المال ادفع واختار المضارب القداء مع ذلك فلهذا  
 لانه يستحق بالقداء مال المضارب بقوله ذلك لان الرب يبيع بثمنهم كذا في الايضاح ثم اعلم ان العبد  
 المشتري في المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع ما جنى بخضر المضارب ورب المال سواء كان الأرض منسل

بنصفه معه الف بالنصف  
 واشترى به عبد اقبته  
 الفان فقتل رجلا خطأ  
 فتلا تارة باع القداء على  
 المالك وربعه على  
 المضارب والعبد بنهم  
 المالك ثلاثة ايام والمضارب  
 يوما

(قوله على ألف ومائتين)  
 لصده ومائتين وخمسين  
 تعلق قوله وقد اشتهرت  
 هذه المسئلة على كثير  
 من ذلك الكثير المؤلف  
 نفسه حتى وفق بين  
 كلامه في باب المراجعة  
 بغير ما هنا

قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا اذا كانت قيمته الغالاخبر لا يدفع الا بصرتها لان المضارب به  
 نفسه حق ملك حتى ليس له المال ان باعته ومنعه عنه كالموهون اذا جنى خطأ لا يدفع الا  
 بمحضرة الراهن والرتين والحاصل انه يشترط حضرة المال والمضارب للدفع دون الفداء  
 الا اذا ابي المضارب الدفع والفداء وقيمته مثل رأس المال فرب المال دفعه لثبته وان كان  
 أحدهما غائبا وقيمة العبد القادرهم ففداء المحاضر كان متطوعا لانه أدى دين غيره بغير مروهو  
 غير مضطرب فيه فانتهوا أيام البينة على الشركة لا يطالب بمحصة صاحبها بالدفع ولا بالفداء فكفافي  
 انها بقود كفاضين ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من احكام المضاربة  
 فلهذا كان البها (قوله معه ألف ما شترى به عبدا وملك الثمن قبل التقديف المالك ألفا آخر  
 ثم وثم ورأس المال جميع مادفع) لان المال امانة في يده والاستفتاء انما يكون قبض مضمون  
 وسحبكم الامانة تنافسه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل  
 الشراء وملك بعد الشراء بحيث لا يرجع الامانة اليه امكن حله مستوفيا لان الوكالة تقامع الضمان  
 كالغاصب اذا وكل بيع المصنوع ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع  
 الموكل اليه المالك فهلك بعد لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء بل حل مستوفيا بالقبض  
 بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا بل اذ هلك  
 يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستفتاء (قوله معه ألفان فقال دفعت الى الفاء ورجعت ألفا  
 وقال المالك دفعت الفين والقول للمضارب) لانهم اختلفا في المقبوض والقول في مقداره لقائض  
 ولو ضمنا اعتبارا بما لو اشكره أصلا فان القول له ولو كان لا اختلاف مع ذلك في قدر الرجوع والقول لرب  
 المال في مقدار الرجوع فقط واهما أيام البينة تقبل بينته وان اقامها فقبل بغير المال في دعواه  
 الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه والزيادة في الرجوع قيد الاختلاف بكونه في القصد لان  
 الاختلاف اذا وقع في صفة المقبوض فالقول قول رب المال كإسائي (قوله معه ألف فقال هو مضاربة  
 بالنصف وقد رجم الفاء قال المالك هو بضاعة والقول للمالك) لان المضارب يدعي عليه تقوم عمله  
 أو شرطان جهته أو يدعي الشركة وهو ينكر والتقدير بالمضاربة والضمانة ليس احتراز بل ليعاقل  
 لقول المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعه أو مضاربة والقول لرب المال والبينة  
 سنة المضارب لان المضارب يدعي عليه التملك وهو ينكر بل احتراز عما لو ادعى رب المال القرض  
 والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه ضمانا وهو ينكر واهما اقامها  
 قبلت وان اقامها فبينة رب المال أولى قيد الاختلاف بكونه في الصفة لا في كون في النوع وان ادعى  
 رب المال المضاربة في فرع وقال المضارب ما سمعت في تجارة بينهما والقول للمضارب مع عينه لان  
 الاصل فيه العوم والاطلاق والتخصيص يعارض وتقبل بينة من اقامها وان اقامها ما من وقتا وقتا  
 قبل صاحبها يقضى بالتأخر وان لم يوقتا وقتا على السواء أو وقت أحدهما دون الاخرى قضى  
 بغير رب المال فكذا في الذخيرة ولو ادعى كل واحد منهما فوطا والقول لرب المال لانهما اتفعا على  
 التخصيص والآن يستفاد من جهته والبينة سنة المضارب لم حاجته الى نفي الضمان وعلم حاجة  
 الاخر الى البينة ولو وقت البينتان وقتا فصاحب الوقت الاخر أولى لان آخر الشرطين  
 ينقض الاول كذا في الهداية وان كان رب المال يدعي العوم والقول قوله قياسا وانحصانا فكذا  
 في الذخيرة والله تعالى اعلم

معه ألف فاشترى به  
 عبدا وملك الثمن قبل  
 التقديف المالك ألفا  
 آخر ثم وثم رأس المال  
 جميع مادفع معه ألفان  
 فقال دفعت الى الفاء وقال  
 المالك دفعت الفين  
 والقول للمضارب معه  
 ألف فقال هو مضاربة  
 بالنصف وقد رجم ألفا  
 وقال المالك بضاعة  
 والقول للمالك



﴿ كتاب الوديعه ﴾

لأخفاء في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الأمانة فهي في اللغة مشتق من الودع وهو الترك وفي  
 الشريعة ما ذكره المصنف (قوله الأيداع) هو تسلط الغير على حفظه يعني مريضاً أو دابة أو ما قلنا  
 أو دابة لا تملك القول في الخطأ أنه لو افترق رجل واحد ورجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً لم يضمن  
 لأنه لا أخذ فقد التزم حفظه دلالة وإن لم يأخذ ولم يذق منه لا يضمن وإن كان المالك حاضراً لم يضمن  
 في الوجهين (قوله والوديعه ما يترك عند الأمان) وركبها الإيجاب قولاً صريحاً أو كناية يشغل ما قاله الرجل أعطى  
 من المودع مريضاً أو دابة في حق وجوب المحفظ وأما قلنا صريحاً أو كناية يشغل ما قاله الرجل أعطى  
 ألف درهم أو قال لرجل في يده قوباً أعطته فقال أعطتك فهذا على الوديعه نص عليه في المسألة لأن  
 الإحصاء يقتضي تسليم الهبة والوديعه والوديعه أدنى وهو مشتق من فصار كناية وأما قلنا في الإيجاب أو فعلاً  
 يشغل ما لو وضع قوبه بين يدي رجل ولم يقل شأفه أو أيداع وأما قلنا في القول أو دابة لا يشغل سكنه  
 عند وضعه بين يديه فإنه قبول دلالة حتى لو قال لا أقل لا يكون مودعاً لأن الدلالة لم توجد ولو قال  
 في الخلاصة وضع كلبه عند قوم فنهضوا وتركوه خنزيراً إذا ضاع وان قاموا واحداً بعدوا أحدهم  
 الآخر لا يضمن المحفظ فتمن لضمان أنه ولهذا الموضع ثباته في المحامير أي من الشيء كان أيداعاً  
 وإن لم يتكلم ولا يكون المحامي مودعاً مادام الشيء حاضراً فإن كان غائباً فالمحامي مودع وكذلك إذا قال  
 لصاحب الخان ابن أربطها فقال هناك كان أيداعاً كذلك في فتاوى فاضلان وقال في الخلاصة في  
 الإحارات في الجنس الرابع في المحامي لبس ثوباً برأي حدين الثاني فطن الثاني أنه قوبه فإذا هو قوب  
 الغير يضمن وهو الأصح وأما قلنا في حق وجوب المحفظ لأنها تم بالإيجاب وحده في حق الأمانة حتى لو قال  
 لفلان أصب أو دعك أو الغصب برأي من الضمان وإن لم يقل كذلك في الاختصاص وشرطها كون المال قابلاً  
 لأثبات البدل عليه حتى لو أودع الأبق أو الطير الذي في الهواء أو المال الساقط في البحر لا يضمن وكون  
 المودع مكلفاً شرط لوجوب المحفظ عليه حتى لو أودع صبياً أو مملوكاً لم يضمن ولو كان عبداً لم يضمن  
 ضمن بعد العتق كذلك في الخط ولو كانت الوديعه عبداً فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وخير مولى العبد  
 من دفعه وفدائه وحكمها كون المال أمانة عندهم وجوب المحفظ عليه والاداء عند الطلب واستصحاب  
 قبولها (قوله وهي أمانة فلا يضمن بالهلاك) سواء أمكن التعرض زفنه أو هلك معها الوديعه شيء أو لا  
 والفرق بين الوديعه والأمانة وجهين أحدهما أن الوديعه خاصة عاذ كذا هو الأمانة خاصة بمال  
 وقع في يده شيء من غير قصد بهان هبت الرمح بثوب إنسان والقتل في حجر غيره وحكمها يختلف في  
 بعض الصور لأن في الوديعه يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ عن الضمان بعد  
 الخلفاء الثاني أن الأمانة علم لها هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعمارة  
 والمستأجر والمومي يضمنه في بد المومي لغيرها والوديعه ما وضع للأمانة بالإيجاب والقبول فكذلك  
 متقاربان واختاره صاحب الهداية والنهاية وتقبل الأول عن الإمام بدر الدين الكردي وعلم من  
 كلامه أن اشتراط الضمان على الأمان باطل ولهذا الشرط على المحامي الضمان لأن شاعته ثباته  
 كان باطلاً ولا ضمان عليه وهو اختيار الفقيه أبي البتة قال في الخلاصة قوبه بقى (قوله والوديعه  
 أن يحفظها بنفسه وبماله) لأنه يحفظها بما حفظه به ماله والمال العال من سكن معه حقيقة  
 أو حكماً لأن ماله قد دخل قيمته الزوجه فإن لم يكن له أن يدفعها إلى غيره وأما جبر الغير لا يمكن  
 معه وأما قلنا أو حكماً لأنه لو دفعها إلى والده الصغير وزوجه ومما في محله والزوجه يسكن في محله

﴿ كتاب الوديعه ﴾

الأيداع تسلط الغير  
 على حفظ ماله والوديعه  
 ما يترك عند الأمان وهي  
 أمانة فلا يضمن بالهلاك  
 والوديعه أن يحفظها بنفسه  
 وبماله

﴿ كتاب الوديعه ﴾

(قوله ولم يدين منه) قال  
 الرمي في أصله ولم يدين  
 منه قتال (قوله وخير  
 مولى العبد بين دفعه أو  
 فدائه) قال الرمي صورة  
 المسئلة أن العبد هو  
 المقبول فكيف يتأني  
 قوله وغير المولى الخ وأصل  
 هنا كلاماً مستقماً  
 المكتبة فتأمل وقد  
 تقدم أن العبد المحمور  
 يضمن بعد العتق وأصل  
 التفسير في صورته ما لو أذن  
 له بالاستداع فأنلف  
 الوديعه أو يكون المعنى  
 وغير مولى العبد لو كان  
 المودع عبداً فقتل العبد  
 الوديعه أذنه في  
 الجناية على النفس  
 وقوبها يكون حالاً مطلقاً

أخرى لا يضمن ولو كان لا يهيء، اللهم والى لا ينق عليها لكن يشترط في الصغر أن يكون قادر على  
الحفظ كذا في الخلاصة ويشترط أن يكون من في عياله أمثالاً له لودفع الزوجه وهو غير آمنة  
وهو ما يثبت ذلك أوثر كفاي بيته الذي في مودائع الناس وذهب فضايت ضمن حكذا في الخلاصة  
والها بيته وناظر للتو أن كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالا جنى حتى  
يشترط كونهما في عياله واختار صاحب التناهي تبعاً لغيره علم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى جوز  
الدفع اليه كونه لأوامين من أمثاله وليس في عياله أو شر بكمه مغاوضة أو عنانا وفي الخلاصة لمن في  
عياله أن يدفع من في عياله ولو نهاه عن الدفع إلى بعض من في عياله فذهب أن لم يبعد لمن الدفع  
لا يضمن والا ضمن ولو قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لا يضمن إلا  
إذا كان ظهر البيت المنهى عنه إلى السكة فثبت يضمن كالأول له احفظها في هذه الدار فحفظها  
في دار أخرى ماته يضمن إلا إذا كانت الدار الأخرى مثل الدار الأولى وأحرزها فإنه لا يضمن  
وسبق في مقامه (قوله وان حفظها بغيرهم ضمن) أي ان حفظها بغيرهم من في عياله ضمن فإما إذا  
المودع لا يودع فإن أودع فهلكت عند الثاني ان لم يوافق الأول لا ضمان على واحد منهما ما وان  
فارقه ضمن الأول عند أي حصة ولا يضمن للثاني وان أودع بلا إذن ثم أحاز المال خرج الأول  
من البين كذا في الخلاصة والرد إلى عيال المالك كالرد إلى المالك فلا يكون أياداً بخلاف  
الخاصة إذا رد إلى من في عيال المالك فإنه لا يبرأ كذا في فتاوى فاضيلان وفي الخلاصة للمودع إذا رد  
الوديعة إلى منزل المودع أو إلى أحد من في عياله فضايت لا يضمن كافي العارية وفي رواية  
القدوري يضمن بخلاف العارية والفتوى على الأول وهذا إذا دفع إلى المرأة الحفظاً أما إذا أخذت  
لتنق على نفسها وهو دفع يضمن اه والوض في حوزة من غير استعاره أيداع حتى ضمن به  
وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت إلى غيره فلما رجع إلى بيته لم يبعد الوديعة  
لا يضمن ويدفع المفتاح إلى غيره لم يجعل البيت في يده غيره ولو أجز بيتاً من داره ودفعها إلى المستاجر  
ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير  
حصة لا يضمن ولو استاجر رجلاً ليعمل له شاة جل وموثة إلى بغداد لبوصله إلى رجل فوجد  
الرجل غائباً فتركه الأجبر للصومل على يد رجل لبوصله إلى ذلك الرجل ينفى أن لا يضمن فلو وجد  
الرجل لشكته لم يقبل يدفع إلى القاضي ولو طلب منه القاضي وهو لم يدفع لم يجبر له وفي فتاوى  
فاضيلان عشرة أشياء إذا ملكتها انسان ليس أن يملك غيره لا قبل القبض ولا بسد المرتين لا يملك  
ان يرهن والمودع لا يملك الإبداع والوكيل بالبيع لا يملك أن يوكل غيره ومستاجر الدابة أو الثوب  
لا يوجبه والمستعير لا يبره غيره ما يختلف بالمستعمل والمزارع لا يدفع الأرض مزارعة إلى غيره  
والمضارب لا يضارب والمستضع لا يملك الإبداع والمستضع لا يملك الإبداع ولم يذكر العاصر وفي  
الخلاصة والوديعة لا ترد ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئاً ضمن والمستاجر يؤجر  
ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينفي أن يرهن وفي الغير يدولس الرهن أن يتصرف بشئ في  
الرهن غير الماسك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعبر ولا يبلس ولا يستقدم وإن فعل كان متعبداً ولا يطل  
الرهن (قوله الا ان يضاف الحرق والفرق فيفسلها إلى جاره أو فلك آخر) لان هذا تعين حفظاً  
فلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصة امرأة حضرتها الوفاة وعندها وديعة فدفعتها إلى جارة لها  
فهلكت عندها ان لم يكن وقت وفاتها بصرتها لخدم عيالها لا تضمن اه لانه تعين طريقاً

وان حفظها بغيرهم ضمن  
الا ان يضاف الحرق او  
الفرق فيفسلها إلى جاره  
أو فلك آخر

(قوله حتى يضمن به)

قال الرمي اذ ليس للمودع

أن يودع (قوله وفي فتاوى

فاضيلان عشرة أشياء

الخ) قال الرمي العاصر

المساق لا يباقي غيره

بغير إذن كافي السراجية

وشرح الوهبانية (قوله

ولم يذكر حكم الرهن)

وينفي أن يرهن هذا

من صان الخلاصة وفي

نور العين تحول المحرقه

تقرر لانه قد مر أنافي

مقتارات النوازل لصاحب

الهداية ان المستاجر لا

يرهن اللهم الا أن يكون

في المسئلة رواتان أو

سقطت كلمة لا من عبارة

أن يرهن في الخلاصة

سواء من قلم الناصح لا

يقال لعل مراد صاحب

الخلاصة من قوله ينفى

أن يرهن هو الرهن لا

للمستاجر لا نقول لا لجمال

لذلك الاستعمال لانه ذكر

في الخلاصة يضاف كآب

الرهن ان الرهن لا يرهن

(قوله وفي الخلاصة اذا علم المخرج في بيت قبل قوله الخ) قال في المخرج ويمكن جعل كلام الهداية على ما قاله من وقوع المخرج في بيت موهب يحصل ٣٠٠ التوفيق ومن ثم عولنا عليه في القسمة اه (قوله وينبغي أن يكون عمل هذا التخصيص

الخ) فيه نظر لما في  
التخصيص أنه لو طلبها بوكيله  
أو رسله فبفساها لا ضمن  
فتأمل وانظر الى ما ذكره  
بعده من قوله من جعله  
وبين علامة كذا الخ كذا  
وأبى بطل بعضهم فيه  
نظر إذ فرع التخصيص  
وفرع من حاكم علامة  
كذا يصح أنه انما منه  
وان طلبها درجها فبفساها  
قادر على تسليمها فبفساها  
ليوصلها الى الاصل  
بنفسه لتكذيبه اياه  
وفرع الخلاصة فيه التبع  
للعزم من التسليم والترك  
والتهاب عن رضا الى  
وقت آخر وفيه انشاء  
ايداع بخلاف الاول حتى  
لو كذب في الفرع الذي  
تفقه فممع ذلك والمثله  
بها لا يضمن فتأمل  
كذا في حاشية الرمي  
(قوله ولو كان الذي طلبها  
وكيل يضمن) قال الرمي  
قال في الخلاصة المالك  
اذا طلب الوديعة فقال  
المودع لا يجسكني ان  
احضرها الساعة فتركها  
وخفي ان تركها من رضا  
فهلكت لا ضمن لانه

لفظ ولها قالوا ارضوا او امكنه ان يحفظها في وقت الحرق والقرق بعاهه قد دفعها لاجني ضمن وفي  
قوله وسلمها الى ذلك آخر لشاره الى انه لو اقامها في سفينة اخرى وهلكت قبل ان تستقر فيها ان  
وقعت في البحر ابتداء أو بالتدرج ضمن لان الاتلاف حصل بفسعه وأشار بقوله لان بخلاف  
الحرق الى ان المخرج لا يبدآن بكون ظالمًا معطاهم لغير المودع واما اذا لم يكن معطاهم بضمن بالرفع  
الى الاجني كذا في الخلاصة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة وفي الهداية ولا يصح على ذلك  
الابينة لانه يبيح ضروره مستحقة للضمان بعد تحقق السبب فصار كذا اذا ادعى الاذن في الابداع اه  
وفي الخلاصة اذا علم انه وقع المخرج في بيته قبل قوله والا فلا وفي القواعد الناجية فلوا ودعها  
وهلكت فقال المالك هلكت عند الثاني وقال بل رده الى وهلكت عندى لا يصح لان ابداع  
الغير موجب للضمان بخلاف ما لو عصب من المودع وهلكت ما اراد المالك ان ضمن الغاصب فقال  
المودع قدره الى انه هلكت عندى وقال لا بل هلكت عندك قال قول المودع لانه امس اه (قوله  
وان ظلمها رجا قادرا على تسليمها فبفساها) يعني لو منع صاحب الوديعة به بطله وهو قادر على تسليمها  
يكون ضامنا لانه ظالم بالمنع حتى لو لم يكن ظالمًا بالمع لا يضمن ولهذا قال فاضمان في فتاواه  
لو كانت الوديعة سيفا فلما دساحه ان ياخذ من المودع لضرب به رجلا ظالمًا لانه لا يدفعه اليه  
لما فيه من الاجابة على الظلم ولو ادعت كتابا فيه اقرارها للزوج بجمال او بقبض مهرها من الزوج  
فالمودع ان لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب حق الزوج اه ومن المنع ظالمًا موهبها  
ولهذا قال فاضمان الامانات تنقلب مضمومة عن تجهيل الا في ثلاث احدها متولى المصداق اذا اخذ  
من خلاف المصداق من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وشتموا  
واودع بعض الغنيمة عند بعض الفاعين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه والثالثة القاضي  
اذا اخلت المال بالقيم واودع غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه ولو ان فاضلا قبل حال  
القيم ووضعه في بيته ثم مات القاضي ولم يبين كدهشام عن محمداه بضمن اه وذكرنا الوالي  
في فتاواه ان الامانات تنقلب مضمومة بالتجهيل الا في ثلاثة ولم يذكر مسألة القاضي وذكر بدلها  
ما ذكره محمد في كتاب الشركة احد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده لم يضمن  
نصيب شريكه اه فتأمل ان للسائل للسنة اربعة وقيد في الخلاصة ضمان المودع بموته  
بجها لان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها والمودع علم انه يعرف مات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث  
انا اعلمها وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا لو اقامتها وقد هلكت صدق هذا وما  
لو كانت البر لم عند فقال هلكت سواء الا في خصله وهي ان الوارث اذا اخل السارق على الوديعة  
لا يضمن والمودع اذا اخل ضمن وقيد بقوله قادر على تسليمها لانه لو منعها ليجز عن التسليم لا يضمن  
فلو طلبها منه فقال لا يجسكني ان احضرها الساعة فتركها وخفي ان تركها من رضا وذهب لا يضمن  
لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن كذا في الخلاصة وينبغي ان يكون  
عمل هذا التخصيص ما اذا كان للمودع عكته وكان كافيا في قوله اما اذا كان صادقا فلا يضمن مطلقا  
لما قلنا ولو كان الذي طلبها بوكيله لا يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك ولو قال به بعد

لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن  
لا يضمن له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا من حيث انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كلاجني وفي العبادية

معر بالظهور بقدر رسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا الذي جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن هذه كونه  
فتاوى خاضى ظهر هذه المسئلة واجاب فيها الدين انه ضمن نفسه نظرا بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل قبض  
الوديعة فانه قال الو كالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لتأكل أن يخرق ٣٠١ بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق

على لسان المرسل ولا  
كذلك الوكيل الا ترى  
انه لو عزل الوكيل قبل  
علم الوكيل بالعزل لا يبيع  
ولو رجع عن الرسالة قبل  
علم الرسول بالرجوع صح  
كذافي فتاواه اه اقول  
ظاهر ما نقله في الفصول  
العامة معر بالى فاضى  
او غلطها بما له حتى لا  
تفترضها وان اختلف  
بلا نقله اشتركا ولو اتفق  
بعضها فردته لخطئه  
بالباقى ضمن الكل

ظهوره لا يضمن في مسئلة  
الوكيل كما هو مقتول عن  
القبض فهو ضال  
لما في الخلاصة كما هو  
ظاهره وبراءة التوفيق  
بين القولين بان يحمل  
ما في الخلاصة على ما اذا  
قصده الوكيل انشاء  
الوديعة عند المودع بعد  
منعه ليدفع له في وقت  
آخروا في فتاوى فاضى  
تظهره والقبض على ما  
اذ منع ليؤدى الى المودع  
بنفسه ولذلك قال في  
جوابه الا الذى جاء بها

عليه اطلبها اذا ثم ادعى ضايعا فان قال ضاعت بعد الاقرار لا ضمان والا ضمن ولو قال له اعلها  
الى اليوم فضى ولم يحمله لا يضمن لان مؤنة الرد على المالك ولو منعها من رسول المالك وقال  
لا دفعها الا الى الذى جاء بها لا يضمن على ظاهر الرواية كمنعه بدفعه من جاءه وبين علامة كذا  
ما دفعها اليه فبين رجل تلك العلامة ولم يدفع المسمى هلكت لا يضمن وضمنه مودعة عنده  
لا يكون ظمنا لان المولى ليس له قبض وديعة عنده ما ذونا كان او محصورا ما لم يحضر ويظهر انه من  
كسبه لاحتمال انه مال الغير وديعة فاذا ظهر انه للعبد باليسنة لم يضمن كذا في الخلاصة (قوله)  
او غلطها بما له خير الاذن حتى لا تفترضها) لانه صار مستر كالأهوا اذا ضمنها لمكلا ولا يتاح له  
قبل اداء الضمان ولا يصيل المالك عليها عندى حصة ولو ابرأه سقط حقه من العن والدين اطلق  
المصنف فتمثل خطأ الجحش بغيره او بغيره فخطأ الزيت بالشرح والخطئة بالشرح والخطئة  
والغصة بالغصة بعد الاذابة قد يكون المودع هو المالحط لان المالحط لو كان اختيارا ومن في ماله  
لا يضمن المودع والضمان على المالحط صغيرا كان او كبيرا ولا يضمن ابوه لاجله كذافي الخلاصة  
وقد يكون لا تفترضه لانه لو كان يمكن الوصول اليه على وجه التيسر كخطأ الجوز بالوز والدرهم  
السود بالبيض فانه لا ينقطع حق المالك اجابا واستغنى عنه ان المراد بعدم التفترض عنه على  
وجه التيسر لاعدام مكانه مطلقا لا يفتى وان غلطها باذنه كالشريكه (قوله) وان اختلف بغير  
فعله (اشتركا) يفتى وكانت شركة ملك ولا ضمان عليه لعدم الصنع منه من هلك بعضها هلك  
من مالهما جميعا ويقم الباقي بينهما على قدمها كان لكل واحد منهما كالمال المشترك (قوله)  
ولو اثنى بعضها فردته لخطئه وبالباقى ضمن الكل) أى البعض بالانفاق والبعض بالخطأ  
لانه متعدي بالانفاق وردهم باقى على ملكه وقد غلطه بما يقى من الوديعة فضمن الجميع والمراد  
بالخطأ هنا خطأ لا تفترضه مال يحصل على ماله علامة حين غلطه بما يقى بقاى الغير لا يضمن  
الا ما اتفق كذافي الخلاصة وقيد بالانفاق ورد المثل لانه اذا اخذ بعض الوديعة لينفق في  
حاجته فردته الى موضعه ثم ضاعت الوديعة فلا ضمان عليه لوجهين الاول ان رفعه حفظا فلا  
ضمن به ولا بمجرد البينة الثاني انه وان صار ضامنا بالدفع فقد عاد الى الوفاق برد العبد الى  
مكانها فبرئ من الضمان بخلاف ما اذا ردته لانه انما جاءه عك نفسه فلا يكون عودا الى  
الوفاق وهو اولى من الاول فانهم قالوا بانه لو ما عاها ومن قيمتها تغذ البيع من جهته واستعمله  
بالضمان الى وقت وجوب الضمان فالوفاى يكن الرض البيع موجبا للضمان عليه قبل البيع  
والتسليم لم يستند عليه الى تلك الحالة كذافي النهاية وقد فردتها لانه لو لم رد كان ضامنا  
لما اتفق خاصة لانه حافظه الباقي ولم يتعبد لانه بما يضره البعض لان الكلام فيما اذا كانت  
الوديعة دواهم او دنائرا واشياءه من التكيل والموزون فهو كالرأدعة وديعتى ما اتفق احدهما

وفي الخلاصة ما هو صريح في ان الوكيل تركها ونهب عن رضا بدفع المودع لا يعتكى أن احضرها الساعة أى وادفعها لك في ضر  
هذه الساعة فادامه فقد انشأ الابداع وليس له فلك بخلاف قوله لا دفعها الا الذى جاء بها فانه استبقاء للابداع الاول لا انشاء  
ابداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق له (قوله) فان قال ضاعت بعد الاقرار) أى الاقرار ضاعنا  
قوله اطلبها عند قوله بعد الاقرار انظر في ضاعته لا لغيره بل جامع الفصولين عليها بما اقول اطلبها عند الاقرار في الغد تلفت قبيل

قولي المباحدا ضمن لتناقضه لا بعده له والمشتق في الحامية أيضا (قوله وقدينا يكونه نقلها الخ) (نفس) بهذا القول غلطان  
مكان كانت فيه حال الجحود ٢٠٢ من والا فلا قولنا بحروب الضمان في الوجهين فيه وجه خلاصه لو بهذا الغايب ضمن

اذ انقلها عن موضعها  
التي كانت فيه حال الجحود  
وهلكت وان لم ينقلها  
وهلكت لا يضمن وفي  
المتنقى اذا كانت الوديعة  
أو العارية معاصيول  
يضمن بالجحود وان لم  
يحولها أو قاله بن (قوله)  
وان أقام البينة أنه ردها  
قبل الجحود الخ) رأت  
ملحقا في سبقي الخلاصة  
بعدم لفظه الجحود فبليت  
وان تعدى فيها ثم ازال  
التعدي زال الضمان  
يختلف المستعبر والمستاجر  
واقراعه بعد جوده

ينتمو بسده كلمة مجموع  
أعرفها وفي الحامية قد كرر  
في المتنقى اذ اجد المودع  
الوديعة ثم ادعى انه ردها  
بعد ذلك واقام البينة  
فبليت بسده وكذا الوا قام  
البينة أنه ردها قبل الجحود  
وقال غلط الخ فظهر  
ان فيما نقله للأمام سقتا  
وفي الحامية أيضا ولو جدد  
للمودع الوديعة ثم أقام  
البينة على هلاكها قبل  
الجحود ان قال ليس لك  
عندي وديعة قبلت بسده  
ويرا من الضمان ولو  
قال بسيت في الجحود وقال

لا يكون ضامنا الا في كذا في النهاية (قول وان تعدى فيها ثم ازال التعدي زال الضمان) أي  
تعدى في الوديعة ان كانت دابة فركبها أو قواظله أو عبد أو متقدم أو أودعها غير ثم ازال  
التعدي فردها الى يده برئ عن الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض  
ثم رجع الى بل المأمور به كما اذا استأجره ليعطه شرا فتركه الحفظ في بسده ثم حفظ في الباقي استثنى  
الا جرح بقدره وقد قلنا في باب الجنائيل على الاحكام عن الظهيرة انه يزول الضمان منه بشرط  
انه لا يزعم على العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب الوديعة لايلا من عزمانه بلبسه نهارا ثم سرق ليل  
لا يرا من الضمان فراجعه (قوله غلط في المستعبر والمستاجر اذا تعدى اتم ازاله لا يزول  
الضمان) لان البراءة تنفي ان تكون بالعادة الى بدل المالك حقيقة أو تقدير او يدها الهما لانهما  
طاملان لا يفيهما بخلاف المودع مان يده كيد المالك و يستثنى من اطلاق المصنف تبع الضرر من  
استأجر شيا ليرهنه فعدي فيه كما اذا استأجر عبد الرهنه أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل  
ان يرهنها ثم رهنها بمال يعمل قيمتها ثم قضى المال ولم يقضها حتى هلكت عند المارح  
لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فان كان امينا خالف فقد ادى الى الوفاق  
وانما كان مستعبر الرهن كالمودع لان تطبيقه الى المارح يرجع الى تحقيق مقصود المصير حتى  
لو هلك بعد ذلك بصدره مضمنا فيستوجب المصير الرجوع على الراهن بماله فكان ذلك بمنزلة الرد  
عليه حكما فلذا برئ من الضمان كذا في الميسون من باب الاعارة في الرهن (قوله واقراعه بعد  
جوده) يعني ان المودع اذا جدد الوديعة بان قال لم يودعني عندك كذا بعد ما طلب ردها ونقلها من  
مكانها وقت الانكار وكانت منقولا ولم يكن هناك من يخاف منه طلبا ولم يحضرها بعد الجحود  
لما كذا ثم اقر بها لا يزول الضمان لان الجحود وقع للسقط فيفسخ به العقد فلا يعود الا بغيره  
كعوده الى كسل الو كاله وجوده احد المتبايعين البيع قد بنا يكونه انكار الابداع لان المودع  
لو ادعى ان للمالك وهما منه أو باعها له وانكر ما حبا ثم هلك لا ضمان على المودع كذا في  
الخلاصة وقدينا يكون الانكار عند المالك لان جوده ما عند غيره لا يوجب الضمان وقدينا يكونه  
بعد الطلب لانه لو قال لهما حال وديعتي عندك ليس كرك على حفظها فجددنا لا ضمان عظموقدينا يكونه  
نقلها لانه لو لم ينقلها من مكانها حال جوده فهلكت لا ضمان عليه كذا في الخلاصة عن الاحناس  
وقدينا يكونه منقول لا الهال كان عقارا لا يضمن بالجحود عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمطابق  
الاصح ذكره الشارح في القصب وقدينا يكونه لو لم يكن من يخاف عليها منه لانه لو جدها في وجهه  
عدو يخاف طلبا النفاق ان اقر ثم هلك لا يضمنها لانه ان اقر اذ حفظها وقدينا يكونه لم يحضره الا انه  
لو جدها ثم اخبرها فقال له ما حبا دعها وديعة عندك فهلكت فان امكنه اخذها فلم يضمنها  
يضمن لانه ايداع حديد وان لم يكن اخذها ضمن لانه لم يبر الدك كذا في الاختار ولو جدها ثم ادعى  
ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة أنه ردها قبل جحودها وقال غلط في الجحود  
اوسيته او نلت في دفعتم ما صادق في قولي لم تستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال  
ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق كذا في الخلاصة وقدينا يكونه لان المضارب لو قال

غلطت ثم اقام البينة أنه دفعها الى صاحبها قبل الجحود برئ (قوله ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق) لرب  
عبارة الخلاصة بعد قوله لم تستودعني هكذا في الاقضية لو قال لم تستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ففي عبارته غلط

ولم ينفذ المثل يدفع الى شيئا ثم قال بل قد قدمت الى ثم اشتري المثل كان على المضار بقو برئ عن  
الضمان وان جسدتم اشتري ثم اقر فهو ضامن والمتاع له وكذلك الوكيل بشرائتي بغيره بغيره بالف  
ودفع المثل الى الوكيل وان كان المثل مضمنا فاشترى في حال الجود او بعد ما اقر فهو لا شئ ولو دفع  
رجل الى رجل عبد اليمين بعد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سنان وبرا عن الضمان وقال  
غيره من المشايخ في قياس قوله لو باع بعد الجود ثم اقر جازا بضا كذا في فتاوى فاضلنا من كتاب  
المضار بقوا اذا ضمنه المودع بالمجود تغيب قيمته يوم الابداع لا يوم الجود و بدل عليه ما ذكره في  
الخلاصة رجل اودع رجلا عبدا فباعه المودع فأتى في يده ثم اقام المودع اليمين على قيمته يوم الجود  
ولكن قسمته يوم الابداع كذا افاضني عليه بقيته يوم الابداع اه (قوله وله ان يسافر بها عند  
علم النسي والخوف) أي المودع ان يسافر بلذبعة اذا لم ينهه المودع ولم ينفذ عليها بالاخراج لان  
الامر مطلق فلا يتقيد بالمكان كالاتقيد بالزمان قد بعدهم النهي لانه لو تها من السفر ليس له  
ذلك وقد بعدهم المخوف لان الطريق لو كان محظا وله يضمن السفر كان ضامنا وكذا الاب والوصي  
وان لم يكن له يضمنه ان يسافر ماله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضلنا  
ومن الخوف السفر في البحر لان الغالب فيه العطب كذا في الاختيار وأطلق المصنف فحمل ماله  
جل ومؤنة طال المحر وج أو قصر وهو قول الامام كذا في النهاية واستثنى منه الشيخ أبو نصر في شرح  
القنوي الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر به احتسبا وفي فتاوى فاضلنا والمودع ان يسافر بمال  
الوديعة عندئذ لم يكن له اهل ومؤنة وقيد بالوديعة لان الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكله يضمنه ان  
قيد الوكيل بكان بان قال به بالوديعة فخرجهما من الكوفة يصير ضامنا عندنا وان اطلق الوكالة  
فسافر به ان كان شباهه جل ومؤنة يكون ضامنا وان لم يكن له جل ومؤنة لا يصير ضامنا عندنا اذا لم  
يكن له يضمن السفر وان كان له يضمن السفر لا يكون ضامنا عندنا في حنفية طال المحر وج أم قصر  
وقال محمد يكون ضامنا طال المحر وج أم قصر وقال أبو يوسف ان طال المحر وج يحسبكون ضامنا  
وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضلنا (قوله ولو اودعها لم يدفع المودع الى احدهما  
خطه) يعني في قيمتها حقه اخلقه فحمل ذوات الامثال والقيم وخلافهما في الاول قياسا على  
الدين المشترك وفرق ابو حنيفة بينهما بان المودع لا يملك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك  
الغدير وفي الدين طال به تسليم حقه اذا الدين قضى بامنا لها فكان تصرفا في مال نفسه وأشار  
بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز ذلك حتى لو اخاصه الى القاضي لم يبر بغير نصيبه اليه في قول أبي حنيفة  
والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى لو ملك الباقي رجع صاحبه على الآخر حصته والى  
ان لا حسمان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها والى انه لو دفع وارثك المصنوع لا يضمن وفي فتاوى  
فاضلنا ما يبيعون لفظه ثلاثة اودعها وارثا لا اولا وقالوا لا يدفع المثل الى احدهما حتى يجمع فدفع  
نصيب احدهم قال محمد في القياس يكون ضامنا به قال ابو حنيفة وفي الاحتسبان لا يضمن وهو  
قول أبي يوسف اه فقد جعل علم المعان هو الاحتسبان فكان هو المختار (قوله فان اودع  
رجل عند رجلين مما يقيم اقتساما وحفظا كل نصفه ولو دفعه الى الآخر ضمن بماله ما لا يقيم)  
وهذا عندنا في حنفية وقالوا لا حسمان ان يصفنا باذن الاستمطال لانه رضى بما تملكه والارضى  
بمقتله ما لا يصفنا احدهما قسدا بضمين الدافع لان القايض لا ضمان عليه لانه مودع المودع وقيد  
بقوله اقتساما لان فيما يقيم أو يبا القسمة واودعها فذلك انما لثركه ما لم تزمه وكذلك الجواب

وله ان يسافر بها عند  
عدم النسي والخوف ولو  
اودعها لم يدفع المودع  
الى احدهما حتى  
يصرفه الآخر وان اودع  
رجل عند رجلين مما  
يقيم اقتساما وحفظا  
كل نصفه ولو دفعه الى  
الآخر ضمن بماله  
ما لا يقيم  
(قوله ويدل عليه ما ذكره  
في الخلاصة الخ) قال في  
المخ لكان ذكر في العبادية  
انه لو عهد الوديعة  
وما كتبت ثم اقام المودع  
يمينه على قيمتها يوم الجود  
يقضي بقيتها يوم الجود  
وان لم يعلم بقيتها يوم الجود  
يقضي بقيتها يوم الابداع  
يعني اذا اثبت الوديعة  
كذا ذكر في العدد وقام  
هذا بنظر في وديعة  
الذخيرة اه وكتبه  
بعض الفضلاء على هامش  
المخ ان فيما نقل من  
هارة الخلاصة مقطا وان  
أصل العاد متوافق لما  
في العمادية لان أصل  
العارة قضى عليه بقيته  
يوم الجود فخل قال الشهود  
لا تعلم قيمته يوم الجود  
لكن قيمته يوم الابداع  
كذا افاضني عليه بقيته  
يوم الابداع

في المرتبة من المستضعفين والوصيين والعبد في الرهن والوكيل بالشراء اذا سئل أحدهما الى الآخر واذ لم يكن لهما الفضة فعلا لا يقسم كان لهما التبا في المحقق كذا في الخلاصة (قوله ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد له منه او حفظ في بيت آخر من الدار لم يضمن) لانها لا يمكنه المحقق مع مراعاة شرطه فلا يمكن مفداها وأشار الى أنه لا بد أن يتسكون الودعة مما تحفظ في بيت من مضموني لو كانت فرقا فمضمون دفعها الى امرأته أو عقد جوهرا فمضمون دفعها الى علامه فدفع مضمون والى أن يوت الدار لا بد أن تكون مستوية في المحقق حتى لو مضمون وضعها في بيت فيه خلل فوضعها فيه مضمون وكذا اذا كان ظهر البيت على السكة (قوله ولو كان له بدو حفظها في دار أخرى مضمون) فالأولى صادقة بصورتها الأولى أن تكون الودعة شيئا خفيا يمكن المودع استعاضه بنفسه كالحائض فدفعها الى عباده مضمون الثانية أن يكون له عمال سوي من مضمون الدفع السبب والثانية محمولة على ما إذا لم تكن الدار الأخرى مثلها في الخمر زامالو كانت مثلها أو أحرز منها لا يضمن كذا في الخلاصة (قوله مضمون مودع الغاصب لا مودع المودع) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم إذن المالك اشتد بقاء وفي الثاني ليس بغاصب لأنه لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه وإذا ضمن مودع الغاصب رجع على الغاصب مطلقا لم أنه غاصب أولا وإذا ضمن مودع الغاصب مضمون غاصب الغاصب والمشتري عنه بالأولى وقد تقدم في المضاربة أن المضارب لو دفع المال مضاربة بلا إذن لا يضمن واحد منهما قبل عمل الثاني (قوله معه ألف فادعى رجلا أن له أودعه أياه فنسك لهما ما لا ألف لهما وغرم آخر بينهما) أشار بقوله نسك الى أن المودع يحلف اذا أنكر ما ادعى كما يحلف اذا ادعى ردها أو سلا كما أمان في التهمة أو لا نكارة الضمان ولو حلف لا ثبت الرد يمينه حتى لا يضمن الوصي لو ادعى الرد طعمه وحلف كذا في المسوط والى أنه لو حلف لا يثبت له ما عليه والى أنه لو حلف لأحدهما ونسك للآخر قضى بيمين نكل له فقط والى أن للقاضي أن يبدأ أحدهما بالتحليف والأولى القرعة والى أنه لو نسك للأول يحلف الثاني ولا يقضي بالنسكول فضلا عما إذا أقر لأحدهما لأن الأقاربجة بنفسه فيقضي به أما النسكول فلانما يصير جهة القضاء للآخران يؤخره ليحلف الثاني فينسكف وجه القضاء بأن حلف الثاني بالكل للأول وان نكل فهمى بينهما فان قضى للأول حين نكل قيل ان يحلف الثاني لا ينفذ قضاءه خلافا للخصاف فذكر الألف في الكتاب ليس احتراز بأن كان العبد في كلام الخصاف ليس احتراز بل وفي التحليف لثاني يقول بالله ما هذا العبد له ولا يقبلنا له لما أقر بها الأول ثبت الحق فيها فلا يبعد إقرارها للثاني فلو اقتصر على الأول كان مادقا بقيد للخصاف بهذه الصورة لأنه لو أقر بها الإنسان ثم قال بل هي لهذا اختص بها الأول ومضمون الآخر فثبت ان دفعها بغير قضاء وان كان قضاء لا يكون ممانعا عند أبي يوسف خلافا لصدوق قال ودفعها أحدكما ولا أدري أي يكافأ استعماله في أخذها بينهما فلها ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد الصلح والادعاء كل وأراد أخذها ليس له ذلك لأن القرعة مجهول ولكل أن يتحلفه فان حلف قطع دعواه وان نكل فكسسته الكتاب وسكذ الوقال على ألف ألف لهذا أو ولهذا والله سبحانه وتعالى اعلم

ولو قال له لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد له منه او حفظ في بيت آخر من الدار لم يضمن وان كان له منه بد أو حفظها في دار أخرى مضمون ومودع الغاصب ضمان لا مودع المودع منه ألف ادعى رجلا أن له أودعه أياه فادعى رجلا أن له أودعه أياه فنسك لهما ما لا ألف لهما وغرم آخر بينهما (كتاب العارية)

(قوله فكان هو المختار) تعينه المقس فيقال كيف يكون هو المختار مع أن سائر المتن على قول الإمام وقال الشيخ قاسم اختار السقي قول الإمام والصواب وسعد الشريعة وقال للمقسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار ومستل بكونه الاستحسان مخالفا لما عليه الأئمة إلا ما ينبل فالتسليمون عليه متفقون جوي كذا في حاشية أبي السعد (كتاب العارية)

(قوله فلو قال لا خير عند عدي الخ) الظاهر انه مفرغ على اشتراط الاجماع وان قوله خذ عدي هذا ليس بايجاب كقوله لست  
 قوي بهذا ولا يصح كونه مفرغاً على اشتراط القبول لان اخذ العبد قول فلا فيكون ودية تامل (قوله وهو مصرح ايضا بفيد  
 العارضة غير توقف على نية الخ) في الكافي العلامة السقي وقوله في الهداية ومفنتك هذا التوب وجلتك على هذه الامة انظر  
 به الهمة لانها لتجلبك العين وعند اذنه العتبة تصل على تلك المنافع تفوز اشكل من وجوده احدها قوله اذ لم يرد به الهمة وكان  
 ينبغي ان يقول اذ لم يرد بها دليل التعليل ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير يرجع ٢٠٠ الى المذكور كقوله تعالى عواين

بين ذلك وانها سانه  
 جعل هذين الظنين  
 حقيقة لتجلبك العين وبها  
 انك المنفعة ثم ذكر في  
 كتاب الهبة في بيان  
 هي تلك المنفعة لا  
 عوض وتصح باعرتك  
 واعطتك ارضى ومفنتك  
 قوي وجلتك على داني  
 واعطتك عدي وداني  
 لك سكتي وداري لك  
 عري سكتي

انها من الودية لانها تملكها وان اشتركا في الامانة وتوحيها سانه النابعة عن الله تعالى في احاطة المضطر  
 لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشرة وهي بالتشديد  
 كانتا مضمونة الى العار لان طلبها عار وصعب كذا في المصباح وفي المغرب انها مضمونة الى العار اسم  
 من الاطارة واخذها من العار العيب خطا وفي النهاية ان ما في المغرب هو العمل عليه لا صلى الله  
 عليه وسلم باشر الاستمارة فلو كان انما في طلبها باشرها اه وفي المسوط انها مشتق من التعاور  
 وهو التناوب (قوله هي تلك المنافع بغير عوض) وهذا تصريح بها شرعا واثار به الى ارفع على  
 السرك في القائل بانها باحق وليست بقليل ويشهد على ذلك الاحكام من انعقادها بلفظ التملك  
 وجواز ان يصير ما لا يختلف بالتمتع ولو كان باحق لما جاز ان المباح له ليس له ان يبيع لغيره وانما  
 لا يفسد هذا التملك الجاهل لكونها لا تخضع الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد  
 بالجاهل جهالة المنافع الملكية لجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا  
 فقال ذلك الجار جل لي جارني في الاصل فلهذا احدهما واذهب فاخذ احدهما وذهب به ضمن اذا  
 هلك ولو قال له اخذ احدهما اليها شئت لا ضمن اه وانعقادها بلفظ الا حاطة لانه استعير بلفظك  
 وقد قالوا اعطى الدابة على المستعير مطلقا كانت او موقوفة وكذا نفقة المدا ما كونه فعل للمعركذا  
 في الخلاصة وحكمها كونها امانة وأشار بقوله تلك المنافع الى انه لا يضمن الاجاب والقبول  
 ولو قلنا فلو قال لا خير عند عدي واستعمله واستخدم من غير ان يستعير المدفوع اليه لا يكون عارية  
 حتى تكون نفقته على مولاه كذا في الخلاصة ولو استعار من رجل شاة فمكت لا يكون عارة كذا  
 في فتاوى قاضيان وشروط كون المستعارة لا لا انتفاع وعملها عن شرط العوض في الاطارة  
 حتى لو شرط العوض في الاطارة تصير عارة مكذبة في المصط (قوله وتصح باعرتك باعرتك  
 ارضى) لان الاول مرجح حقيقة والثاني مرجح مجاز لان الاعلام اذا اضغ الى ما لا يؤكل عنه  
 يرد به ما يستعمل منه مجازا لانه عمله (قوله ومفنتك قوي وجلتك على داني) وهو مصرح ايضا  
 بفيد العارضية ايضا من غير توقف على نية لكن اذا قوي به الهبة كان هبة ومفنتك بمعنى اعطيتك  
 (قوله واعطتك عدي) لانه اذنيته في الاستقدام (قوله وداري لك سكتي) أي من جهة  
 السكتي لان داري مبتدأ ولك خبره وسكتي مفعول من القسبة الى الخطاب (قوله داري لك سكتي  
 سكتي) يقال عمره الداراي قال له هي عمدة حمرك والعري اسم منه فيصير معناه حط سكاها

الفاظها وجلتك على  
 هذه الهداية اذ قوي بالمحل  
 الهمة وطول بان المحل هو  
 الار تكاب حقيقة فيكون  
 عارية لكنه يحمل الهمة  
 وانها انها سانه كذا  
 لتلك العين حقيقة  
 والحقيقة ترد باللفظ لا  
 نية فتدعي عدم ارادة الهمة  
 لا يحصل على تلك  
 للنفعة بل على الهبة  
 المستعنى شرح النافع  
 قلنا جاز ان يكون التملك

(٢٩ - ص ٦٦) العن حقيقة وملكك المنفعة مجازا الى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية  
 ويكون التدبير اذ لم يرد به الهبة فتور اذ به العارية أي لانه اذ لم ترد حقيقة لا يصار الى لما لا اعني اذ ادعته ويحتمل ان يكون  
 بالعكس واليه اشار غفر الاسلام في مسوط صاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذ لم يرد به الهمة قلنا كيد اي لان  
 سلق الكلام محمول على المصارفة فليس المراد به التمسيد محتمل ان يكون المعنيان حقيقة لهما وانما ترجح احدهما لانه ادنى  
 فغير من فصل عليه فثبت اه كذا في الكفاية موصفا



العدة هرك ولو قال لغيره أجزئك هذه البشارة بغير عوض كانت اجارة ولم يقل شبرا لا تكون  
اجارة كذلك فتاوى فاضلان (قوله ويرجع المهر متى شاء لصدم لزوما) أطلق المصنف رحمه  
الله تعالى فجعل ما اذا كان في رجوعه ضررين بالمستعير فان الاجارة تبطل وينق الصن باجرة المثل  
ولهذا قال فاضلان في فتاواهم رجل استعار من رجل أمته لترض ابنه فارضعته فلما صار الصبي  
لا يخذل الامتيا قال الميرارد على خادمي قال أبو يوسف ليس له ذلك بوله مثل أجر خادمه اني ان تعظم  
الصبي وكذا الاستعارة من رجل فرسا لغيره عليه فاجاره الفرس أو بعه أنهر ثم لقيه بعد شهرين في  
بلاد المسلمين فإراد أخذ الفرس كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقبله على الكراء  
والشراء كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع  
الذي طلب صاحبه الى أدنى المواضع الذي يجده فيه شراء أو كراه (قوله ولو هلكت بلا تعدل  
يشمن) أطلقه فجعل ما اذا هلكت في حال الاستعمال وما اذا شرط عليه الضمان فانه شرط باطل  
كشرط عدم الضمان في الرهن اهلك كذا في الهبط وهذا اذا لم يبين أنها مستققة للغير وان ظهر  
استحقاقها أنها للغير ضمنها ولا رجوع له على المصلحة من متبرع ولم يستحق أن يضمن المصير واذا ضمنه  
لا يرجع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه المستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له ولا  
عليك والبال الصغار اجارة مال ولده والعبد المأذون عليك أن يصير المرأة اذا عارت شيامن ملك الزوج  
فهلك ان كان شيما داخل المستوما يكون في أي يمين عادة فلا ضمان على أحد اما في الفرس  
أو الثور فضمن للمستعير والمرأة كذا في النهاية قد يقول بلا تعدل لانه لو تعدى ضمنها كآلو كبها  
بالجم أو فاعيا عنها بالضرب أو جملها ما يعلم أن مثلها لا يحميه أو استعملها بالانزهار اجمالا يستعمل  
مثلها في التبول وكذا الوزن من الغلبة ودخل المجهود في كها في السكة فهلك يضمن على الأصح  
وكذا اذا استعاره ليركبها في حاجته الى ناحية مجاورة خارجها الى النهر ليس قبها وهي غير تلك  
الناحية ضمن اذا هلكت وكان اذا استعار ثورا ليكر ب به أرضه فكرب أرضا أخرى يضمن  
اذا مضى وكذا اذا قرنه بدوا على منه ولم يغير العادة به فهلك وكذا اذا قام في المفازة ويقود الغلبة في  
يده فمقتان كان مضطجعا وان كان جالسا لا يضمن في غير السفر وان كان في السفر لا يضمن  
سواء قام قاعدا أو مضطجعا اذا كان المستعير تحت رأسه أو موقوف بين يديه أو حاليه بحيث يعد  
حافظا لادته ولو تركه في المرح يرجع ان كانت العادة هكذا لا يضمن وأن لم يعلم أو سكنت العادة  
مستركة يضمن ولو حله في القرية وليس للقرية طلب مقروح لا يضمن ان قام مضطجعا أو قاعدا وفي  
فتاوى فاضلان لو استعار دابة للذهاب فاسكها في سبته فهلك كان ضامنا لانه اعارها للذهاب  
لا للمساك في البيت (قوله ولا يؤجر) لان الاجارة أقوى لانها لازمة فالقول ملكها لازم لزوم ما لا يلزم  
وهو العارية أو علم لزوم ما يلزم وهو الاجارة (قوله ولا يرهن كالوديعة) لان الرهن ايجاب وليس  
له أن يوق دينه بحال غيره بغير اذنه وله أن يودع على الغنى بغيره القطار وصح بعضهم عليه ويتفرع  
عليه ما لو أرسله على يد أجنبي فهلك يضمن على الثاني لا الاول وسياق قريبا (قوله فان أجز  
فقط ضمن) لانه تعدل التسليم فصار فاصوله أن يضمن المستاجر كالمستاجر من الفاسد  
واذا ضمنه يرجع على المستعير اذا لم يعلم انه كان عارية في يده بخلاف ما اذا علم بخلاف المستعير اذا  
ضمن ليس له الرجوع على المستاجر لانه بالضمان تبين انه أجز ملك نفسه ويتصدق بالاجرة  
عندهما خلا لا في يوسف كذا في الخلاصة (قوله ويرجع الا بختلاف بالمستعمل) لكونه ملك

ويرجع المهر متى شاء  
ولو هلكت بلا تعدل  
يشمن ولا تؤجر ولا  
ترهن كالوديعة فان أجز  
فقط ضمن ويرجع الا  
بختلاف بالمستعمل  
(قوله ولو قال لغيره أجزئك  
هذه البشارة لزم) قال  
الرمل وفي العراز يضمن  
كتاب الاجارة في الثاني  
في صفتها قال لا تعتقد  
الاجارة بالاجارة حتى لو  
قال أجزئك منها فمأمنة  
بلا عوض تكون اجارة  
فأسندة لاجارة اه  
فتامه مع هذا وساق في  
اول الاجارة قوله فكرب  
أرضا أخرى قال في  
جامع الأصولين اقول  
ينبغي أن لا يضمن لو كرب  
مثل العينة أو أرضي منها  
كالاستعار دابة للعمل  
وسعى فيها فخالف لا  
يضمن لو حل مثل المسمى  
أو أخف منه كالمسمى  
(قوله وكذا اذا قرنه  
شورا على منه) في جامع  
الفصول ما يضمن  
أخلا بالغير المهمة حيث  
قال استعار ثورا فقيته  
خسرون لستعمله فقرنه  
سبح فو رقيته ما تبيرا  
لو كان الناس يجهلون  
مثل ذلك ولا يضمن

المنفعة فقلت ان عليها قسمة بالاختلاف وهو الحمل والاستعداد والكنى لان ما يختلف ليس له  
 فيه ان يعبر بالكنى والى كقولك بشرط ان تكون مقيدة اعالو كانت معلقة كقوله استمارة  
 للركوب او في الكس له ان يعبر بما يكون ذلك تصانرا كقوله واللاس فان ركب هو يستدرك  
 قال الامام على الزنوى يستكون ضامنا وقيل الترخي وغواهر زاده لا يخفى كذا في فتاوى  
 فاضيلنا وصح الاول في الكافي (قوله فلو قدما وقتا) ومنفعة او بهما لا يتجاوزهما سواء  
 أطلق له ان ينفع أي نوع غافق أي وقت شاء) يعني انها على أربعة أوجه لان الإطلاق والتقييد  
 واثرين شقين الوقت والانتفاع وأشار بقوله لا يتجاوز إلى انه لا يتعدى المعنى فاما انه لا بد ان  
 تكون النافعة إلى شرط فلو ان الف إلى مثل المعنى بان استمارة به العمل عليها عشرة اذ اقترت من حنطة  
 معناه العمل عليها هذا القدمون حنطة أخرى أو العمل عليها حنطة نفسه العمل عليها حنطة غيره  
 أو خالف إلى غير من المعنى بان جعل هذا القدمون الشعر لا يكون ضامنا لانها لا يتقرر من تقدمه  
 ما يكون مقيدا حتى لو هي مقدار من الحنطة وزنا العمل مثل ذلك الوزن من الشعر يضمن لانه يأخذ  
 من نهر الدابة كثر ما اتخذ الحنطة كذا في النهاية وصح الواجب عدم الضمان وفي الحنطة اذا  
 استمارة به ليركبها فركبها واركب غيره فطبت ضمن نصف قيمتها او اذا استمارة به وقت فليس  
 مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد ما بعد من الوقت مع الامكان ضمن اذا لم تكن سواء استعملها  
 بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة للمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا  
 لو خالفه ضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان للآذون كذا في المحلصون قيدتها  
 بالمستبر بان قال لا تدفع إلى غيرك فدفع فذلك ضمن فيما تفاوت وفيما اتفاوت والتفصيل  
 منه عدم النسي كذا في المحلصة وفي فتاوى فاضيلنا اذا استمارة الى موضع كذا كان له ان  
 ان ينسب عليها ويحيى وان لم يسم له موضع ليس له ان يخرج بها من المصر اه (قوله وعارية  
 الثمنين والمكيل والموزون المعسود قرض) وعارده ان عارضا لا يمكن الانتفاع به مع بقائه العين  
 قرض ولو كان قريبا حتى لو قال امرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلا فله منه اوقعت  
 وكان قرضا الا اذا كان ينسبها ببساطة فيكون ذلك دالة لا يباحه كذا في المحلصة وفي المحلص  
 لو استمارة به ليعملها على قصده أو غشيه يخلها في نائه فهو ضمان لانه قرض هذا اذا لم يشل  
 لا رد ما عليك فان قال فهو عارية لان القرض لا يكون عينه مباحا لرد فصار عارية قيدنا يكونه  
 لا يمكن الانتفاع به مع بقاءه لا يملك ان استمارة بهما ليركبها به من زانه كان عارية فليس له  
 الانتفاع به مع كعارية على واذا كان عارية بما ذكرنا قرضا كان قرض الحيوان للاستعمال عارية  
 لا قرضا طرد الان القرض الفاسدان باخذ الحيوان ليستملكه وينفع به ثم يرد عليه منه وهذا  
 فاسد وهو مضمون بالقصة كذا في فتاوى فاضيلنا (قوله وان عارضا لسانا والغراس مع)  
 لان المنفعة معلومة له (قوله وله ان يرجع) لانها غير لازمة (قوله ويكلف قلعها) أي قلع  
 البنمو والغراس وهو قطع الغنم وكسرها كذا في الغريب ويصير المستبر على القطع الا اذا كان فيه  
 مشرة بالارض فان كان تركه يفسد مقلوبا كذا في النهاية (قوله ولا يضمن ان لم وقت) أي لا ضمان  
 على العبر اذا رجح ان لم وقت له وقتا لانها غير لازمة لم يضره (قوله وان وقت فرجع قبله ضمن  
 ما نقص بالقطع) بان يقوم قائما غير مقلوع حتى يكثر يشرى بشره قامه الى اللدة الضرورية كذا في  
 النهاية وتعتبر القيمة يوم الاسترداد كذا في فتاوى فاضيلنا لانه صار مرفورا من جهة فان قلت قد

فلو قيدها وقتا ومنفعة  
 او بهما لا يتجاوزهما  
 سواء وان أطلق له ان  
 ينفع أي نوع غافق أي  
 وقت شاء وعارية الثمنين  
 والمكسل والموزون  
 والمعسود قرض وان عارضا  
 لسانا والغراس مع  
 وله ان يرجع ويكلف  
 قلعها ولا يضمن ما نقص  
 ان لم يوقت ضمن وقت ورجع  
 قبله ضمن ما نقص بالقطع  
 (قوله ضمن نصف قيمتها)  
 مضاه انهار كذا ما لان  
 سب العطب ركوبها  
 معا واحدهما ما ذون  
 فيه فلهذا ضمن النصف  
 حتى لو اركب غيره فقط  
 ضمن الكل هذا ما ظهر  
 لي ولم ادر من نه عليه أبو  
 السعيد يعني اركب غيره  
 بعد ما اركبها لان له ان  
 يعبر ما اختلف استعماله  
 ان لم يعبر منتقما

ذكر وأله لا رجوع على الفار إلا إذا كان العروق في ضمن عقد المعاوضة حتى لو قال أسقطت هذا الطريق قمت آمن فلكه ما عذبه اللصوص لا يرجع على الفار عما ملكت من ماله فكيف يرجع في العار يقول بأمر رجوع الذهب له بما تحقه من ضمان الاحتقاق على الواهب قلت أنه من باب الالتزام لا بتقدير كلامه ابن في هذه الأرض لنفكك على أن أتركها في يدك اليك كذا من المتعتان لم أتركها وما ضامن لكما تنفق في ثنائك ويكون البناء في ما إذا ذهبت انوارها ضمن قبضته وكان كانه بنى بأمره فليس من باب القرو وكذا حقه صاحب النهاية وقد ذكرنا حكم الشبهة أنه يضمن رب الأرض للتعمر قيمة عمره وبنائه ويكونان له الآن بشاء المستعمر أن رفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لأصله قالوا إذا كان في القطع ضرر بالأرض فالحيا إلى رب الأرض لأنه صاحب أصل والستعمر صاحب تبع والترجيح بالأصل كذا في الهدا يتوقف المحيط ضمن المعركة البناء والانتصار فاقم على الأرض غير مقلوعة منقوضة وإن شاء المستعمر قطع غراسه وبنائه ولم يضمنه إذا لم يضر بالأرض وإن كان القطع يضر بالأرض لا يقطع الأرض صاحبها ويضمن له قيمته مقلوبا له وظاهر مع ما قبله أن القطع إذا لم يضر بالأرض كان الحيا للستعمر بين قطعهم وبين تضمين جميع القيمة وهو مخالف لما في الكتاب حيث جعل له تضمين ما تقسمه القطع لا تضمين جميع القيمة (قوله ولو استعارها لزم ردها لم تؤخذ منه حتى يصد الزرع وقت أول يوق) لأن في نهاية معلومة فترك باجر المثل إلى وقت الأدراك إذا رجع لأن فيه مراعاة الحقين كما في الأحادة إذا انقضت المدة والزرع لم يدرك بعد فانه يترك باجر المثل مراعاة العائنين فإن قال رب الأرض أصلك السنو ونفقت وأخرجك و يكون معارضة في يورضي به المزارع فإن كان لم يطالع من الزرع حتى لا يجوز لأن المزارع يصير مالكا للزرع وسيع الزرع قبل النبات لا يجوز وسد ما خرج فيه كلام وأشار المؤلف في المتن إلى الجواز كذا في النهاية يقول بنى حاطا في الدار المستعمرة استعمرها المير الدار إذا أراد المستعمر أن يرجع عليه بما أنفق ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط إن كان البناء من تراب صاحب الأرض كذا في الخلاصة وفي المحط والاستعارة أرضا ليقى ويسكن وإذا خرج بالبناء لرب الأرض فرب الأرض أجر مثلها مقدرا للكنى والبناء للستعمر لأن هذه حارة معنى لأن الأحادة تملك المضاف بشرطه ومنع ولما شرط البناء له كانت حارة فاسدة لمجالة المدة والجرة لأن البناء مجهول فوجب أجر المثل (قوله ومؤنة الرد على المستعمر) لأن الرد واجب عليه لما به فضله من نفسه والأجر مؤنة الرد فتكون عليه وبالله كونه على المستعمر تطورا بضافها لو كانت العارية مؤقتة هي الوقت فلكسها المستعمر فله كسكت ضمنها لأن مؤنة الرد عليه كذا في النهاية ويستثنى من إطلاقهم ما ذكره قاضيان في فتاواه في فصل من يرهن مال الغير رجل أجاز شيئا له جل ومؤنة ليرهنه فله منه قالوا إن رد العارية يكون على المير وفرق بينهما وبين غيرها من الدوامي في غيرها يكون الرد على المستعمر لأن هذه حارة فبها منفعة لصاحبها فلها تصير مضونة في بل المرتين وللمعان يرجع على المستعمر بقيمة فكأنه تركة الأحادة له فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها من وجهين الأول ما ذكرنا أن المستعمر لرهن لو خالف ثم عاد إلى الواقي يرى من الضمان بخلاف غيره الثاني ما ذكرنا أنه لا يدخل في المستعمر للموسى له بالخدمة فإن مؤنة الرد عليه كذا في المستعمر كذا في النهاية (قوله والمودع أي مؤنة الرد على مالك الوديعة لأن منفعة القبض حاصلة له لا يملكها المير ومنفعة عائدة إليه (قوله والمؤجر أي مؤنة الرد على المؤجر لا المستاجر لأنها مقبوضة كمنفعة المالك لا لاجر رسم له به

ولو استعارها لزم ردها  
تؤخذ منه حتى يصد  
الزرع وقت أول مؤنة  
الرد على المستعمر والمودع  
والمؤجر

(قوله الأول ما ذكرناه)  
أي في قبوله في كتاب  
الوديعة بخلاف المستعمر  
والمستاجر

فإذا أحسها المستأجر بعد مضي المدة لا يضمنها لم يطالبه صاحبها بالرد وفي الفصل السادس  
من اجارة الفتاوى البرزاقية قال صاحب الحق قال مشايخنا هذا إذا كان الأجير يخرج إذا كان صاحب  
المال يولي بلائله فثمة الرضا تجرأ أو مستقر على الذي أخرجه وفي الخلاصة الاجر المشترك  
كالحيط ونحوه مؤنة الرد عليه لأجل رب الثوب (قوله والغاصب) أي مؤنة الرد على الغاصب لان  
الواجب عليه الرد ولا حاجة إلى يدل المالك دفعاً لضرر عنه (قوله وللرهن) أي مؤنة الرد على المرتهن لا  
الراهن لان الفتح حصل له ولهذا اختص به من يرساثر الرعا حتى يتوفى عنه منه أو لا فكان الغرم  
عليه قال في الخلاصة ان مؤنة الرد على الراهن وفيه كلام لا يخفى وقد قلنا حكم نفقة العين المستأجرة  
وكسوتها (قوله) وان رد المستعير الدابة إلى اصطلح مالكيها أو العبد إلى دار المالك برئ عن الضمان  
استسماً لانه في التسليم المتعارف لان رد العواري إلى دار المالك معتاد كالملة التي قبداً له  
والعبد لانها لو كانت عقد جوهراً لبردها إلى المير لم يعلم ما ذكر من العرف كذا في الهداية  
وقيدنا بالاصطلاح لانه لو ردّها إلى أرض مالكيها لا يبرأ كذا في الحيط (قوله بخلاف المصنوب  
والوديعه) حيث لا يبرأ إلا بالرد إلى المالك لان الواجب على الغاصب منع فعله وذلك بالرد إلى  
المالك دون غيره والوديعه ليس فيها عرف لعدم رضاه بالرد إلى دار أومن في عباله لانه لو ارتضاها  
أردعها إليه والمستأجر كالوديعه كذا في الحيط (قوله) وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجير مشاهرة  
أو مع عبد رب الدابة أو أجير برئ بخلاف الاجنبي للعرف بقيد المستعير لان المودع لو رجع عبد  
رب الدابة أو أجير لا يبرأ لعدم العرف ولو رجع عبداً لا يضمن لان له أن يستغيبه وقيدنا الدابة  
لانه لو كان شيئاً فبما يدعى علام صاحبها ضمن لعدم العرف به والاطن في جسد رب الدابة فمثل  
عبيداً يقوم عليها ولا وهو الاصح وفي قوله بخلاف الاجنبي إشارة إلى ان المستعير ليس له الا بداع  
من الاجنبي وقد تقدم ان المختار المسمى به حوازه فمن ان تكون هذه المسئلة محمولة على ما إذا كانت  
العارية مؤقتة فثبت مدتها ثم يتبع الاجنبي لانه لا يملك بعد المدة يصير متعبداً (قوله)  
ويكتبها له اوطعتي أرضك أي اذا استأجر أرضاً يضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطمعتني  
أرضك لا زرعها ما شاء من علة الشتاء أو الصيف عند أي حنيفة وقال يكتب انك اعترتني لا لفظ  
الاعارة موضوعه وله ان لفظ الاعطام ادل على المراد لانها تخص الزراعة والاعارة تنقلها وغيرها  
كالسما ونحوه فكانت الكتابة أولى قسداً للأرض لان في اعارة الثوب والدار يكتب اعترتني  
ولا يكتب البتة في الاسكتني اه والله أعلم

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

هي لغة التفضل على الغير بما ينفعه ولو غير مال واصطلاحاً ما أثار إليه المصنف (قوله هي تلك  
العين بلا عوض) فخرحت الأناحق والعارية بقول الاجابة والبيع وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وان  
كان لفظ الهبة في الاحتادان الهبة فويان تلك اسقاطاً وعلما الاجماع وامامة الدين من  
غير من هو عليه فقصبة بشرط ان يبر بقبضه كذا في المتن وغيره من طاهر انه ليس وكيل عنه في  
قبضه فيملكه ويكون هبة وقد مرح به في الحيط فقال ولو وهب ديناه على رجل وأرد ان يقبضه  
فقبضه جائز الهبة استحقاقه بصرفاً لخواص الحكم النيابة ثم يصرف بقضا النفس بحكم الهبة وان لم  
يلتزم في القبض لم يعز وسبب ارادة الخير لخواص دينوي كالعوض وحسن الشتاء والهبة من الموهوب

والغاصب والمرتهن وان  
رد المستعير الدابة إلى  
اصطلح مالكيها أو العبد  
إلى دار المالك برئ  
بخلاف المصنوب والوديعه  
وان رد المستعير الدابة مع  
عبد أو أجير مشاهرة أو  
مع عبد رب الدابة أو أجير  
برئ بخلاف الاجنبي  
ويكتب المستعير انك  
اطعتني أرضك

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

هي تلك العين بلا عوض  
(قوله وقد تقدم ان المختار  
الخ) أي عند قول المتن  
ولا برئ

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

(قوله وقد صرح به في  
الحيط) أي يكونه وكبلا  
عنه في قبضه تامل

(قوله فتعلم ما اذا كان على وجه المزاح الخ) ردة المفسر بان له ليس في الخلاصة ما يدعو او الذي فيها ان يطلب الهبة من اياها  
 لاحدا فهو به جداولي سمعت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً مباحاً كذا في حاشية أبي السعود من انهم  
 قلت وليس في كلام المؤلف ما يقتضي ان المزاح وقع في الايجاب لان قواه اطلقتها اي طلق الهبة وقوله فتعلم ما اذا كان اي طلبه  
 لها تامل ومن عبد الله بن المبارك اه ٢١٠ مرقوم بشرح الطبري وقوف عليهم وقال هيو مقي حتى تروا كيف اضرب

له واخرى وشراطهما في الواهب العقل والسووغ والمك فلا تصح هبة المجنون والصغير  
 والعبد ولو مكنا او ام ولها وصدا او امضوا غيرنا لك وفي الموهوب ان يحسكون مقبوضا غير  
 مشاع بمقتضى خبر مشغول على ما سبق في تخصيصه وركنهما هو الايجاب والقبول وحكما ثبتت الملك  
 للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة حصار الشرط فيها ولو فهمه على ان الموهوب  
 له بالجار ثلاثة ايام سمعت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا ولو ابرأ على انه بالجار ثلاثة ايام صح  
 لا بزمه وبطل الجار كذا في الخلاصة وانما لا تطالب بالشرط الفاسد حتى لو هب رجل عبدا على  
 ان يشتقه سمعت الهبة وبطل الشرط ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام ابو منصور ريب على المؤمن ان  
 يعلم ولما محمود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد ولا يحل ان اذهب الدينار واس كل خطيئة  
 كذا في النهاية (قوله) وتصح بايجاب كقوله وهبت وتخلت واطعمت هذا الطعام لانها صريحة  
 فيها المطلقة فتعلم ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة كذا في الخلاصة وشمل ما اذا اضاف  
 الهبة الى جزء يبره عن الكل كما اذا قال وهبت لك فرحها كان هبة كذا في الخلاصة ايضا وشمل  
 ما لو قال لقوم قد صوبت جاريته هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فانها رجل منهم ملكها وكذا  
 بقوله اذنت الناس جعاني فخرقتي من اخذها فله فبلغ الناس من اخذها ملكه كذا في المنتقى  
 وظاهره ان من اخذها لم يملكه مقالة الواهب لا يكون له كالا يخفى وقد بال الطعام لا لو قال اطعمتك  
 ارضي كان طرية رقتها وطعاما لظنتها كذا في الصحاح (قوله) وجعلته لك لان الامم التملك ولهذا  
 لو قال هذه الامة لك كان هبة ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة لان يكون قبله كلام يستدل  
 به على انه اودبه الهبة كذا في الخلاصة فيسوقه لك لانه لو قال جعلته باسلك لا يكون هبة ولهذا  
 قال في الخلاصة لو غرس لانه كرم ان قال جعلته لاني تذكرون هبة وان قال باسم ابني لا تكون هبة  
 ولو قال اغرس باسم ابني الا امرت بدوه والى الهبة اقرب اه (قوله) واحمرتك هذا الشيء لان  
 العمري قللك لقال فتثبت الهبة وبطل ما اقتضا من شرط الرجوع وكذلك لو شرط الرجوع  
 صريحا يبطل شرطه ايضا كما لو قال وهبتك هذا العبد حاكوك وحياته او اهرتك دارى هذه حياتك  
 او اعطيتك حياتك او وهبت هذا العبد حاكوك وادمت فهو لوري في هذا عليك جميع  
 وشرط ما طعل لما تقسم انها لا تطالب بالشرط الفاسد (قوله) وجعلتك على هذه الدابة او الهبة لان  
 الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتسكون طرية لان يقول صاحبها ادرت  
 الهبة لانه نوى عملا كلامه وفيه تشديد عليه موثقه اخذت منك هذه الجارية (قوله) وكسوتك هذا  
 الثوب لانه مراده التملك قال تعالى او كدتهم وبقال كذا الامر فلا توفى اذ ملكه اذا اعاد  
 وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال البس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه داهم وقال انفعها

فدفعوا اليه فضر به على  
 الارض وكسر فقال  
 يا بكم كيف اضرب قالوا  
 ايها الشيخ نضمتنا وانما  
 قال لهم ذلك احترازا من  
 قول ابي حنيفة فان عنده  
 وتصح بايجاب وقبول  
 صحوكت وقيل  
 واطعمتك هذا الطعام  
 وجعلته لك الثوب امرتك  
 هذا الشيء وجعلتك على  
 هذه الدابة نواياه الهبة  
 وكسوتك هذا الثوب

كسر السلاهي يجب  
 الضمان وهذا دليل على  
 ما مر من ان هبة المازح  
 حائزة كذا في فتاوى  
 قاضيهان والى مره  
 قوله رجل قال لا تسو  
 هب لي هذا الشيء مزاحا  
 فقال وهبت وسلم قال  
 ابو نصر انه يجوز ذلك اه  
 (قوله) ولهذا قال في  
 الخلاصة لا غرس الخ  
 قال في اللغ وفي الحاشية  
 قال جعلته لاني فلان  
 يكون هبة لان الحمل  
 عبارة عن التملك وان

قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك  
 والهبة اه وفيه مخالفة لساق الخلاصة كالا يخفى اه قال الرمي في حاشية اللغ في الحاشية اقرب لعرف الناس اه ورايت  
 في الويلجية ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرمه فهذا على ثلاثة اوجه ان قال اغرس هذا الكرم باسم ابني فلان اوقال جعلته  
 لابني فلان هبة لان الحمل اثبات فيكون تملكه وان قال جعلته باسم ابني الا امرت بدوه واقرب الى الوجه الاول اه ولتراجع

مسئلة اخرى (قوله وما في المصطنع من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة القبول ٣١١ مشكل) الضمير في انها المسئلة السابقة

وتظهر لي انه لابد  
بالقول القطع صريحا  
وان القبول فعلا يكفي  
وعليه يصح الخلاف في  
اشتراط القبول وعدمه  
وبالله التوفيق خالف  
التارخانية وفي الفخيرة  
قال ابو بكر حيث شاذ  
قال الرجل لغيرة وهيت  
عبدى هذا منك والعبد  
حاضر قبض الموهوب له  
العبد ولم يقل قبضت حازت  
الهبة وكذلك لو كان العبد  
غائبا فذهب وقبضه ولم  
ودارى للهبة تسكنها  
لاهية سكنى او سكنى هبة  
وقبول قبض في المجلس  
بلاذنه وعده في عوفه  
مقسم ومشاغ لا يقسم  
يقول قبضت حازت الهبة  
قال الفقيه ابو القاسم  
وقول ابى بكر غلط  
التدبير ولو قال قبضته  
قال ابو بكر حازت الهبة  
من غير قوله قبضت وصير  
قابضا في قول محمود قال  
ابو يوسف لا يصير قابضا  
مالم قبض اه (قوله)  
والتكهن من القبض  
سكا القبض قال في  
التارخانية قد ذكرنا  
ان الهبة لا تتم الا بالقبض  
والقبض نوعان حقيقي

تكون فرضا اه ولو قال متعتك بهذا الثوب او بهذه الدار هم في هبة كذا في المصطنع (قوله)  
ودارى للهبة تسكنها لان قوله تسكنها مشورة ضم الشئ وليس بشئ لان الفعل لا يصلح تفسيرا  
الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه كان شاه قبل مشورته وان شاه لم يقل كقوله هذا الطعام  
للسا كذا وهذا الثوب لك تبليه وقد تقدم ان العمري كالهبة فقوله هنا هبة ليس بتسديل لى  
قال دارى لك عمري تسكنها كان كذلك النص عليه في النهاية (قوله لاهية تسكنى او سكنى هبة)  
تنصب هبة فيصاح على الحال الواسع على انتصابها على القبول لاني قوله دارى لك من الاجسام يعنى  
انها حازت في هبة لان السكنى محكم في غلب المتعة فكان حاز بقدم لغزا الهبة او اخره ولو ذكر بدل  
سكنى ما ربه كان عاريا لا لولى ولو قال هي للهبة اجازة كل شهر يدوم او اجازة مئة فيسى  
اجازة غير لازمة فيملك كل قصتها بعد القبض ولو سكن وحسب الاجر كذا في المصطنع (قوله وقبول)  
اى صحت الهبة بالايجاب والقبول في حق الموهوب له لانه مقدر في قبضها كسائر العقود قسمنا  
بكونها في حق الموهوب له لانها تصح بالايجاب وحده في حق الوهاب لمذاكر وفي الايمان انه  
لو حان ان يهب عبده فلان قوه في قبضه لم يفسد في قبضه بخلاف البيع والقبول غايه يكون بالقبول  
وتاريخ الفعل ومن الثاني ما قسمنا من قوله لو قال قد وهبت حازنى هذا لحكم فلما اخذها من  
شاه فاعخذها رجل منهم تكون له وكان اخذ قبولا وما في المصطنع من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة  
القبول مشكل وفيه رجل دفع ثوبين الى رجل فقال ايمانك لك والاخر لانيك فلان ما بين  
الذي له قبل ان يتفرقا حازوا ان لم يسبق لم يجز لان الجهة لم ترتفع (قوله وقبول في الاذن في المجلس  
وبعد) يعنى وبعد المجلس لا بد من الاذن من يها فاما ما لا بد من القبض فيها لثبوت الملك لاهية  
والتكهن من القبض كالتبض ولهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته صار  
قابضا عندى خفيق وحصل عنك من القبض كالتبض في الخفية في البيع وقال ابو يوسف لا بد  
من القبض في يده اه و اشار المصنف الى انه لو نهى عن القبض لا يصح قبضه لاق المجلس ولا بعد  
لان صحة قبضه في المجلس لاجل انه اذن به دلالة لتسلطه عليه بما اذا نهى كان صريحا وهو قولها  
ولو وهب رجل ثوبا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يمكن قبضه وان كان الصندوق  
مفتوحا كان قبضا لانه يمكن القبض كذا في المصطنع (قوله في عوفه مقسم ومشاغ لا يقسم) اى تجوز  
الهبة فيما ذكر قد بلغه ولو ان المتصل كالغرفة على الشجر لا تجوز هبته وقد اشاع بما لم يقم لان  
هبة المشاع الذي يمكن قسمته لا يصح واطلقها ففعل الهبة من الشر كالمشاغ يقسم فسد الهبة  
لان بيع المشاع جائز فيما يقسم ولا يقسم واما اجازة فان كان من الشريك فوجاز وان من  
اجنبى لا يجوز مطلقا عندنا خفيق وهى فاسدة على قوله فليس جازا للمشئ على الاسم خلا فان قال  
بطلانها قبل وجوب شأوا او الشيوع الطارى في ظاهر الرواية لا يفسد الاجازة واما اجازة فجازة  
ان كانت من شريكه والا فان سلك في الكل ففى اجازة مستأنفة لكل والا يصير واما رهنه فهو  
فاسد فيما يقسم او لا من شريكه او من اجنبى بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز واما وقفه فهو جائز  
عندنا في يوسف خلا فاصد فيما يمتثلها وان كان مما يصح ما لجاز اتقاها واتفق الكبر يقول محمد  
واختار مشايخ بلخ قول ابى يوسف واما وديعته فجازة وتكون مع الشريك واما مرقضه فجازة اذا

وانها تمارو حكمى وذلك بالتلفيق قد اشار في هذه المسئلة الى القبض المحكمى وهو القبض بطريق التظلم وهذا القول هو المستصحب  
وعندنا في يوسف الغلبة ليست بقبض وهذا الخلاف في الهبة العينة ظاهرا الهبة الفاسدة والغلبة ليست بقبض اتقاها

(قوله) (والمالهامة فلا تعجب الخ) قال بعض الفضلاء الذي فيه الزيادة يعبر عن الهامة لانها قسمتها المنافع والتبرع وتوقع في  
العين فيكون ايجابا في غير ما تبرع به ٢١٢ فلا يالي به وانما المخلو والاصحاب في عين ما تبرع به وقال قاضي زاده بسط مشل

ان المالهامة لا تجمع علمه  
عن صاحب غايه البيان  
لعل هذا الجواب غير  
صحيح لان التاثير يجب  
ويجوز فيه غير القاضي  
لذا علمه احد الشر كاه  
لا سيما فيما لا يقم نص  
علمه في عامة الكتب  
لا فيما يقم فان فهمه وسيله  
مع وانزوه دقيقا في  
بر لا وان لم يوسم

(قوله) ونشرط في حصة  
هبة الشارع الخ في  
الهندية لو وهب نصيبه  
من عبد ولم يعلم به لم يجز وان  
علمه للمو هوب لا ينيق ان  
يجوز عند الامام فوجها  
وقها قبل ذلك جمع ما  
أملكه لنفسه ان يكون  
هبة لا تجوز بدون القيص  
وفي نسبة المني قال  
وهبت نصيبه من هذه  
الدار والمو هوب له لا يعلم  
كم نصيبه هبت اه  
ولعل المتفاحش جهاته  
لا تضع هبته كقوله  
وهبتك شام من مالي اوسن  
كذا كذا أعط الساتاني  
قلت وفي التارخانية  
مثل ما في المنة (قوله)  
وأعاد انه لو وهب نصف

البار الخ) قال في جامع الفصولين برز فتاوى القاضي تلميذ بشرط كون المو هوب مقسوما مقررا ووقت  
القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شاعا ولم يسل حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل جائز اه ثم رخصوا زاده  
الشروع حالة القبض يمنع الهبة وماله العقل لا يمنع والتخلف في الهبة العقيمة قبض لا في الفاسدة اه

(قوله متعلق بالوهاب المتاع الخ) (فظا) أي فتاوى القاضي تليها جازية الشاغل لا للشغل والاصل ان الاشتغال بالوهاب  
 ملك الوهاب يمنع تمام الهبة اذ القبض شرط اما اشتغال ملك الوهاب بالوهاب فلا يمنع (ت) أي الزادات وهبه دابة مصرية  
 بدون سر جها ونجاها وسلمها مستحقة لم يجز لا اشتغالها بما وحازته لم يمنع اشتغالها بما وحازته هذا الرهن قال صاحب جامع  
 الفصولين أقول فيه نظر ان الدابة متاعه للرجل والعام لا مشغولة (صل) أي الاصل عكس في ما بين الصورتين يقول المحقق  
 الظاهر ان هذا هو الصواب كالأحقي على فدى الباب نور العين قوله وقيد بتاكيد ٢١٣ الدال الموهوبه مشغولة الخ

(ت) ررزان ياديات جاز  
 هبة المشغول بملك غير  
 الوهاب فلا راد بيننا  
 فوضع فيه المعبر أو المستعبر  
 متاعا يخصه ثم وهب  
 البيت من المستعبر جاز  
 وكذا الوهب يتناجا  
 فيه أوجوا القامقاه  
 من المتاع ولم يمتنع

التي فيها متاع الوهاب والمجولي الذي فيه الدقيق أو السرج أو العام دون الدابة أو حلي المجارية  
 دونها أو دابة عليه أو قفصة فيها ما دونه طائفة كالثياب ويصير ملكا إذا فصله وسلمه ويعتبر  
 الاذن بالقبض بعد الفراغ ولا يعتمد بالذن قبله كالا يعتد بالتسليم قبله بخلاف ما لو وهب المتاع  
 الذي في الدار وسلمها معه أو الدقيق في الجوالي وسلمها أو دابة مصرية لم يمنع دونها أو حليها عليها  
 حلي دونها أو حلي على دابة دونها وسلمها أو ما في قفصة دونها أو دارها أو لها فيها متاعه وسلمها كن  
 فيها حلي مجوز أو زوان وهب فلا راد فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا حازت في المتاع  
 خاصة وإن بدأ فوهبه له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار حازت الهبة فيها لأنه حين هبة  
 الدار لم يكن الوهاب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأول زال لما منع عن قبض الدار ولكن لم يوجد  
 صدق فعل في الدار ليم قبضه فيها فلا ينعكس القبض الأول معهما في حقها كذا في الخط وقصدنا  
 يكون الدار الموهوب به مشغولة بمتاع الوهاب لأنه لو تبين ان للمتاع مستحق للبرصحت الهبة لأن بد  
 غير قاصرة عن غيرها فظهر انها مشغولة بمتاع الوهاب كالأو كان فيها متاع غصبه الوهاب أو الموهوب له  
 فلو هب المتاع ثم ظهر الاستحقاق ان شاء المستحق ضمن الوهاب وان شاء ضمن الموهوب به موضه  
 عنها أولا في قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في الخط (قوله) وملك بلا قبض جدي يطرق يد الموهوب  
 له يعني ملك الموهوب له العين من غير اشتراط تعدد القبض إذا كانت في يده حصول الثمرات  
 أطلقه فعمل ما إذا كانت في يده أمانة أو مضونة ولو دبت لانه بعد الهبة لم يكن له ما لا يملك  
 فاعتبرت يده بالتحقق والاصل انه متى قبضت قبضان تاب أحدهما عن الآخر وإذا تعاربا تاب  
 الأعلى عن الأدنى لا عكسه فتاب قبض المضمون والمبيع أو سدا عن قبض البيع الصحيح ولا ينوب  
 قبض الأمانة عنه وفي الكافي من باب المتفرقات تقاضا فبقا بلا اشتري أحدهما ما قال صار قابضا  
 بنفس القدر لان العرض قائمان فكان كل واحد مضمونا بقيمة نفسه كالمضروب ولو هلك أحدهما  
 فبقا بلا ثم جدد العقد في القائم لا يصير قابضا بنفس القدر لانه يصير مضمونا بقيمة العرض الآخر  
 فشا به للرهن اه وكذا في رويها تنطبق بالقبضين فراجعها (قوله) وهبة الأب لطفه تتم بالعقد  
 لان قبض الأب ينوب عنه وشمل كلامه ما إذا كانت في يده مودع الأب لان يده كده بخلاف ما إذا  
 كانت في يد الفاضل أو المورث أو المستاجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لا ينهم  
 وشمل ما إذا لم يشهد بان الانتهاء ليس بشرط اعتصام ما في الكافي لما كمن اشهاد الأب عليها  
 فلا احتياط لقصر عن جوده أو جوده ورثته وشمل ما إذا لم يقبل الأب لان الأب يتولاها كمن في

وكذا الدهن في اللحم  
 والسمن في اللبن وملك  
 بلا قبض جدي لو في يد  
 الموهوب له وهبة الأب  
 لطفه تتم بالعقد

(٤٠ - ص ٨٦) المسائل على حوازيه المشغول بملك غير الوهاب وقد مر في زادات فاضلان ان الاشتغال بملك  
 غير الموهوب له يمنع هبة الهبة سواء كان ملك الوهاب أو غيره لكن الهبة انما تقع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الوهاب أو في يد  
 غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بنصب أو بدارية أو غير ذلك فلا تمتع واستدل عليه بالمر من مسائل الاحارة  
 والنصب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الوهاب أو بملك غير الموهوب له تمتع الهبة اذ لم يكن في يد  
 الموهوب له وقد مر في شمس لطائف الاشارات كذا في جامع الفصولين والقر في نور العين



بالإيجاب كبيع ماله من ابنه الصغير وشمل ما إذا كان عبداً أو مملوكاً في حاشيته فوهبه قبل  
 عوده فانها حرة وشمل ما إذا كانت دار مشغولة بمتاع الأب فانه لا يمنع كما إذا كان ساكناً فيها أو أراد  
 بالاب من له ولاية عليه في الجملة ففعل الام اذا وهبت ولولا له ولا وصى وكل من يهوله لوجود الولاية  
 في التاديب والتسليم في الصناعة قد تسلب الاخر والزم عند غيبة الاب غيبة منقطعة اذا كان في عيالههم  
 واذا علم المحكم في البيع في الصدقة بالاولى وقيد بالطفل لان الهبة الولد الكبير لا تتم الا بقبضه ولو  
 كان في عياله كذا في المصط والمطابق الهبة ما هرفت الى الايمان ما سقي منه ان الام لو وهبت مهرها  
 لولده ما قبل ان تقبضه لا يتم الا بقبض الولد بعد ان تسلمه عليه كذا في فتاوى قاضيان (فرع)  
 بكرة تغضيل بعض الاولاد على البعض في الهبة حالة الهبة الا ان يادة فضل له في الدين وان وهب ماله  
 كله لولد حازر قضاها وهو ثم كذا في المصطوي فتاوى قاضيان رجل امرشريكه بان يدفع الى ولده  
 مالا من متاع الشريك عن الاداء كان للاب ان يخاصمه ان لم يكن على وجه الهبة وان كان على وجهها  
 لانه في الاول وكسل عن الاب وفي الثاني لا وهي غرامة لعدم الملك لعدم القبض وفي الخلاصة  
 المختار التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولو كان ولده فاسقاً فآراد ان يصرف ماله الى وجوده  
 المحرم ويحرمه عن الميراث هذا خبر من تركه لان قيمته انما على المعصية ولو كان ولده فاسقاً لا يعطى  
 له اكثر من قوته ولو اتخذ لولده ثياباً ما اراد ان يدفع الى آخر ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ  
 انه عار به وكذا لو اتخذ لولده ثياباً ما اراد ان يدفع الى غيره وان اراد الاحتياط بيمين انها غارة حتى  
 يمكنه ان يدفع الى غيره له وفي المستفي بالنسب للهبة من آخره من صنع لولده ثياباً ما قبل ان  
 يولد يوضع عليها فقول للهبة والوسادة ثم ولدت امرأة ووضع عليها ثم مات الولد لا تسكون الثياب  
 ميراثاً لم يقران الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه عليها اذا لبسها كن قال ان خلافاً كان  
 لا يبا فهو اقراره بخلاف ما اذا قال كان قاعدة في هذا الساطع او فاعطاه لا يكون مراً به ذلك  
 اه (قوله) وان وهبه له اجني بتم قبض وليه لان للولي ولاية التصرف في ماله وقبضها منه  
 اراد بالولي هنا واحد من اربعموهو الاب وصيه والمحمود وصيه على هذا الترتيب وأطلقه ففعل  
 ما اذا كان في هرة او لا يجوز قبض غيره ولا الاربع مع وجوهوا حسنتهم سواء كان الصغير في  
 عيال القابض اولم يكن وسواء كان ذارحم محرم او اجنيا والمراد بالوجود المحصور فلو قابضه  
 منقطعة حاز قبض الذي يتلو الى الولاية كذا في الخلاصة وبيع للوالدين ان با كل من الما كولي  
 له وهب الصغير كذا في الخلاصة ايضاً ما اراد ان يبيع الما كولي لا يبيع لهما الا عند الاحتياج كالاختي  
 واثار المؤلف الى ان ما علم انه وهب للصغير يكون ملكه اما لو اقتضى الاب ولجة فقتان لهدي  
 الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فان كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله  
 الصبيان فالهبة للصبي وان كانت غير تلك كالدرهم والنقار والمحوان ومتاع البيت ينظر الى  
 الهدي ان كان من اقر باه الاب ومعارفه فهو للاب وان كان من اقر باه الام ومعارفها فهو للام  
 وسواء كان الهدي يقول عند الهبة هذا الهدي للصبي اولم يقل وكذا لو اقتضى لولجة ثياب بنته الى بيت  
 زوجها فاهدي اقر بالزوج والمراد وهذا اذا لم يقل الهدي اهديت للاب او للام وتصلح للزوج  
 الى قوله لما اذا قال شيئاً المقول قوله كذا في الخلاصة اه (قوله) واممو اجني لوقي هرهما اي وتم  
 الهبة بقض الام والاجني بشرط ان يكون في هره القاض لان للام الولاية فيما يرجع الى حفظه  
 وحفظ ماله وللاجني يد معتبرة لا ترى انه لا يمكن اجني آخر ان ينزع من يده فيجلب ما تمسك به

وان وهب له اجني بتم  
 بقض وليه واممو اجني  
 لوقي هرهما

(قوله) وشمل ما اذا كانت  
 دار مشغولة بمتاع الاب  
 (الح) قال الرمي وكذا اذا  
 وهبت الميراث دارها  
 لزوجها وهي ساكنة فيها  
 ولها امتعة فيها والزوج  
 ساكن معها حيث يصح  
 كافي الضميمة اه وفي  
 فتاوى أبي الليث رجل  
 وهب لابنه الصغير داراً  
 والدار مشغولة بمتاع  
 الوهاب حاز وفي الثانية  
 وهو الماخو فيه وعليه  
 الفتوى (م) وساقى بعد  
 هذا من اى حنفية وافي  
 يوسف ما يخالف هذا وفي  
 المتنني عند محمد رجل وهب  
 لولائه الصغير وفيها  
 ساكن بأجر قال لا يجوز ولو  
 كان نصراً جراً وكان فيها  
 سبي او اصب الهبة حائرة  
 كذا في التتارخانة (قوله)  
 ولو اتخذ لولده ثياباً (الح)

قال الرمل وفي الحاشية الزاهد يري (م) دفع لولده الصغير قرصا ما كل نصف ثم اخذه ٢١٥ منودفه لا خير مشته

اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الاباحة لا يضمن قال عسرف به ان عسرف الدفع من الاب الى الصغير لا يكون تملكوا نه حسن اه (قوله وقد فاك يكون الموهوب لهما كبيرين الخ) قال الرمل التمسك لا يفسد الا لاشارة الى خلقتها فكان الاولى ان لا يذكره ويقول اطلق

وبقبضه ان عقل ولو وهب اثنتان دارا الواحد صحيح لاعمكه

الاثنتين فاذا دانه لافرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او واحدا كبيرا والا خر صغيرا وفي الاولى خلقتها

فامل لانه (قوله ولو وهب دارا من اثنتين الخ) قال الرمل ظاهر هذا انها لو كانتا صغيرين في حياته حاز وفي التزايه ما قبل عليه ولكن هذا كعقل قولهما لاي قولهما مخرج في الحاشية فراجعتان شقت واصل الوهبان صاحب التتق ذكر الحكم في مسئلة الاثنين الصغير والكبير

جعه وليس مراد المصنف رحمه الله صبر الحكم على الام والاجنبى بل كل غير صغير الابوا احد وومسهما كلام يتم بقبضه ان كان الصغير في حياته والا فلا يدخل الملتقط في الاجنبى فان له ان يقبض هبة الملتقط ان كان في حياته وليس له احساسا كذا في فتاوى فاضلان وأشار المصنف الى ان الاجنبى ان يسلم الولد الذي في حجره في صناعته كقبضه ما وهبه وان لم يكن وصيا كذا في الخلاصة وقد يقبض الهبة لاه اذا قبضها الاجنبى او غيره غير الاربعه المتقدمة ليس له الاتفاق منها كذا في الخلاصة من الاحارن (قوله) وبقبضه ان عقل) أى تتم هبة الاجنبى للصغير يقبض الصغير ان كان ما قلناه نافع في حقه وهو من اهله والاردمن العقل هنا ان يكون عمرا يعقل التمسك اطلق المصنف رحمه الله تعالى فقول ما اذا كان الاب حيا او ميتا كاحصر به في الخلاصة وأشار الى انه كايتم قبضه بجمع ردوه لهما قال في المبتنى بالمجهتين وهب لصغير بغير من نفسه شيئا فرد به بجمع قبوله وفي المبسوطة وهب للصغير شيئا له ان يرجع فيه وليس للاب التعويض من مال الصغير اه وفي فتاوى فاضلان ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوهاب في هبته اه وقدما الهبة لان المدون يدفع ما عليه للمسي وسنجره لو دفع الاجرة اليه لا يصح واذا دانه تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل وقبضه وله وأشار باطلا لانه ان الموهوب لو كان مديونا للصغير تصح الهبة بفسق الدين كاحصر به فاضلان في فتاواه (قوله) ويجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب بعد الزفاف لتعويض الاب اموره لانه لا له قبلها الصغيرة لانه لا يملك قبض ما وهب له زوجته السابقة كالا يملكه الاب وقد يكون بعد الزفاف لانه لا يملكه قبله وعلى الشارح له بانه لا يعولها قبله واستغفبه منه انها لو كانت بمن تقدر على الجماع وكان المنافع من الدخول من قبله حاز قبضه ماله لانه حينئذ يعولها الكنف كصاحب النهاية على ترك من شئش وهو انه بعد الزفاف يعولها عليها بدستحققة في المسئلة المفروضة وان كان يعولها ليس له عليها بدستحققة فاننى الحكم مطلقا كالا يملك في اطلاق المصنف فاذا دانه على القبض بعد الزفاف حال - ياة الاب ايضا بخلاف الام ومن يمنحها كالتقسيم وأشار الى انه لا فرق بين كونها بمن تتجامع او لا وهو الصحيح وأشار بقوله يجوز الى ان الاب لو قبضها حاز والى انه لو قبضها جازا يصاب كانت عالة وقد بقوله ما وهب لانه لا يملك قبض دونها مطلقا وقد با الصغير والصغيرة لان ما وهب للعبد المهور لا يملك المولى قبضه وانما يملكه العبد اذا قبضه ملكه المولى لانه كتب عبده وكذا المكاتب لكن لا يملكه المولى لانه احق با كسائه كذا في المحط (قوله) ولو وهب اثنتان دارا الواحد صحيح لانها مستباحة له وقد قبضها جلة فلا شوب (قوله) لاعمكه) وهوان يجب واحد من اثنين كبيرين وليس بين نصب كل واحد عند ابي حنيفة لانهما هبة النصف من كل واحد منهما با دليل انه لو قبل احدهما فبم لا يقسم هبت في حصة دون الاخر فعلم انها عقدان مختلفا للبيع بانه لو قبل احدهما ما يملكه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا الى انه عقد واحد فلا شوب قيد بالهبة لان الزهر من رجلين والاحارة من اثنين حاز اتفاقا وقد يكون الوهاب واحدا لان الوهاب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على ان يكون نصب احدهما للاحدهما بعينه ونصيب الاخر فلا يجوز اتفاقا كذا في النهاية وقد بنا يكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب دارا من

صغير مضاف الى احد قوتهم انه قول الكل ولو كان كذلك لبطل اطلاق المتن في قوله لا يصح كنه تامل اه اقول نفس جعلوا الحاشية هكذا ولو وهب دارا لابن له احدهما ماله بغير في حياته كانت الهبة واحدة عند الكل بخلاف ما وهب من

كبير من وسط الهمجة فان الهمزة جائرة عند أي يوسف ومحمد لان في الكبير من لم يوجد الشروع لا وقت الضيق ولا وقت القبح  
 وأما إذا كان أحدهما صغيرا فكأنه يصر الـأب قابضا حصة الصغير فيمكن الشروع وقت القبح له وأنت خير بان يظهر  
 الفرق بين المستثنى مبنى على قول الصالحين العائلي يجوزها الكبير من مع موافقتها للأمام بنظم جوازها الكبير وصغير بدليل  
 قوله كانت الهمزة فاسدة عند الكل فليست مسئلة الكبير والصغير مسئلة على قولهما فقط خافهمه المؤلف من عبارة صاحب  
 المتنقيا لها قول الكل صحيح لا وجه فيه عبارة المتن لا توافقه كما لا يخفى على نبيه ثم اذا قلنا اذا كان الولد صغيرا بنحو الهمزة  
 يكون مخالفا لاطلاق المتن علم جواز الهمزة ٣١٦ واحسن اثنين ولكن اذا تأمل النكتة في علم الجواز على قول الامام

وهي تحقق الشروع يحرم  
 بتقدير كلام المتن بنبر  
 ما اذا كانا صغيرين لا  
 الـأب اذا وهب منهما  
 تحقق القبض مندهما  
 مجرد العقد بخلاف ما اذا  
 ومع تصديق عشرة وهبتها  
 لقبر بن الغنبي  
 ﴿باب الرجوع في الهمزة﴾  
 مع الرجوع فيها

كان أحدهما كبيرا  
 فان قبض الكبير يتأخر  
 عن العقد فيحقق الشروع  
 عند قبضه كما مر  
 المحانية وعبارة الرزازية  
 أومض في إعادة المراد  
 حيث قال لان همزة الصغير  
 منسقة حال مباشرة  
 الهمزة لقيام قبض الـأب  
 مقام قبضه وهمة الكبير  
 محتاجة الى قبول فسقت  
 همزة للصغير فيمكن

انسين أحدهما صغيرا والآخر كبير والصغير في علمه لم يحز الهمزة تغاها به حين وهب صار قابضا  
 حصة الصغير في النصف الآخر شاعرا كذا في الخط وقد ناعى عدم البيان لا بد لو بين بان قال لهذا  
 ثلثها ولهذا ثلثها ولهذا نصفها ولهذا نصفها لا يجوز عند أي حنفية وأبي يوسف وان قبضه وقال  
 محمد بن حوزان قبضه وعينها بالدار ومراد منها ما يحق القسم لان ما لا يتقبلها كاليت يجوز تغاها  
 وقد يكون الموهوب له انسين لا بد لو كان واحدا فوكل اثنين بقبضها قبضا جاز كذا في فتاوى  
 قاضيان (قوله ومع تصديق عشرة وهبتها للفقير بن الغنبي) أي لا يجوز التصديق بها على  
 غنيين ولا هبتها لهما والفرق ان الصدقة برادها وجه الله وهو واحد فلا شروع والهمزة برادها  
 وجه الله وهي اثنان والصدقة على التي مجاز عن الهمزة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان  
 نعمتا اتصالا معنويا وهوان كل واحد منهما قليل بغير بدل فيجوز استعاره أحدهما للآخر  
 فالهبة للفقير لا توجب الرجوع والصدقة على التي يجوز الرجوع ومعنى في الهبة ما ذكره المصنف  
 من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علم بما قدمناه ان المراد من في الهمزة هتان في الملك فلو  
 قبحها وسلمها لهما صححت وملاكها كما لا يخفى والله أعلم

﴿باب الرجوع في الهمزة﴾

لا يخفى حسن تأخيره (قوله مع الرجوع فيها) يعني مع الرجوع في الهمزة بعد القبض اذ لم يمنع  
 مانع من الموانع الا تية والمراد من الهمزة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاصلان لا في حق  
 الاقوال وأشار به ذكر الهمزة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها ونظائر كلام المسوية وتبعه في  
 النهاية انها كراهة ثم بهانه قال انه غير متحقق ومقتضى دليل الشافعي القائل بعدم الرجوع  
 الا في جلب الواو والدولة انها كراهة غير مبررة وهو ما رواه اصحاب السنن الاربعه فروقا لاهل لرجل  
 ان يعطى عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا بالواو الدعي يعطى ولده ومثل الذي يعطى العلية  
 ثم يرجع فيها كمثل الكلب يرجع في قبضه فانه ياكل حتى يشبع فاذا شبع قائم ثم عاد في قبضه ومثل  
 خصمه المحقق الزبلي فان هذا يحصل التبع بين هذا وبين ما استدلل به أئمتنا الهمزة وهو ما رواه

الشروع والمجدة ان سلم الدار الى الكبير ويهبها لهما اه أي دادا سلمها الى الكبير ولا ثم وهبا  
 منهما لتحقيق القبض معلوق العقد فلم يمكن الشروع وقتضا منه لوسلها الكبير بن ثم وهبها منهما مع فليراجع (قوله  
 فلا شروع) أشار بن في الشروع في هذه المودة الى ان الشروع اذا تحقق في الصدقة فبفسادها لانها كالهمزة في ذلك كما سألني  
 آخر الـأب فاذا تصدق ببعض ما يحتمل القصة على فقير واحد لم يصح تحقيق الشروع بخلاف التصديق بكلمة على فقير بن لما  
 علمه من علم الشروع ﴿باب الرجوع في الهمزة﴾ (قوله فانه قال انه غير متحقق) قد يقال ان ما كان غير  
 محبوب شرعا كان مكرهاً في نفسه كونه مكرهاً ومطلق الكراهة لغيره ويؤيد له تفسير الزبلي بأنه فيجوز كإلحاق  
 ولا سيما وقد وجد دليل خاص من السنن على أنكره وهو الحديث الآتي

(قوله فلا رجوع في هبة الدين لديون بعد القبول بخلافه قوله) لا يعني أن الكلام في رجوع الواهب ومضاف رد الموهوب به ولا رجوع الواهب هنا مطلقا قال في المنظومة الوهابية • وواهب دين ليس يرجع مطلقا • (قوله لأن النقصان كالحمل الخ) قال الرمي وفي السراج الواجب له جارية فقبلت في دينه الموهوب ٢١٧ له أفراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم يكن له ذلك لأنهما متصلة

بزيادة لم تكن موهوبة لأن الولد يصدر جزاء جزاء فلا يصل إلى الرجوع فيها واهب الأبالج رجوع فيقال يجب كإعادة المتصلة له وقد ذكر الرمي أن الحمل لو لم يزد به فلا واهب الرجوع فيها لأنه نقصان فواصل ما بينهما قلت وذكر في التبرق باب خيار العيب أن الحمل عيب فبان آدملا في البهائم (قوله) ومنع الرجوع دمع خرفة مالمال الزيادة كالفرس والبناء والسكن

وقد ذكر فاضلان في فتاواه ما يخالف بعضه) ومنه قوله ولو واهب عبد صغيرا فقبض وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت تنقص القيمة (قوله ولو وله القرآن الخ) قال في التواريخ وفي واقعات الناطق رجل وهب لرجل جارية فعلمها

الحاكم وحصره عرفوا من واهب هبة فهو أحق بها مالم يثبت عنها أي لم يعرض ويبدل على أنها كراهية تحريم قول الشارح أن الرجوع فيرجو لا يقال للمكره وتزويها فيجب لأنه من قبيل المباح أو قريب منه وقد يقال أن التحديث المفيد لعدم الحمل محمول على ما إذا كان نفي قضاء ولا رضا كما أشار السفة في المحط وشمل كلامهما إذا قال الواهب أسقط حق من الرجوع فاهب لا يسقط حق قوله الرجوع كذا في فتاوى فاضلان وشمل ما إذا قال لا حرج لفلان على البدرهم فوهب الأمور كما مرزات الهبة من الآخر ولا يرجع المأمور على الآخر ولا على القابض ولا تحران يرجع في الهبة والله تعالى مع يكون متعاهدا وقاله لعل الف درهم على أي صامن ففقد حازر الهبة ويضمن حرفة موهبة ولا تحران يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع كذا في فتاوى فاضلان من باب الكفالة بالمال وأطلق الهبة فأنصرفت إلى الأعيان فلا رجوع في هبة الدين لديون بعد القبول بخلافه قوله لكونها أسقاطا كما تقدمناه وشمل كلامهما إذا واهب عبد أفلا حدهم الرجوع في نصيب مع غيبة صاحبه لأن الشبوع لا يمنع فوضها بديل أن الواهب أن يرجع في بعضها كذا في المحط وفي فتاوى فاضلان الواهب إذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا يبقى له أن يشتري لأن الموهوب له يستحق من المالك فصره مشترى باقيل من قيمته إلا إذا واهب ولد شيئا لا يشغفه على ولده فتمنع من الشراء باقيل من قيمته (قوله ومنع الرجوع دمع خرفة) أي يمنع الرجوع في الموهوب الموانع السبعة لا في تفصيلها (قوله مالمال الزيادة المتصلة كالفرس والبناء والسكن) أي حرف الدال إشارة إلى أن الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع كما إذا شب الصغير ثم شاخ لأنه لا وجه إلى الرجوع في بادون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد فقبل الزيادة لأن النقصان كالحمل وقطع الثوب بفعل الموهوب له أو لا غير مانع وقيل المتصلة لأن المنفصلة كالولد والوارث والعقر غير مانع من الرجوع في الأصل وإن زادت الموهوب له بخلاف رد العيب حيث يمنع بزيادة الولد ومراعاة الزيادة في العين الموحقة لزيادة القصة فمثل الجمال والحماطة والصبيغ وزيادة القيمة بالنقل من مكان إلى مكان وإسلام السبيغ عفو ولي المحاربة عنه وسجاع الاسم وأبصار الأعمى ونحوه فز ياد من حيث السعرة فله الرجوع وإن زادت في العين فقط كطول الفلام وفداء الموهوب له لو كان للموهوب جنى خطأ وتعليمة القرآن أو الكتابة أو الصنع أو البناء والفرس إذا كان لا يرجع بزيادة في الأرض كبنائه تنو أو تحفر في غير محله وإن كان يوجب قطعة منها امتنع فيها فقط هذا حاصل ما ذكره الشارح هنا وقد ذكر فاضلان في فتاواه ما يخالف بعضه فذكر أن الزيادة لو ذهبت كان الواهب أن يرجع في هبته ولو عله القرآن أو الكتابة أو الفداء أو كانت الهبة فعلمها الكلام أو شيئا من الحر ولو لا يرجع الواهب في هبته محدث الزيادة في العين وذكر في المحط الأولى بلا خلاف الثانية على خلاف والمثله الأولى مذكورة في الكافي للحاكم الشهيد ثم قال ولو واهب جارية

القرآن أو الكتابة أو المثلط ليس له أن يرجع هو لفتار (قوله والمثله الأولى مذكورة في الكافي) قال في غاية البيان وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا فبني فيها الموهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع فخاصمه إلى القاضي فقال له القاضي ليس لك أن ترجع فيها ثم هنما الموهوب له كان الواهب أن يرجع فيها قال شيخ الإسلام علاء الدين الأسيدي برديه أن قول القاضي لم يرجع فخاصمه لا ينقض وانما وقع فتوى بناء على مانع فإذا زال المانع تغير الحكم اهـ ومثله في التواريخ عن القاضي

في دار الحرب بما خرجها الموهوب إلى دار الاسلام ليس له الرجوع وقصاره الثوب زيادة بخلاف  
 غلبه وقوله ان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له أروشه كان الواهب أن يرجع  
 ولا يأخذ الارش ولو عرض عنه فداواه لا يمنع الرجوع بخلاف ما لو كان مريضاً فداواه فانه يتمتع كذلك  
 المخط و ذكر الشارع انهما لو اتفقا في الزيادة كان القول الواهب لانه ينكر لزوم العتق و ذكر  
 قتادى قاضان قصلاً حسناً وهو ان الزيادة المتولدة ككبر الجارية الصغيرة اذا أنكر الواهب  
 وجوبها عند الموهوب له كان القول قوله وأما في النامو الحياطة ونحوها كان القول قول الموهوب  
 له وهكذا في المخط الا أنه استثنى ما اذا كان لا يفي في مثل تلك المدة قال وكذلك في العسبغ وان  
 السوي قد يسمى لأتباعها قبل الانشكك واللعبي يدعى أنه موهوب له هذه الزيادة والموهوب له منكر  
 فيكون القول قوله ونقط المصنف بغيره يزاد ثمانية من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع  
 لجمعها على خلاف جعلها أو أبا وجنوداً وذهبها من أخصه أو هدى أو غيرها لا يمنع وفي المخط  
 وهب ثمانية نصفين وخاط نصفه فبانه أن يرجع في النصف الباقي لانه لا مانع في النصف  
 الباقي ولو وهب حلقة فركبها فبأنها أن لا يمكن نزعها الا بضر ولا يرجع وان كان يمكن بغير  
 ضرر يرجع وان وهب له ورقة كتبت فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه لا يزد في ثمنه وان قطعه  
 مصغراً وكتب لا يرجع لانه يزد في الثمن وان كانت دما رثم كتب فيها فقها أو وحدنا أو شراً  
 ان كان يزد في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع (قوله والميم موت أحد المتعاقدين) يعني حرف  
 الميم اشارة الى أن موت أحدهما مانع اذا كان بعد التسليم لان موت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة  
 فصار كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب واورثه أخيه عن العتق اذ هو ما وجبه وهو مجرد  
 خيار فلا يورث كضمان الشرط بخلاف خيار العيب كما عرف قسداً يكون بعد التسليم لانه لو مات  
 أحدهما قبله طلعت لعدم الملك ورجوع المتعاقدين الى دار الحرب بعد اياه قبل القبض مطلق لها  
 كالوث فان كان المحر في ذن السليم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استحسانه بخلاف  
 قبضه بعد موت الواهب كذا في الميسرة وفي المخط ولو ألد رجل وهب لك وورث هذا الصديق قبضه  
 في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في بدو الورث والقول  
 قول الورث لان القابض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض (قوله والعين العوض) فان قال  
 عنه عوض هبتك أو بدلها أو بمثلها قبضه الواهب سقط الرجوع لما تقدم في الحديث من قوله  
 ما لم يشب عنها وأشار بقوله عنه الى آخره الى أن الشرط في كونه عوضاً ان يذ كرلفاً يعلم الواهب  
 أنه عوض فاما ما له وهب شيئاً أو تصدق عليه لم يذ كر أنه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل  
 منهما أن يرجع في هبته وأشار بقوله قبضته الى أنه يشترط في العوض شرائط اليقين القبض  
 والاقرار فافاد أنه غلبتك جيداً بدوان معنى عوضاً فدل على أنه يجوز نقل من الموهوب من جنسه في  
 المقدرات ولا يجوز للأب أن يعرض موهوباً للصغير من ماله ولو هب العبد التاجر ثم عوض فلكل  
 منهما الرجوع كذا في المخط ولا يصح تعويض المسلم للتصريف من هبته غير الأوغر بر المأنة لا يصح  
 تقليصاً من المسلم كذا في الميسرة و دل ذلك العوض على أنه يشترط أن لا يكون بعض الموهوب قبضه  
 عوضاً البعض من الباقي فله أن يرجع في الباقي ولو كان الموهوب شيئاً فعوضه أحدهما عن  
 الجميع ان كان في عقده واحد لم يكن ذلك عوضاً وان كان في عقدين مختلفين في مجلس أو مجلسين  
 فعوضه أحدهما عن الآخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين

ولم يموت أحد المتعاقدين  
 والعين عوض فان قال  
 عنه عوض هبتك أو  
 بدلها أو بمثلها قبضه  
 الواهب سقط الرجوع  
 (قوله وذهبها من أخصه  
 الخ) وفي الحائنة أو بقره  
 فذهبها فله أن يرجع فيها  
 وهذا بخلاف وكذا  
 لو ضي بها أو ذهبها في  
 هبة المتعة فليس له أن  
 يرجع فيها في قول أبي  
 يوسف وقول محمد يرجع  
 ويجزئه الاضحية والمتعة  
 ولم ينص على قول أبي  
 حنيفة واختلف المتأخر  
 فيه قال بعضهم أنه  
 كقول محمد وهو العيب  
 كذا في التارخانية

وقد سبق المنطية بصلح عوضاتها لكونها ثابتهما واليمين وكذا وصيغ ثوبان من الشاب الموهوبة  
 أو غاطلة أولت بعض السويق ثم عوضه لان حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع كذا في البسوط  
 والمنسود عليه بالهبة اذا ضمن شهوده بغير رجوعهم لا رجوع له على الموهوب له لمحصل العوض  
 وان لم يضمنهم فله الرجوع ذكر في فتح القدير من الشهادات وهو جاريتي فقلت احدهما  
 فعوضه الولد امتنع الرجوع لانه ليس له الرجوع في الولد صلح عوضا (قوله وصح من اجنسي)  
 أي جاز العوض من اجنسي ويستطحق الواهب في الرجوع اذا قبضه لان العوض لا يستطحق  
 الحق فيصح من الاجنبي فكبدل المخلع والصلح عن انكار ما لقطه فتمهل ما اذا كان بامر الموهوب  
 له أو بنسب امره ولا رجوع للعوض على الموهوب له ولو كان نشر يكره سواء كان باذنه أو لا لان  
 التعويض ليس واجب عليه فصار كالأمر الذي يشرع لانسان الا اذا قال على النضام بخلاف  
 المديون الأمر رجلان يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه فهو  
 كقوله انفق من مالي على عيالي أو انفق في بنا حادري أو امر الاسير رجلا لشره وبغضه أو ليدفع  
 الفداء أو باع غنمه فانه يرجع ولم يشرط الرجوع ذكره قاضيان من الكفاية المال وقامه  
 في كتاب الركا وقد ذكر في الفتاوى التلويح بقضا أصلا حسنا لهذه المسائل وهو الأصل في جنس  
 هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانعام بالحبس والملازمة يكون الأمر باذنه سببا لرجوع من  
 غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا يكون الأمر باذنه سببا  
 للرجوع الا بشرط الضمان اهـ لكن ربما عجز عنه الأمر بالانفاق على النما على الأمر بشرط  
 الأسير فلتأمل (قوله وان اسحق نصف الهبة رجوع نصف العوض) لانه لم يسله ما يقابل  
 نصفه (قوله وهكذا حتى بردها باني) أي اذا اسحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان رد  
 ما بقي ثم يرجع لانه صلح عوضا فكل من الاشتداء والاستحقاق ظهر انه لا عوض الا هو لانه  
 بقدر لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليلس له كل العوض ولم يسله فله أن يرده ومراعاة العوض  
 الذي ليس بشرط فاما الشرط فهو ما دله كما ساقى فتوزع البذل على المسدل كذا في النهاية  
 ودل كلامه على انه لو اسحق جميع العوض فلو اهاب أن يرجع في هبة كانه لم يعرضه أصلا ان  
 كانت قائمة ولا يضمنه ان كانت هالكه وبشرط أن لا ترد العين الموهوبة فلو اسحق العوض  
 وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة وان اسحق جميع الهبة كان للموهوب له أن يرجع في  
 جميع العوض ان كان قائما وبشأنه ان هلك ان كان مثلا وبقيته ان كان قريبا كذا في غايه  
 البيان (قوله ولو عوض النصف رجوع بما لم يعرض) لان المانع قد نخص النصف بقا بمقتضيه  
 انه يلزم منه الشروع في الهبة لكنه طارئ فلا يضره كما قلناه (قوله والخامس خروج الهبة من ملك  
 الموهوب له) أي حرف الخاء اشارة الى ذلك لانه حصل بتسلط الواهب فلا ينقصه ولا يحدد  
 الملك بتحديد سببه وهو كتحديد العين بدليل قصة بري رضى الله عنها وأطلق في الخروج فتمهل  
 ما ذابها لانسان دواهم ثم اسقرضها منه ما لا يرجع فيها لاستهلاكها كذا في فتاوى قاضيان  
 وشمل ايضا ما اذا وهب الموهوب له ما لا يرجع للواهب الأول لا اذا رجع الثاني فلو اهاب الأول  
 حيث لا يرجع سواء كان قبض أو تراض كذا في البسوط وشمل ايضا ما لو وهب لملك كتاب انسان  
 ثم هجره للمكتاتب لم يرجع المالك في الهبة عند محمد لا تتأهلان ملك المكتاتب اليه كالمعولة  
 خلافا لابي يوسف وفي الخطب ولو تصدق به الثالث على الثاني أو باعها منه لم يكن الأول ان يرجع

ومع من اجنسي وان  
 اسحق نصف الهبة رجوع  
 بنصف العوض وبه  
 لا حتى بردها باني ولو عوض  
 النصف رجوع بحال  
 يعرض والخامس خروج  
 الهبة من ملك الموهوب له

لان هذا ملك جديد لانه عاد اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع  
اه فافاد ان العين اذا عادت الى ملك الموهوب له فمضى كان للاول الرجوع وان كان بسبب جديد  
فلا راجع في المحرور عن الملك فانصرف الى المحرور من كل وجه فلو مضى الموهوب له بالثاء  
الموهوبه او نذر الصدق بها وصارت محافاة لا يمنع الرجوع في الهبة عند أي خيفة ومحمد لعدم  
المحرور عن الملك وقال ابو يوسف بانما عتقت عن ملكه الى الله تعالى كذا في شرح  
المصح ولوديهما من غير اخية يبقى حق الرجوع اتفاقا (قوله) ويبع نصفها يرجع بالنصف  
كعدم بيع شيء لان المانع وحذف البعض فيمتنع بقدره كما كان له ان يرجع في النصف والعين  
كلها لم تخرج عن ملك الموهوب له لان له حق الرجوع في الكل فله ان يستوفيه او بعضه (قوله)  
والراي الزوجية اي الزوجية ما نعتة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة أي الاحسان كما في  
القرابة وفي فتاوى فاضلان من المهر بحث الى امراته مطا وبعت أيضا ثم اقرقا بعد الزفاف  
وادعى انه عاقر يقول اداد الاسترداد وادعت الاسترداد ايضا يسترد كل ما عاقر لان المرأة زعمت ان  
الاعطاء كان عوضا عن الهبة التي تمت الهبة فلا يثبت العوض اه وفي فتاوى فاضلان ولو وهبت  
المرأة شيئا زوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تجمع دعواها (قوله) فلو وهب ثم تكبر رجع  
وبالعكس اي لو تكبر ثم وهب لا يرجع لان التكبر حال الهبة وفي الاول لم تكن منكوبة  
مخلاف الثاني ولهذا لو اباها بعد الهبة لم يكن له ان يرجع فيها وقصدنا في باب الصرف من الزكاة  
ما يضاف الهبة من المسائل المتعلقة بالزوجة كالتشهاد والوصية (قوله) والقاف القرابة فلو وهب  
لذي رحم محرم منه لا يرجع (محدث الحكم مرفوعا اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها  
ومعهم وقال على شرط الشيعين ومفهوم شرطه انها اذا كانت لغير محرم فله الرجوع فهو يفعل  
الشافعي لانه قائل بالمغايمة واقتنا وان لم يتبروه لكن صرح به في اثران مخرج على ما رواه عبد  
الرزاق في مصنفه من وهبة لغير ذي رحم فله ان يرجع فيها الا ان يثبت منها غير حبه المحفوظ  
الزبلي ولاه قد حصل مقصوده وهو صلة الرحم أطلقه ففعل المهر المسلم والدي والمسلمان كذا في  
المسوط وقيد بالرحم لان المهر بلا محرم كالخيم من الرضاع وامهات النساء والراب وباب البنين  
والبنات لا يمنع الرجوع وقيد بالمحرم لان الرحم بلا محرم كبن حمة لا يمنع الرجوع وفي ذكر القرابة ثم  
تفسير ما بالرحم المهر اشارة الى انه لو وهب لرحم محرم لامر حمة القرابة كان له الرجوع كالمو وهب  
لان حمة وهو اخوه رضاعا وغيره كالمو وهب لجد اخيه ولاخيه وهو عسل اجنبي فانه يرجع فيها  
عند أي خيفة لان الملك لم يقع فيها للقرية من كل وجه بدليل ان العبد احق بمو وهب البهائم اذا  
احتاج اليه وقال لا يرجع في الاول ولو يرجع في الثاني فلو كان ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع  
فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لا يجمو وقت قنع الرجوع كذا في المسوط ولو هجر قرية المكاتب  
فقد هجدا لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع وان كان مولا قري بالواهب يرجع عجز  
المكاتب او عتق عند الامام وفي فتاوى فاضلان ولو وهب لاخته ولا حتى شيئا فقتضاء كان له ان  
يرجع في نصيب الاجنبي (قوله) والهاء الهلاك يعني هلاك العين الموهوبة مانع واما هلاك  
أحد العائدين فقد قدمه لتعذر الرجوع بعد الهلاك (قوله) فلو اداه صدق اي لو اداه الموهوب  
له هلاك الموهوب يصدق لانه منكر لو جوب الرد عليه فبعد عوى الهلاك لان الموهوب له الواهب  
انه اخوه وانكره الواهب يمتنع الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب الذب بالالا زما فكان

ويبيع نصفها يرجع  
بالنصف كعدم بيع  
شيء الزاى الزوجية فلو  
وهب ثم تكبر رجع  
وبالعكس لا والقاف  
القرابة فلو وهب لذي  
رحم محرم منه لا يرجع  
فيها والهاء الهلاك فلو  
اداه صدق

(قوله) ولو كان ذارحم  
محرم من الواهب كان  
يكون اخوه من أبيه  
مملو كالاخيه من أمه

للقصد ما ياتيه دون التمسك كره فاضحان في فتاوى ائمة باب الاستخلاف وأشار بقوله صدق الى أن القول له بغير عين ولهذا قال في الخلاصة لولا ان الموهوب له هلك والقول قوله ولا عين عليه مان قال الواهب في هذه حلق الشكر انما ليست هذه (قوله) وانما يصح الرجوع بتراضيهما أو بصح (الحاكم) لانه مختلف بين العاقل والاهل وفي حصول القصد وعدمه خفاء فلا بد من الفصل بالرضا أو بالقضاء حتى لو كانت الهبة صادقا اعتقيل القضاء يذو لمصلحة فذلك لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك في يده بعد القضاء لان أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه الا ان عنه بعد طلبه لانه تعدي واذ ارجع بالقضاء أو بالتراضي يكون قصدا من الاصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع والقواهب ان يرد على بائعه سواء كان قضاء أو رضانا القصد وقع جائزا مبرحا حتى الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابته لا يظهر على الاطلاق بخلاف الرد بالاسبب بعد القبض بغير قضاء فانه لا يرد على بائعه الا في الأول لان النجى هناك في وصف السلامة في الفسخ واقتضا وأما رد المبيع الهبة في مرض موته فغتر من الثلث وان كان قضاء فلا تنجز ولو رد المبيع على الواهب كذا في فتاوى فاضحان وأشار المصنف الى ان الواهب بعد التسليم واستلحقها ضمنها ولو كان عبدا عتقه الواهب لم يصح عتقه كذا في فتاوى فاضحان واعلم ان مرادهم بالفسخ من الاصل هو ان لا يقرب على العقد اثر في المستقبل لان يبطل اثره من كل وجه فيما مضى والا لعاد الزوائد المنفصلة المتولدة الى ملك الواهب برجوعه ويحرم قبل الرد انتفاع المشتري بالمبيع قبل الرد اذ ارد بعبه بقضاء وليس كذلك كذا ذكره في جامع الفصول وفي فتاوى فاضحان لو كان على العبد جناية خطافه بولي الجناحة بطلت الجناية وبه يكون للواهب ان يرجع في هبته استحقا ما اذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وفي لقاس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة ولو كان المولى وهب الماقتن فوجها بطل لشكاحه وان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه ولا يعود الشكاح كما لا يعود الدين والجناية وفي رواية يعود الشكاح اه مختصرا (قوله) فان تلفت الموهوبة واستحقها مستحق ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب عاوضا (قوله) لانها عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يحق السلامة ولا ثبت به الرجوع فذهب الهبة لان عقود المعاوضات ثبت بها الرجوع فلم تشرى الرجوع على بائعه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالوديعة والا جاز اذا هلك الوديعة والعين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة أو المستأجر وعمن المودع والمستأجر وان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معاههما فاحاصل ان المودع يرجع باحد الا من ابا بعد للمعاوضة أو بعد بكون للدافع والاطارة كالهبة هالان قبض المستعير كان لنفسه كذا في فتاوى فاضحان من فصل الرجوع من السبوع (قوله) والهبة بشرط العوض ههنا ابتداء فبشرط فيها التقاض في العوضين ويبطل في الشروع ببيع انتهاء فريد بالاسبب وغير الرقبة ويؤخذ بالشفقة لثقتها لها على جهتين فيصير بينهما ما يمكن مملأ الشين وقد أمكن لان الهبة من حكمها تاخر الملك الى القبض وقد تراضى من البيع الفاسد والبيع من حكمه الزوم وقد تنقلب الهبة زوما لتعويض لجمعها بينهما وقال زفر هو بيع ابتداء وانما هو في المحقق في صورته ان يقول ومثل ذلك ان تعوضني كذا الذوق قال هتكت كذا فهو بيع اجماعا اه وكذا في غاية البيان وتاخره انه يبيع ابتداء وانما وفي فتاوى فاضحان انكره على الهبة بشرط العوض اذ ابا يكون مكرها والمصكره بالبيع انا

وانما يصح الرجوع  
بتراضيهما أو بصح الحاكم  
وان تلفت الموهوبة  
واستحقها مستحق وعوض  
الموهوب له لم يرجع على  
الواهب بخاصة  
والهبة بشرط العوض  
ههنا ابتداء فبشرط فيها  
التقاض في العوضين  
وتبطل في الشروع ببيع  
انتهاء فريد بالاسبب وغير  
الرقبة ويؤخذ بالشفقة  
(قوله) لا يعود الدين  
والجناية في قول محمد  
قال في الجانية في قول  
أبي يوسف يعود الدين  
والجناية وأبو يوسف  
استثنى قول محمد وقال  
أرايت لو كان على العبد  
دين استعير فذهب المولى  
عنه من الصغير فقبل  
الوصي وقبض فسط الدين  
فان رجع الواهب في الهبة  
بعد ذلك لوقت ما يله لا يعود  
الدين كان قبول الوصي  
الهبة تصرفا راعا على  
الصغير وانه لا يملك ذلك



وهب بشرط العوض كان مكرها فهو الا كراه باحدهما يكون اكرها بالآخر اه فانظرا هنا في  
هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض سعا انتهاء وانتهاء وقد مر حجة في الفتاوى التفسيرية  
وقال الناصبي في الجمع بين وقفي هلال والمخاض في باب ما يجوز من الوقف وما لا يجوز ولو هب  
الواقف الارض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز ولو شرط عوضا فهو كالبيع اه وفي  
الجمع وأجاز محمد بن عبد الله الاستبدال به ولم يشترط عوضا فهو كالبيع اه وفي  
قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير وأراد ما العوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض  
المجهول تكون هبة ابتداء وانتهاء لبطان اشتراطه كاسباقي والله اعلم

**فصل** هذا الفصل عبارة مسائل شتى تدكر في آخر الكتاب (قوله ومن هب أمه الا  
جلها او على أن يرد عليه او يستولدها او دارا على أن يرد عليه شيئا منها او يعوضه منها شيئا  
صحت الهبة وبطل الاستدواء الشرط لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة  
لا تعمل في المحل لكونه مصفا فاقبل شرطا فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد فدخل فيه كل  
عقد لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح والمخلع والصدقة والصلى عن دم الصدق والعق قبيح  
وبطل الاستثناء ونرج كل ما يبطله صك البيع والاجارة والهن والكاتبه وما يصح مع الاستثناء  
كالوصية والمخلع فبهذا ظهر ان استثناء المحمل في العقود على ثلاثة مراتب وأما ايراد العقد عليه  
بأن يراد فلا يصح كالبيع والكاتبه وان قبلت الام والهبة والصدقة وان سلم الى الموهوب به  
او التصديق عليه والنكاح ويجب مهورا مثل ولو صالح عن القصاص على ماقى البطن فهو صحيح يبطل  
للقصاص وتجب الزينة وعقبة منفردا صحيح اذا عا وجوده وقته كالوصية والمخلع وان لم يكن موجودا  
وقته فلا ويرجع عليها بما ساق لها من المهر ان قالت اخطني على ماقى بطن جاري بنى من وله وان لم  
تقل من وله فلا كذلك في غاية البيان مختصرا وأشار المصنف الى انه لو عتق ماقى بطنها شوها جازا لانه  
لم يبق الجنين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبر ما في بطنها ثم وهبها لم يجز لان المحمل بقي على ملكه فلم  
يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في هبة المتاع او هبة ثمنه ومثول  
ملك المتاع بخلاف البيع حيث لا يجوز في الفصول كلها للثمن عن بيع وشرط وقد تقدم ان  
العوض لا يصح أن يكون بعض الموهوب فهذا بطل قوله على أن يرد عليه شيئا منها سواء كان الشرط  
بهذه العبارة او كان الشيء معينا كالثالث والربح واما قوله او يعوضه عنها شيئا فلا يصح ايضا لان  
اشتراط التعويض في الهبة لا بد ان يكون العوض معلوما لما تقدم انه تملك مبتدأ وهذا مجهول  
وبهذا تدفع اشكال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لصاحب النهاية وهو انه اذا اراد به الهبة بشرط  
العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوضه عنها شيئا من  
العين الموهوبة فهو متكررا محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئا منها اه فان كلامه لا يتم  
الا اذا كان العوض معينا وليس مراد المصنف هذا ما ظهر في قبل الاطلاع على كلام صدر الشريعة  
ثم رتبته مرسحة فقال اقول ان مرادهم ما اذا كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان  
معلوما اه (قوله ومن قال لديونه اذا جاء غده فوكل او أنت منه بريء او ان أدبت الى نصفه فلك  
نصفه او أنت بريء من النصف السابق فهو باطل) لان هبة الدين عن عليه ابراء وهو قليل من وجه  
فوقه لا بد له بعد المجلس على خلافه فكافي النهاية واسقاطا من وجهه فلا يتوقف على التناول  
والتعليق بالشرط مختص بالاستقطاعات المصدة الى يحلف بها كالطلاق والعناق فلا يصح تطبيق

**فصل** ومن هب  
أمه الا جلها او على أن  
يردها عليه او يستولدها  
او دارا على أن يرد عليه  
شيئا منها او يعوضه منها  
شيئا صحت الهبة وبطل  
الاستثناء والشرط من قال  
لديونه اذا جاء غده فوكل  
او أنت منه بريء او ان أدبت  
الى نصفه فلك نصفه او  
أنت بريء من النصف  
الباقى فهو باطل

**فصل**

التلذذات ولا الاسقاطات من وجهه دون وجهه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا يخلف بها كالغفوعين  
القصاص وقصد بقوله ان أدبت لانه لو قال أنت ترى من النصف على أن تؤدي الى النصف صح  
لانه لم يمتنع بل تقيدوا بقدرنا من باب التطبيق ان المعلق على هو ما بعدهما لا مقلها وأشار  
المصنف بقوله لدونية انه هبة الدين الكفيل قليل من كل وجه حتى يرجع بالدين على المتكفل عنه  
ولا يتم الا بقبوله وإبراء الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم  
ان الإبراء لا يتوقف على القول يستثنى منه ما اذا أربأ الدين بدل المصروف والسلم أو وهبه له  
يتوقف على القبول لان الإبراء عنه فوجب انفساخه لغوات القبض المستحق بقصد المصروف والسلم  
ولا يشترط احدهما بغيره فلا يمتنع قبوله وفرع فامتنعنا على كون الإبراء لا يصح تعليقها ما لو قال  
لدونية ان مت بفتح التاء فانت ترى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة بخلاف ما لو قال أنت بضم  
التاء فانت ترى من الدين الذي لي عليك حاز ويكون وصية ولو قال لدونية ان لم تقض مالي عليك  
حتى تموت فانت في حل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذا مت فانت في حل كان وصية (قوله وضع  
العمرى للعمره حال حياته وورثته بعده) وهي أن يصحل داره له هجره فاذ لم يرد عليه لم يحدث  
الشخص مرفوعا العمرى لمن وهبته (قوله لا الرقي) أي ان مت قبل فمضى لك لم يحدث أحد  
وأقرب داود والساق مرفوعا من أهر عمرى فهي لمصره وعما لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو  
حليل الميراث فهي باطلة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف وأجل الشرط قياسا على  
العمرى (قوله والصدقة كالمهبة لا تصح الا بالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة) لانها تبرع كالمهبة  
فان قلت قد تقدم ان الصدقة لغفير بن حنيفة في مشاع يحتمل القسمة بقوله وضع تصدق عشرة لغفير بن  
قلت المراد من المشاع ان هب بضعة واحدة فقط لغيره مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقير بن  
فانه لا يشوع كما تقدم (قوله ولا رجوع فيها) أي في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل ولو  
اختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول للواهب كذا في فتاوى فامتنعنا  
وأطلقه فشمع ما اذا تصدق على غنى واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد قصد بالصدقة على  
الغنى الثواب لكثرة عمله وصحة اذا اذوا به لغفير بن المقصود الثواب وقد حصل وفي المحطرح  
تصدق بصدقة وسئل اليه ثم تقايلا الصدقة لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة مستأقفة لانه  
لا رجوع فيها وكذلك الهبة اذا كانت لدى رحم محررم قال أبو يوسف لو تناقضا الصدقة فانت المتصدق  
عليه قبل أن يقبضها المتصدق والمنقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة لان له  
الرجوع فيها فإذا انقضى ما لم يقدمه الى القاضي فله أجزائه وان لم يقبض له

وصح العمرى للعمره حال  
حياته ولو لم يمت بعد موته  
أن يصحل داره له هجره  
فإذا مات ترد عليه لا  
الرقي أي ان مت قبلك  
فهو لك والصدقة كالمهبة  
لا تصح الا بالقبض ولا في  
مشاع يحتمل القسمة  
ولا رجوع فيها  
(كتاب الاجارة)

(قوله وهو مخاطرة) كانه  
لاحتمال موت الدائن  
قبله تأمل  
(كتاب الاجارة)

### (كتاب الاجارة)

لما اشتركت الهبة والاجارة في معنى التملك وكانت الهبة قليل عین والاجارة قليل منفعة قدم تلك  
وأخر هذه ليكون العین أقوى وهي في اللغة اسم للاجرة وهي ما يتفق على عمل المخدم وعما هو في  
المغرب وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف وركبتها الايجاب والقبول سواء كان لفظ الاجارة أو بما يدل  
عليها فتنطبق لفظ العارية حتى لو قال لغيره أهرتلك هذه الدار شهر ايكذا أو قال كل شهر بحسبكمذا  
وقبل الماطاب كانت الاجارة صحيحة لمانها ما خذو من التماور والتسديول وهو كما يكون بشرع عرض  
يكون بعوض والتماور بعوض اجارة بخلاف العارية حيث لا تنطبق لفظ الاجارة حتى لو قال أجزتلك

هذه الدار بغير عوض كانت احارة فاسدة ولا تكون حارة لانها عقد خاص لتملك المنفعة بالاول  
 بعثك هذا العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا تكون حارة محسنة في فتاوى قاضيان ولوقال  
 وهنك منافع هذه الدار شهر ايكذا يجوز وتكون اجارة وفي الفتاوى لوقال لا تترشترت حنك  
 خدمة جملك هذا شهر ايكذا فهي احارة فاسدة وعن محمد لوقال اعطيتك هذا العبد سنة فمضمتك  
 بكذا حاز وتكون اجارة وفي المصطلح ولوقال بعثت منك منافع الدار شهر ايكذا في العيون ان الاجارة  
 فاسدة لان المتافع مضمومة وهي ليست بمثل البيع وذ كرشع الاسلام ان فيه اختلاف الشايع وقال  
 الحر اذا قال لغيره بعثت غنى شهر ايكذا العمل كذا فهو اجارة ومن السكخي ان الاجارة لا تتعقد  
 بلفظ البيع ثم رجح وقال تتعدولا تنفذ لا حارة الطويلة بالتعاطي لان الاجرة غير مضمومة قد  
 يجهلون لكل سنة اذا تقاد يجهلون طسوا وفي غير الطويلة لا حارة تتعقد بالتعاطي الكل من  
 المحلاص من الفصل الثاني في صحة الاجارة وقباحتها وشروطها ان تكون الاجرة وللمنفعة معلومتين  
 لان جهة التمسك تنفي الى التنازع وحكمها وقوع الملك في البلدين ساعة فساعة وهي مشروعة  
 بالكتاب وهو قوله تعالى ان ارضعن لكم ما توهن اجوهن وغيره والسنة ثبتت الجارية ورجل  
 استاجر اجيرا استوفى منه ولم يبعه اجرة والا جاع (قوله هي بيع منفعة معلومة باجر معلوم) يعني  
 الاجارة شرطا فملكك منفعة بعوض فخرج البيع والهبة والعارية والنكاح فانه استباحة المتافع  
 بعوض لا تملكها وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان عقد الاجارة يقتضي بقاء العن بمقام المنفعة  
 في حق الانقضاء في حق الملك لان العقد لا بد له من محل لانه شرط لصحة لقول الفقهاء المال شرط  
 ومحل العقد هنا المتافع وهي مضمومة والمعلوم لا يصلح محلا فملت الدار محلا باقامتها مقام المتافع  
 ولهذا الواضف العقد الى المتافع لا يجوز ما قال اجرتك منافع هذه الدار شهر ايكذا وانما يصح  
 ما ضافة الى العين والمراد من انقضاء العلة ساعة فساعة في كلاهما شيئا على حسب حدوث المتافع  
 هو محل العلة ونفاذا في محل ساعة فساعة لا ارتباطا الا بحباب القبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام  
 مناضيا بهم ذلك والمحكم تاجر من زمان انقضاء العلة الى حدوث المتافع ساعة فساعة لان المحكم قابل  
 للتراضي كما في البيع بشرط الخيار ثم عقدا لا حارة على ما عرف في اصول الفقه علة اسمها ضافة المحكم  
 اليه ومعنى لكونه مؤثرا احكاما للتراضي المحكم عنه كذا في غاية البيان وبهذا تبين ان تعريف  
 المصنف اولى من تعريف القنوري بقوله عقدا على المتافع بعوض لما علمت انها عقد على العين وانما  
 للملوك المتافع والمراد من المنفعة المنفعة المقصودة من العين حتى لو استاجرنا بالبيع طولا لا يقتد  
 عليها ولا ينال اوداية لرب بعها في فناءه ويطن الناس انها له اوليها جندة بين يديه او انة يضعها  
 في بيته فيجعلها اولاد لا يستعملها اودار لا يسكنها لكن ليطن الناس انها ملكا او هبة على ان  
 لا يستعمله او ذراهم يضعها والا حارة في جميع ذلك فاسدة ولا حارة كذا في المحلاص من الجنس  
 الثالث في الدواب وعلى التزاي في فتاواه اياها منفعة غير مقصودة من العين وذ كرشع الخلاصة في كتاب  
 العارية انه لو استأجر دواهم ليحبل بها كانت حارة لا قرضاه فلو اذ ان العارية بمخالفة الاجارة في  
 اشتراط كون المنفعة مقصودة وأشار بقوله بيع منفعة الى انه لو استاجر خفاط البطة هذا القميص  
 والمك منه او شاة على ان لا تجر منه فهي فاسدة لانها ليست ببيع عين كذا في الخط واحترز بقوله  
 باجر معلوم عما اذا كان مجهولا كاذنا استاجر عبد باجر معلوم وبطعامه لا يجوز وكذا لو استاجر جارية

هي بيع منفعة معلومة  
 باجر معلوم

(قوله) ولوقال وهنك  
 منافع هذه الدار شهر  
 بكذا فهو حارة وتكون  
 اجارة قال الرمي ساقى  
 قريانه لو اشف العقد  
 الى المتافع لا يجوز اه  
 فتامه اه قلت وسياق  
 من الغنى نقل قولين في  
 المسئلة فمل ما هنا على  
 أحدهما (قوله) ولهذا  
 اضاف العقد الى المتافع  
 لا يجوز (قال الرمي ذكر  
 في التزايه وكسبر من  
 الكتب قولين في المسئلة  
 (قوله) فهي فاسدة  
 قال الرمي انما كانت  
 فاسدة لانه شرط فيها  
 بيع عين حتى لو وقعت  
 على نفس العبد كانت  
 باطلة لا فاسدة بما مر  
 به من انها وقعت على  
 اكلاف الاحيان قصدا  
 لا تتعقد فامل وقوله  
 لانها ليست اى الاجارة

بعلها لاجور والمصلحة بخلاف النظر كساقى كذا في الخلاصة وقها أيضا رجل استاجر من آخر عملا  
فقال صاحب الغلام بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافتقر قواعلى ذلك قال هو بعشرين لأن ابن رضى  
الذى أجره بعشرة (قوله وما معي ثمنها صريح) أى ما جاز أن يكون ثمن فى البيع جاز أن يكون أجر فى  
الاجارة لأن الأجرة من المنفعة فتعبر بجن المبيع ووراده من الثمن ما كان بدلا عن شئ فدخل فيه  
الاجارة فان العين تصلح بدلا فى المقايضة فتصنع أجره وأثار المصنف الى انها لو كانت الاجرة وداهم  
أو فائدتا انصرفت الى مخالفة تعدد البدل فان كانت الغلة مختلفة فالاجارة فاسد قسمها بين تقدمها فان  
بين جاز فانها لو كانت كليا أو جزئيا أو معدومة متعارفا فالشرط فيه بيان القدر والصقوة يحتاج فبدل الى  
بيان مكان الابقاء اذا كان له حل وموثة عند أى حنيفة وان لم يكن له حل وموثة فلا يحتاج الى  
بيان مكان الابقاء وعندهما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وثبت وانها لو كانت  
ثابا أو ورثا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصقولة لا يثبت بدنا فى الذمة الا من جهة  
السلم فكان لثبوته أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الماعلى شرائط السلم بخلاف السكبي والوفى لان  
لثبوتهما أصلان القرض والسلم والاجل فى القرض ليس بشرط فان من جاز كالمسلم وان لم يبين جاز  
كالقرض وهذا كله اذ لم يشر إليها فان أشار فهي كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل  
وانها لو كانت حوا فلا يجوز لأن لا يكون مصنا كذا ذكر الاستيعاب فى شرح مختصر المحامى  
وأشار أيضا الى أن هذا الضابط لا ينكسر كلما يقال مالا يجوز ثمنها لا يجوز أجره لان المنفعة  
يجوز أن تكون أجره للفقعة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار سكنى الدار بزراعة الارض وان  
اعتمد جنسها لا يجوز كاستئجار الدار السكنى بالسكنى وكاستئجار الارض للزراعة بزراعة ارض  
أخرى لان الجنس بانفراد يصر للنساء (قوله والمنفعة تعطى ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصنع على  
مدة معلومة أى مدة كانت) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما فادانها يجوز  
ولو كانت المدة لا يعيش الى مثله عادة واختاروا المحصاف ومنعه بعضهم وامادانها يجوز مضاما كما لو قال  
أجر ثلث هذه الدار غدا وللآخر ربعها اليوم وتنقضى الاجارة كفى الخلاصة وفى فتاوى فاضهان الرضى  
اذا أجر ارض اليتيم أو استأجر اليتيم ارضا بمال اليتيم اجارة طو به رخصة ثلاث سنين لا يجوز ذلك  
وكذلك أبو الصغر وموتوى الوقف لان الرسم فى الاجارة الطويلة أن يجعل ثمن يسير من مال الاجارة  
بمقابلة السنين الاول ومطل مال بمقابلة السنين الاخره فان كانت الاجارة لارض اليتيم أو الوقف  
لا تضع الاجارة فى السنين الاول لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تضع فان استأجر ارضا لليتيم  
أو الوقف بمال الوقف فى السنة الاخره يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا يصح فلا فسدت  
الاجارة فى البعض فى الوجهين هل يصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة  
الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما كان خير اليتيم ولا يصح  
فيما كان شره والظاهر هو الفساد فى الكل اه (قوله ولا تزدق الاوقاف على ثلاث سنين)  
كليا يدعى المستأجر مدته قال فى الهداية وهو اختار ما قلته فعل الضاع وغيره وقد أفتى الصدر  
الشميد بفسد الزيادة على ثلاث سنين فى الضياع وعلى سنة فى غيرها الا اذا كانت المصلحة فى غيره  
قال فى الحسب وهو المختار للفتوى اه وراى المصنف عند عدم شرط الاوقاف فان نص على شئ  
فاجبره التناظرا كروسته لا يجوز الا اذا كانت اجارتها أكثر نافع لفقراء والناس لا يرضون  
فى استئجارها فلقسم أن يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها أكثر لان القاضي ولاية النظر

وما معي ثمنها صريح  
المنفعة تعطى ببيان المدة  
كالسكنى والزراعة فتصنع  
على مدة معلومة أى مدة  
كانت ولم تزدق الاوقاف  
على ثلاث سنين

(قوله وعندهما ليس  
بشرط) قال الرمى وقسم  
فى السلم انه يتعين عندهما  
مكان الدار ومكان  
تسليم الدابة وفى المجورة  
وعندهما لا يشترط  
وبسطة عند الارض  
المستأجرة (قوله ولا  
يحتاج الى بيان الاجل  
فان بين جاز وثبت) قال  
الرملى قال فى المجورة  
ولا يحتاج الى بيان الاجل  
فان الاجر صار مؤجلا  
كالثمن فى البيع اه  
بعض ببيان المدة كما لو قال  
بعثتك بكذا الى شهر مثلا  
فأمل (قول المصنف ولا  
تزدق الاوقاف على ثلاث  
سنين) فان الرملى وفى  
المجورة وعلى هذا  
أرض اليتيم وقد أفتى

على الفقراء على الميت ايضا وليس للقيم ان يؤاخرها بنفسه كذا في فتاوى قاضخان والمراد بعدم  
 الجواز عدم الصفة يعني لو اجر الناظر الوقت اكثر من ثلاث سنين لانهم لا يصح الاجارة كما صرح به  
 صدد الشر يعقوب قبل تصح وتنفس ذكره الشيخ واهل ان اجارة الوفا لا يجوز الا باجرة المثل  
 أو أكثر فلو اجر الناظر بدون اجر المثل لانهم لا يصح الاجارة يلزم المستاجر تمام اجر المثل وقد وقع في  
 المحلصة عبارة أو همت أن الناظر ضمن تمام اجر المثل فقال متى الوقف اجر بدون اجر المثل  
 يلزمه تمام اجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاوى امان الضمير يرجع الى المستاجر يدل  
 علمما ذكر في تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارة متى الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرها  
 تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة واذا اجر القسيم دارا  
 باقل من اجر المثل قدر ما يتفان الناس حتى لم يبق الا جارة وتعلمها المستاجر كان عليه اجر المثل  
 بالعامان على ما اجاز المتأخرون من المشايخ اه وكذا الاستيعاب في المزارعة اذا كانت الارض  
 أرض وقف واستاجرها من المتولى الى ملوول المدة ينظر ان كان السعر بجاه لم يزد ولم ينقص كما كان  
 وقت العقد فانه يجوز وان غلا حر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تعدي بذلك العقد ثانيا  
 وكذلك اذا استاجرها باجرة معلومة الى سنة فلما مضى نصف السنة غلا سعرها وازداد اجر مثلها  
 فانه يفسخ ذلك العقد ويقتضى ثانيا على اجر معلومة ولو كانت الارض مجال لم يمكن فسخها فهو ما اذا  
 كان فيها زرع بمحدد بعد ولم يدرك بعد فلا يمكن فسخها ولكن الى وقت زيادته يجب المسمى بقدره  
 و بعد از يادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها او ما اذا كان ينقص من اجرتها يعني رخص اجرتها  
 وسعرها قبل معنى المدفوع الا جارة لا تطل ولا تفسخ لان المستاجر قد رضى بذلك حيث عقد عليها  
 وز يادة الاجرة انما تعتبر اذا زادت عند الكل فالما اذا زاد حلق اجرتها فتحتاج الى المستاجر الاول  
 فلا يعتبر ذلك ولا يبطل العقد ولا يفسخ ما لم يقض المدفوع ذلك حكم المحافوت والطاحونة وجميع  
 ما يكون وقفا يستوجب من المتولى اه وكذا ذكر قاضخان في فتاواه ورجحه الصلابة قاسم في  
 فتاواه انه انفع للوقف (قوله او بالتسمة كالاستثمار على صبح الثوب وخطاطته) يعني تعرف  
 المنفعة بالتسمة كالصبح ونحوه ومنه استثمار الدابة للصمل او للركوب والاجارة في الصمل  
 كالاستثمار القصار ونحوه ولا بد ان يكون الصمل معلوما وذلك في الاجر المشترك واما الاجر الواحد  
 فمن النوع الاول ولا بد فيه من بيان الوقت كذا في الهداية وصرح في تحفة الفقهاء بانه من نوع  
 الاستثمار على العمل لكن لا بد فيه من بيان الوقت واختاره في غاية البيان وأشار بقوله على صبح  
 الثوب الى انه لا بد ان يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه اجر ونحوه وقد اورد الصبح اذا كان  
 مما يختلف وأشار بقوله وخطاطته الى انه لا بد ان يحسكون الثوب معلوما ولهذا قال في البسط  
 لو استاجر له قصر عشرة أبواب ولم يرها فلا جارة فائدة وان مسمى جنسها لانه يختلف بظنه ورتقه واعلم  
 ان استثمار الدابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت والموضع حتى لو خلا عنها فمضى فاسد ذكره  
 الرزافي في فتاواه وبه يعلم فساد اجارة دواب العالين الواقعة في زمانه عدم بيان الوقت والموضع  
 (قوله او بالاشارة كالاستثمار على نقل هذا الطعام الى كذا) يعني تعرف المنفعة بالاشارة لانه اذا رآه  
 ما ينقله والموضع الذي يصل اليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد (قوله والاجرة لا تملك بالعقد)  
 لان العقد ينقذ شفا فباع الى حسب حدوث المنفعة على ما بينا او المقدم وضومون قضيتها المساواة  
 فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في جانب البطل الاخر فلا يعتق بقرية المؤجر لو كان

او بالتسمة كالاستثمار  
 على صبح الثوب  
 وخطاطته او بالاشارة  
 كالاستثمار على نقل هذا  
 الطعام الى كذا لاجرة  
 لا تملك بالعقد

صاحب البحر بالحق  
 عقار التيم بالوقف وكذا  
 تسمية الشيخ العلامة  
 القزوي واكثر كلامهم  
 في المسئلة يدل على انه  
 المختار وانه المقتضى به  
 وعلته انه كما يبان  
 الوقف يصان مال التيم  
 عن دعوى الملك بطول  
 المدة بل مال التيم اولى  
 بالنصوص الموجبة له  
 الصريحة بالتمسك من  
 قرينه فليحسب عليه  
 للعول واقول ايضا ومن  
 عقار التيم عقار بيت  
 المال قاتل

أجرة ولا يملك المطالبة بتعليمها الحال ولا يلزم علينا حصصة الأجر من الأجرة والكفالة والرهن بها لا  
تقول ذلك بناء على وجود السبب فصار كالصفوف من القصاص بعد وجود الجرح كذا في غاية البيان  
لكن في المسألة أن جواز الأجر قول محمد خلافاً لابي يوسف وأشار المصنف إلى أنهما لا يتصافيان بالأجرة  
فأخذ بالدرهم ذاته لا يجوز وهو قول أبي يوسف خلافاً للمدعي كان الأجرة قربة بعينها لا تجوز  
المصارفة بها ولا جاعع والأبراء من بعض الأجرة صحيح اتفاقاً لا يمتنع له الخط كذا ذكره الزواجي  
(قوله بل بالتجهيل أو بشرطه أو بالاشتقاء أو بالتمكن) يعني تلك الأجرة إلا أن واحد من هذه  
الأربعة والمراد أنه لا يستحقها المؤجر إلا بذلك كما أشار إليه القدوري في مختصره لأنه لو كان ذلك  
لا يقال أنه ملكه المؤجر قبل قبضه وإذا استحقها المؤجر قبل قبضها فله المطالبة بها وحسب المستاجر  
عليها وحسب العين عنه وله حق الفسخ إن لم يجعل له للمستاجر كذا في المبحث لكن ليس له بيعها قبل  
قبضها وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن المستاجر لو باع المؤجر بالأجر شيئا وسلم جاز لغيره  
اشتراط التجهيل ففقد المقاصدة بينهما فإن تعذر إيفاء العمل رجع بالدرهم دون المتاع والمراد  
من التمكن تسليم الحال إلى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه بعد مضي المدة فليس  
لأحدهما الانتفاع من التسليم والتسلم في الباقي إذا لم يكن في مدة الأجرة وقت يرغب في الإجارة  
لأجله فإن كان في المدة وقت كذلك كما هو يستاجر سنة أو جالس السوق في بعضها أودار بمكة  
تستاجر سنة لاجل الموسم فلم يسلم في الوقت الذي يرغب فيه فإنه يقرب قبض الباقي في البيع  
وفي الأخيرة من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف واختلاف المستاجر والأجر بصلته  
والمقتضى مع المستاجر وقال لم أقدر على قبضه وقال المؤجر بل قدرت على قبضه وسكنت ولاينة لهما  
يحكم المحال وإن أقامها فالسنة لرب المنزل لأنه لا عبرة لتحكيم المحال حتى جاءت السنة بخلافه وفي  
القصة تسليم المفتاح في الصريح القليلة منه وليس تسليم الدار تسليم الدار حتى يجب الأجر بمضي المدة  
وإن لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس تسليم الدار وإن حضر المصير والمفتاح في يده اه وفي  
فتاوى الولوالجية ولو استاجر داراً على عهده ثم وهب العبد للمستاجر قبل القبض فإذا قال  
المستاجر قبلت كان هذا أقالة كل شئ إذا قال لا مانع وهبت منك العبد قبل القبض انتقض  
البيع كذا هنا اه ومراد المصنف رحمه الله تعالى الإجارة المفترضة إذا أجازة المضافة لا تلك فيها  
الأجرة بشرط التجهيل (قوله فإن غصب عنه سقط الأجر) لأن تسليم الحال إنما أقيم مقام تسليم  
المنفعة للتمكن من الانتفاع فإذا لم يتمكن من التسليم وأشار بقوله سقط الأجر إلى أن القدر  
ينفخ بالغصب كما صرح به في الهداية خلافاً للقاضيان وأطلقه فتجمل ما إذا غصب في جميع المدة  
فيسقط جميع الأجر وما إذا غصب في بعضها فبعضه وبشمل العقار وغيره مراده من الغصب هنا  
المحمولة من المستاجر والعين لا حقيقته إذا غصب لا يجري في العقار عندنا وبشمل ما إذا حال بينه وبين  
الساكن الأول فلو ادعى ذلك المستاجر وأنكره المؤجر ولاينة يحكم المحال فإن كان للمستاجر هو  
الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للمؤجر وإن كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر ولا أجر  
عليه كمسئلة الطاحونة وهي لو وقع الاختلاف بين مستاجر الطاحونة والأجر بعد انتضاء المدعي  
جر بان الماء وانتفاعه فانه يحكم المحال فإن كان حاراً حال المنازعة فالقول قول من يدهي دوام  
التسليم والما قول المدعي وله ولا يقبل قول الساكن في المسئلة الأولى على غيره لأنه فرد كذا في  
الذخيرة وبشمل ما إذا حال بينه وبين العين المؤجر أيضاً وكذا الوسيلة لا يثبت عنه بمسألة

بل بالتجهيل أو بشرطه  
أو بالاستقاء أو بالتمكن  
فان غصب عنه سقط  
الأجر

ولرب الدار والارض طلب  
الاجر كل يوم والعمال  
كل مرحلة وللقصار  
والخياط بعد الفراغ من  
عمله وللقباز بعد اخراج  
الخز من التنوير فان  
اخرجه فاحترق له الاجر  
ولا ضمان عليه ولا طباخ  
بعد الغرف

(قوله فاذا دانه لو كان  
المخبر في غير بيت المستاجر  
فاحترق الخ) اقول في  
الجامع الصغير وشروحه  
أطلقوا الجواب بعدم  
الضمان ولم يذكر  
الخلاف فمن هذا قالوا  
الجواب بحري على عموم  
قاعدة لا ضمان من  
صنعه واما عند هذا قلناه  
هلك بعد التسليم وانما  
ذكر الخلاف القدوري  
برواية ابن جماعة عن  
محمد قال واذا اخرج من  
التنوير فوضعه وهو مخبز  
في بيت المستاجر وقد  
فرغ فان احترق من غير  
جناية فله الاجر ولا  
ضمان عليه في قول أبي  
حنيفة كذا في غاية البيان  
فالتكلام في المخبز في  
بيت المستاجر لا في غير  
بيته تامل

كذا في الصمد وكذا الواسن معه في الدار كذا في الخلاصة (قوله ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم) لانه منفعة مقصودة وما دون اليوم لاحد له فصار كالنفقة لها طلبها عند المساق في كل ساعة ارايد به ما اذا اطلقه اما اذا بى وقت الاحتقاق في العقد تبين لانه بمنزلة التجهيل كما اذا اقال احرثك هذه الدار وسع على ان تعطي الاجرة بمشهرين (قوله والعمال كل مرحلة) لان سبر كل مرحلة مقصود (قوله وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله) لان العمل في البعض غير متتابع به فلا يستوجب له الاجر واذا دانه ما اذا سلمه فادانه لو ملك في يده قبل التسليم فلا جرته وكذا كل من لعله لا يروان لم يكن لعمله اثر فكما فرغ منه استحق الاجر وان لم يسلمها كالتجمل والملاح فلا يقطع الاجر في الهلاك بعده وأطلقه فعمل ما اذا كان الخياط في بيت المستاجر فانه لا يستحق بعض العمل شيئا لما قدمناه واختاره في الهداية ويترفع عليه ايضا ما اذا استأجره لبناء داره فبني البعض ثم انهم فلا جرته ولا يستحق الاجر على البعض الا في سقني الدار وقطع المسافة واختاره جماعة من مشايخنا خلافاً لمسئلة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر البعض لكونه مسلماً الى المستاجر ونقله الكرخي من أصحابنا وخرزمي في غاية البيان وداعى الهداية فكان هو المذهب ولهذا اختاره المصنف في المستصفي وان كانت صيارته هنا مطلق وفي الفتاوى الظهيرية بالخط والخياط على الخياط وهذا في عرفهم ما في عرفنا الخط على صاحب الثوب وفي الخط الخياط اذا خاط به جرف فتمت قبل ان يقبض رب الثوب فلا أجر له في الخط ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الذي فتنه فله الاعادة كانه لم يعمل بخلاف ما اذا فتنه الاجني الا ترى انه يلزمه الضمان وفي الخياط لا يلزمه له ولا يخفى ان ما خنعه الاجني يكون للخطا لكونه يدل ما انقلبه عليه حتى جعلت أجرته وفي الخلاصة رجل دفع الى خياط ثوبا ليطبخه فقطعه موات لا يجب شي من الاجرة لان الاجر في العادة للخطا لا للقطع وهو الاصح اه وفي الفتاوى الصغرى اذا دفع ثوبا لقصار لقصره ولم يسلم له اجرا قال ابو حنيفة لا أجر له وقال محمدان انتصب القصار لقبول ذلك من الناس بالاجر كما هو المعتاد يجب والا فلا قال في الخلاصة معز بالي الصدر الشهيد والفتوى على قول محمد (قوله وللقباز بعد اخراج الخز من التنوير) لان تمام العمل بالاخراج اطلقه فاذا دانه يستحق باخراجه البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلماً الى صاحب القدر كذا في غاية البيان والجوهرة ووروده اذا كان المخبر في بيت المستاجر لانه صار مسلماً اليه بمجرد الاخراج كما مرح به في مستفاه اما اذا كان خارجا عن بيت المستاجر سواء كان في بيت التجار أو لا فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة وفي الجوهرة فان سرق الخز بعد ما اخرجته فان كان مخبزا في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان مخبزا في بيت التجار فلا أجر له لعدم التسليم ولا ضمان عليه فيما سرق في حنفية لانه في يده امانة خلافاً لما هو في مسألة الاجر للثرك (قوله فان اخرجته فاحترق له الاجر ولا ضمان عليه) لانه صار مسلماً بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجد منه جناية فلا ضمان عليه اما اذا فادانه لو كان المخبر في غير بيت المستاجر فاحترق فلا أجر له ولا ضمان عند أبي حنيفة وعند هسان شاء ضمنه دفعاً مثل دقيقه ولا أجر له وان شاء ضمنه فية المخز واعطاء الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب والمخ وقيد بكونه احترق فحقب الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فله الضمان في قول أصحابنا جميعاً لانه مما احتسبه يداه بتقصيره في القلم من التنوير فان ضمنه فية مخز واعطاء الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له اجر كذا في غاية البيان (قوله وللقباز بعد الغرف) أي بد وضع الطعام في القصاص

اعتبار المعروف أطلقه فحمل كل طعام كما أطلقه في الفتاوى الظهير به وقده القدوري بان يكون  
 طعام أولية طاف في الجوهره تأذلو كفل لاهل بيته فلا عرف عليه اه وانما لم يقده المصنف لانه  
 يرد عليه بقية أنواع الاطعمة فان الأولية طعام العرس والوكرة طعام البناء والمحرس طعام الولادة وما  
 نظم النخبة بنمساخرسة وطعام الختان اعذار وطعام القاد من سفره بقية وكل طعام صنع لدعوة  
 مأدبة ومادة يجعوا يقال فلان يدعو القمري اذا خص وقلان يدعو الجفلي والاجلي اذا عم كذا في  
 غاية البيان معز بالمال يقتضى ولا يرد على المصنف طعام اهل بيته لان الرفاق لا يحتاج الى طباشير  
 وان اقتصد الطباخ الطعام أو أحرقه أو لم ينضبه فهو ضامن ولا احتل الجواز أو الطباخ ينار لغير بها أو  
 يطبخ بها فوقع منه شرارة حترق بها البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصل الى اهل الاماخال النار  
 وهو فاذا نزل في ذلك ولا ضمان على صاحب الدار اذا احترق شيء من السكان في الدار لانه لم يكن  
 متعديا في هذا السبب كمن حفر بئر في ملكه كذا في الجوهره (قوله ولان بعد الاقامة) يعني من  
 استاجر انسانا لضربه لينا استحق الاجرا اذا قام عند أي حنيفة وقال لا يستحقها حتى يشره لان  
 للتشريح من تمام عمله لاذ لا يؤمن من الضمان قبله فصار كالاخراج من التور ولان العمل قد تم  
 بالاقامة والتشريح حمل زائد كالنقل الاخرى به ينتفع به قبل التشريح بالنقل الى موضع العمل  
 بخلاف ما قبل الاقامة لانه لم ينشروا بخلاف المحر لا نه غير منتفع به قبل الاخراج ومائدة الخلاف  
 فيها اذا نال العين قبل التشريح فعند أي حنيفة تأمن مال المستاجر وعندهما من مال الاجير  
 واما اذا تأمن قبل الاقامة فلا حرة اجبا وطرا واما اذا كان ضربه الي في بيت المستاجر اما اذا  
 كان في ارض الاجير فلا يستحقها بالتأمن وهو بالبعد بعد الاقامة عنده وبالبعد بعد التشريح  
 عندهما كذا ذكر الشارح وعبارة المصنف في المستحق واما ان لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى  
 يسلمه فهو باعته ومشرعا عندهما كذا في الايضاح والمبسوط اه فليشترط العدوه والاولى  
 لا تلحقه فيغير بعد كان له الاجر كالاجني والاقامة التمس بعد الجفاف والتشريح ان يركب بعضه  
 على بعض بعد الجفاف كذا في الجوهره وفي فتاوى قاضيان والظهير به للابن على الثمان والتراب  
 على المستاجر وادخال الحمل المنزل على الحمل ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح أو لفرة الا ان  
 يشترط ذلك عليه وكذلك حسب الطعام في المحف فلا يكون عليه الا بشرط ولو تكاثر ذاب له حمل  
 عليها صاحب الدابة الحمل فارتال الحمل من الدابة يكون على المسكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون  
 عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استئجار الدابة الحمل والا كاف يسكون على  
 المسكاري وكذلك الحمل والجواني والمحر على الكاتب واشترط الورق عليه فاه اه (قوله  
 ومن لعله اثنى في العين كالصباغ والقصار يصحبها للاجر) لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب  
 فله حق الحبس لاستغناء البذل كما في المبيع أطلقه فحمل ما لم يكن لعله الا ازالة اللون بالفسل  
 قطع على الاصح لان للبايض كان مستترا وقد ظهر بفعله فكأنه أحدثه فيه كذا ذكر قاضيان في  
 شرحه وصحح المصنف في مستغناه معز بالي النخبة ان ليس له حق الحبس فاعتلف التصحيح  
 وبغني ترجيح المنع وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وعمل الثوب نظير الحمل وراوده اذا كان  
 الاجر حالا اما اذا كان مؤجلا فليس له الحبس طالما ان التسليم ليس واجب عليه لعل فلا يملك  
 الحبس كالمواضع شيئا بمن مؤجل ليس له الحبس وأشار بقوله يصحبه الى انه جملة في بيته او كانه فاذا  
 انشأ اذا خالعه أو صبغه في بيت المستاجر فليس له حق الحبس لان المتاع وقع مالا للمالك لكون

ولان بعد الاقامة من  
 لعله اثنى في العين كالصباغ  
 والقصار يصحبهما للاجر

(قوله وينبغي ترجيح  
 المنع) قال الرمي قدم  
 هذا الشارح في القضاء  
 أن الحبس في اللغة المنع  
 فله وينبغي ترجيح عدم  
 المنع أي عدم الحبس  
 للعين فسقط من خط  
 الكاتب ذلك أو مضاه  
 ترجيح منع الحبس لها  
 شرعا والألف والألام يدل  
 عن الاضافة تأمل اه  
 قلت لا يخفى بعد المعنى  
 الاول هنا بل المراد المتبادر  
 المنع المفهوم من قوله  
 ليس له حق الحبس



العمل في هذه كذا في الخلاصة وهو ضمان لما حثت به عند الامام فان كان في يد المتاجر خلاص  
للملاح اذا غرقت السفينة معه وصاحب المتاج فيها حيث لا يضمن للملاح ان يفي بما له كحقه  
والمد تصرف في السفينة دون المتاج حتى كان ما ذكروا فليس من قبل المالك ان يمكن متديلي السبب  
فلا يؤخذ بالضمان كذا في غاية البيان (قوله فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان) وهذا عند  
الامام لانه غير متعلق بالحبس في امانة كما كان عنده ولا اجر له لئلا المقود عليه قبل التسليم  
وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان شاء فخره غير معمول ولا  
اجر له وان شاء معمول ولا اجر (قوله ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح لا يحبس فلا اجر) لان  
المقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في الصين فلا يتصور حبه فلس له ولاية الحبس فلو ادانه  
لحبسها فخره ضمان الفاسد وصاحبها بالخيار ان شاء فخره فخره محمولة وله الاجر وان شاء فخره  
محمولة فلا اجر له كذا في الجوهره واختلاف في المراحل الاثر فليس ان تكون الاثر مقبولة  
بجعل العمل كالنثار والصبح وقيل ان يرى يمان في عمل العمل وقرنه تظهر في كسر المحطب  
ولحن المحطة وحلق رأس الصدق ليس له الحبس على الاول وله الحبس على الثاني وبناظره ما في القنية  
ترجم الثاني والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما لو اياه في حق الحبس من ان المقود عليه  
وصفي في الثوب ومنهم من ضدها كالحمال بالماء المهمة ومنهم من منسبطها بالجم والاولى الاول لان  
الحمل يجوز ان يقع على الظهر وعلى الدابة فيكون أهم من لفظ الحمال بالجم ولا رد الا بق حيث يكون  
لراحم حبه لاستقاء الحمل ولا اثر له لانه كان على شرف الهلاك وقد اصابه فكانه باع منه  
فله حق الحبس كذا في الهداية (قوله ولا يستعمل غيره ان شرطه بغيره) لان المقود عليه العمل  
في عمل يضمنه كالتصفي في عمل يستعمله في الخلاصة النظر ان لها ان تستعمل غيره هو امره من  
اشتراط العمل بغيره ان يقول له اعمل بنفسك او يسلك ولا تفعل سيد غيرك كذا في الخلاصة اما اذا قال  
علي ان تفعل فهو من قبيل ما اذا اطلق كذا في المستصفي وقاية السان وفي الخلاصة رجل استاجر  
رجلين لعماله خشية ان يفرقه يدرهم فعمل احدهما دون الاخر فله نصف درهم وان لم يكونا  
شركيين في العمل قبل ذلك وكذا الواسع احدهما البناء حاط او حفر بئر ولو كما شريكين يجب  
كل الاجر بينهما وقسمها اشتراط العمل لانه لو اشتراط عليه ان يعمل اليوم او غدا فله فعل فطاله  
صاحبه مرت فخره حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الاسلام بالضمان كذا في الخلاصة (قوله  
وان اطلق كان له ان يستاجر غيره) لان المسحق عمل في خدمته يمكن استغاثه بنفسه بالاستعانة  
بغيره بغيره ان افعال الدين وأشار بكونه له الاستعانة الى انه ليس له الدفع الى غيره ولهذا قال في  
الخلاصة رجل دفع غزلا الى رجل ليخبره كمر باساف دفع هو الى آخر ليخبره فسرق من يده ان كان  
الثاني اجيرا الاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني اجنيا من الاول دون الاخر عند ادان  
حينئذ وعندهما في الاول ضمان مطلقا في الاجني ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الاخر (قوله  
وان استاجر له يبيع بياضه فمات بعضهم بقاء عاقب فله اجره بمصا به) لانه اوفى بعض المقود  
عليه فيسحق الاجر بقدر موثره اذا كانوا معلومين ليكون الاجر مقابلا لبيعتهم وان كانوا غير  
معلومين يجب الاجر كله اليه اشارك في الهداية والله اعلم

فان حبس فضاع فلا  
ضمان ولا اجر ومن لا  
اثر لعمله كالحمال والملاح  
لا يحبس فلا اجر ولا  
يستعمل غيره ان شرط  
عمله بغيره وان اطلق  
فله ان يستاجر غيره وان  
استاجر له يبيع بياضه  
فمات بعضهم بقاء عاقب  
فله اجره بمصا به  
وان اطلق الطمان رد  
لوق

باب ما يجوز من الاجارة  
وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة  
وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله مع اجارة الدور والمحو انت بلا بيان ما جعل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكنى فنصرف  
 الموانه لا يتفاوت فصح العقود المحو انت بلا بيان ما جعل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكنى فنصرف  
 بيان من يسكنها انه ان يسكنها بنفسه ويسكنها غيره باجارة وغيرها وكذا من استاجر عبد القنينة  
 له ان يؤجره بخلاف الدابة والتوب كذا في القنينة وقد بالدور والمحو انت بلا بيان ما جعل فيها  
 من بيان لانه وكذا كل ما يحتلف باختلاف المستعمل فيه الوشوء والاغفال وغسل الثياب وكسر  
 الحطب المعتاد والاستقباض بها ثلثه والحق المعتاد المسحوران يتفاوتان مع الدواب في موضع معتاد  
 له لان لم يكن معتادا وهو عليها على باب الدار وليس للاجران يدخل جابته النار المستاجر كذا في  
 الخلاصة وفي القنينة المستاجر الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة  
 وله ان يتدفقه وتدو يستقي بميداره ويتدفقه بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين ولو استاجر حائوا  
 مسبلة لائق الارزله ذلك ان لم يضر بالناء وليس للمستاجر الدار المسبلة ان يجعلها اصطلا اه وفي  
 الخلاصة ولو كان فيها ما قوضها وضرر ولو فسدت الثلا يجر احداهما على اصلاحها ولو بنى  
 المستاجر التنوير في الدار المستاجرة فاحترق شيء من الدار لم يضمن المستاجر (قوله الا انه لا يسكن  
 حدا او قصار او طحانا) فيموجها ان الاول ان يكون بفتح الياء من الثلاثي المرد فيكون انتصاب  
 حدا وما بعده على الحال ويقوم منه عدم اسكانه غير ملائمة بالاولى الثاني ان يكون ضم الياء كسر  
 الكاف وانتصاب ما بعده على المفعول وفي فهم منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة له انما يجوز ان يسكن  
 غيره لان ذلك يوهن البناء وفي سكنى نفسه ملتصبا بهذه الاشياء هذا المعنى حاصل كذا في غاية البيان  
 وهذا اذا مرض به المالك ولم يشترطه في الاجارة فان استاجر ذلك كان له ذلك ولو اختلفا في  
 الاشتراط فالقول للو جرحا لو انكر اصل العقود ان اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر كذا في  
 الخلاصة وفي القنينة استاجر حائوا مسبلة لائق الارزله ذلك ان لم يضر بالناء اه وفي الخلاصة واذا  
 استاجر ليقد قصارا فله ان يحد حدا اذا كان مضرتهما واحدة والمراد من الرعي ضرر حي الريد  
 امارى اليد فلا يمنع من الطعن عليها وان كان يضر وعليه الفتوى كذا في الخلاصة ولو فعل ما لا يجوز  
 له وجب عليه الاجر وان اتهم البناء به وجب عليه الضمان ولا اجر لما عمل اتهم لا يضمنه ان قد  
 بالدور والمحو انت بلا بيان ما جعل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكنى فنصرف  
 القنينة يقتضي رواية حوا استجار البناء اذا كان منتقبا كالجدران مع السقف اه وفي الجوهره  
 المستاجر اذا اجر باكثرهما استاجر تصدق بالفضل الا اذا اصطلح فيها شيئا او اجرها بخلاف جنس  
 ما استاجر والكس ليس باصلاح وفي الجوهره وان اجرها من الثو جرحا لم يضره لو كان قبل القبض  
 او بعده وهل هو متفق للمقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصح ان العقد ينفسخ (قوله والاراضي  
 لزراصة ان يزرع فيها او قال على ان يزرع فيها ماشاء) أي مع ذلك للاجتماع على عليه  
 ولا يضمن البيان لانها استاجر لزراصة وغيرها وما يزرع فيها متفاوت فلا بد من التبيين كلاتع  
 المنازعة وترفع بنفو يض المحررة اليه ايضا والافهى فاسدة للعبارة وتقلب محضة بزرعها ويجب  
 المسمى لارتفاعها كاستثمار في يمين لانه اذا ائتمن شخصا ائتمن محصة وكذا الدابة والفدر  
 للطنج وللمستاجر الشرب والطريق لانها تستعمل للانتفاع ولا انتفاع الاجناس فيدخلان فيها اختلاف  
 البيع لان المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع الجحش والارض المصدقة دون  
 اجازتها الا بد كرا المحرق والمراق كاعرف في البيع وفي القنينة استاجر ارضا تستعمل ان يزرع

مع اجارة الدور  
 والمحو انت بلا بيان ما  
 جعل فيها الا انه لا يسكن  
 حدا او قصارا او  
 طحانا والاراضي لزراصة  
 ان يزرع فيها او  
 قال على ان يزرع فيها  
 ماشاء

(قوله امارا الدابح)  
 فيه سقط والنفى  
 الخلاصة لا يمنع من  
 البدان كل لا يضر وان  
 كان يضر يمنع وعليه  
 الفتوى

(قوله ليلين فيها) قال الرمي صوابها كالي الحامية كاللؤلؤ في الاحجار على الصدين (قوله ولا يجوز للاستاجر النسيق) قال  
الرمي قد مضى كتاب الوقف ان السيل ٣٢٢ هو الوقف على العامة (قوله وفي القنية استاجر ارضا وقفا وغرس فيها وبني

فيها ماشاء فله ان يزرع فيها زرع ينزريه ما يشاء وفي الجوهره ولا بأس باستئجار الارض للزراعة  
قبل ربحها اذا كانت معادة للرعي في محل هذه المدة التي عقدت الاجارة عليها وان جاء من الماشاء ما يزرع  
به بعضها فاستجار بالتمار ان شاء فنقض الاجارة كلها وان شاء منقضا وكان عليمين الاجر بمسب  
ما روي منها اه وفي القنية ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في المحال لا احتاجها الى النسيق او زرع  
التمار او يحيى والماء فان كان بهال تمكن الزراعة في مدة العقد حاز الارض لا فلا كالمستاجر في الشتاء  
تسعة اشهر ولا يمكن زراعتها في الشتاء حاز لما يمكن في المدة اما اذا لم يمكن الاتفاق بها اسلابلان  
كانت سبعة اجارات فاسدة وفي مسئلة الاستيفاء في الشتاء يسكون الاجر مقبلا بكل المدة  
لا بما يتبع به فبب وقيل بما يتبع به اه واعلم ان الارض لا ينحصر استئجارها للزراعة البناء  
والفروس كما هو منه المتون فقد عرّح في الهداية بان الارض تستاجر للزراعة وغيرها وقال في غاية  
البيان اراد بغير الزراعة البناء والفروس وطبخ الاجر والحرف وقعودك من سائر الاتفاقات بالارض  
اه فاذا عرفت ذلك نهر لك هذه الاجارات الواقعة في زمانين ان الله تستاجر الارض مقبلا وراحا  
فاحدين بذلك الزام الاجرة بالتمكّن منها مطلقا سواء عملها الماء وامكن زراعتها او لا وتسلك في  
مصلحتها لم يستاجرها للزراعة فموصها حتى يكون عليها جافا فصالها وفي الواجب استاجر  
ارضا ليلين فيها لا اجارة فاسدة ثم هي على وجهين ان كان للتراب قيمة حين قيمته ويسكون العين له  
وان لم يكن له قيمة فلا شيء عليه واللبن لو وضع في نقصان الارض ان نعت وفي فتاوى فائى  
الهداية بان اجارة الارض المشغولة بزرع الفيران كان الزرع يعني بان كان باجارة لا يجوز ان تاجر  
بالمشغولة للزراعة لان يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي نعت  
الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القطع فان لم يجر في هذه الصورة قادر على تسليم  
ما أجره بان يجر صاحب الزرع على قطعه سواء ادرك ام لا ملاحق لصاحبه في ابقائه اه والدار  
المشغولة بمناج السان الذي ليس بمستاجر نعت اجارتها ابتداء المدين حين تسليها فارقة كذا  
في القنية وفي الخلاصة ولو اجر الارض للزراعة نعت عليها بغير ما فرغ وحصد ينقلب حائزا ولو قال  
المستاجر استاجرت منك الارض وهي فارغة وقال للمؤجر لا بل هي مشغولة بزرعي يحكم المحال كذا  
في المتن وفي فتاوى الفضلي القول قول الاستاجر اه (قوله ولنا ما الفروس) اى وضع مشغولة  
الارض للبناء والفروس وهو بفتح الفين بمعنى الفروس وقبها فيما انكر كذا في المغرب لانها منقضة  
تقصدا لاراضى وفي القنية ولا يجوز لاستاجر البدل ان يني مقرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة  
ولا يضر بالبناء وان كان مطلقا لا بالبار ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جائز غير زيادة في الاجرة  
اذا قال اني املك استاجرها اذنت لك في حمارتها فصرها بالذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا  
يرجع معظم منقته الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل  
بعضها كالنحو دفلا ما لم يشترط الرجوع كره في الوقف (قوله فلا تحط المدة قطعهما وسليها  
فارقة) لانه لا نهاية لهما في ابقائهما انما اراد بصاحب الارض فوجب القطع وفي القنية استاجر  
ارضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فاستاجر ان يستقيها باجر المثل اذا لم يكن في

الخ قال الرمي ذكرها بعد  
ان وزر (سم) (تعب)  
لا ساعيل للتكم او هو  
بالهبة لشرف الائمة  
المكي والقاضي عبد  
الجبار وقال فيما قيل  
لهما غلوى الموقوف  
عليها لا القطع هل لهم  
ذلك قال لا وقد قالوا لا  
تعمل ولا التفات الى  
كل ما قاله صاحب القنية  
والبناء والفروس فان  
مضت المدة قطعهما وسليها  
فارقة

عنا قال القول بحد المصلحة  
تقل من غير موقوف  
بمالي اوقاف الخصام  
ووجهه امكان راية  
الجانين من غير ضرر  
عليه اذ امانت احدهما  
فلم يستاجر او ورثته  
الاستبقاء فيكون مضمنا  
لكلام المتن ووجهه  
ايضا علم القائدين  
القطع اذ لو قطع لا تاجر  
باكثر منه حتى لو حصل  
ضرر لمن اوقع الضرر  
بان كان المستاجر او  
ولو مضمنا اوسي العامة  
او متبليا حتى على  
الوقف من او غير ذلك

من اوقع الضرر يجب ان لا يجبر الموقوف عليهم تعلم اه كلام الرمي والمحاصل ان المتبادر من عبارة  
المتن كقوله من التمتع انه يلزم المستاجر ببقاء التمتع مدة الاجارة تسليما للارض للزراعة فارقة سواء كانت الارض ملكا او موقفا

فليس المستاجر أن يجبر المؤجر على أن يؤجره أو نمدة ثانية بدون رضا المستأجر في القبة أرض الوقف الثاني فيها أو غرس فيه  
استبقاها بدمعة أخرى بأجر المثل فانفسه من حصول المقصود من أرض الوقف وهو إيجارها بأجر المثل لأن أرض الوقف  
لا يمكن للتوقي تعطلها بحيث كان لابد له من إيجارها بأجر المثل ورض الباقي والغارس بذلك كان أحق من غيره بحصول المقصود  
مع دفع الضرر عنه وقد اضطرب كلام الجبر إلى في قتاواة فتارة أفتى بهذا وقال بعد ما نقل ما ذكره المؤلف من القصة المحصاف  
ما قصودت على علم أن الشرع يوجب الضرر خصوصا للناس على هذا في القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف من النبي المختار  
لا ضرر ولا ضرار اه وتارة أفتى بما هو المخلو للوقوف من لزوم القلع وقال في موضع آخر يكلف قلع الاشجار ان لم يضر بأرض  
الوقف فإذا ضر بقلعه الناظر بقيتم مستحقين القلع لوقف هذا المختار كائن على الامنة الاخاء وعليه اصحاب المتون وقد  
صرح في القبة بان له أن يقتبها بأجرة المثل وان أي الموقوف عليهم وبمنه صرح المحصاف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم اه  
وقد تكرر منه الاقتناء بذلك في مواضع من كتاب الاجارة ومناه على ان ما في القصة والمحصاف لا يعارض إطلاق المتون أقول  
وبهذا تعلم قطعا انه لو لم يكن له فيها بناؤها لأغراس ولا غير ذلك وأراد استعجارها مدة أخرى ليس له ذلك بدون رضا المؤجر وانه  
لا وجه للاستعجاء في زمان ثامن أن المستاجر الأول أحق ويحرمه هذا السبب ان إذا فرغت مدة إيجاره وأراد التمسك على الأرض  
إيجارها فغيره لكون المستاجر الأول مطلقا أوسي العامة أو متعلبا أو متوقفاً فيقتونه بأنه ليس له ذلك يقولون ان هذا البداحق  
حق في الأرض بدمعة من عبيدتك بالمؤجر بما أراد ورعاه المتع من دفع أجره للمثل بسبب ذلك بل وبما استولى على  
الأرض وادعى ملكيتها بسبب طول استيلائه عليها وقد صرحوا بأنه لو كان يخشى ٢٢٢ على الأرض من المستاجر فلم يمتلئ فيفسخ

ذلك ضرر ولو أي الموقوف عليهم القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الأرض المستجرة  
وهي منقولة أيضا في أوقاف المحصاف (قوله الآن يرمه له المؤجر فيتمسك ولو بقلعه) يعني  
بان تقوم الأرض بدون البناء والشجر وبقوم بها بناءه وشجرها صاحب الأرض ان يارعه بقلعه فيضمن  
فضل ما بينهما كذا في الاختيار وهذا الاستئجار جاعل القلع على المستاجر فإدائه اذا رضى  
المؤجر بدفع القيمة لا يلزم للمستاجر القلع وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الأرض تنقص بالقلع أولا  
فلا حاجة إلى الحل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص بالقلع كما فعل الشارح تبعا لغيره

الاجارة ونزعهما من يده  
فكيف اذا مضت المدة تم  
الى ان يرمه المؤجر قيمته  
مقلوعا بملكه

قالوا اذا ذات أجره للمثل  
في أثناء المدة ففي رواية  
ليس له فسخها لان العبرة

الأول العقد وقد كان ابتداءه بأجر المثل فلا يفسخ في رواقه شرح الطحاوي فيفسخ لان الاجارة تتعقد شافيا وعلى هذه الرواية  
فمره وان المستاجر اذا رضى بدفع الزيادة فهو أحق ولا يخفى ظهور وجهه وهو ان مدته باقية وان حلة الفسخ هي زيادة الاجارة فإذا  
رضى بدفع الزيادة زالت حلة الفسخ فيكون أحق بأبقائها بيده اتماما لمدته عقده أما بعد مدة عقده فلم يبق له حق فواجه كونه  
أول وأحق بإيجارها فانما من جبر على المؤجر ان يرضى بدفع الزيادة فيقاس هذا على ما إذا كانت المدته باقية فيقاس مع الفارق  
والقياس لا يصح للاعتد كونه من أهله مع استغناء شرائطه وليس في أهل هذا الزمان أحسن أهل القياس اذا استوفى شرائطه  
فكيف مع كونه غير مستوفى لشرائطه (قوله وبهذا جسد) قال الرمي أي قوله استاجر أرضا وقفا فأنجز وقوله وهي منقولة أي  
مسئلة الاستبقاء مثل (قول المصنف الآن يرمه له المؤجر فيتمسك ولو بقلعه) يعني قوله أقرضه استاجر أرضا وقفا فأنجز وقوله وهي منقولة أي  
التمسوى المسى بجميع الرواية قال الرازي لان الحق له أنه لا يتوقف على الأرض تصير ما يرضى به بدنه بدلت وفي هذا  
قصة قال انه يرضى بشراخ مختلف الزرع ولهما أن يؤجرهما من أجنبي وقد كرمنا قلعه عن القطع وأقول الذي يخفى ان الجواب  
مخصص في حق النامو الفرس في الفسخ العارية والاجارة وهو جوب القلع وتسلم الأرض فارغة حيث لا يضر بالأرض وان  
أنمر بها بقلعه صاحب الأرض باطل القيمين مغروها وغير مزروع ولا فرق بين أرض الوقف والملك فقوله في جامع الفصولين في  
الوقف ولو اصلها على أن يحصل ذلك للوقف بشراخ لا يجاوز اقل القيمين مغروها أو مبنيا فيه مع ما يمان للأفضل فلا ينافي  
الجبر منه مع المصالح وهي رواية ضعيفة (قوله وهذا الاستئجار جاعل القلع الخ) قال الرمي لا يخفى ان ظاهر قوله  
هو بملكه الاطلاق فلهذا في الجبر والرضا مطلقا في حالي الضرر وعنده وليس كذلك غلظت فيه الشراخ بقوله وهذا اذا  
كانت الأرض ملكا للوقف في قوله لا حاجة إلى الحل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص نظر فامل

ليسكن لا يتلحمها المؤخر جبر على المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقطع واما اذا كانت  
 لا تنقص فلا بد من رضاه (قوله) أو برضى تركه فيكون البناء والفرس لهذا الارض لهذا) يعني  
 اذا رضى المؤخر بترك البناء والفرس لا يلزم المستاجر القلع فلا حاجة الى حصول الضمين في رضى  
 عايد الى كل منهما واما الى التمسك بمرضاها كما وقع في الجمع كالا يخفى وهذا التمسك من المؤخر  
 يكون عارضا لا يرضاه ان كان بشرا جبر واجازة وان كان باعرا فقصروا في غاية البيان على الاول مما  
 لا ينبغي وعلى الاول لهما ان يؤخرهما من اجنيان فعلا فلهما ان يفسحا الاجر على قيمة الارض من  
 غير بناء وعلى قيمة البناء من غير ارض فما أخذ كل واحد منهما حصته كما في شرح الاقطع وفي القنية  
 من الوقف على في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء بمنزلة الوقف بغير القيم على دفع قيمته للباقي  
 ويجوز للمستاجر بن غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون ضرر مع الاذن  
 من المتولي بدون حرق الحياض ولا غياص للتلوي الاذن فيما يزيد الوقف به غيرا وهذا اذا لم يكن لهم  
 حق قرار العارية فيها اما اذا كان يجوزوا محروا والفرس والحائط من تراها لوجود الاذن في مثلها دالة  
 اه (قوله) والارطة كالشجر) ولهذا قال في الجامع الصغير واذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض  
 رطبة وانها تقطع لان الرطبة لا نهاية لها فانه شبه الشجر (قوله) والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك  
 لان نهاية معلومة طالما روية الجائسين اذا انقضت مدة الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل  
 ادراكه فانه يترك بالمسعى على حاله الى المحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اولي  
 مادامت المدة فاقصروا على المستاجر المستعير في تركه الى ادراكه باجر المثل وخرج الفاصب فانه  
 يؤمر بالقمع مطلقا لان ابتداء الفعل ظلم وهو واجب الهمد لا التقرب بروفي التمرير الماردي يقول الفقهاء  
 اذا انتهت الاجارة والزرع لم يستقصد بتركه باجرى قضاء او بمقتضى حتى لا يجب الاجر الا  
 باحدهما اه وهو مما يجب حفظه (قوله) والديانة للركوب والجمل والثوب للبس) أي مع استئجار  
 الديانة والثوب لان المنفعة مفقودة مع هذه معلومة فبالبس للركوب والجمل لانه لو استأجر دابة لبنيها  
 ولا يركبها اوليها على باب داره ليرى البس ان له فرسا فلا حارة واحدة ولا أجر له وقبده بالبس في  
 الثوب لانه لو استأجر ثوبا ليرى بيته به او حاقونه ولا حارة واحدة ومن هذا النوع ما اذا استأجر اربة  
 يصفها في بيته فيفضل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن ليلظن الناس ان له دارا او عداه على  
 ان لا يستعمله او دارا لهم يضعها كذا في الخلاصة ووجه ان هذه المنفعة ليست مقصودة من العين كما  
 قلنا من اول الكتاب وخرج ايضا ما اذا استأجر حلا لستره على أن في له لا يجوز وفي الخلاصة  
 معاوضة الشبران في الكراب لا خير فيها اما اذا اعطى البقر لياخذ الحماحاز ويكنى في استئجار  
 الثوب للبس التمكن منه وان لم يلبس لافي الخلاصة وجعل استأجر ثوبا للبس كل يوم مداتي  
 فوضعه في بيت سني ولم يلبس رد لكل يوم مداتي الى الوقت الذي يولي به الى ذلك الوقت انصرف  
 فلهذا سقط الاجر بذلك اه وهو كالسكنى قال في الجمع ويجب بنفس القيس وان لم يسكنها  
 وفي الديانة لا يكتفى التمكن لافي فصول العبادي من الفصل الثاني والثلاثين ولو استأجر دابة لركبها  
 الى مكان معلوم فاسكنها في منزله في المسر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه وفي الخلاصة ولو  
 حبس الديانة لسته حتى اصبح فردها ولم يركب عليها لا أجر عليه اه وفيها ايضا رجل استأجر دابة  
 لبصل عليها ان يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له ان يعمل عليها ولو جعل عليها فلا أجر عليه  
 لان الركوب بمعنى جلالة الركوب فلا نجل معه غيره ولا يسمى الجمل ركوبا أصلا اه وفي فصول

أو برضى تركه فيكون  
 البناء والشجر لهذا  
 والارض لهذا والارطة  
 كالشجر والزرع يترك  
 باجر المثل الى ان يدرك  
 والديانة للركوب والجمل  
 والثوب للبس

المهادى معز بالى الذخيرة استاجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع الى اخره وبالى اللبل وكان  
 يعمل الحنطة الى منزله وكبار جمع كان يركبها فطبت الدابة قال ابو بصير الرازى يضمن لانه  
 استاجرها ليعمل جون الركوب فكان غاصبا للركوب وقال الفقيه ابو الليث فى الاستحسان لا يضمن  
 لان العادة جرت فيها بس الناس بذلك فصار ما هو فاقم دلالة وان لم ياذن بالاقتراح اهـ فالحاصل  
 انهم اتفقوا على ان من استاجرها ليعمل به ان يركبها السكن الرازى قد عذر ان لا يجمع بينهما والفقيه  
 رحمه (قوله وان اطلق اركوب والبس من شاء) اراد بالاعطاف التعميم بان ياتى بغضدال على  
 العموم من غير تقييد براكب ولا بس معب لا الاطلاق المصطلح عليه عند الاصوليين فلو قال على  
 ان يركب من شئت او لبس من شئت مع المتداول واستاجرها للركوب ولم يسم من يركبه لا يصح  
 الاجارة والفرق ان فى الثانية صار الركوبان متشاملا من شخصين كالجنين فيكون المقود عليه  
 محبولا فلا يصح وفى الاولى رضى المالك بالقيمة الذى يحصل فى ضمن الركوب فصار المقود عليه  
 معلوما واذ افسدت فلواركها اركب بنفسه وجب للمسمى استحقاقا وتقلب صحبة ولا ضمان عليه  
 عند الهلاك واذ اصبحت عند التعميم تعين اولدراكب ولا بس لتعينه مراد من الاصل فصار كالنقص  
 عليه ابتداء وفى الخلاصة واذ التكاثرى قوم شاة باطلاق ان المكبرى يحصل من مرض مهمس او من  
 سعى منهم فهذا فاسد (قوله وان قيد براكب ولا بس تخالف ضمن) يعنى اذا عطيت لسان الناس  
 يتفاوتون فى العمل بالركوب والبس ولا اجر عليه لانه مع الضمان تمتع وكذا الاجر عليه ان سلم  
 لانه لم يسم تبيين انه لم يخالف وانه مع الاوهن الدراكب فى غاية البيان واستغن عن كلامه انه  
 اذا قيد لبس له الاجارة والا حارة كانه اذا عجم له ذلك وليس له الا بداع فى الاول ولو لضرورة دون  
 الثاني ذكروه فى حصول المهادى فى مثله ما اذا سعى المحاريف الطريق فادرسه الى صاحبه مع آخر  
 (قوله ومثله ما يختلف) باختلاف المستعمل كونه يضمن اذا عطيت مع الخالفة والتقليد  
 قد عذرناه (قوله وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كالشرط سكنى واحده ان يسكن غيره) لان  
 التقييد غير مفيد لعدم التفاوت الذى يضر بالبناء حكما لمحدودا فصار خارجا على  
 ما قضاه فلا يملكه الا بالتخصيص (قوله وان سعى فورا وقدرا ككر بره جل مثله واخف لآخر  
 كالمخ) لان الاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالمعنى فاستوفى تلك المنفعة او مثلها او اقل منها جاز  
 وان استوفى اكثر من الميزان فانه يحصل كحظته لغيره لو استاجرها ليعمل كحظته لانه مثله ولو جاز  
 كشره لانه يهدى وعظم من مثل بالشعر لئلا يلهى بغيره عليه انه لو استاجرها ليعمل كشره لانه يحصل  
 كحظته وليس كذلك لانه فوقه وعلى هذا راحة الاراضى لوعين فورا للزراعة لانه يزرع حشله  
 واخف منه لانه يزرع حشله ومنه ما لو استاجرها ليعمل فطن معلوم ليعمل مثل وزنه حديد او مثل وزن الحنطة  
 فطنا او قننا او حطا او اشار بالكافى قوله ككر بره لوسعى مقدرا من الحنطة ليعمل عليها من  
 الشعر مثل ذلك بالوزن لا يضمن وهو الاصح به كان يقضى الصدر الشبه لا ما اخف من ضرر الحنطة  
 (قوله وان عطيت الدابة بالارادف ضمن النصف) ولا اعتبار بالتقليل لان الدابة يعبرها بحمل  
 الراكب الخفيف ويخفف عليها وركوب الثقيل لعله بالفرشاة ولان الادنى غير موزون فلا يمكن  
 معرفته بالوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد الجمناة فى الجمنايات وقبسه المصطفى الكافى يكون  
 الدابة تطيق حمل الاثنين اما اذا كانت لا تطيق ضمن جميع قنيتها وقبسه الشارح بما اذا كان الرديف  
 يحمل بنفسه وان كان صغيرا لا يتحمل ضمن بقدرته وقبسه يكون المطلب بالارادف لانه

وان اطلق اركب والبس  
 من شامو ان قيد براكب  
 او لبس تخالف ضمن  
 ومثله ما يختلف وفيما  
 لا يختلف به بطل تقييده  
 كالشرط سكنى واحده  
 ان يسكن غيره فان سعى  
 فورا وقدرا ككر بره  
 جل مثله واخف لآخر  
 كالمخ وان عطيت الدابة  
 بالارادف ضمن النصف

وبارادة على الحمل للمسي  
 مازادوا الضرب والكبح  
 (قوله وان جلاصما  
 وجب النصف على  
 المتاجر) نقل بعضه في  
 المخ عن الخلاصة انه  
 يضمن ربع القيمة لان  
 النصف ملقون فيه  
 والنصف الآخر يغير  
 اخذ وبجملة يضمن  
 نصف هذا النصف بوقته  
 الشربلالي عن ثقة  
 الفتاوى قال بعض  
 الفضلاء بوقته في حاشية  
 الشلي على الز يلقى عنهما  
 ايضا وفي حاشية سري  
 الدين عن الخلاصة  
 والمسوية اه فلت ومثله  
 في التتارخانية من  
 النسخة قلنا راجع المخط  
 فعمل ما هنا محسوف أو  
 المراد نصف الزائد  
 يؤيده ما في السرازية  
 وان يحمل عشرة بجهل  
 عشر بن وجلاصما من  
 ربع القيمة لان النصف  
 ماذون والنصف لا  
 فتنصف هذا النصف  
 ومثله ما من الخلاصة  
 (قوله وقده) أي كلام  
 المتري (قوله اذاهلك) أي  
 اذاهلك الحيوان  
 المتاجر

لوجه على حاقه ضمن جميع قيمتها الكونية مجتمع في مكان واحد فتنش على الدابة وان كانت تطبق  
 جلهاد كره في النهاية وأطلق الأرداف فحمل ما إذا ردف خلفه ولدا أنافة القدي ولدت بعد الإجابة  
 وان كان ملك صاحبها لعدم الاذن كالوجه على دابة شيا آ خر من ملك صاحبها ذكره في المخط  
 ولم يضمن المصنف الضامن لان المالك بالتحار ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن الراتب  
 فالرا كيب لا يرجع بما ضمن والرديف يرجع ان كان متجارا من المتاجر والا فلا ولم يرض  
 المصنف لو جوب الاجر والمثول في النهاية والمخط انه يجب جميع الاجر اذ اهلك بصد بلوغ  
 المقتصد تصيب النصف ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لاننا نقول ان الضمان ان كونه  
 غيره والاجر كونه بنفسه وقد يكونها عطلت لانها لو سلمت فلا شيء عليه غير الاجر للمسي كذا في  
 غاية البيان وقد يكونه اردفه حتى صلوا لا يضمن كالتابع اه اما اذا اقصه في المرح صارا صاحبها  
 ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الدابة واقفها في يستد بة صا راضا لنا والاجر  
 لا يجمع الضمان كذا في غاية البيان وقد بالارداف لانه لو ركبها واهل عليها شيا يضمن قدر الزادة  
 ان عطلت الدابة وليس للردان ان الرجل يوزن وبوزن الحمل لتعرف الزيادة لان الرجال لا يوزنون  
 بالقياس بل المراد ان يرجع الى اهل البصرة فيقال منهم ان هذا الحمل كبر يزيد في ذكره في الثقل  
 وهذا الدائم ركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع  
 الحمل ضمن جميع القيمة ذكره خواهر زاده (قوله وبارادة على الحمل للمسي مازاد) أي اذا  
 استاجرها ليحمل عليها مقدر الحمل عليها اكثر منه فعطبت يضمن ما زاد الثقل حتى لو كان  
 الماذون مائة من وزاد عليه عشرين مائة يضمن سدس الدابة ذكره المصنف في المستصفي قد يكون  
 المتاجر هو الذي جعلها اما اذا جعلها صاحبها يصد وحده فلا ضمان على المتاجر لما في فصول  
 العبادي استكرى ابل على ان يحمل كل بعير ما تقرطل فعمل مائة وخمسة رطل الى ذلك الموضع ثم  
 اتى الجمال بابل واه آخره المستكرى انه ليس كل حمل الامة رطل فعمل الجمال الى ذلك الموضع وقد  
 عطبت بعض الابل لا ضمان على المستكرى لان صاحب الحمل هو الذي جعل فيقال له كان ينبغي لك  
 ان تزن أولا اه وان جلاصما وجب النصف على المتاجر ذكره في المخط ولو جعل كل واحد  
 حولا وحده لا ضمان على المتاجر ويحمل حمل المتاجر ما كان مستحقا بالعقد ذكره في غاية  
 البيان وقده التارخان تطبق الدابة مثله اما اذا كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة وأشار الى الزادة  
 الى انها من جسم المسي فلو حمل جنسا آخر غير المسي وجب جميع القيمة وأشار الى انه يحمل  
 الز يادتمع المسي معا فلو حمل المسي وحده ثم حمل الز يادتمع حدها فله كبح ضمن جميع القيمة ولم  
 يتعرض المصنف للاجر اذاهلك في غاية البيان ان عليه الكراه كلما اه ولا يقال كيف اجتمع  
 الاجر والضمان لاننا نقول الاجر في مقابلة الحمل المسي والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم نظيره  
 وكذا لم يتعرض للاجر اذاهلك ولم اصرر بما والقواعد تقتضي ان يجب المسي فقط واما ان جعله  
 الجمال بنفسه وحده فلا كلام واما اذا جعله المتاجر زائدا على المسي فتنافع الفسلا لا تضمن عندها  
 ومن هنا يسل حكم للمكاري في طريق مكة وان كان لا يحمل للمتاجر الز يادتمع على المسي الا يرضا  
 صاحب الدابة ولهذا قالوا ينبغي ان يرى المكاري جميع ما يملكه (قوله وبالضرب والكبح)  
 أي يضمنهما اذاهلك وفي المغرب كبح الدابة بالجام اذ ارداه واه وان يضمنها لنفسه فتنف  
 ولا تجزى وقال لا يضمن اذ فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العطف كان

حاصلا فإنه فلا يضمنه ولا ي حنفية أن الأذن مقيد بشرط السلامة إذ يفتقر السوق بدونه  
 وانما هما المالقة فتعبد بوصف السلامة كلل ووفى الطريق قد بالضرب والكبح لا يضمن  
 بالسوق اتفاقا ونظا هر مافي الهداية أن للاستاجر الضرب ولا اثم عليه إلا لأن العرق فيه وان كان  
 مقيدا بشرط السلامة وفي غاية البيان أن ضرره فلا بد أن يكون تعديله موجباً للضمان بخلاف العدد  
 المستاجر وأنه ليس له ضرر به وضمن به اتفاقاً لأنه يؤمر ويمنى لفهمه فلا ضرورة إلى الضرب  
 والسد ضرب عبده نادياً وللاب والوصى ضرب الصغير للتأديب لكن مقيد عند أي حنفية بشرط  
 السلامة حتى يضمن أن لو هلك بضربهما لكان التأديب قد يقع بالزجر والتعريك وفي غاية الساط  
 عن التهمة لا مع أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما والمعلم والاستاذ ليس لهما ضرب الصغير إلا لأن الآب  
 أو الوصي وإن مات لا ضمان طيهما إذا كان باذن والاختيار وما ضرب به دابة نفسه فقال في القنية وعند  
 أي حنفية لا يضربها أصلاً ولو كانت مسكوكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم  
 ضارب الحيوان فيما يحتاج إليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه ولا يجوز ضرب أعتا الصغيرة إلى  
 ليس لها ولي تترك الصلوات إذا بلغت عشرين قال له أن يضرب البقيم فيما يضرب بولده وهو ودرت  
 الأخبار والآثار وفي الروضة أنه أن يكروه لولد الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم لأن ذلك فرض  
 على الوالدين ولو أمر غيره بضرب عبده حل لما أمر بضرب عبده بخلاف الحر قال رضي الله عنه فهذا  
 تخصيص على علم جواز ضرب بولده لآخر بمره بخلاف العلم لأن المأمور بضربه نيابة عن الأب لمصلحة  
 والمعلم بضربه بحكم الملك بعلية أبيه لمصلحة العلم وأما ضرب الزوج حنفياً في مواضع أو بعضه وما في  
 معناها على ترك الزوجة وهو يردها وترك الإحابة إلى الفراش وترك الفصل والخرج  
 من المنزل وفي ضرب امرأته وولده على ترك الصلاة وإتاتن كذا قالوا وعلى معناه ما إذا ضربت  
 جارية أو زوجها غيره ولا تطع بوعظه فله ضربها كذا في القنية ويحى به ما إذا ضربت الولد الذي  
 لا يعقل عند بكائه لأن ضرب الدابة إذا كان ممنوعاً فهذا أولى ومنه ما إذا شتمته أو مزقت ثيابه  
 أو أخذت ثمنه أو قالت له يا جارية بالله أولعته سواء شتمها أو لا على قول العامة ومنه ما إذا شتمت  
 أجنبياً ومنه ما إذا كشفت وجهها لغير محرّم أو كلفت أجنبياً أو تكلمت طامدا مع الزوج أو شابت  
 معه ليجمع صوتها الأجنبي ومنه ما إذا هطت من بنته شي من الطعام بلا أنه ان كانت العادة لم  
 تقهر به وإن كانت العادة مسامحة المرأ بذلك بلا مشورة الزوج فليس له ضربها ومنه ما إذا دعت  
 عليه وليس منه ما إذا طلبت نفقتها أو سكوتها وانتهت لأن لصاحب الحق بدلا للمتزول وإن  
 التقاضي سكتا في الزا من النوع الثالث في الضرب بين الاختيار (قوله ونزع السرج  
 ولا يكاف ولا سراج بجلايسرج بمشله) يعني لو أكرى جارا سراج ففزع السرج فأسرجه  
 سرج لا يسرج بمشله الجرا أو أوكفه مطلقاً ونزع الأكاف وأسرجه سرج لا يسرج بمشله قطب  
 خن جيع فيمتد لأن الأكاف يستعمل لغير ما يستعمل له السرج وهو الحمل وأثره يضاف أيضاً  
 لأن لا ينطبق انقباض السرج فكان في حق الدابة خلافاً إلى نفس غير المعجم في بصر مستوفيا شيا  
 من المعجم فيضمن الكل كالأبدل المحدي بمكان الحنطة قيد بمسكونه لا يسرج بمشله لأنه إذا  
 استاجرها بأكاف فلو كتهابا أكاف مشله أو لمسرها مكان الأكاف لا يضمن كذا في الخلاصة  
 وانما قلنا في الأكاف مطلقاً لأن المنقول في الخلاصة أيضاً أنه لو استاجرها بسراج فلو كتهابا أكاف  
 يوكفه مشله فهل كذا ضمن كل القية عند أي حنفية وفيها أيضاً لو استاجرها عر ياتمه سراجها

ونزع السرج ولا يكاف  
 أو الأسراج بجلايسرج  
 مثله

(قوله أو نزع الأكاف  
 فأسرجه بجلايسرج  
 مثله) قال الرمل قال  
 في السراج الوهاج ولو  
 أكرى جارا بأكاف  
 فأسرجه ونزع الأكاف  
 فلا ضمان عليه لأن ضرر  
 السراج أقل من ضرر  
 الأكاف وينبغي حله  
 على ما إذا أسرجه بسرج  
 يسرج بمشله الجرا ما إذا  
 كان لا يسرج فله الجهر  
 فأنه يضمن كما هنا فلا  
 مخالفة بينهما قاتل



(قوله وكذا إذا بدله لان المحارم الخ) أي وكذا لا يضمن وصار قاية البيان وقال الكرخي في مختصره ان لم يكن عليه بجامع لم يخلوا ضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك العام وكذلك ان بدله وذلك لان المحارم لا يختص بالعام ومضمره ولو اختلف به قبل ضمن بالجامع والله سبحانه وتعالى أعلم وهو لا وقت والمعنى قال لست اذنا مؤلف هذه المحاورى رحمه الله تعالى وأما دعائنا وعلى المسلمين من صالح دعواته وحسنات في ذمته تحت لواء سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين الحمد لله تعالى قد انتهى هذا السفر المبارك والسفران اللذان قبله قراءة ٢٣٨ ومقابلة وتخصيصا وكافة على الهامش بحسب الطاقم قراءة الدر المختار والشيخ

وركبا ضمن قال مشايخنا ان استاجرهما من بلد الى بلد لا يضمن وإن استاجرهما اليه في المصران كان للستحسرى من الاشراف لا يضمن وإن كان من العوام الذين يركبون عربا يثا ضمن ولو تكارى دابة ولم يذ كر السرج والا كاف وصلها عربا يثا فركبها يثا أو بهذ ان كان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبها كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها يثا أو بهذ قال تاوله اذا ركب من بلد الى بلد اه واعز ان المتقول في الكافي الحاكم الشهد الضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ فكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية كالا ينفى ويصح فأنضمان في شرح الجامع الصغير انه يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فنصرف الى الكل لانه خلافة صورة ومعنى وقال في قاية البيان قلت ينفى أن يكون الامع ضمانا فقدر الزيادة وفي الخلاصة ولو استاجرهما بغير بجامع لهما لا يضمن الا اذا ألجم بجامع لم يخلوا به مثلها اه وكذا اذا بدله لان المحارم لا تختلف بالعام وغيره كذا في قاية البيان (قوله وسواك طريق غيرا مدينه وتفاوتا) أي يجب الضمان اذا عين للسكاري طريقا ولو استاجر الدابة طريقا وسواك غيره وكان بينهما تفاوت وان كان المسلك أيسرا وأوعر أو أعوف بحيث لا يسلك لجهة التقدير لكونه مقيدا وأما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا وأشار الى انه سماه تاولا بالاضمان وقيد بالتمسك لانه لو لم عين لاضمان وفي الخلاصة اجمال اذا نزل في مفازة ونحوها لا انتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بغير أو سرقه فهو ضمان اذا كانت السرقة والمطرقا ليا (قوله وجهه في البحر الكل) أي يضمن بجملة في البحر اذا قصد بالبر ان التقدير بغير بغير البحر وبغيره السلامة فيه أطلقه فتمثل ما اذا كان ما يسلكه الناس أولا وقيد ما يكونه قيد بالبر لانه لو لم يقيد به لاضمان (قوله وان بلغ فيه الاحر) قال لا تقضى السماع بالتمسك يثا وان بلغ اجمال المتاع ذلك الموضع الذي اشترطه ويجوز بالتخفيف على استنادا لقول الى المتاع أي اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانما وجب الاجر لا ارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهاى حالتين (قوله وبزرع رطبواذن بالبر ما نقص ولا اجر) أي ضمن ما نقص من الارض اذا زرع رطب وقد اذن له بزرع المحطة لان الرطب أكثر ضررا بالارض من المحطة ولا يجب الاجر العيني ولا غيره لانه ما ضابط قد يكون ما زرعه أشد ضررا بالاملو كان انقص ضررا الاضمان ويجب الاجر (قوله وبخاطبة قباهه وأمر بقبض قيمة ثوبه وله اخذ القباة ودفع اجره مثله) لانها كان يشبه القبيص من وجهه لان الاتراك يستعملونه استعمال القبيص كان موافقا من وجهه مخالفا من وجهه فان شاء مال الى جانب

علاء الدين المحسنى وحاشيته الشيخ ابراهيم المحلى المدارى وكافة على هامشهما وبسطهما وتخصيصهما على جانب وسواك طريق غير ماعينه وتفاوتا وجهه في البحر الكل وان بلغ فيه الاجر وبزرع رطب واذن بالبر ما نقص ولا اجر بخاطبة قباهه وأمر بقبض قيمة ثوبه وله اخذ القباة ودفع اجره مثله شيئا عليه عصره السيد محمد سعيد المحلى اطل الله قباهه وقاله ما مله وقناه وقلت شعرا ركبنا حواد الفكر في مهمة البر وخضنا بقلل العرف في مج البحر وخضنا بصافي الب تبار حقه الى ان طبلينامن الكثر بالبر

وعنا وقد اقول لنا الدهر وعده • وزاحت صحاب الهم عن أفق الصدر  
الى ان بدى البر المنير لنا وقد • ملا فواحي البر بالرفق والبر فذكر الابرار قد تدهم فضلهم • علنا وجدنا ثاني العوا المحسر  
وسقاز بن الدين رائد فلسكه • ختام ذوى التحقيق مفتي ذا السفر فقه ما أبدى وقد حذر • وثقه ما هدى جزى اعظم الاجر  
فقد اودعت أفكاره غرابها • يقر جميع الحاسدين على القبر • ورعا الشيخ العصر سيدنا الذي  
وقد خروا التحقن أو جديذا العصر • وثاق على أهل الفضائل كلهم • بمقتضى جناح النفس مع رغبة القدر

الوافق وأخذ الثوب وإن شاء مال إلى جانب الخلاف وضمنه القيمة وانما وجب أجر للثوب دون  
الحصى لأن صاحبه انما رضى بالمسعى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل اخلقه فتقبل  
ما اذا كان يستعمل استعمال القمص وما اذا شقه وجهه قاء غلا لا لا سيحيا في الثاني حيث  
أوجب فيه الضمان من غير خيار وسيا في انهما لو اختلفا في المأمور به والقول لمرب الثوب والتقسيد  
بالقباء اتفقا اذ لو طاعه سراويل وقدمه بالقباء كان الحكم كذلك على الاصح وفي الخلاصة  
والصباغ اذا خالف فصبح الاصفر مكان الاجران شاء ضمنه قيمة ثوب ايض وإن شاء أخذه وأعطاه  
ما زاد الصبغ فيه ولا جره له ولو صبغ رد يمان لم يكن حاشا لا يضمن وإن كان حاشا بحيث يقول  
أهل تلك الصنعة انه ما حش يضمن قيمة ثوب ايض وفيها أيضا جرحل دفع إلى غيضا طوب يا وقال له  
اقطعه حتى يعصب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فغصاه به ناقصا ان كان قد راسم وضوء  
فليس بشئ وإن كان أكثر يضمنه وفيها أيضا ولو قال لفضا انظر إلى هذا الثوب ان تغاني قصا  
فاقطعه بدهم ونخبطه ثم قال انه لا يكفك يضمن الثوب ولو قال انظر إلى كفي قصا فقال نعم فقال  
اقطعه ثم قال لا يكفك لا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الاجارة الفاسدة)

وهي كل عقد كان مشروعا باصله دون وصفه موبين الفاسد والباطل هنا فرق أيضا وان الباطل  
ما ليس بمشروع واصلا وحكمه انه لا يصح فيه بالاستعمال أجر بخلاف الفاسد فانه يجب فيه به  
أجره كالمثل صرح به في الحقائق شرح المنظومة في مسألة اجارة المشاع وهكذا في جميع الفصولين  
لكن بين الاجارة والبيع فرق فان القاسم من البيع يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك  
المنافع بالقبض حتى لو قبضها المستاجر ليس له ان يؤجرها ولو أجزها وجب أجر المثل ولا يكون  
فاسدا ولو أجز الأول ان ينقض هذه الاجارة كذا في الخلاصة (قوله بفسد الاجارة الشرط)  
أي الشروط المعهودة لا تقدم في باب البيع الفاسد التي ليست من مقتضى العقل كل شرط لان  
الاجارة تقدم معارضة محضة فقال وتفسخ فكانت كالبيع فكل ما أفسد البيع أفسدها وقد  
ضبطه الشيخ أبو الحسن الكرخي في مختصره فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه  
أو في اجرة أو في مدة الاجارة أو في العمل المستاجر عليه ولا جارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع  
تفسد من جهة الجهالة فكذلك هي في الاجارة اهـ والشروط التي تقصدها تفصيلا كاشتراط  
تطهير الدار وورمها وتعليق باب عليها واذا خال ذبح في سقفها على المستاجر وكذا اشتراط كرى نهر  
في الأرض أو ضرب مسنة عليها أو غفر شرقيها أو ان يبرق تعالى المستاجر وكذا ان اشتراط رد  
الأرض مكررة وبه وكذا لو شرط ان انقطع الماعن الرعي فالاجر عليه وكذا ان تكثر ذابة إلى  
بغداد أو على انه ان رزق شيئا أعطاه وان بلغت بغداد فله كذا والافلاسي في فسي طلبة وعليه أجر  
مثل ما سار عليها وكذا لو استاجر عبد اشترى انه ان عرض فيه عمل في الشهر الذي بعده بقدر الايام  
التي عمر من فيها كذا في غاية البيان فخرج ما يقتضيه العقد كاشتراط ان يدفع له الاجر اذا رجع  
من السفر واشتراط ان يفرغ في اليوم وفي الخلاصة صرح بالاصل لو استاجر دارا على ان يدهرها  
ويطعمها فواتها تفصله شرطه عاقل يقتضي العقد اهـ فله من هذا ما يجع في زمانه من اجارة  
أو في الوقت باجرة معلومة على ان الماعن وكلفه الحسكا شغل على المستاجر أو على ان الجرحف على

### (باب الاجارة الفاسدة)

يفسد الاجارة الشرط

وحل بفكر ثاقب كل

مشكل

وحل بعذب اللفظ ما مر

في النهر

وحل بدو الفضل طائل

نصرنا

ففقنا على المحناني

حلية النهر

فلأزال فينا مشرق الوجه

ذا سنا

يلوح على الاكوان

أشرق من بدر

مضى الدهر ما غنى الهزار

مرضا

وما جدت أفرانها تحفة

البصر

وذلك في أوائل ربيع

الثاني سنة ألف ومائتين

وثلاث وأنا الفقير إليه

تعالى أقبل عبيده

وأحوجهم إلى تأييده

وتسديده محمد أمين بن

عمر بن عبد العزيز بن

أحمد الشهرستاني بن هادي بن

عفي عنه أمين

وله أجر مثله لا يجوز به  
المسي

المتاجر فاسد كالأخفى (قوله وله أجر مثله لا يجوز به للمسي) لأن الفاسد ملحق بالصحيح  
فوجد في قدر المسي شبه العقوبة بما زاد عليه لم يوجد فيه عقوبة ولا شبهة في حق الأصل وأشار  
بعدم مجاوزته للمسي إلى أن الكلام فيما إذا كان المسي معلوماً غير محرم لأنه لو كان الفاسد مجعلاً  
المسي كله أو بعضه أو لعدمه ليس فيه مسي حتى يصح أن تنفي المجاوزة عنه فلهذا وجب أجر  
المثل بالغامض وكذا لو كان الأجر خراً أو خبزاً برأيه يجب أجر المثل بالغامض بالغ واستثنى الشارح  
أيضاً ما إذا استاجر داراً على أن لا يسكنها إلا جارية فاسدة ويجب أجر المثل بالغامض بالغ إن سكنها  
وفيه نظر لأن الجارة إن لم تكن مسجاة فهي المسئلة المتقدمة وإن كانت مسجاة ينبغي أن لا يجاوز  
به المسي كغيرها من الشروط وقند كرها في الخلاصة ولم يتعرض للجارة ثم قال وإن شرط أن  
يسكنها المتاجر وحده يجوز والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والسبب للرجوع ولما ثبت بهذا  
أخيراً نظمه بنان التحقيق في محط الدراري وتوصل به فقود البيان ففاق الألائق في جسد الجوارى  
ونهاية ما يسر الله بالغية للعلامة الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ زين الدين الشهير بابن نعيم  
رحمه الله تعالى وغيره الله لسأوله ولكل المسلمين أجمعين آمين والحمد لله رب العالمين

وقد بين حال كيفية تلك المحاشية وما يعضه منها المؤلف وما جمعه هو حتى ظهرت لصيان فأنه  
حضر العلامة الفاضل والاستاذ الكامل من هولدر ولا ذاب عقديده ولها من الصفات  
قائمة وحيد حضر تبين حاشية البحر العلامة السيد أجدين السيد عبد الغني بن السيد محمد رابدين  
أدام الله عليهم رضاه ونفع به الأتام وبلغه من الخيرات ما فقال

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي جعلنا من أشرف الأمم ووفقنا لسلوك في الطريق الأم فبهدى جنات كرامته  
ذاكر فضله وكرمه والصلوات والسلام على سيدنا محمد أشرف الرسل الهادي إلى أقوم السبل وعلى  
آله الأئمة الأعلام الناصرين لواء الإسلام وعلى أصحابه الأبرار وتابعهم الأخيار وبعد فيقول  
الفقيه أجدين عبد الغني بن محمد رابدين إن حضرة السيد المرحوم المولى مؤلف هذه المحاشية  
السماحة المحقق على البحر الرائق شرح كثر الدقائق قد كان علقها على هامش نصه  
البحر حين قرأته له على شيخه العلامة فقيه العصر ونبية الدهر السيد محمد المحامي وكتب على  
عبارات هذا الشرح ما يصل عقابها ويدفع اشكالها من كلام أخى الشارح في شرحه للمسي بالزهر  
ومن كلام الشيخ غير الدين الرضى في حاشيته على هذا الكتاب ومن كلام غيره ما عاراً مسطوراً  
في الكتب أو اختصره بذكره المضامى لتواقيع الشب وقند كذا على نهر نصته البحر  
المذكورة ثم قال وإذا تم ذلك بمعونة الله تعالى أجمع في سفر ليكون كما شئت مستقلة له ليكون  
به النفع ولينرى من المتعلمين بفضل أكرم الأكرمين وإن اخترتني للنتية قبل جمع ما طرته في  
الهولمى فقد أدت بلن اطلع على حقيقة هذا الأمر أن يجمع ذلك ليكون شريكاً في إيصال هذا  
البحر فقد أجهت نفسي في جمع ذلك مع التأمل والمراجعة لهذا أطال الله بقاءه ومراجعة كثير  
من كتب للذهب أجمعته ضدى وقد الحمد للمنة أسأله سبحانه وتعالى أن يتم فضله وإسائه  
بحرمة نية النية وأصحابه وتابعيه آمين اه ثم أنه بعد أن أتمها جعل لها خطبة وجوبها كراسين  
بخطه ثم أتمه وقربه لنيل المحنى بقاءه وقربه فأجاب داعيه ولبي ناديه في سنة ١٢٥٢

فقد هذا الفقير تجربته ووجعها في مفرغ فاعلم من الضياع ووصا على حصول النفع بها في  
سائر البقايا وخدمة لشئنا المخصوصا ولسائر المسلمين عموما وجاءت في اثنين وتسعين كراسا  
وأصبحت في دجنات المشكلات نبراسا وكانت ولادته سنة ١١٩٨ هجرية

﴿ يقول راجي غفران المساوي محمد محمد الزهري الغمراوي ﴾  
جداته في البدايه يستعقب استقامة الحال وحسن النهايه وشكره على توارده فيه ينتج تذليل  
السييل لموارد فقهه نساله الأمانة على مرضاته ونسب إليه الهداية لاستدراجه وأقره بانه ونصلي  
ونسلم على سيدنا محمد واسطة عقد النبیین وعلى آله وصحبه أجمعين ما تعاقب الملوان وجري بالبراع  
بنان ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد تعالى طبع شرح البصر الرائق لكثرة الدقائق للعلامة المحقق  
والفقيه المدقق من أنار حوائك المدلهيات بيبانه وأبان من آيات التحقيق ما يستوقف الفكر  
واضح تبياناه علامة عصره ومن إليه المرجع في سالف عصره العلامة الشيخ زين الدين المشهور  
باب مجسم رحمه الله وأتابه رضاه وهو لم يصرى كتاب نظم درر الاثني في عقد التاليف وبهر  
العقول بما صاغه ففاق كل جوهر منصف جميع من مسائل للذهب كل شاردة فاضى مورد الكل  
مضروف وأزاح غياهب المشكلات فغدا روض علم هبت ثمراته لكل مقتطف خصوصا ومجدلا  
عرائس تحقيقاته على منصة البيان وأزاح عن غدران غفاه انجم العزة حتى بدت للعيان أبو  
عذرتها وابن يجلتها حار قصب السبق في مبادئ التحقيق وصائع آيات العرفان على صفحات الأحكام  
فزينها بكل معنى رفيق خاتمة المحققين بلا دفاع ونهاية مطلب الفصيلين بلا نزاع العلامة السيد  
محمد أمين بن طابدين شكر الله سبحانه المجمل وأتابه من فضله الجزيل وقد حليت طرره هذا الشرح  
بتلك المحامشية بخاتم صفحاته أحسن من برود موشيه واستكمال القفع وضع متن الكفر مع  
الحامشية على طرره فتم عقده واستقنارته فرائد درره على ذمة من طبع على أحسن  
سجایا وحاز من مكارم الاخلاق وعلموا الهمة أحسن المزايا السيد محمد هاشم  
الكتبي الحموي وأخيه السيد محمد هاشم نفع الله مساعدهما وجعل الخير  
وسب النفع بلازمهما وذلك بالطبعة العلمية بالقاهرة المعزية  
إدارة الشيخ حسن احمد الرشيدى وشريكه جل الله  
مساعدهما وأمالهم فوق متمناهم في شهر  
شعبان سنة ١٣١١ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة  
وأزكى التحية  
آمين

﴿ وبه تكلم العلامة الفاضل والهام الكامل الشيخ محمد الشهباز الطوري ﴾  
رحمه الله تعالى وهي الجزء الثامن وأولها كتاب الاجارة حيث انه رحمه الله  
ابتدا التأليف من أول الاجارة لا من محل ما وقف عليه العلامة  
ابن نجيم وهو الاجارة الفاسدة فوجهما الله تعالى آمين







